

مجال للرولة المكتب الفنى

عَجَقَةُ المَاكِرِيُّ القَانِفَتِيَّةُ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السينة الخمسون من أول اكتوبر ١٩٩٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب



مَحِقَ المَااِرْئَ الْقَانِونَةِ مَ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السستة الغمستون من أول اكتوبر ١٩٩٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الحمد به والصلاة والسلام على رسول انه ، صلى الله عليه وسلم •

وبعسند ٠٠٠

فيفضل الله سبحانه وتعالى ، ومجهود نفية ممتازة من الزملاء بالكتب الفنى ، تم اعداد هذه المجموعة من المبادى، التى ارستها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للسنة الغمسين لتكون عونا للزملاء وللسادة المُستفلِن بالعدالة الادارية والباحثين عموما .

نرجو من الله سبحانه وتعالى أن تكون نبراسا هاديا لخطوات جهة الادارة على درب الحق والعدل والمشروعية ، وأن تتوالى الاصدارات في هذا المجال ليمم النفع بها بافن الله ·

واقه يقول الحق وهو يهدى السبيل

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آلة وصحبه وسلم ٠

رئيس مجلس الدولة الستشار الدكتور/عبد الرحمن عثمان عزوز

تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السينة الغمسيون

من أول أكتوبر سنة ١٩٩٥ الى آخر سيتمبر سنة ١٩٩٦

السيد الأستاذ المستشار الثالب الاول لرئيس مجلس الدولة طارق عبد الفتاح سليم البشرى ديس الجمعية السومية للسسم الفترى والتشريم -

> السبيد الأسبتاذ الستثبيار ثالب رئيس مجلس الدولة عند اللم عند الفار فتع الله

عبد المتم عبد الفقار فتح الله ديس مجلس الدولة السنتساد فائب ديس مجلس الدولة الأستنساد فائب ديس مجلس الدولة الأدل من لجائد محمد احمد البدري دريس اللجنة الأدل من لجائد

الفتدى

السبيد الاسبتاذ المستشبار فاقب رئيس مجلس المولة مصطلى الفاروق محمد الشامي ويس اللجنة التائية من لجان

الفتسري . الســـيد الأســـتاذ المستقـــار فائب رئيس مجلس الدولة معجود عبد المفهم موافي معجود عبد المفهم موافي

الغتــوى ٠

السبيد الأسبتاذ المستثبيار ثالب رئيس مجلس الدولة رافت محمد السيد يوسف المبحة والأوناف وشدن الأهر

> السسيد الأسستلا المستشبساد نائب دئيس مجلس الدولة تبيل مرهم مرقص

ئبيل ميرهم مرقص السبيد الأستقاذ المنتشبار نائب رئيس مجلس الدولة

معهد توفيق معهد المربوى عضو قسم التشريع -السسيد الاسسنة المستشيار ناقب رئيس مجلس الدولة

المسينة الاستثاد المستنسار ناقب رئيس مجلس الدولة د- أبراهيم على حسن رئيس ادارة الفنسوى لوزارية الأشعال المامة والمرارد المائية -

السبيد الاستثلا المتثبيار ثائب رئيس مجلس الدولة وثين ادارة الفتوى اوزارات على شحاته محبد سليمان الدارة الفتوى اوزارات الثقافة والامسلام والأمان "

والطبران والغرى العام ...
السبيد الأسستاذ المستشدار ذائب رئيس مجلس الدولة المنسود أحد فرحات دئيس ادارة المنسود أحد فرحات المناعة والدرل وإيشأت

```
السبيد الاستاذ المنتسبار ثالب رئيس مجلس الدولة
د، معيد أحيد عليسة
```

رئيس ادارة الفترى لوزارة النقل البحرى والصب الح المسامة بالاسكندرية •

السبيد الأسبقلا المنتشسار ثالب رئيس مجلس الدولة

محمود عادل الشربيتي و تيس ادارة الغنسوى أوزارة

٠ ولاساء

السبيد الأسبية المستشار ثالب رئيس مجلس الدولة عبد الله أبو الهز عهران رئيس ادارة الفنسوي لـوزارة عبد الله أبو الهز عهران

لداخلية والخارجية والمدل

السبيد الأسبتاذ المستنسار نائب رئيس مجلس الدولة احمد شمس الدين عبد الحليم خلاجي رئيس ادارة الفتسوى أوزارة

التعليم والجامعات .

السيد الأسبتاذ الستشيار نائب رئيس مجلس الدونة

الإمام عبد الشعم امام الخريبي رئيس ادارة الفتسوى لوزارة الاسكان والتعبد - الإسكان والتعبد -

السبيد الاسبستاد المستشبسار ثاقب وليس مجلس الدولة على عوض محمد صالح والرادة النقل والرادة النقل

السبيد الأستقسار ثائب رئيس مجلس الدولة

حستى سيد محمد حسن

رئیس ادارة الفنسوی لوزارات المالیة والاقتصمساد والتموین والتحارة الداخلمة والتأمنات ،

والم اصبلات ٠

، البسبيد الاسستاذ المستشبسان قالب رئيس مجلس الدولة مجهد حيدي مصطفى درات الفتوى ارتاسسية

الجمهسورية ومجسلس الوزراء والتخطيط والإدارة المحلمة -

السبيد الأسبتاذ المتشبسار ثائب رئيس مجلس الدولة

محمد متي السيد احمد جويقل دنيس ادارة الفتسوى لوزارة الاراعة -

السبية الأسبية المستشبيان قائب رئيس مجلس الدولة الطنطاوي محهد الطنطاوي

السييد الأسيئلا الستشيسار ثالب رئيس مجلس الدولة

ع**بدى حسين محمد السجائي** عشو تسم التشريع (الفترة من ١٩٦/١/١ ال ٩٦/٩/٢٠) •

بيد الأمستاذ المنتشسار رئي رئيس مجسلس الدولة

عبد اللتاح صبرى أبو الليل عضو قسم التشريع •

أبد الأسببتاط السنشيسار وكيسبل مجسلس الدولة بمنظل معهد عبد اللعقل أبو عيشه حضو قسم التشريع (اللترة من

· (17/4/41 JI 10/1./1

(۱) جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥.

عاملون مدتون بالدولة - ضم امت خدمة سابقة - ضم مدة الطيرة المهلية السابقة في معارسة مهنة المحاملة - حساب 1975 ارباعها ضمن مدة المضدة -

للادة ٢/٢٧ من قانور ظام العاملين المدنين بالفنولة دوم ٢٥ استة ١٩٧٨ م طواد الأول واثانية من قرار وزير التنمية الادارية دوم ٢٥٠٠ استة ١٩٨٨ م تفسمت الملاو الأول واثانية من قرار وزير التنمية الادارية منحها للمامل ، الثاني : عدد سنوات الشخيرة الحادث حسابها مرحل ذلك : مراعاة ليه الزميل وقفا للقواعد الواردة بقرار وزير التنمية الاحتمالية التي الإنسيت التنمية الاحتمالية التي الإنسيت من معارضة المعاملة التي المستقلال من معارضة المعاملة على استقلال او بالاستراك مع الغيرة العسامة على استقلال او بالاستراك مع الغيرة العسامة على استقلال الإنستراك مع الغيرة العسامة على استقلال الإنستراك مع الغيرة العسامة على استقلال

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ المدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه و تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوطيقة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سينة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خسس علاوات من علاوات درجسة الوظيفة المعين عليها ألعامل بشرط إن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المين عليها العامل وعلى الا يسبق زميله في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر ٠ ويكون حساب مدة الخبرة وفقا للغواعد التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية و ونفاذا لذلك صدر قرار وزير الدولة للتنهية الإدارية رقم ٥٥٤٧ لسبنة ١٩٨٣ نص في المادة الأولى منه على أن « يدخل في حساب مدة الخبرة المملية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ المشار اليه للعاملين المؤملين المد الآتية : ١ - ٢٠٠٠ مد ممارسة المن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد في ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم العاملن بهذه المهنة ، • كما تنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه و يشترط لحساب المدد المسار اليها في المادة الأولى من هذا القرار ما يأتي: ٠٠٠٠ ٤ _ مدد العمل التي تقضى في غير الوزارات والمسالح والأجهزة ذات الموازانات الخاصة بها ووحدات الإدارة المحلبة والهيئات العامة وهيئات

وشركات القطاع العام سواء كانت متصلة أو منفصلة تحبيب ثلاثة أرباعها ٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقلم وعلى ما جرى به أفتاؤها . أن المادة ٢٧ في فقرتها الثانية تضمنت حكمين : أولهما يتعلق بعسمدد العلاوات التي يجوز منحها للعامل نتيجة حساب مدة خبرته العملية السابقة بواقع علاوة عن كل سنة يتم حسابهــــا بحد أقصى خسس علاوات ، مع مراعاة عدم تجاوز مرتب زميله المعين معه في الجهة والوظيفة ذاتها ، والثاني يتعلق بعدد سنوأت الخبرة الجائز حسابها والأقدمية الافتراضية المترتبة على ذلك ، ومن ثم يكون لن تقلم لحسباب ملة خبرته العملية السابقة ، تطبيقا لها ، الحق في ارجاع اقدميت في التاريخ الفرضي لبدايتهـــا ، وبسراعاة قيد الزميل وفقا للقواعد التي تضمها لجنة الخدمة المدنية والتم صدر بها قرار وزير العولة للتنمية الادارية رقم ١٩٥٧ه لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه والذي أوضح في مادته الأولى مدد الخبرة التي يجوز حسابها ومن ضبنها مدة مبارسة المهنة الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة حيث يتم حسابها كاملة سواء مارسها العضو بنفسي أو لحساب الغير أو من خلاله فيتم حسابها من تاريخ القيد بعضوية النقابة التي تضم أبناء هذه المهنة ، أما من حيث شروط حساب هذه المدة ومدى جواز حسابها كلها أو بعضها فانه يتعين الرجوع للمادة الثانية من القرار المشار اليـــــــــ والتي قضت بأن مدد العمــــــل التي تقضي في غير الوزارات والصالح والأجهزة ذات الموازانات الخاصة بها ووحدات الادارة المحلسة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام تحسب ثلاثة أرباعها سواء أكانت منفصلة أم متصلة .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيدة / هناه محمد عاطف الحفنى الموظفة بمصلحة الكفاية الانتاجية والتي تقدمت بطلب لحساب مدة خبرة عملية سابقة قضتها في مارسة مهنة المحاماة في الفترة من ١٩٨٢/١٠/ حتى ١٩٨٨/٤/١٣ في غير الجهات التي حددتها المادة الثانية فقرة ٤ من قرار وزير التنمية الادارية المشار اليه وكانت مهنة المحاماة من المهن الحرة الصادر بتنظيم الاستقال بها قانون من قوانين الدولة وهو القانون من مرام ١٩٨٧ للمدة المهمول به حاليا فان من حقها ان تحسب ثلاثة أرباع كامل المدة سواه كانت قضتها بنفسها أو بالاشتراك مع آخرين أو لحساب الغير لتواقع علة الشم •

لالسه

التهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن ثلاثة أرباع معة الخبرة العبلية السابقة التي اكتسبتها من معارسة المعاماة تحسب كاملة للسيدة / هناه محمد عاطف الحفني وذلك سسواه مارست مهنة المحاماة على استقلال أو بالاشتراك مع الغير أو لحسابه -

ر فتوی رقم ۲۱۷ بتاریخ ۲۰/۰/۱۰ جلسة ۶/۰۰/۱۰/۱۰ ملف رقم ۲۸۷/۳/۸۲ و

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

جلسات _ اعضاء هيئة التدريس _ اسائلة الهاسات _ منع الربط المالي المقرد لِنائب رئيس الهاسة _ كيلية حساب مكافاة السافات الزائدة •

قادة (٧٠) من قانون تنظيم المجامعات رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ المدل بالقانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٧٧ حـ الشرع قصد فتح السبيل امام عضو هيئة التدريس الذي عفى عل شفله توظيفة استالا مدة عشر سنوات استحفاق الربط المال القرد لنائب رئيس الجامعة حـ الرئاف : الاستاذ الذي يتبسط إلى ذلك الحكم وإن كان قد لحق الرائب الذي يحصل عليه زياد: الا أن ول مربوط الفئة التي يُستلها - استلاء ما انفاف كما هو حـ تيجة ذلك : المكافى المالية الزائم، المكافى المسابها اول مربوط الفئة المالية الزائم، التخافرات او التمارين المملية الزائم، التعامرات عسابها اول مربوط الفئة المالية للوظيفة التي يُستلها من يلقي هذه التعامرات - تطبيق -

استبان للجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع أن البنه (ثالثا) من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات الصــــادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعلل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ينص عل أن ه يستحق الأستاذ الذي مضي على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الربط المالي لنائب وثيس الجامعة ، مالم يكن يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على ذلك ، هذا في حن تنص المادة (٢٧٩) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨١ على أن « يمنع أعضاء هيئة التدريس والميدون وسائر القائمين بالتعريس في كليات الجامعات مكافآت مالية بالفثات المحررة في هذه اللاثحة بعد عند تدبهم لالقاء دروس أو معاضرات او القيام بتمارين عملية في احدى جامعات جمهورية مصر العربيسة • ويمنحون مكافآت مالية بالفئة المشار اليها عنسد قيامهم بالقسماء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم اذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها أسبوعيا على ثمان بالنسبة للأساتنة وعشر بالنسيبة للأساتذة المساعدين واثنى عشرة بالنسبة ٠٠٠ و٠ وتنص المادة (٢٨١) من اللائحة ذاتها على أن « تحدد المكافآت المقررة في المواد السابقة بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لاعضاء هبئة التدريس والمدرسين الساعدين والميدين و ٠٠٠ وتحدد المكافآت المذكورة بما يعادل ٥٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لن ينف للجامعات أو الكلبات من خارج المدينة التي بها حامعته او کلمته ۰۰۰ ، ۰

واستظهرت الحمصة الصومية من ذلك ، أن الحكم الذي استحدثه المشرع بموجب البند (ثالثا) من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه يقتصر تطاقه على فتع السبيل أمام عضو هيئة التدريس الذي مض عل شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الى استحقاق الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، مالم يكن يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على ذلك ، فلا يمتد الى تمديل أو تقير الربط المالى المقرر قانونا لوطيفة أستاذ ، كمَّا أنه لايفيد تمديلا في الوظيفة التي يشغلها من يستفيه منه ٠٠ وبالتالي فان الأستاذ الذي ينبسط اليه ذلك الحكم وأن كأن قد لحق الراتب الذي يتقاضاه زيادة الا أن أول مربوط الفئة المالية للوظيفة التي يشغلها وهي وظيفة أستاذ ، ما انفك كما هو لم تستطل اليه يد التعديل • والحاصل أن المكافأة المالمة المقررة معابل ساعات الدروس أو المحاضرات أو التمارين العبلية الزائدة أنما يتخذ أساسا لحسابها أول مربوط الغثة المالية ، ولاريب في انها الفئة المالية للوطيفة التي يضغلها عضو هيئة التدريس القائم بالقاء تلك العروس أو المعاضرات أو التمارين • وترتيبا على ذلك فان تلك المكافآة نحسب بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ، من شاغلي وظيفة أسستاذ ، المستفيدين من حكم البند (ثالثا) من المادة (٧٠) سيالف البيان ، على أساس بداية الربط القرر لتلك الوطيفة ١٠

يؤكد ذلك وبدعه أن القول به يكفل بعقيق المساواة بين الاستاذ الني أمضى عشر سنوات في وظيفة أستاذ واستفاد من السكم المسار اليه وبين زميله الذي مضمت عليه المعة ذاتها في ذات الوظيفة ، بيد انه كان يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ، والاحسبت مكافأت الساعات الزائمة للأخيرة على أساس أول مربوط وظيفة أستاذ في حين حسبت للأول ، صاحب المرتب الأقل ، على أساس الزبط المالي لنائب رئيس الجامعة ، وهو ربط ثابت ليسبت له بداية ربط .

لالــــك

انتهت الجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مقع مكافآت الساعات الزائمة للأستاذ الذي استفاد من حكم البند و ثالثا ، من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر يكون غلى أساس بداية الربط المالي لوظيفة أستاذ .

(قتوی رقم ۹۸۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ ملف رقم ۸۹/۵/۸۱ ی.

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدليون بالدولة _ اجازات _ اجازة خصة الرافقة الاروع _ ترقية _ حكم التم من الترقية _ الافر المائون للقانون الله المنافقة إلى المنافقة إلى المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة من التم المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة من المنافقة المنافقة من المنافقة ا

استبان للجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين باللمولة الصادر بالقانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، قبل تعديله بالغانون رقم ٢٠٣ لسيسنة ١٩٩٤ ، تنص على ان « تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الآني : ١ - يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة سنة اشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج • كما لايجوز أن تتصل هذه الأجازة باعارة الى الخارج • ويتعينُ على الجهة الادارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال · ٢ _ يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبديها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقيا للقواعد التي تتبعها . ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوطائف العليا الا بعد عودته من الأجازة كما لايجوز الترخيص بهذه الأجازة لمن يشغل احدى تلك الوظائف قبل مشي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها ٠ وفي غر حالة الترقبة لدرجات الوظائف العليا لاتجوز ترقية العامل الذي تحاوز مهة أحازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت انامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة ٠ وتحدد أقدمية العامل عند عودته من الأجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أوجميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما

أقل ، • هذا في حين تنصى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ يسنع العاملين بالدولة علاوة خاصة وبتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن و يستبدل بنص الفقرة الأولى من ألبنه (١) من المادة (٢٩) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسسسنة ١٩٧٨ النص الاتي مادة (٢٦) بند (١) فقرة أولى: يمنع الزوج أو الزوجة أذا سافر أحدها الى المخارج للمعل أو الدراسة لمدة سنة أشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجوز هذه الأجازة ممة بقاء الزوج في الخارج • ويسرى هذا الحكم سواء آكان الزوج المسافر من العاملين في الحكارة أو القطاع العام المحكم سواء آكان الزوج المسافر من العاملين في الحكارة أو القطاع العام المرتبع هذا القانون في الجريعة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو صنة ١٩٩٤ » •

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على جمع شمل الأسرة والمحافظة على بنيانها ، وبغية كفالة تجميعها في مكان واحد . استحدث حكما جديدا بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسمنة ١٩٩٤ سمالف البيان ، المعمول به اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ، مؤداه وجسوب الترخيص للزوج أو الزوجة من العاملين بالوحدات الخاضعة لأحكام قانون نظــــام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج الآخر اذا سمافر الى الخارج للممسل او الدراسة لمدة ستة أشهر على الأقل ، يستوى في ذلك أن يكون الزوج الأخر من العاملين بتلك الوحدات أو بالقطاع العام أو بقطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص، وذلك عدولا عما كان يقرره نظام قانون العاملين المدنيين بالدولة ، قبل ١٩٩٤/٧/١ ، من قيود تحول دون الترخيص بتلك الأجازة في أحوال معينة • ولما كان من المقرر أن القانون بوجه عام يحكم الوقائم والمراكز التي تبت تحت سلطانه ، أي في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز التني تقع أو تتم بعد نفاذه ولايسرى باثر رجعي على الوقائع أو المراكز القانونية التي تقع أو تتم قبل نفاذه الا بنص صريع يقرر الأثر الرجمي • ومن ناحية أخرى لايسرى القانون القديم على الوقائم والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد الغائه الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائم والمراكز من حيث تكوينها ، اما الآثار المستقبلة المترتبة عليها فتخضم للقانون الجديد بحكم أثره المباشر • وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد • وبناء علمه واعمالا للأثر المباشر للقانون ، فان الإجازة الخاصة يدون مرتب نرافقة الزوج التي تقررت للمعروضة حالته في ١٩٩٣/٩/١ ، بوصف كونها جوازية ، طبقا للبند (٢) من المادة (١٩٤/ ١/١ من المادة (١٩٤/ ١/١ من المادة (١٩٤/ ١/١ من المادة (١٩٤/ ١/١ من المادة البند (٢) من المادة وجوبية ، لاتترخص جهة الادارة في منحها أو منحها ، كما لاتملك أن تنهيها بارادتها المنفردة واكتسبت من هذا التاريخ وصف الأجازة الوجوبيسة بعا يترتب على ذلك من آثار حددها المشرع ، واذا كان معا لارب فيه أن القيد المقرر بالمادة (٢/١٩) من قانون نظام الماملين المدنين بالمحولة ، في شأن عدم جواز ترقية العامل الذي تجاوز مناه الماملين على أجازة خاصة بدون مرتب مما تترخص جهة الادارة في منحه الرميد ماحيد المحاللة المروضسة ، بعد أن اكتسبت وصف الأجازة على الموضسة ، بعد أن اكتسبت وصف الأجازة المروضسة ، بعد أن اكتسبت وصف الأجازة المروضسة ،

تدليك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفوى والتشريع الى ارتفاع حكم المنع من الترقية في الحالة المروضة منذ صيرورة اجازة مرافقة الزوج وجوبية بالقانون وقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ المشار اليه .

د فتوی رقم ۱۸۱ فی ۱۹۹۰/۱۰/۱۶ جلسة ۱۹۰/۱۰/۱۶ ملف رقم ۱۸۱ م۸۲ م. .

.. جاسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ ضم مدة الطعمة المسكرية والوطنية ـ. تميل الجند... تعديد ملهوم الزميل •

قادة (22) من قانون الفضمة المسكرية والوطنية رقي ١٧٧ أسنة ١٩٧٠ – المشرع وماية منه للبوتند وهو يقوم بواجب مفسى ورغية منه في أن يرفع عنه ضرد اوات فرصة المثيلة ممن آتيمت له فرصة الالتحاق باحدى الوطائف الشاغرة قبل أرسلة المجتد – نتيجة ذلك : اعتبر مدة ضمته المسكرية في مقام الفضمة المنية الحاصل عام – استثناء من ذلك : ورد المثرج قبنا وحيدا على ذلك هو الا يسبق المجتد الذي ضمت له أفاهمة المسكرية ذريله في التخرج المدين مده في ذات الجبد في الأقدية للمحتومة الوظيفية دون غيرها من المجموعات الأخرى من ذات الاجبة التي يصلان فيها – نتيجة ذلك : عدم الاتصار ملهوم الربيل على يتسع ذلك الأثريل على من يحمل ذات الابسم العلى للمؤهل الحاصل عليه المجتد وانها يتسع ذلك للشمل المحاصل على ذات درجة الأولى ون تقاير اسمه – تطبيق -

استبان للجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريم أن المادة ٤٤ مِن قانون الخدمة العسكرية والوطنية المبادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة المسكرية والوطنيسة النطبة الحسنة بما نبها مدة الاستبقاء بعد أتمام مدة الخدمة الإلزامية الماءلة للبجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها مالحهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المطيحة والهيئات الماهية ووحدات القطاع العام كانها تضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الاقدبية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كهدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها الملاوة المقررة ... وفي جميم الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد القدمية المجندين أو مدة خبرتهم على التدمية أو مدد خبرة رملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة » . كما تنص المادة ١١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رتم ٤٧ لسنة · ١٩٧٨ على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون الني مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال الثعيين ر والترتية والنتل والندب » .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن المشرع ، رعابة منسه للبجند وهو يقوم بواجب من أقدس الواجبات واشرعها ورغبة منه في أن يرغع عنه شرر غوات غرصة مثيلة مبن اتبحت له غرصة الالتحاق باحدى الوظائف الشاغرة قبل زميله المجند اعتبر مدة خدمته المسكرية في مقام الخدية الدنية كاسل عام ، ويهذا الوصف أسبح الأسل هـو ضمهـــــ باعتبارها في حكم الدة المدنية غندسب كبدة اقدمية بالنسبة الى العاملين في الحهاز الاداري للدولة ، وتحسب كبدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالتطاع المام بيد أن المشرع أورد قيدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق المعند الذي ضبت له بدة الخدية العسكرية زبيله في النفرج المين معه ى ذات الجهة في الاقدمية ، وفي بيان منهوم زميل الجهة المين نيها المجند استعرضت الجمعية غنواها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٦/٢٢ التي تضمنت الاشمارة الى أن قانون نظام المعاملين المدنيين بالدولة المادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ « يقوم على الأخذ بنظام موضوعي اساسه الوظيفة وما تتطلبه من اشتراطات اشغلها وفقا لجدول التوصيف والتقييم ونتسيم هذه الوظائف الى مجبوعات نوعية ومستتلة بحيث تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والنرتية والنقل والندب ، وفي هذا تدور جبيع احكام الوظيفة العامة ، كما أن المقارنة بين العاملين المخاطبين بهذا النظام لا ترد الابين الماملين المنتمين لمجموعة نوعية واحدة ، ومن ثم فان مفهوم الزميل ونقا لحكم المادة }} من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي يعد تيدا على المجند في حساب مدة تجنيده ينصرف الى الزميل المعين معه في ذات الجموعة النوعية دون غيرها من المجموعات الوظيفية الأخرى في ذات الجهة التي يعملان نيها

وظامت الجمعية المعومية من كل ما تقدم الى أنه لما كان شفسل وظائف المجبوعة النوعية لم يعد في ظل احكام القانون رقم ٧٤ لسنسة وظل المسار الله تأسرا على حبلة مؤهل بعينه بل أضحى من الجائز أن يجرى شغلها من بين الحاصلين على ذات درجة المؤهل ، وأن اختلف على من يحبل ذات الاسم العلمي للمؤهل الحاصل عليه المبند وانهسا على من يحبل ذات الاسم العلمي للمؤهل الحاصل عليه المبند وانهسا يتسع ذلك ليشمل الحاصل على ذات درجة المؤهل وأن تغاير اسبه ، وما يؤكد ذلك ويعضده عموم عبارة المشرع في المادة ؟ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه حينها ذكر « زملائهم في التخرج » . وما يؤهد ذي اسم معين اعتماء بالمؤهل العلمي من ذات الدرجة والتول بهره لك يعد تخصيصا للنص بغير مخصص ، أضافة الى أنه يغرق بغير ذلك يعد تخصيصا للنص بغير مخصص ، أضافة الى أنه يغرق

بين حبلة ذات الدرجة العلبية داخل المجبوعة النوعية الواحدة بغير سند قانوني يبرره .

<u> 131</u>

انتهت الجمعية العبومية لتسمى النتوى والتشريع الى أن زميل. المجند هو الزميل في ذات المجبوعة النوعية والحاصل على ذات درجة المؤهل بصرف النظر عن أسهه .

(فتسوی رقم ۱۹۲۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۱ جلسسة ۱۹۹۰/۱۰/۱ مل**ف وق**سیر ۸۹۱/۳/۸۱ · (۱۹۹۱/۳/۸۲

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب .. زيادة الرتب .. مناط الاستفادة من الزيادة في مجلولب هو الوجود الخسل بالفنمة .. غدم اعتبار حساب الأقسية الثالجة عن ضم مدة الخدمة الفسكرية وجودا فعلما بالفنمة ..

المادة (؟) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٣ بتصديل جدولي مرتبات الماملين بالمكومة والقطاع العام _ مناط الاستفادة من الزيادة والقطاع العام _ مناط الاستفادة من الزيادة المقردة الوجود الفصل في الفضدة في ١٩٨٢/٧/١ بينما مناط الاستفادة من الزيادة المقردة الأول من القانون وقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ هو الوجود بالقضدة في ٣٠ يونية ١٩٨٤ أو تعين المامل في تاربخ سابق على العمل بالقانون حدم توافر مناط الاستفادة ... اثر فلك ارتباه عن المعام بالقانون من ذلك ارتباع الفسيته الى تاريخ سابق على العمل بالقانون وقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ المعل بالقانون وقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٠ المعل بالقانون حرام ١٩٠٠ لسنة ١٩٨٠ سامية على المعلق بالقانون وقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٠ ساميل بالقانون

استبان للجيعية البيومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ﴿ ٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقــم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ للعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنَّ « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة يما فيها مدة الاستبقاء يعد اتسام مدة الخدمة الالزامية العامة للمجندين الذي يتم تعيينهم أثناه مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كانها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في الاقدمية واستحقاق العلاوات المقررة • كما تحسب كمدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصـة بوزارة الدفـاع · وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقلم أن تزيد أقلمية المجندين أو مدد خبر تهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة · ويعمل بأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ · ومع عسام المساس بالحقوق القررة بهذه المادة لا يجوز الاسستناد الى الأقدمية المقررة بها للطمن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١٩٦٨/١٣/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ تاريخ العمل بالقانون ، ٠ كما تبين للجمعية العبومية أن المادة الثانسة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تنص على أن « تزاد مرتبات العاملين الحاليين والمهينين قبل أول يولية سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ١٠ جنيها سنويا ، وتمنع هذه الزيادة للصامل بعد الصلاوة الدورية المستحقة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا ، وتمنع هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى المناصب العامة وذوى المناصب العامة وذوى من تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات في حين تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالمدولة والقطاع العام الكادرات الخاصة على أن « تزاد مرتبات مرتباتم قوانين وكذلك المخاصين للكادرات خاصة الذين صدر بشانهم مرتباتم قوانين وكذلك المخاصين للكادرات خاصة الذين صدر بشانهم للتأثون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتمديل بعض متين جنيها سنويا ، وتسنع بالخدمة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٨٤ بواقع صدين جنيها سنويا ، وتسنع مذه الزيادة بعد الملاوة المدرية المسترحة المعامل في تاريخ المصل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقررة قانونان

واستظهرت الجبعية المبومية مبا تقدم ، أن مناط الاستفادة من الزيادة المقررة بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ هو وجود العامل بالخدمة في ١٩٨٣/٧/١ او أن يكون قد جرى تعيينه فعلا قبل هذا التاريخ • كما أن مناط الاستفادة من الزيارة المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ هو الوجود بالخدمة في ٣٠ يونية سنة ١٩٨٤ ، وهو تاريخ اليوم السابق على العمل بأحكام هذا القانون • واذ كان الثابت ، على ما تقدم ، أن المروضة حالته الأولى لم يجر تعبينه بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج الافي تاريخ لاحق للممل بالقانون المذكور أولا ، ومن ثم لا يتوافر في شأنه مناط الاستفادة من أحكامه ، وكذلك الحال بالنسبة الى المعروضة حالته الثاني الذي لم يعين الا بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣٠ ، ومن ثم فان مجال تطبيق القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ينحسر عن الأول ولا يستحق الزيادة المقررة بموجب المادة الثانية منه ، كما لا تنيسط أحكام القانون رقم ٥٣ أسنة ١٩٨٤ إلى الثاني • ولا ينال من ذلك أن أقدمية كل منهما قد أرجعت الى تاريخ سابق على العمل باحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لصاحب الحالة المروضة الأول، وعلى سريان أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بالنسبة الى المروضة حالته الثاني، وذلك أعبالا لحكم المادة (٤٤) من قانون الحدمة الصمكرية والوطنية سالف البيان ، بالنظر الى أن مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي يجرى ضمها ، اعمالا لهذا الحكم ، وأن كانت تعتبر وكانها قضيت بالغدمة المدنية الا أن هذا الوصف ينحصر حدود الاعتداد به في مجال الاقدمية وفي مجال استجفاق الملاوات المقررة فقط ، اذ لو كان المشرع يقصد اطلاق هذا الوصف بها ينتجه من آثار لما كان بحاجة الى الاستطراد والنص على أثر الشم في مجالي الاقدمية واستحقاق الملاوات ، ويؤكد ذلك ان اطلاق وصف ، وكأنها قضيت بالخدمة المدنية ، على مدة الخدمة المسكرية والوطنية الفعلية الحسنة يتمارض ومقتضيات ما اشترطه المشرع من مراعاة قيد الزميل لدى ضم تلك المدة ،

4 111

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المعروضة حالتيهما لا يعدان من الموجودين بالخدمة في مجال تطبيق احكام القانونين رقمي ٣١ لسنة ١٩٨٣ و ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المسار اليهما •

ر فتسوی رقم ۱۹۳ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۱ جلسسنة ۱۹۹۰/۱۰/۸ ملف رقم ۸۹۰/۲/۸۱) ۰

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدليون بالدولة .. مرتب .. زيادة المرتب .. مناف أستحقاق الزيادة في الرتب ... الرجود الفطر بالطعمة ،

الخدة (٣) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتمديل جدول مرتبات العاملين بالعكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالعكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين الدولة والقطاع العام التشريع الأزاد في مرتبات العاملين الموجودين بالخدمة المبتين قبل اول يوليو سنة ١٩٨٣ من تنجية ذلك : ما عبر عته المشرع العاملين العالمين العالمين أم العالمين العاملين العاملين العالمين العال

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة ٢ من القانون رقم ٣١ سنة ١٩٨٧ بتعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام نصبت في فقرتها الأولى على أن « تزاد مرتبات العاملين العالمين والمعينين قبل أول يوليه سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا ، وتنح هذه الزيادة للعامل بعد العلاوة الدورية المستحقة لل في تاريخ العمل بهذا المقانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المترر تأنونا ٤ من حين تنص المادة ٥ من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليسه سنة ١٩٨٧ ٤ و

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقدم أن المشرع اذ زاد في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، مرتبات العاملين الموجودين بالخدمة المسيني قبل أول يوليه سنة ١٩٨٣ بواقع ستين جنيها سنويا بهد العسلاوة الدوريةالمستحقة لهم في تاريخ العمل بهذا القسانون في ١٩٨٣/٧/١ ولو تجاوز بها العامل نهاية الربط المقرر قانونا ، فان ذلك لا يصدق الا على العاملين الموجودين فعلا في هذا التاريخ وهو ما عبر عنه المشرع بصريح نصه به « الهاملين الحاليين » وآكمه _ أيضا _ بتحديده تاريخ ١٩٨٣/٧/١ موعدا للمسل بالقانون فيكون يذلك قد حدد نطاق المخاطبين باحكامه المستحقين للزيادة المشار اليها بأنهم الموجودون بالفعل بالتعدة في هذا التاريخ ، ومن ثم ، ولا يفيد من أحكام القانون رقم ٢١ بالمحتماء التاريخ ، ومن ثم ، ولا يفيد من أحكام القانون رقم ٢١

لسنة ١٩٨٣ ، مسالف الذكر ، من عين اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٣ وما بعده ولوردت أقدميته حتما الى تاريخ سابق شأن المعروضة حالتها التى انتغى بالنسبة اليها شرط الوجود الفعلى بالخدمة فى التاريخ الذى عينه القانون وهو ما سبق أن أكده افتاء الجمعية الصومية بالنسبة الى القوانين المتعاقبة التى صدرت بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع المام ومن ذلك على سبيل المثال فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٠/١٢/١ بالنسبة الى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ ، وفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٠/١٢/١

ولا ينال مما تقدم أو ينتقص منه ما سبق أن أنتهت اليه الجمعية العبومية بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/١٠/٩ من أن المسرع في القانون رقم ٥٨ أسينة ١٩٧٣ الشيار اليه اذ عن أقلميات العاملين الم شيعين للتمين من قبل اللجنة الوزارية للخدمات اعتبارا من تاريخ الترشييج ولو تراخى صدور قرار التعيين عن هذا التاريخ ، فانه يتمن أعال حميم الآثار القانونية المترتبسة على تقلد الوطيفة السامة من هذا التاريخ عداً ما كان مرتبطا بواقعة تسلم العمل مثل استحقاق الأجر ذلك أن الذي انتهت اليه الجمعية بصحيم فتواهأ ليس سوى أعمال تصريم نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسينة ١٩٧٣ فيما نصب عليه من أنه « مم عدم الإخلال بالإقدمية المقررة للمجندين تحدد أقدميات العاملين الذين يتم اختبارهم طبقا للمادة (١) من هذا القانون (أي عن طريق اللجنة الوزارية للخدمات) من تاريخ الترشيح ، وهو ما يجب أن يعول عليـــه في ترتيب الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة كالأقدمية وتاريخ استحقاق الهلاوة الدورية ببد أن هذا الافتاء لم يستطل الى عد اعتبار هذه الأقدمية اتدمية فعلية وهي الأقدمية التي تطلبها المشرع صراحة كشرط للاستفادة من الزيادات التي تقررت للماماين بموجب القوانين المتعاقبة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار الله •

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط الافادة الصامل بالزيادة المقررة بالقانون دقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ الوجود الفعل بالخلمة في التاريخ الذي حدده القانون تأكيدا للافتاء السابق للجمعية المعومية في هذا الشائن .

ر فتوی رقم ۱۹۲۳ فی ۱۹۰/۱۰/۱۰ چلسة ۱/۰۱/۱۰ ملف رقم ۲۸۱/۱/۸۱) ۰

جلسة } من اكتوبر سنة ١٩٩٥

وسوم ــ وسوم جمركية ــ اتفاق التماون الفتى بين جبهورية مصر العربية وحكومة هولندا ــ اعفاء سيارات الركوب الغاصة ٠

الخادة (•) من قانون الجمارات رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ـ للشرع وضع اصلا عاما يقفى
يعضوع جميع الواردات للشرائب الجعركية وغيرها من الضرائب الاضافية استثناء من ذلك :
الخادة ١٠١١ من القانون ذاته ـ اجاز الشرع الافراج مؤلتا عن البضائع دون تحصيل الشرائب
والرسوم المقررة ـ شرط ذلك : أن يتم بالشروط والاوضاع التى يحدها وزير المالية ـ
اتفاق النماون الفنى بين جمهورية مصر العربية وصكومة مولندا المسادد بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ - عفاده : اعظاء المرابات ذات المسادد بقراء رئيس
المقدمة من الحكومة الهولندية للحكومة المعربة من كافة الرسوم على الواردات ـ تتبجة ذلك :
اعظاء سيارات الركوب الفناصة من الرسوم الجمركية ـ تغليق ـ تغليق ع

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٥) من قاتون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجهركية علاوة على الضرائب الأخسري المتسررة وذلسك الا ما يستثنى بنص خاص ٥٠ وتحصل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقًا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافرام عن أية بضاعة قبل اتهام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحتسة ما لم ينص على خـــلاف ذلك في القـــانون » وتنص المادة (١٠) من القانون ذاته على أنه « يجوز الانراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع آلتي يحددها وزير الغزانة .. » . كما تبين للجمعية العمومية أن انفاق التماون الفني بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر يقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ نص في المادة الخامسة منه على أنه « ستعنى حكومة (ج ٠ م ، ع) المعدات (الركبات ذات المحركات) والمدات الأخرى التي تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما بن كانة الرسوم على الواردات أو أي رسوم أهرى » ·

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاماً في تافون الجسارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الاخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤتنا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسسوم المتررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية . وأن اتفاق التماون الفني بين جمهورية مصر العربية وحكومة هوئندا الصادر بثيرار رئيس الجمهورية رقم ما لسنة ١٩٧٧ اعسني المركبات ذات المحركات والمدات الاخرى التي تقسمها الحكومة الهوئندية للحكومة الهرئندية للحكومة المربئات والمبتدات الأخرى التي تقسمها الحكومة الهوئندية للحكومة الواردات أو أي رسوم أخرى ، وقد ورد اعفاء المركبات ذات المحركات بصيغة مطلقة بما مفاده انسحاب حكمها على سيارات الركوب الخاصمة باعتبارها من المركبات ذات المحركات بركيزة من أن عبارة النص اذا وردت معلى المسازعة الواردة برسم معهد شعل الأطفال بالاعقاء من الرسوم معلى الجماركة لا سيند الها من صحيح المتانون متمينة الرفض .

4 11

انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى رفسض المطالية المتدمة من مصلحة الجهارك بالزام معهد شلل الاطنال التابع المهيئة العامة للمستشفيات والمعامه التعليمية أداء مبلغ ٣٠٨٨٥ جنها (نلاتين الفا وثمانهائة وخمسة وثمانين جنيها) كرسوم جمركية مستحقة على سيارة ماركة بيجو طراز ٥٠٥ مشمول البيان الجمسركي رقسم ١٣٣٩ م ، من ،

(فنسوى رقم ۱۹۲۳/۱۹۰۳ بتاريخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ في جلسسة في ۱۹۹۰/۱۰/۱ رقم الملك، ۲۳۲۰/۲۳۷) ۰

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

هرائب ورسوم ... ضرائب ورسوم چوركية ... استياد ... الواقعة المنشئة للضريبة الجبركية -

قانون البجارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ المشرع وقسع أصلا عاما متنضات خفسوع جميع الواردات للفرائب البجركية وغيرها من الفرائب الاضاطية الأخرى المأورة عل الواردات ما لم يرد نصر خامس باعالمها – مناش الاستمال – عند ورود المساحة الاقليم المجركي الوطني – نتيجة ذلك : لا تهرأ نمة المستورد الا بالأناء او الاطاء وفقا لاحكام التشريعات السادية في منا المين حسيب ذلك : اعجلا للائر المباشر للقانون – تطبيق •

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسادة (o) بن تانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقسررة في التعريفة الجبركية عالوة على الضرائب الأخسرى المتسورة وذلك الا ما استثنى بنص خاص ٥٠٠ ونحصل الضرائب الجبركية وغيرها بسن الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها ونقا للتوانين والترارات المنظمة لها » ، كما تبين للجمعية العمومية أن برتوكول المباحثات التي أجريت بين وغد جمهورية مصر العربية ووفسد المبهورية اللبنانية في الفترة من ٢٨ الى ٣١ من اكتوبر سنسة ١٩٨٣ تضين « 1 ... اعادة العبل غورا بكافة الانفاقات الاقتصادية والنجارية التي كانت سارية تبل المتاطعة وفي متدمنها البروتوكول الموتع في ٢٠ إكتوبر سنة ١٩٦٥ ٢٠٠ عقد صفقة خاصة يدخل ضمنها تصدير التفاح اللبناني الى مصر يتم بمقتضاها وعلى أساسها تصدير سلم مصرية الى لبنان تحدد قبيتها وكيباتها وكيفية سداد هذه القيمة بمعرفة لجان فنية تشكل لهذا الغرض ٠٠ ء ٠ كما أن اتفاق التجارة الموقع بين البلدين في ٨ من غبراير سنة ١٩٩٢ والمعبول به اعتبارا من ١٩٩٢/١١/٢١ نص في مادته الثالثة على أن ١ ١ ... يعنى كل من الطرفين المنتجات ذات المنشأ الممرى او اللبناني المدرجة في القائمتين (أ) ، (ب) الملحقتين بهذا الاتفاق من الضرائب الجبركية والضرائب والرسوم اللحقة بها (عسدا ضريبة السمات)

٤- لا يتحصر التبادل التجارى بين البلدين على السلع الدرجة
 بهاتين القلبتين غقط بل يمكن تبادل سلع اخرى مع سداد الضرائب

والرسوم وفقا للتوانين واللوائح السارية في كل منهما » و ونصت المادة الحدية عشرة منه على أن « يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجارى المعود بين البلدين بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٧ وجبيع التمديلات والبروتوكولات اللاحقة حتى تاريخ بدء العمل بهذا الاتفاق » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع وضع اصلا عاما في تانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ يقضى بخضوع جميع السواردات للضرائب الجمركيسة وغيرها من الضرائب الإضائفية الآخرى المتررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعسة ، ومن ثم فيناط استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية هو بورود البضاعة للاتمليم الجمركية الوطنى ، فبهذا الورود تتحدد الواتمة المنشئة للشريبة الجمركية وبه يقوم الالتزام تانوناً باداء هذه الضريبة ، ولا تبرأ نمسة المستورد الابالاداء أو الاعفاء وفقاً لإحكام التشريعات السارية في هدذا الحين وذلك اعمالا للأثر المباشر للقانون ،

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن شركة النصر للتصدير والاستراد تنابت بالتعاقد مع شركة الزعترى للتجارة العامة بلبنان في ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٣ لاستيراد تفاح وتم ورود رسائله الى مصر خلال المدة من شهر يناير سنة ١٩٩٣ عنى شهر أبريل سنة ١٩٩٣ . واذ كان اتفاق التجارة الموقع بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية > الموتع في ٨ من غبراير سنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتبارا من ٢١ من نوفهبر سنة ١٩٩٢ لم يتضمن اعفاء التفاح اللبناني من الضرائب والرسوم الجمركية > همن ثم تلتزم شركة النصر للتصدير والاستيراد باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها .

ولا يجوز العجاج في هذا الشمان بأن الانضاق بين شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة الزعترى للتجارة العامة لاستيراد التفاح قد أبرم في ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٧ وأنه تم منح حساب للصفقة بين بنكى القاهرة والبحر المتوسط ببيروت بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩٢ . ذلك أن هذه الاتفاتات لا علاقة لها بواقعة ورود البضاعة للاقليم الجبركسي المصرى التي تقوم بها الواقعة المنشئة للضريبة الجبركية وتحدد من ثم التاعدة القانونية الحاكمة لها استحتلقا أو اعفاء

اذالك

انتهت الجهمية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبتع رسائل التفاح اللبفائي - في الحالة المعروضة - بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية المقررة .

ر فتوی رقم ۹۹۶ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۶۷) •

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

أعضاء الادارات القانونية _ ضم منة خدة سابقة _ هرتب _ الاحتفاظ بالرتب الذي كان يتقاضاه عضو الادارة القانونية ابان عمله السابق .

المواد (١٧) من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ م (٢٧) و (٢٠) من قانون نظام العاملين المدلين الدلين الدائم رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ م المشرح تحقيقا منه لاستقلال اعضاء الادارات القانونية وضمانا لحيدتهم في اداء أعمالهم م تتبعة ذلك : أفرد لهم تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفة لهلد الخلفة لهذه الخلفة والقطاع العام ان يكون مقياء الشروط القررة للتمين في قانون العاملية المدنية فرين كل وظيفة ما المركون مقياء بعبدول المعامن المتعامن بعبد الاشتخال بعمل من الأحمال القانونية النظيمة طيقا لقانون المعامة ما نتيجة هذك الصد المبينة فرين كل وظيفة ما المعاملة من نتيجة هذك المسلمين المنابعة من المعاملة من سبيها فحدة خبرة علم المنابعة طبقا المعادة ٢٠ من فانون العاملية المنبين بالدولة مسيبه صدايعا كانية كمدة خبرة علمية المعاملة ١٠ كان استدعاء حكم المادة ٢٠ من قانون العاملين المدنية بالموالة مسيبه العاملين المدنية بالمقاص بالاحتفاق بالمرتب السابق الذي كان يتقافله علمو الاعالة العامية مكملا كان ورد بنظام توظفهم الخاص حقييق المستعمان المتوى والتشريع أن المادة

المستعبد للبحميد المعومية السبي العلوى والتسريع الدادة (١٢) من قانون الادارات الفانونية بالمؤسسات العامة والهيات العامة والوحات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه و يشترط فيمن يعين في احدى الوطائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام الهياملين المدنيين بالمدولة أو القطاع المام ، حسيم الأحوال وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المستغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة التالية وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنسة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون » في حين تنص المادة (١٧) من هذا القانون » في حين تنص المادة (١٧) من هذا القانون » في حين تنص المادة (١٧) للقانونية أن يكون قد مضى على قيله بجدول المحامي المدة المبينة قرين كل وظيفة منها على النحو التالى ٥٠٠ وتحسب عدة الاشتفال بعمل من الأعمال القانونية النظرة طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتمين في الوطائف الخاضعة لهذا النظام » ٥٠

واستظهرت الجمعية المبومية مبا تقدم أن المشرع _ تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في أداء أعبالهم _ أفرد تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة اذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها فوق الشروط المقررة للتعيين في قانوني العاملين المدنيين بالعوله والقطاع العام أن يكون مقيلة بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار اليها في المادة ١٢ والتي تختلف من وظيفة الى اخرى ، واعتد في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظيرة طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمين المدد المشترطة للتعيين في هذه الوطائف و

ولما كانت مدة الاستفال بالمحاماة محسوبة من تاريخ القيد بنقاية المحامين وكذلك مدة القيام بالإعمال القانونية النظيرة تؤخذ ، كما سلف، في الاعتبار عند التعيين في احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ، ومن ثم ، فلا وجه لاعادة حسابها نانية كدة خبرة عملية على صند من نص الففرة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أنه * كما تحسب مدة الخبرة المعلية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشفل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعين عن كل سنة من السنوات الزائمة قيمة علاوة دورية بعد اقصى خسس علاوات من علاوات درجمة الوظيفة المني عليها العامل ٠٠٠ و والقول بغير ذلك من شأنه اضافة الى أن قانون الادارات الفانونية بانؤسسة العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها أنا ينتظم أحكاها وظيفية خاصسة لا يجوز معها استعاء الإحكام في الحالين شأن واقع الحال المعروض بين الإحكام في الحالين شأن واقع الحال المعروض .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى عدم أحقية السيد/ ••••• المحامى بالادارة المركزية للشئون القانونية بالازهر فى ضــم مدة خدمته السابقة التى قضاها بالهيئة القومية للبريد •

اما عن مدى أحقية المروضة حالته فى الاحتفاظ بالأجر الذى كان يتقاضاه عند عبله فى الهيئة القومية للبريد فانه تبين للجمعية الممومية أن المادة (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرافق لهذا القانون ٠ واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوجدات الاقتصادية والمعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي يسرى عليها أحكام هذا القانون ٠٠٠ ٠٠

وواضح مما تقدم أن المشرع اذ احتفظ للعاملين بالعولة ومن بينهم المهاملين بنظم خاصة بمرتباتهم التي كانوا يتصاضونها في وظائفهم السابقة لدى اعادة تعيينهم فان هذا الحكم يسرى على أعضاء الادارات القانونية باعتباره مكملا للأحكام التي تضمنها القانون المنظم المستوفهم الوظيفية رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم يضافو متعينا القول باحقيسة المعروضة حالته في الاحتفاظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه بجهة عمله السابقة أ

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد / ١٠٠٠٠ المحامى بالادارة المركزية للشئون القانونيسة بالأزهر في ضم ملة خدمته السابقة بالهيئة القومية للبريد وأحقيته في الاحتفاظ براتبه الذي كان يتقاضاه ابان عمله السابق *

ر فتوی رقم ۷۰۸ بتاریخ ۲۲/۱۰/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱ ملف رقم ۸۹۲/۳/۸۱) •

جلسة ٤ من اكتوبر سئة ١٩٩٥

مسئولية ـ مسئولية تقصيرية ـ خطة مشتراء _ تمويض •

المواد ١٩٣٣ ، ١٧٤ ، ٢٧١ من الفادون الدني السئولية التضيية تقوم على ادكان للائة هي الخطا والفرر وعلاقة السببية _ مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه تقوم على اساس مفاير _ مفاده : يمكني أن يشبت أن وقوع العمل غير الشروع من التابع كان حال تاديته وظيفته أو بسببها _ نتيجة ذلك : قيام علم المسئولية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه _ شرط ذلك : أن يجود للتابع سلطة فعلية في رفانته وتوجيعه _ اشتراك كل من وزارة الدفاع والهيئة القومية فلاتسالات السلكية والالاسلكية في الفضا سنتيجة ذلك : جواذ أنفاس القافي لمقداد التمويض أو لا يحكم يتمويض اذا كان الدائن بخطئته قد اشتراك في احداث الفرد أو ذاد فيه _ تطبيق .

استبان للجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضروا للفير يلزم من ارتكبه بالتعويض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانسون على أن » يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » "

وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه . منى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » ·

واستظهرت الجمعية المعومية مها تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، طبقا لنص المادة ١٦٣ سابق الذكر ، بينما تقوم حـ مسئولية المتبوع عن الفرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لحكم المادة ١٧٤ سابقة الذكر على أساس مفاير أذ يكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع المسلغم غير المشروع من التسابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطلة النبيعة ولو لم يكن المتبوع حوا في اختيار تابعه متى كانت له عليه مسلطة و ٣٧ مياه التابعتين لوزارة الدفاع تسببتا في قطع الكابل المحــوري الاسكندرية حملوح وذلك قبل إمرام التنسيق المبرم بين الوزارة والهياد وترجر عرضة للخاصة الخاضر أرقام ١٨٧/٨ ، ١٩/٨ ، ١٩/٨ ، ١٩/٨ ، ١٩/٨ ، ومن حيسري الضلاحها مبلغ ٢٩٤٢ ح ولم عسكري الضبعة وتكبدت الهيئة في سبيل اصلاحها مبلغ ٢٩٤٢ ح ولم

الزامها بقيمة اصلاح هذه التلفيات التي لحقت بمنشأة الهيئة القوهية للاتصالات السلكية واللاسلكية •

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣١ أبرم محضر تنسيق بين وزارة المداع (ادارة المياه) والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اتفاقا فيه على أن تقلم الهيئة الحرائط الخاصة بخط مسار الكابل المحورى وأن يحضر مندوب عنها لموقع المحل لتحديد هذا المسار على الطبيعة مع التزام وزارة الدفاع بأن تقوم بعمل جسات قبل الحفر ومن حيث انه قد حدثت تلفيات بعد ابرام هذا الاتفاق حرر عنها المحاضر ارقام ٩٧/٩ مدا ٥٨/٢ ، ٨٨/٨ ، ٨٨/٨ تكبدت الهيئة في اصلاحها مملز ٥١ر٠٩٠٠ ج

ومن حيث أنه يبين من استقراء الأوراق أن كل من وزارة الدفاع والهيئة قد تسببتا بخطئها المشترك في أحداث هذه التلفيات حيث أن الكتيبة المنفذة للأعمال لم تقم باجراء الجسسات للكايل عند الشك في المسساد المسلم لهما من الهيئة مما نتج عنه قطع الكابل في أماكن متفرقة كما أنها لم تنتزم بالحيطة أثناء الحضر مما أدى الى طول مسافة القطع الذي تراوح ما بين ٧ الى ١٥ متر ، بينما تمثل خطأ الهيئة في عدم الدقة في عدديد المسار للكابل وعدم حضور مندوبها لموقع العمل لتحديد المسار الطبيعة .

ومن حيث انه وفقا للمادة ٢٦٦ من القانون المدنى والتي تقضى بأنه
د يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التمويض أد لا يحكم بتمويض ما اذا
كان المدائن بخطئه قد اشترك فى احداث الضرر أو زاد فيه ، قانه اذا
كان المشرور اخطأ إيضها ، وساهم هذا الآخر بخطئه فى الشرر الذى
اصابه فانه يجب أن يراعى ذلك فى تقدير مبلغ التمويض المستحق له
فلا يحكم له على الفير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الفير .

وبتطبيق ما تقدم على التلفيات التي لحقت بمنشآت الهيئة بعد ابرام محضر التنسيق في ١٩٨٧/٨/٣١ قانه لما كانت الهيئة ووزارة الدناع قد تسببتا بخطئهما المشترك في احداث الأضرار التي لحقت بالكابل المحودي الاسكندرية مطروح ومن ثم يتحملا بقيمة اصلاح هذه الأضرار التي بلغت ١٥٥، ٣٩٧ جنيها مناصفة بينهما ، وعلى هذا قان وزارة الدفاع تكون ملتزمة بأن تؤدى للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مباما مقداره ٢٥٠٥/١٠٦٢ ج عبارة عن مبلغ ٢٩٤٢ جنيها قيمة التلفيات

التى حدثت بمنشآت الهيئة قبل ابرام معضر التنسيق ومبلغه ٣٦٩٥٠٠٠ قيمة نصف التلفيات التي حدثت بعد ابرام معضر التنسيق ·

4 11

انتهت الجمعية العبومية لقسبى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة المعناع أداء مبلغ ٦ر١١٦٣٧ ج الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عوضا عن التلفيات التي لحقت بالكابل المحوري اسكندرية _ مطروح •

فتسوی دقم ۲۰۹ بتداریخ ۱۹۹۰/۱۰/۳۳ جلسسنة ۱۹۹۰/۱۹۹۴ علف وقسم) ۲۰۲۹/۳/۳۳) •

جلسة ٤ من اكتوبر سئة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة .. تعديد نسبة تشغيل الموقع .. كيفية حسابها .
المواد ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشان تقميل المعاقبين المصلل بالقانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧ .. رعاية من المسرع لطائفة المعاقبين وصوفا تكرامتهم الانسانية وحماية
لهم من ألوان المعاملة غير الملاقة وتاكيدا لحقهم في أن ينالوا المساعدة والوقاية وفرص
التاهيل الملائمة .. نتيجة ذلك : تقصيص عددا من الوظائف داخل كل وحدة من وحدات
التجهز الادارى للدولة أو الهيئات الدامة أو التطاع العام لا يزيد عل ٥٪ من مجموع عدد
المعاملين بكل وحدة .. على وذير الشيؤن الاجتماعية المصادل قرار بتحميد الوظائف القامرة
تحسب على اساس عدد العاملين بالوحدة الإنتاجية أو القديمة كلل وليس على أساس عدد
الوظائف الوادة يقراد وذير الشيؤن الاجتماعية حيقيق.

استبان للجمعية المعرفية تقسمى الفنوى والتشريع ان المادة المعاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشان تأهيل الموقين المعلل بالقانون رقم ١٩٧٩ تنص على أن « تنصص لمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة فى المائة من مجدوع عدد العاملين بكل وحدة من وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيشات المامة والقطاع العام ٥٠٠٠ > كما تنص المادة ١١ من ذات القانون على انه * لوزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزير المختص اصدار قرار بتخصيص وطانف والمهامة والمهادار قرار بتخصيص وطانف والمهات العامة والرعدات الاقتصادية التابعة لها للمعوقين الحاصلين على شهدات التأهيل وذلك في حدود النسسبة المساول الها بالمادة السابقة و ٠٠

واستظهرت الجمعية الميومية مما تقدم انه رعاية من المشرع لهذه الطائفة من المواطنين وحرسا لكرامتهم الانسانية وحياية لهم من ألوان المماملة غير اللائفة وتأكيدا لحقهم في أن ينالوا المساعدة والوقاية وفرص التأميل الملائمة التي يمكن لهم من خلالها الاسهام الى أقصى حد مستطاع في ممارسة مسئوليات الحياة الكاملة في المجتمع الذي ينتموا المه وبما يتمشى واعادة بناء قطاع عام من الموارد البشرية يكون نافعا ومستقرا ، مؤديا لدوره في مجال التنمية خصص عددا من الوطائف داخل كل وحدة من وحدات الجهاز الاداري للدولة أو الهيئات العامة او القطاع العام لا يزيد على ٥٪ من مجموع عدد العاملين بكل وحدة ، كها

ناط بوزير الشئون الاجتماعية اصدار قرار يعين فيه الوظائف التي تكون مقصورة عليهم فيتقدموا على غيرهم من العاملين لشغلها مستأثرين من دونهم بهذه الوظائف بحيث لا يلج أبوابها أحد يزاحبهم فيها أو يتقاسمها معهم ، يل ينفردون بها ، ويتصدرون لشغلها على أن يكون ذلك في حدود النسبة المشار اليها ، وبناه على ذلك صدر قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ١٧٥ لسينة ١٩٨٤ بتحديد هذه الوظائف ، الا أن ذلك لا يخل بامكانية تعيين الموق في وظيفة آخرى غير واردة في هذا القرار طالما استوفى شروط التعيين فيها من حيث الحصول على شهادة التأهيسل والمؤهل المناسب وكان ذلك في حدود النسبة المقررة .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة معل التساؤل فانه يتعين تحديد النسبة المصوص عليها في المادة العاشرة سابق الإشارة اليها على أساس عدد العاملين بالوحدة الانتاجية أو الخدمية ككل وليس على أساس عدد الوطائف الواردة بقرار وزير الشئون الاجتماعية سابق الاشارة اليه فقط لما في ذلك من تخصيص للنص بحرمان المعوقين اصحاب المؤهلات العليا من التنتع بهذه النسبة ، باعتبار أن قرار وزير الشئون الاجتماعية انها حسد الوظائف والأعمال التي يعين فيها المعوقسين المؤهلين الذين لا يحملون مؤهلا متوسطا أو من يحملون مؤهلا متوسطا أو فوق المتوسط، دون أن يتطرق لغيرها من الوظائف والأعمال .

ومما يؤكد ذلك التطور لنص المادة الماشرة اذ كانت قبل تعديلها بالقانون رقم 24 لسنة 19۸۲ تحدد نسبة الد ٥٪ على أساس مجموع الوطائف الخالية بالمستوى الثالث فقط وبالجهات المشار اليها باعتبارها أدني المستويات الوطيفية في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المسارى في ذلك الوقت ثم عدل النص وورد دون أي قيد يتملق بقصر تعيين الموقين على الذين لا يحملون مؤهلات عالية أو على وطائف من درجة معينة بل جاحت صياغة المادة بعد تعديلها عامة ومطلقة ومن ثم فلا وجه لتخصيص عمومها وتقييد اطلاقها بها يخل بعق من حقوق المنتمين لهذه الطائفة ،

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نسبة الده/ المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المهدلة بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٨٢ بشنان تأهيل المعوقين تحسب على الساس عدد العاملين في مختلف المجموعات الوظيفية في الوحده، وتشغل بالوظائف الواردة بالمجموعات المحددة في قرار وزير الشئون الاجتماعية الصادر في هذا الشأن .

۱ فتوی رقم ۷۹۰ بتاریخ ۷۹۰/۱۰/۱۰ جلسة ۱۹۹۵/۱۰/۱۶ رقم الملف ۱۹۹۸/۲/۶۶ ی ۰

(14)

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

ادارة معلية سعناقصات ومزايدات ــ تقويض ــ اختصاصات المعافظ في شان وزارة الاوقاف .

المواد ، ۱۷ ، ۱۳ ، ۱۳ من قانون نظيم المنافسات والمزايدات الأسادر بالقانون رقم به أسخة ۱۹۸۳ ـ المواد ۲۷ ، ۲۱ ، ۲۱ ، ۲۱ من قرار وزير الخالية رقم ۱۸۷۷ أسخة ۱۹۸۳ المسادر بافلائمة التنفيذية كانون تنظيم المنافسات والمزايدات المشار البه ،

المادة ٧٧ مكرر (١) من قانون نظام الادارة المعلية السادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والفسافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ،

المادة ٢٥ من الخلائمة التنفيذية كقانون نظام الادارة المعلية المُسار اليه المسادر بقرار رئيس الورزاء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

الشرع ناط بالسلطة للطنعة في قانون المناقسات والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٩٣ بنسكيل لجنة تتول اجراءات المهارسة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية يشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية اذا جاوزت اللغمة عشرين الف جنيه وعضو من مجلس الدولة اذا جاوزت القيمة مائة الف جنيه _ المشرع في اللقة ٢٧ مكررا (١) من قانون نظام الاوارة المعلمة المسابقة من السلطات اختصاص من الملا بعجج المعاملين موقدي ذلك : الأصل انه اذا انظم بسلطة من السلطات اختصاص من الا بعجج المعاملين مقان عنه أو تفوض فيه سلطة أخرى _ استثناء من ذلك : بعوز التفويص استثناء اذا تضمن القانون نصا يلان به حشوط ذلك : كون وارد الاوقاف اصيلا عن نفسه شرط ذلك : كونير الاوقاف اصيلا عن نفسه شرط ذلك : كونير الاوقاف اصيلا عن نفسه المسابقة والمنافقة في علم تطبيق من تطبيق من تطبيق من تطبيق .

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقس ٩ لسنة الهمامة تنص على أن ٥ تتولى أجراءات المارسة لجنة تتسكل بقرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية حسب أهمية وطبيعة التعاقد وبشترك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية أذا جاوزت القيمة مائة الف عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة أذا جاوزت القيمة مائة الف جنيه ٥٠٠٠ وتنص المادة (١٣) على أن « يكون البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم أحداهما بفتح المطاريف والأخرى بالبت في المناقصة » و وتنص المادة (١٣) من ذات القانون على أن « يصدو في المناقصة » و وتنص المادة (١٣) من ذات القانون على أن « يصدو بتشكيل لجان فتح المطاريف وليحان البت قرار من السلطة المختصة على أن راعى في تشكيلها أهمية وقيمة التعاقد ، على أن تضم تلك المجان أن راعى في تشكيلها أهمية وقيمة التعاقد ، على أن تضم تلك المجان

عناصر فنية ومالية وقانونيسة ، • كسب أن المادة (٢٧) من قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسبعة ١٩٨٣ الصبادر باللائحة التنفيذية نفانون تنظيم المناقصـــــات والمزايدات المسسار اليه تنص على أن د يكون تنســـكيل لجان البت بقرار من سلطة الاعتماد المختصمة برئاسة رئيس الادارة المركزية أو المدير العام المختص أو من ينديه ٠٠٠ ، • وتنص المادة (٣١) على أن ، ترفع لجنة البت توصياتها موقعة من جميع أعضائها ومن رئيسها للاعتماد من السلطات الآتية : ٠٠٠٠ (ب) رئيس الادارة المركزية المختص اذا لم تزد القيمة على ٢٠٠٠٠ جنيمه (مائتي ألف جنيه) • (ج) الوزير المختص أو من يمارس سلطساته فيما يزيد على ذلك ، · وتنص المادة (٤٦) من اللائحة على أن « يكون التعاقل بطريق الميارسة في الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصبة وتصدر تلك السلطة قرارا بتشكيل لجنة المارسة ٠٠٠ ٠ كما تنص المادة (٤٨) على أن « يكون اعتماد توصيات لجنة المارسة من السلطات الآتية : ٢٠٠٠ ـ رئيس الادارة المكانة المختص لغاية ٥٠٠٠٠ جنيه ٣ ـ الوزير المختص أو من يمارس سلطاته فيما يزيد على ذلك .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ناط بالسلطة المختصة في قانون المناقصات والمزايدات تسكيل لجنة تنولى اجراءات المارسة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية بسترك في عضويتها منصوب عن وزارة المالية أذا جاوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس المولة أذا جاوزت القيمة ماثة الله جنيه وعضو من مجلس المولة أذا جاوزت القيمة ماثة تشكيلها أن تضم عناصر فنية ومالية وقانونية شريطة أن يشارك في عضويتها مندوب عن وزارة المالية أذ زادت القيمة التقديرية للمناقصة عضويتها مندوب عن وزارة المالية أذ زادت القيمة المتقديرية للمناقصة اذا زادت القيمة على ثلاثيا ألف جنيه وعضو من ادارة المتوى المختصة بمجلس المولة خمسين ألف جنيه والمرزية المختص أذا كانت قيمتها لا تتجاوز خمسين الف جنيه أو للوزير المختص أو من يمارس سلطاته أذا زادت الى رئيس الإدارة المركزية المختص أو من يمارس سلطاته أذا زادت إلى رئيس الإدارة المركزية المختص أل الم تزد قيمتها على مائتي ألف جنيه والى الوزير المختص أذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف جنيه والى الوزير المختص اذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف جنيه والى الوزير المختص اذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف جنيه والى الوزير المختص اذا لم تزد قيمتها على مائتي ألف

ومن حيث ان المادة ٢٧ مكررا (١) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ والشافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة نطاق المحافظة في المجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية نطاق المحافظة في المجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمادس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير. ١٠٠ ويجوز لكل وزير ممن لم تنقل اختصاصات وذاوتهم الى الوحدات المحلية أن يقوض المحافظ في بعض اختصاصاته ١٠٠ وتنص المادة (٢٥) من الملائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المشار اليه الصادرة بفرار رئيس مجلس الوذراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أن < تنول المحافظة دراسة خطط استثمارات الأوقاف ومشروعاتها في نطاق المحافظة وابداء التوصيات الملائمة بشانها ، كما تنول المحافظة بالاتفاق مع وزارة الأوقاف مماونتها في مباشرتها لاختصاصاتها في مجسال المحوة الاسسلامية وتنمية اعمال البر والخبرات وصيانة المساجد وانتظام الشعائر الدينية بها وحياية الموال الأوقاف ٢٠٠

واستظهرت الجمعية العبومية من ذلك أن قانون نظام الادارة المحلية نصب من المحافظ رئيسا فجميع الماملين المدنيين في نطاق محافظته وخوله اختصاصات الوزير المختص بالنسبة لهم ،واجاز لكل وزير لم تنقل اختصاصات وزارته الى الوحدات المحلية تقويض المحافظ في بعض الاختصاصات ، وقصرت اللائمة التنفيذية لمقانون اختصاصات المحافظ في شأن وزارة الاوقاف على محض دراسة خطط استثمارتها ومشروعاتها الواقعة في نطاق المحافظة وابداء التوصيات في هذا النطاق ، فضلا عن معاونتها في مجال المحافظ وصيانة المحافظة وابداء التوصيات المحافظة وابداء وابداء المحافظة وابداء المحافظة وابداء المحافظة وابداء وابداء وابداء

ومن حيث انه ولتن كان الأصل أنه اذا ما نيط بسلطة من السلطات الادارية اختصاص معين بمقتضى المبادى، المستورية أو القوانين أو اللوائع فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه سلطة أو جهة أخرى لأن مباشرة الاختصاص عندئذ يكون واجبا قانونيا عليها وليس حقا لها يجوز أن تعهد به لسواها ١ الا أنه يجوز التفويض استثناء اذا تضمن القانون نصا ياذن به ، وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون قرار التفويض محددا بحيث لا يقرط به صاحب السلطة في جميع الاختصاصات التي منحد القانون اياها بركيزة من أن الاختصاص يمارس ولا يتنازل عنه ومن ثم فأن لوزير الاوقاف أصيلا عن نفسه كسلطة أدارية تفويض بعضا من اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين الى المحافظين كل في دائرة من اختصاص دون غيره وبيا لا يتبغي له تقويض صواه فيما فوض قيه و واذ باشر وزير الاوقاق

بسند من ذلك ما نيط به من اختصاصات بعوجب قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وعهد بالمحافظ المختص بهتضى القراو رقسم ٦٩ لسنة ١٩٩٤ وبركيزة من قانون الادارة المحلية عامدة توصيبات لبحان البت في مناقصات مقاولات الاعمال والتوريدات التي تزيد قيمتها على مائتي ألف جنبه ، وفي المارسات التي تزيد قيمتها على خمسين الف جنبه فين ثم يضحي قراره في هذا الشأن منققا وصحيح حكم القانون ولا تشريب عليه بما لا يسوغ معه لمحافظ المنيا تفويض مديرية الاوقاف فيما فوض من اختصاص وزير الاوقاف بمتشفى قانون تنظيم المناقصات والزايدات اذ لا يرد تفويض على تفويض الامر الذي لا نبسط به أحكام قرار محافظ المنيا رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ على مديرية الاوقاف بالمحافظة في هذا الشأن ٠

لاليك

انتهت المجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان قرار محافظ المنيا رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ على السلطات المعقودة لوزير الأوقاف بموجب أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ٠

(فتسوی رقم ۷۹۱ بتاریخ ۲۹۹۰/۱۰/۳۳ جلسسة ۱۹۹۰/۱۰/۶ ملك رقسم ۷۳۰/۱/۰۶ - ۲۳۰/۱/۰۶

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنیون بالدولة ... ترقیة ... وظائف قیادیة ... قرار اداری ... سحب القرار ۱ ۱۷داری السحیح .. القرار الساحب معیب فی معله ... اهدار رکن النظل ... انعدام القرار ۰

المواد ١ ، ٥ ، ٦ من الفانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شان الوظائف المدنية الفيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع المام - المواد ١ ، ٣ ، ٢ ، ٥ ، ١ ، ٧ ، ١ ، ١ ، ٠ ، ١ ١٠ ، ١٢ من اللائمة التنفيذية للقانون سالف الاشارة اليه المسادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ لسنة ١٩٩١ ـ اللاة (١٥) من لائعة شئون العاملين بالهيئة المعرية العامة تلمستحضرات الحيوية واللقاحات الصادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١ السنة ١٩٨١ ـ الشرع استحدث بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الشار اليه ولاقعته التنفيذية احكاما جديدة لشفل الوظائف الدنية القيادية .. نتيجة ذلك : بات اتباع هذه الأحكام دون غرها هو السبيل الى شغل تلك الوطائف ـ التقيد بالترتيب النهائي للمرشحين لشغل الوظائف المذكورة ومن بينها وظائف مديري العموم ... نتيجة ذلك : أن أي أخلال بالقاعدة السابقة بعد متسوحًا طبقا لتص المادة ٦ من القانون الشار اليه .. ما ينعى على قرار الترقية من مخالفة تتمثل في أن الترقية تهت على الرغم من عدم معو الجزاءات الموقعة على المرقى الا في تاريخ لاحق هو معنى غير سديد ... سبب ذلك : عدم المحو لا يحول دون الترقية ... صدور قرار الترقية في تاريخ لاحق لمعو الجزاء يؤدى الى صحة هذا القرار .. نتيجة ذلك : عدم جواز سحب مثل هذا القرار الصحيح اذ في سحبه نفسه مخالفة اذ بقاء القرار للدة سيمة أشاور دون الطمن عليه قضاء لل مؤداه : صارورة القرار حصينا عصيا على السحب نتيجة ذلك : القرار الساحب معيبا في محله .. وأدى ذلك : اهدار ركن المحل من سانه ان يصبر القرار متعدم ... تطبيق -

استيان للجمعيسة المعوميسة لقسمى الفتسوى والتشريع ان المادة (١) من القيانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر تنص على ان ويكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العبامة ، والأجهزة الحكومية ، التي لهبا موازنة غاصة ، وهيئات القطاع العبام وشركاته ، والمؤسسات العبامة وبنوك القطاع العبام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العبامة لا القانون ، وذلك كله مع عدم الاخلال باحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة . ويقصد بهذه الوظائف تلك التي يتولي شاغلوها الادارة القيادية بانشبطة الانتاج الوظائف تلك التي يتولي شاغلوها الادارة القيادية بانشبطة الانتاج عام او الدرجة العالمية او الدرجة المعارة ال الدرجة العالم وما يعادلها ، • وتنص المادة (٥) منه على ان « تصدر اللائحة التنفيذية وما يعادلها ، • وتنص المادة (٥) منه على ان « تصدر اللائحة التنفيذية

لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء خالل ثلاثة اشهر من تاريخ غشره ، متضعنة قراعد الاختيار والاعداد والتأهيل والتقويم ، وتنص المادة (٦) على أن يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، • في هين تنص المادة (١) من اللائمة التنفيذية لقانون الوظائف المدنية القيادية في المهاز الادارى للدولة والقطاع العام الصادرة يقرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ٩٦ ١٥ لسسنة ١٩٩١ على أن د في تطبيق أحسكام هذه اللائمة يقصد : (أ) بالوظائف المنية القيامية : الوظائف من درجة مدير عام أو الدرجة العمالية أو الدرجة المعتازة أو الدرجة الأعملي وما يعادلها التي يراس شاغلوها وحدات ، أو تقسيمات تتظيمية من مستوى ادارات عامة او ادارات مركزية او قطاعات وما في مستواها ٠ (ب) بالوحدات : وحدات الادارة المعلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية التي لمها موازنة خاصة وهيئات القطاع المام وشركاته وينوك القطاع المام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة • (ج) بالسلطة المختصة : الوزير أو المحافظ أو رئيس الوحدة المغتص يحسب الأحوال • (د) بالسلطة المغتصة بالتعيين : الجهة التي ناطت بها القواذن واللوائح سلطة اصدار قرارات التعيين * وتنص المادة (٢) على أن « تعد ادارة شئون العساملين بكل وزارة أو مصلمة أو رحدة بيانا شهريا عن الوظائف القيادية الخالية والمتوقع خلوها خلال سنة أشهر على أن يتضمن البيان مسميات هذه الوظائف ودرجاتها المالية شغلها • ويعرض هذا البيان على السلطة المختصة للنظر عي اتخاذ الاجراءات اللازمة نعل الاعلان عن شغل هذه الوظائف ، • وتنص المادة (٣) منها على أن « تعلن كل جهة عن شغل الوظائف القيادية الخالية بها أو المتوقع خلوها من بين العماملين بها أو من غيرهم غي صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار ٠٠٠ ويجب أن يتضمن الاعلان في الحالتين مسميات البرظائف ووصف موجئز لهما وشروط شغلهما ودرجاتها المالية والمدة المحددة لتلقى الطلبات والجهة التي تقدم اليها ، • وتنص المادة (٤) على أن « يشترط فيمن يتقدم للاعلان : (أ) أن يكون مستوفيا لشريط شغل الوظيفة المعلن عنها * (ب) أن يرفق بطلب بيانا عن أبرز انجازاته واسهاماته في الوحدة ٠٠٠ ، وتنص المادة (٥) من اللائمة ذاتها على أن « يكون شغل الوظائف المعلن عنهـا طبقا للقواعد والمعايير الواردة بهذه اللائحة ، • في حين تنص السادة (٦) على أن تشكل بقرار من السلطة المختصة في كل وزارة أو محافظة أو وحدة لجنة دائمة للوظائف القيادية من درجة مدير عام أو الدرجة العالية ، ويكون نطاق عمل اللجنة المشكلة في ديوان عام الوزارة ٠٠٠ ، وتنص

المادة (V) على أن « تختص اللجان النصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في الترشيح والاختيار والاعداد لشبيغل الوظيانف القيادية الشاغرة وتقويم نتاتج اعمال شاغلي هذه الوظائف ، • كما تنصر المادة (٨) منها على ان « تشكل بقرار من السلطة المختصة في كل وزارة أو محافظة أو وهدة أمانة فنية للجان الدائمة للوظائف القيادية ، • وتنص المادة (٩) على ان « تتلقى الأمانة الغنية الطلبات المقدمة من الراغبين في شغل الوظائف القيادية التي يعلن عنها وتدون ما يعن لها في مالحظات في شانها ، وتعد كشرف مقارنة بالبيانات الخاصسة بالمتقدمين » · وتنص المادة (١٠) عن تلك اللائحة على ان « تقدرم لجنة الرظائف القيادية المختصة بفحص طلبات المتقدمين من واقع الكشوف التي تعرضها الأمانة الفنية ولمها أن تجرى المقابلات والاختبارات التي تراها لازمة للتعرف على قدراتهم ويتم ترتيبهم وفقا لمجموع درجات كل منهم في العنصرين الآتيتين : أولا : تاريخ المتقدم في النجاح وتحقيق الانجازات أثناء حياته الوظيفية ونقدر درجات هذا العنصر بخمسين درجية * ثانيا : المقترحات التي تقيدم بها لتطوير أنظمة العمل في الجهة التي تقدم لشغل وظيفة قيادية بها والانجازات التي يرى أنه قسادر على تحقيقها ٠٠٠ ، وتنص المادة (١١) على أن « تقوم اللجنـة المشـار اليها بترشيح عدد من المتقدمين يتناسب مع عدد الوظائف المطاوب شغلها لايفادهم للتدريب اللازم لشعف هده الوظائف طبقا لترتيبهم ، وتعد اللجنة الترتيب النهائي للمتقدمين الذين اجتازوا التدريب بنجاح وفقا للدرجات التى حصل عليها كل منهم في العنصرين المنصرص عليهما في المادة السابقة • ويستثنى من شرط التدريب الوظائف القيادية التي تعلو درجتها الدرجة المتازة وما يعادلها ، • هذا في حين تنص المادة (١٢) من اللائمة المشار اليها على أن « يتم التعيين في الوظائف القيادية بحسب الأسبقية الراردة مى الترتيب النهائي للمتقدمين وفقها للمادة السابقة ، وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعيين بمضى سنة من تاريح اعتماد قائمة الترشيح من السلطة المختصة بالنسبة للوظائف من درجة مدير عام أو الدرجة العاليسة ، وما يعدلها ، ومن الوزير أو المحافظ المختص بالنسبة لباقي الوظائف · ريجوز التعيين من القائمة التي مضى عليها اكثر من سنة أذا لم توجد قائمة أخرى صالحة للترشيح دنها وذلك خلال الستة أشهر التالية لاتقضاء السنة » ·

كما تبين للجمعية المعومية ان المادة (١٥) من لائحة شئون العاملين بالهيئة المعربة العمامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات العممادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ١٩٨١ تنص على ان د فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة يكون شخل الوظائف بالتميين بقرار من السلطة المختصة بعد ١ – يكون التميين في الوظائف المعلق بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس الادارة ويجب في حالة الترشيح لشغل هذه الوظائف عرض بيانات وافيمة لجميع شاغلي وظائف الدرجة الأولى على مجلس الادارة حتى يتسنى للمجلس الخدارة حتى يتسنى للمجلس الخدارة حتى يتسنى للمجلس اختيار الشخص المناسب لشخل الوظيفة المطلوب شغلها • • •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، ان المشرع استحدت بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ المشار اليه واللائمة الموضوعة تنفيذا له أحكاما جديدة لشخل الرظائف المدنيسة القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية ، التي لها موازنة خاصة ، وهيئات القطاع العمام وشركاته والمؤسسات العممامة وبذرك القطاع انمام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية المامة ، على نحو بات معه اتباع هذه الأحكام ، دون غيرها ، هو المسبيل الي شغل تلك الوظائف ، ومن بينها وظائف مديرو العموم • واذ كانت تلك الأحكام قد أوجبت على السلطة المختصة ، لدى اصدار قرار التعبين ، التقيد بالترتبب النهائي للمرشحين لشبيخل الوظائف المذكورة الذي تضعه اللجنة الدائمة للوظائف القيادية بالجهة « م ١٢ » من اللائحة التنفيذية للقائرن رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، وبالتالي فان ما عساه أن يكون مقرراً من قواعد لشعل الوظائف ذاتها بالجهات المخاطبة بأحكام ذلك القانون تعقد سلطة الترشيح لمغير اللجنة الدائمة للوظائف القيادية أو تخسل بالترتيب النهائي للمرشحين الذي تخلص اليه انما يعتبر ذلك منسرخا اعمالا لحبكم المادة (٦) من القانون رقم (٥) لسبئة ١٩٩١ ، ومن ذلك ما تقرره المادة (١٥) من لائحة شئون العاملين بالهيئة سالفة الذكر من سلطة لمجلس ادارة الهيئة في الترشيح للتعيين في الوظائف العليا • وبناء عليه فلا وجه للنعي على القرار رقم ١٦٦ لمسة ١٩٩٢ الصادر بترقية بعض العاملين بالهيئة الى وظائف من درجة مدير عام بمخالفة القاذرن لعدم عرض الترشيحات التي بني عليها على محلس ادارة الهيئة المذكورة • كما أنه لا وجه للنعي عليه علما بأن الأمانة الفنية للجنة الدائمة للوظائف القيادية بالهيئة شكلت في البيوم التألى للاعلان عن الوظائف التي تم الترقية عليها بموجب ذلك القرار ، مما ترتب عليه ورود طلبات بعض المتقدمين الى سكرتارية مجلس ادارة الهيئة ، لا وجه لذلك لأن تشكيل الأمانة هو محض اجراء تنظيمي لا يترتب البطلان

على مجرد التأخير في اتفاذه ، خاصة وأن الغاية من تشكيل هدنه الأمانة قد تحققت باحالة ما قدم الى سكرتارية مجلس الادارة ، وبتلقيها باقى الطلبات ، مما أتاح لها النظر في اعمال ولايتها في تدوين ما يعن لها من ملاحظات بشأن تلك الطلبات ، وكذا اعداد الكشوف المسارنة بالميانات الخاصة بالمتقدمين ودونما اخسلال بالضحفانات المقدرة للمتقدمين ،

كما استظهرت الجمعية العمومية ، من استعراض عناصر الموضوع الماش أن ما ينعى على القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٣ المشار من مخالته متمثل في الترقية الى وظيفة مدير عام اللقاحات البكتيرية على الرغم من أن الجزاءات الموقعة على المرقى عليها لم تمع الا في تاريخ لاحق لترشيحه ، هن نعى غير سديد ، أذ غضالا عن أن عدم محو الجزاء التأديبي لا يحول دون الترقية ، وانما مرد الأمر الى ما تقرره المادة (٨٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ من مدد لا يجوز الترقية خلالها ، بحسب الجزاء الميقم ، فضلا عن ذلك ، فان قرار الترقية « ١٦٦ لسينة ١٩٩٣ ، الذي يتحدد به الركز القانوني للعامل ، وليس الترشيح ، صدر في تاريخ لاحق لمو المجزاءات الموقعة على المرقى لمثلك الوظيفة . بالاضافة الى أن ما منسب الى القرار ذاته من مخالفة مردها ما شاب الاعلان السابق عليه من خلل ، فحراه ، اغفاله ادراج تخصص ، كيمارى ، ضمن المتاح لهم التقدم لشفل وظيفة مدير عسام الادارة العسامة للبحوث ، لا ينبغي التعويل عليه ، ازاء خلو الأوراق مما يظاهر هذا القول ويؤكه صحته ، مما يجعله محض ادعاء لا دليل عليه ٠ ويفرض وجود هذا الدليل ، فان يقاء القرار قائما منتجا لآثاره لأكثر من سبعة اشهر خلال الفترة من مولده في ١٩٩٣/١٠/٤ حتى ١١/٥/٤/٥ اليوم السبايق على سحيه ولأكثر من خمسة أشسهر من تاريخ التظلم منه في ١٩٩٣/١٢/٢ حتى ١٩٩٤/٥/١١ ، أن بقاء القرار طوال هذه المدد دون الطعن قضاء عليه ، أو اتخاذ ما من شانه زعزعة المركز القانوني الذي رتبه ، في هذه الحدود ، مؤداه لزوما ، ازاء طبيعة تلك المخالفة ، صيرورة القرار حصينا عصيا على السحب شانه في ذلك شان القرار الاداري الذي صدر صحيحا ٠ وذلك اعمالا لما استقر عليه الفقه والافتاء والقضاء ٠

والحاصل أن القرار رقم ١٦٦ أسنة ١٩٩٣ - والحالة هذه --صدر صحيحا متفقا وأهكام القبانون ، ومن ثم فانه منذ مولده يتمتم يحسانة تعسمه من السحيه • وبافتراض أنه كانت تعلق به شبهة مخالفة التسانون ، طبقا لما تقسم بالنسسية أدراج تخصص « كيبارى » في الاعلان ، سـ وهذا فرض جدلي لا يقوم عليه دليل من الارزاق سـ فانه بانقضاء مواعيد الطعن عليه دون سميه ، أو أتخاذ ما من شانه زعزعة المركز القانوني الذي رتيب في نطاق تلك الشبهة ، يكون قسد اكتسب حصانة تبغع عنه كل مظنة يمكن أن تتخذ ذريعسة لهدمه بالسعب ، ربات والقرار الاداري الذي صدر نقيا من أوجه العوار على سواء •

وبناء عليه يكون القرار الساحب رقم ١٧٢ لسسنة ١٩٩٤ وقع على قرار صحيح يتابي قائرنا على السحب ، مما يصم ذلك القرار _ القرار الساهب _ بعيب في محله • والحال أن هذا العيب على درجة من الجسامة من شانها اهدار ركن المعل بالقرار ، وهو من الأركان التي ينعدم القرار بفقدانها ، خاصة وانه لم يصدر الا بعد انتفاء كل شبهة في القرار المسعوب وبعب صيرورته قرارا صحيحا من جميم الرجوه ٠ بالاضافة الى أن التزام جهة الادارة بجعل المشروعيسة هي الضابط لأعمالها ، وذلك أمر لا ريب فيه ، يوجب عليها من تلقاء ذاتها الحرص على انفاذ ما تصدره من قرارات صحيحة مطابقة الأحكام القانون ، من شأنها ترتيب مراكز قادرنية لذوى الشأن • كما يوجب عليها في ذات الوقت المبادرة الى تصويب ما تصدره من قرارات مخالفة المقانون تتضمن مساسا بتلك المراكز ، سواء بسحبها دون اخلال بميا استقر من مراكز قانونية ، أو يعدم الاعتداد بها والالتقات عنها ، بحسب مستوى المخالفة ومدى جسامتها • وبالتالي فان الأمر يقتضي ، في الحالة المعروضة ، عدم الاعتداد بالقرار الساحب ، وعدم الالتفات اليه في مجال ترتيب اية آثار على القرار رقم ١٦٦ لسينة ١٩٩٣ المشار اليه ، والذي لا وجه للعدول عنه ٠

اذليك

انتهت الجمعية العمومية القسسمى القتدى والتثريسع الى صحة اجراءات تعيين المعروضة حالاتهم بالقرار رقم ١٦٦ اسسنة ١٩٩٣ ، ولا وجه للعدول عنه ٠

(قتوی رقم ۷۷۳ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۰/۲۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۹۶ ملف ۱۸/۳/۸۲) ·

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

مسئولية تقميرية ـ اركانها ـ تمريقي • المادة (١٦٣) من القانون المدنى • .

السنولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة : الخطة والفرر وعلاقة السببية بينهما والخطة لا يفترض وانبا يجب على الفرور اثباته وبيان الفرر الذي حاق به من جوافه اخفاق الهيئة في اقامة الدليل على ثبوت الفطة في جانب مرفق الصرف الصحى سد نتيجة ذلك : قيام مسئولياتها عن الأفرار _ تشبيق .

تبين للجمعية المعمومية لمقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضمرا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - رعلى ما جسرى به المتاءها - أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الفسئا والمضرد وعلاقة السبرية بينهما • رأن الخطا لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان المضرر الذي حاق به من جرائه •

وخلصت الجمعية العمرمية مما تقدم الى ان الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أذ اخفقت في اقامة الدليل على ثبوت خطأ في جانب مرفق العرف الصحى التابع لمحافظة الاسماعيلية يرتب مسئوليتها عن الأضرار التى لحقت الكابل الملرك لها في منطقة الصادث وهر ما حدا بالنيابة العامة الى أن انتهت الى حفظ المحضر وقيد الواقعة ضد مجهول فمن ثم تفدو مطالبتها بالزام المحافظة بقيمة اصلاح التلقيات عارية من سندها حرية بالالتفاف عنها ورفضها •

لذاحسك

انتهت الجمعيسة العمرمية لقسمه الفتسوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالمزام محافظ الاسماعيلية اداء مبلغ ٥٤ر٢٠٣٤ (اربعة الاف والاثنائة والاثنائة والمناب واثنين جنيه رخمس واربعين قرشا) قيمة اصلاح التلفيات التى لحقت الكابلات التليفونية بجهة سوق الجمعة بالاسماعيلية -

ر فتوی رقم ۷۹۹ فی ۷۹۰/۱۰/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۹ ملف رقم ۷۹۲/۲/۵۷۰) ٠

جلسبة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

جامعات ... جامعة الازهر ... مدى جواز. انشاء صندوق مركزى للتكافل الاجتباعي كتلاب جامعة الازهر وصناديق فرعية بكلياتها -

المادة (١) من قرار رئيس المجمهورية رقم 201 لسنة ١٩٨٠ بسريان الأحكام المقبقة في جامعات جمهورية مصر المحرية في شان الريادة العلمية وصناديق التكافل الاجتماعي بالمحالية على جامعة الازهر المعلل بالقرار رقم ١٣٤١ لسنة ١٩٨٧ - المواد (١٩٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٧ ليمنا الازهر - جامعة الازهر عتبران عنها والمحالية بالاحكام الشمار المها المعاملة الاحكام الشمار المها المحالية ما المحالية بالمجلس الأعلى للجامعات المنا في دلك شان البوامعات المخالفة الاحتماعية للقلاب الجامعات المنا المحالية بالمجلس الأعلى للجامعات التنفية في ذلك شان البوامعات المخالفة الاحتماع بديلا عن صندوق المخدمة الاجتماعية المنشا بالمجلس الازهر من وقد كالمنتفوق الفرعي للتحامع بديلا عن صندوق المخدمة الاجتماعية المنشا بجامعة الازهر من مؤدى ذلك : مان دئيس الجمهورية وقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٩٧ واللائحة التنفيذ يتحديل وما المتابع المحمورية وقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٩٧ واللائحة التنفيذ للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٨ واللائحة التنفيذية للتانون رقم ١٠٠ تطبيق و المدور الشمار اليها منظين و تطبيق و

تبين للجمعية المعرمية لقسمى الفترى والتشريع أن المشرع بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها اختص جامعة الأزهر ، بحسبانها اعدى الهيئات التى يشملها الأزهر طبقا للمادة (٨) ، بتنظيم مستقل تنفره به عن غيرها من الجامعات المصرية التى تستظل بأمكام القانون رقم ٤٩ لسنة الالإمر بشأن تنظيم الجامعات ، وذلك ادراكا منه للطبيعة الخاصة بعامعة الإزهر وذلك من حيث تبعيتها للأزهر الشريف ، وهو الهيئة العلمية المسلمية الكري التى تقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته المناسرة الرسالة الرسالة الاسلامية الى كل الشبعوب ، وتعمل على القانون رقم ١٠٣ لسبة ١٩٦١) ، وكذلك من حيث خصوصية الدور المناسرة بها ، وفقا المتحديد الوارد بالمادة (٣٣) من القانون ذاته ، ومراعاتها فيما تضجه من سياسات وما تصدره من وارادات في مناسبة اضطلاعها بدورها الا أنه مع كل ذلك فان رئيس

الجمهورية بعاله من سلطة امدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 السنة ١٩٦١ واللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 السنة ١٩٦٧ ، قدر المجرى تنظيم الشئون الاجتماعية لطلاب بجامعة الأزهر طبقسا للاحكام الواردة بالمبند (رابحه) من القسم الخامس من البساب الثالث للائحة المتقيدية لمقانون الأخير ، الخاص بالقدمات الطلابية ، وذلك اعمالا المتفضى المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٤ المسنة ١٩٨٠ المبيان الأحكام المطبقة في جامعات جمهورية مصر العربية في شان الريادة العملية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتحادات الطلابية على أن « تسرى على جامعة الأزهر الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون « تسرى على جامعة الأزهر الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في شان الريادة العملية والطلابية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتحادات الطلابية فيما عدا رسم الاتحاد المقرر على الطلاب بالمادة المادة المادة

والماصل أن المادة (١١٦) من اليند رابعاً - صناديق التكافل الاجتماعي لطلاب الجامعيات : ، سالف البينان ، تنص على أن « تهدف صناديق « التكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات ، الى : (١) تحقيق الضمان الاجتماعي للطلاب بصورة مغتلفة من تأمين أو رعاية اجتماعية او قروض ٠ (ب) المساهمة في تنفيذ الخدمات الطلابية (ج) العمل على حل المشاكل التي تواجه الطلاب وتحول بينهم وبين الاستمرار الهاديء في دراستهم بسبب عجز دخيلهم المالية ، * وتنص المادة (١١٧) على أن « ينشأ بالمجلس الأعلى للجامعات صندوق مركزى للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ويكون له مجلس ادارة يشكل برتاسة رئيس المجلس الأعلى للجامعات. وعضوية كل من : نراب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب ٠٠٠ > وتنص المادة (١١٨) منه على أن تتكون موارد صندوق التكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات من : (1) الإعانات الحكومية التي تخصيصها الدولة سنويا للصندوق (ب) المبالغ التي تخصصها وزارة الأوقاف من أيرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها في تحقيق أهداف الصندوق * (ج) * * * * * رتنص المادة (١٢٠) من البند ذاته على أن « ينشب لكل جامعية من الماممات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات صندوق فسرعى للتكافل الاجتماعي بالجامعية ، ويشكل مجلس ادارته برئاسة نائب رئيس الجامعة الشئون التعليم والطاثب وعضوية ٠٠٠٠ ويختص مجلس ادارة الصندوق بالآتي : (1) العمل على تحقيق اهداف الصندوق بالجامعة (ب) توزيع

وترتيبا على ذلك تكون جامعة الأزهر ، اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٤١) لمنة ١٩٨٢ المدل للقرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٠ ، صارت فيما يتعلق بتنظيم الشئون الاجتماعية لطلابها مخاطبة بالأحكام المشار اليها ، يشملها الصندوق المركزي للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات ، المنشأ بالمجلس الأعلى للجامعات ، شانها في ذلك شأن الجامعات الخاضعة لأحكام القادرن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المنوه عنه * وبات الصندوق الفرعى للتكافل الاجتماعي الذي ينشأ ، وفقيا للمادة (١٢٠) من هذه الأحكام بالجامعيات ، ومنها جامعية الأزهر ، بديلا عن صندوق الخدمة الاجتماعية المنشأ بتلك الجامعية ، اعمالا للمادة (٢٤٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لمسينة ١٩٦١ آنف البيسان الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسسنة ١٩٧٥ ، التي تنص على ان « ينشأ بالجامعة صندوق للخدمة الاجتماعية الغرض منه تقديم مساعدات للطلاب المحتاجين اليها بعد بحث حالاتهم بمعرفة الاخصائيين الاجتماعيين ويخصص لهذا الصندوق الاعتساد المرصد في الميزانية لهذا الغرض وما يضاف اليه من تيرسات الأقراد والهيئات او حصيلة الحفلات التي تقسام بقصد تمويله ٠٠٠ ، ٠ ومن شم فلا يتاح قانونا لجامعة الأزهر ، طالما بقيت مستظلة بتلك الأحسكام ، انشاء صندوق مركزي للتكافل الاجتماعي لطلابها ، تنبثق عنه صناديق فرعية للتكافل بكلياتها ، وأن سبيلها الى ذلك يكون باستصدار قرار من رئيس الجمهورية ، بحسبانه مصمد القرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه بماله من سلطة اصدار اللوائح التنفيذية للقائرنين سالفي الذكر ، يتضمن تعديل ذلك القرار على نحو ينحسر نطاق سريان الأحكام الواردة باللائمة التنفيذية لقانون تنظرم الجامعات في شان صناديق التكافل الاجتماعي عن جامعة الأزهر ، ويتضمن في ذات الوقت تعديل اللائمة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ السنة ١٩٦١ باضافة بعض المواد الحاكمة لاسلوب تنظيم صاديق التكافل الاجتماعي لطلاب جامعة الأزهر ، واختصاصاتها ، ومواردها ، ر ٠٠٠ بما يتفق وطبيعة التنظيم الذي اختص به المشرع هذه الجامعة ٠

والحال انه مما يساند جامعة الأزهر فيما تسعى اليه ، في هذا المخصوص ما تتمتع به من طبيعة خاصة طبقا لما سبق بيانه اجمالا ، فضلا عبا يرتبه التنظيم القائم حاليا من تداخل في الاختصاصات . الدي بدوجب التنظيم الماثل صار المجلس الأعلى للجامعات ، الذي لا تستطيل ولايته الى شعول جامعة الأزهر ، صاحب القول الفصل في تنظيم الشئون الاجتماعية لطلاب جامعة الأزهر ، في حين أن هذا الاختصاص معقود طبقا للمادة (٤٨) من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ لجلس جامعة حين أن هذا الاختصاص معقود طبقا للمادة (٨٤) من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ لمجلس بامعة الأزهر ، الذي يباشر ولايته في اطار ما يضعه المبلس الأعلى للازهر من سياسات وترجيهات اعمالا للمادة (١٠) من القانون رقم ١٠٢ المجلس الأعلى للازهر من سياسات وترجيهات اعمالا للمادة (١٠) من

انتهت الجمعية العمومية لمقسمى الفترى والتشريع الى أن انشاء حدادوق مركزى للتكافل الاجتماعي مستقل بجامعة الأزهر يكرن بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ واللائحة التنفيذية للقادرن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٦١ في الحدود المشار اليها

ر فتوی رقم ۷۷۰ فی ۱۹۹۰/۱۰/۵۶ چلسة ۱۹۹۰/۱۰/۵۸ ملف رقم ۱۹۸۰/۱۰/۸۱) ۰

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ تعديد تاريخ اليلاد الذي يعتد به في معاملة المسامل وظفسا •

المادة ٣٠ من قانون نظام الماملين المدنين بالدولة دقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ - المادة ٣٣ من الانعة القومسيونات المائية ولم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ - الممول عليه كاصل المائية المائية ولمائية ولم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ - الممول عليه كاصل المائية بقادية والمائية المائية ولمائية المائية المائية المائية المائية والمائية المائية والمائية والمائية المائية والمائية المائية المائية المائية والمائية المائية والمائية المائية والمائية المائية المائي

تبين للجيمية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالعولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف: (١) ١٠٠٠ (٨) ألا يقل السن عن ست عشرة سسنة » - وتنص المادة (٢٣) من الملائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين باللدولة المشار اليه الصادر بقرار لبحنة شئون المخامة المدنية رقم (٣) لسنة ١٩٧٨ على أن « تثبت شروط التمين في احدى الوظائف طبقا لما يل :

١ ـ ٠٠٠ (٨) مستخرج رسمي بتاريخ الميلاد أو شهادة من المجلس الطبي _ المختص بتقسدير السن وذلك في حسالة عدم قيده بسجلات المواليد ، • هسذا في حين تنص المسادة (٣٠) من الالحسة القومسيونات الطبية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٧٤ على أن • تختص القومسيونات الطبية بالمحافظات بتقدير من الفتات الآنة :

 ا ساقطو القيد من العاملين بالحكومة والهيثات والمؤسسات السامة ، وتنص المادة (٣١) منهسا على أن « تقسوم القومسيونات الطبية بتقدير سن العامل بناء على طلب الوزارات والهيثات والمؤسسات العامة أذا لم تثبت سنه بشهادة الميلاد أو يصورة مستخرجة من سجلات القيد ، كما تبين للجمعية أن المادة (١١) من القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية تنص على أن " تعتبر السجلات التي تسمكها الصلحة وفروعها بما تشتمل عليه من بيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها المستخرجة منها مع جمعيع الجهات الحكومية أو غير الحكومية والصور الرسمية المستخرجة منها ، ، ، وتنص المادة (٢٥) من الاعتداد في مسائل الأحوال المدنية بالبيانات المقيدة في مذه السجلات والمسور الرسمية المستخرجة منها ، ، ، وتنص المادة (٢٥) من رقم ١٩١١ لسنة ١٩٩٥ على أن " تعتبر الواقعة ساقط قيد ميلاد أذا رقم ١٩١١ لتنالية : أولا – بمعرفة صاحب الشأن : _ التقدم بطلب تنخذ الإجراءات التالية : أولا – بمعرفة صاحب الشأن : _ التقدم بطلب مراجعة بيانات الطلب ، ، . تعديد مياد تقدير سن ساقط القيد وتحديد نوعه ، _ تقدير سن ساقط القيد واخذ البصمة على الطلب ، ، .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن المعول عليه كأصل عام في اثبات سن العاملين المدنيين باللولة ، الخاضعين لأحكام القانون المشار اليه هو البيانات بسجلات قيد واقعات الأحوال المدنية بمصلحة الأحوال المدنية وفروعها • وانه لا وجه قانونا لاعمال الاستثناء الوارد على ذلك الأصل ، بالاعتداد في مجال اثبات سن هؤلاء العاملين بالشهادات الصادرة عن الجهات الصحية التي عهد اليها بذلك ، طبقا للقانون الحاكم لشئون الأحوال المدنية ، الا اذا كان العامل من ساقطي القيد ، أى لم يبسلم عن واقعسة ميسلاده خلال أجل معسين من تاريخ حدوثها ، وبالتالي لم يقيد أصلا · أو كانت حالته تستظل بحكم البند (٢/ج) من المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعسدل بالقرار رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، في المجال الزمني للعمل بها ، المنظم لحالة تمزق السجلات المقيد بها العامل، وعجزه عن تقديم المستندات الرسمية المؤيدة لتاريخ ميلاده ، على نحو يعفيه من تقدير السن بواسطة المجالس الطبية ٠ فقيد العامل بالسجلات المذكورة ، وبقاء تلك السجلات أو الصور الرسمية المستخرجة منها أو الستندات الشار اليها بالبند (٢/ج) من المادة (٢٦) آنفة الذكر التي كانت الحالة الماثلة تستظل بحكمها في تاريخ استخراج شهادة ساقط القيد ، يحول قانونا دون معاودة تقدير السن بمعرفة الجهات

الصحية أو المجالس الطبية • ومن ثم يقع ما تصسيره تلك الجهات أو المجالس من قرارات يتقدير سن العامل في غير الحالتين المشار اليهما ، فاقدة لقوتها وحجيتها في اثبات السن •

والحاصل أن المعروضة حالتها مقيدة بسجلات قيد الواليد ، باعتبارها من مواليد ١٩٣٨/٥/١١ ، وقدمت دليلا على ذلك صورة من قيد ميلادها ، مما كان يبتنع معه من حيث الأصل و والحالة هذه يتقليع سنها بواسطة المجلس الطبي ، واستخراج شهادة قيد بناه على هذا التقدير ومن ثم يقع قرار تقدير سن صاحبة الحالة المعروضة ، واعتبارها من مواليه ١٩٤٨/١٠/٢٧ ، فاقدا قوته وحجيته ، لجريانه خارج الاطار الجائز قانونا اللجوء منه الى تقدير السن و واذ كان من المقر قانونا أن على جميع الجهات الحكومية الاعتداد في مسائل الأحوال المدنية ، ومن بينها تاريخ الميلاد بالبيانات المقيدة بسجلات قيد واقعات الإحوال المدنية والصور الرسمية المستخرجة منها وكان الثابت أن تاريخ ميلاد المشار اليها من واقع تلك السجلات هو ١٩٣٨/١/١٩٣١ ، وبالتسالى فان هذا التاريخ ، دون غيره ، هو الذي يعتد به في أثبات سنها ،

لائسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يعتد في تعين تاريخ ميلاد المعروضة حالتها بما ورد بقيد ميلادها و تعوى رقم ٧٧١ /١٩٥٩ علمه ١٩٩٥/١٠/١٨ علم ٢٩٥٥/١٠/١٨

(۱۷) حلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۹۰

مجلس الدولة _ رئيس مجلس الدولة _ نواب رئيس مجلس الدولة _ مرتب _ مدى جواز اعادة تسوية مرتباتهم •

المواد ١ ، ٣ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١ بشان زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العاملين بالدولة والقطاع العام والفقاصمين لكادرات خاصة ـ كا كان مرتب رئيس مجلس الدولة المصد بالجدول المرافقة في المسابقة عليه ومن ضمنها تلك المقررة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١ - نتيجة ذلك : لا وجم لاعادة صحيابها من جديد _ سبب ذلك : لا وجم لاعادة للوالم المثان بله حال زيف العمل بالقانون الشمار اليه ـ الر ذلك : الطلبات القسمة من نواب رئيس مجلس الدولة بشان اعادة تسوية المعلى مرتبتهم جندهم عدد الزيادة مفتفدة ال صحيح سندها من القانون _ تطبيق .

تبين للجيهية العيومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين باللولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة تنص على أن « نزاد مرتبات العاملين باللولة و ٢٠٠٠ كذلك الخاضعين لكادرات خاصة الذين صسدر بشانهم القانون رقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين في الخدمة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٨١ بواقع مائة وثانية جنيهات سنويا ٢٠٠٠ ، كما تنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « يزاد الأجور السنوى المقرر لنوى المناصب العامة وذوى الربط النابت الحاليين والجور يعين بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا اليه قيمة علاوتين بفئة مائة جنيه للعلاوة السنوي الغابت لأجر وظائف بداية التمنن بالهيئات القشائية فيزاد بواقع ٢٠ جنيها سنويا » .

واستظهرت الجمعية المسومية مما تقدم أن المشرع زاد مرتبات الماملين بالمدلة والخاصصين لكادرات خاصصة الموجودين بالخدمة في ١٩٨٨/٩/٣٠ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا ، كما زاد الأجر السنوى لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ وكذلك من يعين بعده بمقدار الزيادة المقررة للماملين دونهم مضافا البها قيمة علاوتين بقشة مائة جنيه للملاوة السنوية فيما عدا الربط السنوى الثابت الأجر وطائف بداية التعيين بالهيئات القضائية حيث التعريق بالهيئات القضائية حيث اقتصر مقدار الزيادة على ستين جنيها سنويا و

واستمرضت الجيمية المهومية التطورات التي طرأت على مرتب رئيس مجلس الدولة منذ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل

جداول مرتبات الكادرات الخاصة حيث كان هذا المرتب محددا بمقدار ٣٥٠٠ جنيه سنويا ثم زيد بمقدار ٣٠٨ جنيها سنويا بالعانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، للشار اليه ، فاضحى اجماليه في ١٩٨١/٧/١ ، ٢٨٠٨ جنيها سبنويا ، وفي ١٩٨٣/٧/١ صدر العانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتيديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنه ١٩٨٠ للشار اليه وزاد مرتبات جميع العاملين باللوله بواقع سنين جنيها سنويا وقد بدغ مرتب رئيس مجلس الدوله بهذه الزياده ٢٨٦٨ جنيها سنويا وص الوقت ذاته عدل القانون رقم ٧٢ لسمنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، الجداول المرفقة بقوانين الكادرات الخاصة ومن ببنها الجدول المرفق بقدانون مجلس الدولة الصادر بالقيانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد ورد به أن الأجر السنوى الثابت لرئيس مجلس الدولة مقداره ٢٨٦٨ جنيها سنويا اى أنه استجمع الزيادات التي تقررت في الاعوام السابقه على صلوره وصمنها جَنُول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وهو ما أوضحت عنه بالفعل المسذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ حيث ورد بها أنه « أعد مشروع القانون المرافق متضمنا تعديل بداية ونهايه مربوط درجات وظائف الكادرات الخاصة بحيث تشمل الزيادات المقررة بالقوانين المشار اليها وايضا الزيادة المقترحــة « وهي الزيادة التي قــررها القانون بواقع ستين جنيهــا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ الذي حدده بمقدار ٤٨٠٠ جنيه سنويا بالإضافة إلى بدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنبه سينويا ٠

وخلصت الجمعية العبومية مبا تقسده الى أنه كان مرتب رئيس مجلس الدولة المحدد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ قد استفرق جميع الزيادات المقررة بالقوانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك المقررة بالقيانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فلا وجه الاعدادة حسابها من جديد بحسبانه من ذوى الربط الثابت المعينين بعد تاريخ العمل به ، وتكون بالتالى الطلبات المقدمة من نواب رئيس مجلس الدولة بشأن اعادة تسوية مرتبات سيادتهم بمنحهم هذه الزيادة باعتبارهم من ذوى الربط الثابت مفتقدة صحيح سندها من القانون .

لذئيك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواذ اعسادة تسوية مرتب رئيس مجلس اللولة ونواب رئيس المجلس اللولة ونواب رئيس المجلس بالتطبيق لنص المادة (٢) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ المساد السبه ٠

ر فتوی رقم ۷۷۷ فی ۱۹۹۰/۱۰/۷۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۹۰۸/۳/۸۲) ·

CAA

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

هيئات قضائية _ هيئة قضايا الدولة - اعضاء الهيئة _ منح بدلات الوظيفة الأعل .

المادة (١) من القانون دهم ٣٣ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون دهم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون دهم ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون دهم ١٩٨٣ بسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قرائية المؤسلة الأعل _ مغادها :

لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعضي احكام قوانين الهيئات القضائية _ اساس ذلك : استبدال المشرخ ١٩٧١ - السنة ١٩٧٣ لمنتهائية حاليات والقانون ٨٨ لسنة ١٩٧٣ - استثناء من ذلك : حالتين : الأولى : تتمثل على احقية العضو في الطلاوات والبلات المقردم المقانون ٨٨ لسنة ١٩٧٠ حلم ١٠٠٠ المشرفة ١٩٧١ من المشرفة ١٩٧١ منائية : - تتمثل في احقية العضو في الطلاوات والبلات المقردة للوظيفة الأعل مباشرة متى بلغ مرتبه نهاية من احقية العضو في الطلاقات والبلات المشرفة ١٩٧٦ حلل ذلك : ما يستفاد من اختلاف السمى الاطلاحة حقله بغل بها يغيد اختلاف الشار اليه حالال بغيد ذلك : يؤدى الى عدم اعمال :ي القانون بغير ذلك : يؤدى الى يضاف الهيؤ المسابق المهابة المهابة

نبين للجمعية المعرمية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتمديل جداول مرتبات العاملين باللبولة تنص على أنه « يستبدل بجداول الوطائف والمرتبات والبدلات الملحقة بقانون السلطة القضائية المخام بالمعتب العمل ١٩٧١ و ١٠٠٠ القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بعض الأحكام الخاصة باعضاء هيئة قضايا اللبولة بالجداول أرقام ١ – أو ١٠٠٠ – د المحلولة بهذا القانون » وبالرجوع الى الجدول ١/د الخاص باعضاء هيئة قضايا اللبولة ببين أنه نص في عجزه على أن « يستمر العمل بالقواعد المحقق بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتمديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، على أن تستحق العسلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول » .

واستظهرت الجبعية العبومية منا تقدم انه ولئن كان المشرع في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، وقد استبدل بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئه قضايا العولة الجدول رقم ٨١د الملحق بالقانون الا انه استبقى العمل بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، المشار اليه ،

وذلك في ناحيتين الأولى: وتنهلق بالقواعد الملحقة بهذا الجدول ، والثانية وتتبعل في احفية المضو في العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ مرتبه نهايه مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول اى الجدول المرفق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وليس القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ومو ما يستفاد من اختلاف اسمى الاشارة « هذا وذلك » الواردتان في عجز الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ بهنا يفيسد اختلاف المشار اليه بكل منهما وبما يفيسه أن دلالة اسم الاشارة « ذلك » تعود على الجدول الأول دون الثاني ، والقول بغير ذلك يؤدى الى عدم أعمال هذا النص ويخرجه من حيز الوجود اخذا بعين الاعتبار أن كل زيادة تطرأ على بدايه المربوط نلحق ايضا بنهايته ،

ولما كان ذلك وكانت هيئة قضايا الدولة قد منحت بدلات الوظيفة الأعلى لدى بلوغ المضو في الحالة المروضة نهاية الربط المقرر لوظيفته ونقا للجدول المرفق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ دون القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ دون القانون رقم ٣٠ حكم القانون وتكون مناقضة الجهاز المركزى للمحاسبات لها في هذا الشان مفتقدة ما يؤيدها قانونا •

لذلسك

انتهت الجيعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن منح بدلات الوظيفة الأعل رهين ببلوغ مرتب العضو نهاية الربط الوظيفي القرر يحدول الوظائف الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ·

﴿ فتوى رقم ٧٧٨ في ٢٩/١٠/٥٠ جِلْسَة ١٩٩٥/١٠/١٨ ملف رقم ٢٨/٤/٢٨٦) •

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

انجهدیه المودیه تقسمی الفتوی والتشریع .. طلب عرض التزاع ... وجوب تقدیمه دن صاحب الصفة ۰

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٧ -

اختصاص الجمعية بنظر المنازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات التصوص عليها بالفقرة (د) من المادة (١٦) هو بديل عن استمعال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ــ نتيجة ذلك : يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية المعومية من صاحب الصفة في التقافي طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الوجه اليها قانونا ــ سبب ذلك : أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق ــ تطبيق -

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المسالع العامة أو بين المهيئات العامة أو بين المؤسسات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ماذها للحائمة » *

واستظهرت الجمعية العبومية من ذلك - وعلى ما استقر عليسه الهتاؤها - أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٣٦) هو بديل عن استعمال المعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية المهومية من صاحب الصفة في التقاضى ، طبقا للقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العبومية مما تقدم أن طلب عرض النزاع الماثل الد له يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانونا عن المجلس الأعلى الآثار وهو وزير الثقافة بوصفه رئيسا المجلس الادارة وفقا المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بانشساء المجلس الأعلى

للآثار ، فقد تعين عدم قبوله الى أن يرد الى الجمعيـة العموميـة طلب العرض من الوذير *

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع الماثل حتى يرد الطلب من الوزير بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للآثار ·

ر فتوی رقم ۷۷۹ فی ۱۹۹۰/۱۰/۵۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۵۱ ملف رقم ۷۷۲/۲/۳۲) ۰

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

الله بد طرق عامة .. حماية الالله .. نزاع .. الثافع القصودة من حماية الألر بانشاء سود حولها متقدمة على الأضراد المقول بترتيبها على القامته ·

المواد ١٠ ، ١٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بشان الطرق العامة ـ المواد ٣ ، المواد المواد (قانون حماية الآثار المواد (قول والثانية من قراد وزير الشعاء والمواد وقم ٣٦٧ لسنة ١٩٩٤ بشان الحضاع للمحمد الممان المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد من المحمد المح

المشرع بالعانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ اول الأراضى الواقعة على جانبي المطرق العامة والمقرق العامة المستيه والمقرق العامة المستيه والمقرق الدائلة المستيه المستية على بعد الدراصى السيد دائلة والمستية على بعد الدراصى السيد دائلة والمستية على بعد المستية ١٩٦٨ كالى وعاليه وحماية خاصه بدرار الديلة ولك : الساء مهلس الحل لادر يجوم على حمايتها وطعها المنتيجة ذلك : حفل اطعم منشات أو مرافق أو سنى صوات أو اعدد طريق في المواقع أو الاراضى الاربية المتعلق ورد يعسيفه مطلعه على تحق ينيسط الى استعدادات الطرق واعددها اينداء أو اجراء أية توسعات على طرق قائلة وموجودة بالفعل المتعداد طريق في منطقة مينة و الدائلة على الوراسي الدائلة طريق في منطقة مينة و طبية و

تبين للجمعية الهمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١٠) من القانون رقم ٨٤ لسنه ١٩٦٨ بشان الطرق العامه وبالغاء الفانون رقم ٥٣ لسنه ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة تنص على أن « تمتير ملكية الاراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة لسافة خمسين مترا بالنسبة الى الطرق الرئيسية الى الطرق الرئيسية الى الطرق الرئيسية وشامة المتاب بالنسبة الى الطرق الاتبيية وذلك خارج الاورنيك النهائي المحدد بحدائد المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة اغراض هذا القانون بالاعباء الآتية : (أ) لا يجوز استغلال معدا الأراضي في أي غرض غير الزراعة ويشترط عدم اقامة أية منشأت عليها ولا يسرى هذا المحكم داخل حدود مجالس المدن الا في الاجزاء المارة باراضي الزاعية () ب ولجهه المشرفة على الطريق أن تأخذ من تلك الاراضي الإثرية اللازمة لتبصين الطريق ووقايت بشرط عدم تجاوز الهمي المنبي يسدر بتبعديدة قرار من مجلس ادارة المؤسسة ويؤدي

لأصحاب هذه الأراضي تعويض عادل ، • وتنص المادة (١٢) منه على أن « مع عدم الاخلال بأحكام المادة (١٠) لا يجوز بغير موافقة الجهة الشرفة على الطريق اقامة أية منشأت على الأراضي الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازى مثلا واحدا للمسافة المشار اليها في المادة (١٠) • وعلى صاحب الشأن أن يقدم إلى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات والمواصفات الخاصة بالمنشسأت المطلوب ـ اقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقا للقواعد التي تحديها االلائحة التنفيذية ، • كما تبين لها أن المادة (٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون حماية الآثار تنص على أن « تعتبر أرضا أثرية الأراضي المبلوكة للموله التي اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات او اوامر سابقه على العمل بهذا القانون التي بصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المخنص ٠٠٠ ،وتنص الماده (٥) على ان « هيئه الاتار المصرية حي المختصمة بالاشراف على جميع ما ينعلق بسئون الآثار مي متاحفها ومخازنهما وفي المواقع والمناطق الأنسرية والتاريخيه ولو عنر عليها بطريق المصادف ، • وتعص الماده (١٣) منه على الله لا يترتب على تسجيل الاتر العقاري واعلان المالك بذلك طبقا لاحكام المادة السابقة الأحكام الآتيه : ٢ ٠٠٠٠ ٦ ــ للهيئة ان تباشر في أي وقت على نفقتها ما تراه من الأعمال اللازمة لصيانة الآثار ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢٠٠) من القانون ذاته على أن « لا يجوز منح رخص للبناء في المواقع أو الأراضي الأثرية • ويعظر على الغير اقامة منشآت أو مدافن أو شق قنسوات أو اعداد طرق او الزراعة فيها أو في المنافع العامة للآنار أو ألاراضي الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة . كما لا يجزز عرس أشجار بها أو قطعها ورفع أنقاض منها أو أخله أتربة أو أسمدة أو رمال أو اجراء غير ذلك من الأعمال التي يترتب عليها تغيير في مصالم هده الواسم والأراضي الا بترخيص من الهيئة وتحت اشرافها ويسرى حكم ٠٠٠ ٠ كيا تنص المادة (٢١) على أن « يتمين أن نراعي مواقع الأثار والمواقــم الاثرية والمباني والمواقع ذات الأهمية التاريخية عنسه تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التي توجد بها ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو التعديل في المناطق الأثرية والتاريخية وفي زمامها الا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك ٠٠

كما تبين للجمعية الممومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٤ بانشاء المجلس الأعلى للآثار تنص على أن « تنشأ

واستظهرت الجمعية العبومية ، مما نقدم ، أنه وأثن كان المشرع بالغانون رقم ٨٤ لسنه ١٩٦٨ المسار اليه ، أولى الإراضي الواصع على جانبي الطرق العامه والطرق الرئيسية والطرق الاعليمية ، وذلك في حدود ممينه بحسب نوع الطريق ، رعاية خاصه ، لا يجور وفقا لها اقامه أية منشبات على تلك الاراضي ، حتى لا تكون تلك المنشبات ـ كما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون _ مبيا يحد خط النظر لقائدي السيارات ، مما يؤثر تبعا على سلامه حركة السعر وكفاءة الطريق • ولكفاله اجراء التوسعات المستقبلية للطرق المذكورة هذا فضلا عما يرتبه ذلك المنع من امكانية الاستفادة من الأراضي المشار اليها في تدبير الأتربة اللازمة لتحسين الطريق ووقايته ، اعمالا للسلطة المعقودة قانونا للهيئة العامة للطرق والكباري ، ولئن كان ذلك ، فان المشرع في الوقت ذاته ، بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان ، كفل رعاية وحماية خاصـة للآثار ، بحسبانها تراثا وثروة قومية يجب المحافظة عليها وعدم التفريط فيها ، ومن ذلك انه أنشأ لها جهازا متخصصا ، هو المجلس الأعلى للآثار ناط به شأن تلك الآثار ، وعقد له ولاية اصدار التوجيهات والقرارات اللازمة ليحفظها وجمايتها ، كما انه حظر اقامة منشآت أو مرافق أو شق قنوات أو اعداد طرق في المواقع أو الأراضي الأثرية أو في المنافع العامة للآثار أو الأراض الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة • وأوجب

مراعاة مواقم الآثار والاراضى الأثرية والمبانى والمواقع ذات الأهمية التاريخية عنه تفيير تخطيط المدن والإحياء والقرى التي توجد بها .

والحاصل أن حظر اعداد طرق في المواقع او الاراضي الأنوية الذي قرده المشرع ، بالقانون المساد اليه ، ورد بصيغه مطلقة على نحو پنبسط الى استحداث الطرق واعدادها ابتداء أو اجراء أية توسمات على طرق قائمة وموجودة بالفعل ، الأمر الذي يبتنع معه قانونا اجراء توسمات للطرق ، بأنواعها ، اذا كانت تلك التوسمات ستتداخل مع المواقع أو الاراضي الاثرية وبذلك يكون المشرع في نظرته الى المصافح الجديرة بالرعاية قدم الحفاظ على المواقع والأراضي الاثرية وحمايتها على المصلحة المتحققة من أعداد طريق في منطقة معينة أو اجراء توسمات فيه أخذا لمبين الاعتبار أن المصلحة الأخيرة قد يكون لها من البدائل ما يتيح توقيقها ، في الوقت الذي يتعذر فيه ذلك اذا تضمن الأمر انتهاك حرمة المواقع أو الأراضي الأثرية باستخدام جزء منها كطريق .

كما استظهرت الجمعية الهدومية أن السور الذي أقامه المجلس الإعلى للآثار اعمالا لولايته حول منطقسة المقابر الصخرية بقرية عرب الملبقات والصوالحة مركز شبين القناطر وهي من المناطق الأثرية ، وذلك بغية حماية الاثر من العبث به أو الاعتداء عليه حسب الثابت من الأوراق حاقيم بعد مساكن أبو زعبل وطوخ وأن الطريق في المسافة القابلة لمنطقة الآثر المقام حولها السور حسب ما يظهر من الرسم الكروكي المقاب بالاوراق حليست به أية منحنيات ، وأنما على شكل مستقيم ومن ثم بانك ليس من شأن ذلك السور حوالحالة هذه حان بحد من خط النظر لقائدي السيارات على الطريق في المسافة المقابلة للمسور أو القريبة منها ، وبالتالي لا يؤثر على سلامة حركة السير وكفاءة الطريق ، وتلك هي احدى الطاق المامة والطرق من حجم منح اقامة منشات في الأراض على حابي الطرق المامة والطرق الرئيسية والطرق السريعة ، طبقا لما تقديم ه

ولما كان الثابت على ما سبق أن اقدامة السور محل النزاع كان بقصد المحافظة على منطقة أثرية وحمايتها ، باعتبارها من تراثنا وثروتنا القومية ، وذلك عدف وصملحة أولاها المشرع رعاية خاصة وقدمها على المصالح والأهداف التى اتجهت ارادة المشرع الى تحقيقها بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بترك مسافات محددة على جانبى الطريق تستخدم ، أن لزم الأمر في اجواء التوسعات المستقبلية للطرق و تأن النابت من الأوراق أن موقع ذلك السور علي الطبيعة لا يتعارض مع ما استهدفه المشرع في القانون الأخير من تجنب الحد من خط النظس لقائدى السسيارات على الفريق والحرص عنى سلامة حركة السير عليه و وبالنالي تكون المنافع المقسودة من انشاء هذا السور متقدمة على الإضرار المقول بترتيبها على اقامته داخل المنطقة الكائنة على جانب الطريق رقم ٤٠ الذي يربط بين مساكن أبو زعبل وطوخ ، التي لا يجوز اقامة منشآت بها ومن ثم يكون انشاء ذلك السور أمرا مشروعا قانونا ، مما يغدو معه القرار رقم على السعادر عن الهيئة العامة للطرق والجبارى بازالته صدر مخالفا صحيح حكم القانون ، جديرا بالالتفات عنه ، وعدم انفاذ أثره في هدم السور ه

سالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النال المدرية الأثرية بقرية عرب المسخرية الأثرية بقرية عرب المسقات والصوالحة ، مركز شبين القناطر .

ر فتول رقم ۷۸۰ فی ۱۹۹۰/۱۰/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ مل**ف رقم ۲۸/۱/۳۳۷) ٠**

CYYO

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

هيئات قضائية _ ميئة قضايا الدولة _ مدى التزام صندوق ادافى الاستملاح باداء مقابل الاتماب الذى تطالبه به هيئة قضايا الدولة لقاء الدعاوى التى تباشرها نيابة عن الصندوق •

الخواد ١ ، ٦ من المقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ في شان تنظيم هيئة قضايا الدولة المصدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - المادة ٣ من مواد اصعار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ بشان الالدارة القانونية - المواد ١ ، ٣ من مواد ذات القانون السالف الاشارة اليه -المواد ١ ، ٣ ، ٣ ، ٤ من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ بالشاء صندوق إراضي الاستصلاح المصدل بالقرار رقم ١٩٧٣ - سنة ١٩٧٧

المسرع ناط بهيئة قضايا الدولة النيابة القانونية عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ... صندوق ادافى الاستصلاح يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة ... تنيجة ذلك : نيابة هيئة قضايا الدولة عنه نيابة قانونية وهى ليست دهيئة بادادة هيئة قضايا الدولة دلا بادادة الصندوق الأصل أن الهيئة لا تتقاضى متابلا اتفاقيا عن اضحالاتها بالدور المنبوط بها قانونا كما لا تملك أن تفرض مقابل تقرض على الجهات العامة ... مؤدى ذلك : لا الترام على مستدوق أداضى الاستصلاح باداء مقابل الأتماب الى هيئة قضايا الدولة عن الدعاوى التى لباشرها نابة عنه ... حقيقة ... عنه ... ع

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ننص على أن « هيئة قضايا الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل » وتنص المادة (٦) منه على أن « تنوب هذه الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم اليها صور المجهات المخات ما المعان و الأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهات القضاء العادى أو جهة القضاء الادارى أو أي هيئة قضائية أخرى ٢٠٠٠ عندا في حين تنص المادة الثالثة من مواد اصدار والهيئات المامة والوحدات التابعة لها على أن « لا يترتب على تطبيق أحكام المقانون المرافق ، الاخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة » وتنص المادة الثالثة من المواد ذاتها وقوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة » وتنص المادة الثالثة من المواد ذاتها

على أن و استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم اعلانات صحف الدعاوي وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مراكز إدارتها لرئيس مجلس الادارة ، • في حين تنص المادة (١) من القانون المشار اليه على أن « الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العيامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتساج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة لنشمب • وتتولى الادارة القانونية في الجهة المنشسأة فيها ممارسية الاختصاصيات التالية : أولا يه المرافعة ومباشرة المعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهمات الادارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الاحكام ، • وتنص المادة (٣) من القانون ذاته على أن « لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسية العامة تكليف ادارتها القانونية بأى عمل ٠٠٠ كما يجوز لمجلس اداره الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقترام ادارتها القانونية احالة بعض الدعاوي والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو احدى الوحدات الاقتمى ادية التابعة لها طرفا فيها الى ادارة قضاما الحكومة لمباشرتها ٠ أو التعاقد مم مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض المعاوى والمنازعات بسبب أهميتها ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ بانشـــاء صندوق أراضي الاستصلام المدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « ينشأ صندوق يسمى « صندوق أراضي الاستصلاح » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة ، • وأن المادة (٢) منه تنص على أن « يكون للصندوق موازنة خاصة ثبدا ببداية السسنة وتنتهن بانتهائها ويفتح له حساب خاص بالبنك المركزي أو بأحد البنوك التجارية ٠٠٠ ء ٠ وتنص المادة (٣) على أن « يسرى على أموال الصندوق الأحكام المتعلقة بالأموال العامة كما تخضع هذه الأموال لرقابة أجهزة الدولة » • وتنص المادة (٤) من القرار ذاته على أن « يختص الصندوق بما يأتيي : (أ) وضع السياسة العامة للانفاق طبقا للأولويات التي يحددها مجلس ادارة الصندوق (ب) متابعة تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي واستكمال تحسينها ويقتصر التصرف ٠٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم ، أن المشرع ناط بهيئة تضايا الدولة بموجب المادة (٦) من قانون الهيئة آنف الذكر ، النيابة القانونية عن الدولة بكانة شخصياتها الإعتبارية العامة ، فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ولدى

الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، وذلك بعد أن كانت تلك النيابة مقصورة ، وفقا للقانون ذاته قبل تعديله بالقانون رقم كانت تلك النيابة مقصورة ، وفقا للقانون ذاته قبل تعديله بالقانون رقم مما ينبئ عن اتجاه قصد المشرع إلى اذالة ما كان عساه يثور من شبهه انحصار ولاية الهيئة في نطاق جهات بعينها دون غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، تفسيرا للنص قبل تعديله بالقانون رقم (١٠) اسنة الهيئة الى كافة الأشخاص الاعتبارية العامة ، إيا كان الاسم الذي يطلق عليها واذ كان صنعوق أرافي الاستصلاح ، طبقا للقرار الجبهوري عليها واذ كان صنعوق أرافي الاستصلاح ، طبقا للقرار الجبهوري على موافي على موفق عام بغية تحقيق منفقة عامة أو مصلحة عامة وتسرى على أمواله الأحكام المتعلقة بالأموال العسامة ، ومؤدى ذلك أنه يندرج في عداد الأشخاص الاعتبارية العامة التي ينعقد لهيئة قضسايا الدولة النيابة الثانونية عنها لدى المحاكم وجهات القضاء .

والحاصل أن تلك النيابة ، طبقا لما سبق ان خلصت اليه الجمعية المعومية بجلسة ٢٩٧١/٤/٢٩ ، ليست رهينة بارادة هيئة قضايا الدولة ولا بارادة صندوق أراض الاستصلاح ، فهي ليست من قبيل الركالة ، وانعا هي اختصاص قرره القانون لجهة ناط بها النيابة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة ، فذلك أمر يدخل في نطاق ترتيب المصالح ، يتعين معارسته على النحو الذي رسمه المشرع ، ومما يؤيد تلك النيابة أن المشرع في المادة (٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، جعل لمجلس ادارة الإضخاص الاعتبارية العامة الخاضمة لإحكامه احالة بعض المعاوى والمنازعات التي تكون تلك الإشخاص طرفا فيها ، دون تعليق ذلك على قبول هيئة قضايا الدولة ، كما هو الحال في التعاقد أو التغويض و وذلك مما لا يتاتي القول به الا بحسبان تلك الهيئة صاحبة ولاية في عذا الصد ، وفقا لما سبق أن ارتأنه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٦٢/٥/٣٠

ولا ينال من ذلك أن المشرع ، بموجب القانون رقم 20 اسنة 1977 المشار اليه عقد للادارة القانونية بالهيئات العامة المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ، ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ، اذ فضلا عن أن الهيكل التنظيمي للصندوق المشار اليه لا يتضمن ادارة قانونية يقع على عاتقها أداء ذلك الدور · كما انه لا الزام عليه قانونا بانشاء تلك الادارة · وفضلا عن أن تطبيق أحكام

ذلك القانون يجب الا يترتب عليه الاخلال بالاختصاصات المعقودة للهيئات القضائية ، ومن بينها هيئة قضايا العولة ، وفقا لقوانينها السارية ، سواء حالا أو مستقبلا وذلك اعبالا للبادة الثانية من مواد الاصدار ، فضلا عن كل ذلك ، فإن ما ورد بالقانون المذكور في شأن العور المنوط بالإدارات القانونية بالجهات الخاضعة لأحكامه لا يعدو أن يكون مكنة الأشخاص الاعتبارية العامة الداخلة في عداد هذه الجهات في أن تباشر قضاياها ينفسها عن طريق المحامين العاملين بها ، غير أن هذه المكنة ، نزولا على ذات الفكر الذي أرسته الجمعية العمومية بجلستها سالفة الذكر ، ليس من شانها الغاء النيابة القانونية المقررة لهيئة قضايا الدولة في هذا الصعد أو الحد منها ، فهذه النيابة - كما سبقت الاشارة - اختصاص قرره المشرع لجهة أولاها وظيفة الدفاع عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية المامة ٠ وقد ورد قانون الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام خلوا من نص صريح يحسر حدود تلك النيابة عن الأشخاص الاعتبارية العامة التي يسرى عليها • بالاضافة الى أنه لا وجه للقول بأن أحكام ذلك القانون تتعارض مع أحكام قانون هيئة قضايا العولة المشار اليه تعارضا ينسخه • يؤيه ذلك ما أوردته المحكمة الادارية المليا في الحكم الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٢٥ « الطعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٣١ القضائية ، من أن اختصاص الادارات القانونية بالجهات الخاضمة لاحكام القسانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آنف البيان بالمرافمة ومباشرة المعاوى والمنازعات نيابة عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص ميثة قضايا الدولة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليها في المادة السادسة من قانونها ، فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها لدى المحاكم ، على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، لدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، وذلك دونما حاجة الى تفويض خاص في كل قضية •

اذا كان الأصل أن هيئة قضايا العولة لا تتقاضى مقابلا اتفاقيا عن المطلاعها بالدور المنوط به قانونا ، كما لا تملك أن تقرض مقابلا تقرره على الجهات العامة ، كما أن الغرض معا خصها به الشرع من النيابة القانونية من الأسخاص الاعتبارية العامة لا ينصرف الى تحقيق خدمة خاصــة لهذه الأسخاص ، وانما القصد فيه تحقيق الصالح العام باسناد ولاية الدفاع عنها ، واقامة الدعاوى ومباشرتها الى هيئة تتمتع بالاستقلال ، ولديها من الخبرات والتخصصات القانونية الكوادر القادرة على حمل ثلك الإمانة ، والاضطلاع بتبماتها وبقل العناية المرجوم ، وتلك غايات ومقاصد انششت الميئة من أجلها ونظمت وضملتها ميزانية الدولة والإصل الا بتقاضى جهة عامة أخرى مقابلا عبا تؤديه لها من مهام ، وإذا كان المشرع عامة من جهة عامة أخرى مقابلا عبا تؤديه لها من مهام ، وإذا كان المشرع

يقصد تقرير حق الهيئة على وجه الخصوص في تقاضى مقابل من الأشخاص الاعتبارية العامة التي تتولى النبابة عنها ما أعوزه النص اشتثنا، من ذلك الأصل وبمراعاة أيضا أن المنع على خلاف الأصل يحتاج الى نص صريح مقروه .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفترى والتشريع الى انه لا الزام على صندوق أراضى الاستصلاح بأداء مقابل الأتماب الى هيئة قضايا الدولة عن الدعاوى التي تباشرها نيابة عنه •

ر فتوی رقم ۷۸۱ فی ۱۹۹۰/۱۰/۹۱ جئسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۰/۱۰/۱۱) .

CYY)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ تعين _ ضم مدة خدمة حكمية _ الخدعية _ وجوب مراعاة قيد الزميل سابق التعين في عدم المساس بالقدعيته •

المادتان (۳۲ ، ۲۷) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدونة العمادر بالقانون رقم ۷۶ تستة ۱۹۷۸ -

المادة (£2) من قانون الطعمة المسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٠ .

المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ في شان العقدمة للشباب اللدى انهى المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٠ ، ١٩ لسنة ١٩٧٧ -

الشرع في القانون العام للتوقف قن اصلا عاما من مقتضاه أن الخمية ألمامل في المؤلفة المهم عليها تتبعد عنبارا من تاريخ هذا التمين ، وهو وان كان عمل عن هذا الأصل العام في ذات القانون لصالح العامل حينها أوجب في القائرة الثانية من المادة بالأصل العام في ذات القانون الصالح العامل حينها أوجب في القائرة الثانية من المادة على منه الخيرة الصلحة التي تزيد على اسنة من السنوات الزائدة أليمة علاوة دورية بعد أقدى خسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في عمم الاضرار به باسقاط في مدة عمل سابقة له متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعن عليها العامل ، متى توافرت الزميل سابق التعبد حراعا لشرع من ذلك مصلحة العامل في فاضم وهسلحة ذبيله الزميل سابق التعبد حراع الشرع من الاخرار به باسقاط والم ينفى المناسم منه في الا يضار من جزاء هذا المضم ودلالك بكن قد أدسى مبدأ عاما تجب مواعاته قد املته الماضم بحسبان أن هذا المبدأ قد أملته الماضم بحسبان أن هذا المبدأ قد أملته الماضم بحسبان أن هذا المبدأ قد أملته الماضم المستخلصة من أحكام قانون المقدمة ألماضة بحسبان أن هذا المبدأ قد أملته الماضم وهم عانة بناء أن اسبق الأحداد والفدية الوظافة بسبب ضم عانة عندارية ثم تنفي في الا في الوظافة بـ تطبيق م

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريم أن المادة ٢٤ من
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
تنص فى فقرتها الأولى على أن « تعتبر الأقدمية فى الوظيفة من تاريخ
التعبين ٠٠٠ ، فى حين ثنص المادة ٢٧ من ذات القانون على أنه « تحسب
مدة الخبرة المكتسبة علميا التى تنفق مع طبيعة عمل الوظيفة المين عليها
العامل وما يترتب عليها من أقدمية افتراضية وزيادة فى أجر بدابة
التعبين للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشمعل
الوظيفة ٠ كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة العالمية التي تزيد على مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة العمل المدى المدهدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة العملية التي المدهدة الخبرة العملية التي العملية التي القبرة العملية التي العمل المدهدة الخبرة العمل المدى المدهدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة العملية التي تربيد على مدة الخبرة العمل الذي العمل المدهدة الخبرة العملية التي العمل الدين العمل الدين العمل المدهدة الخبرة العمل العمل المدهدة العمل المدهدة الخبرة العمل المدهدة الخبرة العمل المدهدة الخبرة العمل الع

المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عُن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحـــد أقصى خبس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط ٠٠٠٠ وعلم ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الحبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر · · · · كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر الخدمة المسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبفاء بعد أتمام مدة الخدمة الالزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة و ٠٠٠ كانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ٠٠٠ وفي جميم الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندبن أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في النخرج الذين عينوا في ذات الجهة ، وأخرا تلاحظ الجمعية العمومية أن المادة (١) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٥ و ١٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير الشيئون الاجتماعية تكليف الشياب من الجنسين الذين أتموا المراحيل التعليمية أو ٠٠٠٠ ممن يزيدون عن حاجة القوات المسلحة أو بتقرير اعفاؤهم من الخدمة العسكرية لنعمل في المجالات الآتية ٢٠٠٠ » كما تنص المَادة (٣) من ذات القانون على أن ه مدة التكليف بالخدمة العامة سنة ٠٠٠ وتضاف مدة التكليف الى مدة الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتقاضي عنها العلاوات المقررة ، •

واستظهرت الجمعية العبومية من مجبوع النصوص المتقدمة أن المسرع في القانون العام للتوظف قنن أصلا عاما من مقتضاه أن اقدمية المامل في الوظيفة المعين عليها تتحدد اعتبارا من تاريخ هذا التعيين ، وهو أن كان عدل عن هذا الأصل العام في ذات القانون لصالح العامل حينها أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ منه حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة والمطلوب توافرها لشعل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المين عليها

العامل ، متى توافرت فيه شروط حسابها ، واستهدف المشرع من ذلك مصلحة العامل في عدم الأضرار به باسقاط مدة عبل سابقة له متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المين عليها ، الا أنه لم يشأ أن يجرى هذا النفع للعامل حديث التعيين على حساب زميله سابق التعيين في الوظيفة ذاتها ، وراعي _ في الوقت ذاته ومن باب العدالة واحترام الواقع _ مصـــلحة زميله المين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الغرضي لبداية الخبرة المحسوبة ، فاراد الشرع بذلك حماية الزميل سابق التعيين في الا يضار من حساب مدة الخبرة العملية لمن عين بعده فجعل من اقدمية الأول قيدا يجب مراعاته عند حساب المدة السابقة للثاني حتى لا يسبق الأحدث الأقدم وعلى ذات النهج وللعلة ذاتها استمد المشرع في قانون الخدمة العسكرية والوطنية ذات المبدأ فنص على اعتبار مدة الخدمة المسكرية والوطنية للمجند في مقام الخدمة المدنية فتحسب كمدة أقدمية بالنسبة الى العماماين بالجهاز الادارى للدولة وكمدة خبرة بالنسبة الى الماملين بالقطاع العام على ألا يسبق العامل الذي ضممت له معة الخدمة العسكرية زميله في التخرج المعين في ذات الجهة سواء في ذات التاريخ او في تاريخ سابق عليه ٠

وبهذا يتكشف للجمعية المبومية من قراءتها للمادة 28 من قانون الخملة المسكرية والوطنية أن نصبها يتضمن حكمين ، أولهما أن تضم الى المسكرية والوطنية أن نصبها يتضمن حكمين ، أولهما أن تضم الى المستمية المجند المعنى مدة المحالة مو الزميل سابق التميين الذي ينبغى ألا يضار بما كسبه زميله الطارى عليه من مدة مضمومة لم يقضها فعلا في عمله المعنى فيه وأنها ضمت له بحسبانها مدة خدمة اعتبارية في هذا المحل الأخير ، والمروف أن الواقع الفعلى أحق بالاعتبار من الوصف الاعتباري وأن من عمل فعلا أجدر بالمراعاة ممن اعتبر عاملا حكما وأن الوجود المعلى يغلب الوجود الحكمى عندما تتمارض المراكز القانونية المترتبة عليهما و

واستخلصت الجمعية المعومية من ذلك أن المشرع بعسلكه المتقدم - سواء في قانون العاملين المدنيين بالمولة أو قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشاد اليهما - وقد راعى التوفيق بين مصلحة العامل في الضم ومصلحة زميله الاقدم منه في ألا يضار من جراه هذا الضم - يكون قد ارسى مبدأ عاما تجب مراعاته ولو لم ينص عليه صراحة شأن الحال في قانون الخدمة العامة المشاد البه بحسبان أن هذا المبدأ قد أملته المقاهيم المستخلصة من أحكام قانون نظام العاملين وأكدته المادة (22) من قانون

التجنيد ، وهي مفاهيم تأبي أن يسبق الأحدث الأقلم في اقلمية الوظيفة بسبب ضم مدة اعتبارية لم تقض فعلا في الوظيفة • ومن ثم أضحى متعينا مراعاة هذا القيد عند أضافة مدة التكليف بالخدمة العامة للمكلف بعد تعيينه خاصة وأن الخدمة العامة ما هي الا بديل عن الخدمة المسكرية ولا يسوغ أن تفوق الميزة المترتبة على البديل متمثلة في ضسم التكليف بالخدمة العامة على تلك المترتبة على الأصيل وانها الأولى أن تماثلها فيراعي قيد الزميل عند حسابها •

لما كان ذلك وكان المروضة حالته اقدم من زملائه المعينين في ذات الهيئة بسواء في التخرج أو في تاريخ التمين ، ومن ثم فقد كان يتمين على الهيئة وهي بصدد حساب مدد الخدمة الحكمية لزملائه (تجنيدا كان أو خدمة عامة) مراعاته بعدم الاضرار به والمساس باقدميته واعتبار تاريخ تعييله قيدا يقف عنده حساب اى من هذه المدد الأمر الذى يستوجب المبادرة باصدار قرار يعيد تنظيم الاقدميات بما يتفق وقيد الزميل بالمفهوم المتقدم وضعا للأمور في نصابها الصحيح قانونا .

لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفترى والتشريع الى وجوب مراعاة حق الزميل سابق التعيين في عدم المساس بأقدميته عند ضم مدة خدمة حكمية للاحدث منه سواء أكانت مدة تجنيد أو مدة خدمة عامة ·

< فتوی رقم ۷۸۷ فی ۱۹۹۰/۱۰/۱۹۰۱ جلسة ۱/۹۰/۱۹۰۸ ملف رقم ۱۹۹۰/۳/۸۷) .</p>

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

جامعات ـ رئيس الجامعة ونوايه ـ كيفية حساب مكافأت الساعات الزائدة عن التصاب المواد (١/٢٩ ، ٢٠ ، ١٦٢ مكررا) من مواد القانون رقم ٤٩ أسنة ١٩٧٣ بشان نظيم الحامعات المعلى بالقانون رقم ١٤٧٢ أسنة ١٩٩٤ ٠

المواد (۱۸ ۱۹ ، ۲۰ ، ۲۷ ، ۲۸۱) من مواد الالألحة التنفيلية الفائون تنظيم الجامعات العمادرة بقواد رئيسي الجمهورية رقم ۸۰۹ أسنة ۱۹۷۰ -

لئن كانت اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم المجامعات قد اعتبرت رئيس المجامعة ونوابه الثلاثة متفرغين للقيام بوظائفهم طوال مدة عمل الواحد منهم رئيسسا للجامعة أو ثائب للرئيس بها ، الا أن هذا التفرغ ينبقي الا يكون عن شانه هرمان اي منهم عن القاء دروسي الواحد ونوابه بما يلتزم به الاستاذ المادى عن التيد بنصاب معين عند القاء هذه اللدوسي الواحد للحاضرات سبب ذلك : أن قيام رئيس الجامعة أو أي من نوابه بعمله الأسمل انها يعمل معل التصاب بنرد نضو هينة انتريس سانيجة ذلك : ما يلقيه عن محاضرات يعد عملا اضاليا زائدًا عن النصاب يستحق عنه مكافئة عالجة سافيقي م

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن طلب الرأى الماثل وإن كان ينصب حول ما إذا كانت مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب تصرف لرئيس الجامعة ونوابه على أساس الربط المائي الثابت المقرر لكل وظيفة طبقا لجعدل المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٩٧، أم على أساس هذا الربط مضافا اليه العلاوات الخاصة التي أدمجت فيه اعتبارا من ١٩٩٢/١١ بالتطبيق المينة ١٩٩٢ بالتطبيق الرأى انها يثير _ أيضا - الا أنه لاحظت الجمعية العمومية أن طلب الرأى انها يثير _ أيضا - التساؤل حول مدى التزام رئيس المجامعة ونوابه بالقاء محاضرات ودروس في كلياتهم ، وكذلك مدى تقيدهم بنصاب التعديس المقرر للأساتذة رغم أنهم بنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الحامات _ متقرغون لشخل وظانهم وهو ما يتعين النظر فيه ابتداء .

وفى هذا الصدد تبين للجمعية العبومية ان المادة ١/٢٩ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « يكون لكل جامعة ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يعاونوه في ادارة شنونها ويقوم اقدمهم مقامه عند غيابه » • وتنص المادة ١٤٤ من ذات القانون على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لهـذا القانون هم :

(أ) الأساتذة • (ب) الأساتذة المساعدون (ج) المدرسون ، • وتنص المادة ١١٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، المصار اليه ، على أن « يكون رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعل للجامعات خلال مدة شفلهم لهذه الوظائف أساتذة في كلياتهم الأصلية ولهم فيها كافة حقوق الأستاذ ، • ونصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ منها على تفرغ رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة لأداء مهامهم ، ثم نصب في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ منها على أنه ه ويعنحون (أي أعضاء هيئة التدريس والميدون وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات) مكافآت مالية بالفثات المشار المها عند فيامهم بالقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم اذا زاد عدد ساعات التدريس أو المحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها اسبوعيا على ثبان بالنسبة للأساتذة ٠٠٠ « وأخبرا تنص المادة ٢٨١ من اللائحة ذاتها على أن « تحدد الكافآت المقررة في المواد السابقة بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد الأعضاء هيئة التدرسيه ٠

واسستظهرت الجمعية المهومية مما تقدم جميعه انه ولئن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المسار اليها ، قد اعتبرت رئيس الجامعة ونسوابه الثلاثة متفرغين للقيام بوطائفهم طوال مدة عسل الواحد منهم رئيسا للجامعة أو تانب للرئيس بها ، الا أن هذا التفرغ ينبغى ألا يكون من شأنه حرمان أى منهم من القاء دروس أو محاضرات أو تمارين عبلية في كليته وانما مفاده ينصرف الى عدم التزامه بما يلتزم به الاستاذ المادى من التقيد بنصاب معين عند القاء هذه العروس أو المحاضرات بحسبان أن قيام رئيس الجامعة أو أى من نوابه بعمله الأصلى انها يحل محل النصاب المقرر لعضو هيئة التدريس بحيث أذا تولى أى منهم التدريس في كليته فوق قيامه بعمله الأصلى كان ذلك عملا أضافيا زائدا عن النصاب يستحق عنه المكافأة المشار اليها •

ولما كان صرف هذه المكافأة .. حين يتحقق موجبه لرئيس الجامعة أو أحد نوابه .. لا يجرى بوصفهم شاغلين لمناصبهم الادارية هذه .. وانعا بحسبانهم أساتلة في كلياتهم ولهم فيها .. بنص القانون .. كافة حقوق الإستاذ ، ومن ثم فانه يتمين أن يراعي في هذا المصرف أن يكون محسوبا بنسبة ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية لوظيفة أستاذ عن العرس الواحد ، ويفدو من ثم التساؤل المطروح في طلب الرأى المائل حول ما أذا كان

حساب مكافأة الساعات الزائدة عن النصاب لرئيس الجامعة أو أحد نوابه على أسامن الربط المالى التابت لكل وظيفة حسيما ورد بالجدول المرفق . يقانون تنظيم الجامعات أم غلى أساس هذا الربط مضاف اليه العلاوات الخاصة التي جرى ضبها اليه منذ سنة ١٩٩٢ في غير محله •

لالنك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولا : أن عبل رؤساء الجامعات ونوابهم يقوم مقام نصساب التدريس المقرر للاستاذ ·

كانيا: استحقاق رؤساء الجامعات ونوابهم مكافأة الساعات الزائدة عما يقومون به من تدريس بالاصافة الى عملهم الاصلى وذلك بنسبة ٣٪ محسوبة من أول مربوط الفئة المالية لوظيفة أستاذ •

. (فتری رقم ۷۹۳ فی ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۹ ملف رقم ۱۳۰۹/۶/۸۲) -

(YE)

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

الجمعية السومية تقسمي الفتوي والتشريع ـ نزاع ـ وجوب ان يكون طلب عرضي النزاع من صاحب السفة في التقافي فانونا ،

المادة (١٩٧) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ -

المسفة شرف لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العقوق وأذ قدم طلب التزاع المائل من مدير عام الشئون القانونية بوزارة الداخلية وهو ليس صاحب المسفة في التقاضي قانونا عن وزارة الدخلية ... نتيجة ذلك : عدم قبول الطلب ... تطبيق .

تبين للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسبنة ١٩٧٣ تنص على أن « تختص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهامة أو بين المهامة أو بين المهامة أو بين عده المهامة من ويكون رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات مازما للجانبين ع

واستظهرت الجمعية المبومية مبا تقدم وما استقر عليه المتاؤها أن اختصاص الجمعية المبومية بنظر المنازعات بين جهتين أو آكثر من البجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٢٦) من قانون مجلس البجهاة مو بديل عن استعمال الدعوى كوسسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية المسومية من صاحب الصفة في التقاضى طبقا للقانون وأن يوجهه ألى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا : ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو يديلها من وسائل حماية الحقوق و واذ قدم طلب النزاع المائل من مدير عام النشون وسائل حماية المخلية وهو ليس صاحب الصفة في التقاضى قانونا عن وزارة المناخلية وهو ليس صاحب الصفة في التقاضى قانونا عن وزارة المناخلية عمن عدم قبوله •

لذليك

انتهات الجمعية العنومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول نظر طِلب النزاع المائل •

. ﴿ فَتَوِي رَقِي ٤٩٤ فَي ١٩٩٥/١١/٥ جِلْسَة ١٩٩٥/١٠/١٨ مَلْفُ رَقْم ٢٧٤٤/٣/٣٢) .

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٥

شركات ــ شركات استثمار ــ عقود شركات الاستثمار ــ اعقاء من وسوم التوليق والشهر ــ وسم التعديق على توقيعات الشركاء •

المادة (۱) من القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۶۰ بسان رسوم التوثيق والشهر ـ المادة (۲۰) من طانون الاستثمار المصادر بالقانون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۸۹ ـ المادة (۳۳) من اثان المفانون المحدثة بالقانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۶۰ ـ تضع عقود تأسيس مشروعات الاستثمار بالاعقاء من رسوم التوثيق والشهر ـ استثناء من ذلك : رسم التصديق على توقيعات الشركة، اساس ذلك : معاباة المشرع للمشروعات التي تقام بنقام الاستثمار بالمديد من المزايا والاعقاءات ... تطبيق .

تبين للجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآتية : رسم مقرر _ رسم حفظ _ رسم نسبي ، • كما تنص المادة (١٤) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٩ على أن « تعفى من رسم اللمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس على أن « تعفى من رسم اللمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود السية ١٩٩٥ الشروعات وكذلك جميع المقود المرتبطة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ على أن « تختص الهيئة بمراجعة عقود تأسيس المسروعات وانظمتها وواعتمادها وفقا لاحكام هذا القانون ٠٠٠ ويتمين التصديق على توقيعات الشركاء على المقود بالنسبة لجميع المشروعات أيا كان شكلها القانوني بما في ذلك المسروعات في المناطق الحرة وذلك مقابل رسم تصديق مقداره المدرم في المائة من قيمة رأسمال المشروع ، وذلك بحد تقصى مقداره المحد وله أو ما بعادلها من النقد الأجنبي بحسب الأحوال ٠٠٠ » •

واستظهرت الجمعية المسومية مما تقلم أن المشرع فرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات أنواعا ثلاثة من الرسم حي الرسم المقول ورسم الحفظ والرسم النسبي ، وعين حالات تحصيل كل منها ، كما حدد تدر الرسم المستحق وكيفية تحصيله وجبايته ، وفي اطار السياسة المامة للمولة التي ترمى الى تشجيع الاستثمار حبا المشرع المشروعات التي تقام بنظام الاستتمار بالمديد من المزايا والاعفاءات ، فاعلى عقود تاسيس المشروعات والمقود المرتبطة بها من رصوم التوثيق

والشهر وذلك بعقضى المحكم الوارد بالمادة (١٤) من قانون الاستشهار المسه عدا ما نصب عليه المادة (٥٣) من ذات القانون من تحصيل رسم تصديق على توقيعات الشركاء على العقود مقداره ربع في المائة من قيمة رأسمال المشروع بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادلها بالنقد الاجبي بحسب الأحوال و واذ كانت عبارة نص القانون واضحة الدلالة جلية المعنى وجب من ثم التزام حكمها وأعمال مقتضاها بما تقضى البه من تمتع عقود تأسيس المشروعات التي تقام بنظام الاستثمار بالاعفاء من رسوم التوثيق والشهر عدا رسم التصديق على توقيعات الشركاء و

لالسك

انتهت الجمعية المدرمية لقسمي الفتوى والتشريع الى تمتع عقود تأسيس مشروعات الاستثمار بالاعفاء من رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فيما عدا رصم التصسديق على توقيعات الشركاء المنصوص عليه في المادة (٥٣) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ الممدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ ،

ر فتوی رقم ۷۹۰ فی ۱۹۲۰/۱۹۰۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۷۹۰/۲/۲۷) -

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٥

راب ... ضريبة عامة على البيعات ... اتفاقية التماون اللذي بن حكومتي جههورية مصر العربية ومهلكة هولندا ... اعفاء الركبات ذات المعركات •

الماحة الرابعة من مواد اصدار قانون الفيريية العامة على المبيعات رام ١١ لسنة ١٩٩١ •
المادتان (٢ ، ٢) من مواد قانون الفيريية العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ •
المادتان (٥ ، ٨) من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٧ تسنة ١٩٧٧ بشان المادقة على الفاقية التماون اللذي بين حكومتي جههورية مصر العربية ومهلكة هولندا •

المشرع في قانون الفريبة العامة على المبيعات وضع تنظيما شاملا لهذه الفريبة عين بمختصاه السلم والخدمات الخاصصة لها فاخضم السلم المحلية وإلى ستحقالها على السلم الوجودة والخدمات التي اورد بيانها بالمجدول رقم (٢) الرافق المقانون فهذه الفريكية وذلك إيا كان اللرض من المستوردة منوطا بتحقق الواقعة المشتبة في المجروكية وذلك إيا كان اللرض من استبرادها ودون الحال الاعقادات المقررة بوجب الإنقاقيات البرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجبية – إذا كانت المادة (ه) سالمة الذكر قد تضميت اطاباً لكانة الركبات ذات المحركات من كافة الرسوم على الواردات أو اية وسوم عامة أخرى به نتيجة ذلك : إعلاء تماد الله الركبات من الطفروع للفريبة العامة على البيعات بهليق ،

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم أن المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « لا تخل أحكام هذا القانون بالاعفىاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بن الحكومة المصرية والدول الأجنسة والمنظمات الدولية أو الاقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية ، وتنص المادة (٢) من قانون الضريبة العامة على المبيعات على أن « تفرض الضريبة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والسنوردة الاما استثنى بنص خاص • وتفرض الضريبــة على الخدمات الواردة بالجـدول رقـم (٢) المرافـق لهذا القانون ٠٠٠ ۽ وتنص المادة (٦) من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ٠٠ كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلع المستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمارك بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ٠٠٠ ، كما تبن للجمعية العمومية أن المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفني بين حكومتي جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا تنص على انه « ستعفى حكومة (ج٠م٠ع) المعدات (الركبات ذات المحركات) والمعدات الأخرى التى تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كأفة الرسوم على الواردات أو آية رسوم عامة أخرى » • وتنص المادة (٨) من الاتفاقية على آنه « تمت من أصابن متطابقين _ بالقاهرة باللغة الانجليزية في اليوم الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٧٦ » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على البيعات وضم تنظيما شاملا لهذه الضريبة عن بمقتضاها السلم والخدمات الخاضعة لها ، فأخضم السلم المعلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة ، وجعل استحقاق الضريبة على السلم المستوردة منوطا بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وذلك أيا كان الغرض من استرادها ، ودون اخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والعول الأجنبية والمنظمات العولية والاقليمية • وقد تضمنت المادة (٥) من الاتفاقية الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة الهولندية حكما خاصا يعفى كافة المعدأت (المركبات ذات المحركات) والمدات الأخرى التي تقدمها الحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الواردات أو آية رسوم اعانة أخرى ، مما مفاده أن المعدات التي تستظل بأحكام الاتفاقية المسار اليها تتمتع بالاعفاء من الرسوم على الواردات أو أي فرائض مالية عامة أخرى ، الأمر الذي يسوغ معه اعفاء تلك المعدات من الضريبة العامة على المبيعات في ضوء من أن الماهدات الدولية ما هي الا تعاقدات بين الدول يجرى تنفيذها في اطار ما يوجبه حسن النية ، وهو ما عنته الاتفاقية في نصها الانجليزي الذي حررت به فقط ووقعته الحكومتين المصرية والهولندية ، أذ أنصرفت ادارة عاقديها الى اعفاء المدات التي ترد للمشروعات التي يجرى تنفيذها من الطرفين من الرسوم على الواردات أو أي فرائض مسالية عامة أخرى

لالىك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى اعفاء المدات التى ترد للمشروعات المقامة في طل أحكام اتفاقية التعاون الفنى المبرمة بين جمهورية عصر العربية ومملكة حولندا الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهوريه رقم ٢٥٧٧ لسنة ١٩٧٧ من الضريبة العامة على المبيعات

(فتوی رقم ۷۹۱ فی ۱۹۹۰/۱۱/۶ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۳۳۲) .

(YY)

جلسة 18 من اكتوبر سنة 1990

مال عام ... الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل ... نقل الانتفاع بين اشخاص في القانون العام يكون بنقل الاشراف الاداري على علم الأموال بدون مقابل -

المادة (۸۷) من القانون الدني ــ المواد ۱ ، ۳ ، ۳ ، ۵ من قواد دليس الجمهورية رقم ۳۱۷ لسنة ۱۹۷۸ المسادر بانشا، الهيئة العامة لمواني، البحر الأحمر •

المشرع انشا الهيئة العامة لمواني، البحر الأحمر وناط بها دون غيرها ادارة مواني، البحر الأحمر وخولها انشاء واستقلال للخائن والمستودعات والساحات داخل الواني، والملاحق القررة لها المخارجها انشاء والمشترات والأفراد العمل داخل للمؤون، التي تدريها الهيئة الا بترغيم منها - الأصل في ملكية الدولة انها ملكية عامة تنم منها ادائل العامل يكون بدون مقابل لأنه لا يشرح عن كونه استعمالا للمال فيما اعد له - نقل الانتفاع بالمال المام يكون بدون مقابل لأنه لا يشرح الارزاف الاداري على هذه الأموال بدون مقابل لا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف نبها - استثناء من ذلك : للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الفرض الانتفاع بالمال على المقرف الانتفاع بالمال دهيئا المعاملية المجهة المستفيدة - لا يعد الانتفاع بالمال عام عليه القواعد العامة في المقود - تطبيق و

تبين للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨٧ من الفاتون المدنى تنص على أن . تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنقولات التي للمولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوذير المختص » كما تنصى المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « تنشأ هيئة عامة تسبى « الهيئة العامة لمواني « البحر الأحمر » ٠٠٠ وتنص المادة (٢) على أن « تختص وتكون لها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠ وتنص المادة (٢) على أن « تختص الهيئة دون غيرها بادارة مواني: البحر الأحمر ٠٠٠ والنهيئة على الأخص واستغلال المخازن والمستودعات والساحات داخل المواني « والملاحق المقررة أو مناسا المواني « والملاحق المقررة أو مناسا المواني « والملاحق المقررة أو من المساحد داخل المواني « والملاحق المقررة أو من المسلم داخل المواني « التي تعديرها الهيئة أو منشأة أو شرحة المعينة (٥) على أن « تتكون موادد الهيئة المادي تقديرها الهيئة المادي للموال المعورة للمولة » • المهلوكة للمولة » •

واستظهرت الجمعية العمرهية مما تقدم أن المشرع أنساً الهيئة العامة لمواني، البحر الأحمر وناط بها دون غيرها ادارة مواني، البحر الأحمر والملاحق المقررة لها خارجها ، وحظر على الجهات والمنسآت والشرانات والأفراد العمل داخل المواني، التي تديرها الهيئة الا بترخيص منها ، واعتبر من بين _ مواردها المالية حصيلة ايرادات الهيئـــة الناتجه عن هزاولة نساطها واستفلال الأموال المملوكة لها .

ومن حيث أن الأصل في ملكية الدولة إنها ملكية عامة تتغي منها ادارة المرافق العامة التي تضطيع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال السام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما اعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها • واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة السامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الفرض الذي اعد له بعقابل شريطة أن يكون أداء هذا القابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة • ولا يعد عذا الاتفاق تأجيرا بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة في العقود من ضرورة الاأتزام بها وعدم جواز تعديل العقد أو ذيادة مقابل الانتفاع الا بارادة الطرفين •

ولما كان ذلك كذلك وكانت الهيئة العامة لموانى، البحر الأحمر قد قامت بتسليم الهيئة القومية للبربد حجرة بصالة الركاب الجديدة بهيئاء سفاجا لاستفلالها كمكتب للخدمات البريدية بالميناء ، واذا جات الأوراق خلوا من اتفاق بينهما على جعل أو مقابل انتفاع بتلك الحجرة ، فين ثم لا يجوز للهيئة العامة لموانى، البحر الأحمر استثداء مقابل عن هذا الانتفاع ، الأمر الذي يضحى معه طلبها المائل لا سند له من القانون متمن الرفض ،

لذليك

انتهت الجمعية العبومية نقسمي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لمواني، البحر الأحمر بالزام الهيئة القومية للبريد أداء مقابل انتفاع بالحجرة التي تشغلها كمكتب للخدمات البريدية بصالة الركاب الجديدة بميناء سفاجا

ر فتوی رقم ۷۹۷ فی ۱۹۹۰/۱۱/۶۶ چلسة ۲۸/۰/۱۹۰۱ ملف رقم ۷۹۷/۲۲۳) ۲۹۲/۲/۲۳) - (۳۰۶۲/۲/۳۲)

(۲۸) جلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۹۰

الاتحاد المسرى للتأمين ... اتحاد مهنى ... رقابة الجهاز ألمركزي للمحادبات •

المادة (۱) من قانون المجهاز المركزي للمحاصبات العمادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ـ المادة (٣) من ذات القانون ـ المادة (٢٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التلدير في مصر ٠

خضوع الاتحاد المصرى للتأمين لرقابة الجهاز الركزى للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا — اساس ذلك : ناط المشرع بالجهاز الركزى للمحاسبات الرقابة على الاموال (الحامة كرا حد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل العصر — نتيجة ذلك : لتحرر دفابة الجهاز الم كل اموال الجهاة اموالا عامة أو لم يرد ذكرها ضمن الجهات لتصددة في نصر المادة (٣) سالف الاشارة اليها — عمدة النظر في الموضوع المحروض من تقدير ما أذا كان الاتحاد المصرى للنامين يلحق به وصف المهنى أم يتحسر عنه — سبب ذلك : أن الاتحاد لا يتدرج همين أي من الجهات التصوص عليها في البنود ١ ، ٣ ، ٣ سبب من هذه المدتاد من نص المادة (٢) سالفة الذكر أن المشرع أجاز لشركات النامين من هذه المدتاد عن عضويته قاصرة على الشركات العاملة في مجال التامين ...

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسبنة ١٩٨٨ تنص على أن « الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأسسخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون ٠٠ » كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن يباشر الجهاز اختصاصساته بالنسبة للجهات الآتية : ٠٠٠ (٤) النقابات والاتحادات المهنية والعمالية ،

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع أنشأ الجهاز المركزى للمحاسبات ومنحه الشخصية الاعتبارية وناط به الرقابة على الأموال العامة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل الحصر بحيث أذا لم تكون أموال الجهة أموالا عامة أو لم يود ذكرها ضمن الجهات المحددة في نص المادة (٣) سابقة الذكر انحسر عن الجهاز سلطة الرقابة .

ومن حيث أن عمدة النظر في الموضوع المعروض هو تقدير ما اذا التحاد شركات التأمين يلحق به وصف المهنى أم ينحسر عنه بحسبان أن الاتحاد لا يندرج تحت أى من الجهات المنصــوص عليها في البنود لا ، ٢ ، ٣ من هذه المادة ، ويرد ذلك من استقراء أحكام القانون المنظم لانشاء الاتحاد حيث تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بأصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر على أنه « يجوز لشركات التأمين أو اعادة التأمين الخاصة وفقا لأحكام هذا القانون أن تنشيء فيما بينها اتحادا أو جهازا معاونا أو أكثر وذلك بقصد الانفاق على تحديد الاســعار أو على اصدار وثائق موحدة أو القيام بجمع وتحليل ونشر الملومات أو القيام بأعمال نفع وتقليل الخسائر أو تقوية الروابط مع المحادات التأمين بالخارج أو غير ذلك من الأعمال التي تهم الإعضاء » •

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن المشرع أجاز لشركات التأمين أن تنشأ فيما بينها اتحددا تكون عضويته قاصرة على الشركات العاملة في حجال التأمين واعادة التأمين بهدف تقديم الخدمات المهنية لها سواء بالاتفاق على نموذج موحد لعقود التأمين وتبادل المعلومات وتحليلها ونشرها على الشركات العاملة في هذه المهنة أو غير ذلك من الأعمال التي تهم قطاع التأمين •

ومن حيث أن الوصف المهنى يلحق اتحادا ما بموجب قيام عضويته قاصرة على العاملين في مجال محدد بذاته فلا يجوز أن ينضم اليه غيرهم ، كذلك بقيامه بمساعدة أعضائه على تطوير سبل العمل بمهنتهم من حيث المهارة أو تحديث كفايتهم وتنمية دخولهم والافساح لهم في فرص العمل ، وبتطبيق ما تقدم على الاتحاد المصرى للتأمين فأنه يصدق عليه وصف انه اتحاد مهنى حيث أن عضديته قاصرة على الشركات الماملة في مجال التأمين ، وهو يعنى بتقديم الخدمات المهنية للشركات العاملة في مغدا القطاع ، ومن ثم يندرج ضمن الجهات التي تخضع لرقابة الجهاز المركزى المحاسبات خاصة وأن نصوص القانون وقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٨٨ لا تمنع مهارسة هذه الرقابة بل وتنص عنيها طالما انها لا تموق الاتحاد عن أداء هذه الخدمة •

لذليك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الاتحاد المرى للتأمين لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا . (فتوى رقم ۷۵۹، ۱۹۹۰ جلسة ۱۹۰۰/۱۹۰۸ ملف رقم ۷۸۳۲/۵۸۸) .

جلسة 18 من اكتوبر سنة 1990

عاملون مدنيون بالدولة _ ترقية _ اجر _ زيادة الأجر بمناسبة الترقية · المادة (٣٨) من قانون نظام الماملين المدنين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ -

المادتان (۲ ، ۲) من مواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات الماملين بالدولة والقطاع العام والكادرات المعاصة •

احقية المرقى في ذيادة أجره بمناسبة الترقية بعا لا يجاوز نهاية دبط الأجر المقرد للوطيفة المرقى أليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من ذيادة تقررت بالقانون رقم به السنة ١٩٨٨ - الشرع نص في قانون العاملين عل استحقاق العابل بمناسبة الترقية بداية الأجر المقرد للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها - هذه المباوة الأخيرة انها تشير صراحة وعل ما جرى به افتاء الجمعية السابق ال علاوة من العلاوات المبورية للرقيفة المرقى اليها ونفيد استحقاق هذه العلاوة المدورية استحقاق معجلا بموجب الترقية ـ نتيجة ذلك : فضوع استحقاق هذه العلاوة الاحكام المتصوص عليها في المادة ٣ من القانون ٢٠ لسنة المسوق عليها في المادة ٣ من القانون ٢٠ لسنة

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٣٨ من نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتمين وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صادور القرار بها ويستحق العامل بداية الأجر المقرد للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيها اكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها » كما تنص المادة ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة المجارية مرتبات العاملين بالدولة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بريادة مرتبات العاملين بالدولة بعن التعام والكادرات الخاصة على أن « تزاد مرتبسات العاملين بالدولة من بواقع ستين جنيها سنويا » في حين تنص المادة ٣ من القانون ذاته على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات المورية المستحقة بعد تاريخ المصل بهذا المقانون المنصوط عليها في هذا القانون على الملاوات المورية المستحقة بعد تاريخ المصل بهذا المقانون بالفضات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم _ وعلى ما جرى به افتاؤها بجلسات ١٩٩٤/١٢/٢٧ و ١٩٩٤/٧/٦ و ١٩٩٤/١٢/٢١ أن عبارة و علاوة من علاواتها ، الواردة بالمادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة المسار اليه انها تشعر صراحة الى عملاوة من الملاوات الدورية للوظيفة المرقى اليها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقا معملا ببوحب الترقية وطبقا للقانون اذا كان يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوظيفة المرقى اليها ، دون أن يخل استحقاقها المعجل بالمواعيه الدورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها ، ومن ثم فان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه اذ نص في المادة ١٣ منه على استمرار العاملين المخاطبين بأحكامه في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل به بالفئات وفي المواعيد المقررة فانرنا ، وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في المادة ١ منه وكانت العلاوة التي تمنع بمناسبة الترقية من قبيل هذه العلاوات فمن ثم يغدو متعينا القول بأحقية المرقى في الحالة المعروضة في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ومقدارها ستون جنيها ١٠ أن استحقاق الرقى لهذه العالاوة لا يخل به سلميق الحصول على الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ والتي قضت المادة ٣ منه على اضافتها إلى نهاية ربط الوظيفة عند بيان ما لا يجوز أن تتحاوزه الملاوات الدورية

لذئسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أحقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ -

(فتوی رقم ۸۱۰ فی ۸/۱۱/۸۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۰/۱۸ ملف رقم ۸۹۹/۳/۸۱ ۲

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

توثيق وشهر _ عقد القسمة _ رسم نسبى _ تصرفات سابقة على عقد القسمة لم تشهر محرواتها _ اعفاء من الرسوم التسبية -

المواد ۹ ، ۱۰ من القانون رقم ۱۱۶ لسنة ۱۹۹۲ بتنظيم الشهر المقاري ـ المواد ۱ . ۱۸ من القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۳۶ بشان رسوم التوثيق والشهر ـ المادة - ۳۶ مكروا -من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ۱۹۹۱ ٠

اعتبار عقد القسمة من المعررات التصوص عليها بالمادة (٣٤ مكروا) الشار اليها يعلى ما سيقه من تصرفات لم تشهر معرواتها من الرسوم النسبية – اساس ذلك : أن المسوم النسبية المقادية – اساس ذلك : أن المسوم التسبية مقاطرية الأصلية أو تقييم او زواله ومن بينها البيع يجب شهرها بطريق التسجيل وكذلك العال بالنسبية للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ومن بينها عقد القسمة — سبب ذلك : ما يعطقه علم القسيم أن المقاد – تنجعة ذلك : عام التسجيل علم المسابق المقاد – تنجعة ذلك : عام التسجيل علم المسابق المنافق أن المقاد – تنجعة ذلك : عام التسجيل علم تسبب قلية وزوى أن مشاة أو تقل أو زوال و تقييم بينها عام تحبيه على الغير سابق أن الإ بالتسبية لقيم بينها عام تسبيل المستدق على المعررات المقاصمة بطلبات الشيم أن تكون قائمة في ١٩/٣/١٤ الأسبى التسبيل المستدق على المعررات المقاصمة بطلبات الشيم أن تكون قائمة في ١٩/٣/١٤ الأسبى التسبيل المستدق على المعرد المطلوب المقاد أن يكون العاملة معلى المعرد المطلوب المالية انتقاد المقد الذي يعدث بعجرد الأسبية في الحراغ المقد في المعرو ما المعروب المقد في المعروب المقاد الذي يعدث بعجرد علائم والمهور — تطبيق • في المورية المقد الذي يعدث بعجرد علاقي باليجاب والمهور — تطبيق • عليها المقد الذي يعدث بعجرد علائل المياد والمهور — تطبيق • تصرف والمهور — تطبيق • تطبيق • تطبيق • تصرف المهور في المورية المقد الذي يعدث بعجرد علاق الابيجاب والمهور — تطبيق • تصرف المهور المهور في المورية المقد في المعروب المعروب والمهور — تطبيق • تصرف المعروب — تطبيق • تصرف المعروب — تصرف المعروب — تعدين • معروب المعروب المعروب — تعدين معروب المعروب — تعدين معروب المعروب — تعدين معروب المعروب — تعدين معروب المعروب المعروب

استبان للجمعية العبومية لقسمي الفترى والتشريع أن المادة (٩) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تنص على أن المجمع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق المينية المقارية الإصلية أو نقله أو تغييم أو روائه وكذلك الأحكام النهائية المتبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الوقف من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بن ذوى الشان ولا بالنسبة الى غيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشسان ٥٠٠ م وتنص المادة (١٠) منه على أن جميسه التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية المقاربة لا تكون حجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق الإصلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق الموالا منه على القسمة ولو كان محلها أموالا موروثة ، كما تبين للجمية المعومية أن المادة (١) من القانون

رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يفرض على أعدال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآية : رسم القرو ـ رسم حفط ـ رسم نسبى « وتنص المادة (١٨) الآية : رسم القرو ـ رسم نسبى على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحروات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها المحروات المطلوب توثيقها أو التي يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوع أشهاد » وتنص المادة (٣٤ مكرو ا) من القانون ذاته ممدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ على أن « يخفض الى النصف الرسم النسبي المستحق على المحروات المخاصة بطلبات الشهر القائمة وقت الممل بهذا القانون وتلك التي تقدم طلبات شهرها خلال ثلاث سنوات من التاريخ المذكور من قبلاً تعمل مخرواتها خاذا كان المحرر المطوف شهره قد سبقته تصرفات لم يتم شهر محرواتها من قبل تعفى هذه التصوف السابقة من الرسوم النسبية المنصوص عليها من قبل تعفى هذه التصوف السابقة من الرسوم النسبية المنصوص عليها من قبل تعفى هذه التصوف السابقة من الرسوم النسبية المنصوص عليها من قبل تعفى هذه التصوف السابقة من الرسوم النسبية المنصوص عليها من قبل القانون عند شهرها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، ومن بينها البيع ، يجب شهرها بطريق التسجيل • وكذلك الحال بالنسبة للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ، ومن بينها عقد القسمة ، بما يحققه من أفراز نصيب كل شريك مشتاع في المقار . ويترتب على عدم تسجيل النوع الأول من التصرفات أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم ، بينما يترتب على عدم تسجيل النوع الثاني منها أن الحقوق محلها لا تكون حجة على الغبر ٠ وتجرى عملية التسجيل بعد استماء الاجراءات المرسومة ، وأداء الرسم النسبي المقرر قانونا • كما استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع حنا للأشخاص وتشجيعا لهم على المسارعة الى تسجيل تلك التصرفات ، التزاما بأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ آنف البيان ، خفض الرسم النسبي المستحق على المحررات الخاصة بطلبات الشهر القائمة في ٣/١٤/ ١٩٩١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ، أو تلك التي تقدم طلبات شهرها خلال ثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ ، الى النصف ، وكذلك أعفى ما لم يكن قد جرى شهر محرراته من التصرفات السابقة على التصرفات محل المحررات المذكورة أولا من الرسم النسبي المستحق فمناط التمتم بالاعفاء هو أسبقية التصرف المعفى على التصرف محل المحرر المطلوب شهره ، وهو ما يتحقق بمجرد تلاقى الايجاب والقبول على التصرف في تاريخ سمابق ، وتقرير ذلك يختلف من حالة الى آخرى ، حسب طروفها وملابساتها ، دون أن بكون هناك وجه لاشتراط ثيوت تاريخ هذا التصرف كشرط للاستفادة من للاعفاء ، اذاء عموم نص المادة (٣٤ مكررا) المشاد اليها واطلاقها - وطالما ثبتت الأسبقية في انعقاد العقد غان افراغه في ذات المحرر محل طلب الشهر لا يخل وسريان الاعفاء من الرسم - بالاضافة الى انه لا وجه لتعليق المتمتع بالاعفاء على ثبوت تناسب معين بين مقدار الرسم النسبي المستحق على التصرف السابق ، ومقدار الرسم النسبي المخفض ، لما في هذا القول من تقييد للنص بلا مسوغ قانوني ، ولا يغيب عن البال أن الأمر يتعلق برسم يستحق لقاء أداء خدمة معينة ، وليس ضريبة ينفصل الالتزام بها عن الاستفادة من خدمة محددة -

والحاصل أن قسمة العقار ، بحسبانها من التصرفات واجبة الشهر ، طبقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر المقارى ، انما تندرج المحررات المتضمنة لها أو المفرغة بها في عداد المحررات المسار اليها حكم المحردات المسار (٣٤ مكررا) سالمة البيان ، ومن ثم ينبسط اليها حكم تخفيض الرسم النسبي المستحق ، وفقا للهادة ذاتها والحاصل إيضا أن المقار الذي وردت عليه تمك القسمة اذا كان قد آل الى المتقاسمين بطريق المسار أذ و بغير ذلك من التصرفات فان واقعة بيمه لهم تعد ، بمجود تلاقي الايجاب والقبول في شأنها في تاريخ سابق على الاتفاق بين المسترين على القسمة ، تصرفا سابقا ، يستظل بحكم الاعفاء من الرسم النسبي ، اعمالا لصريح حكم للاتفاق المذكورة ، غيما تشترطه من لروم اسبقية التصرفات السابقة ، وعلى النقيض من ذلك يناى التصرف الماصر للاتفاق على قسمة المتعارف عن نطاق ذلك الاعفاء ،

لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار عقد القسمة من المحررات المشار اليها في فص المادة (٣٤ مكررا) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦ لسسنة ١٩٩١ يعفي بموجبه ما سبقه من تصرفات لم تشهر محرراتها من الرسوم النسبية ٠

(فتوی رقم ۸۰۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۸ جلسة ۱/۱۱/۱۹۹۱ ملف رقم ۸۰۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۸

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة .. حساب مدة خبرة عملية ... حساب مدة الطعمة المسكرية والوطنية ... التميين على وظيفة دائمة ·

الخارة (۷۷) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم 20 أسنة ۱۹۷۸ - المحقدة (٤٤) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم 21% أسنة ۱۹۸۰ -

يفترض الاستفادة من احكام المادتين سائفي الذكر أو أيهما أن يكون الممامل معينه على وظيفة دائمة وقه القدمية فيها ــ دليل ذلك : أن المشرع قيد حساب الأولى بالا يسبق العامل زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة من حيث الاقدمية في درجة الموظيفة أو الأجو واحمدك الثانية ــ شفل العامل وظيفة محام ثالث يعقد مؤقت ــ نتيجة ذلك : عدم استفادة العامل باحكام حساب مدة الخبرة العملية والدلك المسكرية الى أن يتم

استيان المجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ المدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الثانية على أن « ٠٠٠ تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة الطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المن عليها العامل ، بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل ، وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهــة في وطيفة مـن نفس الدرجــة في التاريخ الغرضي لبداية الخبرة المصموبة ، سماواه من حيث الأقلميمة في درجة الوظيفة أو الأجر . ويكون حسساب مدة الخبرة . . . وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الخامة المدنيسة ، ونفاذا لذلك صعدر قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقسم ٧٤٥٥ لسينة ١٩٨٣ معدلا بقراريه رقمي ٧١ لسنة ١٩٨٨ و ٥ لسنة ١٩٨٩ ونص في المادة الأولى منه على ان « يدخل في حساب مدة الخبرة العملية المنصوص علمها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ للعاملين المؤهلين المدد الآتية : (١) ٠٠٠ (٢) مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد في ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القبه بعضوية النقابة التي تضم العاملين بهذه الهنة ، • كما تنص المادة الثانية من ذات القرار على انه ، يسترط لحساب المهد المشار اليها في المادة الأولى من هذا القرار ما يأتي: (١) · · · · (٢) مد التمرين التى تقفى القوانين واللوائع بضرورة تبضيتها بعد الحصول على المؤهل العلمي كقبط لمؤولة المهنة تحسب بالكامل مدة خبرة في الوظيفة التي يعين فيها الموظف وفقا للاوضاع السابقة سواء كان التمرين في الحسكومة أو هيئة المسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « تعتبر مدة الخدمة الصحيادر بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « تعتبر مدة الخدمة الصحيرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها ممنة الاستبقاء وبعد اتمام مدة الخدمة الازامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد اتقضائها بالجهاز الادارى للدولة و · · · الهيئات العامة و · · · كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقلمية واستحقاق العلامات المقررة وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم ان تزيد الحمية المجددين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرته مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرته مديد المديد المديد كبيرا ألمية أو مديد ألمية ألمي

واستظهرت الجمعية المدومية مما تقدم جميعه أن حسباب مدد التمرين التي تقفى القوانين واللوائع بضرورة تمضيتها بعد الحصول على المؤهل العلمي كشرط لمزاولة المهنة باعتبارها ضمن مدة الخبرة العملية الواجب حسابها طبقا للفقرة المائية من المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة ، المنسار اليه ، وكذلك حساب مدة الخدمة المسكرية والوطنية المعلمية المحسنة بما ببها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة المسكرية الازامية العاملة للمجندين طبقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة المسكرية والوطنية المندار اليه أنما يفترض للاستفادة بابهما أو كليهما أن يكون العامل ممينا على وظيفة دائم أو له اقدمية فيها حتى يجنى ثمرة هذا الحساب، مسواء في الاقدمية أو في استحفاق العلاوات المقردة ، وهو ما يبدو واضحا حينا قبد المشرع حساب الأول بألا يسبق العامل زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة المجندين على اقدمية زمائهم في التخرج وهو ما لا يتأتى الا حيث يكون العامل معينا على درجة .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى أنه لما كان النابت من وقائع الموضوع الماثل أن المعروضة حالبه لم ينفك يشفل وظيفة محام ثالت بعقد مؤقت بجهاز تنمية مدينة بسى سويف ، فمن ثم لا يستظل بأحكام حساب مدة الخبرة العملية وكذلك حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنبة

المنصروص عليهما في قانوني نظام الصاملين المدنيين بالعولة والخدمة العسكرية والوطنية المسسار اليهما الا أن يتم تثبيته على وظيفة دائمة ولا ينقص من ذلك أن قرار رئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٢١ سنة ١٩٩٠ ساوي في المادة ٧ منه بين العاملين الدائمين والمؤقتين في الماملة الوظيفية ، ذلك أنه بالرجوع الى هذا النص تبين أنه يعرى على أن « يتم معاملة العاملين المؤقتين بالهيئة وأجهزتها من النواحي الملالية أسوة بأقرائهم الدائمين وذلك لحين اتخاذ اجراءات تعيينهم في المالية أسوة بأقرائهم الدائمين وذلك لحين اتخاذ اجراءات تعيينهم في بين العاملين الدائمين والمؤقتين مقصور على النواحي المالية دون غيرها من النواحي الوظيفية الأخرى ، فلا يمتد الى ما يتعلق بحساب مدة الخبرة من النواحي الوظيفية المسكرية والتي تفترض لتطبيقها أن يكون العامل عمينا على وظيفة دائمة وله اقلميدية فيها على نحو ما سلف بيسانه الأم

لالــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم احقية ــ المعروضـة حالته ــ فى ضم مدد التمرين والخامة العســكرية الالزامية والاحتياطية ٠

(فتوی رقم ۸۰۹ بتاریخ ۸۱/۱۱/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۹۹۱ ملف رقم ۸۸۳/۳/۸۸) .

جلسة الأول من توقمير سنة ١٩٩٥

اكاديمية البحث الملمى والتكنولوجيا ــ ديّس الأكاديمية ــ تعيينه ــ مدة شقله الوظفة .

الحواد ١ ، ٣ من قراد دئيس الجمهورية رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٧١ في شان تنظيم أكاديمية البعث العلمي معدلة بالقراد رقم 150 لسنة ١٩٩٠ ،

المشرع انسا اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وناطت لالمة تنظيمها برئيس الجمهورية تعين دئيس الآكاديمية لدة اربع مسؤوات قابلة للتجديد ـ خلو قرار تعين رئيس الآكاديمية من تحديد لمرة تعينية لا يفيد تابينا او خروجا على مدة شغلها الشار اليها بلائحة تنظيم الآكاديمية مؤدى ذلك : قرار التعين ياستيم العلاقة الوظيفة بن المهن وجهة ممله ويحده مختشفه حقوله الوظيفة ومنها مدة شغله الوظيفة المؤتفة باربع مسؤوات وهو امر تترخص بتقريره التشريعين لالعه الاكلابيية من احكام عامة ومجردة ـ تطبيق .

استبان للجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من قراد رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسينة ١٩٧١ في شيان تنظيم الامدينة البحث الملمي والتكنولوجيا تنص على أن • تكون لأكاديبية البحث الملمي والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة ٠٠٠٠ ، ووتس المادة الثالثة من ذات القراد المهلئة بقراد رئيس الجمهورية رقس ١٩٩٨ على أن • يصدر بتعيين رئيس الأكاديبية وتحديد مرتب قراد من رئيس المجمهورية بناء على عرض وزير البحث العلمي ٠٠٠ ويماون رئيس الأكاديبية توابد الرئيس وأمين عام يصسدر بتعيينهم وتحديد مرتباتهم قراد من رئيس الجمهورية م٠٠ ويكون تعين رئيس الجمهورية ويوابد لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ٠٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع أنساً أكاديمية البحث العلمى والمتنول منا ، وناطت الائحة تنظيمها برئيس الجمهورية تعين رئيس الإكاديمية لمعة أربع سنوات قابلة للتجديد ، كما ناطت به تحديد مرتب رئيس الأكاديمية بقرار منه وذلك بناء على عرض وزير البحث العلمى ، ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقسم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعين المروضة حالته رئيسا لاكاديمية البحث العلمى ، فين ثم يكون هذا التعيين للمة أربع سنوات قابلة للتجديد ولو ورد قرار التعيين خلوا من تحديد لمدة

تعيينه لان سكوت القرار لا يفيد تأبيدا أو خروجا على مدة شفلها المسار اليها بلائحة تنظيم الآكاديمية •

ومن جهة أخرى فأن قرار التميين يفتتح الملاقة الوظيفية بني المين وبني جهه عمله وبحدد بدوجبه الحموف الوظيفية الأخرى الواردة بلائحة تنظيم الأكاديبية ومنها مدة شغله الوظيفة المؤقتة بأربع سنوات ، وهو أمر تترخص بتقريره التشريعي لائحة تنظيم الأكاديبية الصادر بها قرار رئيس الجيهورية التي أجازت له تجديد شغلها لمدد أخرى ولا يجوز من بعد بنات الاداة اصدار قرار فردى مخالف لما أوردته اللائحة من أحكام عامة ومجردة ، ومتى كان تميين الدكتور على على حبيش رئيسا للأكاديمية بقرار جمهورى قد جاء خلوا من مدة محددة ، فأن الواجب في مجال حمله على الصحة أن يكون شغله للوظيفة محددا بالمدة المقرة باللائحة ،

لالسك

انتهت الجمعية العبومية العسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة شـــفل الدكتور / على على حبيش كرئيس الآكاديبية البحث العلمى والتكنولوجيا تنتهى في ١٩٩٦/١/١٩ تاريخ مضى أربع ســنوات على صدور قرار التعبين النزاما بأحكام الأنحــة تنظيم الآكاديمية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٧١ .

(فتوی رقم ۸۱۱ بتاریخ ۸۱۱/۱۱/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۹ ملف رقم ۹۳/٦/۷۱ ، -

جلسة الأول من نوفمبر سئة ١٩٩٥

دسوم – دسم تنمية الموارد الثانية للدولة ـ البيع بالزاد ـ مناط الخضوع بالتسبية لأنشطة الجهات العامة ·

الواد (٣٠١) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الوارد المالية للدولة الممال بالقانون رقم ه لسنة ١٩٨٦ .

المادة (١٥) من اللائمة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٦ من فيمة البرع ، فضم البرع ، فضم البرع ، فوراد البرع ، وهذا الرسم عين يلتق حسلة البرع بالزاد طلا يتقبر استحقاقه بنقير وصله الباع بكونه شخصا عاما أو خاصا وذلك متى كان معل البرع خاضما للشربية المشربية المشربية المشربية المشربية ما المشربية المشربية المشربية المشربية المشربية المشربية المشربية المشربات التي تجربها الأشخاص المامة الاقليمية أو المراقبة عن الاموال التي تصنعكها ملكية خاصة بقرض استفلالها والصحول على ما تنتجه من موادد مالية عن طربق البرع أو الشراء أو الايجاد أو المبادلة تعضم على تعضم له تسرفات الأفراد الماديين سوا، بسوا، نظرا لوحدة الطبيعة المالانونية للنشاط في المحالين سانجيجة ذلك : ان انفضوع المضربة مرجمه عنه المال الفياد في الحالين سانجيج من مجال فرض المشراب أو مال خاص فيدخ في هذا المجال وليس المبرة بكون الشخص المعتوى منتصا عاما أو شخصا خاصا ستطبيق ،

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١٩٨٧ بفرض رسم تنمية الموارد الماليسة ١٩٨٧ تفرض رسم تنمية الموارد الماليسة ١٩٨٧ تنص على أن * يفرض رسم يسمى * رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتى :

(١٣) البيع بالمزاد : ٥/ من قيمة البيع يلتزم بها البائع * وتنص المادة (٣) على أنه * فيما عدا الرسم المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة (٧) من المادة الأولى لا يستحق الرسم في الحالات المعاة من الحالات المعاة من القرائين أو أبة قوانين أخرى * كما استعرضت الجمعية المصومية المادة (١٥) من الملائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقراد وزير المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦ المدلى بالمانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٦ المدلى بالمانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٦ المدلى بالمانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المدلى بالمانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على جميع حالات البيع بالمزاد سواء كان بيما اختياريا أو قضائيا أو اداريا ، وسواء تعلق البيع بعقار أو بمنقول أو بعقوق

معنوية • ويكون الرسم بواقع ٥٪ من ثمن البيع ، ويلتزم به البائسم ويستمر الرسم فور رسو الزاد ٠٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقمم ومن افتائها الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٤ أن المشرع أخضع البيع بالمزاد لرسم تنميه الموارد المالية للدولة بنسبة ٥٪ من قيمة البيم، وهذا الرسم عيني يلحق حصيلة البيع بالمزاد فلا يتغير استحقاقه بتغير وصف البائم بكونه شخصا عاما أو خاصا ، وذلك متى كان معل البيم بالمزاد خاضعا للضريبة ، اذ أن المشرع قرن استحقاق الرسم بخضوع محله لضريبة مقررة بقانون ، ورسم تنمية الموارد رسم عيني تبعى يلحق ضريبة أصلية ربط المشرع بينهما تقريرا واعفاء تنمية لموارد الدولة المالية ، وذلك بيراعاة أن التصرفات التي تجربها الأشخاص العامة الاقليمية أو المرفقية - على الأموال التي تمتلكها ملكية خاصة بغرض استغلالها والحصول على ما تنتجه من موارد مالية عن طريق البيم أو الشراء أو الايجار أو المبادلة تخضع لما تخضع له تصرفات الأفراد العاديين سواء بسواء ، نظرا لوحه الطبيعة القانونية للنشباط في الحالتين ، وفي صدد الخضوع للضريبة بالنسبة الأنشطة الجهات العامة ، يكشف استقراء فتاوى الجمعية العمومية ، عن أن الأصل في بيان فيصل الخضوع للضربة أو عدم الخضوع ، لا يتأتى من كون الشخص المعنوى شخصا عاما أو شخصا خاصا، وإنها يتأتى من كون المال محل النشاط أو المحاد لوعاء الضريبة هو مال عام فيخرج من مجال فرض الضرائب ، أو مال خامي فيدخل في هذا المجال الا اذا وردت تصوص تشريعية خاصة تفيد غبر هذا المفاد ، ومن ثم يلتزم مشروع المحاجر التابع لحساب الخدمات والتنمية بمحافظة بني صويف باداء رسم تنمية موارد الدولة على حصيلة بيع منتجاته بالمزاد العلني متى كانت خاضعة للضريبة •

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى خضوع مبيعات المحاجر بمحافظة بنى سويف لرسسم تنمية الموارد المالية للدولة القرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤

(فتوی رقم ۸۱۲ متاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۱۸ جلسة ۱/۱۱/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۱۲/۱۱) .

جلسة الأول من توقمير سنة ١٩٩٥

شركات بـ شركات قطاع عام بـ شركات قطاع الإعبال العام بـ اعتباد الهيكل التنظيمي فلشركة بـ سلطة مجلسي ادارة الشركة بـ الحسار ولاية الإعتباد المقودة للوزير المختص من تاريخ العمل بقانون قطاع الأعبال العام •

المادة (٨) من قانون نظام الماملين بالقطاع العام العمادي بالقانون رقم ١٨ فسنة ١٩٧٨ ـ المادة (٣٧) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته العمادي بالقانون رقم ١٩٧٧ ـ المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩٩ باصدار قانون شركات لطاع الاعمال العام ١٩٩٠ من ذات القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩٩ ٠

لتن كان المشرع بقانون نظام الماملين بالقطاع العام جعل سلطة مجلس ادارة شركة القطاع العام في اعتداد الهيكل التنظيمي للشركة نهائية غير خاصمة لتصديق سلطة اعل _ استثناء من ذلك : استحدث القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٧ بعضي القيود منها على المجلس مراعاة الفصوابط التي يضمها مجلس زدارة ميئة القطاع العام المقتصمة ، وجوب اعتماد ما يتعلق بالوظائف العلي المليا بالهيكل من الوزير المختصى _ تنجعة ذلك : لا يجوز قانونا المفاقة اصدى الوظائف العلي المهيكل التنظيمي لشركة القطاع عام ١١١ بعد موافقة الوزير المفتصى _ باصداد والم المناز في المناز عبدات المقطع المام وشركاته عن الشركات القطاع العام والمركات القطاع العام الا المساد قطاع الإعمال ولايته غي وضع الهيكل التنظيمي للشركة حـ تطبيق .

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام العسادر بالقانون رقم ٤٨ لسسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضم كل شركة هيكلا تنظيميا لها وكذلك جدول توصيف وتقسيم الوطائف المطلوبة لها ٠

ويعتبه الهيكل التنظيمي وجمه الله التوصيف والتقييم من مجلس الادارة و ولجلس الادارة أن يعيبه النظر في الهيمكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك » و تنص المادة (٣٣) من قانون ميثات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم الاحلامة القيام بالإعمال التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة وعليه على وجبه الحصوص : ١ - ٥٠٠٠ ، وضمع الهيكل التنظيمي والهيكل الوطيفي للشركة في ضوء الضوابط التي يضمها مجلس ادارة ميئة القطاع العام المختصة على أن يتم اعتماد ما يتماق بالوظائف العليا من المعتصة على أن يتم اعتماد ما يتماق بالوظائف العليا من الوزير المختص » كما تبين للجمعية المعمومية أن المادة الأولى من

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ياصدار قانون شركات قطاع الاعبال العام تنص على أن د يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد يهذا القطاع الشركات القايضة والشركات التابعه لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما كم يرد بشانه نص خاص في هذا القانون ويما لا يتعارض مع أحكامه تصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ٠ ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته العسادر بالقانون رقم ٩٧ لسسنة ١٩٨٣ على الشركات الشار اليها ، • وتنص المادة الرابعة منه على أن • ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بيدا القانون الى الشركات القابضة أو الشركات التابعة بذات أوضباعهم الوظيفية وأجبورهم وبدلاتهم واجازاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتعويضات وتستس معاملة هؤلاء العاملين بجميم الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوظيفية وذلك الى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها طبقا لأحكام القانون المرافق خلال سنة من التاريخ المذكور ٠٠٠ ، وتنص المادة الثالثة عشر من القانون ذاته على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين رما من تاريخ نشره » ٠

واستظهرت الجيمية المهومية ما تقدم ، انه ولئن كان المشرع بقانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه جعل سلطة مجلس ادارة شركة القطاع العام في اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة نهائية ، غير خاضعة لتصديق سلطة اعلى ، الا انه بعوجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ استحدثت بعض القيود التي تحد من سلطة مجلس الادارة في هذا الخصوص ، اذ أصبح من المتين على المجلس لدى وضمع الهيكل مراعمة الفصوابط التي يضمها مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة في هذا الشأن ، هذا فضلا عن مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة في هذا الشأن ، هذا فضلا عن ومن ثم فقد بات من غير المجائز قانونا اضافة احدى الوظائف المليا للهيكل التنظيمي لشركة القطاع العام ، في ظل أحكام القانون الأخير ، الا بعد موافقة الوزير المختص ، والحاصل انه اعتبارا من ١٩٩٠/ ١٩٩٧ سالف البيان ، الذي حلت تاريخ المهانة الكابية المهان بالهيئة المهان الذي حلت الشركات القانوة المحركات القانية منه الشركات القاضة مصل هيئاته القطاع العام ،

الهيئات الحاصل ، أنه اعتبارا من هذا التاريخ انحسر نطاق سريان احدام قانون هيئات القطاع المام وشرئاته عن السرئات القايضة والشرئات التابعة ، وتبعا لذلك فقد ارتفعت الغيود الغروضية على سلطة مجلس ادارة الشركة التابعة يموجب المادة (١٠/٣٢) منه ، واسترد المجلس مطلق ولاينة في وضع الهيئل التنظيمي للتركة ، بنا في ذلك ما يتملق منه بالوظائف المليا ، دون حاجة الى اعتماد من الوزير المختص .

ولما كان من المقرر انه اذا ما صدر قرار من غير مختص أو شابه عيب شكلي أو أعوزه تصديق نهائي ، طبقا للفواعد الماكمة عند صدوره. ثم لحق هذه القواعد تعديل بما يعقد الاختصاص لصدر القرار أو يحرره من الاجراء الجوهري اللازم لصحته أو يرفع عنه التصديق المتطلب لنهائيته ، فانه يصبر قرار صحيحا أو نهائيا ، حسب الأحوال بمقتضى مذا التعديل وترتيبا على ذلك فان قرار مجلس ادارة شركة الاسكندرية التجارية الصادر بتاريخ ٢٧/٦/١٧٧ باضافة وظيفة رئيس قطاع البحوث الاقتصادية ، بالدرجة العالية ، الى الهيكل التنظيمي للشركة ، وان كان يعوزه في تاريخ صدوره لكي ما يكتسب صفة النهائية وبقوم متفقا وأحكام القانون ، اعتماد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بحسبانه الوزير المختص ، اعمالا لحكم المادة (١٠/٣٢) المشار اليها ، الا انه اعتباراً من ٧/٢٠/ ١٩٩١ ، تاريخ انحسار ولاية الاعتماد المعقودة للوزير المختص عن مثل هذه القرارات ، أصبح القرار نهائيا مستوفيا مراحله ، الأمر الذي كشف عنه تصديق مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ على محضر جلسته السابقة التي صدر فيها القرار وما جرى عقب ذلك من شفل الوظيفة تديا .

لالسك

انتهت الجمعيــة العمومية لقسمى الفتــوى والتشريع الى آن القرار المعروض صادر نهائيــا غير خاضع للتصديق منذ العمل باحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ٠

(فتوى رقم ٨١٣ بتاويخ ٨/١١/٥٩٠ جلسة ١/١١/٥٩٩٠ ملف رقم ٨٦/٨/٤٩١ . •

(40)

جلسة الأول من توفعير سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية كتسمى اللتوى والتشريع ـ طلبٍ رأى ـ دعاوى فضائية ـ عدم ملائهة اندا الرأى ا

اذا كان كلا من صندوق اراضي الاستصلاح والشركة المصرية لانتاج اللعوم والآليان أند لجا الى القضاء بافاءة الدعاوى الشمار اليها بقية انصافه والعكم المسافحه ضد الطرف الأخر واذا كان موضوع تلك الدعاوى هو عين موضوع طلب الراى المعروض عل الجمعية ــ نتيجة ذلك : يفدو بن غير الملائم التصدي بابداء الراى في شافه ــ تطبيق .

استبان للجمعية المعرمية لقسمي المفتوى والتشريع أن كلا من صندوق أراضى الاستصلاح والشركة المصرية لانتاج اللحوم والألبان ، الذيز يثور بينهما الخلف في الرأى في شأن الموضوع الماثل ، لجأ الى القضاء باقامة الدعاوى المشار اليها ، بفية انصافه والحكم لصالحه ضد الطرف الآخر ، وإذ كان موضوع تلك الدعاوى ، هو عين موضوع طلب الرأى المطروح على الجمعية ، فين ثم يفدو من غير الملائم التصدى بابداء الرأى في شأنه ، حسبنا جرت عليه الجمعية المعرمية في هذا الصدد .

لائك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملائمة ابداء الرأى في الموضوع المائل ·

(فتسوى وقم ۱۹۹۰/۱۱/۱ بتاريخ أ ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ جلسسة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف وقسم ۱ (۱۹۳/۰/۷) •

خِلسة الأول من توفعير سئة ١٩٩٥

ضباط الشرطة وأفرادها ... عاملون بالبحر الأحمر ... المقابل التقدى لاستعارات السغر المجانية •

المادة الأولى من لالحمة بعل السخر ومصاويف الانتقال العمادية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ - الملاتان ٣٦ ، ٧٧ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ -المادة ١٨ من ذات القلامة المساحقة مصلة بقرار رئيس الوزرا، رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٠ - المادة ٨٧ مكررا من ذات القلامة المضافة بقرار رئيس الوززاء رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٦ مصلة بقراريه رقمي ٣٤٢ لسنة ١٩٧٧ و ٧٨ لسنة ١٩٧٩ -

المشرع دخس للماملين ومن ينهم افراد هيئة اشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل فيها بالسفر هم وعاقلاتهم ذهابا وابابا الى الجهة التي يخبارونها عددا معددا من الرات سنوبا بالمجان او بربع اجرة _ لهؤلاء العاملين حق الخياد بين العصول على استهارات السفى المجانية او صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السفى حرف ذلك : ان يكون هذا المعابل معادلا لتكاليف سفى العامل واسرته _ افراد هيئة الشرطة يتمتمون بميزة السفى المجانية _ تتيجة ذلك : يتمين مراعاة ذلك عند تحديد فيهة المقابل النقدى لاستمارات السفى المجانية _ تنطيق .

استبان للحبعبة العبومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والتي تسرى على ضباط وأفراد هيئة الشرطة عملا بالمادتين ٢٦ و ٧٧ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن • بدل السمفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجه بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآثية : ٠٠٠٠ ويقصه بكلمة الموظف الواردة في هذه اللائمة (الموظف الدائم أو المؤقت أو الضابط المستخدم الخارج عن الهبئة أو العامل بالبومية ومن في حكمهم كالصول والكونستابل وضباط الصف والعسكر ٢٠٠) وتنص المادة ٧٨ من هذه اللائحة المعدلة بقرار رثيس الدزراء رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ على أنه و برخص للعاملين بمحافظة مطروح والدادي الحديد والبحر الأجبر ومنطقة سيناه عدأ البلاد الواقعة على الضغة الشرقية لقناة السويس وكذلك العاملون بوادي النطرون والواحات البحرية بالسفر هم وعائلاتهم ــ دون الحدم ــ ذهابا واماما الى الحمة التي بختارونها أربع مرات سنوبا بالمجان ٠ ويرخص للموظفين بمحافظة قنا وأسوان بالسفرهم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل

سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة بربع أجرة ٠٠٠ ، في حين تنص المادة
٨٨ مكررا من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس الوزرا، رقم ١٦٧١
لسنة ١٩٧٦ مسلة بقراريه رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٩
على أن د يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة
مقابل نقلى أو استمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :
أولا : أذا اختار السامل المقابل بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته
بالمجان أو بربع أجرة ٠٠٠ فيحد المقابل على النحو التالى : (١) أن يكون
عذا المقابل معاد الاتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها
إلى القاهرة (٢) أن يكون المتابل النقلي عن عدد مرات السفر المقردة
كرد أقمى بها فيهم العامل • (٣) أن يقسم المقابل النقلي السنوى على
كرد أقمى بها فيهم العامل • (٣) أن يقسم المقابل النقلي السنوى على
اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستمارات المجانبة أو بربع أجرة فتسرى
احكام المادة ٨٧ من هذه اللائحة » •

واستعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٢/٥/٤ وما ارتأته وهي بصدد بيان هذه النصوص من أن المشرع « رخص للعاملين ومن يننهم أفراد هيئة الشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل فيها _ بالسفرهم وعائلاتهم ذمابا وايابا الى الجهة التي يختارونها عددا محددا من المرات سنويا بالمجان أو بربع أجرة ، وأعطى لهؤلاء العاملين حق الخيارين التصريح لهم باستمارات السفر المجانيــة أو بربـــع أجرة أو صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السفر المقرر على أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سبفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة ، ومن ثير فأن حساب المقابل النفدي المستحق للعامل يتحدد بتكاليف سفر أسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة وفقا للشروط والأوضاع المقررة في هذا الشأن ، وأنزلت الجمعية العمومية هذه الأحكام على أفراد هيئة الشرطة مرتأية انهم « يتمتعون بمزية السفر بنصف أجرة على خطوط السكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة وانه يتعين أن يراعي ذلك عند حساب المقابل النقدى المشار اليه بحيث يتحدد بنصف أجرة بالنسبة الى من يتمتع بمزية السفر بنصف الأجرة وكامل الأجرة بالنسسبة الى الباقين من أفراد الأسرة الذبن بتمتعون بهذه الميزة ما لم يكن هناك أعفاء أكثر سخاء فيؤخذ فن الاعتبار عنه تقرير هذا المقابل ، كما اطلعت الجمعية العبومية على الفتوى الصسادرة من ادارة الفتوى لرئاسية الجمهورية والمحافظات رقم ١٤١٢ في ١٩٩٠/٨/٤ والتي انتهت فيها الى أحقيــة العاملين والافراد بجهاز الشرطة بالبحر الأحسر في صرف المقابل النقدي كاملا بحد أقصى ثلاثة أفراد استنادا الى ما ورد لها من شركة النيل لأتوبيس الوجه القبل من انه لا يوجه بها تخفيض للضباط والأفراد العاملين بجهاز الشرطة -

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه الى أنه ليس هنساك تعارض بين ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية وما خلصت اليه ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات ، اذ أن الجمعية العمومية خلصت الى أن المقابل النقدى • لاستمارات السفر المجانية ٠٠٠ ، يقدر بنصف أجرة بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة بما يتمتعون به في تنقلاتهم العادية من ميزة السفر بنصف أجرة على خطوط السكك العديدية ووسائل المواصلات العامة ، ما لم يكن هناك اعفاء أكثر سنخاء فدرخذ في الاعتبار فإن افتاءها ذاك لم يكن خاصا بالعاملين بالبحر الأحمر ، أنما كان يصدر عن فهم عام لدى الجمعية الممومية وهو أن المقابل النقدى يستحق بقدر ما من شأنه أن يتكبهم المستفيد به من مصروفات السفر ، والأصل ان بستحق المقابل عن كامل الأجرة المفروض أن يؤديها أن سافر على حسابه . فأن كان السفر على الحساب يكبه نصف أجرة فقط طبقا لنظام يتبسم بشأنه ، كان المقابل المؤدى له يماثل نصف الأجرة التي كان يؤديها أنَّ سافر على حساب نفسه ومؤدى هذا الفهم انه اذا كان العاملون بالشرطة بالبحر الأحمر لا يتمتعون أصلا بمزية السفر بنصف الأجرة في وسيله المواصلات المعتادة لأمثالهم ، أنها يؤدون أجرة كاملة أن سافروا دلي حساب أنفسهم ، فقد وجب أن يقدر مقابل السفر المستحق لهم حسب شروطه اللائحية أي يقدر بكامل الأجرة التي كانوا يؤدونها لو سافروا على حساب أنفسهم ، لانه اذا لم يتحقق الاستثناء وهو التيتم بحق السفر بنصف أحرة ارتد الحكم الى أصله وهو استحقاق ما يقابل كامل الأجرة . وغنى عن البيان أن العبرة في ذلك بوسيلة المواصلات المناسبة أذأ لم توحد خطوط للسكك الحديدية ، وبشرط الا توجه وسيلة مواصلات مناسبة أقل تكلفة • وفي هذه التحالة يصرفون ما يكون لهم من فروق جرى خصمها اذأ قام موجبها وبمراعاة مدد التقادم المقررة قانونا ع

تدلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المقابل المتعدى لاستمارات السفر المجانية التي تستمدى لضباط الشرطة وأفرادها المساملين بالبحر الأحمر انما تقسد بحسب الأجرة المستحقة وبشرط الا تكون هناك وسيلة أخرى مناسبة أقل تكلفة .

ر فتسبوی رقم ۸۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۳۱ جلسسة فی ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رقیم ۱۲۹۷/٤/۸۲) ۰

(TV)

حلسة الأول بن نوفيتر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ اعانه تهجر _ مناط الاستفادة _ مناط استحاقها _ منظوع للخدمة بالقوات المسلحة _ عدم احقيته في تقاضي اعانة التهجير •

المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ أسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للعاملين المدايين بسينا، وقطاع غزة ومعافقات القناة ٠

المشرع رعاية منه للظروف التي مرت بها معاطقات سينا، ولقاع غزة قرر منح بن كانوا يعملون بها حتى ه يونيو ١٩٦٧ اعالة شهوية بواقع ٢٠٠ من الراتب الاصل الدهري جعد ادني قدره ثلاثة جنيهات ـ مناف استحقاقها : أن يكون العامل من ابنا، سينا، أو قطاع غزة وأن يكون خافسها لأحد النظم الواردة بهده الملاة على سبيل العصر وأن يكون قد خدم في هذه المنافق في ه يونيو ١٩٦٧ - تتيجة ذلك : أذا كان العامل من المخاطبين باحكام أن تقاضى اعانة التهجير ـ تطبيق عدم بتخلف احد الشروط مما يؤدى الى عدم احتيته في تقاضى اعانة التهجير ـ تطبيق - ها

استبان للجبعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريس ان المسادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعابلين المدنيين بسيناء وتطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تبنح اعانة شهرية بواتم . ٢٪ من الراتب الأصلى الشهرى الإنناء سيناء وتطاع غزة صن المالمين المدنيين بالدولة أو نظام العالمين بالمنين بالدولة أو نظام العالمين بالدولة أو نظام العالمين بالدولة أو نظام الخاضعين لأحكام المالمين بالنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشان بعض الأحكام المساولية المحدودة ، وكذلك العالمين بالجمعيات التعاونية الذين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ وذلك بحد ادنى قدره ثلاثة جنبهات » .

واستظهرت الجمعية العبوبية ما تقدم أن المشرع رعاية منسه للظروف التى مرت بها محافظات سسيناء وقطاع غزة قرر منح من كانوا يعملون بها حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ اعانة شهرية بواتسع ٢٠٪ من الراتب الاصلى الشهرى بحد الني قدره ثلاثة جنيات وذلك اذا توافر مناط استحقاتها ، وهي أن يكون العامل من أبناء سيناء أو قطاع غزة وأن يكون من الخاضعين لأحد النظم الواردة بهذه المادة على سبيل الحصر وأن يكون قد خدم بهذه المناطق في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المعروضة حالته لم يكن في ٥ يونية ١٩٦٧ من العالمين المدولة أو عاملا بالقطاع العام أو من المعالمين بكادرات خاصة أو من المعالمين الخاضمين — لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض احكام خاصة بشركات الساهية وشركات التوصيبة بالاسهم والشركات ذات السئولية المصدودة وكذلك نهبو ليس من العاملين بالجمعيات التعاونية وهم العالمون المخاطبون بأحكام هذا القانون على سبيل الحصر الاجر الذي يخرجه من عداد المخاطبين بأحكام هذه الماد لاته في هذا التانوخ كان يعد من أفراد القوات المسلحة ، ومن ثم غانه كان مخاطبا بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمسة والتوتية لضباط الشرف والمساعدين ولضباط الصف والجنود غلا يستحق اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

((لنا ك))

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية المعروضة حالته في اعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ يشأن منح العاملين المدنيين بسسيناء وقطاع غزة رمحافظات القناة اعانة تهجير .

(فتـــوی رقم ۸۰۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۱/۲۱ جلســـة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رفـــ ۱۹۷۹/۶/۸۲) ۰

(WA)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ اعانة تهجي _ منط الاستفادة _ مناف استحقاق الاعانة _ حظر النقل _ مقهوم النقل _ ضم اعانة التهجي الى الرتب والماش •

المواد ١ ° ، ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للعاملين المدنيين. بسينا، وقطاع غزة ومحافظات القناة ٠

الشرع رتب على نقل الهاملين من ابنا، سينا، وقطاع غزة ومعافظات القناة خارج هذه المنافق بعد ١٩٧٥/١٢/٣/ دوانهم من الاعانة ... سبب ذلك : زوال صفة الخاضمين للقانون انف البيان على وجه ينتغى به وجه احقيتهم في هذه الاعانة ... مؤدى ذلك : ان الأثر الواقف الحرف هذه الاعانة ينصرف الى ذات مقهوم النقل كما سبق تعديده ... نتيجة ذلك : التقل عمد المنافق بخضها البدض لا ينفي احتبة انعادل في استصحاب هذه الاعانة ... تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لها أن المسادة الأولى من القانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعالمسين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنع اعائة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الشهرى لابناء سيناء وقطاع غسزة من المالمين المدنيين بالدولة . . . المالمين المدنيين بالدولة . . . النين كانوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ يونية ١٩٦٧ وذلك بحد ادنى تدره ثلاث جديهات » كما تبين لها أيضا أن المادة الثانية من ذات القانون تنص على أن « بمنح عائة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلى الشهري لمن كانوا يعطون حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها والذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العالمين الخاضمين الحكام نظام العالمين الدنيين بالدولة . . . وذلك بحد أقمى قدره عشرون حنبها وحد أدنى قدره خمسة هنبهات » .

واستظهرت الجمعية المعومية مما نقدم أنه رعاية من المشرع للظروف التي مر بها العملون بمحافظة سيناء وقطاع غزة قرر منح من كانوا يعبلون بها حتى ١٩٦٧/٦/٥ اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلى وذلك بحد أدنى قدره ثلاثة جنيهات ٤ كما قرر رعاية منه لذات الظروف بمنح من كانوا يعبلون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلى الشهرى ، ومن ثم يكون المشرع قد ناط استحقاق تلك الاعانة باكتساب صفة العامل بالجهات المحدة على سبيل

الحصر بهذه المناطق والدخول في عداد _ العاملين بها في التاريخين الشيار اليهما . ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قد نصت على أنه و لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق الى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ــ ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين 1 و ٢ من هذا القانون اعتيارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » الأمر الذي من مفاده أن المشرع رتب على نقل المعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة خسارج هذه المناطق بعد ١٩٧٥/١٢/٢١ حرمانهم من الاعانة سابق الاشارة اليها لكونهم قد زايلتهم صفة الخاضعين للقانون آنف البيان على وجه ينتفي به وجه احقيتهم في هذه الاعانة ولاحظت الجمعية العبومية أن منهوم النقل الذي لم تجزه هذه المادة قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ هو أن يكون خارج احد المناطق المخاطبة باحكام هذا القانون حيث أن هذه المادة حددت نطاق حظر النقل بأن يكون الى جهات أخرى غير مناطق الاستفادة (سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ومن ثم فان الأثر الواقف لمصرف ههذه الاعانة ينصرف الى ذات مفهوم النقل ، كما حسده أنف بأن يكون خارج مناطق الاستفادة سابقة الذكر ، فالنقل بين هذه المناطق بعضها البعض لا يرتب هذا الأثر لعدم تحقق العلة منه الا وهي زوال صفتهم كخاضعين المحكام هذا القانون ، وعلى هذا فان مناط استمرار العامل في استحقاق الاعائة أن يستمر مستصحبا خدمته الوظيفية مكانيا في أحد المناطــق الخاضعة لاحكام هذا القانون حتى لو تم النقل مكانيا بسين بعضها البعض ، لأن المشرع اعتبرها منطقة واحدة في مفهوم النقل وفقا لنص المادة المسادسة من القانون سالف الذكر .

وبتطبيق ما تقدم على المعروضة حالتهم غهم قد نقلوا من العمل في محافظات القناة بعد 19۷0/۱۲/۳۱ للعمل بمحافظة شمال سيناء ، ومن ثم لم يتحقق في شانهم الأثر الواقف للنقل لاستمرار خدمتهم مكانيا داخل مناطق الاستحقاق ومن ثم يستمرون في صرف هذه الاعانة بوصفهم مسن أبناء محافظات القناة .

ومن حيث انه عن مدى احقية المعروضة حالتهم في ضم هذه الاعانة ونتا لاحكام القانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٨٨ ، من المادة الأولى منه تنص على أن « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة للخاضمين لاحكامه ، على أجورهم الاساسية المستحقة في ١٢ من

أبريل ١٩٨٦ » وتنص الملاة الثانية بنه على أن « تضم الاعانة المسار اليها فى المادة السابقة الى الاجر الاساسى للعامل اعتبارا من ١٢ بسن أبريل ١٩٨٦ حتى وان تجاوزوا بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة » .

ومن حيث انه وفقا لما جرى عليه افتاء الجمعية العمومية نسان الخاضع في مفهوم القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعبول بسه اعتبارا بسن ١٩٨٨/١٨ وعين الخاضع لأحكام القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالسا لم تبرحه هذه الصفة ٤ ومن ثم غان مناط الاستفادة من أحكام القانسون ٨٥ لسنة ١٩٨٨ هو استبرار العامل في صرف الاعانة المقررة بالقانسون ٨٨ لسنة ١٩٨٨ غان زايلته هذه الصفة انتفى عنه مناط الاستفادة باحكام الشمه وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

ومن حيث أن المعروضة حالتهم ما انفكوا خاصعين لاحكام التانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على الوجه المبين آنفا ومن ثم تحقق بالنسبة لهسم مناط التبتع باحكام الضم وفقا لنصوص القانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٨٨ وذلك على التفصيل السابق ·

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى احتيسة المعروضة حالتهم في صرف اعانة التهجير النصوص عليها في القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ واحتيتهم في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش .

(فتـوی رقم ۸۰۸ بتـاریخ ۳۲/۰/۱۰/۱۰ جلســة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رقــم ۱۶۲/۲/۸۶) ۰ (۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقــم

جلسة الأول من توفميز سنة ١٩٩٥

(1) تغیبات اجتماعیة _ الجیمیة المعومیة القسمی الفتوی والتشریع _ طلب الرای من الجیمیة العمومیة _ قبول طلب الرای الوارد من غیر وزارة التأمینات فیما سبق ان طلبت وزارة التأمینات الرای فیه من قبل .

المادة ١٩٧٩ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ٠

امكان طلب الراى من غير وزارة التأمينات فيها سبق أن طلبت وزارة التأمينات الراى فيه ــ سبب ذلك : سبق طلب الراى من وزارة التأمينات في مسألة من مسألل فانون التأمينات إنها يعبر عن سابق مواطنتها على طرح هذه المسألة على جهات اللنتوى المختصة ــ تطبق .

نامينات اجتماعية - نظم النامخ الأفضل - تحديد نظاق السنفيدين منها .

المواد ۱۸ ، ۷۰ ب ۷۷ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ۹۲ لسنة ۱۹۹۰ المعدل بالقانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۹۰ المعدل المعدل رقم ۹۲ لسنة ۱۹۹۰ المعدل المعدل ۱۹۲۰ سنة المعدل الاجتماعية رقم ۹۲ لسنة ۱۹۷۰ المعدل بالقانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۷۰ المعدل بالقانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۷۷ المعدل القانون رقم ۹۳ لسنة ۱۹۷۰ المعدل المعدل المعدل الرتبطين مع عمالهم بنقام تأميني من اختر نقامه التأميني الفاص حتى آخر يوليو سنة ۱۹۷۱ يلزم بادا قيمة الازيادة التي كان يتحملها في تلك الانقاقة _ يشترط الاستفادة من المادة ۹۸ سالفة الذكر شرفان اولهها: الن يشتار رب العمل الانقاء على نقامه الافضل عند العمل بالقانون رقم ۹۳ لسنة ۱۹۹۱ كانيهما: ان يرتبط العامل مع رب العمل بهذا التقام في ظل العمل بالقانون رقم ۹۳ لسنة ۱۹۷۹ المسنة ۱۹۷۹ المسنة ۱۹۷۹ المادل بالقانون وقم ۹۳ لسنة ۱۹۷۹ المسنة ۱۹۷۵ المنادي المعاد بالقانون وقم ۹۳ لسنة ۱۹۷۹ المادل بالقانون وقم ۹۳ لسنة ۱۹۷۹ المناد بالقانون وقم ۹۳ لسنة المناد على القانون وقم ۹۳ لسنة المناد المناد بالقانون وقم ۹۳ لسنة بالمناد بالقانون وقم ۹۳ لسنة المناد بالقانون وقم ۹۳ لسنة المناد بالقانون وقم ۹۳ لسنة بالمناد و تصدت فيها اد وقد مدي سيب من الساد التوام و الشعد التوامه سائة و تصدت فيها اد وقد سيس من النقاد المناد و تصدت فيها اد وقد سيست فيها اد وقد سيس من النقاد المتوان التوامه المناد و وقد و ۱۳ سائة المتواند التوامه سائة المتواند و ۱۳ سائة و تصدت فيها اد وقد سيس من النقاد و ۱۸ سائة ۱۸ سائة المتواند التوامه سائة المتواند بالقانون و ۱۸ سائة المتواند التوام بالقانون و ۱۸ سائة المتواند التوام و ۱۸ سائة المتواند و ۱۸ سائة المتواند المت

استبان للجمعية المبومية لتسمى الفتوى والتشريع لها أن المسادة امن تانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالمتانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالمتانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ أذا كان حكم هذه المادة يقصر طلب الراى على وزارة التأمينات عنها شبق أن طلبت وزارة التأمينات الراى من غير وزارة التأمينات غيها سبق أن طلبت وزارة التأمينات الراى مبه من قبل بحسبان أن سبق طلب وزارة التأمينات الراى في مسالة من مسائل قانون التأمينات أنها يعبر عن سابق موافقتها على طرح هذه المسائل قانون التأمينات الما يعبر عن سابق موافقتها على طلب الراى على المسائلة على جهات الفتوى المختصة ٤ وباعتبار أن تعليق طلب الراى على

وزارة التأیینات انها هو تعلیق علی حکم موضوعی ولیس علی موقف ذاتی من الوزارة وفی حالة خاصة ، انها هو یشکل اجازة من الوزارة لغیرها من الجهات باستخدام مکنة طلب الرای من جهات الفتوی بشأن هذه المسالة السابق عرضها ،

ومن حيث أن الجمعية الممومية قد انتفت الى قبول طلب الراي في الحالة المعروضة مستعرضة افتائها السابق يجلسة ١٩٧٩/١٢/٢ فتبين لها أن قانون التاميدت الاجتماعية رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ _ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنشأ مؤسسة التأمينات الاجتماعية وجعل في مادته الثاينة عشر التابين الزابيا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، ونص في الفقرة الثانية من المادة (٧٠) منه على أن « يلتزم مساحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكامات أو ادخار أغضل بدفع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو السنحقين عنه مباشرة » وقضت المادة (٧١) بادخال المدة التي أديت عنها اشتراكات ومقا لنظام خاص ضبن مدة الاشتراك في التابين المترر في هذا القانون دون اقتضاء أي فروق من العامل ، على أن يؤدي النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه مبالغ بنسب معينة مقابل حصة صاحب العمل والعامل وذلك اعتبارا من اول ابريا سنة ١٩٥٦ وفيما يتعلق بالمدة السابقة على هذا التاريخ مانها تدخل ضمن المهة المحسوبة في الماش على أن يؤدي النظام الخاص مبالغ نقدية عنها ونقا لنظام الدنع المحدد في الجدول المرنق بالقانون واستثناء بن احكام المادة (١٨) أجاز القانون في المادة ٧٨ لاصحاب الأعمال المرتبطين مسم عمالهم بنظام معاشبات أغضل أن يطلبوا اعفائهم من الاشتراك في نظهام التأمين المقرر بهذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به ، ولقد مسدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والزم أربساب العمسل والعمال بالتأمين طبقا لاحكامه وقضى في المادة ٨٩ بالزام اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظمة معاشات او مكافأت أن ادخار أفضل بقيمة الزيادة بعدما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية ، على أن تحسب هذه الزيادة عن كاسل مدة خدمة العامل سنواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ٤ وتؤدى عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة العامة التامينات الاجتماعية دون اجراء أي تخفيض . وقرر في الفقرة الأخيرة من المسادة المذكورة تشكيل لجنة بقرار من وزير العمل تختص بتنسير احكام هـــذه المادة ، وبناء على ذلك اصدر وزير العبل تراره رقم ١٦ است ١٩٦٤ وتشكيل تلك اللجنة على الا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها منسه وبطسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ترر مجلس الوزراء تصر تطبيق المادة ٨٩ نسالفة

البيان على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٦٢/٣/٢٢ تاريخ مــــدور تانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤.

وصدر قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنسة ١٩٧٥ المسدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ونص في المدة ١٩٢٠ غترة (٢) على أن و يلتزم المحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظهة مماشات أو مكانات أو ادخار أنضل باداء قيمة الزيادة بعدسا كانوا يتصلونه في تلك الانظمة ومكاناة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لحكم الفقرة السابقة وذلك بالنسبة للمالمين الذين كانوا موجسودين بالخدمة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في القانون رقهم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خير أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بنظام تأميني افضل بين الخضوع الكامل لنظامه التاميني أو الابقاء على نظمهم الخاصة والزم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من اختار منهم الابقاء على نظامه التأميني الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأداء تيمة الزيادة التي كانوا يتحملونها في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة الى الهيئة العامة المتامينات الاجتماعية عطى أن تحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل مع خضوعهم للنظام التأميني المقرر بالقانون المذكور . ومن ثم مانه يشترط لامادة العامل من حكم المادة ٨٩ مِن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومِن بعدها المادة ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ شرطان أولهما أن يختار رب العمل الابتاء على نظامه الأغضل عند العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وثانيهما أن يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العبل باحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديث نظام المخاطبين باحكام المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٤ مان توافر هـــذان الشرطان التزم رب العمل بموجب المادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢ من التانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأداء تبعة الزيادة الناتجة عن النظام الأنضل الى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالعمل بنقله الى جهة أخسرى أو بتعيينه نيها أو لأى سبب من أسباب انتهاء الخدمة .

ومن حيث أن القانون قد حدد نطاق المستفيدين من نظم التأمسين الأفضل وغقاً لمفهوم نصى المادة ٧٩ ومن بعدها المادة ١٦٦ فيمن كسان مهيئاً قبل ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، فمن ثم يتمين القول بعدم انطباق نص

المادة ٢/١٦٢ من القانون المسار اليه على الحالة محل التساؤل المطروح باعتبار أن صاحب الحالة المعروضة قد جرى تعيينه بعد ١٩٩٤/٣/٢٢ .

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان نمس المادة ٢/١٦٣ من تأنون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنسة ١٩٧٥ الممدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ عسلى المساملين المعينين بعسد 19٦٤/٣/٢٢ تأكيداً لافعائها السابق في هذا الشأن .

ر فتسوی رقم ۸۹۷ بتساویخ ۱۹۹۰/۱۱/۳۸ جلسسیة ۱۹۹۰/۱۱/۱ ملف رقسیم ۱۹/۱/۰۸) •

جلسة ١٩٩٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

هيئات عامة _ الهَيْة العامة لتعاونيات البناء والإسكان _ عدم استحقاق الرسسوم ولقضائية ورسوم الشهر والتوليق •

المادتان ۱ . ۱۱ من المقانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۹۳ بشان الهيئات العامة ـ الخادة (۰۰) من الخانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ بشان الرسوم القضائية ـ الحادة ۳۶ من القانون رقم ۲۰ لسنة ۱۹۹۲ بشان رسوم التوليق والشهر ۰

المشرع اعلى العكومة من اداء الرسوم القصائية ورسوم الشهر والتوثيق ــ الهيئة العامة تنشأ لادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام لا تخرج عن كونها همالح حكومية منعها المشرع المسخصية الاعتبارية وكامل لها استقلالا التضته طبيعة المرافق القائمة وانه وان كانت لها ميزانية مستقلة الا ان حلد الميزانية تلحق بعيزانية الدولة ــ تنيجة ذلك : دخولها في عموم للخذ العكومة وبالتالي يتحقق في شائها مناف الاعاداء . تطبيق .

تبن للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشان الهيئات العامة تنص على أنه و يجويز بقرار من رئيس الجمهورية انشاه هيئة عامة لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة عامة أو خدمة عامة وتكون لهـا الشخصية الاعتبارية ، وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أن و تعتبر أموال الهيئة العامة أموالا عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام المتملقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بانشاء الهيئة ، كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصب عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية من أنه « لاتستحق رسوم على اللنعاوي التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحقت الرسموم الواجبة ، وكذلك لاتستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة ، وأخيرا تنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن د يعلى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون : (أ) المحررات والاجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق الى الحكومة • (ب) الصور والشهادات والكشوف والملخمسات والمترجسية للوزارات او المسالح الحكومية أو لجهة وقف خيى · (ج) · · ، ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسم أن المشرع أعفى الحكومة بصريح نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية وبصريح نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن الرسوم التوثيق والشهر و وفي عبارات قاطعة في دلالتها من أداء الرسوم النفيات المامة وفقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ بشان الهيئات العامة تنشأ لادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام وهي بهذه المئابة لاتخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالا اقنضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها المدولة ، ومن ثم تدخل في عموم لفظ الحكومة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٤٤٤ والمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٤٤٤ والمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة على مناط الإعفاء المنصوص عليها في المادوص عليه في هانين المادتين و عمانين المادتين و عمانين المادتين و عمانين المادتين و عمليه في هانين المادتين و

وخلصت الجمعية المدومية من ذلك الى انه لما كانت الهيئة العامة لتماونيات البناء والاسكان من قبيل الهيئات العامة المنشاة طبقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٦٣ فمن ثم يفدو متعينا القول باعفائها من الرسوم القضائية ورصوم الشعر المتصوص عليها في القانون رقمي ٩٠ لسنة ١٩٤٤ و ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما تأكيدا للافتاء الذي خلصت اليه الجمعية العمومية في ذات الموضوع بجلسستها المنعقدة في متبعا في ذلك بما استقر عليه كذلك افتاؤها في الموضوعات المائلة لم يطرأ من الموجبات ما يقتطي المهدول عناء ، ودون أن ينتقص من ذلك أن لمحكمة النقض أحكاما تحمل تفسيرا مفايرا لما انتهت الياء الجمعية المحومية في هذه المسألة ، ذلك أن حجية عذه الأحكام قاصرة على أطراف الخصومة التي فصل فيها ، وليس من شأن ذلك ما يحدو الجمعية الممومية الي العدول عن الرأى القانوني الذي كشفت به عن وجه الحق وصائب حكم القانون وما استظهرته من صلحيع الأمر في فهمه وتفسيره في افتائها السابق في ذات الموضوع والموضوعات المائلة له ٠

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تاكيد الافتاء السابق للجمعية العمومية في شأن عدم استحقاق رسسوم قضائية عن المعاوى المقامة من الهيئة العامة لتعاوينات البناء وكذلك رمسوم الشهر والتوثيق المنصوص عليهما في القانونين رقمي ٩٠ لسنة ١٩٤٤ و ٧٠ لسنة ١٩٣٤ و ٧٠ لسنة ١٩٦٤

(فتوی رقم ۸٤۹ فی ۸۲۰/۱۱/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقم ۸٤۹ ۱۹۳۰) ،

جلسة ١٩٩٥ من توفمبر سنة ١٩٩٥

عقد اداری _ عقد تورید _ تنفیذ العقد _ تاخر فی التنفید _ فوائد تاخیر -

المادتان (۱۱۷ ، ۱۲۸) من القانون المدنى •

المادة الأولى من مواد اصدار اللاقعة التنفيذية لقانون تنظيم المتاقصيات والمرايدات المسادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٧٧ كسنة ١٩٨٣ -

المادة (٦٦) من لالحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٣ ٠

الشرع وضع اصلا عاما سوا، بالنسبة للمقود الدنية أو الدقود الادارية وهو أن العقد شريعة المتعاقدين قلا يجوز تقضه ولا تدميله الا بانتقاق الطرفين أو للأسباب التي يقردها القانون وإن تغليده يعب أن يكون طبقاً لما استول علمه وطبريقة تنفق مع ما يوجهه حسن القانون وإن تغليده فلا يتصبف أي طرف في المطالبة بعقوله الناشئة منه والمبتقد عنه – أما عن المطالبة بالقوائد التأخيرية فإن مناف القضاء بها أن يكون محل الالتزام مبلقا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة الاقضائية به وقاتا للمادة ١٣ من فانون المرافعات – الجمعية المهومية ليست لها ولاية القضاء – نتيجة ذلك : يجب على الادارة أن تتجود عن المطالبة بالقوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة أخذا بعن يعب على الادارة أن تتجود عن المطالبة بالقوائد التأخيرة عن المبلغ بالتقادم بين الجهات الادارية ون اخلال بعقها في طلب التمويض اذا توافرت موجباته قانونا وتكاملت الاكانه -

تبين للجمعية المعومية لتسبى الفتوى والتشريع أن المادة ١/١٤ من القانون المدنى تنص على أن « المقد شربعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ، في حين ننص المادة ١/١٤٨ من ذات القانون على أنه « يجب تنفيذ المقد طبقيا لما اشتمل عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية ، ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من مواد اصدار الملائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة المهالع ووحدات الادارة المحلم الملائحة المرفقة على جميع الوزارات والمسالع ووحدات الادارة المحلمة كما تسرى على الهيئات العامة فيما لم يرد يشانه نص خاص في لواقعها الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات التي يشانه نص خاص في لواقعها الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات التي اتمام ع وأخيرا تنص المادة ١٦ من لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة المومية للاتصالات السلكية واللاسكية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٧٠٥

لسنة ١٩٧٣ على انه « اذا تاخر المتعهد في توريد كل أو بعض الأصناف التي تعهد بتوريدها وبدخل في ذلك الأصناف المرفوضية توقع غرامة التاخير المنصوص عليها في العقد وتقوم الجهة الطالبة عند طلب الشراء بتحديد قيمة الفرامة التي توقع على المتعهد اذا تأخر في التوريد بحيث لا تقل عن \\ ولا تجاوز ٣٪ من قيمة الكبية التي تأخر في توريدها عن كل أسبوع تأخير أو جزه من أصبوع ٥٠٠ ٥٠

واستظهرت الجمعية العدومية ما تقدم أن ما نص عليه المشرع في المادين والمجمعية العدوميية ما تقدم أن ما نصول القانون ينطبق في المهود المدنية والمعقود الادارية على حد سوا • فهذان الصنفان من المهود سواء في أن المقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضيه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقا لما المستمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجيه حسن النية ومن مقتضي ذلك مراعاة حسن النية في تنفيذ المهد فلا يتصمف أي طرف في المطالبة بحقوقه الناشئة منه والمنبئة عنه ، وعلى ذلك اذا كانت لائحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أبانت الأحكام المتعلقة بفرامات التأخير ، فان مناط انطباقها لا ينفسح الاحيث يثبت في حق المتعاقد مع الهيئة تأضير في التحوريد من جانبه يستوجب عليها استئداء قيمة الفرامة منه أو استنزالها من المبالغ التي عساها تكون مستحقة له بعوجب المقد •

وخلصت الجمعية مبا تقدم الى أنه لما كان الثابت من الاوراق أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أصدرت في ١٩٩٢/٣/١٠ أمرها للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لتوريد بنود مطبوعات الاذونات المائة المشار اليها خلال أربعة أشهر من تاريخ صدور الأمر فأوفت الهيئة الأخيرة بالنزامها وانتهت من تنفيذ ما طلب منها في الميعاد المحدد وتسلمت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية جميع المطبوعات عدا كمية عدها ١٩٩٠ وعددها ١٠٠٠ دفتر حيث تقاعست عن استلامها رغم استحتائها على ذلك قبل انتهاء الموعد المحدد ، ومن ثم فلا يكون هناك تأخير في جانب الهيئة المتعاقدة معها تسال عنه ويفدو من ثم قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية واللاسلكية بخصم مبلغ ١٩٣٠/٣/ من مستحقات هيئة المطابع لديها المبلكية واللاسلكية الشاء ل محيو المهابع الديها المبلكية المامة لشئون المطابع الاميرية ، ولا ينال من ذلك ما ورد بعذا المبلغ الهيئة المامة لشئون المطابع الاميرية ، ولا ينال من ذلك ما ورد بعذا

الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أن سسياراتها كانت متواجعة بالطابع الأميرية خلال أيام ٤وهو١و١٩و١/٩٢٧ اذ أن هذا لا ينفى رجوع التراخى اليها فى استلام الكمية المتبقية والتى انتهت هيئة المطابع من طبعها وأخطرتها من ١٩٩٢/٧/١ بضرورة استلامها وتكرر اخطارها بذلك يومى ٨ و ٩٢/٧/٩ قبل انتهاء ميماد التوريد و

ومن حيث انه عن طلب الهيئة الماعية الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأداء الفوائد القانونية عن المبلغ المسار اليه فقد استقر افتاه الجمعية العمومية على أن مناط القضآء بالفوائد التأخبرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم القسدار تتم المطالبسسة التضائية به وفقا للمادة ٦٣ من قانون المرافعات بتحرير صحيفة الدعوى ثم ايداعها قلم كتاب ــ المحكمة ، وإذا كان المشرع في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالجمعية العمومية مهمة الافتياء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بابداء الرأى مسببا في شأنها ، الا انه لم يضف عليها ولاية القضاء في هذه المنازعات ودون أن يقدح في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالزام للجانبين ، لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد العتوى ، كما أن الجمعيه الممومية ليست من هيئات القسم القضائي لمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات المدنيسة والتجارية أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سلمة اجراء التقاضي وعلاماته ، كما لا يحوز الرأي الذي تبديه بشأنها حجية الأمر المقضى • ومن ثم فيجب على الادارة ازاء ذلك أن تتجرد في مثل هذه المنازعة الماثلة عن المطالبة بالفوائد التأخيرية عن المبلغ محل المنازعة أخذا بعين الاعتبار صحيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصغع عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية دون اخلال بحقها في طلب التعويض اذا كاملت أركانه وتوافرت موجباته قانونا .

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكيسة أداء مبلغ ٥٥/٣٢٣ (ثلاثهائة واثنين وعشرين جنيها وخمسين قرشا) الى الهيئة العامة لشئون الطابم الأميرية دون فوائده ٠

 ⁽ فتوی رقم ۵۵۲ فی ۲۱/۱۱/۱۱ جلسة ۱/۱۱/۱۱/۱۱ ملف رقم ۲۹۹/۲/۳۲) .

جلسة ١٩٩٥ من توقمير سنة ١٩٩٥

الجمعية الممومية لقسمى اللتوى والتشريع ـ تزاع ـ رأى ملزم ـ عدم جواز مماودة طرحه مرة الحرى •

المادة (٦/٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٧ •

المشرع ناط بالجمعية العومية الاختصاص بابداء الرأى مسبيا في المنازعات التي تنشأ بين الجهات التي حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التسفيب عل ما تنتهى اليه الجمعية المعومية من داى ملازم - نتيجة للك: : (أن الساهد من الجمعية في مجال المنازعات هو داى نهائي حاسم لأوجه النزاع للسناله ولايتها باصداره ، ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهائه - تطبيق .

تبين للجيمية المعيومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنصى على أن تختص الجيمية المصومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤثات المحلية أو بين هذه الهيئات المحلية أو بين هذه البهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات مازه للجانبين ٠٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية المعومية من هذا النص أن المشرع ناط بالجمعية المعومية الاختصاص بابداء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشا بين الجهات التي حددها على أن يكون رأيها ملزما للجانبين حسماً لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التمقيب على ما تنتهى اليه الجمعية المعومية من رأى ملزم، وعلى هذا فأن الرأى الصادر من الجمعية في مجال المنازعات هو رأى نهائي حاسم لأوجه النزاع تستنفد ولايتها باصداره ، ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لايتجدد النزاع الى مالا نهاية .

واذ كان التابت من الأوراق ان موضى و النزاع الماثل سبق وحسمته الجمعية الصومية برأى ملزم فيه ، حيث انتهت الى رفض المطالبة المقدمة من رئاسة الجمهورية بالزام وزارة الدفاع باداء مبلغ ٢٤٦,٧٠٤ جنيه قيمة التنفيات التي لحقت بالسيارة رقم ٣٠٩ التابعة لرئاسسسة المبهورية ، ومن ثم لايجوز اعادة النظر فيما سبق حسمه من منازعات ، خاصة وان المستندات المقدمة من رئاسة الجمهورية في شأن هذا النزاع ، كانت تحت نظر الجمعية المبومية منذ اصدارها رابها الملزم السابق ، ولم تجد الجمعية المبومية فيما مسبق عرضسه عليها مقنعا لها بثبوت المسئولية لأنه لم يظهر من الأوراق أن الحكم على السائق كان عن ذات الواقمة المحرد عنها المحضر المرفق بالأوراق ، وهي لاتجد في تكرأر عرض المستندات عليها مزيدا في الاقتاع ،

الليك

انتهت الجمعية العموميـــة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعادة النظر في الموضوع الماثل لسابقة ابداء الرأى الملزم فيه ·

ر فتوی رقم ۱۹۹۰/۲/۳۳ فی ۱۹۹۰/۱۱/۳۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۹ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۳۳ ، ٠

جلسة ١٥ من نوفمير سنة ١٩٩٥

اتحاد الاذاعة والتليفزيون .. هيئة عامة اقتصادية .. محاسبة حكومية .. وقابة مالبت قبل الصرف •

المادتان ۱ ، ۳ من القانون رقم ۱۳۷ گستهٔ ۱۹۸۸ پشت**ان المعاسبة المحكومية ــ الماده** ر ۲۳) من ذات القانون قبل استبدالها بالقانون رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۹۳ -

فانون المحاسبة الحكومية المشار اليه أخضع لسلطانه جميع وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المصلحة — سبب ذلك: تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل المصرف بالجهات الادارية واحتمام الرقابة على المال المام البرادة ومصروفا — المشرع بسط نطاق الرقابة بمنا نشاف اختصاص وزارة المالية في اعمال الرقابة المالية قبل المصرف الي حسابات بعثاث لم تكن تفضع الهيأات المامة بالاقتصادية للقواعد المالية للمالية المسابحة المحكومية – نتيجة ذلك: خضوع الهيئات المامة للرقابة المالية المواحد المالية المتصادية خضوعه الميئات المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية وزارة المالية في وذلك طبقا للقواعد المالية الواددة بلواتح هذا الاتحاد وناده المالية الواددة بلواتح هذا الاتحاد وناده المالية درن الرقاعد المحكومية — تطبيق .

تبين للجمعية المعومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من المادون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ يشأن المحاسبة الحكومية تنص على أن التسرى أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الادارى ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشهمها الوازنه العامة للدولة ٢٠٠٠ ، وتنص المادة (٣) منه على أن تهدف المحاسبة الحنومية بصفة أساسية إلى تحقيق الأغراض الآتية :

الرقابة الماليه قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسسية الاموال الجهات الاداريه أو الاموال التي تديرها سواء كانت ايرادا أو أصبولا وحقوقاً ٠٠٠ كما تبين للجمعيه المعومية أن المادة (٣٣) من ذات القانون وقبل استبدالها بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه و يجسوز للاشخاص العامة غير الخاضعة لهذا القانون أن تطلب الاستعانة بوزارة الماليسة لاحساباتها طبقا للتواعد المطبقة في هذه الجهات وعلى وزارة الماليسة أن تستجيب لهذا الطلب » وقد استبدل بنص هذه المادة المادة الآتية بالقانون الشار اليه آنفا « تقوم وزارة المالية قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة المائية والصناديق والحسابات الخاصة ، وذلك طبقا للقواعد المطبقة في هذه الحهات » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن قانون المعاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ أخضع لسلطانه جبيع وحدات الجهساز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية ، يغرض تدعيم الرقاية المالية على الانفاق قبل الصرف بالجهات الادارية ، وأحكام الرقاية على المال العام أيرادا ومصروفا ، واجاز للاشخاص العامة غير الخاضعة لهذا القانون ــ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ ـ أن تطلب الى وزارة المالية معاونتها في اجراء الرقابة المالية قبل الصرف على حساباتهسما طبقا للقواعد المطبقة لديها ، وأوجب على وزارة المالية الاستجابة لطلبها . بيد أن المشرع عدل حكم المادة ٢٣ من قانون المحاسبة الحكومية بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، وبسط نطاق تلك الرقاية لما لها من أثر أيجابي فعال في حماية أموال وترشيد انفاقها في الأوجه المقررة لذلك ، يحيث مد نطاق اختصاص وزارة المالية في أعمال الرقابة المالية قبل المعرف الى حسابات جهات لم تكن تخضع أصلا لقانون المحاسبة الحكومية آنف البيسان قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه الهيئات العامة الاقتصادية خاضعة أيضا لتلك الرقابة طبقا للقواعد المالية المطبقة بها ، وبما لا يخل بمضمون الرقابة التي عينها في قانون المحاسبة الحكومية ٠

ومن حيث أن المشرع أنشأ بمقتضى القانون رقسم ١٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، بالقانون رقم ٢٣٣ لسنه ١٩٨٩ هيئة قومية تسمي اتحاد الإذاعة والتليفزيون وناط به دون غيره شئون الإذاعة المسبوعة والمرئية وخوله وحدة انشاه وتملك محطات البت الإذاعي المسموع والمرئي في جمهورية مصر العربية ، وأجاز له أن يتعاقد وأن يجرى جميع التصرفات والاعمال المحققة لأغراضه دون التقيد بالنظم والاوضاع الحكومية ، واختصه بموازنة مستقلة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية يراعى في وضسمها المواعد والمتبعة في اعداد موازنة الشروعات الاقتصادية على أن يرحل فائض إبراداته من سبة مالية الى السنة المتالية .

ولما كان ذلك وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٠٣٩ لسنة العابع ١٩٧٩ بشأن الهيئات العامه الاقتصادية وصناديق التعويل ذات الطابع الاقتصادى قد اعتبر اتحاد الاذاعه والتليفزيون هيئة اقتصادية ، ومن ثم قانه يخضع بهذا الوصف لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٧ التزاما بصريح نصى القانون ، ودون محاجة بان أحكام النظم واللوائح المالية الخاصة به مفايرة للقواعد والنظم الحكومية ، وذلك أن الرقابة المالية التي ستجريها

وزارة المالية على اتحاد الاذاعة والتلفزيون ستكون طبقا للقواعد الماليـــــة . الواردة بلوائع هذا الاتحاد ونظمه المالية دون القواعد الحكومية •

لافسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الماته التهاد الاذاعة والتلفزيون للرقابة المالية قبل الصرف طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية الممدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ م

ر فتوی رقم ۵۹۵ فی ۱۹۹۰/۱۱/۵۷ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۵۹ ملف رقم ۵۹۷/۲/۳۷) ·

جلسة ١٥ من توفعير سنة ١٩٩٥

هيئات عامة .. الهيئة السامة للسلع التموينية .. سندات على الطرائة العامة .. الهواك. المتحسلة من ذلك السندات .. عدم خضوعها للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة . المادة الثانية من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩١ بربط الموازلة العامة للمولة للسنة المالية ١٩٩٣/١٩٩١ .

اللفة (١) من كانون انضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ٠

الخواف المتحصلة عن السندات التي اصدرتها وزارة المالية في شهر يونية سنة ١٩٧٧ لسداد مديونية الهيئة العامة للسلم النبوينية للبنوك التجارية لا تفضع للضرية على البنول المرادات وروس الادوال النبول اليوز العجاج بأن التزام وزارة المالية قبل البنول الدالتة نشا بطريق التجديد بدلا مراكزام هيئة السلم التعويية (المدين الأسمل) وبلاك تضمى الملاقة بن وزارة المالية والبيئة من تشاهلة عن العلاقة السابقة بن هذه البنولا والهيئة من تتفسم تفضع نا الملاقة السابقة بن هذه البنولا الميئة من تتفسم تفضع تفضية على ايرادات رؤوس الادوال المنقولة مسيب ذلك : أن هذه الإدراق صدرت مفتمة تفصافس السندات وبالتال لا يمكن أن يطلق عليها لخلف سندات الزاراق صدرت مفتمة تفصافس السندات وبالتال لا يمكن أن يطلق عليها لخلف سندات الزاراق صدرت مقلق عليها لخلف سندات الزاراق صدرت مقلق الميا المناذين رقم ١٠٧ السنة ١٩٧١ المشاد والهم حسلية .

استعرضت الجمعية الصوعية لقسمي الفتوى والتشريع افتساها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٤ وتبين لها أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ بربط الموازنة المسامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/١٩٩١ تنص على أن « لوزير الماليسة اصدار أذون للسنة المالية المجار المناد المنادت على الخزانة العامة وفقا للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع البنك المركزي المصرى لمواجهة ما يلى : ١٠٠٠ (ب) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل في السنوات السابقة بالقدر الذي يثبت أنه ينبغي على الخزانة العامة تمويله عن كما تبن للجمعية الصوميسة أن المادة (١) من قانون الشرائب على المدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى الشرية على الايرادات الآتية :

 الفوائد وغيرها ما تنتجه السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسميديد ومن الأنصبة الى حاملى السميندات وغيرهم من الدائنين ٠٠٠ كما تنص المادة (٤) على أن « يعفى من الضريبة :

 مصر العربية وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال ٠٠ ٠ °

واستظهرت الجمعية العجومية مما تقدم أن المشرع أجاز لوزير المالية بعتضى دادون ربط الموازنه العامه للعولة للعام المالى ١٩٩٢/٩١، أصدار سندات وأدون على الخزانة العامة وفقا للشروط التي يتم الاتفاق عليها مع البنك المركزي المصرى، لمواجهة تعويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل عن سنوات سابقة ، وذلك بالقدر الذي يثبت أنه ينبغي على الخزانة العامة تعويله · كما أخضع المسرع بعوجب قانون الضرائب على المنفل القوائد التي تغلها السندات وأدون الخزانة العامة وما يدفع من مكافأت التسديد ومن الأصبة الى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وأعفى المشرع من هذه الضريبة قوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة شريطة أن تكون هذه الفوائد داخلة في حساب المنشآت المتفقة بها في جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على أدباح شركات اللضريبة على أدباح شركات

ومن حيث ان وزارة المالية قامت باصدار سندات على الخزانة العامة للدولة بقيمة العجز المرحل غير المول في حساب ختامي الهيئة المسامة للسلع التموينية ، في حدود لا تجاوز رصيد السحب على المكشوف للهيئة لدى البنسوك التجارية وقدره ٤ ٣٨٨٨ مليون جنيه ، وتعهدت الوزارة بحوجب هذه السندات أن تدفع لحاملها قيمة كل منها على أن يقتصر تداولها بين وحدات الجهاز المصرفي دون البنك المركزي المصرى وبسعر قائلة يقل عن متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة العامة بواقع ٢٪ ومدتها خمس سنوات قابلة للتجديد في ضوء الظروف السائدة وقتها ،

ولما كانت السندات هي أوراق مالية تصدر بقيمة أسمية واحدة
تكون قابلة للتداول بالطرق التجارية وفقا للشكل الذي تصسدر به
ويكون لها كوبونات ذات أرقام مسلسلة ومشتملة على رقم السند، وتعطى
السندات لصاحبها الحق في استيفاء عائد محدد يدفع في آجال معينة ،
وتوفى الجهة مصدرة السندات بقيمتها وفقا للشروط التي وضعت عند
الاصدار بغير تقديم لميماد الوفاء أو تأخيره ،

فاذا ما صدرت السندات مفتقدة لكل أو بعض تلك الخصائص لم تعد أوراقا مالية وينتفي عنها وصف السندات • ولفظ (السندات) الوارد

في المادة (١) من قانون الضرائب على المخسل لايجوز حمله الاعلى السندات بالمعنى الاصطلاحي لها كأوراق مالية ، والذي بين من استقراء وقائم الموضوع المروض أن السندات محل النزاع صدرت يقيمة العجز إلر حل غير المبول في حساب ختامي الهيئة العامة للسلم التبوينيسة في حدود مالايجاوز رصيه السحب على المكشوف للهيئة في البنوك ، أي صدرت طبقا للبند (ب) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٢٠ لسسنة ١٩٩١ المشار اليه لقاء مبالغ كان يتمين أن تلتزم بها وزارة المالية لتمويل المجز المرحل من سنوات سابقة في موازنة هيئة السلم التموينية ، فهي في حقيقتها مبالغ اقتر اضتها من البنوك لتمويل احتياجات البلاد التموينية ، على أن يكون الملتزم بها أصلا وزارة المالية طبقاً للقانون ، وبذلك تكون دينا نشأ في ذمة وزارة المالية بسبب مباشرة المهنة وقد مستدرت بغير قيمة موحدة ، وليستالها كوبونات وأجيز تجديدها في ضوء الظروف السائدة فضلا عن قصر تداولها على البنسوك التجارية فقط ، وبذلك تكون هذه السندات صدرت فاقدة لخصائص الورقة المالية ولا تصد سسندات في الاصطلاح القانوني أو في مفهوم المادة (١) من قانون الضرائب على اللسخل وإنها تعد صكوك دبون عادية متصلة بساشرة المهنة ، ومن ثم تعفي فوائدها من الضريبة على أير ادات رؤوس الأموال المنقولة *

ولا يجوز المجاج في هذا الشان بأن التزام وزارة المالية قبل البنوك (لدائنة نشأ بطريق التجديد بدلا من التزام هيئة السلم التموينيه (المدين الأصلى) وبذلك تضحى العلاقة بين وزارة المالية والبنوك الدائنة مستقلة عن الملاقة السابقة بين هذه البنوك والهيئة ، وتبعا فان الفائسة التي تغلها السندات التي أصدرتها وزارة المالية للوفاء بالمديونيسة تخضم للضربة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، لايجوز الحجاج بذلك لأن السندات المروض أمرها صدرت طبقا للبند (ب) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ، وكان يتعين أن تلتزم بقيمتها وزارة المالية لتمويل العجز المرحل غير الممول في حساب ختامي الهيئة أي أن المدين الأصلي بها هي وزارة المالية وهو مالا يتفق وأحكام التجديد الذي مو عقد يتفق فيه الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق وأن يحلا محله التزاما آخــرا جديدا يختلف عن الأول في أحــد عناصره _ العاقدان او الموضوع أو السبب _ كما لايصح استنباط الاستبدال أو افتراضه بل يجب أن تظهر نية العاقدين في انقضاء الالتزام السابق وفي احلال الالتزام الجديد محله ظهورا واغسسحا ، وهو مالا يتوافسس في الحالة المروضية

ولما كان ما ساقته وزارة المالية من أسانيد وحجج تحت بهمر وبصيرة هيئة الجمعية المموهية ابان اصدارها لافتائها السابق ، واذ لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى له المدول عن هذا الافتاء الذي كشفت به عن وجه المحق وصائب حكم القانون •

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الفوائد المتحصلة عن السندات التى أصدرتها وزارة المالية في شهر مايو سنة ١٩٩٧ بمبلغ ٤٩٣٨ مليون جنيه لسداد مديونيسة الهيئة العامة للسلع التموينية للبنوك التجارية لاتخضع للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة تأييدا لما صدر منها من افتاء سابق في هذا الشأن •

ر فتوی رقم ۸٦٨ في ۸٩/٢/١٩ چلسة ١٩٩٥/١١/٥٩ ملف رقم ٨٦٨ VA/٣/١٦ ·

(20)

جلسة ١٥ من توفعير سنة ١٩٩٥

عقد اداری ... تنفید الطه .. میدا حسن النیة .

نصى المادة ١٤٨ من القانون المدنى على وجوب أن يكون تنايد المقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تناقق مع ما يوجبه حسن النية ... لا يقتمر المقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه وتكون يتناول ايضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والمدالة بحسب طبيعة الالتزام .

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٨ من القانون المدنى تنص على أنه « (١) يجب تنفيذ المقد طبقا لما استمال عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية (٢) ولا يقتصر المعقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والمدالة بحسب طبيعة الالتزام » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن العقود تخصع الأصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ويمتد هذا الالتزام ليشمل ما هو لصيق بالعقد ويعتبر من مستلزماته .

ومن حيث أن النابت من الأوراق أن مديرية الضرائب العقارية بكفر الشيخ تعاقدت على شراء عدد أدبع وحدات مسكنية من الوحدة المحلية لمركز ومدينة بلطيم ثمنها ٧٦٠٠٠ ج وقامت بسلماد مبلخ م٧٠٠٠ ج من هذا المبلغ ومن ثم يتمين الزامها بأداء مبلغ ١٧٣٠٠ ج باقى ثمن هذه الوحدات الى الوحدة المحلية وذلك تنفيذا للعقد المبرم بينهما •

لالسك

انتهت الجمعية المدومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام مديرية الضرائب المقارية بمحافظة كفر الشيخ أداء مبلغ ١٧٣٠٠ جنبه للوحدة المحليبة لمركز ومدينة بلطيم باقى ثمن الوحدات السمكنية التي قامت بشرائها .

ر فتوی رقم ۸۸۱ فی ۱۹۹۰/۱۲/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقم ۲۹۹۲/۲/۳۳) -

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

عقد اداري ... عقد توريد ... توريد الوجبات القذائية ... ضريبة دمفة ... توريد مشتريات يدخل في مكوناتها اصناف مسمرة جيربا ٠

المواد ٩ ، ٨٠ ، ٨٢ من قانون ضريبة العمقة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ •

المشرع فرض ضريبة دملة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال الملوكة لها سوا، ثم المصرف مباشرة أو بطريق الإنابة ويتحمل بعبثها الجهة أو الشخص الذي يتم المصرف له ـ استثناء من ذلك : يحتى من ضريبة الدملة النسبية والإضافية ما يصرف نظير ششتريات مسعرة جبريا أو خدمات معددة مقابل أدائها بعمرفة احدى الجهات المحكومية ـ إذا كان محل عقد التوريد ششتريات يدخل في مكوناتها اصتلف مسعرة جبريا - تتبجة ذلك : عدم تصنح عده الإصناف بالإعفاء المشاد إليه ـ سبب ذلك : بالدماج السنف المسعر جبريا في مكون بزايله التسمير الجبري باغتبار أن محل التوريد هو الكون الجديد وليس السنف المسعر جبريا - إذا كان محل المقدد توريد وجبات غذائية فاتها لا تعلم من ضريبة المسغف ـ تطبيق .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمفة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتحمل عب، حذه الشريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له • أذ الأصل في فرض ضريبة الدمفة هو الالزام بأداثها

فيخضب لها كل من تصامل مع جهة حكومية وأثمر هذا التصامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال الملوكة للجهة الحكومية فيخضع صرفها له لفريبة الدمغة النسبية عادية واضافية ولا استثناء من هذا الأسل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه هذا الاعفاء على نحو ورد بنص المادة (٨٠) من قانون ضريبة اللسفة الذي أعفى من ضريبـة الدمفة النسبية والإضافية ما يصرف نظار مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات محددة مقابل أدائها بمعرفة احدى الجهات الحكومية • بيد أنه اذ كان المقه محله توريد مشتريات يسغل في مكوناتها أصناف مسعرة جبريا فلا تتمتم هذه المستريات بالاعفاء المتاح على موجب حكم المادة (٨٠) من قانون ضريبة العملة ٠ ذلك أنه باندماج الصنف المسمر جبريا في مكون يزايله التسمير الجبرى باعتبار أن محل التوريد هو المكون الجديد وليس الصنف المسعر جبريا ويناء عليه فان العقد الماثل وقد اشتمل على توريد وجبات غذائية فانها لا تعفي من ضريبة العمفة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعرة جبريا ، اذ أن قيمة الوجبة ليست مجموع اسعار الأصناف المسعرة جبريا المكونة لها وانما تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في تحديد ثبن الوجبة عند تقديم العطاء •

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك كذلك الا أن المستقر عليه في افتاء الجمعية المعومية في مجال تفسير المقود أن تنفيذ المقد طبقا لما استبل عليه وبطريقة نتفق مع ما يوجبه حسن النية هو أصل عام من أصول القانون الذي يحكم المقود المدنية والمقود الادارية على حد سواه وبمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفي المقد بتنفيذ ما اتفقا عليه في ضوء ما انصرفت اليه ادادتهما المستركة و ومقتضى أعمال ذلك في الحالة المعروضة مقترنا بنص البند (١٥) الوادد بالتحفظات المتبية لأمر التوريد ، والذي يجرى بنص البند (١٥) الوادد بالتحفظات المتبية لأمر التوريد ، والذي يجرى بأنه « لا تخصم أي دمضات على الأصناف المسعرة جبريا الداخلة في مكونات الوجبة ، أن يستحق المرد قيسة ضريبة المسفة المقررة على الأصناف المسعرة جبريا الداخلة في مكونات الوجبات محل المقد دون ان يعد ذلك تعديلا لمن أوجب القانون تحمله بالضرية واعتبره المكلف بها قانونا أمام جهات الجباية للضريبة بأن ينقل المكلف بها قانونا عباها المال المتعادي معه فتندج في مكونات القابل المال الذي يستحقه أحد طرفي المقد على الآخر بدوجب رضائهما بذلك وانها هو في حقيقته نقل المهم الاقتصادي اعمالا لأحكام المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفين والمهم الاقتصادي اعمالا لأحكام المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفين والمهم الاقتصادي اعمالا لأحكام المقد التي تلاقت عليها ادادة الطرفين والمقد عليها ادادة الطرفين والمقد عليها ادادة الطرفين والمقد عليها ادادة الطرفين

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم المادة (۸۲) من قانون ضريبة الدمفة الصادر بالقانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۵۰ على توريد الوجبات الفذائية لطلبة جاممة الأزهر في العام الدراسي ۱۹۹۱/۱۹۹۰ .

ر فتوی رقم ۸۸۷ فی ۱۹۹۰/۱۲/۷ چلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰ ملف رقم ۸۸۷ فی ۱۹۹۰/۱۲/۷ -

جلسة ١٩٩٥ من نوفمير سنة ١٩٩٥

عقد اداری ۔ عقد تورید ۔ تنفید العقد ۰

تمن الله: (١٤٨) من القانون المدني •

من البادي، السلمة ان المقود تفضع لأصل علم من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيلها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وهذا الأصل مطبق في العقود جميعها سوا-الدنية او الادارية ولا يغل بذلك ان العقود الادارية تتفيد بطابع خاص مناطه احتياجات الرفق الذي يستهدف العقد تسييره وتغليب المصلحة العامة عل مصلحة الأفراد – تطبيق .

تبين للجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٨ من النادو المتبل المتمل الفتون المدني تنص على أنه « (١) يجب تنفيذ المقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية (٢) ولا يقتصر المقد على الزام المتماقد بها ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والمرف والمدالة بحسب طبيعة الالتزام ٠٠٠ ٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية الحسومية مما تقدم أنه من المبادى المسلمة أن المقدد تخضع الأصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية وهذا الأسسل مطبق في المقود جميعها سواء المدنية أو الادارية ولا يخل بذلك أن المقود الادارية تتقيد بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف المقدد تسييره وتغليب الصلحة الهامة على مصلحة الافراد الخاصة .

ومن حيث ان التابت من الأوراق ان الهيئة العامة لشئون المطابع الإمرية قامت بتنفيذ التزامها تجاه المركز الصحى بطبع وتوريد الكميات المطلوبة من الدفاتر فئة ١٠٠ ورقة وتم تسليم هذه الكميات بالفعل ومن ثم يتعين الزام المركز أداء مبلغ ١٤١١ جنيه قيمة هذه الدفاتر ولا يخل بذلك ما تجريه النيابة الادارية من تحقيق في هذا الشأن •

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لفسمى الفتوى والتشريع الى الزام المركز الصبحى بميت عقبة التابع لوزارة الصبحة أداء مبلغ ١٤١١ جنيه للهيئة العامة الشنون المطابع الأمرية قيمة الدفاتر التي قامت الهيئة بطبعها وتوريبها •

ر فتوی رقم ۸۸۳ کی ۱۹۲۰/۱۹۲۳ جلسة ۱۹۹۰/۱۹/۱۰ ملف رقم ۲۹۱۶/۲/۳۲) -

حلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٥

الجمهية المهومية للد مي الخشري والتشريع ... نزاع ... راى ملزم ... عدم جواز اعاده عرض الموضوع لسابقة أبداء الرأى فيه .

المادة (٦/٦٠) من قانون مجلس الدولة الهمادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ · وقد مانيا العبيمة الاختصاص بإياماء إلى مسيبا في المنازعات التي تنشيا بين جهات

المشرع ناط بالجمعية الاختصاص بابداء الراى مسيبا في المنازعات التي تنشأ بين جهات حددها على أن يكون رابها ملزما للجانبين حسما لاوجه النزاع وقطما له ولم يعط لجهة ما حق التقيب على ما تتهى اليه الجمعية العمومية في هذا الشان - نتيجة ذلك : الراى الصادر من الجمعية العمومية في مجال المنازعة هو راى نهائي حاسم للنزاع الستناف ولاينها باصداره ولا يجوز معاودة طرحه مرة الحرى حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية - تطبيق .

تبين للجمعية العيومية لفسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المساؤعات التي تنسسا بين الوزارات أو بين المساطح المسامة أو بين الهيشسات المامة أو بين الميشات المامة أو بين الميشات المامة أو بين الميشات المامة أو بين الميشات وبعضها الموضية المرومية المدومية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ٠٠٠ » ٠٠

واستظهرت الجمعية العومية من هذا النص أن المشرع ناط بالجمعية الاختصاص بابداء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشأ بين المجمعية الاختصاص بابداء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشأ بين وقطما له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية العمومية في هذا الشأن ومن ثم فان الرأى الصادر من الجمعية العمومية في مجال المنازعات هو رأى نهائي حاسم للنزاع تستنفه ولايتها باصداره ولا يجز معاودة طرحه مرة اخرى جتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية و

ولما كان النابت من الأوراق أن موضوع النزاع سبق وأن حسمته الجمعية الصومية برأى ملزم بجلستها المنعقدة قى ١٩٩٤/١٢/٧ برفض المطالبة المقدمة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة الاسماعيلية بالزام محافظة مطروح أداء مبلغ ٧٧٥٧٧ ج قيمة معدات وقطع غيار، ومن ثم تكون قد

استفدت ولايتها بنظر النزاع ولا يجوز لها أن تعيد النظر فيما سبق. وأن انتهت اليه في هذا الشأن •

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حواز اعادة عرض النزاع القائم بين الوحدة المحلية لمركز ومدينة الاسمائيلية ومحافظة مطروح حول أداء مبلغ ٢٧٥٠ ج لسابقة ابداء الرأى بشأنه . دوي رقم ٨٨٤ في ٢٧١/١٧٩٢ جنسة ١٩٩٥/١١/١ ملك رقم ٨٨٤ عدد ٢٠٠/٢٧٣٠ ،

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيسون بالدولة _ عاملون بالقطاع المسلم سـ عاملون بالجهساز الركزى للمحاسبات .

شركات قطاع الأعمال العام _ الشركة القابضة للثقل البحرى _ شركات اجتبية عملوكة للشركة القابضة _ بدلات سغر وانتقال -

المواد 22 من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصدادر بالقانون رقم 24 لسنة 1974 ، 20 من قانون نظام العاملين بالتطاع العام العسادر بالقانون رقم 28 لسنة 1974 ، 20 والمادة (/) ، 20 من قانون نظام العاملين بالتطاع وعصدريف الانتقال الصاددة بقرار رئيس المجمهودية (من 1974 لسسنة 1970 ، 1970 لسنة 1970 ، والمادان 7 ، 7 من الافقة بعل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصدادة بقرار رئيس الوزدار رقم 20 سنة 1970 ، والوزدار رقم 2000 سنة 1970 ، السنة 1970 ، الوزدار رقم 2000 سنة 1970 ، المنتقال المتعادة بقرار رئيس

الشرع في كافة التصوص سافقة الذكر حرص على تعويض الوظف أو العامل عما يتكيده من نظات ومصروفات فعلية وضرورية في سبيل أداء أعبال وقليته أو فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد يتطلب السير من ظهور في بعض المحافل وما يقتضيه تعثيل الجهة الموفدة – فودي ذلك : وجوب التقد أل الجهة الموفدة والتقيد بدل السير ومصاريف الانتقال والاقلمة الواردة بلائمة بدل السير ومصاريف الانتقال والاقلمة أو الدامل بدل السير ومصاريف الانتقال المطبقة في الجهة الموفدة طالما كان أيفاد الموقف أو الدامل عمل من أعمال وقبلته وطالما كان ألهدت من الإيفاد مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود عام بالنفح خاصة – مفاد ذلك : أحقية الدوية الموفدة ليها ورد الالته الشركة الموفد لديها عليها بالنفح خاصة هي مدود لوائحها المنافذ على مدود لوائحها المنافذ لللك – تطبيرة من بدلات سقر واقامة في حدود لوائحها المثلغة لللك – تطبيرة .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة 24 من قانون نظام العاملين المدنيين بالعولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 1974 تنص على أن و يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل اداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال ووفقا للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شسئون المخدمة ، في حين تنص المادة 20 من قانون نظام العاملين بالقطاع الماديد بالقانون رقم 24 لسنة 1978 على أن ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرار الاحكام والفئات الخاصة ببدل السفر ومصروفات الانتقال التي تصرف للعاملين تعويضا لهم عما ينفقونه في صبيل أداء وظائفهم .

واستعرضت الجمعية العبومية ما نصبت عليه المادة (١) من لائحة بدل السغر ومصاريف الانتقال الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ من أن « بدل السغر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجد بها مقر عبله الرسمي في الأحوال الآتية :

(†) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة • (ب) · · · . (ج) الليالي التي تقفى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية ،

كما ورد النص في البند سابعا من المادة (١٠) من ذات اللائحة معدلا بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٥ على أنه « اذا نزل الموظف في ضيافة احدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السغر التي تصرف الله الى النلث » .

كما استعرضت الجمعية العبومية ما نصبت عليه المادة (٢) من الاحقة بدل السفو ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار دئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ من أن « بدل السفر هو الميلغ الذي يمنح للمامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها • (ب) • • (ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهام العمل » •

وتنص المادة (٦) من ذات اللائحة معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٥ على أن و يخفض بدل السغر بمقدار الثلث في حالة الاقامة باحدى استراحات هيئات القطاع العام أو ١٠٠٠ أو أى منزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو شركة أخرى وما في حكم ذلك ويسرى الحكم على العاملين الموفدين للخارج كما يخفض بدل السفر بمقدار الثلثين أذا تحملت الجهة المنتفب أو الموفد اليها العامل بكافة نفقاته مدة النعب أو الايفاد » •

ويؤخذ من النصوص التشريعية سالقة الذكر أن المشرع فى قوانين العاملين المتعاقبة سواء المدنيين بالدولة أو القطاع العام (وآخرها القانونان رَتَّمَا ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨) حرص على تعويض الموظف أو العامل عما يتكبد من نفقات ومصروفات فعلية وضرورية فى سسمبيل أداء أعمال وظيفته ، أو فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد يتطلبه السفر من ظهور في بعض المحافل وما يقتضيه تمثيل الجهة الموفدة . وفي هذا الصدد أفردت للعاملين المدنيين بالدولة أحكام خاصـة ببدلات السفر ومصاريف الانتقال صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسبئة ١٩٥٨ ، كما اختص العاملون بالقطاع العام بأحكام أخرى مستقلة صدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ .

والجيمية العبومية تستخلص من استظهار صريح النصوص الحاكمة لبدلات السفر ومصاريف الانتقال ومن متتضيات تطبيق القواعد المنظمة لهذا الشأن وجوب النظر الى جوهر الايفاد وحقيقته وغرضه فاذا كان ايفاد الموظف أو العادل لعمل من أعمال وظيفته بحكم علاقة العمل التي تربطه بالجهة الموفدة أو الباعثة . أو لمهمة من المهام التي تكلفه بها ويوفد فيها مستهدفا في ذلك مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود عليها بالنفع خاصة _ كانت احكام بدل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة الواددة منظمة بدل السفر ومصاريف الانتقال المطبقة في الجهة الموفدة منظمة المؤددة منظمة

ولاحظت الجمعية العمومية من مطالعتها للقواعد المطبقة في شان بدل السغر للعاملين بالشركات الإجنبية ... في الحالة المعروضة ... انه ورد بلائحة شركة الاسكندرية للملاحة (نيويورك) ليمتد أن الشركة تحصل عصاريف السغر بالعرجة الأولى بالطائرة والاقامة في فنادق اللاجة الأولى لرئيس واعضاء مجلس الادارة عند سفرهم في مأموريات خاصة بالشركة وكذلك للوافد في مأموريات رسمية للشركة من نفس المستوى الوظيفي . كما تتحمل الشركة بمصاريف الانتقال الفعلية ، وتؤدى الشركة بدل السغر والاستقبال لرئيس مجلس الادارة بواقع ٠٠٠ دولار يوميا وعضو مجلس الادارة بواقع ٠٠٠ دولار يوميا وعضو مجلس الادارة بواقع ٠٠٠ دولار يوميا بذات المنفر بذات تتحمل الشركة مصاريف السغر بالمرجة السياحية والاقامة بالكامل في نندق المدرجة الأولى لباقي العامين ٠

كا ورد باللائحة التنظيمية لشركة الاسكتدرية للملاحة (لندن) المحدودة بأنه ، بالإضافة الى مراقب الحسابات الذي يمينه مجلس الادارة طبقا للقوانين الانجليزية يحق لكل شريك أو لكل صاحب مصلحة في التغييش على دفاتر وحسابات الشركة ان يطلع على كافة المستندات والقوائم المالية للشركة وكذلك لفروعها واستثماراتها ، وفي جميع الأحوال تتحمل الشركة بكافة تكاليف التغييش بما فيها مصاريف السفر والاقامة

بى الفنادق وبدلات السفر التي تقررها اللائحة المالية المخاصة بالشركة .
 ويجب أن يعلم رئيس مجلس الادارة بكل تفتيش أو اطلاع ونتائجه .

كما تناولت القواعد الخاصة بشركة الخديرية للملاحة (هامبورج) تحديد فئات بدلات السفر ونفقاته التي تؤدى لرئيس مجلس الادارة وعضو المجلس المنتدب والمدير العام وباقي الموظفين المشركة .

والحاصل أن التساؤل المطروح على الجمعية العمومية أنما ينصب حول مدى جواز التقيد بالفئات والنسب المنصوص عليها في لوائح بدل السفر الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام وذلك بالنسبة الى من تقرر ايفادهم من العاملين بالحكومة او الفطاع العمام أو الجهاذ المركزي للمحاسبات في مهام تتعلق بالشركة القابضة للنقل البحرى في الخارج واقتضى الأمر سفرهم لمباشرة أعمال وطائفهم في تمثيل الجهة الموفدة لدى الشركات الأجنبية المبلوكة للشركة القابضة للنقل البحرى ، انه بالنظر الى أن سفر هؤلاء كان بصفتهم ممثلين للجهة الموفعة أو منهوبين عنها مس تربطهم علاقة عمل مباشرة بها أو لنتفتيش على هذه الشركات ومراجعة حساباتها ، بالنظر إلى أن الانفاد لا ينصرف إلى تحقيق خدمة خاصية للموفد أو الجهة الموفد اليها وإنما كان صالح الجهة الموفدة أو الباعثة . فانه تبعا لذلك لا محيص من الالتزام بالمعاملة المالية المقررة بلائحة السفر ومصاريف الانتقال المطبقة بالجهة الموفدة ، وليس فيما ورد بلوائج تلك الشركات الأجنبية ما ينهض سندا قانونيا صحيحا يستباح معه عمهم التقيد بلوائح بدل السفر الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام على من تقرر ايفادهم وبحسبان أن أحكام اللوائح الخاصة بالشركات الأجنبية أنما لا يستظل بها الا العاملين لديها والمخاطبين بها ، وفي ماموريات خاصة بتلك الشركات وهو الأمر غير الماثل في الحالة المعروضة .

واذا كانت الشركة الموفد اليها تقرر في نظمها ومعاملاتها بدلات سفر واقامة لمن يوفد اليها من الشركة أو الجهة المالكة أو جهة الرقابة فان هذه الجهة الموفدة هي من نستحق تلك البدلات باعتبار تشيل الموند منها لها ، وباعتبارها الأصيل الذي يتمثل حضورها الاعتباري بحضور الموفد منها و والحاصل أن علاقة الموفد بالجهة التي أوفدته هي علاقة ثنائية تقوم أوضاعها والالتزامات والحقوق المتبادلة بها في اطار طرفيها وحدهما وأن علاقة الموفد البها هي أيضا علاقة ثنائية معميزة عن العلاقة الموفدية عنالملاقة الأخرى فلا تختلط بها ، والحاصل أن ليس ثمة علاقة معميزة عن العلاقة الأخرى فلا تختلط بها ، والحاصل أن ليس ثمة علاقة

ثنائية مباشرة وذات التزامات وحقوق متبادلة بين الموفد وبين الجهـــة الموفد اليها .

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الجهة الموفدة فيما ورد بلائحة الشركة الموفدة هي من تعنع الموفد ما تقدره من بدلات سفر واقامة في حدود لوائحها المنظمة لذلك .

(فتوی رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٩٦/١/١٦ ملف رقم ١٣١١/٤/٨٦) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لقسمي اللتوي والتشريع ... نزاع ... اختصاص ... فقدان عنصر المسلحة في النزاع ... عدم قبول نظره -

المادة (١٩٦/) من قانون مجلس الدولة العسسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ٠

مناط اختصباص الجمعية بابداً، الرأى الملزم في المنازعات هو بما ينشأ منها بين الرزارات وبين فلصالح العامة وبين المؤسسات العامة وبين المهات العامة وبين المؤسسات العامة وبين المهات العامة وبين المؤسسات العامة وبين المهات مون أن يكون لها أن تعتبع عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أي وجه كان حسبب ذلك : أن حكم الهات حجة على الكانة وهو يسلم بداته الأزر القانوني المياسر المقرار مند تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الادارة _ نتيجة ذلك : أن صدور حكم المحكمة الادارية العليا بعام الاعتداد بقرار الهيئة العامة الاصلاح الرزاعي بالاستيلاء على المساحة المتنازع عليا ومن لاستمادما كمل في مناخ سناها عنه المستمادة الاترازي المناح سناها كما يستمارها كمل في المناح المنازعة عام يؤدى ال عدم قبول نقر التزاع للقدان الهيئة عنم المستمادة و تطبيق

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون محلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشب بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض و يكون رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، • واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها بابداء الرأى الملزم في المنازعات ، هو بما ينشأ منها بين الوزارات وبين المصالح العامة وبين المؤسسات العامة وبين الهيئات المحلية وبين هذه الجهات وبعضها البعض • واذ كان من المقرر أن الأحكام الصادرة بالالغاء ، على نحو ما استقر عليه الافتاء والقضاء ، تكون حجة على الكافة ، وتلك النتيجة لا معدى عنها ادراكا للطبيعة العينية للعوى الالفاء ، ولكون الدعوى مخاصمة للقرار الادارى في ذاته ، فاذا حكم بالالفاء فان جهة الادارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنم عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أي وجه كانُ نزولًا عند حجية الأحكام والتزاما بسيادة القانون ، وأن حكم الالضاء يحقق بذاته اعدام الأثر

القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الادارة و الحاصل أن ذلك جميعه مما يتحقق بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطمن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ القضائية سالف البيان ، الذي قضى بعدم الاعتداد بقرار الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بالاستيلام من طرف

على مساحة أن ١٠ ١ المتنازع عليها ، ومن ثم فقد بات أثر القرار الصادر بالاستيلاء على تلك المساحة معموما في شان ما يرتبه من سلطة للهيئة على المساحة المذكورة ، ولم يعد لها مصلحة قانونية تصلح سندا لاستبرارها كطرف في المنازعة ، الأمر الذي يتمخض عنه فقدان الهيئة المنصر الذي يمكن أن تقوم به طرفاً في هذا النزاع وهو المسلحة .

لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول نظر النزاع المائل .

(فتسوى دقسم ۸۹۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۰ چلسسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف دقسم ۱۹۸۸/۲/۲۲) ۰ (۱۸۸۸/۲/۲۲

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجمعية المعمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ نزاع حول الفريبة على الدخل . عدم اختصاص الجمعية بنظره ·

المادة (٦/٦/) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 2٪ لسنة ١٩٧٧ -المواد (١٣٥ / ١٩٧٠ / ١٦٧) من قانون الفرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ والمصلر بالقامون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ -

لثن كان الأصل هو الخصاص الجمعية المهومية السمى اللتوى والتشريع بالقصل في المناهات الله و بين الهيئات الهامة أو بين المسالح الهامة أو بين الهيئات الهامة أو بين المسالة الهامة الوبين الهيئات الهامة أو بين هذه الجهات بعضها البحض الا أن المشرع في نانون المرائب على الدخل المسار اليه خرج على هذا الأصل ليما يتملق بالمناهات التي تشور حول المرائب على الدخل استحقاق ومقدارا فاستن طريقا خاصا للطعن فيها أمام ليمنة التي يجرى الحكن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الإبتدائية المختصة وفق المواعد المؤاعد والإجراءات التي عينها النمى - نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية بنظر النزاع - نطبيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداه الرأى مسيما في المسائل والموضوعات الآتية : - (أ) ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشئاً بن الوزارات أو بين المسالم العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بن الهيئات المحلبة أو بن هذه الجهات وبعضها المعض ٠ وبكون رأى الجمعية الفيومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، • وأن المادة ١٢٥ من قانون ... الضراثب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « على المسلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها وأن تدعوها الى موافاتها كتابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أحرته الصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي : ٢٠٠٠٠٠ ٢ ــ اذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد في المعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المامورية الضريبة وفقسا لما يسستقر عليسه رأيهسا وتكون وأجبة

الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وعناصره بخطاب موصى عليسه بعلم الوصيول تحدد لها فيه منعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطمئ فيه طبقاً لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القيانون ، فاذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط تهائيا ، أما اذا لم توافق الشركة على الربعط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن • ٣ _ اذا لم تقلم الشركة الاقرار والمستندات وفقا الأحكام المادتين ١٣١ ، ١٣٢ من هذا القانون تربط الضريبة طبقها لما يستقر عليه رأي المأمورية المختصة وتكون الضرسة واحبة الأداء ويكون للشركة ابداء ملاحظاتها على هذا التقدير خالل ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الاخطار . وللشركة أن تعلمن في التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون ۽ وتنص المادة ١٥٧ من القانون آنف البيان الستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على انه : « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٦٥ من هذا القانون يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١٠٥ والمادة ١٠٦ والفقرة (٢) من المادة ١٢٥ من هذا القانون أو من تاريخ توقيم الحجز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرآبعة من المادة ١٤٩ من هذا القانون أن يطعن في الربط فاذا انقضى هذا الميماد دون طعن أصبح الربط نهائيا ٠ ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها المبول المأمورية المختصة ٠٠٠ وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطمن أن ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقرارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر المبول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطمن ٠٠٠ ، ٠

كما تبين للجمعية الممومية أن المادة ١٦١ من قانون الضرائب على الدخل المسلحة الضرائب والممول المدخل المسلح الفرائب والممول الطمن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقراد • وترفع المعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل اقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه •

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقعم أنه ولئن كان الأصل عو اختصاص الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المهات بعضها المهض المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها المهض الا أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل المشار اليه خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول الضريبة على الدخل استحقاقا ومقدارا فاستن طريقا خاصا للطمن فيها أمام لجنة العلمن والتي يجوى الطمن في قراواتها بعموى أمام المحكمة الابتدائية المختصصة وفق الاجراءات والمواعيد التي عينها النص

ولما كان الحسكم الخاص يعبل به في خصوصه فان الاختصساص بالقصل في تلك المنازعات ومن بينها المنازعة الماثلة ينحسر عن الجمعية الممومية وينعقد للجهة التي ناط المشرع بها هذا الاختصاص وهي لجنة الطعن ومن يعدها المحكمة الانتدائة المختصة .

لاليك

انتهت الجمعية العبومية لقسم الفتوى والتشريع الى عمده اختصاصها ينظر النزاع الماثل

(فتوی رقم ۸۹۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۰ چلسهٔ ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقم ۸۹۹ ۲۰۳۰ و ۲۰۰۷

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الجبعية المهومية تقسمى اللاتوى والتشريع ـ نزاع ـ سابقة أبدا، الرأى الملزم فيه ـ. عدم جواز نظره -

المادة (٦/٦٥) من قانون مجلس الدولة الصادد بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٧ -

المسرح اختص الجمعة المدومة بابدا، الرأى مسببا في الانزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بضبها البضى ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية العقوق وفض الديارية بضبها البضى ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية العقوق وفض الديارية على رايها صفة الالزام للجانين حسما لاوجه النزاع ، وقطما له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع ألى ما لا تهاية سارى المادد عن الجمعية المعومية في مجال المنازعة هو داى حاسم المنزاع ويكون فيه قصل المطاب سائلة المومية في مجال المنزع من أية مستجدات من شاتها أن تقي وجه الراى فيه سـ تنجهة ذلك : عدم جواز نظر الوضوع المائل لسابقة المســــل فيه سـ تطبيق المسابقة المســــل فيه ســ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع ، فتبين لهسا سيابقة نظرها لذات النزاع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٧ ، بين الأطراف ذاتها ، وانتهت الى الآني : أولا ــ الزام الهيئة العامة للاصلاح الاراعي والهبئة العامة لمشروعات التعمير والتنبية الزراعية برد الأراضي المسادرة _ محل النزاع _ الى وزارة المالية ، الهيئة العامة للخدمات الحكومية • ثانيا : الزام الهيئة انعامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية باداء مقابل الانتفاع المقرر نظير شغلها للاستراحة والاسطبل والأكشباك القائمة بالعامرية منذ تاريخ شغلها وحتى تاريخ رد الأراضي محل النزاع ، وذلك الى وزارة المالية « الهيئة العامة للخدمات الحكومية » · بحسبان أن المشرع بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأداضي الزراعية على صغار الفلاحين المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسينة ١٩٦٠ استثنى من الاستيلاء ، والنوزيع ما تم مصادرته من أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن ، والثابت أن الأراضي المتنازع عليها لدى مصادرتها كانت عبارة عن أراضي حداثق وأراضي مباني داخلة في كردون مدينة المامرية • وقد كان يتعين على الهيئة العامة للاصلاح الزراعي الالتزام بالاتفاق المعقود مع وزارة المالية الذي أسند للأولى ادارة الأراضي نيابة عن الوزراء لقاء ١٠٪ من ريعها ، بيد أن الهيئة خالفت الاتفاق وسلمتها الى المؤسسة الصرية العامة لتعمير الصحارى لتقوم بادارتها والتصرف فيها ٠

والحاصل أن المشرع اختص الجمعية العمومية بموجب المادة (٦٦٦) من قانون مجلس العولة الصادر بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٧٢ بابدا، الرأى مسببا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها البعض ، وذلك بديلا عن استعمال المعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، وأصفى المشرع على رأيها صفة الالزام للجانبين حسما لاوجه النزاع . وقطما له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية و وأن الرأى الصادر عن الجمعية المعومية في مجال المنازعة هو رأى حاسم للنزاع ويكون فيه فصل الخطاب . وفضلا عن ذلك فان أوراق طلب اعادة نظر النزاع وردت جميعا خلوا الجمعية المعومية بحلستها المنقدة في ١٩٨٧/١/٧ لدى نظرها لذلك النزاع لاول مرة ، ولا يعدو ما تضمئته تلك الأوراق أن يكون ترديدا لما سبق أن كان تحت نظر الجمعية تلك الأوراق أن يكون ترديدا الخلوس الى رأيها المشار اليه •

لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر الموضوع الماثل لسابقة ابداء الرأى الملزم فيه •

ر فتوی رقم ۹۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۳/۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۳/۸ ملف رقم ۹۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۳/۸ جلسة ۱۹۹۰/۱۳/۳۲)

(04)

حلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

رسوم ـ رسوم معلية ـ تعصيل رسوم معلية ـ تحديد نسبة ١٠٪ مصاريف ادارية مقابل عملية التحصيل ـ تكاليف اداء خدمة التحصيل ٠

المادة (۷۰۱) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ــ المادة (۲) من قانون نظام الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانوتان رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤ لسنة ١٩٨٨ ٠

ديال اعمال المادة ١٧٥ المسار اليها فيها تقرره من اضافة نسبة ١٠٪ الى تكاليف الفدات المحماريف ادارية يتعدد نطاقه بالفدمات التي تتم بين الجهات والمسالح الهادة ــ استثناء من ذلك : اذا كان اضطلاح أى من الجهات السابقة باداء انتجامة نزولا على التزام تشريص ــ تنبيعة ذلك : فيها احد اشخاص الآناون الخاص بتادية القضمة لاحدى الجهات او المسالح العامة لا يدخل ضمن نطاق تطبيق المادة السابقة وبالثال يخضم تعديد المقابل المعاشفة بن الطرفين وما جرى الاتفاق عليه بنهما ــ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥٩٧) من الملادحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تضاف مصار ف ادارية بواقع ١٨٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت احدى الجهتين المتعاملتين خارجة عن موازنة الخدمات ويستثنى من ذلك الجهة التى تؤدى خدمات عامة عن طريق الالزام التشريعي اذا كانت تلك الخدمات مدرجا بها اعتمادات في موازنة الجهة المستفيدة تقابل تكاليفها بالكامل » •

واستظهرت الجمعية العمد مية من ذلك أن مجال تطبيق المادة (١٥٥) المشار اليها ، فيما تقرره من أضحافة نسبة ١٠٪ الى تكاليف الخدمات كمصاريف ادارية ، يتحدد نطاقه بالخدمات التي تتم بين الجهات والمصالح العامة ، ما لم يكن أضطلاع أي منها بأداء الخدمة نزولا على التزام تشريعي ، فلا ينبسط الى الحالة التي ينول فيها أحد أستخاص القانون الخاص تادية الخدمة لاحدى الجهات أو المصالح العامة ، وبناء عليه يخضع تحديد مقابل أداء الخدمة في الحالة الأخيرة للملاقة القائمة بين الطرفين ، وما جرى الاتفاق عليه بينهما في حدود ما تسمح به القواعد المنظمة والحاكمة لارادة كل منهما وولايته في هذا الخصوص ،

والحاصل أن شركة توزيع كهرباء جنوب الدلتا ، وهي شخص من اشخاص القانون الخاص ، الداخلة في مرفق الكهرباء ، تنأى عن أند

نشملها الولاية المعقودة لوحدات الادارة المحلية اعمالا للمادة (٢) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمه. ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، وذلك باعتمار أن مرفق الكهرباء يعد من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق احكام ذلك القانون طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ باعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى • الأمر الذي يغدو معه جليا انه لا سلطان على الشركة من الوحدات المشار اليها بما يؤدي إلى الزامها بتحصيل الرسم السالف البيان دون مقابل ، الا اذا قبلت الشركة ذلك بارادتها وكانت الأنظمة الخاصة بها تتبيع ذلك واذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المذكورة قدرت القيام بتحصيل ذلك الرسم في اطار ما تنص عليه المادة (٤٠) من اللائحة التجارية لشركات توزيم الكهرباء الاقليمية ، الصادرة بقرار المفوض بالادارة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ، مي أن « تستقطع الشركة لحسابها ١٠٪ مصاريف ادارية من المبالغ التي تحصل من المستركين لحساب المجالس المحلية ، ووزارات الحسكومة ومصالحها أو الهيئات العامة وما في حكمها ، ومن ثم فانه لا يسدغ _ والحالة هذه _ حرمان الشركة من مقابل الاضطلاع بعملية تحصيل الرسوم المحلية خلال الفترة المذكورة تعويضا لها عما تكبدته في هدا الخصيوس وذلك في الحدود التي تضمنها المادة (٤٠) من اللائحة التجارية المخاطبة بها ، يحسبان أن النسبة المحددة بها تمثل الإطار الذي يدور في فلكه تحديد تكاليف أداء خدمة التحصيل .

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركة قرش جنيسه

توزيع كهرباء جنوب الدلتا في استئداء مبلغ ٢٥٠٧/٥٣ المشار اليه مقابل تحصيل الرسوم المحلية لصالح وحدات الادارة المحلية في الفترة من عام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ - ١٩٩٠

(فتسوی رقم ۹۰۱ بتساریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۰ جلسسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقسم ۲۰۵۲/۲۲۳۲) ۰

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

جامعات ... جامعة القاهرة فرع الخرطوم ... عاملون بالأفرع ... بدل سفر ومصاديف انتقال .. انهاء ندب ... مقابل نقدى .

المادة ۷۸ من لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۱۶ لسنة ۱۹۰۸ ، المادة ۷۸ مكررا من ذات اللائمة المضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۱ لسنة ۱۹۷۷ معدلة بقراريه رقص ۹۳۶ لسنة ۱۹۷۷ و ۷۸۷ لسنة ۱۹۷۹

الشرع دغبة منه في تشجيع العاملين على العمل في المناطق النائية والسودان دخص لهم بالسفر هم وعائلاتهم بالملهوم الذي عناه ذهابا وإيابا الى الجهة التي يغتارونها عددا مبينا من المرت سنويا بالجان او بربع اجرة واعطى لهؤلاء العاملين الغياد بين التصريع لهم باستمارات السفر المجانية او بربع اجرة وبين صرف مقابل نقدى عن عند مرات السفر المقررة - شرط ذلك : أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة - مناط استحقاق المقابل النقدى : يتوافر مناط الاستحقاق متهم الختاره مع بداية كل عام ب تتيجة ذلك - انتها، ندب العامل خلال العام الذي يجرى فيه المرف لا يكل يحقه في العرف وتقاضى باقي الأقساط عن هذا العام الذي يجرى فيه العرف لا يكل يحقل يحقه في العرف وتقاضى باقي الأقساط عن هذا العام الذي يجرى فيه

استمان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٧٨ من لاثحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الحمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يرخسص للعساملين بمحافظة مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر ومنطقة سيناء عسلي البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس وكذلك العاملون موادى النطرون والواهات البحرية بالسفر هم وعائسلاتهم - دون المدم - ذهاباً وإياباً إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً بالجان . ويرخص للموظفين بمحافظة قنا واسدوان بالسفسر هسم وعائلاتهم دون الحدم ثلاث مرات في كل سنة ميلاديسة اثنين بالمسان والثالثة بربع أجرة ـ ويرخص للبوظنين في السودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواتعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احداهها بالمجان والثانية بربع أجرة ٠٠٠ » في حسين تنص المادة ٧٨ مكرراً من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ معدلة بقراريه رقمي ٩٣٤ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقاً لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استمارات سفر مجانية وفقاً للتواعد والشروط الآتية : اولا : اذا اختار العامل المقابل النقدى مدلا

بن الترخيص له بالسفر واسرته بالمجان او بربع اجرة بالاستمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

 إ _ أن يكون هذا المتابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته بن الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة .

٧ — أن يكون هذا المقابل عن عدد مرات السفر وفقاً للأحسكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على اساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد اتمى بما فيهم العامل •

 ٣ ــ ان يقسم المقابل النقدى السنوى عسلى ١٢ (اننى عشر شهرا) يؤدى الى العالم شهريا مع المرتب .

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لغظام الاستمارات المجانبة أو بربع أجرة فتسرى أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة » .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن المشرع رغبة منه في تشجيع العالمين على العمل في المناطق النائية والسودان رخص لهم بالسفر هم وعائلاتهم — بالمفهوم الذي عناه — ذهابا وايابا الى الجهة التى يختارونها ، عددا معينا من المرات سنويا بالمجان أو بربع أجرة ، واعطى لهؤلاء العاملين الخيار بين التصريح لهم باستمارات العسفر المجانية أو بربع أجرة وبين صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السفر المجرد على أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة ، وبينت اللائحة طريقة مرف هذا المقابل بعد تحقق مناط استحقاقه أذ يجرى ذلك مقسطاً على اثنى عشر شهرا يستاديه العامل شهريا مع مرتبه .

ومن حيث ان مناط استحقاق المقابل النقدى المسار اليه كاملا يتوافر بشان العالمل متى اختاره مع بداية كل عام بهناسبة العمل في احسدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سالفة الذكر ، دون نظر الى واقع السفر الفعلى أو عدد مرات ودون أن يغير من ذلك أن اللائحة جملت صرفه للعالمل مقسطا على اثنى عشر شهرا أذ أن ذلك لا يعدو أن يكون تنظيها لعملية المرف نفسها وليس من شأن هذا التنظيم المساس بأصل الاستحقاق الذي توافسر بالفعل سماطة عالى من التهي ندبه من الجهة التي كان يعمل بها خلال العام الذي يجرى غيه الصرف يكون من الجهة التي ياتمي الاسلط عن هذا العام ولو أضحى يعمل في غسير الجهات المنصوص عليها في المادة ٧٨ سالفة الذكر .

وخلصت الجمعية العبومية مما نقدم الى انه ولئن كان قد مسدر مرار جامعة القاهرة بالغاء ندب بعض العاملين بها بفسرع الجامعة بالخرطوم اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ بسبب الاحداث التى مر بها الفرع فى بالخرطوم اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ بسبب الاحداث التى مر بها الفرع فى ان استئداء باتى قيمة اتساط المقابل النقدى عن السفر لعام ١٩٩٣ بعد اذ تحقق فى شانهم مناط استحقاقهم مع بداية هذا العام الامر السذى يقتفى سصدةاً وعدلا سالقول باحقيتهم فى صرف ما أوقف صرفه بسن المتبابل النقدى المستحق لهم اعتباراً من ١٩٩٣/١/١ البوم التالى لانهاء نديم بفرع الجامعة بالخرطوم حتى ١٩٩٣/١٢/١ الموم التالى لانهاء

انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريسع الى احتبسة العبلين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم - فى الحالة المعروضة - فى الاستمرار فى صرف باتى تبيعة اتساط المقابل النتدى عن السفر لعسام ١٩٩٣ .

(فتری رقم ۹۳۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۲ جلسة ۱۹۲۱/۱۹۹۰ ملف رقم ۱۹۸۰/۱۲۰۳).

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

جامعات ـ طلبة الجامعة _ توقيع الطلبة الموضى على الذاكر العلاج باستلامهم الأدوية _ اعتاء من ضريبة الدمقة النوعية -

الأواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٠ من قانون ضريبة الدهفة الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٠ والممثل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ -

المشرع فرض ضريبة نوعية قدرها عشرون قرشا على كل ايصال او مخالصة او فاتوره مؤشراً عليها بالتخليص لا تقل قيمتها عن مائة قرش على أن يتعهل بهذه الضريبة من بسلم الايصال او المخالفة السنتناء من ذلك : أعلى المشرع الايصالات الداخلية المتبادلة بين موقفى المشامة الوابدة الوجهة أو وعها من الفريبة المرض خلك : أن يكون القصد من الصرف تنظيم العمل الداخل المصرف تذاكر العلاج للطلبة المرضى الصد تنظيم العمل الداخل المصرف تنظيم العمل الداخل مصرف تذاكر العلاج للطلبة المرضى الصد تنظيم العمل الداخل من القصيبة ذلك : تعد تلك التذاكر من الخبي المحاسبة المحاسبة العلمة من القصريبة التخبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسادة (٥) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ تنص على أن « تستحق ضريبة دمغة نوعية بقدارها عشرون قرشاً عن كل أيصال أو مخالصة أو غانورة مؤشر عليها بالتخليص عها لا تقل قبيته عن مائة قرش » وتنص المادة (٥٠) على أن « يتحمل الضريبة : ١ - من يسلم الايصال أو الخالصة .٠٠ » كما تنص المادة ١٠ من ذات القانون على أن « يعنى من الضريبة : ١٠٠ ٢ - الايصالات الداخلية المتبادلة بين موظفى المنشأة المضريبة : ٢٠٠٠ - كما الايصالات الداخلية المتبادلة بين موظفى المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها ربين فروعها بشرط أن تكون بقصد تنظيم العمل الداخلي » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع مرض ضريبة دمفة نوعية تدرها عشرون قرسا على كل ايصمال أو مخالصة أو فاتورة مؤشر عليها بالتخليص لا تقل تبيعها عن مائة قرش ، على أن يتحمل بهذه الضريبة من يسلم الإيصال أو المخالصة . واعفى المشرع الإيصالات الداخلية المتبادلة بين موظفى المنشأة الواحدة أو اقسامها أو بينها وبين فروعها من الضريبة طالما أن صرف الإيصالات قصد منه تنظيم وضبط العمل الداخلى .

ولما كان ذلك وكان صرف تذاكر العلاج للطلبة المرضى تصد منسه تنظيم العبل الداخلى بالمراقبة الطبية بالجامعة وضبط صرف كيسات الدواء للطلبة المرضى حتى تكون على بينة من امر مخزونها من الادوية والمقاتير بها يساعدها على تدبير با أصابها من نقص حتى تتمكن من حسن أداء وظيفتها في علاج الطلبة ، ومن ثم تعد تذاكر علاج الطلبة من قبيل الايصالات الداخلية التي قصد منها تنظيم العبل داخل المراقبة الطبية وتفدو بهذا الوصف مشمولة بالاعفاء من ضريبة الدمغة النوعية الوارد بالبند (٢) من المادة (٥٦) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالتانون رقم ١١١ السنة ١٩٨٠ ه

((出土))

انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن توقيع الطلبة على تذاكر العلاج بتسليم الادوية مشمول بالاعفاء الوارد بالبند (٢) من المادة (٥٦) من قانون ضريبة الدمغة المسادر بالقانون رقسم ١١٨٠ .

ر فتوی رقم ۹۳۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۲/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱ ملف رقم ۹۳۱/۳/۳۷) -

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

هبئات عامة _ هيئة قناة السويس _ نزاع _ ضريبة دمقه ٠

الواد ١ و ١٢ و ١٤ من قانون ضربية الدمقة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ٠

المُسرع فرض ضريبة دمغة على المعردات والمطبوعات والمعاملات والأسياء والوقائع وغيرما من الأومية المُساد اليها بالقانون المُساد الله ب استثناء من ذلك : اعضاء المعاملات التي تجوى بن الجهات المحكومية او بينها وبين شخص معلى من اداء ضريبة الدمغة به عيثة المئة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناسبة من الهيشات العامة بالمناسبة المحرب من الهيشات العامة بالمناسبة المناسبة عند مناطبة بكون شمولا بالاعظاء به تطبيق -

هيئات عامة _ هيئة قناة السويس _ رسوم معلية _ دمفة نقابة المن الهندسية _ دنفة نقابة المن التطبيقية •

المواد ٢ و ١٢ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ كسنة ١٩٧٩ .

المواد 20 و 27 و 27 من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقابة المهندسين ٠ المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة المهن التطبيقية المدل بالفانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ ٠

الشرع ناط بالمجلس الشمعي المعلى للمعافظة فرض الرسسوم ذات الطابع المعلى الوزرا، أو تقصير أجل سريانها أو الإعلاء منها أو الفاءها شريطة موافقة مجلس الوزرا، نتيجة ذلك : عدم استيفا، هذه الاستراطات باستعمداد موافقة مجلس الوزراء فعن ثم يجوز خصمها من مستحقات هيئة قناة السويس - تطبيق •

المشرع اوجب لصق دمضة نقسابة المهن الهندسية والتطبيقية على الأوراق والدواتر والرسومات الهندسية والمعود ـ حظر قبول الأوراق من قبل الوزارات والمسالح والهيئات الا بعد استيفاء رسم الدمقة المقررة ـ تعمل الهيئات المامة والمؤسسات المامة والدحدات الاقتصادية التابعة لها بقيمة الدمان المستحفة في الأحوال المقررة قانونا ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية القسمى الفترى والتشريع أن المادة (1) من تانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على الحررات والطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (١٢) منه على انه « لا تسرى الضريبة على المعاملات التي تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معفى من الضريبة ». كما تنص المادة (١٤) من ذات القانون على أنه « يقصد بالجهسات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون على أنه « يقصد بالجهسات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون على أنه « يقصد العبيات العامة » .

وبغاد ما تقدم أن المشرع غرض ضريبة دمغة عسلى الحسررات والمطبوعات والمعابلات والاشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المشار اليها بقانون ضريبة الدمغة ، واعغى المعابلات التى تجرى بين الجهات الحكومية او بينها وبين شخص معنى من الضريبة . وعين المشرعة . وعين المشرعة . وعين المشرع في المادة (١٤) المتصود بالجهات الحكومية الهرئيات العامة بعوجب المادة (١) من القانون رتم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر بنظام هيئة قناة السويس ، غين ثم يضحى العقد المبرم بينهما الصادر بنظام هيئة قناة السويس ، غين ثم يضحى العقد المبرم بينهما بالمادة (١١) المشار اليها بما لا يسوغ معه لهيئة ميناء دمياط خصسم بالمادة (١٤) المشار اليها بما لا يسوغ معه لهيئة ميناء دمياط خصسم ضريبة دمغة من تيمة العقد ، واذ اجرت هذا الخصم يكون قد تم على ضريبة دمغة من تيمة العقد ، واذ اجرت هذا الخصم يكون قد تم على

ومن حيث أن المادة (١٦) من تانون الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ٣} لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يتولى المجلس الشمعيى المحلى للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة وفقاً للمادة (٢) من هذا التانون ... ويختص في اطار الخطة العامة والموازنة المعمدة وبمراعاة القوانين واللوائح بما يلى ... (٧) فرض الرسوم ذات الطابع المحلى حوفقاً لأحكام هذا القانون حوفقاً لاحكام هذا القانون حوفقاً لاحلى الوتوراء » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ناط بالجلس الشعبى المحلى المداخلة فرض الرسموم ذات الطابع المحلى أو تعديلها أو تفصير أجل سريانها و الاعفاء منها أو الذاءها شريطة موافئة مينس الوزراء وإذ أجديت الأوراق من أن رسوم خدمات المحافظة ورسم انشاء وادارة بيوت الطلبة بمحافظة دياط قد تم استيفاء اجراءات غرضها وذلك باستصدار موافقة مجلس الوزراء على تقريرها ، ممن ثم لا يجوز لهيئة ميناء دمياط خصمها مستحتات هيئة قناة السويس الأمر الذي تلتزم معه هيئة ميناء دمياط بردها البها .

ومن حيث أن المادة (03) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على أن « تتكون أيرادات النقابة من : (٨) حصيلة طوابع الدمغة الهندسية على الأوراق والدغاتر والرسومات والمقود الهندسية » وتنص المادة (٢3) على أنه « يكون أصبق دمغة

النتابة الزامية على الأوراق والدماتر والرسومات الآتية : (١) حميم الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة بصفته المهنية الخاصة وكذلك صور هذه الرسومات التي تعتبر كمستندات ١٠ (ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وأوامر التوريد الخاصة بها • وكذلك صورها التي تعتبر مستنداً ، وتعتبر الفواتير الخاصة مهذه التوريدات كعقود اذ لم تحرر لها عقود . وتنص الحادة (٧٧) من ذات القانون على أنه « لا يجوز أن تقبل الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المطبعة والمؤسسات والهيئات الملهة والوحدات الاقتصادية التعامل بالأوراق أو الدفاتر الا اذا كان ملصقاً عليها طابع الدمغة القرر ... وتتحمل الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية النابعة لها قيهة الدمفات الستحقة عليها في الأحوال وبالفئات المنصوص عليها في هذا القانون » . كما تنص المادة (٥٢) من القانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة المهن التطبيقية المعدل بالقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٩ على أن « يكون لصق دمغة النقابة الزامياً على الأوراق والدغاتر والرسومات الآتية : (1) أصول عقود الأعهال الفنية التنفيذية التي بباشم ها أو شرف عليها عضبو النقابة وكذلك عقود الأعمال الفنية التنفيذية التي تقوم بها عضو النقابة لحسابه الخاص وأوامر التوريد الخاصة بها ، وكذلك صورها التي تعتبر مستندا ويعتبر العقد أصلا اذا حمل توقيع الطرنس مهما تعددت الصدير » •

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع اوجب لمسق دمة نقابة المهن الهندسية والتطبيقية على الأوراق والدفاتر والرسومات الهندسية والعقود ، وحظر المشرع على الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات العابة قبول الأوراق والدفساتر والرسومات الهندسية والعقود ، الا إذا كانت بمستوفاة رسم الدهفة المقرر ، وتتحيل الهيئات العابة والمؤسسات العابة والوحدات للقتصادية التابعسة لها بتيبة الدهفات المستحقة في الأحوال وبالفئات المنصوص عليها في القانون ، ومن ثم تتصل هيئة قناة السويس بقيمة الدمفات المستحقة لنتابتي المهندسين والمهن التطبيقية المقررة على قيمة المعقد محل النزاع الماثل ، وبالتالي يضحي خصم قبهة هذه الدمغات من مستحقاتها الناشئة عنه منتقاً وأحكام التاتون .

((<u>4 131</u>))

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا : احتية هيئة قناة السويس في استرداد ما خصم منها كضريبة دمغة ورسم خدمات المحافظة ورسم انشاء وادارة بيوت الطلبة بمحافظة دمياط .

ثانيا : رفض ما عدا ذلك من طلبات ٠

(فتوی رقم ۹۲۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۳/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۳/۱ ملف رقم ۹۲۷/۲۲ د

(OV)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

(١) عاملون مدنيون بالدولة .. حكم جنائي ... اسقاط مدة العبس من مدة الخدمة ...
 عدم استحقاق الملاوة الدورية .

المواد ٨٤ . ٩٤ من قانون نظام العاملين الكدنيين بالعولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ -

الحبس نفاذا لحكم فضائي جنائي قاطع في دلالته على تأثيم العامل وادانته جنائيا يجب ألا تتحسر تماما عقب الافراج عنه بعد فضاء مدة العقوبة وانما يجب ان تلاحقه وترنو عليه م فوى ذلك : أن تستنزل مدة الحبس المؤتم بقضاء نهائي في جريعة غير مخلة بالشرف او الأمانة من مدة خدمته ما صبيب ذلك كما للمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى بال حد اعتبارها مدة خدمة فعلية لكون العامل لم بضطلع خلالها باعباء وواجبات الوظيفة من الله الا يعرف له مسدق وعدلا أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاق العلاوات الدورية عن مدة الحبس منظيسية .

 (ب) عاملون مدنيون بالدولة ... اجر ... مدى استحقاق العامل اللاجر عن المدة من تاريخ تقدمه بطلب الدودة للعمل الى ناديخ تسليمه العمل فعلا .

العامل بتقديمه طلب العودة الى العمل يعد قد وضع نفسه تعت امرة جهة العمل ومكنها من استدعائه وتكليفه بواجبات وظيفته ... تراخى جهة الادارة في اعادة الدامل لمعلم اكثر من سنة أشهر ... تتبجة ذلك : عدم اخلال ذلك بعق العامل في العودة منذ تقديمه العلل في العودة منذ تقديمه العلل ولا يقل من استحفاقه ما يقابل اجرء عن تلك المدة ... تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتري والتشريع أن المادة

٨ من قانون نظام العالماين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٧٨ نفس على أن « كل عالم يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم
جنائي بوقف بقوة القانون عن عبله بدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره
في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي نهائي ، ويعرض الابر عند
اجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي ، ويعرض الابر عند
عودة العالمل الى عبله الى السلطة المختصة لتترير ما يتبع في شان
مسئولية العالمل التأديبية ، غاذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف
أجره الموقوف صرفه » ، وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أن
لا تنهي خدمة العالم لاحد الاسباب الآتية : (١) (٧) الحكم
عليه بعقوبة جناية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
أو ما يبائلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوسة
وقد الحرية في جريعة خلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف
المتقيذة الحرية في جريعة خلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف
المتفيذ ، ومع ذلك غاذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة غلا يؤدى الى
التنفيذ ، ومع ذلك غاذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة غلا يؤدى الى
التنفيذ ، ومع ذلك غاذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة غلا يؤدى الى
المتفيذ ، ومع ذلك غاذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة غلا يؤدى الى

انهاء الخدمة الا اذا تدرت لجنة شئون العالمين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العالم يتعارض مع متنضيات الوظيفة أو طبيعة العمل » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع اوجب وتن العامل عن عمله بقوة القانون في حالتي حبسه احتياطيا او تنفيذا احكم حنائي ، وزاد على ذلك حرمانه من نصف مرتبه ما لم يكن الحكم الجنائي نهائية ، اذ يحرم - في هذه الحالة - من كامل مرتبه ، كما أوجب المشرع انهاء خدمته اذا كان الحكم صادرا بعقوبة جناية او بعقوبة متيدة للحربة ف جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم، مع وقف التنفيذ او كان قد صدر عليه لأول مرة ، الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين في المصلة الأخررة وبقرار مسبب من واقع اسباب الحكم أو ظريف الراقعية أن بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل . واستعرضت الجمعية العمومية ما تواتر عليه اغتاؤها ومنه على سبيل المثال ما صفر بجلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ من أنه لما كان الحيس نفادا لحكم مضائى جنائى قاطع في دلالته على تأثيم العامل وادانته جنائية ، غان آثار هذا الحكم يجب الا تنصير تهاماً عقيب الانراج عنه بعد تضاء بدة العقوبة وأنما يجب أن تلاحقه وترنو عليه ، وذلك بأن تستنزل مدة الحبس المؤثم بقضاء نهائى في جريمة غير مخلة بالشرف أو الامانة من مدة خدمته ، لما لمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى السي حسد اعتبارها مدة خدمة معلية ، لكون العامل لم يضطلع اصلا _ خلالها __ بأعباء وواجبات الوظيفة ، ومن ثم فلا يحق له _ صدقاً وعدلا _ ان يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه الملاوات _ الدورية عن مدة الحبس . . . » .

وخاصت الجمعية العمومية ما تقدم الى انه اذ تسفى بجنسة المسئل في القضية وقم المسئة / بالحيس لمدة سنتين ،ع الشغل في القضية وقم ا 101 لسنة ، 191 ج صرفا « قتل عسمد » رعى لا تستوى جربعة مخلة بالشرف او الإمانة على ما استظامرته لجنة شئون العالمين التى يناط بها تقدير ذلك ، وافرج عنه بتاريخ ه ا ١٩٩٢/٤/١١ ممن ثم بتعين لدى عودته الى عمله عدم حساب مدة الحبس في اتدبيته بكذلك عدم احتيته في الملاوتين الموريتين اللتين حل ميعادهما خلالها ، ولا وجه في هذا الخصوص الى الارتكان الى ما ورد بكتاب دورى الجهاز المركزى في هذا الختاب صدر بشان تعميم تطبيق ما انتهى المه افتاء الجمعية العمومية بجلمسة ١٩٩٢/١٢/١ ...

اتساقا مع ما قضت به المحكسة الادارية العليسا بجلسة ٤/م/٩٨٤ بخصوص ضم مدة الانقطاع الى مدة الخدمة وما يترتب على ذلك بن آبار منها استحقاق العلاوة الدورية مادام انه لم يترتب على الانقطاع انتهاء خدمة العامل وهو الأمر غير المائل في الحالة المعروضة والتي ثبت للجمعية المعومية أن الانقطاع منها راجع الى سابقة حبس العامل نقاذا لحكم جنائي نهائي وما يقتضيه ذلك من وقفه عن العمل بقسوة القانون .

الما عن مدى احقية المعروضة حالته في الأجر عن المدة التألية غان التابت للجمعية المعروضية ـ أنه بتقديمـ هلب العودة الى العمل قد وضع نفسه قحت امرة جهة العمل ومكنها من استدعائه وتكليفه براجبات وظيفته ، وأن انتهاء جهة العمل الى أن ما ثبتت نسبته اليه مما أتنضى نوقيع العقاب الجنائى عليه لا يتعارض مع مقتضيات وظيفته ، أو طبيعة عبله ، هو أمر كاشف عن عدم التعارض ، غضلا عن أنه أمر يخلص عن بحث جهة الادارة لهذه المسألة منذ صدور الحكم وبعوجب مطالعة جهة العمل لا يتوقف على تقديم العامل طلب العودة . فاذ كانت جهة العمل تراخت في اعادته للعمل أكثر من ستة المسهر فان ذلك لا يخل بحقه في العودة منذ تقديمه الطلب ولا يخل من استحقاقه ما مقاراً إخره عن تلك للحدة .

انتهت الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : اسقاط مدة حبس — المعروضة حالته سه من مدة خدمته
وعدم حسابها في اقدميته وعدم استحقاقه العلاوات الدورية عن مدة
الحبس ،

ثانياً : احتية المعروضة حالته في انتضاء ما يعادل أجره من تاريخ تقديم طلب المودة الى عمله عقب الافراج عنه حتى عودته الفعلية .

ثالثا : عدم انطباق كتاب دررى الجهاز المركزى المتنظيم والادارة
 رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ على العالم المعروضة

ر فتوی رقم ۲۲۹ فی ۲/۱۲/۵۶۰ جلسة ۱۹۹۵/۱۲/۱ ملف رقم ۱۹۹۵/۱۳/۲) ٠

(OA)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

عاملون بالهيئة اللومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ـ علاوة دورية ـ استحقاظه ـ. كفة حسابها •

المادة ٣٧ مكرر من قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٧ المسادر بلائحة العاملين بالهـــة القومية الاتصالات السبكية واللاسبكية •

المادة ٤١ مكرد من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون دؤم ٤٧ مسنة ١٩٧٨ • استفقاق العلاوة الدورية في اول يوليو من كل عام انها هو عن صنة صابقة بدات في اول يوليو من كل عام انها هو عن صنة صابقة بدات في اول يوليو وانتهت في انتلائين من يونيه حو يوم البد في استعفاق العلاوة وانه يحسب ضمن ايام الشهر الذي تستعق عنه العلاوة كما يحسب الاوم الأول من المعل ضمن الإيام التي يستعق عنه العلاوة ذلك - تبعة ذلك : يتمين في حساب السنة عام حساب الاي يوم سيق حسابه من ايام السنة والا يتكرر احد أنزام في حساب تمام الحول والا تداخلت السنوات بقدر عدد الإيام المتنز و من دورة الحول من الاثمة ساب منة اللاث سنوات التسموص عليها في المادة ٣٠ مكرد الدول المنافقة الذكر مراعاة أن حساب مده السنة أنها تكتمل بانتهاء اليوم السابق على المادة الوم السابق على المادة الدوم السابق على المادة المنافقة الذي مراحة أن حساب مده السنة أنها تكتمل بانتهاء اليوم السابق على المادة على "الوم السابق على المادة المنافقة الذي يوم بدتها حساب مده السنة انها تكتمل بانتهاء اليوم السابق على المادة المنافقة الذي المنافقة الذي المحمود المنافقة الذي المنافقة الذي المنافقة المنافقة الذي المنافقة الذي المنافقة الذي المنافقة الذي المنافقة المنا

استبان للجمعية للعمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة وسم يحر من قرار وزير المواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر بلائحة المالمين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية على أنه « إذا أيضى العالمل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى الحد الاقصى المسموح به وغقا للقواعد المعمول بها يعنع علاوة الساغية بنئة العلاوة الدورية المتررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يوليو التالى لمضى المدة المذكورة بشرط ألا يجاوز أجره بهذه العلاوة نهائية الربط المترر للوظيفة الأعلى مباشرة أو ربطها الثابت » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن نص اللائحة سابق الذكر وهو المماثل لنص المادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولـــة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حدد ميماد استحقاق العلاوة الدورية باول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ النميين أو من استحقاق الملاوة الدورية السابقة ٤ كذلك استحدث حكماً جديداً بعنح العامـــل علاوة اضافية بغئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظبفة التى يشغلها متى مضت عليه ثلاث صنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقــرة لوصول مرتبه الى الحد الاتصى المسموح به تانونا ، على أن تستدى هذه الملاوة فى أول يوليو التالى لانقضاء المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بهنمه أياها الربط المالى المقرر لدرجة الوظيفة الاعلى مباشرة .

ومن حيث انه من المستقر ان استحقاق العلاوة الدورية في اول يوليو وانتهت في يوليو من كل عام اتها هو عن سنة سابقة بدات في اول يوليو وانتهت في الثلاثين من يونيو ، بما يفيد ان اليوم الأول من يوليه هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، وانه يحسب ضمن ايام الشمر الذي تستحق عنها العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لفناذ الترقية أو النتل ضمسن أيام شغل الوظيفة المرتى اليها أو المنقول لها ، ومن ثم غانه يتمين في يتكرر احد الأيام في حساب اليوم المول ، والا تداخلت السنون بتدر عدد الأيام المتكررة من دورة المحول ، فمن ثم يتمين عند حساب مدة الشلال الأيام المتكرة من دورة المحول ، فمن ثم يتمين عند حساب مدة الشلاث مراعاة أن حساب مدة السنة أنها تكتبل بانتهاء اليوم السابق على اليوم مراعاة أن حساب مدة السنة أنها تكتبل بانتهاء اليوم السابق على اليوم رتم ١٤١٤ لسنة ١٧ القضائية ،

انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن يسوم الأول من يولية الذى استحقت فيه العلاوة الدورية السابقة يدخل ضمن حسلب السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٣٧ من لائحة العاملين بالهيئة . القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

ر قتوی رقم ۲۳۱ فی ۱۹۹۰/۱۷/۲۱ چلسة ۲/۹۲/۱۹۹۰ ملف رقم ۲۳۰۸/۱۸/۱) ٠

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

رسوم ... رسوم معلية ... استعداث أوعية يجوز قرض رسوم معلية عليها ... اختصاص ر ادارة معلية) ٠

الواد ٤ ، ١٧ من قانون نظام ۱۲۵ارة المعلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانونين رقمي •ه لسنة ١٩٥٨ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ـ قرار وزير الادارة المعلية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧١ بَسَانَ الرسوم المعلية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٠ بزياده الرسوم المعلية •

اختصاص المجلس الشعبي المصل للمحافظة بغرض الرسوم ذات الطابع الخط او تعديلها او تقسيم الجل سريانها أو الإنطاء منها أو القانها بعد مواطقة مجلس الوزداء - شرط ذلك : وجوب تحديد الوارد والرسوم الأصلية وفقا لأحكام علا القانون - تتبيعة ذلك : يجوز زيادة طات الرسوم الواردة بتراء وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٧ نسنة ٢٧١١ بيسان الرسوم الحصيلة الفدوائية الواردة بنمى المادة الرابعة من مواد اصدار فانون الادارة المحلية أما استحداث رسوم جديدة وهو ما ناطه الشارع بالمجالس الشعبية المعلية للموادد والرسوم المحلية والل حين صدور طاء للمحافظات فائه معلق على صدور تعديد للموادد والرسوم المحلية والل حين صدور طاء مؤدى ذلك : أنه في الأطاد التشريعي القائم لا يجوز استحداث أوجة أخرى للرسوم المحلية مؤدى ذلك عني الراد وزير الادارة المحلية وقل حين مساور ملكانية .

استبان للجمعية المهومية لقسمى الفترى والتشريع ان المادة الرابعة من قانون نظام الادارة المحلية تنص على أنه « يعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم المشار المؤارد والمنوسوم المشار المشار الميا بما لا يجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في القرار المشار اليه اليها بها لا يجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في القرار المشار اليه المحلية واقتراح المجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبي المحل للمحافظة المختصة » * كما تنص والمعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « يتولى المجلس الشعبي المحل لمحافظة المختصة عام مختلف المرافق والمعمل المناسبة المهامة للمولة الرقابة على مختلف المرافق والإعمال التي تتخل في اخدى المجلس المحافظة وفقيا للمادة ٢ من هذا القانون واللوائح بها يأتي : ١ - ١٠٠٠ سرقس الرسوم ذات الطابح المحلى وفقا لأحكام هذا القانون – أو تصدير أجل سريانها المحلي وقا المحل مؤالم المحلية أو تقصير أجل سريانها المحلي المعرب أحرص الرسوم ذات الطابح المحلي المحلة و ومواعاة المحل حوفة لأحكام هذا القانون – أو تصديلها أو تقصير أجل سريانها المحلي و وقا لأحكام هذا القانون – أو تصديلها أو تقصير أجل سريانها المحل حوفة لأحكام هذا القانون – أو تصديلها أو تقصير أجل سريانها المحل حوفة لأحكام هذا القانون – أو تصديلها أو تقصير أجل سريانها المحل حوفة لأحكام هذا القانون – أو تصديلها أو تقصير أجل سريانها المحل حوفة لأحكام هذا القانون – أو تصديلها أو تقصير أجل سريانها المحلوب و المحافزة و المحافظة المحافزة و المحافزة و

أو الاعفاء منها أو الفاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء » ، كما استعرضت افتاءها السابق في هذا الشأن •

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقسلم أن المشرع وان اختص المجلس الشمعي للحل للمحافظة يغرض الرسسوم ذات الطابع المحلى أو تهديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعقاء منها أو الغائها بعد موافقة مجلس الوزراء ، الا أنه علق ممارسة هذا الاختصاص على شرط تحديد الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام هذا القانون ، فالمادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بعد أن اعتملت قرار وزير نعديل الفتات الواردة به بقرار من مجلس الوزراء ، علقت ممارسسة نعديل الماثان فرض رسوم جديدة وفقا لأحكام هذا القانون ألى حين تحديد الموارد والرسوم المحلية ، وهو لا يعتبر تعطيلا لنص البند لا من المادة ١٢ الخاص بسلطة المجلس المحل في فرض الرسم ، أنها هو أعمال لحكم خاص ورد بالمادة الرابعة من مواد اصدار القانون ، وقيد النه للما المام فيما يتعلق بهمارسة الاختصاص، بفرض الرسم ، انها هو صدور تحديد للموارد والرسوم المحلية ،

وتلاحظ الجمعية العمومية في هذا الشمسان أن المادة الرابعــة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ كانت تجيز زيادة الرسوم المشار اليها يما لا يتجاوز مثل الفئات المنصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلبة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وانه رغبة من المشرع في تحريك فثات هذه الرسوم بما يكفل زيادة الموارد المالية المتاحة المحلية فقد تم تعديل حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على نحو يجيز زيادة الرسوم المشار اليها بقرار من مجلس الوزراء وذلك بما لا يجاوز مثلي الفثات المنصوص عليها في قرأر وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وقه صدر بالفعل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ متضمنا زيادة الرسوم المشار اليها بمثليها الأمر الذي يستفاد منه أن حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وإن كان حكما مؤقتا الا أن قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ الذي قضت المادة باستمرار العمل باحكامه مازال قائما في التطبيق ، وأن وقف العمل بأحكام القرار المسار اليه واستقاطه من التطبيق رهين بصدور تشريع جديد يحل محل هذا القرار ويتناول بالتنظيم الموارد والرسوم المحلية على مستوى جميع المحافظات .

ومن ناحية أخرى فقد جا، نص البند السمايع من ألمادة ١٢ من تانون نظام الادارة المحلية صريحا في أن سلطة المجالس الشعبية المحلية للمحافظات في فرض الرسوم المحلية مقيدة بما ورد يقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٦ وعبارة فرض الرسوم ذات الطابع المحلي وفقا لأحكام هذا القانون التي وردت في صدر هذا البند تفيد أن المشرع عندما منح المجالس الشعبية المحلية للمحافظات الاختصاص بفرض الرسوم المحلية أورد في ذات النص قيدا على مباشرتها هذا الاختصاص مؤداه أن يكون فرض هذه الرسوم وفقسا لأحكام قانون نظام الادارة المحلية ولا تعارض في هذا الشأن بين تقرير الاختصاص وتقييده كما ذهبت بحق هبئة الجمعية العمومية في افتائها السابق .

وعلى هذا فانه يجوز زيادة فئات الرسسوم الواردة بقرار الادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧١ بشان الرسوم المحلية وفقا للضوابط الواردة بنص المادة الرابعة من مواد اصبهار قانون الادارة المحلية أما استحداث رسسوم جديدة وهو ما ناطه الشارع بالمجالس المحلية الشميية للمحافظات فانه معلق على صدور تحديد للموارد والرسوم المحلية والى حين صدور هذا التحديد سوا، بقانون أم بقرار لائحى _ فانه يمتنع على هذه المجالس مهارسة هذا الاختصاص .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ فى الاطار التشريعى القائم ــ الى عدم جواز استحداث أوعية أخرى للرسوم المحلية غير ما ورد بقرار وزير الادارة المحليــة رقم ٢٣٩ لســنة ١٩٧١ تأييــدا لافتائها السابق •

﴿ فتوى رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٢٤/١٢/٢٤ جلسة ١٩٢/١٥/٥٩ ملف رقم ٩٩١/٣/٣٧) .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٥

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي _ الهيئة العامة للاصلاح الزراعي _ نزاع _ التركات الشاغرة -

المادة (٤) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشان المواريث ، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ٠

مناط ايلولة التركة أو ما يقى منها إلى الفترانة العامة هو عدم وجود ورثة فاؤا انتخى
المناط امتنع انزال العكم — استيلاء الهيئة العامة لبنك نصر على تركة المروضة حالته دغم
وجود ورثة له في تاريخ غير قائم على سند صحيح من القانون وبالتائى فان قرارها بضبها
يفدد مخالفا لاحكام القانون حريا بالالتئات عنه — استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراع
على المساحة محل النزاع نفاذ لاحكام القانون دفع ها لسبد صحيح من القانون معا يفدد
انها كانت مصلوكة لاجتبى في تاريخ العمل به قانهة على سند صحيح من القانون معا يفدد
معه طلب البنك بالفاء قراري ازالة التعدى ساقلى الذكر جديرا بالرفض حد مؤدى ذلك :

استبان للجمعية الممومية لقسمي الفتوى والنشريم أن المادة (٤) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الواريث تنص على أن « يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي : أولا : ٠٠٠ ثالثا : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية · ويوزع ما بقى بعد ذلك عنى الورثة ، فاذا لم يوحد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتر : أولا : ٠٠٠ ثانيا : ما أوصى به فيما زاد على المعه الذي تنفذ فيه الوصية فاذا لم يوجه أحه من هؤلاء آلت التركة أو ما بقي منها الى الخزانة العامة » • واستظهرت الجمعية العبومية من ذلك أن مناط آيلولة التركة أو ما بقي منها الى الخزانة العامة مو عدم وجود ورثة ، فاذا انتفى المناط امتنسم انزال الحكم • واذ كان الثابت من الأوراق أن السيه / نسيم مراد وتوفي بتاريخ ٣/٥٣/٥/ عن ورثة هم أولاده الأربعة وأرملته ، ومن ثم تؤول تركته النهر، ولا شأن للادارة العامة لبيت المال بها ، سواء ابان تبعيثها لوزارة الخزانة « المالية حاليا » أم بعد ضمها الى الهيئة المامة لبنك ناصر الاحتماعي بموحب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ _ الأمر الذي يفدو معه وضم تلك الهيئة يدها على القطعتين محل النزاع --والحالة هذه _ غير قائم على سند صحيح يظاهره ، ويكون قرارها بضمهما، الصادر استنادا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة

(لذى ينحسر النطاق الزمنى للعبل بأحكامه عن شمول العالة الماثلة أصلاء
 مغالفا لإحكام القانون حريا بالالتفات عنه *

ولما كان الثابت أن الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قد استولت على المساحة محل النزاع نفاذا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ، باعتبار انها كانت معلوكة لأجنبي في تاريخ العمل به ، وذلك في المحدود التي تنبيء عنها الأوراق المطروحة المقدمة من تلك الهيئة ، وبالتالي تكون مطالبتها لبنك ناصر برقع يده عن القطعتين المساد اليهما وازالة التعدى الواقع منه عليهما قائمة على صحيح سسندها قانونا ، مما يغدو معه طلب البنك بالفاء قرارى ازالة التعدى سسالفي الذكر جديرا بالرفض ،

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بشأن قطعتى الأرض المشار البهما ٠

ر فتوی رقم ۹۳۷ فی ۱۹۹۰/۱۳/۲۶ جنسة ۱۹۹۰/۱۲/۱۸ ملف رقم ۹۳۷/۲/۰۰ . .

جلسة ٦ بن ديسببر سنة ١٩٩٥

عاملون بمشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم الأسرة ... مكافأت تشمسجيعية ومكافأت تدريب .. العد الأقصى لما يعصل عليه المامل .. تفويض •

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ ئستة ١٩٨٧ بشان القواعد والضواحك الفاصة بمشروعات البحرت النستركة مع جهات اجنبية ودولية لـ قرار وزير الصحة رقم ٧٧٠ ئسنة ١٩٨٧ باصدار اللائمة المالية والادارية للمشروع -

خضوع الكافات التشجيعية ومكافات التدريب التي تمنح للماملين بحشروع هيئة التنمية الدولية لتنظيم الأسرة للحد الأقسى التصوص عليه في القرادين سائلي الدكر — اساس الدولية لتنظيم الأسرة للحد الأقسى التصوص عليه في القرادين سائلي الدكر — اساس الماملون بشروعات التنمية من مكافات مناية بأن وضع حداً أقسى لاجعلة بمنايد ووحد بالمشروع واحد بالشروع بعيث لا تريد عن ٢٠٠٪ من الراقب الأساسي في حالة العمل بشروع — نتيجة ذلك : يتمن عدم مخالفة ذلك — تفويض الوزير المختص في وضع اللواقع المالية لهذه المشروعات صدور قرار وزير المسحة رقم ٢٠٠ كسنة ١٩٨٧ اعجالا لهذا التفويض ناصا على أن الحد المتحديد التويض من صاحب السلطة الاصلية أنها يعمد أن يتم في العدود التي رسمها قرار التويض — الكافات التشجيعية ومكافات التدريب التي أجاز قرار وزير المسحة سائله الاشروة الد منجها تنخل فسيحين العد الإشارة الله عدم المؤون (البيد المناهة الله المناهة الله المناهة الله المناهة المن

استبان للجمعية العدرمية لقسمي الفتوى والتشريع ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن القواعد والضوابط الخاصــة بمشروعات البحوث المشتركة مع جهات اجنبية أن دولية ينص في المادة الأولى بنه على أن « تتبع القواعد والضوابط المنصوص عليها في هذا القرار بشأن مشروعات البحوث المستركة التي تجرى في الجهاز الادارى للدولة أو الجابعات . . » كما تنص المادة أ من ذات القرار على أن الشأن اللوائح والخدور من رئيس الجهــة ذات الشأن اللوائح المللية والادارية للمشروع - و وشــمل اللوائح المنذكررة على وجه الخصوص اسلوب ادارة المشروع واوجه الاتفاق . . . > كما تنص المادة لا من ذات القرار على أن « يكون الحد الاتمى للمكافــة الميل في مشروع واحد ٢٠٠٪ من المرتب على النحو التالى . . . > كما النحو التالى كما المائة النائح سنة حالة الميل في مشروع واحد ٢٠٠٪ من المرتب على النحو التالى . . . كما المسلى المدوع واحد ٢٠٠٪ من المرتب على النحو التالى قالة الميل في مشروع واحد ٢٠٠٪ من المرتب

الاصلى للباحث » ، كما تنص المادة (٨) من ذات القرار على أن « يرفع ما يتقاضاه الباحثون بالزيادة عن الحدود المشار اليها في المادة السابتة في الصناديق القائمة أو التي تنشأ في كل جهة لتنبية البحوث ويتم الصرف من حصيلة هذه الصناديق على البحوث ذات الشأن » .

واستظهرت الجمعية العمومية ان قرار رئيس الجمهورية قد وضع ضوابط لما يحصل عليه العاملون بمشروعات التنمية من مكافات مالية بأن وضع حداً اقصى لجملة ما يتقاضاه العابل بالشروع بحيث لا تزيد على ٢٠٠٠٪ من الراتب الاساسى في حالة العمل في مشروع واحد و ٢٠٠٠٪ من الراتب في حالة العمل في اكثر من مشروع وفوض الوزير المختص في وضع اللوائح المالية لهذه المشروعات وذلك في الاطار العام لما تضمنه هذا القرار من احكام بحيث يقع عليها مخالفته ثم قضى بأن توضع البالسخ الزائدة عن الحدود المشار اليها في صندوق خاص نقوم الجهة بالانفاق منه على البحوث الاخرى .

وبناء على التقويض الصادر من رئيس الجمهورية على التفصيا السابق صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ منضمنا اللائحــة المالية والادارية لمشروع هيئة التنبية الادارية لتنظيم الاسرة ناصاً على أن الحد الاقمى لمكافأة الماملين بالمشروع هو ٢٠٠٪ بن الراتب الاساسي .

ومن حيث أن ممارسة اختصاص التفويض من صاحب السلطة الاصلية أنما بجب أن يتم في الحدود التي رسمها قرار التفويض .

ومن حيث أن قرار وزير الصحة سابق الاشارة الله والصادر بناء على تفويض رئيس الجمهورية بوضع اللائحة المالية للمشروع وان تضمن جواز منح مكانات تشجيعية ومكانات تدريب مانه يجب أن يكون منح هذه المكانات داخلا ضمن الحد المنصوص عليه في اللائحة المالية المشروع وقرار رئيس الجمهورية والقول بغير ذلك يعطى الحق لوزير الصحة أن يضمن قراره باصعار لائحة المشروع أحكاما بالمخالفة للحدود التي فوضه نها رئيس الجمهورية .

وعلى ذلك غان المكافآت التشجيعية ومكافآت التدريب التى اجاز قرار وزير الصحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة المالية لمشروع المتنعية الدولية لتنظيم الأسرة منحها تدخل ضمن الحد الأقصى للمكافأت. المالية الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ .

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المكافأت التشجيعية ومكافأت التدريب التي تمنح للعاملين بمشروح هيئة النبية الدولية لتنظيم الاسرة للحد الاقصى المنصوص عليه في قسرار وزير الصحة رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٢ .

ر فتوی رقم ۹۳۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۱۳/۲ جلسة ۱۹۹۰/۱۳/۱ ملف رقم ۱۹۲۹/۱۳۷۱ و ·

جلسة ۲۰ من دیسمبر سنة ۱۹۹۰.

عاملون مدنيون بالدولة ... تميين ... نقل ... الهيئة العامة لمعو الأمية وتعليم الكبار ... العاملة المالية أرثيس الهيئة -

المادة (٤) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شان محو الأمية وتعليم الكيار • المادة (١٤٩) من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٩ بشان شروط المختمة والترقية الهباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٩٨٨ لسنة ١٩٩٣ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ ·

المشرع ناظ برئيس الجمهورية تعين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لهدو الأهية وتعليم الكبار وتحديد معاملته المالية في فات قرار تعيينه وذلك لمدة الان سنوات قابلة للتجديد حدد المشرع بعوجب المادة ١٤٩ المشدا اليها تمينية تصديد المعاملة الوظيفة والمالية لمن ينقل من ضباط القوات المسلحة الى جهة مدنية حدديد مركز العامل بالنسبية الى انوطيفة التي يشغلها منوط بالقرار الاداري المساده اليه ... تتيجة ذلك : ان الربره في الزال حكم القانون على العامل تكون بقرار تعيينه وحده وبحسب الوصف الذي المبتد معاصرته لأى اجراء يتعلق بالهاء عليه ولا يؤثر في هذا القرار او يغير من طبيعته معاصرته لأى اجراء يتعلق بالهاء علاه المعاملة السابقة ... تطبيق -

استبان للجمعية العمومية القسمى الفترى والتشريع أن المادة المن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأبية وتعليم الكبار انفص على أن « تنشأ هيئة عابمة لمحو الأبية وتعليم الكبار › ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير التعليم ٠٠٠ ويكون للهيئة جهاز تنفيذى يصدر بتميين رئيسه وتحديد معالمته المالية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد » ، كها تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٢٨٨ لسنة ١٩٩٦ نين المسلحة المعدلة بالقانونين لرقمي ١٢٨٨ لسنة ١٩٩٦ تنص على أنه « في حالة لربته للعسكرية ١٠٠ ويتصدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول اليها للعواضات الثابئة القررة ارتبته العسكرية أو الإجر المتر الوطنة المنقول الهما الوطنة المنقول الهما التعويضات الثابئة المتررة ارتبته العسكرية أو الإجر المتر الوطنة المنقول الهما الوطنة المنقول الهما التعويضات الثابئة المتررة ارتبته العسكرية أو الإجر المتر الوطنة المنقول الهما التعويضات الثابئة المترة الرتبته العسكرية أو الأجر المتر الوطنة المنقول الهما التعويضات الثابئة المترة ورتبته العسكرية أو الأجر المتر الوطنة المنقول الهما الهما التعويضات الثابئة المترة ورتبته العسكرية أو الأجر المتر الوطنة المنقول الهما التعويضات الثابئة المترة ورتبته العسكرية أو الإجر المتر الميثرة المنقول الهما التعويضات الثابة المترة ورتبته العسكرية أليثول الهما التعويضات الثابة المترة ورتبته العسكرية أليثول الهما التعويضات الثابة المترة ورتبته العسكرية أليثول الهما المعالم النوا النها التعويضات الثابة المترة ورتبته العسكرية أليثول الهما التعويضات الثابة المترة ورتبته العسكرية أليثول التعويضات الثابة التعويضات الثابة التعويضات الثابة التعرب المتراك المتحد أمر المتحدية المتحدية أليثول الهما التعويضات الثابة التعرب المتحدية المتحدية المتحدية المتحدد ألية التعرب المتحدد ألية ال

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسدم أن المشرع ناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد معاملته المالية في ذات قرار تعيينه وذلك لمدة ثلاث سنوات علم المتعدد ومن نلحية أخرى بين المشرع في المادة 159 من القانون رقم ٢٩٧ لسنة 160 المسار اليه كيفية تحديد المعاملة الوظيفية والمالية لمن ينبط القوات المسلحة الى جهة مدنية وقصر مناط أعبال هذا الحكم على حالة النقل نقط والذي يقتضى بطبيعة الحال عدم وجود غاصل زمنى بين الضديتين العسكرية والمدنية على ما استقر عليه المتازم الجمعية المعومية ، بيد أن عدم وجود غاصل زمنى في ذاته لا يستلزم دائمة القول سن في جميع الأحوال ويغضى النظر عن ظروف الحال بأن الأمر نقل من القرات المسلحة ، وخاصة متى ثبت أنه لم تتبع اجراءات النقل بالفعل التي تتنفى موافقة السلطات المختصة بالجهدين المنقول اليها ،

واذ كان تحديد مركز العامل بالنسبة الى الوظيفة التى بشخلها منوطاً بالترار الادارى الصادر باسنادها اليه ٤ مان العبرة في انزال حكم القانون على العامل تكون بهذا القرار وحده ويحسب الوصف السذى اسبفه عليه ولا يؤثر في هذا القرار أو يغير من طبيعته معاصرته لاى اجراء يتعلق بانهاء علاقة العامل بوظيفته السابقة .

وخلصت الجبعية العبومية مها تقدم الى ان الثابت من الاوراق ان السيد / انتهت خدمته بالقوات المسلحة بالاحالة الى المعاش في ١٩٩٢/٧/١ وتقرر له معاش بعد اذ انفصمت عسلاقته بالوظيفسة المعسكرية على هذا الوجه وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٩٧ في ١٩٩٧/٧/٦ مفوضا في ذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٩٧ وقرر صراحة تعيينه رئيسا للجهناز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار من الدرجة الممتازة ولم تسلك في شانه اجرادات النقل القررة فانه وبالتالي يكون قد شفل الوظيفة المنية بطريق التعيين وليس النقل وما يستتبعه ذلك من معاملته ماليا المعاملة التي عينها له قرار تعيينه وهي تلك المقررة لشاغلي وظائف الدرجة المباتزة على النحو الوارد بالجدول رقم (١) الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ .

انتهت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحتاق المروضة حالته راتب الدرجة المتازة الوارد بالجدول رقم (1) سسن الجداول المرفقة بقانون نظام العالمين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ .

[﴿] فتوى رقم ١٢ في ١٩٩٦/١/٨ جِلْسة ١٩٩٥/١٢/٢٠ ملف رقم ١٩٩٠/٦/٨٦ € •

(75)

جلسة ۲۰ من ديسبير سنة ۱۹۹۵

الجمعية المومية فقسعى الخلوى والتشريع ــ اختصاص ... نزاح ... هيئة الإوقاف. المرية ،

المادة (٦/٦٦) من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ .

الشرع وضع أصلا علما متنشاه اختصاص الجعمية العمومية تقسمي الختوي والتشريع دون غيما بالقصل في المتازعات التي تنشأ بين المسالع العامة أو بين الهيئات المامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات يعضها وبعض وهي من اشخاص القانون المام _ نتيجة ذلك : الجمعية لا تختص بنظر المتازعة التي نمثل فيها عينة الأوقاف المعربة باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف حسبب ذلك : أن ناظر الوقف في هذه الحالة يعد شخصي من اشخاص القانون الفامي _ تعلق.

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تتدم أن المشرع وضع في المادة ٦٦ ققرة (د) من القانون رتم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولسة أصلا عاماً مقتضاه اختصاص الجمعية العبوبية لقسمى الغنوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالح المامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها وبعض بنيز المنازعة التي تبعث لهنا عنه الموبية لا تختص بنظر المنازعة التي تبعث لهنها هيئة الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير بنظر المنازعة التي تبعث لهنان نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في تيامها على شئون الأجوال الموتوفة أنها هو نشاط ناظر الوتف وهسو في تيامها على شئون الأجوال الموتوفة أنها هو نشاط ناظر الوتف وصبو من الشخاص القانون الخاص ٤ غلا يتحتق الهيئة بهذه المثابة الوصف من الشخاص القانون الخاص ٤ كلا يتحتق الهيئة بهذه المثابة الوصف القانوي والمنازع كي يتعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع و.

وتأسيسا على ما تقدم غان الفزاع الماثل بين هيئة المجتمسات المبرانية الجديدة وهيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن وزير الاوقاف ناظر الوقف بشأن الاراضى المقام عليها ميناء دمياط يخرج عن اختصساص الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم المتصاصها بنظر النزاع المائل بين هيئة المجتمعات الممرانية الجديدة وهيئة الاوقاف بأطر الوقف .

ر فتوی رقم ۲۲ فی ۱۹۹۹/۱۲/۹ چلسة ۱۹۹۰/۱۲/۹۰ ملف رقم ۲۹۱۰/۲/۳۲) ٠

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵

الهيئة القومية للاستشمار عن يعد وعلوم القضاء ــ مؤسسة علمية ــ شاغل وظيفة رئيس الهيئة ــ معاملته معاملة الوزير من حيث الماش •

المواد ١ ، ٨ من الفانون رقم ٦٩ أسيسيّة ١٩٧٣ بسيّن تظام الباحثين الملميين في المؤسسات العلمية •

المسات العلمية الواردة بالجدول الرافق للقانون رقم 19 لسنة ۱۹۷۷ بسأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول الرافق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ او التي ستشاطه ال هذا المجدول - سريان قانون الجامعات على الباحثين العلمية بهذه المؤسسات العلمية لهيا تم يرد بسأنه نص في لواقع هذه المؤسسات - سبب ذلك : أفراد الساواة بين المنظمة المنطقة في المنطقة في التدريس بالجامعة وتهتا والمؤلف معادلة في التدريس بالمجامعة وتهتا المؤلفات ماؤلفات معادلة في التدريس بالمجامعة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة من حيث المرتب والمعاش مع وظيفة رئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش على رئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش على رئيس الجامعة من حيث المرتب عليقية .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع أن المادة (1) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشان نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلبية تنص على انه « تسرى أحكام القانون رقم ٩} لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات على المؤسسات المحددة بالجدول الم فق وذلك في حدود وطبقا للقواعد الواردة في المواد التالية • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد العرض على مجلس الوزراء اضافسة حهات أخرى إلى هذه المؤسسات العلمية » كما تبين أن المادة الثامنة من ذات القانون تنص على أن « نصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحم المجلس الخساص مالمؤسسة العلبية الخاضعة لاحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لسه وتشبل هذه اللائمة على القواعد النظبة لما يلى : (ب) التسميات الخاصة بالرظائف العلميسة في المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت اللحقة بالقانون رقهم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ٠٠٠ وتسرى نيما لم يرد نيه نص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية التواعد الواردة في التانون رتم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ ٥٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع قضى بأن احكام انقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات في الحدود وطبقاً التواعد التي عينها لهذا الغرض - تسرى على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ أو التي ستضاف الى هذا الجدول ، كما قضى بأن تتضمن اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية التسهيات الخاصة بالوظائف العلبية في المؤسسة وتعادل وظائفها مسع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ ، على أن يسرى هذا القانون الأخير على الباحثين العلميين بهذه المؤسسات فيما لم يرد بشائه نص بهذه اللوائح ، وذلك بهدف اقرار المساواة بين شاغلى الوظائف الفنية في المؤسسات العلمية ونظرائههم الشاغلين وظائف معادلة في التدريس بالجامعة وتمتسع الأولين بسذات المزايا المقررة للآخرين ، أخذا في الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الحالتان في أساسها وجوهرها وركونها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي ومتى كان ذلك وكانت الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم النضاء تعتبر من المؤسسات العلمية وفقاً لنص المادة (١) من قسرار رئيس الحمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٤ في شان اعادة تنظيم الهيئة القوميسة الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء ، التي قضت باعتبارها من الحيات التي يسرى عليها القانون رتم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ، كما أن وظيفة رئيس الهيئة تعتبر معادلة لوظيفة رئيس الجامعة وفقاً المادة ٣٨ من لاتحــة المركز التومى للبحوث والتي استعار قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر احكامها لتسرى على الهيئة ، ومن ثم مان مقتضى ذلك ولازمه سريسان ذات التواعد التي تحكم المركز القانوني لرئيس الجامعة من حيث المرتب والمعاش على رئيس الهيئة . والقول بغير ذلك من شائه أن يفرغ التعادل الذي قرره الشارع بصريح النص من مضمونه ويقعد بالنص عن انتاج اثره وتحقيق غاياته ويجعله في غير محل ، غليس ثمة جدوى من اقرار المساواة والتعادل بين الوظائف الفنية بتلك المعاهد العلمية ونظرئهسا بوظائف التدريس بالجامعة اذا لم ينصرف ذلك الى ذات المعاملة من حيث الرتب والمعاشى ، فضلا عن تناقض ذلك مع التنظيم القانوني الماثل في هذا الصدد والذي يستتيم في جوهره على تاعدة مفادها خضوع نوعى الوظائف المشار اليها - أعضاء هيئة التدريس وشاغلي الوظائف الفنية بالمؤسسات العلهية _ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وذلك فيما لم يسرد بشانه نص في اللوائح التنفيذية لهذه الأخيرة .

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية السارية على الهيئة القويية الاستشمار عن بعد قد سكتت عن التنظيم القانوني لمعابلة أعضائها من حيث المعاشى مانه لا سبيل الا الرجوع المقواعد الواردة بتانون تنظيسم الجامعات والتي قضى القانون رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٩٤ والمعدل لاحكامه بمعالمة رئيس الجامعة عمالمة الوزير من حيث المعاش ، ومن ثم مانسه يتمين سريان هذا الحكم على شاغل وظيفة رئيس الهيئة باعتباره جزء من بن النظام القانوني الذي يحكم مركزه :

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الدكتور رئيس الهيئة القومية للاستشمار عن بعد وعلوم الفضاء في معابلته معابلة الوزير من حيث المعاش .

ر فتوی رقم ۲۷ فی ۱۹۹۲/۱۹۹۹ جلسة ۲۷/۱۳/۰ ملف رقم ۲۹۳/۳/۸۳) ·

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة ــ علاوات ــ علاوة دورية ــ ا**مستحقالها ــ الهيئية حسابها •** المادة (٤١ مكردا) من القانون رقم ٤٧ أسستة ١٩٧٨ بشأن فظام العاملين الدنيين بالدولة والمسافة بالثانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ •

اليوم الأول من يوليو هو يوم البدء في استحقاق العلاوة ، واته يحسب ضمن ايام التمي يستخف المام التمي يستخف المسر الذي تستحق عنه الدادوة تها يحسب اليوم الأول لنفلا الترقية أو الثلق ضمن ايام شغل عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لنفلا الترقية أو الثلق ضمن إيام شغل الوظيفة المرقى حساب السنة عدم حساب الوظيفة المرقى حساب المستقد مساب المستقد من ثم يتمين عند حساب عنة الثلاث سنوات المتصوص عليها في المادة الم عكرد سائفة اللاكر مراعاة أن حساب عدة السنة أنها تكتمل بانتهام اليوم المعابل ليوم المعابل ليوم المعابل ليوم بدنها - تغييق .

تبين للجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٤١ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والمضافة بالفانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فنص على أنه د اذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى الحد الاقصى المسموح به وفقا للقوانين المعول بها يمنح علاوة أضافية بغنة الملاوة السورية المقردة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يوليو التالى لمضى المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بهذه العلاوة الربط المالي الثابت المقرر لدرجة الوظيفة وذلك عن الربط المالي الثابت المقرر لدرجة

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بعد أن حدد ميماد استحقاق الملاوة الدورية بأول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التمين أو من استحقاق الملاوة الدورية السابقة • استحدث حكما جديدا بمنح العامل علاوة اضافية بقئة الملاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها متى مضت عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة لوصول مرتبه الى الحد الأقصى المسموح به قانونا ، على أن تستحق هذه الملاوة في أول يوليو التالى لانقضاء المدة المذكررة بشرط الا يجاوز أجره بمنحه إياها الربط المالى المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة •

ومن حيث أنه من المستقر عليه أن استحقاق الملاوة الدورية في أول يوليو من كل عام التي هو عن سنة سابقة بدأت في أول يوليو وأنتهت في التلاثين من يوليو ، بما يفيد أن اليوم الأول من يوليو هو يوم البده في استحقاق العلاوة ، وأنه يحسب فسسمن أيام الشهر الذي تستحق عنه العلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها أجر العامل ، وكما يحسب اليوم الأول لنفاذ الترقية أو النقل ضمن أيام شغل الوظيفة المرقى اليها أو الملقول لها ، ومن ثم فأنه يتمين في حساب السنة عدم حساب أي يوم سبق حسابه من أيام السنة ، والا يتكرر أحد الايام في حساب تمام الحول والا تداخلت السنون يقسد عدد الأيام المذكورة من دورة الحول ، فمن ثم يتمين عند حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٤١ مكرر سابق الاشارة اليها مراعاة أن حساب مدة السنة أنما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدنها وهو ذات ما أخذت به المحكمسة الادارية العليسا في الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ القضائية ،

لالسك

انهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اليسوم الأول من يوليو الذي استعقت فيه العلاوة الدورية السابقة يدخل ضمين الناث سنوات المحددة بالمادة ٤١ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ر فتوی رقم ٤٢ في ١٩٩٦/١/١٦ جلسة ١٩٩٥/١٣/٥ ملف رقم ١٩٩٥/٦/٨٦) -

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۰

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ طلب داى ـ فريبة البيعات ـ حفظ. الوضوع •

طّب وزير الاعلام من الجمعية الصومية تقسمي الفتوي والتشريع تحديد النسبة التي
تدر على اساسها ضربة المبيات على اشرطة الفيديو التي تنول شركة صسوت الفاهرة
للصوتيات والمرئيات تصويرها لمسالح جامعتي القلام و الاستئدام استروديوات حدم الشركة لذات الضرية وذلك ونقا لاحكام قانون الفريبة المامة
على المبيعات الصاحد بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ حفظ الوضوع بناء على طاب وزارة
الاعلام الذي حارج الوضوع اصلا بطلب منها – بعد أن الخادت بالانفاق على الشريبة
المستخفة الذي تم بين مصلحة الفرائب على المبيعات وشركة صسحوت الناهرة للصوتيات
والمرئيات – نتيجة ذلك : استغلاق باب النافاف في شأنه – تطبيق -

((لذلك))

وانتهت الى حفظه بناء على طلب وزارة الاعلام الذي طرح الموضوع أصلا بطلب منها واستفلاق باب الخلاف في شأنه تبعا لذلك *

﴿ فتوى رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٩١/١٢/١ ملف رقم ١٩٩٠ ١١٠/٥١٠ ﴾ •

(NV)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة ... بدلات ... بدل تمثيل ... احقية القائم بأعباء الوظيفة في بدل التمثيل •

المواد ۱۷ ، ۲۷ من مواد القانون رقم ۲۷ لسنة ۱۹۷۸ بنظام العاملين المدنين بالدولة المسرع حينما اجاز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل بساغل الوظائف العليا وفقا للمواعد التي يتضمنها القرار الذي يصديم في هذا الشان غاير في الصياغة وهو بصدد تعين مستحق هذا البدل فتارة أطلق عليه د شاغل الوظيفة ، وتارة أخرى فعت بعن ويقوم باعبانها - مفاد ذلك : أن تكل منهما مدلوله الفاصي به - دليل ذلك : أن شغل الوظيمة يكون باحدى طرق ادرمة هي النميخ والدرجية وادمل والندب بينما الديام باعبانها لا بستلزم ان يتم باحدى هذه الطرق - نتيجة ددك : منح بدل الممتيل يكون للغانم باعبانها الوظيفة كما هو تشاغلها - تطبيق -

تبين للجمعية الممومية لفسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٢ من تابن نظام الماملين المدنيين بالموله الصادر بانقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن و يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب بمراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة ع • كما تنص المادة ٤٢ من ذات القانون على أنه و يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجسر المقلفة ويصرف هذا البدل لشاغل الوظيفة المقررة لها • وفي حالة خلوما يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب ، خلوما يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب ،

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع حينما أجاز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا و وقتا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن غاير في الصياغة وهو بصدد تمين مستحق هذا البدل: فتارة أطلق عليه و شساغل الوظيفة » وتارة أخرى نعته بين و يقوم بأعبائها ع و مما يقطع بأن لكل منهما مدلوله الخاص به والذي يختلف عن مدلول الآخر ومقصود المشرع منه ، ذلك أن شفل الوظيفة عين المشرع وسائله في المادة ١٢ من قانون نظام الماملين المشار اليه وحصرها في أربعة طرق هي التمبين والترقية والنقل والندب بينما القيام بأعباء الوظيفة هذي حالة خلوها والى حين شغلها والندب بينما القيام بأعباء الوظيفة هي حالة خلوها والى حين شغلها لا يشترط فيه أن يتم باحدى هذه الوسائل ، ومعا يؤكد ذلك أن المشرع

لو لم يكن يقصد التبييز بين شغل الوظيفة وبين القيام پاعبانها ما كان في حاجة الى هذه المغايرة في الصياغة من ناحية ، وكانت عبارته التي نصى فيها على انه و وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم پاعبائها ، بهتاية تحصيل حاصل وتزيد من جانبه من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي ينزه المشرع عنه ، وأن هذا الذي استظهرته الجمعية العمومية من النص المتقام يتفق والعلة التي من أجلها تقرد منع بدل التمثيل والتي يتوافر في شاغل الوظيفة كما تتوافر في القانم بأعبائها سواه بسواه ، ولو لم يكن قيامه ناعانها تد جى باحدى وسائل هذا الشغل .

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم الى انه ولتن كان المروضسة حالته في عام ١٩٨٥ أعيد تقييم وظيفته دون أن يقترن ذلك بصدور قرار باسنادها اليه طبقا للمادة ١٢ من قانون نظام العاملين المدنيين المسار اليه الا أن ذلك لا ينفى عنه انه قائم بإعبانها ، وأنه بهذا الوصف توافر في شأنه مناط استحقاق بعل التمثيل المنصوص عليه في المادة ٤٢ ، الأمر الذي يفدو معه متعينا القول بأحقيته في صرف هذا البدل اعتبارا من تاريخ اعادة تقييم وظيفته ورفعه الى الدرجة العالية .

لذلسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالته فى بدل التمثيل المقرر لوطيقة مدير مديوية التنظيم والادارة لمحافظة قنا ' بعد رفعها الى المدرجة العالمية •

(فتوی رقم ۹۳۸ فی ۱۹۹۰/۱۲/۳۶ جلسة ۲۰/۱۳/۹۲۰ ملف رقم ۱۹۹۵/۱۲/۸۳) •

جلسة ۲۰ مَن ديسمير سنة ١٩٩٥

الجمعية العبومية لقسمي الختوي والتتريع _ تراع _ مصلحة الجهارك _ صاحب الصلة في طلب عرض النزاع _ عدم قبول طلب عرض النزاع المائل لتقديمه من غير ذي صلة • الماده (٢/٦ء) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •

اشرع قرد أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجبعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المسالح العامة او بين الهيئات العامة أو بين هده الجهات بعضها البعض حا اختصاص الجمعية في هذه العالة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية العقوق وفضي التجمعية في هده العالة عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية العقوق وفضي المنازعات عدد المفاونة حواسل العماله بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتعرف ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض التزاع على الجمعية المعومية مباشرة من صاحب السلحة في التقافى طبقاً للفاتوت وان يوجهه ألى من يمثل الموجه اليها قاتونا سبب ذلك : أن الصلحة شرك لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العقوق حس تطبيق م

تبين للجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم 20 لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية المعومية لقسمي الفترى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والوضوعات الآتية : • • • (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المهسسات العامة والمهسسات العامة أو بين المهسسات العامة أو التشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، •

ومفاد ما تغدم أن المشرع قرر أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات المامة البين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيشات العامة أو بين الهيشات العامة أو بين الهيشات العامة الوبن الهيشات العامة البحمية المبومية في هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية الممومية مباشرة من صاحب الصفة في التقاشي طبقاً للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الوجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن طلب عرض النزاع الماثل لم يقدم من رئيس مصلحة الجميارك صاحب الصفة في التقاضي قانونا عنها ، فين ثم تعين عدم قبوله .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب النزاع المأثل لتقديمه من غير ذي صفة •

(فتوی دقم ۹٤٠ فی ۹۲/۲/۲۲ جلسة ۴/۹۲/۹۲ ملف دقم ۲۹۹۰/۲/۳۲ ، ۰

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵

الجبعية العبومية تقسمي اللتوى والتشريع ... نزاع ... رفض الطالية •

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٧ ئسنة ١٩٦٣ .

اصدار وزير التموير والدولة للاسكان واستصلاح الأرافى قراره بتكليف شركة التصر للمبانى والانشاءات بتنفيذ بعض الأعمال المكانيكية اللازمة لتطوير مشروع السرف الصحى بعدينة شبين الكوم _ تتيجة ذلك : قيام الشركة بهذه الأعمال استئادا لهذا القراد _ استقلال الشركة فى قيام بهذه الأعمال من الهيئة القومية لمياه الشرب والمسرف السحى _ مطالبة الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم للهيئة برد تكاليف رد الشيء لاصحياء (ددم اعمال الحض) غير قائمة على سند صحيح جديرة بالرفض _ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه المقاولات الداخلة في القطاع العام بتنفيذ الأعمال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية • ويصدر أمر التكليف من الوزير الى الشركة أو المنشساة مباشرة ، ، كما تبين لها انه نفاذا لهذا النص أصدر وزير التممر والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٤ بتكليف شركة النصر للمباني والانشاءات بتنفيذ بعض الأعمال المكانيكية اللازمة لتطويى مشروع الصرف الصحى بمدينة شبين الكوم ، واستنادا الى ذلك القرار قامت الشركة باجراء أعمال الحفر اللازمة لتنفيذ مسيار خط طيرد قطر ٤٠٠ م زهر ببعض شوارع المدينة ، الأمر الذي يكشف بوضوح عن أن تلك الأعمال لم تقم بها الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، بل باشرتها الشركة المذكورة بركيزة من قرار التكليف ، وذلك على وحه الاستقلال عن الهيئة ، حيث لم يثبت من الأوراق المعروضة أن الشركة قامت بأعمال الحفر بوصفها تايما للهيئة ، بل كلفتها بذلك من قبل الهزير وبناء عليه تكون مطالبة الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم الهيئة الشار اليها بقيمة تكاليف رد الشيء الأصله غير قائمة على سسند صحيح حدرة بالرفض •

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض الطالسة المائلة •

(فتوی رقم ۹٤۱ فی ۹۶۱/۱۳/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۳/۲ ملف رقم ۹۹۱ (۲۰۱۰/۳۳) ←

جلسة ۲۰ دیسمبر سنة ۱۹۹۵

شركات ــ شركات قطاع عام ــ شركات قطاع الإعبال العام ــ سئدات حكومية ــ مدى جواز استرداد شركات قطاع الأعمال العام للعبائغ التي صبق تجنيبها من أدباهها العمائية كشراء سندات حكومية ،

المادة (٦٣) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بشان المؤسسات العامة وشركان المقطاع العام - قراد رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ ج

المادة (00) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شكل المؤسسات العامة وشركات القطاع الدام ، المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٧٤ .

المادتان (۲/٤ ، ۲/٤) قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ۹۷ كسنة ١٩٨٣ .

المادة الأول فارة نائبة من القانون رقم ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان قانون شركات نقطاع الإعمال الدام . اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١ مالف الذكر محلت الشركات التابعة معل حيثات الاشاع العام ، كما حلت الشركات التابعة معل حيثات الاشاع العام ، كما حلت الشركات التابعة معل شركات نقطاع الاعمال العام المتباب نسبة من أرباحها الصافية لشرا، مستدات م تنجيه ذلك : شركات العام الترام بستدات م تنجيه ذلك : شركات الطام المتباب العام المتباب المتباب

تابعت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع المراحل التشريعية التى مر بها تقرير حكم التزام الشركات المساهمة بتجنيب نسبة من ارباحها لشراء سندات حكومية قتبين لها أن تقرير ذلك الحكم بدأ بالنسبة الى الشركات المساهمة الخاضمة الأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصسية بالأسسم والشركات ذات المسئولية المحدودة اعتبارا من ١٩٥٩/١/١٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ لشارياح ١٩٥٤ المدن رقم ٢٦ لسنة من ١٩٥١ المدن رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بنوا بعض المادة (١٤٥ منه الى المادة (١٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة من القرباح من القانون رقم ٢٦ لسنة بهرجب المادة (١٤٥ منه الى المادة من الأرباح من القانون رقم ٢٦ لسنة بهرجب المادة (١٤٥ منه المادة ورقم منه المرباح من القرنون رقم ٢٦ لسنة بهرجب المادة ورقم منه المرباح من القرنون رقم ٢٦ لسنة بهرجب المادة ورقم ورقب منه المرباح من الأدباح من القرنون رقم ٢٦ لسنة بهرجب المنه التي ورقم ورقم ورقب منه المرباح المنه المرباح منه المرباح المرباح منه المرباح منه المرباح منه المرباح منه المرباح منه المرباح المرباح منه المرباح منه المرباح المرباح منه المرباح منه المرباح منه المرباح منه المرباح منه المرباح المرباح منه المر

الصانية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيع ربع لا يقل عُن ٥٪ من رأسٌ مألهساً على المسساهدين • ولا يسرى هذا الحكم الا بالنسبة للشركات التي تسمع أدباحها بتجنيب هذا القدر أو بمقدار ما يسمع به رصيد أرباحها ، - وتأكد الحكم وتثبتت دعائمه ، مع اختلاف في طريقه التجنيب ، بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القبانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، بما قضت به المادة الثانية منه من جمل تجنيب تلك النسبة سابقا على اجراء أية توزيعات من الأرباح الصافية • ولقد استمر ذلك الالتزام قائما الى أن تقرر بموجب المادة (١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان ٠ واذ وردت أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ خلوا من الأحكام التي عساها أن ترتب على عاتق شركات الساهمة التي تستظل بنصوصه التزام بتجنيب أو استقطاع أمة نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها لشراء سندات حكومية ، ومن ثم فان هذه الشركات اعتبارا من تاريخ المسل بهذا القانون أصبحت محرره من حسكم الالتزام بالتجنيب الذي كانت ترتبسه أحكام القانون الملغى ٠

كما تبين للجمعية الممومية انه بالنظر الى أن شركات القطاع المسام كانت تناى عن نطاق سريان أحكام القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ آنفي البيان ، نفاذا لما كانت تتضمينه نصوص القوانين المنظمة لها من أحسكام البيان ، نفاذا لما كانت تتضمينه نصوص القوانين المنظمة لها من أحسكام تحول دون ذلك ، فقد اختص المسرع تلك الشركات بنص يخضمها لحكم مماثل ضمنه القانون وقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بشسان المؤسسات المسامة وشركات القطاع العام المائدة (٣٦) - يقضى بأن « ١٠٠٠ يصدر قرار من سندات الحكومية أو تودع البنك المركزى في حساب خاص » ، وبذلك تكون شركات القطاع العام صارت هي الأخرى ، اعتبارا من ١٩٦٦/٨/١٥ وقد تتجبيها بخمسة في المائد و وخرصا من المشرع على استمرار التزام شركات القطاع العام بذلك الحكم ، فقد عاود النص عليه في القانون شركات القطاع العام بذلك الحكم ، فقد عاود النص عليه في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ النسمة العام رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ النسمة القانون القطاع العام بذلك الحكم ، فقد عاود النص عليه في القانون الذي الفي القانون رقم ١٩٧٠ سنة ١٩٧١ النسمة العام بالذي الفي القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ النسمة العام بالذي الفي القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ النسمة العام بالذي الفي القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ ـ بما قضت به المادة (٨٥) منه

من أن « ۱۰۰ يصد قرار رئيس الجمهورية يتحديد النسبة التي تجنب من الأدباح الصاديه لشراه سناءات حلومية أق تودع البنك المركزي في حساب خاص » ونفاذا لعلك المادة صدو قرار رئيس الجمهوريه رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ يتحديد النسبة النسبة التي تجنبي من الإرباح الصافية بشركات النساغ المراه سنهات حكومية ، ونصت المادة الأولى منه على تحديد علم النسبة يخمسة في المائة و ويتما صدر قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ – الذي الفي القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ – الذي الشي القسانون المشرع ذات الحكم ، وأن كان غاير في السلطة المنوط بها تحديد النسبة التي تجنب ، وذلك بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٤) منه من أن و كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سسندات حكومية أو تودع البنك المركزي في حساب خاص » «

والحاصل أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسمنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام حلت الشركات القايضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، كما حلت الشركات التابعة محل شركات القطاع العام التي كانت تشرف عليها ثلك الهيئات • ولما كانت مواد قانون شركات قطاع الأعمال العام وردت خلوا من أية أحكام تلقى على كاهل شركات قطاع الأعمال العام التزام بتجنيب نسبة من أرباحها الصافية لشراء سلمات حكومية او ما الى ذلك بالإضافة الى أن أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، ومن سنها الفقرة الثانية من المادة (٤١) لم تعد تسرى على تلك الشركات ، أعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القيانون رقسيم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر ٠ هذا فضلا عن أن الأحكام التي يرصيفها القانون رقم ٥٩ أسنة ١٩٨١ ، بحسبانه الشريعة العامة المنظمة للشركات المساهمة ، ليس بها ما يرتب ذلك الالتزام على عاتق الشركات الخاصيعة له ، كما سبق البيان • وبناه عليه تكون شركات قطاع الأعمال العام غير مكلفة ، من حيث الأصل ، يتجنب أية تسبة من أرباحها الصافية لشراء السندات الحكومية أو ايداعها البنك المركزى في حساب خاص ، على خلاف الحال بالنسبة الى شركات القطاع العام التي ما انفكت تحت سلطان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٧ المنوه عنه ٠

والحاصل أيضا أن الجمعية العمومية الاحظت من استعراض أحكام القوانس والفرارات معالنة البدان ، فيها قطعت به هذه الأحكام من تغرير حكم تجنيب حصة من الأرباح الصافية لشركات القطاع العام لشراء مبندات حكومية ، وفيما قضت به من تحديد النسب التي تجنب ، انها جميما سكتت عن أن تتناول بالتنظيم مدى احقية الشركات المخاطبة بحلم التجنيب في استرداد المبالغ المجنبة أو في تغيير الغسرض الذي تستغل أو تستثمر فيه • هذا فضلا عن انه لم تصدر حتى الآن أي تشريعيات أخرى تخول الشركات هذا الحق • ومن ثم فانه لافكاك لتلك الشركات من الابقاء على المبالغ المجنبة للغرض الذي جنبت من أجله ، ويبقى حقها عليها مقيدًا بما خصصها به المشرع على نحو يحد من حركتها ، ويقيد أوجب استثمارها • ولما كانت المبالغ التي جنبتها شركات القطاع العسام التي تحولت إلى شركات تابعة قد أنتقلت إلى الشركات الأخرة ، بموجب كونها خلف الشركات المذكورة ومحماه بذات الأوصاف والالتزامات التي كان يدور في نطاقها حق الشركات السلف ، منا مؤداه أن سلطة شركات قطاع الأعبال العام في المبالغ المسار اليها تنحصر هي أيضا في حدود الغرض الذي اختصها به المشرع ولم تتحرر منه ، وهو شراء سيندات حكومية أو أيداعها البنك الركزي في حسساب خاص ، فلا يتساح لها استردادها أو تغير وجه استغلالها ، طالما لم يجر تقرير ذلك بأداه قانونية مناصبة تخولها ولاية الاسترداد أو تعديل وجه الاستثمار تصدر من بعد •

لذلسك

انتهت المجمعية المصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استرداد المالغ المسار اليها الا باداة تشريعية تصدر من بعد •

ر فتوی رقم ۹۰۱ فی ۱۹۹۰/۱۳/۳۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۳/۳۰ ملف ۱۹۹۰/۲/۳۷) ٠

(۷۱) جلسة ۲۰ آمن ديسميز سنة ۱۹۹۰

جامعات - اعضاء هيئة التدريس - تعيين - مرتب - اعادة تعيين - الاحتفاظ بالمرتب. الذي كان يتقاضاه .

المادة (٥٦ مكروا) من القانون رقم ١٠٠٣ أسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهو والهيئات التي يشملها والقدافة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ ه

المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

المادة (٣) من القواعد الملحقة بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٩ كسنة ١٩٩٧ التساد الله و ١٩٩٧ التساد

المادة (٣٣) من قانون نظام العساملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ استة ١٩٧٨ -

الشرع فى كانون تنظيم العاممات رقم 24 لسنة ١٩٧٧ متفقل لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمدين معن كانوا يشغلون وظائف بالحكومة أو الهيئات العامة والمعرب على من كانوا يتقاضونه فى هذه الوظائف متى كان يزيد على بداية مربوط الوظائفة المدين عليها شرط ذلك : إلا يتجاوز المربب المتخلف به نهاية الربط المغرب ولم المتخلف به نهاية الربط المغرب ولم المتخلف به نهاية المجديدة وجود أى ناصل زمنى بن تعيينهم فى هذه الوظائفة وتركم لوظائفهم السابقة معنى ذلك : أن حكم هذه القاعدة لدجاء مطلقا عبر مقيد بهذا الشرط ما تنبية ذلك : أن حكم هذه القاعدة قد جاء مطلقا عبر مقيد بهذا الشرط ما تنبية ذلك : أن حكم هذه القاعدة قد جاء مطلقا عبر مقيد بهذا الشرط ما تنبية ذلك : أن حكم هذه القاعدة أو باحدى وظائف هيئة التدريس ولو كان هناك فاصل زمنى بين تركه الحديدة باحدى هذه الجهات وبن تعيينه فى وظيفته الجديدة مودى ذلك : سريان في المدت ٣٤ من طاؤن نظام العامان وبن تعيينه فى وظيفته الجديدة مودى ذلك : سريان في المدت ٣٤ من طاؤن نظام العامان المادين سالف الذكر على اعضاء هيئة التدريس ما عليه المداين ما العامات من تطبيق ما تعليه المادين المادين سالف الذكر على اعضاء هيئة التدريس ميان في العشاء هيئة التدريس ميان في العبد العامات من تطبيق ما تعليه المهات العامات من تطبيق من المناه المناه العامات من تطبيق من المناه العامات المناه العامات من تطبيق من المناه المناه المناه المناه المناه العامات المناه العامات المناه المناه المناه المناه العدة ٢٤ من طافرة المناه العام المناه العامات المناه المن

تبين للجمعية العبومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المادة ٥٩ مكررا من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المضافة بالقانون رقسم ١٩٨٨ لسسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعامل اعضاء هيئة التدريس والمعيدون بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الإضافية معاملة نظرائهم في جامعات جمهورية مصر العربية ٤٠ وتنص المادة ١٩٥٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن « مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين للجامعات والمشاعدين والمعيدين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبينة

بالجدول المرافق لهذا القانون » وقد نصب المادة ٣ من هذه القواعد على أنه « عند تعين أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين مين كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، فانهم يجتفظون بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون عليها ويشرط ألا يتجاوز الرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقرر للدرجة • واعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون تسوى طبقا لهذا الحكم مرتبات أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين من موظفي الهيشات العامة أو القطاع العام ، وذلك دون صرف أي فروق عن الماضي ، • كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة١٩٧٨ التم نصت على انه * ٠٠٠ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصل الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك أذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي بعاد التعين عليها ، عن ألا يكون التقرير الأخبر المقدم عنه ني وظيفته البيانقة بيرتبة ضميف » *

واستظهرت الجمعية المعومية من مجموع ما تقدم أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ احتفظ لأعضباء هيئة التسدريس والمدرسين المشاعدين والمعيدين مبن كانوأ يشغلون وظائف بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام احتفظ لهم بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف متى كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة المعينان عليها شريطة ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به نهاية الربط المقرر للدرجة ، ولم يتطلب المشرع للافادة بهذا الحكم أن يتم النميان في وظائفهم الجديدة دون وجود أي فاصل زمني بين تعيينهم في هذه الوظائف وتركهم لوظائفهم السابقة ، وهو ما يستفاد منه أن حكم عبده القاعدة جاء مطلقما غير مِقيد بهذا الشرط ، ومن ثم يفيد منه كل موظف سابق في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أذا ما تم تعيينه بوظيفة معيد أو مدرس مساعد أو باحدى وظائف هيئة التديس ولو كان هناك فاصل زمني بين تركه الخدمة باحدى هذه الجهات وبين تعيينه في وظيفته الجديدة • ولا ينقص من ذلك ولا ينال منه أن هذه القاعدة كان منصوصا عليها في ظل العمل بقانون الجامعات الملغي رقم ١٨٤ لسينة ١٩٥٨ المهلل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ وصدر ابان العمل بها قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسبة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم

١٠ لسنة ١٩٦٩ الذي تطلب ـ للافادة من حكم الاحتفاظ بآخر مرتب في الوظيفة السابقة لدى التعيين في الوظيفة اللاحقة عدم وجود فاصل زمني بين تاريخ ترك الأولى وبين تاريخ التعيين في الثانية ذلك أن تطبيق قرار التفسير التشريعي المشار اليه مقصور على القترة التي كان فيها التشريع محل التفسير مازال ساريا دون أن يستطيل ذلك إلى ما بعد الغاثه وصدور تشريع جديد بدلا منه ، اذ لو أراد المشرع اعتناق هذا التفسير لما أعوزه النص على ذلك صراحة وهو بصدد اصدار التشريع اللاحق • ومما يؤكد ذلك أن المشرع في قانون تنظيم الجامصات الحالَّى قرر سريــان الحكم الجديد الذي أورده خلوا من هذا القيد من تاريخ نفاذه على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين من ـ موظفي الهيئات العامة والقطاع العام وذلك دون صرف أي فروق عن الماضي وهم الذين ما كانوا يستفيدون منه في ظل القواعد السابقة التي تطلبت بمقتضى قرار التفسير التشريص التواصل الزمني المسار اليه ، فأراد بذلك التحلل من هذا الآميد وافادة العاملين الحالين منه دون صرف فروق عن الماضي • ومن ناحية أخرى فقه استظهرت الجيمية العبومية من نص المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أجاز إعادة تعيين العامل في وطيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى واحتفظ له في هذه الحالة بأجره الأصلى الذي كان يتقاضاه وبالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الاقدمية وذلك متى توافر بشأنه شرطان : الأول: أستيفاؤه اشتراطات شغل الوظيفة التي يعاد تعيينه عليها ٠

والثانى: ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بمرتبة ضميف، وقد جرى افتاء الجمعية العمومية بجلسة ١٩٩٥/٤/١٩ على سريان نص المادة ٣٣ سالفة الذكر على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يتفق والنظم الجامعية ازاء غياب مثيله فى قانون تنظيم الجامعات المتساد اليه بحسبانه لا يتعارض مع احكام النصوص الخاصة بهذا المتاون الأخير ولا مع مقتضيات هذه الأحكام .

وخاصت الجمعية العبومية مها تقدم الى أن الثابت من استعراض حالة الدكتور / صلاح الدين عبد العزيز حجاج انه كان يشمخل وطيقة مدرس بقسم الرياضيات بكلية العلوم بنين بالقاهر وانتهت خدمته للانقطاع في ١٩٨٨/٩/١ ثم عين بوظيقة مدرس بقسم الرياضيات بكلية العلوم بنين بقرع الجامعة في السيوط في ١٩٩٣/٣/٣ ومن ثم قان هذا

القرار الأخير لا يعد في حقيقنه أن يكون قرار باعادة تعيينه بالمفهوم الذي عناه نص المادة ٢٣ ، وبمقتضاه يحق للمعروضة حالته الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة أما بالنسبة الى الدكتور ٠٠٠٠ فان حقه في الاحتفاظ بآخسر مرتب كان يتقاضساه بوظيفته السابقة (هيئة الشرطة) مستمد من اطلاق الحكم الذي تضمننه المادة ٣ من قواعد المرتبات والبدلات والماشات المرفقة بقانون تنظيم البعامعات والذي لم يقيد الافادة بأحكامه بضرورة الاتصال الزمني من تاريخ ترفي الوظيفة السابقة وتاريخ التعيين في الوظيفة البعديدة على نحو ما استظهرته الجعيبة الما ما استظهرته الجعيبة أنفا ، ومن ثم يفدو متعينا القول بأحقيته في الاحتفاظ بآخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة شريطة في الاحتوار به نهاية الهرا الهراد المدرية المفار عليها المناسبة المدرية ال

لدليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية كل من المروضة حالته في الاحتفاظ بمرتبه السابق على تعيينه بالجامعة على التفصيل الوارد بالفتوى •

(فتوی رقم ۹۰۲ في ۱۹۹۰/۱۲/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۲۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۸۹) ٠

(YY)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۵

الجمعية المعومية لقسمى اللتوى والتشريع ـ نزاع ـ مسئولية تقصيرية ـ عدم لبوت القطاء

اللحة ١٩٣٣ من القانون الدني • اللحة ١٧٤ من القانون الدني •

المسئولية التفصيرية تقوم على الركان ثلاثة هي الفطة والفرر وعلاقة السببية بينهما والفطة لا يتبيه بينهما والفطة لا يتبرض وانها على المفرود الباته واستثقياد وجه القبرر الذى حاق به من جراته سمسئولية التبوع عن الفسرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تلوم على اساس مقاير ال يكفى لقيام حدة المسئولية أن يثبت وقوع العمل غير المشروع من المتبوع حالة تادية وظيمته أو بسبها وتقوم وابطة التبهية ولو كم يكر المتبوع حرا في الحثياد تابعه عتى كانت له عليه سلطة فعلية في وقابته وتوجهه سـ تطبيق .

تبين للجبعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للفير يلزم من ارتكبه بالتعويض » في حين تنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كأن واقعا منه جال تأدة وظلفته أو سسبها «

واستظهرت الجمعية المعبومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السحببية بينهما ، وأن الخطأ لا يفترض وانما على المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي حال به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فان مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم _ طبقا لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى _ على أساس مغاير ، أذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فن اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه

لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المحضر الذي جرى تحرير بمناسبة وقوع الحادث وما تضمنه من معاينة مكان الحادث على الطبيعة وقد تقرر حفظه اداريا في ١٩٨٩/١٠/١٢ ، كما أن أوراق الواقعة ذاتها دشتت حسيما أفادت ألهيئة المدعية وأضحى مصيرها غير معلوم ، فانه اذاء غياب الدليل على ثبوت خطأ تابع هيئة النقل العام يفدو متعينا القول بعدم ثبوت أحقية الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة في استئداء قيمة أصلاح التلفيات التي لحقت سسور حديقة هيدان التحوير لتمكر اثبات التحطأ في جانب سائق هيئة النقل العام •

لالسك

انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقيــة الهيئة العامة لنظافة وتجميل القــاهرة فن استثداء قيمة التلفيات التي لحقت سور ــديقة ميدان التحرير •

ر فتوی رقم ۱۹۶۶ فی ۱۹۹۰/۱۲/۳۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۳۰ ملف رقم ۲۸۹۰/۲/۳۲ ، ۰

. جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الختوى والتشريع _ نزاع _ هيئة الأوقاف المعرية _ نقدير وسوم قضائية _ عدم اختصاص •

المأدة (٣٦) من قانون مجلس الدولة وقم 27 لسنة ١٩٧٧ • المواد (١٦ ، ١٧ • ١) من القانون رقم • ٩ لسنة ١٩٤٤ في شان الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد الدنســة •

المادة (١٩١٠) من قانون الرافعات المدنية والتجارية العسادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ -

الأصل اختصاص الجمعية المهومية لقسمى الفترى والتشريع بالفسل فى المتازعات التي تنشأ بين الوزادات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤلفات المامة أو بين المؤلفات المامة أو بين المؤلفات أو بالمؤلفات أو بالمؤلفات أو بالمؤلفات أو بالمؤلفات أو بالمؤلفات المؤلفات المؤلفات المؤلفات المؤلفات أو بالمؤلفات أو المؤلفات ألم المؤلفات أو بالمؤلفات المؤلفات ألم المؤلفات ألم المؤلفات المؤلف

استبان للجمعية الهيومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن • تختص الجمعية الهيومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) • • • • • • • • • المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الموسية أو بين هذه الجهات وبعضها المحص • وبكون رأى الجمعية الهمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » • وتنص المادة ٦٦ من القانون رقم • ٩ لسنة أن «تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب المحكمة ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم • وأن المادة (١٧) من القانون ذاته تنهى على أنه « يجوز لذوى الشان أن

يعيارض في يقدار الرسوم الصحادر بها الأمر المشار اليه في المادة السياقة وزم كون تنص المادة ١٨ على أن و مقدم المعارضة الى المحكمة التي أصدر رئينميا أمر التقدير أو القاضي حسب الإحوال و يصدر الحكم فيها بعد مساع أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استثناف الحكم في ميفاد عشرة أيام من يوم صدوره والاسقط الحق في الطمن ه واخيرا تنص المادة (١٠١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمسانون رقم ١٣ كسنة ١٩٦٨ على أنه و على المحكمة اذا قضت بعدم المتصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عشم الاختصاص متملقا بالولاية، وتلتزم المحكمة المحال الميها الدعوى بطائرها ه:

واستظهرت الحبعبة العمومية مها تقدم أنه وإن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بن الوزارات أو بين المصالح العامه أو بين الهيئات العامة أو بن المؤسسات العامة أو بن الهيئات المحلية أو بين الجهات بُعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حول تقدير الرسوم القضائية فاستن طريقا خاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر اللتقدير أو الى القاضي حسب الأحوال ، ولما كان الخاص يقيد العام فان اختصاص الغصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع • هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقه أستقر افتاء الجمعية العمومية على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شمئون الأموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الوقف • وهو من أشخاص القانون الخاص، فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني الذي يتطلب نص المادة 71/د من قانون مجلس الدولة المشار اليه في جميع أطراف النزاع لكي بنعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظره •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه فضلا عن أن النزاع في الحالة المعروضة مقام بين هيئة الأوقاف المصرية بصفتها نائبة الوزير ناظر الموقف وهي من أشخاص القانون الخاص وبين وزارة المعدل حول أمرى تقدير الرسوم عن الاستئناف رقم ٦٤ لسنة ٣١ ق ببني سويف الشار اليه فان الاختصاص ينظر المنازعات التعلقة بتقدير الرسسوم القضائية ينحسر ايضا عن الجمعية العمومية وفقا لما سبق ومن ثم يخرج النزاع المائل عن اختصاص الجمعية العمومية ودون أن ينتقص من ذلك أن النزاع اتصل بالجمعية العمومية عز طريق الاحالة من محكمة استثناف بني سويف وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المشار البيه ، ذلك أن الاحالة طبقا لحكم هذه المادة لا تكون الا من محكمتين تامعين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين ، في حين ان الجمعية العمومية لا تعد محكمة بالمني الذي عناه المسرع في المادة المشار البيه ، وانسا من جهة فتحكمة بالمني الذي عناه المسرع في المادة حدد المسرع اختصاصها ، ووسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ، ومن ثم فان قضاه المحكمة في التظلم ، المشار اليه ، ليس من مئود لها يحكم الإصل •

كذلسك

انتهت الجميسة العبوميسة لقسمي الفتوى والتشريسع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل *

(فتوى رقم ١٣ في ١٩٩٦/١/٨ جلسة ١٩٩٦/١/٨ ملف رقم ٢٣٠٤/٢/٣٢) •

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الهيئة القومية للاتمسالات السلكية واللاسلكية ما أدباهها مستخصوع أدباح الهيئة للضرائب المقردة على أدباح شركات الأموال في قانون الضرائب على الدخل وقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ٠

المُواد (۱۱۱ ، ۱۹۳۳ ، ۱۱۶) من قانون القبرائب على الاسخال العساور بالقانون رقم ۱۵۷ استة ۱۹۸۷ المدل بالقانون رقم ۱۸۷ استة ۱۹۹۳ -

المشرع انظر ضريبة ارباح شركات الأموال على الهيئات العامة وغيما من الاشطاص الاعتبارية العامة وغيما من الاشطاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة وقم يستتن من ذلك الا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنعى صريح مها يدل على آنه أو لم يستتن صراحة تخضع للضريبة — وعاء هذه الضريبة : هر صائى الربح الذي تحققه الهيئة العامة او الشيطى الاعتبارية العامة وع تهده الشيرية — لا تعارض بين أن تحقق تلك الخيئات العامة او الأسخاص الاعتبارية العامة ربح وبين الهدف الأساسي من قيامها الا وهو تقديم الفدمة العامة — تنبيحة ذلك : انه طالا حققت تلك الهيئات ربعا تمين خضوعه لتلك الفرية — تطبيق - تطبيق - تطبيق - السيرة — تطبيق - تطبيق - السيرة — تطبيق - تطبيق - السيرة — تطبيق - تطبيق - المفينة — تطبيق - تطبيق - السيرة — تطبيق - تطبيق - المفينة — تطبيق - تصبية - تطبيق - تطب

استبان للجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريم أن المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقسم ١٨٧ أسبنة ١٩٩٣ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المستغلة في مصر أيا كان الغرض منها بما في ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذا شكل منشأة مستقلة : وتسرى الضريبة على : - ١) ٠٠٠٠ ٤) الهيئات العامة وغرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك حهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدَّفاع » · وتنص المادة (١١٣) منه على أن « تحدد الضريبة سنتويا على أساس صافى الربع خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسلا الوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال ، • في حين تنص المادة (١١٤) من القانون ذاته على أن « يحد صافى الزبع الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص : (١) قيمة ايجار المقارات التي تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون المبرة بالايجار الذي اتخذ أساسا لربط المضريبة على المقارات المبنية فاذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس أيجار

المل · (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعه كل صناعة أو تجارة أو عمل · (٣) خمسة وعشرون في المائة من تكلفه الآلات والمهدات الجديدة التي تشتريها الشركة أو الجهة أو تفوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج وذلك اعتبارا من تاريخ الاستخدام في الانتاج وذلك

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن فلشرع أنفذ ضريبة أرباح شركات الأموال على الهيئات العامة وغيرها من الاشهاص الاعتبارية العامة بالنسبة بالنسبة لا تزاوله من نشاط خاضم للضريبة، ولم يستثن من ذلك الاجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنص صريع ، بما يدل على انه لو لم يستثن صراحة لخضم للضريبة • ويتحدد وعاء تلك الضريبة سنويا على أساس صافى الربح الذي تحققه الهيئة العامة أو الشخص الاعتباري العام خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع اخر ميزانية ، بحسب الأحوال ، وذلك على أساس نتيجة الصليات على اختلاف انواعها طبقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل ، بعد خصم جميع التكاليف ، ومن بينها قيمة ايجارات العقارات التي تشغلها الهيئة أو الشخص الاعتباري العام ، والاستهلاكات الحقيفية التي حصلت في دائره ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل • بالإضافة الى خمسة وعشرين في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الهيئة أو الشخص الاعتباري السام أو تقوم بتصنيعها لاستخدامها في الانتاج ٠٠٠ فمناط الخضوع لتلك الضريبة هو أن تحقق الهيئة العامة أو الشخص الاعتباري العام ربحا صافيا مما تزاوله من نشماط • وغني عن البيمان أنه لا تعارض بين الهدف الأساسى الذي تقوم على تحقيقه هذه الهيئات أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، وهو تقديم ـ الخدمة الصامة ، وبين تحقيق أرباح تخصص للتمويل الذاتي للمشروعات التي تقوم بها كل منها ، ولتحسين خدماتها، والحاصل أن تحقيق الأرباح جانب جوهري في نشاط تلك الهيئات والأشخاص ، كأصل عام ، بل هو في الغالب واجب عليها ، فرضه المشرع حينما رسم لها أن تواجه بنفسها أعباء الاستقلال ـ والتمويل كلها ، أما القول بأن هذه الهيئات والأشخاص لا تستهدف تحقيق الربح لأنها تبتغي القيام بخدمة عامة ، فهو ينبني على خلط مزدوج . اذ فيه خلط بين المبنى الاقتصادي للربح باعتباره مضاربة لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح كما هو الشأن في المشروعات الخاصــة ، والمعنى القانوني للربح كعنصر مميز للعمل التجاري والذي يكفي فيه توخي فائض نقدى من وراء العمل ، ولو كان الربح المتوخي محدودا باعتبارات

أخرى غير مجرد الرغبة في تبحقيق أقمى ربع ممكن ، وهو ما ينفق ومعنى الربع في نشاط له غايات اجتماعية • كما انه يتضمن خلطا بين تحقيق الربع وتوزيعه فكل ما تفترق به الهيئات والإشخاص الاعتبارية المشار البها عن الشركات أو الإشخاص الاعتبارية الخاصة ، هو أن هذه الأخيرة كانت توزع الارباح المحققة على مساهيها أو أصحابها ، بعكس الحال في الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة - بحسبانها تملك راس بني المالم توزع مقارباتها للتمويل والتوسع • وليس هذا الفارق بني شهد تحقيق الربح ، سواء كان بني شمدا الربع معدا للتوزيع ، أم لم يكن • وطالما ثبت أن الهيئات العامة والأشخاص الاعتبارية المامة حققت أرباحا نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التى ـ زاولتها أثنات العامة أنواعها التى ـ زاولتها أثناء سنتها المالية ، فان الارباح المحققة تخضع للضريسة على أرباح شركات الأموال ، النزاما بصريسح نص المحادي الماكر) سائف الذكر ،

والحاصل ان المشرع بموجب القيانون رقيم ١٥٣ لسينة ١٩٨٠ مانشاء الهبئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، عقد للهبئة مباشرة حميم الأعبال اللازمة لاشياء وتشغيل شيكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى القومي ، وربطها بالمجال الدولي في اطار الخطة السياسية والاقتصادية العاءة للدولة • ومن ذلك تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية ، وادارة وصيانة المنشسآت والأجهزة اللازمة التقديم تلك الخدمات ، وكذلك تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خدماتها (م ٢) • هذا فضلا عما أتاحه المشرع للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها من تأسيس شركات المساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين (م ٤) • وبالنظر الي أن الهبئة تحصل على مقابل للخدمات الني تضطاع بتقديمها بالأسعار الموضوعة طبقا للمادة (١٢) من القانون المشار اليه ، مما دعى المسرع الى اعتبار حصيلة هذا المقابل ، وكذا حصيلة نشاطها وما تتقاضاه لقاءً الأعمال التي تؤديها للغير أحد الموارد التي تتكون منها مواردها (م ١٦/ ٢) • ولا ريب أن من بين عناصر هذه الحصيلة ما يدره مساهمة الهيئة في الشركات من عائد ، بالنظر الى ذلك ، فان ما عساه يتحقق للهيئة نتيجة لما تباشره من عمليات وأوجه نشاط بعد خصم جميع التكاليف من صافى ربح ، يخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال ، باعتبار أن الهيئة في جوهر الأمر وحقيقته ، كما تقدم ، تتوخى فائضا نقديا من وراء ما تقوم به من أوجه نشاط وصولا الى تحقيق الاهداف المرسومة

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريس الى خضوع صافى الربع الذى تحققه الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية للضريبة على أدباح شركات الأموال المقررة بقانون الضرائب على المدخل الصادد بالقانون رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٩٣

(فتوی رقم ۱۶ قی ۱۹۹۲/۱/۸ جلسة ۱۹۹۳/۱/۸ ملف رقم (۱۹۳۲/۲۷۷) ·

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

أراضى – اراضى صحراوية – آراضى صحراوية بوادى النظرون – اختصاص الهيئة المعامة للشروعات التعمير بادارة واستغلال والتصرف فى الأراضى الصحراوية بوادى النظرون - المواد (٢ ، ٢ ، ٣ ، ٢ ، ١) من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ فى شان الاراضى الصحراوية المواد (٢ ، ٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شان بعضى الاحكام المتعلقة بالمالات المعادر بالقرار يقانون نظام الادارة المعلية الصادر بالقرار يقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شا المحدد بالقرار يقانون رقم ٣ كسنة ١٩٨٦ فى سنة ١٩٧٩ -

المادة الأول من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بضم بعض المناطق ال المحافظات المتاخبة قها • المادة الأول من قرار رئيس مجلس الوزداء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٧ في شان ما يعد محافظات صحراوية •

الشرع افرد للآراضي الصحراوية تنظيما خاصا بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بأنها الأداضي المهلوكة لندولة ملكية خاصه والواقعة حارج الزمام بعد مسافة كيلو متريئ ، ويقصد بالزمام انه حد الادافي التي تبت مساحتها مساحة تفسيلية وحمرت في سجلان المساحة وفي سجلات المكلفات وخضمت للضريبة العقارية على الأطيان ... نتيجة ذلك : اختصاص الحافظات الصحراوية بحكم خاص بأن اعتبر بموجبه كردون الدن والقرى القائمة بتلك المعافظات في تاريخ العبل بالقانون والتي ستقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين زماما .. بناءا عليه : عدد الجهات المنوط بها ولاية ادارة واستقلال والتصرف في الأراضي الخاضمة لأحكامه وجعل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتثمية الزراعية _ ودون غيرها _ هي جهاز الدولة المستول عن التصرف واستغلال وادارة الأراضي الصحراوية في اغراض الاستصلاح والاستؤراع ـ استحدث المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ جهات جديدة أسند اليها ولاية ادارة واستغلال والتمرف في جزء من الأراضي الصحراوية كالهيئة المامة للتنهية السياحية .. اذا كان وادى النطرون قد ض...م الى معافظة البحيرة بقرار دليس الجمهورية سالف الذكر وكانت لا تعد من المعافظات الصحراوية طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر .. نتيجة ذلك : زمام تلك المعافظة بما فيها وادى النطرون يجد مداه في حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات السساحة وفي سجلات الكلفات وخضمت للضريبة على الأطبان .. سبب ذلك : الحصار مجال الرجوع الى الكردون بمريح النص على المعافظات الصحراوية فقط ... تطبيق •

استبان للجمعية المهرمية لقسيى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية تنص على أن « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالإراضي الصحراوية والاراضي المهلوكة لللولة ملكية خاصة ، والواقمة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين _ ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تبت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات الملساحة وفي سجلات المكلسفات

وخضيمت للضربية العقارية على الأطيان وبالنسبية للمحافظات الصحراوية يعتبر زماما كردون المدن والقرى القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والتي تقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين • ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتحديد ما يعتبر من المحافظات الصحراوية في تطبيق أحكام هذا القانون ، • وتنص المادة (٢) منــه على أن • تكون ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضاع والاجراءات المبينة فيما يلي : (أ) يصدر وزير المغاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تبلكها ويتضمن القرار بيان القواعد اللخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها • ولا يجوز استخدامها في غمر الأغراض المسمكرية ألا بموافقة وزير الدفاع وبالشروط التي يحددها • (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر الوزير المختص باستصلاح الأراضي قرارأ بتحديد المناطق التي تشملها خطة ومشروعات استصلاح الأراضي ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التميس وادارة هذه الاراضي ويكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ رأى وزارة الدفاع وبسراعاة ما تقرره في هذا الشاف من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة ٠٠٠ (ج) الأراضي غير الواقعة في المناطق المسكرية أو فرمواقع الاستصلاح المشار اليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها ادارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المعتبعات العبرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع · · · وتنص المادة (٣) من القانون ذاته على أن « يكون استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوبة وكسب ملكيتها والاعتداد بها والتصرف فيها وادارتها والانتفاع بها وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ٠٠٠ وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والننمية الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وادارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح « بالهيئة » · ومع عدم الاخلال بما يخصص لمشروعات الدولة · · · » هذا في حن تنص المادة (١٠) من القانون المسار اليه على أن « يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يحوز أو يضم اليد أو يعتدي على أي جز من الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون وفيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذا لخطة الدفاع عن الدولة يحظر أجراء أية أعمال أو اقامة أية منشآت أو غراس أو اشغال بأي وجه من الوجوء الا باذن الهيئة • ويقم باطلا كل تصرف وتقرير لأى حق عيني أصل أو تبعي أو تأجير أو تمكين بأى صورة من الصور على تلك الأراضي يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره ولكل ذي شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها مه، هم. يرير

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من القانون رقسم ٧ اسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة تنص على أن « تكون ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقيم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شيأن الأراضي الصحراوية وفقيا الأوضاع والاحراءات الآتية : (أ) يصدر رئيس لجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخاع قرارا بتحديث المساطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحواوية التي لا يجرز تملكها ، ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق • (ب) فيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الحيهورية بمد موافقة مجلس الوزراء بنساء على عرض الوزير المختص _ حسب الأحوال _ قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، أو مناطق اقامة المجتمعات العمر انيسة الجديدة ، أو المناطق السياحية · وتنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة للتنمية السياحية ، يصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية ، وتتولى أدارة ه! ستفلال والتصرف في الإراضي التي تخصص لأغراض اقامة المناطق السماحة • وتتولى الهبئة العامة لمشروعات التممر والتنمية الزراعية ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هائة المجتمعات العبرانية الجديدة ادارة واستفلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض اقامة المجتمعات الجديدة • وتمارس كل هيئة من الهيئة المسار اليها سلطات المالك في كل ما يتعلق بالأملاك التبي سهد النها بها ٠٠٠ ، وتنص المادة (٤) منه على أن و تتولى وحدات الادارة المحليسة كل في نطاق اختصاصـــها ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي المعهة للبناء المملوكة لها أو للدولة ، أو الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام • ويضع المحافظ بعد موافقة المجلس الشميي المحل للمحافظة طبقا للقواعد العامة التي بقرما مجلس الوزراء قواعب التصرف في هذه الأراضي على أن تعطى الأولوية ٠٠٠٠ وفيما يتعلق بالأراضي المتاخمية والمشهة خارج الزمام الى مسافة كملو مترين فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تضعها وزارة استصلاح الأراضي وتنولى تنفيذها بنفسها أوعن طريق الجهات التي تحددها بالتنسيق مم المحافظة المختصة ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة هذه الأراضي واستغلالها والتصرف فيهاء ويحدد مجلس الوزراء تصيب المحافظة في حصيلة ادارة واستخلال والتصرف في هذه الأراضي • ويسرى في شأن أدارة واستغلال والتصرف فيما تستصلحه المحافظة من هذه الأراضي حتى تاريخ العمل بالخطة المسار اليها ، أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة • وتسرى أحكام ألمادة (٣٦) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم 27 لسنة ١٩٧٩ ، على ما يؤول الى المحافظة وغيرها من وحدات الادارة المحليبة من حصيلة ادارة واستخلال والتصرف فى الأراضى المشار اليها فى الفقر تين السابقتين وتبين للجمعية المعمومية أيضا أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بضم بعض المناطق الى المحافظات المتاخبة لها فضلا عن محافظة مطروح تنص على أن د ٠٠٠ ويضم وادى النظرون الى محافظة البحيرة وذلك فضلا عن محافظة مطروح » و بينما تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨٨ ، الصادر نفاذا للفقرة الرابعية من المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه ، على أن « تحتبر محافظات صحراوية فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه المحافظات التالية : محافظة مطروح ٢٠٠ و و

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم ، أن المشرع أفرد للأراضي الصحر اوية بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ تنظيما خاصا ، افتتحه بتم يفها ، بغية تحديد النطاق الذي تنبسط اليه أحسكام ذلك القانون ، بأنها الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خسيارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين ، وبين المقصود بالزمام أنه حــــ الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سبجلات المساحة ، وفي سجلات الكلفات وخضمت للضريبة العقارية على الأطيسان • واختص المعافظــــات الصحراوية بحكم خاص اعتبر بموجبه كردون المدن والقرى القائمة بتلك المحافظات في تاريخ العمل بالقانون ، والتي ستقام مستقبلا وحتى مسافة كيلو مترين زماما • ثم ضمنه بعد هذا تعدادا للجهات المنوط بها ولاية ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الخاضعة لإحكامه ، ونطاق ولاية كل منها ، فجعل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة صاحبة الولاية العامة في هذا المجال ، بعد استبعاد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع ، والمناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، حسبما يصدر بتحديده قرار من الوزير المختص باستصلاح الأراضي • وفي الوقت ذاته جعل الهيئة العامة لمشروعات التصميد والتنمية الزراعية ، دون غيرها ، هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستنغلال وادارة الأراشي الصحراوية في أغراض الاستصلاح والاستزراع ٠٠٠ الى آخر ما انطابي عليه القانون المذكور من تنظيم ٠

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان تناول بالتنظيم جانبا من الأحكام التي تضمنها القانون رقسم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، صواء باستحداث جهات جديدة أسمند البها ولابه ادارة استغلال والتصرف في جزء من الاراضي الصحراوية كالهيئه العامه للتنبية السياحية أم باسناد الاختصاص الى رئيس الجمهورية في تحديد نطاق المساحة من الأراضي الصحراوية التي ينعقد لكل جهة من هذه الحهات ولاية ادارة واستغلال والتصرف فيها ، مما ترتب عليه تعليق بده مباشرة تلك الجهات لولايتها على اصدار قرارات رئيس الجمه ورية بالتحديد ونتج عنه أيضا سلب الولاية العامة التي كانت معقودة لهيئة المحتمعات العمرانية الجديدة بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ سالف السان ٠ وفضلا عن ذلك أسنه المشرع بموجب ذلك التنظيم الى الهيئة العسامة لشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، بالإضافة الى ما يتضمنه قرار رئيس الحمهورية الذي يصدر بتحديد المناطق التي تشبملها خطة الاستصلاء ولاية ادارة واستغلال والتصرف ني الأراضي المتاخبة والمبتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين التي يجري استصلاحها وفقا للخطة القومية التي تضمها وزارة الاستصلاح الأراضي بالتنسبق مع المحافظة المختصة • دونها اخلال بحق وحدات الادارة المحلية في ادارة واستستقلال والتصرف فسما استصلحته أو تستصلحه من تلك الأراضي حتى تاريخ العمل بتلك الخطة •

والحاصل أيضا أن أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان فيما أجراه من تعديل لبعض آحكام القانون رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٨١ وردت خلوا من تحديد نطاق الأراضي الصحراوية التي تسرى عليها أحسكام كل منهما ، ومن ثم فانه لافكاك من استدعاء الأحكام التي يرصدها القانون الأخير في شأن تعيين الأراضي الصحراوية ، وكذلك تعيين المقصود بالزمام الذي يتخذ شاهدا على نطاق هذه الأراضي بالنسبة للمحافظات الصحراوية في تطبيق أحكامه ، باعتباره القانون الحاكم ،

واذ كان وادى النطرون قد ضم الى محافظة البحيرة بقسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، وكانت تلك المحافظة ، بحسب التحديد الذى تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٦ ، لاتمه من المحافظات الصحراوية فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩١ ، المسنة ١٩٩١ في حد لسنة ١٩٩١ في حد وبالتالى فان زمام تلك المحافظة بما فيها وادى النطرون يجد مداه في حد الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سسسجلات المحافظة وغضمت للضريبة على الأطيان ، دون نظر الما وقد الأمر في شان نطاق كردون وادى النطرون التي يثور في شانها الي واقع الأمر في شان نطاق كردون وادى النطرون التي يثور في شانها

وترتيبا على ذلك فان الهيئة العامة لمسروعات التعمير والتنهية الزراعية تكون هي صاحبة الولاية ، كأصل عام ، في ادارة واسمستقلال والتصرف فيما يجرى استصلاحه ، طبقا للغطة القومية الموضوعة ، من الأراضي الصحراوية المتاخمة والمتساحة حسارج حد الأراضي التي تعت مساحة تفصيلية بوادي النطرون ، وحصرت في سمسجلات المساحة وفي سجلات المكلفات ، وخضمت للضريبة على الأطيان ، دونما أخلال بحق محافظة البحيرة في تقاضى نصيبها الذي يحدده مجلس الوزراء من حصيلة ادارة واستقلال والتصرف في تلك الأراضي ، واستثناء من استصلحته أو تستصلحه من الإراضي المشار البها قبل تاريخ العمل بالخطة القومية التي تضمها وزارة استصلاح الأراضي لاستصلاحها بالتنسيق مع المحافظة ، اعبالا للحكم الأخير الوارد بالفترة التأنية من المادة (٤) من المادة ردم ٧ لسنة ١٩٩١ المنوه عنه ، مع مراعاة القواعد الموضوعة في هذا المساح ،

لالسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احتصاص البيئة العامة الشروعات التعمير بادارة واستقلال والتصرف في الأراضي الصحراوية بوادى النظرون في الحدود المشار البها •

ر فتوی رقم ۱۰ فی ۱۹۹۳/۱/۸ جلسة ۱۹۹۳/۱/۳ ملف رقم ۹۳/۱/۷ ٠

(Y1)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة _ تجنيد _ حساب مدة التجنيد في الأقدمية بعد تعيين الدامل بمؤهله المتوسط اثناء النقدمة -

المادة (£2) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ •

المنابع دعاية نه للهجند وهو يقوم بواجب من الدس الواجبات واشرفها ورغبة مم ان يردع عنه ضرر فوت فرصة مناب مين البعت له فرصة الالتحاق باحدى الرفائك الساغرة قبل زميله المجتد اعتبر مدة خمعة المصرية في مقام الخدمة المدنية فتحسب كمدة أطسم السنجة الي العاملين في الجهنز الاداري للدولة وقسسب كمدة أطبحة ألل المسلمين في المبعن المجتد الذي ضبحت له مدة المختد ألصكرية زميله في التخرج المين معه في ذات الجهة في الاقلامية حساب مدة التجنيد يتمين ال يكون عنه التعبين الأول في احدى الجهات الواردة بعني هذه المادة سواء الناء مدة البحيد الواردة بعني هذه المادة سواء الناء مدة البحيد إلى بعد أنفضائها المبتنف حقه القرر بالمادة المدكورة ولا يجوز له طلب اعادة حسابها عدد المبينه موة الخرى أو نقله الى جهة أخرى حقطيق و تعبيد و تعبيد و المنابعة عدا المورد ولا يجوز له طلب اعادة حسابها عدد تسيينه موة الخرى أو نقله الى جهة أخرى حقطيق و تعبيد و تعبيد لهذا المادة المدكورة ولا يجوز له طلب اعادة حسابها عدد تسينه موة الخرى أو نقله الى جهة أخرى حقطيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريع المادة ٤٤ من قانون الخدعة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لمسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر مدة الخدعة العسكرية والرطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزا.ية العامة للمعجنين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ورحدات الادارة المحلية والمبيئات العسامة ورحدات الاقراد المحلية والمبيئات خبرة وإقدمية بالنسبة للتاملين بالقطاع العام والجهات التى تنطلب الخبرة وتشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ٠٠٠ وفي جمع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو وفي جمع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو رهدية في دات الجهة » ٥٠ ومدلائه في ذات الجهة » ٥٠

واستظهرت الجمعية العدومية مما تقدم أن المشرع - رعاية منه للمجند وهو يقوم براجب من أقدس الواجبات وأشرفها ورغبة منه في أن يرفع عنه ضرر فوات فرصة مثيله ممن أتيحت له فرصة الالتحاق باحدى

الوظائف الشاغرة قبل زميله المجند ما اعتبر مدة خدمته العسكرية في مقسام الخدمة المدنية كاهسل عام ، وبهذا الوصف :صبح الأصمل عن ضمها باعتبارها في حكم المعة المدنية فتحسب كددة أقدمية بالنسبة الى العاملين في الجهاز الاداري للعولة وتحسب كددة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ، بيد أن المسرع أورد قيدا وحيدا على ذلك عو الا يسبق المجند الذي ضمت له مدة الخدمة المسكرية زميله في التخرج المدن معه في ذات الجهة في الأقدمية .

وفي هذا الصدد استعرضت الجمعية العمومية ما جرى به افتاؤها بجاستيها المنعقدتين في ١٩٨٧/٢/١٨ و ١٩٩٣/٤/٤ من أن حساب مدة التجنيد طبقا للمادة ٤٤ يتعين أن يكرن عند التعيين الأول في احدى الجهات الواردة بنص هذه المادة سراء اثناء مدة التجنيد أو بعد المقضائها ، رمتى طبق هذا المندن في شأن العامل وضعت له مدة المددمة العسكرية حكلها أو بعضها حبسب الأحوال أو لم تحسب بسبب قيد المزميل فانه يكرن قد استنفد حقه المقرر بالمادة ٤٤ ولا يجوز له أن يطلب اعادة حسابها عند تعيينه مرة الحرى أو نقله الى جهة آخرى من الجهات المسارة اليها في هذه المادة لو كان تعيينه الجديد منبت الصلة بتعيينه العسابق ، رلو لم يستصحب أي اثر من اثار مدة خدمته السابقة ،

وخلصت الجمعية المعرمية مما نقدم الى أنه وقد ثبت من مطالعة الأوراق أن المعروضة حالته أذ التحق بموجب عقد تدريب تلمذة ممناعية بشركة مصر للغزل والنسيج الرقيع غداة حصوله على الشهادة الإعدادية سنة ١٩٧٩ فانما كان ذلك لتدريبه على حرفة باقسام الشركة وليس العمل بها ، ولا يغير من ذلك أنه كان يتقاضي أجوا أبان فترة تدريبه لأنه ليس من شأن هذا الأجر أن يغير من طبيعة المقد الذي التحق بموجبه بالشركة كمقد تدريب وليس كمقد عمل ، ومن ثم فأن نجاح المعروضة حالته في التدريب وحصوله على دبلوم الثانوي الصناعي سنة ١٩٨٣ وتجنيده غيب ذلك في الفترة من ٢٩/٠/١٩/٢ حتى ١٩٨٢/١٢/١ ثم تميينة في أم ١٩٨٨ بمقتضي هذا المؤمل على وظيفة من الدرجة الرابعة في بالشركة تعيينا جديدا منبت الصلة تماما بوضعه قبل الحصول على بالشركة تعيينا جديدا منبت الصلة تماما بوضعه قبل الحصول على المؤمل كتلميذ يتملم حرفة ينشيء له الحق في حساب مدة تجنيده في الوظيفة طبقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة المسكرية والمدنية المشار اليه والتي لم يسبق تطبيقها من قبل على حالته وباعتبار أن تعيينه المشار اليه والتي لم يسبق تطبيقها من قبل على حالته وباعتبار أن تعيينه على هذه الوظيفة وبحسب صحيح التكيف القانوني له هو التعين الأول

وليس أعادة تعيين ـ ومن ثم تغدو مناقضة الجهاز المركزى للمماسبات حيث انتهت الى خلاف ذلك مفتقدة صحيح سندها من الواقع أو القانون •

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المعروضة حالته في حساب مدة تجنيده في أقدمية الوظيفة المين عليها •

ر فتوی رقم ۲۰ فی ۱۹۹۳/۱/۹ جلسة ۱۹۹۳/۱/۳ ملف رقم ۹۱۸/۳/۸۲) ·

$(\gamma\gamma)$

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

ادارة معلية ... مجالس شعبية معلية ... تخصيص أرافي بالمحافظة الأعضاء المجالس الشعبية ... حظر التخصيص ... وجوب اسقاط العضوية عن المُعَاقف •

المواد ۱۲ ، ۹۰ ، ۹۱ ، ۹۲ ، ۹۳ ، ۹۳ من قانون نظام الادارة العلية الصادر بالقانون رقم ۲۳ لسنة ۱۹۹۷ المدل بالقانونين رقمي ۵۰ لسنة ۱۹۸۱ ، ۱۹۵۰ سنة ۱۹۸۸

الشرع ناط بالمجالس الشمية المعلية للمعافظات في حدود السياسة العامة للدولة الرفاية على مختلف المرافق والاعمال التي تدخل في اختصاص المطافقة – تتيجة ذلك : حظر على اعضائها الناء مدة عضويتهم ما هو مباح للبرهم وعدم الافادة خلال مدة النضوية من اية متامة شخصية – مؤدى ذلك : عدم جواز – كاصل عام – التعاقد باللدات أو بالواسطة مع المحافظة – الا عند الفرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للمحافظة شريطة موافقة اغلبية اضاء المجلس والمحافظة المقتصين – تطبيق .

استستبان للجمعيسة العموميسة لقسسمى التشوى التشريع أن المادة (١٢) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقاذرن رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعبدل بالقانونين رقعي ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ أسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اخترماص المحافظة وفقياً للمادة (٢) من هذا القانون • وله أن بطلب عن طريق المحافظ أية بيانات تتعلق بنشماط الرحدات الأخرى الانتاجية والاقتصادية وغيرها العاملة في دائرة المحافظة • كما يتولى الاشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالمتنمية المحلية ومتابعتها وذلك على النحو المبين بالقانون واللائمة التنفيذية • ويختص في أطار الخطة العامة والموازنة المتمدة ٠٠٠ » وتنص المادة (٩٠) على أن « لا يتقاضى عضو المحلس الشعبي المحلي أنة رواتب أو مكافآت مقابل عمله ، ويجوز منم اعضاء المجالس المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبدونه من أعباء طقا لما تحديده اللائمة التنفيذية ، • وتنص المادة (٩١) منه على أن و لا بسال عضو المحلس الشعبي الحلي عما يبديه من أراء أثناء احتماعات ومناقشات المجلس ولمجانه ٠٠٠ ولا يجوز تعيين أعضاء المجلس الشعبي المحلي في وظائف رحدات الحكم المحلى أو نقلهم اليها أثناء عضربتهم الا بموافقة ثلثى اعضاء المجلس الشعبي المحلى المختص واغليبة اعضاء المحلس الشعبي المحلي للمحافظة ، • في حين قيص

المادة (٩٧) من القانون ذاته على أن «يحظر التماقد بالذات أو بالواسطة بين الرحدة المحلية وأى عضو في مجلسها الشعبى المحلى ومع ذلك يجوز عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للوحدة المحلية أن يجرز عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للوحدة المحلية أن المقد مع العضو بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى والمحافظ المشعبى المحلى أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه أذا كانت له أو لأحد الشعبى المحلى أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه أذا كانت له أو لأحد شخصية في المسائة المروضة أو أذا كان وصيا أو قيما أو وكيلا عمن شخصية في المسائحة ٤٠ و وتنص المادة (٩٦) من القانون المسار الله على أن « تسقط عضوية المجلس الشعبى المحلى عمن تزول عنه صفة العامل أو الفلاح التى قام عليها انتخابه في المجلس أو بفقد شرط من الشريط اللازمة المترشيح ويجب استقاط العضوية عمن تثبت مخالفته من الشريط المادة (٩٦) أو من يفقد المنقة أو الاعتبار ٥٠٠٠ و٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع ناط بالمحالس الشعبية المحلية للمحافظات ، في حدود السياسة العسامة للدرلة ، الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة ، وفقا للمادة (٢) من قانون الإدارة المطلبة الشار اليه ، ولكي ما دجري اضطلاع تلك المجالس بذلك الدور في حيدة واستقلال ، بعيدا عن مواطن الشبهات والظنون ، حظر المشرع على أعضائها ، اثناء مدة عضربتهم ، ما هو مباح لغيرهم ، تنزيها لهم عن المظنة وهــذا ازكي لهم وأكفل بقيامهم بواجبات عضريتهم ، وعدم الاقادة خلال مدة العضوية من اية منفعة شخصية نتيجة لها أو تكرن مظنة لذلك وذلك لتوطيد الثقة العامة بهم ، فقد حظر على أعضاء المجالس الشعبية المملية للممافظات ، كأصل عام ، التماقد بالذات أن بالواسطة مع المحافظة الاعند الضرورة وفي حالة وجود دصلحة محققة للمحافظة ، شريطة موافقة اغلبية أعضاء المجلس والمحافظ المختصين • وازاء خطورة عدم الالتزام بهدا المطراق الخروج عليه أوجب المشرع اسقاط العضوية عمن تثبت مخالفته • كما حظر على العضو أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه أذا كانت له أو لأحد أقربائه ار اصهاره لغناية الدرجة الرابعنة بالذات ال بالواسنطة مصلحنة شخصية في المسالة المعروضة ، او اذا كان وصيا أو قيمسا أو وكيلا عمن له فيها مثل هذه المصلحة • هذا فضلا عما قضى به قانون الادارة المحلية من أنه لا يجرز تعيين عضر المجلس في وظائف وحدات الحكم

المعلى أو نقلهم اليها اثناء مدة عضويتهم الا بعد تعقق ضمانة محددة والشخافة الى ما قرره من أن أعضاء المبالس الشعبية المحلية لا يتقاضون أية رواتب أو مكافات لقاء قيامهم بواجباتهم وتلك المحظورات والقيود جميما صادرة عن نظر المشرع في ريبة ألمي أجراء المعاملات أو المتصرفات محل الحظر أو المنع ، فأراد دراها عن هؤلاء الأعضاء ، ابعادا لهم عن المشبهة وتنزيها عن المظنة ،

راذا كان الثابت من الأوراق أن الجمعية التعاونية للبناء والاسكان لأعضاء المجلس الشعبى المعلى لمحافظة شسمال سيناء والعساملين بقطاع المعليات ، تعاقدت مع المحافظة على قطعة أرض بغرض توزيعها على اعضائها ، ومن بينهم أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ، الامر الذي لا تعدو معه الجمعية ، في الواقع ، أن تكون مجرد وسسيط بين الإعضاء والمحافظة ، والأمر الذي يندرج معه تعاقد أعضاء المجلس مع الجمعية في نطاق الحظر المقدر بالمادة (٩٢) من قانون الادارة المحلية سالف البيان ، باعتباره « تعاقد بالمواسيطة » ، وهو منا لا يجسون قادرنا ، ويترتب على مخالفته ، اعمالا لمربح النص ، وجوب اسقاط عضوية المجلس الشعبي المحلى عن المضالف •

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسم الفتسوى والتشريسع الى حنر تخصيص الأراضى على شاطىء العريش بمحافظة شمال سيناء ، لأعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة ولو عن طريق الجمعية التعارنية للبناء والاسكان المنشاة لمهذا الشان .

د فتوی رقم ٤٠ فی ١٩٩٦/١/١١ جلسة ١٩٩٦/١/١٣ ملف رقم ١٧٧/٣/٧) .

(VA)

جلسـة ٣ من يتاير سنة ١٩٩٦

شركات _ شركات قطاع الأعبال العام _ نقل بحرى _ التزام الشركات بالنقل عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة العاملة في مجال النقل البحرى -

المواد ۱ ، ۲ ، 2 ، ۰ ، ۳ ، ۱۷ من القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۹۶ بشان انشيا، المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

التزام شركات قطاع الأعمال العام طبقا لاحكام الملاة ٦ من القانون رقم ١٢ المستنة ١٩٦٤ بنقل البضائع والركاب بحرا عن طريق الشركات التابعة للشركات القابضة التي حلت محل المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى •

استبان للجمعيسة العموميسة لقسمى الفتوى والتشريم أن المشرع تقديرا منه الأهمية مرفق النقل البحري من اطار ما يضطلع به من دور حيوى في الساعدة على تشجيع الصادرات ونقل وارداتها عن طريق سفن الدولة التي تجوب البحار وشواطئء الدول المختلفة ، رافعية لعلمها عاملة على تنشيط تجارتها ، وتعشيا مع ما قامت به الدول المختلفة من تدعيم لهذا المرفق والاشراف عليه ، سعيا الى تحقيق الانعاش الاقتصادى • بالاضافة الى ما طرا من زيادة على حمولة الأسطول التجاري البحري المصري ، تقديرا لذلك تمشييا معه أعاد تنظيم ذلك المرفق بانشاء المؤسسة الممرية العامة للنقل البحرى ، كخلف للمؤسسة للعامة للنقل البحرى المنشأة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وجرى ذلك بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف البيسان ، على الرغم من أن القانون رقم ٣٢ لسية ١٩٥٧ الخاص باصدار قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي كانا حمران أن بكون أنشاء المؤسسات العامة ، نفاذا لأي منهما ، بقرار من رئيس الجمهورية ، بركيزة من أن ثمة احكاما يستلزم تطبيقها أن يجرى تقريرها بقانون ، ومن ذلك ما انطوت عليه المادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ من الزام للوزارات والمسالح والهيئات العامة والمؤسسات والشركات التى تملك الحكومة أو لحدى المؤسسات العسامة ٢٥٪ من اسهمها على الأقل يحول بينهما وبين الارتباط على نقل النضائع أو الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للمؤسسة ، التي تشكل انصبة المكرمة في رؤوس الموالها عنصرا من العناصر التي مِتْكُونَ مِنْهَا رأس مال المؤسسة (مِعْ /ج) ، كما يمثل جانبا مما تحققه

من صافي الأرباح موردا من الموارد الماليسة (م°/ب) . ويعرجب التنظيم المشار اليه اسند المشرع الى المؤسسة المصرية العسامة المنقل البحرى ولاية الاشراف والتنظيم ورسم الخطط ورضع المسياسات في ماليا المنفل البحرى ، ومن أن يكن لها سلطة مباشرة النشاط بذاتها ، وانما يتم ذلك من خلال الجمعيات التعاونية التي تنشئها المؤسسة ، وكذلك من خلال الشركات التابعة المشار اليها ، والتي كانت تعسرف في ذلك الوقت ، وفقا للقراعد القانونية المحاكمة للمؤسسات العامة وشركات القطاع المعام ، بشركات أو وحدات القطاع العام ، ولقد حبا المشرك الله المشركات برعاية خاصة بما رتبه على عاتق الجهات المحددة بالمددة بالمشركات التي تعلك المحكومة أو احدى الأشخاص الاعتبارية العامة ٥٠ (احدى الأشخاص الاعتبارية العامة ٥٠ أو الركاب بحرا الا عن طريقها ، وغنى عن البيان أن نطاق سريان الالمتزام والمنابع لا يقتمر على شركات الوطاع العام فقط بل يمتد الى شركات لا ينطبق مريان الالمتزام على شركات الوطاق ٠٠ (العام فقط بل يمتد الى شركات لا ينطبق ملية الله الوصاف ٠٠ عليه ذلك الوصاف ٠٠ عليه المالية المحافة ٠٠ المنابع ذلك الوصاف ٠٠ عليه المنابع المساور ذلك الوصاف ٠٠ عليه المرابع المعام المنابع المالية المحافة ٠٠ عليه المالية المحافة ٠٠ المنابع المالية المحافة ٠٠ عليه ذلك الوصاف ٠٠ عليه المالية المحافة ٠٠ عليه المحافة ٠٠ عليه المحافة ٠٠ عليه المنابع المحافة ٠٠ عليه ٠٠ عليه المحافة ١٠ عليه المحافة عليه المحافة ١٠ عليه المحافة ١٠ عليه المحافة ١٠ عليه المحافة عليه المحافة ١٠ عليه المحافة عليه المحافة عليه المحافة المحافة المحافة المحافة المحافة المحافة ا

والحاصل أنه ولئن كانت المؤسسة المصرية العامة للنقل اليحرى قد الغيث نفاذا لأحكام القادرن رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بيعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام الذى قضى بالغاء المؤسسات العامة الني لا تباشر بذاتها الا أن الشركات التابعة لتلك المؤسسة المتدعة بالمزية المنره عنها ، ما انفكت قائمة تباشر اختصاصاته! في تنفيذ سياسة الدرلة المرسومة في هذا المجال ونقل البضائع والأفراد للجهات آنفة البيان ، وذلك تحت اشرا ومتابعة المجلس الأعلى للقطاع المستحدث بالقانون المذكارات ويصدور قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، حلت هيئة القطاع العام للنقل البحرى المنشأة بقرأن رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العسام للنقل التحرى ، الصادر اعمالا لأحكام هذا القانون ، محل الجلس الأعلى للقطاع في الاشراف على عدة شركات ، من بينها شركات القطاع العام العاملة في مجال النقال البصري المشار اليها التي تستنظل بالرعاية التي كفلتها المادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ . وقد استقر افتاء الجمعية العمرمية أن هيئات القطاع العام المنشأة ، وفقها لأحكام قانون هيئات القطاع العمام وشركاته انفة البيان ، تتوافر لها ذات _ مقرمات المؤسسة العامة ، سواء من حيث التمتع بالشخصسية الاعتبارية العامة ، ومن حيث طبيعة أموالها وملكية الدولة لهذه الأموال ، أو من حيث الدرر المنوط بكل منها في تنمية الاقتصاد القومي

والعمل على تحقيق خطة التنمية بالاشراف كوهدة قابضة على مجموعة من شركات القطاع العام أو بمباشرة نشاط معين بذاتها في بعض الأحيان • كما أن ما تشرف عليه تلك الهيئات ، بالاضافة إلى الشركات التي كانت تتبع المؤسسات العامة ، يتفق في الطبيعة القانونية مع هذه الشركات • ومقتضى ذلك أن هيئة القطاع العام المنقل البحرى بما تشرف عليه من شركات أو وحدات انقطاع العام تعد امتدادا للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى (الملفاة) وما كان يتبعها من شركات وذلك في تطبيق حكم المادة (١) سالفة الذكر ، على نحو يحظر مصه على كل شركة من الشركات التي يتوافر للمكومة أو للأشخاص الاعتبارية المامة في ملكية رأس مالها الحد الأدنى للنصاب المحدد بتلك المادة ، ومن بينها بطبيعة الحال شركات القطاع الصام ، يحظر عليها نقال البحرى التي تشرف عليها - الهيشة •

والحاصل ايضا أنه بصدور القانون رقم ٢٠٢ لسينة ١٩٩١ باصدار قانون شركت قطاع الأعمال العام (المادة الثانية) حلت الشركات القابضية محل هيئساء القطاع العسام وحسلت الشركات التابعة محل شركات القطاع العام التي نشرف عليها تلك الهيئات ، على نحو صارت معمه شركات قطاع الأعمال للعمام خلفها لهيئهات القطاع العسام ولشركات القطاع العسام المشمولة باشراف .. تلك الهيئسات • والد كأن المشرع بموجب قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار اليه ، حسيما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ، استبدل تشكيلا بتثكيل وتنظيما بأخسر ، دون أن يغير بذاته ما أوضاع الملكيمة العمامة ، ولا صفة للملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب ، مما يرتب اندراج شركات قطاع الأعمال العام في عموم ما عبر عنه بالقطاع العبام وهي تضطلع بالدور المنوط بها ، مستصحبة لما تقرر لها من اوضاع قررتها القوائين للشركات السلف -ومن بينها القانون رقم ١٣ لمسنة ١٩٦٤ م (م ٦) • وكان من المقرر ان الحد الأدنى للكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة في أموال شركات قطاع الأعمال العام تجاوز بكثير الـ ٢٥٪ المحددة بالمادة (٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فان تلك الشركات تندرج في عداد الشركات المخاطبة بصكم الحظر الذي ريدته هذه المادة ، فلا يسوغ لها أن ترتبط على نقل البضائم أن الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة العاملة في مجال النقل البحرى التي تستظل بالحماية والرعاية التي يرتبها ذلك العظر ، باعتبارها امتدادا قانونيسا للمؤسسة المصرية العسامة لملظل البمرى و الملفساة) والشركات التابعة لها ·

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى النزام شركات قطاع الأعصال العام طبقا لأحكام المادة (١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المسار اليه بنقل البضائع والركاب بعرا عن طريق الشركات القابضة التي حلت محل المؤسسة المعرية العامة للنقل البحرى (الملغاة) •

ر فتوی رقم ۱۱ فی ۱۹۹۲/۱/۱۱ چلسة ۱۹۹۹/۱/۱۳ ملف رقم ۱۷٤/۱/٤۷ ع ٠

(VA)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع ـ طلب راي ـ منازعات قضائية ـ عدم ملامة ابداء الرأي ·

استعلاع داى الجعمية المهومية حول جواز زيادة قيمة اقساط الوحدات السكنية والادارية التى أقامتها احدى المعافظات وذلك باضافة اللهوائد المستعقة لبنك الاستثمار القوم، الى التكلفة الفعلية التى يلتزم بها شسترو تلك الوحدات - تبين للجعمية المموميه أن عندا من بالواطنين مستاجرى الوحدات السكنية معل طلب الراى اقاموا دعاوى امام المعام المختصة على مستوى الجعمهورية وقد صدرت عدة احكام وتم تفيدا باللمل الأمر للدى يحول بين الجعمية المعومية وبين نظر الموضوع لاستظهار وجه الراى بشائه حسبها يجرى عليه العمل بالجعمية المعومية وقسم الراى بعجلس الدولة - مؤدى ذلك : عدم ملاحة إبداء الراى في الوضوع المال - تطبيق .

اســــتبان للجمعيــة العموميـة لقسـمى الفتــوى والتشريع من الأوراق وأخصها كتاب وكيل مدير مديريـة الاســكان بمحافظـة الاســكندرية رقم ١٦٩٢ المؤرخ ١٩٩٥/١٠/١٩ أن عديدا من المواطنين مستاجرى الوحدات السكنية معل طلب الراي اقاموا دعاوى امام المحاكم المختصة على مستوى الجمهررية ، وقد صدرت عدة اهــكام وتم تنفيذها بالفيل ، الأمر الذي يحول بين الجمعية العموميـة وبين نظر هذا الموضوع لاستظهار وجه الراى في شأنه حسبما يجرى عليه عمل الجمعية العمومية وقسم الراي بمجلس الدولة ،

انتهت الجمعية العمومية لقسميمي الفتوى والتثريع الى عدم ملاءمة لبداء الراي في الموضوع الماش ·

(فتوی رقم ۵۵ فی ۳۳/۱/۲۳۲ جلسة ۳/۱/۲۹۲ ملف رقم ۱۹۹۲/۱۵۵) .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عقد ادارى ... عقد مقاولة الأعمال ... تعديل حجم الأعمال موضوع العقد ... مدى جواز اعمال شرط أولزية العقاء ... معاسبة المقاول عن الأعمال الزائدة التي كلف بتنفيذها •

المادة (۱۸) من قانون تنظيم المناقسات والمزايدات السادر بالقانون رقم 9 لسنة ۱۹۸۳ -

المادة (٧٦ متروا) من اللائحة النفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بعرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المسافة بقراو وزير المالية رقم ١٣٣٤ لسنة ١٩٨٤ •

المشرع نظم احكام المناقصة العامة كاحدى وسائل الادارة فى اختيار افضل المتناقصين مـ
نتيجة ذلك : أوجب ترسية المناقصة على صاحب العطاء الافضل شروطا والاقل سعرا مـ يجوذ
للجهة الادارية اجراء تعديل فى كيات أو حجم العقد بالزيادة أو المنتص فى حدود النسب
الواده بنص الماده ٢١ مكررا الدائلف الاشارة اليها وذلك بذات الشروط والأسمار المتماقد
عليها مع المقاول الفائز دون موافقته أو حفه فى التمويض مـ استثناء من ذلك : يجوز لجهة
الادارة تعديل كبيات أو حجم العقد بنسب تجاوز النسب المسائل اليها سلفا مـ شرط
ذلك : فى حالة المعرودة الملجئة وبمهائنة المتعاقد مهها شريطة الا يؤثر ذلك على اولوية
التماقد مـ سبب ذلك : أن ذلك يعد تماقدا جديدا مـ تطبيق .

استبان للجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع لها أن المسادة (۱۸) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأغضل شروطاً والأقل سعوراً ٠٠٠ » وأن المادة ٧٦ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات المسادرة بقرار وزير المالية رقسم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ المضافة بقرار وزير المالية رقم ١٣٣٤ لسنة ١٩٨٤ انتص على أنه « يحق للجهات الادارية التي تسرى عليها أحكام هذه اللائحة تعديل كميات أو هجم عقودها بالمزيادة أو النقص في حديد ١٥٪ في عقود التوريد و ٣٠٪ في عقود الإعمال بذات الشروط والإسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ٠

ويجوز بقرار من السلطة المختصة بموافقة المتعاقد تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط الايؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالي اللارم » .

واستظهرت الجمعية العبوبية ما تقدم أن المشرع نظم احسكام المناتصة العامة بمقتضى احكام قانون تنظيم المناتصات والزايدات حكاحدى وسائل الادارة في اختيار أغضل المتناقصين لتنفيذ ما تطرحه من أعبال ومشروعات ولذلك أوجب المشرع عليها ترسية المناقصة على صاحب العماء الاغضل شروطاً والاتل سعراً ، وأجاز لها في ضوء التنفيذ الفعلى للعبلية موضوع المناقصة ، اجراء تعديل في كيبات أو حجب المقد بالزيادة أو المنقس في حدود النسب التي أوردها في الفقرة الإولى من المادة (٧٦ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لتأنون تنظيم المناقصات والمؤافئة أو حقيه في التعويض عما أجرته من تعديل باعتبار أن ذلك موافقته أو حقه في التعويض عما أجرته من تعديل باعتبار أن ذلك المتداد للتعاقد المبرم بينهما الذي روعي عند أنهامه أولوية العطاء الفائز على غيره من العطاء النائز مين عيره من العطاء النائز على غيره من العطاءات المتدمة في المناقصة من حيث كونه الافضيل شروطاً والآتل مسعراً .

بيد أن المشرع أورد حكماً مغايراً في الفقرة الثانية من المادة (٢٦ مكررا) آنفة الذكر أجاز بمتنضاه لجهة الادارة تمديل كميات أو حجم المعقد بنسب تتجاوز النسب المشار اليها في الفقرة الأولى منها وذلك في حالة الضرورة الملجئة وتوفر الاعتماد المالى وبموافقة المتعاد معها شريطة الا يؤثر ذلك على أولوية العطاء باعتبار أن ذلك بمثابة تماتسد جديد يتبرم بموجب ترافق أرادتين جديدتين بما تقرره جهة الادارة وما يوافق عليه المتعاد مهما أوهو تعاقد يجرى أسناد موضوعه دون التخاذ أجراءات الاعلان عنه في ماتصة جديدة ألامر الذي حدا بالمشرع الواردة بهذه الفترة التي منها توفر شرط أولوية العطاء . ومن ثم مان حكم الفقرة الثانية من المادة ٧٦ مكرا سالفة الذكر هو حكم موجه الى جهة الادارة يوجب عليها الالتزام به لكونه يقرر تعاقداً على كميات لم جهة الادارة يوجب عليها الالتزام به لكونه يقرر تعاقداً على كميات لم يشملها العقد الأول ولم تدخل في حساب ترتيب الأولويات التي انبني يشبلها العقد الأهر .

ولما كان ذلك وكانت قيمة الزيادة فى الاعمال موضوع المقـــد فى الحالة المائلة تبلغ ٨٪ . أى أنها تدخل فى النسب الواردة فى الفقرة الاولى

من المادة (٧٦ مكررا) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليها ، فين ثم فلا ينقيد في شائها بشرط اولوية المطاء مما يسوغ معه للوحدة المحلية لمركز الواسطى بمحافظة بنى سويف أن تؤدى المقاول تيمة الزيادة في الأعمال التي اقتضنها طبيعة المملية واسم تكن ظاهرة في المقايسة الابتدائية ، ولو تجاوز بها المطاء الذي يليه لفاقاً للعلاقة المقدية بين الطرفين بحيث يتم تنفيذه بالفئات المحددة به طبقة لما اسفر عنه التنفيذ المعلى .

((世 上))

انتهت الجمعية المجومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعبال شرط أولوية العطاء في الحالة المعروضة .

ر فتوی رقم -ه فی ۱۹۹۸/۱/۲۸ جلسة ۱۹۹۸/۱/۹۸ ملف رقم ۱۹۸۸/۱/۳۷) .

(A1)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

شهر عقارى وتوثيق ــ عقود الكفالة المعرفية ــ توثيقها ــ تحديد فيمة ضريبة الدمقة المستحقة على عقود الكفالة المصرفية عند توثيقها اذا اعطيت في محرر مستقل .

المواد (۱ ، ۳ ، ۵۸) من قانون شريبة الدمقة المسادر بالقانون رقم ۱۹۹ لسنة

المادة (١) من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمقة . المادة الأولى من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون ضريبة الممفقة .

الشرع قرض بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دمقة على الاعمال والمعررات المصرفية قفرد ضربية دمقة نوعية قدرما خصصالة عليه على خطاب الضحان وعقد الكمالة الكمالة والمسرفية قفرد ضربية دمقة نوعية قدرما خصصالة عليه معرد مستقل ، ثم زاد بيقتفي القانون على ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ المساد إليه فتات ضريبة الدمقة النوعية بعقدار المثل فيما عدا الاوعية المبينة في الجدول المرفق به قدر لها ضريبة ومقة جرافية و وده خطاب الفسمان بن الاوعية الفريبية التي المعرد ومضف خطاب الفسمان حريبة والمدون على المستحق هذه ملوضة قدرما عشرة تعفل حداد الوصية على المستحقة المستحقة المنافسة المستحقة المستحقة المستحقة المنافسة المستحقة المستحقة المستحقة المستحقة المستحقة المستحقة المستحقة المستحقة المستحقة على عند الكفافة اندال مائة ملهم حسبب تيجة ذلك : أن تقدو ضريبة المدونية المواجعة المواجع

استبان للجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من تأنون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والممالات والاشياء والوقائع وغيرها من الاوعية المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (٢) على أن « ضريبة الدمغة نوعان:

(1) ضريبة دمقة نوعية ،

(ب) و ضريبة دمغة نسبية » و بتنص المادة (٥٨) من ذات القانون على أن و تستحق الضريبة النوعية على الأعمال والمحررات المصرفية على الوجه الآتي ٥٠٠٠ - خطابات الضمان وعقود الكتالة : خبسمائة مليم على كل خطاب ضمان ، وعقد الكتالة وضمان الأوراق التجارية ايا كان نوعه اذا أعطى في محرر مستقل » . كما تبين للجمعية العمومية أن القانون رقم ١٠٤٤ لمسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون الدمغة نص في المسادة

(1) منه على أن « تزاد بعقدار المثل غنات ضريبة الدمفة النوعية النصوص عليها في تاتون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 اسنة المم. 114 وذلك غيما عدا الضريبة على الأوعية المبينة في الجدول المرنسة على المناتها وفقاً لما هو مبين قرين كل منها » . وورد في هذا الجدول خطاب الضمان وضريبة الدمغة النوعية المغروضة عليه عشرة جنيهات ، ثم صدر القانون رقم ٢٢٤ اسنة الممم المنات المحلف المنات المحلف المنات المحلف المنات المحلف المنات المحلف المالية المحلف المحلف المحلف المحلف المحلف المحلف المحلف فيها عدا الله على المحلف المحلف فتكون الضريبة على المحلف المحلف فتكون الضريبة على المحلف المحلف فتكون الضريبة على المحلف عليه المحلف عليها في قانون ضريبة الدمغة المحلد بالقانون رقم 111 المحلف الم

واستظهرت الجمعية العمومية مما تتدم أن المشرع مرض بالغانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة دمغة على الأعمال والمحررات المصرفية ، مقرر ضريبة دمغة نوعية قدرها خمسمائة مليم على خطاب الضمان وعتد الكفالة وضمان الأوراق التجارية أياً كان نوعه اذا أفرغ في محرر مستقل • ثم زاد بهقتضي القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ منات ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمقة المشار اليه بمقدار المثل نيما عدا الأوعية المبيئة في الجدول المرفق به فقرر لها ضريبة دمغة حزافية وغا لما هو مبن قرين كل منها وورد خطاب الضمان بين الأوعية الضريبية التي اشتمل عليها هذا الجدول وعين له المشرع ضريبة دمغة مفروضة قدرها عشرة جنيهات ، بحيث تستحق هذه الضربية الجزافية اذا تحقق في المحرر وصف خطاب الضهان فاذا تخلف هذا الوصف فلا تستحسق الضريبسة الجزانية وانها تزداد الضريبة على الأوعية الخاضعة لها بمقدار المسل محسب ، ومن ثم تفدو ضريبة الدمفة المستحقة على عقد الكفالة آنذ ك مانة مليم باعتبار أنها ليست من بين تلك الأوعية الواردة بالجدول المرفق بالقانون التي قدر لها ضريبة حزائية بفئات مختلفة وأذ زاد المثم ع ، بمقتضى القانون رقم ٢٢٤ أسنة ١٩٨٩ ضريبة الدمغة المنصوص عديها في قانون ضريبة الدمفة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانين رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ • بمقدار المثل فيما عدا الأوعية المبيئة بالحدول المرفق به فقرر لها ضريبة دمغة وفقا لما هو مبين قرين كل رذيا

ولم يتضمن هذا الجدول أيا من خطاب الضمان أو عقد الكفالة فمن ثم نفدو ضريبة الدمغة المستحقة على خطاب الضمان قدرها عشرون جنيها سنما تصبح ضريبة العمغة المستحقة على عقد الكفالة قدرها مائتا مليم • ويصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ وزيادة ضربية الدمضة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الديغة المشار اليه يبقدار خيسين في المائة تغدو ضريبة الديفة النوعية المستحقة على خطاب الضهان ثلاثين جنيها وتستحق على عقد الكفالة ضريبة دمغة نوعيسة قدرها ثلاثمائة مليم . وفي هذا الشان لا يصح القول بأن ضريبة الدمعة المستحقة على عقد الكفالة تزاد بنفس الزيادة التي طرات على ضريبة الدمفسة المستحقة على خطاب الضهان اعتماداً على الظن بأن المشرع قد سوى بينهما في الحكم بأن أوردها تحت عنوان واحد في قانون ضريبة الدمغة هو خطابات الضمان وعتود الكفالة لكونهما من جنس واحد هو الضمان ، لا يصح القول بذلك لأن عقد الكفالة يختلف في طبيعته عسن خطساب الضمان 6 مالكفالة عقد مدنى تابع للالتزام الأصلى الكفول من حيث صحته وانتضائه وبطلانه ، في حين أن خطاب الضمان هو التزام اصيل ينشأ في ذمة البنك يلتزم بمتنضاه وبمجرد اصداره ووصوله الى الستفيد بوغاء المبلغ الذي يطالبه به المستفيد باعتباره حقا له ، وهو بذلك النهزام مستقل عن التزام العميل في مواجهة المستفيد ومن ثم مان عقد الكمالية وخطاب الضمان وان كان يتفقان من حيث كوفهما من محررات ضمان الغير الا انهما يفترقان من حيث طبيعتها بما لا يجوز ممه القول بأنه ينتظمهما نظام قانوني واحد أو ينسحب على أيهما ما يخضع له الآخسر من أحكام قياساً ، ذلك أن شرط القياس هن التماثل بين المقيس والمقاس عليه وهو ما لا يتوغر في شأن عقد الكفالة وخطاب الضمان لتخلف علة الحكم بينهما ، وبذلك لا يسوغ المساواة بينهما في الحكم لمحض الجمسع بينهما تحت عنوان واحد الا اذا ورد نص صريح على ذلك اعهالا لقاعدة شرعية النص الضريبي ولا يعدو الجمع بين عقد الكفالة وخطاب الضمان في عنوان واحد سوى تسهيل التصنيف للاوعية الخاضعة للضربية .

اذاــــك

⁽ فتوى رقم ٥١ في ١/٢/٢ ١٩٩٦ چلسة ١٩٩٩/١/٣٠ ملف ١٩٩٩/٢/٣٧) -

(XY)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عقد _ عقد مدنى _ عقد الابجار _ عقد إيجار أرض فضاء بين الشركة العامة المتجات الخزف والعميش وشركة النصر لعسناعة الزجاج والبللور التابعتين للشركة القابضة للتعدين والحراديات وبين مجلس خدمات مدينة نهرا الخيمة _ فسنج العقد _ مدى جواز اسنخ عقد الابجار .

المواد (۵۰۸ ، ۳۳ ، ۳۳۰) من القانون المدنى -

المادة (١) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧ في شان تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والسنتاجر .

المادة (۱۸) من القانون دقم ۱۳۹ لسنة ۱۹۸۱ في شان بعض الأحكام الخاصة بتاجير ربيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر -

الأصل أن عقد الإيجار عقد رضائى يتم باتفاق طرفيه ويتعقد للمدة المتفق عليها لقا. اجر معلوم ويتعهد للمدة التفق عليها لقا. اجرام عقد الايجار دون تحديد مدة او عقد الدة غير حيثة او تعدل المتبتقة المسينة لدائم الأجرة - تتيجة ذلك : تنتيم المطرف بتتيبه الطرف يتنهى المقد بافقضا، هذه المشرة - شرط ذلك : افا طلب احد طرفية وقام بتتيبه الطرف الأخر بالأخلاء في الجواء المحددة قاتونا - اسبتثناء من ذلك : فرض المشرع امتدادا قاتونا حيث الاجار اذا ود على غير الاراضى الخصاء وفي الأماكن على اخلاف اتواعا المدة للسكن المورضة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة بمتنان الم) من القانونى المدنى تنص على ان « الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمتناناجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء اجسر معلوم » وان المادة (٣٦٣) تنص على انه « اذا عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لدة غير معينة أو تمذر اثبات المدة المدعاة) اعتبر الايجار منعقداً للفترة المعينة لدفع الاجر ، وينتهى بانتضاء هذه الفترة بناء على المتعاد الآخر بالاخلام بناء على المعادد الآخر بالاخلام بناء على المعادد الآخر بالاخلام في المواعيد الآتية بياتها : » كما تبين الجمعية المهومية أن المادة (١) من القانون رقم ٩ كل لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجسر وبيسع الاراضى الفضاء تسرى احكام هذا الباب على الاماكن واجزاء الاماكن الإماكن واجزاء الاماكن على الخاكن واجزاء الاماكن على اختلاف انواعها المعدة المسكنى أو لفير ذلك من الاغراض سواء على اختلاف انواعها المعدة المسكنى أو لفير ذلك من الاغراض سواء عواصم المعافظات والبلاد المعتبرة مدنا . . . » وأن المادة (١٨) من عيره وذلك في

انتانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ في شان بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على انه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب أخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفى عليها في العقد الا لاحد الاسباب الآتية : ... ولا تهند بقوة التانون عتسود ايجار الاماكن المغروشة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مها تقدم أن الأصل أن عقد الايجار عقد رضائي يتم بانفاق طرفيه وينعقد للمدة المتفق عليها لقاء اجر معلوم وينتهي بانقضاء هذه المدة . بيد أنه اذا أبرم عقد الايجار دون تحديد لمدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثباتها اعتبر الايجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الاجرة بحيث ينتهي العقد بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد طرفيه أذا نبه على الطرف الآخر بالأخلاء في المواعد على الواردة بالمادة (٥٦٦) من القانون المدني . الا أن المشرع خرج على هذا الأصل وفرض امتداداً قانونياً لمدة الايجار أذا ورد على غير الأراضي الفضاء وفي الأماكن على اختلاف انواعها المعدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض فيما عدا الأمكن المفروشة .

ولما كان ذلك وكان الاتفاق المبرم في ١٩٨٨/٢/٣٣ بين الشركة العامة للخزف والصيني وشركة النصر للزجاج والبللور وبين مجلس خدمات المدينة موضوعه تأجير ١٨ ط / ١٨ ف كأرض فضاء لذلك فانسه يخضع في انهائه للقواعد العامة المقررة في القانون المدنى والتي مسن بينها حكم المادة (٥٦٢) التي قضمت بأنه اذا كان عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثبات المدة المدعاة ، اعتسر الايجار منعقدا للفترة المعينة لدمع الاجرة ، وينتهى بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين اذا هو نبه على المتعاقد الآخر في المواعيد الواردة بها ، ومن ثم يغدو لكل من الشركة العامة لمنتجات الخــزف والصيني وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور التابعتين للشركة القابضة للتعدين والحراريات الحق في انهاء الاتفاق المبرم بينهما وبين محلس خدمات مدينة شبرا الخيمة في خصوص قطعة الأرض الغضاء المشار اليها في ضوء ما ورد من أحكام في القانون المدنى ، ودون المحاجة بأن العقد ابرم بين الشركتين المذكورتين ومجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة الذي لا يتمتع بشخصية اعتبارية بموجب ترار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٧٣ بانشائه . ذلك أن العقد المشار اليه قد وافق عليه مجلس ادارة شركة النصر للزجاج والبللور في ٣/٣/٢٠ ، كما وافق عليه مجلس ادارة الشركة ألماسة للخزف و المسيني في

19۸۸/۳/۲۱ وتم عرضه على مجلس خدمات مدينة شبرا الخبهة الذى يراسه محافظ القليوبية غاقره الأمر الذى يقتضى حمله على المسحة رذلك بانفاذ أحكامه .

اذا ك

انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى صحة عقد ايجار الأرض الفضاء المبرم في ١٩٨٨/٢/٣٣ بين الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيفى وشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور ومجلس خدمات مدينة شبرا الخيمة و وجواز انهائه ومتا للاحكام الواردة بالتانون المدنى .

ر فتوی رقم ۲۰ فی ۲/۹۲/۱/۲۸ جلسة ۲/۹۹۲/۱/۲۸ ملف رقم ۴۰٤/۲/٤۷) ٠

(AY)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

عاملون بالقطاع العام ... اجازات ... الأجازة لا ترد على اجازة اخرى .

الحواد (٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩) من قانون تظام العاملين بالقطاع العام العمادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ·

الشرع أورد تنظيما متكاملا للاجازات الاعتيادية والمؤسسية وغيرها مها يجوز منحه للماملين بالشطاع المام عند توافر سبب منح اى منها - بناما عليه : الإجازة تعتبر انقطاعا مشروعا عن المصل طبقا للقانون وللاسباب التي يراها المشرع - نتيجة لألك : لا تستحق للمامل الا اذا توافرت الأسباب التي تتبح له المحصول عليها - الاجازة الاعتيادية لا تستحق الا بدوران انحول على المامل اوديا عمله وهي مقررة بدوران الحول للراحمة من أداء الممل - نتيجة ذلك : لا يجوز منحها للعامل المحاصل على أجازة مرفية همة السنة ذاتها حسبب استحقالها فيه بعدم انخراطه في العمل مدة العول حس تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة

7 من قانون نظام العابلين بالقطاع العام الصادر بالقانون رتم 18
لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يستحق العابل في حدود القواعد والضوابط
التى يضعها مجلس الادارة الآتى ببيانها ١٠٠٠ - أجازة اعتيادية سنوية
بأجـر كامل لا يسخص في حسابها عطلات الأعياد والمناسبات
الرسسمية كما تنص المسادة ٧٦ من ذات القسانون على أن
« يستحق المامل كل ثلاث سنوات تقضى في الضحمة اجازة
« يستحق المامل كل ثلاث سنوات تقضى في الضحمة اجازة
الشركة » . كما تنص المادة ٢٩ الطبية التى يحددها مجلس ادارة
الشركة » . كما تنص المادة ٢٩ امن ذات القانون أيضاً على سريان
الكمام التانون رتم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأمراض المزينة على
العاملين بالقطاع العام وهي الخاصة بعنع المرضى باحد الأمراض
المزبنة أجازة باجر كابل .

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن المشرع أورد ننظيمت متكاملا للاجازات الاعتيادية والمرضية وغيرها مما يحوز منحه للعاملين بالقطاع العام عند توافر سبب منح أى منها ، فالاجازة باعتبارها انقطاعاً مشروعاً عن العمل طبقاً للقانون وللأسباب التي يراها المشرع مبررا لذلك ، لا تستحق للعامل الا اذا توفرت الاسباب التي تتيح له الحصول عليها ، والاجازة المرضية سببها حالة المسرض التي تنسؤل

بالما لم لا يستحقها الا العالم المريض ونقا للشروط التى حددتها المدة (١٧) و الاجازة الاعتيادية تستهدف راحة العالم غنرة مسن الزمن كل حول يعود بعدها للعمل متجدد النشاط والحيوية ، وسبب منح الاجازة الاعتيادية انخراط العالمل في العمل للمدة التى حسدها القانون ، والاجازة الاسبوعية تستحق بحلول موعدها في آخر أيام الاسبوع كل سنة ايام عمل ، والاجازة الرسمية تستحق بمجىء مناسبتها العالمة ، والاجازة الخاصة تستحق بتقدير جهة العمل اسباب منحها لمتها المتدرة ، . . وهكذا .

والحاصل أن الإجازة الاعتيادية لا تستحق الا بدوران الحسول على العامل مؤديا عمله وهي مقررة بدوران الحول للراحة بسن اداء العمل ، وهي لا تستحق الا عن مدة عمل حددها القانون ، فلا يجوز منحها للعامل الحاصل على أجازة مرضية مدة السنة ذاتها يرنث ، مدم توافر سبب استحقاقها غيه بعدم انخراطه في العمل بدة الحول .

ومن جهة أخرى غان الأصل أن تعدد الأسباب المتجمعة تنائجها على حال واحد ، لا يغيد تعدد النتائج المترتبة على تلك الأسباب ، لان الأسباب يستفرق بعضها بعضا متى تجمعت متعاصرة في حال واحد ، وأن تتاتجها وأن كتابت قابلة منطقياً للتعدد بتعدد الاسبساب ، فهسى لا تتعدد واقعيا ولا تتكاثر ، لان تزاحبها يرد على زمان واحد في حال واحد . وأن النتيجة الواحدة تجزىء عن السبب الواحد كما تجزىء عن السبب المواحد كما تجزىء عن الأسباب المتعددة ، لانها توفيها جميعها فلا يعود ثبة غصل وفاح عن الأسباب المتعددة ، لانها توفيها جميعها فلا يعود ثبة غصل وفاح والمستقر طبقاً لهذا النهج أن أيام الجمع والأعياد وأيام العطلات الرسمية لا تحسب للعامل مضاعفة أذا تخللت أجازاته المستوية أو

اذا_ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتبة العامل لاجازة اعتبادية عن فترة وجوده فى أجازة مرضية أو أصابة عمل ادة سنة أو أكثر ،

(فتوی دقم ۱۰۹ فی ۱۹۹۳/۲/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۳ ملف رقم ۱۹۹۳/۲/۳۹) ،

(۸٤) جلسة ۱۷ من ينايو سنة ۱۹۹۹

الجعمية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع — نزاع — عام اختصاصها بنظر المنازعة التي تعشل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف — صلة في التقاطي — عدم جواز نظر النزاع •

المادة (١٩٧٦م) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة ٠

استقر افتاء الجمعية المهودية في هذا النسان على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي
حشل فيها الاوقاف باعتبارها نائية بن الوزير ناظر الوقف بـ سبب ذلك : أن أشاط
وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قبامها على شئون الأموال الموقوفة أنها هو نشات
نظر الوقف وهو من أشخاص المعانون الفاس فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني
المتطلب في نفي المادة ٢٦ ساحه . أد كر اكما 1 . تر التجمعية الدومية أيضا على المختص من المتحدة بالمادة ٢٦/د هو بديل عن استعمال المديني
كوسيلة لعماية العقوق وفض المتازعات بـ نتيجة ذلك : أنه يجب أن يقم طلب النواع
الم الجمعية من قبل صاحب المسقة في التقافي طبقا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل
الجمهية الموجهة المه الانواء سبب ذلك : أن المسقة شرط لقبول الدعوى أو بديلها .
وسائل حماية العقوق ـ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع وضع ما لمادة « 77 أد » من القانون رقم 24 لسنة 1947 بشأن مجلس العولة . أصلا عاما من مقتضاه اختصاص الجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع ، دون غيرها ، بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزازات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المجهات وبعضها البعض .

وقد استقر افتاء الجمعية العبومية في هذا الشان على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها ثائبة عن الوزير ناظر الوقف ، على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده ميئة الأوقاف في قيامها على شئون الأموال الموقوة ، انها هو نشاط ناظر الوقف ، والوقف من أشخاص القانون الخاص ، فلا يتحقق للهيئة بهذه المسابة الوصف القانوني الذي يتطلبه نص المادة « ١٦٠/ » المشار اليه في جمعيا طراف النزاع لكي ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريم بنظر النزاع ، بالإضافة ألى ذلك فقد استقر افتاء الجمعية العمومية إنضا علا أن اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات المحددة بالمادة ، ١٦٠/ »

المسار اليها ، وفي الحدود الواردة يها ، هو يديل عن استعبال الدعوى وسيله لحبايه الحدوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع اليها من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجهه اليه قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق ،

وإذ كان التابت أن طلب عرض النزاع المائل قدم للجمعية المعومية مدير منطقة الهيئة بأسيوط وهو غير صاحب الصغة قانونا في تمثيل الهيئة ، هذا فضلا عن أن الهيئة تظهر في ذلك النزاع باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف ، وليس بحسبانها هيئية عامة مما يندرج في عداد الجهات المسار اليها ، الأمر الذي يخرج النزاع برمته ، بفرض تقديمه من المثل القانوني ، عن دائرة اختصاص الجمعية المعرمية ،

لالـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمهي الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر النزاع الماثل .

﴿ فتوى رقم ٤٤ في ٢٩٩٦/١/٣٣ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ ملف رقم ٣٣/٢/٣٣) -

جلسة 17 من يناير سنة 1997.

صيادلة .. جعميات .. جهميات تداولية التاجية .. صحة قرار تأسيس وشهر الجهمية التعاولية الانتاجية لصيادلة الشرقية ٠

المواد (۱ ، ۳ ، ۵ ، ٦ ، ۷ ، ۷۷) من قانون التماون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۷۰ ·

قرار وزير الدولة للحكم المحل رقم ٢١٧ أسنة ١٩٧١ بتعريف الحرفي -

المادة (٢/٣٩) من القانون رقم ١٩٧٧ لسبتة ١٩٥٥ في شَانَ مزاولة مهنة الصيدلة المدل. بالقانونين رقعي ٢٥٣ لسبتة ١٩٥٥ ء ٦١ لسبتة ١٩٥٩ -

المادة (٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بانشاء نقابة الصيادلة •

الجمعيات التماونية الانتاجية التى ينقلها القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٠ سالف الدكر نوان : - الاول: الجمعيات التماونية الانتاجية للمساعات العرفية - والثاني : الجمعيات التماونية الانتاجية للمساعات العرفية - والثاني : الجمعيات يكون عضوا بلال نوع من النوعيات فتيجة ذلك : استظرم في النوع الأول من الجمعيات ان يكون العضو حرفيا طبقا الأطار الذي رسمه قرار وزير الدولة للحكم المعل رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر ، بينها اطلق النوع الثاني من ذلك القيد اكتفاء بأن تكون المهنية الإصابية الاستفاد بأن تكون المهنية الإسلية للخصو مباشرة الثشاط المحمد في النظام الداخل للجمعية - العاصل ان الجمعية التماونية الانتاجية المبادلة الشرقية تندرج ضمن النوع الثاني من الجمعيات الخشار المهاومي من الجمعيات التماونية الانتاجية للخدمات - صحة قرار تأسيس وشهر هذه الجمعية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون التماون الانتاجى الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « التماون الانتاجى فرع من القطاع التماوني يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرقية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا واداريا وعلى الأخص في مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتماقد وتنمية المصالح المستركة لأعضاء الحدميات التماء لمة الانتاجة ، وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومي في اطار الخطة المامة للدولة وفي ظل المبادي، التماونية ، وأن المادة (٣) لانتاجية الإساسية ، (ب) الجمعيات التماونية الانتاجية الإساسية ، (ب) الجمعيات التماونية الانتاجية الانتاجية الانتاجية الإساسية نشاطها في فرع أو آكثر من فروع الصسناعات الحرفيسة الاساسية نشاطها في فرع أو آكثر من فروع الصسناعات الحرفيسة الاساسية نشاطها في فرع أو آكثر من فروع الصسناعات الحرفيسة

الخدمات الانتاجية المتماثلة طبقا لما هو محدد في نظامها الداخلي ٠٠٠٠ كما تبين لها أو المادة (٣) من القانون ذاته تنص على أن ه تنولى الجمعية مباشرة كل ما يحقق خدمة المصالح المستركة لاعمطائها اقتصال وفيا وفيا الأخص ما يأتي : (١) تهيئة فرص الممل ٠ (٣) توريد مستلزمات الانتاج من آلات وأدوات وقطع غيار وخامات ٠ (٣) تسويق الانتاج واقامة المعارض ٠

3 - تطوير الانتاج بها يلانم حاجة المستهلكين للسلم أو الخدمات و من تقديم الارشادات ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٧) على أن و يشترط فيمن يكون عضوا بالجمعية ما يأتى: (١) أن يكون حرفيا يعمل لحسابه المخاص بالنسبة للجمعيات التماونية الانتاجية للصناعات الحرفية ، أو أن يكون مهنته الاصليه مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخل للجمعية بالنسبة للجمعيات التماونية الانتاجية للخدمات وذلك طبقا للتعريف الذي يصدر به قرار من الوذير المختص ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢٧) الشعبية الوزير المختص والجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الاتحساد التماوني الانتاجي الملائدي الموازير المختص والجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الاتحساد التماوني الانتاجي المركزي ويعتبر الوزير المستول هو الوزير المختص كما يعتبر الوزير المستول هو الوزير المختص كما يعتبر الوزير المستول هو الوزير المختص كما يعتبر الوزير المستول هو الوزير المختص النسبة المنافرة المختصة النسبة المادية المختصد عالى المنسبة لمادي منظمات التماون الانتاجي ١٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية المسومية مما تقدم ، أن الجمعيات النماونيسة الانتاجية الأساسية التي ينظمها قانون النماون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ، وتشارك في تحقيق الأهداف التي يقصد اليها ، تنقسم الى نوعين من الحميات : النوع الأول و هو الجمعيات النماونية الانتاجية للصناعات العرفية ، والنوع الثاني به هو الجمعيات التعاونية الانتاجية للصناعات العرفية ، والنوع الثاني به هو الجمعيات التعاونية ما نخدم الصالح المشتركة الإعضائها اقتصداديا وفنيا ، وعلم الاختصاد المخلف المبينة بالمادة (٦) من القانون ٠ كما أن كل منها يخضع لذات القواعد التي حددها القانون لتأسيس والادارة ، وغير ذلك من التواعد التي حددها القانون للتأسيس والادارة ، وغير ذلك من المروط الواجب توافرها فيمن يكون عضدوا بكل نسوع من النوعين ، فاستلزم في النوع الأول من الجمعيات أن يكون العضو حوفيا ، طبقا الإطار الذي رسمه قرار وزير المولة للحكم المحلي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ لينما

أطلق النوع النا نمي من ذلك القيد اكتفاء بأن تكون المهنة الأصلية للعضو مباشرة النشاط المعدد في النظام الداخل للجمعية ·

والحاصل أن الجمعية التعاونية الانتاجية لصيادلة الشرقية ، المسنطلم الراى في شأنها ، تندرج في النوع الثاني من الجمعيات المساد اليها ، وهي الجمعيات التعاونية الانتاجيسة للخدمات ، ومن ثم فانه لا يشترط نوافر وصف الحرفي في أعضائها ، وأنما يغني عن ذلك أن تكون المهنة الأصلية لاعضائها مباشرة النشاط المحدد في النظام الداخل للجمعية ٠ واذ كانت أوجه ذلك النشاط ، حسب الثابت من استعراض الأعمال التي تزاولها الجمعية المذكورة الواردة بملخص عقد التأسيس والنظام الداخل لها ، تدور في الأصل في فلك المهنة الأساسية للصيدتى وترتبط بها برياط غير قابل للانفصال • فلا ريب في أن مما يتصل بأوجه نشاط الصيدني ندبير الأدوية والخامات والمعدات والمستلزمات الطبية والآلات الحديثة وقطع الغيار اللازمة للانتاج والكتب العلمية وأدوات الأبحاث والتحاليل عما أن مما يتصل باوجه نشاطه أقامة المصنع والمعمل والمخزن والصيدلية التعاونية وامتلاكها والمساركة فيها وادارتها وتشغيلها وصيانتها ، وكذلك تصريف المنتجات تعاونيا ٠٠٠ النع ، وبناء عليه يغدو واضحا أن ما يستلزمه قانون التعاون الانتاجي سالف البيان لعضسوية الجمعية التعاونية الانتاجية للخامات ، المستطلع الرأى في شأنها ، يتوافر في العاملين بمهنة الصيدلة بمحافظة الشرقية ، الأمر الذي يمتنع معه القول بأنه ما كان يسوغ لهم ، في هذه الحدود ، تأسيس تلك الجمعية واشهارها -ومما يؤيد ذلك ويدعمه أن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانونين رقمي ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ و ٦١ لسينة ١٩٥٩ تصور في المادة (٣/٣٩) منه ما في مناسبة تعداد أنواع الصيدليات الخاصة ــ انه يمكن للجمعيات التعاونية المشهرة فتح صيدليات خاصة ٠ عدًا فضلا عن أنه ليس ثمة معارضة البتة بين الأهداف التي تعمل نقابة الصيادلة على تحقيقها ، وفقا للتحديد الوارد بالمادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بانشاء نقابة الصيادلة ٠٠٠ والأهداف التي تسمى الجمعية الذكورة الى تحقيقها من خلال مباشرة الأعمال المحددة بملخص عقد تأسيسها ونظامها الداخلي ، بل على النقيض من ذلك تعد الجمعية أحد الأدوات المنفذة لما ترسمه النقابة من سياسات في مجال عملها ، وصولا الى تحقيق الأهداف والغايات المرسومة قانونا في مجال مهنة الصيدلة والنشاط الصيدلي •

لدليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه ليس في قانون التماون الانتاجى الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ما يمنع الصيادلة بمحافظة الشرقية من تأسيس الجمعية التماونية الانتاجية الخدمية المشار اليها •

(عتوى رقم ٤٦ في ١٩٩٦/١/٢٣ جلسة ١٩٩٦/١/١٧ رقم ملف ٨٨/١/٨٨) .

(AT)

جلسة ١٧ من يتاير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع ــ طلب راى ــ عدم ملائمة ابداء الراى . طلب الراى من الجمعية العمومية في شاق مدى جواز ترقية احد العاملين افي وظيفة رئيس قطاع باحدى شركات قطاع الاعمال العام ــ الجمعية العمومية وهي بعدد بعث الموضوع تبين لها أن المروضة حاتمه ادركته سن الإحالة افي الماشي وانتهت خديته من الجهة التي يعمل بها واضعى يتقاضي معاسا بعد أن زايلته صفته كعامل وهي ركن المعل في المرار الذي يصدر بالترقية ـ تنيجة ذلك : يفدو من غير الملائم استمراد الجعمية العمومية في بحث مدى جواز ترقيته الى وظيفة دليس قطاع ــ تطبيق .

تبين للجمعيسة المعوميسة لقسسمى الفتدى والتثريع وهى بصدد بحثه أن المعررضة حالت ادركت سن الأحالة الى المعاش في بصدد بحثه أن المعررضة حالت الركت سن الأحالة الى المعاش في مماثنا بحد أن زايلت صفته كمامل وهى ركن المحل في القرار الذي يصدر بالترقية ، ومن ثم يفدو من غير الملاثم اسستمرار الجمعية المعومية في بحث مدى جواز ترقيته الى وظيفة رئيس قطاع انشئون الادارية بالشركة المصرية العامة للمسياحة والفنادق (ايجوث) رغم عدم معاملته بالمؤهل العالى الذي حصل عليه أثناء الخدمة والذي تتطلبه اشتراطات شغل هذه الوظيفة ويكون للشركة اذا ما استمسكت برغيتها في الكشف عن وجه الحق وصائب حكم القانون في مثل الحالة المعرضية أن ترافي الجمعية المعمومية بحالة واقعية تصلح لأن تكون المعرطة الطلب الرأى و

الألسلة

انتهت الجمعية العمومية القسيسمى الفتدى والتشريع الى عدم ملاءمة ابداء الراى في الحالة المعروضة •

(فتوی رقم ۶۷ فی ۲۸/۱/۲۸۹ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۹۲ ملف رقم ۹۱۳/۲/۸۲) ۰

(AV)

جلسة ١٧ من بتاير سنة ١٩٩٦

جامعات _ جامعة الازهر _ التمين بالجامعة _ مرتب _ الاحتفاظ بالرتب الساحق بها لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة التى ءين عليها مضافا اليه الزيادة المتصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ -

الملاحة (٥٦ مكررا) من القانون رقم ١٠٠٣ فسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشبهلها المضافة بالقانون رقم ١٩٦٨ فسنة ١٩٦٤ ٠

المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

المواد (۱ ، ۷ ، ۳) من القانون رقم ۵۳ أسنة ۱۹۸۱ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة ·

المسرع رغبة منه في تعقيف المب، عن كاهل العاملين بالدولة نتيجة للزيادة المطرده في الاسمار وارتفاع تكاليف الميشة زاد بعوجب القانون دقم ٥٣ لسنة ١٩٨٨ المساد الي مرتبات العاملين في الدولة والقطاع الهم والكادرات القاصة الموجودين بالقدمة في مرتبات العاملين في الدولة والقطاع الهم والكادرات القاصة الموجودين بالقدمة في من الزيادة وانها زيادة حقيقة لا صدريه قرر من ناحية منع هذه الزيادة نهاية ربط درجة من ناحية المؤلفة المقانون ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوطيقة المقرد للانواد بعداول اجود ومن ناحية المؤلفة المؤلفة عند منع المهار به ومن ناحية مائة رافع من بعد تاريخ المهل به ومن ناحية من الإعاد المقانون حتى يتمم بها كل من يمين بعد تاريخ المهل به ومن ناحية من المؤلفة عند منع العلاوات الدورية للسنحفة بعد تاريخ العمل بها القانون بها لا يجاوز الزيادة المؤردة به ـ تتيجة ذلك : _ يتميخ ذلك التكرب على المناذ عرب على بداية مربط الوطيقة المينين عليها وبها لا يجاوز نهاية الربط المقرب للموجة مضايا اليه الاكربادة المؤرد : المقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة أن المادة ٥٩ مكررا من القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها المصافة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعامل أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الاضافية معاملة _ نظرائهم في جامعات جمهورية مصر العربية » و تنص المادة ١٩٥ من قاذرن تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ على أن « مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الإعلى للجامعات واعضاء هيئة التعريس

ويدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعيدين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبينة بالمحدول المسرافق ولهدا القانون ، • وقد نصت المادة ٢ من هذه القراعد على أنه « عند تعيين اعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين ممن كانوا يشعلون وظائف في المحكومة أن القطاع العسام فارهم يحتفطون باخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعيدن عليها وبشرط الا يتجساوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقرر للدرجة ٠٠٠ ، ٠٠

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم ٥٢ لسينة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العسام والكادرات الخاصة والذي حزى على أن « تزاد مرتبات العساملين بالدرلة و ٢٠٠ والصادر بجدول مرتباتهم قوانين خاصة وكذلك الذاضعين الكادرات خاصة ٠٠٠ والموجودين بالخدمة في ٢٠ مونية سنة ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنريا ، وتعنج هذه الزيادة بعد العملاءة الدورمة المستحقة للعامل في تاريخ العمل بهذا القانون ولم تجاوز بهده الزيادة نهاية ربط الرظيفة المقرر قانونا • كما يزاد الأجسر المسنوى لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحالمين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها سنريا ، • في حين تنص المادة (٢) من ذات القانون على أن تزاد بداية الربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجور العاملين المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون بواقع ستين جنيها ، • واخيرا تنص المادة (٢) على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذأ القانون بالفثات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر المقرى للوظيفة مضافا النه الزيادة النصوص عليها في هذا القانون ، •

واستظهرت الجمعية العصومية من مجمرع ما تقدم أن المشرع رغبة منه في تخفيف العبه عن كامل العاملين بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة – زاد في القانون رقم ٢٠ المسنة ١٩٨٤ المشار الله مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة الموجودين بالخدمة في ١٩٨٤/٦/٣٠ براقع ستين جنيها سنبيا ، وتأكيدا من المشرع على حقيقة مقصده من الزيادة وانها زيادة حقيقية لا عسورية قرر من ناحية منع هذه الزيادة بعد الملاوة

المستمقة في تاريخ العمل بهذا القاندن وأو تجاوز العمامل بهده الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجرر العاملين المخاطبين بأحمكام هذا القانون حتى ينعم بها كل من يعين بعمد تاريخ العمل به ، ومن ناحية ثالثة وأخيرة سمح بتجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة عند منج المعلاوة الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بعا لا يجاوز المزيادة المقررة به (الستون جنبها) .

وتالحظ الجمعية العمومية أنه وأن كأن المشرع قد نص صراحة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ، المشار اليه على تعديل بداية ربط الأجر السنوى الوارد بجداول أجور العماملين المضاطبين باحمكامه بمقدار الزيادة سالفة الذكر ٠ دون نهاية هذا الربط الا انب سمح بتجاوز هذا الأخير بذات المقدار واذا كان ذلك بمناسبة منح العلاوات الدورية المستحقة بعسد تاريخ العمل بهذا القانون فان الجمعية العمومية واتساقا مع علة المكم في تقرير هذه الزيادة بسطت بجلستيها المنعقدتين في ١٩٩٢/١٠/٢٧ و ٢/٧/١٩٩٤ هذا الحسكم بالرسبة على العلاوة التي يستحقها العامل بمناسبة الترقية اذا ما كان مرتبع في تاريخ الترقية يزيد على بداية ربط اجر الوظيفة المرقى اليها ، وتؤكد الجمعية المعومية بجلسة اليوم على وجوب مراعاة ذلك أيضا عند كل حالة يرد فيها ذكر نهاية ربط اجر الوظيفة شان المادة ٣ من قواعد تطبيق الجدرل الرافق لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، حينما احتفظ لمن يعين في وظائف أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين أو المعيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في المكومة أو القطاع العام بآخر مرتب كانوا يتقاضونه اذأ كان يزيد على بداية مرويط - الوظيفة المعينين عليها ويما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة أذ يتعين على جهة الأدارة رهى بصدد أعمال هذا النص الأ تقف عند نهاية الربط المقرر بجدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات الشار اليه وانما تضم نهب أعينها الحكم الذي تضمنه القانون ٥٣ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر بما مؤداه الوقوف عند نهاية هذا الربط مضافا اليه الزيادة المقررة بموجب هذأ القانون ، والقرل بغير دلك يتجاهل مقصود المشرع من تقريرها وتاكيده على حقيقة هذه الزيادة وعدم صوريتها ، وبخالف حسكم المادة الثالثة من هذا القانون فيما تضمنته من بيان أن تهاية ربط الوظيفة صار مزيدا بمقدار العلاوة المضافة اليه •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم ان العروضة حالته اذ عين على وظيفة مدرس ، بكلية الشريمة والقانون وكان ممن يشغلون وظيفة في الحكومة (مصلحة الضرائب) وبمرتب يزيد على بداية مربوط وظيفة مدرس فانه يحق له الاحتفاظ بمرتبه السابق الذي كان يتقاضاه في وظيفة بالحكومة بما لا يجاوز نهاية الربط المقرر لدرجة مدرس ومقداره مائة وتسمة واربعرن جنيها مضافا اليه الزيادة المقررة في القانون رقم بهده العلارة في وظيفته الأولى ، وهو يحتفظ براتبه المزيد بهذه العلاوة عند تعيينه بالجامعة بشرط الا يجاوز نهاية ربط الدرجة المعين عليها ، ومنه نهاية ربط الدرجة المعين عليها ، ومنه نهاية ربط الدرجة هو نهاية ربط مزيد ومضاف اليه بقيمة العلاوة بالنسبة المثيل الذي يشغل ذات الدرجة ،

d 131

انتهت الجمعية المعرمية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى المقية الدكتور / ١٠٠٠ الأستاذ المساعد بكلية الشريعسة والقانون باسيرط في الاحتفاظ بمرتبه السابق الذي كان يتقاضاه بمصلحة الضرائب بما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للدرجة التي عين عليها مضافا اليه الزيادة المتصوص عليها في القانون رقم ٥٣ اسسنة ١٩٨٤ المشار المه ٠

ر فتوی وقم ۶۹ فی ۱۹۹۳/۲/۲۸ جنسة ۱۹۹۳/۱/۱۷ ملف وقم ۱۳۹۹/٤/۸۹ ٠

(۸۸) جاسة ۱۷ من يناير سنة ۱۹۹٦

شركات سـ شركات استثمار ـ الإيادة في راس المال ـ ضريبة السنية النسبية ـ اعضاء .
الأواد (٢ ، ٢ ، ٢١) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٨٩ .
المادالن (٨٣ ، ٨٧) من قانون ضريبة السفة الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ و
المادة الأول من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض احكام قانون ضريبة
السفة الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٠ ساقف الاكر .

تمتم اسهم الآيادة في داس الآل بالاعقاد من ضريبة الدمقة التسبية في قل قانون الاستشاد رقد ٣٠٠ لسنة ١٩٩٩ - اساس ذلك : - أن الشرع اعتبر حدوعا المشاد با الاستشاد القدادي و ١٩٩٠ - ١١١ الفاوس و ١٩٩٠ - ١١١ الفاوس و ١٩٩٠ - ١١١ الفاوس و ١٩٤١ - ١١١ الفاوس و ١١ الفاوس

استبسان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريع ان المادة (١) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٢٠ اسنة ١٩٨٦ تنص على أن « يكون الاستثمار وفق أحكام هذا القانون في اطار السياسة العامة لملدولة وأهداف وأولويات الخطة القرمية لملتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو القالى :

(أ) بنظام الاستثمار الداخلى فى مجالات استصلاح واستزراع الأراضي البرز والصحراوية والصناعية والسياعة والاسكان والتعمير • ويجوز لمجلس الوزراء بناء على اغتراح مجلس ادارة الهيئة اضافة مجالات اخرى تتطلبها حاجة البلاد وانتحلة اقتصادية تتطلب تقنيات هديئة أو تهدف الى زيادة التصدير أو خفض الاستيراد أو تكثيف استخدام الأيدى العاملة •

(ب) بنظام الاستثمار في المناطق الحرة • و وتنص المادة (٢) على أنه و يقصه في تطبيق أحكام هذا القانون : (أ) بالشروع : كل تشاط - إما كان شكله القانوني - يدخل في أوجه الاستثمار المثار اليها في المادة السابقة وتوافق عليه الهيئة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له و • كما تنص المادة (١١) من ذات القانرن على أنه و مع عصدم الاخسلال بأية اعفاءات خبريبية افضل مقررة أو تتقرر في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال محسب الأحوال • وتعفى الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة المسامة على الدخل • وتسرى الاعفاءات المقررة في الفقرة إن السابقتين لدة خمس سنوات تبدا من اول سنة ماليـة تاليـة لبـداية الانتـاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحرال ٠٠ وتعلى رؤوس أموال المشروعات أيا كان شكلها القانوني من ضريبة الدمغة النسبية للمدد ذاتها المنكورة فيما سبق اعتبارا من التاريخ المصدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مسارة ٥٠

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (۸۳) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ على أن « تستحق ضريبة سنوية على السندات أيا كانت جهة اصدارها ، وجميع الأسسهم والجمسم والتحسية الصادرة من الشركات المحرية سواء كانت معاهمة ، او توصية بالأسهم أو ذات معشرالية محدودة وسواء مثلت تلك الأسهم والحصم والانصبة والسندات في منكرك أو لم تمثل وسواء سلمت المسكوك لأصحابها أو لم تسلم ۲۰۰ ، وأن المادة (۸۷) تنص على أن « تستحق الضريبة بالنسبة للشركات التي تؤسس أو تزيد رأسمالها بعدد أول يناير بنسبة ألدة الباقية من السنة مع عدم حساب كسور الشهر ۲۰۰ ،

ومفاد ما تقدم أن المشرع اعتبر مشروعا استثماريا كل نشاط اقتصادى - أيا كان شكله القانيني - يقام بنظام الاستثمار الداخلي ويستظل بأحكام القانون رقام ٢٣٠ اسانة ١٩٨٩ يتم مباشرته في مجالات استصلاح واساتزراع الأراضي البور والأراضي المسحراوية والصناعية والسياحية والاساكان وانتمير وتقديرا من المشرع لأمنية القامة مشروعات في هذه المجالات ورعاية منه لها أعفاها من الشربية على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضربية على شركات الأصوال

بحسب الأحوال ، كما أعفى توزيعاتها من الأرباح من الضريبة على الردات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة الصامة على الدخل وذلك لدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية ابدئية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال * وزاد المشرح من رعايته لتلك المشروعات فأعفاها من ضريبة الدمغة النسبية لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستعقاق الرسم قانونا لأول مرة *

ولما كانت ضريبة الدمغة النسبية تستمق ـ وفقا لأحكام قانون ضريبة الدمغة النسار اليه _ على الأسهم التي يتم اصدارها لدى تأسيس الشركة ، كما تستمق لدى كل اصدار للأسهم بمناسبة الزيادة في رأس مالها ، بما مفاده ان استعقاق الضريبة لأول مرة ينسحب ليس فقط عند اصدار الأسهم اول مرة عند تأسيس الشركة بل يعتد ليشـمل الأسهم التي يتم اصدارها بمناسبة كل زيادة في رأس مالها ، ومن ثم فان مدة الاعفاء الضريبي من ضريبة الدمضة يسرى من تاريخ اصدار ألاسهم بعناسبة المتأسيس أو من تاريخ اصدار اسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة ، وبذلك تتمتع اسهم الزيادة في رأس مال الشركة بالاعفاء من ضريبة النصفة النسبية في ظل قانون الاستثمار الصحادر بالقانون من ضريبة المسادر بالقانون من ضريبة المسادر بالقانون

وجديد بالنكر آنه عملا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمضة الصادر بالقانون رقم ١١١ اسنة ١٩٩٠ بمن العرب المعدد والأسبيم والمسمون والأدسبية الصادرة من الشركات المعربة سواء كانت مساهمة أو ترصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة خاضعة لضريبة الدمغة اعتباراً من أول يناير سعة ١٩٩٦ ، سواء مثلت تلك الأسهم والمصمون والأتصبة والسندات في صكوك أو لم تمثل وسواء سلمت الصكوك لأصمابها أم لم تسسلم ١٩٨٠ الشركات التي يجري تأسيسها أو يزاد راس مالها اعتباراً من ٢٤ من مارس ١٩٩٥ فلا تفضع لضريبة الدمضة النسبية نفاذا لمسكم المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه ٠

لالسله

انتهت الجمعية العمرمية لقسمى الفترى والتشريع الى تعتم أسهم الزيادة في رأس المال بالاعفاء من ضرببة الدمضـة النسبية في ظل تمانون الاستثمار رقم ۲۲۰ لسنة ۱۹۸۹ ·

ر و فتوی رقم ۹۳ فی ۱۹۹۳/۲/۲۸ جلسة ۱۹۹۳/۱۹۷۷ ملف رقم ۲/۳/۳۷) ٠

(AA)

جلسة ١٧ من يتاير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية التسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع مسئولية تقصيرية ـ اركانها ــ رفض المالية المادتان (١٩٧٦ - ١٧٤) من القانون المدتى •

المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هي الفطة واقضرد وهلاقة السببية بيفهما ويكفى لقيام مسئولية المتبوع عن الافراد التي يعدقها تابعه بعمله غير المسروع أن يثبت ان العمل غير الشروع وقع من التابع التا- تقدية وظيفته أو بسببها حستواله السببية متى كان للمتبوع سلطة فصلية في توجيعه ووالتيه وتقوم مسئولية المتبوع عن اعمال المتابع على اساس الفطا المقرض في جانب المتبوع حاساس ذلاك : فكرة الضمان القانوني ويعتبر المتبوع في حكم الكليل بالتضامن كالحالة مصدرها القانون حاطيق .

اسستبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتسرى والتشويع ان المدة (١٦٣) من القانون المدنى تنص على ان « كل خطأ سبب خبروا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وأن المادة (١٧٤) تنص على ان « يكون المتبوع مسئولا عن الضرو الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » *

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية بتقوم على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر وعلاقة اسببية بينهما وويكلي لقيام مسئولية المتبرع عن الأضرار التي ويحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت أن العمل غير المشروع وقع من التسابع اثناء تأدية وظيفته أو بسببها وتتوفر علاقة السببية متى كان للمتبرع مسلحة غعلية في توجيه ورقابته وتقوم مسئولية المتبرع عن أعمال تابعه غير المشروعة على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع في مراقبة من عهد اليهم بالمعل وفي توجيهم وهي مسئولية مفترضة في أساسها إلى فكرة الضمان القانوني ويعتبر المتبوع في حكم الكفيل بالتضامن كفالة مصدوها القانوني و

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٩٢ تسبب العمال التابعون لمرفق مساه الاسكندرية في قسطع واتلاف مواسير الكايلات التليفونية المارة يشارع الجزائر المام 19 اثناء المقيام باعمال الحفر لمد مواسير المياه الاحسلال وبجديد شبخات المياه المسلال وبجديد شبخات المياه المسلال وبجديد شبخات المياه المسلال وبعديد من ذلك المحضر رقم ١٩٦٢/ ١٩٦١ ادارى هسم ترهه الملبن أبيد أنه وقد تبت أن الهيئة العامة لمرفق مياه الاستحديد المعرز التني لمحقت بمنشات الهيسة عينا ، فمن تم لا يسرع بها أن معالي المرفق المدكور من بعد بقيمة القلعيات بركيزه من محص معايسسة تقديرية تم أرجاء تنفيذها لمين تنفيذ متررع آخر بألمنطقة وبمعولة أن الاسلامات التي أجراها المرفق غير مطبقة لمواصفات سيما وأن الهيسة المومية للاتصالات السلكية واللاسلانية لم تقم باصلاح التلقيات المتدر للهيا بعد أصلاحها بمعرفة مرفق مياه الاسكندرية والا كن المول بمير ذلك تراء للهيئة على حساب الشرفة غير مشروع ، الامر الذي تغدر معالية الهيئة بالرفم الذي نخدرة عملاب المهيئة والمناب المترفة غير مشروع ، الامر الذي تغدر معالية الهيئة بالرفم الدي نخلية بالرفض ،

4 131

انقسهت الجمعية المعرمية لتسسمى الفتسوى والنشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق ميساه الاسكندرية الداء مبلغ ١٥٨٥٠ جنيها (خمسة عشر الفا وثمانمائة وخمسين جنيها) قيمة التلفيسات التي أحسابت منشاتها •

﴿ لَتُوى رَقِم ٧٧ فَي ١٩٩٦/٢/٨ جِلْسَة ١٩٩٦/١/١٧ مَلْفَ رَقِم ٢٠٠٤/٢/٣ ﴾ •

جِلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٦

الجمعية العبومية التسمى اللتؤى والتشريع ب تزاع بـ عدم اختصاص • . اللدة (١٣٦/ د) من قانون مجلس العولة رقم 17 لسنة ١٩٧٧ •

كشرع قرر اصلا عاما متضاه اختصاص الجمعية المعومية تقسمي القدي والتشريع دون غيرها بالفصل في المتازعات التي تنشأ بين الممالح العامة أو بين الهيئات المعامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات بعضها ويطبي وهي من اشخاص القاتون العام – تنبية ذلك : الجمعية المعومية لا تفتمي بنقل المنازعة التي تمثل فيها هيئة الإقلاف باعتبارها نائية عن الوزير نافل الوقف – سبب ذلك : تشاط الهيئة في قيامها على شئون الأمام الموقوفة أنها هو تساط نافل الوقف وهو من أشخاص القانون الطفاص فلا يتحقق المهيئة يهذه المثانة الوصف القانوني التحلي في الماحة ٢٦٠ر مالفة الذكر مد عطبيق .

استنبان للجمعية المعرمية لقسمه الفتىرى والتشريع ان الداء ٢٦ من قانون مجلس الدولة تنص على انه و تختص الجمعية المعرمية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠ ١٠٠٠ المنازعات التي ننش بين الوزارات او بين المصالح أو بين المهيئات المعلية أو بين هذه الجهات وربعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع قرر في المادة الذكر اصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية المسمى اللغترى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العسامة أو بين الهيئات المسامة أو بين الهيئات المحلية أو بين المهيئات المحلية أو بين المجهدة المعومية لا تفتص وهي من أشخاص القانون العام ومن ثم فان المجمعية المعومية لا تفتص بنظر المنازعة التي تمثل فيها هيئة الأوقاف في قيامها على شئون الأموال الموقوعة أنما هو نشساط الهيئة في قيامها على شئون الأموال الموقوعة أنما هو نشساط ناظر الموقف المعارفية بهده المشابة الموصف القانوني الذي تتطلبه المسادة ٢٠/د المسسار اليها في جميع المراف النزاع لكي يتعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع بنظر النزاع ، و منحبث أن المنزاع الماثل بين هيئة المجارئ

والصرف الصحى وهيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن وزير الأوقاف ناظر الموقف بشأن القيمة الايجارية لملارض المستولى عليها بمعوفة هيئة الصرف الصحى مما يفرج عن اختصاص الجمعية العمرمية لقسمي الفتوى والنشريع ولا يغير من ذلك احالة النزاع من محكمة استئناف طنطا طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافصات واساس ذلك أن الجمعية العمومية لا تصد محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات والاصالة لا تكون الا بين مصكمتين تابعتين لجهة قانون المرافعات والجهتين شخائية واحدة أل لجهتين شخائيتين مستقلتين والجمعية المعومية ليست محكمة وانما هي جهة فترى حدد القانون اختصاصها ووسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ٠

4 131

انتهت الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتثريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

ر قتوی رقم ۹۸ فی ۱۹۹۳/۲/۸ چلسة ۱۹۹۳/۱/۱۷ ملف رقم ۹۸ (V۱E۳/۲/۳۲) ٠

جلسبة ١٧ من يتاير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة _ التميين في الوظائف القيادية _ حساب هدة الفيرة السابقة • المادة (۱۰) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة _ المادة ۲/۲۷ من ذات القانون المدل بالقانون رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۵۳ •

قرار لجنة شئون الخدمة الدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ -

القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الحجهاز الاحاري للدولة -

احقية المعينين طبقاً للغانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ السالف الاشارة الله في حساب
مدة الغيرة السابقة الزائدة طبقاً للبادة ٢/٧٧ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حالة توافر شروطها - سبب ذلك : ان شاغل الوظائف المهادية
بالجهاز الادارى للمونة وان تفروه بتواصد خاصة في مجال تعيينهم بهاه الوظائف الا انهم
ما اطفوا عاملين بالجهنز الادارى للمولة ينتظم وضعهم الالاعمى الفواعد الواردة ينظم
الماملين للمدنين بالدولة المسادر بالمانون وفع ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها الاحكام المخاصة
بصم عدد الغيرة الزائدة - تطبيق ٠٠

تبين للجمعية العمومية أن المدة ١٥ من قانون نظام العاملين المدين بالدولة العامادر بالقانون رقم ٤٧ لسبه ١٩٧٨ تنص على أن د يكون التعيين ابتداء في ادني وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف ساواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العادد المطلوب شغله من وظائف كل درجة طبقا للقواعد والشروط التي تضمها لمجنبة شئون المخدمة المدنية ١٠٠ و تنص المادة ٢٧ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ في فقرتها الثانية على أن و تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها المسافرات الزائدة قيمة علاوة دورية بحدد أقمى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة درجة الوظيفة عمل الوظيفة المن عليها العامل وعلى الا يصبق زميله المين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرغية أو الأجر المخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر و

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسدم أن المشرع اسستن أحسلا ماما مفتضماء أن يكون التعيين في أدني وظائف المجموعة النوعيسة الواردة في جدول وظائف الوحدة • واستثناء من هذا الأصل العام اجاز التعيين في غير هذه الوظائف سراء داخل الوحدة أو من خارجها مي حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شفله من وظائف كل درجة ، وناط ينجبه شذرن الخدمه المدنية وضبع العواعد والشروط ألتى بنيع في هدذا الشان هيث صدر قرارها رقام ١ لمسته ١٦٨٠ ركان من بين هسده الفواعد الا لمل مده - الحيرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم فضاؤها هي وظائف الدرجات الادني من الرظيفة المرشح لهسيا وهفا لمثل مجموعة بوعية على حدة ويدءا من درجة بداية التعيين لها • رمن ناحيه اخرى فقد اوچپ المشرع حساب مده المحبره العملية اللي الأريد على مدة الخبرة المعلوب تواهرها لشبقل الوظيفة على اساس ال يصاف ألى بداية آجر النعيين علارة من علارات الدرجة المبين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة وبحد اقصى خمس علاوات ، وذلك متى توافي شرطان اللهما ان تنفق مدة الخبيرة مع طبيعية عميل الوظيفة المعين عليها العامل وثانيهما الا يسبق زميله المعين في ذات الجهه في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي ليداية الخبره المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر •

كما تبين للجمعية العصرمية انه باستقراء احسكام السقانون رقم ه السينة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع المسام ولائمته التنفيذية يبين أن المشرع نظم قواعد واجراءات شيغل الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة التقصيل بدءا من الاعلان عن شغل الوظائف وانتهاء بمسدور قرار التعيين حسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي للمنتفين وليس من شأن هذا التنظيم الذي هر في مجمله قواعد أجرائية والذي لم يتناول القائرن رقم ه ما يتنافى أو يتمارض مع ضم مدد الخبرة العملية الزائدة عن المدة المطلوبة واعتباره الشريعة العامة للتوظف التي يتعين الرجوع اليها لتصديد الوضع التاتين لما الماملين المدنين لما المدد الوضع

والحاصل أن شاغل الوظائف القيادية بالجهاز الإداري للدولة وان تقردوا بقواعد خاصة في مجال تعيينهم بهذه الوظائف تكفيل سبانها القانون سالف الذكر الا أنهم ما انفكرا عاملين بالجهاز الاداري للدولة ينتظم وضعهم اللائحى القواعد الواردة بنظام العساملين المدنيين بالدولمة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ضعنها الأحكام الخاصة بضم عدد الخبرة الزائدة على النحق السالف ذكره والتي لا يتأبي تطبيقها مع احسكام التعيين الواردة بالقسانون رقم ٥ لسسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية - والقول بغير ذلك يفضى الى اهدار حق من حقوق هذه الطائفة من العاملين رهو تخصيصا الأحكام القانون دون مقتضى • ويعنى التفرقة من هذه الطائفة من العاملين وغيرهم بما لا وجه لاعماله الا في حدود ما اشتمله القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولاتحته التنفيذية من أحكام وهي تتحد في طريقة شــفل الوظيفة القيادية ومدة هذا الشغل وينبغي الأخذ في الاعتبار ان شغل الوظيفة القيادية قد حددها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بثلاث سنرات على الأكثر يجرى بعدها اعسادة النظر في شغلها الأمر الذي يتعين معه حساب هذه المدة من تاريخ صدور قرار النعيين وليس من تاريخ الفرض التي ترجع اليه ،قدمية من لديه حبرة عمليه زائدة اذ أن القرل بغير ذلك فيه تقصير للمدة التي يجوز للمعين شغلها في حدها الاقصى (ثلاث سنرات) ، والحاصل أن التعيين في احد الوظائف القيادية وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسينة ١٩٩١ والأعتب التنفيذية لا تخل بحق المعين في حصاب مدة خبرته العملية الزائدة وفقا لنس المادة ٢/٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة وذلك على التفصيل السابق

اذلسك

انتهت الجمعية العمومية الخسسمى الفتحوى والتثريع الى احقية المعينين طبقا للقانون رقم ٥ لمسخة ١٩٩١ في حصحاب مدة الخبرة المزائدة طبقا للمادة ٢/٢٧ من القانون رقم ٤٧ لمسخة ١٩٧٨ في حالة توافر شروطها •

ر فتوی رقم ۹۹ فی ۱۹۹۲/۲/۸ چلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۹۲٤/۳/۸۲) ·

جلســة ١٧ من بناس سنة ١٩٩٦

أموال عامة ... الانتفاع بالمال العام ... تعدى ... ازالته • المادتان (۸۷ ، ۸۸) من القانون المدنى •

الأصل في ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بعون مقابل سبب ذلك : أنه لا يخرج عن كونه استمعالا للعال العام فيها أعد له _ تقل الانتافاع بالمال العام فيها صد ذلك عن فيل التولى عن أموال الدولة أو التصرف فيها _ سبب ذلك : خروج الأموال العامة من دائره المالملات _ استنفاء من ذلك : يمكن أن يكون الانتفاع بالمال العام بعنابل _ شرف ذلك : موافقة المحينة المستفيدة _ تطبيق ح

اسستيان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع ان المدة (٧٧) من العانون المدى نص على ان « تعتبر اموالا عامله » العمورات والمنفولات العي للدرلة أو لانتحاص الاعتبارية العسامة » والعي بحرل مخصصه للمصلحة عامة يالفعل أو يعتبري عدول أو مرسوم أو فرار من الرزير المختص * وهذه الاموال لا يجوز العصرت علي أن « معلد عليها أو تملكها بالمتقادم » وأن المادة (٨٨) منص علي أن « معلد الاموال العسامة صفتها العسامة ياسها مخصيصها للمنعمة العسامة وينتهى التخصيص يمقنمي قنون أو مرسوم أو قرار من الرزير المختص للمنفعة العسامة أو بالمتها الغرض الذي من أجلة خصصت قلك الأمسوال للمنفعة العسامة » *

فد

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو مصالحها أو هيئاتها العسامة أنها ملكية عامة تتغيا منها ادارة المرافق العسامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمسأل العام يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العسام فيصا أعد له ، ويكون نقسل الانتفاع به بين أشخاص القانون العسام بنقسل الاثراف الاداري على هسته الأموال بدون مقابل ولا يعمد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التعمرف فيها ، فالإملاك العسامة تضرح من دارة الماملات با نص عليه من عام جواز بيعها أو التصرف فيهسا .

واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة المامة أن تقرر أن يكون الانتقاع بالمال العام في الفرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رحينا بموافقة الجهة المستفيدة • ولا يعد هذا الانفاق تأجرا بل هو عقد انتقاع بمال عام تسرى عليه القواعد العالمة في المقرد من ضرورة الالتزام بما انعقدت عليه ارادة الطرفين •

ومن حيث الثابت من الأوراق أن الهيئة القومية للبريد اتفقت مع الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية على الانتفاع بقطمة ارض من أملاكها لاقامة مكتب مؤقت لسنترال مدينة الشارجة بمحافظة الدادى الجديد وراذا انقطعت المنفعة العامة على هذه الأرض بنقال السنترال الى مقره الجديد وقامت الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتسليمها لهيئة البريد دون الفرف القامة بحصرم مكتب البريد دون اذن أو تصريح بذلك فمن ثم يضحى هذا التصرف تعديا على أملاك الهيئة القرمية للبريد دون مسرغ أو سند من القانون يتعين ازالته ورد الأرض ـ اليها ، مع مراعاة احكام الالتصاق المقررة في القانون للدني فيما يتعلق بما تم بناؤه من غرف على الأرض المعتدى عليها و

لالسله

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتدوى والتثريع الى الزام الهيئة القومية لملاتصالات السسلكية واللاسلكية برد قطعة الأرشى موضوع المنزاع الى الهيئة القومية للبريد ·

(فتوی رقم ۱۹۳ فی ۱۹۹۲/۲/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۷ ملف رقم ۲۰۰۳/۲/۳۲) .

(AY)

جلسـة ١٧ من نقاير سئة ١٩٩٦

مسئولية تقصيرية ـ شيوع القبل ـ قيام علاقة التبعية ـ توافر عناصي المسئولية التقصيرية ـ تعويض •

ـ اللادتان ١٩٣ ، ١٧٤ من القانون الدني •

المسئولية التضميرية تقوم على ادركان ثلاثة الفطا والفرر وهلاقة السببية بيثها تقوم مسئولية المتبه عن الفرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على اساس مقادر الا يكم القيام هذه المسئولية البات وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تلادية وقليلته وبسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اطنيل تابعه متى كانت له عليه سلطة الملية في الاشراف والتحمه في التبعية ذلك: مسئولية التبه عن اعمال تابعه غير المشروع وهي لا تقوم في التبوع الا حيث تتحقق مسئوليته مناه عا خطأ واحب الناته لا بناء على المشروع المناهم حيما علاقة التبعية لوزارة المفاع لا يهتم من توافر عناصر المسئولية التقديرية في جانبهم .. تطبيق و

استبان للجمعية المعوميسة لقسسمى الفقوى والتشريع ان الماده ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أنه «كل خطأ سبب ضررا للفير يلزم من ارتكبه بالتعويض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على انه « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المتروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته او بسببها « وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في وقابته وفي توجيهه » «

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى تقوم على أركان ثلاثة هى الخطا والضرر رعلاقة السببية بينما تقدوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يصدقه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون سالف الذكر على اساس مفاير اذ يكفى لقيام هذه المسئولية البسات وقرع المعل غير المشرع من تابع حالة تأديه وظيفته وبسببها وتقوم رابطة التبعية ولى لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في الإشراف والتوجيه وعلى ذلك فان مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية مردها العمل غير المشروع هي مسئولية مردها العمل غير المشروع وهي

لا تقوم في التبوع الاحيث تتحقق مسئوليته بناء على خطا واجب اثباته لا بناء على خطا مفترض ٠

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وأقعات النزاع فانه لما كان الثابت من الأوراق أن حرق كال التليفون المملوك للهيئة واتلافه ، أنما كان بسبب قيام أفراد وحده الفوج ٧٠٠ مياه التابعين للقوات المسلحة بعفر عميقة بطريقة عشوائية بجوار قسم الخدمة بالوحدة المذكورة حيث وضعوا بها مخلفات قمامة اشعلوا فيها النيران ، مما أدى الى حديث التلفيات المشار اليها ، وهو ما ورد بأقوال الجندى اسماعيل مرسى اسماعيل أحد أفراد الفوج ٧٠٠ بمحضر الشرطة المحبور عن الحادث حيث ذكر أنه وزملاءه قاموا بعمل نظافة في مكان عملهم بالنقطة وتم تجميع القمامة بحفرة بجرار الخدمة لوجود شعابين وفتران في المكان وبهم أشعلوا النار في هذه القمامة ولم يشاهدوا أية كوابل ٠

ومن حيث أن القدر المتبقى بشأن هذا الحادث هو تسبب أفراد الوحدة المذكورة فيه رمن ثم تكون وزارة الدفاع هى المسئولة عن التلفيات التي تجمت عنه ولا يؤثر من ذلك حكم البراءة الصادر أصالح الجندى سالف الذكر أذ أن قضاء النقض استقر على أنه يكفى في مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعدد تعيينه من بين تابعيه •

والحال أن حكم براءة المتهم المذكور انما تأسس على عدم اقترافه الفعل بشخصه ، ولكنه سحل شيوه هذا الفعل بين عدد من الأقواد ممن تشملهم جميعها علاقة التبعية لوزارة الدفاع ، ومن ثم تتوافر عناصر المسدّلية التقصيوية في حانبهم الأمر الذي يتعين معنه الزام القوات المسلحة بقيمة اصلاح التلفيات التي تكينتها الهيئة ، هي مبلغ ٢٠٦٤ حنده ،

4 131

انتهت الجمعية العمومية لمسسمى الفترى والتشريع الى الرام رزارة الدفاع بأن تؤدى الى الهيئة القومية لملتصالات السلكية والاسكلية مبلغ ٣٠٦٤ جنيه قيمة ما تكبدته فى اصلاح ما لحق بمنشأتها من تلفيات في الحالة المعروضة -

ر فتوی رقم ۱۹۳ فی ۱۹۹۲/۲/۲۶ جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۲ ملف رقم ۲۳/۸/۲۲۲) ·

(42)

جلسية ١٧ من بناير سنة ١٩٩٦

عاملون مدليون بالدولة .. فيم منة الفعمة المسكرية والالزامية .. حسيباب مدة الاستبقاء .. منة الاستدعاء .. فيد الزميل .

المادة (£2) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بشان قانون القدمة المسسكرية والوطنية •

المواد ۱۷ ، ۱۳ ، ۱۳۰ ، ۱۳۰ من القانون رقم ۳۳۶ لسنة ۱۹۰۹ المصدل بالقانون رقم ۱۳۳۲ لسنة ۱۹۹۶ •

ضابط الاحتياط من طاقة المجتدين ذوى الأوهلات يعد طوال لترة خدمته العسكوية الالا امية حدمته العسكوية الالا امية حدمته المسكوية الالا امية المجتد تحييد مسبب التحديد المسكوية الله : السائر الالمية المسكوية والاستقاد المسكوية الله : السائرية بها فيها مدة الاستقاد يتقد بقيد الأرمل الوارد بالخادة 41 المسائرية بها فيها مدة الاستقاد يتقد بقيد الأرمل الوارد بالخادة 41 المسائرية الالا امية المسائرية الالا امية وفي ملاء السائمة المسائرية الالا امية المسائرية الالا اما يتن بعد التهاد المسائرية الالا اما ولا مدة الاستفاد الله عين الطعمة المدنية الاا ما عين المستفاد على واللهة عامة بعد انتهاء مدة الاستفاد الاستفاد الله عليق حد

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في افتاؤها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند ضم الخدمة المسكرية للضباط الإمتباط من طائفة المندين ، كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شان خدمة الضباط الاحتباط بالقرات السلمة العجل بالقانون رقم ١٣٢ لسبئة ١٩٦٤ وتصنوص قانون الضدمة المسكرية والوطنية الصيادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك • أن ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوى المؤهلات يعد طوال فترة خدمته العسكرية الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانيني لقرينيه المند كعندي ، من ناحية أن أسياس الزامهما بالخدمة الصمكرية هو قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فان حسبات مدة الخدمة الالزامية له يما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته الدنية عند تعيينه في أحدى الجهات المشار اليها في المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصرص عليه في ذات المادة ، فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد اقدميته أو مدد خبرته على الأقدمية أو مدد الخبرة التي لزميله في التخرج ممن عين معه أو قبله في ذات الجهة اذ أن ما ورد في قانون قواعد خدمة الضباط

الاحتياط من رجوب ضم مدد استدعائهم في الوظائف العمامة السمايقة على التعيين في تلك الوظائف دون اشسارة الى قيد الزميل لا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية ، كما لا ينصرف الى مدد الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الالزامية التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمية العسكرية الوطنية • وآية ذلك أن المشرع في القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يعب تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ نص في المبادة ٦٦ على ضم مدة الاستدعاء لضباط الاحتباط في الوظائف العامة ، الا ان فذا المسكم يفترض انتهاء خدمة المعند كضابط احتباط محند بميا فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقرات السلحة كضماط احتماظ ، أى يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة الالزاميلة بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء ، يؤكد ذلك أن المشرع في المادة ١٢٥ من القانون المشار اليه عين الصالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات السلحة (التدريب ، حضور دورات) ، كما حظر في المادة ١٦٥ على ضابط الاحتياط التخلف عن الاستدعاء وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدى الضابط عند استدعائه الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات السلمة ، مما بين منه أن السندعي كضابط أحتياط سببق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى ، وهدا يعنى أن الاستدعاء بالنسبة الى طائفة المجندين ذوى المؤهلات المشار اليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة الدنيـة أذا ما عين الستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ٠

والحاصل أن ما اتصل باخذ حكم ما اتصل به ، وما انفصل يستقل بوضعه الخاص ومن ثم فان مدة الاستبقاء اذا ما اتصلت بالخدمة الالزامية فانها تأخذ حكمها من وجوب التقيد بقيد زميل التخرج ، أما أذا استدعى ضابط الاحتياط بعد فترة من انتهاء خدمته الالزمية وأستبقائه فانه يكون من حقه ضمها لمدة خدمته المدنية أذا ما عين بعد أنهاء مدة الاستدعاء .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / حمد صالح محمله عثمان يبين أن مدة خدمت المسكرية الالزامية لم تنفصم عن مدة استدعائه الى الاحتياط بغاصل زمتى الأمر الذي يتمين مصه على جهة الادارة مراعاة التقيد بقيد الزميال المتصلوص عليه في المادة ٤٤ من

القانون رقبم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ عند ضم مدة الاستدعاء كضابط احتياط تأكيدا لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء سابق لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه •

الالسلك

انتهت الجمعية المعرمية لقسمي الفتدى والتثريع الى وجوب مراعاة قيد الزميل عند حساب مدة الخدمة العسكرية رمدة الاستدعاء كضابط احتياط للسيد / ٠٠٠٠ ضمن مدة خدمته بهيئة الشربة ٠

د فتوی رقم ۱۳۵ فی ۱۹۹۶/۳/۶ جلسة ۱۹۹۹/۱/۱۷ ملف رقم ۱۳۵/۳/۸۲ · ۰

هلسة ٧ من فيرابر سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الطنوى والتشريع ــ طلب عرض النزاع ــ صاحب السفة • المادة ٦٦ من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •

اختصاص الجمعية المعومة القسم. اقلتهى والتشريع بابداء الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من الأسائل القانونية لا ينطق الا اداما احيات المسائلة على الجمعية المعومية من حددهم التمن على سبيل العصر وهم دليس الجمهورية ودليس الهيئة التشريعية ودليس مجلس الوزاء والوزاء ودليس مجلس الدولاة بـ تتيجة ذلك : لم يطول الكمي غير مؤلاء امدالة صاد المسائل او بطميا الى الجمعية العمومية بـ ليس للججمية الت تتوفي عليه لتحديث علي تتوفي فيها خلب فيه الراى اذا ود عن غير السبيل الذي دسمه القانون بـ تطبيق -

استبان للجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المادة ٢٦ من تأتون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن تختص المجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسسائل والموضوعات الآتية :

(!) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب أهبيتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس مجلس الدولة .

(ب) » .

واستظهرت الجبعية العبوبية من النص المتدم أن اختصاص الجبعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسائلة على الجبعية العبوبية من حددهم النص على مبيل الحصر وهم رئيس الجبهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ولم يخول النص غسير هؤلاء احالة هذه المسائل أو بعضها الى الجبعية العبوبية ، ومن ثم مغلا يسوغ الجبعية العبوبية ، ومن ثم مغلا يسوغ الجبعية العبوبية نزولا عند صريح نص المادة ٢٦ من مجلس

الدولة أن تخوض فيما طلب فيه الرأى اذا ورد عن غير السبيل الذي رسمه القانون ،

انلكك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبول طلب الراى الماثل •

ر فتوی رقم ۱۰۶ فی ۱۹۹۳/۲/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۲/۷ ملف رقم ۱۰۲/۲/۰۸) ۰

(٩٦) جلسة ٧ من نبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ طلب عرض النزاع ـ صاحب الصلة -

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٧ ٠

المشرع قرر اصلا علما من منتشاه اختصاص الجمعية المهومية القسمى الفتوى والتشريع دون غرما بالأهمل في المنازعات التي تنشأ بين الوزفاوت أو بين المسالح العلمة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين حلم الجهات بضمها البخص واختصاص الجمعية المعومية في هذا الشان هو بديل عن استعمال السموى كوسيلة لهجاية العطوق وطف المنازعات وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تمرض عليها كيما تحمرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يضم طلب عرض النزاع على الجمعية المهومية مباشرة من صاحب السلة في التفافي طبة للقانون وأن يوجهه ألي من يمثل المجهة الموجه اليها قانونا بسبب ذلك : أن العسفة شرك لقبول الدعوى أو يديلها من وسائل حياية الحقوق – تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريس ان المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ ننص على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء السراي مسبباً في السائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسلح العلمة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤلسات العامة أو بين هذه الجمسات العامة أو بين المهنات العلمية أو بين المهنات الملحق والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين » . وأن الملدة (٢) سن ويصفها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانشاء معهد التخطيط القومي تنص على أن « يعين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهوريسة بناء على عرض رئيس مجلس الادارة ويفتص بالآتي :

ويفاد با تقدم أن المشرع قرر أصلا عاماً من مقتضاه اختصاص المجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنزعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين المهنات العامة أو بين هذه الجهات بعضها المهنات العامة أو بين هذه الجهات بعضها

البعض ، واختصاص الجمعية المهومية في هذا الشأن هو بديل عسن استعمال الدعوى كوسيلة لحياية الحقوق ونفس المنازعات وقد حدد التانون وسائل انصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما تتحسرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عسرض النزاع على الجمعية المهومية مباشرة من صاحب الصفة في التتاضى طبقالنقاون وأن يوجهه الى من يمثل الجههة الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لتبول الدعوى او بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن طلب عرض النزاع الماثل لم يقدم من رئيس مجلس ادارة المعهد صاحب الصفة في التقاضي قانوناً عنها ٤ لمين ثم تمين عدم تبوله -

4 131

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب النزاع المائل .

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۱۹۹۲/۲/۱۳ جلسة ۲۹۹۹/۳/۷ ملف رقم ۲۹۹۱/۲/۳۳) ·

(AY)

جلسة ٧ من نبراير سنة ١٩٩٦

الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ تُزاع ــ كُراع حول زيادة أجرة أماكن مؤجرة لقر اغراض السكني ــ عدم اختصاص -

المادة (٦٦ /د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •

الأصل هو اختصاص الجعية المعومية التسمى الأفترى والتشريع بالقصل في المنازعات المائة أو بين الأوسسات العامة أو بين الهيئات المائة أو بين الأوسسات العامة أو بين الهيئات المعامة أو بين الهيئات بالمبرع استثناء من ذلك : المشرع في المائز م 194 لسنة ١٩٨١ خرج على هذا الأصل فيها تعلق بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكامه فناط الاختصاص بالقصل فيها الى المائح المائح ما حافية و

استبان الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريسع أن المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٧ ننص على أن المسائد الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء المراى في السائل والموضوعات الآنية : (د) المفارعات التي ننشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين المهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات المعلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض مردة البهائيين المهيئات المعلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ملزماً للجانبين » وأن المادة (٥) من القانون رقم 24 اسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العالمة بين المؤجر والمستجر المعدل مالماته دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الحكم هذا القانون » •

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أنه ولئن كان الأصل هو المتصاص الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المتزعات التي تنشأ بين الوزارات أو المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المهنات العامة أو بين الهيئات المعامة أو بين هسذه الجماعة بين الهيئات المعامة أو بين هسنه البعض الا أن المشرع في القانون رقم ؟ السنة ١٩٧٧

المدل بالقانون رتم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما خرج على هذا الأصل فيها يتطلق بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه ، فنساط الاختصاص بالفصل فيها الى المحاكم العادية دون غيرها .

اذا ك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم المنتصاصبها بنظر النزاع المائل .

ر فتوی رقم ۱۰۸ فی ۱۹۹۹/۲/۱۱ جلسة ۱۹۹۹/۲/۷ ملف رقم ۲۳۰۰/۲/۳۳) ·

(AA)

جلسة ٧ من غيراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .. نزاع .. نزاع مطروح على الفسياء ... عدم ملامة ابداء الراي .

اذا كان هناك نزاعا يتعلق بالموضوع معروض على القضاء اضافة الى ان هناك احكاما صادرة أمسائح بعض المواطنين ضد الوزارة بشأن بعض التعرفات التى أجرتها المعاطفة على اجزاء من قطعة الأرض ... نتيجة ذلك : من غير الملائم ال تخوض الجمعية المعومية فيما طلب فيه الوأى تقديرا كلاجراءات الفضائية التى اتخذت بشأنه ... تطبيق .

استبان للجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع ، انه يدور حول بدى احتية محافظة الاسهاعيلية في التصرف في مساحة القطعسة رقم ١٤٨ أصلية بحوض سرابيوم الشرقي نمرة (٢) عدا المسغول منها بالمطار الحربي ، ومدى سلامة التصرفات التي اجرتها بالبيع في هذه القطعة .

وحيث تبين أن ثبة نزاعا يتعلق بالموضوع معروض على القضاء في الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٣ مدنى كلى الاسماعيلية المقامة من وزارة الدفاع ضد محافظ الاسماعيلية بصفته وآخرين اضافة الى أن هناك احكاما صادرة لصالح بعض المواطنين ضد الوزارة بشان بعض التصرفات التي أجرتها المحافظة على أجزاء من هذه القطعة الامسر الذي يفدو معه من غير الملائم أن تخوض الجمعية العمومية فيما طلب غيه الراى تقديراً للاجراءات القضائية التي اتخذت بشأنه .

لنلك

انتهت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملاعمة ابداء انرأى في الموضوع .

﴿ فتوى رقم ١١٠ في ٢/٣/٣/١٣ جِلسة ٢/٩٦/٣/٧ ملف رقم ٣٣/٢/٣٣) •

جلسة 7 من فيراير سنة 1997

ضرائب (ضريبة الدمغة ـ مناط استحقاقها ـ اعظاء منها ـ السندات الصادرة على الفترائة العامة الوفاء بقيمتها عند استردادها او استيدائها بسندات اخرى ،

المادتان (۸۰ ، ۸۱) من قانون ضريبة السمئة المسادر بالقانون رقم ۱۱۱ كستة ۱۹۸۰ -

الشرع جعل من واقعة صرف الجهات العكومية لأي مبالغ من الأموال المملوكة لها مناطا لاستحقاق ضريبة الدعقة المررة قانونا يستوى في ذلك ان يكون العمرف تم مباشرة او بطريق الإنابة ما اعظى المشرع من المفصوح لهامه الضريبة المبالغ التى تصرفها تملك الجهات وها أبالغ سبق صرفها مودت عبارة الإعام معلقة في للطبي الرو والعمرف على نعو يتبسيط الى رد ما سبق صرفه سوا، عبارة الإعام معلقة في الفلي الرو والعمرف على نعو يتبسيط الى رد ما سبق صرفه سوا، عبارة المياه الله يقتمر الأمر على ما يجرى رده بعد اس على صرف من لدنها تم يودي بودا، لفيرة وانها يشمل ايضا ما ترده بعد أن صرف الهها من لعن غيما ما تتيجة ذلك : عدم استحداث ضريبة الدمقة على اللهيمة الاستردادية للمستدات لتسعولها بالاعاد المفرد بالمادة الهرا من قانون ضريبة الدمقة رفع 11 لسنة 194. ما تطبيق

اسسستبان للجمعية العموميسة لفسمى الفتوى والتشريع ان الله (٨٠) من قانون ضريبة الدمفة الصادر بالقانون رقسم ١١١ لسسنة ١٩٨٠ تنص على أن « فيما عدا المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكوميسة من الأموال المبلوكة لها ، سواء تم السرف مباشرة أو يطريق الإنابة علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة إضافية مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة المشار اليها ، ويقصد بالصرف عن طريق الإنابة أن تعهد اليه الجهة الحكومية الى أي شخص بدبلغ معلوك لهسا ليتولى الصرف منه نيابة عنها » • وتنص المادة (٨٠) منه على أن « تعفى من الضريبة المنصوص عليهسا في الملاتين المرد ، ٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية :

(1) اذا كان الصرف ردأ لمبالغ سبق صرفها ٠٠ ٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية منا تقدم أن المشرع جعل من واقعة صرف الجهات الحكومية لأى مبالغ من الأموال المبلوكة لها مناطا لاستحقاق ضريبة الممقة المقررة قانونا ، يستوى في ذلك أن يكون الصرف تم مباشرة أو بطريق الانابة ، وأعفى المشرع من الخضوع لهذه الضريبة المبالغ التي تصرفها تلك الجهات ردا لمبالغ سبق صرفها ، وقد وردت عبارة الاعقاء عامة مطلقة في لفظى الرد والصرف على نحو ينبسط الى رد ما سبق صرفه سواه منها أو اليها فلا يقتصر الأمر على ما يجرى رده بعد سبق صرف من لدنها لم يتوج بوفاء لفيرها ، وانها يشمل أيضا ما ترده بعد أن صرف اليها من لدنها غيرها ، الأمر الذى يصدق على ما سبق ان حصلت عليه الجهات ذاتها كترض أو غير ذلك مما يجرى رده ، كمسا هو الشأن في المحالة المائلة ، اذ الثابت أن وزارة المالية أصدرت السندات التي جرى استردادها لقاه ما يتحمل به الجانب المدين من ذمتها الماليسة لصالح البنوك حاملة تمك السندات ومن ثم فانه لدى الوفاء بقيمة تمك السندات عند استردادها أو استبدالها بسندات أخرى ، يعد ذلك صرفا لمبالغ سبق صرفها ، وذلك أو تطبيق حكم المادة (١٨٣) المشار اليها ، وبالتسالى ينبسط عليها في تطبيق حدم ضريبة الدمقة على الصرفيات ،

الليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق ضريبة اللمفة على القيمة الاستردادية للسندات في الحالة الممروضية لشمولها بالاعفاء المقرر بالمادة (٨٢/ أ) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المسار الله ٠

(فتوی رقم ۱۱۱ فی ۱۹۹۳/۳/۱۱ جلسة ۱۹۹۳/۳/۳۷ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۳۷) •

جلسة 7 من قبراير ميئة 1997

مسئولية تقميرية _ عناصرها _ تعويض ٠

المَادِيَّانَ ١٦٣ ء ١٧٤ مِنَ الْقَانُونَ الْمُنِّي •

المسئولية التفصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي المفتل والفير وعلاقة السببية بينها تقوم مسئولية التبيع بينها تقوم مسئولية التبيع على اساسي مقاير الأدل يحدثه تابعه بصفة في المشروع على اساسي مقاير الأركان القيام عدد المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل في المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم وابطة التبعية ولو لم يكن التبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فصلية في رفايته وتوجيهه سـ تطبيق ،

استبان للجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة « ١٦٣) من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضروا للغير يلزم من اوتكبه بالتمويض » • وأن المادة « ١٧٤ » منه تنص على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرو الذي يحدثه تابعه بعملة غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها • وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حوا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه •

ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة ، هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، طبقا لنص المادة « ١٦٣ » المشار اليها ، بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، طبقا لحكم المادة « ١٧٤ » من القانون المدنى ، على أساس مغاير ، اذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حوا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ،

ولما كان الثابت ان تابعي الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ـ مرفق مياه السلام ـ تسببوا في قطع الكابل التليفوني المنوه عنه سابقا ، ما كبد الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ـ ١٣٣٦ ج ، قيمة تكاليف اصلاحه ، وآية ذلك الحكم الصادر في الجنحة رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٩ سالفة الذكر ، وبالنظر الى أن الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى تقاعست عن تقديم أى دفاع يدرا عنها هذه المسئولية ،

الأمر الذي يتمين معه الزامها بقيمة التلفيات التي تكبدتها الهيئة الطالبة ، والتي بلغت قيمتها ١٣٢٦ ج ٠

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى أداء مبلغ ١٣٣٦ ج • • الف والاثمالة سنة وعشرون جنيها ، عوضا عن التلفيات التي لحقت منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية •

ر فتوی رقیر ۱۹۲ فی ۱۹۹۹/۲/۱۶ جئسة ۱۹۹۹/۲/۷ ملف رقم (۳۳۷۳/۲/۳۲) •

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

مجتمعات عمرائية جديدة ... حصيلة الاستقلال والادارة والتمرف في الأرافي ... ايلولة الفاقض المستحق بموازلة للهيئة الى الوازنة العامة ... نطاقة .

الواد (۲ ، ۳۷ ، ۲۷ ، ۳۳) من القانون وقم ۹۰ لسيسنة ۱۹۷۹ في شيسان انشاء المجتمعات العمرائية الجديدة .

المادتان (٣ / ٣) من مواد القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شان الأراضي الصنعراوية .

الخادة (٧) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان بعض الأحكام المتمالة بالملاكة السؤل عن الدولة المسؤل عن الدولة الفساول عن السول المسؤل المن الدولة الفساول عن من الدولة الفساول عن من دورة غيرها هي جماز الدولة المسؤل عن الشبء هذه المجتمعات وقد جعل الشبع والمقابر وفقا لرحكم القانين رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٩ المسأد الدولة أنه الاحكم القانين الدورانة العددية وفيما تقصصه الدولة من اراضي أخرى للهيئة المتعاورة ولاية الاستغلال والاستزواع في الأراضي الصحواوية ويجرى والادارة والصرف لفير المراكة المستغلال والادارة والصرف لفير المستغلال والاستزواع في الأراضي الصحواوية ويجرى موازنتها ال الفؤالة الماستغلال موازنتها المسئلة المستغلال والادارة موازنتها المسئلة على المستغيرة بدوريد فالشي موازنتها المسئلة على احو بالمستخوص موازنتها المسئلة على احو بالمستخوص المسئلة المسئلة المسئلة المسئلة على احو بالمستخوص المسئلة المسئلة

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة « ٢ » من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانيسة البديمة تنص على أن « يكون انشاء المجتمعات العمرانية البديمة وفقسا لإحكام مذا القانون والقرارات المنففة له • وتنشأ هيئة المجتمعات العمرانية البديمة طبقا لأحسكام الباب التساني من هذا القانون ، ١٠٠٠ ، وإن المادة « ٣١ » منه تنص على أن « يتكون رأس مال الهيئة من : . الأموال الني تخصصها لها المدولة • . الأراضي التي يقع عليها الاختيسار وفقا لأحكام هذا القانون لانشاء المجتمعات العمرانيسة الجديمة • . الأراضي مع الإخرى التي تخصصها المدولة للهيئة بما يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتفتى مع الأحداق التي قامت من أجلها •

وأن المادة « ٣٢ ، تنص على أن و تتكون موارد الهيئة من : _ الاعتمادات التي تخصصها الدولة _ حصيلة وايجار ومقابل الانتفاع بالأراض، والعقب ارأت المبلوكة للهيئة ٠٠٠ » * وتنص المادة « ٣٣ » من القانون ذاته على أن و يكون للهيئة موازنة خاصية وحسابات ختامية سنوية ، وتبدأ السنة المالية من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها: المحليهة أو الخارحية ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى سنة أخرى • كما تدمن للجمعية العمومية أن المادة (٢) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية تنص على أن « تكون ادارة واستغلال والتصرف فير الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضياع والإحرادات المسنة فيما يلي: (أ) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) الأراضي غير إلى اقعة في المناطق المسكرية أو في مواقع الاستصلاح المسار اليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها وادارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المحتممات الممرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة · · هذا في حين تنص المادة « ٣ » منه على أن « ٠٠٠ ومع عسام الاخسلال ما يخصص لمسروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غرها بالاستغلال والادارة والتصرف لغر أغراض الاستصيلام والاستزاع ويتم ذلك لحسابهسا ويعتبر موردا من مواردها ، • وتنص المادة و ٢ ء من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة على أن « تكون ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شمسان الأراضي الصحراوية وفقا للأوضياع والاجراءات الآتية : (أ) •••• (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الحبهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص -حسب الأحوال _ قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، أو مناطق أقامة المجتمعات العمر أنيئة الجديدة ، أو المناطق السياحية ٠٠٠ وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة واسمستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغسراض أقامة المجتمعات الممراثية الجديدة ٠٠٠ ، بينما تنص المادة « ٧ ، منه على أن « تمد حصيلة ادارة واستغلال والتصرف فى الأراضى والمقارات المخصصة وفق أحكام هذا القانون لكل من الهيئة العامة لمسروعات التعبير والتنمية الزاعية ومهيئة المجامة للتنمية الزاعية ومهيئة المجامة للتنمية السياحية أموالا عامة وموردا من موارد هذه الهيئية ويصيدر بتحديد الإغراض التى تخصص لها وقواعد واجرادات وحدود الصرف منها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ، ويؤول فائض هذه الأموال سنوا ال الخزافة العامة للدولة .

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم ، أن المشرع بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ أنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتكون دون غرها جهاز الدولة المستول عن انشاء هذه المجتمعات ، وجمل من موردها حصيلة بيم وايجار ومقابل الانتفاع بالأراضي والمقارات المبلوكة لها ، وهذه الأراضي تتمثل فيما يقع عليه الاختيار وفقا لأحكام القانون المشار اليه لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفيما تخصصه الدولة من أراضى أخرى للهيئة ، على النحو الذي يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتفق مم الأعداف التي تضطلم بتحقيقها • وأخذا بيسد الهبئة في سمال تنفيذ أغراضها وتحقيق أهدافها ، أسند المشرع لها بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ولاية الاستغلال والإدارة والتصرف ، لغير أغراض الاستصلاح والاستزراع ، في الأراضي الصحراوية المعددة بالمادة « ٢ / ج » منــــه ويجرى ذلك لحسابها ويعه موردا ٠ من مواردها ٠ و١ذ كان المشرع في القانون المذكور أولا اختص الهيئة بموازنة خاصة ، وجعل لها حسايا خاصا تودع فيه مواردها ، ومن بينها حصيلة استغلال وادارة والتصرف في الأراضي آنفة البيان كما قضى بأن يرحل الفائض من موازنتها من سنة الى أخرى ، اذا كان ذلك ، فلا وحه قانوني لالزام الهيئة _ والحالة هذه _ بتوريه فائض موازنتها إلى الخزانة العامة •

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر ، عمل عن المسلك الذي انتهجه بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ ، على نحو باتت معه سلطة الهيئة المذكورة في الاستغلال والادارة والتصرف في الاراشي الصحراوية تنحصر في الأراشي التي تخصص بقسرار ممن رئيس الجمهورية لأغراض اقامة المجتمعات العمرانية الجديئة ، بالاضافة الى أن سلطة الهيئة في استخدام المورد الذي تتحصل عليه ، اعمالا لولايتها على الأراشي المخصصة ، مقيد بالأغراض والقواعد والاجراءات والحدود التي يتضمنها قرار مجلس الوزراه الصحادر في علما الثمان وما يتحقق

من فابض من هذا المورد ، يعد ذلك ، يؤول سنويا الى الخزانة العامه ، وذلك خروجا على الحدم الذي اختصت به الهيئه بموجب المادة و ٣٣ ء من القانون رفم ٥٩ أسنه ١٩٧٩ سالف البيان • ولما الأن الثابت يوضوح من استمراض المادة و ٧ ء من القانون رقسم ٧ أسنة ١٩٩١ المشار اليه التي قررت حدّم الايلولة أن مجال أعمال هذا الحكم يدور في حدود ما تحففه الهيئة من فانض الاستغلال والادارة والتصرف في الأراضي المخصصة اعبالا لاحكام ذلك العانون ، فلا يتعدى الى ما عساء أن تحققه الهيئة من موارد أخرى اختصها بها المشرع ، كما لاينبسط الى ما خصص للهيئة من اد مى استنادا الى أحكام قوائين أخرى أو نفاذا لها • وإذ كانت الهيئة تستمسك بانه لم يجرى تخصيص أية أراضي لها ، طبقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ، لأغراض اقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومن ثم فلا يسوغ قانونا الزامها بتوريد الفائض الظاهر بموازنتها عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ، كفائض مقدر بموازنتها . الى وزارة المالية ، نزولا على الأصل العام الذي قنيته المادة و ٣٣ ، من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ . ولاينال من ذلك الدفير بأن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٢ بربط موازنة الهيئة أدرج فائضها على أنه فائض حكومي ، بالنظر الى أن قانون ربط الموازنة قانون شكل ، ليس من شأنه الاخلال بحكم موضوعي تضمنته المادة « ٣٣ » من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وخول الهيئة ترحيك الفائض من سينة الى سنة اخساي ٠

لالسك

انتهت الجمعية المصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أيلولة الفائض المتحقق بموازنة الهيئة المشار اليها من حصيلة الاستفلال والادارة والتصرف في الاراضى الى الموازنة العامة مقصور على ما يخصص للهيئة من خلك الأراضى وفقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ سالف البيان . رفتوى رقم ١١٤ في ١٩٩٨/٣١٨ بلسة ١٩٩٨/٣٨ ملف دقم (٨٦/١/٨) .

(1.4)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة _ تقدير كفاية _ تعديد الأثر المترتب على حصول العامل على تقدير بعرتية ضعيف حكما _ الاستصحاب •

المادتان (۳۰ ، ۳۰) من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام الماملين. المدنين بالمولة المدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٣ -

الشرع رتب على حصول العامل على مرتبة ضعيف في التقرير السنوى المقدم عنه حرمانه من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها المعربر ، ويستوى لاعبال هذا الأثر أن ترد هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالمعلى أو أن تكون استمعابا لتقرير سابق في العالات التي اعتد فيها المتدرع بالتقرير سابق في العالات التي اعتد وضع تقرير الكفاية – بيد أنه يسترط لاعبال الازر التصوص عليه بالحادة من سافة المذكر أن تكون مرتبة العالم قد وردت في تقريرين موضوعين عن العامل وهو ما لا يتأتي الاحبث يكون مسنعرا في القيام باعبال وطيفته ولا يدخض في هذا المعدد أن يكون التقرير المائية برا الساحد أن يكون التقرير الساعمها بالساعمة المستعمها بالساعمة المستعمها بالساعمة المستعمها بالساعمة المستعمها بالساعم المستعمها بالساعم المستعمها بالساعم المستعمها بالساعم المستعمها بالساعم المستعملة المستعمها بالساعم المستعملة بالساعم المستعمها بالساعم المستعملة بالساعم المستعملة بالمستعملة بالتيام بالمستعملة بال

استبان للجمعية المعومية لفسمى العدوى والنشريع أن المادة ٢٤ من الادم ١٩٧٨ بست على أنه ديحرم العامل المعلم عنه تقرير سنوى بمرتبة ضعيف من نصف مقدار العلاوة العدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المعم عنه عنه المريح مندار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المعم عنها الدمرير ١٠٠ عنى حين تنص المادة ٣٥ من ذات القانون معدلة بالفانون منزيان متتاليان بمرتبة ضعيف على لجنة شئون العامل الذي يقدم عنه تقريران منتاليان بمرتبة ضعيف على لجنة شئون العاملين ، فاذا تبن لها من فحص حالته أنه آكثر ملاحمة للقيام بوظيفة أخرى في ذات درجة وظيفته من ذات دوجة وظيفته من ذات وظيفته بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخعمة مع حفظ حفه في المعاش أو المكافئة أو منحه أجازة ، وترفع البعنسة تقريرها للسلطة المختصة فاذا لم تمتماده أعادته البحثة مع تحديد الوظيفة التي ينقل اليها العامل ، فاذا كان التقرير التالي مباشرة بمرتبة ضعيف يفصل العامل من الخدمة في اليوم التالي الإعتباره نهائيسا مع حفظ حقسه في اليوم التالي الإعتباره نهائيسا مع حفظ حقسه في المعامل من الخدمة في اليوم التالي الإعتباره نهائيسا مع حفظ حقسه في المعامل من الخدمة في اليوم التالي الإعتباره نهائيسا مع حفظ حقسه في المعامل من الخدمة في اليوم التالي الإعتباره نهائيسا مع حفظ حقسه في المعامل من الخدمة في اليوم التالي الإعتباره نهائيسا مع حفظ حقسه في المعامل من الخدمة في اليوم التالي الإعتباره نهائيسا مع حفظ حقسه في المعامل من المنادي التوريد المنادية المعامل من المنادية المنادية المنادية المعامل من المنادية المنادية

واستظهرت الجمعية العمومية أن الأصل في التقارير التي توضع لتقرير كفاية العاملين خلال مدة معينة أنها تستهدف تقييم أعمالهــــم في حلال مده الفترة والحكم عليها وعنى كفات الموظف خلالها ، فاذا تبت اله الوظف لم يؤد عبلا في الفترة التي وضع التعرير عنها ، فان المشرع يسلك واحدا من نهجين النهج الاول : ان يتدخل ويعسرر للعامل مربه كهاية حلميه ، حتى ان لانت نزيد على مرتبه آخر تقرير وضع عنه ، دا في حالة المجند الذي اوجب المشرع تقدير كمايته حكما بذات مرتبة كهايته فبل تجنيده بشرط الا نقل هذه الكفاية الحكمية عن مرتبة جيد جدا ، فبل المدين الذي بلغت مدة مرضه نبائية أشهو فاكثر قرز المشرع وكذلك الريض الذي بلغت مدة مرضه نبائية أشهو فاكثر قرز المشرع تقدير كمايته بهرتبة جيد جدا حكما مالم تكن كفايته في العام السابق بمحتاز فتفدر بسرتبة معتاز حكما والنهج التاني : ان يعتد المشرع بأخر تقرير كاية وضع عن المامل أيا كانت مرتبه هذا النقرير ، وذلك كما في حلات الاعارة والتصريح للعمل باجازة خاصيسة وانتخاب ألعامل كعضو بالمنظمة النقابية ،

وفى غير هذه الحالات لاحظت الجمعية العبوميسة أن افتاء مجلس الدولة وقضاء مستقران على أنه اذا ثبت أن الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة الذى وضع عنها التعرير لأمر خارج عن ارادته كقرار صدر بوقفه عن الممل أو في حالة البعثات والأجازات الدراسية ، فأنه يعتنع على جهة الادارة أن تضع عنه تقريرا خلال هذه الفترة ، اذ ليست هنساك أعمال أداها تكون محلا للتغييم ، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لا يرحع الى تقصير منه أو أهمال أو اتيان عمل يفضى الى الاخلال بواجات وظبفته فأنه يؤخذ بآخر تقرير كفاية عنه .

وكذلك استعرضت الجيمية العبومية ما خصلت اليه مؤخرا بجلستها المنعقدة في ١٩٩٥/١٢/٦ تأكيدا لما تواتر عليه افتاؤها من ان الحبس نفاذا لحكم قضائي قاطع في دلالته على تأثيم العامل وادانتسه جنائيا ، انما يرتب بعض الآثار المعتدة ، وليس من شأن هذا العكم أن تنحسر آثاره تماما عقب الافراج عن العامل بعد قضاه مدة العقوبة ، وانها هي تلاحقه لأن مدة الحبس المؤثم بقضاء نهائي تستنزل من مدة خدمته رغم انه حبس عن جريمة غير مخلة بالشرف والأمانة ، لما لمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة لا يمكن معها أن ترقى الى حد اعتبارها مدة خلعة فعلية ولكون العامل لم يضطلع أصلا خلالها باعباء الوظيفة وواجباتها ومن ثم فلا يحق له أن يستجمع حقوقها ومزاياها شماملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه المهارات الدورية عن مدة الحبس ه

ومن كل ذلك فتمة الوضياع ثلاثة تتعلق بالحالات المستفتى فيها بالنسبة نظريفة الاعتبار بتقارير الكفاية عن معد لم تقض فعلا في العمل ، منها حالة اسقاط المدة واستنرالها من معة خعمة العامل ان كان قد غاب من عمله قضاء لعقوبة جنائية وقعت عليه بحكم جنائي نهائي وفي هذه المحالة لايتور المر تقدير الكفاية لسقوط المعة العينة من خعمة العامل *

والحالة الأخرى حالة ما اذا نص التشريع على تقدير محدد للكفاية يستحقه العامل عن مدة غيابه كالتجنيد وغيره ، وهي حالة تقدير حكمي يلمزم فيه بامر التشريع فيما قرره من تقدير معين للعامل لاعتبارات رآها المسرع ، والتقدير الحكمي تقدير لايرد اجتهادا ولا تفسيرا وانما يرد بنص صريع يلزم به بغير حاجة لتأويل .

والحالة الاخيرة هي حالة سكوت المشرع عن تقرير تقدير محدد للعامل عن مدة غيايه • عمادام أن الغياب معا لايمتبر اخلالا من العامل بواجبات وظيفته ، في ظروف موافقة جهة الادارة على الغياب أو اذنها بها أو ترحيصها للهامل بها كالاجازة الدراسية أو في ظروف اضطرار أم يكن للعامل قبلا يدرئه كالحبس الاحتياطي أو نفادا لحكم غير نهائي ، أن كان حالة من هذه الحالات ، وجب القول بأن العامل عن مدة الفياب غير المخل بواجبات الوطيفة ، أنا يستصحب نقدير الكفاية الذي وضح له عن مدة عمله الأخرة قبل الفياب ؛

وتلاحظ الجمعية المعومية أن مصدر الاعتماد لهذا التقدير الأخير المستصحاب والاستصحاب لايفيد في الحالة المعروضة أن ثمة تقديرا جديدا يمنح للعامل عن فترة الفياب ولايقوم وجه للقول بأن تقديرا جديدا يمنح للعامل الا أن يكون مصدره التشريع حالة التقدير المحمى أو مصدره الواقع حالة قيام مدة العمل الفعلية وقياس كفاية العامل عنها والاستصحاب هو منهج لمعرفة الواقع أو لتقرير حكم معين ، هو المناهج معرفي وتشريعي لاينشيء الواقعة انشاء ولا ينشئ حكما تشريعيا ، أنها هو يقيد اعتبار الصاحبة والملازمة أي بقاء ما كان على ما كان مادام جديد و الاستصحاب يسد ثفرة معرفية أو تشريعية تتعلق بالمدة اللاحقة للوضع تتعلق بالمدة اللاحقة المراهن الراهن بناء على ثبوته في الزمان السابق ، وهو محض الدلالة السحدة و

ومن ثم لا يعتبر الاستصحاب في الحالة المعينة بمثابة تقدير جديد الكفاية العامل انعا عو يمثل اسبتمرار تقدير كفايته المقررة عن مدد سايمه ، اسبتمرار دنك لمبة نالية ، ويهتمي جذا الاسبتمرار سدا لفراغ عدم امدان وضع تقرير تفاية السبب لايرجم لاخلال العامل يعمله ، ومن ثم فانه حيث يتطلب المسرع تقرير كفاية معين لترتيب اثر قانوني عليه كاستحفاق علاوة مثلا ، جرى أعمال اثر التقرير الآخير ممتدا للمدة التالية باعتبار استمرار اثره وسريانه عن تلك المدة التالية ، وحيث يتطلب المشرع تقريرين أخرين لترتيب أنر قانوني معين كترقية أو عقاب وظيفي ، وجب الاعتبار بانه كرير واحد لان الامتداد لاينشيء تقديرا جديدا انها يفيد الاستمرار المؤلى دون أن يفية تعددا للتقدير أ

ولاحظت الحبعية العبومية من استعراض نص المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين الشار اليه أن المشرع رتب على حصول العامل على مرسيمة صعيف في التفرير السنوى المعدم عنه حرمانه من نصف معدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقسم عنها التقرير ، ويستوى لأعمال هذا الأثر أن ترد هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالفعل أو أن تكون استصحابا لتقرير سابق في الحالات التي اعتد فيها المشرع بالتقرير السابق عند وضع تقرير الكفاية كما في حالة حصوله على أحازة خاصة شأن الحالة المعروضة • ومن ناحية أخرى رتب المشرع على تقدم كفائة العامل مم تمة ضعيف مرتش ضرورة عرض أمره على لجنة شئون العاملان لتقرير نقله إلى وظيفة من ذات درجته أذا تبين لها أنها أكثر ملاءمة للقيام بها أو فصله من الخدمة مع حفظ حقيه في المساش أو المكافأة أو منحه أحازة ، سه أنه يشترط لأعمال هذا الأثر أن تكون عذه الرتبة قد وردت في تقريرين موضوعين عن العامل وهو ما لايتأتى الاحيث يكون مستمرا في القيام باعمال وظيفته ، ولايكتفي في هذا الصدد أن يكون التقرير الثاني استصحابا لتقرير سابق لأنه في هذه الحالة لن يتوافر سوى تقرير واحد وضع عن العامل جرى استصحابه طبقا للقانون الأمر الذي ينتفي معه مناط تطبيق نص المادة ٣٥ المشار اليه ٠

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم الى أن المعروضة حالته اذ قدرت كفايته سنة ١٩٨٦ بمرتبة ضعيف ثم رخص له بأجازة خاصة فى الفترة من ١٩٨٢/٢/٢٢ عنى ١٩٨٦/٢/٢٢ فمن ثم يستصحب هذا التقرير بذات المرتبة طوال هذه الفترة بما يستتبعه ذلك من حسرمانه من نصفه مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية طمقا للمادة ٣٤ والتي يكتفى العمالها

الحصول على تقرير واحد فقط بسرتية ضعيف ولو جرى استصحابه بعد ذلك ، الا أن ذلك لايكفي لأعبال حكم المادة ٣٥ لانتفاء مناطها في شأنه الإمر الذي ننحم عنه حكيها *

4 111

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استصحاب المامل لتقدير كفايته السابق بعرتبة ضعيف من شأنه حرمانه من نصف المهادوة الدورية المتورة ومن الترقية طبقا للمادة ٣٤ من قانون نظام العاملين المدايين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون أعمال حكم طادة ٣٥ من القانون ذاته لانتفاه شروط تطبيقها عليه •

د فتوی رقم ۱۲۵ فی ۱۹۹۳/۳/۲۹ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۷ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۸۲) ·

(1.4)

جلسة ٧ من فيراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالمولة _ تقدير "طاية العامل _ المعاصل على اجازة دراسية بعرتي _ المعبوس تنفيذا لمكم جنائي _ الموقوف عن العمل _ التنفطع عن العمل دون أن تنتهي خدمته _ مدى جواز وضع تقرير كفاية حكمي _ الاستصحاب -

الواد (۳۸ ، ۳۳ ، ۳۳) من مواد القانون رقم ۶۷ لسنة ۱۹۷۸ بشاق نظام العاملين خلدتين بالدولة المدل بالقانون رقم ۳۶ لسنة ۱۹۹۲ •

الأصل في التقارير التي توضع لتقرير كفاية العاملين خلال مدة مميئة انها تستهدف تقييم اعمالهم في خلال هذه الفترة والحكم عليها وعل كفاءة الوقف خلالها فاؤا ثبت إنّ الوظف لم يؤد عبلا في الفترة التي وضع التقرير عنها فان ــ المشرع يسلك واحدا من تهجين : .. النهج الأول : أن يتدخل ويقرر للمامل مرتبة كفاية حكمية حتى وأن كانت تزيد على مرتبة آخر تقرير وضع عنه كما في حافة المجند وكدفك حالة الريض الذي بلغت مدة مرضه ثمانية اشهر فاكثر ... والنهج الثاني : أنْ يعتد الشرع باخر تقرير كفاية وضع عن العامل أيا كانت مرتبة هذا التقرير وذلك كما في حالات الاعارة للخارج والتصريح للمبل باجازة خاصة وانتخاب العامل كعضو بالتظمة الثقابية ... أما في غير علم الحالات فان افتاء مجلس الدولة وقضاء مستقرآن على أنه اذا ثبت أن الوقف لم يؤد عملا خلال الفترة التي وضم عنها التقرير لأمر خارج عن ارادته كقرار صدر بوقفه عن العمل أو في حالات البعثات والأجازات الدراسية فانه يمتنع على جهة الادارة أن تضع عله تقريرا خلال هلم الفترة اذ ليست هناك أعمال أداها تكون معلا للتقييم ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الوظف لسبب لا يرجع الى تقصير منه أو أهمال أو اليان عمل يلقى الى ألاخلال بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بآخر تقرير كفاية عنه .. الحبس المؤثم تستنزل مدته من مده خدمة المامل ولذلك لا يشور امر تقرير الكفاية لسقوط الدة سالتقدير العكمي تقدير لا يرد اجتهادا والما يرد بنص صريح .. همادر الاعتماد للتقدير الأخر بالنسبة لأن بأجازة دراسية بمرتب او تن هو محبوس احتياطي او نفاذا لحكم غير نهائي هو الاستصحاب ــ اما المنقطم بقر اذن والذي لم تنتهي خدمته فانه لا يستصحب تقريره السابق على الانتظاع لأن القياب بارادته _ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، أن المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ تنص على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بها يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها • ويعتبر الأداء العادى هو الميار الذي يؤخذ أساسا لقياس كفاية الأداء ، ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد جدا أو جيدة أو متوسسيط أو ضعيف • • كما تنص المادة ٣٣ من ذات القانون على انه « في حالة اعارة العامل داخا

الجمهورية أو ندية أو تكليفه تختص يوضع التقرير النهائي عنه الجهة الني توضع عنها التقرير • فاذا كانت الإعارة للخارج يعته في معاملته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة أن يعته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة أنها يعته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة أنها يعته بالتقارير السابق وضعها عن العلم أذا أأ محرا أن بابازة خاصة وبالنسبة للعامل المجنه تقدر كفايته بمرتبة معتاز أنقد بمرتبة معتاز حكما وبالنسبة للعامل المستدعى الاحتياط أو المستبقى ديدر كفايته بمرتبة معتاز حكما وبالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية تحدد مرتبة كفايتهم بما لا تقل عن مرتبة تقدير كفايتهم في السنة السابقة على النخابهم بالمنظمات النقابية وأخيرا تنص المادة (٣٣) من القانون ذاته على البدة المنابق بمرتبة معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز بمرتبة معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز تحد معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز تقدر بمرتبة معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز تقدر بمرتبة معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز تحد تقدر بمرتبة معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز تقدر بمرتبة معتاز حكما أفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز حكما أقادا كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز علية المعال المنابق بمرتبة معتاز حكما ألفاذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز حكما أنه المعال ا

واستظهرت الجمعية العمومية مما تفدم أن الأصل في التقارير التي نوضع لنقرير كفاية الماملين خلال مدة معينة أنها تستهدف تقييم اعمالهم في خلال مدة الفنرة والحكم عليها وعلى كفاءة الموظف خلالها ، فاذا ثبت أن الموظف لم يؤد عبلا في الفترة التي وضع التقرير عنها ، فأن المشرع يسلك واحدا من نهجين : النهج الأول أن يتدخل ويقرر للعامل مرتبة كفاية حكمية ، حتى أن كانت تزيد على مرتبة آخر تقرير وضع عنه ، كما في حالة المبند الذي أوجب المشرع تقدير كفايته حكما بذأت مرتبة كفايته قبل تجنيده بشرط الا تقل هذه الكفاية الحكمية عن مرتبة جيد جدا ، وكذلك المريض الذي بلفت مدة مرضه ثمانية أشهر فأكثر قرر المشرع تقسدير كفايته بمرتبة جيد جدا حكما مالم تكن تفايته في المام السابق بمحتاز تقربر كفايته المشرع بآخر تقربر كفايته وضع عن العامل أيا كانت موتبه هذا التقرير ، وذلك كما في حالات الاعارة للخارج والتصريح للعمل بآجازة خاصة وانتخاب العامل كمضو بالخطبة النقابية ،

وفى غير هذه العالات لاحظت الجمعية العمومية أن افتاء مجلس المدولة وقضاءه مستقران على أنه اذا ثبت أو الموظف لم يؤد عملا خلال الفترة التى وضع عنها التقرير لأمر خارج عن ارادته كقرار صدر بوقفه عن الممل أو فى حالة البعثات والأجازات الدراسية ، فانه يمتنع على بها الإدارة أن تضع عنه تقريرا خلال هذه الفترة ، اذ ليست هناك أعمال

اداها تكون معلا للتقييم ، ومتى استحال وضع تفرير كفاية عن الموظف لسبب لايرجع الى تقصير منه أو أهمال أو اتيان بمل يفضى لل الاخلال بواجبات وظيفته فانه يؤخذ بآخر تقرير كفاية عنه .

و تذلك استعرضت الجمعية العمومية ما خلصت اليه مؤخرا بجلستها المنتقدة في ١٩٩٥/١٢/ تاكيدا لما تواتر عليه افتاؤها من أن الحبس نفاذا لحكم قضائي قاطع في دلالته على تاثيم العامل وادانت جنائيك ، انها يرتب بعض الآثار المهتدة ، وليس من شأن هذا الحكم أن تنحسر آثاره تهاما عقب الافراج عن العامل بعد قضاء مدة العقوبة ، وأنما هي تلاحقه لأن مدة الحبس المؤثم نقضاء نهائي تستنزل من مدة خدمته رغم انه حبس عن جريبة غير مخلة بالشرف والأمانة ، لما لمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة لايمكن معها أن ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ولكون العامل لم يضطلع أصلا خلالها بأعباء الوظيفة وواجباتها ومن ثم فلا يحق له أن يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته واستحقاقه العلاوات الدورية عن مدة الحبس ه

ومن كل ذلك فشعة أوضاع ثلاثة تتعلق بالحالات المستفتى فيهسا بالنسبة لطريقة الاعتبار بتقارير الكفاية عن مدد لم تقض فعلا في العمل ، منها حالة اسقاط المدة واستنزالها من مدة خدمة العامل ان كان قد غاب من عمله قضاء لعقوبة جنائية وقعت عليه بحكم جنائي نهائي وفي هذه الحالة لايثور أمر تقدير الكفاية لسقوط المدة المعينة من خدمة العامل .

والحالة الأخرى حالة ما اذا نص التشريع على تقدير محدد للكفاية يستحقه العامل عن مدت غيابه كالتجنيد وغيره ، وهي حالة تقدير حكمي يلتزم فيه بأمر التشريع فيما قرره من تقدير معين للعامل لاعتبارات رآها المشرع ، والتقدير الحكمي تقدير لايرد اجتهادا ولا تفسيرا وانها يرد بنص دريج يلزم به بغير حاجة لتأويل •

والحالة الأخبرة هى حالة سكوت المشرع عن تقرير محدد للعامل عن مدة غيابه • فعادام أن الغياب معا لايعتبر الحلالا من العامل بواجبات وظيفية ، في ظروف موافقة جهسة الادارة على الغياب أو اذنهسا بها أو ترخيصها للعامل بها كالإجازة الدراسية أو في ظروف اضطرار لم يكن للمامل قبلا بعرثه كالحبس الاحتياطي أو نفاذا لحكم غير نهائي ، أن كان حالة من هذه الحالات ، وجب القول بأن العامل عن معة الفياب غير المخل

بواجيات الوظيفة ، انما يستصحب تعدير الكفايه الذي وضع له عن مدة عمد العمل الأخيرة قيل الفياب -

وتلاحظ الجمعيه العبومية ان مصدر الاعتماد لهذا التقدير الاحراف الستصحاب والاستصحاب لايعيد في الحالة المعروضة أن نه نقديرا جديدا يعنج للعامل عن فترة الفياب ولا يقوم وجه للقول بال نفديرا جديدا يعنج للعامل الا أن يكون مصدره التشريع حالة التقدير المحكمي أو مصدره الواقع حالة قيام مدة الميل الفعلية وقياس كفاية العامل عنها والاستصحاب هو منهج المرفة الواقع أو لتقرير حكم معين المام عنها والاستصحاب هو منهج المرفة الواقع أو لتقرير حكم معين انما مو يفيد اعتبار المصاحبة والملازمة أي يقاء ما كان على ما كان مادام لم يثبت ما يغيره بدليل انشائي حادث لواقع جديد أو لوضع تشريعيا جديد الاستمحاب يسه ثفرة معرفية أو تشريعية تنعلق بالملة اللاحقة للوضع الواقعي أو التشريعي الأخير ، فهو محض تقسرير ثبوت أمر في المؤمن الراهن بناء على ثبوته في الزمان السابق ، وهو محض الدلالة المستمرة .

ومن ثم لا يعتبر الاستصحاب في الحالة المبينة بمثابة تقدير جديد لكفاية العامل ، انما هو يمثل اسستمرار تقدير كفايته المقروة عن مدد سابقة ، استمرار ذلك لمدة تالية ، ويبقى هذا الاستمرار سدا لفراغ عدم أمكان وضع تقرير كفاية تال لسبب لايرجع لاخلال العامل بعمله ، ومن ثم فانه حيث ينطلب المسرع تقرير كفاية معني لترتيب اثر قانوني عليه كاستحقاق علاوة مثلا ، جرى أعمال أثر التقرير الأخير ممتدا للمدة التالية تقبرا استمراد أثره وسربانه عن تلك المدة التالية ، وحيث يتطلب المشرع تقريران أخيران لترتيب أثر قانوني معين كترقية أو عقاب وطيفي ، وجب الاعتبار بأنه تقرير واحد لأن الامتداد لاينشه يقديرا جديدا انما يفيد الاستمرار لمدة أطول دون أن يقيد تعدل المتقدير ،

وخلصت الجمعية الصومية من مجموع ما تقدم الى انه بالنسبة الى المامل الذى رخص له بأجازة دراسية وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٢ لستة الى ١٩٥٩ يتمين الاعتداد في معاملته بالتقارير السابق وضمها عنه شانه في ذلك شأن المار والمرخص له بأجازة خاصة ، كما يستصحب العامل آخر تقرير كفاية وضع عنه اذا جعل بينه وبين عمله لأسسباب خارجة عن ارادته كالموقوف عن المعل أو المحبوس نفاذا لحكم جنائي غير نهائي باعتبار لحكم أن الحيس نفاذا لحكم جنائي غير نهائي باعتبار لحكم نفاذا لحسين نفاذا لحكم نفاذا لحسين نفاذا لحكم نفاذا لحسين نفاذا لحكم نفاذا لحسين نفاذا لحكم بالمعتبار الحيس نفاذا لحكم الموس نفاذا لحكم بنائي الحيس نفاذا لحكم بنائي المنائي المنائية والمرائية والمرائية

جنائى نهائى فائه لما كانت مدة الحبس وعلى ما استقر عليه افناء الجمعية المصوية تستنزل من مدة خدمة العامل ومن ثم لايكون ثبة وجه لوضع تقرير عنه مدة حبسه ، وأخيرا فائه بالنسبة للعامل المنقطع عن العسسل ولم تنته خدمته ولما كان انقطاعه مذا راجع الى ارادته ومن ثم فلا يستصحب تقريره السابق وضعه عنه قبل الانقطاع .

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

١ الاعتداد بآخر تقرير كفاية وضميح عن العامل في حالات الترخيص له باجازة دراسية وفق المقانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٥٩ أو وقفه عن الصل أو حسبه نفاذا لحكم جنائي غير نهائي *

 ٢ ـ يمتنع على جهة الادارة وضع تقرير كفاية عن العامل المحبوس نفاذا لحكم جنائي نهائي نتيجة الاستنزال مدة حبسه من كامل مدة خاصته .

 ٣ _ عدم جواز استصحاب آخر تقرير كفاية وضع عن العامل اذا إنقطم عن عمله بارادته ولم تنته خدمته بعد .

(فتوی رقم ۱۹۳۱ فی ۱۹۹۹/۳/۲۹ چلسة ۱۹۹۹/۳/۲۷ ملف رقم ۱۹۹۹/۸۹۸) •

(1+2)

جلسة ٧ من فيراير سنة ١٩٩٦

عقد اداري ... عقد مقاولة اعمال ... استمسال القاول في عطائه بالن تؤدى اليه ايدُ زيادة نظراً بقرارات سيادية ... زيادة في الأسمار ... احقية القاول في استثماء قيمة الزيادة التي طرات على الأسمار .

المادتان ٤ مكرر ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الفقاص بالتسعير العجرى المصل المساعة المركزي سلطة العجري المصل المساعة المركزي سلطة تعديد اسعار المستاعة المركزي سلطة تعديد اسعار المستاعة المركزي سلطة تعديد وقدا باسطان المستاعة الاختصاص بتحديد القص الاسعاد المستاعة المحلية ومن بينها الأسمنت واضعى الشرع على قرار التحديد صلة الانزام على تعديد تعديد تعديد تعديد المستاعة المحلية ومن بينها الأسمنت واضعى الشرع على قرار التحديد أو التحديد والمسترس المخالف المحلية المواجعات من بالسيادية ما المحديد أو التسميم ، بالسيادية ما المحديد أو التسميم ، بالسيادية ما المحديد الموسنية وهواب المحديد المح

اسستبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريس أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير المجبرى وتحديد الارباح ، المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير وزير الصناعة الركزى سلطة تحديد أسمار المنتجات الصناعية المحلية ، والتي تنص على آنه واستثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزى بتحديد أقصى الأسمار لمنتجات الصناعة المحليسة دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد وأن المادة (٩) منه تنص على عشرين جنبها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين : عشرين جنبها ولا تزيد على ناسمرة أو معيدة الربح أو عرضها للبيع بسمر أو يربح يزيد على السمر أو الربح المعين أو امتنع عن بيمها ١٠٠٠ و كسا تبين للجمعية المعرمية أن البند (٧) من المقد المبرم بين الجهساز التنفيذي لتحمير سيناء والمقاول حمدي يعقوب عبد المال لاستكمال مست عمارات التنفيذي أن اداري جي المساعية بعدية المريض يتص على أنه و لايحق لأى من

المطرفين طلب تعديل الفتات الواددة بعطاء الطرف الثاني _ كما أن هذه المثنات تشمل وتفطى جميع المصروفات والالتزامات آيا كان نوعها التي يتكبدها الطرف الثاني بالنسبة لكل بنه من البنود وكذلك تشمل القيام باتمام جميع الإعمال وتسليمها للطرف الأول والمحافظة عليها أثناء معة المضمان طبقا لشروط العقه ويعمل الحساب الختامي بالتطبيق لهذه ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ، وأن البند (١٥) ينص على أن وضعت الاسعار على أساس الأسعار الرسمية للمواد التموينية المسعرة جبريا وهي والاسمنت _ حديد التسليح _ أخشاب النجارة (باب وشباك) _ جبريا وهي والك وقت فتح المظاريف وفي حالة زيادة الاسمار بقرارات رسمية عن أسعارها وقت فتح المظاريف وفي حالة زيادة الاسمار بقرارات وسمية المكيسات المنفذة على الطبيعة وخسلال مدة تنفيذ العمليسة وقعا مده تنفيذ العمليسة وقعا مده وقعا ه

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسمار المنتجات رفعا باعظا لايتناسب البته مع تكاليف الانتاج ، وسد الى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية ومن بينها الأسمنت ، وأضفى المشرع على قرار التحديد صسفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للمقاب الجنائى: ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير و بالسيادية » أ

ولما كان ذلك ، وكان العقد المبرم بين المقاول وجهاز تعمير سيناه قد نص على أن يستخدم في تنفيذ العملية موضوع العقد بلاط سسنجابي وطوب أسمنتي ثم تصنيعه بموقع العملية تحت اشراف مهندس من الجهاز من خامة الأسمنت بصغة أساسية ، وهو في ذلك لايختلف عن الخرسانة المسلحة المصنعة من الأسمنت ، واذ استعسك المقاول في عطائه بأن تؤدي اليه أية زيادة تطرأ بقرارات سيادية على أسعار الأسمنت أثناء التنفيذ ، فمن ثم فانه يستحق تلك الزيادة التي طرأت على سعر الأسمنت المستخدم في صناعة البلاط السنجابي والطوب الأسمنتي .

3_11

انتهت الجبعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المقاول في الحالة المروضة في استثداء قيمة الزيادة التي طرأت بقرادات سيادية على سبعر الإصبحان المستخدم في صبحناعة البسلاط السنجابي والطوب الأسمنتي *

ر فتوی رقم ۱۳۲ فی ۱۹۹۲/۲/۶ جنسة ۱۹۹۲/۲/۷ ملف رقم ۱۳۰/۲/۷۸ ، ۰

جلسة ٧ من غيراير سنة ١٩٩٩

شركات ـ شركة الاتحاد العربي للنقل البحري _ طبيعتها القانونية _ شركات قطاع عام _ مكافات أعضا. مجلس الادارة _ ضريبة مرتبات -

المُادَثَانَ (١ ، ٧) من قرار اتحاد الجمهوريات المربية بقانون رقم ه لسنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاتحاد المربى للنقل البحري -

لللحان الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية -

الماهة الأولى من قراد رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٩٤ بشان الشركات الاتعادية وفروعها الماملة في مصر -

ادارة شركة الاتعاد العربي للنقل البحري قد الت الى الحسكومة المعرية بووجب مساهجها في راس عال هذه الشركة وذلك بعد انسجابها من اتحاد الجمهوديات العربية بها يسوغ معه فانون حملها على تونها وحدة من وحدات القطاع العام ساقانون الفرائب على الدخل فرض ضريبة بسعر من ودون أي تغفيض على البالغ التي يحصل عليها الماملون الفظاع المنام والعاملية في وحدات الجهاز الاداري للدولة والحكم المعل والهيئات العامة ووجدات عادة الله عنه الوحدين بكادرات خاصة علاود على مرتباتهم الاصلية من أي وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من وحدات الحكم المعلى أو القطاع العام ساعاد ذلك : المنابق توافر شرطان للمفضوح المثل المدا الفريبة أولها : أن يكون الحاصل على هذه المالمين المفاصين الجهاب السائلة علاوة على الرتب الاصلى من احدى الجهاب السائلة ذكرها ساتيجة ذلك : مكافأة أعضاء مجلس ادارة المشرود المكتورة المؤسنية المداودة تطاء مجلس ادارة المشرودة المؤسنية المنابؤ علاوة على السركة الملاكورة تفضح للفريبة المسائلة ذكرها ساتيجة ذلك : مكافأة أعضاء مجلس ادارة السركة المكتورة تفضح للفريبة المسائلة ذكرها ساتيجة ذلك : مكافأة أعضاء مجلس ادارة السركة المكتورة تفضح للفريبة المسائلة المحاسلة على تطبيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى النتوى والتشريع ان المادة (1) من قرار اتحاد الجنهوريات العربية بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى تنص على ان « تنشأ في انحاد الجمههوريات العربية شركة مساهبة اتحادية تسمى « شركة الاتحاد العربي للنقل البحرى واسم الشهرة « فلهكو » ... لهما الشخصية الاعتبارية وتتبنع بجنسية جمهورية مصر العربيمة » وأن المادة (٣) تنص على أن « غرض الشركة القيام باعمال النقل البحرى للاشخاص والبضائع باختلاف انواعها وذلك عن طريق اسطول تجارى هدنه اساسا نقل صادرات وواردات جمهوريات الاتحاد والدول العربية الأخرى » وأن المادة (٧) تنص على أن « تحدد مرتبات الاتحاد والدول ومكانات وبدلات رئيس واعضاء مجلس الادارة بقرار من المجلس الوزارى الاتحادى بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون الوزارى الاتحادى بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون

النقل والمواصلات ». كما تبين للجمعية العموية أن المادة الأولى من القانون رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من انحاد الجمهوريات العربية تنص على أن « يعلن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتفاق اقلية اتحاد الجمهوريات العربية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية المؤينة السورية المؤينة والجمهورية السورية المؤينة تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم عمسل الشركات الاتحادية وفروعها العالمة في جمهورية مصر العربية والمنشأة في اطار الإلى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩١٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العالمة في مصر على أنه « مع عدم الإخلال باحكام الاتحادية وفروعها العالمة في مصر على أنه « مع عدم الإخلال باحكام مصر العربية في محارسة الشطقها وتحقيق اهدائها وفقاً لقوانين انشائها مصر العربية في محارسة الشطقها وتحقيق اهدائها وفقاً لقوانين انشائها ونظها العباسة والقرارات الصادرة بنظيم العبل غيها » •

ومفاد ما تقدم أن مجلس رئاسة أتحاد الجمهوريات العربية أنشأ يمقتضى الفانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ شركة الاتحاد العربي للنقل البحرى ومنحها الشخصية الاعتبارية وجنسية جمهورية مصر العربية وعهد اليها بنتل صادرات وواردات جمهوريات الاتحاد وسائر الدول العرببة الأخرى . كما ناط بالمجلس الوزاري الاتحادي تحديد مرتبات ومكافآت وبدلات رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة وذلك بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس شئون النقل والمواصلات ، بيد أنه صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية مسن اتفاق اتامة اتحاد الجمهوريات العربية الموقع في بنفازي بتاريخ ١٧ من أبريل ممنة ١٩٧١ ، وناط برئيس الجمهورية تنظيم عمل الشركات الاتحادية ونروعها العاملة في جمهورية مصر العربية لحسين البت في الوضع النهائي لها . ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقهم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٤ وقرر استبرار الشركات الاتحادية ونروعها العالمأة في مصر في ممارسة انشطتها وتحقيق اهدامها ومقاً لقوانين انشائهسا ونظمها الاساسية وقرارات تنظيم العمل غيها . ومن ثم غان ادارة شركة الاتحاد العربى للنتل البحرى تكون قد آلت الى الحكومة المصرية بهوجب مساهبتها في راس مال هذه الشركة وذلك بعد انسحابها مسن اتحاد الجمهوريات العربية بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ آنف الذكر بما يسوغ معه قانونا حملها على كونها وحدة من وحدات القطاع العلم بسند من حكم المادة (١٨) من تانون هيئات التطاع المام

وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الذي اعتبر كل شركة يبتلكها شخص علم ببغرده أو يساهم نيها مع غيره من الاشخساص السابة أو مع شركات أو بنوك القطاع العام شركة قطاع عام ، وبحسمانه أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية المابة لأبوالها لا بأسلوب ادارتها أو المكانات نشاطها ، الأمر الذي تضحى بموجبه الشركة المشار اليها داخلة في عهدم ما يعبسر عنه بالقطاع العام ،

ولما كان ذلك وكان مانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقسانية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ اورد احكام الضريبة على المرتبات في الباب الثالث منه وعينت المادة (٥٦) سعر الضريبة وفقاً لشرائح تبدأ من ٢٪ عن الشريحة الأولى وتصل الى ٢٢٪ لما زاد عن الشريحة الخابسة . ثم تضب المادة ٥٩ بأنه استثناء من سعر الضريبة المديد في المادة (٥٦) ٢ ... تفرض الضريبة بسعر ٥٪ ودون أي تخفيض على المبالغ التي بحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الإداري للدولة والحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة أو هيئة عامة او أي جهة ادارية أو وحدة من وحدات الحكم المحلى أو القطاع العام غير جهات عبلهم الأصلى ولا تخضع البالغ المنصوص عليها في هسذه المادة للضريبة » . ومفاد ذلك أن المشرع حصر نطاق الاستثناء المقرر بموجب ذلك البند في مبالغ معينة مما يجتمع في شأنها شرطان أولهما : أن يكون الحاصل عليها من العاملين الخاضعين لضريبة المرتبات في وحدات الجهاز الادارى للدولة أو الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو من المعاملين بكادرات خاصة .

وثانيهما : أن تؤدى هذه المبالغ علاوة على المرتب الاصلي من احدى الجهات التى عينها النص غير جهة العمل الاصلية ومن بينها النطاع العام بحيث يتمين اعمال حكم الاستثناء على جميع المبالغ التي بتوافر في خصوصها هذان الشرطان . واذ توافر في شان مكافسات اعضاء مجلس ادارة شركة الاتحاد العربي للنقل البحرى (فامكو الشرطان المشار اليهما تكون تلك المبالغ مما ينطبق عليها حكم البند (٢) من المادة (٥٩) من تانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على نحو ما سلف بيانه ، وبهراعاة أنه بصدور القانون رقسم ١٨٧ لمسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام عانون الضرائب على الدخل الدخسل

المعول به اعتبارا من ١٩٩٤/١/١ صار سريان الضرببة على البرتبات على نحو ما جرى عليه تمس المادة (٥٦) بعد تعديله على انبالغ التى يحصل عليها المالملون الخاضعون المضرببة في وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العابة ووحدات القطاع العام وقطاع الإصلة من أي وزارة أو هيئة علية أو أي جهة ادارية أو وحدة من وحدات الإحلية أو القطاع العام أو قطاع الاعبال العام غير جهات علمه الأسلى وذلك بغير تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الاعباء المائلية وفي جعيع الاحوال يتم حجز الضرببة وتوريدها الى مامورية الشرائب والجراءات المحددة في اللائحة التنفيذية .

4 13

انتهت الجمعية الممومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خصوع كالمآت أعضاء مجلس أدارة شركة الاتحاد المربى للنقال البحارى (غابكو) لحكم البند (٢) من المادة ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٥٧ لمسنة ١٩٨١ وذلك حتى العمل بالقانون رقام ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ه

ر فتوی رقم ۱۳۶ فی ۱۹۹۲/۲/۶ جلسة ۱۹۹۲/۲/۷ ملف رقم ۱۸۲۱/۲۲۲۱) ٠

(1+4)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدليون بالدولة يه مرتب ... اعانة تهجير ... شروط الاستحقاق .

الثادتان الأولى والنَّيَة من مواد الثانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للماملين الدنيين بسيئا، وقطاع غزة ومعافقات الثناة ،

المشرع دعاية منه المخافلة من العاملين الذين كانوا يعملون بسينا، وقطاع غزة او معافلات الاثناء قرر منصم اعافلات الكناء قرر منصم اعافلات كانت قائلة في ذلك الوقت حرامة مالية خاصة أواجهة القروف التي كانت قائلة في ذلك الوقت حرامة والمؤتمة في م يونيو سنة ۱۹۷۷ بالتسبة لمن المهورة في مطافلات الثناة ، ومن ثم يكون شرط استحتاق هذه الاعاتة مقتلفا بالنسبة لتاريخ الوجود في الشعمة باختلاف المنققة التي يغيم بها العامل - كون العامل حضوع العامل لاحد التظم الملاكورة في ماتين المادين على سبل العصر لا يستتبع بالشرورة حصوله على هذه الاعالة بل يتمين في مسال الاحتمالات بالنسبة لله وهم الوجود في الشعمة في التاريخ الدي تتمين على سبل الاستحقاق بالانسبة له وهم الوجود في الشعمة في التاريخ الذي محدد التشارع بالنسبة للمنطقة التي يقدم بها سخليق ،

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة الأولى من ألقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منح اعانات للعالماسين الدنيين بسيناء وتطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ بن الرائب الأصلى الشهرى لأبقاء سيناء وقطاع غزة من العاملين المدنيين الخاضعين الحكام نظام العاملين المدنيين . والدوقة أو نظام العاملين بالقطاع العام بكادرات خاصة أو العساملين بالمنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المناهبة وشركات التوصيحة بالاسهسم والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذا المالملين بالجمعيات التماونية الذين كاتوا يخدمون بهذه المناطق في ٥ يونيو ١٩٦٧ وذلك بحد أدني قدره ثلاث جنيهات » . كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تمنح أعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلى الشهرى لن كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بهمانظات القناة والذين عادواً اليها أو الذين ما زالوا يتيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظهام الماملين بالقطاع العام أو المعاملين بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٥٤ بشيان بعض الأحكسام الخامسة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم

والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذا العالماين بالجمعيات التعاونية وذلك بحد اتمى تدره عشرون جنبها وبحد ادنى قدره خمسة جنيهات.

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع رعاية منه لطائفة مسن المالمين الذين كانوا يعملون بسيناء وقطاع غزة أو محافظات القناة قرر منحهم إعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت ، وذلك بشرط الوجود بالخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لمن كانوا يعملون بسيناء وقطاع غازة ، أو الوجاود بالخدمة في شرط استحقاق هذه الاعانة مختلفا بالنسبة لتاريخ الوجود في الخدمة شرط استحقاق هذه الاعانة مختلفا بالنسبة لتاريخ الوجود في الخدمة في ما يغيون باختلاف المنطقة التي يخدم بها العامل غشرط المشرع الوجود في الخدمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لسيناء وقطاع غازة ، وشرط الوجاود في الخدمة في ٥ يونيو ١٩٧٧ بالنسبة لمانظات القناة .

وعلى هذا غان خضوع العابل لأحد النظم المذكورة في هاتين المادتين على سبيل الحصر لا يستتبع بالشرورة حصوله على هذه الاعانة بل يتعين التأكد من توافر شرط الاستحقاق بالمنسبة له وهو الوجود في الخدية في التاريخ الذي حدده الشارع بالنسبة للمنطقة التي يخدم بعانظة سيناء في التقم على حالة السيد / يتبين أنه عين بمحافظة سيناء في ١٩٧٥/٩/١ واستلم العمل بها في ١٩٧٥/٢/١٤ ومن لا التعلق في ونيو ١٩٧٥ وهو التاريخ الذي حدده المسرع لاستحقاقها النسبة للماملين بسيناء ولا يجوز الاستناد الى تعيينة قبل ٣١ ديسمبر الاستناد الى تعيينة قبل ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ للتدليل على أحقيته في صرف الاعانة لأن هذا التاريخ الوادد بنص مخاطب بأحكامها لكونه من العاملين بسيناء والسيد المنامين بسيناء

ومن حيث أن المتاء الجمعية الممومية قد جرى على أن الخاصصع في منهوم التانون رقم ٥٨ لسنسة ١٩٨٨ المهسول به اعتبارا سن ١٨٨٨ (١٨ ١٩٨٨) هو عين الخاصع لاحكام القانون رقسم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ملئا لم تبرحه هذه الصغة حتى هذا التاريخ ، والسيد المذكور ليس له اصل حق في مرف اعلنة التهجير لمدم توافر شرط استحقاقها بالنسبة له وذلك وفقا لنص المكدة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وهو الوجود بالخدمة في ٥ يونيو ١٩٧٧ ، عانه تبعاً لذلك لا يفيد بحكم اللؤوم بن أحكام القانون رقم ٨٨ للمنة الهي المرتب ، بن أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ ،

اذا__ك

انتهت الجمعية المهوبية لتسمى الفنوى والتشريع الى عدم احقية السيد المعروضة حالته في صرف اعانة التهجير المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وعدم احقيته في ضمها الى راتبه ولهناً الاحسكام المتانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٨ .

ر فتوی رقم ۱۹۲۷ رقم ۱۹۹۲/۳/۶ جلسة ۱۹۹۲/۳/۶ ملف رقم ۱۹۳۶/٤/۸۱) •

(\ + V)

جِلْسَة ٧ من غيراير سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى اللتوى والتشريع ــ نزاع ــ اشخاص القانون الخاص ــ عدم اختصاص ه

المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسبنة ١٩٧٧ -

الشرع وضع أصلا عاما متنضاه اختصاص الجعمية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالج العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المطبة أو بين هده الجهنات بضمها البيضي وهي من أشخاص القانون العام بعيث لا اختصاص للجعمية العبومية إذا كان أحد الأفراد لا يتدرج ضمين هذه الجهناء المعددة على سبيل العصر ــ نزاع بين الهيئة القومية لماه الشرب والمرف الصحح والشرف الأمريكية المستد اليها تنفيذ العصلية – خروج ذلك من دارة اختصاص الجمعية - تطبيق ٠

استبان للجمعية العبوبية التسمى الفتوى والتشريسع أن المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة تنص على أن التختص الجبعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع بابداء السرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية ٠٠٠٠٠٠

(د) المنترعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هــذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لتسمى النتوى والتشريع في هذه المنترعات طربة للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العهومية نبيا تندم أن المشرع وضع امسلا عاماً متنضاه اختصاص الجمعية العهومية لتسمى الفتوى والتشريسع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجمسات بعضها البعض وهي من اشخاص القانون العام بحيث لا اختصاص الجمعيسة العهومية أذا كان أحد الأفراد لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سعيل الحصر .

ومن حيث ان النزاع المائل هو فى حقيقته وجوهره نزاع بين الهيئة التومية للتامينات الاجتماعية والمقاول الامريكى المسئد اليه تنفيذ المرحلة النانية من مشروع ميساء ومجسارى مدن القناة والممول بالمنحة العاصسة بالاتفاقية المبرمة بين الحكومة الأمريكية والحكومة الممرية ونلك لاستنداء
تبعة التأيينات المستحقة على هذا المقاول بوسغه صاحب عبل وفتا
للنسب التي حددها قرار وزيرة التأيينات رقم)٧ لسنة ١٩٨٨ بشان
التلهين على عبال المقاولات ، معا يخرجه عن دائرة اختصاص الجمعية
المهومية وفقا لنص المادة ٦٦ فقره (د) سالفة الذكر (بحسبان ان
الحد الحرائه ليس من ضمن الجهات سابق الاشارة اليها) ولا يغير من
لذلك أن تكون الهيئة القومية لماه الشرب والصرف الصحى هي البها
لادارية القائمة بالاشراف على تنفيذ هذه الأعمال اذ أن ذلك لا يجمل
لها صفة في النزاع المائل الذي هو في حقيقته نزاع بين الهيئة القومية
للتامين الاجتماعي واحد المقاولين لمداد قيمة التأمينات المستحقة عليه
بوصفه صاحب عبل .

<u>el 151</u>

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم الخصاصها بنظر النزاع الماثل .

د فتوی رقم ۱۳۸ فی ۱۹۹۰/۳/۰ جلسة ۱۹۹۰/۲/۷ ملف رقم ۱۹۹۰/۳/۳۳) .

$(\Lambda * A)$

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة ... شاغلو وظائف الادارة المليا من الوظائف القيادية ... علاوه تشجيعية •

المادتان (۲۸ ، ۷۰) من قانون نظام الصاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ۱۹۷۸ والممثل بالقانون رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۸۳ ·

المواد (۳۰ ، ۳۰) من مواد اللائعة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بقرار لجنة ششون الفندة المدنية رقم (۲) لسنة ۱۹۷۸ المدلة بقرار وزير ششون مجلس الوذرا، ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ۲۱۰۱۰ لسنة ۱۹۸۳ ۰

المواد (۱ ، ٥) من مواد القسانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شان الوظائف الدنية القيادية ٠

المادة (١٨) من مواد قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٩١ بالالعة التنظيفية للقانون الشادر اليه - اخضع الشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة المشاد اليه العاملين من شاغل الوقائف العليا المليا لتنام قياس كفاية الإداء على اساسي ما يبديه الوؤساء بشائهم سنويا شانهم هي ذلك شان العاملين من شاغل وطائف الدرجة الأولى فهادونها وفات لاسرة سنان العلاق التسجيعية _ نتيجة ذلك : جواز منح شاغل وطائف الادارة المنام من الوظائف القادية دون الدرجة المسازة العلاوة التشجيعية _ شرط ذلك : متى العليا من الوظائف القادية دون الدرجة المسازة العلاوة التشجيعية .. شرط ذلك : متى توافرت في شائهم شروط متجها _ تطبيق -

امستبان للجمعية العمومية القسيمي الفتوي والتشريع ان المادة (۲۸) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالمقانون رقم (۲۸) على ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالمقانون رقم (۱۹۸) ـ لسنة ۱۹۸۸ على ان و تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الآداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الموظائف بها ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التفرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدما الوحدة لمهذا الغرض ووقع تقدير الكفاية بمرتبة ممثاز او كفء او ضعيف وواعدية الاداء على الماملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها مهجرى نص هذه المادة بعد تعديلها بالمقانون رقم ۱۱ السنة ١٩٨٢، المشاد اليه وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية الأداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وصع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وصع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وصع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية و وصع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وصع التقرير النهائي لتقدير الكفاية و وصع التقرير النهائي وصع التقرير النهائي و وصع التقرير النهائي و وصع التقرير النهائي وصع التقرير النهائي وصعور التعالية والمورد و وصعور التعالية والمورد و وصعور التعالية والمورد و وصعور النهائي والمورد و وصعور التعالية والمورد و وصعور المورد و وصعور و وصعور التعالية والمورد و وصعور وصعور النهائي وصعور وصعور وصعور المورد و وصعور وصعور

تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف ٠٠٠٠ ومقتصر وضم تقارير الكفاية على العماملين الشماغلين لرطائف من الدرجمة الأولى فما دونها ، ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشباغلي الوظائف العليا على اساس ما يبديه الرؤساء بشانهم سنريا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بعلفات خدمتهم وتحدد الملائحة البنقيذية الضبوابط التي يتم على اساسها تقدير كفاية العساملين • ثم عدلت المادة ٢٨ سالفة الذكر مؤخراً ضمن مواد أخرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ الذي أضاف إلى مراتب تقدير الكفياية مرتبة جيد جدا وعمل به اعتمارا من ١٩٩٢/٦/٢ ، اليوم التسالي لمتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥٢) من قانون نظام المساملين المدنيين بالدرية ، المشار اليه تنص على انه « يجوز للسلطة المصمنة منم العامل علاوة تشجيعية تعددل العلاوة الدوريه المسررة حتى رلق خان عد سجاول نهاية الاجر القرر للوظيفة ودنك صيف الملارضاع النبي مفررها ويمراعاة ما يأتى : (١) أن تكون كفاية العسامل قد حددت بمرنبة معتساز عن العامين الأخيرين ٠٠٠ (٢) ٠٠٠ عكما استعرضت الجمعيه العموميه اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدرله الصسادر بها قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المعدلة بقرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقسم ٥٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ حيث تنص المادة (٣٠) منه على أن « يقدم الرؤساء عن شاغلي الوظائف العليما بيانات سممنوية متعلقة بالنواحي الفنيمة والادارية والقيادية في مباشرتهم لأعمالهم ، وتعرض هذه البيانات على السلطة المختصة لاعتمادها وايداعها بملف العامل ، كما تنص المادة (٣١) من هذه اللائحة على أنه و لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المبينة فيما يلى بمرتبـة ممتاز : (۱) ۰ ۰ ۰ (س) ۰ ۰ ۰ (ج) ۰ ۰ ۰ العبامل من شاغلى الوظائف العليا الذي وقع عليه أي جزاء خلال العام الذي يوضع عنه بيان كفاية الآداء ٠ ، واخيرا استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ٥ لسينة ١٩٩١ في شان الوظائف المبنية القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام والتي جرى نصها على أن « يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة و ٠٠٠٠٠ لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقا لأحكام هذا القانون ، وذلك كله مع عدم الاخلال باحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقى الشروط اللازمة لشهل الوظائف المذكورة . ويقصد بهذه

الوطائف تلك التي يتولى شاغلوها الادارة القيادية بانشسطة الانتاج ال الخدمات او ٠٠٠ من درجة مدير عام او الدرجة العالية و الدرجة المعالية و الدرجة المعالية و الدرجة المعانزة ال الدرجة المعانزة ال الدرجة المعانزة ال الدرجة المعانزة ال الدرجة المعانزة الانتيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء ١٠٠ متضمة قواعد الاختيار والاعداد والتأهيل والتقويم ، ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩١ ما تضمنته ما نصت عليه المادة (١٨) من أن ويقدم شاغل الوظيفة القيادية تقريرا سنويا عن انجازاته ومعه صورة من المقترحات التي تقدم يها عند شغل الوظيفة الي الأمانة الفنيه للجنة الدانمه للوظائف العيادية المختصة والتي تتولى توزيعه على اعضاء اللجنة لدراسسته وإبداء ملاحظاتهم في ضوء الانجازات التي حققها وما سبق أن تقدم به من القراعات وما تم تنفيذه فعملا منها و وترفع اللجنة التقرير وملاحظانها عليه الى السلطة المفتصة بالتميين ليكون تحت نظرها عند انتهاء مدة شغل الوظيفة القيادية .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع ما تقدم ان المشرع في قانون نظام العاملين المديين بالدوله الصادر بالقاذرن رهم (٤٧) لسنه ١٦٧٨ بعد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٦٨٢ احصع العاملين من شاغلى الوظائف العليا لنظام قياس كهاية الاداء على اساس ما يبديه الرؤساء بشانهم سنريا من بينات تعتمد من السلطه المختصه وتودع يملقسات خدمتهم ، شانهم عن ذلك شان العاملين الشاعلين لوظاها من الدرجة الأولى مما دونها ، واجأل في اللائحة التنفيذية تفحيل بيسان كفاية الأداء نشاغلي الوظائف العليا بذأت مرأتب تقارير الكفايه المقررة لشاغلي الدرجه الاولى فما دونها ومنها مرتبسة ممتاز ، وتلاحظ للجمعية المعومية - بنساء على ذلك - أن المشرع أذ أجاز في المادة ٥١ من فانون نظام العاملين الدنيين بالدولة ، المشار اليه ، منح العامل الذي حصل على تقريرى كفاية بمرتبة ممتاز في العامين الأخيرين علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ولن كان قد تجاوز بها نهاية الأجر المقرو للوظيفة ، قان من مقتضى ذلك ولازمه جواز منح هذه العلاوة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا دون تلك التي لها ربط ثابت ، أذا تحققت فيهم شروط منحها بالتطبيق للمادة ٥٢ سالفة الذكر ، وهو ما جرى به واستقر عليه افتاء الجمعية العموميــة بجلساتهـا المنعقدة في ١٩٨٦/١١/١٩ · 199./1/17 . 1987/4/48 .

ولاحظت الجمعية المعمومية من استقراء احكم القانون رقم ٥ لسنة العمام القانون رقم ٥ لسنة العمام النقائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع العمام ولائحته التنفيذية أن المشرع نظم قواعد واجراءات شغل الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الادارى للدوله على وجه التفصيل بدءا من الاعلان عن شغل الوظائف وانتهاءا بصدور قرار التعيين حسب الاسبقية الواردة في الترتيب للنهائي للمنتفعين ، كما حدد مدد شغل هذه الوظائف ، وأنه ليس من شأن هذا التنظيم (الذي هو في مجمله قواعد اجرائية ومدد لمشغل) ما يتنافي أو يتعارض مع منحهم العلاوة قواعد اجرائية ومدد لمشغل) ما يتنافي أو يتعارض مع منحهم العلاوة التشجيعية وفقا انتى يتعين الرجرع اليها - متى توافرت فيهم شروط المساعة المتوظف انتى يتعين الرجرع اليها - متى توافرت فيهم شروط منحها •

والحاصل أن شاغلي الوظائف القيادية بالجهاز الاداري للدولة وان تفردوا بفواعد خاصة في أسسلوب تعيينهم بهذه الوظائف ومدد شغلها ، مما تكفل ببيانه القانون رقم ٥ اسنة ١٩٩١ الا انهم ما انفكوا عاملين بالجهاز الادارى للدولة ينتظم علاقات عملهم ومراكزهم القانونية كعاملين بالدولة القواعد الراردة بنظام العاملين المدنيين بالدواحة رقم ٤٧ ليسبنة ١٩٧٨ ومن ضمنها الأمكام الخاصة بمنح العبلاوات التشجيعية والتى لا يتابى تطبيقها مع أحكام التعيين الواردة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولاتمته التنفيذية ، والقول بغير ذلك يفضى الى اهدار حق من حقوق هذه الطائفة من العاملين وهو تخصيص لأحكام القانــون دون مخصص ويعنى التفرقة بين هذه الطائفـــة من العــاملين وغيرهم بما لا وجه لأعماله الا في حدود ما اشتمله القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولاتمته التنفيذية من احكام رهى تتحدد في طريقة شدخل الرظيفة القيادية ومدة هذا الشغل * ومن ناحية اخرى فان ما استحدثه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ من تقييم للعاملين الخاضعين لأحكامه وفقا لمعايير تختلف عن معابير تقارير الكفاية أنما يقتصر أعماله والاعتداد به عنسد انتهاء مدة شاغل الوظيفة القيادية ليكون هذا التقييم تحت نظر السلطة المغتصة بالتعيين وهي تعمل سلطتها في تجديد هذه المدة له من عدمه ، ولاشان بهذا النقييم بمعابير تقارير الكفاية المنظمة بقانون العاملين المشار اليه والتي يخضع لها شاغلوا الرظائف العليا حتى في ظل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، ومما يؤكه ذلك أن المشرع في التعديلات المتعاقبة لقانون نظام الماملين -خاصة التي تتملق بتقارير الكفاية - والتي اعقبت صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ لم يتناول هذه الأحكام بالمتعديل ، الأمر الذي - يقطع باستعرار سريانها على جميع العاملين بالمحديلة حتى شاغملى الوظائف القيادية •

وخلصت الجعمية المعرمية مما تقدم جميعه التي جراز منح شاغلى وظائف الادارة العليا من الوظائف القيادية دون الدرجة المتازة ، العلاوة التشجيعية في ظل العمل ياحكام المقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، المشار اليه ، متى ترافرت في شانهم شروط منصها ٠

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقصصيمي الفقدرى والتشريع الى الله يجرز منح شاغلي وظائف الادارة العليا من الوظائف القيادية دون شاغلي الدرجة المتازة العلاوة التشجيعية في ظل العمل بالقانون رقم والسنة ۱۹۹۱ ، الشار الله ، متى توافرت فيهم شروط منصها

ر فتوی رقب ۱۹۹۹ فی ۱۹۹۹/۴/۰ چلسة ۱۹۹۹/۲/۷ ملف رقم ۱۹۷۹/٤/۸۱) -

(﴿ ﴿ ﴾ ﴾) جلسة ٧ من فعراير سنة ١٩٩٣

الجمعية المهومية تقسمي الفتوي والتشريح ... نزاع ... اشتقاص القانون الخاص ... عدم اختصاص .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ -

الشرع وضع اصلا عاما مقتضاه اختماص الجمعية العمومية القسم الفتوى والتشريع دون غيرها بالقصل في المنازعات التي تنشأ بين الفسالج العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المعابقة أو بين هذه الجهات مضها وبخص وحي جميعها من أشخاص الانانون العام بحيث بعنع اختماضها أذا كان أحد الاطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المعددة على صبيل العصر حم تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : • • • • المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أن بين المسالح أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات وبين المؤسسات ويكرن رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتسرى والتشريع في هدن المنازعات ملزما للجانبين » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفت ى والتشريع د. ن غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشا بين المسالح العسامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها ربعض وهي جميمها من أشخاص القانون الخاص بحيث يمنع اختصاصــها أذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المحددة على سـبل

ومن حيث أن النزاع الماثل عبر فه، حقيقت وجدوهره نزاع بين الهيئة المسند القريكية المسند المينة المنافقة المتواد المتواد المتواد المتواد المتواد وتطاور المتواد والمرف المسحور مدن الصحود والمرف المسحور بدنك المتحدد المتحدد والمرف المسحور بدين المتعدد ، وذلك الاستثناء المعسة المترب والمرف المسحور بدين المتعدد ، وذلك الاستثناء المعسة المتحدد الم

اشتراكات التأمين المستحقة على هذه الشركة بوصفها صاحبة عمل وفقا للنسب التي حددها قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لمنة ١٩٨٨ بشان التأمين على عمال المقاولات ، مما يخرجه عن دائرة اختصاص الجمعية المعرمية وفقا لنص المادة ٢٦ فقرة د سالفة الذكر بحسبان أن احسد الحرافه ليس ضمن الجهات سابق الاشارة اليها ولا يغير من ذلك أن تكون اللبعنة القيادية العليا للاشراف على تنفيذ بروتوكول اتفاقية المدة تكون اللبعنة القيادية العليا للاشراف على تنفيذ بروتوكول اتفاقية الدة الاقليمية بشمال الصعيد والذي تمثلها محافظة القيام هي الجهة الادارية في النزاع المائل الذي هو في حقيقته نزاع بين الهيئة القومية للتأمين المستحقة غلى بوصفها صاحبة عمل وعليها بوصفها صاحبة عمل و

4___131

انتهت الجمعية العمومية لمقدمهي الفتدرى والتثريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل ٠

(فتوى رقم ١٤١ في ٥/٣/٣/٣ جئسة ١٩٩٦/٣/٧ ملف رقم ٣٣٠٦/٣/٣٧) .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

عاملون بوازرة التممير وهيئة الجتمعات العمرائية الجديدة ... حوافق ومكافأت ... عاملون بالإدارة العامة الشرطة التممير ،

المادة (٥٠) من قانون نظام العاطين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ كسنة . ٩٧٨

المادة (٣٩) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ بشان المجتمعات العمرانية المجديدة . المادة الأول من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضي ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرائية الجديدة رفم ٥٩٩ لسنة ١٩٨٨ .

المادة الأول من قرار وزير التممير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات المعرانية البعديدة رقي ٧٠٠ لسنة ١٩٨٨ ،

قواعد صرف الكافأت والعرافز للعاملين بديوان عام وزارة الاسكان والتعبر وهيئة
المجتمعات العمرانية الجديدة والصدادر بها قرارى وزير التدمير سائلي الذكر اللذان حدثا
المجتمعات العمرانية المجتمعات العمرانية
المجادة أو احدى البهات التابعة لهما أداريا وتنظيما للتيجة لوزارة الذك العاملين بالادارة
المحادة لشرطة المتعمير وهي أحدى الادارات المتضمسة المتابعة لوزارة الداخلية لا يشرجون
ضمن المخابين بأحكام القرارين سائلي الذكر سمبب ذلك : انتفاد تبعيتهم الادارية لأي
من وزارة التعمير أو هيئة المجتمعات العمرانية الهديدة لل تطبيق .

اسستبان للجمعية العدومية لقسسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٥٠ من قانون نظام العالمين المدنيين بالدولة الصحادر بالقانون رقم ٧٤ لسحة ١٩٧٨ تنص على أنه « تضح السلطة المحتصة نظاما للحرافز المادية والمعنوية للعاملين بالدودة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ٠٠٠ عكما تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة المهدئة الموانية البديدة على أن « يضع مجلس ادارة المهيئة المواثع الداخلية للهيئة ٠٠٠ ريجب أن تراعي في أحكام هذه المواتع الأمس الآتية ٠٠٠ (ج) وضع القواعد المظمة للحوافز والمكافآت بما يكمل تشجيع العاملين على تحقيق اهداف الهيئة وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة » ٠٠

والاحظت الجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة لملاسكان واستصباح الأراضي ررئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقسم ٥٦٥ لمسنة ١٩٨١ تنص على ان « تسرى اهكام هذا القرار على العاملين بديوان عسام وزارة التعمير والجهاز المركزى للتعمير والأجهزة التنفيذية التابعة له وجهساز بحوث ودراسات التعمير وجهاز الانفاق وهيئة المجتمعات العمرانية المسيدة واجهزة تنمية المجتمعات العمرانية المجديدة التابعسة لها » •

كما تنص المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية المجديدة رقم ٥٧٠ لمسنة ١٩٨١ على ان « تسرى احكام هذأ القرار على العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية المجديدة واجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لها » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان التنظيم الذى اورده المشرع للحوافز المادية والمعنوية في كل من ديوان عام وزارة التعمير وفقا لغانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم 22 لسنة ١٩٧٨ وميئة المجتمعات العمرانية الجديدة استئادا للقادرن رقسم ٥٩ لمسنة ١٩٧٩ وميئة بانشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة انما قصد به تفويل السلطة المختصة تقرير هذه الحوافز حثال للعاملين على بذل الجهاد وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء وذلك حتى لا تصول القيود بين حفائ العاملين المجدين ومن ثم يفدو مرتبطا بذلك ولازما له أن يقتصر هاذا المنتصة بعنى من الجهتين السابقتين وذلك حتى يتسنى المسلطة المفتصة بعنى هذه الحوافز أن تقدر هذا الأداء وتراقب بذل الجهد وهذا لايتاني الا اذا كانت هناك تبعية ادارية للعامل المفاطب بهذه اللوائح والجهة المفتصة بمنع هذه الحوافز أن تقدر هذا الأداء وتراقب بذل الجهد

ولما كانت قواعد صرف المكافات والحوافز للعاملين بديوان عام وزارة الاسكان والتعمير وهيئة المحتمعات العمرانية الجديدة والصادر بها قرارى وزير التعمير رقبى ٦٦٥ لسنة ١٩٨١ و ٧٠٥ لسنة ١٩٨١ قد حددا نطاق سريان احكامها وقصرها على العاملين بوزارة التعمير او هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة او احدى الجهات التابعة لمهما اداريا وتنظيميا ومن حيث ان العاملين بالادارة العامة لمشرطة التعمير وهي احدى الادارات المقتصة التابعة لوزارة الداخلية لا يندرجون خسمن المخاطبين باحكام القرارين رقبي ٥٦٠ و ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ لانتقاء تبعيتهم الادارية لأى من وزارة التعبير او هيئة المجتمعات للمعرانية ولجديدة ، فمن ثم ينحسر عنهم أحكام القرارين الشنار اليهما وتنتفي بذلك وجه احقيتهم في استنداء تلك المكافات والموافق .

الالسلة

لنتهت الجمعية المصرمية لمسمس الفترى والتشريع الى عدم عُصِية الماملين بالادارة العامة لشرطة التممير والمجتمعات الممرانية المجديدة في صرف المكافآت والحوافز التي تصرف للعساملين بهيئسة المجتمعات طبقا للقرارين رقمي ٦٩ه و ٥٧٠ لسنة ١٩٨٨ ·

ر فتری رقم ۲۰۲ فی ۱۹۹۳/۳/۲۷ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۷ ملقب رقم ۲۸۲/۵/۸۱ ؛ -

CIII

علسة ٢٨ من فيراير سنة ١٩٩٩

مسولية _ مستولية مدلية _ مستولية حارس الأشياء _ تمويض _ فوائد كأخرية _ مصاريف ادارية -

المادة (۱۷۸) من القانون الدني •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أسباء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة الات ميكانيكية يكون مسئولا عصا تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احسكام خاصة .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فاذا ما أخل بهذا الالتزام افترض الخطا في جانب والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لمراسسته ، ولا تنقل الى تابعه المنوط به استممال الشيء الأنه وان كان للتابع السيطرة المائية على الشيء وقت استمماله ألا أنه يعمل لحسساب متبرعه ولمصلحته وياتمر بارامره ويتلقى تعليماته ، ومن ثم فانه يكرن خاضعا للمتبرع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هوالحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ا

رحيث أن السيارة المتمبية في الحادث تابعة لهيئة النقال العام وعهد الى سائقها المذكور بمهمة قيادتها ، ويتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ وقع حادث التصادم بجرار الهيئة العامة لمنظافة وتجميل القاهرة وحدثت

تلفيات به فان العراسة على السيارة الأولى وقت العادث تكون معقودة لهيئة النقل المسام باعتبارها صاحبة السيطرة المعلية على السيسارة ، وبالتالئ تكون مسئولة عن الضرر الذي لحق جرار الهيئة المدعية مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ، وتلتزم من ثم بتعريضها عن الضرر الذي لمقها من جراء المادث مقصورا في هذا الشان على رد قيمة القلفيات التي لحقت الجرار والتي بلغت - بحسب الثابت في المقايسة المرفقة بالأوراق - ٦١٢٠ جنيها بحسبانه التعويض الجابر للغير المتمل سبيه بأصله الضار ، دون ما زاد على ذلك من مبالغ قدرتها الهيئة كتعويض عما فاتها من كسب نتيجة لتعطل الجرار بسبب الحادث أو كمصاريف أدارية ذلك أنه - وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية .. ينبغي على الادارة أن تتجرد عن المطالبة بالأولى. اعمالا لصحيح المقتضيات التي من اجلها ضرب الصفع عن المطالبة بالفوائد التاخيرية فيما يثور من انزعة بين الجهات الادارية بعضها البعض ، كما وانه لا محل للمطالبة بالمانية (المساريف الادارية) الاحيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية نزولا على حكم المادة ١٥٠ من اللائمة المالية للميزانية والمسابات الأمر غير الماثل في المسالة المروضة ٠

انتهت الجمعية العمومية لقسمى المفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل للعام اداء مبلغ ١٦٢٠ جنيها (سنة آلاف ومائة وعشرين جنيها) الى الهيئة العامة لمنطافة وتجميل القاهرة عوضا عن التلفيات التي لحقت الجرار رقم ١٣٤٠ -

⁽ فتوی رقم ۱۳۱ فی ۱۹۲۲/۲/۲ چئسة ۱۹۹۲/۲/۲۸ ملف رقم ۱۳۲۲/۲/۲۳ ی →

(THY)

جلسة ٧٨ من فيراير سينة ١٩٩٧

الجهمية المهومية القسمى القتوى والتشريح _ نزاع _ مسئولية تقصيرية _ التزام بتغيد نهيد ،

المادة (١٦/١/) من قالون مجلس النولة وقي ٤٧ لسنة ١٩٧٧. •

انه ولنن كان اصل الالتزام بالادا، هو التمويض عن تلليات ترتبت من فعل الشركة داتشات معا يشير اركان المسئولية التاصيرية بمناصرها القررة وهي الفطا والفرر وبالافة السببية وما يرتبه ذلك من وقوع السنولية اساسا عل عالق مرتكب الفطا سادا التزمت البيئة القوية لميه الشرب والمرف السحى قه تمهنت بسناد المبلغ المستحق عن تلك طلقوم ومن ثم يكون مصدر الالتزام بالأنه، هو هذه التمهم فاقه وتكون الهيئة عن المقول طلقوم سنيجة ذلك : لا تقوم للسنولية التفسيرية في هذه العالة باعتبارها مصدر الالتزام ساطرة .

تبيين للجمعيسة المعوميسة المسسى الفتسوى والتستريع اله ولفن كان أصسل الالاعزام بالاداء هو التعويض عن تفيسات متوقعت من فعل الشركة المنفذة ، شركة هاريرت جونز الأمريكية مما يثير الركان المستولية المقصورية بعناصرها المقررة وهي الضعلا والضرر وعلاقة السببية وما يرتبه ذلك من وقوع السنوليسة أساسا على عاتق مرتكب الخطأ ، الا أنه في المطله المعروضة فان الهيئة القوميية ليساه الشهيب والمحرف الصحيي قد تعهدت بسداد المغلمة المستحق عن تقسله المقلهات، ومن ثم تكرين المؤمد ازاء ذلك الشعد ، ياداء مبلغ ٥٤ر-١٩٩٩ جنيه الذي قدرته اللمنة المشتركة المشار اليها والذي تطمئن الجمعية المصومية الى تقديرها ، ويكن مصدر الالتزام بالاداء هو التعمد ذاته في المالة المعروضة باعتبارها مصدرا للالتزام ، انما تتحول الي محض كونها سببا دافعا للتمهد الذي اجرته الهيئة على نفسها تجاه المعافظة ،

انلسبه

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسرى والتشريع الى

الزام الهيئة القومية ليساه الشرب والمعرف المسحى باداء مبلغ ٥٥ر-١٩١٩ جنيها و تسمة عشر اللها ومائة وتسعين جنيها وخمسة واربعين قرشا ، الى محافظة بورسميد تعريفما عن التلفيات الشار اليها .

⁽ فتوى رقم ١٤٠ فِي ٥/٩/٣/٣ جلسة ١٩٩٦/٣/٢٨ ملف رقم ١٤٠٧/٢/٣٣ ،

CALL

چلســة ۲۸ م*ن في*راير ســقة ۱۹۹٦

الجمعية المبومية القسمى القتوى والتشريع ... نزاع ... علم اختصاص • المادة (٢٦/ د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسبلة ١٩٧٣ •

مناط اختصاص الجمعية المعومية النسمي الختوى والتشريع في شان المنازعات هو بيا الخسسات المساق الله يع الخسسات الطعامة او بين المساق والمساق المساق المس

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٧ تنص على أن د تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية: (١) ٠٠٠٠ (د) المنازعات القي تنشأ بين الوزارات أو بين المسائح العسامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المؤسسات العامة وربين المؤسسات العامة من المهنات المعلمة في هذه المنازعات الجمعية المعمومية لقسمي الفتري والتشريع في هذه المنازعات مازما للجانبين ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المسالح المسامة أو بين المهيئات المسلية أو بين المهيئات المسلية أو بين الجهات بعضها البعض ولما كان الثابت من استمراض عناصر النزاع الماثل في ضوء مما تنص عليه المادة (٣٧) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات المسادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ من أنه يجوز المجهات الخاضعة لأمكامه عند الاقتضاء ، أن تنزب عن بعضها في مباشرة اجراءات التماقد في مهمة معينسة وققا المقواعد المعول

يها في الجهة الطالبة ، الثابت ، ان مديرية الاسكان والتمير بمحافظة يورسعيد معض نائب عن مصلحة المواني والمنائر في التعاقد مع المقاول الذي اسند اليه تنفيذ عملية انتساء مساكن الصاملين المنوه عنها - ويشاء عليه فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات في مواجهة المقاول ، انما يضاف التي المسلحة ، اعمالا الممادة (١٠٥) من التقنين المدني ، فلا تعد الديرية طرفا اصيلا في التصاقد الأمر الذي يفدو مصه واضحا أن النزاع الماثل يقوم في حقيقة الأمر بين المسلحة المذكورة . ومقاول تنفيذ المعلية ، وهو من غير الجهات الذي مصرها النص أنف البيان ، وبالتالي ينحسر الفصال فيه عن اختصاص الجمعيسة المعومية .

لذا لك

انتهت الجمعيــة المعرميــة القســمى الفتـرى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

ر فتوی رقم ۱٤۲ فی ه/۳/۳/۳۷ جلسة ۱۹۹۳/۳/۸ ملف رقم ۲۰۹۷/۳/۳۳) ·

(**۱۹۲**) جلسة ۲۸ من فبراير سنة ۱۹۹۲

أموال هامة ... الانتفاع بالمال المام ..."احات طابل الانتفاع رحيتا بموافقة الجها السنفايدة الحلالان (۸۷ ، ۸۸) من القانون المدني "

الأصل في ملكية الدولة أو مصالحيا أو ميثانها أنسامة أنها ملكية عامة تشها حطها دادرة الرافق الماسة ألتي تفسطه يأسبانها وأن الانتفاع بالمال المحم يكون بدون مقابل لانه لا يفرج عن كونه استعمالا لمهال العام فيها اعد له ويكون قال الانتفاع به بين أشخاص القانون بنظل الاتراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ... استثناء من ذلك : يكون للجهة المامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في القرض الذي له بمقابل شريطة أن يكون ألف خلاط المامل رحيات بموافقة الجهة المستليمة ولا يعد هذا الانفاق تأجيز بل هو عقد انتفاج بمال عام تسرى عليسه القراعد المامة في الستود من ضرورة الالتزام بما أنطفت عليه ادادة القرفين - تطبيق -

تبن للجمعية الصومية القسمى الفترى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنقولات التي للنولة أو للأضخاص الاعتبارية المامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الإموال المامة صفتها المامة بانتهاه تتصحيصها للمنفعة المصامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختصى أو بالفعل ، أو بانهاه المغرض اللي

واستظهرت الجمعية المبومية مما تقدم أن الأحسسل في ملكية المدولة أو مصالحها أو هيئاتها السامة أنها ملكية عامة تنفيا منها ادارة المرافق المامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون. بدون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استصلالا للمال العام فيما أعد له ويكون نقل الانتفاع به بين أشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة المامة أن تقرر أن يكون الاتفاع بالمال العام في الفرض الذي أعد له بعقابل شريطة أن يكون أداء هذا القابل رهنا بهوافة المحجة المستفدة سرطة أن يكون أداء هذا القابل رهنا بهوافة الحجة المستفدة سرطة أن يكون أداء هذا القابل رهنا بهوافة الحجة المستفدة سرطة أن يكون أداء هذا القابل رهنا بهوافة الحجة المستفدة سرطة

ولا يعد هذا الاتفاق تأجيراً بل هو عقد انتفاع بعال عام تسرى عليه التواعد العامة في العقود من ضرورة الالتزام بعا انعقدت عليه اوادة. الطرفين ·

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المبانى التي تسفلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والمواردات داخل ميناء الاسكندوية والده اليها من وكالة الوزارة لشئون التصدير بوزارة الاقتصاد والتجارة النغارجية مخصصة للنفع العام دون مقابل ومازالت مرصودة للأغراض المنوط بالهيئة تحقيقها ، وان وجه المنفعة العامة الذي اسبغ على هذه الأرش لم ينحسر عنها بمقتضى سند قانوني يعتد به ولا كشفت طروف الحالى عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل * فمن ثم لا يسوغ لهيئة عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل * فمن ثم لا يسوغ لهيئة ميناء الاسكندرية أن تنشد تصرفا بتاجيرها استثداء مقابل للانتفاع بها الأمر الذي تفدو معه مطالبتها الهيئة العامة لمرقابة على الصادر توالواددات أداء مقابل انتفاع بهذه الأرض لا سند له من صحيح القانون .

لالسك

انتهت الجمية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية هيئة ميناه الاسكندرية في استثداه مبلغ ٥٠٤٩٠ ج (خسون الفا وارجمائة وتسمين جنيها) مقابل انتفاع بالأرض التي تشغلها الهيئة المامة للرقابة على الصادرات والواردات داخل ميناه الاسكندرية ،

د فتوی رقم ۱۹۷۷ فی ۱۹۹۳/۳/۱۹ جلسة ۱۹۹۳/۲/۲۸ ملف رقم ۱۹۹۳/۲/۳۳) م

(110)

جلسة ۲۸ من فبراير سنة ۱۹۹۹

هيئة كهرباه حمر _ استحداث وفائك جديدة _ سلطة هجلس ادارة الهيئة · الفادتان (١ ، ٨) من فانون نظام العاملين الدنيين بالدولة العمادر بالقانون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٨ ·

الواد (۲ ، ۱۱ ، ۱۷) من مواد القانون وقم ۱۳ لسنة ۱۹۷۱ بانشاء هيئة گهرياء حصر -

Alltنان (۲ ° °) من مواد لالمة نظام العاملين بهيئة كهرباء عصر المساهدة بالواد دليس مجلس الوزراء رقم 417 لسنة 1947 •

لائمة نظام العاملين بالهيئة نصت عراحة على سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وقائف الهيئة وبطاقات وصف كل منها بينما حلت من النمى على سلطته في اعلام تقييم هذه الوطائف ــ ليسى مؤدى ذلك أن سلطته مقصورة على وضع هذه الجداول بداءة الا أن منحه مكنة وضع الجداول وبطاقات وصف كل وظيفة من منتضاه الاقرار له في ذات الوقت بسلطته في اعادة تقييم هذه الوظائف باعتبار أن من يملك الكل يملك الجزء ــ تطبيق ـ

تبين للجيعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام الهاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل في المسائل المتهاقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالإحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على ٢٠٠٠ ٣ - العاملين بالبيئات العامة فيما لم تنص عليه اللواقع الخاصة بهم ٢٠٠٠ وتنص الملاءة (٨) من ذات القانون على أن « تضع كل وحدة ميكلا تنظيميا لها يعتمه من السلطة المختصمة بعد أخسد رأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ٢٠٠٠ وتضع كل وحدة جدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف فيمن يشغلها وتصديفها وترتبيها في أحدى المجدوعات النوعية وتقييمها فيمن يشغلها وتصديفها وترتبيها في أحدى المحدوعات النوعية وتقييمها باحدى العرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة ويوتبعه جدول الوظائف وبطاقات بوصفها والقرارات الصادرة بتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز وصفها والادارة ،

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أنه اعمالا للنظام الموضوعي كترتيب الوطائف عهد المشرع الى الوحاطت التي يتسألف منها الجهاز الادارى للعولة والهيئات العامة والمؤسسات الصامة والوحدات التابغة له وضع حيكل تنظيمي لها يتفق مع احفاقها واختصاصاتها يتم اعتماده من السلطة المختصة بها بعد أخذ رأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، كما تضبع جعولا للوظائف يرفق به بطاقسات وصف مختلف وظائف الوحدة وتعديد واجباتها ومستولياتهما والاشتراطات اللازمة فيمن يشغلها مع تصنيفها وترتيبها في احلى المجبوعات النوعية ويتم اعتماد جعول الوظائف وبطاقات وصعها بقراد من رئيس الجهاز ، أى أن المشروا وان كان قد عهد الى كل وحدة بوضع هيكلها التنظيمي وجعول الوظائف وبطاقات وصفها الا انه غاير في أداة اعتماد كل منها فناط اعتماد الهيكل والادارة ، في حين ركن اعتماد جعول الوظائف وبطاقات وصفها الى والادارة ، في حين ركن اعتماد جعول الوظائف وبطاقات وصفها الى قرار يصدر من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، وأن ذلك كله قرار يصدر من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، وأن ذلك كله المرائح وليا يختص بالعاملين بالهيئات العامة بالا يتمارض مع ما تنص عليه المؤاضة بهم ،

ومن حيث أن المادة (١١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « مجلس أدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شنتونها ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا القانون وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وله على الأخص : ١ - اقرار الهيكل التنظيمي للهيئة • وتنص المادة (۱۲) من ذات القانون على أن « يبلغ رئيس مجلس ادارة الهيئة قرارات مجلس الادارة الى وزير الكهرباء خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورهـــا لاعتمادها ، وتعتبر هذه القرارات نافذة ما لم يعترض الوزير عليها كتابة لمجلس ادارة الهيئة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها اليه ، • وتنص المادة (٢) من لائحة نظام العاملين بهيئة كهرباء مصر الصادرة بقر از رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ على أن « يضم مجلس الإدارة هيكلا تنظيميا للهيئة وله أن يلخل ما يراه من تعديلات عليه وفقا لتطور العمل واحتياجاته » وتنص المادة (٣) من ذأت اللائحة على أن ه يضم مجلس الادارة جداول وظائف الهيئة وبطاقات وصف لكل وظيفة تتضمن تمديد واجباتها ومسئولياتها والشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في احدى الغثات المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بهذه اللائمة وتقسم وظائف الهيئة الى مجبوعات وظيفية نوعية طبقــا الطبيعة العمل بكل وحادة ع

واستمرضت الجمعية الصومية افتاءها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩ من يناير سنة ١٩٩٢ الذي استند على أن " قانون انشاء هيئة

كهرباء مصر ولاثمعة نظام العماماين بها ناطا يسجلس ادارتها اصمسار القرارات اللازمة لوضح هيكل تنظيمي أبا واقراره ووضع جداول وظائفها وبطاقات وصفها تبما كا تقتضيه حاجة العمل دون أن يقيده في ذلك بأعتماد القرارات الصادرة منه من الجهاز المركزي للتنظيم والادارية على نحو ما أوجب نص المادة (٨) من قانون نظام العساملين المدنيين بالعولة المشار اليه ، الذي ينظم أحكاما عامة لاتجد مجالا لتطبيقها _ على ما حرى به افتاء الجمعية العبومية _ على العاملين المنظمة شئونهم بلوائع أو قرارات خاصة متى تضمنت هذه اللوائع أو تلك القرارات أحكاها بديلة كما هو الحال في الموضوع الماثل حيث ركن المشرع الي مجلس ادارة هيئة كهرباء مصر وناط به وحسه دون غيره أصدار القرارات اللازمة لوضم الهيكل التنظيمي لها وجداول وظائفها على أن يتم اعتمادها وفقياً لأحكام المادة ١٣ من قانون انشاء الهيئة ، المسيار اليه ، والذي لا يتأتى أن يوسه الاختصاص به لرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة دون وزير الكهرباء ، لما في ذلك من مساس بالاختصاص الأصبيل المعقود في هذا الشأن قدرا لما تتمتم به الهيئات العامة من وضم خاص واستقلال معن يفرق بينها وبن الوزارات ٠٠

ومن حيث أنه أفضلا عما تقدم ، فأذا كانت الأثحة غطام العاملين بالهيئة نصت صراحة على سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وطائف الهيئة وبطاقات وصف كل منها ، بينما خلت من النص عل سلطته في أهادة تقييم هذه الوطائف اذا دعت الحاجة الى اجرائه على نحو ما جرت به نصوص لاثحتي نظام العاملين بالهيئة القومية لنبريد والهيئة القومية لسكك حديد مصر ، فليس مؤدى ذلك أن سلطته مقصورة على وضمم هذه الجداول بداءة ، اذ ان منحه مكنة وضع الجداول وبطاقات وصف كل وظيفة من مقتضاه الاقرار له في ذات الوقت بسلطته فر اعادة تقييم هذه الوظائف باعتبار أن من يملك الكل يملك جزءه * فضلا عن أن صلطة مجلس الادارة في وضع جداول وظائف الهيئة لا يعدو أن يكونه في حقيقته استحداثا لها ، الأمر الذي يغدو معه متمينا القول بأحقية مجلس ادارة هيشة كهرباء مصر في اعادة تقييم ،وظائف الهبشة .كلما اقتضت الحاجة الى ذلك ، ومنها استحداث وظائف رئيس ملاحظانه بالدرجة الأولى بالمجموعة النوعية للوطائف الحرفية ، وهو ما يتستى مع ما سبق أن قرره له المشرع في المادة (٢) من قانون انشاء الهبئة من سلطته في ادخال ما يرأه من تعديلات على الهيكل التنظيمي لها وققا لتطور العمل واحتياجاته _ وما قد يتطلبه ذلك من استحطت وظائف جديدة ، وذلك كله دون أن يكون مقيدًا باعتماد القرارات الصادرة منه باعادة تقييم الوظائف من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وانما يتبع في شانها ما جرى عند اعداد هذا اللجهول أول الأمر باعتمادها من وزير الكهوباه وحده دون نجره وفقا لأحكام الملدة ١٣ من قانون انشاء الهيئة المشار اليه وذلك تأكيدا لما صدر من أفتاء للجمعية الصومية في هذا الشمان .

لالسك

انتهت الجمعية الصويهة لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لمجلس ادارة هيشة كهرباء مصر استحداث وظائف رئيس ملاحظين بالمدرجة الأولى بالمجموعية النوعية للوظائف الحرفيية بجدول وظائف الهيئة دون تطلب اعتماد الجهاز المركزي للتنظيم والادارة -

ر فتوی رقید ۱۷۵ فن ۱۹۹۳/۳/۸۸ چلسة ۱۹۹۳/۳/۸۹ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۹۹۱ » •

CIII

جلسة ۲۸ من فبراير سنة ۱۹۹۳

ضرائب _ ضريبة عامة على تلييمات _ علود المقاولات _ عمم الفضوع الحريبة المقاولات _ وجوب اعبال افتاء الجمعية العمومية _ تنفيلا احكام القائون لا يتوقف على اذن أو اعتماد من حمية ما -

تغليد الفتاوى الصادرة من صيئات الافتاء بمجلس الدولة لا يتوقف على موافقة وزير المالية بل يجرى اعبال مفتضاها باعتبار أن الفتوى تششف عن صحيح حكم القانون في أنسالة التي طلب الافتاء بشانها وأن المفتوى تترجم عن ناشرع ولبين حكمه فيها يعرض من حالات ـ تنفيذ حكم القانون على المسائل التي تعرض لا يصتاج الى موافقة وزير المالية من حالات ـ تنفيذ حكم القانون على المسائل المائي الوزير ولا على صحاح منه واذنه واعتماده ليس عنصرا من عناصر استكمال المراكز القانونية وتوفية العقولي المستهدة من التشريعات التي التي يراه وزير المالية من الني بداء وزير المالية من شانه أن يحجب من اصحاب المطوق حقوقهم التي كلمتها القوانين .

تبن للجيمية العبومية لقسيبي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه ، يقصه في تطبيق أحكام هذا القانون بالإلفاظ والمارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها: ٠٠٠ الكلف: الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سبواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون وكذلك كل مستورد لسلعة أو خامة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم مهاملات السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الندمة : كل خدمة واردة بالبعدول رقم (٢)المرافسق ٠٠٠ ألمنته الصناعي: كل شخص طبيعي أو معنوى يمارس يصورة اعتيادية أو عرضانة ويصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن • تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص ٠ وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقسم (٢) المرافق لهذا القانون ٠٠٠ ، كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعمة بيسم السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقما الأحكام هذا القازون ٠٠٠ كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلع المستوردة في الجم كمة وتحصل وفقا للاجراءات المقررة في شأنها •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيمات الصادر بالقانون وقم ١٩ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما تناملا للضريبية دالمامة على المبيمات عتى بمقتضاء السلع والخدمات الخاضة للضريبة و فاخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالبعدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بعيث تستحق الضريبة بتحق واقعة بيع السلمة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها أما بالنسبة الى السلع المستوردة فجمل استحقاق تلك الضريبية منوطا بتحقق المولية واخضع المشرع للضريبية تمنوطا بتحقق الخارج خاضة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته كما أوجب على كل منتج صناعي بلغ إجمالي مبيماته للتسجيل أن يتقدم الي مصلحة الضرائب على المبيمات بطلب تسجيل من السلع المنتجة محليا أو مورد الخدمة الخاضة للضريبة الحد المقرد أسمه وبياتاته بغية حصر السلع والخدمات المبيعة والرقابة على تحصيل الصريبة المقررة عليها وتوريدها المناص المبيعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة عليها وتوريدها المنتجة المقررة عليها وتوريدها المنتورية المقررة عليها وتوريدها المنتورية المقررة عليها وتوريدها المنتورية المقررة عليها وتوريدها المناسبة المقررة عليها وتوريدها المناسبة المقررة عليها وتوريدها المناسبة المقررة عليها وتوريدها المناسبة المقررة المقربة المقررة عليها وتوريدها المناسبة المقررة عليها وتوريدها المناسبة المقررة المقربة المقررة المقارة المناسبة المقررة المقرية المقررة المناسبة المقررة المناسبة المقررة المقارة المناسبة المقررة المناسبة المقررة المناسبة المقررة المناسبة المقررة المناسبة المقررة المناسبة المقررة المناسبة المنا

كما تبين للجمعية الصومية أن المادة (\mathfrak{P}) من قانون الضريبة العامة على المبيعات تنص على أن * يكون سعر الضريبة على السلم \mathfrak{P} وذلك عدا السلم المبينة في الجدول رقم (\mathfrak{P}) المرافق للقانون فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها * ويحدد الجدول رقم (\mathfrak{P}) المرافق سعر الضريبة على الخدمات \mathfrak{P} كما يجوز لرئيس الجمهورية تمديل الجدولين رقم (\mathfrak{P}) المرافقين \mathfrak{P} • وجناء عليه صحر قرار رئيس الجدورية رقم \mathfrak{P} لسنة \mathfrak{P} المرافقين الجدولين المرافقين للقانون آنف الذكر ونص في المادة (\mathfrak{P}) على أن تضاف ألى الجدول رقم (\mathfrak{P}) المنطق المرافقين جوف ومنها خدمات التشغيل للغير بغثة ضريبية \mathfrak{P} التشغيل للغير بغثة ضريبية \mathfrak{P}

ومن حيث أن عقد المقاولة – وفقا لأحكام القانوني المدني – من المعقود المسسحاه التي ترد على المسل فاذا قدم المقاول مادة العمل كلها أو بعضها كان المقد مزيجا من بيع ومقاولة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقاولة على العمل والمبيز للعمل في المقاولة أنه لا يجرى تحت أدارة صحاب العمل واشرافه - ولما كان قانون الضربية ألعامة على المبيعات عرف المفاهم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الدخسة بأنها كل خسمة واردة بالمجدول رقم (٢) المرافق للقانون، بما يعني أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شدول الضربية لها أسما تنفرد به على

سبييل الحسر والتعيين فهر الجدول المرافق للقانون والذي يملك رثيس الومهورية مكنة الاضافة اليه وتمديله • بيد أن هذه المكنة يتمين أن تكون في الحار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد الميني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشمع أن يسلك سبيله فيما يتعلق بتعديد الخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قسرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسبب بنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللبس والغيوض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة إلى الجدول رقم (٣) المرافق القانون الضريبة العلمة على المبيمات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتحمل في اطاره ولو من باب المسوم اللي قصه به الخصوص باعتباره استخلاص عقل للحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه ٠ ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات اللتي تدخل في عبوم خامات التشغيل للغير مثل خامات المفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف بين المتعافظات وخلسات الوسطاء الفنيين لاقامة الجفلات المسامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجديورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بأضافة خلمات التليفون والتلفراف المحل وخفمات الاتصالات المولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونيسة ثم لورد عبسارة خدمات الخشيفيل للغيدوهي عبارة تتسبع لكل المفعمات المذكورة. آنفا وبما مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المسار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المساولة اذ أنها ليست من جنس ما ذكر ، ولو قصه المشرع الخصاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة ، وآية ذلك أيضا أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات آخرى الى ما يخضع للضريبة ومي تتعلق بتأجير السياداك والبريد السريع وشركات النظافة ، وأو كان يقيمه من القراد السابق رقم (١٩٨٠) لسنة ١٩٨٢ عموم خدمات التشينيار للجاحتاج الى اصدار القرار الأخير . ويناه عليه لا تخضع عقود المقاولات التن تبرمها الوحدات المحليسة ومديريات النديمات بمعافظة البحرة للضريبة. العامة على المبيعات لعسهم اشتبال أحكام القوار رقسم (١٤٧٠) لسنة ١٩٩٢ عليها • وبمثسل هذأ الافتساء انتهت الجمعية العموميسة بجلساتها المعقودة في ٣١ من ديسمبر سينة ١٩٩٤ و ٢٢ من مازس سسنة ١٩٩٥ و ٣ من اغسطس سنة ١٩٩٥ تأبيسها لافتائها العبسادر ججلستها المقودة بتاريخ ٧ من ديسمبر صنة ١٩٩٤ ٠ ولا وجه للغول بأن افتاء الجمعية الممومية المسار اليه آنفا معصور على عمود معاولات تنفيذ المرجلة الثانيه لمترو الانفاق دون غيرعا من عقود المقاولات وذلك أن الجمعية المعومية التيمت هذا التفسير وطبقته في المجيد من الفتاوى التي نظرتها وآيات بها سابق افتائها بسأن عقد مقاولة مترو الانفاق، وأن الجمعية المعومية في كل هذه الحالات مجتمعة أو منمردة الناحا كانت تستخلص معنى عاما من التصوص مفادة أن قرار رئيس الجمهورية المعروض لايشمل عفود المقاولات فيما شمله من خلامات التشغيل للغير ، وهو مفاد يصدق على مقاولة مترو الانفاق كما يصدق على غيرما من المقاولات دون حصر

وإذا كان الاختصاص المعقود للجمعية الصومية بموجب المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 2۷ لسنة ١٩٧٣ بايداء الرأى أهي المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب احييتها قد يقع على حسالة واقعية بعينها ما قد يتضمن سؤالا عاما عن مجال تطبيق حكم معين، وحتى ان كان متعلقا بحالة واقعية و فانه يسوغ قانونا تطبيق الرأى ذاته على الحالات الأخرى المائلة في الوضع القانوني الذي صدرت فيه الفتوى وعلى البهات الادارية المبادرة الى تنفيذه وأعمال مقتضاه في تلك الحالات المائلة حرصا على أن يسود القانون وتفلف الشرعية تصرفاتهسا التزاما منهسا بصحيح تلك المقتضيات و

كذلك لايسوغ قانونا القول بأن أفتاء الجمعية المبومية لم يعتبد من وزارة المالية أو غيرها حتى ينفذ أثره ويعمل بمقتضاه • ذلك أن المشرع لم يعط لجهة ما التعقيب على ما تنتهى اليه الجمعية المعومية من رأى ولا يسوغ أن يكون الرأى الصادر عنها الذى تكشف به عن صحيح حكم القانون معلا لاعتماد من جهة ما والجمعية فيما تنتهى اليه من رأى انما تكشف عن صحيح حكم القانون فى الأمر المروض عليها وتنبين حقيقة حكم التشريع فى هذه المسألة ، ولا يقول أحد أن تطبيق حكم القانون وانزاله على الواقعة الما يحتاج الى اعتماد من جهة ما •

واذا كان هذا الفهم مرجعه الى ما ورد بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ بربط الموازلة المسامة للمولة والذي علق تنفيذ الفتاوى في المسائل التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة سواء بزيادة المصرونات أو بتخفيض الموارد على موافقة وزير المالية • فأن سداء بزيادة المصرونات أو بتخفيض الموارد على موافقة وزير المالية • فأن ذلك مردود عليه بأن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ المسار اليه هو قانون

من حيث الشمكل وليست لاحكامه من القوة التشريعية ما يلغي أو يعدل حكما من أحكام القواني الموضوعية القائمة ، وكذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٦ السنة ١٩٩٥ الذي جاء ترديدا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ ، وليس من شأن هذا القانون أو ذلك القرار إن يؤثر نيما قرره قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص ولا فيما رسمه من اجراءات لنظر طلبات الرأى وابداء الرأى فيها فضلا عن أن تنفيذ الفتاوى الصادرة من هيئات الافتاء بمجلس الدولة لايتوقف على موافقة وزير المالية بل يجرى أعمال مقتضاها باعتبار أن الفتوى تكشف عن صحيح حكم القانون في المسألة التي طلب الافتاء بشانها ، وأن الفتوى تترجم من المشرع وتبين حكمه فيما يعرض من حالات .

ومن الجل أن تنفيذ حكم القانون على المسائل التي تعرض لا يحتاج الم موافقة وزير المالية ولا يتوقف تنفيذ أحكام القانون على اذن أو اعتماد من الوزير ولا على سماح منسه ، واذنه واعتماده ليس عنصرا من عناصر استكمال المراكز القانونية وتوفيه الحقوق المستمدة من التشريعات التي سنتها سلطة التشريع ولم يقل أحد أن العب المالي الذي يراه وزير المالية من شأنه أن يحجب عن أصحاب الحقوق حقوقهم التي كلفتها القوانين ،

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع عقود المقاولات التي تبرعها الوحدات ومديريات الخدمات بمحافظة البحيرة لقانون الضرسية العامة على المسعات العسيادر بالقانون رقيب ١٦

لسنة ١٩٩١ .

ر فتوی رقم ۱۹۷۷ فی ۱۹۹۳/۳/۳۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۳۸ ملف رقم ۲۷/۳/۳۷) »

CVVV

جلسة 28 من فيراير سنة 1997

عاملون مدنيون بالمولة .. الأسلام عن الحميل .. حساب فترة الانفطاع فيهن منذ فدمة العامل .. عدم ترقية العامل بسبب اصفاط منذ القطاعه عن المجل .. القضاء المواعيد المفررة في الطمن عز قرار تقطيه ... تحصين القرار •

المواد (۳۲ ، ۲۳ ، ۷۷ ، ۹۸) من قانون نظام المحاملين المدنيين بالدولة المستساور بالمقانون رقم ۷۷ لينة ۱۹۷۸ -

احتاع الجهة الإدارية عن ضم مدة الانقطاع ومن ثم التفطى في الترقية كان مرجعه الى رأى سابق الجمعية المعومية خلمست فيه الل وجوب اسقاط عدة انتظاع المامل عن العمل من مدة خدمته ذلك أن هذا الالتاء لا يعدو أن يكون محضى رأى كاشف لعكم القانون وليس منشأا أو مقردا له الأمر اللى لا يحول دون لعود ساحب السابق ألى المتحقمة المختصفة المعالمية بها يأنسه حقا له _ نتيجة ذلك : ليس من شأن ما صدر من افتاء للجمعية المعومية المعومية المعالمية المعالمية في علمه المسابقة المعالمية في علمه المسابقة المعالمية المعالمية في علمه المسابق عدا القرار بقوات المواجد المقردة قانوا ، كما أنه يقل يد الجهة الادارية في أن ترتيب عدا ما أن ترتيب على الما أرة توسعت عن قرارات تعلق على الادارية في أن ترتيب

استعرضت الجمعية المعبومية لقسمى الفتوى والتشريع نصوص الحداد ٣٦ و ٢٢ و ٧٤ و ٩٨ من قانون نظاما العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ وافتاؤها السابق بجلسة الصادر بالقانون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ وافتاؤها السابق بجلسة أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة استن تنظيما دقيقا للمدد التي ينقطع فيها العامل عن عمله فلم يجز _ كقاعدة عامة _ الانقطاع عن المسل الا في حدود الأجازات المسموح بها ، واستثناه أجاز المشرع لجهة الادارة حداب الانقطاع بدون اذن اذا قلم العامل أسبابا تبرر غيابه وقبلت جهة الادارة هذه الإسباب وعدلت عن انهاء خدمته وترتيبا على ذلك فلا يسوغ لها بعدلة استنزال مدة الانقطاع من مدة خدمته لاتصالها قانونا اذان رابطة التوظف بين العامل وجهة عمله لا تنفصم خلالها وهي ما تنفك قائمة ومنتجة لجميع آثارها القانونية ٥

ومن حيث انه ترتيبا على هذا الافتاء فان العامل المعروضـــة حالته يكون قد توافرت فيه شروط استحقاق الترقية وقت اجراءها ولا يسوغ حرمانه منها استنادا على اسقاط مدة انقطاعه من ضمن مدة خدمته ، ومن حيث أن السيد المذكور كان عليه أن يبادر بالطمن على قرار تعطيه في الترقيه وفقا للطريق وفي المواعيه التي رسمها القانون ، فان هو سكت عن ذلك سقط حقه فيها .

ولا يقدح من ذلك ألفول بأن امتناع الجهة الادارية عن ضسم مدة انقطاعه ومن ثم تخطيه في الترقية كان مرجعه الى رأى سسايق للجمعية الصومية خلصت فيه الى وجوب اسقاط معة انقطاع العامل عن العمل من منت خدمته ذلك أن هذا الافتاء لا يعدو أن يكون محض رأى كاشف لحكم القانون وليس منشأ أو مقروا له الأمر الذى لا يحول دون لجوء صاحب الهنان الى المحكمة المختصة للمطالبة بها يانسه حقا له وليس من شأن الهناه للجمعية المعومية الذى حمل تفسسيرا مغايرا لما سبق وانتهى اليه رأى الجمعية المعومية في هذه المسسالة القانونية أن يفتح للمعروضة حالته معادا جديدا للطمن في قرار تخطيه في الترقية لتحصن هذا القرار بغوات المواعيه المقررة قانونا ، كما انه يقل يد الجهة الإدارية في أن ترتب أي أثر في مجال ما تم تحصنه من قرارات .

الليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم أحقيسة المروضة حالته في الترقية استنادا الى حساب مدة انقطاعه عن العمل ضمن مدة خدمته بعد ال كانت قد أسقطت •

(فتوی رقم ۲۰۱ فی ۱۹۹۲/۳/۳۰ جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۸ ملف رقم ۲۸/۳/۸۳) .

(۱۱۸) جلسة ۱۳ بن بارس سنة ۱۹۹۳

عاملون بالقطاع العام .. اعادة تعين .. حكم فضائى .. بدل التجارين ... العيرة في استحقاقه -

المادة (۱۹) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام العسادر بالقانون رقم ۱۸ است. ۱۹۷۸ -

الشرع وان احتفظ كن يعاد تعيينه في وقيلته السابقة أو في وقيلة أخري معائلة في ذات الشركة أو من شركة أخرى بكامل اللمه التي قضاعا في طده الوظيفة في الإلامية الا أنه عند تعين الماملة المالية له ثم يعتقظ له من وضعه المأل السابق الا بما كان يتقاضاه في وقيلته السابقة كمرتب أصل فحسب دون غيره من توابع المرتب كالبلات ايا كان سند صرفها في ذلك الوقت ومنها البدل المهنى د بدل التجارين ، سنيجة ذلك : يضطى الحق في صرف عنذا البدل مرعونا بالمركز القانون الناشي، للمعاد تعيينة ... تطبيق .

استبان المجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ان المادة امن تاتون نظام العملين بالقطاع العام العسادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « ١٠. يجوز اعادة تعيين العالم في وظينته السابقة التى كان يشغلها أو في وظينة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الإصلى الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التى تضاها في وظيفته السابقة في الاقدمية وذلك أذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشفل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون لتقوير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفء على الاقلى » .

واستظهرت الجمعية العبومية مها تقدم أن المشرع وأن احتفسظ لن يعاد تعيينه في وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى مهائلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بكابل المدة التي تضاها في هذه الوظيفسة في الاقدمية الا أنه عند تعيين المعاملة المالية له لم يحتفظ له من وضمه المالي السابق الا بما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة كبرتب اصلى نحسب دون غيره من توابع المرتب كالبدلات أيا كان سند صرفها في نكك الوقت ، ومنها البدل المهني شأن الحالة المعروضة ، بيد أن ذلك ليس من مقتضاه حرمان من يعاد تعيينه من توابع المرتب وانها يكون محكوماً في صرف هذه التوابع من عدمه بالقواعد القانونية الحاكمسة لذلك لدى اعادة تعيينه واسترجاعه الى الخدمة .

وظمت الجهعية المهومية مها تقدم الى انه ولئن كان الموضة حالته قد استصدر لصالحه حكماً يقضى بأحقيته فى الاستبرار فى اقتضاء البدل المهنى المترر بقرار رئيس مجلس ادارة الشركة رقم ١٨٨ لسنسة ١٩٧٨ وقابت جهة الادارة من جانبها بتنفيذه الى ان انتهت خديته بلراسته بالاستقالة فى ١٨٨/٢/١ الا أنه عند اعادة تعيينه يكون مقيداً بالمركز القانوني الذي عينته المادة ١٩ سالفة الذكر ان يعاد تعيينسه ووققاً لها يحتظ له بها كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة كمرتب اصلى دون ما يلحقه من بدلات ورواتب اخرى ومن بينها البدل الذي استحته بموجب الحكم الصادر لمسالحه ويضحى حقه فى مرغه مرهوناً بالمركسز بموجب الحكم الصادر لمسالحه ويضحى حقه فى مرغه مرهوناً بالمركسز بعوجب التكم السادر لمسالحه ويضحى حقه فى مرغه مرهوناً بالمركسز عدمه و والقول بغير ذلك ينطوى على مخالفة لصريح نص المادة ١٩ المسار اليها وذلك كله بمراعاة ما يكون قد طراً على الشركة من تحول الى شركة من شركة من شركة من شركة من شركات تطاع الأعبال العام وما يتنضيه ذلك سـ في هذه الحالة سـ من الاحتكام الى لوائحها الخاصة المنظية لشئون العاملسين

4 13

انتهت الجمعية المهوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العبرة في استحقاق البدل - في الحالة المعروضة - هي بمدى احقية المساد تعيينه فيه في تاريخ استرجاعه مركزه القانوني في ضوء النصوص المنظهة المشؤن الماملين بالشركة ،

(فتوی رقم ۱۷۹ فی ۱۹۹۳/۴/۲۱ چلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۱۹۷۳/٤/۸۱) •

(114)

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٩

مسئولية تفسيرية ـ توافر عناصر المسئولية ـ تعويض • المادتان (١٦٣ و ١٧٤) من القانون الدني •

المسئولية التخصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هى الفطة والفصر وعلاقة السببية بينها تقوم عسئولية التبوع عن الفرد الذي يحدله تابعه بعمله غير المشروع على اساس مقاير الا يمكن تقيام علم المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع عن التابع حال تقوية وظيلم أو بسببها ، وتقوم بابطة التبعية وأو لم يمكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه … تطبيق .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة الامن القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للفير يلزم من ارتكبه بالتعويض) كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على ان « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع منى كان واتعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها وتتوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقسوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعبله غير المشروع على اساس مغاير أذ يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العبل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة النبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة غملية في رتابته وتوجيهه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه وجد قطع بكاسل التليفسون لمسافة ما متر (١٥٠ خط) مغذى للمنطقة الواقعة بجوار ادارة مرور التاهرة وذلك أثناء تيام تابعى اتحاد الشرطة الرياضى بوزارة الداخلية بتنفيذ اعمال الحفر اللازمة لانشاء سور جديد خاص به ومن ثم يكون اتحاد الشرطة الرياضى بوزارة الداخلية مسئولا عن تعسويض هيئسة الاتصالات بتيمة اصلاح التلفيات الناجمة عن الحادث موضسوع النزاع لتوافر عناصر المسئولية في حقه ولا يقال مها تقدم ما ذكرته الادارة العامة

للشئون التانونية بوزارة الداخلية من أن شركة داوكو للمتاولات هى التى
تامت بجميع الأعمال الموكولة لها من تبل الوزارة بخصوص انشاء ملعب
الموكى ومن ضمنها انشاء السور مما نجم عنه احداث التلنيات موضوع
النزاع لتمارضه مع ما هو ثابت بحكم محكمة الاستئناف رتم . ٢٩٥ لسنة
١٩٩٠ والذى انتهى الى براءة مسئولى الشركة من تهمة اتلاف الكابل
كما يتمارض مع ما ورد بكتاب الادارة ب المامة لاتحاد الشرطة الرياضي
والتي اقرت بان شركة المتاولات المنكورة قد استلمت الموقع بعد قيسام
تابعو الاتحاد باعمال الحفر ،

اذلك

انتهت الجمعية الممهومية لقسمى الفنوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (الادارة العالمة لاتحاد الشرطة الرياضى) بان تؤدى للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٢٠١٩، ٣٣٩ جنيه عوضاً عن التلفيات التي لحقت بهنشات الهيئة ،

ر فتوی رقم ۱۹۶ فی ۱۹۹۳/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۳۳) •

(1Y+)

جلسة ۱۲ من مارس سنة ۱۹۹۹

اعضاء الادارات القانونية ــ علاوة تشجيعية ــ قراد ادارى ــ تحصن القراد بانقضاء الواعيد القررة لسحب القرارات الادارية الباخلة •

التخلف في بيان مدى احقية اعضاء الادارات القانونية في العلاوات التشبيعية ، واللاي المتفيد المسلمية ، واللاي المتفيد الموسية وانتقى المرض على الجمعية المعودية وانتقى المرض على الجمعية المسادر على تغيض ذلك بعيديا المفاطقة التي تعوى بالقرار الى الانصام ، وانها يكون معبيا عادم مرجع المديد الى التضيية الله المناطقة على المتفيد للقانون ، تتبيعة ذلك : بانقضاء المؤاجد المقرارات الادارية الباطلة يفدوا القرار المديد حصينا من السحيد بنجاد منه - تطبيق -

استبان للجهمية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع انه بالنسبسة لى مدى جواز منح أعضاء الادارات التانونية للملاوة التشجيعية المتررة وفقاً للتشريعات المنظمة لنظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام نقد ثار خلاف في الرأى بشانه ، وانه تم استطلاع رأى الجمعية المعومية مصدرت فتاوى في خصوصه ، فضلا عن نظره أمام القضاء وصدرت بشانه أحكام تضائية مؤداها عدم أغادة أعضاء الادارات القانونية في الحمسول على العلاوة التشجيعية المتررة وفقاً لأحكام التشريعات الخاصة بنظام على المادين بالدولة والقطاع العام على سفد من أن تأنون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم لاك للسنة ١٩٧٣ أنها ينظم احكاماً وظيفية ومعاملة عالية خاصة بهؤلاء لا يجوز بمها استدعاء الاحكام التي ترصدها انطبة التوظف العامة .

لاعظت الجمعية العمومية أن الخلف في بيان مدى احقية اعضاء الادارات القانونية في الملاوات التشجيعية ، والذي اقتضى المسرض على الجمعية العمومية ولنظره أبام القضاء على ما سلف بيانه ، ليس من شأته أن يصم القرار الصادر على نقيض ذلك بعيب المخالفة الجسيعة التي تهوى بالقرار الى الانمدام . وأنها يكون القرار معيباً مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطىء غير المتعبد المقانون ، وبانقضاء المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة يغدو القرار المعيب حصيناً من السحب بهنجاه منه .

4 13

انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتثريع الى تحمسن المرارات السادرة بمنع علاوة تشجيعية لبعض المحامين في الادارة القانونية في الحالة المروضة .

د فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۳/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۳ ملف رقم ۱۹۹۳/۳/۸۳) ۰

(171)

هِلسة ١٣ مِن مارس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم ـ ضريبة على العظوات المبنية ـ الفرائب والرسوم التي تقررها للجالس المحلية ـ الإعفاء منها ـ مدى سريان الإعفاء المأور للجمعيات الانتاجية الاساسية على الجمعيات الانتاجية العامة -

المادة (١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الخصرية على المقارات المبنية ٠ المادة (٣٦) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ،

المادة (١٥) من قانون نظام الادارة المطلية المسادر بالقانون رقم ٤٣ أسنة ١٩٧٩ والممل بالقانونين رقمي ٥٠ أسنة ١٩٨١ و ١٤٥ أسنة ١٩٨٨ ·

الملادة (٣) من قانون التماون الانتاجي المسادر بالقانون رقم ١١٠ گستة ١٩٧٥ ــ المادة (٤٠) من ذات القانون ٠

المشرع فرض ضريبة سنوية على الطفارات المبنية أيا كانت المادة التى بنيت منها أو الفرض الذى اعدت له وسواء كانت هذه الطفارات دائمة أو الجيعة بسطة طؤلقة أو علوضة وسواء الجيعة بسطة الارض أو تحته أو على سناج الماء وسواء شفادت بعقابل أو بعونه بم المشرع إبقى على هذه الضريبة من حيث كونها ضريبات عامة وإن أعبر حصيلتها موردا من موارد الدينة كوحفة من وحمات الادادة المطبقة بالشيرع اعلى بعوجب قانون التحاون الانتاجي الجمعيات التحاوية الانتاجية الأساسية من الضرائب والرسوم التي تقردها على تلك المطبقة طبقا لقانون الادارة المحلبة بينجة ذلك : اعظاء هذه الجمعيات يقتصر نظافة على تلك المغراض المالية دون غيرها من الشرائب العامة ويقدو يذلك الاعظاء المقرر بعوجب على تلك المغراض المائة الذكر لا يشمل القدرية على المقارات المبنية باعتبارها ضريبة عامة بـ

استبان الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١) من القانون رقم ٥٦ اسنة ١٩٥٤ في شان الضريبة على العقارات البنية تنص على ان « تفرض ضريبة سنوية على العتارات البنية أيا كانت مادة بنائها ، وإيا كان الفرض الذى تستخدم فيه دائبة أو غسير دائمة مقامة على الأرض أو تعتها أو على الماء مشعولة بعرض أو بغير عوض ٠٠٠ ، وإن المادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم عوض ١٩٦٠ باصدار تاتون نظام الادارة المطية التي كانت تحدد الموارد المالية لمجالس المدن ومصروفاتها تنص على أن « تشمل موارد المجلس الفرائب الآتية :

ومفاد ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة سنوية على المقارات المبنية أيا كانت المادة التي بنيت منها أو الغرض الذي أعدت له ، وسواء كانت هذه العقارات دائمة أو أقيبت بصفة مؤتتة أو عارضة ، وسواء أقيبت على سطح الأرض أو تحته أو على سطح الماء ، وسواء شغلت بمقاسل أو بدونه ، وأهال المشرع هذه الضربية بمتنضى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية اللغي من ضربية ذات مصرف مركزي السي ضريبة ذات مصرف محلى حيث وجه حصيلتها الى مجالس المدن أو مجالس المحافظات ، وذلك دون أن ينقل احراءات ربطها وتحديد سعرها وحبايتها الى تلك المجالس ، بل حرص على استبرار الادارة المركزية في مباشرتها والاضطلاع بأعبائها لما يتوافر لديها من امكانيات فنية تجعلها أقدر على القيام بها من المجالس المحلية ، ومن ثم أضحى دور المجالس المحلية في هذا الشان قاصرا على تلقى حصيلة هذه الضريبة التي بقيت على طبيعتها من حيث كونها ضريبة عامة . واستصحب المشرع بمقتضى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ذات الحكم نابقي على طبيعة الضريبة على العقارات البنية كضريبة عامة وأن اعتبر حصيلتها موردا بن موارد المدينة كوحدة من وحدات الادارة المحلية .

ومن حيث أن المادة (٣) من قانون التماون الانتساجى المسادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « منظهات التماون الانتاجى هى :

⁽أ) الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية

⁽ ج) الجمعيات التعاونية الانتاجية العابة » ، وتنص المسادة (٠٠) على أن الحميات التعاونية الانتاجية الاساسية بن :

 ٢) الضرائب والرسوم التي تقررها المعالس المطلبة طبقا القانون المكم المحلي . . . » .

ومن حيث أن المشرع أعفى بصوجب قانون التصاون الانساجي الجمعيات التماونية الانتاجية الاساسية من الضرائب والرسسوم التي تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الادارة المحلية . لذلك مان أعفاء هذه الجمعيات يقتصر نطاقه على تلك الفرائض المالية دون غيرها من الضرائب المابة ، ويغدو بذلك الاعفاء المقرر على موجب المدة (.) من قانون التماون الانتاجى لا يشمل الضريبة على المقارات البنيسة باعتبارها ضريبة علىة .

4 13

انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم تهتع الجمعيات التماونية الانتاجية الاساسية بالاعفاء من الضريبــة عــلى المقارات المبنية المتررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

(فتوی رقم ۲۰۷ فی ۱۹۹۲/۳/۳۱ چلسة ۱۹۹۲/۳/۳۷ مل*ف ۹۳۳/۲/۳۷*) •

(17Y)

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

أدارة محلية .. أسواق عامة في نطاق المن .. ايراداتها من الوارد المالية كلمنن ... أيلولة تلك الايرادات الى الوازنة العامة للدولة .. طلب الجهة الادارية اعادة التظر فيمه انتهت اليه الجمعية الممومية من راي .

المادة (١٠) من قانون نظام الادارة المصلية المسادر بالقانون رقم ٣٣ أسنة ١٩٧٩ المصل بالقانونين رقمي ٥٠ أسنة ١٩٨١ و ١٤٥ أسنة ١٩٨٨ -

الملاتان (۱ و ۳) من قرار محافظ الخيوم رقم ۹۰ لسنة ۱۹۸۶ بالائحة التغييدية لسوق الطفر والخاكمة بمدينة الخيوم واشارته في ديباجته الى القانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۷۱ بسان اسواق المحملة - انطلافا من حق الدولة الأميل في جياية القرائب والرسسوم والإيرادات العامة اخير المشرح ايرادات الأسواف العامة الواقعة في فطاق الملت موردا من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موارتها سـ تطبيق .

استعرضت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والنشريع افتاءها الصادر بجلستها المنعدة بتاريخ ١٧ من مايو ١٩٩٢ وتبين لها أن المادة (٥٠) من تانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتي : تاسما : ايرادات استفهار أموال المدينة والمرافق التي تتولاها وايرادات العابة الواقعة في نطاقها » .

واستظهرت الجمعية العهومية من ذلك أنه انطلاقا من حق الدولة الاصيل في جباية الضرائب والرسوم والايرادات العامة اعتبسر المشرع ايرادات الاسواق العامة الواتعة في نطاق المدن موردا من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موازنتها .

وتبين للجمعية المهومية من الأوراق أن مدوق الخضر والفاكهسة بمدينة الغيوم انها أنشاته الوحدة المحلية لمدينة الغيسوم سنسة 1991 واقامت به ثمانية وخمسين شادرا ومحلا من حصيلة المبالغ المودعسة بالحساب الجارى الدائن (تأمينات اشتراكات المواطنين للانارة والمياه) لصالح المستركين ، ثم اعادت هذه المبالغ الى الحساب المسار اليه من حصيلة ايجارات ومقابل خدمات الشوادر ، غمن ثم تعدو الوحدة المحلية لدينة الغيوم هي التي تامت بانشاء هذا السوق ، ولا يغير من ذلك اسناد

ادارته الى حساب الخدمات والتنهية بالمدينة — الذى لم ينشا الا بقرار محافظ الغيوم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ — حيث قسام ببعض التعديلات والترميبات لبعض من الشوادر القائمة مما يندرج في دائرة اعمال الادارة المنوطة به ٤ كما أن قيامه باستحداث عشرة شوادر جديدة لا يغير حسن طبيعة السوق الذى استوى تانونا على صحيح مقوماته قبل انشاء هذا الحساب . واذ صدر قرار محافظ الغيوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لسوق الخضر والفاكهة بعدينة الغيوم وأشار في دبياجته الى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ بشان اسواق الجبلة ٤ ونصت المادة (١) منه على أن « يممل بالقواعد التالية بشان تنظيم العمل بسوق الجمسلة للخضر والفاكهة بعدينة الغيوم » ، كما نصت المادة (٣) على أن « أهدافه وأوراض المشروع :

١ - تجييع شوادر الخضر والفاكهة وتجار الجبلة بالمدينة في مكان واحد لأحكام الرقابة التوينية والاشرافية والأمنية على الخضر والفلكهة وتحديد مسعرها طبقا للأسعار الرسعية .

٧ — احكام الاشراف الصحى السـوق السـوق آنف البيان أن يكون أحد الاسواق — العامة تسرى في شانه سائر الاحكام المنظنة لهذه الاسواق ومنها حكم الفقرة التاسعة من المادة (٥١) من تناون نظام الادارة المحلية سالفة البيان فتفدو بذلك أيراداته موردا من الموارد المالية لمدينة الفيوم . وإذ تعتبر موازنة المحافظة شاملة موازنات الوحدات المحلية الواقعة في نطاقها جزءا من الموازنة العامة للدولة وتدرج بها اعمالا للمادة ٧٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسـنة بها اعمالا المحدد باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المحدل بالقرار رقم ٢٩١٤ من الموازنة العامة للدولة .

ولم يجد من الأوضاع ولا من ظروف الحال ولا من وجهات النظــر ما لم يكن تحت بصر الجمعية العبومية وبصيرتها عندما أصدرت فتواهــا السابقة بجلسة ١٩٩٣/٥/١٧ ، الأمر الذي يتعين معه تأكيد هذا الافتاء السابق .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن سسوق الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم لا يعدو أن يكون أحد الاسواق العامة أنشىء الساساً من قبل الوحدة المحلية بعديفة الفيوم وتؤول أيراداته إلى مواردها (دون حساب الخدمات والتنمية بها) وتدخل تبما في الموازنة العامسة للدولة ، تأكيدا لافتاء الجمعية العمرمية الصادر في هذا الشأن وللذي لم يطرأ من الموجبات ما يتتضى العدول عنه .

ر فتوی رقم ۲۰۸ فی ۲۹/۹/۳/۹۱ جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۸ علف رقم ۱۹۹۹/۳/۳) ٠

(144)

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالهولة _ انتهاء خدمة _ تحديد السن القانونية لانتهاء خدمة بمض العاملين •

تعديد سن الاحالة الى المعاشي مو جرء من نظام الوظفة العامة الذي يغضم له الوظاء لدى دخوله الطعمة ، وهو نظام قابل للتمديل باخبار أن علاقة المؤقف بجهة الادارة عي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللاواتح وليس للموظف من سبيل في تعين الاسباب الني تغين الاسباب الني تغين الاسباب الني المنافق من سبيل في تعين الاسباب الني المنافق منافق المنافق المنافق المنافق المنافق منافق المنافق المنافق المنافق منافق الاستنفاد منافق المنافق المنافقة المنافقة

تبين المجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والنشريع من افتائها الصادر بجلستها المنعدة في ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ انه اطوى على استعراض للنصوص التانونية لتانون نظام العابلين الدنيين بالدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، وتانون التابين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وتانون التابين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخديها وعمالها الدائمين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالتابين والمعاشات لموظفي الدولة ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المناسبين والمعاشات لمستخديي الدولة وعمالها المدنيين .

وقد استظهرت الجيمية العبوبية من النصوص التانونية جبيعها أن تحديد سن الاحالة إلى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العابة الذي يخضع له الموظف لدى دخوله الخدية ، وهو نظام قابل التعديل باعتبار أن علاقة الموظف بجهة الادارة هي علاقة تنظيبية تحكيها القوانين واللوائح وليس للموهب من سسبيل في تعين الأسباب التي تنتهي بها خدمة ومن بينها تحديد سن احالته إلى المعاش ، وإنها تحدد

نظم التوظف هذه السن حسبها يوجب الصالح العام مها قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى الماش ، وهسو ما تهجه المشرع في القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما اذ قرر اصلا عاماً يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة . ١٩٦١ بانتهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ، ثم استثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل باحكام القانون الذين تجيز نظم توظفهم بقاءهم في الخدمة بعد بلوغهم هذه السن ، نيحق لهم الاستمرار في الخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المحددة لانهاء خدمتهم في القوانين المعاملين بها في ذلك التاريخ . كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعمالها الدائمين ، وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقسم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ واضحت العبرة في الاستفادة من حسكم هذا الاستثناء هي بالمراكز التانونية الثابتة في ١٩٦٠/٣/١ ان كان الأمر يتعلق بموظف وفي ١٩٦٠/٥/١ ان كان الأمر يتعلق بعامل أو مستخدم ، ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة . ١٩٦١ مرددا ذات الحكم عجمل الأصل في أنهاء خدمة المفاطبين باحكامه ببلوغهم سن الستين مع استبقساء الموظفسين والمستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة اذا كانت لوائح توظفهم تقضى ببقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، غاقر لهم حق البقاء في الخدمة حتى هذه السن ومن ثم يتولد لن له حق البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين في ظل احكام القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنسة .١٩٦٠ مركز تانوني ذاتي يستصحبه في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده تانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى هذا نمائه يكنى أن يكون العالمل موجوداً في الخدمة وقنت العمل بأي مـــن القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لمينة ١٩٦٠ مستظلا بلائحة توظف تقضى باحالته الى المعاش في سن الخامسة والسنتين يكفي ذلك لكي ينشأ له مركز ذاتي يستصحبه ويعامل به في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . واذا كان الأمر كذلك على نحو ما استقر عليه انتاء الجمعية العمومية فلا معدى معه من تأكيد أغتساء الجمعية العمومية السابق والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى تأكيسد افتائها السابق الصادر بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ -

ر فتوی رقم-۲۲۳ فی ۱۹۹۳/۶/۷ جلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۲۳۱/۲/۸۲) -

(142)

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون بالجمميات التعاونية الزراعة المحلية متعددة الاغراض ــ علاوة دورية سنوية ــ الالحزام بالحدود الدنيا لمحقوق العمال الواردة بقانون العمل •

اللَّادة (٤٣) من قانون الممل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسيَّة ١٩٨١ .

المادة (٧٧) من قانون التعاون الزراعي الضادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ .

المُلادَانُ (۱ و ۱۹) من لائحة نظلم الداملين بالجمعيات التعلولية الزراعية المحلية متعددة الأنحراضي المصاددة بقرار وزير الزراعة رقم 227 لسنة ۱۹۸۷ ·

المشرع رعاية منه الاوضاع العاملين المالية بالنشات التى يزيد عدد العاملين فيها على طهسة عمال وحماية لهم من تجمد اوضاعهم المالية قرر منح العامل من تاريخ صدور فاقون الهمل او من تاريخ تسبية لمن يعين بعد تاريخ العمل به علاوة دورية سنوية لا تمل عن الاجم الدي الدي العسبية على المالوة المالاوة المالاوة المتحد الادنى الواجب معمد للعامل دوريا وسنويا _ نتيجة ذاك : حكم المادة (٢٠) المشار المها لا يكون في حالة عدم وجود حكم في النقام المالين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين مالي العمل المسلمين بالمشاملين بالمشاملين بالمشاملين المشاملين بالمشاملين المشاملين بالمشاملين المشاملين بالمشاملين المشاملين المشاملين بالمشاملين المشاملين بالمشاملين المسلمين الم

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتري والتشريع أن المادة (٢٦) من تأنون العبل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأي نظام أغضل يصبح العاملون بالمنشأة التي يعسل بها خبسة عمال غاكثر من تاريخ صدور هذا القانون أو من تاريخ التعيين بها خبسة عمال غاكثر من تاريخ حلاوة دورية سنويا لا تقل عن ٧٪ سن الإجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمين الاجتهاى بحد ادنى جنيهان ، وبحد اقصى سبعة جنيهات ، وذلك لمدة عشرين عاما من تاريخ استحقاق أول علاوة تطبيقاً لحكم هذه المادة . . . » وأن المادة (٧٧) من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ننص على أن « . . . يضع مجلس ادارة الاتحاد لائحة بنظام العاملين بالجمعيات التعاونية المحلية متعددة الأغراض متضهنة قواعد التعيين والاعسادة والندب والنقل وحقوق وواجبات العالمين وقواعد واجراءات التاديب وتضع باقي الجمعيات التعاونية الاخرى لوائحها التي يقرها الاتحاد . وتقد اللوائح المشار اليها في هذه المادة بقرار من وزير الزراعة » .

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (١) من لائحة نظام العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض الصادرة بقسرار وزير الزراعة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٧ تنص على أن «تسرى احكام هذه اللائحة على العالمين بالجمعيات التعاونية المحلية متعددة الاغسراض وتسرى أحكام قانون العمل غيما لم يرد به نص في هذه اللائحة » . وأن المادة (١٩) تنص على أن «يقرر مجلس ادارة الجمعية في ختام كسل سنة مالية مبدأ استحقاق العالمين العلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المالي للجمعية وما تحقق من أهدافها » .

ومغاد ما تقدم أن المشرع رعاية منه لاوضاع العاملين الملية بالمنشآت الني يزيد عدد العاملين غيها على خمسة عبال وحماية لهم مسن تجسد أوضاعهم المالية ، قرر منح العامل ، من تاريخ صدور تانون العمل أو من تاريخ تعيينه سلن يمين بعد تاريخ العمل به سعلاوة دورية سنوية لا تتل تاريخ تعيينه سلن يمين بعد تاريخ العمل به سعلاوة دورية سنوية لا تتل من لا بحر الذي تصبب على أساسه اشتراكات النامين الاجتماعي من وهذه العلاوة تبئل الحد الاثنى الواجب منحه العالم دوريا وسنويا ومن ثم فان أعمال حكم المادة (٤) من قانون العمل لا يكون في حالة عدم وجود حكم في النظام اللائحي للعالمين بالمنشأة ينظم منح العلاوات الدورية الفصل بانشا المنافيين بالمنشأة ، ويستهدى في تحديد أغضلية هذا النظام بطبيعة المخطوب من قواعد واحكام تنظيم شئون العالمين المالية وتعد اغضل بسن ما حواه من قواعد واحكام تنظيم شئون العالمين المالية وتعد اغضل بسن باعتبار أن أحكام قانون المهل تتملق بالنظام العام بما تكفله من حدود دنيا لحقوق العبال .

ومن حيث أن المادة (١٩) من لأنحة نظام العالمين بالجمعيدات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض المشار اليها قد ناطت بمجلس ادارة الجمعية التعاونية في ختام كل سنة مالية تتريسر مبدأ استحقاق العالمين للعلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها في ضوء المركز المالي لها وما حققته من أهداف ، مبن ثم يجرى نهسم وتفسير هذا النص على أنه يدور في ظلك الأغضلية بما مغاده أن منسب العالمين بالجمعيات التعاونية الزراعية علاوات دورية يكون بنسبية لا تقل عن ٧/ من الأجر الذي تحسب على اساسه اشتراكات التأسين لا تقل عن ٧/ من الأجر الذي تحسب على اساسه اشتراكات التأسين من الجائز منحهم هذه العلاوات بنسبة نزيد على ما ورد بنص المادة (١٩) من قانون العمل و دون المحاجة بأن ما ورد بنص المادة (١٩) هن لاحدة العالمين بالجمعيات الزراعية المسار اليها صدر بسند مسن

قانون التعاون الزراعي الذي يعد تشريعاً خاصا يقيد احكام قاندون العمل ويكون هو الواجب التطبيق . ذلك ان أحكام منح العلاوة الدورية وردت باللائحة المشار اليها وهي ادني مرتبة في سلم التدرج التشريعي من قانون العبل بما لا يسوغ لها الخروج على أحكامه أو مخالفتها ومن ثم يكون هو المعول عليه سيما وان قانون التعاون الزراعي لم يجسز الضووج على أحكامه .

4 13

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن منسح الملاوات الدورية للعاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعدده الاغراض يكون بما لا يقل عما ورد بنص المادة (٢)) من تانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٨١ .

ر فتوی رقم ۲۹۳ فی ۱۹۹۳/٤/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۲۹۳ ۱۳۱۲) ٠

(140)

جلسة ١٣ من مارس سفة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة .. تمين .. ترقية .. ندب .. بطلان .. العدام .. تحصن .. حد الجسامة الذي يفرق بين القرار الاداري الميب وبين القرار المنعدم غير القابل للتحصين • الفراد الصادد بالنرقية وان بني على تسوية خاطئة انها يشكل قرادا اداديا منشئا لمركز قانوني فاتي لا يجوز سحبه الاخلال الواعيد القررة للطمن القضائي ، ومن ثم يتحصن بغوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطا او مخالفة القانون في شأنه طالا لم تتحدر المغالفة يه الى حد الانميام بها يفقده صفة القرار ويحيله الى مجرد عمل مادي لا يتمتم بثور، من العصانة المقررة للفرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعي الصلعة العامة التي لا تستقيم مرحياتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المهيبة بعد قوات الواعيد الغررة لسعيها والتأي يها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الاقساق بين النماد المتمينين عليه قائرنا اللي يجن لمباحث الشان طلب القاء القرار ويحيله الي مجرد عبل مادي لا يتمتع بشي، من الحسانة القررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لعواعي المسلحة العامة التي لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الأوضساع القانونية المترتبسة على القرارات الادارية المبية بعد فوات المواعيد القررة لسحبها والثاي بها عن الزعزعة وأسباب الاشيط اب يدراعاة الاتساق من المعاد المتصوص عليه قانونا الذي يجبز لصاحب الشأن طلب الغاء القرار الاداري بالطريق القضائي واليعاد الذي يباح فيه للادارة مسحب هذا القراره

الترارات الادارية التى تولد حقا او تنشى، مركزا ذاتيا لا يجوز سحيها متى صدوت صحيحة أما القرار المبب فيجوز الطمن عليه من فى الصلحة خلال الموحه اللى رسمه القانون ، ويجوز سحبه من البهة الادارية التى اصدرته طوال مدة بقاء القرار المبب قلقا مهدوا بالانفاء فلاا انتهى ذلك صار القرار حصينا من السحب والالفاء معا ويترتب عليه ما يترتب على الزار الصحيح - القرار المناهم ما يما يكون في حالات غصب السلطة ، والفش . وحلالك حالة نقدان القرار لركن المحل كنمين موظف على غير وظيفة حالتيجة : أن القرار الصادر بالترقية بنا، على تسوية خاطئة قرارا مدينا بعبب لم يعمل به الى حد الانساس والتائل فهو بتحصن بقوات الواصد حقيبين .

استعرضت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع ما استقر عليه اغناء وقضاء مجلس الدولة من أن القرار الصادر بالترقية — وأن بنى على تسوية خاطئة — أنما يشكل قراراً أدارياً منشئاً لمركز قانوني ذاتي لا يجوز محبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائي ، ومن ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ أو مخالفة القانون في شانه طالما لم تتحدر المخالفة به الى حد الاتعدام بها يفقده صفة القرار ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يقبتع بشىء من الحصائة المقررة للقرارات الادارية وذلك كله استجابة لدواعى المصلحة العابة التي لا تستقيسم

موجباتها الا باستقرار الأوضاع التانونية المترتبة على القرارات الادارية المعيبة بعد غوات المواعيد المقررة لسحيها والمناى بها عسن الزعزعة وأسبغ الاضطراب بعراعاة الانساق بين المعسد والمنصوص عليه تانونا الذي يجوز غيه لصاحب الشأن طلب الغاء القرار الادارى بالطريق التضائى والميماد الذي يباح غيه للادارة سحب هذا القرار.

وفى مجال التعييز بين القرار الادارى المعيب الذى يتحصن بعسدم سحبه ولا الطعن عليه من خلال الدة القانونية المعينة ، وبين القرار الادارى المعدوم الذى لا يتحصن مهما طال عليه الزمن ، فى هذا المجال عرضت انجمعية المعمومية لبحث حد الجسامة الذى يغرق بين القرار المعيب التابل للتحصين وبين القرار المعيب القابل للتحصين ، واستعرضت سوابق الاحكام والافتاء وتداولت فى تبين ملامح حد الجسامة ، من أجل أن يسدق ميزان التفرقة وينضبط دون جمود .

والحاصل أن القرارات الادارية التى تولد حقا أو تنشىء مركزاً ذاتياً لا يجوز سحبها منى صدرت صحيحة ، وذلك استجابة لدواعي المشروعية بحسبان صحة القرار ، واستقراراً للاوضاع بحسبسان ما أنشأ القرار من مراكز قائرتية وما ولد من حقوق ، أما ألقرار المعيب نيجوز الطمن عليه من ذى مصلحة في هذا الطمن خلال الموعد الذى رسهه القانون ، ويجوز سحبه من الجهة التى اصدرته طوال مدة بقاء القرار المعيب تلقاً مهدداً بالالفاء ، سواء لانفتاح موعد الطمن غيه ، أن انقتهى ذلك بغير قضاء بالالفاء صار القرار حصينا من الالفاء والسحب مما ، ويترتب عليسه ما يترتب على القرار الصحيح غير المشوب باى عيب وذلك اقراراً بما ولد من حقوق غردية ، واقرارا لما انشا من مراكز ذاتية .

والتانون في كل مروعه يهازج بين الشرعية والاستقرار ، ويجدل منها معا هياكل الحقوق والمراكز القانونية ، بما تترابط به وشائج العلل والمعلولات بين الشرعية والاستقرار ، والقرار المعيب تشوبه مخالفة التانون أو مخالفة الأختصاص أو الانحراف في استعمال السلطة ، وإذا اعترته هذه العيوب جميعا أمكن أن يتحصن بانقضاء مواعيد الطعن القضائي عليه بغير طعن فيه ولا سحب له ، وذلك الا أن يكون القرار منعدما فلا يلحقه تحمن .

وان عيوب القرار الادارى يمكن أن ترد جلها الى عيب مخالفسة القانون ٤ من حيث أن القانون هو من يرسم الاهتصاصات والاجراءات وشروط منح الحق أو شغل المركز القانوني ولكن يظل من العيوب ما يتعلق باركان القرار بوصفه تصرفاً قانونياً ، ومن هنا يرد ركن السبب وركن المحل وركن الفاية من حيث كونها المصلحة العامة الواجب تغييها والقرار الادارى بموجب كونه المصاحأ عن ارادة ملزمة هو مما يدخل في عموم التصرفات التانونية التي يضبط فته القانون ملامحها أوضاعا

والقرار الادارى بهذه المثابة هو من أعمال الولايات العامة ، بسن حيث كونه تصرفاً قانونياً يرد من مصدره لا في شأن نفسه ولا في ملسك ننسه ، انها هو تعرف يصدر من صاحبه بموجب ما نيط به من ولايسة امضاء القول على الفير ، فلا يكفى في مصدره توافر اهلية اصدار الارادة ، وانها يلزم فيه توافر ولاية ابضاء القول في مجال معين على الفير في شأن النعر ، وهي ولاية عامة بموجب القرار من الزام غيره ومن لتنصل في شأن الفير ، وهي ولاية عامة بموجب انها باصل شرعتها تتعلق بامضاء تول على غير ليس محصوراً ولا يعيناً بذاته تعييناً مسبت عند ناططة الولاية به ، وهي ليست كشان الولاية الخاصة والتي تقسوم بأصل شرعتها متعلقة بابضاء تول على محصور سلفاً عند اناطة الولاية به كما في الوكيل والوصى ،

واذا كان الاصل هو الاباحة بالنسبة لتصرف الشخص في شان ننسه ، غان الاصل هو المنع أو عدم النفاذ بالنسبة لتصرف الشخص في شأن غيره ، والولاية بوصفها تجيز التصرف في شأن الغير لا تكون الا بمستند شرعى تانوناً كان أو حكما قضائيا أو اتفاقا رضائيا ، وبالنسبة للولاية العامة غهى لا ترد الا بمستند شرعى يرد بقانون أو بمقتضى قانون ، لانها أنها تنحدر من أصل الشرعية العامة التى تربط الجماعة وتقيم هيئاتها الجامعة والحاكمة .

من هذا التصور الفقهى والنظر التانونى العام تتسلسل أركان القرار الادارى وأوضاعه التانونية ، وأركاته هى الافصاح عن الارادة الملائمة للغير بعوجب الولاية العامة ، عن محل موجود ومشروع ولسبب مشروع . والولاية تصبح بشروطها المحددة فى سندها ، فيجرى اعمالها فى المجال المرسوم لها بها يعبر عنه بالاختصاص ، وتجرى بشروطها التي تشرطها التوانين لصحة اعمالها وبالاجراءات التى توجيها القسوانين غالاختصاص يعتبر نوع ولاية منوط بمن يشغل وظيفة معينة ، والشروط التقانونية تفيد تيد اعمال الولاية الا بشرطها ، والاجراءات تفيد ما أوجبه

مصدر الولاية العابة من شكل محدد ينبغى أن يجرى الانصاح عن ارادة ذى الولاية العابة من خلاله ، وكل ذلك يندرج نيبا يمكن القول بانسه شروط اعمال الولاية العامة وضوابطها ومحدداتها ، ثم هى من حيث كرنها ولاية عامة منوط اعمالها بما يرتبط باصل شرعه الولاية العامة وهو ابتغاء تحتيق المسلحة العابة للجماعة فى تصورها القانونى والشرعى .

واذا كان مقه القانون يبزج بين الشرعية والاستقرار في نبين المحقوق والمراكز القانونية ، مان الامساح من الانعدام من شأنه تظييب عنصر الشرعية والتضييق نيه يغلب عنصر الاستقرار والحال أن قانون مجلس الدولة منذ نشأته في ١٩٤٦ ، اكد على ما يشوب القرار سن عيوب تبس ولاية مصدره من حيث نطاق الولاية وضوابطها واشكال اعبالها ، ومن حيث مدى المساس بركن الفاية المناف في مراعاة المصلحة اللهابة مها يظهر في حالة الاتحراف في استممال المسلطة المائمة ، وأكد القانون أن هذه العيوب أن شابت القرار منفردة أو مجتمعة كان القرار محلا للطعن نيه خلال الدة المحددة لرفع الدعوى وهي سنين يوسا ، وذلك يفيد أن أحد عناصر استخدام الولاية العامة من هذه الجسوانب المحددة بالقانون لا تغيد بذاتها انعدام القرار ولا عدم نفاذه مطلقا .

وإذا كان مقتضى القياس المنطقى أن الخسروج عن أطر الولاية العابة بجالا أو ضوابط وشروطا ، هو معا يجنع بالتعرف الى مشارف العدم لمساسه بصالح الجماعة وتعديه الى المصدر وعدم لزومه صاحبه مصدر القرار ، الا أن القانون غلب عنصر الاستقرار ، لان التعرف المعيب في مجال الولايات العابة لا يتعلق أثره بوضع فردى يسهل رده الى ما كان عليه ويسهل حصر آثاره المتعاقبة كبيع أو اجارة أو نحوه ، انها هذا التصرف المعيب في مجال الولايات العابة يتعلق دائبا بأعيال متنابعة وآثار متعاقبة ويتداخل بعضها في بعض ، بعوجب النظاما الماليسي الذي تقوم عليه الإجهزة التي تمارس تأك الولايات العسامة وما تتغرع اليه من تغريعات بعضها يترتب على بعض بإصول متداخلة وبغروع متشابكة ، والتصرف الادارى أن بطل أو الفي أنها تترتب عليه من التعريعات والآثار ما قد يصعب حصره وبتابعته ، وبن ثم رجسع القانوا، من ذي مصلحة ، وجمل السحب غرعة من الطعن عسلي القرار من ذي مصلحة ، وجمل السحب غرعة من الطعن عسلي

وان أنسح ما أنسع له النظر الانتائي والقضائي في شأن أنعدام القرّار الاداري ، أنها يرد في حالات غصب السلطة الذي يبليغ عسدم الاختصاص فيها حدا يقتد بصدر القرار اية ولاية له في اصداره ، وكذلك حالات الغش الذي يفسد كل التصرفات في أي من مجالات النظر القاتوني، وحد الجسابة هو ما تستظ به شبهة قيام الولاية العابة لدى مصدر القرار غصبا للسلطة أو ما هو في حكم الفصب من الخطسا الشبيسه بالمعدوان من حيث الفطائلة ، والذي يعني الوقوف عن درثه اضطراب توزيع الولايات العابة هيئات ومؤسسات ، وحد الجسابة ايضا هو ما تفقد النية في اصدار القرار بشانه نتيجة استخدام الغش ، وهسو بأضا ما يصل في شانه الانحراف في استخدام السلطة الى حد تجريسد القرار من ظلال مراعاة المسلحة العابة التي ما تقررت الولايات العابسة المتعدية الى الفير غير المصور الا بعراعاتها وصيانتها وحراستها ، بما المتحدة عابة بواح غير ملتبسة .

ومن حالات الانعدام انتاء وتضاء كذلك ، حاله نقدان ركن المصل كتمين موظف على غير وظيفة او تميين من هو ناقد اصل الشرط آلمى، للمهل والمؤهل لشخل الوظيفة ، وفي هذا المجال يمكن اعمال الاجتهاد في التمييز بين الجوهرى وغير الجوهرى من خواص ما يرد عليه الترار الادارى ، بالتفرقة بين اركان قيام المحل مما ينبني به اصل التاهيل اللازم لقيام الوضع القانوني ، وبين ما يعتبر شروط كمال في التهيؤ للوضع القانوني خوبين ما يعتبر شروط كمال في التهيؤ للوضع القانوني طبقا الانسب والاصلح كثمروط الاغضلية وتعييز الفاضل عسن المفضول سواء في شغل الوظائف أو الالتحاق بمعاهد التدريس أو غيرها ، وهي عناصر اختيار وتقدير للانسب استقرت واطرد الاخذ بها بما جملها من شروط النهيؤ للوضع القانوني .

وخلصت الجبعية المهومية مها نقدم الى انه ولئن كان قد تشى فى الدعوى رقم ٢٦١٦ لسنة ١ ق بالفاء قرار محافظ الاسهاعيلية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٨٦ فيها تضمنه من تسوية حالات بعض العالمين بديوان عسام الحافظة والوحدات المحلية بها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٦ العبد الذى كان من شانه اعادتهم الى الحالة التى كانوا عليها قبل صدور القرار الملغي الا آنه وتد اعتب عده التسوية الباطلة وقبل الحكم بالفائها صدور قرارات بتعبين وترتية بعض العالمين ترقية عادية وفقاً لاحكام قانون نظام العالميا المنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استنساد السي الانتين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استنساد السي الإقديمة التى يلفوها وفقاً القرارات التسوية الباطل والتي تشكل ركن السبب ، ومن ثم غان هذه القرارات تصبح باطلة ، الا أن هذا البطالان

لا يهوى بها الى درك الاتعدام ، وانها يصمها بعيب مخالفة التانون ، ومن ثم ، واذ انقضت المواعيد الموجبة لسحبها دون أن يبادر من صحدر لصالحهم الحكم بالالفاء الى الطمن على هذه القرارات خلالها تضحص حصينة من السحب والالفاء ببنجاة منها بيد أن ذلك لا ينسحب على الترقيات التي استندت الى هذه التسوية بعد الحكم باللفائها بحسبان أن ذلك يشكل مخالفة جسيعة في حق جهة الادارة حينها تنكبت الطريسق بنعيدها اهدار حجية المحكم المقضى به عنها كشف به عن وجه الحسق وصحيح حكم القانون بالنسبة الى التسوية التي اجرتها للمالمين بهسا فقضى ببطلانها مها ينحدر بالقرارات الصادرة منها بهذه الترقيات الى حد الاندام .

اما غيما يتعلق بقرارات الندب الصادرة استناداً الى هذه النسويات غانه واخذاً بعين الاعتبار الطبيعية المؤقتة للندب والتى ليس من شأنها ان تكسب المنتدب حقاً في استصحاب بزايا الوظيفة المنتدب اليها بعسد انتهاء مدته يغدو متعيناً على جهة الادارة وقد قضى بالفاء التسويات التى صدرت سبناء عليها قرارات الندب سسجب هذه القرارات اذ لا حصانة لها تعصيها من السحب أو الالفاء .

اذا ك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفنوى والتشريع الى :

١ حصن القرارات الصادرة بتعيين وترقية العابلين بديون
 عام محافظة الاسماعيلية والوحدات المحلية بها بناء على قرار تسويــة
 باطلة وقبل الحكم بالغائه .

 ٢ — انعدام قرارات التعيين والترقية التى تبت بناء على قرار التسوية ، المشار اليه ، وبعد الحكم بالغائه .

٣ - عدم تحصن قرارات الندب الصادرة بناء على قرار التسوية
 الباطلة سواء بعد المحكم بالغائه أو قبله •

ر فتوی رقم ۲۳۶ فی ۵/۵/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۲/۳/۱۳ ملف وقم ۲۸۲/۹/۸۲) •

CITTO

جاسسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة _ التمين _ التمين في الوظائف الدئية الخيادية _ بطلان _ المدام _ تعمن _ حد الجسامة الذي يفرق بين القرار الاداري المبيب وبين القرار المتعمن -غر القابل للتعمن -

المادتان (۱ و ه) من القانون رقم ه لسنة ۱۹۹۱ في شان الوظائف اللدنية القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام ·

المادة (٣) من قرار رئيس الوزرا، رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٩١ بالالحة التثليلية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ المتدار اليه ٠

المشرع استعدت احكاما جديدة لشفل الوظائف المدنية القيادية في العكومة ووحدات الادارة المُتلية وغيرها من الجهات المشموص عليها مستقضى ذلك : أضعى من الجائز قانونا أن يجرى سنطل أى من حداء الوظائف من بين العاملين بالوحدة أو من غيرهم بالجهات الأخرى من استوفوا الشروط المقررة قانونا لشفلها ما لم تقرر السلطة المُختصة بالتعيين قصر شفلها على العاملين بالوحدة ذاتها دون غيرها بـ اذا كان البطلان لا يهوى بالقراد الى مدرك الإضدام واتبا يصمحه بعيب مفاللة القانون بـ نتيجة ذلك : انتضاء الموجية لسحب تكسيد حصانة تعصمه من السحب والالفاء استجابة لدواعي الاستقرار ـ تطبيق .

تبين للجمعية العدرمية لقسمي الفتري والتشريع أن المادة (١) من العدون رقم ٥ لسنه ١٩٦١ هي شان الوظائف المدنية الفيادية في الجهار الاداري لمدولة والفطاع العسام تنص على ان « يكون تسمل الوظائف المدنية الفيادية في الحجومة و ١٠٠٠ لدة لا نجارز نلاث سنوات قابلة لمنتجديد لمدة ال بلدد اخرى طيفا لأحكام هذا الفائون ، وذلك كله من عدم الاخلال يدحكم القرائين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المنكورة ، ويفصد بهذه الوظائف تلك التي يتولي شاغلوها الادارة القيادية بانشطة الانتاج ال الخدمات أو تصريف شئون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام ، أو الدرجة المعالية أو الدرجة المعالية أو الدرجة المعالية أو عن حين تنص المادة عن ذات القانون على أن « تقوم نتائج أعمال شاغلي الرظائف القيادية بأحكام عن الفترة السابقة طبقا للقواعد والإجراءات التي تنص عليها المكتفيذية الهذا القانون وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به ويستمر هؤلاء العاملون خلال هذه المنية في شافل الوظائف المدنية ويستمر هؤلاء العاملون خلال هذه السنة في شافل الوظائف المدنية

القيادية وذلك حتى يتم تجديد مدة خدمتهم فى هذه الوظائف أو تحديد أوضاعهم طبقا لأحكام هذا القانون ، " وتنص المادة ٥ على أن « تحتدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهز من تاريخ نشره متضمنة قواعد الاختبار والاعداد والتأهيل والتقويم » ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩٦ لمسنة ١٩٩١ بالملائحة التنفيذية للقانون المشار اليه ونص فى المادة (٢) منه على أن « تعلن كل جهة عن شغل الوظائف القيادية الخالية بها أو المتوقم خلوها بين الماملين بها أو من غيرهم فى صحيفتين يرميتين راسعتى الانتشسار ، ويجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين أن يكون الاعلان عن شسفل الوطائف اللها بين العاملين بالوحدة ٠٠٠ » "

وفى مجال التعييز بين القرار الادارى الميب الذى يتحصن بعدم سحبه ولا الطعن عليه خلال المدة القانونية المعينة ، وبين القرار الادارى المعدوم الذى لا يتحصن مهما طال عليه الزمن ، فى هذا المجال عرضت الجمعية المعمومية لبحث حد الجسامة الذى يفرق بين القرار المعيب القابل للتحصن وبين القرار المعدم غير القابل للتحصن ، واستعرضت سوابق الأحكام والافتاء وتداولت فى تبين ملامح حد الجسامة ، من اجل أن يدق ميزان التفرقة وينضبط دون جمود .

والحاصل أن القرارات الادارية التي تولد حقا أو تنشىء مركزا ذاتيا لا يجرز سحبها متى صدرت صحيحة ، وذلك استجابة لدواعي المسروعية بحسبان صحة القرار ، واستقرارا للأوضاع بحسبان ما أنشأ القرار من مراكز قانونية رما ولد من حقوق ١ أما القرار المعيب فيجوز الطعن عليه من ذى مصلحة في هذا الطعن خلال الموعد الذى رسسمه القانون ، ويجوز سحبه من الجهة التى اصدرته طوال مدة بقاء القرار المعيب قلقا مهددا بالالفاء ، سواء لانفتاح موعد الطعن فيه ، أو لاقامة الطعن فعلا حتى يفصل فيه ، فان انتهى ذلك بفير قضاء بالالفاء صار القرار حصينا من الالفاء والسحب معا ، ويترتب عليه ما يترتب على القرار الصحيح غير المشوب بأى عيب وذلك اقرارا بعا ولد من حقق قردية ، واقرارا لما أنشا من مراكز ذاتية ،

والقانون في كل فروعه يعازج بين الشرعية والاستقرار ، ويجدل منهما مصا هياكل الحقىق والمراكز القانونية ، بما تترابط به وشائج الملل والمعلولات بين الشرعية والاستقرار * والقرار المبيب تشهيه، مخالفة القانون أو مخالفة الشكل القانوني أو مخالفة الاختصاص أو الاتحراف في استعمال السلطة ، وإذا اعترته هذه العيوب جميعا أمكن أن يتحصن بانقضاء مواعيد الطعن القضائي عليه بغير طعن فيه ولا سحب لم ، وذلك الا أن يكون القرار منعدما فلا يلمقة تحصن .

وأن عيوب القرار الادارى يمكن أن ترد كلها الى عيب مخالفة القانون ، من حيث أن القانون هو من يرسم الاختصاصات والاجراءات وشروط منح الحق أو شخل المركز القانونى ولكن يظل من العيوب ما يتعلق بأركان القرار بوصفه تصرفا قانونيا ، ومن هنسا يسرد ركن السبب وركن الممل وركن الفاية من حيث كونها المصلحة المسامة الراجب تفييها و القرار الادارى بموجب اقصاحا عن ارادة ملزمة مو معا يدخل في عموم التصرفات القانونية التي يضبط فقه القانون ملاحمها أوضاعا وإثارا . .

والقرار الادارى بهذه المشابة هو من اعسال الرلايات العسامة ، من هيث كونه تصرفا قانونيا يرد من مصدره لا في شان نفسه ولا في ملك نفسه ، انما هو تصرف يصدر من صاحبه بموجب ما نيط به من ولاية امضاء القول على الغير ، فلا يكفى في مصدره توافر اهلية اصدار الارادة ، وانما يلزم فيه تظافر ولاية امضاء القول في مجال معين على الغير في شأن محدد ، فهي ولاية بموجب كونها تمكن صاحب القرار من الزام غيره من التصرف في شان الفير ، رهى ولاية عامة بموجب انها بأصل شرعيتها تتعلق بامضاء قول على غير لبس محصورا ولا معينا الها بأصل شرعيتها تند اناطة الولاية به ، وهي ليست كشان الولاية بذاته تميينا مصيقا عند اناطة الولاية بامضاء قول على محصور القوم بالفا عند اناطة الولاية بامضاء قول على محصور القومي ،

واذا كان الأصل هو الاباحة بالنسبة لتصرف الشخص في شان نفسه ، فان الأصل هو المنع أو عدم النفاذ بالنسبة لتصرف الشخص في شان غيره ، والولاية بوصفها تجيز التصرف في شان الفير لا تكون الا بمستند شرعى قانرنا كان أو حكما قضائيا أو اتفاقا رشسائيا ، وبالنسبة لملولاية المسامة فهي لا ترد الا بمستند شرعى يرد بقانون أو بمقتضى قانون ، لأنها انما تتحدر من أصل الشرعية المامة التي تربط الجماعة وتقيم هيئاتها الجامعة والماكمة .

من هذا التصور الفقهى والنظر القانونى العام تتسلسل اركان القرار الادارى وأوضاعه القانونية ، واركانه هى الاقصاح عن الإرادة الملامة للفير بموجب الولاية المسامة ، عن محسل موجود ومشروع ولسبب مشروع و والولاية تصح بشروطها المحددة في سندها ، فيجرى اعمالها في المجسال المرسوم لها بما يعبر عنه بالاختصاص ، وتجرى بشروطها التن تشرطها القرانين لصحة اعمالها وبالاجراءات التي توجبها القرانين المالة المالية الإجراءات التي توجبها القرانين القانونية تفيد قيد اعمال الولاية الا بشرطها ، والاجراءات تفيد ما الهابية مصدر الولاية العامة من شكل محدد ينبغي أن يجرى الانصاح عن ارادة ذي الولاية العامة من شكل محدد ينبغي أن يجرى الانصاح عن ارادة ذي الولاية العامة من خلاله ، وكل ذلك يندرج فيما يمكن من حيث كونها ولاية عالم منوط اعماليا بما يرتبط بأصسل شرعة الولاية المامة وهو ابتضاء تحقيق المعلمة المامة المهماعة في الولاية المامة وهو ابتضاء تحقيق المعلمة المامة المهماعة في تصروط القانوني والشرعي .

واذا كان فقه القانون يمزج بين الشرعية والاستقرار في تبين المعقوق والمراكز القانونية ، فان الافساح من الاتمدام من شانه تغليب عنصر الاستقرار والمسال تغليب عنصر الاستقرار والمسال ان قانون مجلس الدولة منذ نشاته في ١٩٤٦ ، اكد على ما يشسوب القرار من عيوب تمس ولاية مصدره من حيث نطاق الولاية وشوابطها واشكال أعمالها ، ومن حيث مدى المساس بركن الفساية المتمثل في مراعاة المسلمة العامة مما يظهر في حالة الانصراف في استمسال السلطة المسامة ، واكد القانون أن هذه الميرب أن شابت القرار منفردة أو مجتمعة كان القرار مصلا للطعن فيه خلال المدة المصددة لوفع الدعوى في ستين يوما ، وذلك يفيد أن احمد عناصر استخدام الولاية المسامة من هذه المجرانب المعددة بالقانون لا تفيد بذاتها انعدام القرار ولا عدم نقاده مطلقا ،

واذا كان مقتضى القياس المنطقى ان الخروج عن اطر الولاية العامة مجالا أو ضوايط مشروطا ، هو مما يجتج بالتصرف الى مشارف العدم لمساسه بصالح الجماعة وتعنيه الى الغير وعدم لزومه صاحبه مصدر القرار ، الا ان القانون غلب عنصر الاستقرار ، لأن التصرف المبيب في مجال الولايات السامة لا يتملق اثره بوضيح فردى يسهل دده الى ما كان عليه ويسهل حصر أثاره المتعاقبة كبيع أو أجارة أو تحوه ، انما هذا التصرف المديب في مجال الولاية الصاحة يتعلق دائما بأعمال متتابعة واثار متعاقبة ويتداخل بعضها في بعض ، بموجب النظام المؤسسي الذي تقوم عليه الأجهزة التي تمارس تلك الولايات المامة وما تتفرع اليه من تفريعات بعضها يترتب على بعض باصول متداخلة وبقور عمتشابكة ، والتصرف الادارى أن بطل أو الفي أنما تترتب عليه من التقريعات والآثار ما قد يصعب حصره ومتابعته * ومن ثم رجع القادن على المحتورة بعضاء الطعن على المعتادة وعن ثم رجع على القادن على مصلحة ، وجعل المحمد فرعا من الطعن معلى أو أسبابا *

وأن أفسح ما أتسع له النظر الافتائي والقضائي في شأن أنعدام القرار الاداري ، أنما يرد في حالات غصب السلطة الذي يبلغ عدم الاختصاص فيها هذا يفقد مصدر القرار في أي من مجالات النظر القانرني حالات الفش الذي يفسد كل التصرفات في أي من مجالات النظر القانرني وحد الجسامة هو ما تسقط به شبهه قيام الولاية العسامة لدي مصدر القرار غصبا للسلطة أو ما هو في حكم الفصب من الخطا الشبيه بالعدوان من حيث الفظافة ، والذي يعني الوقوف عن درئه أضطراب ترزيع الولاية العامة هيئات ومؤسسات ، وحد الجسامة أيضا هو ما تفتقد النبية في العامة المتخدام الفش ، وهو أيضا ما يصل في اصدار القرار بشأته نتيجة استخدام المسلطة الى حد تجريد القسار من ظلال مراعاة الصامة التي مد تجريد القسارة من ظلال على المعمورة الا بعراعاتها وصيانتها وحراستها ، مما قد يلتبس به غيد المعمورة الا بعراعاتها وصيانتها وحراستها ، مما قد يلتبس به قصد مخالفة القانون أو قصد تحقيق النفع الذاتي أو الجنوح عن مصلحة قصد مخالفة القانون أو قصد تحقيق النفع الذاتي أو الجنوح عن مصلحة عامة بواح غير ملتبسة *

ومن حالات الانعدام افتاء وقضاء كذلك ، حالة فقدان ركن المحل
كتميين مرطف على غير وظيفة او تعيين من هو فاقد اصل الشرط المهيء
للممل والمؤهل لشغل الوظيفة ، وفي هذا المجال يمكن اعمال الاجتهاد
في التمييز بين المجوهري وغير الجوهري من خواص ما يرد عليه القرار
الاداري ، بالمتفرقة بين اركان قيام المحل مما ينبني به احسل الشاهيل
اللازم لقيام الوضع القانوني ، وبين ما يعتبر شروط كمال في التهيؤ
للوضع القانوني طبقا للانسب والأصلح كشروط الاقضالية وتعيين الفاضل

، غيرها ، وهي عناصر اغتيار وتقدير للانسب استقرت والهرد الأخذ بها بما جعلها من شروط التهيئ للرضع القانوني .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة ومن القوجهات القانينية السابقة ، أن المشرع استحدث أحكاما جديدة لشخل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المعلية وغيرها من الجهات المنصوص عليها في المادة (۱) من القانون رقم (٥) اسسسنة ١٩٩١، المسار اليها ، وبهتضى هذه الإحكام وكذلك الإحكام التي تفسمنتها اللائحة التنفيذية لهذا القانون أضمى من الجائز قانونا أن يجرى شسفل أي من هذه الرظائف من بين العاملين بالوحدة أو من غيرهم بالجهات الأخرى متى استوفرا الشروط المقررة قانونا لشغلها ، ما لم تقرد دن غيرها بالمسبقة المتحدد بالتعيين قصر شعلها علي العاملين بالوحدة ذاتها الرظائف القيادية الموجودين بالمضدة في تاريخ العمل بسه في الرظائف القيادية الموجودين بالمضدة في تاريخ العمل بسه في للقواعد والإجراءات التي تتص عليها اللائحة التنفذية لهذا القيادن ونالك خلال سنة من تاريخ العمل به على ان يستمروا في شسفل وظائفهم حتى يتقرر تحديد أوضاعهم طبقا لإحكام هذا القانون .

رواضع من ذلك ان مناط اجراء التقييم وفقا لأحـكام القانون رقم (٥) لمسـنة ١٩٩١ المشــار الليه ان يكون المـامل شاغلا وظيفـة قيادية في تاريخ العمل به في ١٩٩١/٣/٧ ·

وخلصت الجمعية المعرمية الي أنه رائن كان السيد / ٠٠٠ من الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ميث نقل الي وزارة السياهة في ١٩٩٧/٣/١ الا أنه وبالنظر الي أن قرار نقله لم يعين له الوظيفة التي يشغلها فأنه لا يكون من الشساغلين لم للوظيفة قبادية في هذا التاريخ ومن ثم فما كان يجوز تقييم اعماله في وظيفته كامين عام للرزارة والتي صدر قرار وزير السياهة بتعيينه عليها في ١٩٩١/٣/١٩٠ وفي تاريخ لاحق على تاريخ المعل بهذا القانون طبقا للمادة (٤) منه وتبعا لذلك ما كان يجرز صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٧ بتجديد مدة شفله لهذه الوظيفة وهو ما من مثانه أن يصم هذا القرار بالبطلان ١ الان هذا البطلان لا يهرى به الى

درك الاتصدام وانما يصمه يعيب مخالفة القانون ، ومن ثم قان انقضاء المراعيد الموجبة لسحب تكسبه حصيانة تصمه من السحب والالفاء استجابة لدواعى الاستقرار التى تقرض متى صدر تسرار ادارى معيب من شانه أن يولد حقا ضرورة استقرار هذا القرار عقب فترة معينة من المرمن بعيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح .

لالبه

انتهت الجمعيــة المعرميــة لقســمى الفتــوى والتثريع الى تمصن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٠ لسـنة ١٩٩٢ فيمــا تفســنه من تجديد تبيني السيد / ٠٠٠٠٠ امينا عاما لوزارة السياحة للدة ثلاث سنوات -

ر فتوی رقم ۳۶۰ فی ۳۱/۵/۱۱ جلسة ۱۹۹۳/۳/۱۳ ملف رقم ۳۶۰/۳/۸۳ م

(AYY)

جِلســة ۲۰ عن مارس ســتة ۱۹۹٦

الجهاز التنفيلي للهيئة العامة لتنفيذ الشروعات المستاعية والتمدينية ـ اعضاء الادارات القانونية ــ اجر ــ احقية عضو الادارة القانونية في الاحتفاظ بها كان يتقاضاه ابان عمله السابق .

المادة (٨٠) من اللوائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة الصامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعديثية المقابلة للهادة (٣٠) من قانون نظام العاملين الدنيين بالموقة رقم ١٤ كمانة ١٩٧٨ -

أنه ولتن كان الأصل أن العامل يستحق عند التعين بداية الأجر القرر لدرجة الوظيفة فإن اللوائح العامة للجهاز التغيدي للهيئة العامة لتنفيذ الشروعات الصناعية والتعديثية مسايرة في ذلك احكام فانون العاملين المنين باللوقة خرجت على هذا الاصل حينها احتفظت لجموعة من العاملين من بينهم المعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الهيئة وكذلك العاملين المدنين بمكافاة شاملة عند تعينهم في وظائف دائمة باجورهم التي كانوا يتعاضونها العاملين المدنين بمكافاة شاملة عند تعينهم في وظائف دائمة باجورهم التي كانوا يتعاضونها في طائفة دا كانت تزيد على بداية الأجر المقرد للوظيفة المعين عليها اى منهم سرط خلف الا يا المنافقة المعين عليها اى منهم سرط خلف الا يجاوز نهاية هذا الأجر وان تكون هدة فعدته متصلة سانتيجة ذلك : سريان حكم المادة (۲۰) سافلة الذكر على المضاء الإدارات القانونية بـ تطبيق .

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع ان المادة (١٠) من اللوائح العسامة للجهاز التنفيذى للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية المقابلة للمادة (٢٥) من قانون نظام المساملين المدنيين بالدرلة الصسادر بالقانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ تنص على انه د مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٤٢ من هذا النظام يصدد اجر المسامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة التي يعين فيها ١٠٠٠ واستثناء من ذلك اذا اعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس لرجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المين عليها بشمرط الا يجارز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة ويسرى هذا الحسكم على المساملين السابقين بالوحدات الاقتمسادية والماملين المسابقين بالوحدات الاقتمسادية والماملين المعلين المينين بحافاة شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة ، •

واستظهرت الجمعية العبومية مها تقدم أنه ولثن كان الأصسمل. أن العامل يستمق عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة فأن اللرائح العامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية - مسايرة في ذلك الأحكام العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسار اليه - خرجت على هذا الأصل حينما احتفظت لجموعة من العاملين من بينهم العاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الهيئة وكذلك الماملين المينين بمكافاة شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة باجورهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة أذا كانت تزيد على بداية الأجر القرر للوظيفة المعين عليها أي منهم شريطة الا يجاوز نهايته وأن

واذ سبق للجمعية الممومية بجلستها المنعقدة في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٥ ان انتهت الى سريان حكم المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسار اليه المقابلة للبادة (٨٠) من اللوائح السامة للجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية على اعضاء الادارات القانونية باعتباره مكملا للأحكام التي تضمنها القانون المنظم لشئونهم الوظيفية رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٣ فمن ثم يضدو متعينا القول باحقية العروضة حالته في الاحتفاظ بالمكافاة الشاملة التي كان يتقاضاها مجهة عمله السابقة ٠

لذا____ك

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســمى الفتـرى والتثريع الى المقية السيد / ٠٠٠٠ المحامى بمشررع فوسفات أبو طرطور التابع للجهاز التنفيذى للهيئة العامة لتنفيذ المشررعات الصناعية والتعمينية في الاحتفاظ بالكافأة الشاملة التي كان يتقاضاها أبان عمله السابق ٠

(فتوى رقم ١٩٣ في ١٩٩٦/٣/٢٤ جلسة ١٩٩٦/٣/٣٠ ملف رقم ١٩٨٦/٣/٢٤) -

CAYAD

جلســة ۲۰ من مارس ســتة ۱۹۹۳

جامعات _ اعضاء هيئة التدريس بالجامعات _ مدرس _ بلوغ الدن القانوئية لالتهاء الغدمة _ استاذ متفرغ •

الماده (٦٤) من قانون تنظيم الجامعات الاسادر بالقانون وقم ٤٩ استة ١٩٧٣ -المادة (٢٩) من ذات القانون مصلة بالقانون رقم ١٤٣ لسبة ١٩٩٤ – الملادة (٢٩) من اللائعة النفيلية لقسانون تنظيم الجامعسات الاسسادرة يقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة (١٩٧)

اذا كان عضو هيئة التدريس يشفل وظيفه مدرس حتى تاريخ بلوغه سن الاحالة ال الماش فانه يضحى استاذا متفرغا اعتبارا من هذا التاريخ دون أن يعد ذلك بهناية ترقية له وعل أن يستصعب وضعه السابق عل بلوغه السن ويمامل بدات العشوق والواجبات القررة لفضو هيئة التدريس من درجة عدرس دون أن يتعداها ألى العظوق المقررة لأعضاء عينة التدريس من درجتي استاذ واستاذ صباعد حسبب ذلك : أنه يبلوغه السن القانونية يخرج من عداد المفاطين بلحكام الترقيات المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات حقيق .

تبين للجمعية العموميسة لقسمه الفتسوى والتشريع ان المادة ٦٤ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسينة ١٩٧٢ تنص على أن « أعضيه هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة ليذا القيانون هم: (أ) الأساتذة • (ب) الأساتذة المساعدون (ج) المعرسيون ٠ في حين تنص المادة ١٢١ من ذات القسانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على انه و مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصسية في ذات الكليسة أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك مالم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المماش ، ويتقاضون مكافاة مالية اجمالية توازى الفرق بين الرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين الكافاة والمعاش • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، الشار اليه ، الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحسكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأسستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقسرره للاستاذ وعليه وانجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية وله على

وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عبيد الكلية وفقا للمواد ٥٣ ، ٤٥ ، ٣٤ من قانون تنظيم الجامصات ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع -- رغبة منه في الا تحرم الجامعات من خبرات اعضاء هيئة التدريس بها سبواء اكانوا اساتذة أو أساتذة مساعدين أو مدرسين الذين عماوا في محرابها أعواما عديدة أوجب - ما لم يرفض عضو هيئة التدريس - تعيينه بصفة شخصية عند بلوغه البين القيانونية المهررة لانتهاء الخدمة كأسيتاذ متفرغ على نمو يستمر معله العضوافي استصحاب ذات وضعله بحسب الدرجة الجامعية التي كان عليها في تاريخ احالته ألى المعاش ، دون نظر الى انه اصبح استأذا متفرغا ، أذ أنها محض تسمية بجرى التعبير بها مجرى الغالب ، كما انها لا تعبد في حكم الترقية الى درجة أسبتاذ لمن بلغ سن الستين على درجة أستاذ مساعد أو مدرس بحسبان أنه يبلوغه هذا السن يخرج من عداد المخاطبين باحكام الترقيات المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه • ولا ينال مما تقدم أو ينقص منه أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقسانون الجامعات نصت على أن لملاسبتاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته فيما عدا تقلد المناسب الادارية وان له _ على وجه الخصوص - عضرية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية _ (حيثما كان يجري تعزين العميد بالانتخاب) ذلك لأن عضوية مجاس القسم والكلية والاشتراك في اختيار عديد الكلية ليست مقصورة على الأستاذ المتفرغ الذي كان قبل بلرغه سن الستين يشغل وظيفة أستاذ وحده وانما يشترك معه فيها الأساتذة الساعدون والدرسون طبقا لنصيص المواد ٤٠ ، ٤٣ (قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسبنة ١٩٩٤) و ٥٢ من قانون تنظيم الجامعات الشار البه ٠

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه لما كانت المسيدة الدكتورة / فاطمة محمد كاظم تشغل وظيفة مدرس بكلية الزراعة جامعه اسبوط حتى تاريخ بلرغها سن الاحالة الى المساش في ١٩٩٥/٨/٢٤ ومن ثم فانها طبقا للمسادة ١٩١٠ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه تضمى استاذا متفرغا اعتبارا من هذا التاريخ دون أن يعد ذلك بمثابة ترقية لها وعلى أن تستصمب وضعها السسابق على بلوغها المسن

وتعامل بذات الحقوق والواجبات المقررة لعضر هيئة التدريس من درجة مدرس دون أن تتعداها الى الحقوق المقررة الأعضاء هيئة التدريس من درجتى استاذ واستاذ مساعد •

لذل لئ

انتهت الجمعيسة المعوميسة القسسمي الفتسري والتشريع الى المقية من بلغ السن القانونية لانتهاء المخدمة من اعضاء هيشة التدريس بالجامعة في ان يصير استاذا متفرغا طبقا للمادة ١٢١ من قانون الجامعات ، ايا كانت درجة وظيفته السابقة ضمن اعضاء هيشة التدريس ، ولا يخل حمله لقب استاذ متفرغ من معاملته المالية حسسب الوظيفة التي كان يشغلها قبل بارغه سن انتهاء الخدمة .

ر فتوی رقم ۱۹۹۳ فی ۱۹۹۳/۳/۳۶ جلسة ۱۹۹۳/۳/۴۰ ملف رقم ۲۰۸/۲/۸۳ ، ۰

(AYA)

جلسبة ۲۰ من مارس سبقة ۱۹۹۸

مطابرات عامة ــ وظافف المفابرات العامة ــ ظل ــ تحديد اللائة المساولة ــ اعادة تعين ــ حساب الأقمية -

الواد (۱۹ و ۱۶ و ۶۰) من الثانوز رقم ۱۰۰ ئستة ۱۹۷۱ بنظام المخابرات السامه المصل بالقانون رقم ۲۹۰ لسنة ۱۹۸۰ ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۹۲ ئستة ۱۹۸۸ في شاق معادلة وظائف المخابرات برئيب ضباط القوات المسلحة -

المادة (٥) من الكانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ في شان يعفي (١٩٥١م الخاصه يافراد المغايرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ ٠

الشرع بعد أن بين وظائف المغايرات المامة بتقسيمانها المختلفة ، والمؤهلات العلمية المتطلبة لتسفل كل منها عالج بموجب المائة (٥) سائفة الذكر الآثار دائرتية على حصول افراد المغايرات المامة الذين يصدر بتحديدهم قراد من رئيس المغايرات المامة من شاعل الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية على شهادات عليا اثناء الخدمة ، واوجب عند تقلهم الل الجهاذ الاداري للموقة أو القطاع المام أن يتم النفل الى الوظائف التي تلاثم مؤهلاتهم المليا التي حصلوا عليها ... تطبيق .

تبين للجمعيبة العموميسة لقسمى الفتسوى والتشريع ان المادة ١١ من القانون رقم ١٠٠ لسينة ١٩٧١ بنظام المضابرات العامة تنص على أن « تقسم وظائف المفايرات العسامة الي : أولا : وظائف المخام ات ، ثانما : وظائف متوسطة فنية وكتابية ، ثالثا : وظائف أمن رايما: وظائف مهنية ٠ خامسا: وظائف معاوني خسدمة ٠٠ ، وتنص المادة (١٤) من القيانون ذاته معدلة بالقانين رقم ٢١١ لسينة ١٩٨٠ على أن م المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح للخدمة حاصلا عليها هي : ١ _ مؤهل عال اذا كان التعدين في وظيفــة من وظائف المفايرات ٠ ب - مؤهل فوق المترسط أو مترسط أذا كان التعيين في النظائف المتوسطة الفنية والكتابية • جـ - أقل من المتوسط أذا كان التعيين في وظائف الأمن ٠٠٠ ء وتنص المادة ٤٠ من ذات القانون على انه م مجوز نقل أو أعادة تعبين أقراد المخابرات العامة في الجهاز الاداري للدولة ٠٠٠ ع كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (٥) من القائون رقم ٨٠ لسينة ١٩٧٤ في شان بعض الأحكام الخاصة باقراد المغابرات المسامة المضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ من ان • اقراد المفايرات المسامة الذين يصير بتصيدهم قرأر من رئيس المفايرات العامة من شاغلي الوظائف المتوسطة الفنية والكتابية الذين حصلوا أو يحصلون على شهادات عليسا أثناء الخدمة يمنحون الفئة السابعة بالوظائف المتوسطة الفنيسة والكتابية وتحسب اقدمياتهم فيها من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات وترفع مرتباتهم ألى ٣٠٠ جنيه سنويا لمن لم تصل مرتباتهم إلى هذا القدر ، وبالنسبة لمن كان منهم في كان سابقا على تاريخ شعلهم منها الي تاريخ الحصول على المؤهل أذا كان سابقا على تاريخ شعلهم هذه الوظيفة وترفع علاوة المضابرات المستحقة للأفراد المسار اليهم عى الفقرة الأولى بمقدار ٥٠٪ من قبمتها المحددة بالمجدول ويراعى عند نقلهم الى وحدات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع الصام أن يتم النقل الى الوظائف التى تلائم مؤهلاتهم التى حصلوا عليها و

كما تبين للجمعية الممومية انه بناريخ ١٩٨١/٣/٧ مسلا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لمسنة ١٩٨١ في شسان معادلة وظائف المفايرات برتب ضباط وأفراد القوات المسلحة وورد بالجدول المرافق لهذا القرار من الدرجة الرابعة بالوظائف المتوسسطة والمهنية والأمن والمماونة تصادل الدرجة الثانية بالمكادر المسام .

واستظهرت الجمعية العمرمية مما تقدم أن المشرع بعدد أن بين وظائف المخابرات العاممة بتقسيماتها المختلفة . والمؤهلات العلمية المتطلبة المسخل كل منها ، عالج في المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ السينة ١٩٧٤ المصدل بالقانون رقم ١٠٠ السينة ١٩٧٦ الآثار المتربية على مصول أفراد المقابرات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المضابرات العامة من شاغلى الوظائف المترسطة الفنية والكتابية على شهادات عليا اثناء الخدمة ، وارجب عند نقلهم الى الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلائم مؤهلاتهم العليا التي مصلوا عليها .

وحيث تبين للجمعية العمومية أن المعروضة حالته قد عين على وظيفة من الوظائف المتوسطة من الفئة الشامنة بجهاز المخابرات العامة وتدرج في وظائفها الى أن وصل الى الدرجة الرابعة في ١٩٨٩/١/١ التى تصادل الدرجة الثانية من درجات الكادر العام طبقسا القرار

رئيس الممهورية رقم ١٥٢ لعسنة ١٩٨١ المشار اليه ثم حصل على بكاوريوس المهد العسالي للدراسات التعاونية والادارية في سسبتمبر

سنة ۱۹۸۹ ، ومن ثم غان قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۷ لسنة ۱۹۹۰ اذ راعى مؤهله العالمي ، المشار اليه ، حيث نص على نقله الى وظيفة المحصائي مشون ادارية ثان بالمجموعة المنوعية لرظائف التنمية الادارية – والتى يعد هذا المؤهل ضمن المؤهلات اللازمة لشغلها – يكين قد صدر متفقا وصديح حسكم القانون •

ولا ينال معا تقدم القول بان المعروضة حالته كان ينسغل وظيفة من الرظائف المتوسطة الكتابية بعا لم يكن يجوز معده نقله الى مجموعة الوظائف العالية التخصصية اعمالا لما نصت عليه المادة (١١) من قانون نظام العداملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لمسدنة ١٩٧٨ من أن « تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقيمة والدقل والندب « ذلك أنه لا مجال لتطبيق الحظر المشار اليه الا حيث يتماق بالمنقل من والى وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القدانون الأمر غير المائل في الحالة المروضة ، والقول بغير ذلك ينجاهل صريح دا نص عليه القانون رقم ١٨ لمسنة ١٩٧٤ المصدل بالقانون رقم ١٠٠ لمسنة ١٩٧٤ المصدل بالقانون رقم ١٠ لمسنة ١٩٧٠ المصدل بالقانون رقم ١٠ لمسنة ١٩٧٠ المصدل بالقانون رقم عمن المائل الذي حصل عليه الشابرات الى الرظيفة التي تلائم مؤهله العالى الذي حصل عليه الثناء الخدمة والذي لا يتاتى الا بنقله الى احدى الوظائف التخصصية التي يعتبر هذا المؤهل ضمن المؤهلات اللازمة لمشغلها ١٠

ومن حبث أنه في مجال تحديد اقدمية المروضة حالته في الوظيفة المنقول اليها والذي لا يعدو أن يكن القرار الصادر بدلك اعادة تعيين له فيها فأنه لما كانت المادة ٢/٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدرلة المشار اليه تنص على أنه و أذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هدته العالة من تاريخ اعادة تعيينه و فانه يغدو متمينا القرل بأن أقدمية المعروضة حالته في الوظيفة المنقول اليها تكون من تاريخ اعادة تعيينه فيها أي في المرارب ١٩٩٠/٠/٢٠ و

4 131

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتدى والتشريع الى : (١) صحة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٧ لسينة ١٩٩٠ في الحالة المروضة ٠

(۲) حساب اقدمية المعروضة حالته من تاريخ صدور القدرار
 المشار اليه في ۲/۷/۲۷۱۱

ر فتوی رقم ۲۰۳ فی ۲۹۹۲/۳/۳۰ جِلسة ۱۹۹۲/۲/۲۰ ملف رقم ۲۳۰/۳/۸۱) ۰

(14+)

حلسية ٢٠ من مارس سينة ١٩٩٦

عاملون مدنیون بالدولة ــ اللقابل الثقدی لاستمارات السفر ــ مفهوم الأسرة ــ اعالة العامل تواندته ــ احقیة -

المادتان (۲/۷۸ ، ۷۸ مکردا) من لائمة بنل السفر ومساریف الانتقال الصافرة بقراد رئیس الجمهوریة رقم ٤١ ئستة ۱۹۵۸ والمدلة بالقراد رقم ۱۹۶۰ ئستة ۱۹۹۱ ، وقرادی رئیس مجلسی الوزراء رقمی ۱۹۶۳ ئستة ۱۹۷۷ و ۵۷۷ ئستة ۱۹۷۹ ·

الشرع رفية منه في تشجيع العاملين على العمل بالناطق الثانية وذلك بالمساهمة في الفصل المساهرة على المسافر المسافرات او العصول على مقابل نقدى لها - يكفى قصرف حلمه الاستعادات المسافرات او العصول على مقابل نقدى لها - يكفى قصرف حلمه الاستعادات المسافرة ال

تبين للجمعية الممومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة ٢/٧٨ من الأهمية يسدل السيفر وممساريف الانتقال المسادرة بقرار ريش الجمهدورية رقسم ٤١ لسنسنة ١٩٥٨ المسدلة بالقبرار رقسيم ١٤٦٠ لسينة ١٩٦١ تنيص عبل أن و يرخص للمبوطفين بمحافظتي قنبا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الغدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والشاللة بربع أجرة ، في حسين تنص المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائعة معبدلة بقرار رئيس الوزراء رقمي ٤٩٣ لمسئة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لمسئة ١٩٧٩ على أن و يصرف للعسامل الذي يرغص له بالسفر طبقا لمسكم المادة السابقة مقابل نقدى أن استمارات سفر مجانبة وفقيا للقواعد الآتية : اولا : أذا أختار العبامل المقابل النقدى بدلا من الترخيص له بالسفر واسرته بالمجان أو بربع أجسرة بالاستمارات المجانية فيحسد هذا المقابل على النحو التسالى : (١) أن يكون هذا القسائل معادلا لتكاليف سفر العسامل وأسرته من الجهة التي معمل مها التي القياهرة ٠ (٢) ان .. يكون هذا القيابل عن عدد مرأت السقر المقررة وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل المسقر ومصاريف الانتقال على أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحه أقصى بما فيهم العامل • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٣٤ من القانون المدنى تنص على أن : -

(۱) تتكون اسرة الشخص من ذوى قرياه · (۲) ويعتبر من ذوى القربي كى من يجمعهم أصل مشترك » ·

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع رغبة منه مي تشجيم العاملين على العمل بالمناطق النائية وذلك بالمعاهمة في نفقات سفرهم وأسرهم من والى مقر عبلهم ، وفي سبيل ــ ذلك قور متحهم ميزة السفر باستمارات سفر مرتين مجانا والثالثة بريم أجرة ، كما زاد في رعايتهم بأن خيرهم بين استعمال تلك الاستمارات أو الحصول على مقابل نقدى لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنتها المادة ٧٨ مكررا من اللائمة المشار اليها ، واكتفى لصرف استمارة السفر القررة الأفراد أسرة العمامل والبدل النقمدي عنها أن يكونوا من أفراد أسرته اى من ذوى قرباه الذين يجمعهم اصل مشترك ، وتلك الصحفة تتحقق باعالة العامل لهم فعلا ، ولا يؤثر في ذلك المغايرة في صياغة المادتين ٧٨ و ٧٨ مكررا في اللائمة حينما استضدم المشرع في الأولى لفظ « العائلة » رفي الثانية لفظ « الأسرة » مما قد يفهم منه أن لكل منهما مدلوله الخامل الذي يستقل به على الآخر ، ذلك انه ما دام المشرع قد خير العمامل بين اعمال حمكم أي من المادتين بشأنه فأنه يتعين تفسمير لفظ الأسرة بما يجعله متفقا مع لفظ العائلة فيكون مقصودا به كل من يعوله العامل فعلا من ذوى قرباه بالمفهوم المتقدم •

وخلصت الجمعية العمومية عما تقدم الى أنه لما كان الشابت من الأوراق أن المعررضة حالته طلب صرف المقابل النقدى لاستعارات بدل السفر عن والدته التي يعولها وكان الأم من نوى قرياه الذين يشعلهم علهوم الأسرة في تطبيق المادتين ٧٨ و ٧٨ مكررا من لائمة بدل السفر المشار اليها ، فمن ثم يغدو متعينا وقد تقدم بما يغيد اعالته لمها القرل باحقيته في صرف المقابل عنها •

<u>d 131</u>

انتهت الجمعية العمومية لقسيسمى الفتدي والتشريع الي المقية المعروضة حالته في المقابل النقدي لاستمارات المسفر عن والدته التي يعولها •

﴿ فتوى رقم ٢٠٥ في ٢٩٩٦/٣/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٣/٣٠ ملف رقم ٢٩٥٦/٩٦٤) •

(171)

جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۳

الجمعية المعومية للسمى الفتوى والتشريع .. تزاع .. عدم فجاح الجهة المدعية في البات حقها .. رفض الطالبة •

المادة" (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشيان النشبات الفندقية والسياحية ،

المشرع حظر انشاء أو اقامة أو استغلال أو ادارة المشات الفندقية والسياحية بغير ترفيق من وذارة السياحة _ رفض وزارة السياحة اعتبار مشروع شاليهات بور توفيق التابع المحافظة السويس من الشروعات السياحية _ الهيئة المدعية في النزاع اختفت في الحافة المدينة في البات حقها _ نتيجة ذلك : تقدو مقالبتها عاربة من صحيح سندها حرية بالالتات عنها _ تطبيق .

تبين للجمعية المعرمية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة (٢) من المقانون رقم ١ لمسنة ١٩٧٣ بشأن المنشأت الفندقية والسياحية تنص على الله و لا يجوز انشاء او اقامة المنشأت العندقية والسياحية او استغلالها او ادارتها الا بترخيص من وزارة السياحة طبقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة و ٠

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع حظر أنشاء أو أقامة أو استقلال المنشات الفندقية والسياعية بغير ترخيص من وزارة السياحة ·

وحيث تبين من الأوراق ان وزارة السياحة رفضت اعتبار مشروع شاليهات بور توفيق التابع لمحافظ السويس من المشروعات السياحية ، واكنت بكتابها رقم ١٤٣ في ١٩٩٤/٧/٢ أنه غير خاصـــع لاشراف الوزارة وحيث أن الهيئة المدعية اخفقت في اقامة الدليل على الأغراض السياحية لهذا المشروع ولم تنجح في اثبات حقها ، ومن ثم تغدو مطالبتها له اداء مبلغ ١٥٣٦٧٧٦٨ جنيه قيمة استهلاك المياه بغثة الاستخدام السياحي عن الفترة المسار اليها عارية من صحيح سندها حرية بالالتفات عنها ورفضها .

انتهت الجمعية العمومية لقسم المفتدري والتشريع الي رفض مطالبة هيئة قتاة المدريس بالزام مشروع شاليهات بورتوفيق التابع لمحافظة السويس أداء مبلغ ٢٩٥/٦٢٢٠ جنيه قيمة استهلاك المياه عن الفقرة من ١٩٩٢/٦/٣٠ حتى ١٩٩٣/٦/٣٠ بفقة الاستخدام السياحي ٠

(فتوی رقم ۲۰۳ فی ۲۹۹۰/۳/۳۰ حلسة ۱۹۹۹/۳/۲۰ ملف رقم ۲۶۸۸/۲/۳۳ ، س

(144)

جلسمة ۲۰ من مارس مسئة ۱۹۹۹

ضرائب - اللجنة الأوليميية الصرية - حوافق للماملين - ضريبة على الدخل - اعفاء ،

المادتان (21 ، ٧٠/١٠) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل المسادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٨ ·

المادة (١٤) من لالحة تنظيم شيئون العاملين باللجئة الأوليمبية •

المشرع وضع اصلا عاما مقتضاه سريان الفسرية على الدخل على الربات التى تدفيها السركات والنشات والجمعيات والهيئات التفاصة والمفعد التطبيبة والافراد الى اى شخص الشركات والنشات دوبة الانتجاج التى قصرفها الجهات من خلاف : اعظاء حوافق الانتجاج التى قصرفها الجهات السابقة فى الصدود المسار اليها فى المادة ١٥ سافقة الذكر — حوافق الانتجاج في يعرفها المشرع وأنها وصفها بالوصف السابق فى التبيدة الملك المسرعة فى تعديدها بعطيقة الواقع وص أنها مبائغ تؤدى بالزيادة على الربب الأصل فعظ المامل لبدل غاية الجهد واقعساه فى أوات الدمل الرسعية وغير الرسعية في المحافظ الماملين باللجنة الأوليميية لا يعلم ال يكون حافز انتج حالما الخضع المسرع مرتبات الماملين باللجنة للفريية على الدخل الدول يستحدم بحكم الماؤوم سريان الإعلاء المفاص بحوافق الانتج على المبائغ التى تدفعها الملجنة الاوليميية على المبائغ التى تدفعها الملجنة الاوليميية على المبائغ الاوليمية على المبائغ الاوليميية على المبائغ الاوليمية الاوليمية الاوليمية الاوليمية الاوليمية الاوليمية على المبائغ الاوليمية على المبائغ الاستحداد المبائغ المبائغ الاوليمية على المبائغ الاحداد المبائغ الاوليمية على المبائغ الاحداد المبائغ ال

تبين للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريح أن المادة 2 من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتصديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل المصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه د تسرى الفخريبة على ١ - · · · · ٢ لارتبات وما في حكمها والماهيات الخبرية على ١ - · · · ٢ لارتبات وما في حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والايرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات التمليمية والافراد الى أي شخص مقيم في مصر وكذلك إلى أي شخص المتعليمية والأفراد الى أي شخص مقيم في مصر ء · كما تدص المادة ٥ من المقانون مقيم عدا ما ورد بالبند (٨) من المادة ١ من هذا القانون تتحدد الايرادات الخاصة للضريبة على أساس مجموع ما يحصل عليه المول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لمدى المعياة - فيما عدا الماشات - وما يكون ممترحا له من المزايا النقية أو الميثية - وذلك على الوجه الآتي : ١ - · · · · ٢ - ٢ - · · · ٢ - ٢ - · · · الأمسلى ويشرط

الا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة ، وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق المحكم مذا البند ما يلي : 1 - المبالغ المدفوعة من المحكمة ، ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام حكحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لهما ، ب - المبالغ المدفوعة من منشأت القطاع الخاص - المخاضعة الأحكام هذا القانون لمزيدة الانتاج أو لمرفع مستوى الخدمات - طبقا للقواعد التي مصدر بها قرار من وزيد المالية بعد أخذ راى وزير القرى العاملة ، ،

واستظهرت الجمعية المعرمية مما تقدم أن المشرع بعد أن وضع أهملا عاما مقتضاه سريان الضريبة على الدخل على المرتبات التي تدفعها الشركات والمنسات والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأقراد الى أي شخص عن خدمات أديت في مصر ، بعد أن وضع هذا الأصل أعفى حوافز الانتاج التي تصرفها الجهات السابقة في الحدود المسار اليها في المادة (٥١) ولما كانت «حوافز الانتاج » والتي قضي بعدم سريان الشريبة إلا فيما يجاوز مقدارها الحدود التي عينها ، لم يعرفها المشرع وانما اكتفى بوصفها بأنها المبالغ التي عينها ، لم يعرفها المشرع وانما اكتفى بوصفها بأنها المبالغ التي يتقاضاها الماملون كحوافز انتاج وهو ما يجعل العبرة في تحديدها بحقيقة الواقع من الأمر والسبب والباعث لأدائها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لشؤن العاملين فيها ، على اعتبار ال حوافز الانتاج انما هي مبالغ تؤدى بالزيادة على المرتب الأصلي وغير الرسحية وذلك ليتم تأدية العبل على احبار وجه وأوفر قدر منه ولحفزه على اجادة العمل واحسانه واتعامه وزيادة المنجز منه ،

ومن حيث أن المادة ٤٤ من لائحة تنظيم شئون العاملين باللجنة الاوليمبية تنص على أنه و يجوز تحفيز العاملين باللجنة لتحقيق أعلى معدلات الاداء وتحويضهم عن الجهود غير العامدية وساعات التشميل الإضافية ونقا للنظام الذي تقره اللجنة ويعتمده مجلس الادارة » وتأسيسا على هذا النص صدرت لائحة الصرافز والأجور الإضافية للعاملين باللجنة التي اجازت صرف حافز شهري للعاملين باللجنة بواقع ١٢٠٪ شهريا من قيمة الأجر الأصاسي للعامل وذلك حفرا المم على حسن أداء العمل واحسائه واتمامه الأمر الذي يجمل هذه المبلغ لا تغرج عن كونها حافز انتاج يسري عليها حسكم الاعضاء سابق الاشارة اليسه ،

ولا وجه للقول بمدم سريان هذا الاعفاء على تلك المبالغ سالفة الذكر على اعتبار أن اللجنة الأوليمبية المصرية وهي هيئة خاصة ذات نفع عام لا تندرج ضمن الجهات التي أوردتها أي من الفقرتن (أ، ب) من البند من المادة ٥١ في معرضية بيانهما لمما يعتبر من حوافر الانتساج المدفوعة من الحكومة والقطاع العمام أو من منشأت القطاع العمام أو من منشأت القطاع الخاص الخاضعة الحكام هذا الفانون ، لا وجه لمهذا القول ، لأن المضايرة الواردة في البندين (أ ، ب) سالفي الذكر ، لم يقصد بهما القطاع العنام والخاص بمرجب كونهما جهات للنشناط الاقتصادى ، انما قصد بهما في صريح نص البند (1) وحدات القطاع المسام الاقتصادي فضبلا عن وحدات الحكيمسة والادارة المسلمة الهيئات العامة ، ومقابل هذا الحكم ما ورد بالبند (ب) من منشآت القطاع الغاص بالقصود القابل للبند (1) ، أي سواء كان من جهات للقطاع الخاص الاقتصادي الرامي الى الربع أم كان من جهات القطاع الخاص بالمني الطلق له كالجمعيات والؤمسات الخاصة وغيرها مما لا يستهدف الربح وما قد يستهدف نفعا عاما • وآية ذلك أن وجه التفرقة بين مجالي البندين (1 ، ب) لم يتعلق بنوع الموافز المعفاة من الضريبة ولا بأشخاص من يتمتعون بالاعفاء ، انما جاء وجه التفرقة في اطار أو تفاصيل الاعفاء بالنسبة لمجال البند (١) انما يتعدد طبقا للقوانين واللوائح المنظمة له ، بينما تتحدد هذه التفاصيل بالنسبة للبند (ب) طبقاً لما يصدر به قرار وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القرى العاملة ، وذلك ممن يخضعون لقاذرن الممل سواء كان رب العمل وهدة اقتصادية أو من الجمعيات والمهات التي لا تهدف ربحا

ومن حيث أن المادة ٤٩ قضت بسريان الضريبة على الدخل على المرتبات التي تدفعها الجمعيات والمؤسسات الخاصة وهو ما ينطبق على مرتبات العاملين بالملجنة الأليمبية الأمر الذي يستتبع بحسكم الملزيم سريان الاعقاء الخاص بحوافز الانتاج على المبالغ التي تدفعها المصنة وقفا للرصف السابق •

لذل____ك

انتهت الجمعية العمومية تقسمى الفتدى والتشريع الى سريان الاعفاء المقرر بالبند (٢/ب) من المادة ٥١ من القانون المشار اليه على الحوافز التي يتقاضاها العاملون باللجنة الأوليمبية الحمية ٠

ر قتوَى رقم ٢٩٢ في ١٩٩٦/٤/١٠ جلسة ٢٩٩٦/٣/٢٠ ملف رقم ٢٩٢/٢/٣٧) ١٠٠

(144)

جاســة ۲۰ م*ن* مارس ســقة ۱۹۹۸

أموال عامة ... تخصيص ... الانتفاع بالمال العام ... مصدر الالتزام بأداء المُقابِل • المادتان ٨٧ و ٨٨ دن القانون المدتى •

الأصل في ملكية الدولة ومصالها او ديئاتها الهامة أنها ملكية عامة تنفيا منها ادارة الرافق الدامة التى تضطلع باعبائها وان الانتفاع بالمال الدام يكون بدون مقابل لأنه لا يفرج عن كونه استمالا للمال الدام ودا اعد له ـ فقل الانتفاع بالمال الدام مين الفراد الدادري _ الأملال الدامة خارج دائرة المعاملات _ استثناء من ذلك : يكون للجهة (المامة أن تقرر ان يكون الانتفاع بالمال المام في القرض الذي اعد به بقابل _ شرط ذلك : ان يكون اداء المقابل بموافقة الجهة المستليدة _ افن نقل المال من جهة الى جهة هو في حقيقته نقل اشراف ونقل رعاية وصيانة وادارة لمال هو خارج عن مجال التمامل _ مصدر الالتزام باداء مقابل مرجعه الموافقة والاتفاق بين الجهتين _ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (٨٠) من القانون الدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامسة ، العقدارات والمنقولات التى للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العسامة ، والتى تكون مخصصة لمنفسة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أن تملكها بالمتقادم ، وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال العامة صفتها للمسامة بانتهاء تخصيصها للمنفصة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء للفرض الذي من أجله خصصت تلك الأمرائ للمنفصة العسامة » .

واستظهرت الجمعية المعمومية مما تقسدم أن الأصل في ملكية الدولة ومسالحها أو هيئاتها العامة انها ملكية عامة تتفيا منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يفرج عن كرنه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين اشخاص القانون المام بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول أو التصرف فيها ، فالأملاك العامة تخرج من دائرة الماملات بما نص عليه من عدم جواز بيعها أو التصرف فيها ، واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة

أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي اعد له بمقابل شريطة أن يكون اداء هذا القابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة ويسرى على ذلك القراعد العامة في العقود من ضريرة الالتزام بما انعقدت عليه ارادة الطرفين ومن هنا يلزم التنبيه بأن مصدر الالتزام باداء المقابل لا يتأتى من نقل التخصيص من وجه من وجره المنفصة العامة التابع لاحدى الهيئات المسامة الى وجه آخر تابع لجهة آخرى من الجهات المامة وائما يتأتى مصدر التزام الجهة المنقول الى اشرافها المال العام من موافقتها واتفاقها على اداء هذا الالتزام الذي انصرفت اليه ارادتها خالصة صريحة و والحاصل أن نقل المال العام من جبة الى جبة هو في حقيقته ليس نقلا لملك يتمكن به المنقول اليه من استغلاله والتصرف فيه ، انما هو في حقيقته نقل اشراف رناية وصيانة وادارة المل هو خارج عن مجال التمامل بموجب تخصيصه للنفع العام وانتقال لجبة عامة امينة تخصيصه من وجه نفع عام لوجه اخر للنفع العام ومن جبة عامة امينة تخصيصه من وجه نفع عام لوجه اخر للنفع العام ومن جبة عامة امينة لحبة عامة اخرى راعية •

ومن حيث أن الثابت من الأورق أن محافظ القساهرة أصدر قراره رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٩ بتخصيص قطعة الأرض رقس ١٠٦١ بالبساتين لهيئة النقل العسام بالمقاهرة لتقيم عليها فرعا لها وجراجا لمركباتها تمكينا لها من أدارة مرفق النقل العسام بالقاهرة ، وذلك بالثمن الذي يتفق عليه وأن قدرت اللجنة العليا لمتثنين أراضي المحكومة وقتئذ سعر المتر المربع من المساحة المسار اليها بأربعة جنيهات ، فمن ثم يتمين الالتزام بما انعقدت عليه أرادة الطرفين في هذا الشسان بما لا يسوع معه لمحافظة القساهرة الذكرل عنه أو أعادة تقدير ثمن الأرض بما يخالف هذا الاتفاق .

الالسياة

انتهت الجمعيسة العمرميسة المسسمى الفتسوى والتثريع الى أحقية هيئة النقل الصام بالقاهرة في تملك قطعة الأرضي محل النزاع وفقا للثمن المحدد من قبل اللجنسة العليا لمتثمين أراضى الدولة باريعسة جنيهات للمتر المربع •

(فتوی رقم ۲۸۹ فی ۲۸۹/۲/۲۳ جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۰ ملف رقم ۲۲۸/۲/۳۳) ·

(142)

چلسنة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۹

أموال عامة ... تفصيص ... الانتفاع بالمال العام ... عدم التحساد وجه التفعة العامة عن الأدض ... عدم جواز التصرف ببيمها .

المُادِتَانَ (۸۷ ، ۸۸) مِنَ القَانُونَ المُدني •

الإصل في علكية الدولة أو وحماتها للعلية أو مصالعها أو حياتها ألمامة أنها ملكية لتنيا منها دادرة الرافق العامة التي تضطلع بلعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بمون مقابل لانه لا يغرج عن كونه استحمالا للمال العام ألمام فيها أحدة ، ويتم وصدها للمناهة الهامة بالقصل أو بمقتبى فأون و قر الرامن الوزير المختمى ، كما يكون نقل الانتفاع بالمال العام ين أسخاص للقاون بنقل الانتفاع أن على المناول بدون مقابل ولا يمت فيها أنها هو نقل للتنضيص عن وجه ذلك من قبيل النوا المناه المختلف عن من وجوب النفي المنام ألى وجه آخر من علم الوجوه ، وأن طهوم المال العام خترج عن أطار التمامل حيث الطبيعة عن مفهوم المال العام خترج عن أطار التمامل بوجب بنا المالية والرعاية منها إلى يد ويوب النمي والاستخلال وذلك حتى نتهى صاحة كمال علم بانهاء تفصيصه لاى من وجوه النمي والاستخلال وذلك حتى نتهى صاحة كال عام بانهاء تفصيصه لاى من وجوه الناع

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة المقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكرن مخصصة لنفعة عامة بالمفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأموال المامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العسامة ، وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الرزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العسامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو رحداتها المحلية أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تتفيا منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع باعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما أعد له ، ويتم رصدها للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وكما يكون نقل الانتفاع

بالمان العسام بين اشخاص القانون ينقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيسل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ، أنما هو نقل المتخصيص من رجه من وجهوه النفع العسام الى وجه آخر من هذه الوجوه ، وأن مفهوم المال العسام يختلف من حيث الخبيمة عن مفهوم المال الخاص ، لأن ألمان العسام ليس مملوكا للدولة بذات السلطات التي تملكها الدولة أو الأفراد بالنسبة لما يملكونه ملكيه خاصة ، لأن المال العام خارج عن اطار التعامل بعوجب تخصيصه لملئه عاصمة ، ويد الدولة عليه اقرب الى يد الأمانة والرعاية منها الى يد النصرف والاستغلال ، وذلك عتى منتهى صفته كمال عام باننهاء تخصيصه الخصرة والاستغلال ، وذلك عتى منتهى صفته كمال عام باننهاء تخصيصه لالى من رجوه النفع العسام ، يعوجب سند قانونى بذلك او بألفعل ،

ومن حيث أن القابت من الأوراق أن الأرض ألتي تشغلها الهيشة المعامه للارصاد الجويه بهضبه حلوان محصصه للنفع العسم بالفعل مدد عام ١٦٥٨ حين وضعت الهيئة يدها عليها ، ونها ما زالت مرصوده للاعراض المنزط بالهيئة تحقيقها ، وأن وجه المتعسه التي اسبغ على هده الارض لم ينحسر عنها بعقتضي سند فانوني يعقد به ولا خشفت ظروف الحال عن انقطاع تخصيصها للمنفعة العامة بالقعل ، فمن ثم لا يسوغ لمحافظة القاهرة أن تنشد تصرفا ببيعها واستنداء مقابل أذلك الأمر الذي تقدو معه مطالبتها الهيئة المسامة للارصاد الجوية اداء ثمن هذه الأرض لا سند له من صحيح القانون •

et 131

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســمى الفتـوى والتشريع الى عدم احقية محافظة القاهرة في استنداء ثمن الأرض محل النزاع *

(فتوی رقم ۲۹۰ فی ۱۹۹۳/٤/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۰ ملف رقم ۹۹/۱/۷) •

(140)

٠ - جلسة ٢٠ من مارس نتئة ١٩٩٦

اصلاح ذراعى ــ تصلية بعض الأوضاع المترتبة على قوائين الاصلاح الزراعي ــ التصرف في اراضى الاصلاح الزراعي •

الحادة (٦) من القانون دقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في ضان تصفية بعض الأوضاع الترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي •

الشرع رفية منه في استقرار الأوضاع الناجهة عن تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي بتمين حد أقمى للملكة وبعظر تملك الأونب الاراضي الراحية أجاز للهيئة انعادة للاصلاح الزراعي بيح اراضي العطيق للقانون التراعي بيح اراضي العلمية المائية الملك التشخير فرقم ۱۷۸۷ لسنة ۱۹۵۸ لواضعي اليه بالمارسة وبالتمن الذي تقوره اللعبة العالمية المائية الملك التقديد منة التنفيذ فرد تعديد منة ستنين _ تراخى الجهة الادارية على سرعة التنفيذ فرد تعديد منة ستنين _ تراخى الجهة الادارية على سرعة التنفيذ في التنفيذ بعا كلفها المتاسع حد الله المتاسع بعد هذا الميطاح _ تنبيعة به المتاسع حد المائية المتاسع حد المائية المتاسع حدادا المتاسع حداد المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع المتاسع حدادا المتاسع حدادا المتاسع المتاسع حدادا المتاسع المتاسع حدادا المتاسع المتاسع المتاسع حدادا المتاسع المت

تبين للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ان المادة السادسة من القانون وقم ٣ أسنة ١٩٨٦ تنص على أنه و فيما علما الأرض الخاضعة للقانون وقم ٥ أسنة ١٩٦٩ المساد اليه يجوز لمجلس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزراعي المصرف في أداضي الاصلاح الزراعي بالمارسة لواضعي اليم عليها بالثمن الذي تقدره اللجنة العليا لتقدير أثمان أداضي المولة وذلك بالشروط ووقا للضوابط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ء كما تنص المادة الشامنة من ذات القانون على أن « يتم الانتها من تنفيذ مذا القانون في مدة أقصاعا سنتان على أن تصدر اللائحة التنفيذية له بقرار من وزير الزراعة » ٥

واستظهرت الجمعية المعمومية معا تقسيم أنه ، رغبة من المشرع في استقرار الأوضاع الناجمة عن تطبيق قوائين الإصلاح الزراعي بتعين حه أقصى للملكية وبعظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، أجاز للهيئة العامة للاصلاح الزراعي بيع أراضى الاصلاح الناشئة عن استيلاه الحكومة على الأراضى بالتطبيق للقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩٧ بالاصسلاح الزراعي والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٦٣ بعظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، بيع تلك الأراضى لواضعى اليد بالمارسة وبالشمن

الذي تقدره اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة ، وحثا من المشرع على سرعة تنفيذ ما ورد بهذا القانون من أحكام قرر أن تبادر الجهة الإداريه في تنفيذه في مدة أقصاها سنتين من تاريخ المسل يه ، وعلى هذا فان استطالة مدة التنفيذ بعد المعاد الذي ضربه المشرع لجهة الإدارة فان كان يفيد التراخي عما ارصي به المشرع الاانه لا يغل يد الجهة الادارية البائعة عن الاستمرار في تنفيذ ما كلعها المشرع به • والحاصسل أن القانون لم يتضمن جزاء رتبه على مباشرة جهة الادارة البيع بعد هذا الميعاد الأمر الذي يفيد أنه موعد تنظيمي ، والحاصل أيضًا أن الأعبــــال التحضيرية للقانون تم تتضمن اشارة ما الى ما يفيد أن الموعد المضروب قصه به انهاء ولاية جهة الادارة في البيع بعده ، كما أن القول بغير ذلك من شأنه أن يجمل تنفيذ أحكام هذا القانون مرتبطا بأجل محدد لم يظهر وجه ارتباط له بالأحداف التي نيط بالقانون تحقيقها ، الأمر الذي يظهر منه جميعه أن ليس ثمة نص صريح ولا حكم ضمتي ولا فهم يرد من سمسياق القانون ولا اشارة في الأعمال المصاحبة لنصوص القانون ، ليس في أي من ذلك ما يفيد أن الموعد المضروب ينتهي بانتهائه ترخص جهة الادادة في البيع شهوط حذا القانون وأوضاعه و

لللسك

انتهت الجمعية المهوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الموعد للشار اليه في المادة التامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاصسسلاح الزراعي هو ميعاد تنظيمي قصد به حت الجهة الادارية على الاسراع في تطبيق أحكامه •

ر فتوی رقم ۲۹۱ فی ۲۹۱/۱/۲۳ جلسة ۱۹۹۲/۳/۲۰ ملف رقم ۱۰۰/ ۸۲/۱) ۰

(141)

جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۳

شركات قطاع الأعمال العام ... عقد مقاولة الأعمال ... زيادة في الأسعار ... قراوات سيادية ... ظروف طارئة ·

المادة (٤ مكرد و ٩) من الرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الفاسي بالتسمير الجبرى وتحديد الارباح المصل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ بتخويل وزير المستاعة المركزي سلطة تحديد اسحار المنتجات انستاعية المحلية ٠

المشرع حرصا منه على تجنب دوم اسعاد المنتجات دفعا باهظا لا يتناسب البته مع تكاليف الانتجاب وسد ألى وذير الصناعة الاختصاص بتعديد اقصى الاسعاد لمنتجات المستاعة المحتلفة من ينها الاسمنت واضغى الشرع على قراد التعديد صفة الازام على نعو يجب معه أن يسود على الكافرة، ما لا سبيل ألى الفكائك مما قرده والا تعرض المطائف للجوزاء المعمد أن يسود على الكافرة به ـ الإيادة في سعيد الاسمنت المجانسة بعوجب قرادات غير سيادية في تتجة ذلك ب لا حق للشركة في المطائبة بالمأروق كما لا يحترن الاستناد الى نظرية القروف المطارنة لعدم توافر شروطها بالطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٤ مكرر) من الرسوم يقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٢٥٠ الساعس بالمسمير الهبرى وتحديد الأرباح ، المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتخويل وزير المساعة المركزى سلطة تحديد اسمار المنتجات الصناعية المحليبة تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزى بتحديد أقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون القيد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد « وان المادة (٩) منه تنص على أن » يعاقب بالحبس منة لاتقل عن شهر ولا تجاوز سنتين ويفرامة لاتقبل عن عشرين جنيها ولا تربد على خسمائة جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين :

ا ... من باع سلمة مسمرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعى أو بربح يزيد على السعر أو الربح المين أو امتنع عن بيعها * • د كما تبين للجمعية العمومية أن الشريط العامة للمناقصة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العقد المبرم بين الهيئة المصرية العامة لحياية الشبواطي، وشركة النصر للمباني والإنشاءات (أيجيكو) لهملية حماية الساحل الشمالي شرق مصب قرع دهيط نصب في المادة الثامنة منها على أنه و بالنسبة لأسعار مواد الناسينت والحديد والخشب دون غيرها المسعرة جبريا ستقوم الادارة

بمحاسبة المقاول على فرق السعر سوا، بالزيادة أو النقص في حالة قيام الحكومة بزيادة السعر أو تخفيضه وذلك بالنسبة للكمية التي يتسلمها بعد تعديل الاسعار وتكون لازمة للمبل وللادارة وحدما الحق في تحديد هذه الكبيات ٠٠ ء كما تضمن محضر المفاوضة التي تمت مع الشركة للذي يعد جزء من المقد وفقا لنص المادة الاولى منه _ أن يصرف للشركة أي زيادة في الأسمار من تاريخ تقسديم المعلاء في ١٩٩٢/١٠/٨ سواء للأسمنت أو الحديد بناء على قرارات سيادية ء ٠

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات رفعا بأهظا لايتناسب البتة مع تكاليف الانتاج ، وسد الى وزير الصناعة المختصاص بتحديد، قصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية ومن بينها الاسمنت واضفى المشرع على قرار التحديد صفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة يمالا سسبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للجزاء الجنائي ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير « بالسيادية » •

ولما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطي، وشركة النصر للمباني والانشاءات (ايجيكو) قد تضمن أحقية الشركة في تقاضى الزيادة التي تطرأ على سعر الاسمنت بموجب قرارات سيادية ، وإذ كانت الزيادة في سعر الإسمنت التي تصالف الشركة بادائها. اليها قد ثمت بموجب قرارات صادرة من الشركة القايضة لاتتوافر فيها ذات عناصر قرار التحديد أو التسعر الجبري المسار اليه سواء من حيث السلطة المختصة باصداره أو سينه هذا الاستدار وغاياته أو خاصية الالزام ، وهو لايمهو أن يكون تحديدا لسمر البيع تجريه الجهة البائمة في اطار أوضاع السوق وآلياته ، فمن ثم لايندرج ذلك في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية التي يسوغ معه للشركة استنادا اليها المطالبة بقيمة الزيادة التي طرأت على سمر الأسمنت . كما لم يظهر من بنود عقد العملية مقترنا بالشروط لعامة للمناقصة ومحضر المفاوضة أن ارادة الطرفين قد انصرفت الى اقتضاء الشركة لأية زيادة تطرأ على سعر الأسمنت • بل ان العقد مقترنا بالشروط العامة للمناقصية تناول تنظيم هذه المسألة ولم يسكت عنها وعين نطاقها بقيام الادارة بمحاسبة المقاول على فرق السعر سواء بالزيادة أو النقص في حالة قيام الحكومة بزيادة السعر أو تخفيضه وذلك بالنسبة للكمية التي يتسلمها بعد تعديل الأسعار وتكون لازمة للممل وناط بالإدارة وحدما تحديد هذه الكميات، بمالا يجوز للشركة من

بهد المطالبة بالزيادة الطارئة على سعر الأسمنت بعوجب قرارات صادرة من الشركة القابضة نزولا عنسه قاعدة أن العقد شريعسة المتفاقدين ولم تر الجمعية العمومية - في الحالة المعروضة - الاستناد الى احكام نظرية انظروف الطارئة لتعويض الشركة المذكورة عن قدر ما أصابها من خسارة من جراء ارتفاع سعر الأسمنت و ذلك أن كبية الاسمنت المستخدم في العملية تبلغ ٢٩٥٣ طن وأن خسارة الشركة نتيجة زيادة سعر الاسمنت تبلغ ٢٠٠٠ ٢٠٢٣ جنيه وأى بنسبة ٥٪ من قيمة العقد الكلى للعملية بالا يقوم به أثر الحادث الطارئ من صسيرورة التزام الشركة للعملية بالا يقوم به أثر الحادث الطارئ من صسيرورة التزام الشركة جسيا اذ لاتبلغ الخسارة المشار اليها حد الفداحة وذلك في ضوء ما أوردته الشركة من بيان و

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفترى والتشريع الى عدم أحقية شركة النصر للمبانى والانساءات (ايجيكو) فى تقاضى فروق الزيادة فى أسمار الأسمنت فى الحالة المورضة .

ر فتوی رقم ۳۲۳ فی ۱۹۹۲/٤/۲۱ جلسة ۱۹۹۲/۳/۳۱ ملف رقم ۳۲/۲/۷۸) •

(NYV)

جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۳

عاملون بشركات قطاع الإعبال إلمام .. انها، خدمة العاملين بسبب الانقطاع عن العبل ... عدم لزوم الدرض على اللبنة الثلاثية التصوص عليها في قانون العبل ... الهاد د ك م ك ك م ك م ك من القائد، في 20 السنة (20 المواد الماد ا

المواد (£ ، £2 ، 62 ، 62) من الفانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطام الأعبال المام •

المادة (٨٥) من اللائعة التنفيذية تقانون شركات قطاع الأعمال المام المسادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩١ -

تضمن القانون سائف الذكر وكذا اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا كه على سبيل تضميل الأحكام التعلقة بأنها، والخدة للاستالة الصريعة أو الضمينة حاتيجة ذلك : لا وجه لاستمارة الأحكام الواردة بقانون العمل ومن ضمتها وجوب عرض حلالات المهاء الخدمة للاستعالة على المنجنة المنافزة بين انها، الخدمة للاستعالة على المنجنة كمفوية تاديبية التى يتعين عرضها على الملحية المنافزية حاسبية التى يتعين عرضها على الملحية المنافزية الدينية التى يتعين عرضها على الملحية المنافزية المنافزية المنافزية المنافزية المنافزية التى يتعين عرضها على الملحية المنافزية الدينية التى يتعين عرضها على الملحية المنافزية الدينية التى يتعين عرضها على الملحية المنافزية المنافزية

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع آن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام تنص على أنه « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات الغابضه أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية ٠٠ وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميم الانظمة والقراعد التي تنظم شئونهم الوظيفية ، وذلك الى أن تصدر لوائح انظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها ، كما تنص المادة (٤٤) من قانون شركات قطـــاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣. لسنة ١٩٩١ على أن « تسرى في شيسان واجيسات العاملين بالشركات القابضة والتحقيق معهم ٠٠ وتسرى في شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتاديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ء -وتنص المادة (٤٥) من ذات القانون على أن « تنتهي خدمة العامل لأحد الأسياب الآتية : ٦٠٠٠ ـ الاستقالة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الأوضاع والاجراءات الخاصة بانتهاء خدمة المامل بسبب الاسيستقالة أو عدم ه ٠٠٠ كما تسرى أحكام قانون العمل على العاملين بالشركة فيما لم يرد بشانه نص خاص في هذا القانون أو اللوائم الصادرة تنفيذا له ، وتنص

المادة (٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الإعبال العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ على أن ، يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالتين الآتيتين: ١ ـ ١٤١ انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من عشرة أيام مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يتبت أن انقطاعه يعذر يقبله رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو من عمله دون عذر يقبله رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو من يفوضه أى منهما حسب الأحوال أكثر من عشرين يوما متصلة في السنة ، وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال عذه المدة ويتمين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية ،

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقسدم أن المشرع قد استحدت نظاما جديدا للعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون تقفى بأن تستمر معاملتهم بذات الأوضاع السابقة لحين صدور اللوائح المنظمة لشغونهم ، الاانه استمار بعض الأحكام الواردة بقانون العمل ، وكذلك المتعلقة بواجبات العاملين والتحقيق معهم وتأديبهم الواردة بالقصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشار اليه ، وجعل من قانون العمل الشريعة العامة التي يتعين الرجوع اليها فيما لم يرد بشئانه نص خاص في احكام القانون رقم ٢٠٠٣ أو اللوائح الصادرة تنفيذا له ،

ومن حيث أن قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة المعاد مجل من أسباب انتهاء خدمة العامل الاستقالة وأحال الى اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له ، بيان الإحكام التفصيلية لهذه الاستقالة سواء أكانت صريحة أو ضمنية ، فجعلت المادة (٨٥) من هذه اللائحة من انقطاع العامل بغير عدر مقبول المحد المشار اليها بهذه المادة قرينة على عزوفه عن المحل ورتبت على ذلك ذات آثار تقديم الاستقالة واعتبرتها في مقام الاستقالة الضمنية ، وأجازت للشركة أنهاء خدمته لهذا السبب ، وذلك بعد انذاره وفقا لإحكامها ، ولم تمنزم الشركة بوجوب عرض هذه الحالات على اللجنة النلائية المنصوص عليها في قانون الصل .

ومن حيث ان القانون سالف الذكر واللائحة الصادرة تنفيذا له تضمنتا على سبيل التفصيل الأحكام المتعلقة بانهاء الخدمة للاستقالة الصريحة أو الضمنية ، فانه لا وجه لاستعارة تلك الأحكام المنظمة لها الواردة بقانون العمل ومن ضمتها وجوب عرض حالات انهاء الخدمة

للاستقالة على اللجنة الثلاثية سابق الاشارة البها • وذلك اعمالا لنص المادة (٤٨) من قانون شركات قطاع الأعمال والتي تقصر الرجوع الى قانون العمل على المسائل التي لم يتناولها القانون أو اللوائح المنظمة له • كما انه يجب التفرقة بين انهاء الخدمة للاستقالة التي وردت الأحكام المنظمة لها في المادة ٨٥ من اللائحة التنفيذية للقانون وبن الفصل كعقوبة ، أذ انهما وأن كانا بتفقان في النتيجة الا انهما يفترقان في الطبيعة والاجراءات والآثار، لأن الفصل كعقوبة تأديبية يسبقه اجراءات التحقيق مم المسامل بمسأ تتضمنه من ضمانات عديدة تبدأ من سماع أقواله وانتهاء بتوقيم العقوبة من سلطة بذاتها ، كما أن انقضاء رابطة العمل تأديبيا بالفصل يكون م حمه لحية العمل فيما تنسبه إلى العامل من مخالفة معينة في حين أن انتهاء الخدمة يسبب الاستقالة الضمنية مرجعه الى ارادة العامل نفسه بعزوفه عن العمل وتركه اياه ، مع توافر ضمانات اخرى بدءا من انذاره وتنسهه إلى ما تنويه جهة العمل من اتخاذ اجراء حياله مع تمكينه من تقديم أعذاره المررة لانقطاعه وانتهاء بخضوع هذا كله لرقابة القضاء ومن ثم فانه بحب اعبال الأحكام الخاصة بكل منهما ، كلا في مجاله دون خلط أو ربط بينهما لم يهدف اليه المشرع ، وعلى هذا فان الأحكام الخاصــــة ر حوب عرض حالات الفصل من العمل كجزاء تأديبي لا وجه لاعمالها أو استمارة أحكامها بالنسبة لحالات انهاء الخلمة بسبب الانقطاع عن الصل ، وترتيبا على ما تقدم فان حالات انهساء الخدمة للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام بسبب الانقطاع عن العمل لايلزم عرضها على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (٦٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ •

تدا ك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم لزوم عرض حالات انهاء خدمة العاملين بشركات قطاع الأعمال العام بسبب الانقطاع عن العمل على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (٦٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٨ ٠

ر فتوی رقم ۳۲۶ فی ۱۹۹۳/۲/۳۲ چلسة ۱۹۹۳/۳/۲۰ ملف رقم ۲۰۷/۲/۸۳) •

(NYA)

جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۳

محكمة الثورة ... مصادرة ... علو ... اصلاح زراعي ... حكم فضائي ... كيفية تنفيذ الحكم ... الافراج عن الأطبان ... ملكية طارفة ... كيفية اها، التمويض .

المادة (۱۰۱) من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون وقي ه؟

لسنة ۱۳۱۸ مسادرة ارض احد الانشخاص من قبل محكمة التورة ، ثم مسدور الطو عن

من كافة الاثار والعقربات ... نتيجة ذلك : ضرورة رد اموال ومبتلكات هذا الشخص طالا

لم تؤل هذه الابوال والمستلكات على ملك الدولة أما ما تم التصرف فيه فيحكمه تلايخ

لا تقرل هام الأدوال والمستلكات على ملك الدولة أما ما تم التصرف فيه فيحكمه تلايخ

لتصرف وما اذا كان قبل الدو او بعدم ... ارض المروضة حالته ثم يكن قد بيع منها شي،

الماد ذلك ... تنفيذ حكم المحكمة لا يمكن ان تعدل فيه جهم الافتاء نظرا لما له من قوة

الأمر المحكم، به وحجبته ... رد الأدوال عبنا او التدويض عنها في جميع الأحوال أنها يكون

في حدود ما تقضى به قوانين الاصلاح الزراعر المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لاحكام، الملكية

الخارات ... تطبق ... والناسلاح الزراعر المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لاحكام، الملكية

تبين للجمعية المعبومية لتسمى الفتوى والتشريس ان المسادة (١٠١) من تانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية المسادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « الأحكام التي حازت توة الأمسر المتضى تكون حجة غيما غصلت غيه من حتوق ، ولا يجوز تبول دليسل ينقض هذه المجية » •

ومغاد ذلك أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى نكون حجسة بما فصلت فيه بحيث يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيها قضى فيه . بيد أن هذه الحجية لا تكون قاصرة على منطوق الحكم فحسب وانها تبتد الني أسبابه التي يتوم عليها هذا المنطوق وارتبط بها ارتباطاً وثيتاً ، مما يجب مراعاتها عند تنفيذه فلا يأتي تنفيذ الحكم مخالفا لمنطوقه أو لتلك الاسباب التي ارتبطت به وحازت حجية سواء بسواء مع منطوق الحكم .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى (دائرة منازعات الاسراد والهيئات) قضت بطلستها المنعقدة بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٨٥ ق الدعوى رقم ٨٨ لمسئة ٣٥ القضائية المقامة من السيد / ضد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بصفته الرئيس الادارة المسامة للأموال المستردة ورئيس مجلس ادارة الهيئة

العامة للاصلاح الزراعى أولا : بالفاء القرار السلبى الصادر من الجهة الادارية بالامتناع عن تسليم المدعى اطيانه على الوجه المبين بالاسباب ، والنسبة اطلب والزمت الجهة الادارية مصروفات هذا الطلب . ثانيا : وبالنسبة اطلب التعويض باحالة الدعوى الى مكتب خبراء وزارة المدل ليندب احسد خبرائه المختصين للانتقال الى عين النزاع ومعاينتها لنتدير التعويض المستحق للهدعى اعتبارا من ١٩٦٠/٢/٣ تاريخ صدور قسرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٠ ...» .

وأقامت المحكمة تضاءها على أن عقوبة المصادرة التي حكم بها على السيدة وشقيقيها قد ترتب عليها أيلولة الأسوال المسادرة الى ملكية الدولة ، ومن ثم مان العنو عن كامة الآثار والعقوبات يقتضى رد أموال وممتلكات السيدة / ٠٠٠٠٠ وشقيقيها ازالة لهدا الاثر واستاطأ لعقوبة الصادرة المحكوم بها ، وذلك بطبيعة الحسسال بالنسبة لملاموال والممتلكات التي مازالت على ملك الدولة في ٢/٦/١٩٦٠ تاريخ صدور قرار العنو المذكور ، وكذلك رد ريع وثبار هذه الاسوال والممتلكات مع مراعاة احكام النقادم . أما الأموال التي تصرفت فيها الدولة الغير بتصرفات ناتلة الملكية ، غاذا كان قد تم قبل تاريخ صدور قرار العفر فلا يجوز الرجوع في هذه التصرفات ويقتصر حق المعقو عنه على استرداد صافى المقابل الذي حصلت عليه الدولة فعلا لقاء هذا التصرف دون الريم والثمار باعتبار أن الدولة في هذه الحالة في حسكم الحائز حسن النية ، أما اذا كانت التصرفات بعد قرار العفسو فانها لا تسرى في حق المعفو عنهم وترتب على هذه التصرفات حق المالك في التعويض عنها بقيمتها السوقية وقت البيع • وكذلك حقه في مقال الثمار المتولدة عن المال المتصرف فيه ، وبطبيعة الحال فان الأموال التي ترد عينا أو يعوض عنها يكون في حدود ما تقضى به قوانين الاصلاح الزراعي -وترتيباً على ذلك ، وأن ثبت للمحكمة أن الأوراق قد خلت مما ينيد أن الدولة قد تصرفت في أموال وممتلكات المدعى تصرفات ناقلة الملكية قبل ١٩٦٠/٢/٦ ، ومن ثم مانه يحق له استرداد امواله وممتلكاته وريسم وثمار هذه الأموال والممتلكات من تاريخ صدور قرار العنو . وخلصست المحكمة الى أنه متى كان قرار العفو المذكور يشمل المدعى ، كما أن الملاكه المصادرة ومن بينها الاطيان موضوع الدعوى لم يتم التصرف نيها تبل صدور قرار العنو ، لذلك يكون من المتمين على الجهة الادارية أن تسرد اليه هذه الأطيان مع ريمها وشارها اعتبارا من ٢/٦/ ١٩٦٠ تاريخ صدور قرار العقو وأن امتناعها عن ذلك يمثل قرارا اداريا سلبيا مخالفا للقانون تقضى المحكمة بالفاته ،

واستظهرت الجمعية العمومية من حيثيات الحكم المسار اليه ان ارض المعروضة حالته لم يكن قد بيع منها شيء حتى ٦ من ضراير سنة ١٩٦٠ تاريخ صدور قرار العفو عن عقوبة المسادرة ، ومن ثم فان الأصل ان ما بقى في حيازة الحكومة حتى صدور حكم محكمة القضاء الادارى المشار اليه يسلم عينا للمعروضة حالته . أما أذا تصرفت الدولة للفسير في اطيان المعروضة حالته تصرفا ناقلا للملكية بعد صدور قرار العفو ، مان هذه التصرفات لا تسرى في حقه الذي ارتفع أثر المسادرة عن ملكسه بالعلو ، ما لم يتعطل حقه في استرداد هذه الأموال وثمارها أو ربعها طبقاً لقواعد الحيازة بشروطها المنصوص عليها في القانون المدني . وعندت يترتب له حق تبل الدولة في الحصول على تعويض يقدر بالقيمة السوقية لها في تاريخ البيع وأن حكم المحكمة قد ألهاد جهارا وبوضوح أن التعويض الذي يقدر في هذه الحالة يمثل القيهة السوقية للأرض وقت بيعها وليس وقت الحكم بالتعويض أو الانفاق على تقديره ، وليس لجهة الافتاء أن تعدل في هذا الشان عما قضت به المحكمة قضاء نهائيا تنسبغ عليه قوة الأمر المحكوم وحجيته ويغدو مناط الحتوق ومتعلقها ، وكذلك الأمسر بالنسبة لاستحقاق مقابل الثمار المتولدة عنها • بمراعاة أن رد تلك الأموال عينًا أو التمويض عنها في جبيع الأحوال أنبا يكون في حدود ما نقضى به قوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة بما تضمنته من تنظيم لاحكام الملكيسه الطارئة .

ومن حيث أن توانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة وضعت حداً اتصى المكية الاراضى الزراعية ، وضماناً لعدم مجاوزته له أو الاخسلال به وضعت جزاء على مخالفته وذلك بالنص على بطلان كل عقد بترتب عليه زيادة ملكية الفرد أو الاسرة عن الحد الاقصى المقرر تانوناً ، وعدم جواز شهره ، بيد أن المشرع رعاية منه لحالات قد تزيد فيها ملكية المرد على الحد الاقصى بغير طريق التعاقد كالميراث أو الوصية وتوفيقاً للالتزام بوضع حد أقصى للملكية وبين ما يكون للمالك من حق التصرف في القدر الزائد الملارىء في ملكيته خلال سنة من داريخ المولتها الذائد في ملكيته خلال سنة من داريخ المولتها وقد نصت على ذلك الفقرة (ز) من الملاة (۲) من المرسوم بقانون رقم رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۷۲ بشأن الاصلاح الزراعي ، والملاة (۲) من المرسوم بقانون رقم رقم ۱۲۷۷ لسنة ۱۹۲۱ ، والملاة (۷) من القانون رقم رقم مده المناق المالاتين بعد العمل بهذا القانون – ملكية الني خميري نصابا على أنه « إذا زادت بعد العمل بهذا القانون – ملكية الفرد على خميمين غدانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق المردور على خميمين غدانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق المردور المسلاح الزراعي و الميرة وغير ذلك من طرق الميرود على خميمين غدانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق الميرود على خميرين غدانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق الميرود على خميري غدانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق الميرود ال

كسب الملكية بغير طريق التعاقد أو ملكية الأسرة على المائة قدان بسبب من تلك الأسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم أقرار السي المبيئة العامة للاصلاح الزراعي عن الملكية بعد حدوث الزيادة وذلك خلال المواعيد ووقعاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الاسرة التصرف في القدر الزائسد بتصرفسات ثابتة التناريخ - خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والاكان المحكومة أن التسويلي ، نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٩) على مقدار الزيادة اعتباراً من تاريخ انقضاء تلك السنة » . ومن ثم غان حق الدولة في الاستياد بقوط بعدم استعمال المالك للرخصة أو المكنة التي قررها له القانون خلال المنة المعددة ، فاذا امتنع عن المالك استعمالها لسبب خاروته المثنع عن ارادته المتهم انذال الحكم الذي غرضه المشرع .

ومن هيث أن مكنة النصرف للمعروضة حالته في القدر الزائد على حد الاحتفاظ المقرر عانوناً تقوم وتتوامر بقدرته على اجراء بثل هــذا التمرف وهو با لا يكون الا بتسلبه الفعلى لاطياته واسترداده لها ، وبن هذا التاريخ ببدا سريان المهلة المحددة للتصرف في القدر الزائد على حد الاحتفاظ ، وبن ثم وجب تسليم المعروضة حالته أطياته انفاذا الحسكم الصادر لمسالحه ، على أن يقوم بالتمرف في القدر الزائد منها على حــد الاحتفاظ خلال منة بن تاريخ التسليم الفعلى ، غاذا كانت الأطيان تسد تم بيمها وجب أن يؤدى اليه تعويض عنها يماثل قيبتها السوقية وقست البيع ،

اللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : أذا كانت أرضه السابق مصادرتها ثم الافراج عنها والأرض الموروثة له عن شقيقته ، تزال لدى الدولة لم يجر التصرف فيها الى الفير بتصرفات ناقلة للملكية فانها تسلم اليه وما زاد منها على نصاب المكيسة المحددة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يعتبر في حكم الملكية الطارئة مما يجيز له التصرف فيها خلال سنة من تاريخ الافراج عنها وتسليمها اليه مما يتبح له ملكية التصرف فيها وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ١

ثانيا: با جرى التصرف فيه من الدولة بتمرغات ناتلة للبلكية بعد صدور ترار العفو يعوض عنها بتينها السوقية وقت البيع ، طبقا لما ورد باسباب حكم المحكمة المحال البها في المنطوق . ثالثا : لجهة الادارة والمالك أن ينقتا على أن تسؤدى الدولسة التمويض للمحكوم له في صورة أطيان زراعية أو عقارية على أن يجرى أولا حساب التعويض النقدى له مقدرا بالقيمة السوقيسة لما بيع من أرضه وقت حصول البيع وذلك امتثالا لما نص عليه المسكم النهائي ذي الحجية وقوة التنفيذ الملزمة ، ثم يستبدل المحكوم له بهذا التمويض أعيانا بن ملك الدولة مقدرة بالسعر السوقى للاعيان عند تمام الاتفاق بين الطرفين وذلك بشرط الا يزيد حجم الارض الزراعية التي يستوفى بها المتموض عن حد الملكية المسبوح به وقت الاتفاق باعتبار أن امتلاكه لهذه الارض هو امتلاك لارض جديدة يجرى بطريق ارادى ويبطل فيما يدن حد النصاب المحدد في التأتون .

ر فتوی رقم ۲۳۹ فی ۲۹۹۱/۵/۱۱ جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۰ ملف رقم ۲۰۰/۱/۷) -

(149)

هلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

جامعات ـ اعضاء هيئة التدريس ـ الأستاذ المتأرغ ـ مكافأته • القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ بشان تنظيم الجامعات •

مكافاة الأستاذ المتفرغ ... عدم دخول بدل تبثيل الوظائف التي شفلها الأستاذ التغرغ قبل احالته الى الماش ضمن عناصر حساب الكافاة التي تستحق له كاستاذ متفرغ ... تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المسادة ٢٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى ... ويكون تعيينه لدة أربع سنسوات قابلة للتجديد ، ويمتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفة استاذ على سبيل التذكار غاذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الجامعة قبل نهاية المدة عاد الي شغل وظيفة استاذ التي كان يشغلها من قبل اذا كانت شاغرة ، فاذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية الى أن تخلو » . وتنص المادة 1/1٢١ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنسة ١٩٧٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١١٤ على أن يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جبيع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة متغرغين حتى بلوغ سن الخامسة والسستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العبل ولا تحسب هدده المدة في المماش ، ويتقاضون مكاناة اجمالية توازى الغرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمسع بسين المكافأة والمعاش » . كما تدبن للجمعية العبومية أن البند ٨ من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والماشسات الملحق بقانسون تنظيهم الجامعات ، المشار اليه ، تنص على أن يحتفظ بمرتبه بصفة شخصية رئيس الجامعة أو نائب رئيس الجامعة أو أمين المجلس الأعلى للجامعات الذي يترك منصبه لأي سبب من الاسباب ، ويعود الى هيئة التدريس » كما ينص البند ٩ من القواعد ذاتها تبل تعديلها بالقانون رتم ١٤٢ لسنة 1998 على أن « يسوى معاش رئيس الجامعة على أساس المرتب الذي يتقاضاه على ألا يتجاوز الماش ١٥٠ جنيها شهريا .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن المشرع سـ من ناحية سـ احتفظ لرئيس الجامعة طوال مدة تسغله لرئاسة الجامعة بوظيفته الأصلية كاستان على سبيل التنكار فاذا لم تجدد مدة شغله لها أو تركها تبل نهايتها عاد إلى شغل وظيفة استاذ التي كان يشغلها اذا كسانت شاغرة أو يشغلها بصغة شخصية إلى أن تخلو اذا لم تكن شاغرة وفي هذه الطالة يمتقظ له المشرع سايضا سبرتبه بصفة شخصية ، أما اذا كانت خديته كرئيس للجامعة انتهت الجوفه سن الاحالة إلى المساش غقد أوجب المشرع تسوية مماشه على اساس المرتب الذي كان يتناشاه كريب للجامعة ، وبما لا يجاوز مائة وخمسين جنيها طبقا لحكم البند ؟ من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والماشات الملحسق بتانسون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، قبل تعديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة

ومن ناحية أخرى ، ورغبة من المشرع في الا تحرم الجامعات بسن خبرات اساندتها الذين عملوا في محرابها أعواما عديدة أوجب سما لم يرغض عضو هيئة التدريس سمينه عند بلوغه السن القانونية المقررة لاتهاء خدمته كاستاذ متفرغ حتى بلوغه سن الخامسة والستين طبقالحكم المادة 171 من قانون تنظيم الجامعات المسار اليه تبسل تعديلها يالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ الذي جمل التعيين في وظيفة استاذ متفرغ مدى الحياة ودون حد أتمى ما لم يعترض عضو هيئة التدريس سوذلك لتاء مكاناة أجبالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى المقررة وبين الماش .

واستمرضت الجيمية المهومية بسا جرى به اغتاؤهسا بجالستى المماري العمد الإعداد كاصل عام عند حساب المكافأة بعد الاحالة الى المماش بالرتب والرواتعب الاضافية الفررة للوظيفة التى يشغلها غضو هيئة التدريس عند احالته الى المماش ، الا أن المصرع وقد قرر تسوية بمعاش رئيس الجابعة على الساس هذا المرتب بعد احالته الى المعاش غانه استثناء من الأصل العام سالف الذكر تحدد مكافأة الاستأذ المترغ الذي شغل وظيفة . وئيس اللحامة قبل احالته الى المعاش على اساس مرتب هذه الوظيفة . وئيس الحامة المرتب بعد الماتة لمن المتثناء من القاعدة العالمة المتسررة فى التوسيع فى هذا الاستثناء ببلغ الستثناء من القاعدة العالمة المدردة فى التوسيع فى هذا الاستثناء بباشافة بدل التمثيل المترر لشاغل وظيفة رئيس الجابعة الى المرتب عند حساب مكافأة رئيس الجابعة الذي يعين بعد احساب مكافأة رئيس الجابعة والدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المتور لرئيس الجابعة والبدلات الاضافية على الساس الفرق بين المرتب المترد لرئيس الجابعة والبدلات الاضافية

المتررة للاستاذ وبين الماش المستحق له ، أما بدل التمثيل مأته لا يصرف الالساغل الوظيفة المقرر لها هذا البدل الأمر الذى لا يتحقق بالنسبة الى رئيس الجامعة المحال الى المعاش لانه لا يقوم بأعباء هذه الوظيفة وانما بوظيفة استاذ متفرغ هذا فضلا عن أن رئيس الجامعة الذى بلغ سسن الماش أنها يمين استاذا متفرغا بوجب كونه يحتفظ بوظيفة استساذ على سبيل التذكار وشأنه في ذلك شأن المهيد أو رئيس القسسم الذى يحتفظ بوظيفة الاستاذ فعلا ، كما أن أهلية التعيين في وظيفة الاستاذ ناملا أو على سبيل التذكار ولا يسبق شغل المعين وظيفة الاستاذ فعلا أو على سبيل الذكار ولا ترد بوجب شغل المعين وظيفة الاستاذ فعلا أو على سبيل الذكار ولا ترد بوجب شغل المعين وظيفة الرئيس الدكارة الرئيس أو المهادة أو رئاسة القسم .

اذا____ك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عسدم دغول بدل التمثيل ضمن العناصر التى تحسب على اساسها المكافاة المستحقة للأستاذ المتفرغ في الحالة المعروضة .

(فتوی رقم ۳۳۰ فی ۱۹۹۳/٤/۷ جلسة ۱۹۹۳/٤/۳ ملف رقم ۲۳۹/٤/۸۳) •

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

فريبة _ فريبة الدمنة _ فرضها _ (رسوم) (هيئة الشرطة) •

القانون رقم ٢٣١ تسنة ١٩٥١ بشان الدمقة ــ القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بغرض رسم اضافى عل التلاكر المبيعة فى الجياديات الرياضية والطلات التى تقرفى عليها هريهة التمفة ــ المداكر المبيعة لرواد مدينة اكلامى بشاطئ، المعودة ـ تكييفها ــ لا تعد تذاكر او اجرة مكان واناما هى مقابل استخدام رواد المدينة الألماب الموجودة بها وليست تذاكر دخول بياراة او حفلة مما تفرض عليه فريية الدمقة .

نتيجة ذلك : عدم خضوع التذاكر البيعة لرواد مدينة الملاهي يشاطيء المعودة للرسم الاضافي القرر بالقانون رقم ۳۰ لسنة ۱۹۸۱ ـ تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن المسادة الأولى من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بغرض ضريبة على المسارح وغم ها من محال الفرحة والملاهي تنص على أنه « تفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين أ ، ب الملحتين بهذا القانون وذلك وغتأ للغثات الواردة غيهما ويجوز لوزيسر المالية بقرار يصدره اضافة دور أو محال مماثلة للدور أو المحال الواردة عيها » . كما تنص المادة الثالثة من ذات القانون على أنه « لا تحصل الضربية على المحال التي يكون الدخول نيها حرا ، ومع ذلك اذا أدرج المستغل اجرة الدخول في ثمن ماكولات أو مشروبات أو غيرها أو أية خدمة يؤديها مرضت الضريبة على المبلغ الزائد عسلى قيمسة الاشيساء المذك ورة ، في حين تنص المادة ١٦ على أنه ، تسرى أحكام هذا القانون في المدن والبنادر والجهات المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون . ولوزير المالية ان يضيف بقرار يصدر الى الجدول المذكور بندر أو بنادر أو جهات أخرى ، • وتلاحظ للجمعية العمومية أنه كان قد صدر قرار وزير المالية رقم . } لسنة ١٩٥٢ بسريان احكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المسار اليه ، على مدينة الاسكندرية ، كما مسدر قراره رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بتغويض رئيس مصلحة الضرائب في اضافة دور او محال مماثلة للدور او المحال الواردة بالجدول (ب) المحق بانقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه وقد أصدر الأخير قراره رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ باضافة الشواطىء التي يكون الدخول فيها بأجر ومنها شباطىء المعمورة الى الجدول (ب) الملحق بالقانون رقهم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه اعتبارا من ١٩٨٣/٩/٢٥ . وتبين للجمعيدة العبوبية ايضاً أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسفة ١٩٨١ المشار

اليه تنص على انه « يفرض رسم اضافي على ما ياتي : (1) ••••• (ج) التذاكر المباعة في المباريات الرياضية والحفلات التي تفرض عليها خريبة بموجب التانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ويحدد الرسسم بعشرة قروش اذا كائت قيهة التذاكر تقل عن جنيه واحد وعشرين قرشا اذا زادت تيبنها على ذلك » . واستعرضت الجمعية العمومية نتواها رقم ٣٠٦ في ٢/٥/١/١ - الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/١/٢ والتي انتهت غيها السي بطلان قرار رئيس مصلحة الضرائب رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ورقم ١٠١١ لسنة ١٩٨٥ نيبا تضيناه بن اضاغة دخول الشواطيء المتبيزة العامة الأخرى الى المحال والدور التي تستحق عليها الضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي المقررة بالقانون رقسم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ... » . تاسيساً على أن السلطة التفويضية المقررة لوزير المالية في التانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ » مما يجب أن يباشر هسا بنفسه وليس له أن يفوض ذلك الى غيره أذا اختصه الشارع به وحده ولم يجمل له أن يكل ذلك الى غيره • فما أرجبه القانون على وزير المالية . واختصه به وجعل لما يصدر منه من قرارات في هذا الخصوص تسوة القانون وحكيه وهو ما يجب أن يقوم به بقرارات تصدر منه نفسه ولا يجوز ان يقوض في ذلك غيره » ،

واستظهرت الجمعية المهومية بها نقدم أن ضريبة الملاهى المتسررة بالقانون رقم ٢٢١ لسفة ١٩٥١ ، المشار اليه ، انها تعرض على كل دخول أو أجرة مكان من الاماكن المشار اليها بالجداول الملحقة بهذا القانسون (ب) ، كما أن الرسم الاضافي المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ يفرض على التذاكر المبيعة في المباريات الرياضية والحفلات التي تعرض عليها الضريبة المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كان شاطىء المعورة ضمن الأماكن المسسار اليها بالجداول الملحقة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بعوجب قرار رئيس مصلحة الشرائب رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ الذي سبق أن انتهست الجمعية المعروبة الى بطلانه ، الا أن التذاكر المبيعة لرواد مدينة الملاهى بشاطىء المعمورة لا تعد تذاكر دخول أو أجرة مكان وأنها هي مقابل استخدام رواد المدينة للألعاب الموجودة بها ، فضلا عن أنها ليست تذاكر دخول مباراة أو حفلة مها تفرض عليه الضريبة وفقا لهذا القانون ، ومن ثم غانها لا تخضع للرسم الإضافي المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ المشال

انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع التذاكر المباعة لرواد مدينة الملاهى بشاطىء المعبورة بالاسكندرية مقابل الستخدامهم للالعاب الموجودة بها للرسم الإضاف المترر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ .

ر فتوی رقم ۳۳۱ فی ۱۹۹7/٤/۷ ـ جلسة ۱۹۹۹/٤/۳ ملف رقم ۳۳۱) ·

(121)

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة _ بدل سفر ومصاريف انتقال _ (لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال) _ حكم _ تنفيده مناط صرف بدل السفر ومصاريف الانتقال المتصوص عليه بلائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال المتعدد لهذا المبدل بدل السفر ومصاريف الانتقال الثابت عن المرتب او ذلك _ لا يكفى مجرد شفل الوظيفه حكما أصتقلال بدل الانتقال الثابت عن المرتب من حيث شروط استحداد وموانع تقاضيه ترقية أحد الماملين بأثر رجمى من ناريخ صدور القراد المحكوم بالفائه مع ما يترتب على ذلك من آلار شاملا القروق المالية عن المرتب الاسامي الموظيفة وملحقاته _ لا يدخل ضمين هذه الملحقات ما يكون شها مرمونا بالأواء الملول لأعمال الوقية . الترتبة على المحكم _ تطبيق و المحكم المحكم ...

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريسع أن المادة ٣٥ من لاثحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٥٨ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لاغراض مصلحية - ولا يمنح هذا الراتب الا للموظفين الذبن يشغلون وظائف يستدعى التيام باعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا ، كها استعرضت الحبعبة العبوبية ما ورد بالكتاب - الدوري رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢ مشان بدل السيارات لبعض كبار الموظفين من أنه « بناء على قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥١ سحبت السيارات الحكومية التي كانت مخصصة لحضرات وكسلاء الوزارات ومن هم في درجانهم أو في درجات أعلى ، ووكلاء الوزارات المساعدين وصرف لهم بدل نقدى مقداره الآن ٢٠ جنيها في الشهر لكل من سحبت منه السيارة التي كانت مخمصة له » وأن اللجنة المالية « رأت الموافقة على صرف بدل السيارة لمن يكلف بقرار كتابي للقيسام ممل وظيفة من الوظائف التي قرر لشاغليها بدل سيارة من السميارات المسحوبة أو يكون تيابه بعمل الوظيفة عملا بنص قانوني » .

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أنه سواء تعلق الامسر ببدل الانتقال الثابت المقرر بالمادة ٣٥ من لائحة بدل السغر ومصاريف الانتقال المشار الليها أو ببدل السيارة الذى قرره مجلس السوزراء في 1901/۷/۲۲ عان مناط صرف أي منهما مرهون بقيام الموظف عصلا بأعباء الوظيفة المقرر لها هذا البدل أو ذلك ، ولا يكفى فى هذا الصدد مجرد شغل هذه الوظيفة حكما ، وأن بدل الانتقال الثابت وأن اعتبر من توابع الرتب يدور معه من حيث الدورية ومن حيث ارتباطه بشغل الوظيفة لمركز قانونى ، غانه يستقل بذاته من حيث شروط استحقاته وموانع تقاضيه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه وان كن المعروضة حالته استصدر لمسالحة حكما من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٩٧٥ لسنة ٢٦ ق يقضي بالمغاء القرار المسطمون فيه فيما تضعف من تخطيه في الترقية لوظيفة رئيس الادارة المركزية للشنون القانونية مما يترتب على ذلك من أثار ، وكان من مقتضى تنفيذ هذا الحكم اعادة المصال الى ما كن عليه لو لم يصدر هذا القرار وترقيته الى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ صدرر القراد الملفي مع ما يترتب على ذلك من اتار اعتبارا من تاريخ صدرر القراد الملفي مع ما يترتب على ذلك من اتار الا انه لا يدخل ضمن هذه المحقات ما يكون منها مرهونا بالاداء المعقاته ، الاحيال الوظيفة شان بدل الانتقال الثابت او بدل السيارة في الحسالة المعروضة ، ومن ثم يفدو متعينا عدم اندراج هذا البدل ضمن الاثار الملاية المتربة على هذا الصحم وبالتالي عدم أحقية المعروضة حالته في البدل المشار اليه ٠

d 131

انتهت الجمعيــة الممرميــة لقسـمى الفتـرى والتثريـع الى عدم أحقية السيد / · · · · · فى صرف بدل الانتقال الثابت المقرر الشاغل، وظافف الدرجة المالية ·

ر فتوی رقم ۳۳۲ فی ۱۹۹۲/۶/۷ جلسة ۱۹۹۲/۶/۳ ملف رقم ۸۹۰/۳/۸۲) •

(124)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

فريبة ـ فريبة ارباح راسمالية •

المادتان ١١١ ، ١١٧ من قانون الفرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ٠

الشرع الضريبي وضع اصلا عاما منتضاه خضوع الأرباح التي حققها شركات الأموال مصرية كانت أو أجنبية العاملة في مصر أيا كان القرض من نشاطها للضريبة الماروضة على شركات الأموال وقضى بسريان علم الضريبة على البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية وذلك بالنسبة لأرباحها المعققة عن نشاطها في مصر ... وعاء الضريبة الأرباح التي تتحقق عند بيع أصل عن أصول الشركة .

انفاقية منع الازدواج الفريبي بِنْ الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ... نطاق سريانها ... تطبيق -

استبان للجبعية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع أن المسادة المام من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صاق الارباح الكلية لشركة الاموال المستفلة في مصر أيا كان الغرض منها بما في ذلك الارباح الناتجة عن مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستفلة وتسرى الضريبة على :

٣ - البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية التي تعسل في مصر سواء اكانت اصلية ولو كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت نروعاً لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للارباح التي تحقتها عند مباشرة نشاطها في مصر « وتنص المادة ١١٧ من ذات القانون على أن « تسرى الضريبة على الارباح الناتجة عن بيع أي أصل بن الأصول الرأسمائية للشركة وكذا الأرباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أي أصل بن هذه الأصول سواء أثناء قيام الشركة أو عند انتضائها » .

واستظهرت الجمعية المهومية مما تقدم أن المشرع الضريبى وضع اصلا عاماً مقنضاه خضوع الارباح التي حققتها شركات الاموال مصرية كانت أو اجنبية العالمة في مصر آياً كان الغرض من نشاطها للضريبــة المفروضة على شركات الاموال وتضى بسريان هذه الضريبة على البنوك والشركات والمنشآت الاجنبية وذلك بالنسبة لارباحها المحققة عن نشاطها في مصر ، وجعل وعاء لهذه الضريبة الأرباح التي تحققها اي من هذه الشركات عند بيع أصل بن أصولها .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن شركة المالكة للرصيف المائم موضوع الخلاف وأن كأنت أمريكية الجنسيسة الا انها خاضعة للضريبة على شركات الاموال وذلك عن الارباح الناتجة عن نشاطها في مصر من خلال هذا الرصيف العائم والذي قامت بتاجيره لشركة أخرى استخدمته في تغريغ الحبوب في بورسعيد لمدة عدة سنوات فاذا ما قامت ببيعه كاصل من أصولها خضعت الأرباح الراسمالية الناتجة من بيعه للضريبة سابق الاشارة اليها ، ومما يؤكد ذلك أن أتفاقية منسم الازدواج الضريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والتي وافق عليها مجلس الشعب ونشرت بالجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٣/٢٦ تنص في المادة (1) منها على أن « الضرائب التي تتناولها الاتفاقية هي ... (ب) بالنسبة لمصر ٣٠٠٠٠ - الضريبة على الارباح التجارية والصناعية كما تنص المادة ٢ منها على أن « تسرى أحكام هذه الاتفاقية أيضاً على الضرائب الماثلة في جوهرها للضرائب المذكورة في المقسرة (1) والتي تغرض بالإضافة أو بدلا من الضرائب القائمة بعد تاريخ توقيسم هذه الاتفاتية » وتنص المادة ٨ من هذه الاتفاتية أيضاً على أن الارباح الصناعية أو التجارية التي يحتقها شخص يتيم في احدى الدولتين المتعاقدتين تعنى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخسري ما لم يكسن للشخص القيم منشاة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فاذا كان للشخص المقيم منشأة دائمة في تلك الدولة المتماقدة الأخرى يكون لتلسك الدولة المتماقدة الأخرى أن تفرض الضريبة على أرباح الشخص المقيسم الصناعية والتجارية ولكن في حدود ما يختص تلك المنشأة الدائمة مقط من هذه الارباح ، وترى الجمعية العمومية أن المستفاد من نصوص همذه الاتفاقية أن الارباح الصناعية والتجارية التي يحققها شخص مقيسم في احدى الدولتين المتعاقدتين تعنى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ما لم يكن للشخص المتيم منشاة دائمة في تلك الدولة المتعاتدة الأخرى ، فاذا كان للشخص المقيم منشأة دائمة في تلك الدولة كان لها أن تفرض الضريبة على ارباح الشخص المقيم ولكن في حدود ما يختص تلك المنشأة فقط من هذه الأرباح .

ومن حيث ان هذه الانداتية تسرى على الضرائب المماثلة في جوهرها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية · ومن ثم فانها تسرى على الضريبة على أرباح شركات الأهوال المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنسة ۱۹۸۱ بشأن قانون الضرائب على الدخل والتي هي مبائلة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ومن حيث أن الشركة .. A. B. قد اتفذت من الرصيف موضوع الخلاف مقراً ثقياً مارست من خلاله نشاطاً تجارياً خاضماً لأحكام قانون الضرائب يقبثل في تاجره الشركة اخرى استخدمته لمدة سنوات في تغريغ المعوب في بورسميد ومن ثم فانه يعتبر منشأة دائمة في مفهوم المادة (ه) من الاتفاقية التي قضت بان المنشأة الدائمة يقصد بها المقر الثابت للممل الذي من خلاله يزاول شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقدتين نشاطا صمناعياً أو تجارياً . . . وغنى عن الببان أن هذا المتر الثابت الذي يمارس من خلاله النشاط الخاصع المخريبة يستوى أن يكون عقاراً أو منقد طالما أنه يمارس من خلاله نشاطاً خاضع للضريبة ومن ثم فان الارساح الهاتمة عن بيع هذا الرصيف كأصل من أصول الشركة سابق الاشارة البها يكون خاضع للضريبة وفقاً لنص المادة 110 من قانون الضريبة على الدخل رقم 10 السنة 1101 .

اذاسك

انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى خضسوع الأرباح الراسمالية الناتجة عن بيع الرصيف العائم للضريبة على أرباح شركات الأموال في مصر .

ر فتوی رقم ۲۲۸ فی ۱۹۹۲/٤/۲۶ جلسة ۱۹۹۲/٤/۳ ملف رقم ۲۹۰/۲/٤۷) ·

(127)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عقد أداري _ ابرامه _ النزام المرافق العامة (شركا**ت قطاع الأعمال العام) .** (مرفق عام) •

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بشان ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات ــ شركات قطاع الأمال الدامة عن تتيجة ذلك ـ شركات قطاع الأعمال العام مناط انظياق المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لمسنة بدور الترخيص تشركات قطاع الأعمال العمام بادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات عن طريق الالتزام الخا تقدمت بالفصل المروض في المزايدة او المهارسة التي تطرح لهذا من حقيق ح تقبية و تقارف ح تقبية و تقارف المراسة التي تطرح لهذا المرض ح تقبية و تقارف ح تقبية و المهارسة التي تطرح و تقبية و تقارف ح تقبية و المهارسة التي تطرح و تقبية و تقارف ح تقبية و المهارسة التي تطرح و تقبية و تقارف ح تقبية و تقارف المهارسة التي تطرح و تقبية و تقارف ح تقبية و تقارف المهارسة التي تطرح و تقبية و تقارف المهار و تقارف المهارف الم

تبين للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام منح التزامات ادارة مرافق النقل العام للركاب بالسيارات المسادر بالتانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنسه « لا يحوز لغير الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العاسلة والمؤسسات العابة ووحدات القطاع العام الأخرى ادارة مرفق بسن مرافق النقل المام للركاب بالسيارات ، ومع ذلك يجسوز الترخيص بادارة هذه المرافق عن طريق الالتزام وذلك في المناطق او على الخطوط التي بصدر بتحديدها ترار من وزير النقل ونقاً للسياسة العابة للدولة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة لتخطيط مشروعسات النقل والمجالس المحلية المختصة طبقاً للأحكام الواردة بهذا القانون » . وأن المادة (٣) تنص على أنه « لا يجوز منح الالتزام الا لشركة منشساة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة أو جمعية تعاونية منشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنه ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات النعاونية ، كما يجوز منسح الالتزام للمستثهرين الخاضعين الحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وذاك بشرط أن يحصل المستثمر على الموافقة المنصوص عليها في المسادة (٢٧) -ن القانون المذكور قبل منحه الالتزام » . كما تنص المادة (١١) من ذات القانون على أنه « لا يجوز منح الالتزام الا بقانون . وفيما عدا مرفق المنقل العام للركاب بالسيارات بأتليم القاهرة الكبرى ومدينة الاسكندرية يجوز منح الالتزام في نطاق المحافظة الواحدة أو الرباط بين ثلاث محافظات متجاورة على الأكثر بقرار من رزير النقل » .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما نتدم أن انشاء المرافق العابية وادارتها واستغلالها هي في الاصل - وطبقاً للتصور القانوني القائم --مسئولية الدولة تتوم بها امعانا في ضمان تحتيق النفع العام الذي انشيء من أجله المرفق ، ويكون ذلك بالطريق الباشر من خلال اشخاصها المامة الاقليبية - كوحدات الادارة المطية - أو المرفقية - كالمسئات المامة وهيئات القطاع العام وما يتبعها من وحدات القطاع العام . . كما أحاز المشرع الترخيص بادارة مرمق النقل العام للركاب عن طريق الالتزام من خلال الشركات المنشأة ومقاً لأهكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشان بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهبة وشركات التوصية بالاسهسم والشركات ذات المسئولية المحدودة _ الذي حل محله التانون عم ١٥٩ لسفة ١٩٨١ باصدار قانون شركات ... المساهمة وشركات التوصيـة بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة - أو للجمعيات التعاونيسة المنشاة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، أو للمستثيرين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة سه الذي حل مجله القانون رقسم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار تانون الاستثمار - ويكون الترخيص بادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات بطريق الالتزام بمقتضى قانون ووفقا للسياسة العامة التي نضعها الدولة وفي المناطق أو على الخطوط التي يحددها وزير النقل في هذا الشأن . ونيها عدا مرفق النقل العام باقليم القاهرة الكبرى ومدينة الاسكندرية ، أجاز المشرع لوزير النقل منع الالتزام بادارة المرفق اذا اقتصر على نطاق محافظة واحدة أو كان للربط بين ثلاث محافظات متجاورة على الأكثر .

كما تبين للجمعية المعومية من تقصى نظم المرافق العامة أنها بدات في نطاق ضيق ومحدود هو نطاق المرافق الادارية ثم تطورت المرافق العمامة وتجاوزت نطاقها المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادى، ونشأت مرافق اقتصادية في صور مختلفة واشكال عديدة ، واقتسرن هذا التطور بتطور مماثل في اساليب ادارتها ، نبعد أن كسانت تسدار مباشرة من الدولة أو بما يعرف بطريقة (الريجى) اصبحت تدار بوسائل واسائل والاسائل والاسائل والاسائل والاسائل المقسمات المقامة أو الهيئات العامة الاقتصادية أو هيئات القطاع العام) لما تعتاز العامة من المروفة والاستجابة القضيات الصلحة العام) لما تعتاز به نظمها من المروفة والاستجابة القضيات الصلحة العامة في يسر

Nº 18

وسرعة وسهولة . واختلفت وسائل ادارة هذه المرافق ؛ نهنها بما احتفظ بطابعه العام — رغم استقلال شخصيته ونهته الملية كالهيئات العامة الانتصادية ، وبنها بما يدار بطريقة الانتصاد المختلط حيث بساهم الأنراد والهيئات الخاصة في ادارة المرفق بعد انشائه في صورة شركة بمساههة ، يكون للدولة النصيب الأوفر في اسهمها ويكون للافراد والهيئات الخاصة أيضاً نصيب ، ومن ثم تخضع لاشراف الدولة ورقابتها سواء باختيار القائمين على ادارتها ورسم سياستها او التعقب على ما تتخذه من قرارات أو مراقبة ميزانيتها ومراجعة حساباتها الختامية او مراقبة ،

واستعرضت الجمعية العبومية انتاءها الصادر بجلستها المعقدة بتاريخ ٦ من يولية سنة ١٩٩٤ في شأن تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعبال العام المادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، واستظهرت من هذا القانون أنه ولئن أبعد في مادة أصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق قانون هيئات القطاع العسام وشركاته الصسادر بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضية التي أنشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العسام ، وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الأسبق « وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات النابعة لها . . . كافة ما لهيئات انقطاع العام وشركاته الملغاة من حدّوق » ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون اللاحق قد استبدل تشكيلا وتنظيماً بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب طبقاً للمفهوم الدستورى المشار اليه في المادتين ٢٩ و ٣٠ من الدستور ، كما أن قانون قطاع الأعمال العهام وان غاير من اسلوب ادارة الشركات التي اخضعها لأحكامه ، وأعاد تنظيمها بها يكفل لها قدراً اكبر من وسائل النسيير الذائي والادارة الذانية؛ وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها باسلوب النتابع اذ يناط بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا بأسلوب التوازي الذي يتيم للمستوى الاعلى التدخل المباشر في شئون ما تتابع من مستويات أدنى ، وبما يكفل تعويض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساطتها حسب النتائج وتيسير امكسان توسيع قاعدة اللكية مستقبلا ، وأن كان القانون الأخير قد غاير في كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع المام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام تتعلق بالملكية العامة الأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانيات نشاطها • وبحسبان ما ترتبه بالملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الارادة العامة التى تبثل الشخص المعنوى العام الماليك للهال • ومن ثم فان انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رتم الا المنفوع المقانون رتم ١٩٨٣ بشان هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون بنقطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رتم ١٩٨٣ كما أن عدم انطباق بذاته اختسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات > كما أن عدم انطباق بذاته المتساور من ما بعنت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور ، وترتيباً على ما نقدم غان شركات قطاع الإعمال العام المنظهة بالمقانون رتم ١٩٨٣ لمسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عجوم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ، ولذلك يجوز أسناد مرغق النقل العام المنزات بالطريق المباشر لشركات تطاع الاعمال العام المنشاة طباع المانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المسنور مربات بالسورات بالطريق المباشر لشركات مطاع الاعمال العام المنشاة طباتا القانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المناد مراكات العام المنشاة طباتا القانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المادون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ العام المنشاة طباتا القانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المناد المام المنشاة طباتا القانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المناد العام المنشاة طباتا القانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المناد العام المنشاة طباتا القانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المناد العام المنشاة طباتا القانون رتم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ المناد المناد

ومن حيث أنه عن مدى جواز الترخيص لشركات تطاع الأعمسال العلم بادارة مرفق ما لنقل الركاب بالسيارات عن طريق الالتزام اذا تتدمت بأغضل العروض في المزايدة أو المارسة التي تطرح لهذا الغرض، فان المادة (٣) من قانون نظام منح النزامات ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ أجازت منح الالتزام بادارة مرنق النقل للركاب بالسيارات للشركات المنشاة طبقا الأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحسكام الخاصسة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الذي حل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . ولما كانت المادة الأولى من مواد اصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قد قضت بأنه يتصد بقطاع الاعمال العام الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لهذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل الشركات المساهمة ويسرى عليها ، قيما لم يرد بشانه نص خاص في هذا التانون وبما لا يتمارض مع أحكامه ، نصوص تاتون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقسانون رقم ١٥٩ أسنة ١٩٨١ . ومن ثم مان شركات تطاع الأعمال العام وقد تحقق فيها وصف شركة المساهمة يكون قد توفر في شانها مناط انطباق حكم المادة (٣) من التانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ المسار اليه ويجوز الترخيص لها بادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات عن طريسق الالتزام اذا تقدمت بانضل العروض في المزايدة أو المارسة التي تطرح لهذا الغرض .

4 13

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى : 1 - جواز اسناد ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات لشركات قطاع الأعمال العام بالطريق المباشر .

٢ ـ جواز الترخيص لشركات قطاع الأعمال العام بادارة المرفق المشار اليه عن طريق الالتزام اذا تقدمت بأفضل العروض في المزايعة أو المبارسة التي تطرح لهذا الغرض •

ر فتوی رقم ۳۲۹ فی ۱۹۹۳/٤/۳۶ جلسة ۱۹۹۳/٤/۳ ملف رقم ۳۲۹ (۱۹۴/۱/۱۴) ٠

(122)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

رسوم ــ رسوم معلية ــ زيادتها ــ (ادارة محلية) (مجالس شعبية معلية) ــ اختساسها -

القضائون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ باسدار قانون تظام الادارة المحلية معدلا بالقضائونين رقبا ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ـ قرار وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٩١ بضان الموارد المالية والرسوم المحلية ٠

المشرع اختص المجلس الشعبي المعلى المعافظة بقرض الرسوم ذات الطابع المحلى أو تصديلها أو تقصير اجل سربانها أو الاعال منها أو القائلة بعد موافقة مجلس الوزداء من المتصاص المجالس الشمية المعلمة المعلم المسلم المجالس الشمية المعلم المتوافقة المجلس المتوافقة المحلم المتعافقة المتحل المحلمات المتحلم المتعافقة المتعافقة المتحلم المتعافقة المتعافقة المتحافقة المتعافقة المتحافقة المتعافقة المتعافقة

استبان للجمعية الممومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن المحلود في الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات - المبينة بالمجداول المرفقة ، ويجوز لكل من المجالس المحلية تحديد بعض الفئات المحلية السائمة بدائرة احتصاصه ٢٠٠٠ وأن المادة الرابعة من المحلية السائمة بدائرة اختصاصه ٢٠٠٠ وأن المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الادارة المحلية المدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٧٩ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن والقرارات المحلم قرار وزير الادارة المحلية وقصم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن تعدد هذه الموارد والرسوم طبقاً للاحكام الواردة في القانون المرافق ويجوز زيادة الرسوم المحلية ، وذلك حتى تعدد هذه الموارد والرسوم طبقاً للاحكام الواردة في القانون المرافق ويجوز زيادة الرسوم المشار اليها بعا لا يجاوز مثلي الفئات المنصوص عليها في القرار المشار اليه وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عليها في القرار المختص بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبى المحلى المحافظة المختص ه كها تنصى المادة (١٢) من ذات القانون على أن

د يتولى المجلس الشميم المحل للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المهافظة وفقا للرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المخطة العامة والموازنة المتعلقة وبمراعاة القرائين واللوائع بها ياتى • • لا غرض الرسوم ذات الطابع المحل وفقة لأحكام هذا القانون واستديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو الفاؤها بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء • • كما تبين للجمعية المعومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٩٠ تنص على أن • تزاد فئات الرسوم المنصوص عليها في قرار وزير الدارة المحللة رقم ١٩٩٩ لسنة من تشريعات غاصة تتملق بالحد الأقمى للرسوم أو الإعفاء منه بالنسبة من تشريعات غاصة تتملق بالحد الأقمى للرسوم أو الإعفاء في المنابقة المسابقة بيراكب الصيد •

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع اختص ، بمقتضى المادة (٧/١٢) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المجلس الشعبي المحل للمحافظة بغرض الرسوم ذات الطابع المحلى أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو الغاثها وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء • بيد أن هذا الاختصاص قد قيده المشرع بحكم وقتى ضبه المادة الرابعة من مواد اصدار القبانون من استمرار العمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسمنة ١٩٧١ حتى تحدد الموارد والرسوم طبق للأحمكام الواردة في هذا القانون • وبذلك أضحى اختصاص المجالس الشعبية المعلية بفرض الرسوم المحلية ، الذي ورد في قانون نظام الادارة المحلية خاليا من أي قيد من حيث وعاء الرسم أو فئاته ، أضحى مقيدًا بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الاصدار من النص صراحة على استمرار العبل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧١ ، وذلك حتى تحدد الموارد والرسوم طبقا لأحكام القانون المذكور وبذلك يكون المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أنفذ أحكام قرار وزير الادارة المحليسة آنف الذكر فيما يتعلق بأوعيسة الرسوم الواردة به وفئاتها .

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم 27 لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام الادارة المحلية أجازت زيادة الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسسنة ١٩٧١ بما لا يجاوز مثلي الفئات المنصوص عليها في حلما القرار وذلك بقرار

من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المغتمس بالادارة المحلية واقتراح المجلس الشعبى المحل للمحافظة المختص ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٩٠ بزيادة فئات الرسوم المنصوص عليها في قرار وزير الادارة المحلية المسار اليب بعقدار مثليها • واذ وردت الرسوم المحلية بقرار وزير الادارة المحلية على سبيل التجديد والتفريد لكل نشاط وبالفئات المبينة بالجداول المرفقة به ، فمن ثم لا يسوغ قانونا أن تجاوز زيادة الرسسوم المحلية بقرار وزير الادارة المحلية بقرار وزير الادارة المحلية وفقا للفئات المبينة بالجداول المرفقة به وذلك في تاريخ المحل بقانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤

تدلسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مضاعفة الرسوم المميلية الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۸۷۰ لسسنة ١٩٩٠ ترد على فئات الرسسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٨ في تاريخ الممل بقانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون وقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ ٠

ر فتوی رقم ۳۳۰ فی ۱۹۹۲/٤/۲۶ جلسة ۱۹۹۲/٤/۳۷ ملف رقم ۳۳۰/۲/۳۷) ·

(120)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

ترخيص - ترخيص المعلات التجارية والصناعية - شروطها •

(الهيئة المامة لتظافة وتجميل القاهرة) ـ اختصاصها بتنفيذ وتطبيق احكام القانون دقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المعلات التجارية والصناعية _ القانون دقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة -

الاشتراطات العامة لترخيص المحال التجارية ... اختصاص وذير الاسكان بتحديدها ... تغويض المعافظين في مباشرة علما الاختصاص _ صدور قراد من المعافظ المغتص بضرورة تقديم مخالصة معتمدة من الهيئة المذكورة أو من تعهد له بدلك بأداء اشتراك جمع القهامة أو نقلها كشرط لمنع او تجديد ترخيص المحال الصناعية او التجارية ـ صحة ذلك _ تطبيق • استبان للجمية العمومية لقسمي الفتوى والتشريم أن المادة (١) من قانون النظافة العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ حظرت وضم القيامة أو القاذورات أو المخلفات أو المياه القدرة في غير الأماكن المحددة لها • وأوحبت المادة (٢) من القانون على شماغل العقمارات المبنية وأصحاب المحال العامة والملاهن والمحال الصناعية وغيرهما من المحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة أو ما يباثلها ، حفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في أوعية خاصة وتفريغها طبقا للشروط والمواصفات التي تجددها اللائحية التنفيذية للقانون وكيا حظرت المادة (٦) من ذات القانون ممارسة حرفة جمع المتخلفات أو نزم الخزانات الا بعد الحصول على الترخيص اللازم . وتبين للجمعية العمومية أن اللائحة التنفيذية لقانون النظافة العامة الصادرة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ ناطت بالجهة القائمة على أعمال النظافسة العامة أن تتولى باجهزتها المختصسة جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات من المباني السكنية وغر السكنية كالدور الحكومية ودور المؤسسات والهيئات والشركات والمسانم والمحال على اختلاف أنواعها ونقلها ألى الأماكن المخصصة لذلك والتخلص منها ، كما أجازت اللائحة للجهة القائمة على أعمال النظافة العمامة أن تعهد بهذه العمليات أو بعضها الى متعهد أو أكثر : وحطرت المادة (١٤) منها نقل القبامة أو القاذورات أو المتخلفات بغير وسائل النقل التابعية للجهة المختصة بأعمال النظافة العامة أو المتعهد أو لمن يرخص له بذلك -

كما استظهرت الجمعية الصوعية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة الصامة لنظافة وتجميل القاهرة ال

المشرع خول الهيئة جميع الأعمال المتعلقة بنظافية وتجميل القاهرة ، وناطت بهما المادة (١) تطبيق وتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٨ لسمنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة واللوائح المنفذة له .

ومن حيث أن المادة (؟) من قانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه د لا يجوز اقامة أي محل تسرى عليه أحكام هذا القسانون أو ادارته الا بترخيص بذلك » - كما تنص المادة (٧) على أن د الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون نوعان :

 (1) اشتراطات عامة : وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى
 كل المحال او نوع منها وفي مواقعها · ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشئون البلدية والقروية · · ·

(ب) اشتراطات خاصة : وهي التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص وللمدير العام لادارة الرخص أو من ينيه عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي محل مرخص به « وأن المادة (١) من قرار وزير الاسكان والموافق رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « يفوض كل محافظ في دائرة اختصاصه بمباشرة الإختصاصات المخولة لوزير الاسكان والمرافق فيما يل :

 ١ ـ الفقرة الإخيرة من البنه (١) من المادة السابعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه » *

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم 20٣ لسنة 190٤ اشترط للترخيص باقامة المحال الصناعية أو التجارية أو نعوها من المحال المقافة للراحة والمفرة بالصحة والمخطرة أن تتوافر لها اشتراطات عامة يجب توافرها في كل المحال المامة أو في نوع منها أو في مواقعها ، وأخرى خاصة يجب توافرها في المحال المقدم عنه طلب الترخيص وناط المسرع بوزير الاسكان والمرافق تحديد الاشتراطات العامة التي يجب توافرها في هذه المحال الذي فوض بدوره المحافظين في مباشرة أختصاصاته في هذا الشأن وتعيين هذه الاشتراطات ا

ومن حيث أنه بسنه من ذلك أصدر محافظ القاهرة القرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٤ ونص في المادة الأولى منه على « عدم منح أو تجديد

تراخيص تلك المحلات الا بعد أن يقلم الطالب مخالصة معتبدة من الجهة المختصة بالهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة تغيد سداده اشتراك جمع ونقل القمامة والمخلفات من الهيئة المذكورة أو من تعهد البه بذلك . • فين ثم فان استلزام القرار قيام طالب الترخيص بأداء اشتراك جمم ونقل القمامة لدى هيئة نظافة وتجميل القاهرة ... أو من تعهد اليه يذلك _ كشرط لمنح أو تجديد الترخيص بمباشرة النشاط يتفق وأحكام القانون بما ناطه بالمعافظين من وضع الاشتراطات العامة الواجب توافرهما في المحال الصناعية والتجارية وتحوصنا من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصبحة والخطرة ، ودون المحاجة بأن الشركة تتولى نقــل مخلفــاتها بنفسها ، ذلك أن المشرع بسوجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢ بانشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة ناط بها تنفيذ وتطبيق أحكام القانون رقم ٣٨ أسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة يما في ذلك جمع القمامة ونقلها باعتبار الهيئة قوامة على مرفق النظافة المامة بالقاهرة ولتكون هي الرقيب على جمع القمامة والمخلفات وفقا للأسس الصحية وبما لا يضر بالبيئة ويحفظها من التلوث ٠

وإن الأصل في الشرط الذي يفوض القانون في استلزامه لمنه طالب الترخيص مركزه القانوني أن يكون شرطا موضوعيا يتعلق باستيفاه أوصاف معددة أو تأهيل خاص أو توفير وضع معين ، وأنه يتمين الا يتجاوز الشرط خصائص القاعدة الغانونيية من العموم والتجريد ، والا يتطلب من طالب الترخيص التعامل مع شخص بذاته أو استيفاء الأوصاف المطلوبة والتأهيل اللازم من خلال جهات محددة ، لما يخل به هذا الأمر من خصائص القاعدة القانونية ولما يعنيه من تقييد لوادة طالب الترخيص في التمامل وجبره على ما لم يقيده به القانون ، انها ورد متعلقا بهيئة عامة منحت القوامة والاشراف على مرفق عام ، ما يجوز به الشرط ويصح "

لالسك

انتهت الجمعية الهدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة الشراط أن يقدم طالب الترخيص مخالصة من الهيئة المامة لنظافة وتجييل القيامرة _ أو من تمهد له بذلك _ تفيد أداؤه اشتراك جمع القيامة وتقليا وذلك لمنسع أو تجديمة تراخيص المحال الصناعية أو التجارية أو تحوها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ،

 ⁽ فتوی رقم ۱۹۹۷ فی ۱۹۹۲/٤/۲۶ چلسة ۱۹۹۲/٤/۳۷ ملف رقم ۱۷/۲/۳۷) •

(127)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة .. انتهاء التغدمة .. سن الاحالة الى العاش .

القانونان رقم ۳۷ ، ۳۷ لسنة ۱۹۹۰ بشان التامين والماشات ــ القانون رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۰ بشان التامين الاجتماعي -

سن الاحالة الى المعاش جزء من نظام التوظف الذي يغضع له العامل عند دخوله الخدمة _ هذا النظام قابل للتعديل في أي وقت لنصائح العام •

الأصل انتها، العقدة ببلوغ سن الستين ـ الإستثناء للعاملين الذين كانت لوائح توقفهم تجيز انتها، خدمتهم بعد السن المذكورة دركز ذاتى يخولهم البقا، في الغدمة حتى بلوغهم السن المقررة في قوانين توقفهم ـ هذا العق الكتسب يجب ان يظل قالما في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ـ تطبيق ٠

استبان للجمعية المدومية لقسمي الفترى والتشريع أن المادة (19 من قانون التأمين والماشات لوظفي المولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن * تنتهى خلمة الوظفين المنتفين باحكام مدا القانون عند باوغهم سن السستين ، ويسستنئي من ذلك ١ ـ الموظفون الذين تجيز قوانين توظفهم استبقاءهم في الخدمة بعد السن المذكورة ، وتنص المادة (٢٠) من القانون رقم ٣٠ لسينة ١٩٦٠ بسيان التأمين والمعاشسات عني أن « تسرى على المستخدمين والممال المنتفعين باحكام هذا القانون سائر الاحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، «

واستظهرت الجمعية العبومية ما تقدم وتأييدا لسابق افتائها أن الاحالة للمعاش هو جزء من نظام التوظف الذي يخضع له العامل عند دخوله المخدسة ، وهذا النظام قابل للتعديل في أي وقت حسيما يقفى الصالح العام الذي يتطلب تفريد بعض الاستثناءات عند تحديد سن الاحالة الى المعاش ، وهو ما أخذ به المشرع في الثناءات عند تحديد و ٧٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، اذ بعد أن قرر أصلا عاما يسرى على جميع المنتفعين بأحكامهما مؤداة انتهاء خمتهم عند بلوغهم سن الستين خرج على هذا الاصمل العام وأنشأ للماملين الذين كانت تجيز لوائح توظفهم انتهاء خمتهم بعد السن المذكورة مركزا ذاتيا يخولهم البقاء في الخدمة حتى بلوغهم السن المقردة في قوانين توظيفهم ، واعتبر بقاءهم في الخدمة بعد الستين بمثابة حتى ملاحكمة بعد الستين جمثابها في ظل العمل في المناسي يقل قائما في ظل العمل

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والحاصل أن أحقية العامل في البقاء في الخدمة بعد الستين هو بنصى القانون استصحاب لحال العامل وقت صدور ذلك القانون ، ومن ثم يتمين أن يكون هذا هو وضع العامل عندما يدركه أي من القانونين سابق الاشارة اليهما رقعي ٣٣ و ٧٧ لسنة ١٩٦٠ او مر ذاته الوضع الذي يستصحبه في ظل القانون رقسم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بيشان التامن الاحتماعي .

ومن حيث أن الشابت أن السبيد / ٠٠٠٠٠٠٠ عين ابتداه بوظيفة عامل باب بسكك حديد مصر اعتبارا من ١٩٥٥/١٢/١٢ ، ١٩٥٥/١٢/١١ من ا٩٥٥/١٢/١١ عين بوظيفة كاتب بسكك حديد مصر واعتبارا من ١٩٥٧/١٢/١١ عين بوظيفة كاتب بسكك حديد مصر بالدرجة الناسعة ١٩٥١ ثم سسوى وضيعه وظيفيا الى أن نقل للعرجة العاشرة المكتبية باقدمية من ١٩٥١/١٢/١١ ومن ثم فانه اعتبارا من ١٩٦١ المان ١٩٦٤ و ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فانه اعتبارا من ١٩٦١/١٢/١١ يقرر انتهاه خدمته في سن الستين بكادر العال وخصع لنظام وظيفي يقرر انتهاه خدمته في سن الستين ، أو ٥٠ لسنة ١٩٦٠ لم يكن في مركز يتبيح له الخروج على المعاش في سين الخامسة والستين .

الالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسيس الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة المروضة حالته ببلوغه سن الستين ·

(فتوی رقم ۳۳۰ فی ۱۹۹۲/۰/۱ چلسة ۱۹۹۲/٤/۳ ملف رقم ۳۳۰/۲/۸۲) .

(YEV)

جلسة ٣ من ابريل سنة 1997

عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب ... العد الأعلى للأجود

قانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بشان العد الأعلى للأجور _ قرار رئيس مجلس الوزراء وقع ۲۱۰ لسنة ۱۹۸۳ الصادر تنفيذا لنفانون المذكود -

الهجهات التخافسة لاحكام القانون اللاكور ... مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار هو احد الهجات الإدارية التابعة لوزارة شئون مجلس الوزراء ومن ثم فان العامدين بها يعتبروك من العاملين المدنيح بالدولة •

المحد الأعلى كلاجور عشرين اللف جنيه سنويا ... حسابه يكون على اساس ما يستحق للمامل في سنة ميلادية كاملة في نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لمريح نص المادة ٣ من قرار رئيس مجلس الوزراء ... اثر ذنك لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل اذا ينفت خلال جزء من السنة العد الأقصى النسار اليه .

يتمين الأخذ في الاعتبار أن الحد ادعمي المعرر بقرار دليس مجنس الوزراء المسار اليه بعدل في حدود ما فضت به العوانين المعررة للطلاوات الخاصة •

استعرضت الجبعية العموميسة لقسمي الفتوى والتشريع الافتساء السابق بجلسات ١٩٨٦/١١/٥ (ملف رقم ٢١/٢/٥٥) و ١٢/٢٠/ ١٩٩٣ ملف رقم ١٩٩٤/١١/١٦) وجلســة ١٩٩٤/١١/١٦ ملف رقـم ١٢٢٤/٤/٨٦) ، ولاحظت أن الحالة المعروضة تجرى في اطار العانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبار أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار هو أحد الجهات الادارية التابعــــة لوزاره شئون مجلس الوزراء ومن ثم فان العاملين بها يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة ، واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الاعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحسكم المعلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات وتنص المادة الثانية على أن د يضم مجلس الوزراء الحه الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة او وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العسامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى ، كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجـــور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وبنوتى وهيئات القطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للنص السابق الاشارة اليه ، وتنص المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز أن مزيد على عشرين ألف جنيك

سنويا مجموع ما يتقاضاه اى شبخص يصبل فى الحكومة أو وحدات المحكم المخلى أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات التقطاع العام وشيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام وشركاته بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، كما تنص المادة ٣ من ذات القرار على أن « يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة ، وتجرى المحاسسة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ويؤول إلى الخزانة العامة الماسة عي نهاية على الحد الأعلى »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم _ تاكيدا لسابق افتائها انه بغض النظر عما يثور من جال حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لتناوله أمورا تكفل القانون وحده يتطبيقها ومساسه باموال هر بحكم مصدرها حق لصاحبها ولا يجوز حرمانه منها ٠ وأيا كان وجه الرأى في مدى التزام هذا القرار بحدود الشرعية وضوابط المشروعية ، فان أحكامه وأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وضيحت قبوداً على الم تبات والكافآت التي يتقاضيها العهاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو البيئات أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته ، المخاطبون كل في نطاقه بأحكام قانون نظـــام العاملين المدنسن بالدولة وأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام والقانون لايزال ساريا لم يبلغ من السلطة التي تملك ذلك وقد از رئيس محلس الدزراء صدر في اطار ذلك القانون ، والحاصل أن العاملين بمركز العلومات أسلمون أو منتهبون اتما يعتبروا في عداد العاملين المدنين بالدرلة ومن ثم فانهم مخاطبون بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس محلس الدزراء الصادر تنفيذا له باعتبار أن هذا الم كن هم أحد الحمات التابعة للحهاز الإداري للمولة ، كما لاحظت الحممة العمامية أن الماك الشار النها في القانون رقبم ١٠٥ لسينة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الدرراء رقم ٦١٥ أسنة ١٩٨٦ أنها تستحق للعاملان بسبب أداء عمل معان وهي تستحق بموجب المصدر التشريعي المقرر لها ــ قانونا كان أو قرارا لائحا ولا يوحد ما يحول بين قبام السبب ... وهو أداء العمل ... وتحقق تتانحه وهو استحقاق الأحر تطبيقا للحكم التشريس القرر للاستحقاق وامتثالا لقاعدة الأحر مقابل العمل •

وحیث آن القانون رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۵۸ وقرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۲۱۵ لسنة ۱۹۸۸ سالفی انتک لی تضمیر ای منهما حکما پحول پش اداه المعلى والأجر المستحق عنه بموجب أى من الأحسكام التشريعية أو المقدية كما لا يتضين ما يسوغ اداء عمل بغير أجر يقابله انما يتصل مناط تطبيق أحكامهما بمجموع ما يتقاضاه العامل لدى الحكومة والقطاع الهام خلال سنة ، وببلوغ هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة ، على هذا فان حساب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على أساس سنة كاملة وفي نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لصريح نص المادة ٣ من قراد رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لايجوز وقف صرف مستحقات العامل اذا مفت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار اليه .

الا انه يتمين الأخذ في الاعتبار أن هذا الحد الاقصى الذي حدده قرار رئيس مجلس الوزراه (عشرون ألف جنيه) قد تعدل في حدود ما قضت به القوانين المقررة للعلاوات الخاصة بعدا من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٣٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٨ م ١ لسسنة ١٩٩٨ و ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٨ م ١٩٩٠ لسسنة ١٩٩٦ لسنة ١٩٩٣ لسسنة ١٩٩٣ من ترب ١٩٩٣ من منح علاوات خاصة بنسبة معينة من أجر العامل أذ ان من منح علاوات خاصة بنسبة معينة من أجر العامل أذ ان من منح علاوات خاصة بنسبة معينة من أجر العامل أذ ان الاتصى الذي قرره قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٥ .

لذلسك

ائتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أولا: انطباق القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر نفاذا لهذا القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ على العاملين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ٠

الله عنه عنه الله عنه عنه الله الله الله الله الله الله عنه الله الله عنه الله الله الله الله الله الله الله ا السنة العد الأقصى المنصوص عليه •

(التوى رقم ۲۰۹ في ۱۹۹۱/۱/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۹/٤/۳ ملف رقم ۲۷۱/٤/۸۱) .

(۱۶۸) جلسة ۳ من ابريل مسئة ١٩٩٦

الجهاز المركزي للمحاسبات .. مجال رقابته .. قانون سرية العسابات بالبنوى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٩٣ .. حظر الاخلاع على حسابات وودائع وامانات وخزائن ومعابلات الدملاء أو الاضاح عنها الا في العالات المصدة بالقانون الملاكور .

اختصاص الجهاز المركزي للمعاسبات بالرقابة القانوئية على القرادات الصادرة في المغالفات المائية يوجب موافاته بها مشفيعة بالأوراق والبيانات ،

هذا الاختصاص الصحى مقيدا فيها ينطق بالمثالثات المالية التي تقع بالبنولة بالفطر الوادد بقانون سرية الحسابات بالبنوك ـ الالتزام بموافاة المجهاز باوراق الموسوع معل التحقيق يقتصر على تلك التي لا تضمن بنائات او معلومات عن حسابات المهلاء للراشك .

استثناء ـ ادا، الجهاز لوظيفته كمراقب لحسابات البنوك على حسابات السعلا، _ للجهاز الحق في حسابات السعلا، _ للجهاز الحق في الاطلاع على الافرادة والمستثنات والبيانات الفازمة الأداء هذا الدور مع التزام السرية - نتيجة ذلك _ سلطة الجهاز الركزي للمحاسبات في مواقبة القرارات الصادرة في شائل المخالفة والماتاتهم وخزائتهم الحيلا، وودائعهم وأماتاتهم وخزائتهم الحيل البنوك .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٩٠ تنص على ان « تكون جميع حسابات العملاء وودائمهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك وكذلك العاملات المتعلقة بها سرية ، ولايجوز الاطلاع عليها أو اعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غر مباشر الا باذن كتابي من صاحب الحساب أو الديعة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو من أحد الموصى المفوض في ذلك أو بناء على حسكم تضائي أو حسكم محكمين • ويسرى الحظر المنصب وص عليه في الفقرة السبابقة على جميع الأشمخاص والجهمات بما في ذلك الجهمات التي يخولهما القمانون سلطة الاطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات المعظور افشاء سريتها طبقا لأحكام هذا القانون ، ويظل هذا الحظر قائما حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب ، • وتنص المادة (٣) على أن ه النائب المام أو لمن يغوضه من المحامين العامين الأول على الأقل من تلقاه نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد ذوى الشيان أن بطلب من محكمة استثناف القاهرة الأم بالاطلاع أه الحصيرل على أية بيانات

أو معلومات تتملق بالحسابات أو الودائم أو الأهانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو المعاملات المتعلقة بها وذلك في أي من العالتين الآتيتين :

(أ) اذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جناية أو جنحة قامت الدلائل
 البدية على وقوعهسا

(ب) التقرير بما في الذمة بمناسبة حجز موقع لدى أحمد البنوك الخاضمة لأحكام هذا القانون و تفضل المحكمة منعقدة في عرفة المشورة في الطلب خلال الثلاثة الأيام الثالية لتقديمه بعد سماع أقوال النيابة المامة كما تنص المادة (٥) على أن « يعظر على رؤساء وأعضاء مجالس ادارة البنوك ومديريها أو العاملين بها أعطاء أو كشف أية معلومات أو بيانات عن عملاء البنوك أو حساباتهم أو ودائمهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو مماملاتهم في شأنها أو تعكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتفي احكام هذا القانون ويسرى هذا الحظر على كل من البيانات والمعلومات المشار اليها » وتنص المادة (٦) من ذات القانون البيانات والمعلومات المشار اليها » وتنص المادة (٦) من ذات القانون على أن « لاتخل أحكام هذا القانون بما يتى : ١ – الواجبسات المنوط على المنوك قانونا بمراقبي حسسابات البنوك وبالاختصساصات المخولة قانونا لكل من البنك المركزي المصرى أو وزارة الاقتصسات المخولة الغونا تكل من البنك المركزي المصرى أو وزارة الاقتصسات المخولة الخاناجية « » » «

وماد ما تقدم أن المشرع أحاط جميع حسسسابات المملاء بالبنوك وودائمهم وأمانتهم وخزائنهم والماملات المتعلقة بها بسياج من السرية بعيت لايجوز الإطلاع عليها أو الإفصاح عن بياناتها بطريق مباشر أو غير مباشر الا باذن كتابى من صاحب الحساب أو الوديمة أو الأمانة أو الخزينة أو غيره من الأشخاص التي حددتهم المادة (١) من قانون سرية الحسابات بالبنوك ، لذلك حظر الشرع حد في غير الحالات المرخص بها على رؤساء وأعضاء مجالس ادارة البنوك ومديريها أو العاملين بها اعطاء أو الكشف عن أية بيانات أو معلومات في هذا الشأن و ومد المشرع هذا الحظر الى كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المسار اليها وكذلك الى الجهات التي يخولها القانون سيطة الإطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيسانات التي كفل القانون مرتها ، وإممانا في ذلك قرر المشرع استمرار الحظر حتى ولو أنتهت الملاتة بين العميل والبنك لأى سبب من الإسباب صسونا لسرية هذه الملاتة بين العميل والبنك لأى سبب من الإسباب صسونا لسرية هذه

الحسبيات وحفاظا عليها كي معدد في ماس سن اى افساء - وجعل المشرخ هذا الواجب شاملا لكل سنخص يعمل بالبنوك او على صلة بهذا العمل ولم يبع المشرع هتك سرية هده الحسابات الا في الاحوال الني حديما المتان بنص خاص ، ومنها آجازته للتانب العسام أو من يعوصه من المحامين العول ـ من نلقاء فسعة أو يناء على طلب جهسة رسسية او أحد ذوى النمان ـ ان يطلب من محكة استثناف القساهرة ادسر بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات تتعلق بحسايات المعلاء أو ودا عهم او أماناتهم أو خزائنهم أو المماملات التعلقة بها اذا اقتضى الأمر الدست عن الحفيقة في جناية أو جنحة قامت دلائل جدية على وقوعها ، أو للنفرير بسا في النمة حسال توقيع حجز لدى أحسد البنوك الخامسسمة المحكام هذا القانون ، كذلك قيام مراقبو حسايات البنوك الخامسسمة المنوطة بهم قانونا أو مباشرة البنك المركزي المصرى أو وزارة الاقتصاد لاختصاصاتهما القررة ،

ومن حيث أن المادة (٢) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يمارس الجهار انواع الرقابة الآتية :

- ١ _ الرقابة المالية بشغيها المحاسبي والقانوني ٠
 - ٢ ــ الرقابة على الأدا. ومتابعة تنفيذ الخطة .

 ١ ــ أن يطلب خــلال ثلاثين يوما من تاريســخ ورود الأوراق كاملة للجهاز اذا رأى وجها لذلك تقديم العامل الى المحاكمة التاديبية ٠٠

آن يطلب الى البجهة الادارية مصدرة القرار فى صنان المخالفة
 المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز اعادة النظر
 فى قرارها ٠٠

٣ ـ انطمن في الفرارات أو الاحكام الصادرة من جهات التأديب
 في شان المخالفات المالية ٢٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تعلم أن المشرع ناط بالجهساز الم كزى للمحاسبات سلطة الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والعانوني والرفابه على الأداء ومتابعه تنفيذ الخطه والرقابة القانونيه على العرارات الصادرة في الخالفات المالية • كما حدد الجهيبات التي بناشر الجهيار اختصاصاته بالنسبة لها بتلك المسار اليها في المادة (٣) من قانون انساء الحهاز الشيار الله ، وتمكينا أه من يسط رقابته القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية أوجب المشرع موافاته بهذه القرارات مشعوعة ما يطلبه من أوراق وبيان بيد أن هذا الاختصاص قد أضبحي مقيدا ... فيما يتعلق بالمخالفات المالية التي تقع بالبنوك - بالحظر الوارد بقانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ الذي أحاط حسسابات المبلاء وودائمهم وأماناتهم وخزائنهم وكذلك المعاملات المتعلقة بها بالسرية ، ومن ثم يفدو الالتزام بموافاة الجهاز بأوراق الموضوع محل التحقيق قاصرا على تلك التي لاتنضمن بيانات أو معلومات عن حسابات العملاء بالمنك صونا لها من أي افشاء لما في ذلك من بالغ الأثر وعظيم الخطـــــــ التزاما بصريع نص القانون الذي ضرب عل هذه السانات والملومات بسبياج من السرية والحبطة • كما لايسوغ أن يحظر القانون المسسار البــه على النائب العام ، النوط به تحريك العقوى الجنائية في الجراثم الحنائية ، الاطلاع على حسابات العملاء أو ودائمهم أو أماناتهم أو خزائنهم أو المعاملات المتعلقة بها للكشف عن الحقيقة في جناية أو جنحة قامت دلائل جدانة على وقوعها الا بعد الحصول على أمر بقالك من محكمة استثناف القاهرة ببنما محور ذلك للحمار ١١, كرى للمحاسبات في المخالفات المالية ، وذلك دون اخلال محقه في أن و قد الأمر للنائب العام أو من يقوضه كي بطلب من المحكمة المشار الدما الأمر له بالإطلاع أو الحديبول على أي سيانات أو معلومات تتعلق بحسانات العملاء بالبنك إذا اقتض ذلك كشف الحقيقة فر حنالة أو حنحة قامت دلائل حدثة على وقوعها وفقا لحكم المادة (٣٠ من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ آنف الذكر ٠ وغير عا السان أن أداه

الجهساز المركزي للمحاسبات لوظيفته كمراقبي لحسسابات البندله _ وعلى ما انتهت اليه الجمعية الصومية في افتائها الصادر بجلستها النمقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ ــ هو استشناء من السرية المفروبة على حسابات العملاء بالبنوك وذلك يسنه من قانون السرية ذاته الذي استثني مراقبي الحسابات وبمقتضى كونه موصوفا يوصف مراقب حسابات في قانونه فيبغى محتفظا بحقه في الاطلاع على أوراق وبيانات ومستندات تلك البنوك التي تكفل له دوره ، من التزامه بالسرية • وهذه الرقابة تبتفي تحقيق الانضياط المالي لقطاع البنوك وتمثل ضمانه لحقوق أصحاب الحسابات والودائع والامانات والخزائن ، وليس فيها اخلال بالسرية ألتي يعظر على الجهاز يوصفه مراقبا للحسابات الكشف عنها أو الخروج على مقتضياتها كما أن مراقب الحسابات يعتبر واحمدة من هيئسات البنك او شركة المساهمة التي يتولى الاشراف على حساباتها ويعرض نتاثج مراقبته على الجمعية العبومية للبنك أو للشركة عند نظرها في اعتماد الميزانية ، وهو في ذلك يعتبر وكيلا عن الجمعية العامة للشركة أو البنك فلا يعتبر اطلاعه على الحسابات افشاء لسريتها لجهة خارجة عن هيئات البنك غير مندرجة في صميم تكويناته ٠

لذليك

انهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن سلطة الجهاز المركزى للمحاسبات في مراقبة القرارات الصسادرة في شسأن المخالفات المالية لا تجبز للجهاز كشف سرية حسابات العملاء وودائمهم وأماناتهم وخزائتهم لدى البنوك "

ر فتوی رقم ۳۲۰ فی ۲۹۰۰/۵/۱۵ جلسة ۱۹۹۳/۶/۳ ملف رقم ۲۹۹۰/۷ » •

(1£4)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة ... مرتب ... العد الاعل للاجور .

قانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بشان المحد ادعل للاجور ـ قرار رئيس مجلس انوزرا. رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۸۲ افسادر تغليدا للقانون اللاكور ·

مناط سريان القانون والقرار المذكوران ان تكون المباغ صرفت من احدى البنهات الخاضمة لأحكامها يستوى في ذلك ان تكون في صورة مرتبات او حوافق او مكافات او باي صوره اخرى طالا انها صرفت لهؤلاء العاملين تقلع ما ادوه من اعمال لهلمه العهة ـ المقاسود بالبائغ مجموع ما يتقاضاه العامل في الجهات المشار اليها ـ لا اثر للوصف الذي يتخذد المبلغ ولا اثر لنوع المصرف الذي يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من أي من هذه الجهان -

الهيئة العامة كلاصلاح الزراعي من الجهات الخاضمة لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والغرار رقم ٦١٥ لسنة١٩٨٦ خضوع المبالغ التي صرفت للعاملين بالهيئة للحكام المتمار اليها .

استعرضت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع افتساءها السابق بجلسات ۱۹۸٦/۱۱/۵ (ملف رقم ۲/۲/۱ه) و ۱۲/۲۰ ۱۹۹۲ (ملف رقم ۲۸/۱/۹۲۸) ورقسیم ۲۸/۱/۱۲۱) و ۱/۷/۷ ۱۹۹۳ (ملف رقم ۱۹۹۵/۱۱/۱۳) وجلسة ۱۹۹۱/۱۱/۱۹۹۱ (ملف رقم ١٩٨٥ ٤ ١٢٢٤ ٠ كما استعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسمينة ١٩٨٥ بشأن العند الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحل والهيئات والمؤسسات العسامة والشركات والجمعيات حيث تنص المادة الثانية منه على أن « يضم مجلس الوزراء الحد الأعلى لجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحل أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت او حوافز او بای صورة أخری ، کما استعرضت أحکام قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شان الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وبنواي وهيئات التطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للقانون سابق الاشارة البه ، وتنص المادة الأولى منه على أنه و لايجوز أن يزيـــد على عشرين الف جنيه سنويا مجموع ما بتقاضاه أي شخص يصمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحل أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع المام أو حيثات التطاع المسام وشركاته بصفته عاملا أو مستعارا أو ماي صفة اخرى سواه صرفت اليه المبالغ يصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة آخرى a ·

واستظهرت الجمعية العمومية ممة نقلم لل تا ليدا لسابق النابه اله بغص النظر عبا يتور من جال حول قرار رئيس مجلس الورراء رفم ١٥٥٠ لسنه ١٩٨٩ لتناويه امورا تكفل الفانون وحدم يتناولها ومساسه ياموال مى بحدم مصدرها حق لصاحبها ولايجوز حرمانه منها وأيا كان وجه الراي مى مدى التزام هذا القرار يحدود الشرعية وضيوابط المشروعية ، مان احكامه وأحدام القانون رقم ١٠٥ لسنه ١٩٨٥ من قبله قد وضعت فلودا على الرنبات والمكافات وكل المبالغ التي يتقاضاها العاملون في الحدومة او وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامه أو هيئات العطاع المام وشركاته ، المخاطيون كل في نطاقه بإحكام قانون نظــــام العاملين بالعولة وأحكام قانون نظام العاملين بالفطاع العام كما ان القانون لايزال ساريا لم يبلغ من السلطة التي تملك ذلك ، وقرار رئيس مجلس الوزراه قد صدر تنفيذا لهذا القانون وفي اطاره وان مناط سريان أحكام القانون ١٠٥ سابق الاشارة اليه ومن بعده قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر تنفيذا له أن تكون المبالغ قد صرفت من أحد الجهات الخاضعة لاحكامهما ویستوی آن تکون فی صورة او نبات أو حوافق أو مکافآت أو بای صورة أخرى طالما أنها قد صرفت لهؤلاء العاملين نظير ما أدوه من أعمسال لهذه الحيية

والظاهر من نص القانون والقدرار التنفيذى له انهما يتعلقدان بحجوع ما يتقاضاه العامل فى البجهات المشار اليها بالنص ، فى صورة رواتب وبدلات ومكافات وحوافز أو بأى صورة أخرى ، ومن ثم فلا اثر للوصف الذى يتخذه المبلغ الذى تقاضاه الصامل ولا أثر لنوع المنصرف الذى يصرف منه هذا المبلغ مادام يصرف من أى من هذه البهات ، كما ان الحد الاقصى يحسب على « المجدوع » ولفظ المجدوع يفيد عند الحساب بتسدوية بين المبالغ التى يتقاضاها العامل من حيث الوصف أو سبب بالاستحقاق .

وبنطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ومادامت الهيئة المامة للاصلاح الزراعي من الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٥٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥٥ لسنة ١٩٥٦ وأن المبالغ المنوه عنها بالوقائم وبغض النظر عن مدى شرعية ما قامت به الهيئة العامة للاصلاح الزراعي من قرض رسم وتحصيل مبالغ من طالبي الشراء دون سسته واضع من قرض رسم وتحصيل مبالغ من طالبي الشراء دون سسته واضع من

المقانون انسا صرفت للصاملين بالهيئة نظير ما يذلوه من جهد لقاء عملهم يها ومن ثم بتحقق مناط سريان احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ ٠

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان احكام القانون رقم ١٠٥٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٨٦ على المبائغ التي صرفت لبعض الماملين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي بمناسبة تطبيق المادة السادسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعي و

(فتوی رقم ٤٠٢ في ٢/٦/٦/٢ جلسة ٣/٤/٦/٤ ملف رقم ١٩٩٦/٤/٨٠) •

(10+)

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة ... مرتب ... العد الأدنى للأجود •

قوافين العلاوات الفاصة ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ ، ١٤١ لسنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٩ ، ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٩ ، ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٩ ، ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ لسنة ١٩٨١ ، ١٩٨٤ للمنت بعنج علاوة فاصة بنسبة من يام العلام الموجود بالملاوة في العلام المالانة في العلام المالانة المالانة المناونة الى الجرء في الادياج التميين •

الشرع وان قرر ضم الطاوات المتررة بالقوانين الشار اليها الى الأجو الأسامى الا اله ثم يتطرى الى تعديل بداية وتهاية مربوط الدرجات كما وردت بالمجدول المرفقة بنظم التوظف حيث تقل بداية ربط الدرجة كما هى واردة بالمجدول القائمة ــ الر ذلك بقاء المد الأدنى اللاجور كما هو -

تبين للجمعية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسألة التي طرح بشانها التساؤل من وزارة التأمينات وهي تحديد الحد الأدنى لأجر الإشتراك وفقا لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لم يعد لها محل ، وذلك بصدور القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن زيادة الماشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي حيث حددت المادة الثالثة منه الحد الادنى لأجر الاشتراك بالنسبة للماملين بالقطاع الخاص بمبلغ

أن جبيع القوانين المقررة للملاوات الخاصة بعدا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٣١ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٨٠ سنة ١٩٨٩ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٩٨ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٠٠ قضت ١٩٩٣ و ١٠٠٠ لسنة ١٩٩٥ قضت جبيعها بأن تمنع علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر العامل الموجود بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ يمنح هذه العلاوة الخاصة منسوبة الى أجره في تاريخ التميين ، كسا تبين للجمعية المعلومة أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم العلاوات الاضافية الى الأجور الأساسية نصت على أن « تضم الى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكام هذا القانون على منها المساوات المقردة بالقوانين التالية في التاريخ المحمدة قرين كل منها

ولو تجاوز الصامل بها نهاية ربط الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوطيفته أو منصبه عنه و ولا يترتب على الفسم وفقا للفقرة السابقة حرمان العامل من الحصول على العلاوة الدورية أو الاضافية أو التشجيعية طبقا للأحكام المنظبة لها في القوانين أو اللوائع وذلك بافتراض علم ضم المعاون الخاصة المسار اليها »

واستظهرت الجمعيه المعوميه ما نقدم أن المشرع وأن فرر ضم الملاوات المقررة بالقوامين نابت الاشارة اليها الى الاجر الاساسى للعامل الا أنه لم ينظرة إلى تعديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالجداول المرفقة بنظم التوظف، - حيث نظل بداية ربط المدرجة كما هي واردة بالجداول المقانية حتى يمكن أن تنسب اليها العلاوة الخاصة المزم منجها لمن يمين مستقبلا باعتبار أنها تعدد بنسبة معينة من هذه البداية ولا يغير من ذلك أن العامل الذي يعين حديثا يمنح اجرا أساسيا يجاوز بدا 4 الربط المحدد بالجداول الخاصة بنظم التوظف أذ أن ذلك ليس مئ الى المائية استحقاق العامل لهذه الزيادة رغم تجاوزها لبداية أجر التعيين الى المائية أستحقاق العامل لهذه الزيادة رغم تجاوزها لبداية أجر التعيين كما هو وارد بجدول المرتبات ، وهو الأمر الذي اجازه قانون العاملي الماديين بالمولة كما هو المثال في نص المادة 7 منه والتي اجازت احتفاظ الماد تعيينه في وظيفة من مجموعة نوعية أخرى في نفس درجته أخرى احتفظ له بالأجسر الذي كان يتفاضاه في وظيفته الماباية اذا كان يزيد على بهاية الأجر المتسرد للوظيفة المين عليها الماسات

والحاصل أن ضم العلاوات المقررة بالقرائين المنوه عنها سابقا ليس من شأنه تعديل به أية أجر التعيين كما هو وارد بجداول نظسم التوظف و متدار هذه العلاوة بل يظل بداية أجسر التعيين كسا هو وارد بهذه العداول ، والقول بغير ذلك من شسانه أن يصبح هذا الحد الادنى غير محدد تحديدا واحدا حيث يظل متحركا سنويا بعقدار ما يضم من علاوات خاصة الى الأجر الأساسى منذ بداية الضم في ١٩٩٢/٧/١ كما أن هذا القول يؤدى الى اختلاف الحد الادنى من فرد الى آخسر حسب اختلاف الراتب المنسوب اليه الإضافة المضمومة وهى نتيجة لو أرادها المشرع لنص حراحة على تعديل بداية الربط بعقدار ما يضم من علاوات خاصة الى الابقاء على الاساسية أما وأنه لم يفعل قان ارادته تكون قد أنصرفت الى الابقاء على بعاية الأجر كما هى وبالتالى على الحد الأدنى للاجور كما هى وبالتالى على الحد الأدنى للاجور كما هو .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن ضـــــم الملاوات الى الأجور وفقاً الأحكام القانون وقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ ليس من شأنه تعديل بداية الربط المقرر بالجداول المرفقة بنظم التوظف ·

د فتوی رقم ۱۹۳۲/۶/۸۳ فی ۱۹۳۸/۹/۸ جلسة ۱۹۹۳/۶/۸۳ ملف رقم ۱۳۳۱/۶/۸۳) .

(101)

جلسة 17 من ايريل سنة 1993.

مجلس الدولة _ الجمعية المصومية القصمي اللتوي والتشريع _ اختصاص _ تزاع · ظانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ _ الخادة ١٦ مته ·

قانون رقم 20 لسنة 1977 في ثان تأجع وبيع الأماكن وتغليم المطلاقة بين الأوجر والمستاجر المصدل بالقانون رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٩١ – الماحة (٥) منه •

الأصل اختصاص الجمعية العمومية تقسمي الختوى والتشريع بالغميل في المتلاعات خاتي تنشأ بين الوزارات أو بين المسألج العامة أو بين الهيئات المامة أو بين المؤسسات المامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات ويضها البشي – المشرع خرج عل منا الأصل في القانون المشاء اليه فيما يتملق بالمتازعات التي تنشأ عن تطبيق ومنها تلك المتعلقة بتعديد الاجرد فناط الاختصاص الجها ألى المعاكم المادونة دون غيرها – نتيجة ذلك : المحساس الجهمة المعومية عن نظر النزاع – تطبيق ب

تبين للجمعية المدومية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالفانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان مختص الجمعية العدومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (١) ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين المسائل والموضوعات الآتية : (١) ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الموزارات أو بين المسائح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها المجض * ويكون رأى الجمعية المدومية لقسمي الفتوى والتشريم في هذه المنازعات منزما للجانبين » *

في حين تنص المادة (٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » •

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أنه وأن كان الأصل هو المتصاص الجمعية العمومية نفسمي الفتوى والتشريع بالفصسل في المناوعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات المعلمة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين عده الجهات وبعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم 21 لسسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم 21 لسسنة ١٩٧٧ المعدل فيها يتعلق بالنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه ومنهسا تلك المتعلق فيها يتعلق بالنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه ومنهسا تلك المتعلقة

يتحديد الأجرة فناط الاختصاص فيها الى المحاكم التعادية دون غيرها ومن ثم ينحسر عن الجمعية العمومية الاختصاص ينظر النزاع الماثل ·

لالسك

انتهت الجمعية المعوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى عصدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

۲۰۹ د فتوی رقم ۲۰۹ فی ۲۰۹۱/٤/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/٤/۱۷ ملف رقم ۲۰۸۰/۲/۳۷ .

(۱۵۲) جَلسة ۱۷ من ايريل سنة ۱۹۹٦

عاملون مدنيون بالدولة _ اچازة خاصة بدون مرتب •

قانون تظام العاملين الدانين بالدولة الصادر بالقانون ولم 27 لسبقة 1944 معدلا بالقانون رقم 11 لسنة 1947 ـ الغلاف في كيفلة حساب معد الاربو سنوات القردة يتص المادة 79 من القانون اللاكود ليس من شائه ان يعمم القراد العسيمة التي تهوي بالقرد ما ودد بالحكم المستحدث للمادة الشار اليها بعيب المقافلة الجسيمة التي تهوي بالقرد ال الانعام ، وانها يكون القراد معينا مادام مرجع العيب الى التأسيم الفقائي، غير التعهد للقانون ـ الفجا غير التعهد لا يعمل دكن القابة ولا ينشى، قصد مقافلة القانون بما يقيد قصدا متافيا للمسلحة العامة ، وبعا ينهاد به مبدا تقي هدد المسلحة التي عليها مناد كسب الولاية المامة ، وبناذ مشيئة مصدر القراد _ بانقضاء المواجد المقردة لسحب القرادات الادارية الباطلة بفدو القراد حسينا من السحب يشتباة منه ... تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة 19 من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 29 لسنة 1948 قد تم نعديلها بعوجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ عيث جرى النص في بندها الثاني على أنه و يجوز للسلطة المختصة منه العامل أجازة بعون مرتب للأسباب التي يبديها وتقدرها السلطة المختصة ووقفا للقواعد التي تتبعها و ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوطائف يشغل احدى تلك الوطائف قبل مضى سنة على الأقل من تاريخ شغلها وفي غبر حالة الترقية لدرجات الوطائف العليا الاجوز ترقية العامل الذي يتجاوز مدة أجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر الملة متصلة اذا تتابعت عند عودته من الأجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع عاده من الأماني ماثل للمسحد الذي كان بسبقه في نهساية هما أعامه عدد من العاملين مماثل للمسحد الذي كان بسبقه في نهساية عدد عودته أنها العامل الماثون الماتون أو جميع العاملين الشاغلين لدرجسة الوظيفة عند عودته أما الذي و

وتبين للجمعية الصومية انه قد ثار خسلاف في الرأى حول مدى سريان العكم المستحدث في المادة ٦٩ بموجب القانون رقم ١١٥ لسسئة ١٩٨٣ على ما تم من حالات الترخيص بالأجازة قبل تفساذه ، وفي كيفية حساب مدة الاربع سسنوات ، والأثر الزماني للتمديل اللني طسراً على لمادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نظر هذا الأمر أمام القضاء وصدرت بشأئه أحكام قضائية ·

ولاحظت الجمعية العبومية أن الخلاف في كيفية حساب مدة الأربع مبنوات والذي طرح أمام القضاء على ما سلف بينانه ليس من شانه أن يصم القرار الصادر بالترقية على نقيض ما ورد بالحكم المستحدث للمادة ١٦٩ بهيب المخالفة الجسيمة التي تهوى بالقرار الى الانمدام ، وانعا يكون القرار مميبا مادام مرجع العيب الى التفسير الخاطئ غير المتعمد لايس ركن القاية ، ولايتشي، قصد مخالفة القانون بما يفيد قصدا منافيا للمصلحة العامة ، وبما ينهار به مبدأ تفي هذه المصلحة التي عليها مدار كسب الولاية العامة ، وانفاذ مشيئة مصدر القرار ، ومن ثم عليها مدار كسب الولاية العامة ، وانفاذ مشيئة مصدر القرار ، ومن ثم حسينا من السحب بمنجاه منه ،

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن قرار الترقية في الحالة المروضة ·

د فتوی رقم ۳۲۰ فی ۲۲/۳/۸۲ جلسة ۱۹۹۳/۶/۱۷ ملف رقم ۹۱۳/۳/۸۳ <u>)</u> .

(104)

جلسة 17 من ايريل سنة 1997

مجلس الدولة .. الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع .. مثارعة •

المنظ الشرع بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مهمة الافتاء في المنازعات التي تفوم بين السلطة التيفيذية وفروعها بابعاء الرأى صبيها – رأى الجمعية العمومية في نطق المنز المنازعات من الجمعية العمومية ولي تنظق المنازعات القسم الفضائي بمجلس الهولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون الراهات او اى قواعد اجرائية تسم بصفة التفاض – لا يجوز الرأى الذي تبديه في المنازعة حجية الأمر المقضى – نتيجة ذلك : يجب على الافارة الزاء ذلك ان تنجد في المنازعات عن المفائية بالفوائد التاغيية عن المبنغ معلى المنازعة أخذا بعجي. الأمنزا صحيح المقضيات التي من الجلهات الافارة – تطبق عن التمسك بالتقادم بين الجهات الافارة – تطبق ه

استمرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع افتاءها الصادر بجلستها المنمقدة بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ وتبين لها أن عقدى الصلح المبرمين بين الهبئة القومية للتأمينات الاجتماعية وشركة الشرق للنامن في ٢/١١/ ١٩٧١ وشركة مصر للتأمين في ١٩٧١/٢/٣١ ، والذى تم بنا، عليهما نقل ملكية السندات الحكومية للهيئة كوسيلة للوقاء بالحق المتصالع عليه ، قد تضمنا النص صراحة على تنازل الشركتين عن هذه السندات وفوائدها من ناريخ تخصيصها لهما في ١٩٦٤/٣/٢٤ ومن ثم فانه اعبارا من هذا الناريخ لم تعد الشركتان تملكان هذه السندات ، مل تملكها الهمئة • فتتحد المراكز القانونية للمتنازل والمتنازل اليه اعتبارا من هذا الناريخ الذي تلاقت على تحديده في تحديد الملكية ارادة المتعاقدين • فاعتبارا من تاريخ انتقال الملكية في ١٩٦٤/٣/٢٤ تكون السندات من أموال الهبئة : فتستحق فوائدها ، ويكون عليها الالتزام بدفع الضرائب المستحقة على هذه الفوائد ، وإذ كانت فوائد السندات باعتبارها مملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاحتماعية معفاة من الضرائب طبقا للمادة (١٢٣) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشان التأمينات الاجتماعية فانه لا التزام عليها بأداء هذه الضرائب • فاذا كانت هذه السندات بعد التاريخ الذكور في يد الشركتين لفترة ما ، وبناه على ذلك قامت بتسسيلم فواثدها ودفع

الضرائب المستحقة عنها ، فانها تلتزم بسرد هذه الفوائد الى الهيشسة ، وهو ما قررته الشركتان في محضرا الصلح المشار اليهما لكنهما قد أدلة الضرائب باعتبارها ملتزمتان بهما على اعتبار أتهما مالكتان للسندات ثم تبين من عقدا الصلح أن السندات لم تكن خلال تلك الفترة في ملكيتهما ، فين ثم يكون ما أدته كل من الشركتين من ضرائب عن هذه السندات أداه لضرائب غير مستحقة عليها من حقها استرداد قيمتها ، واذ تنازلت كل منها عن هذا الحق في الاسترداد إلى الهيئة التي طالبت مصلحة الضرائب بردما ، لذلك تلتزم المصلحة بأن ترد اليها ما استأدته من الشركتين من ضرائب على فوائد هذه السندات ، ودون محاجة بسقوطها بالتقادم الذي لا يجوز اثارته أو التملل به فيما بين الجهات الادارية أخذا بما أطرد عليه افتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن • كذلك لا يسوخ للهيئة القوهية للتأمينات الاجتماعية مطالبة مصلحة الضرائب بريع استثمار عن المبلغ محل المنازعة الماثلة • ذلك لأن ريم الاستثمار الشار اليه لا يعدو في حقيقته أن بكون فواثله تأخرية والتي استقر افتاء الحيمية العبومية على أن مناط القضاء بها هو أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم الطالبة الفضائية به وفقا لأحكام قانون المرافعات بتحرير صحيفة الدعوى ثم ايداعها قلم كتاب المحكمة ، وإذا كان المسرع في قانون مجلس العولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالجمعية العبوسة مهمة الافتاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وفروعها بابداء الرأى مسببا في شأنها الا أنه لم يضف عليها ولاية القضاء في هذه المنازعات ودون أن يقدح في ذلك ما أضفه المسرع على رأيها من صفة الالزام للجانبين ، لأن هذا الرأى المزم لا يتجاوز حد الفتوى • كما أن الجمعية العبومية ليست من هيئات القسم القضائي لمجلس الدولة ولا تتبع عنه طرح المنازعة عليها الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد احرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سبة اجراءات التقاضي وعلاماته ، كما لانحوز الرأى الذي تبديه بشأنها حجية الأمر المقضى • ومن ثم فيجب على الادارة ازاء ذلك أن تتجرد في مثل المنازعة الماثلة عن المطالبة بالفوائد التاخيرية عن المبلغ محل المنازعة أخذا بعين الاعتبار صحيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصفح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية •

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في استرداد قيمة الضرائب والرسوم السابق خصمها من قيمة فوائد السندات الحكومية التي آلت اليها من شركتي مصر للتسامين والشرق للتأمين ، وذلك عن الفترة مسن ١٩٦٤/٣/٢٤ الى ١٩٧١/٣/٣٤

ر لتوی رقم ۳۰۸ فی ۳۰/۰/۱۹۹۳ جلسة ۱۹۹۳/٤/۱۷ ملف رقم ۳۲۲/۳/۳۲) ·

(۱۵۶) جلسة ۱۷ من ابريل سنة ۱۹۹۳

أموال الدولة العامة _ الانتفاع بها _ كيفية نقله _ تفيير التخصيص لوجه الناج العام ·

الملاتان ۸۷ ، ۸۸ من القانون الدنى ــ الانتفاع بالمثل العام يكون بدون الخابل لاته استحمال للهال العام فيها اعد له نقل الانتفاع بين اشخاص القانون العام يكون ينقل التخصيص او الاشراف الادارى على هذه الادوال بدون مقابل ــ اغاراد الدولة بملكهة الدومين العام وقو كان تحت يد غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة -

تشيع تقصيمى وجه النام العام للعال العام يكون دون مقابل باعتباد أن التقصيص تم معن يملك المال ـ تفصيص الإراضي العلوكة للعولة ملكية خاصة للهنامة العامة لا يكون مقابل تعويض عل نعو ما يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنطعة العامة ـ تطبيق •

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (۸۸) من القانون المدني تنص على أن * تمتير أموالا عامة ، المقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفحة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ٠٠٠ وأن المادة (۸۸) تنص على أن * تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتها تخصيصها للمنفعة العامة • وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتها الفرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » •

واستظهرت الجيمية العبومية مبا تقدم أن الأصل في ملكية الدولة ملكية عامة تتفي منها ادارة الرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لايخرج عن كونه استمبالا للمام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين أشسخاص القانون العام بنقل التخصيص والاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال المولة أو التصرف فيها • ذلك أنه لا يصمح القول بتمدد الدومين الصام استنادا الى المادة ۸۷ من القانون المدنعة المامة سواه كان تحت يد الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل أن مدوس القانون المدنى تعين على القول بوحسدة الدومين الصام ،

فالمادتين (۸۷) و (۸۸) حين تعرضتا لأحوال تخصيص المال للنفع العام او انتهاء هذا التخصيص ونقده كمال عام ، قضتا بأن يكون التخصيص والمناهاء بقانون أو مرسوم أو بقسرار من الوزير المختص أو بالفعل ومفاد ذلك أنه حيث يكون التخصيص أو الانهاء بصل قانوني فان المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزاري وهي أدوات لاتصدر الاعن المحكومة ، وهو ما يعني انفراد الدولة بملكية المدومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ومن ثم فان تغيير تخصيص تحت يد بد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ومن ثم فان تغيير تخصيص قد تم مين يملك المال للعال العام يكون دون مقابل أذ يعتبر التخصيص قد تم مين يملك المال و كذلك فان تخصيص الأراضي المبلوكة للدولة المكية خاصة ــ كما هو الحال في خصوصية الحالة المروضة _ـ للمنفعة العامة ولئن تضمين هذا التخصيص تحويل الأراضي من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية الخاراد للمنفعة العامة ، فالدولة لا استحق تعويضا من نفسها على ملكية الأفراد للمنفعة العامة ، فالدولة لا تستحق تعويضا من نفسها على نحو ما جرت به أحكام المسئولية بين الأفراد و

ومن حيث أن التابت بالأوراق أن الأرضى محسل النزاع المائل من الأملاك المخصصة لمحافظة المنيا ، ثم صعد قرار وزير الاشسخال العامة والموارد المائية رقم ١٣٥٤١ لسنة ١٩٧٦ بادخال هذه الإملاك ضمن الاراضى اللازمة لتنفيذ المسروع رقم ٤٣٢٨ رى المخاص بانشاء وتعديل الجنابية اليسرى لترعة الحديقة بعركزى مغاغة والمدوة ، فين ثم تكون هذه الأرض قد عادت الى المدومين العام للعولة وخرجت من حوزة محافظة المنيا الإمر الذي يسوغ معه للمحافظة المطالبة باى تعويض عن ذلك .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقيـــــة محافظة المنيا فى مطالبة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بالتعويض في الحالة المعرضية •

⁽ فتوی رقم ۳۹۱ قی ۱۹۹۳/٥/۱۰ جلسة ۱۹۹۳/٤/۱۷ ملف رقم ۳۹/۵/۸۲۲ م

جلسة 17 من ابريل سنة 1997

عاملون بالقطاع الدام .. خبراء وطنيون .. تحديد الكافاة المستحقة للخبع .

قانون نظام العاملين بالآنتاع الدام ـ الثادة (١٠) منه اختصت مجالس ادارة الجهات الغاضمة لأحكامه دون غيرها بوضم نظام لتوظيف الغيراء الوطنيين -

قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۰۸۰ لسنة ۱۹۸۰ بشان ضوابط الاستمائة بالغيراء والمستشارين وممثل الحكودة والقطاع العاء في الشركات المشتركة لا يعدو ان يكون توجيها اداريا للجهات التي يفاطيها دون نهة الزام قانوني بذلك لما اقراد مجلس ادارة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات التفن لنواعد انقراد المساد اليه لم وجوب تطبيقها ،

المُكافئة المستحقة للخبر طبقا لحكم المادة الثانية من القراد الشاد اليه تحدد باللرق بين ما كان يتقاضه من مرتبات وحوائز ومكانات وبدلات وغيرها من الميزات المالية المُعردة لوظيفته السابتة وبين الماش المستحق له ـ مفهوم الأجر الشار اليه ـ تطبيق •

استيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١١ من قانون نظام العاملين بالقطاع الدام رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ بوصفه النظام الذي يسرى على العاملين بالهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن تنص على أن « يضع مجلس الادارة نظاما لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولن يقرمون بأعبال عارضه أو موسعية وللعاملين المتدرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها وبما يساعد على تحقيق أهدافها وبمراعاة الشريعات التي تصدوها الدولة في هذا الشائن «

واستظهرت الجمعية العمومية ان القانون رقسم 24 لسنة 194٨ يسرى على العاملين بالهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، وذلك استنادا ١١, أن هذه الهيئة العامة أنشئت بالمادة الثانية من قرار رئسس المحمورية رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العامة في قطاع القطن ، ونصت المادة ١٢ من هذا القرار على أن « تسرى على العاملين بها احكاء لائحة العاملين بالشركات التأبعة للبؤسسات العامة الصادرة بالقرار ، قد ٢٤٥٦ لسنة ١٩٦٧ والتي حلها اللائحة الصادرة بق ار رئسس الحصيدية رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٩٦٦ ثم من بعام القائد ن رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ ثم من بعام القائد ن رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عواسيطه المادن والخدر اختص،

مجالس ادارة البجهات الخاضعة لأحكامه دون غيرها بوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيق ، ومن ثم قان قرار رئيس مجلس الوزراء وقسم ١٩٨٥ الخبراء والمستشارين وممثل لسنة ١٩٨٥ بشأن ضسوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المستركة لايعدو أن يكون ثبة الزام قانوني رئيس الوزراء للجهات التي يخاطبها دون أن يكون ثبة الزام قانوني بذلك ، وهو ما سبق انتهت اليه الجمعة المعومية في فتواها الصادرة محلسة لا ١٩٨٧/١٧ ، ومن جهة أخرى فأن المبئة المامة للتحكيم واختبارات القطن وأت تطبق قرار وثبس محلس الوزراء رئيس محلس الوزراء رئيس محلس الوزراء المامة للتحكيم واختبارات القطن وأت تطبق قرار وثبس محلس الوزراء المداقدين معها ، ومن ثم تكون القواعد التي تضبنها هذا القرار مجلس ادارة الهيئة ،

ومن حيث أن المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشمان ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والفطاع العام في الشركات المشتركة تنص على أن « يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفيين في الحكومة والقطاع العام بعد السن المقررة لنرك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ٣٠٠٠ عـ يتم تحديد الكافآت التي يتقاضاها المتعاقه في ضوء الفرق بين المرتبسات والمكافآت التي كان يتقاضاها والمعاش المستحق له ۽ وان صبيباغة هذه المادة تفيد الصوم والشمول وليس في صياغتها ما يفيد أن المسميات الواردة بها جاءت على سبيل الحصر واستبعاد ما سواها وعلى ذلك فان المكافأة المستحقة للخبر وفقا لهذه المادة تحدد بالفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبــــات وحوافز ومكافآت وبدلات وغرها من المبرزات المالية المقررة لوظيفته السيابقة دون تفرقة في ذلك بين راتب أو حافز أو مكافأة أو بدل وبين المساش الستحق له ، طالما أن ما كان يتقاضاه العامل من هذه الميزات ناتج عن مبارسته لوظيفته السابقة مرتبطا بها وبظروف وأحوال العمل الذي يمارس فيه واحياتها وليس آمرا عرضيا لإبرتبط بالوظيفة ومهامها ارتباط تلازم ولا رتصل بادائها اتصال اعتباد ، وإن هذا التحديد بمند لشيمل الراتب والبلاوات التي تم ضمها والبدلات التي ترتبط بشغل الوطيفة والحوافر ومكافأة الحهود غبر المادبة والكافأة التشحمة وذلك لارتبط هذا كله بممارسة المامة لوظيفته السابقة حن اضطلاعه بمهامها ، ويستبعد من ذلك ما يتقاضاه من أحور عن العمل الإضائي وما يتقاضياه من مقابل لمساريف فعلية مثل بدل الانتقال وذلك لعدم ارتباطه ببهام عبله الأصل ولاتضاله بأداء وظبقته وجه الاعتباد .

ومن حيث أن مفهوم الأجر بوصفه وحده قياس نبطى انها يستحق عن سنه مستقبله فانه يتمين تحديد جملة المبالغ التي سسبق وان كان يتفاضاها العامل خلال آخر سنه قبل انتهاء خدمته مقسومة على ١٢ شهر ، وبهذا يتحدد هذا المجموع على أساس موضوعي بتلاشي ما قد يصادفه آخر شهر قبل انتهاء الخدمة من عدم صرف حوافز أو مكافآت سبق وأن صرفت له عن أشهر سابقة خلال السنة ذاتها ٠

وغنى عن البيان أن المناصر التي تم حسابها كعنصر في تحديد جملة المرتبات والمكافأت التي كان يتقاضاها العامل لايجوز أن يتم منح العامل مقابلا يماثلها بعد التعاتمد معه والا كان هذا تكرارا لصرفها رغم وحدة السبب *

لدليك

انتهت البعمية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن تحسده المكافأة المستحقة في الحالة المروضة بالفرق بين جملة ما كان يتقاضاه مقابل عمله الأصسطى في العام الأخير قبل انتهساء خدمته وبين المصاش المستحق له .

ر فتوی رقم ۲۵ فی ۲۲/۵/۲۲ جلسة ۲۹۹۱/۶/۱۹۹ ملف رقم ۲۸/۱/۲۲۱ C

(101)

جلسة 17 من ابريل سنة 1997

عاملون مدنيون بالدولة .. خبرا، وطنيون ... تحديد الكافاة الستحقة للخبع •

قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الحمادر بالقانون رقم 27 لسنة ١٩٧٨ (مادة ١٤) ... قرار وزير التنمية الادارية رفم ١ لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف الخيراء الوطنيين ... كيفية تعديد مكافاة الشيح ٠

المُكافأة المستحفة للخيج تعدد بالغرق بين ما كان يتفاضاه من مرتبات وحوافق ومكافات وبدلات وغيرها من الميزات المالية المعردة لوظيفته السابقة دون الحربه في ذلك بين رائب أو حافز أو بدل وبين اعامي المستحق له ، مثلاً أن ما كان يتفاضاه المامل من هذه الميزات ان خانب عن معارسته نوظيفته السابقة مرتبطا بها وبطروف العمل واحواله ، ولهي اهرا عرضيا لا يربعث بانوظيمه ومهامها ارباط الخزم ولا يتمل بادائها اتصال اعتباد حاستيماد اربود عن امعل الانتفال حالت تطبيق ،

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٤ من نظام العاملين المدنين بالمولة الصادر بالعانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ تنص على أن يوضع نظام توظيف الخبراء والموظمين الأجانب ولن يقومون باعمال مؤقته عارضه او موصية وللعاملين المتدبين وذلك يقرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون المخدمة المدنيسة » ه

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع اختص وزير التنهية الادارية دون غيره بوضع نظام لنوظيف الخبراء الموظفين وأصحد الوزير قراده دقم ١ لسنة ١٩٧٩ پشان توظيف الخبراء الوطنيين ، ومن ثم كان قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٨٥ پشان ضحوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين ومثل الحكومة والقطاع المصام مي الشركات المشتركة لا يعدو أن يكون توجيها من رئيس الوزراء للجهات التي يخاطبها دون أن يكون ثمة الزام تانوني بذلك ، وهو ما مسبق انتهت اليه الجمعية المسومية في فتواها الصادرة بجلسسة ١٩٨٧/١/٧ ، وعلى آية حال فقد لاحظت الجمعية المسومية أن ما تضحفه قرار رئيس مجلس الوزراء من تحديد لمكافأة الخبير أو المستشار في حدود الفرق بين مجدوع ما كان يتقاضاء رئيس الوحدة أو المستشار في حدود الفرق بين مجدوع ما كان يتقاضاه رئيس الوحدة الخدمة وبين الماش المستحق بما لايجاوز مجدوع ما يتقاضاه رئيس الوحدة

التي ينحق پها ، وهي في مضمونها ذات الأحكام التي تناولها قرار وزير التنبية الادارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ پشان توظيف الحيراء الوطبيعي المعدل بالفرارين رفعي ٢٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ ، ٢٦ لسسنة ١٩٨٨ على الده ١٠٠٠ عاذا نان الحيير ممن جاوز سن الستين حلدت الملافاة التي تسمع نه يما لايجاوز انفرف بين مجموع ما كان يتفاضاه عند انتهاء الحدمة وبين لمعاش المستحق له ، وفي جميع الأحبوال لا يجوز أن تجساوز الملافاة مجموع ما يتماضاه رئيس الوحلة التي يلحق بها الخير ، ،

واستظهرت الجمعية المعومية مما تغنيم أن المكافأة المستحده المغير وفعا نهده المادة تحدد بالغرف بين ما كان يتعاضاه من مرتبسات وحوافز وملاقات وبدلات وغيرها من الميزات المالية المقررة لوظيمه السابعة دون تعرفه في دلك بين راتب أو حافز أو بدل وبين الماش المستحق له ، طالم أن ما كان يتعاضاه العامل من هذه الميزات ناتجا عن معاوسته لوظيفته السابغة مرتبطا بها ويظروف العمل وأحواله ، وليس أمرا عرضيا لا يرتبط بالوظيفة ومهامها ارتباط تلازم ولا يتصل بادائها اتصال اعتباد ، وأن هذا التحديد يمتد ليشمل الراتب والعلاوات التي تم ضسمها والبدلات التي ترتبط بشمل الوظيفة والحوافز ومكافأة الجهسود غير العادية والمكافأة التسجيعية وذلك لارتباط هذا كله بمعارسة العامل لوظيفته السابقة حين المصلاعة بهامها ، ويستبعد من ذلك ما كان يتقاضاه من أجور عن العمل الاستقال وذلك لعمد ارتباطه بهام عمله الأصل ولاتصاله بأداء وظيفته على وجه الاعتياد ولعمد التباطة بهام عمله الأصل ولاتصاله بأداء وظيفته على وجه الاعتياد و

وبتطبيق ما تقسيم على حسالة السسيد / ٠٠٠٠٠٠٠ فان الكافأت التي كانت تصرف له عند انتهاء خدمته من مسندوق تحسين الخدمة وبعض المشروعات للنفذة على الباب الثالث لا تدخسل في مفهوم مجموع ما كان يتقاضاه وذلك لهمم اتصالها بصله الأصلى وذلك على التفصيل السابق و والحاصل أن مفهوم الأجر يوصفه وحدة قياس تعظى انها يستحق عن سنة مستقبله فانه يتعين تعديد مجموع ما كان يتقاضاه بجملة المبائغ التي سبق وأن كان يتقاضاها العامل خلال آخر سنة قبل انتهاء خدمته مقسومة على أشهر السنة كلها ، وبهذا يتحدد هذا المجموع على أساس موضوعي يتلافي ما قد يصادفه آخر شهر قبل انتهاء الخدامة من عدم صرف حافز ما أو مكافأة معينة سبق وأن صرفت له عن أشهر سابة خلال السنة ذاتها ، وغنى عن البيان أن الهناصر التي تم حسابها كمنصر خلال السنة ذاتها ، وغنى عن البيان أن الهناصر التي تم حسابها كمنصر في تحديد جملة المرتب و الكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز في تحديد جملة المرتبات و الكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز في تحديد جملة المرتبات و الكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز في تحديد جملة المرتبات و الكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز في تحديد جملة المرتبات و المناقبة عليه المرتبات و الكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز في تحديد جملة المرتبات و الكافآت التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز في تحديد جملة المرتبات و المهافات التي كان يتقاضاها العامل لا يجوز في تعديد جملة المرتبات و المناقبة عليه المرتبات و المناقبة عليه المناقبة عليه المرتبات و المناقبة عليه المناقبة عليه المناقبة عليه كان يتقاضاها العامل لا يجوز

ان يتم منح العامل مقابلا يماثلها بعد التعاقد معه والا كان هذا تكرارا لصرفها رغم وحدة السبب *

. لالسك

انتهت الجمعية المموميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تحدد الكافأة المستحقة للمعروضة حالتهما في حدود الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه كل منهما عند انتهاء خدمته مستبعدا منه الأجور عن الأعمسال الإضافية ومقابل المصروفات الفعلية وبين الماش المستحق .

. ر فتوی رقم ٤٩٠ فی ٨/٦/٦/٨٠ چنسة ١٩٩٦/٤/١٧ ملف رقم ١٩٨٦/١٩٨٦) ٠

(VOV)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جماري _ شرائب ورسوم جمركية _ اتفاق المونة الاقتصادية والفتية بين حكومتي جمهورية مصر المربية والولايات المتعنة الأمريكية -

المادتان ٥ ، ١٠١ من القانون المذكور ـ البئد (٥) من الاتفاق المسار اليه ٠

المشرع وضع اصلا عاما في قانون الجعادك يقفى بغضوع جميع الواددات للفرائب الجعركية وغيرها من الضرائب الاضافية الاخرى المقررة على الواردات ما في يرد فسي خاصي باعطائها وتحصل هذه الفرائب عند ورود البضاعة ــ الاستثناء الأفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضحاع التي يحددها وزير الفرائة .

اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية المسار اليه أعلى الوقافين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفى حكومتها أو احدى وكالاتها أو أفراد أو موظفى احدى المؤسسات المامة أو الغضاصة المتاقده مع حكومة جمهورية مسر العربية أو أحد في وكالاتها الفرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستحمال أو التعرف في وكالاتهم من كافة الرسوم والتعريفات المحدة لاستحمالهم المسخدى وأعلى هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استجاله وتصدير المنعة المسخصى ما الر فالك حدة تطبيق و

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن ١ تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التم يفية الجمركية عبلاوة على الضرائب الأخرى المقبررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجبركية وغرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسسبة ورود البضاعة أو تصدرها وفقا للقوانين والقرارات المنظبة لهما • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قيل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، • وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على انه « يجوز الافراج مؤقتاً عن البضائم دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يعددها وزر الغزانة ٤٠ كما استبان للحمعية العبومية أن السند (٥) من أتفاق المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومتي جمهورية مصر العربيسة والولايات المتحدة الأمريكية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 808 السينة ١٩٧٨ ينص على أنه و الضمان حصدول شبعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية :

 (ب) يعفى الموظفون من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء الانوا :

١ ـ من موظفى حكومة الولايات المتجلة أو احسدى وكالاتها أو الم المتعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخالصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احد في وكالاتها أو ١٠٠ من كافة ضرائب المسئل والفسان الاجتماعي المقررة لقوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة المقرائب المفرقيضة على عمليات شراء وتسلك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية على عمليات شراء وتسلم الستعمال أو التصرف في المنقولات الموظفون على عمليات المعدة الاستعمالهم الشخصية ويعفى مؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كاف المسلم والتعريفات المجمركيسة والرسوم الاخرى الملكولات والمشروبات والسخان) التي تستورد إلى جمهورية مصر العربية المستعمالهم الشخصية والمسخوية مصر العربية لاستعمالهم الشخصي ومن أي رسوم أخرى ٠

واستظارت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك بقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجدركية وغرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة. واستثناء من ذلك أجاز المشرع الاغراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة • وأن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضع أسسما عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية ، وأعفى الاتفساق الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائلاتهم سواء كانوا من موظفي حسكومة الولايات المتحدة الامريكية أو احدى وكالاتها ، أو أفراد أو موظفي احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احد في وكالاتها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المعدة لاستعمالهم الشخصى • كما أعفى الاتفاق المشار اليه هؤلاء الموظفين وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجبركية والرسوم الاخرى المفروضة على استبراد أو تصبدير الأمتعة الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك المأكولات والمشروبات والسخان التي تسبتورد الى مصر لاستعمالهم الشخصى • ومن حيث أن النابت من الأوراق أن السيد / مارلى • ف • لأشيئة الخبير الإمريكي بشروع التسويق التماوني للخضر والفاكهة التابيج لوزارة الزراعة قد قام باستيراد معدات واندوات منزلية مشمول البيان المجيركي رقم ١٩٨١/٧٠٦ من المخارج لاستعماله الشخصي ، وأقرت وزرادة الزراعة أن الخبير يعمل في المسروع المشار اليه في اطار اتفاق الممونة الاقتصادية والفنيسة الموقع بين حكومتي – الولايات المتعدة المريكة ومصر الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٤ لسنة المريكة ومصر الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٨ لسنة بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية الأمر الذي تفدو معه المطالبة المائلة عارية من صحيح سندها قانونا حرية بالرفض •

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة الزراعة أداء مبلخ ٢٠١٩٦٣ (الفين وتسمة عشر جنبها وثلاثة وعشرين قرشا) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيان الجركى رقم ١٩٨١/٢٠٠١ الوارد من الخارج برسم السيد / مارلى * ف * لاشى الخبر الأمريكي بشروع التسويق التعاولي للخضر والفاكهة التابع لوزارة الزراعة *

ر فتوی رقم ۲۰۶ فی ۲/۰/۱۹۲۶ جلسة ۱۹۹۹/۵/۸۴ ملف رقم ۲۰۱۹/۲/۳۲) •

(AOA)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية

قانون الهمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ ـ المادين ٥ ١٠٠ منه ـ الأصل خضوع جميع الواردات للفرائب الهمركية وغيرها من الفرائب الاضائية المقردة على الواردات ـ الاعفاء لا يكون الا بنص ـ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البغسائع التي تدخل أواضى الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الأخرى ، وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها وغير الفرائب للقوانين والقرارات المنطقة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل للقوانين والقرارات المنطقة لها و لا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الإجراءات الجمركية واداء الفرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ١٠٠ » وأن المادة (١٠١٠) من ذات المقانون تعفى من الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسسوم بشرط الماينة ١٠٠ (١٢٧) الإشياء التي يصسعر باعقائها قرار من رئيس الحيورية » ٠ (١٢٧) الإشياء التي يصسعر باعقائها قرار من رئيس الحيورية » ٠

واستظهرت الجمعية المعرفية ماتقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإسافية المترزة على الواردات بحيث لا يعفي منها الا بنص صريع ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة • كما خول المشرع رئيس الجمهورية في البند (١٣٠) من المادة المادة المها سلطة اعفاء الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها •

ومن حيث آنه بسبنه من ذلك صبدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٧ أسنة ١٩٨١ ، بالتفويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره ٤٤٦ لسنة ١٩٨٠ ، باعفاء السيارة محل المنازعة المائلة شريطة الايتم التصرف فيها ما لم تؤد عنها المضرائب والرسوم الجمركية ، وفقا لحالتها وقيمتها في تاريخ

التصرف وطبقا للتعريفة الجمركية السارية في هذا التاريخ ، واذ ثبت من الأوراق أن مديرية الشئول الصحية بمحافظة أسوال قامت ببيع السيارة المسار اليها ، فمن ثم تلتزم بأن تؤدى الى مصلحة الجمارك الرسسوم الجمركية المقررة وفقا لقيمتها وحالتها في هذا التاريخ طبقا للتعريفة الجمركية السارية وقتلة والمقررة بعبلغ ١٩٥٠ جنبها ،

لائك

انتهت الجمعية العسومية لقسمي الفتسوى والتشريع الى الزام محافظة أسوان (مديرية الشئون الصحية) أداء مبلغ 200 جنيها (أربعة آلاف وتسعمائة وخمسين جنيها) الى مصلحة الجمارك كرسوم جمركية مستحقة على سيارة ماركة دودج شاسيه رقم ١٣٥٤١١ .

ر فتوی رقم ۳۰۰ فی ۱۹۹۹/۰/۱۶ جلسة ۱۹۹۹/۰/۸ مل**ف رقم ۳۲۰۹/۲/۳۲** ، ۰

(109)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

ادارة معلية - تنظيم وادارة السنشقيات والوحدات اللحقة بالبعالس العلية .

قراد دئيس الجمهورية دقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بنسبان تنظيم وادارة المستشطيات الملاكورة ـ الاثمة الاساسية للمستشايات الملاكورة المسادرة بقرار دئيس الوزراء والوزير المكنسي بالحكم المحل ووزير المسحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ تعديد نطاق مجال اعمال كل منهما .

المادة الأول من قراد دليس الوزراء والوزير المكتس بالحسكم المحق ووزير المسحة والمدة () من اللائمة المأكورة كل منهما جاء مستويا بذاته منظردا بحكمه وموضوعه _ حكم المادة الأول منعلق بتصديد السلطة المتصدة بتصديل اسماد الملاج واجود الكفدمات في اقسام الملاج باجر والسبة التي يجوز فيها هذا التمديل حالات () "تعلق بالأجود أول الشرية التي يجوز للمستشفيات المشاد اللهائمة التي المرابة التي يجوز للمستشفيات المشاد المها تقدمها وبالترفيص لمجلس ادارة المستشعى في زيادتها عند التعاقد مع الهيئات والشركات بها لا يجاوز - « ٪ حالا من من على تما المائية في مجاله فيما تظهيه وقرده بوصله حكما فانونيا ادرا حال ذلك _ تطبيق نص كل من المادتين في مجاله فيما تظهيه وقرده .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية نص في المادة (١) على أن « يكون للمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية والتي يصدر بها قرار من وزير الادارة المحلية ووزير الصحة استقلال مالي واداري على النجو المبين بالمواد التالية ، ، وفي المادة (٢) على أن « ينظم العمل بالمستشفيات والوحدات المشار اليها بالمادة الأولى لائحة أساسية يصدر بها قرار من وزير الادارة المحلية ووزير الصبحة يتضمن قواعد ادارتها والقواعد الغنية والمالية دون التقيد باللوائح والقواعد المالية وغيرها المنظمة للمصالح المكرمة ، ، وانه اعمالا لما تقدم صدرت اللائمة المذكورة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالعكم المحلى ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ الذي نص في المادة الأولى على أن « يعمل بأحكام اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الحكم المط المرفقه ، ويجوز للمحافظ المختص بعد موافقة وزير الصحة تعديل أسعار العلاج وأجور الخدمات الواردة بهذه اللائحة زيادة أو نقصا في حدود ١٠٪ ، وتضمنت اللائحة النص في المادة (٥) على أنه « للمستشفيات التابية للمكم المعلى والتي يصدر بتعديدها قرار من وزير الصبعة أن

تتقاضى أجور! رمزية نظير الخدمات الطبية التى تقدمها طبقا للقواعد الواردة في هذه اللائحة والملاحق المرفقة بها • ولمجلس الادارة ذيادة هده الإجور عند التماقد مم الشركات والهيئات بما لا يجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ •

وان قرار وزير الصحة ووزير الادارة المحلية رقم ٣٤٨ لسبسة ١٩٩١ نص في المادة (١) على أن يفوض السبادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في تعديل اسمار العلاج في أقسام العلاج بأجر وأجور الخاصات الواردة في الملحق رقسم (٣) المرفق باللائحة الاساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الحكم المحلي المسادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلي ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ ٠٠٠ ٠٠

ومن حيث أنه يبين من مطالعة هذه الأحكام أن استظهار وجه الرأى في الموضوع المائل منوط بتجديد نطاق أعمال كل من نص المادة الأولى المن قرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم المحلى ووزير الصحة وقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ باصدار اللائحة المشار اليها ، والمادة (٥) من مواد اللائحة المذكورة ٠

ومن حيث أن كلا من نصى المادتين سالفتى الذكر جاء مستويا بذاته منفردا بحكمه وموضوعه سواء بالنسبة إلى حكم المادة الأولى وهو متعلق بتجديد السلطة المختصة بتمديل أسعار العلاج وأجه ر الخدمات في أقسام العلاج بأجر والنسبة التي يجوز فيها هذا المتعديل ، خاصة وقد وردت مند المادة ضمن مواد اصدار اللائحة والتي لم يرد ضمن ملاحقها سوى المحلم اللائحة والتي لم يرد ضمن ملاحقها سوى الم حكم المادة (٥) بشأن أسعار العلاج في أقسام العلاج بأجر ، أو بالنسبة الم حكم المادة (٥) وهو متعلق بالأحدار الم زية التي يجوز للمستشفيات الشار أليها تقاضيها في مقابل الخدمات الطبية التي تقدمها ، وبالترخيص للجلس ادارة المستشفى في زيادتها عند التعاقد مع المهيئات والشركات بالا بحاوز ١٥٪ ، وقد وردت هذه الملادة ضمن أحكام اللائحية الفت

ومن ثم فانه لا مناص من تطبيق نص كل من المادتين في مجاله فيما نظمه وقرره بوصفة حكما قانونيا آمراً ، وحينثة يبرز أثر قرار وزير الصحة ووزير الادارة المحلية رقسم ٣٤٨ لسنة ١٩٩١ في اطلاق سلطة المحافظ المختص في تعديل أسسعار العسلاج وأجور الخدمات في أتسام الملاج بأجر من قيدي موافقة وزير الصحة على التعديل أو تقييه التعديل بنسبة ١٠٪ سيالفة البيان ، وتبقى رخصية مجلس ادارة

المستشفى فى زيادة الأجور الرمزية التى تتقاضاها المستشفى فى مقابل الخدمات الطبية وذلك عند التعاقد مع البيئات والشركات وبما لا يجاوز ١٠٥٠ - ٨

لالسك

- انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
- للمحافظ المختص زيادة اسعار العلاج وأجور الخدمات في اقسام العلاج بأجر طبقا للتعديل الصسادر بقرار وزير الصحة ووزير الادارة المحلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩١ ٠
- حـ قصر سلطة المستشفيات المتعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحى
 في زيادة الأجور بما لا يجاوز ٥٠٪ على الأجور الرمزية للخدمات الطبية ٠
 - (فتوی رقم ۳۹۱ فی ۳۹۲/۲/۲ جلسة ۸/۰/۲۹۹۱ ملف رقم ۳۹۱/۹۶۱) .

(17.)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

جامعات ـ اعضاء هيئة التدريس ـ ريادة علميه •

قانون تنظيم الجامات رقم 19 لسنة ١٩٧٣ ولائعته التنظيدية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ٠

المترع ناط بعجلس الكلية تشكيل لجان فنية من اعضىاء هيئة التدريس لبعث المؤضوعات التي تدخل في اختصاصه ومنها لجنة شئون الطلاب التي عهد اليها المترح رسم سيناسة علمية للطلاب لتوجيعهم وحل مشاكلهم العلمية _ تقسيم طلاب كل فرقة لل مجموعات لكل منها واقد من اعضاء هيئة التدريس على أن يعاونه احد المدسين المساعدين .

مهمة الريادة يضطلع بها عضو هيئة التدريس بما له من خيرة علمية سابقة ـ انحصار الماونة في هذا المجال على المدرسين المساعدين أو المهدين باعتبارهم النواة التي ستتكون منها هيئة التدريس مستقبلا لا يجوز فباس مدرس اللفات على المدرسين المساعدين والمهدين لاختلاف وضمهم العلمي لنباين التنظيم الخانوني للطائفتين ــ مدرسو اللفات يعتبرون من الماملين المدنية على خلاف الماملين المدنية على خلاف الماملين المدنية على خلاف المدرس والمسدين الدين تطبق على خلاف المدرسين والمسدين الدين تطبق على خلاف

نبين للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٢٧ مل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يسكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضائه هيئة التدريس والمنخصصين لجانا فنية لبحث الموضوعات التي تدخل اختصاصب وعلى من ذات اللائحة على أن تتولى لجان شئون الطلاب ٢٠٠٠ كما تنص المادة ٨٨ الآتية ١٠٠ تنظيم صياسة علمية للطلاب بعيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المهد رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد ، يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب محبوعة للبدروس يعاونه مدرس مساعد أو معيد ، يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب ادارة الكلية وأساتة على حلها بمعرفة ادارة الكلية وأساتة تها »

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقسم أن المشرع ناط بمجلس «لكلية تشكيل لجان فنية من بين أعضاء هيئة التدريس لبحث الوضوعات

البي بدحل في اختصاصه ومنها لجنه شئون الطلاب والتي عهد البهب المسرع رسم سياسة علمية للطلاب لنوجيههم وحل مشاكلهـــم العلميــة ، وتمدينا لهذه اللجان من أداء مهامها فضى بأن يقسم طلاب كل فرقة الى مجموعات لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس يقوم بالالتقاء دوريا وسجموعته للوقوف على مشاكنها اندراسية والعمل على حلها وذلك يما له من حبره دى هدأ المجال يوصفه عضو هيئة التدريس وعلى اعتبار ان مهاسه سمشر في حل المسائل العلمية وذلك وفقا للنصوص السابقة على أن يعاونه احد المدرسين المساعدين أو المعيدين ، والحاصل أن مهمة الريادة العسيه ابها يضطلع بها عصو هيئه التدريس بما له من خبرة علمية سابقة على أن تنحصر المعاونة في هذا المجال على المدرسيسين المستاعدين أو المعيدين باعتبارهم النواة التي ستتكون منها هيشمة التدريس مستقبلا وحمي يكتسبو الخبرة الكافية من خلال معاونتهم لعضو هيئة التدريس وليكونوا مستعدين لتحمل أعباء هذه المهام مستقبلا ، ولا يجوز قياس السادة مدرسي النغات على المدرسين المساعدين والمعيدين لاختلاف وضعهم العلمي لنباين التنظيم القانوني للطائفتين ، فمدرسي اللغسات والتي اجازت المادة ١٢٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تعمينهم تمعا للحاجة أنما يعتبروا من العاملين المدنيين بالدولة يسرى في شأنهم نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حين أن المدرسين المساعدين والمعيدين أنما يعتبروا نواة أعضاء هبئة الندريس ذخرى في حقهم النصوص الواردة في قانون تنظيم الجامعات وعلى هذا فان قصر اسناد المعاونة في عملية الريادة العلمية عليهم انما قصب به توفعر الخدة اللازمة لهم للقيام بمهام الريادة مستقبلا وعلى اعتبار أن وضعيم القانوني يتبع له مفرص الترقى للدخول ضمن أعضماء هيئة التدريس باعتبارهم القدوة لهم • وعلى هذا فانه لا يجوز استسناد الريادة العلمية أو العاونة فيها للسادة مدرسي اللغات العاملين بجامعة القاهرة وذلك للأسهاب السابقة ، إلا أنه بالنسبة لما تم صرفه من مقابل نظير الإضطلاع بهذه المهمة وبغض النظر عن عدم قانونية قرار استادها لهم فانه لا يحوز استرداده وذلك ماعتماره تعويضا عما بذلوه من جهود *

لاليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اسناد عملية الربادة العلمية أو الماونة فيها لمدرسى اللغات العاملين بجامعة القاهرة وذلك على التفصيل السابق •

ر فتوی رقم ٤٠٧ في ١٩٩٦/٩/٤ جلسة ١٩٩٦/٤/١٧ ملف رقم ١٩٣٢/٤/٨٦ ع -

(171)

جلســة ٨ من مادو سنة ١٩٩٦

جانعات _ جامعة الأزهر _ رسائل علمية ٠

قانون ۱۰۳ لسنة ۱۹۶۱ پشتن اعادت تنظيم الازهر ــ قرار رئيس الجمهورية رفم ۲۰۰ لسنة ۱۹۷۰ بالالانعة التنفيذية للنانون المدكور -

المشرع بفتكى المادتين ٧٦ ، ٩٩ من القانون ١٠٠٣ لسنة ١٩٦١ اختص اللائعة التغيديه للقانون يتفسيل الخدرجات العلجية ،ثبي نضحها جامعة ادزهر وشروط المحصول عليها ومن نم يصند بالاحكام الواردة باللائعة في هذا السأن ـ الخادة ٣٦٠ من اللائعة تقضى بالرخيص لمجلس الكلية بالإنفاء على تسجيل الرسائل القاصة بعرجتى التخصيص والحالمية للمعة التي يسترها في ضوء تقدير الاستاذ المدرف على الرسائة -

الماده ٢٠٩ من اللائمة والمتعلقة بأجازة وقف قيد الطلاب لمده سنة دراسية حال تفعهم بأعدار مقبولة تمنعهم من الانتظام بالدراسة تلتعمر في حكمها على طلاب الإجازه العالبه ادر ذلك للا تطبيق -

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريسع أن أنا ور رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن أعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ينص فى المادة (٧١) على أن « تبين اللائحة التنفيذية تفصيل الدرجات الملمية والاجازات التى تمنحها جامصة الأزهر والشروط اللازمة للحصول على كل منها ١٠٠٠ ، وفى المادة (٩٩) على أن « تحدد اللائحة التنفيذية ليذا التانون المسألل الآتية وغيرها مها وردت الاشسارة اليه في هسذا القانون ٧ - ٩ - الدرجات المعلمية والشهادات التى تمنحها الجامعة وشروط كل منها ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة الجامعة وشروط كل منها ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧١ باللائحة التنفيذية لملقانون المذكرر ينص فى المادة (١١٢) على أن - تصدر كل كلية أو مهد لائحة داخلية بقرار من شيخ الأزهر بنا-على اقتراح مجلس الكلية أو المهد وموافقة مجلس الجامعة والمجلس الإعلى للازهر وتتضمن هذه اللائحة الموضوعات الآتية :

(1) (ب) تعديد شعب التخصيص والمسلماء الدراسات وفروع الدرجات العلمية والشروط التفصيلية لكل منها ويتص في المالب متابعة الدروس والاشتراك في التمرينات العملية ، ويجرز لجلس الكليسة ان

يوقف قيد الطالب لمدة سنة دراسبين او اكثر اذا تقدم بعذر مقبول يعتمد عن الانتظام في الدراسة » .

وينص في المادة (٢٢٥) على ان ء تحدد اللوائح الداخلية المكليات اجراءات لل تسجيل الرسائل الخاصة بدرجتى التخصص والعائمية والمدة المتى يسقط التسجيل بعدها ، الا اذا راى مجلس الكلية االبقاء على التسجيل لدة اخرى يحددها بناء على تقرير الاستاذ المشرف ٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية المعرمية لقسمى الفترى والتشريع أن المشرع بعقتضى المادتين ٧ ، ٩٩ المشار اليهما اختبص اللائحية التنفيذيية للتانون ١٠٣ اسنة ١٩٦١ بتفصيل الدرجسات العلميية التى تهنمها جامعية الازهر وشروط الحصول عليها ، ومن ثم يعتد بالاحكام الواردة بالملائحة في هذا الشأن ، ومن بين هذه الأحكام ما تقضى به المادة (٢٢٠) من الترخيص لمجلس الكلية بالابقياء على التسجيل للرسائل الخاصة بدرجتي التخصيص والعالمية للمدة التي يقدرها في ضوء تقدير الأستان المشرف على الرسائة ،

كما استظهرت الجمعية المدرمية لقسمي الفترى والتشريع من المادة (٢٠٩) من اللائمة المسار البها – التعلقة باجازة وقف قيد الطلاب لمدة سنة دراسية حال – تقدمهم باعدار مقبولة تمنعيهم من الانتظام بالدراسة – انه حسب موضعه في سياق نصوص اللائمة اذا وردت تحت البند ثانيا وعنوانه الدراسة والامتحان ، يقتصر في حكمه على طلاب – الاجازة العالية ، خاصة وان المواد المسابقة لهذا النص والتالية له تحت ذات العنوان أطاطعة الدلالة في اقتصار أحكامه على هؤلاء الطلاب دون سواهم ، سيما وان المعرع أفرد عنوانا آخر في البند ثالثا للدراسات العليا وردت تحته المادة (٢٢٥) أنف البيان ، وحدة مواد اخرى تناولت بالتفصيل الدرجات التي تندرج ضمن الدراسات العليا وهي الدبلومات والتفصص والعالمية ومواعيد القيد بها وهدته ، وجواز مده بقرار من مجلس الكلية حسيما سلف بيسانه ، وظاهر وجواز مده الميزان ، وهو ما يخلص منه أن الحكم الوارد بالمادة (٢٠٩) أنف البيان ، وهو ما يخلص منه أن الحكم الوارد بالمادة ويد القيد الميلاب لا يصدق على مدد تسجل الزساقل .

انتهت الجمعيدة العمرميسة لقمسمى الفتوى والتشريع المي

١ ـ يجوز طبقا للمادة (٢٢٠) من الملائحة التنفيذية للقانون رقم
 ١.٣١ لسنة ١٩٦١ الابتاء على تسجيل الرسائل الخاصسة بدرجستى

التخصوص العالمية بعد انتهاء مدته لدة أو لمدد يقدرها مجلس الكليسة .

(٢) الحسكم الوارد في المادة (٢٠٩) من اللائحة المشار اليها بوقف.
 قدد الطلاب لا يصدق على مدد تسجيل الرسائل •

ر فتوی رقم ۶۹۷ فی ۱۹۹۳/۳/۹۹ جلسة ۱۹۹۳/۸/۸ ملف رقم ۴۱/۱/۰۸ · ·

(177)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

هَنَاتَ عَامَةً ﴿ هَيْهُ قَنَاهِ السَّوِيسَ … عَلَاوَاتَ خَاصِةً … أَصِعَابُ الْمَاسَاتَ الْعَسَكُرِيةُ العَامَلِينَ بِالْهِينَةُ كَيْفِيةً مَعَامِلِتِهِمَ عَالِياً فِيها رِبْعَلِقَ بِالْعلَاوَاتِ الطَّاصِةَ •

حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٦ فضائية بعدم دستوريه ما تضيئته الفقرة الأول من نافذة ٩٠ من قانون التغليد والناسين للقوات المسلحة الدسلور بالقانون روم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع بين انعامى المناطبين به ومرتبا هم ارم ـ (زوال ما عساه أن يكون مانعا بين صاحب المعاش المسكري الذي يعين بعد احالته للتقاعد بأي جهه من جهات الدولة وحقه في الجمع بين معاشه المسكري وراتبه المستحق له عن عمله بالدولة .

الطلاوه الخاصة المقررة بالماده التالية من القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ ـ حظر الجمع بينها ربين الزيادة المفروة في المعاش اعتبادا من ١٩٨٧/٧/١ -

المانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ بقيم هذه العلاوة .. الجزء الذي يقيم هو القبل بين فيه العلاوه المذكورة والزيادة المقررة في الماني المسكري في حالة زيادة العلاوة على الزيادة في الماس بـ نطبيق -

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريسة ان المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ٤/٩٥/٢/ في الدعوة رقم ٣ لسنة ١٦ القضائية بعسدم دستورية ما تضسمنته الفقسرة الاولى بسن المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتامين للقوات المسلمة الصادر بالقانون رتم ٩٠ لسنة ١٩٧٩ من حظسر الجوسع بين المساشى المضاطبين به ومرتباتهم ، وعلى هذا غاته بعسدور هذا الحكم زال با عساه أن يكسون مانعا بين صاحب المعاش العسكرى الذي يعين بعسد احالته للتقاعد باى جهة من جهات اللبولة وحقه في الجمع بين معاشه العسكرى وراتب المستحق له عن عمله في الدولة ، وعلى هذا فانه بصدور حكم المحكمة الدستورية العليا يغدو اصحاب الحالة المعروضة اصحساب معاشات مسكرية غير موقوفة المرف ويجمعون بينها وبين ما عساه أن يكسون بها ، مستحقاً لهم بن راتب في الجهة التي يعملون بها ،

ولاحظت الجمعية الممومية أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٠١ المسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع المسام تنص على أن « لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا المتاتون وبين الزيادة التي تقسيرت في المعساشي اعتبسارا من أول يوليو سبخة ١٩٨٧ ، فاذا زادت قبعة المعلارة عن الزيادة في المعساشي ادى التي العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها » ،

واستظهرت الجمعية المعمومية مما تقدم أن المشرع بعبد أن قرر علاق خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العبام الموجردين بالخدمة وقت المهل باحكام هذا القانون أو الذين سيمينوا بستقبلا حظر الجبيع بين هذه العلاوة وبين الزيادة التي تقررت في المعاشي ادى الى العامل الفرق فاذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة في المعاشي ادى الى العامل الفرق رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٧ بضم هذه العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الى راتب العامل غان الجزء الذي سيضم للعامل هيو الفيري بين قيمة العلاوة الخاصة رالزيادة التي سيضم للعامل هيو الفيري وذلك في معاشه العسكري ،

وعلى هذا فان اصحاب المعاشات المسكرية المهنين بهيئة فناة السريس ينحصر حقهم في ضم الفرق بين العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ والزيادة التي تقررت لماشاتهم المسكرية - رذاك اذا كانت تبية هذه العلاوة تزيد على الزيادة التي لحقت بمعاشاتهم - وذاك تطبية لما قضت به المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٧٠

انتهت الجمعية العمومية نقسهم الفتسوى والتثريع الى احتهت المحاصة المحاصات العسكرية العاملين بهيئة قناة السويس في ضم العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لمسنة ١٩٨٧ الى الراتب الأساسي وذلك وققا للضوابط الواردة بالمادة ٣ من القانون المشار اليه ٠

ر فتوی رقم ۲۹ فی ۱۹۹۲/۲/۱۸ جلسة ۱۹۹۲/۵/۸ ملف رقم ۱۳۱۳/٤/۸۱) ·

(175)

جلسنة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۳

الجمعية الممومية تقسمى الفتوى واختشريع ... مناط الخصومة ... افتقار هذا الناط... غنط ه

مناط الفعيوه المطروحه على الجمعية العمودية لفسمى الفتوى والتشريع فيام النزاع الذي هو جوهرها واستمرازه بين طرفيها ـ طرح الفصوعة مفتقرة اياه يجعلها غير عقبولة ـ الثقارها هذا الناط اثناء نظر انعصومة يجعلها غير ذات موضوع ـ تنيجة ذلك حفظ الموضوع •

استعرضت الجمعية العبومية با جرى به اغتاؤها من أن يغاط الخصوبة قيام النزاع الذي هو جوهرها واستهراره بين طرفيها ، غان هي طرحت مغتترة أياه كانت في الأصل غير متبولة ، وأن هي أتبيت بتوافرة عند ثم افتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات يوضوع وتمين حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شانه ،

وخلصت الجمعية مما تقدم الى انه لما كان الثابت من الأوراق انه تم رفع الحجز على حسابات هيئة كهرباء مصر لدى البنوك قد ثم في ١٩٩٣/١١/٢٢ بناء على طلب مديرية تموين القاهرة أى يعدد ضرح موضوع المنازعة على الجمعية العمومية بموجب كتاب الهيئة المنسار اليه الأمر الذى تضحى معه المنازعة غير ذات موضوع مما يتعين معه حفظ الوضوع الاستغلاق باب المنازعة في شائه *

لذاحك

انتهت الجمعيسة العمرميسة لقسسمي الفتدري والتشريسع الى حنظ الموضوع لاستفلاق باب المنازعة في شأنه •

فتوى رقم ۲۸۹ في ۲/۱/۱۹۹۱ جلسة ۲۲/۵/۱۹۹۲ ملف رقم ۲۸۹ (۲۶۱۲/۲/۳۲) -

(175)

جلسـة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۹

الجدعية العبودية لفسعى الفتوى والنسريع - اختصاص - طلب عرض النزاع - صفة -

اختصاص الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشا بين الوزارات او بين الفسائح العامة او بين الهيئات العامة او بين الهيئات العطية او بين عدم دنهجات ويضمها البخس ــ هذا الاختصاصي بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لهمايد المخوق وفضى المنازعات ــ وجوب تقديم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من صاحب إلصمة في والتقافي طبقا للفانون وان يوجهه الى من يدخل الجهة الوجه المها فانونا ــ تطبيق .

تبين المجمعيسة العدوميسة لقسسمى الفتسرى والتشريع نن المدة ٦٦ من تانون مجلس الدولة الصادر بالقساون رقم ٧٤ لسسنة المهرمية لقسمى الفترى والتشريع ببلداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات ١ بين المسالح المسامة او بين المهالح المسامة او بين المهيئات المعلية العبيات المعلية او بين المؤسسات العامة او بين المهيئات المعلية او بين المؤسسات العامة او بين المهيئات المعلية او بين المؤسسات العامة او بين المؤسسات المعلية المعمية على أن وحدات الادارة المحلية هي المعافظات والمراكز والمدن والأحياء على أن وحدات الادارة المحلية هي المعافظات والمراكز والمدن والأحياء المادة (٤) من ذات القانون على أن ويمثل المعافظة معافظها / كما يمثل وفي مواحمة الشها وذلك أمام القضاء وفي مواحمة الشها » . .

رمقاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلا عاما من مقتضاه اختصباص المصمية المهومية القسمى الفتوى والتشريع حدون غيرها حبائمسل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات المحامة أو بين الهيئات المحابة أو بين الهيئات المحابة أو بين هذه الجهات وبعضها البهض و واختصاص الجمعية المهومية في هذا الشأن هو بديل عصن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات وقد حدد القائون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ومن ذلك أن يقدم

طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصفه في التقاضي طبقا للقانون وان يرجهه الى من يمتل الجهة الموجه اليب قانونا - ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعرة أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن طلب عرض النزاع المائل لم يتدم من رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة أبو كبير صاحب الصفة في التقاضي قانونا عنها فمن ثم يتمين عدم قبوله -

لذليك

انتهت الجمعيبة العمرميبة لقسمي الفتوى والتثريع الى عدم قبول طلب النزاع الماثل ·

فتوی رقم ۳۹۰ فی ۱۹۹۲/۲/۳۲ جلسة ۱۹۹۲/۵/۳۲ ملف رقم ۲۹۲۱/۲/۳۲) ٠

(170)

جلسبة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۳

تامينات اجتماعية ـ اتفاق المعونة الالتصادية والفنية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بفراد رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ـ اعفاءات ·

الاتفاق المسار اليه وضع اسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الابريكية الى جمهورية عصر العربية الموجودين بها للقيام الولايات المتحدة الابريكية المتعاقدين مع حكومة جمهورية عصر العربية الموجودين بها للقيام باعمال تتملق بموضوع الاتفاقية من كافة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المفردة ونفا للفوانين المطبقة في جمهورية عصر المحربية .

اتفاق المتحة المؤرخ بين الدولتين في ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٩ الذي تعمل من خلاله الوكالة الأمريكية للنتمية الدولية المتروح التوسع في نظام الصرف الصحي بالاسكندرية المجاه السابق ـ اثر ذلك ـ لا يجوز للهيئة القومية للتغييات الإجتاعية تحسيل استراكات النامة الانتمام عن الكون الاجتبى في الصف المبرم تنفيذا لاحكام الانفاق المتراد تعليق .

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريسة ان البند (٥) من اتفاق المعونة الاقتصادية والفنيسة المرقع بين حسكومتى جمهورية مصر العربيسة والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ ينص على انه « لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على اقصى قدر من فرائد المعونة المقدمة بعوجب هذه الاتفاقية : ٠٠٠ (ب) يعفى الموظفون من مواطنى الولايات المتحدة وعائلاتهم سواء كانرا : ١ – من موظفى حكومة الولايات المتحدة او احدى وكالاتها أو

٣ ـــ افراد متعاقدين مسع حكومة الولايات المتحدة الامربكيسة أو مبولين منها أو يعملون لدى احدى المؤسسات العسامة أو الخامسة المعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو المبولة منها أو بسن احدى وكالانها والموجودين في مصر بقصد القيام باعبال تنعلق بهده الاتفاقيه من كافة ضرائب الدخل والفسمان الاجتماعي المقررة وفقا لقرانين جمهورية مصر العربية *** * *

كما تبين للجمعية العمومية أن إنفاق المنحة المزرخ ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٩ بين جمهررية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل من خلال الركالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع التوسع عي نظام الصرف المسحى بالاسكندرية تضمن في بنده الخمامس ان المدوعات التي ينم سدادها بهعرفة وزارة الاسكان والمرافق العامة والمتعمير والمجتمعات المجديدة ، الهيشة المسامة للصرف الصدى بالاسكندرية للفرائب والتعريفات والجبايات الاخرى .

(أ) وبهراعاة أنه أذا لم يهند الاعفاء من الضرائب أو الرسسوم أو التعريفات المجمركية أو غيرها من المبالغ التي تجبيها الحكرمة متى كان سهلا التعرف عليها (بما في ذلك مستحقات التأمينات الاجتماعية) والمفروضة بمقتضى القوانين السسارية في جمهورية مصر العربية يمتد الى الجوانب الآتية :

١ _ اى مقايل يتم تمويله بمرجب المنصة ٠

٢ ... اى عاملين يتبعون مثل هذا المقاول ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن أتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموقع بين حكيمتى جمهورية مصر العربية والولايات المنحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم 604 لسسنة ١٩٧٨ وضع اسسا عامة للمعونة الانتصادية والفنية المندمة بن حكومة الولايات المتحدة الإمريكية ألى جمهورية مصر العربية ، وأعفى هذا الاتفاق الأفراد من مواطنى الرلايات المتحدة الأمريكية المتعاقدين مع حكرمة جمهورية مصر العربية الموجودين بها للقيام بأعمال تتعلق بموضوع الاتفاقية من كانة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المغررة وغقا المقوانين المطبقة في جمهورية مصر العربية واكد هذا الاعفاء اتفاق المنحة المؤرخ المعاهرية مصر العربية واكد هذا الاعفاء اتفاق المنحة المؤرخ

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الهيئة العامة لمصرف الصحى بالاسكندرية أبرمت مع شركة فركون للانشاءات العقد رقم (٢) لتطرير محطنى النقبة الشرقية والغربية بها 6 وذلك في اطار أنساق المعونة الاقتصادية والفنية أنف البيان الذى أعنى الانراد والمتنولين من مواطنى الولايات المتحده الامريكية المولين من المنحة والموجودين في مصر بقصد القيام بأعبال تتطق بعوضوع الاتفاقية من كانه الضرائب على الدخل والضمان الاجتماعي المقررة وفقا طقوانين المطبقة في جمهوريسة مصر انموبية . ولكد ذلك اتفاق المنحة الموقسع بين حسكومتي الدولتين في الاجتماعية تحصيل اشتراكات المتمين الاجتماعي عن المكون الاجببي في الاجتماعية تحصيل اشتراكات المتامين المحبد المستدرية وشركة فركون المعلقة المسلم المعلقة المحرف المحبدية من المكون الاجببي في المنشاد الهيئة المعامة المصرف المحبص بالاسكندرية وشركة فركون المنشات المسلم المتراد من المتزاد المنابعات من مستقات المهائة المنابعات الاجتماعية وقم المحافظة المنابعات الاجتماعية وقم المنابعات المستحقات اعبالا المهانتين الهيئة المادتين المادتين عن المقاون المهانة المنابعات المادتين عن المقاون المدنية المادتين المادة المنابعات المادتين المادتين المادتين المنابعات المادتين الماد

4 131

انتهت الجمعيسة العمرميسة لقسسمي الفتسوى والتشريسع الى الزام الهيئة التومية للتامينات الاجتماعية برد مبلغ ٨٨٠ - ١١٣٨٢ جنيها و مائة وثلاثة عشر الفا وثمانمائة وعشرين جنيها وثمانيسة وثبانين قرئسا) قيهة الرصيد الدائن المستحق للهيئة العامة للصرف المسحى مالاسكندرية •

(فتوى رقم ٤٠٩ في ٦/٦/٦/٦ جنسة ٢٣/٥/٥/٢٢ ملف رقم ٢٠٩١/٢/٣٢) ٠

(177)

هلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۳

ضربية - ضريبة عامة على البيعات -

مفهوم السلح والخدمات الخاصعة للنربية ــ المشرع وضع تنظيما شاملا للضريبة على المبتات عين بهذه السلح واحدامات الخاصية للضريبة فاخضم السلح المحلية والمستوردة والمخدمات التي أورد بنانها بالجدول الرادق للقانون لهذه الضريبة بعيث تستحق الضريبة بحيث تستحق الضريبة بحيث تستحق الضريبة بحدق رائعة بيع السلحة أو أداء الخدمة بعدولة المكلفين بتحصيلها وتوريدها .

تعريف السلمة بـ كل مناج صناعي سوا، كان معليا او مسنورها ـ المنتج المستاعي ــ كل شخص يمارس عملية تصنيح سوا، كان الشيخص طبيعيا او مدويا وســــوا، كانت المارسة اعتبادية او عرضية وسوا، كانت تتم بصنة رئيسية او تبعية -

الهيئة القومية لسكات حديد حصر ... مهامها ... ورض ومطابح الهيئة تقوم بامدادنا بالمنتجات الالازمة لتجهيز القطارات واعداد اللمول على شبكات السكات العديدية على مستوى الدولة مضلا عن صيائها والمساهمة في تطويرها .. هذه الانتجات لا تخضيم للضربة العامة على المبيعات لانها ليست معلا للبيع أو التداول بر الانجار ... من جانب الهيئة ــ الفائض من صده المنتجات عن حاجة الهيئة يغضم للشربية ...

تمساريح السيقر المجانبة للعاملان بالهيئة المقردة بقرار وزير المواد لات رهم ١٧ السية المختلفة المختلفة المختلفة المختلفة مرافق الريئة ومعداتما وشبكاتها المختلفة المختلفة المنترة في ربوع الدولة والاستثباق من سلامتها وصلاحيتها وتخاديها لسير القطارات بانتظام وامان عدم خضوع هذه التصاريح المحانبة للفريبة الأأن القرض منها اذا، خدمة مصلحم للهيئة وليست خضوع التصاريح المجانبة لمنح الوسائية لمنح المرابع سيخضوع التصاريح المجانبة لمنح العاملين.

تبين للجيمية المهومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العابة على المبيمات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها :

المكلف: الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمت خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا انتانون ، وكذلك كل مستورد لسلمة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معلملاته .

السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا او مستوردا . الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق .

البيع : هو انتقال ملكية السلعة او اداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردا الى المسترى .

المنتج الصناعى : كل شخص طبيعى او معنوى يمارس بممورة اعتيادية او عرضية وبصغة رئيسية او تبعية اية عبلية تصنيع .

مورد الخدمة : كل شخص طبيعى او معنوى يقوم بتوريد او اداء ذدمة خاضعة للضريبة » .

وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العابة على المبيعات على المبيعات على المبيعة المحلية والمستوردة الا ما استنفى بنص خاص وتنرض الصريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا التانون » .

ونفص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقق واتمه بيسع السلعة أو اداء الخدية بمعرفة المكلفين وفقا لإحكام هذا القانسون ، ويعتبر في حكم البيع قيام المكف باستعمال السلعة أو الاستفسادة بسن الخدية في أغراض خاصة أو شخصية أو التصرف فيها بأى من التصرفات القانونية .

وتنص المادة (۱۸) من ذات القانون على أنه « على كل منتسح صناعى بلغ او جاوز اجمالى قيمة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجسة محليا الخاضعة للضريبة والمعناة منها خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٤٥ الف جنيه ، وكذلك كل مورد الخدمسة الخاضعة للضريبة ومقا لاحكام هذا القانون اذا بلغ او جاوز المتاسل الذى حصل عليه نظير الخدمات التى تدمها في خلال تلك المدة هذا المبلغ ، أن يتقدم الى المصلحة بطلب لتسجيل اسهه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحدها الوزير » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (}) من اللائحة التنفيذيسة لقانون الضريبة المابة على المبيعات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لمنة ١٩٩١ تنص على أن « يراعى في تطبيق احكام المواد (}) و (٥) و (7) من القانون ما يلى : ٧ يعتبر استعمالا للسلمسة في اغراض خاصة أو شخصية انتثال السلمة المصنعة من مرحلة انتاج ألى مرحلة انتاج الخرى بين خطوط الانتاج داخل المسنع وخارجه » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على البيعات المنادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 وضع تنظيما شناملا للضريبة العامة على البيعات عين بمتنضاه السلم والخدمات الخاضعة للضريبة غاخضم السلم المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول الراميق للقانون لهذه الضربية بحيث تستحق الضريبة بتحتق واقعة بيع السلعة او اداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ، اما بالنسبة للسلع المستوردة غجعل استحقاق تلك الضريبة منوطا بتحقق الواقعة المنششة للفربية الجوركية ، والزم الشرع كل شخص لمبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلم مناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بتحصيلها وتوريدها لمصلحة الضرائب على البيعات متى كان استيراده لها بغرض الاتجار نبها أيا كان حجم معاملاته ، كما أوجب على كل منتج صناعي بلغ اجمالي مبيماته من السلع المنتجة محليا أو مورد الخدمة الخاضعسة للضربية ، الحد المقرر للتسجيل أن ينقدم إلى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل اسمه وبياناته بغية حصر السلع والخدمات المبيعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة وتوريدها ، وأورد المشرع تعريفا للسلمة بأنها كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ، والمنتج الصناعي هو كل شخص يمارس عملية تصنيع سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا وسواء كانت المهارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية ، وغنى عن البيان أن المنتج بهددا التعريسف الشامل لا يغلت منه أي ممارس لأي عمل أيا كان حتى ولو كان عملا منزليا الاسر الذي لا يظهر أن يكون قصد المشرع قد انصرف اليه لتخضع للضريبة عمل الانسان لنفسه أو تحمته الذاتية من صنوف الانشطة الذاتية والمنزلية والاسرية ومن ثم مان المنتج الصناعي يجد حده في عبارة المنتج الصناعي الذي عرفت به السلعة في النص ذاته والسلعة بمفهومها الاقتصادي هو ما ينتج بقصد التداول بحيث لا يدخل في مفهومها ما ينتجه الشخص لنفسه ولاستهلاكه واستعماله من مصنوعات هي مواد جرى تحويلها الى منتج جديد بتغيير في الحجم أو الشكل أو المكونات أو الطبيعة أو النوع حسبها عرف النص ذاته لفظه (التصنيع) ومن ثم ينسجم تعريف المنتج بهذا القيد نصا وعقلا مع تعريف السلعة وما أورده النص ذاته عن ألبيع نقلا للملكية أو أداء للخدمة ، كما ينسجم تعريف الانتاج بهذا التيد مع تعريف الاستبراد الذي تيد (بغرض الاتجار) وذلك كله سواء كان التداول أو البيم او الاتجار متعلقا باعيان او متعلقا بمنافع خضعت لقانون الضريبة على المبيعات . كذلك مان انتقال السلعة أو مكونات المنتج الصناعي من مرحلة الى مرحلة المرى من العملية الانتلجية بين خطوط الانتاج سواء داخل المستع أو خارجه لا يخضع بمراحله لتلك الضريبة العاسسة عسلى

المبيعات اذ أن ما يخضع لها هو المنتج النهائى أو السلمة التى جسرى تشكيلها بقصد التداول أو البيع أو الاتجار .

ومن حيث أن المشرع ناط بالهيئة القومية لسكك حديد مصر ـــ وحدها دون غيرها _ بمقتضى القانون رقم ١٥٢ لسنة ،١٩٨ ، انشاء وتشفيل وتطوير شبكات السكك الحديدية على المستوى القومي وتدعيمها بمسا بتناسب مع دورها الرئيسي في حركة النقل والعمل على مسايرتها لتطلبات التوسع في الانتاج والتعمير وفي سبيل تحقيق وانجاز هذه الاغراض عهد اليها بأنشاء شبكات السكك الحديدية وتشغيلها وصيانتها وتقديم الخدمات الخاصة بها في جميع انحاء الجمهورية وتنفيذ المشروعات المرتبطة بها وتطوير خدماتها . واذ كانت ورش ومطابع الهيئة نتوم بالمدادها بالمنتجات اللازمة لتجهيز القطارات واعدادها للمبل على شبكات السكك الحديدية على مستوى الدولة ، فضلا عسن صيانتهسا والساهمسة في تطويرها ، مان هذه المنتجات لا تخضع للضريبة العامة على البيمات لانها ليست محلا للبيع أو التداول أو الاتجار من جانب الهيئة ، وأنما يعد كل منتج مرحلة من مراحل اعداد التطارات وتجهيزها ومسانتها كي تتمكن الهيئة بها ومن خلالها من تقديم خدمة النقل لجمهور الركاب التي هي محل للضريبة العامة على البيعات . مان ماضت هذه المنتجات عن حاحــة الهيئة وكانت محلا للبيع أو التداول أو الانجار خضعت للضريبة مني بلغت مبيماتها حد التسجيل المنصوص عليه في القانون . وبذلك لا يعتبر حاصل نشاط الورش والمطابع بالهيئة منتجات ولا سلما بالمنى الــذى اخضعه المشرع لقانون الضريبة العامة على المبيعات . والفيصل في ذلك هو بما أذا كان ناتج الورشة يشكل مرحلة من مراحل المملية الانتاهية الكلية للسلعة أو الخدمة التي يجرى عرضها في التداول أما أنه يشكل منتجا مستقلا ومنفصلا بذاته عن تلك المهلية .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع تصاريح السغر المجانية الضريبة العلمة على المبيعات ، غان الجمعية العمومية استظهرت من قرار وزير المواسلات رقم ١٢ اسنة ١٩٦٠ الصادر بالأعدة سغر موظفى ومستخدمي وعبال الهيئة أن هناك نوعين من التصاريع التى تبنع للعالمين بالهيئة الاداء مأموريات بصلحية كالمتنيش على مرافق الهيئة ومعداتها وشبكاتها المخالفة ألمنترة في ربوع الدولة والاستيناق من سسلامتها وصلاحيتها وكنامتها لسمير القطارات بانتظام وليان ، أو لكمالة ذهاب العالمين العلى المعلى والاياب منه للسكن ، وهذه التصاريع المجانية لا تخضع للفريبة العلمة على المهامة على المبيعات أذ أن الغرض منها اداء خدمة مصلحية للهيئة وليست خدمة مؤداه للفرية وليست خدمة مؤداه للفرية وليست غلى الممامة المفرية على

المبيعات . أما التصاريح المجانية التي تهنع لغير العاملين بالهيئة نهى

بحسب الاصل - محلا للبيع ومقابل خدمة تؤدى للغير وعدم اداء
ثهنها - أيا كان سببه - لا يحول دون خضوعها للضريبة العامة على
المبيعات التي لم يرد في قانون تقريرها نص يتاح على موجبه اعنائها سن
الضريبة وان الفيصل بين ما يخضع وما لا يخضع من ضريبة المبيعات
من هذه التصريحات هو بما اذا كان التصريح المجاني مبنوحا كخدما
للمنوح فيخضع للضريبة وانه يعطى اليه كمالة للعمل المؤدى بالسكك
الحديدية وإتباما للمهام المسلحية اللازمة للهيئة فلا يخضع للضريبة .

111 ____ ك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

اولا : ان حاصل نشاط الورش والمطابع بالهيئة لا يعتبر منتجسا ولا سلعة بالمنى الذى اخضمه قانون الضريبة العلمة عسلى المبعسات الضريبة .

ثانيا: ان تصاريح السفر المجانية التي تهنع لكمالة المهل المؤدى أو لأداء المهام الصلحية الطلبية أو للذهباب والإياب الدوري للمسل لا تخضع للضريبة العابة على المبيعات .

(فتوی رقم ٤١١ في ١٩٩٦/٦/٨ جلسة ١٩٩٢/٥/٢٢ ملف رقم ١٩٩٧/٧/٣٧) ،

(170)

جلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۹

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت ،

قانون الجعارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع اصلا عاما بعقضاء تغضع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الإضافية المقررة على الواردات - الاعفاء لا يكون الا بنص خاص - استحقاق الفرائب والرسوم لدى ودود البضاعة - جواز الالوارة المؤلف توصيل الرسوم الجعركية والفرائب إذا وردت البضائع من الخارج برسم الوارات والمسالع العكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العسام وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بهسا قراد من وزير المالية - انتهاء منة الأواج - وجوب المه الفرائب والرسسوم المجمركية - القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شسان الاستيراد والتصدير - احكامه لا تعاطب سوى التفاعين العام والغاص ولا تستطيل الى الوزارات

تبين للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريسع أن المادة (o) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المستررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الاما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرهــــا من الضرائب والرسوم التي تستحق بهناسية ورود النضاعة أو تصديرها ونتيا للتوانين والترارات المنظمة لها ولا يجوز الانراج عن اية بضاعة تبسل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينمى على خلاف ذلك في القانون » وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاتــه على أنه « يجوز الانراج مؤتنا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يصددها وزيسر الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تنضمن تيسير الانراج عن البضائع التى ترد برسم الوزارات والمصلح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها ». كما تنص المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر بلائحة الانراج المؤتت من البضائع المستوردة أو المسدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العلمة وشركات القطاع العام على أنه « يجوز الانراج مؤمنا على البضائع الواردة برسم احدى الوزارات او المسالح الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام دون تحصيل الضرائسب والرسوم المستحقة عليها اذا تعذر تقديم المستندات والغواتير الخاصة مها ٠٠٠ وفي جميع الأحوال تسوى الضرائب والرسوم على أسساس نقديرات مصلحة الجمارك اذا لم تقدم المستندات والفواتير الإصلية خلال ثلاثة شمهور من تاريخ ورود البضاعة » .

واستظهرت الجمعية المهومية من تلك النصوص ان المشرع وضع أصلا علما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعنى منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، واجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجبركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمسالح الحكوميسة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المائية .

ومن حيث أن النابت من الأوراق أن وزارة الأوقاف استوردت احدى وعشرين سيارة ماركة غولكس واجن طراز ميكروباص موديسل 14٨٠ وتم الأمراج عنها مؤتنا بعرجسب البيان الجعركي رقسم 14٨١/١١٦ مقابل تمهد الوزارة باداء الضرائب والرسوم الجعركية المقررة عليها في حالة عدم استصدار قرار باعفائها من أدائها . وأذ انتهت صلاحية تسيير هذه السيارات داخل البلاد ولم تقدم الوزارة ما يثبت اعفاءها من أداء الشرائب والرسوم الجمركية المقررة غمن ثم تندو ملزمة بادائها وقدرها ١١٠٠٥٥٥ جنيه (أربعمائة وواحد الف ومائة واثنين جنيها وخيسة وخمسين قرشا) أذ لا يتوافر سند ينيح لها التخلل من هذا الالتزام .

ومن حيث أنه عن طلب مصلحة الجمارك الزام وزارة الاوقاف اداء مبلغ . ١٥٢٧٥ جنيه قيعة التعويض المقرر لوزارة التجارة لعدم تقديم وزارة الأوقاف الجوافقة الاستيرادية عن السيارات محل النزاع المثلل وفقا للهادة (١٥) من القانون رقم ١٨ السنة ١٩٧٥ في شان الاستيراد والتصدير ، نقد تبين للجمعية المهومية في هذا الشان أن المادة (١) من القانون آنف البيان تنص على أن « يكسون استسيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وذلك احتياجات البلاد السلمية للدولة وفي حدود الموازنة النقدية السارية ، والمام الخاصة ، وذلك باشرة أو عن طريق الغير ويصدد وزيسر والامراة قرارا بتحديد الإجراءات والقواعد التي ننظم عمليات التجارة قرارا بتحديد الإجراءات والقواعد التي ننظم عمليات الاستيراد . . . ، وتنص المادة (١٥) من ذات القانون على أن « يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون و القرارات المنفذة لها.

بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه وتحكم المحكمة في جبيع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة . ولوزير النجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة (1) أو القرارات المنفذة لها على أساس دفسع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المغرج عنها حسب تثمين مصلحة الجمارك ويحصل لحساب وزارة التجارة ... » .

واستظهرت الجمعية العهوبية من تلك النصوص ان أحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 في شأن الاستيراد والتصدير لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العابة حين تستورد احتياجاتها من الخارج وعلى مقتضى ذلك غان احكام المادة ()) من القانون رقم (11) لسنة 1970 المشار اليه التي تجييز أوراد التجارة الافراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة ()) من هذا القانون مقابل دغم المخالفة تحيضا يعسادل تهسن الساعاعة وغقا لتثين مصلحة الجهارك لا تضاطب وزارات الحكومة ومصالحها العابة أو الهيئات العابة ، ولا تسرى احكسامة الجمارك السزام وزارة الاوقاف باداء بلغ 1970 جنبه كتصويض لوزارة التصارة وزارة الاحتيام المنازعسة عن السيارات مصل المنازعسة المناطة ، مجردة من صحيح سنده حرياً بالانفات عنه ورفضه .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى الزام وزارة الاوقلف اداء مبلغ ٥٥ر١٠٠٢ جنيه (اربعبائة وواحد الف وبائة واثنين جنيها وخبسة وخبسين ترشا) الى مصلحة الجبارك تهية الشرائب والرسوم الجمركية المتررة على مشمول البيان الجمركي رتم ١١٦ لسنة ١٩٨١ ورفض ما عدا ذلك .

ر لتوی وقم ٤٣٢ في ١٩٩٦/٦/١١ جلسة ١٩٩٦/٥/٣٢ ملف وقم ٢٠٣٧/٢/٣٢) ·

(174)

جلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹٦

بنوك ـ اشتراك تأميني ٠

ادماج بنك الاعتماد والتجارة مصر في بنك مصر وشطّب بنك الاعتماد والتجارة مصر من سجل البنوك لدى البنك الركزي •

عاملون بالبنك ـ احتفاظهم بالأجور والبدلات بصفة شخصية مع استهلاك الزيادة معا قد يتقرر مستقبلا من حوافل أو مكافآت أو بدلات أو علاوات أو أية أضافات أخرى • مقضى الاحتفاظ أنه ينصرف إلى هـلم أثرواتب والبدلات مقدارا ووصفا فها كان يعتبر أجرا أساسيا للعامل يقلل معتفقا بهذا الوصف وبدأت المقدار ألا أنه بهذا وحمد يتحقق ما قصد اليه بنك مصر من عدم الساس بالأوضاع المالية لهؤلاء ألعاملين •

الماملة التامينية لهؤلا، الماملين تعبير من ضمين الوضع المائل الذي يتعين عدم الساس به اثر ذلك ــ الأجر الذي يتم على اساسه تادية اشتراكات التامين الاجتماعي عن هؤلاء الماملين هو الاجر المحتفظ به للمامل وفقا لسابق وضعه كاجر اساسي أو أجر متقير ــ تطبيق .

استدان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريسع انه بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ أعلن مجلس ادارة البنك المركزي أنه قسرر بحلسته المنعقدة في ٢٤ من ديسببر سفة ١٩٩٢ ادماج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في بنك مصر ، وشبطب بنك الاعتماد والتجارة / مصر بن سبط البنوك لدى البنك المركزي المصرى اعتبارا من ٢٤ يناير سنة ١٩٩٣ ، ثم نص ترار رئيس مجلس ادارة بنك مصر والمسوض بادارة بنك الاعتماد والتجارة / مصر بتنفيذ قرار مجلس ادارة البنك المركدي المادر بجلسة ١٩٩٢/١٢/٢٤ بادماج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في منك مصر في المادة الخامسة منه على أن « ينتل العاملون الموجودون في خدمة بنك الاعتماد والتجارة / مصر في تاريخ الادماج الى بنك مصر وغتا لجدول الوظائف المعتبد من مجلس ادارة بنك مصر وبتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٣ قرر مجلس ادارة بنك مصر - بعد أن عادل وظائف بنك الاعتماد والتجارة / مصر بالوظائف المرافقة للائحة العامة للعاملين وقام بتسكين العاملين ببنك الاعتماد والتجارة على هذه الوظائف « تصنيف أجسور العاملين المنتولين من بنك الاعتماد والنجارة / مصر ونقا لنظام الأجور ببنك مصر - ، ويحتفظ العامل المنثول بصفة شخصية بما كان يحصل عليه من أجور وبدلات ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقا لهذا النظام ،

على أن تستهلك الزيادة مها قد يتقرر مستقبلا من حواغز أو مكانات أو بدلات أو علاوات أو أية أشانات أخرى » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه حرصسا من بنك مصر على اشاعة الاطبئتان في نفوس العالمين بالبنك المندج ، ودعما للشمور لديم بالثقة بأن حقوقهم لن يرد عليها أي انتقاص بسبب الادباج حتى ولو كان لهذا الانتقاص ما يبرره عانونا ، وتحفيز الهم على مواصلة المطاء ومضاعفة البجد لتنمية الموارد والمحافظة على المهلاء واجتذابهم لنعويض الخمارة التي لحقت ببنكهم تبل الادباج ، وحتى لا يترتب على الادباج أية مشاكل تبس أوضاعهم المالية التي استقروا عليها نتصرفهم عسن القدخ لواجب العمل ، ترر الاحتفاظ لهم بذات رواتبهم وبدلاتهم النفل عليها نتيقاضونها أبان عبلهم بالبنك المنفض على أن يتم استهلاك هدده الزيادة من العلاوات أو المكانات التي ستمنع لهم مستقبلا .

ومن حيث أن متضى هذا الاحتفاظ أنه ينصرف الى هسذه الروانب والبدلات متدارا ووصفا ، فها كان يعتبر أجرا أساسيا للعامل يظل محتفظا بهذا الوصف وبذات المقدار أذ أنه بهذا وحده يتحقق ما قصد اليه بنك مصر من عدم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء العاملين وسسن حيث أن العلملة التابيئية لهؤلاء العاملين تعتبر من ضمن الوضع المالي الذي يتمين عدم المساس به وعلى هذا غان الأجر الذي يتم على أساسسه تاديسة السنراكات التابين الاجتماعي عن هؤلاء العاملين هو الأجر المحتفظ به العامل وقا لسابق وصفه كأجر أساسي أو أجر متغير وعلى هذا فان الاحتفاظ بذات الأوضاع السابقة أنها ينسحب الى المعلملة التابينية أيضا وذلك على التنصيل السابق وبمراعاة أن يكون الاستهلاك كل في أطار وضعه التابيني أجرا أساسيا كان أو أجرا متفيرا .

اذا ك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الأجر الذي تتم على أساسه تأدية أستراكات التأمين عن العالماين المنقولين من بنك الاعتباد والتجارة مصر الى بنك مصر هو الأجر المحتفظ به لهم وفقا لمسابق وضمه كاجر أساسى أو أجر متغير .

(فتوی رقم ۲۲۳ فی ۱۹۹۳/۹/۱۳ جلسة ۱۹۹۳/۵/۳۲ ملف رقم ۱۳۳۵/۶/۸۳) ·

(174)

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

عقد اداری _ تتفیده ۰

القانون رقم 9 لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناهسات والزايدات ولالصته التنظيدية ...
المادة (٨١) من اللائمة ... التزام المقاول بانها، الاعمال موضوع التماهد يجبث تكون
صالحة نعاما لتسليم الموقت في المزاعيد المعددة ... يجوز اعطاق مهدة الضافية لاتمام التنظيد
لذا اقتصات المسلحه المامه دلك مع توقيع غرامة الناخير ... الأا كان العامج مرده حانت
فجائي او أسباب مهرية ... أثر ذلك ليس الاعقاء من النظيد للالزام بل وقف تنليله حتى
بزول العادت ... شروط الحداث الخجائي او العوة العامرة ... تطبيق ،

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريسة أن المادة ١٤٧ من القانون الدني تنصن على ان « (١) العقد شريسة المتعاقبين غلا يجوز نقضه ولا تعديله الا بتقاق الطرفين او لملاسبهاب التي يعررها القانون ٠٠٠ » وتنص المادة ١٤٨ من القانون ذاته على ان هن ((۱) يجب تنفيذ المقد طبقا لما اشتبل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية ٠٠٠ » كما تبين لها ان المادة ١٨ من الملاتصه المتنفيدية لمن رقم ٩ لسسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ننص على ان « يلتزم المقاول بانهاء الأعمال مرضوع التصاقد بحيث نكون صالحة تهاما للتسلم المؤقت في المواعيد المحددة ، فاذا تأخر جاز للسلطة المضامة المالية على ان توقع عليه غرامة عن للدة التي يتأخر الحيه الإدارة نشوءها عن اسباب منهرية ١٠٠ » « » « الحيه الادارة نشوءها عن اسباب مهرية ١٠٠ » » « » « المدينة التي يثبت

واستظهرت الجمعية العمرمية مما تقدم أن من المهادي، المسلمة أن المقود تخضع الأصل عام من اصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ايوجبه حسن النية ، وأنه في مجال المقود بصفة عامة يتمسين أن يتم تنفيذ الالنزام في الموصد المنسق عليه والا استنهشت جهة الادارة حقها المخول لمها قانونا باقتضاء غرامة تأخير من المتعاقد المتقاص عن انهاء الأعمال في موعدها ، بيد أنه اذا تبين من وأقع الحسال أن التأخير كان مرده هادئا فجائيا أو أسبابا قهرية كان من

اثرها لا الاعقاء من تنفيذ الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول العادث هييهى الالدزام موهوها على ان يعود واجب المدهيد بعد روال العادث وينجسر — في هذه الحقه — عن بده التوصف بنط توقيع غرابه التاخير ؛ ومن الامرز المسلمة أنه يتمبرط عن المحادث الهجابي أو العود العاهرة أن يحون عير ممكن التوقع مستحيل الدهم فادا أمنن موقع المحادث حتى لو استحال دمعة أو المن دغم الحادث ولو استحال توقعسة لم يترتب عليه اعفاء المدين من موقيع عرامة الناخير على الدهو السالف *

وبتى كان الثابت على ما تقدم أن هيئسة المساحة قسامت بتنفيذ الإعدال المعدد عليها حتى 11/1/1/1/1 حيث الفجر لعدم على احد عابليها نظرا لعدم تطهير منطقه العبل تطهيرا كابلا من الالعدام مبسأ أدى الى نوقف الهيئه عن العبل حتى يعوم الجهاز بتوفير الافسراد المتصمين في الحتمد عن الالعدام المرافعة وبامين اهراه هيسه المساحة وهو ما تم فعد في 1/9/1/0 وهو التساريخ الذي يعند به قائرنا في حباب مدة تنفيد الاعمال ، وتعمير الفترة من 1/9/1/1/1 عتى حباب أن وجود المام بمنطقة العمل امر غير ممكن التوقع كما انه يستحيل مفهد بأي حال من الاحرال ،

ولما كان النابت ان هيئة المساحة قد سلمت آخر الاعبال المتعاقسد على تنفيذها في ١٩٩٢/٢/٩ وبذلك تكون بدة التنفيذ قد بلغت ٩ شبهور تقريبا ومن ثم فيا كان يجوز لجهاز البحوث القيام بتوقيع غرامة تأخير عن بدة توقف الهيئة عن العبل للاسباب السالف ذكرها مما يتعين معه الزابه برد ما سبق خصبه من استحقاقات هيئة المساحة كغرامة تاخير .

4 131

انتهت الجمعية المعرمية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية جهاز البحوث والدراسات التابع لوزارة الدولة للمجتمعات العبرانية المجديدة في ترقيع غرامة تأخير عن عملية انتاج خرائط مساحية بمنطقة شمال خليج السويس ، والزام الجهاز برد غرامة التأخير التي كأن قد خصمها من مستحقات الهيئة المصرية العامة للمساحة .

(تتوی رقم ۲۲۵ فی ۱۹۹۲/۲/۱۳ جلسة ۲۲/۵/۱۹۹۲ ملف رقم ۲۳/۲/۲۲۳) .

(14.

جلسـة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۹

عقود .. عقد نقل ... مسئولية امين النقل طبقا لقانون التجارة (مادة ٩٠ ، ٩٧) •

بتلاقى ارادتى طرفى الطد يصبح حضمونه ملزما لكل منهما ... لا يجوز لايهها التنصل من التزاماته الناضئة عنه بارادته المناردة ... يتمين على كل منهما تنفيذ التزاماته طبعا تضمون الطد متوفيا فى ذلك حسن النية .

تذكرة النفل عقد ميرم بين التساحق وامين النفل تنتهى آثاره باستلام البضائع المنقولة ودفع اجرة النس به اثر ذلك به مسئولية النافل في حالة علاك البضاعة أو تنفها بـ المسئولية عقدية بـ تطبيق -

تبین للجمعیت الععومیت الفسسمی العتسوی والتشریع أن الماده ۱۱۶ من القانون المدنی ننص علی آن « العقد شریعة المتعاقدین المده ۱۱۶ من القانون المدنی ننص علی آن « العقد شریعة المتعاقدین علی آن « یجب نمید العقد طبعا لما آشمیل علی آن « یجب نمید العقد طبعا لما آشمیل علی آن « تذکرة النقل هی عبدة عن مشارطة بین المرسل وامین النقل * * علی آن « تذکرة النقل هی عبدة عن مشارطة بین المرسل وامین النقل * * وتنص المادة ۹۷ من ذات القانون علی آن « امین النقل ضامن الاشسیاء المراد نقلها آذا تلفت آو عدمت الا آذا حصل ذلك بسبب عیب ناشیء عن نشیء عن نشیء عن نشیء عن نشیء عن نشیء عن نشیء عن

واستظهرت الجمعية المعومية مما نقسم أنه بتلاقي ارائتي طرفي المقد يصبح مضمونه ملزما لكل منهما فلا يجوز لايهما أن يتنصل من التزاماته الناشئة عنه بارادته المنفردة وأنها يتمين على كل منهما أن يننذ النزاماته طبقا لمضمون المقد وأن يتوخى في ذلك حسن النية ، ولقد اعتبر المشرع في قانون التجارة تذكرة النقل عقدا مبرما بين الشاهن وابين النقل تنتيج آثاره باستلام البضائع المنقولة ودفع أجرة النقل وهو الامر الذي يستفاد بنه أن مسئولية النائل في حالة هلاك البضاعة أو تلفها هي مسئولية تماثمات من عقسد النقل ويترتب على ذلك تطبيق القسواعد العامل للمسئولية النعافدية بحيث أنه يعرض خطأ الناقل في حالتي هلاك البضاعة أو تلفها فلا يلتزم المرسل أو المرسل اليه باقامة العليل على على ذل النفطاء أو تلفها ألا العليل على المنطأ المنطأ المنطأ المنطأ أنها المنطأ المنطؤ المن

ومتى كان ما تقدم وكان الثابت من الاوراق أن المصر الذي جرى تعريره بساريخ ١٩٩١/١٢/١٧ بمنسبة وقوع اللغش تحت القطار بمبيب اهمسال عمال الشحن والتقريغ التابعين لهيئه سكك حديد مصر وما تضمنه من معاينة مكان الحادث على الطبيعة قد جرى بععرفة المفتصين بمعطة السد العالى بأسوان في غير وجود المرسل اليه وفي اليوم المسابق مباشرة على تاريخ الاستلام يفيد أن عملية الشحن والتفريخ قد تعت بواسطة الناقل وتحت مسئوليته ومن ثم فان هيئة سكك حديد مصر تكون مسئولة عما أصاب اللنش من تلفيات على نحر ما ثبت ويفدو متمينا القول بثبوت أحقية مصلحة أمن المواني في استنداء قيمة التلفيات

ولا يجوز الحجاج بان البلغ محل الطالبة سقط بالتقادم اذ أن الدفع بالتقادم لا يجوز الثارته أو التعلل به فيما بين الجهات الادارية أخذا بها أطرد عليه أنتاء الجمعية المهومية في هذا الخصوص بما يتعين بمه طراعه .

اذاحك

انتهت الجمعيــة العمرميــة لمسمعي الفقدوى والتشريع الى الزام هيئة سكك حديد مصر باداء مبلغ مقداره ٢٨٩٨٨ جنيها قيمــة التلقيات التى لمقت باللنش التابع لمصلحة امن الموانى .

ر فتوی رقم ٤٣٦ في ١٩٩٦/٦/١٣ جلسة ١٩٩٦/٥/٣٢ ملف رقم ٢٣٣١/٢/٧٧) -

(1)

جلســة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹٦

تامين اجتماعي _ معاش _ مواعيد تعديل العقوق التأمينية _ الاستثناء •

قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ـ الخامة (١٩٣) تأقي بعدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل العضوق القررة بالقانون الأدكور بعد القضاء سنتين من تاديخ الاخطار بربط المعاني بصافة نبائية أو من تاديخ العرف بالنسبة لباقي العقوق ــ الاستئاء ـ اعادة تسوية هذه العقوق بالزيادة ننيجة تسوية نمت بثاء على قانون أو حكم قضائي نهائي ـ ننيجة ذلك ـ تعمن التسويات التي تحت اثناء الخدمة وعدم جوان اعادة تسوية المعاني استئادا في تقاضي مبائغ قبل أماد الخدمة بالمخالفة للقانون طالما انضبت المدة القررة وقدرها سنتين من تاريخ ربط المعاني - تطبيق -

تبين للهمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة ١٩٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه د مع عدم الاخلال باحكام المادنين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل المقرق المقررة بهذا القسانون بعد انقضاء مسنين من تاريخ الاخطار بربط المسائس بصغة نهائية أو من تساريخ المرت بالنسبة لباقي المقرق ، وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه المتاوية نتيجة تسوية تبت بناء على تسانون أو حسكم تضسائي نهائي، ، وكذلك الإخطاء المادية التي تقم في الحسساب عند التسوية .

« كما لا يجوز للهيئة المفتصة المنازعة في قيمة المقوق المشار اليها بالنقرة السابقة في حالة صدور قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للمالمين المشار اليهم بالبند أحسن المسادة ٢ يترتب عليها خفض الأجور أو المدد التي اتخذت أساسا لتقدير قيمسة شلك الحقوق » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه حرصا من المشرع على مسن تنظيم المسلاقة بين المؤمن عليه والهيئة القائمة على تطبيق قانون التأمين الاجتماعي وسدا الاوجه الخلاف بينهما حظر على المؤمن عليه المطالبية بتعديل حقوقه الناشئة من تطبيق احكام هذا القانون بعسد انقضاء سنتين على تاريخ ربط الماش ، واستثنى من ذلك حالة المطالبة الناشئة من قانون أو حكم قضائي والتي من شأنها أن تعدل المساش بالزيادة وفي المقابل حظر على الهيئة القومية للتامين الاجتماعي المنازعة في قبية الحتوق المتررة بهذا التانون وذلك في حالة مسدور قرارات أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك العاملين الخدمة ويكون من شانها تخليض الأجور أو المدة التي انخذت أساساً لتقسدير قبية تلك الحقوق ، وبعبارة أخرى فأن المشرع أورد بتلك المادة حكما بتحصن ما تم من تسويات ولو كان بعضها على أساس صحيح ، وذلك في شأن العاملين السابية بن بالجهاز الادارى بالدولة واعتبارا من تاريخ تركيم الخسيمة ، بعيث لا يجوز القول باعادة تسوية معاشاتهم استنادا الى تقاضيهم مبالغ قبل أنهاء خدمتهم بالمخالفة للقانون طالما قد انقضت المدة التي حديثها هذه المادة وهي سنتين من تاريخ ربط المعاش .

من حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المسالة المعروضة وأذا كان الثابت أن مرت أكثر من سنتين على تاريخ ربط المعاش الشامس بالسيد / ابراهيم جمال الدين ، وبغض النظر عن مدى المقيته في صرف المبائغ التي تم على اساسها ربط المعاش المقامس فأنه لا يجوز أعادة تسدية معاشه وذلك بحذف بعض المبائغ التي ثبت أنه قد قام بصرفها دون وجه حسق وذلك بتعصن قرار ربط المعاش وعدم جواز المنازعة فيه .

لذلحك

انتهت الجمعية المهومية لتسسمى الفتوى والتشريسع الى عدم بشروعية با تابت به الهيئة التومية للتأمين الاجتماعي بن تعديسل معاش الأجر المتفير الخاص بالمسيد / ابراهيم جمال الدين عباس وكيل وزارة التعليم بالشرقية سابقا .

(فتوی رقم ££2 فی ۲۲/۳/۲۲ جلسة ۲۲/۰/۲۲ ملف رقم ۴£2/۸۱) ·

(1VY)

هلسة ه من يونيه سنة ١٩٩٦

اموال الدولة العامة _ الانتظام بها _ كيفية نقله _ تغيير التخصيص لوجه النفع العام للمال العام وانتهائه ·

المدتان ٨٨ من ١١ من الخانون المدنى .. الانتفاع بالمال العام يكون بدون طابل الآنه استحمال الخانون الحام يكون بنقل استحمال الخانون الحام يكون بنقل الانتفاع بين النظامى الفانون الحام يكون بنقل التخطيمي وجه الشع العام التحميمي وجه الشع العام المام يكون بدون مقابل الذ يعتبر التحميمي قد تم معن يملك المال حسلمي الارامي المعلوكة للدولة ملكية خاصة للعبة العامة لا يكون مقابل تمويض على التحو الذي يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنطقة العامة .. ليس هناك مقابل انتفاع ما تم يكن هناك المال العام الادورية على ذلك .. تطبيق .

تبين للجمعية المعدومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة (٧٧) من القانون - المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنتقولات التي للدولة أو الاشخاص الاعتبارية المسامة والتي تكون مخصصة لمنفصة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المفتص ١٠٠٠ ، وأن المادة (٨٨) تنص على أن « تفقد الأمرال الصامة سفتها المسامة بانتهاء تخصيصها للمنفصة المسامة * وينتهى التضميص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالتمل ، أو بانتهاء المرض الذي من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة المسامة ٠٠ والمسامة ١٠ والمسامة ٠٠ والمسامة ١٠ والمسامة ١٠

واستظهرت الجمعية المهومية مها نتدم أن الأصل في ملكية الدولة ملكية عامة أنها تعنى منها أدارة المرافق الصامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العسام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونت استمعالا للمال العسام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين اشخاص التانون العام بنتل التخصيص والأشراف الادارى على هذه الأسوال بدون مقابل ـ ولا يعد ذلك من قبيل المنزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ، ذلك أنه لا يصبح القول بتصدد الدرمين العسام استنسادا الى المادة (٨٧) من القانون المنفى ، لأن هذه المادة وربت في شأن تحديد صدة المال العسام المنتسود الدولة عداد المنام المخصيص للمنقصة العامة صواء كان تحت يد الدولة أو الاستعاص الاعتبارية العامة ، بل أن نصوص القانون المدنى تمين

على القول بوهدة الدومين المسام ، فالمدتين ۸۸ ، ۸۸ حين تعرضتا
لأعوال تخصيص المال المسام للنفع العسام أو انتهاء هذا التخصيص
وفقده لمال عام ، قضتا بأن يكون التخصيص أو الانهاء بقانون أو مرسوم.
أو بقرار من الوزير المختص ، أو بالمعسل .

ومفاد ذلك أنه حيث يكون التخصيص إو الانهاء بعمل قانوني فان المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قدرار رزاري وهي أدوات لا تصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعني انفراد الدرلة بملكية الدومين العام ولو كانت تحت بد غيرها من الأشخاص الاعتبارية العابة ، ومن ثم فان تقيير تضميص وجه النفع العام للعال الصام يكون دون مقابل أذ يعتبر التخصيص قد تم معن يبلك المال ، كذلك مان تخصيص الاراخي المملوكة لملدولة ملكية خاصة — كما هو الحسال في خصوصية العالمة المعروضة – للمنقعة العامة ولئن تضمين هذا التخصيص تعويل الأراخي بهن الملكة الخاصة للدولة الى الملكية المسابة غان ذلك لا يكون مقابل تمويض على النحو الذي يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنقعة العابلة فارذلك لا يكون العائمة فالدولة لا تستحق تعويضا من نفسها على نحو ما تجرى به احكام المسئولية بين الإفراد ، ولا يستثدى عنه مقابل انتفاع مالم يكن هنساك اتفاق بين الجهات الادارية على ذلك .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأرض محل المنزاع ولمنن كانت ملكيتها قد آلت الى الادارة المامة لبيت المال التى ضبت غيبا بعصد الى بنك ناصر ، الا أنه تم بالمغمل بناء مدرسة عليها عام ١٩٧٩ ، بعصد هدم المقار الذى كان عليها ، وقبل قيام البنك باشهار المقار لمسالصه عام ١٩٨٥ ، وإذ كان نلك فان هذه الأرض تكون قد عادت الى الدومين المام المدولة وخرجت من حوزة البنك الأمر الذى لا يصوغ معمه البنك المالية بمقابل الانتفاع بها •

ولايحاج في هذا الشان بما ورد بمحضر حصر وتقدير الأرض المقام عليها مبانى المدرسة والمحرد بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٧ ، فهو في ذاته لا يصلح سندل المقرل بوجود اتفاق بين البنك والمحافظة على اداء مقابل انتفاع عن الأرض محل النزاع ، فضلا عن أنه لم يعتمد من المسلطة المختسة .

4 131

انتهت الجمعيسة المعوديسة لقسمى النسوى والتثريسة الى رفض مطالبسة الهيئة العامة لبنك ناصر االجتماعي بالزام محافظة المنيسا باداء مبلغ ٩١٨٤ جنيها قيمة مقابل الانتفاع بارض العقسار مصل النزاع ،

· فتوی رقم ۲۷۵ فی ۱۹۹۲/۲/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۲/۱۰ ملف رقم ۲۹۹۱/۲/۳۲) ·

(TVY)

خِلسـة ٥ من يونية سنة ١٩٩٦

صدّمائب ورسوم ـ قريبة علمة على المبعلات ـ الاستترالات الوالادة للهيئة الملوبة للاتصالات السلكية والاستلكية بن الفارج ـ عدم مخضوعها للفريبة ـ الاسترالات المستراد من السوق المحل تفضم للفرية ـ عقود مقاولات الانشاءات المدنية للسنترالات التي تنضيها الهيئة ـ عدم مخضوعها للفرية ،

ــ قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩٩ ــ المواد ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٩٨٠ . ٢٦ من القانون -

المشرع وضع تنظيعا ضاهلا للفعرية عين بعقتضاه السلع والفعمات الفؤهمية للفيرية ...
السلع المخلية والمستودة والغنمات الواردة بالبهول الموفق بالقانون تطفيع للفيرية
ستحق الفريبة بواقعه تحقق بع السسلمة أو اداء الفندة بعمرلة المكلفين بتحصيلها
وتوريدها ما السلع المستوددة تستحق الفرية بالسبة لها بتحقيق الواقعة المشئة للفريج
الجعركية ــ كل شخص طبيعي أو معنوي بهوم باستيراد صلح صناعة أو خدمات من القذري
سخضح للفريبة متى كان استيراده لها بفرض الانجاد ما إلما كان مصاحلاته ــ تطبيق .

المسترالات الواردة للهيئة ليست لفرض البيع او الاتجار فيها واضا هى لزوم المرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغيله او. التوسع في. مشروعاته او تجديدها تعفيلاً لنفع عام ــ عدم خضوعها للفرسة .

— الجهات الادارية وانسخاص الفانون العام تنزل منزلة الأفراد والأسفاص المقاصة في الفضوع للفرية حالفيرية الفرية المنزلة والأسفاص المقاصة عن الفضوع للفرية حالفيرية المنتجق في السلمة أو أدل الفعمة معة يتجفق في انشيطة الاسخاص الرابة نعتة في غيرها دور ميز يرد من أجيعة الأشخاص العابة في غيرها دور ميز يرد من أجيعة الأشخاص العابة في هذها الشان حالية المنزلة المنزلة المنزلة المنزلة المنزلة المنزلة المنزلة المنزلة الدورة للهيئة من المسوق المعل المفرية المنزلة المنزل

القانون عرف المفاهيم والمسطلحات الواردة بالمادة (١) تعريفة علما وضير بنهده المعلقة أباتها على حديثة علما وضير بنهده المعلقة أباتها على حديثة والردة بالمحدول والردة بالمدون المعروب المعاورة المعاورة

عين في البعدول رقم (٧) المرافق للقانون عددا من الشدمات التي تدخل في عموم التشغيل للقير ثم صمد قرار دئيس الجمهورية المساد اليه باضافة خدمات اخرى ثم أورد عيساده . خدمات المستفيل للقير ، وهي عبادة تتسيح لكل الفدمات الملاكوة، بما مقاده أنه قصد بها سائر المستدن المتملقة بهذا النوع المساد اليه من قبل ومن ثم تطرح عنها عقود المقاولة المناسب من جنس ما ذكر – لو قصد المشرع اخضاعها للضربية ما أعوزه النص عليها صراحة _ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة المادة (١) من قانون الضريبة العسامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ تنص على انه ، يقصد في تطبيق احسكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآنسة التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أن المعنوى المكلف بتمصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل النصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد السلعة او خدمة خاضعة للضربية يغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته ٠ السلمة : كل منتج صناعي _ سياء كان معليا أو مستوردا ٠٠ الخدمة : كل خدمة وأردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوى بمارس بصورة اعتيادية او عرضية ربصفة رئيسيسة او تبعيسة أيسة عمليسة تصنيم ۱۰۰ الستورد : كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلم صناعية او خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الاتجار ، وتنص المادة (٢) من ذات القاذرن وعلى أن تغرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المعلية والمستوردة الا ما استثثني بنص خاص ٠ وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول - رقم (٢) الدائق لهذا القانون . . » . كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتعقيق واقعة بيع السلعة أر اداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا الأهكام هذا القانون ٠٠٠٠ كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلم المستوردة في مرحلة الاغراج عنها من الجمارك - بنحقق الواقعة المنشئة للضربية الجدركية وتعصل وفقنا للاجراءات المقررة في شأنها ٠ وتنص المادة (١٨) على أن و على كل منتج صناعي بلغ أر جاوز أجمالي تيمة مبيعاته من السلع المخاعية المنتجة مطيأ الخاضعسة للضريبسة. والمفاة منها خلال الاثنى عشر شهر السيابقة على تاريخ العمل بهيذا القانون 66 الف جنبه ، وكذلك على مورد الطنعة الطائعة للشربية وفقا لأمكام عذا الغانون اذا بلغ أو جاوز الخابل الذي حسسل عليه نطير

الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا المبلغ ، أن يتقدم الى المصلمة بطلب التسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لمهذا الفرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير * * * *

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ وضع تنطيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بعقتضاه السلع والخدمات الخاضعية للضريبة ، فاخضع العلم المحنية والمستوردة والخدمات التي اورد ببانها بالمبدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة المربية بمع تحصيلها وتوريدها . أما بالنسبة التي السلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منزطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، واخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أن خدمات من الخارج خاضعة المضريبة متى كان استيراده لها بغرض الانهار فيها أيا كان حجم معاملاته ، كما أوجب على كل منتج صناعي باغ للضريبة الحد المقرر للتسجيل أن يتقدم الى مصلحة الضرائب على المبيعات سلط بعلب تسجيل اسع وبيناته بهنية حصر السلع والخدمات المبيعة والرقابة بطلب تسجيل المه وبياناته بهنية حصر السلع والخدمات المبيعة والرقابة بطلب تصحيل الشريبة المقرية المقرية المقرية المقرية المقرية المقرية المقرية المقرية المقرية عليها وتوريدها .

وعرف المشرع السلمة بأنها كل منتج صناعى سواء كان محلبا او مستوردا ، ثم عرف المنتج الصناعي بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع ، سراء كان الشاء طبيعيا أو معنويا وسواء كانت المارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية ،

ومن حيث أن صنترالات الهبئة القومية للاتصبالات السلكية واللاسلكية الواردة لها من الخارج ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها ، وانما جرى استيرادها للزومها للمرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشفيله أو الترسع في مشروعاته أو تجديدها تعقيقا لنفع عام ، فمن ثم تضحى هذه السنترالات غير خاشعة للضريبة العامة على البيعات ، ونلك تقوات غرض الاتجار فيها عن استيرادها •

رمن حيث أنه عن مدى خضوع منتجات السنترالات التى قامت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بشرائها من السوق المعلى للضريبة المساعة على المبيعات ، فان افتاء الجمعية المعومية استقر على

ان الجهات الادارية واشخاص القانون العدام انما تنزل منزلة الأفراد والأشخاص الخاصة في خضوعهم للضربية العدامة على البيمات ما دام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعفى ايا من هذه الجهات من الغضوع لهذه الضربية ، وذلك باعتبار أن هذه الضربية تستعق في اصل شرعيتها بواقعة التصرف في المدلعة أو الداء الشدية تستعق في اشطة الأشخاص العامة تحققة في غيرها ، دون معيز يرد من طبيعة الشخصية العامة في هذا الثان واية ذلك أن قانون الضربية المامة على المامة على هذا الثان واية ذلك أن قانون الضربية المامة على المبات عندما أزاد أن يعني سلما بعينها شن على ذلك عمراحة في المادة (٢٩) من القانون ، وناط الاعضاء لا يطبيعة الشخصية والأمن القومي ، وما يدخل من الضربية كافة السلع والأجهزة والخدمات المدينية في ذلك . فنصت المادة ح (٢٩) على أن و تعفى من الضربية كافة السلع والأجهزة والخدمات المدينية في هذا القانون ح اللازمة الأغرض التسليع والدفاع والأمن القومي في هذا القانون ح اللازمة الأغراض التسليع والدفاع والأمن القومي في هذا القانون ح اللازمة الأغراض التسليع والدفاع والأمن القومي أخذلك الخدمات الدفاعة في تصنيها » .

ومن حيث أن منتجات السنترالات الخرردة للهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية من السوق المحلى يصدق في وصفها مفهرم السلعمة وبتم شراؤها من السوق المحلى الذي هو تصرف اتل للملكية مبن ثم غان هذه المنجات تخضع للضريبة العسامة على المبيعات درن نظر الى من الت اليه ملكيتها .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع عقود مقاولات الانشاء المدنية المسترالات التي تتشالها الهيئة اذات الضريبة الحائة على المبعثات التقية المدومية أن المادة (٣) من التون الضريبة الحائة على المبعثات التقال الذكر تنص على أن المكون منعم الشريبة على السلم المبيئة على المبدول رقم (١) المرافق المقانون فيكون سوعين الضريبة على التحو المند القريب كل منها "ويتعاد اللجوال وقم (٢) ألرافق سعين الضريبة على المخدمات "كما يضور الرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقبي (١) و (٢) – المرافقين منه » ويناء عليه صسدر تسرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لهنة ١٩٩٧ بتعديل المجاولين الرافقين المقانية الفائية المناكر ونص في المادة (٢) على أن المتضاف الى الجدول رقم (٢) المخدمات الراودة بالكشف حرقة رب "الرفق" به ومنها خدات التشغيل المغير بناء المناك المناكلة المناكلة

ومن حيث أن عقد المقاولة - وعقما الحكام القانون المدنى - من العقود المسماة التي ترد على العمل ، فاذا قدم المقاول مادة العمسل كنها أو بعضها كان العقد مزيجا من بيع ومقاوله ، فيقسع البيع عسلى المسده وتقع المقاولة على العمل والمميز للعمل في المقاولة أنه لا يجرى محس ادارة صاحب العمل واشرافه • ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) - منه تعريف عاما ، وخص مفهوم الخدمة بانها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) الرافق للقانون ، بما يعنى ان الشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمعهوم العام ألمجرد وشناء أن يخضع لكل خدمة يرى مشمول الضرسه لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الحدول إلمرافق للقانون والدى يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله • بيد أن هلم المكنة يتعين أن تكرن في إطار ما رسبه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالمقريد" المينى لها وليس بالتمريف العسام الجرد التي لم يشن الشرع ان يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القسائون ، وغي ضوء عن ذلك ــ ينبغى فهم قرار ريئس الجمهيرية رقم (٧٧) لسينة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللبس والغموض والتعريفات العسامة بما مؤداه أن عبارة وخدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لمقانون الضريبة العامة على البيعسات بقرار رئيس الجمهورية أنف الذكر تضبط بالسبياق يتحمل في اطاره ولوجا من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم ألنص الذي ليس أمراً خارجاً عنه ، ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين ا في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية رخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف ببن المحافظات وخدمات الوسطاء الفندن لاقامة الحفسلات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلفرف المطي _ وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفزنية ثم أورد عسارة خدمات التشغيل للغير وهي عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة انفاا ويما مقاده أنه قصد بها سائر الخيمات المتعلقة بهذا النوع المشدان اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة اذ أنها لرست من جنس ما ذكر ، يلو قصد المشرع اخضاعها للضربية على البيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة • وآية ذلك أيضًا أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم (٢٩٥) لسينة ١٩٩٣ باضافة خدمات أخرى الى

ما يقضع للضربية وهي تتعلق بتجير السحيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (۷۷) لمسحنة ۱۹۹۲ عصرم خدمات التشغيل لما احتاج الى اصدار القرار الأخير ، وبناء عليه لا تخضع عقرد المقاولات التي تبرمها الهيئة القومية للاتصالات المسلكية واللاسلكية – للضربية العامة على المبيسات لعدم اشتمال احكم القرار رقم (۷۷) لمسحنة ۱۹۹۲ – عليها ،

ولا وجه المقول بان افتاء الجمعية المعدومية المشار اليه انفسا مقصدر على عقود مقاولات تنفيذ المرحلة الثانية لمترو الانتاق دون غيرهسا بسن عقود المقاولات في المحدومية المعدومية التفسير وطبقته في العديد من الفتاوى التي نظرتها وايدت بها سابق اغتائها بشأن عقسد مقاولة مترو الانفاق ، وأن الجمعية العموميسة في كل هذه الحسالات مجتمعة أو منفردة أنما كانت تستخلص معنى عاما من النصوص مفاده أن قرار رئيس الجمهورية المعروض لا يشمل عقود المقاولات فيصا شمله من خدمات التشغيل للغير ، وهو مفاد يصدق على مقاولة مترو الانفاق كيا رصدق على غيرها من المتاولات دون حصر .

4 131

انتهت الجهميسة المهوميسة لتسسيمي الفتسوى والتشريسع الى (١) عدم خضوع عقود ترريد منتجات السنقرالات الواردة من الخارج للهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية للضريبة العامة على المدهات ٠

- (٢) خضوع منتجات السنترالات الموردة من السوق المحلى للهيئة للضريبة العامة على المبيحات ·
- (٣) عدم خضوع عقرد مقارلات الانشاءات الدنية للسسنترالات التي تنشئها الهنة المذكورة للضريبة العامة على المبيعات ·
- ر فتوی رقم ۲۷۲ فی ۱۹۹۲/۲/۳۶ جلسة ۱۹۹۲/۲/۳۰ ملف رقم ۱۹۹۲/۲/۲۱) ٠

(۱۷۶) جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٩٦

أزهر ... أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ... تعيينهم •

قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن اعادة تنظيم الأزهر ولائحته التثليذية ٠

حكم قضائي .. مقضى تنفيذه .. الأحكام الصادرة من المعكمة الادارية بالفاء قرارات نعل المروضة حالاتهم الى وظائف ادارية تنفى عودتهم الى ذات الوظيفة التى كانوا يشتقلونها حال صدور هذه القرارات وهى وظيفة مدرس صناعد .

قرار بـ اداری ـ تحسن ـ تطبیق ،

تبين للجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٥٦ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشبلها تنص على أن - أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :

(أ) الأساتذة (ب) الاساتذة المساعدون (ب) المدرسون و تصحد اللائمة المستغيدية لهذا القانون شروط تعيينهم ، ونصح المده و تحدد اللائمة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٧٥ على أن « ١٠٠٠ ويعين شيخ الازهر اعضاء هيئة التعديس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى _ مجلس الكلية أو المهد ومجاس القسم المختص ويكون لتعيين من تاريخ موافعة مجاس الحامسة » *

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن بداية التدرح في سلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر يكون بالتعين في وظيفة مدرس وذلك بقرار من شيخ الأزهر على أن يبدأ شغل الوظيفة من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن مقتضى تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية بمجنس الدولة بالفاء قرارات نقل المعروضة حالاتهم الى وظائف ادارية هو عودتهم الى ذات الوظيفة التى كانوا بشغلونها حال مسدور هنم القرارات رهى وظيفة مدرس مساعد، وهو ما قامت به الجاممة فعلا وال القرارات الادارية التى التى تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سمعيها فى أى وقت متى صدوت صعيحة وذلك استجابة لدواعى القرار من مركز قانونية وما ولد من حقوق ، أما القرار المعين فيجهز . الطمن عليه من ذي مصلحة في هذا الطمن خلال الموصد الذي رسبه القانون ويجوز سيجه من الجهة التي أصدوته طوال مدة يقاء القرار المهيب قلقا مهدوا بالالقاء سواه الافتاج موحد الطمن عليه أو القامة الطمن حتى يفصل فيه ، قان انتهى ذلك الميماد صار القرار حصينا من الالفاء والسيحب مما ويترتب عليه ما يترتب على القزار الصحيح غير المشوب باي عيب ، وذلك القرارا هما وقد من حقوق .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المعروضة حالتهم تبين أن قرارات نمين أقرارات غير مشروعة فيما تضمنته من نمين أقرارات غير مشروعة فيما تضمنته من نخطيهم في الترقية لوظيفة مدرس الا أنهم آم يبادروا بالطمن فيما منذ ترقيتهم الى تاريخ حصولهم على ذات الدرجة ، وكان ينمين عليهم منذ ترقيتهم الى وظيفة مدرس أن يبادروا بالطمن على قرار ترقية زملائهم العاصلين على الدات المدرجة العلمية في نفس المحور المدراسي ومن حيث أن قرارات نمين أقرائهم وقد باتت حصينة من السحب والالفاء لفوات أكثر من عامن على احداثها ، الأمر الذي لا يجوز معه ارجاع أقلميتهم الى ذات تقديمة زملائهم وذلك على التفصيل السابق .

لائسك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع الى علم جواز ارجاع اقدمية الممروضة حالتهم في وظيفة مدرس الى تاريخ تعيين أقرافهم في مذه الوظيفة •

ر فتوی رقم ٤٧٤ في ١٩٩٦/٦/٣٦ جلسة ه/١٩٩٦/٦/٨ ملف رقم ٩٣٩/٣/٨٦) •

(AVO)

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٩٦

أموال الدولة المامة .. الائتفاع بها .. نقل الانتفاع •

المادتان ۸۰ . ۸۸ من القانون المدنى ... استحمال المال العام یکون فیها اعد له من وجوه استعمال المال العام یکون فیها اعد له من وجوه استعمال المالم ... استعمال المناحة العامة فعلا او بهتشمی فانون او مرسوم او فراد من الوزیر المشتمى ... نقل الانتفاع بالمال العام بین السخاص المتاتوب بهده التام یکون اما بنقل الاشراف الادارى على هده الادوال او بتغییر شخص المتشعم بهده الادوال ها او بالتمدیل الخصل فی نوع الانتفاع العام من وجه نفع عام الى وجه اخر ... نظمان .

تبين للجيمية الصومية لقسمي الفنوى والنشريع أن المادة ٨٧ من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة للنفعة عامة بالفعل أو بمنتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختس وأن المادة منتها العامة بانتها تنصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص و بالفعل أو بانتها، الغرض الذي من أجبه خصصت تلك الأموال للبائمة العامة ، •

واستظهرت الجمعية المدومية ما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة أو وجهاتها المحلية أو مصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تنفيا منها أدارة المرافق العامة التي تضطلع بأعبائها ، وأن استحمال المال العام أنها يكون فيها أعد له من وجوء النفع العام ، وأن التخصص للمنفعة العامة أنها يكون فيها أعد للمنفعة العامة فعلا أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قوار من الوزم المختص ، وأن نقل الانتفاع بالمال ألعام بن أشخاص القانون العام يكون أما بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال أو بتغير شخص المنتفع بهذه الأموال فعلا ، أو بالتعديل الفعلى في نوع الانتفاع العام من وجه نقع عام الى وجه آخر م

ومن حيث أن التابت من الأوراق أن قطعة الأرض موضوع النزاع التي كانت في حيازة مصلحة الميكانيكا والكهرباء كجزء من محطة طلبمات المزيزة تم نقل الاشراف الاداري عليها وذلك بالقرار الوزاري المسترك رقي ٣ المديدة ١٩٧٧ لهمنة كهرباء مصر، وطلت مخصصة للانتفاع بهذه المحطة ولم يتم تغيير هذا التخصيص فعلا باستعمال شخص عام آخر عبر هيئة كهرباه مصر لها ولو يسمور قرار ينقل الاشراف الادارى عليها لشخص عام آخر ، ومن ثم يكون من حق هيئة كهرباه مصر أن تستجر منتقعة بهنه المساحة ولا يغير من ذلك ما ادعته الوحلة الصحية بالعزيزه من أن مصلحة الميكانيكا والكهرب تنازلت عن حدة المساحة الصحاب الوحدة وهو الأمر الذي نفته المصلحة المذكورة كما لم نقم الوحدة الصحية المذكورة كما لم تقسم الوحمة الصحية الدليل على انها قامت بتغيير تخصيص مدة المساحة فصلا باستعمالها في غرض آخر ، والتابت من الأوراق أن هذه المساحة فعللا باستعمالها في غرض آخر ، والتابت من الأوراق أن هذه المساحة فرالت أرضا فضاء غير مستخدمة ، ومن ثم تظل في حيازة الشخص الذي خصصت لتخدم المرفق العام القائم عليه -

لللسك

التهت الجيمية المبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى احقية ميئة كهرباء مصر (منطقة كهرباء مصر الوجه القيلى في بقاء (استمرار) تخصيص الارض موضوع النزاع لمفعتها العامة ،

(فتوی رقم ۵۸۱ فی ۱۹۹۲/۷/۳ جلسة ۱۹۹۳/۱۹۹۹ ملف رقم ۲۴۳۳/۳/۳۳) -

CVVD

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم ... ضريبة عامة على المبيعات ... خدمات التكازين والتبريد بالثلاجات ... عدم خضوعها للضريبة ٠

قانون الضريبة العامة على البيمات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ــ المُفاهِم والمُســطلحات الواودة بالقانون ·

المترع عزف عن تعريف الفضعة بالمهوم العام المعبرد وشاء أن يضع لكل مخصة يرى سمول الشربية لها أسحا تشور به على سبيل العصر والتميين في المجعول المرافق للمقانون ا الذي يصلك رئيس الجمهورية حكته الأصافة اليه وتصديله — هلم الكنة يتعين أن تكون في اطفار ما رصحه المترج بأن يكون ييان المقتم بالتغريف العام المجدد التي لم يشا المترج أن يكون يبان للفنعة بالتغريف العبر يتحديد الطفعة .

القرار المجمهورى ادات تشريعية اظل من المقانون في قطاق فرهي الفحريية التي لا تكون بحسب الأصل الا بقانون لا يملك الخضاع الفحدة للفريبة الا بالتقريد الحيثي ألها ــ تطبيق ا

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسبنة ١٩٩١ تنص على أن ، يقصه في تطبيق أحكام هذا القبانون بالألفاط والمبارات الآتية . التمريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكاف : الشخص الطبيعي أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو ناجرا مؤديا لخدمة خاضعة للغريبة بلغت مبيماته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القبانون ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محلما أو مستوردا ٠٠٠ الخلعة : كل خلعة واردة بالجدول رتم (٢) المرافق ٠٠٠ البيع : هو انتقال ملكية السلمة أو أداء الخدمة من البائم أو لو كان مستوردا إلى المسترك ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع ، وتنص المادة (٢) على أن ، تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المستعة المجلبة والمستوردة الاما استثنى بنص خاص وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدرل رقم (٢) المرافق لهذا القانون ، وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن ، يكون سعر الضريبة على السلم ١٠٪ وذلك عدا السلم المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سمر الضريبة على النبع المعد قرين كل منها " ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع كما يجوز لرئيس الجمهورية تصديل الجمدولين رقمي (١) و (٢) المرفقين ١٠٠٠ كما تنص المادة (٥) على أن * يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة وبالاقرار عنها وتوريدها للمصلحة كي المؤاعيد المنصوص عليها في هذا القانون ، وتنص المادة (٦) على أن ، تستحق الضريبة بتحقق واقعة بعم السلعة أو اداء الخدمة بعمرفة المكلفين ونقا الأحكام عذا القانون ، وبنا، عليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بينمديل الجدول رقم (٣) المرافق للقانون آنف الذكر ونص في المادة (٢) على أن تضاف الى للجدول رقم (٣) الخدمات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به ، ومنها ، كدمات الشعيل للغير ، فقة ضريبية ١٠٪ ،

واستظهرت الجنمية الفيرمية ما تقدم أن الشرع في قانون الجرية العامة على المبيعات الصادي بالقانون رقم (١٨٠) لسنة ١٩٩١ وضع تنظيها شباهلا للفريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاء السمع والمعمات الماضعة للفريبة فاخضع الساع المحلية والمستوددة والمدهاث الني أورد بنانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الفريبة وجمل مناط استعقاقها مجرد بيع السلمة أو تأدية الخدمة من المكلف من الماسلات المنافق المبيعات بفتة ١٠٠٪ من قيمسا وذلك فيما عدا السلم المبيعات بفتة ١٠٠٪ من قيمسا وذلك فيما عدا السلم المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجمل سعر الفريبة على النعو المحدد قرين كل سلمة مدرجة به ، بينما أثرد الجدول رقم (٢) المخدمات المخاصمة للفرية وبنان سعرها وناط برئيس الجديورية أعفا، بعض السلم من الضريبية أو تعديل وناط برئيس الجديورية المفا، بعض السلم من الضريبية أو تعديل حديدا والمحدورية رقم وبين الجدورية رقم (١) و (٢) المشار اليها ليها المناق القانون الفريبة العامة للمنات وأضاف اله « خلمات التشغيل للفير » بفتة ضريبة العامة على المبيعات وأضاف اله « خلمات التشغيل للفير » بفتة ضريبة العامة على المبيعات وأضاف اله « خلمات التشغيل للفير» و ثقة ضريبة العامة على المبيعات وأضاف اله « خلمات التشغيل للفير» و ثقة ضريبة المامة على المبيعات وأضاف اله « خلمات التشغيل للفير» و ثقية مريبة ١٠٪ »

ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد عرض المفاهيم والمسطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بازبا كل خدمة واردة بالبحدول رقم (٢) المرافق للقانون " بما يعنى ان المسرع قد عزف عن تعريف الخدمة بالمفهوم العام المجرد وشاء أن يضح لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل المحصر والتعييد في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله. بيد أن هذه المكنة يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ الشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخلعة في نطبيق ــ أحكام هذا القانون ﴿ وَمَنْ نَاحِيةً أَخْرَى فَانَ المُشرِعُ وَقَدْ نَاطُ رئيس الجمهورية اضافة خدمات الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العسامة على المبيعات ، فإن القرار الجمهوري باعتباره أداة نشريعية أقل من القانون في نطاق فرض الضريبة ... التي لا تكون بحسب الأصل الا بقانون • لا يملك اخضاع الخدمة للضريبة الا بالتفريد العيني لها ، أذ أند اخضاعها بالتعريف العام المجرد للضربية لا يملكه الا المشرع ولا يكون الا بقانون وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقه (۷۷) ــ لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللبس والغموض والنعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة و خدمات التشيغيل للغبر ، المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بفرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسباق وتحمل في اطاره ولوجا من باب العموم الذي قصله به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه • ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون أنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لاقامة الحفلات العبامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) ــ لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلغراف الملي وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات النركيبات والتوصيلات التليفونية ثم أورد عبارة « خدمات التشغيل للغير » وهي عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة أنفأ يما مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ، ومن ثم تخرج عنها خدمات التخزين والتبريد بالثلاجات اذ انها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد الشرع اخضاعها للضربيـة على البيعبات ما أعوزه النص صراحة على ذلك • وآية ذلك أن رئيس الجمهورية اصدر بعبد ذلك القرار رقم ٢٩١ لسبئة ١٩٩٢ باضبافة خدمات اخرى الى ما يغضم للضربية رهى تتعلق بتاجير السيارات والبريد المريم وشركات النظافة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عبوم خدمات التشهيل للغير لما احتاج الي أصدار القرار الأخبر • وبناء عليه لا تخضع خدمات التخزين والتبريد

بالمثلاجات للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم (۷۷) لسحة ۱۹۹۲ عليها ·

الليا

انتهت الجمعية المسومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى عمد خصوع خدمات التخزين والتبريد بالتلاجات لقانون الضريبة المسامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسمنة ١٩٩١ ٠

ر فتوی رقم ۸۰۰ فی ۱۹۹۲/۲/۳۰ جلسة ۱۹۹۲/۲/۱۹ ملف رقم ۴۸/۲/۳۷ ، ۰

(1)

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية لقسمى القتوى والتشريع ــ اختصاص ٠

الشرع بعقضى نصى الخادة 17/د من قانون مجلس الدولة الصادد بالقانون والشريع المناد بالقانون والشريع المناد 1477 وضع اصلا عاما وزداه اختصاص الجمعية المعومية القسمى القتوى والتشريع دون غيرها بالقصل أو بين الهيئات المامة الوين الهيئات المامة الوين الهيئات المامة الوين علم الجهات وبعضها البعض _ جميعها من الشخاص القانون المام _ بعنتم اختصاص الجمعية المعومة أذا كان أحد الأطراف لا ينددج ضمين هذه الجهات الحدد على سيدل العدر - تطبق .

تبين للجيعية المصومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المشرع بمتنفى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع أصبح أصبية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالح العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها الميشن المسالح العامة البعض وهي جميعها من أشخاص القانون العام بحيث يمنع اختصاصها ادا كان أحد الإطراف لا يندرج ضمين هذه الجهات المحددة على مسيل الحصر تا

ولما كان أحد أطراف النزاع المائل هي شركة مياه الشرب بالبحيرة وهي احدى شركات المساهمة وتعد من أشخاص القانون الخاص ومن ثم فهي تخرج عن دائرة اختصاص الجمعية المعومية وفقا لنص المادة ٦٦/د سالفة الذكر بحسبان أن أحد أطرافه ليس ضمين الجهات سابق الاشارة اليها ومن ثم ينجس عن الجمعية العمومية الاختصاص بنظر هذا الموضوع •

لالسك

انتهت الجمعية المسومية لقسسمى الفتوى والتشريح الى علم اختصاصها بنظر النزاع المائل •

﴿ فَقُوى رَقِمْ ١٨٤ فِي ١٩٧٠/١٩٩١ خِلْمَةُ ١٩٩٥/١٩٩٩ مَلْفَ رَقْمَ ٢٦/١/١٢٣٢ ﴾ •

CAYAD

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

فرائب ورسوم ــ ضريبة على الاستهلال ــ صنعوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعى ومنسوحاته ،

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدور فانون الفرية على الاستهلاك - خضوع السلح المنتهة معليا أو المستوددة الواردة بالجدول المرفق بالقانون للضريبة - الفريبة العامة على المبيعات - استفرافها ضريبة الاستهلاك •

الشرع وسع من نطاق هلد الضريبة بمقتضى فانون الضريبة على الميمات الذي القي فانون الضريبة على الاستهلاك فانضع للضريبة كل السلع المستمة المحلية أو الستوردة الا ما استثنى بنص خاص •

قرارات وقوانين فرهى الرسوم والضرائب على الانتاج او التعاول او الاستهلالا او البيمات تعد هرائب نصبيب الانفاق وتؤدى بمناصبه نفقة ــ رسوم الانتاج يتوصل بها لمشرع لعرض الفيرية على المستهلكين الذين يصميد فرض الفيرية عليهم مياشرة المعددم وتلاؤهم بينها الانتاج مركز في جهات معينة ومواطن «عدده ــ ضربية الاستستهلال تفرض على الدماول وستعلال السلع ــ الجامع بينها انها شرائب غير مباشره بعد أن الضربية العامة على المباث وسعد عن نطاق الفريه ــ شربية الاستهلال استغرفت في الفرية الجديدة الاعم

صندوق دعم صناعة غزل العريز المصناعي ومتسوحاته الانشا بالقانون دافره السنة ۱۷وهه به اغراضه سد مواروه الخالبة عام من بين موارد المستحوق الملاكوة الاعاقة التي تؤديها المه
المحكومة واشى تعادل ثلث رسم الانتج او الاسسهالا المحصل على خبوط الحرير المسناعي
والميانه بد الاعاقة الملاكورة لا تؤدي يوصلها غربية واضا يوصلها اعاقة بالترام الحكومة
المفارية المسات المستمرق الملاكور المفسيع الفيوط والالحاف الملاكورة الهذه
الفيرية المسات المستمرق الملاكور المفسيع الفيوط والالحاف الملاكورة الهذه
الفيرية المسات المستمرة المستمرة المناسبة المستميدة المناسبة المستميدة المستمي

ريد الله في تقييم على المرابط المرابط

(۱۳۷۰) دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسبوجاته ٠٠٠٠ ، ورب) دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسبوجاته ٠٠٠٠ ، ورنس اللاه (۴) على الله أن تعبر الصنائدون لجنة دائلة تسمئي و اللجنة الدائمة لدعم صناعة غزل الحرير ومنسوجاته ٠٠٠ وتنص المادة (٤) على أن تختص هذه اللجنة بتحقيق أغراض الصندوق ولها في سبيل ذلك:

(أ) رسم سياسة لتنشيط تصدير الفزل والمنسوجات من الحرير الصناعي وخفض أثبان بيع الأقبشة الشمية الصنوعة من حرير صناعي . ولها أن تصدر من القرارات ما تراه كفيلا بتنفيذ هذه السياسة وأن تقترح على وزارة الصناعة اصدار القرارات اللازمة اذا اقتضى الأمر ذلك ، كما تنصى المادة (A) من ذات القانون على أن يبول الصندوق من : • • • (ج) اعانة تؤديها الحكومة تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك المحصل على خبوط الحرير الصناعي واليافه » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع أنسباً صندوق دعم صناعة غزل الحرير السناعي ومنسوجاته وناط به تشجيع تصريف غزل الحرير واليافه مي الأسواق الداخلية وتنشيط نصديره الى الأسواق الخارجية ، والعمل على خفض أثمان بيع الاقيشة الشعبية المستوعة منه ، وحدد المشرع للصندوق مواددا مالية تمينه على تنفيذ سياسته في دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته منها اعانة مالية تؤديها الحكومة له تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاك المحصل على خيوط الحرير الصناعي واليافه ،

واستعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١٣٣ السنة ١٩٨١ باصدار قانون الصريبة على الاستهلاك التي تنص على أن ، تلفي القوانين والقرارات الصادرة بفرض أي ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك ٠٠٠ ، والمادة (١) من قانون الضريبة على الاستهلاك التي تنص على أنه د في تطبيق أحكام هذا القانون يقصه : ٠٠٠ السلعة : كل مادة منتجة محليا أو مستوردة . وردت في الجدول المرافق لهذا القانون أو أضيفت طبقا لأحكامه ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢) من ذأت القانون على أن و تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القسانون بالفثات الموضعة قرين كل منها ٠٠٠ ء كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات التي تنص على أن ، يلغى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ٠٠٠ ، والمادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات التي تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام مذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضعة قرين لل منها : ۰۰۰ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٣) المرافق ٠٠٠ ، والمادة (٣) من ذات القانون التي تنص على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المستعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص ٠

وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهدا القانون ٠٠٠ - ٠

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقلم أن المسرع بإبيعلى فرض ضريبة على انتاج السلع وتداولها واستهلاكها تقررت في البله بقرارات وقوانين متمددة ثم الفاها واعاد تنظيمها بمقتضى القانون رقم ١٩٣٧ لسنة العمدار قانون الضريبة على الاستهلاك الذي وضع تنظيما شاملا للضريبة على الاستهلاك فاخضع الضريبة كل سلمة منتجة محليا أو مستورده وردت بالجعول المرقق به أو أضيفت اليه وفقا لأحكامه وذلك بالفشات الموضعة قرين كل منها ، ثم وسع المسرع من نطاق هذه الضريبة بمقتضى قانون الضريبة العامة على المبيمات الذي الذي قانون الضريبة على الاستهلاك وأخشع للضريبة كل السلم المستمة المحلية والمستوردة الا ما أسيتشنى بنص خاص ، بل اتسع نطاق الضريبة ليشمل الخدمات الواددة بالجدول رم (٢) المرافق للمقانون ، فاصبحت القاعدة على خضوع جميع السلم المحلية والمستوردة للا ما أسيتشنى المحلية والمستوردة للا السلم الواردة بالجدول المرفق به أو أضيفت المه على المحلمة والمستوردة لله السلم الواردة بالجدول المرفق به أو أضيفت المه على المحلمة والمعالمة به أو أضيفت المحلمة والمعالمة به أو أصيفت المحلمة والمعالمة به أو أشيفت المحلمة والمعالمة به أو أشيفت المحلمة والمعالمة به أو أشيفت المحلمة والمعالمة بالمحلمة والمعالمة بعد أن كانت لا تحسيد أن كانت لا تحسيد أن كانت لا تحسيد المحلمة والمعالمة بعد أن كانت لا تحسيد أن كانت لا تحسيد أن كانت لا أماله المحلمة والمعالمة بعد أن كانت لا تحسيد المحسيد ا

والراصد لقرارات وقوانين فرض الرسوم والضرائب على الانتاج السادال او الاستهلاك او المبيعات يبني له انها ضرائب تصيب الانفاق ونؤدى بيناسبة نفقة ، وتفرض غالبا على انتاج وتهاول واستهلاك السلع ونؤدى بيناسبة نفقة ، وتفرض غالبا على انتاج وتهاول واستهلاك السلع فرسوم الانتاج يتوسل بها المشرخ لقرض الضريبة على المبينا الانتاج ومركز ومواطن محددة كما أن ضريبة الاسستهلاك تقرض على التداول واستهلاك السلع * كذلك فأن الجامع بينها أنها ضرائب غير مباشرة فهى واحدة من حيث الطبيعة وأن تعيزت الضريبة العامة على المبينات بأنها وسعت من نطاق الضريبة ، فأنضعت لها جميع السلح المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص * الأمر الذي يكشف بجلاء عن استبدال المربة بأغم وأشبل منها لكنها من جنس طبيعها بما يسوغ عن ضريبة بأغرى أعم وأشبل منها لكنها من جنس طبيعها بما يسوغ عن ضريبة بأغرى أعم وأشبل منها الكنها من جنس طبيعها بما يسوغ الأسيل منها معلها ، وأنها استفرقت في الضريبة الجديدة الأعم ، فهى مستوعبة في نطاق جديد وبسعر جديد .

وبناء على ما تقدم ، ومن حيث أن المشرع خص صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته بمواود مالية تعينه على تنفيذ أغراضه التي الشنا من أجلها ، ومنها أعانة تؤديها الحكومة تعادل ثلث وسم الانتاج أو الاستهلاك المحسل على خيوط الحرير الصناعي واليافه ·

والحاصل أن ما يستحق للصنفوق ليس هو الضريبة بوصفها الضيريبي ولكنه اعانة تقدر بثلث الضريبة ، والضريبة لا يستحقها الصنفون ولكنها أداة تقدير لحجم الاعانة المستحقة ، كما أن الملتزم بالأداء ليس هو جهة جباية الضريبة ولكن الحكومة بشكلها العام وأن الضريبة العامة على المبيمات ، في نطاق تحديد هذه الاعانة الحكومية ، لا تخرج عن كونها غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته ثلث ضريبة المبيمات المفروضة على خيوط الحرير الصناعي والمافة كاعانة حكومية ، وتلتزم الحكومة بادائها له بهذا الوصف و ولا يغير من ذلك أن الضريبة العامة على المبيمات لم به بهذا الوصف والآلياف خاصة للضريبة بما استحدثه المشرع في القانون آلف الذك من خضوع جميع السلع المعلية والمستوردة للضريبة الماستوردة للضريبة الماستوردة للضريبة الماستوردة للضريبة الماستوردة للضريبة الماستوردة للضريبة الماستوردة للضريبة والمستوردة للضريبة والمستوردة للضريبة والمستوردة للضريبة والمستوردة للضريبة والمستوردة للضريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيوط الحرير الصناعي واليافه من الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيور في الخضوع للضريبة وحداوله مااستثني خيور في الخضوع للضريبة المربر المناعي واليافه من الخضوع للضريبة المربر المناعي خيور الحدور في الخضوع للضريبة المنورية المنورية للمربر المناعي خيور المناعي خيور المناعي خيور المناعي خيور المناعي خيور المربر المناعي خيور المناعي خيور المناعي والمناعي والمناعي والمناعي خيور المناعي خيور الحضور المناعي خيور الحدور المناعي خيور المناعير المناعي خيور المناعي المناعير المناع

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اسستمرار استحقاق صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعى ومنسوجاته للاعانة المقررة التى تؤديها الحكومة بالقانون رقم ٥ لمسنة ١٩٥٧ في ظل احكام قانون الغربية العامة على المبيمات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١٠

(فتوی رقم ۱۹۹۳ فی ۱۹۹۳/۷/۲ جلسة ۱۹۹۳/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۹۳/۷/۳۷) .

(IYA)

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم ـ ضريبة العطة ـ مناط الطفوع لها ـ الملتزم بأدائهاً • فانون الضريبة على التملة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ •

المشرع فرقى حفقة على كل مبلغ تصرفه الجهات العكومية من الأموال الملوكة لها سوا، ثم السرف مباشره او بطريق الاناب ... يتحمل بدب، الضريبة الجهة أو المشخص الذى يتم المصرف له لان الأصل في فرقى ضريبة المعقة هو الألازم باداتها الاستثناء من هذا الاصل بمنفى ثمن في قانون يتاح على موجبه هذا الاعقاد مثال احاده ٨٣ من القانون باعقاء ما يعرف نظير مشتريات مستمرة جبربا او خدمات محددة مقابل ادائها بمعرفة احدى التجهت المحكومية من المضموع للضريبة .

الوجبات القدائية لا تعلى من ضريبه التنقة ولو كانت مكوناتها اصنافا مسمرة جيريا اذ أن قيمة الوجبة ليست مجموع اسمار الاصناف السعرة جيريا المكونة فها واتها تشمل بجانب ذلك قيمة عضافة روعيت في تعديد لمن الوجبة ــ تطبيق •

نبين للجمعية المعومية نفسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٧٩ من فانون الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت ومع حكيها ١٠٠٠ ، وتنص المادة ٨٠ من القانون المسار اليه على أن و منس مبلغ تصرفه الجهات الحسكومية من الأموال المملوكة لها وسدراه نم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الطوكية المبينة في المادة السابقة صفريبة أضافية مقدارما ثلاثة أمثال الضريبة المبينة في المادة السابقة صفريبة أضافية مقدارما ثلاثة أمثال الضريبة المسارد اليها ١٠٠٠ وتنص المادة ٨٦ على أن « تعفي من الضريبة المنسوص عليها في المادني ٧٩ ، ٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية : (و) ما يصرف نظير مستريات مسمرة جبريا ١٠٠٠ ه

واستظهرت الجمعية المدومية مما تقدم أن مقاد أحكام قانون ضريبة المدهقة رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع فرض دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المنوكة لها ، سواء تم الصرف مباشره أو بطريق الانابة ، ويتحمل بعب، هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له ، اذ الأصل في فرض ضريبة المعقة هو الالزام بأدائها فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية واثبر هذا التعامل عن استحقاقه

لمبالغ من الأموال الملوكة لها ، فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسبية والأضافية ، ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه هذا الاعفاء ، على نحو ما ورد بنص المادة (٨٢) من قانون صريبة الدمغة الذي أعفى من ضربية الدمغة النسبية والاضافية ما بصرف نظر مشتريات مسعرة جبريا أر خدمات محددة مقابل ادائها بمعرفة احدى الجهات الحكومية . بيد أنه أدا كان العقد محله توريد مشتريات يدخل في مكوناتها أصناف مسمرة جبريا فلا تتمتع هذه المستريات بالاعفاء المتاح بموجب حكم المادة (٨٢) من قانون ضريبة الممغة ذلك أنه باندماج الصنف المسعر جيريا في مكون آخر يزايله التسمير الجبرى ، باعتبار أن محل التوريد هو المكون الجديد وليس الصنف المسعر جبريا ، ومن ثم فاذا اشتمل العقد على توريد وجبات غذائية فانها لا تعفى من ضريبة الدمغة ولو كانت مكونانها أصنافا مسعرة جبريا اذ أن قيمة الوجية ليست مجموع أسعار الأصناف المسعرة جبريا المكونة لها واتما تشبيل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في تحديد ثمن الوجبة عند تقديم العطاء ومؤدي ذلك عدم تمتع الوجبة الغذائية بحكم الاعفاه المقرر بنص المادة (٨٢) من قانون ضربة السمفة ٠

لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والنشريع الى عدم سريان حكم المادة (۸۲) من قانون ضرببة الدمغة رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ على توريد الوجبات الفذائية وان تضمنت أصنافا مسعرة جبريا تاييدا لافتاء الجمعية العمومية السابق في هذا الشأن .

د فتوی رقم ۱۸۵ فی ۱۹۹۲/۷/۳ جلسة ۱۹۹۲/۲/۹۹ ملف رقم ۱۸۸/۳/۳۷) .

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

الجيمية العبومية لقسبى الفتوى والتشريع ــ اختصاص -

الشرع وضع اصلا عاما بعقضى نص الخدة ١٠/د من قانون مجلس الدولة باختصاص الجمعية الصومية السمى الفنوى والتسريع بالقصل في المتازعات التي تنشأ بين المسالح الماهدة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات بعضها البحض -جميعها من المنظمين القانون العام - بعتلم اختصاص الجمعية المعومية الحا كان أحد الأطراف بريدرج ضمن عده الجهات المحددة على سبيل الحصر - تطبيق -

تبين للجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من تانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تفتص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل الآتية :

د ـ المنازعات التى تنشا بين الوزارات او بين المسالح المسامة او بين الهيئات المسلية أو بين هذه الجهات ومضها البعض .

واستظهرت الجمعية العمرمية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمرمية لقسمى الفترى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض وهي جميعها من أشخاص القانون العام بعيث يعتنع اختصاصها أذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن هذه الجهات المصددة على سسبيل العصر .

ومن حيث أن النزاع المائل هو في حقيقته نـزاع بين الهيئـة القومية للاستشـمار عن بعد وعلوم الفضاء وبين شركات التأمين الأهلية احدى أشفاص القانون الفاص ، التي قامت شركة مصر للبترول بالتأمين لديها لتفطية مسئوليتها الناشئة عن تعويض الغير ، معا ينحسر بعد هذا النزاع عن اختصاص الجمعية العمومية وفقا لنص المادة ٦٦ سالفة الذكر بحسبان أن أحد أطرافه لا يندرج ضبن الجهات سابق الاشارة اليها .

لالىك

انتهت الجمعية المهومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

ر فتوی رقم ۵۸۰ فی ۱۹۹۲/۷/۳ جلسة ۱۹۹۲/۲/۱۹ ملف رقم ۲۹۰۶/۷/۳۷ ، ۰

(1)

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

جامعات ... استاذ متفرخ .. مرتب .. مناط استحقاق الربط المالي المقرر لنام، رئيس الجامعة -

قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانين رقم 29 لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ ــ مادة ١٩٦٠ ، ١٩٦١ -

الشرع اجاز لضو عيثة التدريس بالجامعة الاستمراد في الفعمة كاستاذ متطرغ بعد بلوغه سن انتهاله الفعمة لقاء جعل مال قصد الشرع في بيان طريقة تعديدة الا يقل ما يفاضاه الاسناذ التفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل الى سن المعاش لـ المساواة بنهما في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الادارية .

المنزع استحداب حكما جديد، يمنح بمقضاه عضو هيئة التعربس الذي اطفى هم، عشر سنوات في وقبلة استاذ الربط ذلك لتاثب دئيس الهامة ـــ الإسائلاة المتفرغون بندوجون في عداد اعضاء هيئة التدريس وقوم كاصل عام ذات العقوق والواجهات ومن ام فان من امضى منهم طده المد في وقبلة استاذ قبل سن احالته ال الماش في تاريخ سابق على فقلا العكم بالستحدث بعق له الاستفادة من طدا العكم بعا يستتبعه من زياده الكافة المتوجه بعداد الزياده التي طرات على مرتب قريته بــ تطبيق ،

تبين للجمعيسة العموميسة نقسسمي الفتسوى والتشريس المادة ١٩٧٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية ، ومع ذلك أذا بلغ عضو هيئة التدريس مذا السن خسلال المسام الجامى فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكانة حقوقه ويناصبه الادارية . . . ، وأن المسادة (١٣١) من ذات القانون محدلة بالقانون رقم ١٤٢ السنة ١٩٩٤ ننص على أنه « يسمع مراعساة حكم المادة (١٣١) من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات مغرغين وذلك بالم يطلبوا عدم الاستيرار في العبل ، ولا تحسيم مذه المدة في المساش ، ويتقاضون مكافاة مالية اجماليسة توازى الغرق من ابن المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى القردة وبين المعاش من وأن المدة ر ١٥٠ من اللائحة التنيذيسة لقانسون تنظيم الجامسات المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨ اسنة ١٩٧٠ تنس على أنه « مع مراعاء أمكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ تنص على أنه « مع مراعاء أمكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ

المتفرغ ذلت الحقوق المقررة لملاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، •

واستظهرت الجبعية العبومية مبا تقدم أن المشرع أجاز لعطبو هيئة التدريس بالجامعة الاستعرار في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه من انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جعل مالى قصد المثرع في بيان طريقة تحديده الا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل الى سن العاش ، ولذلك بجرى هذا التمديد باجمال العناصر المالية للوظيفة التي كانت تشبغل عند يلوغ سن التقاعد من موتب اصلى ورواتب وبدلات اخرى ثم يستنزل من الناتج مبلغ المساش ويمنح الفرق ، وأكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباتى الاعضاء في الحقوق والواجبات وذلك نيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له تقلدها ، وبذلك يكون المشرع قد افصح عن قصده في الا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذي لم يصل الى تلك السن ، وهر ما جرى عليه وأكده أغتاء الجمعية السومية من أن " المشرع أنما أعتد في حساب المكافاة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات المقررة للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد ، دهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافاة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش اذ لا يسوخ الاعتداد بما يطرا على الماش من زيادة وأغفال هذه الزيادة اذا ما طرات على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوى عليه ذلك من الانتفاص من الحقوق المالية لملاسسناذ المتفرخ عما هو مقرر لثيله الأحدث منه ، مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من النسوية بينهما في جميع الحقسوق عسدا تقسلد المنساسب الادارية ، كما لا يجوز القول بتجميد المكافأة عند القدر الذي تصددت به في تاريخ بلوغ المضو سن الستين لأن في ذلك اهدار للنص الذي يرجب حساب المكافاة على اساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين الرتب المقرر للوظيفة .

وخلصت الجمعية العمومية معا تقدم الى أن المشرع أذا استحدث حكما جديدا يمنح بمقتفاه عضو هيئة القدريس الذي أمضى مدة عشر سنسوات في وظيفة أستساذ الربسط المسالى لنسائب رئيس الجامعة ، وكان الأساتذة المتقرغين يتدرجون في عداد أعضاء هيئة التدريس ولهم كاصل عام ذات العقوق والواجبات ومن شم فان من أمضي منهم هذه المدة في وظيفة استاذ قبل سن احالت البي المعاش في تاريخ سابق على نفاذ الصكم للستعدث يحق له الاستفادة من هذا المحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة المكافئة المنوعة بعقدار الزيادة التي طرات على مرتب ترينه ، وهو ما ينطبق في شان المعروضة حالته .

4 13

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســـمى الفتـوى والتثريع الى المقية الأسـتاذ المتفرخ الذى أمضى في وظيفة استاذ عشر سنوات في الاستفادة من حكم البند ثالثا من المادة (٧٠) من قانون تنظيم الجامصـات الصـادر بالقانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٢ .

ر فتوی رقم ۸۱۱ فی ۱۹۹۲/۷/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۹۸ ملف رقم ۲۰۲/۲/۸۹) •

(YAY)

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

تسمع جيروري فروق اسماد مواد يناء -

المرسوم يقانون رقم 177 لسنة ١٩٥٠ الفاص بالتسمير الجيرى وتحديد الأرباح للمحلل بالقانون رفم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة تحديد الاسمار ــ مفافحة البيع بلايد من التسميرة أو الاستاع عن البيع ــ عقوبتها *

مفهوم الأسعار السيادية _ قرارات الشركة القابضة بزيادة استمار الاسجلت لا تتوافي لها ذات عناصر قرار التحديد او التسمع الجبرى سواء من حيث السلطة المفتصة بالمصادرة او سند هذا الاسماد واسباب وغاياته او خاصية الالزام وهو لا يعدو أن يكون تحديدا لسم البيح تجربه انجهة البائمة في اطار اوضساع السوق وباليالي لا يندرج في عماد ما يموف بالقرارات السيادية حتقيق ذلك عدم الاصفية في الزيادة المسادلة في اسعاد اللهيئت بهموفة السركات الماكورة _ تطبيق -

تبين للجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتثريع أن المسادة () مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ الفساص بالتسمير المبيرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتغويل وزير الصناعة المركزى سلطة تصديد اسساد المنتجات الصناعية المحلية تنص على انه « استثناء من احكام وزير الصناعة المركزى بتحديد الاسساد لنتجات الصناعة – المحلية دون التقيد بالاجسراءات المنسوص عليها في تلك المواد » ، وأن المادة (٩) منه تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا نجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين بنيسا ولا تزيد على خصسسائة جنيه أو باحدى عاتين العقوبتين : الحريم ياح سلمة مسعوة او معينة الربح او عرضها للبيسع يسمور او بربح يزيد على المسحر او الربح المعين أو امتنع عن بيعها » .

وامتظهرت الجمعية العمرمية من ذلك أن المشرع حرصا منه على تجنب رقع أسسمار المنتجات الصناعية المعلية رفعا باهظا لا يتناسب مع تكليف الاتناج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأصمار للمنتجات الصناعية المحلية ومن بينها الأسمنت ، وأشفى المشرع على قرار التحديد باعتباره يبثل انصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بما لمه من سلطة بمقتضى الرسوم بالقانون المسار اليه بقصد احداث أثر تلتوني يعنى ابنغاء تحقيق حدادة علية أضفى عليه صفة الالزام

على نحو يجب معه أن يسود على الكانة بما لا سبيسل الى الفكساك مما قرره والا نعرض المخالف للمقاب الجنائي ؛ ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسعير و بالسيادية » والحال أن قسرارات الشركات القابضة براوادة اسعار الإسمنات ، لا تتوافر له ذات عناصر قرار التحديد أو التسعير الجبرى المشار اليه ، سواء من حيث السلطة المختصة باصداره ، او الجبرى المشار اليه ، سواء من حيث السلطة المختصة باصداره ، وان يكرن تحديدا لسسعر البيع تجريه الجهة البائمة في اطار أوضاع السوق ، وبالمثالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات « السيادية » التي للقاولين الاستناد الميا لاستنداء فروق الاستصار الناجمة على النوبة على النوبة على المنازة في المحار الناجمة في النازة الحادثة في السعار الاسهنت في الحالة المعروضة حالتيهما المحق في الزيادة الحادثة في اسعار الاسهنت في الحالة المعروضة حالتيهما الحق

وانه لا ينال مما تقدم ما ورد في كتاب وزير الدولة للتنميسة الادارية سالف البيان اذ انه لاحق في صدوره على انتهاء الممليتين المستدين الى المتاولين المروضة حالتيهما وعلى صرف الفروق اليهسا فضلا عن أنه من قبيل المترجيهات الادارية التي ليس من شائها المساس باحكام التلون التي سلف بيانها .

اناسك

انتهت الجمعيسة العموميسة القسسمى الفتسوى والتشريع البي عدم الحقية المقاولين في الحالة المدرخسة في صرف فسروق اسسعار الأسمت ... الأسمت ...

ر فتوی رقم ۱۲ه فی ۱۹۹۲/۷/۱۳ جلسة ۱۹۹۱/۱/۱۹ ملف رقم ۴۷/۲/۷۸) •

(TAT)

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٩٦

خمرائب ورسوم .. خربیة المقارات المینیة .. رسم النظافة .. مدی چواز فرخی رسم النظافة على شاغل المقارات المبنیة الكاننة بالقری التی لا یسری علیها قانون الفریبة على المقارات المبنیة رقم ٥٦ استة ١٩٥٤ ٠

أدارة معلية _ سلطة الجالس العلية في فرض رسم التقافة -

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في سَان النظافة العامة _ المادة ٨ من القانون اجازت للمجالس المسلبة فرض رسم اجباري يؤديه شاغطو المقارات المبنية لا يجاوز ٢٪ من القبية الايجارية يخصص الدلك الفرض - الايجارية يخصص الدلك الفرض مناط فرض الرسم وجود عقارات حددت فيمتها الايجارية وقاة لاحكام قانون الضرائب على المقارات المبنية ذلك _ عدم جواز فرض هذا الرسم في القري المفارجة عن نطال القانون الالكور .

تبين للجمعيسة العموميسة القسميمي الفتسوى والتشريس ان المادة ٨ من التسانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « يجسوز للمجالس المعلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلى المعارات المبنية بما لا يجاوز ٣٪ من القيمة الإيجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم الشؤرن النظافة العلمة وينشا في كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق النظافة تودم فيه حصيلة هذا الرسم » •

وتنص المادة . 1 من ذات التانون على أن « تسرى أحكام هـذا القانون في المدن كما تسرى في القرى التي يصدر بتحديدها قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا القرار نافذا الا بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية -

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ناط بالمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلوا المقارات المبنية لا يجارز ٢٪ من القيمة الايجارية تخصص حصيلته لشئون النظافة المسامة و وتنشا لذلك صندوق تودى فيه حصيلة هذا الرصم وغيره من الموارد المشار اليها بالمادة المذكورة ، ولما كان المشرع قد حدد رسم النظافة بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية ، فمن ثم يكرن مناط فوض الرسم هو وجود عقارات هدت قيمتها الايجارية وفقا لأحكام القانون الخاص بالضرائب غلى العقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة . فتكون هذه العقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة . فتكون هذه

القيمة الايجارية للمقار وعاء رسم النظافة ومقتضى ذلك عدم جواز فرض هذا الرسم في القرى الخارجة عن نطاق القانون المذكور ، ويذلك لم تحدد قيمتها الايجارية طبقا لأحكامة ·

وقعد اكتنت الجمعية المعربية بفتراها رقم ١٠٥ بتساريخ المدرج منا المفرق المعربة المعربية المعربة المبدأ حيث أوضحت أن المشرع التفد من القيمة الإيبارية المبنة وفقا المبدأ ونا الضربية على المقارات المبنية وعاء لرسم النظافة بعيث يسرى على جميع المبانى الخاضعة له كما تأيد ذلك أيضا بفتوى الجمعية المعرمية رقم ٢٣٧ بتساريخ للمجالس المعلقة فرض رسم أجبارى يؤديه شاغلوا المقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية تضميم حصيلته لشئون النظافة ، وأن المشرع أحان المشرع أحفا المبارات المبنية وقم من القيمة الإيجارية تضميم حصيلته لشئون النظافة ، المقارات المبنية وقم من المسنة ١٩٥٤ وعاء لهذا الرسم ، بحيث يسرى على جميع المبانى الفاضعة له ٠

والحاصل أن أفتاء الجمعية المعرمية المستقر صدر قائما على صميح سنده وليس شمة مستجدات وأقمية ولا تشريمية من شأنها أن تغير من الأساس الذي يقرم عليه ذلك الافتساء والاسانيد التي تظاهره ، بما يقتضي معاودة تأييده والتأكيد عليه ، وبالتالي يقع ما ذهبت اليه معافظة المنوفية من فرض رسم النظافة على قرى لا تبسط اليها أهسكام القانون ٥٠٠ لسنة ١٩٥٤ معالفا لصحيح حسكم القانون • وأن ما طلبت المعافظة أعادة العرض على الجمعية العمومية على أساسسه ، وكان معروضا على الجمعية العمومية عند أصدارها الفتسوى وناقشته في فتراها ، وهي لا ترى فيه وجه حجة تقرم على خلاف ما انتهت اليه من رأى ، وهي لا ترى فيه الان وجه نظر صحيح يسوغ فيه العدول عن فتواها السابقة .

لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفقرى والتشريع الى تأكيد سابق المثانها بعدم جواز فرض رسم النظافة المقرر بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ في القرى التي لا تنطبق عليها احكام القانون رقم ٥٦ لمسنة ١٩٥٤ .

ر فتوی رقم ۱۹۹۳/۳۷ فی ۱۹۹۳/۷/۹۳ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۹ ملف رقم ۱۹۹۳/۳۷) ·

(IAE)

جلسة ١٩ من يونيسه سنة ١٩٩٦

مناقسات ومزايدات .. عقد اداري .. جواز النزول عن العقد الإداري بموافقة طرفيه .

المادة ١٤٧٧ من الدانون المدنى تقفى بان المقد شريعة التماقدين فلا يجوز قفســه ولا تصيله الا باقلق الطرفين او الأسباب التي يقروها الخانون ــ انطباق هذه الخلاصة على المقود المدنية والمقود الادارية على حد سواء ــ تبيز المقود الادارية باستهداف المسلمة العامة وتقليبها على المسلمة الفاصة ـ منتفى ذلك .

المادة (۷۰) من اللائمة التنفيذية تقانون تنظيم المنافسات والمزايدات الاسادر بالقانون رقم ۹ لسنة ۱۹۸۳ تعظر نزول التماد مع الجهة الادارية عن الملد الى المغز ــ مجال هذا المطر يخضع لافاق الطرفين في ضوء ما انسرفت اليه اوادتهما المستركة ــ تطبيق .

تبين للجمعيسة المعوميسة القسيمي الفتسوى والتشريسع ان المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن « ١ – العقد شريعة المتماقدين ، فلا يجوز تقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو لملاسباب التي يقررها القانون « وتنص المادة ٧٥ من الملاهمة التنفيدية القانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسينة ١٩٨٣ على أن « لا يجوز للمتمهد أو المقاول النزول عن المقد أو عن يعض المالغ المستحقة له كلها أو بعضها « وكما ينص البند المشرون من العقد المشار اليه على أن « يحظر على الطرف الناني النازل عن هذا المقدد المفير أو المتأجير من الباطن الا بموافقة المطرف الأول ٠٠٠ و . .

وأستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن القاعدة التي نصب عليها المادة ١/١٤٧ من القانون الدني من أن المقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقروها القانون ، هذه القاعدة هي اصل من أصول القانون تنطبق في المقود المدنية والعقود الادارية تغييز عن المعقود الادارية تغييز عن المعقود المدنية بطابع خاص مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف عن المعقود المدنية بطبع خاص مناطة احتياجات المرفق الذي يستهدف العدد تسييره وتقليب وجه المسلحة العالمة بشأنه على مصلحات الأراد المخاصة ؟ الميام في المقود المدنية متساوية اذ

على المسلحة الفردية الخاصة . وهذه الفكرة هي التي أملت الأصل المقرر مي تنفيذ المقود الادارية وفحواه عدم جواز تنازل المتعاقد مع الجهة الادارية عن العقسد ، بيد أن هذا الاصل يجوز للطرفين الخروج عليه عند التماقد خاصة أذا ما قدرت الجهة الاداريبة على مثل السالة المعروضة أن مقتضيات الصالح العمام تبيح قبول نزول المتعاقد معها عن المقد بهدف تسمير المرفق العمام ألذي يستهدفه المقسد ، ولا يحاج في هذا المصدد بما تنص عليه المادة ٥٥ من اللائحة المتنفيذية القسانون في هذا المصدد بما تنص عليه المادة ٥٠ من اللائحة المتنفيذية المساورية عن المقد الى الفير أن مذا النزول أنها بخضع لانفاق الطرفين في ضوء ما انصرفت اليه ارادتها المستركة . ومقتضى اعمال ذلك في الحمالة المحروفة يترونا بنص البند (- ٢) من العقد والذي يجرى نصمه بانه و يعظر على الطرف الماني التنازل عن هذا المقد المغير أو المتاقد من الامارة ألم المؤد المقير أو المتاقد من الامارة ألم المؤد المبيد المبيد

لناك

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســمى الفتـوى والتثريع الى صحة النزول عن العقد بموافقـة جهة الادارة في الحالة المعروضة،

ر فتوی رقم ۱۵ فی ۱۹۹۳/۷/۱۹ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۹ ملف رقم ۱۹۹۳/۱/۰۶ ، ۰

(1As)

جلسـة ١٩ من يونيـه سنة ١٩٩٦

استثمار .. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية .. مدى تعتع الشراخة الاستثمار باعتبار واسمالها وأس مال عربي مستثمر في معمر ويطفيع لأحكام الاتفاقية .. المربية قصناعات الدوائية والمستئرات الطبية والشراكات المتارعة عنها بالمزايا بقانون الاستثمار باعتبار وأسسمالها وأس مال عربي مستثمر في عصر ويخفيج لأحكام الالفاقية . الاستثمار ذ

قانون الاستثمار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ قرم مزايا غمانات للشركات الفاصة لأحكامه ـ راسمال التركة المذكورة راسمال عربي مستثمر في عمر ـ خضوع لأحكام الاطافية المشار اليها حدود النظام الوارد بالإنقافية ومزاياه ـ المزايا الواردة في الاخافية تمثل العد الادني الذي يتمتع به الحال العربي المستثمر في الدولة الخسية - تحتج الخال المذكور بالاطافية -القانوني للموقة المضيفة إذا كان الآتر صحاء من النظام الذي توفره الاطافية -

احكام الاتفاقية المنشئة للشركة والتي والتي عليها دئيس الجمهودية بالقراد دقم ٥٠٠ السنة ١٩٦٥ تصبح الشركة ...
المزايا والفسهانات الواردة بالاقافية وحدودها ... تنبعة ذلك ... خفسوع الشركة لاتفاقية الشركة المنافقة الشركة المنافقة المنافقة الاستثمار المستقبلة التي قد تتفسسمن مزايا او ضميانات اكثر كرما من تلك الواردة بالاقافية ... للشركة المطالبة يتغبيلها عليها ... عمم اطية الشركة في التمتع بالزايا الواردة بالباب الثاني من قانون الاستثمار .

تبين للجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع أن المسادة ٢ من الاتفاقية الموحدة لاستئسار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الموقسة في عمان والتي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٥ بشان المرافقية على الانضمام لها على أن د تسمح الدول الأطراف في هذه الاتفاقية وفي اطار احكامها بانتقال رؤوس الأمرال المربية غيا بينها بحرية وتشجع وتسهل استثهارها ، وذلك وفقا لخطط ويرامج التنمية الاقتصادية في الدول الأطراف ربما يعسود بالنفع على الدول المضيفة والمستثمر وتتمهد بأن تحمى المستثمر وتصون به الاستثمار وعرائده وحقوقه وأن توفر لمه بقدد الاسكان المستقرار الأحكام القائدية ، *

كما تنص المادة ٣ من ذات الاتفاقية على أن « ١ - تشبكل اهكام هذه الاتفاقية حدا الني لماملة كل استثمار يفضع لها » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وبعد أن استمرضت مجمل أحكام الاتفاقية سابقة الذكر أنه تحقيقا للأهداف التي قام عليها

ميثاق جامعة الدول العربية والغايات التي ينشدها المجلس الاقتصادي للجامعة اقرت الدول المرقمة على هذه الاتفاقية توفير منباخ ملائم للاستثمار لتعريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار انعربى وذلك بوضع اطار لنظام قاتوني واضبح وموحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية ، تتمثل حدود هذا النظام في خلق نوع من المواطنية الاقتصادية العربية ذات الخصائص المشتركة والتي بمرجيها يمامل السنثمر العربي مهما كانت جنسيته بعض الأحكام التي تسرى في اية دولة على مواطنيها مع تقرير حرية انتقال رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية وتحصينها بضمانات من المفاطر غير التمارية وينظام قضائي خاص أضافة الي المزايا والتسهيلات التي قد تهنعها الدولة المضيفة للاستثهار ضبن أطار سيادتها الوطنية وقد اوضعت احكام الاتفاقية عدود هذه الزايا بأنها ذات المزايا والتسهيلات التي يتمتع بها الستثمر الوطني ، الا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن ما تقرره هذه الاتفاقية من مزايا انما هو يمثيل الحد الأدنى الذي يمكن للمال العربي المستثمر أن يتمتم به في الدول المضيفة بميث أذا كان هذا المال خاضعا لنظام قادرني بمنجه مزايا أو تسهيلات اكثر سفاء من تلك التي توفرها له الاتفاقية (ذات الزايا والتسهيلات المنوحة للمستثمر الوطنى) انمسرت تلك الأخيرة وظل المال العربي خاضعا للنطام الأكثر سخاء

ومن حيث أن رأسمال الشركة العربية للصناعات الدرائية والمستلزمات الطبية والشركات المتفرعة عنها وهو راسمال عربي مستثمر في مصر ومن ثم فانه يخضع لأحكام الاتفاقية سابق الاشارة اليها وذلك في حدود الحد الادني للبزايا والتسهيلات والضمانات التي تونرها لمه الاتفاقية الا أن أحكام اتفاق انشاء الشركة سابق الاشارة اليها والتي وافق عليها رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٧٦ قد ما للزايا قد منعت هذه الشركة الشركات المتفرعة عنها العمديد من المزايا لسنة ١٩٨٩ تعبر الترسيخية، أذ قررت المادة الخاصة من أحكام انشاء الشركة اعفائها من كافة الضرائب والرسوم والاتارات طيلة مدة المشركة ولعين انقضائها نهائيا بما في ذلك الضرئب والرسوم الاشركة ولعين انقضائها نهائيا يما في ذلك الضرئب والرسوم والاتارات طيلة مدة المهركية المستقمة على كل ما تستورده الشركة ووكالاتها وفروعها والشركات المتفرعة عنها من ادوات أو معدات أو مواد تحتاج اليها كذلك فان الاتفاقية الموحدة المعتشار رؤوس الأموال العربية سابق الاشسارة

اليها والتي تعتبر الحكامها جزء مكملا لأحكام اتفاقية انشاء الشركة وفقا لنص المادة الرابعة منها العديد من المسادة التاسعة منها العديد من الضهائات هي ذات الضهائات التي يترها قانون الاستثمار للهال المستشر من حيث عدم جواز التأبين أو المسادرة أو الحجرز عليه أو الاستيلاء عليه أو تجميده أو التحفظ أو فرض الحراسة عليه من غير طريق القضاء وكذلك عدم جواز نزع الملكية الاللهنامة العالمة وطبقا المقانون معادل ومقابل تعويض عادل .

والحاصل أنه مع تتبع المزايا والضمانات الواردة باتفاقية انشاء الشركة ومقارنتها بتلك الواردة بقانون الاستثمار برصفه الحد الادنى الذى توفره أحكام الاتفاقية الرحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية تبين أنها هي في مجملها وتفصيلاتها اكثر سخاء وذلك مقارنة مزية ميزية وضهانة بضهانة ومن ثم غانه لا بجبال لاعبال أحكام قانون الاستثمار باعتبارها أقل كرما من تلك الراردة بالاتفاقية ومن حيث أن السخص القانوني طبيعي أو معنوي لا يجرز له أن يغتار النظام القانوني الذي يخضع له اذا ما كان مخاطبا باحكام عامة مجردة تحدد حقوقه وواجباته في اطاره رعلي هذا فان الشركة سابق الاشارة اليها والشركات المتفرعة منها ما انفكت خاضعة لأحكام اتفاقية انشاءها ولا يجرز لها أن تنتقل إلى نظام قانوني اخر إلا اذا منعها مزايا أو ضمانات اكثر منقاء من تلك الواردة بنطام انشاءها •

وعلى هذا فان الشركة العربية للصناعات الدوائية تظل خاضـــمة لاتفاقية انشائها ولها أن تتربص بأى تعديل في قانون الاستثبار مستقبلا قد يتضمن مزية أو ضمانة اكثر كرما من تلك الواردة باتفاقية انشائها رمن ثم يكون لها أن تطالب بتطبيقها عليها ٠

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المى عدم احقية الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركات المتفرعة عنها فى التعتم بالمزايا الراردة فى الباب الثاني من قانين الاستثمار ٠

ر فتوی رقم ۹۱۰ ش ۱۹۹۲/۲/۱۹ چلسة ۱۹۹۲/۲/۲۹۸ ملف رقم ۹۱۰/۲/۲۷ <u>)</u> .

CAAD

جلسة ١٩ من يونينه سنة ١٩٩٦

ضرائب جمركية .. نظام عبور بضائع الترانزيت .. عدم خضوعها للضريبة البمركية . قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ٦٩٦٣ .. مادة ٦٦ مته .

اللاقعة التنفيدية تقانون الاستثمار السادرة بقرار يرليس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ١٩٨٩ ــ مادة ١٠٩ متها ٠

الشرع نظم عبود بضائع الترانزيت الى خارج البلاد بمتضى المادة (٦٦) من قانون الجمارة التى أوجبت تقديم شهادة من جمارك البلد المسادة اليه البضاعة بما يليد استلامها م

المادة ١٠١ من اللائحة الشار اليها اعتدت بتأشيرة جعرى التصدير على صورة الاقرار المساحب للبضاعة كاتهام العملية التصدير ـ اتمام عملية التصدير مقتضاه عدم جواز المقالبة بالضرائب الجعركية .. تطبيق •

تبين للجمعية العمومية المسسمى الفتدوى والتثريع أن المادة ٢٦ من التانون الجمسارك تنص ٢٦ من التانون الجمسارك تنص على ان « يثبت وصول البضاعة الى وجهتها في البسلاد الأجنبيسة بتقديم شهادة من جمارك هذه البلاد باستلامها ٠٠٠ ، وتنص المادة ١٠١ من اللائمة التنفيذية لقادرن الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجسلس الوزراء رتم ١٩٣١ لسنة ١٩٦٩ على أن « يتبع في شأن الرسائل المصدرة الى خارج الملاد ١٠٠ الإجراءات التالية : ٠٠٠ ٠٠

ع _ يؤشر جمرك التصدير على صدورة القرار الصحادرات المصحاحب للبضاعة بما يغيد اتمام عملية التصدير ويسلم الى صاحب الشأن الذي يتوم باعادته الى المنطقة الحرة " كما ينص الكتاب الدورى رقام الحسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم مرور بضائع العبور عن طريق جمرك السلوم الى ليبيا على أن « ٥ - ٠ ٠ ٠ ويقوم جمرك المسلوم بتحرير اخطار من صورتين للجمارك الليبية بالبيانات الخاصة بالرسالة على النموذج رقم ١٩٩١ جمارك ٥٠٠ ويمتقظ جمرك السلوم بباقي مستندات الارسال لحين وصول الاخطار من الجمرك الليبي عؤشرا عليه بالملازم » ٠

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقدم أن المشرع نظم عبسور بضائع الترانزيت الى خارج البلاد بمقتضى المادة ٦٦ من قانون الجمارك والتي أوجبت تقديم شهادة من جمسارك البلد الصدرة اليه البضاعة بما يفيد استلامها ، والمادة ١٠١ من تأنون الاستثمار والتي اعتدت بتأسير جبرك التصدير على صورة الاقرار المساحب للبضاعة كاتبام لعملية التصدير من جانب صاحب الشأن والذي ينتهي دوره باعادة الاقرار مؤشرا عليه الى المنطقة الحرة ، كما ناط الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٩١ المشار اليه بجمرك السلوم تحرير اخطار ببيان مضمول الرسالة على النبوذج موافاة جمرك الارسال بكمب طلب الارسال ومستند الاستلام مؤشرا عليه من الجمرك الليبية ثم على الذي يبين منه أن عملية التصدير تعتبر قد تمت بالنسبة لصاحب الشأن الذي يبين منه أن عملية التصدير تعتبر قد تمت بالنسبة لصاحب الشأن مسئولية موافاة جمرك الارسال بالنموذج ١٩١ جمرك التصدير وأن مسئولية موافاة جمرك الارسال بالنموذج ١٩١ جمارك مؤشرا عليه من الجمرك الليبي باستلام البضائع انها يقع على عانق جسمرك السلوم من الجمرك الليبية بالمسئوم وعلى الذي يقراني وحدد دون غيره موافاة جمرك الارسال بالمتندات الداللة على دخول البضائم المصدرة الى الأراضي الليبية ٠

ومتى كان الثابت من الأوراق أن الاقرارات المصاحبة للبضائع المصدرة محل النزاع الماثل قد تأشر عليها جميعا من جمرك السملوم بما يفيد اتمام عملية التصدير التي الجمرك الليبي ، ومن ثم فلا ممل لمطالبة الهيئة العامة للاستثمار بقيمة الضرائب الجمركية عن هذه البضائع لانتفاء مناط المطالبة دونما نظر التي ورود النموذج ١٩١ جمارك من عدمه لاختصاص الجمرك المعنى بهذا دون غيره ، الأمر الذي يتمين معه رفض المطالبة الماثلة .

اذا ك

انتهت الجمعية العمومية المسسمى الفشوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك في المالة المورضة بالزام الهيئة العامة للاستثمار اداء مبلغ ٩٨٦٦٢٦٣ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن طلبات الارسالة الى ليبيا •

(فتوى رقم ١٦٥ في ١٩٩٦/٧/١٦ جلسة ١٩٩٦/١/١٩٩١ ملف رقم ٣٦٣٦/٢/٢٣) •

(AAV)

جلســة ١٩ من يوتيــه سنة ١٩٩٦

استراد وتصدير ـ مغالفة أحكامه ـ تعويض ـ غرامة •

قانون رقم ۱۸۱۸ لسنة ۱۹۷۰ فی شان الاستیراد والتصدیر ـ المادتان (۱) ، (۱۰) منه ـ احکام اقانون الملکور لا تفاطب الا القطاعین العام والفاصی ولا تستغیل الی الوزارات والهیئات العامة ـ یجوز لوزیر التجاره الاراج عن السلع التی تم استیرادها بالمفاطلة لاحکام القانون مقابل دفع المفاظف تمویضی یعادل تمن الیضاعة وفقا لتنمین مصاححة الجحارك ـ عدم سریان ذلك عل ما تستورده الحجات المثمار الیها ،

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ... القرامة المقررة بالمادة ١١٨ منه ... حمالات تطبيقها •

عدم سريان احكام القانون رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٧٠ على الهيئات العامة مؤداه عدم جواز مطالبتها بتفديم الموافقات الاستوادية كا تستورده من بضائع ويمتنع توقيع القرامة المذكورة على سند من عدم تقديم هذه الموافقات _ تطبيق ه

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شان الاستيراد والتصدير تنص غلى ان « يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العمام والخاص وذلك وفق أهمكام الخطة العمامة للدولة وفي هدود الموافقة النقدية السارية · وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة وذلك مساشرة أو عن طريق الغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الاجسراءات والقراعد التي تنظم عملية الاستيراد ، • كما تنص المادة ١٥ من ذات القانون على أن و يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذأ القانون أو القرارات المنفذة لمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه وتمكم المحكمة في جميع الأعوال بمصادرة المسلم موضوع الجريمة • ولوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلم التي تستورد بالمخالف لحبكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على اساس دفع المضالف تعويضا يعادل قيمة العسلم المغرج عنها حسب تثمين مصلحة الجمسارك يحصسل لحمساب وزارة التمارة ء •

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقيم أن أحكام القانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٧٥ المشار اليه لا تخاطب الا التطاعين المام والضاص ، ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العلمة حيث تستورد احتياجاتها من الخارج وبناء على ذلك غان احكام المادة (١٥) من هذا التانون والتي تجيز لوزير التجارة الاغراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة (١) متابل دفع المخالف تعويضا يعسادل ثمن البضاعة وققا لتتمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكرمة ومصالحها العامة والهيئات العسامة ومن ثم لا تسرى احكامها على ما تستورده تلك الجهات فيضحى ما قامت به مصلحة الجمارك من خصم مبلغ ٨٩٢٨٢١٢ جنيه من حساب جارى للهيئة العامة للسلع التموينية باعتباره غرامة مثل القيمة لعساب وزارة الاقتصاد غير متفق وصحيح حكم القانون مما يتمين عليها رده *

ومن هيث أنه بالنسبة لقيام مصلحة الجمارك وجعرك المدريس ع يخصم غرامة فرق القيمة من حساب جارى الهيئة فان الشابت أن مصلحة الجمارك استندت الى المادة ١١٨ من قانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ والتي تنص على أن تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية للبضائم ولا تزيد عن مثلها في الأحوال الآتية :

1 _ تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها .

 ٢ ـ تقديم بيانات خاطئة عن المقيمة اذا ظهرت فيها زيادة ثجاوز عشرين في المائة -

٣ --- تقديم بيانات خاطئة عن المتادير اذا ظهرت في البضائع زيادة
 تجاوز خمسة في المائة

٤ _ مخالفته نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والسماح المؤقت أذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد عن عشرة جنيهات •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع حدد الحالات التي يمكن أن تفرض فيها غرامة فرق القيمة على سيرل الحصر وليس من بينها ما يمكن نسبته الى الهيئة العامة للسلع التموينية أذ أن المسلحة استندت في توقيع هذه الفرامة الى عدم تقديم الهيئة للموافقات الاستيرادية في الميصاد اى على اعتبار سريان احسكام قانون الاستيراد رالتصنير وقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ على الهيئة وهو ما سبق القول بصدم سريانه وعلى هذا فان ما تابت به مسلحة الجمارك من خصم مبلغ بصدم سريانه وعلى هذا فان ما قامت به مسلحة الجمارك من خصم مبلغ

٥{٩٧٩٨ جنيه من حساب الهيئة العابة للسلع التبوينية باعتباره غرابة فرق القيمة لا يتفق وصحيح القانون معا يتعين عليه رده -

لنلسك

انتهت الجمعيــة العمرميــة لمسمــمى المفتـرى والتثريع الى الزام مصلحة الجمارك برد قيمة الغرامة التى سبق تحصيلها من الهيثة العامة لمسلح التعرينية والتى تبلغ ١٩٤٧٨٠١٠ جنيه ٠

ر فتوی رقم ۵۸۰ فی ۱۹۹۲/۸/۳ جلسة ۱۹۹۲/۲/۱۹ ملف رقم ۲۰۹۸/۲/۳۲) -

(AAA)

جلسـة ١٩ من يونيـه سنة ١٩٩٦

قانون تنظيم الجامعات _ وحدات ذات طبيعة خاصة _ مستشفيات جامعية _ معاملة الأطباء والصيادلة واخصائي العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى العاصيان غي درجة الدكتوراه المعاملة المقررة الساغل الوقائف المعادلة من اعضاء هيئة التدريس _ مفهوم ذوى التخصصات الاخرى _ تفسيع التصوص القانونية _ الأعمال التعضيرية ومناقسات مجلس التسعب _ وجوب استخلاص احكام القانون في وجود الارادة الظاهرة المفسحة عن داتها من ضي عباراته ،

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شان معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتحريض وغرهم من ذوى التخصيصات الأخرى العاصلين على درجة الدكتوراء بالمستشفيات الجامعية المعاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من اعضاء عيثات التدريس بالجامعات ـ المادة الأول منه -

الشرع انشا بالستشفيات الجامهة التابعة للجامعات الغاضعة لاحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقا لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وظائف استشاري واستشاري مساعد وزميل يمين عليها الأطياء والصيادلة وأخصاليو العلاج الطبيعي واخصائيو التبريض وغيرهم عن ذوى التخصصات الاخرى التي تدخل في الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها المستشفيات كوحدات علاجية ... العاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها .. جواز انشاء هذه الوطائف في الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير الستشقيات الجامعية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موانتة المجلس الأعل للجامعات ومجلس الجامعة المغتصة . معادلة شاغل هذه الوظائف وزملانهم اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .. مفهوم الساواة ونطاق سريانها _ علهوم عبادة ذوى التخصصات الأخرى _ الإعهال التحصيرية للقائدن تلقى الضوء على أحكامه عند اعبالها بعد صدور القانون بعراعاة ما يستخلص منها من ادراك للتوجهات العامة التي توضع مقاصد التشريع واسباب اعداده والتوجيهات العامة والسياسات العامة التي اريد بها تحقيقها ، والسائل التي اريد بها علاجها .. ما ورد في معاضر اعمال مجلس الشمب عند مناقشة مشروع القانون المذكور والذكرات الإيضاحية لا يمكن اعتياره بمثابة تفسير للصوصه لأن النص الذي يولد بالقانون انها يتطور ويتبلور وتتمدل مفاهيمه وأحكامه في مرحلة اعداده الأولى وفي مرحلة مناقشة نصوصه بعيث ان النص المولود الما يكون تجاوز العديد من الآراء التي احاطت به من مناقشيه عند اعداده _ القانون يصدر عن ادادة جماعية تتاتى من جمهور الوافقين عليه من الصوتين له في البعلس النيابي والأجهزة الأولية التي أعدت مسودته وطرحت علاءمات اصداره الأولى ... ليس من السالغ حسر القانون في ادادة باطنة تستخلص من نية من ساهموا في تنشئته الأولى .. الإليق استخلاص احكامه في وجود الارادة اقتاعرة المصحة عن ذاتها من نمى عباراته وفي اطار احكامه التفصيلية وصلته بالهيكل التشريعي المام والراكز القانونية التي انشاها وصلتها بسائر الراكز القانونية الأقرى •

عبادة ذوى التخصصات الأخرى ليست طليقة من كل فيد يضبط معناها _ ضابط العبادة يتملق بالوظيفة الاساسية التي تمارسها الجهة التي يعملون بها سواء من المستشفيات العباسية او الوحدات ذات الطبيعة الغاصة •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ في شان معاملة الأطياء والصيادلة والحمائي العلاج الطبيعي والتمسريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الماصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفدات الجامعية ، المعاملة المقررة لشاغلي الوظائف المادلة من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات تنص على أن « تنشأ بالستشفيات التابعــة للجامعيات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعيات الصيادر بالقانون رقم ٩} لسنة ١٩٧٢ وظائف استشاري مساعد وزميل ، يعن نبها الأطباء والصيادلة واخصائيو العلاج الطبيعي واخصانيو التبريض وغيرهم من ذوى التخصصات الاخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من أحدى الجامعات الصرية في تخصص يؤهله لشيفل الوظيفة او من الحاصلين من جامعه اخرى او هيئة علمية او معهد علمي معتوف به في مصر أو في الخارج ، على درجـة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك ، مسع مراعاة احكسام القوانين واللوائع المعمول بها ٠٠، ويجوز بقرار جمهوري ، وبعد موافقة المجلس الاعلى -للجامعات ومجلس الجامعة المختصة ، انشاء هذه الوظائف بالوحدات ذات الطبيعة الخاصة والمتماثلة وطبقا لمقتضيات العمل في الجامعات ١٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ويعدد ان استعرضت الناتشبات التي صاحبت اصدار هذا القانون عجلس الشبعب أن المشمع أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة للقانون رقم ٩ كلسنة ١٩٧٢ والمنشاة وفقنا لنص المادة ٣٠٧ من اللائمة التنفيذية لهذا القانون يظائف استشارى واستشارى مساعد وزميل يعين عليها الأطباء والصيادلة واخصائيو العلاج الطبيعي واخصائيو التبريض من ذوى التخصصات الأخرى التي تدخل في الوظيفة الاساسية التي تضطلع بها المستشفيات كوحدات علاجية - الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ، سواء الموجودون منهم بالخدمة عند العمل بالقائرن أو من يجرى تعيينهم بعدد ذلك ، كما أجاز المشرع انشاء هذه الوظائف في الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية وذلك بقرار رئيس الجمهورية بعدد موانقة المجلس الاعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختصة ثم عادل بين شاغلى هذه الوظائف وزملائهم اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والعاصل أن المشرع قصد المساواة بين الأطباء والصبادلة واخصيائي العسلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من الحاصلين على درجة الدكتوراه والشاغلين لوظائف تدخل فى النشاط الأساسي لمستشفيمات الجامعة وزملائهم أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وذلك نظرا للتقارب الكبير في المهام التي يقوم بها أصحاب الطائفتين والتي تقسوم في أساسها وجوهرها على علاج المرضي وعلى هذا فان هذا النص وان كان يسرى بحكم اللزوم على أصحاب التخصصات الواردة على سبيل الحصر بهذه المادة " الأطباء والصيادلة واخصائيو الملاج الطبيعي واخصائيو التريض فانه يبتد لينسبط غيرمم من ذوى التخصصات الأخرى التي يناطل بأسحابها احد الوظائف التي تنخل في مفهوم الملاج باعتباره الوظيفسة بأسامية للمستشعيات الجامعية بحيث ينحسر بالنسبه لذوى التخصصات الأخرى والمعينين بهذه المستشفيات اذا ما كانت المهام التي يضطلعون بها مهام عرضية لا تدخل بطبيعتها في النشاط الاساسي الذي يزاولك المستشفى "

والحاصل أيضا أن أعكام القائرين رقم ١١٥ لمسنة ١٩٩٣ لا تنهرف الى المستشفيات الجامعية فحسب ، وانما تمتد لتشمل الوحدات ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بانشائها قرار من رئيس الجمهورية وذلسك وفقا لمحريح نص الفقرة التانية من المادة الأولى من القانون المسسار الله وأن عبارة « من ذوى التخصصات الأخرى » أنما وردت في سسياق النص لتشمل كل ما يدخل بطبيعته فيما تزاوله كل وحدة من نشاط اساس وتتصل بالمخدمة الرئيسية التي تؤديها هدده الوحدة ،

واذا كان ورد في محاضر أعبال مجلس الشعب عنه مناقسسة مشروع القانون الذي صدر من بعد برقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ ، اذا كان ورد بها على لسنان بعض أعضاء المجلس وبعض أعضاء اللجنسة المشريعية عبارات تتعلق بمبريان نصوص هذا القانون على كل من حصل على شهادة الدكتوراه من العاملين بالمستشفيات ، واذ كان ورد ذلك ، عان الجيعية المهوبية وفقا لما تراه بمستقراً في أصول التفسير ، تسرى أن الأعمال التحضيرية للقانون هي مما يلقى الضوء على احكامه عند اعمالها بعد صدرر القانون ، بمراعاة ما يستخلص منها من ادراك للتوجهات العامة التي توضع مقاصد التشريع وأسباب اعداده والترجهات العامة والسياسات العامة التي أريد به تحقيقها ، والمسائل العسامة التي اريد به علاجها .

وكل نلك لا يصل به الحسال الى اعتبارها ورد بالذكرات الايضاحية ولا باقرال المناقشين لمشروع القانون ، اعتبارها بمثابة تفسير لنصوصه

لها وجه الزام اولها حجبة ترجيع ونغليب لوجه تفسيين على وجبه تقسير آخر مما تتسم له نصوص القانون • ذلك أن النص الذي يولسد بالقسانون انما يتطور ويتبلور وتتعدل مفاهيمه واحكامه في مرحلة اعداده الأولى وفي مرحلة مناقشة نصوصه ، بحيث أن النص المولود أنما يكون تجاوز العديد من الأراء التي احاطت به من مناقشيه عند اعداده ، كذلك قان أراء من ساهموا في أعداده أنما هي مصف أراء فردية او احتمادات شخصية لا تغيد أن لاحدهم أو لجماعتهم وجه ولاية في حصر معانى القانون بعد صدوره في تفاسيرهم ورؤاهم الذاتية ، والقانون انما يصدر عن ارادة جماعية تتأتى من جمهور الموافقين عليه المسوتين له في المحلس النيابي ومن الأجهزة الأولية التي سبقت أن أعدت مسودته وطرحت ملاءمات اصداره الأولى ، وكل ذلك لا تقوم قرينة قانونية لهسا وجه ارجحية على ان فردا متحدثا أو مذكرة ايضاحية تسد استوعبته وحصرته في اطار مقرلاتها ٠ ولم بعد من السائغ حصر نطاق احسكام القانون في ارادة فردية معبرة عنه وهو قد صدر عن ارادة جماعية شاملة ، كما أنه ليس من السائغ حصر القانون في أرادة بأطنية تستخلص من نية فرد أو أفراد ساهموا في تنشئته الأولى ، والأليق أن تستخلص احكامه في وجود الارادة الظاهرة المنصحة عن ذاتها من نص عباراته وفي اطار التنظيم المتماسك الذي صاغته احكامه النفصيلية ، وفي اطار صلته بالمهيكل التشريعي المام والاثار الموضوعية التي تترتب على المراكز القانونية التى انشاها وصلتها بسائر المراكز القانونية التي يسفر عنها اعمال الهياكل التشريعية المتداخلة من احسكام القوانين الاحسرى ومبلاتها للتبايلة

والحاصل انه اذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة المارت الى انشاء الوطائف المسباة به المادنة لوطائف الخساء هيئة التدريس ، لملاطباء والصيادلة ٢٠٠٠ وغيرهم من ذرى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه ٢٠٠٠ » فان هذه العبارة ينبغى ان تفهم لا بحسبانها مطلقة من كل قيد يضبط معناها ، انما هى تتضبط بمراعاة الرظيفة الأساسية التى تمارسها الجهة التى يعملون فيها صواء كانت من المستشفيات المشسار اليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى أو من الموحدات ذات الطبيعة الضاصة الواردة في العبسارة الأخيرة من الفقرة المثانية من المادة ذاتها ، وان قدراءة احسكام ذلك المقانون قراءة متصلة ومنسجمة ليكشف عن أن ء غيرهم من ذرى التخصصات . . » انها ترد متيدة بضابط يتعسلق بعدى اللزوم والملاصة

بين التخصص المعنى وبين الطابع العام للنشاط الذى تقوم يه الوهدة ذات الطابع الخاص •

الالسلك

انتهت الجمعيـة العموميـة لقســمى الفتــوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : في تطبيق حكم القانون رقم ١١٥ لمسنة ١٩٩٣ فان لفظ (التخصصات الأخرى) هي ما يدخل بطبيعته فيها تزاوله جهة العبل من نشاط اسامي وتتصل بالخدمة الرئيسية التي تؤديها هذه الجهة •

ثانيا: في الحالة المعروضة فان عبارة « التخصصات الأخرى » انما تنصرف الى التخصصات التي ترتبط بالرطيفة العالجية التي تقوم بها المنتشفيات *

ر فتوی رقم ۲۲۸ فی ۱۹۹۳/۸/۲ جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۹۹۱ ملف رقم ۲۸/۱۹۳۹ » ·

(MA)

جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

الموال الدولة العامة _ الانتفاع بها _ كيلية نقله _ تفيع التغصيص لوجه النفع العام للمال العام *

بقاوتان ۸۷ ، ۸۸ من القانون المدئى ــ الانتفاع بالمال العام يگون بدوڻ مقابل لأنه استعمال للمال العام فيما أعد ته •

نقل الانتفاع بين اشخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص او الاشراف الاهادى عل هذه الأموال بدون مقابل ــ انفراد اللدولة بملكية الدومين العام ولو كان تحت يد غيرها من الاشخاص الاعتبارية المعامة -

تغير تفسيمي وجه النفع العام للجال العام يكون دون مقابل باعتبار أن التقصيمي تم مين يملك اكال -

تفصيعي الأراضي المعلوكة للدولة ملكية خاصة للمنامة الدامة لا يكون مقابل تعويضي عن نحو ما يتبع عند نزع ملكية الأفراد للمنامة العامة .. تطبيق -

استبان للجمعية العموميسة لقسمى الفتسوى والتشريع أن المادة (٨٧) من القانون المدنى تنص على أن « ١ - تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية المسامة ، رائتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعسل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الرزير المفتص ، • وإن المادة (٨٨) من ذات القانون تنص على أن وتفقد الأموال الممامة صفتها المامة بانتهاء تخصيصها لنبنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو مالفعل ، أو بانتهاء الفرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعسة العسامة ء ٠ وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية معدلا بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٥ ينص في المادة الأولى على أن « تنشأ هيئة عامة باسم الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تكون لها الشخصية الاعتبارية ريكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الزراعة ، وينص في المادة الثانية على ان و تهدف الهيئة الى تنمية الاقتصاد القومى في مجال الثروة السمكية ٠٠٠ ، • وينص في المادة الثالثة على أن « للهيئة في سبيل تحقيق المدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها على الأخص ٠٠٠٠٠٠

٣ – اقامة المشروعات التجريبية والنموذجية ٠٠٠ في مجال الثروة
 السمكية .

٨ ـ التعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية في كل ما يتعلق بحفظ الشروة المسمكية وتنعيتها وذلك وفقا لما تقضى به اتفاقيات التعلساون الفنى والاقتصادى المبرمة في هذا الشمان ٠٠٠ و وينص في المادة الخامسة على أن ٣ أموال الهيئة أموال عامة ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية الممومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدالة ملكية عامة أنها تعنى منها أدارة المرافق العامة التى تضطلع باعبائها عوان الانتفاع بالمال العمام يكون بدون مقابل لأنه لا يضرح عن كانه استعمالا للمال العمام فيما أعد له ويكون نتل الانتفاع به بين أشخصاص القائرن العمام بنقصل التخصيص والاشراف الادارى على هدة الأمرال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزرل عن أمرال الدولة والتصرف فيها حائلا أنه لا يصح القبول بتعدد الدومين العمام أستنادا الى المادة (٨٨) من القائون المدنى ، لأن هذه المادة وردت في شأن تحديد صفة المال العام المخصص للمنفعة العامة سؤاء كان تحت شادولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل أن نصوص القسانون الدني تعين على القرل برحدة الدومين العسام ، فالمادتان ٨٧ و ٨٨ حين تمرضتا لأحوال تخصيص المال العام المنتفي المنام أو انتهاء هذا التضيص وفقده صفته كمال عام ، قضتا بأن يكون التضييص أو الانهاء بقائون أو مرسوم أو بقرار من الرزير المختص ، أو بالفعل

ومقاد ذلك انه حيث يكون التخصيص أو الانهاء بعمل قانوني فأن المشرع حصر ذلك العمل في قانون أو مرسوم أو قرار وزاري وهي أدوات لا تصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعنى انفراد الدولة بملكية الدومين العام ولو كانت تحت يد غيرها من الاشخاص الاعتباريـــة العـــامة ، ومن ثم غان تغيير تخصيص وجه النفـــع العام للهال العـــام يكون دون مقابل أد يعتبر التخصيص قد تم ممن يملك المال * كذلك فأن تخصيص الاراضي المعلوكة لملدولة ملكية خاصة للمنفعة العــامة ولئن تضعن هذا التخصيص تحويل الأراضي من الملكية الخاصة للدولة الي الملكية العــامة ولئن تضعن هذا التخصيص تحويل الأراضي من الملكية الخاصة للدولة الي الملكية العــامة فأن ذلك لا يكون مقابل تعريض على اننحو الذي يتبع عند نزع ملكيــة

الأقراد للمنفعة العامة ، فالدولة لا تستحق تعويضا من نفسها على نحو ما تجرى به أحكام المسئولية بين الأفراد ، ولا بستتدى عنسه مقابل انتفاع مالم يكن هناك اتفاق بين الجبات الادارية على ذلك -

والحاصل - في الحالة المعروضة - أن الهيئة الحسامة لمتنمية الثروة السمكية انطلاقا من الدور المنوط بها في قرار انشائها لمتنمية الاقتصاد القومي في مجال الشروة السمكية اقامت مفرخات سمكية صناعية على المساحات التي خصصت لذلك الغرض من محافظتي بني سريف والمنيا المساحات التي خصصت لذلك الغيض و المنيط والمبيعات الإسماك بالمجان ومن ثم فانه ايا كان الراي في مدى صحة قرارات التخصيص المشار اليها - بحسبان أن الأراضي المخصصة تنعقد ولاية المتحرف فيها لادارة أملك الدية بالهيئة العسامة للاصلاح الزراعي فقد اشمحت المفرخات المذكورة بالأراضي المخصصة لها من قبيسل المنفحة المامة بالفعل وظاهرها صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم المساعية التي تنشئها الوزارات والمسالح ورحدات الادارة المحليسة والهيئات العسامة والأجهزة المحكومية الى اعمال المنفحة المسامة في ملكسة مجال تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكسة العقارات للمنفعة العامة ٠

ومن حيث أن النابت خلو الأوراق من أى أنفاق بين الهيئة المذكورة وبين أدارة الأملاك على التعويض عن المساحات المخصصة ، وما ررد في الأوراق في هذا الصدد في معرض بيان وجهة نظر الادارة المذكورة لم يقم دليل عليه في الأوراق ، ولا ينال من ذلك صدرر بعض قرارات التخصيص مشيرة الى التزام الهيئة باداء الشدن أذ أن العبرة بقبول الهيئة ذلك وهو ما لم يتوافر في الحالة المورضة .

ولئن كان الأمر كذلك فان الأراضي للخصصة لاقامسة المفرخسات المنكررة تكون قد عادت الى الدومين العسام للدولة وخرجت من حوزة الهيئة العسامة لملاصلاح الزراعي الأمر الذي لا يسوغ معسه لها المطالبة بثمنها أو مقابل الانتفاع بها •

لنلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمه المقتدوى والتشريع الى عدم أحقية الهيئة العمامة للأصلاح الزراعي في مطالبة الهيئة العمامة لتنمية الثروة السمكية بثمن أو مقابل انتفاع الأراضي المقسام عليهما المفرخات السمكية الصناعية -

ر فتوی رقم ۹۰۰ فی ۱۹۹۳/۸/۵ جنسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۱۹۹۳/۷/۷ -

(19+)

جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

مسئولية .. مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة .

دوم المسئولية التفصيرية على ادكان ثلاثة الفطة والضرر وعلاقة السبيية ... مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة تتعقق متى صدرت هذه الألحال عن التابع اثنا، قيامه بأعمال وظيفت ان بسببها ... ضرورة توافر رابطة التبعية بين التابع والمتبوع ... قوام هذه التبعية خضوع التابع لسلطة التبوع الذي له حق رقابته وتوجيهه ... تطبيق .

استبان للجمعية المعومية نقسمى الفترى وانتثريع ن المدة ١٦٣ من القانون المدنى تنمن على أن «كل خطل سبب ضررا للغور يلزم من ارتكبه بالمتعويض» ، وتنمن المادة ١٧٤ من القانون ذابه على أن « يكون المنبرع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمنه غير المشروع متى كان واقعا منه حال تدية وظيفته أو بسببها »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية المقصيرية تقرم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وأنما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه رمن ناحية أخرى فأن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأنمال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة التبعيسة التى قوامها خضرع الأول لمعلمة الشاني الذي يكون لمله حق وقابت وترجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجرع على المتبوع

ومتى كان الثابت من الأوراق إن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى اخطاوا اثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لاصلاح ماسورة المياه عسلى النحو الذي استظهره محضر المماينة المحرر في حينه وما أكده كتساب منطقة الاسكان بحى الشرابية والزاوية المؤرخ ١٩٩٠/٥/٢٧ من أن الجهة القائمة بالحفر في شارع ترعة الجلاء أيام مدرسة الامامية وبجوار مصجد الامامية هي هيئة مرفق مياه القاهرة الكبرى ـ فرع الخلفاري حصجد الامامية هي هيئة مرفق مياه القاهرة الكبرى ـ فرع الخلفاري ـ

وان العمل كن بدون تصريح من الحى او المحافظة وهو مالم يدحضه ورقة المياه رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة وترتب على الخطا المشار الله الأضرار بمنشات الهيئة وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر الذى نتج عنه فان المسئولية تغدو قد تحققت وبالمثالي تتوافر مسئولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولا عن خطأ عماله التابعيين له ومن ثم يلتزم بتعويض الهيئة التومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذى لحق منشأتها نتيجة لهذا الخطأ والمقدرة قيمته بمبلغ

اناسك

انتهت الجمعية العمومية لقسيمي الفتيوي والتشريع الى الزام الهيئة المامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى باداء مبلغا مقداره ١٨٧٤ ٢٥٠٠ جنبها عوضا عن التلفيات التي حاتت بهنشآت الهيئة المقيمية للاتصالات السلكية وللاسلكية .

(فتوی رقم ۱۹۹۵ فی ۱۹۹۲/۸/۳۰ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۱۹۹۳/۲/۳۲) .

(191)

جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

مستولية .. مستولية التبوع عن اعمال تابعة ٠

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة اركان : الفطا ـ الفير ـ علاقة السببية ـ مسنوليه المنبوع عن اعمال تابعة تقوم على أساسي مقاير ـ يكافي البات وقوع الفطا من التابع عند قيامه باعمال وظيفته او بسببها ـ رابطة التبعية ـ قوامها ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، وتنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن و يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن السئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها وان الخطأ لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه ومن ناحية أخرى مان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعسة غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بإعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لمسلطة الشاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجمل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع

ومتى كان الثابت من الأوراق أن عمال الوحدة المحلية لمدينة التعمير الخطار اثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لتركيب مواسمير مياء على النحر الذى استظهره محضر المعاينة في حينه وما أكده حكم محكمة الجفح في القضية رقم ١٩٨٩/٢٥ جنح أمن بولة طوارىء بثبوت المضافى جانب الماملين تابعى الوحدة المحلية وتفريم كل منهما مبلغ من جنيها والزامهما بتحمل قيمة الاتلاف الناجم عن الصفر ولم ينفه رئيس مدينة القمير في كتابه رقم ١٩٠٠ المؤرخ ٥/٤/١٤ ومن ثم فان

المسئولية تغدو قد تحققت وبالتألى تتوافر مسئولية الوحدة المطية لدينة القصير باعتبارها المسئولة عن خطا عمالها التابعين لها ويتعين الزامها بتعريض الهيئة القومية لملاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر المذى لحق منشأتها نتيجة لهذا المضطأ والقدرة معبلغ ٥٥٠.٥٠٠ جنيها

ولا يحاج بما قضى به الحكم الجنائي من الزام العاملين التابعين للوهدة المحافية باداء قيمة التلفيات لحجب الرجوع على المتبوع ، اذ أن المستقر عليه في افتاء الجمعية العمومية أن مسئولية التابع انما هي سند مطالبة المتبوع بالتعريض وللمضرور الحق في الرجوع على المتبوع وحده دون التابع لما في ذلك من رجحان مصلحته في اقتضاء حقه .

لذا ك

التهت الجمعية العمومية القسمي الفتسوى والتشريع الى الزام الوحدة الحلية الدينة القصير باداء مبلغا مقداره ٢٠٠١/٤٠٠ جنيها عوضا عن التلفيات التي حافت بمنشات الهيشة القوهية للاتصالات السلكية واللاسلكية -

ر فتوی رقم ٥٦٦ في ١٩٩٦/٨/٣٠ جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ ملف رقم ٢٤١٦/٢/٣٢ .

(19Y)

چلسة ۳۰ من يوليه سنة ۱۹۹۳

مسئولية .. مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة ،

نقوم المسئولي، التفصيرية على نلالة اركان : الفطة والقمرر وعلاقة السببية ــ الفطة لا يفترض وعلى القمرود اثباته وبيان الفهرد الذي حاق به من جرائه ــ مسئولية القبوع عن اعمال تابعة تنطق متى صدرت هذه الاحمال عنه النا، قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها •

تبين للجمعيسة المعوميسة لقسسمى الفقدي والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتبه بالتعويض وتنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، «

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية وأن الخطأ لا يفترض وأنبا على المضرور أنباته وبيسان الضرر الذى حساق به من جرائه ومن ناحية أخرى فأن مسئولية المتبوع عن أعمال تأبعه غير المشروعة تتحتق منى صدرت هذه الأنمال عنه أنسا، قيامه بأعمال وظيفته أو بسبنها •

ومتى كان الثابت من الاوراق أن ادعاء الهيئة القوبية للاتمالات السلكية واللاسلكية بأن عمال حى الضواحي الحقوا أضرارا بمنشاتها اثناء قيامهم بالعمل بمنطقة منفذ المرشدين الجمركي ومنطقة الرسوة ببورسعيد وهذا الادعاء قام على محض قابل مرسل من مهندس الشبكة الارضية بمنطقة تليفونات بورسحيد في محضري الشرطة المحردين عن الواقعة ن محل النزاع الماثل ولم يشايعه في ادعائه اي شهود أو دلائل جدية لاثبات أن عمال حي الضواحي قد تسبيرا في احداث التلفيات بليل لحقت منشأت الهيئة لاسيما وأن ألهين من الأوراق أن جهسات عديدة قد تعاقبت على العمل في مكان الواقعة مما يصعب معه تحديد المسبب في احداث التلفيات على وجه القطع واليقين ومن ثم تكون الهيئة لاسبب في احداث التلفيات على وجه القطع واليقين ومن ثم تكون الهيئة قد اخفقت في استظهار دليل يظاهر موقفها الأمر الذي لا يسرغ معه

نمية الخطأ الى جانب حى الضواحى ببورسعيد أو جانب تابعيه يلى وجه اليقين بنا تنتفى معه المسئولية عن الأضرار التى لحقت بمنشــــآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتقـدر مطالبتها الماثلة عارية من صحيح سندها حرية بالرفض .

انتهت الجمعيسة العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى رغضر المطالسة المقدمة من الهيئة القرميسة للانصالات السلكيسة واللأسسلكية بالزام محافظة بورسعيد (حبى الضراحي) اداء التعريض عن الأضرار التى لمقت بمنشات الهيئة •

ر فتوی رقم ۲۷ه فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۲۱/۲/۳۲) ٠

(197)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

اثبات ـ عب، الالبات يقع على الدائن -

قانون الانبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يلغي بعب الاببات على اندائن طبقا لحكم المادة (١) منه ــ الحفاق الدائن في اثبات مطالبته يجعلها حرية بالرفض _ تطبيق ،

استبان للجمعيت العمومية لقسمى الفتوى والتثريع أن المادة (١) من قانون الاثبات في الراد المدنية والتجارية المسادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « على الدائن اثبات الالتزام وعلى الدين أثبات التخلص منه » •

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص ان المشرع القبي بعبء الاثبات على الدائن •

ومن حيث أن الثابت من الأرراق أن الهيئة لم تقدم أية مستندات رفق طلب عرض النزاع تظاهر أدعائها بسداد المبالغ الشار اليهسا ، ومن ثم فان الهيئة تكون قد أخفقت في تقديم سند مطالبتها بالزام المسلحة برد المبالغ المذكورة مما يجعل المطالبة الماثلة حرية بالرفض .

اناسك

انتهت الجمعية المعوميسة لقسسمى الفتسوى والتثريع الى رفض مطالبة هيئة كهرباء مصر بالزام مصلحة الجعارك برد مباغ ٧٤٤٠٥ جنيه قيمة الضرائب الجعركية المسددة للمصلحة عن السيارات التابعية للهيئة ٠

ر فتوی رقم ۷۰ فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳٤٠/۲/۳۲) ٠

(142)

جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة .. ضرائب ورسوم جمركية .. اعفاء .. مناطه •

وضع الشرع اصلا عاما بعقتني النصوص الواردة بقانون الجماراى رام ٢٦ لسنة ١٩٦٣ مقضاء خضوع جميع الوردات للضرائب الجميركية وغيرها من الفرائب والرسوم لدى ورود على الواردات ــ لا يعفى منها الا بنص صريع ــ استحفاق الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ــ خول الشرع دئيس الجمهورية سلطة اعطاء الواردات من الفريات الجميركية صدور قرار رئيس الوزراء بصفته علوضا من رئيس الجمهورية في مباشرة اختصاصاته باعطاء السيادة معلى النزاع من اداء الفريبة والرسوم الجميركية شريطة الا يتم التصرف فيها الا بعد وما لحالة السيارة دون الالتزام بذلك ــ وجوب سداد الفرائب والرسوم الجميركية المقررة وما لحالة السيارة وين تاريخ السداد وطبقا للتمريقة الجمركية السادية في ذلك

تبين للجمعية العمومية المسامي الفتاري والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لمسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع النصائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات القررة في التعريفة الجمركية علارة على الضرائب الأخرى وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الفصرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها تنيل اتهام الإجراءات الجبركية وأدء الشرئب والرسوم المستحقق تبا التهام الإجراءات الجبركية وأدء الشرئب والرائدة (١٠) من ذات القانون تنص على خلاف ذلك في القانون ٠٠٠ وأن المادة (١٠) من ذات التعريفة الجبركية من وقت فناذها على البضائع التي لم يكن قعد لابت عنها الضرائب الجمركية ٠٠٠ و وتنص المادة (١٠) على أنه م مع عدم الأخلال بالإعفادات القررة بعدجب قوانين خاصة يعفي من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : - ٠٠٠ و (١٧) الإشسياء التي يصدر باعنائها قرار من رئيس الجمهورية » ٠

واستطهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الراردات والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص صريح ، مع استحقاقه الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة · على ان تردى هذه الضرائب والرسوم وفقا لمفتات التعريف الجموكيا السارية وقت الأداء · كما خول المشرح رئيس الجمهورية في البند (۱۲) من المادة (۱۱۰) المتسار اليها سلطة اعفاء الواردات من الخرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها

ومن حيث أنه بسند من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٢٧ سنة ١٩٨٠ ، بالتغويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمقتضى قراره حد رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ « باعناء السيارة مصل المنازعة المائلة من الخبرائب والرسوم الجموكية شريطة الا يتم المتحرف فيها ما لم تؤد عنها الضرائب والرسوم الجبركية وفقا لد نتها التريخ و واذ ثبت من الأوراق أن محافظة كفر الشيخ قد قامت ببيع السيارة ممل المنازعة المائلة مقالفة بذلك أحسام القرار باعفائها من الضرائب والرسوم الجموكية ألمارية م مصلحة الجمارك الشرائب والرسوم الجموكية ألمن ثم تلتزم بان تؤدى الى مصلحة الجمارك الشرائب والرسوم الجموكية المقررة ونقا لقيمتها وحالتها ليتعين معه الزام محافظة كان الشيخ تبعا باداء مبلغ ١٤١٥ جنبها كضرائب يتعين معه الزام ححافظة كان الشيخ تبعا باداء مبلغ ١٤١٥ جنبها كضرائب مستحدة على السديارة شاسيه وقم ١٢٦٢٧ موتور رقم ٢٦١٧٠

4 11

انتهت الجمعية الععومية الهسمى الفتسوى والتثريع الى الزام محافظة كفر الشيخ اداء مبلغ ٤١١٥ جنيها (اربعة الاف ومائة وخمسة عشر جنيها) الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية مستحقة على السبيارة شاسيه رقم ٢٣٦٧٧ موتور رقم ٢٦١٧٧ .

ر فتوی وقم ۱۹۷۳ کی ۱۹۹۳/۸/۳۰ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۱۹۲۲/۲۳۳۲) ،

(190)

جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ودسوم جموكية - افراج عؤقت - شروطه ٠

وضع المشرع بمقتض قانون الجمادك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا علما مقتضاء خضوع جميع الواددات للضرائب الجموكية وغيرها من الشرائب الالمالية القررة على الواددات ... الاعماد يكون بنص خاص ... جواز الافراج المؤلّف عن البضائع اذا وردت برسم احمد المعارض ... سريطه اعلاد تصدير المصاحب المفرج تنهد مؤمّا فور انتها، معة الافراج او القرض .نها عمد اعاده التصدير للتخرج ... وجوب تعصيل الشرائب والرسوم الجموكية ... تطبيق ... تطبيق ...

تبين للجمعيسة العموميسة المسسمي الفتسري والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان « تخضع البخسائع القي تنظل أراضي الجمهوريسة لمضرائب الواردات المقسرية في التعريفة الجمركية علاوة على الشرائب الأخرى المقسرية وذلك الا استعريفة الجمينة على ان على ان القانون ذاته على ان « يجوز الاقراع مرققا عن البخسائع درن تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالمشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة رقم ٦ السسنة للجمعية العمرمية أن المادة (١) من قرار وزير الخزانة رقم ٦ السسنة المعركية . . . في الحالات الآتية : ٢ — الآلات والمهات المستوردة من الضارع على ان « يفرج مؤات الآتية : ٢ — الآلات والمهات تصديرها خلال سنة أشهر عن تاريخ انتهاء الخرض أو اللعمل المستورده من أجله ، وتكرن هذه الضرائب والرسوم واجبة التصصيل عند عسم عالمادير الى الخسارج خلال تلك المدة » .

واستظهرت الجمعية العبوبية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون الجمارك رقم ٢٦ لمسنة ١٩٦٢ وضع اصلا عاما مقتضاه خضرع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعنى بنها الا بنص خاص ، بيد ان المشرع أجاز الافراج مؤقتا عنها اذا وردت من الخارج برسم أحد المعارض شريطة أن يتم اعادة تصدير البضائع المفرح عنها مؤقتا فور انتهاء

مدة الافراج أو الغرض منها فاذا لم يتم أعادة التصدير للضارج أضحت الغيرائب والرسوم الجمركية المستعفة عنها واجبة التحصيل -

ومتى كان المثابت على ما تقدم ان مصلحة الجمسارك افرجت عن مشمول البيانات الجمركية محل النزاع الماش برسم جناح شركة ارامكن بمعرض القاهرة الدولى افراجا مؤقتا لحين انتهاء الغرض منها ولم يثبت من الأوراق ضمان الهيئة المعرية العسامة للبترول لمشمول البيانات الفرج عنها برسم الشركة المذكررة كما عجزت مصلحة الجمارك عن اقامة الدليل على هذا الضمان ومن ثم تضحى المطالبة بغير عمد تسندها عاربة من الصحة حرية بالرفض ،

ولا يحاج بادعاء مصلحة الجمارك من أن شركة ارامكو قامت باهداء الإفلام السينمائية مشمول الشهادات الجمركية مصل المنازعة الى الهيئة، أذ لا ينال هذا الاهداء من بقاء النزام الجهة الأصلية الضامئة للافراج المؤقت بسداد المصرائب والرسدر الجمركية المقررة دون أن يستطيل هاذا الالتزام إلى الهيئة لمسدم وجود سند تسانوني يدعسه أو يتيح نقل عبد الالتزام بساداد الضرائب إلى الهيئة .

لذا____ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتثريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الهيئة الصرية العمامة للبترول بأداء مبلغ متداره ٥٦٨ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن مسمول البيانات الجمركية ارقام ٣٣٨٠ و ١٤٨٠ و ٤٥٠ و ٥٥٥ و ١٤٨٥ لسنة الرامك من الضارح برسم شرمة ارامكو .

(فتوی رقم ۷۲ فی ۱۹۹۳/۸/۳ جنسة ۹۱۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۷۳۰۳/۲/۳۳) .

جلسة ٣٠ من يوليه سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - اعفاء - مناطه ٠

وضع المشرع اصلا عاما بعقتفي النصوص الواردة بقانون الجهارى رقم ٦٦ لسبتة ١٩٦٧ مضماء خضوع جيس الواردات الشرائب العيركية وغيرها من القسرائب الاوسافية المقررة عنها الأمام المنافعة المقررة عنها الأمام عنها المنافعة المتحرمة الافرادات - لا يعفى من هده الفرائب الا بنص خاص - جوالا الافرادات المامة و الشركات التي تتبعها وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قراد من وزير المالية ... تطبيق صدور قرار بالافراج المؤقدة عن بضائع برسم شركة معينة لاقلمة معرضها بمعرض القاهرة الدول المكتاب خابرات تهدا المهرائب والرسوم الجبركية المفرزة في حالة عنم اعامة تصدير الإمام المخارة عنه انتهاء المفرض تصدير الإمام الميناء المفرائب والرسوم الجبركية المفرزة في حالة عنم اعتماد تصدير الراحة المراحة المؤرثة المنافقة بالمام والرسوم الجبركية المفرزة على حالة عام المنافعة المناف

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمي الفتدي والتشريع نن المادة (o) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رتم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنصى على ان « تخضيع البغسانع التي تدخيل اراضي الجمهوريسة تنسعى على ان « تخضيع البغسانع التي تدخيل اراضي الجمهوريسة لفررائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثني بنعي خاص . . . » وتنص المادة تحصيل الفيرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأرضاع التي يحددها وزير الخزانة . . . التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية . . . » عا تبين للجمعية أن المادة (۱) من قرار وزير الخزانة رتم ٦ لسينة الضرائب الجبركية . . . في الحالات الآتيسة : ٢ بـ الآلات والمهسات المستوردة من الخارج برسم أعد المارض . . . وذلك بشرط أن يعاد تصميرها غلال سنة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من الجله ، وتكون هذه الضرائب والرسوم ولجبة التحصيل عند عدم اعدد التصوير النصورات التصير الم الخارج خلال علك الحدة . . . » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسم أن المشرع في قانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا علما متنضاه خضسوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضائية المتررة على علم الدارة عين عنها الابتص خاص ، بيد أن المشرع أجاز الافراج

المؤقت عنها أذا وردت من الخسارج برسم الوزارات أو المسالح الحكومية أو المسامة أو الشركة التي حاتبهما وذلك وفقسا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ، وقد صدر القرار رقم لا السنة العمرية وأورد شروط المؤتت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروط لذلك منها أن يتم أعددة تصدير البضائع المفرح عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج ال الفرض منه فأذا لم يتم أعادة التصدير للخارج أضحت الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنهسا واجبة التحصيل .

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك كانت أفرجت عن مشبول شبهادتى الإجراءات رقبى ٢ ، ١٦ لسنة ١٩٧٧ أفراجا بؤقتا برسم شركة مونينب وفاج باقامة معرضهما بمعرض القساهرة الدرلى متابل تعهد الهيئة المصرية العابة للكتساب باداء الضرائب والرسسوم الجبركية المتررة في حالة عدم اعادة تصدير بشبول الاجراءين للخارج ومن ثم في ثبوت عدم تصدير البضائع المسار اليها الى الخارج عقب انتهاء الغرض بنها يضحى سندا لالزام الهيئة المصرية العابة للكتساب باداء الضرائب والرسرم الجمركية المقررة عليها ومقداره ٢٠٦٨ جنيها الماداء الضرائب والرسرم الجمركية المقررة عليها ومقداره ٢٠٦٨ جنيها المادية المحروبة المعروبة المعروبة

ولا يحاج بادعاء الهيئة المصرية العامة للكتاب من أن مشمصول الشهادة رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد تم احالتها للمهمل لبيعها بالمزاد العلني ، فهذا الادعاء لم يظاهره سند يستوى على صحيح من الواقع أو القانون بما يجعله قولا مرسلا عاريا من الصحة .

انتهت الجمعيسة العموميسة القسسمي الفتسوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للكتاب بأداء مبلغ ٣٠٦٨ جنيها قيمة الضرائب والرسوم الجمركية عن مشمول الشهادتين رقمى ٢ ١٦ ٤ لسنة ١٩٧٧ لمسالح مصلحة الجمارك .

﴿ فَتُوى رَفِّم ٥٧٥ فِي ٣/٩٩٦/٨ جِلْسَة ١٩٩٦/٧/٣٠ مَلْفُ رَقْمِ ٢٣٠٣/٢/٣٧) •

(194)

جلسة ۲۰ من يوليه سنة ۱۹۹۲

ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - اعقاء - مناطه -

قانون الجمارك رقم ٦٦ كسنة ١٩٦٣ ـ الخطافية البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ كسنة ١٩٧٦ ٠

وضع المشرع أصلا عاما مقتضاه خصوع جميع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الجعركية وغيرها من الغرائب الأخرى ... الاعماء يكون بنص حاص ... الفرائب تحصل عند وررد المضاعة ... جود الانرائب الوقت عن البضائم دون تحصيل الفرائب والرسوم المقردة المائمة بتنفيد والرضاع الحي يدددها وزير المظوافة ... لايفاقيه المساد اليها تجيز للشركة المائمة بتنفيد المصدب على الحيد المناهاء من الرسوم المجعركية المفاصد بالمستبدات والسيارات وغيرنا من الدسياء أزرادة بالاتمائية ... تقديم المراد من مسئول بالوسسة بال ادسياء معصود استنهالها على اغراض تنفيذ المصدب العبارية ومناها على الخراض تنفيذ المصدب العبارية ...

تبين للجمعيدة العمومية لقسد حمى النتدوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان تخضع البضائع الني تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التّعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركيسة وغيرها من الضرائب التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصبدرها وفقسا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على اثه و يجون الاقراج مؤققاً عن الرضائع دون تعصيل الضرائب والرسوم المقررة رذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، • كما تبين للجمعية أن المادة (٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزين البترول في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول , شبكة الموكو للزيت مصر في شأن البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السبويس · · على أنه « تكون للأحكام الواردة في المواد · · (١٣) من الاتفاقية قرة القانون وتكين نافذة بالاستثناء من احسكام اي تشريع مخالف لها ، وتنص المادة (١٢) من الاتفاقية على أنه ، (١) يسمم للمؤسسة ولاموكمو وللشركة القائمسة بالعمليسات ولقساوليهم والمقساولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمايسات مرضسوع هدده الاتفاقية بالاستيراد من الفسارج مع اعفائهم من الرسوم الجمركية المفاصة باستيراد الآلات والمعدات والمسسيارات والمسواد والداردات والسلع الاستهلاكية والواد الغذائية والمبتلكات المتوردة بعد تقديم اقرار من ممثل بسئول للمؤسسة بأن هذه الاشياء المستوردة بقصور استعمالها على اغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية ... (ج) لا يسرى الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة على اى اشياء مستوردة اذا كانت لها في نظر المؤسسة نظائر ممائلة و مشابهة الى حد كبير صنفا وجوده مما ينتج معليا ... »

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع احملا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضرع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضائية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هـذه الضرائب عند ورود البضاعة ، واستثناء من ذلك أجاز الشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تعصيل الضرائب والرسوم المقررة رذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وأن اتفاقية البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه المسادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ قسد أجسازت للشركة القائمة بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية - الاستيراد من الغارج مع الاعفاء من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسبيارات والاسدادات والسلع الاستهلاكيسة والمواد الفذائية والمتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسكول للمؤسسة بان هذه الاشبباء المستوردة متصور استعمالها على أغسراض تنفيذ المهلبات الحسارية بمتنضى - الانفاتية ، كما قررت الانفاتية ذات الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على أى أشبياء مستوردة ــ شريطة الا يكون لها نظير معاثل او مشابه معا ينتج محليا *

ومتى كان الثابت من الأوراق ان مشمول البيانين الجمركيين رقمى 107٩ لسنة ١٩٨٣ عبدارة عن أجهسرة تكييف 107٩ منها 19٨٣ عبدارة عن أجهسرة تكييف تم ترك بها بالقر الادارى للشركة بالقاهرة ، ومن حيث أنه لا تلازم بين تركيب هذه الإجهزة بالمقر الادارى للشركة بالقاهرة وبين تنفيذ العمليات الجارية موضوع الاتفاقية اذ أن القصود من الاعفاء المقرر بالمادة (١/١٢) من الاتفاقية هر الأجهزة والمصدات اللازمة للعمليسات الجارية ومن ثم فأن الأهر يكون مقصورا على ما يتم استخدامه من محده الإجهزة في مواقع العمل والمسحكرات الخاصة بالبحث والتنقيب عن البحرول الأمر الذي يخرج الإجهزة المستخدمة في المتر الادارى الشركة

من نطاق الثمتع بالاعفاء من الضرائب والرسارم الجمركية ويفادو متعينا الزام الهيئة المرية المامة للبترول باداء مبلغ مقداره ١٢٨٧٢٢ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيانين الجمركيين انفى الذكر ٠

ومن حيث أنه عن البيانات الجمركية ارقام ١٩٠٣ لسنة ١٩٨٥ ،

١٠٥٣ لسنة ١٩٨٥ ، ١٧٧٣ لسنة ١٩٨٤ فسان الثابت بسن الأوراق
أن مشمول تلك البياذات عبارة عن أدوات رمهمات مكتبية لازمة لاعمال
الحفر والاستكتساف حيث تستضدم في رسم الضرائط المساحية
والجيولوجية ومن ثم فهي تدخل في مفهوم الأثنياء اللازمة للمعليسات
الجارية للبحث والتنقيب فضلا عن أقرار الهيئة المصرية العسامة للبترول
بعسدم توافر نظائر مثيلة أو مشابهة لتلك الأدوات مصليا وهو ما لم
تجمده مصلحة الجمارك أو تقدم الدليل على عكسه ومن ثم فلا مناص
من تمتمها بالاعفاء الجمركي المقرر بالمادة ١٢ من الاتفاقية المنسار
اليها وتقدر معه المطالبة الماثلة عارية من صحيح سندها قانونا حرية
بالونفر و

الالسلة

انتهت الجمعية العمومية لقسسمي الفتسوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للبترول باداء مبلغ مقداره ١٢٨٧٢٧ جنيه الى مصلحة الجبارك كضرائب ورسوم جبركية عن مشسمول البيانيين الجبركيين رتهي ١٥٦٩ لسفة ١٩٨٣ و ٢٣٦٩ لسفسة ١٩٨٣ ورفسضما عدا ذلك من طلبات •

ر فتوی رقم ۷۷۰ فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۹۷۷ ۲۲۸۳/۳۲ ی ۰

(194)

جلسة ۳۰ من بولیه سنة ۱۹۹۹

ضريبة .. غرائب ورسوم جبركية .. اعقاء .. مناطه •

قانون العجارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الاعقاءات الجمركية -

وضع المشرع اصلا عاما بمتنفى التصوص الواردة بقانون الجعارى مقتضاه خضوع جميع الوردات للفرائب الإمائية المقررة على الواردات ـ لا يعلى ما الموردات للفرائب الإمائية المقررة على الواردات ـ لا يعلى من حلد الشرائب الا بنص خاص ـ استحاق الفرائب والرسوم لدى ورود المضاعة ـ خول المشرع رئيس الجديد أسس المدهورية في مباشرة اختصاصاته باطاء السيارات معمل التزاع من اداء الحدرائب والرسوم الجمركية ـ شريطة الا يتم التصرف فيها الى القبر والا سمدت عنها المصرائب والرسوم - مخالفة ذلك يؤدى الى الالتزام بسسسداد الفرائب والرسوم - مخالفة ذلك يؤدى الى الالتزام بسسسداد الفرائب والرسوم حافيق م

تبين للجمعية العمومية لقديمي الفتدوي والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ننص على أن تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لمضرائب الراردات المقسررة في التمريفة الحبركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ، - وتنص المادة (١١٠) من القانون ذاته على أن ه مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الممركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : ٠٠٠ (١٣) الأشسياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية ، • كما ثبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٣ لمسنة ١٩٨٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية تنص على أن و تعلى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستعقة بها ٣٥ سيارة جمع تمامة و ٥ صناديق قطع غيار السيارات المغرج عنها مؤققا بموجب البيبان الجمركي رقم ٧٥٢ ٠٠٠ باسم الأمانة العمامة للحكم المعلى (محامظة بورسعيد) « وتنص المادة (٢) من ذات الترار على أن و بحظر التصرف في الأصناف المشار اليها من غير الأغراض -المفاة من اجلها باي درع من انواع التصرفات قبل مضى خمس سندات من تاريخ الاقراج عنها من الجمارك ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها وفي حالة التصرف قيها بعد مشى المدة المذكورة يتم العصول على موافقة الجمارك وتسدد

عنها الضرائب الممركية وغيرها من الضرائب والرسيم المستمقسة وفقا لمحالتهما وقيمتهما في تاريخ السداد وطبقا للتعريفة المجمركيسة السسارية في هذا التاريخ » •

واستظهرت الجمعية العبومية مسا تقدم أن المشرع في قساتون الجمارك رقم (٢٦) لمسنة ١٩٦٧ وضع أصلا عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية رغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفي منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وخول المشرع رئيس الجمهورية في البند (٢٦) من المادة (١١٠) سـ سلطة اعناء الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليهما ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم المبتحدية المقررة عليهما ، وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم المتصاصلته بمتنفى قراره رقم ٢٧) لسندة ١٩٨٦ باعفاء السيارات محل النزاع الماثل من اداء الضرائب ـ الرسوم الجمركية شريطة الا بتم محل النزاع الماثل من اداء الضرائب ـ الرسوم المصركية شريطة الا بتم الاعفاء منها الى الغير والا سددت عنها الضرائب والرسوم التي تم عنها الماذا تم التصرف قبها بعد مضى المدة المذكورة فتسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائتها وقيمتها في تاريخ السداد والمسائب والمسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائية وقيمة وقياً عمد وقد المسائب والرسوم الجمركية وفقاً لمائية وقيم المدة المنازية والسداد والمسائب والمسا

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الجمارك كانت قد افرجت بتاريخ ۱۹۸۲/٤/۱۲ عن عدد ۲۰ سيارة جمع قعامة ، و ٥ صناديق قطع غيار السيارات مشمول البيان الجمركي رقم ۷۵۲ لسنسة ۱۹۸۳ برسم الأمانة العامة للحكم المعلى (محافظة بور سعيد) وكان الثابت ان محافظة بور سعيد) وكان الثابت سالف الذكر بالمزاد العلني بالمخالفة للحظر الرارد في المادة المانيسة من قرار الاعضاء ومن ثم تستحق كافة الضرائب والرسوم الجمركيسة المقررة على مشمول الديان الجمركي محل المنازعة وفقا لحالة الصيارة وقيمتها وطبقا للتحريفة المسارية في تاريخ المسداد الأمر الذي يفدر متعينا معه الزام محافظة بورسميد ورزارة الادارة المعلية باداء مبلغ مقداره — ٤٩٦٦/١٤ جنيه كضرائب ورسسوم جبركيسة عن مشمول البيان الفه الذكر و

الالسلة

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمي الفتسوى والتشريع الى الزام محافظة بورسميد ووزارة الادارة المحلية باداء مبلغ ، الا۲۹۲٦ جنيه الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية على السسيارات الرادة بمشمول البيان الجمركي رقم ۷۵۲ لسسنة ۱۹۸۲ .

ر فتوی رقم ۷۷۸ فی ۱۹۹۲/۸/۳ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۱۳۲۷/۵/۳۲ ی .

(199)

جلسـة °۳ من يولية سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية الفسمى الفتوى والشريع _ اختمبادى _ طلب عرفى التزاع _ الموجه البه النزاع _ صفة •

اختصاص الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ينظر النزاع بين جهتين أو اكثى من الجهات المتصرص عليها ني افتره ٦٠ من اداد ٦٠ من قدنون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية العقوق وفض التازعات سيجها أن يقدم طاب عرض النزاع الى الجمعية الدورية من صاحب الصفة في التقافى طبقا للقانون وان يوجهه الى من يمثل الموجه اليه قانونا — ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية المعقوق سنتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع توجيهه لخير في صفة -

تبین للجمعیت العمومیت لقسمی الفتسوی والتشریع آن المادة (٦٦) من القانون رقم ٧٤ لسفة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة تنص علي أن د تفقص الجمعیة العمومیة لقسمی الفتوی والتشریع بابداه الوای یا المسائل والوضوعات الآتیة : (د) المنازعات التی ننشا بین الوزارات او بین المسائح العسامة او بین الهیئات العسامة او بین المؤلف المامة أو بین هذه الجهات وبعضها البعض و ویكون رأی الجمعیة العمومیة لقسمی الفتوی والتشریسع فی هذه النازعات ملزما للحانین » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أصلا عاما من مقتضاه اختصاص المجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المسامة أو بين المهيئات المسلمة أو بين المهيئات المسلمة أو بين المهيئات المسلمة أو بين المهيئات المسلمة أو بين المهيئات المسلمية في هذا الشأن هو بديل عن البعمض و واختصاص الجمعية العمومية في هذا الشأن هو بديل عن القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التى تعرض عليها حكيما تتصرف ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يقدم طلب عرض المنازع على الجمعية المهومية بباشرة من صاحب الصفة في انتشاضي طبحا للقانون وأن يوجهه الى من يمثل الموجه اليه قائرنا حائك أن الصفة شرط للهبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق و

وبن هيث ان المنازعة المائلة توامها الزام جهاز رئيس تنميسة مدينة السادات بتوتيع عقد بيع اريمين وهدة سكنية بالدينسة كهيئسة كهرياء مصر ، وذلك لعدم أهقية الجهاز في استثناء فروق استمار اعباء القمول عن الوحدات البساعة ، واذ كان الجهاز المسار اليه لا يتمتع بشخصية قانرنية لكونه احدى الوحدات الادارية التابعة اهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الذي يمثلها وفقا القانون انشائها رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ نائب رئيس مجلس الادارة . فين ثم يغدو طلب النزاع المائل غير مقبول لتوجيبه الى غير ذي صفة .

لذاحك

انتهت للجمعية العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع الى عدم قبول طلب المنزاع الماثل ·

ر فتوی رقم ۸۸ فی ۱۹۹۳/۸/۳ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳ ملف رقم ۳۱٤٩/۲/۳۲) ·

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

جامعات ـ المجلس الأعل للجامعات ـ اختصاصه بتنظيم قبول العلاب في الجامعات وتعديد اعدادهم ـ العاصدون عل التابوية العامة نظام حديث ونظام قديم ـ كيفية قبولهم للفيد في الجامعات -

قانون تنظيم الجامات العمادر بالتانون رقم 21 لسنة ١٩٧٣ خول المجلس الأعل للجامعات تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتعديد اعدادهم ـــ (الالحة التنفيذية لللانون تعدد شروط القبول بالجامعات ومن بينها المحصول على شهادة الثانوية العامة ،

قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته اشرعا انفانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٤ م المادة (٣) منه – قرار وزير التعليم رئم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشان خطة الدراسة في مرحلة النانوية العامة السغب الناني والثانات ألفام من العام الدراسي ١٩٩٤ م واره ١٩٤٠ – قراره ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشان نظام امتحان شهادة اتهام المدراسة الثانوية – قراره رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩١ بشان الصحاح للطلاب الناجعين علمي ١٩٩٩/١٩٥٩ في الامتحان الملاكور (نظام

فريقا المتفعدين السهادة اتمام الدراسة الثانوية في العام الدراسي ١٩٩٣/٥٠ تقدم كل منهما للامتحان وفقا لمطيات تنظيميه وتعليمية مقايرة للغريق الآخر _ ملتشي ذلك وجوب استخلاص ثانية يتحدد بها النسادل بين كل من الفريقين عل حمه _ كيفية ذلك _ نسبة كل فريق ألى الاخر ينبغي أن تعكس ارص طلبه كل فريق ألى فرص طلبه الماريق الآخر _ الفرص تنساوى بموجب المتقدم للامتحان ومن ثم تنفرة مقدرة كل فريق بنسبة عمده ألى عدد المجموع الكل للمتقدمين للانتحان _ التجاح الأز من الله الامتحان لا يصلح معيادا مجودا لتحديد أرص كل فريق لالتحاق بالجامعة _المياد المجرد هو التقدم الامتحان ح

عند تعديد أعداد القبولين بالجامات يراعى ترتيب درجات النجاح بحسبان كل فريق من فريقى التانوية المامة يستال بطلبت في ترتيب النجاح بينهم ... توزع اعماد الظبولين في كل كلية على الفريقين بنسبة عدد التقدمين من كل فريق الامتحان الى مجموع التقامين لهذا الامتحان من الفريقين منا -

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع أن المادة ٩٤ من تاتون ننظيم الجامعات رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ قد تضمنت تغويل المجلس الأعلى للجامعات اختصاص ننظيم قيسرل الطلاب في الجامعات وتحديد اعدادهم ، كما تضمنت المادة ١٩٦ تخويال رئيس الجمهورية اصدار اللائحة التنفيذية للتاتون سالف الذكر متضمنة وضسع الإطار الصام لمتنفيذ المكامه ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم .

رقد اصدر رئيس الجمهورية القرآن رقم ٨٠٩ لمسنة ١٩٧٥ باللائحة المنفيذية للقنون ونصت المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي ٠٠ عدد الطلاب من أبناء جمهوريسة مسر المربية الذين يقبلون في كل كليه أو معهد في العسام الحسامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانويسة العسامة . ٠٠ » . كما نصت المادة ٧٠ من هذه اللائمية على انه « يشترط في فيد الطالب في الجامعية للمصول على فرجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاميلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاه التوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات بعد اخد راى مجالس الجامعات ومجالس الكليات . . . » . واستظهرت الجمعيه العبوميه مما تقدم أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي وهو يمثل الجانب الرئيسي للتعليم المالي لا تنهيا لجبيع الناجدين في شهاده الثانوية العامة أو ما يعادلها وانها تتوافر هذه الغرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ببيان ما ارتأته من شروط موضوعيه محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهاده الثانوية العامة أو ما يعادلها ولمتساويهم الدى الهادرن حين ربطت الهبول مى التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشبهادة مع مراعاة الترزيم الجعرافي ووفقا لما يعرره الميلس الاعلى للجامعات بدا يراب محفف لأهداف التعليم الجامعين

واستمرضت الجيمية المهوية في ضوء ما تقدم وفي الحار ما طرح من تساؤل حول نظام قبول الطلاب الحاصلين على شهادة اتهام الدراسة الثانوية العامة هذا المسام للقيد بالجامات واستمرضت المكام قانون التعليم رقم ١٦٩ اسمنة ١٨٠١ وما طرا عليه من تعديلات الخرما المقانون رقم ٢٠ السمنة ١٩٩٤ وبين لها أن المادة ٢٠ مند يجرى نصبها على أن تكون مدة المراسمة في مرحلة التمسليم الشانوي تلاته سنوات دراسمية * وأن المادة ٢٨ من ذات القانون رقم ٢ لمسنة ١٩٩٤ تنص رقم ٢٣ لمسنة ١٩٩٤ تنص على أن يعقد في نهاية الصفه الثالث من التعليم الثانوي العمام امتحان عام ومن مور واحد يمنح الناجحون بيه « شهادة اتصام الدراسة الثانوية العالمة » * ثم عدلت تلك المادة بالقانون رقم ٢ لمسنة ١٩٩٤ ليمين نصبح نصبها « مع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٧ من هذا القانون يجري الاحتمان للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العمامة على مرحلتين الأولى في نهاية المسنة الثانية والأخرى في نهاية المسنة المنافقة والأخرى في نهاية المسنة المنافقة والأخرى في نهاية المسنة المنافة على

ويعنع الناجعون في جمع المواد المقررة للدراسة في المرحلتين المشار اليهما في المفقرة الأولى من هذه المادة شهادة اتمام الدراسه الثانوية العامة ، ويحسب للطالب في نتيجة الثانويسة المسامة اعملي للدرجات التي حصل عليها في سننين متتاليتين

وقضت المادة الثانية من القانون رتم ٢ لسنة ١٩٩٤ المسار اليها
يسريان التعديلات التي ادخلها هذا القانون على نظام الثانوية المسامة
المنصوص عليها في قانون التعليم على « من يكون مقيدا اعتبسارا من
العسام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ بالمسف الثاني بالمتعليم الشانوى المسام
ويستمر العمل بالتواعد المعمول بها تبل العمل بهذا القانون على الطلاب
المقيدين بالصف الثاني التانوى في العام الدراسي ١٩٦٤/٩٦ والمقيدين
بالمسف الثالث الثانوى في العسامين الدراسيين ١٩٦٤/٩٦ ، ١٩٦٤/١٩٦٤ وذلك حتى نهاية العام الدراسي، ١٩٩٤/١٩٣ ، ١٩٦٥/١٩٣ » .

وطالعت الجمعية العمومية ما أصدره رزير التعليم من قرارات لتعلق بنظام امتحان شهادة اتمام الدراسة الشاخوية المسامة (نظام حديث) وهر القرار رقم ١٤٢ لسبنة ١٩٤٤ بشان خطة الدراسة في مرحلة الثانوية العامة الصف الثانى والثالث العسام اعتبارا من العسام اعبرار من العسام اعبرار من العسام الدراسة الثانوية العامة والنهايات الكبرى والعسخرى وازمنسة الاجابة لمواد الامتحان اعتبارا من العسام الدراسي ١٩٩٥/٩٩٤ والقرار رقم ١٢٤ لسبنة ١٩٩٠ بشان العسام للطلاب الناجعين عامى والقرار رقم ١٢٤ لسبنة ١٩٩٠ بشان العسام للطلاب الناجعين عامى الدراسة الثانويسة العسامة (نظسلم قديم) بتغيير المادة الاختيارية ٠

وتبين للجمعية العمومية معا تقدم أنه في السنة الدراسية ١٩٩٠/ ١٩٩٦ تقدم غريتان لابتحان شبهادة أتمام الدراسة الثانوية ، غريسق العمل تقدم للحصول على هذه الشهادة ونقا للنظام المنصرم الذي كان عليه العمل تبل نفاذ أحكام التانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ، وفريق ثان تقدم المصول على ذات الشهادة وفقا للنظام الذي استحدثه القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ والقرارات المنفذة لمه فاذا كان الفريقان التقيا في التقدم لشهادة اتمام الدراسة الثانوية وحصل عليها من الفريقين من حصل الا أن كلا من الغريتين تقدم وفقا لمعطيات تنظيمية وتعليمية مغسابرة للفرية والمفرية وتعليمية مغسابرة المفرية والمفرية والمفرية المفرية والمفرية والمفرية المفرية المفرية المفرية المفرية المفرية والمفرية المفرية الم

والذي يبين من استقراء نظم انتطيم بالمدارس حتى الثانوية العامة ونظم التعليم بالجامعات والمحاهد العليا ، أن الحصول على المؤهل الدراسي الواحد تتعد طرق الوصول اليه وأساليب الدراسة والامتحان المفضية اليه ، وقد تختلف العلوم كثرة وقلة ، وقد تتباين نوعا ومجالا المفضية اليه ، وقد تختلف أساليب الدراسة ونظم الامتحان ، ومع ذلك يبقى مستوى التأميل واحدا ، وطلاب القسمين العلمي والادبي بالناتوية العسامة يختلفان في العلوم المدروسة عددا ونوعا ، ومع ذلك يبقى تساري الناجمين منهم في حصولهم على شهادة اتمام الثانوية العامة ، كتلك الشأن بالنسبة لمرحلة التعليم الجسامعي يبقى مستوى المؤهل العلم المنوح واحدا لمن تخرج من أي من كليات الجامعة ، رغم اختلف العلرم نوعا ومجالا ، واختلف العلرم الماشرة واختلف عدد السنوات الشرع لهذه المساوة في عبدا التأميل نطل قائمة بتقدير الشروية ،

الا أن هذه الساواة في أصل المزهل لا يقوم بها تساو بين الحاصلين على المؤهل الدراسي بالنسبة لشروط الالتحاق باى عمل محدد انما يرد شرط الالتحاق متغتا مع نوع التأهيل المطلوب لهذا العمل غلا يكئي نيسه مستوى التأهيل وحده •

ومن جهة أخرى فان التساوى في مبدأ العصول على المؤهل لا يخل بالمفروق التي ترد بين الحاصلين على كل مؤهل من حيث ترتيبهم بين بعضهم البعض وتصنيفهم بين فاضل ومفضول بمعيار تقديرات النجاح ودرجات العصرل على هذه التقديرات ، ومع امكان تصدد اسباليب التأهيل والوصول الى الدرجة العلمية الواحدة بطرق شتى ، الا انت لا يمكن القرل بامكان اجراء ترتيب واحد بين فاضل ومفضول ان اختلف بناعج أو المقررات أو أن اختلف الامتحان المؤدى اسلوبا وأسئلة ، الأن تبين الافضليات والاولويات لا يتأنى الا بوحدة المقياس المنبيء بقدر الفروق بين المتقليات ، ونظام الامتحان الواحد هو ما به يصاغ المقياس الراحد الذي ينقسم به الطلبة بين ناجح رراسب ، لذلك وجب أن تقرز ناجمهم ، يرتبون فيهاطبقا لما حصل عليه كل ناجح من درجات حسب نظام الامتحان والمعليات التعليمية الخاصة بهذا الغريق .

ومن جهة أخرى فأن الجمعية العمومية في نظرها الى مفهوم المساواة بين المتقدمين للامتحان ، أنما ترى أن المساواة تتحقق بموجب ما يتاح من فرص لكل طالب متقدم للامتحان وفقا للنظام التعليمي الذي يندرج فيه هذا الطالب ؛ ثم تكون نتيجة الامتحان هي ما تتحتق به هذه الفرصة أو لا تتحقق وهي ما يكشف عن ترتيب الاوليات بين الطلبسة حسب درجاتهم وتقديراتهم ، وأن ميذا الصفاظ على الفرصسة وكفالة ترافرها أنما يرد ويتحقق بموجب التقدم لملامتحان وفقا لنظام محدد ، والطلبة كلهم متساوون في فرصهم عند التقدم للامتحان بموجب تساويهم في مركزهم القانوني كمتقدمين للحصول على المؤهل المطلوب

والعاصل أن فرص الطلبة في الجصول على الثانوية العامة مكفول لهم بموجب التقدم للامتحان سواء في ذلك طلبة النظامين جميعها ، وان وجوب استخلاص قائمة يتحدد بها التعامل بين طلبة كل من النظامين على حدة ، انما يعنى في التصور القانوني ، أن فرص النجاح والتاهيل انما تنفرز لأمل كل فريق فتتجمع لهم حسب النظام الذي يخضعون له ، بعد أن كانت فرصهم شائعة في المجموع الكلي مع غيرهم ، وهذأ يفيد ان نسبة كل غريق الى الآخر ينبغي أن تعكس غرص طلبة كل غريق الى فرص طلبة فريق الآخر ومادامت الفرص المساوية تتاتى بموجب التقدم للامتحان ، فقد وجب أن يكون مجموع هذه الفرص المنفردة مقدرا بنسبة عدد كل فريق من المتقدمين للامتحسان الى نسبة عدد المجموم السكلي للمتقدمين للامتصان من الفريقين جميعاً • والفرصة التي عليها المعول في تعديد هذه النسبة انما تنشأ بموجب التقدم للامتعمان لا بموجب النجاح فيه ، لأن النجاح في الامتحان هو أثر من آثار الامتحان وفقسا لنظام تعليمي معين ، والفرص المتساوية ينبغي أن تحسب في تساويها المجرد وفقسا لمعيار ثابت يضم الجميع ، وهن معيار التقدم للامتحان ، وليس وفقا لمعيار ناتج عن الأمر المفاير المفتلف وهو النجاح في امتحان اختلفت ارضاعه حسب النظام التعليمي الذي أجرى وفقسا لمه ٠

لذاحك

انتهت الجمعيـة العموعيــة اقســمى الفتــوى والتشريع الى ما يلي :

أولا: أن للجلس الأعلى للجامعات وهو يحدد عدد الطلبة المقبرلين في كل كلية أو معهد من الحاصلين على الثانوية الصامة أو ما يعادلها طبقا للمادتين ٧٤ و ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات أنما يراعى ترتيب درجات النجاح ويجرى نلك بحسبان أن كل قريق من قريقى الثانرية الصامة يستقل بطلبته في ترتيب النجاح بينهم ·

ثانيا : أن المجلس الأعلى للجامعات وهسو يراعى تاعدة ترتيب درجات النجاح بين طلبة كل فريق على حده ، انما يوزع اعداد المقبولين في كل كلية على فريقى الثانوية الصامة بنسبة عدد المتقدمين من كل فريق لامتحان الثانوية المسامة الى مجموع المتقدمين لهذا الامتحان من الفريقين جميعا •

ر فتوی رقم ۸۷ه فی ۱۹۹۲/۸/۴۰ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۸۵/۸/۲۸) .

(Y+Y)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

مسئولية ... مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه ٠

تقوم المسئولية التقصيرية على ادكان ثلاثة : الفطة والفرر وعلاقة السببية بينهما . الفسكا لا يفترض وعل القمرود الباته واستفهاد وجه الفرر الألى حقق به من جرائه سه مسئولية التبوع عن اعمال تابعه تقوم على اساس مقاير الأ يكملى لليام هذه المسئولية البات وقوح العمل غير الشروع من التابع حال تادية وقليلته وبسببها سدابطة التبعية ـ قوامها ـ تطبيق .

تبین للجمعیة العمومیة القسمی الفتسوی والتشریع ان المادة ۱۲۳ من القانون المدنی تنص علی آن « کل خطأ سبب ضروا للغیر یلزم من ارتکبه بالتعویض » وتنص المادة ۱۷۵ من ذات القانون علی آن یکون المتبوع مسئولا عن الضرر الذی یحدثه تابعه بعمله غیر المسروع متی کان واقصا منه حال تادیة وظیفته وبسببها • وتقوم رابطة التبعیة ولو لم یکن المتبوع حرا فی اختیار تابعه متی کانت له علیه ملطقة فی رقابته وتوجیهه » •

واستظهرت الجمعية العصيمية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى تقوم على اركان ثلاثة هى الخطط والفرر وعلاقة السببية بينها تقوم مسئولية المتبوع عن الفرر الذي المدنة تابعه بعمله غير المشروع طبقا لنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على اساس مفاير اذ يكنى لقيام هذه المسئولية اثبات وتسوع المعلى غير المشروع من تابع حال تأدبة وظبينته وبسببها وتقوم رابطة النبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في الاشراف والقريمية وعلى ذلك فان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية مردها المبل غير المشروع وهى لا تقوم فى المتبوع الا حيث تتحقق مسئوليته بناء على خطأ واجب اثباته لا بناء على خطأ واجب اثباته لا بناء على

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائم النزاع فالثابت من الأوراق أن تابعى الهيئة العسامة لمرفق حياه القاهرة الكبرى تسببوا في حدوث المتلفيات بكابل التليفونات التابع للهيئة القرمية للاتصالات وذلك أثناء قيامهم باصلاح ماسورة المياه المارة بالمنطقة وقد شهد بذلك المقدم ماجد حامد سلطان والمقيم بالعمارة التي تم قطع الكابل المامها حيث ترر بالحضر رقم ا ١٣٥ ادارى ١٩٩١ نقطة رابعة الصدوية والذي مرر عن الواقعة أن تابعي الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى الناء قيامهم باصلاح باسورة الياه في المنطقة تسببوا في قطاع الكابل المناه قيامهم باصلاح باسورة الياه في المنطقة المنبور في قطاع المنولية المتبوع عن اعمال تابعه ثابتة على الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى الأمر الذي يجملها ملزمة بتدريض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الأمرار التي لحقت بنشاتها والتي تدرت ببلغ ١٩٢٦٦، جنبه عد خصم المداريف الادارية ،

4......131

انتهت الجمعية العموميسة لقسمى الفتسوى والتثريع الى الزام الهيئة العسامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى باداء مبلغ ٢٢٦٦٠ جنيه للهيئة القومية لملاتصالات السلكية واللاسلكية عوضا عن التلفيات التى لحقت بعنشاتها من اشرار •

(فتوی رقم ۹۳۰ فی ٥/٨/٦٧ جئسة ۱۹۹٦/٧/٣٠ ملف رقم ۹۳۳/۳/۳۳) ٠

(Y+Y)

جلسـة ۳۰ من بولية سنة ١٩٩٦

حكم جنائي ـ وجوب تنفيذه ـ عدم جواز المساس بعجيت ٠

قانون الاجراءات العنائية _ دادة ٣٠٣ منه _ جهة الادارة تنترم بتنظيد الاقربات التي يمكن ان تكون محلا للتنظيد معا تقمى به الاحكام _ صدور حكم جنائي بعزل الموظف _ وجوب تنظيد طالا صدر الحكم ابان وجود المحكوم ضده في الوظيفة _ صدور قرار بانها، خدمة المحكوم ضده لاحقا على صدور المحكم لـس من شانه المسلى بحجية حكم العزل ووجوب تنظيده لوده على غير محل باعتبار المحكوم ضده معزولا من الوظيفة من تلايغ صسدور الحكم .

استبان للجمعية العمومية المسمى الفتسوى والتشريع ان قانون الاجراءات الجدائية ينص في المادة (٣٩٧) على أن « ينفذ من المكم الغيابي كل العقوبات التي يمكن تنفرنها » •

واستظهرت الجمعية العمومية أنه يتعين على جهة الادارة تنفيذ العقوبات التي يمكن أن تكرن محلا التنفيذ مما تقضى به الأحكام النيابية •

واذ كان الثابت من الأوراق ان الحكم الصادر من محكمة جنايسات المن الدولة العليا غيابيا بجلسة ١٩٩٢/٢/١٦ تضمن عزل المعروضة حالته ، واذ صادف الحكم المشاز اليه المعروضة حالته وهو لايزال في الرظافة فانه يتمين تنفيذ ما قضى به هذا الحسكم من عزله من الوظيفة .

واذ صدر قرار انهاء خدمة المعروضة حالته بتاريخ ۱۹۹۲/۷/۱۸ أي في تاريخ لاحق على الحكم المذكور فانه يكون قد ورد على غير محل بحسبان ان المعروضة حالته يعتبر معزرلا من تاريخ الحكم المذكور *

ولا محاجة في هذا الصدد بما تضعنه القرار المسار اليه من الرجاع تاريخ انهاء الخدمة الى تاريخ الانقطاع في ١٩٩١/١٢/١٥ لل يتضمنه ذلك من مساس بحجية الصكم المشار اليه وهو الأمر الذي لا يجرز قانونا •

الالسالة

انتهت الجمعيبة العموميسة المسسمى الفتسوى والتشريع الي

- ١ يتعين تنفيذ الحسكم الجنائي فيما تضمنه من عزل المعروضية حالته من الوظيفة •
- ٢ ـ قرار انهاء خدمة المروضة حالته للانقطاع ورد على غسير محل •
- ر فتوی رقم ۵۰۹ فی ۱۹۲۹/۸/۸ جنسة ۱۹۹۹/۷/۳۰ ملف رقم ۲۰۹/۲/۸۹ ی ۰

جلسة ٣٠ من بولية سنة ١٩٩٦

الجعمية المعومية لقسمي الفتوي والتشريع .. اختصاص .. طلب عرض النزاع .. صفة •

اختصاص الجعمية العبومية القصيم اللتوى والتشريع بنظر النزاع بين جهتين او اكثر من الجهات المتصوص عليها في الفقرة د من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية العقوق وفض النازعات .. يجب أن يقدم طلب عرض النزاع الألجمية العبومية من صاحب الصلة في التقاضي طبقا للقانون وأن يوجهه الل من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا .. نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع في حالة توجيه لل غر غن صلة .. تقييق -

تبین للجمعیة العمومیة لفسسمی الفتسوی والتشریع ۱ن المادة ۲۱ من قانون مجلس الدرلة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص علی ان « تختص الجمعیة العمومیة لتسمی الفتوی والتشریع بابداء الرای مسببا فی المسائل والموضوعات الاتیة :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المطلبة أو بين هذه الجهات وبعضها المبعض ويكون رأى الجمعية العمومية للسمى الفترى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ،

واستظهرت الجمعية المعرمية مما تقدم أن المشرع رضع اصلا عاما من مقتضاء اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفترى والاشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين الصالح الهامة أو بين الهيئات المحامة أو بين الهيئات المحامة أو بين هذه الجهات بعضها البعض واختصاص الجمعية العمومية في هذا الشان مو بديل عن استعمال الدعوى كوسميلة لحماية الحقوق وفض المنازعات وقد حمد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها كيما نتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها ومن ذلك أن يتوم طلب عرض النزاع على الجمعية العموميه مباشرة من صاحب الصفة في التقاضي غبقا للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة المرجه اليها قانونا ذلك لأن الصف شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق و

ومن حبث أن النزاع الماثل ينبغى أن يتوم بين البيئة القومية للتأمين الاجتماعي ووزارة الأسفال على اعتبار أن الادارة العامة لرى المنوفية هي احد الفروع الادارية بالوزارة وليست لها الشخصية الاعتبارية وعلى ذلك قان توجيه النزاع للادارة دين وزارة الأشفال يجعله غير مقبول شكلا .

لذليك

انتهت الجمعية العموميسة لمسمسحى الفتسوى والتشريع الى عدم قبول النزاع الماثل لتوجيهه لغير ذى صفة •

ر فتوی رقم ۲۰۰ فی ۱۹۹۲/۸/۸ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۲۰۰ کی ۲۳۷۸/۲/۳۲) ۰

(Y+£)

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

الملاك الدولة الفاصة ... نقل ملكيتها الى المعافظات وصندوق أراضى الاستصلاح ... أثر ذلك •

قانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۸۶ بنقل ملكية بعض الأراضي الواقبة في اطلال الدولة الخاصة ال المعافقات وصندوق اراضي الاستعملاح ·

المادة الأولى منه تقضى بنقل ملكية هذه الأواضى من الهيئة العامة للأصلاح الزراعى أو الهيئة العامة لمشروعات التمهر والتنمية الزراعية ألى الجهات المشار اليها من تاريخ تصرفها فيها وحتى ١٩٨٣/١٠/٩ تصحيحا للتصرفات التي تعت في شانها ·

صدور قرار تفصيص لقطعة ارض نقلت ملكيتها اعملا لأحكام القانون المذكور لا يجيز للهيئة العامة للاصلاح الزراعي المطالبة بمقابل الانتفاع عنها بعد أن انحسرت عنها ملكية الهيئة المذكورة ــ تطبيق -

تبين للجمعية العمومية لقسميمي الفقوي والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ السنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في الملاك الدولة الخاصة الى الدافظات وصندوق اراضي الاستصلاح تنص على أن « تعتبر الأراضي الداقعة في الملاك الدولة الخاصة الثابت المهلة العمامة للاسلاح الزراعي أو الهيئة العمامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرفت فيها المحافظات أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٨ معلوكة لمثلك المحافظات أو المسندوق في تاريخ التصرف فيها » «

واستظهرت الجعمية العمرمية مما تقدم أن المشرع بمقتضى احسكام اللقانون المذكور تناول تصحيح التصرفات التي ابرحتها المحافظات على أرض غير تابعة لها سواء كانت من الملاك الدولة الخاصسة الثابتسة للهيئة المامة لملاصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية على أن يقتصر ذلك على التصرفات التي تعت قبل 1/٩٠/١٠ (بتاريخ مرافقة اللجنة العليا للسياسات والشيئرن الانتصادية) ، حيث قضى بنتل ملكية الاراضى محل تلك التصرفات الى المحافظات المتصرفة في تاريخ التصرف .

والحاسل في الحالة المعروضة صدور ترار جحافظ اسيوط رقسم ١٣٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٨ بتخصيص قطعة الأرض محسل النزاع لهيئة كهربة الريف الانشاء بخازن المهمات ــ والمعدات والمعدات الخاصة بانارة القرى ، ويتسليم قطعة الأرض للهيئة على أن تقوم بمسداد الثمن للهئية العامة للاصلاح الزراعى ، وهر ما يعتبر فى حقيقته تصرفا بالبيع فى القطعة المذكورة من قبل المحافظة مع حوالة الثمن الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، وهو تصرف صحيح فى ضوء ما سلف بيانه .

واذ كان الشابت من الأوراق انه لا خلف بين طرفى النزاع فيصا يتعلق بالثمن الواجب اداره للهيئة العامة للاصلاح الزراعى وهو تسعة جنيهات عن كل متر حسبما قدرته اللجنة العليا لتثمين اراضى الدولة المنوط بها قانونا ذلك ، وإنما الخلاف بينهما فيما يتعلق - بعقابل "شفال المساحة المذكورة وقدره ١٩٩ر/٢٩٨ جنيه ، ومتأخرات الضرائب العقارية وقدرها ٢٤٠٢٥٠٠ جنيه ، ومصاريف الأصالاك وقدرها على حين ترفض الهيئة المذكورة ذلك •

ومن حيث أن قرار التخصيص لقطعة الأرض ــ الذى صحدر من الجهة التي الصحت بمقتضى احسكام القانون سالفة البيسان مالكه لقطمة الأرض من تاريخ التخصيص ــ لم يتضمن الاشارة الى متسابل الانسخال فانه لا يكون ثمة سعند الماللية الهيشة العسامة للاصلاح الزراعي به بعدما خرجت الأرض من حرزتها وملكيتها حسسما سلف بيانه ولا يكون لمها لدى الهيشة سدرى الثمن المقدر بمعرفة اللجنسة المذكرة .

لذلك فان متأخرات الضرائب العقارية المطالب بها لا تستحق للهيئة المذكورة _ الا أذا قامت بسدادها بالفعل للجهة المنسوط بهسا قانونا تحصيلها وهو ما خلت الأوراق من الاشارة _ اليه ، وتكون هيئة كهربة الريف وشاتها مع الجهة المذكورة فيما يتعلق بادائها ،

أما فيما يتملق بمصاريف خدمات الأملاك فهى فى حقيقتها نوع من المصاريف الادارية جرى افتاء الجمعية الممومية على عدم جواز الاقرام بها فيما بين الجهات الادارية .

لذليك

انتهت الجمعية المعرمية القسمى الفتسوى والتشريع الى عدم الزام هيئة كهربة الريف ـ بسداد مقابل الاشغال بمصاريف خدمات الأملاك عن قطمة الأرض المخصصة لها بحوض خسارج الزمام بمحافظة اسيوط ، والهدئة وشاتها مع الجهة المتوط بها قانونا تحصيل متأخرات الخرائب المقارية ،

ر فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۳/۸/۸ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۷۶۳/۳/۳۳) ۰

(T+0)

جلسمة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جعركية ـ اتفاقية المونة الاقتصادية والخلية بين عصر والولايات المتحدم الامريكية التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٨ ــ اتفاقية عنجه مشروع الاسكان الصادرة بقرار دليس الجمهورية رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٧٩ ·

قانون الجمارك دقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ـ خضوع جميع الواددات للغرائب الجمركية وغيرها من الغيرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما ثم يرد نعى خاص باعفائها ـ جواز الافراج المؤخف عن البضائع دون سداد الفيرائب والرسوم بالشروط والاوضاع التي يسدها وزير المالية •

اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية نصت على الاتفاق على كل مشروع على حمد مع الالتفاق على حمد مع الالتجام بأسمى الانفاقية التي اعفت عبليات الاستجاد والتصدير او شراء أو استمعال او التمرف في اي من الجواد والمهمات التملقة ببراجع ومشروعات الانفاقية من كافة الفرائب وعاقد تهم المجدوكية – امتداد الاعفاد ال الفاوليا الامريكين ومواطني الولايات المتحدد الامريكية ووائلانهم من موظفي احدى المؤسسات الحامة او الفاصة المتعافدة الامريكية أو الموازي منها أو المناصة المتعافدة الامريكية أو الموازي منها أو المدين إلى المدين المحدد المعافد أو المعرفة منها أو المهونة منها أو المعرفة منها أو المحركية على الاستجاد والتصدير دون الحلال باحكام اتفاقية مشروع المتحدد الاسكان – اتفاقية المروة المنحد الاسكان – الخلفاية المروة المتحدد الاسكان – الخلفاية المروة الإنسكان المحدد المتحدد والتصدير دون الحلال باحكام اتفاقية المروع الإنسكان المحدد المحدد المتحدد المتحدد الاسكان – الخلفاية المروع الإنسكان – تفاصل في حلا الشان – تغلبي .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (ن) من قانون الجسارك رقم 11 لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تغضيع اللبضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لمضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الخرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصمديرها وقتا للقوانين والقرارات المنظبة لها . ولا يجسوز الاسراج عن أية بضاعة تبسل اتهام الاجسراءات الجمركية واداء الفرائ والرسسوم المستخفة مالم ينص على خلاف ذلك في القانون و وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه ديجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوط والأوضساع التي يحدها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تنضمن تيسر

والمؤسسات العسابة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يعددها كما استبان للجمعية المعومية أن البند خامسا من اتفاقيسة المعونه الاقتصادية والفنية المبرمة بين حكومتي جمهورية مصر العربيسة والولايات المتحدة الامريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم مصر العربية على اتصى على انه « لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على اتصى قدر بن فوائد المعونة المقدسة بموجسب هذه الاتفاقة :

(١) تعفى المواد والمهمات التي يتم تقديمها ال الحصول عليها بواسطه حكرمه الولايات المتحدة الامريخية أو بواسطة أي مقساول امريكي يمرل من فبلها لاعراض تتعلق باى بريامج او مشروع يجرى العيسام يه وسفا لهده الأنفاهية وذنك اتناء استخدام هذه المعدات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرايج من كانة الضرانب المتسورة في جمهورية مصر العربيلة على الملحية أو استعمالها أو أي ضرائب أحرى بحون سارية المفعول بها كها تعنى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو للتصرف في اي من المواد والمهمات والمعدات المنعلقة يهمذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركيه او الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير الستصرف او اي ضرائب او أعبساء اخرى مماطة لدلك في جمهوريه مصر العربية . ولا يخضع اي مقاول المريكي وفقا الهذه الالفافية لاية ضرائب سواء كانت ضرائب على الدخل ار الارباح أو الأعمال أو أي ضرائب أخرى أو رسوم أي كانت طبيعتها * ولغرض هذه الاتفاقية فان تعريف مقساول المسريكي يتضمعن الافسراد والمواطنين أو المقيمين اقامة قانونية في الرلايات المتحدة الأمريكية ، او الهيئات أو الشركات المساهمة أو النضامن المؤسسة طبقا القسانون الأمريكي او الهيئات الاجنبية التي يتملك غالبية رأس مالها المواطنين الأمريكيون والمشررعات المشتركة أو الشركات المندمجة التي تنكون بالكامل من أفراد أو هيئات أو شركات مساهمة ينطبق عليها أى نوع من النوعيات السبابقة •

(ب) يمفى المرظفون من مواطنى الولايات المتحدة وعائلاتهم سواء
 اكانوا :

۱ من موظفى حكومة الولايات المتحدة او احدى وكالاتها أو ٢ م افراد متعاقدين مع حكرمة جمهورية مصر العربية أو موظفى احدى المؤسسات العمامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو أحد في وكالاتها * أو ٣ - أفراد بتماقدين مع حكومة ألولايات المتصدة الامريكية أو الفاصسة المعاملين منها أو يعملون لدى احدى المؤسسات المسامة أو الفاصسة المتماقدة مع حكومة ألولايات المتحدة الامريكية أو المولة بنها أو من احدى وكالاتها والموجودين في مصر بقصد القيسام باعمال تقعلق بهذه الاتفاقية من كافة ضرائب المقرضة وفقيا لقوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب الفروضة على عمليسات شراء وتبلك واستعمال أو التصرف في المنقولات الشخصية (بها غيها أنسيارات) المعدة لاستعمالهم الشخصي ويعنى هؤلاء الموظنين وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات المجركية والرسوم الأخرى المغروضة على استيراد وتصدير الامتمة الشخصية والرسوم الأخرى المغروبات والمخسان المتعدات والمؤن (بما فيها المكولات والمشروبات والدخيان) التي تستورد الى جمهسررية مصر العربيسة لاستعمالهم الشخصي ومن أي رسوم أخرى »

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم . أ لسنة ١٩٧٩ بشان المرافقة على اتفاقية منحة لمشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لنوى الدخول المنخفضة في مصر والتي قضت المادة (غ) منها بان تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من اى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في اقليم المفرح ، ويؤدى الأصل والفائدة معفين من هذه الضرائب والرسوم – ب – لدرجة أن (١) اى متصاقد واية هيئة استشارية واى افراد تابعين للمتعاقدين قد يمولون من المنحة وأى ممتلكات أن عمليات مرتبطة بهذه التصاقدات (٢) اى عملية شراء ولى ممتلكات أن عمليات مرتبطة بهذه التصاقدات (٢) اى عملية شراء وغيرها من المنحة لا تعفي من الضرائب أو التعريضات والرسدوم وغيرها من الضرائب المفروضة في خل القوانين المسارية في اقلسيم سداد نفس المبالغ التي دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحدة من هدذه المنحة » •

واستظهرت الجمعية العبوبية من تلك النصوص أن المشرع وضع المسلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات المضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات مالم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الانراج مؤتنا عن البضائع دون تحصيل المضرائب والرسوم المقررة وذلك بالمشروط والأرضاع التي يحددها وزير المالية وأن اتفاتية الموفة الانتصادية والفنية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقسم 204 مسنة ١٩٧٨ وضعت اسسا عاصة للمعونة

الاقتصادية والغنية المقدمة من حكومة الولايات المتعدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي اعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في اي بن المواد والمهسات المتعلقة بهذه البرامج والمعروعات من كافة الضرائب والرسوم الممركية ٠ كما أعفت أي مقاول أمريكي من أية ضرائب أو رسوم أيا كانت طبيعتها . وبسطت هذا الاعفاء على مواطني الولايات المتمدة الأمريكية وعاتلاتهم سواء من موظفى الولايات المتحدة الأمريكية أو الأفراد المتعاقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفي أحدى المؤسسات العسامة أر الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو اقراد متعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو معولين منها أو يعملون لسدى المؤسسات العامة أو الخساصة المتعاقدة معها أو المهولة منها أو مسن أحدى وكالاتها والمرجردين فى مصر للقيام باعمال تتعطق بهذه الاتفاقية ، واتسم هذا الاعفاء ليشمل بين ما يشمل الرسوم والتعريفات الجدركية المعروضه على استيراه وتصدير الامتعلة الشخصية والمعدات والمؤن التي تستورد بقصد الاستعمال الشخصى بعا فيها السيارات • وذلك دونما اخسلال بما تضمنه نص الاتفاقيه الموقعسة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتعدة الأمريكية بشان منعه مشروع الاسسكان ورقع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المعدود التي ووقق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقام ٤٠ لسانة ١٩٧٩ في البناد ب الشرائب من انه لو اسفر تطبيق القرانين المصرية عن التزام بدفع ضرائب أو رسوم أو غيره فالمتعاقد - اى الحكومة المصرية - تتحملها • دلك أن الأسس المعددة في الاتفاقية الأولى واجبة الاعمال دائما وتسرى ولمو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع الاسكان المتدار اليه حكما خاصا في هذا الشان ، طالمًا لم تتضمن خروجها على هذه الأسس * فضلا عن أن ما قررته الاتفاقية الثانية في هذا الشأن لا يخرج في صياغته عن أن يكون نصا احتياطيا يؤكه الاعفاء ولا يدحضه " بل ينم عن أن الاعفساء المقرر في الاتفاقية الأولى ثم في الثانية ، وحتى لمو فرض رغام ذلك واستمقت ضرائب ورسرم فان هذه الضرائب والرسوم يتحملها المتعاقد أي المكومة المحرية

ومن هيث أن مشمول البيانات الجمركية معل النزاع الماثل الواردة من الضارج برسم الجهاز التنفيذي للمشررعات المستركة بوزارة الاسكان في الهار اتفاق المونة الاقتصادية والفنية واتفاقيا مخصصة مشروع الاسكان ورفع مسترى المجتمعات لنوى الدخل المعدود المشار اليها لا تعدو أن تكون معدات وأجهزة وريت المشروع اسسكان ورقع مستوى المجتمعات لمتوى الدخل المعدود يحلوان مثل مشمول البيانات المجمركية أرقام ٢٩١٧٦٨ و ١٦٥/١٨٥ و ١٢٥/١٨٥ و ١٢٥/١٨٥ و ١٤٦٠/١٨ و ١٤٦٠/١٨ و ١٤٦٠/١٨ و ١٤٦٠/١٨ من حكرمة الولايات المتحدة الأمريكية مثل مشمول البيانات المجمركية من حكرمة الولايات المتحدة الأمريكية مثل مشمول البيانات المجمركية رقام ١٢٥٢/١٨٨ و ١٢٥٢/١٨٨ و ١٢٥٢/١٨٨ و ١٢٥٢/١٨٨ و ١٤٥/١٢٨٢ م ١٤٥/١٢٨١ و ١٤٥٠٠١٠ و ١٤٥/١٢٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٢٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٢٨١ و ١٤٥/١٨١٨ و ١٤٥/١٨١٨ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١١ و ١٤٥/١٨١٨ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١٨ و ١٤٥/١٨١٨ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١٨ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨١ و ١٤٥/١٨ و

ومن حيث ان مشمول البيانات الجمركية المسار اليها قد استظلت بالاعفاءات الجمركية المقررة في اتفاق المونة الفنية والاقتصادية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتصدة الأمريكية الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٧ ، فمن ثم تقدر مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة لا سند لها من القانون متعينسة الرفض *

الثالصاف

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتسوى والتثريع الى رئف المطالبة المتدمة من مصلحة الجمارك بالزام الجهساز التنفيذي المشروعات المشتركة بوزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان اداء مبلغ (۲۱۸۲۲۳۲ جنيه) واحد وعشرين المفا وشمانمائة وشعتين جنيها وواحد وتلاثين قرشا كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية المشار اليها

(فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۲/۸/۸ جلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف رقم ۲۳۹۳/۲/۳۳) ٠

جلســة ۳۰ من بولية سيئة ١٩٩٦

أيجاد أماكن - قانون تنظيم الملالة بين المالك والمستاجر - خضوع المتازعات المقصة بالملاقة بين المؤجر والمستاجر لاحكامه - اثبات الملاقة أيجادية منوط بالمحكمة الملتصة بما لها من أدوات ومكنات طبقة لأحكام القانون والعرف والمدالة .

عدم ملامة تصدى الجمعية الصومية لقسمى الفترى والتشريع لطلب الراي في حالات انعاد الغصومة القمالية _ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية عناصر الموضوع واستظهرت من واقع الأوراق المرسله اليها من الجهة طالبة الراى أن هنساك نزاعا بين مجلس الشعب رورثة السيدة / · · · · مالكة الفيسلا التى يشخلها مجلس الشعب يدور حبول مدى قيام علاقة أيجارية بشخانها وأن الأوراق لتكشف عن أن قرارا صدر بفرض الحراسة على أموال المالكة سنة ١٩٥١ وتم شخل الفيلا بوزارة الحربية ثم صدر قرار السام المالكة سنة ١٩٥١ وتم شخل الفيلا بوزارة الحربية ثم صدر قرار المالكيلا بموجب محضر تسليمها المالم المالكيلا بوزارة المالكيلا بوزارة المالكيلا بموجب محضر تسليم بتاريخ ٢١/ ١٩٥٩/ ١١ ان وزارة المديلة لما وقامت بتسليمها الى مجلس الشعب ليشغلها من بعدها لاستخدامها ناديا للمجلس وان مجلس الشعب تحد استخلص من بعض الأوراق قيام علاقة أيجارية / في حين أن ورثة المالكة ينقون قيام مثل هذه المعلقة بدلالة عدم اداء قيصة الابجار المستحق عن شغل

ومن حيث أن المادة ٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن
تأجير وبيع الإماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على أنه
و تفتص المماكم المسادية دون غيرها بالمفصل في المنازعات التي تنشأ
عن تطبيق احسكام هذا القانون ، وتنص المادة ٢٤ من القانون ذاته على
أنه و اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار
كتابة ويجوز للمستأجر أثبات واقصة التأجير وجميع شروط العقد بكافة
طرق الاثبات ، •

ومؤدى ذلك أن ولاية الفصل فيما عساه أن يشرر من منازعات خاصة بالملاقة الايجارية بين المؤجر والسناجر واثبات هذه الملاقة معقدد للمحكمة المفتصة بمالها من ادوات ومكتات طبقا لأحكام القانون والعدالة •

والحاصل أن الأوراق تشير الى أن طلب الرأى المائل انما يتعلق باثبات واقعة خاصة بتوافق ارادتين على انشاء علاقة ملزمة الحرفيها وهذه العالاقة تستخلص اثباتا ونفيا من واقعا لحال وما تستظهره المحكمة المختصة من الأدلة والقرائن المطروحة المامها من كلا الطرفين لتستبين طبيعة العلاقة من خلال موقف قضائي يختصم فيه العلافان اعدمما الأخر لمتجلى الحقيقة القضائية بحسم الواقع في هذا الشان باعتبار ان عقد الايجار كفيره من العقود خاضع في اثباته للقواعد العامة •

وإنه والمن جرى افتاء الجمعية العمومية في حالات انعقاد الخصومة القصائية في موضوع طلب الراي على عبدم ملاءمة التصدى له واستظهار راى في شاته فان هذا النظر يصدق على الواقع المختلف عليه الذي لا مناص في اثباته الا أن يحسم في خصومة قضائية على مشل الحالة المووضة ،

ومن حيث أن مجلس الشعب يرى أن له حقا في شغسل الفيلا المتنازع عليها مستمدا من قيام علاقة أيجارية بينه وبين المسالكة لها ويدحض ورثة المالكية هذا النظر لعدم وجود سند بن الواقع أو التانون يؤيده وبن وم يضحى الأمر في ذلك معقودا للقاضى المختص دون غيره .

وإن الجمعية العمومية فيما تنتهى اليه لتأخذ بعين الاعتبار ن تبيان الراى لا يجب الاختصاص الأصبيل للقاضى المختص ولا يسيده بالنزول على متنضى الراى القانونى الذى تكشف للجمعية المموميسة من مطالعتها لما عرض عليها من وقائع الموضوع من طرف واحد 6 وأن ما يصدر عن الجمعية العمومية من راى بغير خصرمة قضائية تنعقد امامها لا تكون له من الحجية في حسم واقع النزاع ما ينزل منزلة الحتيقة القضائيسة ولا يلزم المحكية بنظر محدد ،

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتثريع الى أن تقرير الحكم واجب الاتباع في الحالة المعروضة مس منوط بالقاضي المختص •

ر فتوی وقم ۱۳۹ فی ۱۸/۱۶ چلسة ۱۹۹۲/۷/۳۰ ملف وقم ۱۸۰/۲/۷ ٠

(Y+V)

جلســة ٣٠ من يولية سنة ١٩٩٦

ضريبة _ ضرائب ورسوم چمركية _ سلطة تقدير قيمة البضاعة _ عدم چواز اعادة التقدير •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ _ وضع الشرع اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للفرائب الاعبركية وفيرها من الفرائب الإضافية المقررة ـ الاتفاء يكون بنص المستحقاق الفرائب الواصية المقررة ـ الاتفاء تقديرية خاص حاستحقاق الفرائب تقدير قبعة المخاصة المستودة للوصول الى التمن الصقيقي الذي تساوه واسعة في سيول تقدير قبعة المخاصة البيان الجميركي حالصدة لا تتليد بالمواتين الملاسمة ولها أن تعاين وتنحقق من النوع والقيمة والنشا حالماينة داخل الدائرة الهمركية _ جواز ولها أن تعاين وتنحقق من النوع والقيمة والنشاء المعاينة داخل الدائرة الهمركية _ جواز والماينة داخل المضارة الهمركية _ جواز والموازية من قدرت الفرائب وسعدت والمرح عن المضاحة سلطتها التقديرية في

استبان للجمعية العمومية لقسمه الفتسوى والتشريع ان المادة (٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشان الجمارك تنص على أن ء تغضم البضائم التي تدخل أراض الجمهورية لضرائب الواردات ... المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقدة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص . . . » وتنص المادة (٣٢) على أن « تكون التبهة الواجب الاقرار عنها في حالة البخائع الواردة هي الثمن الذي تساويه ف تاريخ تسجيل البيان الجمسركي المقسدم عنها في مكتب الجمسرك اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة ... » وتنص المسادة (٢٣) على أن و على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصـة بها ٠٠٠ ولمسلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون ان تتقيد بما ورد فيهسا او بالغواتير نفسها » ، كما تنص المادة (٣٤) على انه « يجب ان يقدم للجبرك بيان تفسيلي (شمهادة اجراءات) عن اية بضاعبة تبل السدء في اتمام الاجراءات ٠٠٠ ويجب أن يتضمن هذا البيسان جميع المعليمات والايضاحات والعناصر التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستنفاء الضرائب عند الاقتضاء . . . » . وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على أن « يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والنحقق من نرعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيسان والستندات المتعلقسة به ٠٠٠ » وتنص المادة (٥٢) على ١٠ « للجمرك في جميع الأحوال اعادة معاينة البضاعة ما دامت تحت رقابتـه » •

ومقاد ما نقدم أن المشرع وضع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة 1977 _ اصلا عاسا مقتضاه خضوع جميع الواردات الضرائب الممركية وغيرها من الضرائب الاضائية المقررة على الراردات بعيث لا يعقى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة • وخول الشرع مصلحة الجمارك وهي يسبيل تقدير قيمسة البضاعة المستوردة سلطة تقديرية واسسمة بغية الوهسول الى الثعن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسية في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها والمسلمة وهي تباشر هذه المهمة غير مقيدة بما ورد من بيان بالفواتير التي يقدمها صاحب البضاعة أو بغيرها من مستندات أو عقره ولم قدمت بناء على طلبها ، وأنما لها أن تعالى البضاعة وتتحقق من نوعها وتدقق في قيمتها وتتاكد من منشئها ومدى مطابقة ذلك لما ورد من بيانات بشهادة الاقراج الجمركي والمستندات المتعلقة بها • وأوجب القانون أن تتم معاينة البضائع - الواردة داخل الدائرة الجمركية ، وأجاز أعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابة مصلحة الجميارك • ومن ثم فاذا قامت المصلحة بممارسية سلطنها التقديرية في معاينة البضاعة ومطابقتها - للبيان الجمركي والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشاها الى غير ذلك بما يمكنها من تقدير ثمنهما وتحديد البند الجدركي الخاضعة له رقيمة الضرائب والرسوم الجدركية الستمقة وتحصيلها والاقراج عن البضاعة ، فانها تكون قد استنفدت سلطتها بما لا يجوز لها من بعد أن تعاود النظر في تقدير قيمتها مرة أخرى بدعوى أن المستورد لم بذكر القيمة المقبقية البضاعة أن نوعها أو غير ذلك من بيانات في شهادة الافراج الجمركي طالما كان بمكنة المصلحة بما لها من سلطة تقديرية خولها لها القانون أن تتحقق من صحة البيانات ومطابقتها للبشباعة الواردة

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هيئة كهربة الريف قد استوردت مشمول البيان الجمركي رقم ٢٩١/٩٨ ، وقامت مصلحة الجمارك بمعاينته واغضاعه للبند الجمركي ١٩/١/٨٥ من التعريفة الجمركية المسلارة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ ــ لسنة ١٩٨٦ بفئة ١٤٪ ، ثم اقرجت عنه بعد أن قامت الهيئة المذكورة باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة ، فعن ثم لا يجوز معاودة النظر في تقدير الضرائب

والرسوم الجعركية بسند معض ظن قام لديها قوامه انه يمكن للهبئة المسترددة طمس اى بيانات لتضليل مصلحة الجمارك عن تطبيق البند الجبركي الصحيح ، وهو ظن لا ظل له بن واتع ولا سند له بن قانون . وهو امر ينبغي أن تتجرد عنه مصلحة الجمارك سيما أن المستورد في المالة المائلة مينة عامة ، الأمر الذي تغدو معه المطالبة المائلة عارية من صحيح صندها متمينة الرفض ،

للالسلك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتثريم الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام هيئة كهربة الريف أداء مبلغ (٢٩٨٠٠٥٠) تسمة وثلاثين القا وثمانمائة جنيه وخمسة وتسعين قرشا كلارق ضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيان الجمركي رقم ٨٩/٢٨٠

ر فتوی رقم ۲۰۱۲ فی ۱۹۹۲/۸/۱۹ جلسة ۱۹۹۹/۷/۳۰ ملف رقم ۲۲۷۰/۲/۳۲) ۰

(۲۰۸) جاست ۳۰ من بولیة سنة ۱۹۹۸

عقد اداري - اخلال بالالتزام المفدي - جواز توقيع غرامة التاخير والطالبة بالتعويض .

قانون تنظيم النافسات والمزايدات المسسادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولالعته التنفيذية ـ الخادة ٩٣ منها ـ جواز اعظا، التماقد مهلة اضافية للتنفيذ مع توقيع غرامة التأخير المقررة عليه ـ امعان التماقد في عدم التنفيذ يجيز لجهة الادارة سحب الأعمال والتنفيذ عل حسابه ـ تطبيق .

استبسان للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع ان المادة (١٤٧) من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه أو تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقرها القانون " ، وتنص المادة (١٤٨) على أنه « يجب تنفيذ المقد طبقها لما اشتمل عليه ربطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، • كما تبين للجمعية العمومية أن البند الأول من العقد البرم بين برنامج الغذاء المالي امتداد ٢٢٧٠ مطروح والمشروع الاستثماري للتجارة بمعافظة مطروح بتاريخ ٢٦/٤/٢١ ينص على أن « يتعهد الطرف الثاني بتنفيذ عملية تصنیع وتورید ۲۵٦۰ ـ باب مقاس ۲۱۰ × ۲۱۰ سم و ۱۵۹۰ شماك ۸۰ × ۸۰ و ۹۰ شیاك ۵۰ × ۵۰ حسب الشروط والمواصيفات والأسمار الواردة بالعطاء المقدم منه طبقا للرسومات ويفتر ايشروط والمواصفات وتعليمات المهندس المسمم للمقايسة ، وينص البند الخامس على أنه « يجوز للطرف الأول فسخ العقد مع مصادرة التأمين النهسائي المستعق وقت الفسخ والحصول على جميع ما يستعقب من غرامات وتعويضات وما يلحق به من اضرار كما يجوز للطرف الأول سحب العملية من الطرف الثاني وتنفيذها على حسابه بطريق المناقصة المسامة او المعبودة أو المعلمة أو الممارسة وذلك أذا أخل الطرف الثاني بأي شرط من شروط العقه أو أحد التزاماته المقررة بالراصفات والرسومات ولم يصلم ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بكتساب موصى عليه بعظم الوصول بضي رة الاصلاح ۽ ويئص اليند السادس من العقد على أن « يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ العملية في موعد غايته أربعة شهور من تاريخ استلامه أمر التوريد ويتم تطبيسق اللسوائح الماليسة وما يتضمنه القادرن رقم ٩ لمسنة ١٩٨٧ ولاتحته التنفيذية الضاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات بشان غرامة التأخير بعبد انتهاء المعساد

المعدد الى أن يتم التسليم المؤقت ، وتوقع الغرامة بمجرد عدوث التأخير ولو لم يترتب عليه أي ضرر دون الحاجة الى تنبيه أو انذار من الطرف الأول وتحسب مدة الغرامة من تاريخ تجاوز المعاد المدد (اربعة شهور) الى أن يتم تسليم ختامي العملية كليا ، كما ينص البند الثامن على أن «تعتبر الشروط والمواصفات وقانون رقم ٨٣/٩ ولاثحته التنفرذية الخاصة بتنظيم المناقصات والمزايدات واى تعديل يطرا عليه مكملا لهذا المقد ء ٠ وتنص المادة (٩٢) من - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ على انه د اذا تأخر المتعبد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في المعدد المعدد بالعقد - ويدخل في ذلك الأصناف الرفوضة - فيجوز للسلطة المفتصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العسامة اعطائه مهلة اضافية للتوريد على ان ترقم عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل اسبوع تاخير او جزء من اسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتمهد قد تاخر في توريدها .. بحد اقصى ٤٪ من تيمة الأصناف المذكورة ، وفي حالة عدم تيام المتعهد بالتوريد في المعماد المعدد بالعقد أي خلال المهلة الإضافية فيكون لجهة الإدارة أن تتفد أحد الإجرائين التاليين وفقا لما تقتضيه مملحة المسار: (1) شراء الاصناف التي يقم المتمهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالمارسة أو بهناتصات محلية أو عامة أو محدودة بننس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها . ويخصم من التامين المردع من المتمهد أو من مستحقاته لدى الجهة أو أية جهة ادارية أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضافا اليها مصروفات ادارية بواقم ١٠٪ من قيمة الأصناف المشتراة على حسابه رما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة في مصادرة التأمين المودع بما يوازى ١٠٪ من قيمة هذه الأصناف والمصبول على جميم ما تستعقه من غرامات وتعويضات واستسرداد جميسم ما تكبسدته من مصروغات وخسائر وزيادة على تيمة العقد نتيجة تنفيذه على حسساب المتمهد ۽ ٠

ومفاد ما تقدم أن تنفيذ المقد طبقا لما اشتمل عليه ويطريقة تتفق مع حسن المنية أصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذ المقدد طبقا لما أشتملت عليه نصوصه وتضمنته أحكامه وهذا الأصل يطبق . في المقود الادارية والمقود المدنية سواء بصواء وأوجب المشرع بمقتضى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائمته التنفيذية ، ضمانا لمسن المرافق العسامة بانتظام واضطراد _ على المقساول المتعاقد مع الادارة تنفيذ الأعبال موضوع التعاقد في الميصاد المعين لذلك . واجاز لها اذا تراخى في التنفيذ اعطائه مهنة اضافية لاتمام التنفيذ متى اقتضت المسلحة العابة ذلك على أن توقع عليه غرابة عن بدة التأخير _ عينت اللائحة التنفيذية المسسار اليها حدودها · فاذا أمعن المقاول في عام التنفيذ كان لجهة الادارة سحب العملية موضوع المقد وتنفيذها على حسابه والرجوع عليه بقيمة الربادة في الثمن والمصروضات الادارية حسابه والمحروضات الادارية من مصروفات وتكدنه من خسائر زيادة على قيمة المقد نتيجة تنفيذه من خسائر زيادة على قيمة المقد نتيجة تنفيذه على على حساب المقاول المقصر في تنفيذ التزاماته المقدة .

ومن حيث أن الشابت أن المسروع الاستشارى للتجارة بمحافظه مطروح قد اخل بالتزامه في توريد الكيات المتعاقد عليها سع برناسيح الفذاء العالمي بوزارة التعمير بالرغم من العديد من الانذارات بالمتزام المواصفات المتعاقد عليها ومراعاة مواعيد التسليم ، وبلغ ما تم تسليمه المواصفات المتعاقد عليها ومراعاة مواعيد التسليم ، وبلغ ما تم تسليمه المتشغل والدفعت المقدمة حوالي عشرين شهوا من اسمتلام امر عليها ، الأمر الذي حدا بالبرنامج الى امهال المشروع مدة شهرا اعتبارا عليها ، الأمر الذي حدا بالبرنامج الى امهال المشروع مدة شهرا اعتبارا وتنفيذها على حسابه ، بيد أن المشروع استبر في ترافيه واوغل في عدم وتزيد الكمية من المشروع وشرائها على حسابه وأخطر المشرع بذلك قريد الكمية من المشروع وشرائها على حسابه وأخطر المشرع بذلك في ١٩٥٠/١/١٩٠ الذي لم يحرك ساكنا ، وإذا ترتب على اخلال المشروع بالني تنهم الدغمة وتدرها بوزارة التمهر قوامه استحقاته لباتي تبهة الدغمة المقدة وتدرها ،

وقيمة الزيادة فى المثمن ومصررفات اعمادة طرح العمليسمة فى مناقصة وقدرها ١٠٥٤ههم جنيها ٠

وغرامة تاخير في التنفيذ ونقا لاحكام المقد قدرها . ٨.٧٦٦٢ جنيها كما ترتب على ذلك أن فات على المشروع تحصيل القيمة الاجبارية المسلكن المورد لها الاعمال موضوع العقد قدرها . ٣٣٤٦ جنيها الامر الذي تفدو معه محافظة مطروح ملتزمة باداء مبلغ ١٦٥٤٣٦١٥ جبيها الى وزارة

التمير ، وذلك عدا المصروفات الادارية التى لا تستحق بين الجهسات الادارية الانظير خدمات عملية ومنا للائحة المالية وهو ما اجدبت الاوراق عن بياته .

4 131

انتهت الجمعية العمومية القسيمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة مطروح (المشروع الاستثبارى للتجارة) اداء مبليغ (١٦٥٤٣٦١٥ جنيه) مائة وخمسة وسيتين النا واربعمائة واثنين وثلاثين جنيها وخمسة عشر قرشا الى مشروع الغذاء العالمي بوزارة التعمير عوضا عن عدم تنفيذ العملية محل النزاع الماثل »

ر فتوی رقم ۲۵۷ فی ۲۸/۸/۱۹ جلسة ۱۹۹۳/۷/۳۰ ملف رقم ۲۷۲۲/۲/۳۲ » «

جلسة ٣٠ من بولية سنة ١٩٩٦

محميات طبيعية - عمارسة الانشطة في مناطق المحميات الطبيعية - التصريح بمباشريها -حدوده ٠

قانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۳ في شان المحميات الطبيعية ــ قوار رئيس عجلسي الوزراد. رقم ۱۰۱۷ لسنة ۱۹۸۳ بتغيل بخص احكام القانون المذكور -

تبين للجمعيسة العموميسة القسسمى الفترى رالتشريع ان المادة (۱) من القانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۳ في شسان المحيات الطبيعية متنص على أنه « يقصد بالمحية الطبيعية في تطبيق احكام هذا القانون اي مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تضمه من كائنات حية نباتات أو حيوانات أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات تبية تقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية ويصدر بتصديدها قدرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء وتنمن المادة (۲) على أن « يحظر القيام بأعمال أو تحمرفان أو انشطة أو أجراءات من شأنها تدير أو أتلاف أو تدهرور البيئة الطبيعية ، أو الاضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النبائية أو المساس بمستراها الجمالي بمنطقة المعية ، ويحظر على وجبه الخصوص ما طي :

ميد أو نقل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو البحسرية أو البحسرية أو القيام بأعمال من شانها القضاء عليها •

صيد ان اخذ او نقل أى كائنات او مواد عضوية مثل الصدفات او الشعب المرجانية او الصخور او النربة لاى غرض من الاغراض .

- اللف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية .

اتلاف او تدمير التكرينات الجيولوجية او الجغرافية ١٠ المناطق.
 التى تمتير موطنا لقصائل الحيوان او النبات او لتكاثرها ٠

ادخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

 تلریث تریة أو میاه أو هسواء منطقة المحسسة بای شسكل من الإشكال .

— كما يحظر اتابة المباني أو المنشآت أو شبق الطرق أو تسبير المركبات أو معارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في منطقة المحمية الا بتصريح من الجهة الادارية وفقا المشروط والقراعد والاجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ·

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شان المعميات الطبيعية تنص على ان ، يكرن جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء الجهة الادارية المفتصبة بتنفيد احكيام القانون رقم ١٠٢ لمسئة ١٩٨٣ ء وأن المادة الأولى من قسرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١١ لسنة ١٩٩٢ بانشاء محميتين طبيعيتين في نبق وأبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء على خليج العتبة . . . » وتنص المادة الثانية على أن « يتولى جهاز شئون البيئة مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في التاتون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه وفي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لناطيق المحميتين » وتنص المسادة الثالثة على أنه « . . . يحظر اقسامة المباني والمنشات أو شق الطرق لتسميزر المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في مناطق المحميتين الا بتصريح من جهاز شئون البيئة وفقا لملشروط والأوضاع والاجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، • كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بالشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بممارسة الانشطسة في مناطسق المحيسات الطبيعية على انه « لا يجوز اتامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسسيير مركبات أو ممارسة أية انشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهاز شئون البيئة وفقا للشروط والقراعد الآثية ٠٠٠ ي ٠

ومناد ما تقدم أن المشرع ادراكا منه لاهبية الدغاظ على البيئة وحمايتها وتوفير الطروف اللازمة للحياة الطبيعية للاهياء النباتية والحيوانية على البر والشواطئ، وفي مياه الخلجان والبحسار والانهسار ؟ اصدر القانون رقم ١٠٠٢ لمسنة ١٩٨٣ في شأن حماية المحميات الطبيعية

وضرب سيلها من المهاية على مساحات الأرض أو المياه التي بمسدر بتمديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتضم كائنات حيسة نباتية ١. حيوانية أو اسماك ، أو تضم تكوينات طبيعية ذأت قيمة ثقافية او علمية او سياحية او جمالية . وحفاظا على هذه الحيوانات والقيم حظر المشرع القيام باعمال أو الاتيان بتصرفات أو مباشرة أنشطة أو أتخاذ اجراءات من شانها تدمير او اثلاف او تدهور عناصر البيئة الطبيعيسة او الاشرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالي بالمناطق المحمية ، ولم يبح المشرع على وجه الخصوص صبيد أو اخذ او نقل او اتلاف اي كائنات مربة أو نباتية أو بحرية أو مواد عضوية مثل المدنات أو الشمب الرجانية أو الصخور أو التربة لأى غرض من الإغراض ولم يجز تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أر المناطق التي تعتبر موطنا لفصائل الحيوان او النبات او لتكاثرها ، أر أدخال أجناس غربية للمناطق المحمية حفاظا على الثوازن البيش فيها ، أو تلويث ترابها أو مياهها بأي شكل من الأشكال • كما منع المشرع اقامة الباني أو المنشآت وشق الطرق او تسيير المركبات او مباشرة ايسة انشطسة زراعية أو تجارية في مناطق المحيات الطبيعية الا بتصريح من جهال الادارية في ضوء الشروط والقواعه والاجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠ ونقاذا لذلك صدر قرار رئيس محلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بالشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بعمارسة الأنشطة في مناطق المحميات الطبيعية ، وحظر اقامة المساني والمنشأت أر شق الطرق أو تسميير المركبسات أو مباشرة أية انشطة زراعية أو تجارية في مناطق المحميات الطبيعية الا بتصريح من جهال شئون البيئة ٠

ومن حيث أن التصريح بدباشرة الأنشطة المشار اليها في المناطق المحية يجد حده ومداه في الترخيص بنشاط ليس محظور في القانون أي مباشرة نشاط سمح به القانون راباحه ، والرقابة القانونية على النشاط محل الترخيص هي رقابة مرجعها تفسيد نصوصه وبرسان ارادة المشرع من تقويرها في ضوء العلة منها .

والتصريح بمباشرة النشاط لم يعهد به المشرع لجهة الادارة استناء من أحكام القانون ، انما عهد به اليها بحصبانها القوامة على تنفيذه العارصة على تحقيق مقاصده ومن ثم لا يكرن التصريح صحيحا الا اذا صدر مراعيا ضوابط القانون وحدود ما أباح وابتعد عما منع منه القانون من أنواع نشاط معظور ، والا كان تصريعا عشدويا بعيب مخالفة القانون ·

ومن حيث أن السند الثانى من مشروع التمريح - معل المراجعة - الجابرى والأسماك على مساحة مائة وعشرين فدانا فى منطقة محمية الجبيرى والأسماك على مساحة مائة وعشرين فدانا فى منطقة محمية بقى وأذ حظر القانون رقم ١٠٠٢ لمسنة ١٩٨٧ أنف الذكر نقال الكائنات الحية أو البرية أو النباتية أو البحرية أو المواد العضوية بمثل المسنفات أو الشعب المرجانية من والى المناطق المصية أو ازعاجها أو المسنف غريبة اليها حفاظا على التوازن البيني غيها . فين تم ان مباشرة نشاط نربية الجهيرى والاسهاك في المناطق المحية يمسد مقالفا المقانون دلك أن المنطقة المحمية أذ كان بها مثل هذه الكائنات مان الاكثار منها بطريقة تجارية يؤدى الى الإخلال بالتوازن البيئي فيها . أما أن كاند المحمية ليست موطنا لها قلا يعدر النشاط أن يكون ادخالا لإجناس غريبة اليها وكلاهما أمر محظور في القانون تونهي عنه المشرع مع أحكام القانون رتم ١٠٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

لذا____ ای

انتهت الجمعيــة العموميــة لمســـمى المغتـوى والتشريع الى اعتبار النشاط المطارب ممارسته بمقتضى التصريح المراد مراجعته ، نشاطا يتمارض مع أحكام القانون رقم ١٠٢٧ لمسنة ١٩٨٣ في شأن المحميـات الطابعية -

۱ فتوی رقم ۹۰۸ فی ۹۸/۸/۱۹ جلسة ۱۹۹۹/۷/۳۰ ملف رقم ۱۵/۱/۷۲۶ ی .

جاسسة ٣١ من يولية سنة ١٩٩٠٠

عقد اداری _ تنفیذه _ العقد شریعه التماقدین _ قانون تنظیم المناقصات والزایدات ولائحته التنفیذیة -

ينبغى تنفيذ العقود بطريقة تتفق مع ما يوحيه حسن النية .. يتعين تنفيذ الالتزام التصوص عليه فى العقد فى الوعد المنفق عليه ... التأخر فى ذلك يوجب عل جهة الادارة افتضاء غرامة التاخير القررة فى الخانون المدكور ولائمته التنفيذية ... تطبيق •

استبان للجمعية العموميسة لقسمى الفت وى والتشريع أن المادة (١٤٧) من القانون المنى تنص على أن ء أ ــ العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو لملاسباب التي يقررها القانون فاح ، وأن المادة (١٤٨) من القانون ذاته على أن ء يجب تنفيذ العقنون ألمة على أن ء يجب تنفيذ العقنون المنتقل على ويبلريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية ، ، ، وأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصسات والمزايدات المسادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٥٧ لسمنة ١٩٨٦ تنص فى المادة (١٩٠) على أن ء اذا تأخر المتعبد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في المنتصد بالمعقد ويدخل في ذلك الإصناف المرفوضة في يجرز للسطلة المسادة العاماء اعطاءه مهلة اضافية المسادر عام أن توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل أسمبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعبد قدد تأخر في توريدها بعد أقص علا المسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعبد قدد تأخر في توريدها بعد أقسم علا الأسبوع من قيمة الأصناف المذكورة ، ، ، ،

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان من المبادىء السلمة ان العقود تخضم الأصل عام من اصول القانون يقضى بان يكون تنفيذها بطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية ، أما في مجلل العقود بصفة عامة يتمين أن يتم تنفيذ الالتزام في المرعد المتفق عليه ، والا استنهضت جهة الادارة حتها المخول لها تانونا باقتضاء غراسة التأخير من المتمائد المتقاعس عن التوريد في الموعد المحدد ،

رمن حيث أن الثابت من الأوراق أن أمر التوريد الصادر من الهيئة العامة للخدمات البيطرية نص على أن يتم التسليم بمخازن الطابع وأنه يتعين على الهيئة المتعاقد تجهيز الأصناف لحين حضور لجنة القحص والاستلام ومعها شيك بكامل القيمة لملاستلام ، وأن الموعد المعدد للتسليم هو شهر من تاريخ استلام البروغات معتبدة من الهيئة .

واذ كان الثابت من الأوراق انه تم اعتصاد الهومستر بتساريخ ١٩٩٢/١/١٢ ولم تتوجه لمهنة القحص والاستلام المطبوعات الا ١٩٩٣/٢/٣٠ حيث تم استلام المطبوعات ولم يثبت من الاوراق ترجه اللهنة المذكورة قبل ذلك التاريخ على الرغم من المراسلات العديدة الصادرة الى الهيئة الاستعثاثها على الحضور للاستلام ، ومن ثم فان الهيئة المسامة لمشئون المطابع الأميرية تكون قد أوقت بالالتزام المقرر عليها وفقا للمقد ، ولا يكرن ثمة تأخير في جانبها ، الأمر الذي بكون ممه خصم غرامة التأخير المشار اليها قد تم بلا ساند من القانون أو الواقع وهو ما يتمين معه الزام الهيئة المسامة للخدمات البيطرية برد المناخ المفصوم الى الهيئة الطالبة ،

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتثريع الى الزام الهيئة الصامة للخدمات البيطرية برد مبلغ ٤٠ ٨٨/ جنيه الخصومة من مستحقات الهيئة العسامة المشئرن المطابع الأميرية كفرامة تأخير في عملية المطبوعات *

ر فتوی رقم ۹۱۰ فی ۱۹۹۹/۸/۰ چنسة ۱۹۹۹/۷/۳۱ ملف رقم ۹۹۰/۲/۳۲ c

(117)

جلسـة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

شريبة _ شرائب ورسوم چمركية _ الاعلماء منها -- هدية _ اعقادها عن الشرائيه الجمركية •

وضع الشرع بهتشى قانون الجهارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما يقضى بخضوع جميع الواردات للفرائب الجمركية ـ الاعطاء خيا يكون بنص حائشرع أعلى الهدايا والهبات والميتات الواردة لوزارات الدكومة ومصالحها ووجاعات الحكم للحل والهيتات العامة من الهرائب والرسوم الجهركية المقررة وبشرط قبول السلطة المختصة الاهداء ـ وجوب صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء قا كانت القبية فلاشياء المهداة زيد على عشرة الألاف جنبه ـ سعود والخارد بلول الهدية يوجب الاعطا من الفيرائب والرسوم الجمركية ـ تطبيق .

تبين للجمعيسة العموميسة لقسسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقسم ٦٦ أسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضم البضائم التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقدرة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقدرة وذلك الا ما سبتثنى بنص خاص ٠٠٠ ، وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسمنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعقاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب والرسارم الملحقة بها وبشرط المعاينة الأشبياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرأر من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : ١٣٠٠٠ ـ الهدايا والهبات والعينات الواردة ليزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المعلى والهيئات المسامة ٠ كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٨) من قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لمسنة ١٩٨٣ باصدار اللائصة التنفيذيك للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الشار اليه على أن « يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر في البند (١٣) من المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسحة ١٩٨٣ المشار اليه ما ياتي : (١) أن تتحقق مصلحة الجمارك من تطبيق أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشان الهدايا والهبات والمنح وعلى وجه الخصوص التاكد من قبول السلطة المختصة للاهداء سواء الوزير المختص أو رئيس الجهة في حالة ما إذا كانت قيمة الأشياء في حدود عشرة الاف جنيه ، فاذا كانت اكثر من ذلك فيجب موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول الاهداء » •

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون الجسارك وضبع أصبالا عابسا مقتضباه خضبوع جيبع الواردات للضرائب الجمركية بالم يرد نص خاص باعفاتها كما تسرر اعفاء الهدايا والهبات والمينات الواردة لوزارات المكرمة ومصالحها ووحدات المسكم المصلى والهيئات العابسة من الضرائب والرسوم المجمركية المقررة وبشرط قبول السلطة المغتصة الاهداء والذي يتعين أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء أذا كانت قيمة الأشياء المهداة تزيد على عشرة الاف بقنه .

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مشعول الشهادات الجمركية محل النزاع الماثل قد وردت على سبيل الهدية من هيئة العين الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية الى مستشفى الخليفة العام بالقساهرة وانه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٧ لسنة ١٩٨٥ بقبولها ومن ثم يعد مشهدال الشهادات الجمركية أنفة الذكر متمتعا بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية القررة وتضحى مطالبسة مصلحة اللجمارك غير قائمة على عمد تسندها حرية بالرفض •

اذليه

انتهت الجمعيسة العموميسة لمسسمى الفتسوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام مستشفى الخليفة العسام اداء مبلغ مقداره ٢٠٠١/١٠٠ جنيه كضرائب ورسوم جمركية على مشمول الشهادات الجموكيسة ارقام ١٩٨٧ و ١٩٤١ و ٢٠٤٢ لسسنة ١٩٨٤ ليرودها على سبيل الهدية مستوفاة الإجراءات القانونية المقسرة للاعقاء -

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۱۹۹۳/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۳/۸/۱ ملف رقم ۲۰۹۳/۲/۳۳ .

(717)

جلسـة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

الجمعية العمومية القسمى اللتوى والتشريع ــ اختصاص ــ جهات خاضعة لأحكام فانونً قطاع الأعبال المام ،

وضع المترع بمتنفى نص المادة 7.7 د من قانون مجلس الدولة اصلا عاما ملتضاه المتصام المجمية المهومية القدمى الفتوى والتتريع بالفسل فى المنازعات التى تنشأ بين المسالح المامة أو بين الهيئات المعلقة أو بين هذه المجان وبعضها المسالح المعلقة أو بين هذه المجان وبعضها المسلمية تتحدر عن المنازعات اللي يكون أحد الحرافها شخص من اشخاص القانون المخاص .. عيئات القطاع المام وأصبحت خطيفة لاحكام قانون قطاع الاعمال العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حاسبة تطبيق حقيقة عليه تعلية المحكم فانون قطاع الاعمال العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة تهديا حطيق

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٢٦) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ بشمان مجلس الدولة متنص على أن « تغتص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراي في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠، (د) المنسازعات التي تنشأ بين الرزارات أو بين المسالح العمامة أو بين الهيئات العمامة أو بين المؤسسات العمامة أو بين هدذه الجمات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم في هذه المنازعات ملزما للجانبين » *

وبغاد بات قدم أن المشرع وضع في المادة (٦٦) نقرة (د) بسن القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة اصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع درن غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المسالج العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجبات بعضها البعض ، وهي جميعها من أشخاص القانون العام ، ومن ثم فأن ولاية الجمعية العمومية بنظر المنازعات تتحصر عن تلك التي يكون أحد اطرافها شخص من أشخاص القانون الخاص ولو كأن الطرف الآخر من أشخاص القانون المام .

ومن حيث أن التعهد المصادر لمصلحـة الجمحارك باداء المضرائب والرسوم المجمركية المقررة على مشمول البيانات الجمركية محل النزاع مسادر عن مركز تنهية التصهيهات الهندسية والصناعية الذى نقلت تبعيته الى هيئة القطاع العام المسناعات الهندسية الالكترونية بيعتضى تسرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن نقل تبعية مراكز البحوث التابعة للمهيئة العسامة للتصنيع الى هيئات القطاع العسام الصناعية التي المسحد خاضعة لاحسكام قانون قطاع الإعمال العسام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ ، غين ثم فان الاختصاص بنظر المنازعة المهومية لقسمى الفتوى والتشريع ،

انتهت الجمعيــة العموميــة لقســمى الفتـوى والتشريع الى عدم اختصاصيها بنظر المنازعة الماثلة ·

ر فنوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۲/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۲۲۷۳/۲/۳۲) -

(414)

جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة _ ضرائب ورسوم جمركية - اعلاء •

وضع الشرع بعتشى قانون الجمارات وقي ٢٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الفيرائب الإضافية المقررة على الواردات --الإعفاء منها يكون بنص خاص -- استحفاق الفيرائب والرسوم عند ودر المضاعة -- لرئيس الجمهورية منفقة الإعفاء بشرط المعاينة -- صمور قرار من وليس مجلس الوقراء بصفته طوضا في هذا الاختصاص بالاعفاء شريقة عدم التصرف الى القير -- التصرف بالمطافلة الملك -- وجوب سبدة الفيرائب والرسوم الجهرائية -- الخبيق .

استبان للحمسة العمومية لقسيمي الفتسوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تفضع البضائم التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المسقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الاما يستثنى بنص خاص ، وتنص المادة (١١٠) من القانون ذاته على أن و مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط الماينة : ،٠٠ (١٢) الأشياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية ، * كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار غائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٨٠ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية تنص على ان و تعقى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم خمسون سيارة جمع قمامة ٠٠ ، وتنص المادة (٢) من ذات القرار على أن ء يحظر التمرف في السيارات الخبسين المفاة بمرجب هذا القرار ما لم تسدد هنها الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتسورة بالنسبة لعالة السيارة في تاريخ التغليص أو التصرف عسيما يفيه الغزائة العامة رطبقا للتعريفة الجمركية السارية في ذلك التاريخ ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسدم أن المشرع في قسانون الجمارك وقم ٢٦ أسعة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة علي الواردات بعيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وخول المشرع رئيس الجمهورية في البند (١٢٠) من المادة (١١٠) سلطة اعقاء الواردات من الضرائب والرسوم

الجمركية المقررة عليها بشرط الماينة ، ويسند من ذلك صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٨٠ – بالتغويض من رئيس الجمهورية في مباشرة بعض اختصاصاته بمتتفى قراره رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٨٠ باعقاء السيارة محل المنازعة الماثلة ضمن سيارات أخرى من أداء الضرائب والرسوم الجمركية – المقررة شريطة الايتم التصرف فيها الى الفير ما لم تؤد عنها الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لماتها في تاريخ التصرف رطبقا للتعريفة الجمركيسة السارية في هذا التاريخ ،

ومتى كان الثابت من الأوراق ان مجلس محلى مركز طنطا قد قام ببيع السيارة محل المنازعة بالزاد العلني بالمخالفة للحظر الوارد قل محل المنازعة بالزاد العلني يتعين الزام محافظة الغربية بان تؤدى الى مصلحة الجمارك الضرائب والرسوم الجمركيسة المقررة على تلك السيارة وفقا القيمتها رحالتها في هذا التاريخ طبقا للتعريفة الجمركية السيارة وقتنذ والتي بلغت قيمتها ٢٧٧٧ حنبه ٠

ولا يقدح فيما تقدم أن السيارة محل النزاع قد استنفد الفسرض منها وتم تكبينها لعسدم جدرى الاصلاح فضلا عن ارتفاع تكاليف، أذ أن هذا التكهين لا يعني عدم أداء الضرائب والرسوم الجمركية القررة عليها والتى صدر قرار الاعقاء مشررط بادائها في حالة التصرف فيها الى القسير .

لذلبك

انتهت الجعمية المعومية لمسمى الفتسوى والتتريع الى الزام محافظة الغربية باداء مبلغ مقداره ٢٧٧٢ جنيه كضرائب ورسوم جمركية عن المسيارة محل النزاع المأشن

ر لتوی رقم ۱۱۳ فی ۱۹۹۲/۸/۱۰ جِلسة ۱۹۹۲/۸/۱۱ ملف رقم ۳۳۶۳/۲/۳۳) •

(YIE)

عِلسِـة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

عقد اداري _ تنفيذه _ المقد ضريعة المتعافدين _ تنفيذ المقد يجب أن يتلق مع مايوهيه حسن النية الالتزام بعبارات المقد متى كانت والسعة الدلالة على اراحة المتعافدين _ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريع ان المادة (١/٤٧) من القادن المدنى تنص على ان « العقد شريعة المعادين غلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، او للاسبساب اسى يقررها القانون » . وإن المادة (١١٤٨) من ذات القانسون نفس على أن « ١ ــ يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تنفق مسع ما يوجبه حسن النية .

٢ - ولا يقتصر العقد على الزام المنعاقد بما ررد فيه ، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزمات وفقا للقانون والعسرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ، وان المادة (١/١٥٠) منه تنص على ان « اذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طبريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين » وأن المادة (٤٢) منه تنص على ان « يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشترئ بالصالة التى كان عليها وقت البيم » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن المشرع وضع اصلا من اصول القبانون ينطبق في العقود المدنية والادارية على حد سواء فهذان الصنفان من العقود سواء في أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو لملاسباب التي يقررها القانون وان تنفيذه يجب أن يكون طبقاً لما اشتبل عليه وبطريقة تنفق سعم مه يوجبه حسن النية وأنه اذا كانت عبارات العقد واضحة في اللالمة عن ارادة المتعاقدين تعين الالتزام بصريح العبارات وأن التزام البائم بتسليم المبيع يتعين الالتزام باحالة التي كان عليها المبيع وقت ابرام

ومن حيث أن الثابت من نصوص القعقد المبرم بين طرقى النزاع أن البيم للمعارة محل النزاع تم يشمن الجمسالي قدره ١٨٦٠٠٠ جنيسة

وهذا الثمن مقابل المباني فقط دون الأرض التي تظل ملكا للمحافظة وهو ما ررد في نصر البند الفامس من العقد ، وتأكدت صفة هذا البيع المجزافي بما ورد في نصر البند السادس من العقد من انه اذا انتصح وجود زيادة او عجز في المساحة المقررة فلن يكون أذلك اي تابير علي المبيع (و الثمن المتفق عليه ،

واذ كان ما تقدم ولم تتضمن العقد اى اشارة الى ارجاء تحديد اللثمن هتى الحساب الفتامي لعملية انشاء العمارات فانه لا مناص من الالتزام بما ورد في العقد ويكون البيع في الحالة المعروضة بيعا ناجزا مقطوعا فيما يتعلق بالمثن ، وهو الأمر الذي يجعل مطالبة المعافظة بفرق الشن فاقدة لسندها حربة بالرفض *

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمصاريت ترصيل الكهرباء إلى العمارة محت البيع غان الثابت من الأوراق أن التصليم للعمارة ثم بتاريخ الإدراق أن التصليم للعمارة ثم بتاريخ ومن الإدراق ولا كانت المقايسة الواردة للمحافظة عن العمارات جميعا ومن بينها العمارة محل النزاع تتضمن أعمالا تمت قبل ١٩٩١/٦/٣٠ ومن التكلفة ، وأن لم يتضمن محضر التسليم أي تحفظ فيما يتعلق بعماريف توصيل الكهرباء أو أية مرافق أخرى. فأنه لا سبيل للزام الهيئة باية مبالغ في هذا العسدد وتكارن مطالبة المعافظة حديرة بالرفض .

لتليك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتسوى والتشريع الى عدم النزام الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية بفروق اسسعار وقيمة توصيل الكهرباء للعمارة السكنية المشتراة من محافظة البحسر الأهمر .

فتوی رقم ۱۹۰۰ فی ۱۹۹۳/۸/۱۰ چلسة ۱۹۹۳/۸/۱۰ ملف رقم ۱۹۹۳/۸/۱۰ ۰

(YIa)

جِلسـة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

مسئولية تقصيرية ـ مسئولية التبوع عن اعمال تابعه •

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاث اركان الططأ والهرو وطلاقة السببية يينهما _ مسئولية التبوع عن اعمال تابعة غير الشروعة التي تصدر عنه حال فيامه باعمال وقيلته أو بسببها شروطة بتوافر دابطة التبعية بين التابع والتبوع _ قوام هذه الرابطة خضوع النابع لسلطة التبوع _ تحقق الضرر نتبجة لهذه الألصال غير الشروع _ وجوب التعويض •

عدم حدوث تلقيات او اصلاحات ـ رفض الحقالية ـ تعويض الجهات الادارية عبا عاتها من كسب بنيض التجرد عن الحفالية به اعمالا لصحيح المقتضيات التى من اجلها ضرب الصنع عن المطالبة باللوائد التاخيرية في الزعة الجهات الادارية بطمها البحض ـ تطبيق ٠

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتدى والتشريع ان المادة (١٦٣) من القانون المدنى التي تنص على ان و كل خطا سبب ضررا للفير يلزم من ارتكبه بالتعمويض و والمادة (١٧٤) من ذات القانون التي تنص على أن و ١ حيكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه - بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها ا

٢ ــ ونقوم علاقة النبعية ولو لم يكن المنبوع حراً في اختيار تابعه
 متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي ترجيهه ء

واستظهرت الجمعية المعومية من النصوص السابقة أن السئوليسة التتصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعسدتة السببيسة بينهما ، وأن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تتحقق متى صدرت الأفعسال غير المشروعة عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية توامها خضوع الأول أسلطة الثاني متى كان له حق رقابته وتوجيهه فيما يقسوم به من أعمال لمسابه من عمل محدد ، وأن تؤدى تلك الأقعسال الغير مشروعة الى الحاق الضرر المطالب بالتعويض عنه .

ومن هيث ان الثابت من الأوراق انه ولئن قضى حسكم المحكسة المسسكرية العليا بالسويس المسادر فى الجناية رقم ٣ اسسنة ١٩٨٧ عليا السويس بجلسة ١٩٨٧/٣/٢ بثبوت خطأ الجنسدى الذكسور لرهونته وعدم تعوطه اثناء عبوره المزلقان مكان الحادث مما ادى
الى اصطدامه بالجرار المهلوك للهيئة ، الى أن الأوراق خلت من أي
تلفيات حدثت للجرار ، الا – اعوجاج بسيط ، ولم تقدم الهيئة
ما يفيد أن اصلاحا أجرى للجرار ، ولم تورد أى تكاليف في هذا الشأن ،
ومن ثم فان ما تطالب به للهيئة من الزام الوزارة بالمبلغ المشار اليه يغدوا
فاقدا لسنده حريا بالرفض ،

ولا ينسأل من ذلك ما أشارت اليه الهيئة من تقدير لقيمة تأخير الدقة طبقاً للسرعة التجارية فذلك من قبيل التعويض عما غاتها من كسب نتيجة لتعمل الجرار بسبب الحادث مما ينبغى عليها أن تتجرد عن المطالبة به اعمالا لصحيح المقتضيات التي من أجلها ضرب الصفح عن المطالبة بالفوائد التأخيرية نيما يثور من أنزعة بين الجهات الادارياة بعضها البعض على نمو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية .

لذليك

انتهت الجمعية المعرمية المى رغض مطالبة الهيئة القوميه لسكك حديد مصر بالزام وزارة الدناع سبلغ .٥٣٥،٥٣٥ جنده كتعويض عسن تأخير الدقة بسبب الحادث المعريضة وقائمه ·

و فتوی رقم ۱۹۸۸ فی ۱۹۹۳/۸/۱۱ جلسة ۱۹۹۳/۸/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۳/۸/۱۲ ء ه

(217)

علسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية ... اتفاقية الموتة الاقتصادية والقلية بين مصر والولايات التعمد الإمريكية التي صمد بها قرار رئيس الجمهورية رقم 100 أسنة 1970 ·

فانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خضوع جميع الواردات للضراف الجمركية وعيما من الضراف الوضافية الأخرى القررة على الواردات - الاستئناء ورود فس خاصي بالإعفاء - الانتخافية وضعت اسسا عامة للمعونة الإقتصادية والفئية على أن تتم الأطاق في ثان كل مشروع على حدم مع الالتزام بالأسس الذكوره والتي اعضب عملات الاستسبرات و التصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من الواد أو المهمات المتملفة بهلم البرامج والمتروعات من كافة الفراقب والرسوم الجميدكة - اعلقاء المقاولين الأمريكيين من الفراقب والرسسوم - اعتماد الاعقاء في الموطنين من مواطني الولايات للتعده الأمريكية وعاذاتهم أو المتعافدين مع حكومتها أو ممولين فيها أو يعملون لدى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعافدين هم على الموافقة المها أو مناوية وكالإنها والموجودين في مصر للقيام المتعال تعلق بولية المولة المهابق -

استسان للجمعينة العمومينة لقسمعي الفتنوي والتسريع ن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تحضع ء البضائم التي تدخل اراضي الجمهورية لمضرائب الواردات - المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى ينص خاص ١٠ وتعمل الضرائب الجعركية وغيرها. من الضرائب والرسرم التي تستعق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقيا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجبوز الافسراج عن أي بضاعة قبيل اتمام الاحبراءات العمركية وأداء الضرائب والرسيوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون « وتنص المادة ١٠١١) من القانون ذاته على أنه و يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون نحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشررط والأوضاع التي يحددها رزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمسالح الحكومية المؤسسات المامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها • كما استبان للجمعية العمومية أن البند خامما من اتفاقية المعونة الاقتصادية والغنية المرمية ببن ب حكومتي جميهورية مصر العربيسة والولايات المتحدة الأمريكية الصادرة بقسرار رئيس الجمهوريسة رقسم ٤٥٨ لمنة ١٩٧٨ بنص على انه والضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على اقصى قدر من فهائد المونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية:

1) تعفى المواد والمهات التي يتم تقديها أو الحصول عليها بواسطة محكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أي مقاول أمريكي يمرل من قبلها لأغراض تتعلق بأي برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الانفاتية وذلك الناء استخدام هنذه المصدات والمهات والموائد المنطقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة المبرامج المقررة في جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أي ضرائب أخرى تكن سارية أو التصرف أي من المواد والمهات والمصدات المتعلقة بهذه البرامج أو التصرف أي من الموائب والهات والمصدات المتعلقة بهذه البرامج على عمليات الاستبرات والمتحددة أو الضرائب المقررة على عمليات الاستبراء أو الضرائب المقررة على عمليات الاستبراء والمتحددة أو المحرائب أخرى مرائب على عمليات الاستبراء والمتحددة أو أي ضرائب المقررة أو أعساء أخرى معاشلة لذلك في جمهورية مصر العربية ، رلا يخضع أي كنت طبيعتها .

واستظهرت الجمعية الممومية من تلك النصوص أن المثرع وضع المسلا عاما في قانون الجمارك يقضي بخضرع جميع الواردات لمضرائب الإضافية الأخرى المقرد على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ، وتمصل هذه الضرائب عند ورود المبناعة واستثناء من ذلك أجار المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع حون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالمخروط والأوضام التي

معددها وزير الغزانة وان انفاقية المعونه الافتصاديه والعنيسة الصادرة يقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسبه ١٦٧٨ وضعت اسسا عامة للمعونه - الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومه الولايات المتعدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على ان يتم الاتفاق عي شان كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتعاقيــة التي اعفت عمليه الاستيراد او النصدير او شراء او استعمال أو التصرف في أي من المواد أو المهمات المنعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ٠ كما اعفت أي مصاول امريكي من ،ي ضرائب أو رسوم أيا كانت طبيعتها ٠ ويسطت هذا الأعفاء على الموسمين من مواطني الرلايات المتعدة الإمريكية وعائلاتهم او المتعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو معولين منهما أو يعملون لدى أحمدي المؤسسات العسامة أو الخاصة المتعساقية معهسا أو المرلة منها أو من احدى مقاولاتها والموجودين في مصر اللقيسام باعمسال تتعسلق بهسذه الاتفاقية ، واتسم هذا الاعفاء لميشمل بين ما يشمل الرسوم والتعريفات الجمركية المفروضة على استيراد وتصدير الأمتعسة الشخصية والمعدات والمؤن التى تستورد يقصد الاستعمال الشخصي ا

ومن حيث أن التابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت عن ثلاجة ماركة ادميرال سمة ١٩ قدم مثمول البيان للجماركي رقام ٨٨/٨٦٢ الوارد برسم السايد راسل جورديون الضايد الاقتصادي الأمريكي بالأمانة الفنية لبرامج التتمية المحلية المول من المعرنة الفنية والاقتصادية الأمريكية ، فمن ثم يضحي مشمول البيان الجمركي المشار اليه معفى من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي تفدو معام مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة عارية من المصيح سندها حرية بالرفض ،

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتثريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك لالزام وزارة الادارة المطية اداء مبلغ (٢٠٦٦/٣٠ ج) الفين وستة وستين جنبها وخمسة وعشرين الرفسا كفراتب ورسوم جمركية على مشحول البيسان الجمسركي رقسم ٨٨/٨٢٢

ر فتوی رقم ۱۲۰ فی ۱۹۹۲/۸/۱۱ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱ ملف رقم ۱۹۳ ۲۸۱ ۱۹۹۲ د و

(YIV)

جلسة ٦ من اغسطس ببلة ١٩٩٦

اموال الدولة العامة ... تقصيص ... انتهاء التقصيص ... ادائه ... تقيير التقصيص للمال المام في وجود النفع العام بدون مكابل -

الانتفاع بثال العام يكون بعون مقابل لأنه استعبال للمبال العام فيما اعداء .. نقل الانتفاع بثال النظام فيما اعداء .. نقل الانتفاع بين النظام القانون العام يكون ينقل التضميمي والانتفاد الداوي على هدم الاموال أن الدولة أو التعمرف فيها ... الاموال أن لا يعمل الارافى تفصيص المال العام وانهاؤه يكون بقانون أو مرسوم أو قرار وزادى .. تفصيص الأرافى المعادل لا يتفاعف المنافذة لا يكون هابل تعويض على النعو اللاي يتبع عند برع ملكيه الافراد للمتلفة العامة ... الدولة لا تستعق تمويضا عن تفسيه تطبيق ... تطبيق من المساه ... تطبيق من نفسها ... تطبيق من المساه ... تطبيق من المساه ... تطبيق من نفسها ... تطبيق ... تطبيق من نفسها ... تطبيق ... تطبيق من نفسها ... تطبيق ... تطبيق من نفسها ... تعضيف من نفسها ... تطبيق من نفسها ... تطبيق من نفسها ... تطبيق من نفسها ... تطبيق من نفسها ... تعضيف من نفسها ... تعضيف ...

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتدريع ان المادة (٨٧) من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عاملة ، المقانوات والمنقولات التي للديلة أو لملائخاص - الاعتبارية العسامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفصل أو بهنتنى قانون أو مرسوم أو ترار - من الوزير المختصى ١٠٠٠ » وان المادة (٨٨) من ذات التانون تنص على أن « تفقد الأموال - العسامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو - مرسوم أو قرار عن الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفصة العامة أو من المؤلد المنفصة العامة أو المنفصة العامة أو أو المنفصة العامة أو المنفصة العامة أو أو المنفصة العامة العامة المنفعة المامة أو المنفعة المامة أو المنفعة المامة أو المنفعة المامة أو المنفعة العامة أو المنفعة المامة أو المنفعة ا

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن الأصل في ملكية الدولة ملكية علمة أنها تبتغي منها أدارة الرافق المامة التي تضطلع باعبائها ، وأن الانتفاع بالمال العمام يكون بدون مقابل لأنه لا يحرج عن كرنه استممالا للمال العمام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين الشخاص القانون العمام بنقل التخصيص والاشراف الاداري على هذه الأموال بدون مقابل و ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ، ذلك أنه لايصح القرل بتصدد الدومين العمام استنادا الى المادة (٨٧) من القانون المدنى ، لأن هذه المادة وردت منى شان تحديد صفة المال العمام المخصص للمنفعة المامة صواء كان تحديد لدولة أو الإشخاص الاعتبارية العمامة ، بل أن نصوص القانون المدنى تمنى على القول بوحدة العومين المسام ، ما فالمادين مدن هم هم كل

تعرضنا لأحوال تخصيص المال العام للنفع العام أو أننهاء هسدا سـ التخصيص وفقده كمال عام ، قضتا يأن يكون للتخصيص أو الانهاء يقانون أو مرسوم أو يقرأو من الوزير المختص أو بالفعال .

ومفاد ذلك انه حيث يكون التخصيص او الانهاء بعمل قانوني فان المشرع حصى ذلك العمل في قانون او مرسوم أو قوار وزارى وهي أدوات لا تصدر الا عن الحكومة ، وهو ما يعنى انفراد الدولة بملكية الدومين العمام ولمو كانت تعت يد عيرها من الأشخاص الاعتبارية العمامة . ومن ثم فان تغيير تخصيص وجه العقع العسام للمال العسام يكون دون مقابل اذ يعتبر التخصيص قد تم معن يعلك المال ، كذلك فان تخصيص الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصة للكما هو الحال في خصوصية النعالة المعروضة _ فلمنفعة العنامة ولثن تضبعن هنذا التخصيص تعويل الاراخى من الملكية الخاصة للدولة الى الملكية العامة فان ذلك لا يكون مقابل تعريض على النحو الذي يتبع عند نزع ملكية الافسراد للمنفعة العنامة ، فالدولة لا تستحق تعويضا من نفسها على نحو ما تجرى به احكام المسئولية بين الأفراد • وهي في رصدها المال العام الملوك لها ملكية خاصة ، في رصدها هذا المال العمام للمنفعمة العامة وفي اقايتها للبشروعات العماية عليه ، لا تنبع وسميلة نسزع الملكية ولا يرد وجه لتصور أن الدولة تصدر قرارا بنزع ملكية عين تملكها للمنفعة العامة ، والحال أن التعويض لا يستمق عن التخصيص للمنفعسة العامسة انها يستحق عن نزع الملكية المترتب على ذلك فيما يتصل بملكبة أشخاص القانان الخامل فقط

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأرض محل النزاع ولمن كانت للكينها قد آلت إلى أدارة الأبوال المستردة التابعسة للهيئة المسابة للمخدمات الحكومية بمقتضى أحسكام القانون رقم ٩٨ لمسسنة ١٩٥٣ مساف البيان الا أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٠ لمسسنة ١٩٥٠ باعتبار مشروع ازدواج الخط الدديدى ما بين سوهاج والاقصر من أعبال النقصة العالمة وبالاستيلاء بطريق التنفيد المباشر عسلى الأراضى والمقارات اللازمة الاقامة المشروع ومن بينها الأرض محل النزاع ومن من مدن الأرض تكون قد ألمت ألى الدومين العسام لملدرة وخرجت من حوزة الادارة المذكورة بالهيئة المشار اليها ؟ الأموراة المذكورة بالهيئة المالية بالتعويض عن الارض

لالسله

انتهت الجمعية المعوميسة لقسمى الفتسوى والتثويم الى رفض مطالبة الهيئة المسامة للخدمات الحكومية بالزام الهيئة القرمية . للسكك الحديدية بالتعويض عن تطمة الأرض محل النزاع .

ر فتوی رقم ۱۲۷ فی ۱۹۹۲/۸/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۲ ملف رقم ۱۹۹۲/۲/۳۳) -

(YIA)

عِلسية ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

هرية _ شرائب هرسوم جمركية _ الاعظه منها _ اتفظية فلمونة الاقتصادية والخلتية بن مصر والولايات المتحدة الامريكية الحســـادد بها قراد دئيس الهجههودية رقم 204 لــــة 1974 ·

وضع المشرع بمقتضى قانون الجماران رقم 17 لسنة ١٩٦٧ اصلا علما يقض بطضوع جبيع الواردات للصرائب الجمركية وغيرها من الشرائب الافسسافية الأخرى للقردة على الواردات الانطاء منها يكون بنص خاص ... جواز الافراج المؤقت عن البضائح دون تحسيل السرائب والرسوم المررد بالشروط والاوضاع التي يعددها وزير الخزانة ... انفاق الموثنة السرائية وظاهرة وضع أسس هذه المونه ... اعفاء الموظفين من مواضئي الولايات المتعجة الايريكية وعاقلاتهم سواء من موظفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو أحدى وكالالها أو أقراد أو موظفي احدى المؤسسات العامة أو الفاصة المتعلقية مع حكومة جمهورية مصر الديبة أو أحد وكالانها من كافة الشرائب المؤرفة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التمرف في المناؤلات الشنخصية ... والاعفاء وكذلك من الرسوم والتعريفات الجعريفية و والرسوم الأخرى المفروضة على استيداد أو تصدير الانتقاق المستعبلة والمستدي والمستد والمستعبة والمستدي المشتفى ... تطبيق ... ولذلك المادولات والمشخوفي ... تطبيق ... تعدير الانتقال المستعبليم الشخصى ... تطبيق ...

استبيان للجعبية العموميية لقسيمن الفتوي والتشريع ان المادة : ٥ / من قانون الجمسارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص عسلي أن م تخضع البضائم التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقسرة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لمها ٠ ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم السبتحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، • وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أن ، يجرز الافراج - مؤقتا عن البضائم دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الغزانة ، كما استيان للجمعية العمومية أن البند (٥) من اتفاق المعرنة الاقتصادية والفنيسة بين حكومتى جمهورية مصر العربيسة والرلايات المتحدة الأمريكية الصادر بقرار رئيس الجمهيرية رقام ٤٥٨ لمسنة ١٩٧٨ ينص على أن « لضمان حصول شعب جمهورية مصر العربيـة عل اتصى قدر من توائد الموتة المسلمة بموجب هذه الاتفاتيك : ٠٠٠

(ب) يعمى الموظفون من مواطني الولايات المتحدة الامريكية رعائلاتهم سواء اكاتوا : 1 — من موظفي حكومة الولايات المتحدة أو احدى وكالاتها أولا ٢ — أغراد بتماتدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفي احدى المؤسسات العالمة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية بصر العربية أو احدى وكالاتها أو .. من كانة ضرائب الدخل والضمان الاجتباعي المقررة في قوانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كانة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتبلك واستعمال أو المتصرف في المفرائب المفروضة على عمليات شراء وتبلك واستعماله الشخصي . وينفي هؤلاء الموطفين وعائلاتهم من كانة الرسوم والتمريفات المبركبة والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الابتمة الشخصي والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد وتصدير الابتمة الشخصية والمدان التي تستورد الى والمدان عمر العربية لاستعمالهم الشخصي ومن اي رسوم اخرى . .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضبع اصل عاما _ مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرما من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عند ررود البضاعة ، واستثناء من ذلك الماز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها رزير الخزانة ، وأن اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لمسدة ١٩٧٨ وضم اسسا عامة للمعرنة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية ، واعفى الاتفاق الموظفين من مواطني الولايات المتحدة الامريكية وعائلاتها سراء كانوا من موظفى حكومة الولايات المتحدة الامريكية أو احدى وكالاتها أو امراد ار موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكومة جمهورية مصر المربية أو أحدى وكالاتها من كسانة الضرائب المغروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال او التصرف في المنقولات الشخصية بما فيها السيارات المعسدة لاستعمالهم الشخصى كما أعفى الاتفاق المشار اليه هؤلاء الموظفون وعائلاتهم من كاغة الرسايم والتعريفات الجمركية -والرسوم الأخرى المغروضة على استيراد أو تصدير الامتعه الشخصية والمعدات والمؤن بما في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تصنورد الى مصر لاستعمالهم الشخصي -

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك قد أفرجت عن مصمول البيان الجمركي رقسم ١٩٤٣ لسنة ١٩٩٣ باسسم دوجسلاس

رويرتس الخبير بالركالة الأمريكية للتنمية الدولية في اطار اتفاقية المونة الاقتصادية والفنيسة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الصحادر پها قرار رئيس للجمهورية رقم 404 لمسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم يضحمي مضمول البيسان انف الذكر متعتما بالاعضاء من الضرائب والرصوم الجمركية ويضدو متعينا رفض الطالبة الماثلة .

لتلسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتثريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة التصاون الدولى باداء مبلغ ماداره ٢٤١٧ جنيها قيمة ضرائب ورصوم جمركية على مشمول البيان الجمركي رقم ٢٧٤٢ لسنة ١٩٩٣ باسم دوجلاس روبرتس الخبر بالوكالة الإيريكية للتنبية الدولية .

فتوى رقم ١٩٩٦ في ١٩٩٦/٨/١٢ جلسة ١٩٩٦/٨/١٤ ملف رقم ٢٩٧٦/٢/٣٧) -

(114)

جلسة ٦ من اغسمس سقة ١٩٩٩

ضربية – ضرائب ورسوم جعراكية – افراج مؤقت – اتفاق الموقة الاقتصادية والفتية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 404 أسنة 1474 ه

وضع المشرع بمتنفى قانون الجبارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما متضاء خضوع جميع الوادات للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب الافسسافية الاخرى المقردة على الوادات الاعلام منها يكون بنص غاص - تعصل الفررائب عنه ورود الضباعة - اتفاق المعونة الالتصادية والخلية وضع اسسا عامة لهله المعونة القلامة من حكومة الولايات المتحفظ المولايات المتحفظ الولايات المتحفظ الحركية ال حكومة جمهورية مسر العربية المحدى الولايات التحفظ المناسبات العامة أو الخاصة المتحافظة مع حكومة جمهورية مصر العربية أو احمد وكالانها من كافة الضرائب المفروضة على عمليات شراء وتعلق واستعبال أو الرسوم الاخرى من المتلولات المعركية والوسوم الاخرى الشخصية والمدات والمؤون بها في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستود الى معر لاستعبالهم الشخصي - الافراع وفقا الاتفاق - والمساور المدراء من المتوردة من والمناب وفقا الاتفاق - والمساور المناس من المتحرفة من المتراد والمساور المنه المتحدد عليه على المتراد والمساورة المناسبة والمساورة على المتراد والمساورة المناسبة عليه عليه على المتراد والمدرات والرسوم المعرفية - تطبيق .

استبان للجمعيسة العموميسة القسمى الفتسوى والتنريع ان المادة (°) من قانرن الجمسارك رقس ١٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان و تفضيع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في المتريفية الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص . . . وتحصل الضرائب الجمركيسة وغيرها سيتثنى بنص خاص . . . وتحصل الشرائب الجمركيسة وغيرها سيتثنى والرسوم التي تستمق بمناسبة ورود البضاعة ان تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجزز الاقراج عن اية بضاعة لها المراكبة والرسوم المستمقة ما لم

وتنص المادة (1.1) من التانون ذاته على أن ه يجوز الامراج مؤتنا عن البضائع دون تعصيل الضرائب والرسوم المقررة ونلسك بالشروط والأوضاع التي يعددها وزير الغزانة ، كما استبان للجمعية العمومية أن البند (٥) من اتفاق المونة الاقتصادية والفنيسة بين حكومتي جمهورية عصر العربية والولايات المتعدة الأمريكية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أن ، لضمان حصول هنعب جمهورية مصر العربية - على اقصي قدر من فوائد المونة بمرجب ... (ب) يعفى الوظفرن من مواطنى الولايات المتحدة الابريكية وعاثلاتهم سواء اكانوا : ١ - من موظفى حكومة جمهورية المتحدة أو احدى وكالاتها أو ٢ - أفراد متماقدين مع حكومة جمهورية مصر العربية أو موظفى احدى المؤمسات العسامة أو الخاصة المتاقدة مع حكومة جمهورية بعر العربية أو احدى وكالاتها أو ...، من كانة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي المتررة في تموانين جمهورية مصر العربية وكذلك من كافة الضرائب المفرضسة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو المتصرف في المنقولات الشخصية (بما فيها العميارات المعدة لاستعمالهم المشخصي ويعفى هؤلاء المزطفون وعائلتهم من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراك والمشروبات والدخان) التي تستورد الى جمهورية مصر العربية لاستعمالها الشخصي ويدن لا المجمورية مصر العربية لاستعمالها الشخصي ويدن إلى رسوم الخرى » .

واستظهرت الجمعية العمومية عن تلك النصوص أن المشرع وضبع اصلا عاما مقتضاه خضوع جميم الواردات للضرائب الجمركيسة وغيرها من الضرائب الإضافية الأغرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتعصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة ٠ واستثناء من ذلك أجاز المشرع الاقراج المؤقت عن البضائع دون تعصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأرضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وأن اتفاق المعرنة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لمسنة ١٩٧٨ وهم السما عامة للمعونة الاقتصادية والفنيسة القدمة من حكرمة الولايات التعدة الأمريكية رعائلاتهم سواء كانوا من موظفى حكرمة الولايات المتعدة الأمريكية أو أهد وكالاتها أو أفراك أو موظفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة مع حكرمة جمهورية مصر العربيسة أو أحد وكالاتها من كافة الشرائب المفروضة على عمليات شراء وتدلك واستعمال أو التصرف في المنقيلات الشخصية بما فيها المسيارات المعدة لاستعمالهم الشخصى ، كما أعلى الاتفساق المشدار اليه هؤلاء الموظفون وعاثلاتهم من كافة الرسسوم والتعريفات الجعركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيراد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمدات والمؤن بها في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصي •

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مشمول شهادات الإجراءات الجبركية محال النزاع المثل مشتراة من الاسواق الحرة من يسعفي الخبركية محال النزاع المثل مشتراة من الاسواق الحرة من يسعفي والفنية المريكيين وانه تم الافراج عنها وققا لاتفاقية المونة الاقتصادية والفنية المبادر بهسا قرار رئيس الجمهورية رقم 204 لمسنة 1874 تحت نظام الافراج المؤركين المتحد مصلحة الجمارك تبعية هؤلاء الخبراء الأمريكين المشروعات المتملقة باتفاق الممرنة المئسار الله، فمن ثم يضحى مشمول اللبنانات المجمركية أنف الذكر متمتعما بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي تقدر مصه الطالبة الماثلة على غير سسند من القانون حرية بالرفض

لذلسيك

انتهت الجمعيسة العمومية القسسمى الفتسوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعمير اداء مبسلغ مقداره . . ٢٠٢١٥ كضرائب ورسوم جبركية على مشسمول البيانات الجبركية أرقام ١٢٤١١ لسنة ١٩٨٦ ، ١٩٨٠ السنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٦ السنة ١٩٨٨ ، ٢٩٨٠ المسنة ١٩٨٨ ، ٢٩٨٣ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٩٤٩ لسنة ٢٩٨٠ المفراء الأمريكين الخبراء الأمريكين التابعين لاتفاق المونة الأمريكية على النحو المشسار اليه بالاسباب .

و فتوی دقم ۱۳۳ فی ۱۹۹۲/۸/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۳ ملف رقم ۱۳۲۷/۲۳ ی .

(477)

عِلسَة ٦ من اغسطس سفة ١٩٩٦

عقد ادارى ... ابرامه ... التمبير عن الارادة ... عقد البيع عقد رضائي ... الاتفاق على البيع والبيع والنمن يؤمن الى تمام البيع دون حاجة الى ووقة رسمية أو عرفية ... مترى انبقد البيم ترتبت كافة آناره بالنسبة للمشترى وللبائع ... تطبيق .

استبان للجمعيسة العموميسة القسمى الفتسوى والتشريع ان المادة (٨٩) من القائر الدني تنص على ان ه يتم العقد بمجرد ان يتبادل طرفان التمبير عن ارادتين متطابقتين مع مراعاة ما يقرره القسانون فوقى نلك من اوضاع معينة لانمقاد العقد » وتنص المادة (٩٠) من ذاته على ان « النميم عن الارادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالاشارة المنداولة عرما كيا يكون بلخاذ موضف لا تدع ظروب الحال شكا في دلالته على حقيقسة المصود « كما تبين للجمعية المعومية أن المادة (٤١٨) من القانون المشار اليه تنص على أن « البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشترى ملكة شيره أو حقا ماليا اخر في مقابل ثمن نقدى » *

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المقدمة أن الشرع استن أصلا عاما في القانون المدنى مقتضاه أن العقد يتم بتعبير كل من المتعاقدين عن ارادته بقصد احداث أثر قانرنى معين هو انشاء الالتزام شريطة توافق الارادتين . وأن التعبير عن الادارة وهو مظهرها الخارجي وعنصرها المادى المحسوس قد يكون باللنظ أو بالكتابة أو بالاسارة أو باتخاذ أى موقف اخر لا تدع ظروف الحال شكا في دلالته على حقيقة القصود ، والعبرة في التعبير عن الارادة برجوده القانونية للتعبير ويتم ذلك باتصاله بعلم من وجه اليه .

ومن جهة اخرى فان عقد البيع ليس له شحكل خاص فهر ليس بعقد شكلي بل هو عقد رضائي فعنى تم الاتفاق على البيع والبيع والثمن فقد تم البيع دون حاجة الى ورقة رسحية أو عرفية فعجرد تطابق الايجاب والقبول يكفى ، شأن البيع في ذلك شأن كل عقد من عقود التراضى ، ومتى انعقد البيع ترتبت عليه كافة الآثار فالمشترى يلتزم بأداء الثمن والبائع يلتزم بنقل ملكية المبيع الى المسترى دون حاجة الى ثعـة اجراء اخر ·

ومثى كان الثابت على ما تقدم انه بناء على كتساب هيئة كهربء مصر ــ منطقة الاسكندرية ــ المؤرخ ١٩٨٨/١١/١٢ الموجه الى المعافظة يرغبتها في شراء عدد من الوحدات السكنية حررت المحافظة كتابها المؤرخ ١٩٨٨/١١/١٦ تفيد الهيئة باسعار الوحدات الراد شراؤها روافقت الهيئة على شراء عمارتين بالشروط والأسسمار الواردة في الكتاب المشار اليه وحررت للمحافظـة الشـيك رقـم ٢٠١٩٢ بتـاريخ ١٩٨٩/٣/٥ مكامل الثبن ومقداره ١٨٧٠٠٠ حنيه وتسلبت الهيئة الوحدات السكنية المياعة بموجب معضر التسليم المؤرخ ١٩٨٩/٩/٢ ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ علم المحافظة بقبول الهيئة شراء الوحدات السكنيسة بالثمن المسمى بينهما وهن الأمر الذي تم يتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢ بموجب كتاب رئيس منطقة كهرباء الاسكندرية الى محافظ مرسى مطروح بعتبر عقب البيع قد تم صحيحا مستوفيا كافة اركانه القانونية التي ينشأ بهسا الالتزام ، إذ إن إثر القبول يكون أكثر وضيحا من أثر الإحساب فالقبول اذا انتج اثره بوصوله الى علم من وجه اليه كان هذا الأثر هو تصام العقد فلا يجرز التحلل منه أو الرجوع هيه ويلتزم كل من الطرفين بتنفيذ أثاره بأن يلتزم المشترى باداء الثمن ويلتزم البائم بنقل ملكية الشيء المبيع الى المسترى •

والحاصل أن هيئة كهرباء مصر قد أوفت بالتزامها التعاقدي باداء ثمن الوحدات السكنية المشتراة الى محافظة مرسى مطروح والتى يتمين عليها تنفيذ التزامها المقابل بأن تنقل ملكبة الوحدات السكنية المباعة الى الهيئة -

ولا يجوز المجاج بأن الثمن الذي تم الاتفاق عليه كان بصفة مبدئية لمين عمل المساب الفتامي للوحدات السكنية ، اذ آنه فضلا عن خلو الأوراق من دليل يساند هذا القرل قان الثابت من المكاتبات المتبادلة بين الطرفين أن الثمن الذي تم الاتفاق عليه كان بصفة اجمالية ومقطوعة ونهادية وغير معلق على أي شرط آخر من شأته المغايرة في صعر الوحدات السكنية مما يجمل مطالبة المحافظه بفرق الثمن عاربة من مسحيح صندها القائرين حربة بالاتفات عنها .

لال ك

انتهت الجمعيسة العبومية القسسمى الفتسوى والتشريع الى صحة التماتد الذى تم بين هيئة كهرباء مصر ومحانظة مرسى مطروح الشراء عدد ٣٠ وحسدة سكنية بالمثمن المتفق عليه ومقداره ٨٦٧٠٠٠ جنيب ودن أية زيادة في المثمن ٠

ر فتوی رقم ۱۹۲۲ فی ۱۹۹۲/۸/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۸/۱۳ ملف رقم ۲۲۷۲/۳/۳۲ ، ۰

(771)

جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جعركية - اعلا ·

وضع المترع بعتشى فانون البعادك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا علما متضاء خضوع جميع الواردات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاضافية الخررة على الواردات ... الاعلم، منها يكون بنمى خاص ... استخدى الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ... نفط المترع بعتشى القانون دفر ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الفلز الطبيمي بالهيئة المعلم للبتروا وهدى شركات الفطاع العم للبترول امعاد وتوصيل وتسويق القلز الطبيمي ... اعظا، الآلات والمحدات والسيارات والهمات وقطع المنيار والمتولات الأخرى اللازمة تشغيل علم المعليات والتي تستوردها الهبئة من الفرائب والرسوم الجعركية المستحفة ... بشرط الحرار الهيئة المعربة المامة للبدرول بأنها مستوردة ولائمة لهذا الفرض سوا، تم الاستهاد عن طريق الجهية القانية بذلك او أحد مقلولها .. عادة تنظيم علما الإعطاء بطنتفي القانون رقم ١٩ الجهية القانية بذلك او أحد مقلولها .. عادة تنظيم علما الإعطاء بطنتفي القانون رقم ١٩

استبسان للجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريم ان المسادة (٥) من قانون الجمسارك رقم ٦٦ لسينة ١٩٩٢ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخيل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠ وتعمل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستعق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ٠ ولا يجوز الاقراج عن أية بضاعة قبل أتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة مالم ينص على خلاف ذلك في القانون . « وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢١٧ لسنة . ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي على أن " تتولى الهيئة المصرية المامة للبترول واحدى شركات القطاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغساز الطبيعي للمناطق السكنية والمصانع ومعطات القوى التي يصدر بتحديدها قرار من وزير البترول و وتنص المادة (٧) على انه و مع عدم الاخلال بابة اعقاءات ضريبية اقضل مقررة في قانون آخر تعقى الجهة القائمة على امداد وتوصيل الغسار الطبيعي المشار البها في المادة الأولى من الضرائب والرسوم الآتية :

 (۱) حمد انواع الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الانتساج والاستهلاك والدمضة المستحقة على الفازات الطبيعية سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة وكذا المستمق منها على المستورد من السلع الوسيطة والاستشارية الملازمة التنفيد اغراضها • • • (٥) الضرائب والرسموم المجموكية وغيرها من الضرائب والرسموم المستعقة على الآلات والمدات والسحيارات والمهات وقطع الفيار والمتقولات الأخرى اللازمة لتنفيذ عمليات امداد وتوصيل الفساز الطبيعى فيما عدا الأثاث وسيارات الركوب وذلك بناء على اقرار من الهيئة المسرية المسامة للبترول بانها مستوردة ولازمة لهذا الفرض وذلك سواء تم الاستيراد عن طريق الجهة كما تنص للمادة (٢) من قانون تنظيم الاعضاءات الجمركية المسادر بالمقانون رقم ١٩ لسسنة ١٩٨٣ على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الجمركية بها وبشرط المعاينة ما ياتى :

اولا : ما تستورده الههات المبينة فيما بعدد من الآلات ومعدات وادوات واجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الفيار اللازمة ٠٠٠ (٥) الجهات القائمة على ادداد وترصيل الفساز الطبيعي المنصوص عليها في القانون رقسم ٢١٧ لمسنة ٩٨٠ (١) الهيئة المصرية العامة للبترول ٠

ومناد ما نقسدم أن المشرع في قانون الجمارك رقسم ٦٦ لمسنة ١٩٦٢ وضع اصلا علما متنضاه خضوع جميسع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعقى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وناط المشرع بمقتضى القانون رقم ٢١٧ لمسنة ١٩٨٠ في شان الغاز الطبيعي بالهيئة العامة للبترول واحدى شركات القطاع العمام للبترول امداد وترصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمضاطق السكنية والمصانع ومحطات القري التي يصدر بتحديدها قرار من وزير البترول وأعفى المثرع بمرجب القاذرن المشدار اليه الجهة القائمة على المدأد وتوصيل الفاز الطبيعى من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقبة على ما تسبدروه من الآلات والمعسدات والسيارات والمهمات وقطع الغيار والمنقرلات الأخرى اللازمة لتنفيد عمليات امداد وتوصيل الغباز الطبيعي شريطة اقرار الهيئسة المصرية العامة للبترزل بانها مستوردة ولازمة لهذا الغرض وسواء تم الاستبراد عن طريق الجهة القائمة على توصيل وامداد الغياز الطبيعي أو عن طريق مقاوليها • ثد اعاد المشرع تنظيم هذا الاعفاء بمقتضى القانون

رقم ٩١ لمنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية واعفى الجهسات القدمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي المنصوص عليهسا في القاذين رقم ٢١٧ لمسنة ١٩٨٠ من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ويشرط المعاينة على ما تستورده من ألات ومعدات وادوات واجهزة فنيسة ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشفيل مشروعاتها بما في ذلك قطع الفيسار اللازمة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مشمول البيانات الجعركية محل المنازعة المائلة قد وردت من الخارج برسم الهيئة المصرية العاسسة للبترول التى أقرت بلزومها المتنفيذ عمليات أمداد وتوسسيل الفساز الطبيعى وررد بعض هذه البيانات في ظل العمل باحكام القسانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٨٠ والبعض الآخر في ظل العمل باحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ المتسار اليهما فعن ثم تكون هذه البيانات مشمولة بالاعفاء من الضرائب والرسوم الهمركية المقررة في كل منهما الأمر الذي تضحي مصبه المطالعة المائلة لا سند لها من القانون متعبنة الرغش .

لذلسلة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتثريع الى رفض مطالبة مصلمة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للبترول اداء مبلغ ١٢/ ٨٣٢٣٤ جنبها (ثلاثة وضانون الفا ومانتين وأربعة وثلاوين جنبها وسبعة وستين قرشاً) كقرائب ورسوم جمركية عن سبعة عشر بيانا جمركيا محل المنازعة المرشاً)

ر فتوی رقم ۱۰۵ کی ۲/۵/۵/۱۸ جلسة ۲/۵/۵/۱۸ ملف رقم ۳۳٤٠/۳/۳۲ ی ۰

(YYY)

جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضربة - ضرائب ورسوم جعركة - تقدير قيدة الشاعة والضرائب الجعركية - التحسيل والافراج عنها - عدم جواز معاودة النظر في تقدير قبطة الشاعة عرة الحرى وضع دائرة بعضائل المسابقة المسابقة عربة المرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاضافية الفردة على الوادات الإعلاء لا يكون الا ينص - استطاق الفرائب لان ودود الفساعة - عسلمة الجعارك الاعلاء لا يكون الا ينص - استطاق المسابقة المحارك التمن السطيقة المسابقة يعب أن تقدير فيعة المسابقة الموسوك لل التمن السطيقي - المعاينة يعب أن من المائنة الجعارك من قدرت الفرائب والرسوم المعركية وجرى تحسيلها والافراج عن البضائع لا يجوز عده معاودة النظر عي تقدير اللهية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لفسمي الفتوى والتشريم أن المادة (٥) من العانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشان الجارك تنص على أن « تخضم البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية نضرائب الواردات ــ المقررة في النعريفة الجمركة علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الاما يستنثني بنص خاص ٠٠٠ و تنصَّى المادة (٣٣) على أن و تكون القيمة الواجب الاقرأر عيها مي حالة البضائع الواردة هي النبن الذي تساويه في ناريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها في مكنب الجمرك اذا عرضت للبيع في سوف -منافسة حرة ٠٠٠٠ » وتنص المادة (٢٣) على أن • على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها ٠٠٠ ولصلحة الجمارك الحق فهم المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغبرها المتعلقة بالصفعة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها ، • كما تنص المادة (٤٣) على الله وحد أن يقدم للجمرك بيان تعصيلي (شهادة أجراءات) عن آية بضاعة قبل البد، في اتمام الاجراءات ٠٠٠٠٠ ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع الملومات والانضاحات والعناصر الني تمكن من تطبيق الانظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الاقتضاء ٠٠٠٠ ۽ وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على أن ، يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نرعهـا وقيمتها ومشاهـا ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به ···· » وتنص المادة (٥٣) على أن « للجمرك في جميع الأحوال أعادة معاينة البضاعة ما دامت تحت رقارته ه ٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضم في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مقتضاه خصوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وخول المشرع مصلحة الجمارك رهى بسبيل تقدير قيمة البضاعة المستوردة سلطة تقديرية واسعة بغية الوصول الى الثمن الحقيقي الذي تساويه في سوق منافسة في تاريخ تسجيل البيان ـ الجمركي القدم عنها ٠ والمسلحة وهي تباشر هذه المهمة غير مقيدة بما ورد من بيان بالفواتد التي يقدمها صاحب البضاعة أو بغرها من مستندات أو عقود ولو قدمت بنياء على طلبها . وانما لها أن تعاين البضاعة وتتحقق من نوعها وتدقق في قيمتها ونتأكه من منشأها ومدى مطابقة ذلك لما ورد من بيانات بشهادة الافراج الجمركي والمستندات المتعلقة بها وأوجب القانون أن تتم معاينة البضائع الواردة داخل الدائرة الجمركية . وأجاز أعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابة مصلحة الجمارك ومن ثم فاذا قامت المصلحة بممارسة سلطمها النفدرية مي معاينة البضاعة ومطابقتها للبيان الجمركي والتحقق من ترعها وقيمتها ومنشاها الى غير ذلك مما يمكنها من تقدير اثمنها وتحديد البند الجبركي الخاضعة له وقيهة الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة وتحصيلها والافراج عن البضاعة ، فانها تكون قد استنفات سلطتها بما لا يجوز لها من بعد معاودة النظر في نقدير قيمتها مرة أخرى بسند من أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة أو نوعها أو غر ذلك من بنانات شهادة الافراج الجبركي طالما كان بمكنة المصلحة بما لها من سلطة تقديرية خولها لها القانون أن تتحقق من صحة البيانات ومطابقتها للمضاعة الواردة •

ومن حسن أن هيئة كهرباه مصر استوردت مشمول البيانين الجبركين رقص ١٩٣٥ م ١٩٣٥ وقامت مصلحة الجمارك بمعاينتهما الأول للبند الجميركي رقم ١٩٢٥ واغمال التيزيل المقرد النبئة ١٣٧٠ بفئة ١٩٠٥ واخضاع البيان الثاني للبند الجميركي ١٢/٧٦ بفئة ١٥٠ واغمال التيزيل المقرد للهيئة وخفض الفئة المجمركية المقردة للهيئة وخفض الفئة السانين واداء الضرافي والرسوم الجميركية المقردة والافراج عن الواددات فين ثم لا يحوز لمصلحة الجمارك مماودة النظر في تقدير الضرائب والرسوم الجبركية بسند من أن الهيئة لم توافيها بكتالوج الواددات وبيان بأن الواددات وبيات بأن للمصلحة الا تقرج عن هذه الواددات الواددات المسلحة الا تقرج عن هذه الواددات الله بعد استبنائها من ذلك ، فان فعلت فليس لها أن تعاود النظر من بعد

في تقدير الضرائب والرسوم الجمركية القررة · الأمر الذي نفدو معه المطالبة الماثلة عادية من صحيح سندها متعينة الرفض ·

لذليك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة حصاحة الجمارك الزام هيئة كهرباء مصر اداء مبلغ (١٩٨٠٨٣٥٥) حساماتة ونهانية واربعين الفا وثلاثة وثبانين جنيها وتسمة عشر قرشا) كمرق ضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانين الجمركيين رقمى 1930 من و ١٩٩١ من ١٩٩١ .

ر فتوی رقم ۲۰۰ فی ۲۹۹۲/۸/۱۸ جلسة ۲۹۹۲/۸/۱۸ ملك رقم ۲۲۳۲/۲/۳۲ ، ۰

(YYY)

جلسة ٦ من أغسطس سنة ١٩٩٦

جمعية عمومية _ تزاع _ سلفة انتهاء خدمة _ البات _ فواكد فاتونية •

عجز الهيئة اللومية المتامن الاجتماعي عن تقديم الدليل عل صحة ادعائها بسعاد المبلغ ال هيئة الارصاد الجوية عن طريق نظام الصرفيات الجماعية والرازما بتعاد الاستدلال عل الجهة التي تم سعاد السلفة اليها ـ الر ذلك التزامها بسعاد المبلغ .

عدم جواز المطالبة باللوائد القانونية بين الجهات الادارية وبضها البطى اخذا يعين الاعتبار بصحيح المقتضيات التي من اجلها ضرب الصلح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية ــ تطبيق -

استبان للجمعية المعومية لنسبى العنوى والتشريع ان ميئة الارصاد الجوية قامت بصرف المبلغ المذكور للسيد/ محبود صدفي عياد ، واستندت الى أحكام قراد وزير النامينات وم ٢١٦ لسنة ١٩٧٧ الذي يقفى بان مقوم الوحدات الادارية بالجهاز الاداري للمولة والهيئات العامة بصرف سلغة في حالة اننها، المخدمة الإصحاب السنان عن المترة من تاريخ استحقاق الماش حتى الشهر الذي يتم فيه الصرف عملا والأشهر الثلاثة التالية له وتقوم الهيئة القومية للتامن الاجتماعي عند مراجعة تقدير الحقوق التأمينية بغضم قيمة السلغة من مستحقات اصحاب الشنان وسسدادها للجهة بغية السلغة من مستحقات اصحاب الشنان وسسدادها للجهة بغية السلغة من مستحقات اصحاب الشنان وسسدادها للجهة

ومن حيث أن الهيئة القوميه للنامن الاجتماعي قد عجرت عن مقديم الدليل على صحة ادعائها بأنها قامت بسداد المبلغ موضوع النزاع الى هيئة الأرصاد الجوية عن طريق نظام الصرفيات الجداعية ، بل أنها أقرت في ردها على النزاع بأنه يتعذر عليها الاستدلال على الجهة التي تم سداد السلفة الخاصة بالعامل المذكور اليها .

ومن حيث أنه ناسيسا على ما تقدم فأنه يتمين على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي سداد المبلغ موضوع النزاع الى الهيئة العامة للأرصاد الجوية حيث أن ما ذكرته من فقد الدفائر والسحلات لا ينهض دليلا على عدم التزامها بأداء المبلغ المشار اليه -

ومن حيث أنه عن الفوائد القانونية عن المبنغ موضوع النزاع فقد جرى افتاء الجمعية السومية على عدم جواز الطالبة بها بين الجهات الادارية بعضها البعض وانه ينبغى على الجهات الادارية أن تتجرد عن المطالبة بها أخذا بعني الاعتبار صحيح المقتصيات التبي من أجلها ضرب الصفح عن التحصيك بالتقادم بنن الجهات الادارية -

لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية للنامن الاجتماعي (صمدوق العاملين بالقطاع الحكومي أداء مبلع ١٩٩٩ع - للهيئة العامة للأرصاد الجوية .

ر فتوی رقم ۷۷۶ فی ۱۹۹۳/۱۰/۵ جلسة ۱۹۹۳/۸/۱ ملف رقم ۷۷۶ ۲۶۲۲ ، ۰

(YYE)

جلسة ٦ من اغسطس سنة ١٩٩٦

عاملون مدنيون بالدولة _ العلماء خريجو الأزهر _ القصود بالعبارة _ مناط الاستفاده من حكم الاحالة الى الماش في سن الفاسسة والستين •

قانون رقم ١٩ كسنة ١٩٧٧ في نسان تحديد سن التطاعد للملها، وخريجي الألام المسل بالفانونين رقم ١٥ كسنة ١٩٧٤ ورقم ٥٣ كسنة ١٩٧٣ ــ الطلاف حول طهوم العالم -القانون الذكور جعل عد سن الاحالة الى الماش بل سن الخاصة والسنين بالنسية لخريجي الازهر التريف السابق حصولهم عل تانوية الازهر الوجودون في الخدمة وات العمل بهاء القانون أو من المتموم عليها في الماد (١٠) من القانون المتسار اليه في توافرت في اشافهم الشروط المصوص عليها في الماد (١٠) من القانون ــ عدول الجمعية العموسة عن اختاها السابق بجلستي ١٩٨٨/٣/٣ ، ١٩٨٨/٣/٣ من

اسبان للجمعية العبومة تسمى الفنوى والشرع أن المادة (1) من القانون رقم 14 لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد سن التقاعد للعلماء وخريجي الأزهر ومن في حكمهم المعدل بالقانونين رقم 20 لسنة ١٩٧٤ لورقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ الذي يفضى بأنه ، استئناء من أحكام القوانين المتين بالجهاز تحدد سن الإحالة الى الماش تنتهى خعمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات المسامة والوحدات الاقسادية النابعة أيا والهيئات القشائية والجامعات والماهد المعلى ومراكز البحوت وغيرها من الجهات ، من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة تمانوية الأزهر وحاملي المسلمية المؤتمة وللمائية على النظام القديم غير المسبوقة تمانوية الأزهر وبطوق المسلمية المؤتمة والعامسة والسامية والمناسة والمسالمية المؤتمة

كما استعرضت الجمعه العمومة المادة (٢) الني تنص على أن د بسرى حكم المادة السابقة على الطوائف المشار اليها فيها اذا كانوا في المخدمة وقت العمل بهذا القانون أو كانوا قد التحقوا بالماهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن أعادة تنظيم الأزهر ثم توافرت فيهم الشروط المنصوص عديها في المادة السابقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون ،

ولاحظت الجمعية الصومية أنه بالنسبة الى مدى احقية العاصلين على الاجازة العالبة من جامعة الازمر في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين في ظل الصل باحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المصار اليه فقه تارخلاف في الرأى في شانه تم استطلاع راى العجمية المسومية مي خصوصه . فصدوت فتاوى تباينت الآراء فيها . . فضلا عن نظره أمام القضاء وصدوت بشأنه احكام قضائية عديدة .

ولاحظت الجبعية العبومية أن عناك مشكل في نص المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ يتعلق بمفاد عبارة (العلماء خريجي الأزهر) أساسه ما يذهب اليه النظر من أن العالم هو من بيده شهادة العالمية طبقا لأحكام قوانين الازهر السابقة على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشسلها ، وأن القوانان السابقة على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، كانت تطلق اسم شهادة العالمية على الشهادة التي يحصل عليها المنخرج من كليات الأزهر الماثلة لكليات الحاممات الأخرى ، فلما صندر النابون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن أعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها خص اسم شهادة العالمية بالشهادة الماثلة للدكتوراء ، فلما استخدم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ لفط. (الملياء من خريجي الأزهر) انصرف معنى العبارة في أذهان البعض الى أن المقصود بها هو حملة شهادة الدكتوراه • وظهر بهذا تباين شديد في حكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ ، اد يفهم منه طبقا لهذه الوجهة من النظر أن من يستفيد من حكم البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والسبتين هم حبلة الدكتوراه من خريجي الأزهر وحملة الليسسانس والمكالوريوس من خريجي كلية دار العلوم وكليات الآداب مني كان هؤلاء جميما من حاملي ثانوية الأزهر ، ووجه المفارقة فيما أفضى اليه هذا الفهم ان سوى بني حملة الدكتوراء من الأزهر وحملة الليسانس والبكالوريوس من كليات الآداب ودار العلوم ، وأنه جعل مناط الحكم في الحالين هو الحصمول على تانوية الازهر ، وإذا جاز الاعتبار بثانوية الأزهر بشسأن الشبهادة التالية لهسا وحي الليسانس والبكالوريوس فلا يظهر مسسوغ ولا مبرر فعلى يجمل شهادة الثانوية لها هذا التأثير مع شهادة الدكتوراه التي يحصل عليها الدارس بعد الليسانس والماجستير .

وحلا لهذا المشكل يذهب رأى آخر الى أن عبارة (العلماء من خريجى الإهر) أنما تصدق أيضا على حملة الشهادة العالمية بحسبان أن طك العبارة تجرى مجرى الغالب في الاستخدام العام ، وأن مناط تطبيق حكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ هو الحصول على ثانوية الأذهر وأن ساس هذا القانون أنما يرتكز على أنصاف خريجي جامعة الأذهر اللذين يقضون في المراحل الدراسية السابقة على التعليم العالى فترة تزبد على

تلك التي يقضيها أقرائهم في جدّه المراحل من التعليم العام وذلك عوضاً لهم عن التأخر في الالتحاق بالوظائف وحفرا للطلاب على الالتحاق بالمراحل المختلفة للتعليم في الأزهر الشريف •

والحاصل أن المستفيد من حكم الاحالة الى المعاش في الخامسة والسنين هم خريجو عدد من الكايات المحددة الأزهرية وغير الازهرية متى كانوا جميعا من حبلة النانوية الأزهرية فشرط استفادة هؤلاء الخريجين من حكم مد السن الى الخامسة والستين هو سابقة حملهم لنانوية الأزهر وهذا هو الشرط الفارق بين الاستفادة من الحكم وعدم الاستفادة منه وهذا هو يكشف أن حمل تانوية الازهر هر مناط الحكم ، مما يوجب التنبيه لى أن ليست المكتوراه ما يصلح مناطا للحكم ، ومما يوجب ضرورة الى استبقاء التسوية بين من ينظر في أمر توافر المناط أو عدم توافره في شانهم ، وهم خريجو الازهر ودار العلوم وكليات الآداب .

وإذا كأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان أعادة تنظيم الأزهر قد نقل اسم شهادة (العالمية) من أن تكون شهادة اتمام الدراسة العالمية بالجامعة الى أن تكون أسهادة المعروفة بالدكتوراء ، فأن ذلك لم يكن من شسانه أن ينقل مفهوم (العالم) من حامل الليسسانس والمكالوريوس الى حامل الدكتوراء في تطبيق القانون رقم ١٩ لسسنة وبكالوريوس الجامعات الأخرى الأمر الذي لا يظهر أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ قصد المه ، والذي يستبعده النظام التشريعي للدولة كله فيما حرص علبه واكده من المساوأة بين الشهادات العالمية للجامعة الأزهر والمعادات العالمية لجامعة الأزهر والمعادات العالمية للجامعة الأزهر والمعادات العالمية للجامعة الأزهر عصار مدلوله منشابها فإن أجلاء معناه يكون في اطار ترجيع المنى الذي ينفق مع المستفاد من الهيكل الشعريهي العام وأحكامه ،

واذا كان القانون رقم 19 لسنة ١٩٧٣ على ما سبق البيان خاطب خريجى كليات معينة بحكم مد سن الماش الى الخامسة والسنين، وجعل مناط استفادتهم من هذا الحكم حصولهم على تانوية الازهر بحسبان أنها الشهادة السابقة على شهادة التخرج، فليس يجوز في منطق القانون ذاته أن تكون شهادة الثانوية هي ذاتها مناط تطبيق حكم لا يخضع له الاحملة الدكتوراه، وخاصة أن الدكتوراه شهادة ليس للحصول عليها عدد سنوات الدكتوراه، وخاصة أن الدكتوراه شهادة ليس للحصول عليها عدد سنوات المحدد مقرر سلفا بمنهج سنة بسنة كشأن شهادات التخرج فلا يرد وجه المقارنة بينها وبين غيرها على أساس سنوات الاعداد لها أنها أورد القانون

حدا أدني وحدا أقمى لسنوات اعدادها بغير تمين سنوات منهجية معددة ومن ثم فان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ يفيد نصه مد سن الاحالة الى المساش الى سن الخامسة والستين بالنسبة لخريجي الأزهر الشريف السابق حصولهم على ثانوية الأزهر الوجودون في الخدمة وقت المبل يهذا القانون أو من التحقوا بالماهد الأزهرية قبل المبل بالقانون رقم ١٩٦٧ ثم توافرت بي شانهم الشروط المنصوص عليها في المادة (١٠) من المبل بالقانون ٠

وبتطبيق ما تقدم على المروضة حالاتهم ، واذ ثبت حصدولهم على الاجازة المالية من كلية الشريصة بالازهر الشريف المسبوقة بالشانوية الازهرية ، فمن ثم فاتهم يفيدون من حكم الاستثناء المسار اليه بالمادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ المدل بالقانونين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٧٧ و ٤٢ لسنة ١٩٧٧

والجيمية الهيومية وهي تستظهر وجه الرأى السابق شرحه وترجحه السبتميد افتاها الصادر بجلستيها المنعقدتين بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ و ١٩ من نوفيبر سنة ١٩٧٦ في هذا الشأن ، وتعدل عن افتاها الصادر بجلستي ٧ من مارس سنة ١٩٩٨ و ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٢

4 11

انتهت الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالاتهم في البقاء في الخدسة حتى بلوغهم سن الخامسة والسنين · ر فتوى رقم ٧٩٠ في ١٩٩٨/١٠/٥ جلسة ١٩٩٨/٨/٠ ملك رقم ١٩٣١/١/٣٣ ، ·

(TYO)

جلسة ٦ من اعسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم .. ضريبة المطاوات البية .. رسم التظافة .. مناط فرضه .. هله الرسم رمين بعدى خضوع الطار للفرية على الطاوات للهنية •

قانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۲۸ پشان النقاطة العامة ... قانون الضريبة على المقارات المُنبَة . المادة (۲۱) منه تقضى باعظه المفارات المواوكة للدولة من الفحريبة .. مناف الإعظه للمقارات المبلوكة للدولة هو تخسيصها للمنظمة العامة ايا كانت الجهة التي تملكها ... نطبيق .

استبان للجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة التائية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بشسأن النظافة العامة تنص على انه مجوز للمجالس المحلية فرض رسم أجباري يؤديه شسساغلو المقادات المبنية بها لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم لتشنون النظافة العامة ويشنا في كل مجلس محلي بعرض قيمة هذا الرسم صندول للنظافة ودع فيه حصيلة المبالغ المصوص عليها في الفقرة الثالثة من المترد الناسسعة وكذلك الاعسادات التي تدرج في ميزانية المجالس للصرف منها على اعتال النظافة ه

وانتظهرت الجمعية العيومية بما تقدم أن المشرع ناط بالمجالس المجلة قرض رسم إجباري يؤديه شاغار العقارات المبنية بنسبة لا تجاوز ٢/ من التسة الايجارية تخصص حصيلته لشئون النظافة العامة ، وينشأ لدلك صندوق في كل مجلس محلي تودع فيه حصيلة هذا الرسم وغيره من الموارد المشار البها بالمادة المذكورة .

واستمرصت الجمعية العبومية سابق افتائها الصادر في شأن فرض رسم النظافية المترر بالقسانون سالف الذكر وذلك بجلسستها في رسم النظافية المترر بالقسانون سالف الذكر وذلك بجلسستها المتعقبة في ١٩٩٥/١١/٢٠ (منف رقم ١٩٩٤/٤/١٧) وبخرا جلستها المتعقبة في ١٩٩٦/٧/٣٠) وأخرا جلستها المتعقبة في ١٩٩٦/٧/٣٠ (منف رفم ٣١٥/٣/٣٧) وتثين أن الإفعاء قد تواتر على أن مناط فرض هذا الرسم وهو وجود عقارات حددت قميتها الإيجارية وفقا لأحكام القانون الخاص بالشرائب على المقاوات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك المضرية

وأن فرض هذا الرسم رهين بمدى خضوع المقار للضريبة على المقارات المبنية المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ -

ولاحظت الجيمية الصيومية أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المفارات المبنية تنصى على أن ، يعفى من أداء الضريبة :

(أ) العقارات المبلوكة المدولة ٠٠٠ ،

وطبقا لما تقدم فان مناط اعفاء المقارات المبلوكة للدولة ومفا لهدا النص أيا كانت الجهة التي تملكه مو تخصيصه للمنفعة العامة -

ولما كان المشرع اعفى المفارات المملوكة للعوقة من ادا، الضريبة المعروضة طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فانها تعفى نبعا من الخضوع لرسم النظافة المقرر ودعا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة العامة ٠

واذا كانت الهيئات العامة ندخل في مفهوم الحكومة بمصاها الواسع ومن ثم فان العقارات المبلوكة لها تتمنع بالإعقاء الوارد بالمادة سسابق الإشارة النها .

فعل ثم تفدو مطالبة الوحدة المحلية لمدينة قها هيئة كهرباء مصر ادا، رسم النظافة في الحالة المائمه على غير سند من القانون الأمر الذي التعين معه رفضها -

لذليك

انهت الجمعية المبومية نقسمى الهتوى والنشريع الى رفض الطالبة المقدمة من الوحدة المحلية لمدينة قها بالزام هيئة كهرباء مصر اداء رسم النظافة في الحالة الماثلة .

د فتوی رقم ۸۱۰ فی ۱۹۹۲/۱-۱۹۹۲ جلسة ۱۹۹۲/۸ ملف رقم ۸۱۰ ۱۸۷۲/۲/۳۲ ی ۰

(YYY)

جلسة ٦ من أغيبطس سنة ١٩٩٦

عدد ادارى _ تنايذه _ الالتزام بالتسليم _ تبعه الهلاك تنتقل بالتسليم _ تطبيق .

تبين للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٠٧ من الفانون المدنى تنص على أنه ه ١ - اذا التزم المدين أن ينقل حقا عينيا أو أن يقوم بممل وتضمن التزامه أن يسلم شيئا ولم يقم بتسليمه بعه أن اعذر فأن مسلاك الشيء يكون عليه ولو كان الهسلاك قبل الاعداد على الدائن » .

واسطهرت الجمعية العمومية منا تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما يقضى بأن تبعه الهلاك تنقل بتسليم الشي، سواء كان هذا التسليم نقلا لحق عيني أو تأسيسا على عقد مقاولة فاذا لم يجر التسليم بقيت تبعة هلاك الشي، موضوع التعاقد على مسئولية الملتزم بالتسليم .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على وقائم النزاع ومن حيث ان جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة قد دفع مسئوليته عن هسلاك المدات موضوع النزاع بانه تم التسليم النهائي للأعمال موضوع التعاقد مع الهيئة القومية للاتصالات في ١٩٨٢/١٠/١ وان الواقعة التي حدثت اثناها التلفيات قد حدثت وفقا للمحضر المحرد عنها في ١٩٨٤/١/٣٣ أي بعد تمام التسليم ومن ثم فان تبعة الهلاك تكون قد انتقلت للهيئة تاريخ التسليم النهائي .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات قد عجزت عن دفع مسئوليتها عن تبعة الهلاك وذلك بتقديم ما يفيد أن التسليم النهائي للعقد تم في تاريخ آخر غير ما ذكره جهاز الخدمة الوطنية الأمر الذي يضحى معه طلبها حريا بالرفض .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض الطالبة المقامة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية بالزام جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة أداء مبلغ ٣٦٥-١٧١٦٤ جنيه ٠

ر فتوی رقم ۸۱۷ فی ۱۹۹۳/۸۰/۱۳ چلسة ۱۹۹۳/۸/۳ ملف رقم ۲۱۳۹/۳۷۳) •

(YYY)

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسسيوم جعركية ... الأسساق التعاون الأمنى بين حكومتى عصر واليابان مى ١٩٨٣/٦/١٥ الوافق عليه بقرار رئيس الجعهورية رقم ٤٩٠ أسسلة ١٩٨٣ -

قانون الهمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ الأسسل خضوع جميع الواردات للفرانب الهمركية وغيرها من الفراقب الاضافية الأخرى الخاردة على الواردات ـ الاستثناء ورود نسي بالانفاء الاناقق وضع اسس التعاون المثني بين البلدين ومن بينها اعظاء المصات والالاب والمواد التي تزود بها حكومة البابان جمهورية عصر العربية من الطراقب والرسسوم الطبرية عن الطراقب والرسسوم المجركية ـ تطبيع .

نبين للجمعية العمومية لقدمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن د تخضع البضائع اسي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركيه علاوة على الضرائب الأخرى القرره ، وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجبركية وغرها من الضرائب والرسوم التي تسبحن بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانان والقرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعه قبل أتسام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون • كما تبين للجمعية المدومية أن المادة (١) من اتفاق التعاون الفني بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٥ والموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن ، تجتهد الحكومتان في تنمية التعاون الفني بين البلدين ، وتنص المادة (٢) على أن و تقوم الحكومتان بعمل ترتيبات منفصلة بمقتضى هذا الاتفاق بعسيغة مكتوبة لتنفيذ البرامج الخاصة بالتعاون الفنى ويتم الاتفاق عليها بين الحكومتين ، • وتنص المادة (٣) على أن • تقوم حكومة اليابان مهتضى القوانين واللوائم السارية في اليابان وبناء على الترتيبات المشار المها في المادة الثانية من هذا الاتفاق بالتعاون الفني في المجالات التالية على تفقتها ٠٠٠ م (د) تزويد حكومة جمهورية مصر العربية بالمدات والآلات والمواد ٢٠٠ ، كما تنص المادة (٧) من ذات الاتفساق على أنه جالمدات والآلان والمواد تصبح ملكا لخكومة جمهؤرية معتر العربية ٠٠٠ 7 _ تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باعفاء المعدات والآلات والمواه
 المشاو اليها في الفقرة (۱) عالية من الرسوم القنصلية والرسوم الجمركية
 والضرائب المحلية وغيرها من الالتزامات ذات الطبيعة المشابهة ٢٠٠٠ ٠

واستظهرت الجعية المعوميه مها تقهم أن المشرع وضع أصلا عاما عى قانون الجمارك يقضى بخضرع جميع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الشرائب الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعدائها . وأن اتفاق التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٠ نسنة ١٩٨٣ وضع اسسا عامة للتعاون الفنى بين البلدين ومن بينها اعفاء المعدات والآلات والمواد التي تزود بها حكومة اليابان حكومة جمهورية مصر العربية من الضرائب والرسوم الجمركية ٠

ومن حيت أن قرار رئيس الجمهورية رقم 60 لسنة ١٩٩٤ بالرافقة على الغطاب المتبادل بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والبابان بشأن منحة قيمتها ١٩٩٣ بين حكومتي جمهورية مصر سعيد المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيب بعدينة الجبرة ، وهو اتفاق مبرم بين حكومتي الفولتي واستوفي اجراءك المسنورية ، فين م يكون من نلك التربيات المنصلة لنفذ، البرامج الخاصة بالتعاون الفني بين الحكومتين ويستظل تبعا بالاعفاء من الضراب والرسوم الجبركية المفردة في اتفاق التعاون الفني بينهما الموافق علمه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٠ النساة المنا 1٩٩٨ ودون المحاجة بأن الحطاب المبادل بداريخ (١٩٦٣/١١/١٦) المساز اليه قد ورد خلوا ما يغيد الصحاب بالمبنزات والمعدات الوارده لشروع تحسين من المضروع المسري بالمبنوة من الفرائب والرسوم الجمركية المقردة ، اذ أن النس عل ذلك في الخطاب لا يخرج عن كونه نصا احتياطا يؤكد الإعفاء وعلم النص عليه لا ينعى اعفاؤها المشار اليه والمسود وعلم النص عليه لا ينعى اعفاؤها المشار اليه والمساور الهه والمساور الهه والمساورة المنا المنا

لذلسك

اديهت الجيمية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع ألى اعفاء المعدات والمستلزمات الوازدة للشروع بياه الشرب والصرف الصبحى لمنطقة المنبيب بالجيزة من الضرائب والرسوم الجيركية •

ر فتوی رقبر ۹۹م فی ۱۹۹۲/۸/۸ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملقب رقبر ۴۳۰/۲/۳۷ : •

(YYA)

جلسة ٧ م*ن اغسطس سنة* ١٩٩٦

رسوم ... رسم مساعدة الطلاب .. عدم احقية بنك ناصر الاجتماعي في التضاء الرسم واحقية صناديق التكافل الاجتماعي بالجامعات وللعاهد في التضاء هذه الرسم ،

فانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ في شان الرسم الداكور بـ فانون تنظيم الهنمات ولالحت السفيلية بـ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء بناك ناصر الاجتماعي مجيئة عامة -

التطور الشريعي لاستدوق مساعدة الطلاب بـ انشاء صناديق التكافل الاجتماعي بـ ولاية بعميل الرسم انتقات الى هذه السناديق بـ عدم احقية بنك قاسر الاجتماعي في التضافها بـ امر ذلك بـ تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتدوى والتشريع عتوادا الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/٤ (ملف رقم ٣٤١/٢/٣٧) فيما انتهت اليه من عدم أحقبة بنك ناصر الاجتماعي في اقتضاء الرسم المنصوص عليه بالقانون رقم ٥٦ لسينة ١٩٦٨ من أحقيسة صبيناديق التبكافل الاحتماعي بالحامعات والمعاهد المختلفة في اقتضياء هذا الرسم تنفيذا لتانون تنظيم الجامعات ولائجته التنفيذية المعدلة بالقرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائمة وذلك تاسيسا على أن البين من النطور التشريعي لصندوق مساعدة الطسلاب أنسه أنشيء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ ثم ألغي بالقسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي الذي حل محل الصندرق في حقوقه والتزاماته ومن بينها اقتضاء الرسم الاضافي الذي تحصله الكليات والمساهد من الطسلاب 6 ثم صدر قانسون تنظيم الحامعسات رقم ٤٩ لسبينة ١٩٧٢ وناط باللائحة التنفيذية تحديد الرسوم التي يؤديها الطلاب ، وصدرت تلك اللائحة بدرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقرار رقم ٢٦٥ لسينة ١٩٧٩ وعلى موجب من هذا التعديل انشئت صناديق للتكافل الاجتماعي يكون من مواردها رسوء صندوق مساعدة الطلاب التي يؤديها طلاب الكلية أن المهد ، فأضحت ولاية تحصيل هذه الرموم والصرف منها على الأغراض الاجتماعية للطلبة معقودة للجامعات والمعاهد المغتلفية وليم يعبد لبنبك ناصي الاجتماعي أصل حق في اقتضائها •

وتبين للجمعية العمرمية مما تقسم أنه لما كانت المساهد الفنيسه التابعة لوزارة التعليم العسالي ــ في النزاع المائل ــ قسد ادت بطريق الخطا الرسوم المحسلة من الطلاب الصالح صندوق مساعدة الطلاب الى بنك ناصر الاجتماعي بالمخالفة لاحكسام اللائحة التنفيذية لقانسون تنظيم الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٩ والله لا يسوغ اهدار حسكم اللائحة في هذا السياق وانها يتمين احترامه والمقيد به فقد تعين ومن ثم على البنك رد هذه المسابغ الى الوزارة والتي يفتقر الاحتفاظ بها الى صحيح سنده فانونا

ومن حيث انه عن المالغ التي يتعين ردها رفقا لما هو ثابت بمبجلات البنك ذاته ولم تقم وزارة التعليم العسائي الدليل على عدم صحة ما ورد بها من بيانات في كالآتي : المهد الفني التجاري بتويسنا ببلغ ٥/٢٦٧ جنيه ، والمهد الفني الصناعي للبصريات ببلغ ١٩٠٨ جنيه ، المهيد الفني الصناعي بالمسحافة مبلغ ٥/٥٦٥ جنيه المهيد الفني الصناعي لفنل ونصيح الصرف بامبابة ١٠٠٣ جنيه ، المهيد الفني التجاري بالموضة مبلغ ١٩٤٤، جنيه ، المهيد الفني التجاري بالموضة مبلغ ١٩٤٤، جنيه ، المهيد الفني التجاري بالموضة مبلغ ١٩٤٤، جنيه ، المهيد الفني التجاري بشميرا مبلغ ٥/١١٧ بالمهد الفني التجاري بشميرا مبلغ ٥/١٧٠ جنيه فيكون مجموع المبلغ الذي يلتزم البناك برده هر ١٩٨٥٤٨٠ جنيه فيكون مجموع المبلغ الذي يلتزم البناك برده هر ١٩٨٦٤٨٠

ندلسه

انتهت الجمعيــة العموميـة لقصــمى الفتــرى والتشريع الى الزام بنك ناصر الاجتماعي برد مبلغ مقداره ٥٥ر١٨٦٣٤ جنيـه قيمــة رسوم مساعدة الطلاب الى وزارة التعليم المـالى ٠

ر فتوی رقم ۲۰۲ فی ۱۹۹۲/۸/۸ جِلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۲۰۲۰/۲۲۳) ۰

(779)

جِلسِـة ٧ من اغتبطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم چيركية _ الفاقيه ملحقة بقانون _ الحظاء من الخصراقب والرســـوم الجبركية _ الراج مزقت ٠

قانون الجهارك رقم ٦٦ لسنة ٦٩٦٢ ـ المادتين ١٠٥٠ منه ـ الأصل خضوع الوادات للمرانب الجعركية وغيرها من الفرائب والرسوم طبقا للشروط والأوضاع التي يعدها وزير الافراء ـ انفاقيات الترخيص للبحث عن البتروك الملحقة بالقوانين ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ - ١٠ المنافقة بالقوانين ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ - ١٠ المنافقة بالقوانين ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ تجز للشركات القائمة بالعملات والمادلين والمنافقة بالقوانين ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ تجز للشركات القائمة بالعملات والمادلين والمنافقة بالقوانين ما لسنية العملات والمادلين والمنافقة بالقوانين من المنافقة بالقوانين والمنافقة بالقوانين والمنافقة بالقوانين والمنافقة بالمنافقة بالمنافقة بالمنافقة من الفادي عن المنافقة بالقوانين المنافقة بالقوانين منافقة بعديم الموادر من ممثل مسئول بالهيئة بالاستال المنافقة بالقوانين منافقة بعثمي المنافقة بعثمي المنافقة بالمنافقة بالمنافقة بالمنافقة بعثمين والمنافقة بعثمين منافقة بعثمين والمنافقة بعثمين المنافقة بعثمين والمنافقة بعثمين والمنافقة بعثمين والمنافقة بالمنافقة بالمنافقة بعثمين والمنافقة بالمنافقة بالمناف

استبان للجمعياة العمومياة لقسامي الفتاوي والتشريع ان المادة (٥) من قسانون الجمارك رقسم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثني بنص خاص ٠٠ وتعصل الضرائب الجمركية وغيره من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو نصديرها وفقيا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافسراج عن أيسة بضاعة قبل اثمام الاجراءات الجمركيه واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، وتنص المادة (١٠١) من القدانون ذاته على أنه ، يجوز الاقراج مؤقتا عن البضائم دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، وتبين للجمعية الممومية أن المادة (١٠١١) من الاتفاقية المحقدة بكل بن القوانين أرقام 10 لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٩ لسنة ١٩٨١ في شان الترخيص لوزير البترول في التماقد مع الهيئة المصرية المامة للبترول وبعض الشركات للبحث عن البترول واستغلاله تنص على أن • يسمح للهيئة وللمقاول وللشركة القائمة بالعمليات ولمقاوليهم والقاولين من الناطن الذين يقومون بتنفية العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج ويعفون من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد

الآلات والمصدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاستهلاكية والمطكات المنتولة بعد تقديم اترار من ممثل مسئول للهيئة بأن هذه الاشياء مقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاندلانية » .

واستظهرت الجمعية العمرهية من تلك النصوص أن المشرع في قانون الجمارك قد وضبيع أصبلا عاما يقفى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها حين الضرائب الإضافية الأخرى المتراقب الجمركية وغيرها حين الضرائب الإضافية الأخرى المتراقبا من ذلك اجاز الشرع الاقواج مؤقنا عن البضافة دنو تحصيل الفرائب والرسوم المتررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يعددها وزير الفرائة ، وأن المشرع في التوانين ارشام ١٥ السينة ١٩٧٦ ، و ٩٩ لسنة ١٩٨٠ أجاز للشركات القائسة بالمسايات والفاوليم والمقاولين من الباطن الذي يعومن بسعية المعليات بالمسليات والمعددات والسيارات والمحدات والمعلكية والمواد الفذائية والمعلكات المقولة من الخارج مع اعفائهم من الفرائب والرسوم الجمركية المقردة عليها شريطة تقديم اقرار من ممثل المحسور اسمعالها على اغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية الملطة بكل قانون

ومتى كان الثابت على ما تقدم أن مشمرل البيانات الجمركية ازفاء بد ١٠٧٥ ، ١٠٦٦ ، ٤٥٦ ، قد تم اعادة تصليرهم للخسارج بالقمل وأن مشمول البيانات ارقام ١٥٨٠ ، ١٧١٨ ، ١٨٠٣ قد تم اعادة تجديد مشمولهم وهو ما القرت به مصلحة الجمارك بمنجب كتابيها رقمى ١٩٩٤/١/١٧ ،

ومن حيث أنه عن مشمول البيانين الجمركيين رقمي ٧٥٠ - ٧٥٤ فالنات من الأوراق أنه تم اعادة تصدير مسلسمولها للخارج بموجب الاقرار الجمركي عن البضائع المسترة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٥ الصادر من شركة بترول خليج المدوس والمعتمد من الهيشة المصريسة المسامة للبترول •

ومن هيث انه عن مشمول البيسان الجمركي رقم ٥٨٤٦ وهو عبارة عن سيارة شيغروليه بيك اب ومهمات ومعدات حفر آبار ، ومشمول البيان رقم ٥٦١٨ وهو عبارة من ورشة عائمة وأن استيرادها كمان بقصد تنفيذ العبليات الجارية بشان البحث عن البترول واستغلاله وتم الافراج عنها بضمان الهيئة المعرية العسامة للبترول ومن ثم تمفق في هذا الشان مناط الاعفاء من الضرائب والرسوم المجموعية ويضمى مشمول البيانين انفى الذكر متعتما بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الامر الذي تفدو مصمه المطالبسة المائلة عاريسة من مصبع مسدما قانونا حرية بالرفض

لذليك

انتهت الجمعيسة المعوميسة الهسسمى الفتسوى والتشريع الى وفضى مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الهيئة المصرية العامة للبترين ياداء مبلغ مقداره *

ر فتوی رقم ۲۱۳ فی ۱۹۹۳/۸/۱۰ جلسة ۱۹۹۳/۸/۷ ملف رقم ۲۳۰۸/۲/۳۲ ی ۰

(474)

جلسبة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

انبات .. عب، الالبات يقع على الدائن •

قانون الالبات في الواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ ... عب. الالبات عل المائن اخفاق الدائن في البات مطالبته ... الر ذلك ... تطبيق -

تبین للجمعید العمومید القسیمی الفتدی والتنریع .. قانون الاثبات فی المواد المدنید والتجداریة الصادر بالقانون رقام ۲۰ نسخهٔ ۱۹۳۸ ینمی فی المادهٔ (۱) ان علی ۱ الدائن اثبات الالتزام وعلی المدین اثبات التفلص منه ۱۰

واستظهرت الجمعية العمومية من النص المتقدم انه على الدانن النات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه وهو تطبيق لاصل جوهرى مناه أن بدعى الحق عليه أثبات وجوده لصالحه تبل من ببدى الزاسم بمقتضاه ، فاذا اقام المدعى الدليل الكافى على ذلك كان على المدعى عليه أن يقيم الدليل الداحض لأدلة المدعى الذافى لدعواه .

ومن هيث أن الثابت من الأرراق أن البنك المركزى المصرى قسام بخصم المبلغ محل النزاع من هسساب منطقة كهرباء القاهرة على أساس أنه رصيد قديم منذ عسام ١٩٦٤ ماميم ادارة الكهرباء والفساز ، ودون أن يقسم سندا لهذا الدين رغم استحثاثه من قبل ادارة الفتوى متذرعا بأنه جارى الكشف عن هسساب الادارة المذكورة وأنه سيتم المواقاه في هنة *

واد كان النابت من الأوراق أنه لنس ثمة مطالبيات في شيبان المبلغ من قبل البيلة قبل اجراء القصم في ١٩٩٢/٣/٤ على الرغم من مفني اكثر من ثلاثين عاما على وجود هذا الرصيد في حسيباب ادارة الكهرباء والفاز لدينة القاهرة ، رلم تكن هناك أية اشيارة اليب في المراجعيات والمصادتات السنوية لحساب الهيئة لدى البنك ، وحلول المؤسسات الثلاث المشيار اليها محل الادارة المذكررة ثم ادماجها عي مؤسسة واحدة هي المؤسسة المصربة الصامة للكهرباء عام ١٩٦٤ ثم حلول الهيئة محل المؤسسة الأخرة عسلم ١٩٧٦ ، ودون صدور اسة مطالبات لأى من هذه الجهات -

واذ كان ما تقسم ولم يقم البنك المركسزي المصري الدليسل على استحقاق هذا البلغ قبل الهيئة ولم يقم باثبات اصل هذا الدين ، فان تيامه بالخصم من حساب منطقة كهرباء مصر المبلغ محل النزاع يعسدو المال كذلك الزامه برد المبلغ الى الهيئسة .

ولا حاجة في هذا الصدد بما اشار اليه البنك من أن فقع او العاء الحسابات للجهات الحكومية بتم ببواغقة الادارة المركزيسة لحسسابات للحكومة وانها وانقت على ما تم في النزاع المائل بحسبان أن الموافقة على فتع أو المناه الحسساب لا علاقة لها بانبسات الحقون فيما بين الشهات الادارية بعضها البعض التي تبقى محكومة بالقواعد العامة في الإثنات الدارية بعضها البعض التي تبقى محكومة بالقواعد العامة في

لذلين

انتهت الجمعيسة العمومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى الزام البنك المركزى المصرى برد مبلغ ١٠ ر١٩٩١٢٧٥ المخصسوم من حساب منطقة كهرباء القساهرة في النزاع المائل ٠

ر فتوی رقم ۲۱۹ فی ۲۹۹۲/۸/۱۱ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۳۶۲۹/۲/۳۳ ،

(TTI)

عِلسة ٧ من اغسطس سفة ١٩٩٦

منافسات ومزايدات _ ملاوضة سنحب البطاء الأقل _ الهدف منها والرعا في العديد الليمة المقيلية للمطاء للوفوف على المطاء الأفل سمرا _ التطفئات ذات الليمة المالية لضاف فيتما ال. المطاء -

فانون تنظيم المنافسات والزايدات الصادر بالقانون رقم ١ اسنة ١٩٨٧ سالواد ٢ . ١٨ . ١٨ منه ساكيلية الملاحلة والمعاونه بين المنافسين لتبين صحاحب السطاء الأقل على اسام موضوع سالاسام القليمة الرئيد للطفاءات الاختراطات يعتن تبييها ماليا ـ وجود تعطفات او اشتراطات يستوجب اضافة الليمة المالية لها قبل القلارة ساطا حظا مدى في تراسمة الأشروط حاطيق .

تبين للجمعيــة المعوميــة لقسـمى الفتــوى والتثريع ان قانون تنظيم المناقصات والزايدات السادر بالقسانون رقم (٩) لسـنة العرب المناقصة العــامة لبادىء العلانية والساراة وحرية المنافسة ٠٠٠ ، وينص في المادة (١٦) على أن « لا يجــوز بعــد فتح المظاريف الدخول في مفاوضات مع احــد مقدمي المطاءات في شان تعديل عطائه ، ومع ذلك يجوز للجنــة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ أن تمفظات لمنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجمل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقــدر الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتحفظات للنزول بسعره الى مستوى اسمار السرق .

وثجرى المفاوضة في الحالمتين المشار اليهما بقرار من السلطة المختصة ، وينص في المادة (١٨) على أن ، يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الألفال شروطا رالأكل سعراً ، *

واستظهرت الجمعية المعومية من النصوص المقدمة وعلى ما جرى عليه أمناؤها بجلسة ٢٩٠٠/١/٥٤ ملك رقم (٣٦٠/١/٥٤) والسدى تايد باغثاءها في جلسسة ١٩٨٧/٢/٢٨ أن من الأسمس التي يقرم عليها تعاقد الادارة عن طريق اسلوب المناقصات أن يخضسع هدذا التعاقد الاعتبارات تتملق بعصلحة المرفق المائية التي تتمثل في ارسساء المناقصة على صاعب المطاء الأقضل شروطا والأقل سسعرا ، وأن المشرع لذلك الجنة البت سريعد غتم المظاء الأعشل العراضة صاعب العطاء الأقطاء الأقل

أذا كان مقترنا يتعفظ او تعفظات للنزول عن كل تعفظاته او بعسها بما يجعب عطاءه متفقا مع شروط للناقصه بقبدر الامسخان ، وادا كان صاحب العطاء ألاقل له هده الأهمية لنلبك ينعين أن بجبرى الماضبية والمقارنة بين المتناقصين لتعيينه على اسساس موضدوعي بما يحفق المساراة بين المتناقصين للوصول الى صاعب اقل العطاءات ... وترتيب أولويته بين المطاءات تبعبا فذلك وقد يكون هذا الاساس هو الفيمه الرقمية لبندود العطاءات حينما تغلن جميع العطاءات من اي تعفظات أو اشتراطات يمكن تقييمها ماليا ، بيه أن هذا الأساس لا يكفي وحده في حالة وجود تعفظات أو: اشتراطات مالية مقترنة بكل - العطاءات أو ببعضها دون البعض الآخر ، ففي هذه الحالة لا يكتفي بالقيمة الرقعية للمطاء لتصديد اولويته المقيقية وما يترتب عليها من اثار ، بل يتعين اضافة قيمة التحفظات والشروط الخاصة التي يمكن تقييمها ماليا او ذات الأثر المالي الى قيمة العطاء الرقعية بلرصيحول الى القيمسة الحقيقيسة والقملية للعطاء مما يؤدى في النهاية الى تحديد صاحب العطاء الأقل سعرا والذي أجاز الشرع مفاوضته للنزول عن كل أو بعض تحفظاته وهي مرحلة تاليسة لتعديد اولوية العطاءات للوصول الى صحاحب اقل العطاءات سعرا وافضلها شروطا ، وان مؤدى ما سبق أعلاء المساواه بين المتناقمين والمفاضلة بينهم على اسس مرضوعية فلا تكون الأولوبة التي بجرئ ترتبب العطاءات على اساسها محض أولوية خادعة تستند الى قيمة لا تعبر عن حقيقة الحقوق المالية الطلوبة للتعاقد ، وانمسنا يبتغى كل متناقص من وراثها أن يظفر بمزية التفاوض مع جهـة الادارة ماعتباره مساحب المطاء الاتل سعرا بن حبث القيمة الرقهيسة ثم ينزل بعد ذلك عن تجعظامه ذات الفيمة المالية أثناء التفاوض أو يتمسسك بها تبعدا لما يتكشف له من موقف بقيدة المناقصين ، وانه يتعين لما تقدم الاعتداد بالتحفظات والشروط الخاصة بالعطاءات والتي يمكن تقييمها مالينا في مجيال القارنة بذبه تحديد صاحب العطاء الأقل •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه ولئن كانت كراسمة الشريط والمواصفات للعملية المطروحة قد تضمنت - على سبيل الفطا المادى - النص على توريد مصب خرسانة بالقائمة (٢) صفحة (٢) بند رقسم (٩) على أن تكون بسمك ١٠ مم على حين تضمنت الرسرمات التنفيذية أن يكون التنفيذ بسمك ١٠ سم ، وهذا الفطأ المادى هو من قبيل الخطأ المواح الذى يسهل على كامة المستغلين بالتشساط معرفتسه ، وأذ ثبت الواح الذى يسهل على كامة المستغلين بالتشساط معرفتسه ، وأذ ثبت من الأوراق أن كل متناقص حدد سموم على أساس من هذا الفسهم

لمطبيعية العملية ، ويناء على ذلك تحفظ من تحفظ ، وسكت عن التخفظ من شياء ذلك ·

وإذ كان التعفظ المشار اليه قيمة مالية من خلال التنسيب بين ما ورد في منطوق البند في الكراسة وبين ما ورد في الرسومات التنفيذية فقد قامت لحنة البت باضافة القيمة انالية للتحفظ الى القيمة الرقبيه لعطاءى الشركتين اللتين أوردتا تحفظا في هذا الصدد رهما الشركتين صاعبتي العطاء رقم ٤/٤ ، ٤/٤ ، ولم تقم اللجنة بعملية التنسيب هذه بالنسبة لعطاء الشركة رقم ١/٤ يحسبان أن العطاء جاء خلوا من اى تمنظ في هذا الصدد ، وهو ما يتفق والفهم الصحيح لأحكام القانون سالفة البيان ، يظاهر ذلك ويؤكده ما ثبت من أن - المسعر الذي وضع لهذا البند في العطاء الذي تمت الترسية عليه وحسب منطوق البنسد هو (١٢) جنيه ، وقد أوردت الشركة صاحبة العطاء رقم ٤/٢ السعر حسب منطوق البند ٧ر١ جنيه ثم تحفظت في شروطها ، ومن هــلال التقرير الفنى والمالي في العملية تصبح قيمة السبحر لهذه الشركة بعبد حساب ١٧ جنيب للبند وهذا التقارب بين الرقمين يعطى دلالة على وضع الشركة في الحسبان أن التنفيذ سيكون على اساس ما ورد في الرسومات التنفيذية رقد تايه ذلك بمسلكها في المفاوضة جبن قبلت التنفيذ بالمسمر الوارد في العطاء وعلى أساس الرسومات التنفيذية ٠

ولا يفير مما تقدم ما أبدته الشركة صاحبة العطاء رقم ٤/٤ من رغبتها في التنازل عن التحفظ فنلك من قبيل التعديل في العطاء مد نتح المظاريف وهو ما لا يجوز في ضوء احكام القانون آنفية البيان .

واذا كان ما تقدم فانه لا صحة لما اشارت اليه شعبة الجهاز المركرى للمحاسبات بمحسافظة العيوم من أن لجنة البت لم نقم بتوحيد اساس التقييم بين المطاءات المتبولة ، ويكون ما انتهت اليه لجنسة البت لم نم بتوحيد أساس النقييم بين المطاءات المقبولة ، ويكون ما انتهت الله لبناة المبت من القوصية بارساء المناقصة على الشركة هر ما يتفق وصائب المكاون ،

اذا له

انتسهت الجمعية العموميسة القسسمى الفتسوى والتشريع الى صعة ما قامت به لمهنسة البت من التومسية بارساء مناقصة انشساء معطة المالجة بالعدرى بمحافظة الفيسوم على شركة هليسو مصر للمقاولات ·

ر فتوی رقم ۱۳۵ فی ۱۹۹۲/۸/۱۳ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۱۳۳/۱/۵۱ . ۰

(TTT)

جاسة ٧ من اغسطس سيّة ١٩٩٦

أموال الدولة العامة _ الانتفاع بها _ كيلية نقله _ ملهوم المال العلم والمال المطمى - المادنين ١٨ . ٨ من المعانون العام يكون المادنين ١٨ . ٨ من المعانون العام _ عنى الشخاص المعانون العام يكون ينطل الانتهاف الاداري على مداكم الأموال بدون مقابل _ لا يمتير ذلك ترولا عن الملاكة الموقة أو تعمل على المعانون المعانون على المعانون الم

تبين للجمعية العبوبيسة لقسسمى الفتسوى والتشريسي ان السادة (۸۷) من القانون المدنى تنص على ان ، (۱) تعتبر اموالا عامة . المعادة (۸۷) من القانون المدنى تنص على ان ، (۱) تعتبر اموالا عامة ، والتن تكرن مخصصة لنفعة عامة بالفعل او بمقتصى قانون او مرسوم او قرار من الوزير المختص · (۲) وهذه الإموال لا يجوز التصرف فيها او المجز عليها او تملكها بالتقادم ، وتنص المادة (۸۸) من القانون ذاته على ان ، تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة المعامة ، وينتهى التخصيص بدقتضى قانون او مرسوم او قرار من الوزير المختص او بالفعل ؛ او بالنهاء الغرض الذي من اجله حصصت على الورال المنفعة المعامة ، *

واستظهرت الجيعية العبوبية بها تقديم أن الاصسل في ملكية الدولية أو وحداتها أو بمسالتها أو هيئاتها العسابة أنهنا بلكية عابة معام مصبا معام بالدارة المرافق الصباحة التي تضبيطلع بأعبائهنا وأن الاسماع بأنبال السام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استمبالا للمسال العنام فيما أعد لله ويتم رصدها للمنقصة العامة بالفتل أو بمتنفى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص كما يكون نقل الانتفاع باذال العنام بين اشخاص القاذرن العنام نقل الاشراف بالادارى على عدم الأمرال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن أملاك الدولة أه ... للي وجه اغر من هذه الوجره وأن معيوم المال العنام عن حيث اللي وجه اغر من هذه الوجره وأن معيوم المال العنام يغتلف من حيث الطبيعة عن مقهرم المال الشاص لأن المنام ليس مملوكا للدولة الطبيعة عن مقهرم المال الشاص لأن الأنال السام لمسام يقتصيصه للذه من اطار التصامل بموجب تخصيصه للذه

العمام ويد الدولة عليه تقرب الي يد الامانة والرعاية منها الى يد التصرف والاستغلال وذلك حتى تنتهى صفته كمال علم بانتهاء تقصيصسه لاى من وجود النفع الملم بموجب سند تأنونى بذلك أو بالفصل أذ أن المسأل العلم يتبع التقصيص نشاة وتغيراً وانقضاءاً .

ومتى كان الثابت على ما تقدم ان مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد سلبت قطعة الارض محسل النزاع المائل والبالسغ مساحتها ٢٠١٢٤ مبيئة الحبدود والمبالم والقامة عليها معطة معولات العزيزية باسبعا محافظة قنبا الى منطقة كهرباء الوجه القبلي التابعية لهينية كهرياء مصر وذلك بفرض اقامة مساكن للعاملين بمنطقة الكهرياء يعرجب معضر التسليم المؤرخ ٧ . ٨ من يونيو سنة ١٩٨٠ ومنذ هذا التساريخ والهيئة تضم يدها عليها وانها مازالت مرصودة للأغراض المنوط بالهيئة تحقيقهة وان وجه المنفعية الذي اسيغ على عده الأرض لم ينحسر عنها بمقتضى سند قانوني يعتد به ولا كشفت ظروف الحال عن انقطاع تخصيصها للمنقعسة العامة بالقعل ومن ثم فلا يجوز لمديرية الشئون الصحيسة يقنا المطالبة بقطعة الأرض مجل النزاع إذائه فضلا عن تراخيها في ساتقديم سند يستقيم به ادعائها يتلك المطالبية فإن مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد اقرت بقيامها بتسليم قطعة الأرض ممل النزاع الى هيشة كهرباء مصر وأن ما مدعيه مديرية الشنون الصحية بقنا ليس له أساس من الصحة الأمر الذي تغدر معبه مطالبتها هيئة كهرباء مهم بتسليمها هذه الأرض لا سند له من مسجيم القانون ٠

انتهت الجمعية العمومية القسسمى الفتوى والتشريع الي احقيسة هيئة كهرباء مصر (منطقة كهرباء مصر الوجه القبلي) في بقساء استمرار تخسس الأرض موضوع النزاع لنفعتها العامة -

ر فتوی رقم ۲۲۸ فی ۱۹۹۲/۸/۱۱ چلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملقه رقم ۲۲۱۷/۲/۳۳ ی م

(YYY)

جلبة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٩٦٣ ـ المادتين • ١٠١ منه ـ الأصل مخصوع جميع والمسالع التي تدخل ارض الجمهورية للضرائب والرسوم القررة الأ ما استشنى بنص خاص ـ جواز الابراج المزقب عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بقراد من وذير والملية ـ تطبق

بين للجمعية العيومية لقسمى المتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تخضع البضائم التي تعظل أراض الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب المجمورية وغيرها من الشرائب والرسوم التي تستحق يناسبة ورود البصاعة أو تصديرها ونقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ولا يجوز الامراج عن أية بضاعة قبل أثام الاجراءات الجمركية وأداء والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون م وانسسائدة (١٠٠) من ذات القانون على أنه يجوز الافراج مؤقتا عن المسائدة (١٠٠) من ذات القانون على أنه يجوز الافراج مؤقتا عن والأوضاع التي يحدها وزير الخرائة ويضع وزير الخزانة لائمة خاصة تضمن تيسير الافراج عن البضرائم التي ترد برسم الوزارات والمصالح المتحدية والمائم التي ترد برسم الوزارات والمصالح المتحديدة والأحراءات التي تنبعها بالشروط والإجراءات التي يعدها و .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون البعدارك رقم 17 لسنة 1977 مؤداه خضوع جميع البضائم التي تفخل أراض الجمهورية للطرائب والرسوم المقردة الا ما استثنى بنص خاص ، ولم يجز الافراج عن أية بضاعة قبل أنمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم الجمركية الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحسيل الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها على هذا الشان .

ومن حيث أن النابت من الأوراق أن النادى الاسماعيل قام باستواد مشمول البيانين الجمركين رقمي ٢٩٥٤٤ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٢ لسنة ١٩٨٩ وقامت مصلحة الجمارك بتقدير الفرائب والرسموم الجعركية المقررة عليها بعبلغ ٠٠٠٠ جنيها للببان الأولى ، للببان الثاني وتم الافراج عنهما بضمان محافظة الاسماعيلية واذ قام النادى المشار اليه باصحاد الشميك رقم ١٠٠٠٠ بعبلغ ١٠٠٠٠ جنيها اداء لقيمة الفرائب والرسميوم الجعركية المستقلة على الببانين الجعركيين آنفي الذكر وني ثم يكون النادى قد اوفي بعدونيته قبل مصلحة الجحارك وبرات زمته بما لا يسوغ عطالية محافظة الإسماعيلية مسفتها ضامتة للنادى المقرر بالمبلغ محل المنازعة المائلة ولا يقدح في ذلك ما ذهبت إله المسلحة من تأميرها على شمسيادة الافراج المؤقت للبيان الجعرامي رقم مسئلة الضربة من ١٠٠٠٠ من أنه في حالة علم صدور قرار الاعقاء سيزاد الإنفاء المنزاد المنازعة المسالم مبلغ الضربة من ١٠٠٠٠ بناها أن من القانون أو الأوراق ١ الأمر الذي تغدو معه الطالبة المائلة لا سند لها من القانون أو الأوراق ١ الأمر الذي تغدو معه الطالبة المائلة لا سنند لها من القانون متمينة الرفض ٠

تدلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام محافظة الاسماعيلية أداء مبلغ (١٧٢٦٠٣ جنيها) الف ومائة وسنة وسبعين وثلاثة قروش كفرق ضرائب ورسوم جمركية على مشمول البمان الجمركي رقم ١٩٨٢ لمسنة ١٩٨٩ محل المنازعة المائلة ٠

ر فتوی رقم ۲۰۴ فی ۱۹۹۸/۸/۱۸ جلسة ۱۹۹۹/۸/۱۸ ملف رقم ۲۲۰۱/۲/۳۲) •

(TYE)

جلمة ٧ من أعدطس سنة ١٩٩٦

اموال عامة ـ نقل ملكيتها ٠

هيئة البريد _ قرار انشائها وقد ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ _ تحديد أصول الهيئة بالقرار المجموري وقم ١٩٥٣ يانشاء الهيئة القومة المجموري وقم ١٩٨٣ يانشاء الهيئة القومة للبريد _ حلول الهيئة معل هيئة البريد في حقوقها والتزاماتها _ انتقال المقاد الى ملك الهيئة القومة للبريد يتبين اعتبارا من صيورته أصلا من أصولها بالقرارات سائلة البيان _ فلسق ،

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريم أن المادة (١) منه على أن ء تنشأ مؤسسية عامة يطلق عليها هيئة البريد وتلحق برزارة المواصلات يكون مركزها القاهرة ويجوز انشباء فروع لها بالأقاليم بقراد من وزير المواصلات ، وتنص المادة (٨) على أن « يحدد رأس ،أل الهيئة بمجموع قيمة الاصول التي تعتمه لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية ، كما تنص المادة (١٥) على أن « يعهد الى لجنة تعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات يتقييم أصول البريد ، وتفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل اللجنة المشار اليها الني ارتأت . أنه فيما يخبص بالأراضي والمباني أن تشريعات أعادة تنظيم المرفق لم نخرج به كرنه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات أخرى ضمنتها اللجنة تقريرها ، أن تقبد الأراض التي تشغلها الهبئة بسجلات مصلحة الأملاك الأمرية وأن يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعراة لجنة نشكل أن منادوبين يمنلون الهيئة والمصلحة وأن يكون استعلال الهيئة للأراضي عن طريق البجار أسمى قدره جنيه وأحد سنوا لمدة ٩٩ عاما قابلة للمحديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اذابات مستقبلا وبذك تظل الأراضي التي تشتغلها الهيئة ملكا للدولة وأما المباني فتضاف قدمتها لرأس المال وقه بلغت ٣٥٢٧٣٤ جنيها وأنتهت النجة في نقريرها الى اعتبار مكتب بريد قابوب ضمن أصول المؤسسة وقد وافق رئيس الجمهورية على هده المذكرة في ١٩٥٨/٧/٣٠ وصدر به قسرار رئيس الجمهورية ٨٦٣ لسبسنة ١٩٥٨ وبسند من قسرار رئيس الحمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتعويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية صنند قرار رئيس مجلس الدرراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ واص في المادة (١٠) منه على أن و يحدد راس مال هيئة البريد بمبلغ ٥٨١٤٠٠٠ جنيه فقبط (خمسـة ملايل

وثمانياته وأربعة عشر الف جنيه لا غير) - وقد تضييت المذكرة المرققة بهذا القرار - أن القرار يحدد رأس مال الهيئة في ١٩٦٨/٦/٣٠ بناه على ما انتهت الله لجنة تقبيم أصرل وخصوم الهيئة ، واعبرت اللجنة أرض ومبنى مكتب برحد تقبيب ضمين أصول الهيئة - واخبرا صفر القانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٩٨ بانشاء البيئة القرمية للبريد ونص في المادة (٣٠) منه على أن ، يتكون رأس مال الهيئة من ١ سـ أموال هيئة البريد المنشأة من ١ سـ أموال هيئة البريد المنشأة من ١ سـ أموال هيئة البريد المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ان د تحل الهيئة محل هيئة البريد المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ان د تحل الهيئة محل هيئة البريد المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ كال لسنة ١٩٥٧ عليها من المزامات » -

واستظارت الجمعية المدرسة ما تقدم أنه بدوجب قرار ولسس الجمهورية رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٥٨ بنقيبم أصول هيئة البريد تكون قه التم ملكية المباني التي تشغلها هيئة البريد ـ والواردة بالحصر الذي قامت به لجنة نقيبم الأصول ـ ومن بينها مكتب بريد قليوب محل النزاع ـ قامت به لجنة نقيبم الأصول الكنب المسار اليه أصلا من أصولها بموجب هيئة البريد وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٧ بانشاء الهيئة الموبة للبريد بما لا يسمع معمد ادعاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر ملكية المكتب محل المنازعة المائلة و ودون الجحاج بالملاقة الإيجارية معم الهيئة وتأما الهيئة القومية للبريد بأداء قيمة الإيجار عن المكتب حمل من المولك انتيت الملاقة الإيجارية بالمولة المصلا من أصولها وبذلك انتيت الملاقة الإيجارية بالمولة المنظة بالمناتها أصلا من أصولها وبذلك انتيت الملاقة الإيجارية بالمولة المنظة بشائها أصلا من أصول الهيئة القومية للبريد والأمر الذي بناح لها على موجبه هدم مبنى المكتب محل النزاع المائل وبيع انقاضه و

لدلسك

انتهت الحمعية العمومة لقميمى الفتوى والتشريع الى أحقىة الهيئة القومية للبريد فى مبنى مكتب بريد قليوب المحطة وما يؤول عنه أرضا وانقاضا •

ر فتوی رقم ۷۱۷ فی ۱/۱/۹۹۱ جلسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۷۱۷ ۴۳۲۲ ت

(440)

حلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

تفطيط عمراني ـ حقل البناء على الادض الزراعية ـ الاستثناء منه ـ حقهوم التقسيم في قانون التخطيط العمراني القانون دهم ٣ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون التخطيط العمراني ـ المادة (٣) منه تقفي بخطر اقامة مبساني او متشات في الأراضي الزراعية او اتفاد اي اجراءات في شان تقسيمها ـ الاستثناء الاراضي الواقعة داخل كردون المان المتهد حتى الا/١٨٨ والأراضي الواقعة داخل الدين العمراني للقري ـ سريان احكام القانون المدكور على طلبات التقسيم التي تم يصدد قراد باعتمادها حتى تاريخ العمل بأحكامه ـ مقهوم التقسيم في تطبيق احكام القانون المدكور ـ المشرع اخذ بالدلول المطلق المهوم التقسيم بأنه اية تجوزة للمحلمة ارض داخل نطاق المدن الي اكثر من قطعتين حتى ولو كان ذلك لفير المراح المناد تعمر و كان ذلك لفير

استبان للجمعية المدومية تقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٢) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط المعرائي تنص على أن « تعظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية البور القابلة لأزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحيظ :

- (1) الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتبد حتى ١٩٨١/١٣/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء ٠
- (ب) الأراضى الواقعة داخسل الحين العمراني للقرى ٠٠٠ و تضيف للادة (٣) من مواد اصدار القانون المسار البيه « تسرى أحكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرارا باعتمادها حتى المعل به » ٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع حظر بموجب المادة (٢) المشاد اليها اتامة آية مبان أو منشات على الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية أجراءات من شانها تقسيم الأراضى الزراعية • واعتبر المشرع الأراضى البور القابلة للزراعة داخسيل الرقعة الزراعية في حكم الأراضى الزراعية • بيد أنه استنتي من هذا الحظر الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتبد حتى التمار ٢٩٨١/١٢٧ • مع عدم الاعتداد بأية تعديلات يجرى ادخالها على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء • وغني عن البيان

أن العظر والاستثناء منه هو ذاته ما نصبت عليه المادة ١٥٣ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٣ بتمهيل بعض أحكام قانون الزراعة الصبيادر بالقانون رقم ٣ وتقضى المادة (٢) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر بسريان أحكامه على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل به في ٢١ من قبراير سنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قطع التعاملات المطلوب شهرها في هذا المرضوع مشتقة من القطعة رقم (٢٣) الكائنة بحوض صالح أبو شنب رقم (٢٤) برمام المخانكة وأفادت الوحفة المحلية لمركز ومدينة الخانكة بكتابها رقم ١٩٣٣ المؤرح ٢/ ١٩٨٩ الى مأمورية الشهر المقارى بالخانكة أن أراضي مذا الحوض عي أرض زراعية تقع داخل كردون مدينة الخانكة المتيد بعوجب القرار الوزاوي رقم ١٧٣ الهــــادر بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧ ، فين ثم تضحي هذه القطع من الأراضي الزراعية مستشناه من الحظر بعدم اقامة أية مباني أو منشات عليها أو اتخاذ أية أجراءات في شأن تقسيمها في شأن تقسيمها داخله ــ معتمد من قبل الرورة مدينة الخانكة ــ الذي تقع هذه القطع داخله ــ معتمد من قبل المحرارا ١٩٨١/١٢٨ .

ومن حيث انه فيما يتملق بالاجراء الذي اتخذته مأمورية الشسهر المقارى بالخانكة بوقف اجراءات شهر مشروعات التمامل على هذه القطع لحين تقديم أصحاب الشأن في هذه المشروعات صورة مصدقا عليها من القرار المسادر بالموافقة على تقسيم هذه الارض • فقد تبين للجمعية المعمومية أن المادة (۱۱) من فانون التخطيط المعراني المشار اليه تنص على أنه • في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن ألى أكثر من تطمين ، كما يعتبر تقسيما اقامة اكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الارض سواه كانت هذه المباني تقسيم أو ادخال تعديل في تقسيم معتمد أو قائم الا بعد اعتماده وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون أو لا تحده التنفيذية ع وتنص المادة (۱۲) على أنه ولا يتحده التنفيذية والقواعد والشروط والأوضاع الواجب مراعاتها في تقسيم الاراضي وعلى الأخص في المجالات الآتية :

 (1) نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق والمتنزهات العامة دون مقابل من أرض التقسيم المعدة للبناء والتصير ... (ب) عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن وحركة المرور وغيرها من الاعتبارات المتصلة بالعمران بالمنطقة التي يقع بها التقسيم والمناطق المجاورة لها ٠٠٠ ، كما تنص المادة (١٧) على أنه ، اذا كان التقسيم لغير أغراض البناء والتممير أو كان واقعا أو مطلا على شوارع قائمة أو مستطرقة أو كان لا يتطلب انشباء شوارع مستجدة فيكفى لاعتماده موانقة الجهة الإدارية المختصة بشئون النخطيط والتنظيم للوحدة المحلية متى نحنقت من استيفانه للشروط والأوضاع التير تحددها اللائحة التنفيذية ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وتنص المادة (٢٢) على أن " بحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة عيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو النمامل في قطعة أرض من أراضيه أو أي شطر منه الا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقاري صورة مصدقا عليها من الغرار الصادر باعفاء التقسيم ومرفقانه وشهادة من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم ننبت انمام تنفيذه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم واللائحة التنفيذية أو أدائه نفقات المرافق العامة المذكورة أو تقديمه ضمانا مصرفيا بتكاليف تنفيذها • على أنه في حالة التقسيم طبقا للمادة (١٧) من هذا الفانون فيكتفي بتقديم صورة مصمق عليها من الموافقة على النقسيم الى مكتب الشبهر العقاري . •

ومفاد ما نقدم أن المشرع حدد المقصود بالتقسيم في تطبيق أحكام قانون التخطيط العمراني بانه كل تجزئة لقطعة ارض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعنين • كما اعتبر تقسميما اقامة أكثر من مبنى واحمه وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني منصلة أم منفصلة وحظر تنفيذ مشروع التنفيذ أو ادخال أي تعديل في تقسيم معتمد أو فائم الا بعد اعتباده وفقا للشروط والاوضاع المنصوص عليها في هذا القانون أو لائحته التنفيذية • ومن ثم يكون المشرع قد أخذ بمدلول مطلق لمفهوم التقسيم فاعتبر أية تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين تقسيما حتى ولوكان ذلك لفير أغراض البناء والتعمير حسبما نصب على ذلك المادة (١٧) من الفانون ٠ الأمر الذي بفدو معه التعامل الوارد على القطع المشتقة من النطعة (٢٢) من حوض صالح أبو شنب رقم (٢٤) بزمام الخانكة قله ورد على قطع مجزَّأة من قطعة أصلية ويشمينها مفهوم التقسيم الذي أطلقه المشرع في قانون التخطيط العمراني • واذ تم هذا التعامل بعد العمل بالقانون حسيما أفصحت عن ذلك الأوراق • لذلك تضحى مطالبة مأمورية الشبهر المقارى بالخانكة اصحاب الشأن بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على التقسيم متفقة وأحكام القانين المشار اليه • • سيما وأن المشرع في المادة (٦٧) من القانون المذكور قد نص

على أن يعاقب بالحبس أو بالفرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من يخالف أحكام المادة الثانية والعشرين سالف الاشارة الها .

تذليك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى خصسوع الطلبين رقمى ٣٨٨ لسنة ١٩٨٨ و ٣٨٩ لسنة ١٩٨٨ باشهار ارث وبيع بناحية الخانكة بمركز الخانكة ـ حوض صالح أبو شنب /٢٤ الحفام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون التخطيط العمواني •

فتوی رقم ۷۱۸ فی ۱۹۹۳/۹/۱ چلسة ۱۹۹۳/۸/۷ ملف رقم ۷۱/۱/۷) ٠

(YYY)

جلسة ٧ من أغسطس سنة ١٩٩٦

ضرائب ورسوم جمركية _ الاعفاء منها تطبيقا لاتفاقيات مبرمة مع جهات اجتبية _ بقاء الاعفاء في ظل افقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تنظيم الاعفاءات الجمركية -

ثلادة (۱۳) من القانون الفت الإعفاءات الجمركية النصوص عليها في القوانين السابقة عليه في غير ما مخلال بالإعفاءات الجمركية القرره بموجب اتفاقيات مبرمة بين العكومة المسرية والجهات الإختيبة ــ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مم المؤسسة المصرية العامة للبنرول وشركة أموكو للزيت مصر في شأن البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل تنص على أن « يرخص لوزير البترول في التعاقه مم المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة اموكو للزيت مصر بصفتها مقاولا في شأن البحث عن البنرول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغربة ووادى الندل وذلك وفقا للشروط المرفقة والخريطة الملحقة بها ، • وأن المادة (٢) تنص على أن « تكون الأحكام الواردة في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٢ والملحق (ج) من الاتفاقية قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أى تشريع مخالف لها » · وتنص المادة الخامسة من اتفاقية البحث عن البترولُ واستغلاله في بعض مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادي النيل بين حكومة جمهورية مصر العربية والمؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أموكو للزيت مصر على أن « تكون شركة بترول خليج السويس (جابكو) التي أنشأتها المؤسسة وأموكو في ٣١ يوليو سنة ١٩٦٥ كشركة مصرية من شركات القطاع الخاص لا تحقق أرباحا والمسجلة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ برفم ١٣٢٦٨٠ هي انشركة القائمة بالعمليات ٠٠٠ ، وتنص المادة الثانية عشرة من الاتفاقية على أن « (أ) يسبح للبؤسسة وللاموكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقاونيهم والمقاولين من الباطن ، الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستبراد من الخارج ، مع اعفائهم من الرسوم الجبركية الخاصية باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلم الاستهلاكية والمواد الغذائية والمبتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة يأن هده

الأشياء المستوردة مقصور استممالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بعقتضى هذه الانفاقية ٠٠٠٠ (ج) تشمل الرسوم الجيركية في خصوصية استممالها في هذه الانفاقية كافة الرسوم الجيركية أو الشرائب أو الفرائض انضريبية (باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أديت) التي يستحق أداؤها بسبب استراد الشيء أو الأشياء المقصودة » •

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون رقم 1٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالإعفاءات الجمركية بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدونية الاقليمية والجهات الإجنبية ، يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا الفانون ويلفي كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وعيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القواني والقرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القواني والقرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها

واستظهرت الجمعية العموميه من تلك النصوص أن المشرع أجاز للهيئة المصرية العامة للبترول ب الني حلت محل المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أمركة بترول خليج السويس (جابكو) ولمقاوليهم والمقاولين من الباطن . الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الاسستهلاكية والمواد الفذائية والمهتلكات المنقولة من الخارج معفاه من الضرائب والرسوم الجميركية المقررة وذلك بعد تقديم اقرار من ممئل مسئول بالهيئة بأن هذه الاشياء مقصور استعمالها على أغراض تنفيسذ العمليات الجارية بهقتفى الاتفاقية المبرمة في هذا الشان والتي اسبغ عليها المشرع قوة القانون واستثناها من أحكام أي تشريع مخالف .

ومن حيث أن التابت من الأوراق أن شركة بترول خليج السويس قامت باستيراد مشمول البيانات الجمركية محل النزاع الماثل من الخارج بغرض تنفيذ العمليات الجارية بموجب الاتفاقية المشار اليها وأقرت الهيئة المصرية العامة للبترول ، فمن ثم يكون قد تحقق في شأنها مناط الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ، وغنى عن البيان في هذا الشأن أنه لا وجه لمظنة أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية النصوص عليها في القوانين السابقة عليه واعادة تنظيمها دون أن يتضمن اعفاء الآلات والمعدات والموادات اللازمة لشركات البترول العاملة في مصر ، ذلك أن المادة (١٣) من القوانين ماليان انها الفت الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في القوانين

والقرارات المشار اليها بهذه المادة في غير ما اخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والجهات الاجنبية ولم تتضين هذه المادة الغاء القائرن رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ الذي نص على أن تكون للمادة (١٦) من الاتفاقية المرفقة بها قوة القانون ويجري نفاذها بالاستثناء من احكام أي تشريع مخالف الأمر الذي يقتضى له اعمال حكمه وتنفيذ مقتضساه نزولا عند القاعدة الثابئة من أن الخاص يقيد السام ولا عكس وعليه تفدو مطالبة مصلحة الجمارك الماثلة مجردة من صحيح سندها حرية بالالتفات عنها وراضها و

لذليك

انتهت الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للبترول أداء مبلغ ١٥٠٩٨ جنيها (مائة وواحد وخمسين الفا وواحد وتسمين جنيها) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانات الجمركية المشار اليها ،

د فتوی دقم ۷۱۹ فی ۱/۹/۲/۹۱ جنسة ۱۹۹۲/۸/۷ ملف رقم ۷۲۹۳/۲/۳۷ ی .

(YYY)

جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

مسئولية مدنية _ مسئولية حارس الاشياء _ اركائها ،

القانون اللدني ـ المادة ۱۷۸ مئه ـ الثنيخس الطبيعي أو المنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفير ـ الاخلال بذلك ـ الحفظ ملترض في جانبه ـ وجوب التعويض ـ كيفية الاعفاء من الالتزام بالتعويض ــ تطبيق -

استبان للجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ۱۷۸ من القانون المدنى تنص على أن « كل من يتولى حراسة أشياء تنطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئرلا عما تحدته هذه الأشياء من أضرار » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فاذا أخل بهذا الالنزام افترض الخطأ في جانب والتؤم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفي من هذا الالتزام الا اذا أثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بدله من عناية في الحراسة كما أن المسئولية تنحقق بتولي شخص حراسة شيء تقتضي حراسته عناية خاصة وبوفوع الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك مكون الحارس مسئولا عن الضرر ويلنزم من ثم بالتعويض • وبتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع يبين أن كابل الكهرباء المخصص لانارة المنطقة التبي وقم بها الحادث هو من الأشياء التي تنطلب حراستها عناية خاصة وهو في حراسة هيئة نظافة وتجميل القاهرة ومن ثم فاذا تسبب احتراق هذا الكابل في اتلاف منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية التزمت هيئة نظافة وتجميل القحرة بتعويضها عما أصابها من أضرار باعتبارها الشخص المعنوى المسئول عن حراسة هذا الكابل ولا يعقبها من هذه المستولية الا اثبات أن هذا الاحتراق كان بسبب أجنبي ، ومن حيث أن هيئة نظافة وتجميل القاهرة قد دفعت مسئوليتها بأن دفاترها لم يثبت بها وقوع أية أعطال في هذه المنطقة في هذا التاريخ ، وهدا الأمر لم يثبت عدم صحته حيث ورد في محضر الشرطة الذي حرر عن الراقعة أن احراق الكابل نتج عنه هذه التلفيات ، ومن حيث أن كابل الكهرباء سبب الحادث هو في حراسة الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة فانها باتت مسئولة عن تعويض الهيئة القومية للاتعسسالات السسكية واللاسلكية عما لحق بمنشآتها من أضرار وهو ما قدرته بعبلغ

لائسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المامة لنظافة وتجميل القاهرة بان تؤدى للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٠٠٠٠٠ عوضا لها عبا لحق بعنشاتها من أضراد و فتوى رقم ٧٧١ من ٥/١٩٩٠ بلسة ١٩٩٩/٨٣٧ ملف رقم ٧٧١ ٢٩٨٨/٧٣٣ .

(YYA)

جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٦

عقد ادارى ... تغليده ... المقد شريعة التمالدين ... وجوب تغليد ما اشتمل عليه المقد بعسن نية المادتين ۱۹۸ ، ۱۹۸ من القانون المدئي • تعليد:

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٤٧ من الفانون المدنى تنص على أنه « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز تقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ٠٠٠٠ » كما تنص المادة ١٤٨ من دات القانين على أن « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتعتى مع ما يوجبه حسن النية » •

واستظهرت الجمعية الهيومية مما تقدم أن مقتضى هاتين المادتين أنه بتلاقى أرادتى طرفى المقد يصبيح مضبونه ملزما منهما ، فلا يجوز لأيهما أن يتنصل من التزاماته الناشئة عنه بارادته المنفردة وانما يتعين على كل منهما أن ينفذ التزاماته طبقا لمضمون العقد وأن يتوخى فى ذلك حسن النبسة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائم النزاع ومن حيث أن النابت من الأوراق أن هيئة كهرباء الريف تعاقدت مع محافظة الفربية على توصيل التيار الكهربائي لصليتي مياه بهيت الحجارة والناوية وبلغت التكاليف النهائية لعملية توصيل التيار الكهربائي لمحطة مياه الناوية مبلغ ١٦٦٥ جنيه قامت المحافظة بسداد مبلغ ٢٥٩٠ جنيه ومن ثم يستحق للهيئة مبلغ ٤٠٣٥ جنيه وهو الادعاء الذي لم تدخضه المحافظة ومن ثم باتت ملزمة بسداد مبلغ ٤٠٣٥ باقي تكاليف العملية ،

لالىك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة الغربية بأداء مبلغ ٢٠٢٥ جنيه ليهنة كهرباء الريف كباقى قيمة توصيل التيار الكهربائى لمحطة المياه التابعة للمحافظة •

(فتوی رقم ۷۷۳ فی ۱۹۹۲/۱۰/۰ جلسة ۱۹۹۲/۸/۲۸ ملف رقم ۲۱۸۷/۲/۳۳) •

(PYY)

جلسة ٢٥ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

مجلس الدولة ... تعبين في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ... تحديد الأقدمية .

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٧٣ ـ اللاتين ٥٣ ، ٨٥ منه _ التمين في وظيفتي ناموريتي المجلس ووكل المجلس يكون بقراد من دريس الجمهورية بعد موافقة المجدية المعربية للمجلس ويكوز تاريخ التمين او الترقية من تاريخ مواعقة المجمعية الدومية _ تعديد الاقدية في وظيفة نائب دئيس المجلس يكون بالنظر الى تاريخ الوافقة التسار اليها _ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٨٣) من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسننة ١٩٧٧ نصت على أن • • • يعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بعسنه موافقة المجمعية المعومية للمجلس • • ويكون تاريخ التعين والترقية من وقت مرافقة المجمعية المعومية أو المجلس المتسار اليه حسب الأحوال • • كما أن المادة (٨٥) تكفلت بيبان كيفية تحديد أقلمية التعين في وظائم عجلس الدولة فنصت على أن • نعين الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية • • و وتحدد أقلمية من يعينون من خسارج المجلس في قرار التعين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ، ويجوز أن تحدد أقلمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الدولة وغيرهم معن يعينون من خارج السلك القضائي عنه تعيينهم في ولامو مادين من من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ويشرط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زمادهم في المجلس • • • •

وفي ضوء أحكام هاتين المادتين استعرضت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ما قررته الجمعية العبوميسسة لمستشارى مجلس الدولة في ١ من يولية ١٩٩٦ من الموافقة على تعيين المورضسسة حالته في وظيئة ناب رئيس مجلس الدولة ، والسؤال عن تحديد أقدميته وفقا للقانون والجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع لتستفيد من ذلك أن الجمعية المبومية لستشارى مجلس الدولة قد اعتبرت أقدمية سيادته محددة ني وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة طبقا للمادة (٨٥) من قانون مجلس الدولة من تاريخ موافقتها على تعيينه في هذه الوظيفة أي اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ من قانون مجلس (٨٥) من تاريخ طبقا للمادة (٨٥) من تاريخ طبقا للمادة (٨٥)

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفى ضوء ما تقدم الى أن أقامية السيد الأستاذ المستشار المروضية حالته محددة بتاريخ موافقة الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة على تعيين سمياذته في ١٩٩٦/٧/١ وتاليه لمن عينوا معه في ذات التاريخ -

ر فتوی رقم ۷۰۸ فی ۱۹۹۳/۹۰/۳ جلسة ۱۹۹۳/۹/۳۰ ملف رقم ۹۳۹/۳/۸۲) .

جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

ضريبة - ضرائب ورسوم جعركية - الاعقاء منها - جواز الافراج الزقت .

وضع الشرع بعقشى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا عاما ملتضاه خضوع جميع الواددات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاضافية المقررة على الواردات ... الانفاء منها يكون بنص خاص ... استحقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ... جواز الافراج القرقت عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم الجعركية اذا وروت من الفادح برسم الوزادات او المسالح المحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تعيمها وفقا للشروف والإجراءات التي يصدر بها قراء من وزير الخالية ... افراج مؤقت مقابل تعهد بالسداد حال عدم صدور قراد بالاعفاء ... عدم صدور القراد ... الترام بالإداء ... تطبيق .

استبان للجمعية المعوهية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (ه) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تلفخل أواضى الجمهورية لضرائب الواردات المقسررة في التيويفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستندي بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرمسوم التي تستحق بمناصبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للغوانين والقرارات المنظمة لها ــ ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسسوم المقسررة وذلك بالشروط والوضاع التي يحددها وزير المخزانة »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإساقية المقروة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وأجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تتبعها وذلك وفقا للشروط والإجواءات التى يصسدر بها قراد من وزير الماليسة أ

ومتى كان التابت على ما تقدم أن مصلحة الجمارك قد أفرجت عن صيارة بيجو اسعاف مشمول البيان الجمركي رقم ١٩٨١/٢١٩٣٨ أفراجا مؤقتا برسم وزارة الداخلية ـ الادارة العامة لامداد الشرطة دون تعصيل الضرائب والرسوم الجبركية المقررة عليها وفقا للقوانين واللوائح نظير نعهدما بسداد تلك الضرائب والرسسوم في حالة علم صدور قرار باعفائها من باعفائها ، واذ الثابت أن السيارة سالفة الذكر لم يصعد قرار باعفائها من الشرائب والرسوم كما لم يتم اعادة تصديرها للخارج فمن ثم تفسدو الشرائب والرسوم المستحقة عليها واجبة الأداء لصالح مصلحة الجبارك والقدرة بعيلم ١٧٣٥٢/٢٥٠ جنه و

للليك

انتهت الجمعية العموميه لقسمى الفتوى والنشريع الى الزام وزارة الماخلية أداء مبلغ مقداره ١٣٥٥/٥٠٠ جنيه الى مصلحة الجمارك كفرالب ورسوم جمركية مستحقة على مضمول البيان الجمركي رقم ٢١٩٣٨/٢١٩٣٨

ر فتوی رقم ۷۹۱ فی ۱۹۹۳/۲/۹۱ جلسة ۱۹۹۳/۹/۹۱ ملف رقم ۳۹۲/۲/۳۳) -

(YEY)

جلسة ٢٥ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

اصلاح ذراعي ـ اختصاصات الهيئة _ ولاية الهيئة بالتسبة فلأواضى الارزامية والأياطي البور الواقعة داخل الزمام _ حدود تصرفات الهيئة -

المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۰۳ في شان الاصلاح الزواعي وتبديلاته ــ قويو دئيس الجمهورية رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۲۳ بتظيم الهيئة العامة كلاصلاح الزواعي ــ كانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۲۲ بتنظيم تاجع العقارات المعلوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها •

المشرع قصر ولاية الهيئة العامة كلاصلاح الزراعي على الاراضي الزراعية والبور الواطعة داخل الزمام والدائض المتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين في البيع والايجاد طفط ــ ليس هناك تصوص تسمع للهيئة بالمساهمة في داس مال الشركات ايا كان نوعها أو غايتها .

اختصاص الهيئة في مجال رفع مستوى الانتاج الزراعي مقصور على من تؤول الههم ملكية الاراضي الستول عليها ونطاقه محدد في تحسين حال المنتطبين بتلك الاراضي ــ انشياد الشركات او المساهمة في راسمالها بعين أن يكون في حدود ذلك ــ الخروج على هلم الاحكام ــ الره عدم جواز قيام الهيئة بالتصرف ــ تطبيق .

استبان للجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥٣ من القانون المدنى تنص على أن « (١) الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها لازما لصفة الانسان الطبيعية وذلك في المحدود التي يقسروها القانون • (٢) فيكون له ١ ــ ذمة مالـــة مستقلة •

٢ ـ اهلية فى الحدود التى يعينها سنه انشسائه أو التى يقرها القانون ه • واستمرضت احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسسنة ١٩٥٦ وتعديلاته ، والذى تنص المادة (١٢) منه على أن تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تكون لها الشخصية الاعتبسارية وتتبع وزارة الإصلاح الزراعى واصلاح الأراضى ويصدر يتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة • وتتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الأراضى المستولى عليها الى يتم توزيمها وفقا للغانون •

ويجرز للهيئة أن تمارس نشاطها أما بذاتها أو بواسطة ما تشرف عليه أو تنشئه أو تساهم في وأس ماله من شركات المساهمة والجمعيات التعاونية ٠٠ وتسرى بالنسبة الى شركات المساهمة التى تساهم الهيئة في راس مالها الأحكام المقررة بالفقرة الأولى من القانون رقسم ٣٦ لسمسنة ١٩٦٢ المشار اليه ٥٠٠٠ ٠

كما استعرضت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي الذي تنصى المادة (١) منه على أن « تختص الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بما يأتي :

> اولا: تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ٠٠٠ كانيا: القيام باعمال الاستيلاء والتوزيم ٠٠

خامساً : تنفيذ ما يعهد به اليها من أصال التوسع الأفقى باصلاح الأراضي واستزراعها وتعميرها والتصرف فيها وفقا للقانون .

ساوسا : تمدير مناطق الأراضى التي تنولى الهيئة توزيمها ٠٠٠ وتنص المادة (٤) منه على أن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليسا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وادارتها ووضع السياسة المامة التي تسير عليها في اطار النطة المامة وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لنحقيق الغرض الذي قامت الهيئة من أجله وفقا لأحكام القانون ودون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية ٠٠٠ و ٠

واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٠ لسينة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المبلوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيهسا الذي ينص في المادة (٢) على أن و تنقسم الأراضي المملوكة للدولة ملكيسة خاصسة إلى ما ياتي :

(أ) الأواضى الزواعية : وهى الأراضى الواقعسة داخسيل الزمام والأراضى المتاخبة المبتدة خارج حد الزمام الى مسسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضي طرح النهر ٠٠

(ب) الاراضى البود : وهي الأراضى غير المزروعة الواقعة داخل
 الزمام والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين ،

وتنص المادة (٤) على أن « تؤجر الأراضي الزراعية وفقسا للشروط والأوضساع التي تحددها اللائحة التنفيذية » ، وفي المادة (٨) على أن « يتم التصرف بالبيع في الأراضي الزراعية وملحقاتها الخاضمة لأحكام هذا القانون بمعرفة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالمبارسة أو بالمزاد العلني واستثناء من أحكام القانون رقم ٢٩ لسسنة ١٩٥٨ المسسار اليه تتضمن

لللائحة التنفيذية الشروبان الواجب توافرها في المتصرف اليهم والمساحات التي يجوز التصرف فيها الى كل منهم وقواعد تقدين الثمن ومهم سداده وفوائهه ، ، وتنص المادة (٤٥) على أن « يجهوز التصرف في الأراضي المنهة أو المشغولة بمنشآت ثابتة أو غير ثابتة الى شاغليها وذلك بطريق المارسة وفقا للقواعد والشروط التي تحدها أللاثحة التنفيذية ، ، وفي المادة (٤٦) على أن ، يكون تأجير الأراضي الفضاء والتصرف فيها بطريق المارسة أو المزاد العلني وفقا للقواعد والإجراءات والشروط التي تحددها الزراعي واصلاح الأراضي أن يرخص في تأجير بسض العقارات التي تسري عليها أحكام هذا القانون أو في التصرف فيها بدون التقيد باحكامه وذلك اذا كان التاجير أو البيع الى الأشخاص الاعتبارية العسامة أو الخاصسة أو الافراد بالنسبة الى ما يحتاجونه من تلك العقارات لتنفيذ مشروعات تفيد في تنمية الاقتصاد القومي أو لدعم مشروعات قائمة منها ، أو لاقامة مشروعات ذات نفع عام عليها وذلك بعد موافقة الجهة الادارية المختصة ويكون التاجير أو البيع في هذه الحالات بالأجرة أو الثمن وبالشروط النير تحددها اللائحة التنفيذية ، •

واستظهرت الجمعية العدوميسة لقسدي الفنوى والنشريع من نص المادة (٣٣) سالفة البيان أن الأشخاص الاعتبارية تكون لها من أهليتي الوجوب والاداء ما يعينه لها سند أنصائها أو نص القانون ولا تجاوز الملتها هذا التعيين ، وأن البين من استعراض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع عصر ولاية الهيئة العامة للاسسلاح الزراعي على الأراضي الزراعية والبور الواقعة داخل الزمام والاراضي المتدة خسارج لزمام إلى مسافة كيلو مترين في البيع أو الإيجار فقط طبقا للشروط والأوضاع الواردة تفصيلا في القانون المذكور ولائحته التنفيذية ، وأنه ليس في نصوص القانون المذكور أو في قوار انشاء الهيئة ما يبيع لها المسركات أيا كان نوعها أو غايتها ،

كما تبين للجمعية المدومية أن اختصاص الهيئة الصامة للاصسلاح الزراعي وقرار انشائها في مجسال رفع مستوى الانتاج الزراعي مقصسور على من تؤول اليهم ملكيسة الاراضي المستوى عليها طبقا للقوانين الشار اليها ، وأن نطاقه محدد في تحسين حال المنتفين يتلك الاراضي ، ومن ثم فأن انشاء ألهيئة المذكورة للشركات أو المسالها يتعين أن يكون في حدود الاطار الشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قيام الهيئة بالتساركة في رأس مال الشركة العلية للثروة العيوانية (التونسي سابقا) بحصة قدرها قيمة الأرض المرخص للشركة المذكورة بتملكها بسعرها المقرد عام ١٩٨٨ ومقابل حق الانتفاع وضع يدها حتى عام ١٩٨٩ وما يستجد حتى تاريخ تحرير المقود في مدا الشأن لا يندرج ضمن التصرفات الموكولة الى الهيئة على سبيل الحصر في العواني المشار اليها أو في قرار انشائها ، وبخرج عن الأغراض المنوطة بها حسبها سلف بيانه ، أخذا في الاعتبار أن الارض الشار اليها ليست من أراضي الاستيلاء ، وأن المفرض من قيام الشركة لا يستهدف توسين حال المنتفين بالأراضي المستولي عليها ، الأمر الذي من مؤداه علم جواز قيام الهيئة بهذا التصرف .

تذلسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواد مشاركة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في رأس مال الشركة العالمية للتروة الحيوانية (التونسي سابقاً) •

ر فتوی رقم ۸۲۱ فی ۱۹۹۲/۱۰/۱۲ جلسة ۱۹۹۲/۹/۲۸ ملف رقم ۱۹۹۲/۱/۴۷) •

(YEY)

جلسة ٢٥ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

جامعات .. استلا متعرف .. كيف تحديد الكافة المستحقة له .. الأستلا ألثيل للأستلا خلتفرغ .. استحلال عضو فيئة التدريس الذي اطني عشر سنوات في وظيفة استلا الربط المال تاقي رئيس الجامعة .. عدم سريان هذا الحكم على الأستلا المتغرخ الذي شغل وظيفة استلا لمدة تقل عن عشر سنوات لا يستفيد من ذلك .

قانون تنظيم المجامعات الصاهر بالقانون رقم ؟؟ لسنة ١٩٧٧ مصدلا بالقانون وقم ؟؟! لسنة ١٩٩٤ استهدت باللامة (· ٧) منه حكما يقفي بسنج عضو هيئة التدريس الأمل الهفي عشر سنوات في وظيفة استلا الربط المال الثاني دليس الجامعة – مناف استفادة الأستلا التغيرغ من هذا العكم هو شفله وظيفة استلا لبل احالته الى المائض معة عشر سنوات -لا يجوز استغمال المدة بعد الاحالاة الى المائن بعد انفطاح الفعمة بالاحالات – تطبيق ،

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والنشريم أن المادة (٦٤) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعسات الخاضسمة لهذا القانون هم (أ) الأساتذة (ب) الاساتذة المساعدون (ج) المدرسون ، وينص البند تالثاً من المادة (٧٠) من ذات القانون المضاف بالقانون رقم ١٤٢ لسينة ١٩٦٤ على أن « يستحق الأستاذ الذي مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ما لم يكن يتقاهى مرتب ا فعلياً يزيد على ذلك ، وتنص المادة (١١٣) على أن ء سن انتهـــاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس سيتون سنة ميلادية ، كسا تنص المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات المسسار اليه المستبدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه ، مم مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المهد جميع من يبلغون سن انتهاه الخدمة ويصبحون اساتذة متفرغان وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين الماش ، مع الجمع بين المكافأة والمعاش » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقله المراكز الادارية ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستبرار في القيام بالتدريس بها كأستاذ متفرغ بعد ملوغه سن انتهاء الخلمة ، وذلك لقاء جعل مالي قصيمه المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ لدي بلوغه سن الاحالة الى المهاش عما يتقاضاه مثيله . ومن ثم فان عدا التحديد يجرى باجمال المناصر المالية للوظيفة التي كان يشغلها الاستاذ المتفرغ لدي بلوغه سئ التقاعد من مرتب أصل ورواتب وبدلات أخرى ، ثم يستنزل من الناتج مبلغ المعاش ويمنح الفرق كمكافأة لقاء استمراره في القيام بالتدريس بالجامعة وقد أكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الاستاذ المتفرغ وبافي أعضاه هيئة التدريس في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصسب الادارية التي لا يجوز له تقلدها • وهو ما جرى عليه واكلم افتاء الجمعية العمومية من أن • المشرع انها اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات للوظيفة وليس بتلك التي كأن يتقاضاه العضو بالفعل من بلوغه سيسن التقاعد، وهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد الرتب والبدلات المقررة للوطيفة بينما تقسل كلما زاد المعاش اذ لا يسوغ الاعتداد بما يطرأ على المماش من زيادة واغفال هذه الزيادة اذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوى عليه ذلك من الانتقاص من الحقوق المالية للاستاذ المتفرغ عما هو مقدر لمثيله الأحدث منه مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهما في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الادارية ، • بيد أن هذه المساواة التي أكدها المشرع بين الأستاذ المثيل عضو هيئة التدريس والأستاذ المتفرغ في الحقوق والواجبات لا تحول دون التمييز بينهما بسنه من اختلاف مدلول الأستاذ المتفرغ عن مدلول الأستاذ اذ أن المركز القانوني الأول يخالطه عنصر السن ولا ينفصل عنه ، بمعنى في المركز القانوني الذي كان يشغله لدى بلوغه السن المقسررة للاحالة للمماش دون ما يتراكم على هذا الحال من بعد من سنوات خدمة بعلاواتها أو من ترقيات فهذا الأستاذ المثيل هو قرين الأستاذ المتفرغ الذي يتساوى به عند حساب مكافآته ، فإن اختلف الحالان امتنعت المساواة لاختلاف الداكة القانونية سنهما

ولما كان ذلك وكان البنه ثالثاما من المادة (٧٠) من قانون تنظيم المجامعات المشار اليها استحدت حكما جديدا يمنع بمقتضاه المشرع عضو هيئة التدريس الذي أمضى مدة عشر سنوات في وظيفة استاذ الربط المالي لنائب رئيس الجامعة - فين ثم كان مناط افادة الأستاذ المتفرغ من هذا المكم هو شفله وظيفة استاذ قبل سن احالته الى الماش مدة عشر سنوات

فاذا شغلها معة تقل عن عشر سنتوات قبل احالتسه الى المائن فلا يكون الاستاذ عضو هيئة التدريس الشاغل لوظيفة استاذ المدة المذكورة مثيلا لة الاستلاف مركزها القانوني لهى بلوغ الاستاذ المتفرغ سن الاحسالة الى المائن بها يعتنع معه قانونا الساواة بينهما "كما لا يسوغ قانونا السماح للاستاذ المتفرغ الذى لم يشغل وظيفة أستاذ عشر سنوات استكمال هفة المحقد معمة خلصته بما لايجوز له المحقد المحالة المائن حيث لا مناصب وظيفة يشغلها و يتقلمها من بعد و ومن ثم فلا يفيد الاستاذ المغرغ الذى لم يعض معت عدم سنوات في وظيفة أستاذ قبل احالته الى المائن من حكم البند ثالما من الحادث (٧) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ؟٤ لسنة من ١٩٩٤ معدلا بالقانون رقم ؟٤ لسنة

للليك

انهت الجمعية المعوميسية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الاساتفة المتفرغين الذين أحياوا الى المعاش قبل استكمالهم هدة عشر صنوات ألى وظيفة أستاذ من حكم البند اللاسا من المادة (٧٠) من قانسون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 23 لسسينة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقسم 24 لسينة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقسم 24 لسينة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقسم

ر فتوی رقم ۸٤٣ فی ۲۲/۱۰/۲۰۳ جلسة ۱۹۹۳/۹/۲۰ ملف رقم ۲۹۹/۲/۸۳) -

جلسة ٢٥ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

ـ قطاع الأعمال العام _ الشركات القابضة والتابعة _ المتصاصى مجلس ادارة الشركة القابضة والجديدة المراحة الشركة والجديدة المامة على العام الشركات التابعة لها _ حدود كل منهها _ عمم جواد التصرف بها يؤدم لل خفض داس الثال عن ١٥٪ بعمول عن الجميعة العامة للشركة القابضة حديد مجلس الادارة هو اللى يقوم بالبيع _ موافقة الجمعية العامة غير العادية لا تعدو الذي يقوم بالبيع _ ها

قانون قطاع الأعمال المام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولالعته التنفيذية ــ فانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المصادر بالقانون ركات المسئولية المعدودة المسئولات المام على الشركات اللقاضة والتابعة التى تنخذ شكل شركة المساهمة الخفاش نسبة المال المام في راسمال المراجعة التالية عن تسبة ٥١١ ــ التي ونصار إحكام قانون شركات لهام الإحمال المام عن الشركة وضفرعها لأحكام القانون ركات لهاد المسادر المحكام الأون شركات لهاد الأحمال المام عن الشركة وضفرعها لأحكام القانون رام ١٠٥ لسنة ١٩٨١ المسادر الهده .

ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رام ١٥٥٠ لسنة ١٩٥٠ بضوابط الاستمانة بالغيراء والمستشارين وممثل العكومة والقطاع المام في الشركات المُشتركة ـ عدم سريان احكامه عل شركات قطاع الأعمال المام اعتبارا من تاريخ صدور لوالحها المفاصة ـ سريان احكامه فيما يتملق بضوابط اختبار ممثليها في البئوك والشركات المُشتركة حبتما بسرى احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ ـ تطبيق ،

استبان المجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦) من قانون شركات قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لستة العمومية أو مدائرة الشركة مباشرة كل السلطات اللازمة لتحقيق الغرض الذي لتصريف أمور الشركة والقيام بكافة الإعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله . وذلك فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة للشركة ولمجلس الادارة في سبيل ذلك عن الأخص ما يأني : ٠٠٠ م دادرة تمويل وسندات وأية أدوات وأصول مالية أخرى ٠٠٠ ٤ من شراء أسمم وصكوف تمويل وسندات وأية أدوات وأصول مالية أخرى ٠٠٠ ٤ من شراء أسمم الشركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأس مالها ١٠٠ وتنص المادة الشركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأس مالها ١٠٠ وتنص المادة الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ على أن و يختص مجلس ادارة الشركة واستثمار أموالها القراء رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٩١ على أن و يختص مجلس ادارة الشركة واستثمار أموالها سواء بنفسها أو من خلال الشركات التابعة لها وذلك في أي مجال يراء المجلس محققا لإغراض الشركة وتنمية مواردها و وتتكون محفظة الأوراق المالية من الاستثمارات الآلية من الاستثمارات الآلية من الاستثمارات الآلية من الاستثمارات الآلية بها وذلك في أي مجال يراء المجلس محققا لإغراض الشركة وتنمية مواردها و وتتكون محفظة الأوراق المالية من الاستثمارات الآلية الشركة والمسلم المسلم التي المسلم التي المسلم المسلم المسلم المستثمارات الآلية المسلم ا

تملكها في الشركات التابعة وغيرها من الشركات » كما تنص المادة (٢٥) من ذات اللائمة على أن « تختص الجمعية الهامة غير العادية بما يأتى : ٠٠٠ خامسا : بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدى الى خفض حسة الشركة التابعة بنا يؤدى الى خفض حسة الشركة التابعة أو الاشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأس مالها عن ١٥٪ » ٠

واستظهرت الجمعية العمومية من أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية أن المشرع خول كلا من مجلس ادارة الشركة القابضة وجمعيتها العامة مجتمعة بهيئة غير عادية الحق في بيع أسهم الشركات التابعة لها ، بيد أنه عقد لكل منهما اختصاصا مستقلا في هدا النطاق ، فناط بمجلس ادارة الشركة القابضة الاختصاص باستثمار آموالها وادارة محفظة أوراقها المالية بيما وشراء بما تتضمنه من أسهم الشركات التابعة لها وغيرها من الشركات المساهمة في راس مالها _ الا أن حدود هذه الكنة لا تتجاوز ما عقده المشرع من اختصاص الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة من بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصـــة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام في رأس مالها عن نسبة ٥١٪ باعتبار أن الجمعية العامة للشركة القابضة ، كممثلة الصاحب المال العام ـ وهو الدولة والاشتخاص الاعتبارية العامة ـ تمتاد ولايتها الى متابعة الأموال التي تستثمر من خلال الشركة التابعة سواء من حيث ضمان تحقيق الاستثمار الأمثل لها أو من حيث استمرارها أصلا على ذمة مالكها الاصلى • ومن ثم فان تقرير التصرف في أسهم الشركة التابعة بما يخفض ملكية المال العام في رأس مالها عن ٥١٪ يجب الا يتم بمنأى عن ممثل المالك الأصل أرأس المال وهو الجمعية العامة للشركة القابضة التي أتاح لها المشرع سلطات واسمة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة عنيه سلواء باشرت الشركة القابضلة الاستثمار بنفسها ، أم جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها بيد أن اختصاص الجمعية العامة غر العادية ببيم كل أسهم هذه الشركات أو بعضها بما يؤدي الى خفض حصة المال العام في رأس مالها عن نسبة ٥١٪ لا يعنى أن هذه الجمعية تجرى البيع بنفسها وأنما اختصاصها في هذا الشأن لا يعدو أن يكون اذنا لمجلس ادارة الشركة الذي يجرى البيع، ماعتمار ذلك عملا من أعمال ادارة محفظة أوراقها المالية المنوطة به وشأن من شؤنها الذي يتولى تصريفه بمقتضى المادة (٦) من قانون الشركات قطاع الأعمال العام فيباشر المجلس ما هو مأذون فيه على ضوء السياسة المامة للشركة •

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الإعبال العام تنص على أن « يعمل في شان قطاع الإعبال العام باحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القانون ، وتتخذ المقابضة والشركات المساهمة ، ويسرى عليها فيها لم يرد بشائه نص خاص في هذا القانون ، وبها لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصسية بالأصهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨١ ، • وتنص تابعة في تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التي يكون لاحدى الشركات القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصيق بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على أن « تسرى أحكام التوصية بالأسهم والشركات المسئولية المحدودة على أن « تسرى أحكام التركات المساوسة وشركات المسئولية المحدودة » •

ومعاد ما تقدم أن قانون دركات قطاع الأعمال العام تسرى أحكامه السركات القابضة التي تنخذ شمسكل (شركة المساهمة) وتسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية وشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعلووم المسادر بالقانون رقم ١٩٩ لمسنة ١٩٩٨ على تلك الشركات فيما لم يرد بشائه نصى في قانون تهاع الإعمال العام باعتباره الشريعة العامة لها والاطار المرجمي الحاكم ، ومن ثم فانه بانخفاض نسبة المال العام في رأس مال الشركة التابعة عن نسبة ١٩٨ نتحسر احكام قانون شركات قطاع الأعمال عن هذه الشركات وتسيخ خالصة الخضوع لأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٩١ المشار اليه باعتباره الشريعة العامة الحاكمة لنشاط الشركات المساهمة ، على أن تتولى أجهزة الشريعة للعامة البيانات الخاصة بالمساهمين ورأس المال وتعاود النظر في نظامها الإساسي ولوائحها الداخلية في ضوه من ذلك ،

ومن حيث انه عن مدى النزاء شركات قطاع الأعبال العام بتطبيق أحسكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين ومبتلي الحكومة والقطاع العسام في الشركات المستركة ، فان المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشسان مكافآت ومرتبات مهتلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المستركة وشركات

الاستثمار وغرها من الشركات والهيئات تنص على أنه و مع عدم الاخلال بالأحسكام النهائية ، تؤول الى العولة أو الأشسخاص الاعتبارية العنامة أو البنوك أو غيرها من شركات الفطاع المام .. بحسب الأحوال .. جميع: المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها باية صيبورة في مجالس اداره البنوك المستركة أو شركات الاستثمار او غرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأس مالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام المذل بأعمال رئيس مجلس الادارة التنفيذي أو عضو مجلس الادارة المنتفب أو مقابل نفقات فعلية مؤداه في صورة بدل سفر أو بدل مصاريف انتقال أو اقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة النبي تباشر فيها مهمة التمثيل ، وتنص المادم لمثلها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المسار اليه على أنه « مم مراعاة أحكام القوانين أرقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المنسار اليها ، تكون الاستعانة بالخبراء والمستشارين أصحاب الخبرة والكفاءة النادرة في الحكومة والقطاع العام بعد السن القانونية المقررة لنرك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ٠٠٠ ٪ وتنص المادة الثانية على أنه و يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفيين في الحكومة والقطاع العام يعد السن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : ٠٠٠ » كما تنص المادة الرابعة على أن « بكون اختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات أنشتركة وفقا للضموابط الآتية : •••• ٦ ـ تؤول كافة المبالغ ـ وأيا كانت صورتها أو تسميتها ـ التي تستحي لمثلى المال العام بالشركات المستركة الى جهاتهم التي يمثلونها ، وعلى أن تصرف لهم هذه الجهات مكافأة تبثيل بحد أقصى ٦٠٠٠ جنيه سننويا

واسستظهرت الجبعية العبومية مما تقدم أن قسرار رئيس مجدس الوزراء وقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع المام في الشركات المستركة قد صدر نفاذا لحكم القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المنار اليه وتضمن نوعين من القواعد ، الاولى يتعلق بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين والعبالة الماهرة والحرفية بعد بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة في الحكومة والقطاع

العام · والنوع الثاني من هذه القواعد يتعلق بضوابط إختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات المستركة ·

ومن حيث انه عن مدى التزام شركات قطاع الأعمال العام بقرار رئيس مجلس الوزراء آنف البيان فيما يتعلق بضوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية بعد بلوغهم المسن القررة انزك الخدمة ، فإن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصداد قانون شركات قطاع الإعمال العام تنص على أن « ينقل العاملون بكل من القانون الى القطاع العام وشركاته الموجودون بالخدمة تي تاريخ المعل بهذا القانون الى الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها بذات أوضماعهم الوظيفية من وتستير معاملة هؤلاء العاملين بجميع الانظمة والقواعد بالشركات المتنقل اليها طبقا لأحكام القانون المرافق خلال سنة من التاريخ بالورد عي شنائه عن خاص في هذا القانون على أنه «مع عدم الإخلال بما ورد في شنائه نص خاص في هذا القانون أو في القانون المرافق بلا يسم بالمركات الخاصة بالمامين بالقطاع المام الصادر بالقانون المرافق وذلك اعتبارا من على العرائح المعامل باللوائح المشار اليها » *

ومفاد ما تقدم أن المشرع استصحب الأنظمة الوظيفية التي كانت تطبق أحكامها على العاملين بهيئات القطاع المام وشركاته وأخضم لهسا العاملين بالشركات القابضة والتابعة وذلك الى حين أن تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ صدور هذه اللواثج لا تسرى الأنظمة الوطيفية الخاصة بالماملين بالقطاع العام على العاملين بشركات قطاع الأعمال العام ، كما لا تسرى عليهم _ تبعيا _ الأنظمة الوظيفية المرتبطة بها ومنها القواعد التي تنعلق بضـــوابط الاسستعانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية بعد بلوغهم السن المقررة كترك الحدمة الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ، ذلك أن لشركات قطاع الأعمال العام ، في نطاق مباشرة نشاطها ، طبيعة مميزة تفرقها عن شركات القطاع العام وتقربها من شركات المساهبة الخاصة ، ولذلك مكن المشرع لها يقدر كبير من الاستقلال في ادارة شئونها وتصريف أمورها وقدر أقل من هيبنة السلطات الوصائلة عليها • ولا ريب أن الضوابط التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ فيما يتعلق بالاستمانة بالخبراء والمستشارين والعمالة الماهرة والحرفية يعتبر من صميم أعمال الادارة التي هدف القانون رقم ٢٠٣ أسنة ١٩٩١ المسار اليه الى اسنادها الى الأجهزة المختلفة للشركات الخاضمة له .

ومن حيث انه عن مدى سريان قواعد اختيار مبثل المال العام في البنوك والشركات المستركة الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسيئة ١٩٨٥ على شركات قطاع الأعمال العام ، فإن الجمعية المبومية استعرضت افتاحا السابق الصادر بجلستيها المنعقدتين في ٦ يولية سنة ١٩٩٤ و ٥ أكتوبر سنة ١٩٩٤ في هذا الشأن وتبين لها أن أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشان مكافآت ومرتبات ممثلي العكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغرها من شركات القطاع في البنوك المستوكة وشركات الاستنمار وغيرها من الشركات والهيئات ـ والتي صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ نفاذا له .. تسرى على ممثل شركات قطاع الأعمال العام في مجالس ادارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات • وذلك تأييدا لافتاء الجمعية العمومية المستقرعل أن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام باعتبار المفهوم القانونى والننظيمي لملكية الشعب المعرفة بكونها الملكية العامة ، فيعتبر من القطاع العام ما يعبر من الاشكال القانونية عن الملكية العامة • اذ أن قانون شركات قطا جالأعمال العام رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ وان حدد في مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ويحلول الشركات التابعة محل شركات القطاع العام وانتقال ما لهيئات القطاع المنم وشركاته الملغاة من حقوق الى الشركات القايضة والشركات التأمية لها ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بآخر دون أن بفير بذاته أوضاع الملكبة العامة ولاصفة الملكبة العامة للأموال التي تقوم عنيها هذه التشكيلات ولا تسبتها الى الشعب طبقا للبغهوم الدستوري المسار الله في المادتين ٢٩ و ٣٠ منه • ومن ثم فان انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حيثات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ لا نفيد بذاته انجيبار وصف القطاع العام عن هذه الشركات كما أن عدم انطباق القانون رقم ٩٧ لسمة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا تفقيها بذاته ذلك الوصف ما بقبت به اطار الملكية المامة بالمنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور - وبناء عليه فان أحكام القانون

رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن مكافآت ومرتبات معثل الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوا المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تسرى على معثل شركات قطاع الأعمال في مجالس ادارات الشركات المستركة · ولما كانُّد ذلك وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ قد صدر نفاذا لحكم المادة الثانية من القانون المشار اليه ، فمن ثم فانه يسرى أينما يسرى القانون وتطبق أحكامه إينما يطبق ، الأمر الذي يتعين معه على شركات قطاع الأعمال المسام الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء آنف الذكر واعمال مقتضاه فيما يتعلق بضابط اختيار ممثل المال العام في البنوك والشركات المستركة • وجدير بالذكر أن أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ لا تسرى على شركات المساهمة الخاضعة لأحكام قانون شركات المسمامية وشركات التوصيية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سواء ما تعلق منها بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وتشغيل العمالة الماهرة والحرفية أو ما تعلق بضوابط اختيار ممثليها في الشركات التي تساهم في رأس مالها • ذلك أنها تستقل بوضع نظامها الأسساسي ولوائحها الداخلية وفقا للمادة ٤٥ من القانون المسار البه آنفا بعيدا عن أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ او قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة . 1991

الالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

أولا : اختصاص مجلس ادارة الشركة القابضة ببيع أسهم الشركات التابعة. لها في حدود نسبة 24٪ من رأس مالها

ثالث : انتفاض حصة المال العام في رأس مال الشركة التابعة عن ٥١٪ يخرجها عن نطاق احكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ويجعلها خالصة في الخضوع لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستقولية المحدودة الصنبادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بما يوجب عليها توفيق أوضاعها وفقا لاحكامه •

وابعا: ان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من ضسوابط الاستمالة بالغيراء والمستشسارين والعمالة الماهرة والعرفية لا تسرى احكامه على شركات قطاع الأعمال العام اعتبارا من تاريخ صدور لوائحها الخاصسة ، وتسرى احكامه فيما يتعلق بضوابط اختيار ممثليها في البنوك والشركات المشتركة حيثما يسرى احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه

﴿ فتوى دقم ١٩٤٨ في ٢٢/٠/٢٠ جلسة ١٩٩٦/٩/٣٠ ملف دقم ١٩٩٦/٩/٤٧ ٠ ٠

(YEE)

جلسة ٣٦ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

جهاز المدعى الاشتراكى ... مصروفات العراسة ... وجوب ادراجها بالقصاب القتامي لموانة الجهاز ... اطبع البهاز الركزي للمحاسبات بالرقابة على طد الأموال ... الشاء الجمعية السابق في 2/م/1940 بوجوب ادراج مصروفات العراسة بالقصاب الفتاني لماؤنة الجهاز المأكور واختصاص الجهاز الركزي للمحاسبات بفحصيها ... كاييه هذا الإلاثاء لمسم طرور موجهات للمحل عنه .

قانون مجلس الدولة الصافر بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٧٧ مـ المادة ٣٦ مـ الخرق بين الفترى والتزاع عند العرض على الجمعية الممومية للسمى الفتوى والتشريع مـ جواز تصدى الجمعية الممومية للموضوع عند احالته اليها في صورة التزاع بين جهتين اداريتين بعد سيق ابدائها الراى في شائه محطلب داى ٠

فاستمرضت فتواها السبابقة التي انتهت الى وجنوب ادراج المروفات اللازمة لادارة الأموال المفروضة عليها الحراسة والتي جرى تضاء محكية القيم على تقديرها بواقع ٥٪ من صافي ايرادها السنوى بالحساب الختامي لموازنة جهاز المدعى العام الاشتراكي ، واختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بفحصها ،

واستندت الجمعية العبومية في هذه الفتوى الى أن ما وكل الى المدى الاستراكي من مهام انما يخضع جميعه لرقابة مجلس الشسعب وفقا لتصريع المادة ١٧٩ من المستور بحيث لا يسوغ على أي وجه من الوجود التحلل منها أو افراغها من مضمونها ، واذ عهد الى الجهاز المدعى الوجود الاشتراكي مهمة الاشراف على أعمال الحراسة طبقا للقانون رقسم الا المراسة المولاد وذلك بالمستخص القانم عليها وهو يباشر الوظيفية له ودون أن يرتبط ذلك بالمستخص القانم عليها وهو يباشر ممثلا للسلطة المامة ويماونه في ذلك بعض الجهات العامة ، وأن قيامه ممثلا للسلطة المامة ويماونه في ذلك بعض الجهات العامة ، وأن قيامه فأن مساطته في هذا الشأن ليست حرة طليقة دون قيله أو ضابط وأنها تتخضع لرقابة مجلس الشعب وأنه أذا كانت المسروفات التي يحكم بها لحراسة أنما للهروفات التي يحكم بها لحراسة أنما لزايلها المخاص بمجرد الحكم بها فلا تدخل ضمن الأموال المفروضة عليها الحراسة أنها للفروضة عليها الحراسة ، ومن ثم تضحي إيرادا أو موردا لجهاز المدعي العمام

الاشتراكى ، مما يتمن القول بوجوب ادراجها فى الحساب العتامى لموازنة المدعى العام الاشتراكى حتى يمكن لمجلس الشعب أن يبسط رقابته على تلك الموازنة إبرادا ومصروفا ، كما لا مقدى من أن يبسط المجهاز المركزى للمحاسبات ورقابته على تلك الأموال قمقتضيات حمالة أموال المدولة تفرضه ، وذلك التزاما بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٨٨ الذي حل محل القانون رقم ١٢٩٨ للسنة ١٩٩٤ مما لا وجه لاعادة ترديدها من جديد ، والجهاز المركزى للمحاسبات هو القوام على الرقابة المسابق على أموال الدولة كلها والأشخاص العامة تحق عدد من الهيئات الأهلية وذلك كله بوصفه المراقب العام على حسابات الدولة بكل همئاتها وجميع أنسطتها وهو عين الساطة التشريعية وركيابا فى أعيالها لرقابتها المستورية على انشاط المالى للدولة وعيناتها ،

ولاحظت الجمعية المهومية أنه لم يطرأ من الموجبات ما يسكن ممه المدول عن رأيها في فتواها السابقة ، كما لم تر فيما ساقه جهاز المدعى المام الاشتراكي حجبجا يدافسح بها عن وجهة نظره ، لم تر في ذلك ما بتبح له التحلل من تلك الرقابة أو بغير وجه النظر في الموضوع المطروح الأمر الذي يتمين معه تاكيد الفتوى السابقة .

والحاصل أن الفترى تتضين بيانا لحكم القانون ، وهى تكشف حكم التشريع عند تحربك النص التشريس النابت بلفظة وعباراته على الواقع المذير المتنوع ، ووجه الالزام في تطبيقها انها يتأتي من أن حكم القانون ملزم واجب الاتباع ، في الحالات التي تعرض وجه الالزام شسانها يستمد من واجب الالتزام بحكم القانون ، الذي يسرى على الخاضمين لأحكامه وتمارسه جهات التنفيذ دون حاجة الى صدور حكم قضائي في كل حالة بعينها ، ولا يجوز لخاضسم القانون أن يحاول النخفف من هذا الخضوع بدعوى أن له وجهة نظر في مدى انطباق حكم القانون عليه ، وان وجهة نظره هي ما يتمين اتباعها والأخذ بها في تماملاته ، ان الأمر في تقدير دلالة الإحكام انها تتناوله الجهات المختصة والمتخصصة التي ناط بها النظام القانوني للدولة بيان وجه الصواب .

واذا كان هذا الأمر يصدق على طلبات الرأى الواردة الى الجمعية السيمية طبقا للمادة ٦٦ / أ من قانون مجلس الدولة فانه طبقا للمادة ١٦/د تختص الجمعية بابداء الرأى في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها المحض وذلك بدلا من استعمال الدعوى كرسيلة لحماية

الحقوق وفض المنازعات واضفى المشرع على رأيها صفة الفصل الذي يحسم النزاع بين جهتين ولم يعط لجهة ما حق التمقيب على هذا العصل أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ، والراى الصادر من الجمعية العمومية في مجال المنازعة هو رأى نهائى حاسم للنزاع واجب النفاذ •

وقد استقرت الجمعية العبومية على أن مفهوم المنازعة بين الجهات الادارية لا تنحصر فحسب في المنازعة على حق مالى وانما تتسع لتشميل المنازعة بن تلك الجهات حول تفسع نصوص القانون .

والجمعية الصومية وان نظرت الموضوع الماثل طبقا للمادة 1/٦٦ وان ذلك لا يحول دون الاحتكام اليها طبقا للمادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة اذا ما ارتاى الجهاز المركزي للمحاصبات وجها لذلك •

لالسك

انتهت الجيمية المبومية لقسمه الفتوى والتشريع الى تاييد افناءها السابق الصادر بجلسة ٤ من مايو ١٩٩٥ وهو وجوب ادراج مصروفات الحراسة بالحساب الخنامي الموازنة المدعى العام الاشتراكي . واختصاص الجهاز المركزي للمحاصبات بفحصها .

ر فتوی رقم ۷۷۰ فی ۱۹۹۳/۱۰/۵ جلسة ۱۹۹۳/۹/۲۱ ملف رقم ۱۹۹۳/۱۰/۵ ی ۰

جلسة ٢٦ من سيتمبر سنة ١٩٩٦

ضريبة .. ضرائب ورسوم جمركية .. الاعقاء منها .. اتفاقية ٠

وضع التسرع بعتنفى قانون الجمادك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلا علما مؤداه خضوع جميع الواددات للضرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الاضافية الأخرى القردة على الواددات ... الاعماء يكون بعم خاص - تحصل القرائب عند ورود البضاعة - جواذ الافراج الأؤقت عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم القردة بالشروف والافضاع التى يعددها وزير المؤانة - الفاق التعلون الفني بين حكومة جمهورية حصر العربية ومكومة مولتنا الموافق عليه بقراد رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٧ اعلى المدات والمركبات فات المحركات التي تقدمها هولندا والمرتبطة بمشروعات التعاون من كافة الفرائب والرسوم المقردة على الواددات المحادث الملكية إلى مكومة جمهورية مصر العربية بانتهاء التعاون بين المحكومتين - الحرادات المساحة المجادلة بالم معل النزاع الحرج عنه مشمولا بالاعفاء من الفرائب والرسوم الجمودية بحسياته ووردا من المفارج لاستخدامه في اطاد الانطاق المساد الهه - المره - مطالبة الجمادك بالفرائب والرسوم تكون فافدة لسندها - تطبيق ه

ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضر: ثب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحدها وزير الخزانة ه كما تنص المادة (٥) من اتفاق التعاون الفني بين جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ على أن و ستعفى حكومة ج ٠ م ٠ ع المعدات (المركبات ذات المحركات) والمعدات الأخرى التي تقسمها للحكومة الهولندية والمرتبطة بمشروع ما من كافة الرسوم على الوارادت أو أي رسوم عامة أخرى ، • وتنص المادة (٦) من ذات الاتفاقية على أن « ستظل كافة الآلات والمعدات التي تقدمها الحكومة الهولندية مملوكة لهما طموال مدة المشروع وستنتقل ملكيتها الى حكومة ج ٠ م ٠ ع عندما ينتهى التعاون بين الحكومتين في هذا المشروع ما لم تكن تلك الآلات والمعدات مطلوبة ليمض مشروعات التعاون الفنى الأشرى التي تشترك فيها العكومتين ء ·

واستظهرت الجمعية العبومية من تلك النصوص أن المشرع وضع اصلا عاما في قانون الجمارك مؤداه خضوع جميع الواردات للضرائب المجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الاخرى المقردة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ونحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك الجاز المشرع الافرام وقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بانشروط والاوضاع التي يحدها وزير الخزانة - كما تبين للجمعية أن اتفاق التعاون الفني بين حكومة الجهورية مصر العربية وحكومة هولندا الموافق عليه بعرار ربيس المجهورية رم 10 اسسنة ١٩٧٧ قد أعفى المعدات والمرتبات ذات المجمورية رم 10 اسسنة ١٩٧٧ قد أعفى المعدات والمرتبات ذات المحتودة الضرائب والرسوم المقردة على الواردات كما نعل ملكية التعاون من العه الضرائب والرسوم المقررة على الواردات كما نعل ملكية بانتهاء التعاون بن الحكومتين ه

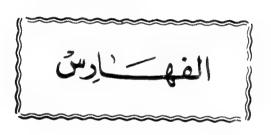
ومتى كان الشابت أن محل النزع الماثل قد أفرج عنه مشمولا بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمريية بحسبانه واردا من الخاوج لاستخدامه في مشروع البان دهياه « يلا لو » في اطار اتفاق التعاول النفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة هولندا الموافق عليه يقرار رئيس الجيهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ وهو ما أقرت به مصلحة الجمارك ذاتها ولم تضحده فين ثم فانه يضحى متمتما بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية المقررة الإمر الذي تفدو معه مطالبة مصلحه الجمارك عارية من صحيح سندها قانونا حرية بالرفض «

ولا ينال من ذلك قيام محافظة دمياط ببيع السسيارات مشمول البيان الجمركي آنف الذكر بنقل ملكية الآلات والمعدات المفاه عند نهاية التعاون بين الحكومتين الى جمهورية مصر العربية ومن ثم يضحي تصرف محافظة دمياط في السيارات محل المنازعة صادرا ممن يملكه وليس من شأنه زوال الاعفاء الجمركي عن تلك السيارات التي نقلت ملكيتها الى المخافظة متبتعة به وفقا لنصوص الاتفاقية سالفة البيان •

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة القلمة من مصلحة الجمارك بالزام محافظة دعياط اداء الرسوم الجمركية على مشمول البيان الجمركي المشار اليه •

ر لتوی رقم ۷۹۷ فی ۱۹۹۲/۲۰/۷ چلسة ۱۹۹۲/۹/۲۱ ملف رقم ۷۹۷/۳/۳۳) ٠



وقع وقع القاعدة الصفعة

(1)

ا تحاد:

١ _ اتحاد الإذاعة والتليفزيون

- . * اتحاد الاذاعة والتليفزيون .. هيئة عامة اقتصادية ... محاسبة حكومية .. رقابة مالية قبل الصرف .
- ★ المادتان ۱ ، ۳ من القانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ بشأن المحاسبة الحكومية ـ المادة (۳۳) من ذات القانون قبل استبدائها بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۹۳ ۰
- و قانون المحاسبة الحكومية المتسسار التي أحضيم لسلطانه جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة للحلية ووحدات الإدارة ولمكاء الرقابة على الانعاق في المال الصرف بالجهات الادارية واحكاء الرقابة على المال الما ريرادا وصعروفا _ المشرع بسط نطاق الرقابة بسحت مد نطاق اختصاص وزادة المالية غي اعمال الرقابة أمال لقانون المحاسبة الحكومية _ تتبجة ذلك : خضرع الهيئات المامة الاقتصادية لقواعد لمالية المطبقة _ اتحاد الابلية من قبل وزارة المالية وذلك منها للرقابة المالية من قبل وزارة المالية وذلك منها للتواعد المالية وذلك منها للتواعد المالية وذن القواعد المالية وذن المواجة _ الحكومية _ خطرية لمواجة _ الحكومية _ خطرية لمواجة _ الحكومية _ خطرية لمواجة وذا المالية وذن القواعد | الحكومية _ خطرية لمواجة _ الحكومية _ خطرية لمالية وذن القواعد | الحكومية _ خطرية لمالية

15. (27,

٢ _ الاتحاد المصرى للتأمين

- ★ الاتحاد المدى للتأمين _ أتحاد مهنى _ رقابة الجهاز
 المركزي للمحاصبات •
- للدة (۱) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات العسادر بالقانون رقم ۱۶۶ لسنة ۱۹۸۸ ـ المادة (۳) من ذات القانون ـ المادة (۲۰) من القانون رئم ۱۰ لسنة ۱۹۸۸ باصدار قانون الاشراف والرقاية على التأمين في مصر
- خصوع الاتعاد المحرى للتأمين لرقاية البهاز المركزي للمحاسبات باعتباره اتحادا مهنيا _ اساس ذلك : ناط المترع بالبهاز المركزي للمحاسبات الرقاية على الإموال المامة كما حدد الجهات التي يماتر البهاز اختصاصاته بالنسبة لها على سبيل الحصر _ تتيجة ذلك : تتحمر دقاية البهاز الد لم تكن أموال البهة أموالا عامة أو لم

رقم رقم القاعدة الصيفحة

يرد ذكرها فسين البهات المحددة في نص المادة (٣) مالف الاتدارة اليها ـ عبدة النظر في المؤضوع المروض مع تقدير ما اذا كان الاتحاد المسرى للتأمين يلحق به وصف المهنى أم ينحسر عنه ـ سبب ذلك : أن الاتحاد المهنى المهنى أن الاتحاد من نص المالفة الذات الاتحاد من نصل المالفة (٣) من المالفة الذاتر أن المشرع اجاز لشركات النامن أن تنشى فيها بينها اتحادا تكون عضويته قاصرة على الشركات العاملة في مجال التامين ـ توافر وصف المهنى الاتحاد حرقيق ،

(A7) PA.

آلسار :

- ★ آثار _ طرق عامة _ حماية الآثار _ نزاع _ النافع المتصودة من حماية الآثر بانشاه سور حوله متقدمة على الإضرار الملول بترتيبها على اقامته ٠
- ★ الحراد ۱۹ ، ۱۲ من القانون رقم ۵۸ استه ۱۹۲۸ بشان الطرق اللماة ـ للواد ۲ ، ۱۲ ، ۲ ، ۲ من القانون رقم ۱۲ ، ۱۲ من القانون رقم ۱۲ ، ۱۲ من القانون رقم ۱۲ ، ۱۲ من المنافع الأول الثانية من قرار رئيس الوسهورية رقم ۸۳ استة ۱۹۹۵ بانشاء المجلس الأمل للآثار ـ المن قرار وزير الثاملة والإعلام رقم ۲۳۳ السان اخساع نسلة ارمن بناسية ابو رعمل مرب المليقات والصوالحة مرتز شين بناسية ۱۹۵۱ ورقم ۱۲۳ ورقم ۱۲ بسنة ۱۹۵۱ من شان حياية ۱۹۵۱ ورقم ۱۳۶ ورقم ۱۲ بسنة ۱۹۵۱ منان حياية ۱۹۵۱ ورقم ۱۳۶ بسنة ۱۹۵۱ منان حياية ۱۹۵۱ و المنافع ا
- لا الشرع بالتانون رقم ٨٤ اسسسنة ١٩٦٨ أول الأواضي الواشعة على جائبي الطرق المساسلة والطرق الرئيسية والطرق الرئيسية والطرق الالخليبة رعاية خاصة حدليل ذلك : عمم جواز القامة أية منشأت على تلك الأراض حسب ذلك : حتى لا تحمد تلك المنشرات من سط النظر القائدي السيادات المشرع في الوقت ذاك بسوجب تأتون حساية الأثار وقم ١٤٧٧ كفل رعاية وحساية خاصة للأثار حدليل ذلك : انشأه مجلس اعلى الآثار يقوم على أو مرافق أو مرافق أو مرافق أو مرافق أو الأراضي الآثارية على الواقعة عن أو الأراضي الآثارية المنظر ورو يصيفة حلطة على تعرف المرافق والمدادها ابتداء أو الإراضي الآثارية المنظر ورو يصيفة حلطة على تعرب ينبسط الى استحداث الطرق واعدادها ابتداء أو الإراضة الإنجاء المنظر ورو يصيفة حلطة على تعرب

وقع المبقعة.	رقم القاعدة	أية توسمات على طرق قائمة وموجودة بالفسل – مؤدى ذلك – أن المشرع قدم الحفاظ على المواقع والأراض الإنهة على المسلحة المتحققة من اعداد طريق في منطقة
۵A	(**)	الابرية على نصاحته المتحققة عن المداد طريق في منطقة معينة _ تطبيق *
		البسات :
		١ - يراجع المبدأ رقم ٢٣٠ ص ٦٣٢
		🖈 اثبات ــ عب، الاثبات يقع على الدائن .
776	(117)	الترب الانبسات في المواد المدنية والتجارية المسسادي بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ ينقى بسيء الانبات على الدائن طبقا لحكم المادة (١) منه ــ اختاق الدائن في الباد طبيق بجملها حرية بالرفض ــ تطبيق ٠
		★ المادة (٢) من القيانون وفع ١ لسنة ١٩٧٣ بشيان المنشآت الفندقية والسياحية ٠
		الله المسرع حظر انشاء أو اقامة أو استغلال أو ادارة المنشآت الفندقية والسسياسية بغير ترخيص بذلك من وزارة السياحة ـ رفض وزارة السياحة اعتبار مشروع شاليهات بور توفيق التابع لمحافظة المسسويس من المشروعات السياحية ـ الهيئة المدعية في النزاع أخفت في الألمة الدليل على الإغراض السياحية لهذا المشروع ولم تنجع
471	(/7/)	في اثبات حقها _ نتيجة ذلك : تفدو مطالبتها عارية من صحيح سندما حرية بالالتعات عنها _ بَطبيق •

اختصىاص :

ما لا يدخل في اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع •

١ _ المنازعات المتعلقة بهيئة الأوقاف المصرية

- _ يراجع البغا رقم (٦٣) ص ١٧٢ •
- الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ
 عدم اختصاص *
- 🖈 المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ أسسة ١٩٩٢ -

رقم رقم الآلامة الدخيد

★ الشرع قرر اصلا عاما مقتضاه اختصاص الجحمية المدوعية لقسمي القدري والشدريع دون غيرها بالقصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات المحالجة أو بين ماه الجمال بخضي البخص رهى من السخاص التيان العام - نتيجة ذلك : الجمعية المدوعية لا تتخصى بنظر المازعة التي تمثل فيها عينة الارقاف باعتبارها نائية عن الوزير ناظر الوقف ... مسبد ذلك : نشاط الهيئة في فيامها على شيون الاورال مسبد ذلك : نشاط الهيئة في فيامها على شيون الاورال المناط من نشاط المؤلف وهم ثم أشناها الوقف وهو من أشناها القانون النظامى فلا يتحقق للهيئة بهذه الشاية الوصف الغانون النظامى فلا يتحقق للهيئة بهذه الشاية الوصف الغانون التطامى فلا يتحقق للهيئة بهذه الشاية الموسف.

(**) V37

★ الأصل اختصاص الجمعية الصومية لقسمى الفترى والتشريم بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بن المسالم العامة أو بن الهيئات السامة أو بن المؤسسات المامة أو بن الهيئات المحلية أو بن هذه الجهات بعضها البطن _ استثناء من ذلك : استن المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم العضائية طريقا خاصا للطمن فيها اذ ناط ذلك بالمعكبة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الإحوال وذلك أبا كان أطراف النزاع ... تسجة ذلك : انحسار الاختصاص عن الجمعية _ نشاط وزير الأوقاف ومن بعدم هيئة الأوقاف في قيامهـــا على شــــــــون الأموأل الموقوفة انبا هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشمسخاص القسانون الخاص _ نتيجة ذلك _ انعسار الاختصب اص عن الجيمية السومية طبقنا لنص البادة 77/د سالفة الذكر _ الاحالة طبقا لحكم المادة ١١٠ سالفة الذكر لا تكون الا من محكبتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين هي حين أن الجمعية العبومية لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة المذكورة وانسا مي جهة فتوى لا يتجاوز رأيها الملزم حد الفتوي _ تطبيق .

117 (77)

٢ سالنازعات التي يكون طرفها شخص من الشخاص القانون الخاص : يراجع المساد الرام
 ١ ص ١٩٥ ٠

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسمة .

رقم رقم افاعدة السقعة

إلا المشرع وضع أصلا عاما منتشاء احمساص الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بن المسالح المامة أو بن الهيئات المامة وبين الهيئات المعلية أو بن علمه البجات بحضها البحض دعى جميعها من أشخاص القانون المام بحيت يعتنع اختصاصها إذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضمن مدد المهات المحددة على سبيل الحسر حاطيق .

T-1 (1-4)

- ★ المادة ٦٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -
- و الشرع وضع أصبالا عاما مقضاء اختصاص الجمعية المعومية القسمى الفتوى والشعريع دون غيرها بالفسل في المناح الشارعات المثلوثات المثلية أو بين طقه الجهات الصحاحة أو بين الهيئات المحلية أو بين هفه الجهات بضما البيض وهي من أشخاص الفائرن العام بحجت لا اختصاص للجمعية العمومية اذا كان أحد الأفراد لا ينفرج ضمن هذه الجهات المحددة على سبيل الحصر حارات بين الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الدرائة الأمريكية المستند اليها تنفية العملية حروج والشركة الأمريكية المستند اليها تنفية العملية حروج والشركة الأمريكية المستند اليها تنفية العملية حروج دلك من دائرة اختصاص الجمعية حراج عروب من دائرة اختصاص الجمعية حراج عروب من دائرة اختصاص الجمعية حراج عروب على المستند اليها تنفية العملية حروب عن دائرة اختصاص الجمعية حراج عراب المستند اليها تنفية العملية حراج عراب عرائرة اختصاص الجمعية حراج عرائر عرائرة اختصاص الجمعية حرائرة عرائرة المستند اليها تنفية العملية عرائرة التصامل الجمعية حرائرة عرائرة عرائرة المستند اليها تنفية العملية عرائرة عرائرة المستند اليها تنفية العملية عرائرة عرائرة عرائرة عرائرة المستند اليها تنفية العملية عرائرة عر

115 (1·V)

121

(01)

- ★ المادة (٦٩٦/ د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ -
- أو الجواد (١٣٥ ، ١٩٧ ، ١٩٧) من فانون الضرائب على المشرل السادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ والمدار. بالقانون ١٩٨٧ لسنة ١٩٩٣ ٠
- إلى ثن كان الأصل مو اختصاص الجسبه المدومة تقسم التغزي والتشريع بالفصل في الملازفات التي تنسأ بن الوزادات أو بن الهيئات المالة أو بن الهيئات المالة أو بن المهيئات المحلية أو بن المهيئات المحلية أو بن المهيئات المحلية أو بن المناب المسلم المناب المسلم المحلمة المسلمين ألما المحكمة المسلمين المناب المحكمة المسلمين المناب المحكمة المسلمين المناب المحكمة المسلمين المناب المحكمة المسلمين المسلم المسلمين المسلم المسلمين الم

رقم رقم القاعدة المستشخة

(SV)

177

- الا المسادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ·
- الإصل مو اختصاص الجمعية المدومية لقسمى المقتوى والتدريع بالقصل في المنازمات التي تنشأ بين الوزارات المسمسالع المصافة أو بين الهيئات المامة أو بين الميئات المامة أو بين الميئات المامية المبيئات بشميا البيض مس أستئناه من ذلك : التسرع في المنازن رقم 29 لسنة ١٩٧٧ للمدل بالمنازن رقم ١٩٦١ خرج عل هذا الأصل فينا يتملق بالمنازمات التي تنسأ عن تطبيق المكامه واناط الاختصاص بالقصل فيها لل للمائز المائزة دون غرما ح تطبيق أ.
- ★ المسادة (٦٦٦م) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ .
 لسنة ١٩٧٢ .
- المسلم الخصاص الجمعية المسومية التسسمي الفترى والتشريع في شأن الملازمات هو بها ينشأ بين الوزارات الربي الهيئات الماحة أو بين الهيئات الماحة أو بين منح المؤسسات الماحة أو بين منح البيئات المحلجة أو بين هذه البيئات بشام المناح عاصر النزاع المائل في ضوء ما تنصى عليه المادة (٣٧) عاضر النزاع المائل في ضوء ما تنصى عليه المادة (٣٧) من قانون تنظيم الملاحسات والمزيدات المسلم المخاصعة المخاصمة ومن الإنضاء أن تدري عن بعضها في مباشرة اجراءات التماقد في مهمة حبينة وفقا للقواعد المسول بها في المهمة الملائلة المائلة المائلة المائلة المسلمة المسلمة المنافرة ومقاول تنفيذ المملية المسلمة المسلمة المناسوس المسلمة المسلم

T1. (117)

- الله قانون مجلس المولة الصادر بالثانين رقم 2V لسنة المولة المادة ٦٦ منه ٠
- الله فانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شاق تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ _ المادة (٥) منه .
- الأمسل اختمساص الجمعية المعومية لتسمى المتوى التارك للمسل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات

وقع وقع القاعدة الصفحة

او بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين منه المناسب العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين منه المجهدات وبعضها البعض حائشرع خرج على هذا الأصل في القانون المشار الله فيما يتملق باستارعات التي تشا عن تطبيقه ومنها المك المتعلقة بتحديد الأجرة فناط الاختصاص فيها أن المحاكم العادية دون غيرها حد تتيجة الكان انحسار اختصاص الجمعية المعرصية عن نظر النزاع حائيس،

(141)

الدارات قانونية :

العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، (٧٧) و (٢٥) من تانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعشاء الإدارات القانونية وضمانا لحبدتهم في أداء أعمينالهم أفيرد لهيم تنظيمنا فاتوتينيا خاصا نظم فيه الماملة الوطيعية لهذه الفئة اذ عن هذه الوظائف على سبيل الحبر واشترط فيمن يشغلها فوق الشروط المقررة للتمين في قانون الماملين المدنيين بالدولة والغطاع المام أن يكون عقيدا بجدول للحامن الشنتقلن طبقا للقواعد والمد المبينة قرين كل وطيفة _ المشرع اعتد في هذأ السدد بعدة الاشتقال بعمل من الأعمال القانونية النظرة طبقا المانون المحامات _ تصبحة ذلك : حسابها ضمن المدد الشعرطة للتميين في هذه الوطائف _ يترتب على ذلك عدم جواز حسابها ثانية كمدة خبرة عملية طبقا للبادة ٧٧ من قانون العاملات الدنيان بالدولة ... سبب ذلك : حتى لا تضاف مدة سبق ضمها ـ لا يتال من ذلك استدعاء حكم المادة ٢٥ من قانون العماملين المدنيين بالدولة الخاص بالاحتفاظ بالمرتب السابق الذي كان بتقاضاه عضو الإدارة القانونية ... سبب ذلك : اعتبار هذا ألحكم مكملا لما ورد بنظام توطفهم الخاص ... طبيق ٠

(1) 07

الله اعضاء الادارات القانونية _ علاوة تشجيعية _ قرار دارى _ تحسن القرار بانتضاء الراعيد للقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة -

رقم رقم القاعدة السقسة

لا النطأ في بيان مدى احقية اعضاء الادارات القانونية في المسلاوات التشجيعية ، والذى اقتضى المرض على الجمعية المسومية ولنظره امام القضاء ليس من شائه أن يضم القرار المساود على تقيض ذلك بعيب المتالفة الجمعية التي تهوى بالقرار الى الإسمام ، وإنها يكون ممينا عادام مرجع العيب الى التفسير المفاطىء غير التصد للقانون ، تنيجة ذلك : بانقضاء المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارة الباطلة يفدو الترار الديب حصينا من السحب بمنجاة منه ، تطبيق ،

£77 (17+)

- الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الهيئاعية والتعديثية أعشاء الادارات الفاتونية _ أجر _ أحقية عضو الادارة القانونية في الاحتماط بما كان يتقاضاه امان عمله السابق .
- ★ نائدة (٨٠) من اللواتع العامة للجهار التنفيذى للهيئة المامة لتنفيذ المتروعات الصحاعية والتصدينية المسابلة للمادة (٣٠) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
- انه ولتن كان الأصل أن العامل يستحق عند النميين بداية الأجر القرر لدرجة ألوطيقة فأن المواتع العامة للجهاز التنطيق للهجة ألمساحة لتنظيف المتروعات العساحية والتعديدة مسايرة في ذلك أحكام قانون العاملان المدنيين بالمولة خرجت على هذا الأصل حيسات احتملة الذين بعاد تعيينهم في الهابيئة وكذلك الساملين بنظم المدنين بسكافات شاملة عند تميينهم في وطاقت دائم بأجورهم التي كانوا يتظاهرنها في وطاقهم الساجة المائين الكانت تزيد على بداية الإجر الشرر للوطيقة المهن عليها أي منهم سحرط ذلك : الا يجاوز نهاية هذا الإجر وأن تكون مقد ضعمته متملة م نتجية ذلك : الاجرات المائزية م المدنية مكانية (۳۰) سائلة الذكر على الحساساة الإجرات المائزية مكانية وحدا الإدارات المائزية حدا الإدارات المائزية حدا تطبية .

Tec (177)

ادارة محلية :

- ... سلطة المحافظ في التفويض في الاختصاص
- ادارة محلية _ مناقصــــــات ومزايدات _ تلويش _
 اختصاصات للحافظ في شان وزارة الإرقاق ،

رقم رقم القاعدة الصفحة

- ★ المادة ۲۷ مكرر (۱) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ والمخسافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ٠
- ج المادة ٢٥ من اللائمة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المشار اليه الهسادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ -
- الشرع ناط بالسلطة المختصة في قابون الناقصيبات والزامدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ تشكيل لجنة تتولى احاءأت المارسة تضم عناصر فنبة وماثية وقانونيسة يشتولى في عضويتها مندوب من وزارة الماثية اذا جاوزت القيمة عشرين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة أذا حاوزت القبية مائة ألف جنبه ... الشرع في المادة ٢٧ مكرراً (١) من قائين نظام الإدارة المحلمة المشيار اليه نصب المحافظ رئيسا لحيدم العاملات .. مؤدى ذلك : الأصل أنه أذا ما نبط بسلطة من السلطات أختصاص ممن فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تقوض فيه سلطة أخرى ... استثناء من ذلك : يجوز التغويض أستثناء اذا تغيين القانون نصا بأذن به .. شرط ذلك : إن يكون قرار التغويض معددا _ شبحة ذلك : لوزير الأوقاف أصبلا عن نفسه كسلطة أدارية تفويض بعضا من اختصاصه الى المحافظين .. أثر ذلك : على المعافظ في هذه الحالة أن يباشر الاختصاص بنفسه دون غيره ... سبب ذلك : لا يجوز أن يرد تقويض على تقويض ...

- حظر تخصيص أراض لأعضاء المجالس الشعبية المحلية ·

- ادارة محلية ... مجالس شمبية مجلية ... تخصيص اراض بالمافظة الأعضاء المجالس الشمبية ... حظر التخصيص ... وجوب اسقاط البضوية عن للخالف .
- الم الراد ١٣ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٣ ، ٥٠ من قانون نظام الإدارة المسلية المسادر بالقانون رقم ٣٣ لسية ١٩٧٧ المسل بالقانونين رقمي - • لسنة ١٩٨١ ، ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ .

WE (77)

رقم وقم 1901عدة طميلمة

الاسرع ناط بالمجالس السعبية المعلق للمحافظات في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف الرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة - تتيجة ذلك : حظر على اعضائها اثناء مدة حضويتها ما حو ماح لنيج للمحافظة من ايت منفعة شخصية ما ولائلت : عدم جواز حاكاصل منفعة شخصية ماح والدولات الإسلام عام التحافظة الماك عدم المحافظة حراطة عند المحافظة مربطة موقعة للمحافظة حريطة موقعة المحافظة مربطة موقعة المحافظة المختصين موافقة الملبية المحافظة المجلس والمحافظة المختصين موافقة الملبية المحافظة المختصين مطبقة المحافظة المختصين مطبقة المحافظة المختصين مطبقة المحافظة المختصين مطبقة المحافظة المختصين محافظة المحافظة المختصين محافظة المحافظة المحا

4/4 (44)

موارد مالية للبدن

- ★ ادارة محلية _ أسواق عامة في نطاق المدن _ إيراداتها من المدارد المالية للمدن _ إيلونة تلك الإيرادات ال المزازنة العامة للدولة _ طلب الجيفة الادارية اعادة النظر فيما انتهت الله الجيمية الصوصية من رائع .
- المادة (٥١) من قانون نظام الادارة المحلية العسادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ -
- ★ الادتان (۱ و ۳) من قرار محافظ القيوم رقم ٩٠ لستة 1982 باللائمة التنفيذية لسوق الخضر والفاكهة بعدينة القيرم واضارته في ديباجته لل القانون رقم ٦٨ لستة 1997 بشنان أسواق البجلة انطلانا من حق اللولة الأصل في جباية الفرائب والراسوم والإيرادات الماسة التميم المرادات الإسواق الماسة الواقمة في نطاق المن موردا من مواردما المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موازنها تطبيق •

TT2 1.975

- ادارة محلية _ تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات
 الملحقة بالمجالس المعلية ·
- ١٩ قرار دتيس الجمهورية دقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٥ يشان تنظيم وادارة المستشفيات المذكورة ما الملائمة الإساسية للمستشفيات المذكورة المسمددة بقرار درئيس الوزراء والوزير المختصى بالمحكم المحل ووزير المسمد رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ تحديد نظائ مجال الهمال كل منهما .

رقم رقم القاعدة السلسط

علامة الأولى من قراد رئيس الوزراء والوزير المغتص بالحكم المطل ووزير السحة والمادة (٥) من اللائمة للذكورة كل منهما جاء مستويا بقاته عفودا بعكمه وموضوعه ـ حكم المادة الأولى متملق بتحديد السلطة المختصة بتعديل أسمار العلاج وأجور المختمات فى أقسام الملاح بأجر والتسبة التى يجبوز فيها هذا التعديل للمستشفيات المشار اليها تفاضيها هى مقابل الخدمات المطبق التى تقديها وبالترخيص لجلس ادارة المشتشفي فى زيادتها عند التصاقد مع الهيئمات والشركات بما لا يجاوز مح / _ لا مناص من تطبيق نص كل من المادة في خيا في عام كل من المنهدة حكما قانونها المرادة المرادة المستشفى بما لا يجاوز مح / _ لا مناص من تطبيق نص كل من الموداء المرادة المرادة المرادة المستشفى بما لا يجاوز مح / _ لا مناص من تطبيق نص كل من المراد المراد المراد المراد المراد المراد المستشفى المراد المراد المستشفى المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المناد المساد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المين أحد المراد المر

283 (195)

آراض صحراوية :

- الراضي ... أراض صحراوية ... أراضي صحراوية بوادي الغطرون ... اختصاص الهيئة العامة المتروعات التعمير بادارة واستخلال والتصرف في الأراضي الصحراوية بوادي العطرون .
- الواد (۲ ، ۲ ، ۲ ، ۹) من ألقالون رقم ۱۶۳ لسنة
 ۱۹۸۱ في شان الأراشي الصحراوية ٠
- ﴿ الحواد (٣ ٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان يعضى الأحكام المتملقة بأملال الدولة المخاصــة • الماجة (٣٣) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار طانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ .
- لل المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ بقم بحض المناطق الى المحافظات المناخبة لها • المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن ما يعد محافظات صحراوية •
- الا الشرع أفرد للأراض أفسحرارية تنظيما خاصا بموجب القانون وقم ١٤٣ أسنة ١٩٨١ بأنها الأراض الملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الومام بعد صمافة كيلو مترين ، ويقصد بالزمام أنه حد الأراضي التي تمن مساحتها مساحة تقصيلية وحصرت في سجلات المساحد وفي سجلات المكافئة وخصرت نفس به التقارية على المسحراوية على المسحراوية المناسحراوية .

رقم رقم القاعدة السياسة

بحكم خاص بان اعتبر بموجبه كردون المدن والقرى القائمة متلك المحافظات في تاريخ الممل بالقانون والتي ستقام وحنى مسافة كيلو متربن زماما ــ بناء عليه : عدد الجهات المنوط بها ولاية ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الخاضمة الأحكامه وجمل الهيئة المسامة لمروعات النصع والتنمية الزراعية - ودون غيرها - مي حهاز الدولة المستول عن التصرف واستخلال وأدارة الأداض الصحراوية في أغراض الاستصلاح وألاستزراع -استحدث المشرع يعوجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ حهات جديدة أسند اليها ولاية ادارة واستغلال والتصرف في حاء من الأراض الصحراوية كالهيئة العامة للتنمية الساحة _ اذا كان وادى النطرون عد ضم الى معافظة البحيرة بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر وكانت لا تمد من المعافظات الصحرارية طبعا لقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر ما تتيجة ذلك : زمام تلك المحافظة بيا فيها وإدى النظرون بحد مدأه في حد الأراض التي تبت مباعثها مساحة تغصبلية وحمرت في سنجلات المساحة وقى سجلات الكلفات وخضمت للضريبة عل الأطبان _ مبي ذلك : الحسسار مجال الرجوع الى الكردون صريم النص على المعافظات الصحراوية غقط _ تطبيق ٠

استثماد .

- خانون الاسمستشار رقم ۲۳۰ لسبة ۱۹۸۸ قرر مرایا
 رسیانات للترکان المحاضمة لإحکامه و راسیان الشرکة
 المذکور و راسیان عربی مستشیر فی مصر خضروی
 لاحکام الاتحاقیة الشمساد الها حصود النظام الوارد
 بالاتحاقیة ومزایاه المزایا الواردة می الاتحاقیة تسئل
 الحمد الاتحاقیة تسئل الفری وحصت به المال العربی المستشعر فی
 العوال المضیفة الم تستم المال الفریر بالنظام القانونی
 للموال المضیفة اذا کان اکثر سخاه من النظام المانونی
 ترفره الاتحاقیة ترفره الاتحاقیة ترفره الاتحاقیة ترفره الاتحاقیة ترفره الاتحاقیة "
- إلا أحكام الإنفاقية للشركة وانتى وافق عليها دليس المجمهورية بالقرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٦ تعتبر أكثر مسيخاء من تلك الواردة بفائرت الاستشمار باللسبة للشركات ... المزايا والفسيجانات الواردة بالانفساقية ومعدوما ... تنبية ذلك ... خضوع السراة الإنفساقية

7·7

والم والم الكانية السلمة

انشانها _ للشركة ترجمي تعديلات قانون الاستثمار المستقبلية التي قد تضمين مزايا أو ضمانات أكثر كرما من تلك الواردة بالاتفاقية _ للشركة المطالحة بتطبيقها عليها _ عدم احقية الشركة مي التمتع بالمزايا الواردة بالباب المائر من قانون الاستثمار .

(\A) 7/4

استيراد وتصدير :

- ★ قانون الجبارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ سـ الفرامة المقررة بالمادة ١١٨ منه سـ حالات "طبيقها *
- ج عدم سريان أسكام القانون ردم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۷۰ على الهيئات العامة مؤداه عدم جواز مطالبتها بنقديم الرافقات الاستيرادية لما تستورده من بضائع ويعتنع توقيع الفرامة المذكورة على سسند من عدم تقديم عده الموافقات تطبق.

«\A (\AY)

اسواق:

راجع المبدأ رقم ١٢٢ ص ٣٣٤ •

اصلاح زراعي :

- ... الافراج عن الأطيبان •
- للانة (۱۰۱) من قانون الانبسات في الخواد الدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ عصادرة ارض احد الانسخاص من قبل محكمة الفروة ، ثم صدور المغو عن كافة الآثار والمقوبات من تبيحة ذلك : ضرورة د العوال ومستلكات هذا الشخص طالما لم تزل مقم الامرال والمستلكات على ملك الدولة أما ما تم التصرف فيه فيحكسه تاريخ التصرف وما إذا كان لقبل الشخو

رقم وقم القاعدة المسلمط

او بعده _ ارض المعروضة حالته لم يكن قد بيع منها شه - عفاه ذلك حد تنفيذ حكم المحكمة لا يمكن أن تعدل فيه جهة الافتاء تقو الما لم قرة الأص للمحكوم به وحبيته _ دد الأحوال عينا أو التعريض عنها في جميع الأحوال اتما يكون في حضود ما تقضى به قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة بها قضمته من تنظيم لأحكام الملكية .

(A77/) SAN

- اختصاص هيئة الاصلاح الزراعي بالنسبة للأراض البور الواقعة داخل الزمام •

- اصلاح زراعی به اختصاصیات الهیئة به ولایة الهیئة بالنسبة للاراض الزراعیة والأرامی البور الواقعة داخل الزمام به حدود تصرفات الهیئة ،
- لأ المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۳ في شان الاصلاح الزراعي وتعديلاته – قراد رئيس الجمهورية رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۳۳ بنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي – قانون رقم ۱۹۰۰ لسنة ۱۹۳۹ بنظيم تأجير السقارات المعلوكة للدولة ملكية خاصة والصرف فيها •
- الشرع قصر ولاية الهيئة المامة بلاصلاح الزراهي على الأراض الزراهية والبور الواقعة داخل الزمام والأراض المستدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين في البيع والإيجاد فقط ... ليس مناك تصــوص تسمح للهيئة بلســاصة في رأس مال الشركات ايا كان نوعهـا او الإيناء .
- اختصاص الهيئة في مجال رفع مستوى الانتاج الزراعي مقصور على من تؤول الهيم ملكية الاراضي المستولى عليها ونطاقه مجدد في تحسيل حال المنتفين بمثلك الإراضي ... انشاء الشركات أو المساحمة في رأسيالها يتمين أن يكون في حدود ذلك ... الغروج على هذه الأحكام ... أثرم عدم جواز قيام الهيئة بالتصرف ... تشييق ...

(127) AOF

تصفية بعض الأوضاع المترتبة على مواثيق
 الاصلاح •

الله اصلاح زراعي .. تصفية بعض الأوضاع الترتبة على قوانين الاصلاح الزراعي - التصرف في أواضي الاصلاح الزراعي -

رقم وقم افاعد: الصفيعة

- بل المادة (٦) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاسسسلاح الزواعر *
- # الشرع رفية عنه في استقرار الأوضياع الناجعة عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بتمين حد أقمى للملكية وبحظ تملك الإجانب الاراضي الزراعية أجاز المهينة المثل الإجانب الاراضي الزراعية أجاز المهينة المثيلاء المحكومة على الاراضي بالتطبيق للخافون رقم ١٧٨ السبعة العليا لتقدير أثمان أراض المولة المشرع حتا اللجهة العليا لتقدير أثمان أراض المولة المشرع حتا اللجهة العليات على سرعة النغيذ قرر تحديد معت سنتين تراض الجهة الادارية عما أومي به المشرع لا يقل يدما عن الاستعرار في التنفيذ قرر تحديد معت المشرع حواليل ذلك : عدم تضمين جزاء رئبه المشرع على البيع بعد عدا المياد تنجه ذلك : أنه ليس مناك على البيع بعد عدا المياد تنجه ذلك : أنه ليس مناك الادارة في البيع بسروط عذا النائون وأوضياعه تطبيق .

TV0 (1T0)

اكادىمىة :

- الكاديمية البحث المسلمي والتكنولسوجيا وايس الإكاديمية تعيينه مدة شفله الوطيفة •
- الحواد ۱ ، ۳ من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۹۱۷ لسنة ۱۹۷۹ في شان تنظيم آكاديمية البحث العلمي معدلة بالقرار رقم ۲۵۸ لسنة ۱۹۹۰ •

الشرع انسأ آكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وناطت لائمة تنظيمها برئيس الجمهورية تعيين رئيس الإكاديمية لمنة أربع صنوات قابلة للتجديد ـ خلو قرار تعيين رئيس الإكاديمية من تحديد لمدة تعيينه لايفيد تابيها أو خروجا على مدة شفلها الفعار الهيا بلائمة تنظيم الرطيقية من المعين وجهة عمله ويحدد بمقتضاه حقوقه الوطيقة ومنها معت شفله الوطيقة المؤقعة بأربع صنوات وهو أمر تترخص بتقريده الشيريس الاقعة الإكاديمية -تعيية ذلك: لا يجوز بعد ذلك اصدار قرار فردى مخالف تعيية ذلك: لا يجوز بعد ذلك اصدار قرار فردى مخالف تعيية ذلك: ولا يجوز بعد ذلك اصدار قرار فردى مخالف

رقم دقو الآلاعة الصليحة .

أملاك الدولة : ...

- الملاك الدولة الخاصية .. نقل ملكيتها الى المحافظات وصندوق أراض الاستصلاح ... أثر ذلك •
- خانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۸۶ بنقل ماكية بحض الأراضي
 الواقعة في أملاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق
 أراض الاستصلاح •
- بلا المادة الأولى منه تعضى بنقل ملكية هذه الأراض من الهيئة المامة للاصلاح الزراعي أو الهيئة المامة لخبروعات المصبح والتنبية الزراعية الى المجهات المتسار اليها من تاريخ عصرتها فيها وحتى ١٩٩٣/١٠/٩ تصحيحا للتصرفات التي تست في شاتها .
- به صدور قرار تخصيص لقطمة أرض نقلت ملكيتها اعمالا لأحكام القانون المذكور لا يجيز للهيئة العامة للاصلاح الزراعي المطالبة مقابل الانتفاع عنها بعد أن انحسرت عنها ملكية الهيئة المذكورة _ تطبيق •

· · _ أموال الدولة العامة :

- 大 ا ـ أموال الدولة المامة ـ الانتفاع بها ـ كيفية نقله ـ مفهوم المال المام والمال الخاص ٠
- ★ المادنان ۸۷ . ۸۸ من الغابون المدس ... نسل الانتجاع بين اشخاص الغانون العام يكون بنقل الاجراف الادارى على مضد الأجرال بدون مقابل ... لا يعتبر ذلك نزولا عن العلاق الدولة أو تصرفا فيها اصاحو نقل للتخصيص من وجه من وجوء النفع العام الى وجه آخر من عقد الرجوء ... تطبيق *

77A (777)

(4.2)

750

٢ _ راجم المبدأ رقم (٩٢) ، (١٥٤) ٠

- أموال الدولة المامة _ الانتفاع بها _ نقل الانتفاع -
- المادتان ۸۷ م۸ من القانون المعنى استعمال المال الصام یکون فیما اعد له من وجوه النفع الصام -التخصیص للمنفقة المامة آنما یکون بالرصد للمینفط المامة فعلا أو بمنتطبي قانون أو مرصوم أو قراد من الوزير المنتصى حتقل الانتفاع بالمال المام بين أشخاص

141

والع وقم القاعية

(AVe)

القانون المام يكون اما منقل الإشراف الإداري على هشم الأموال أو بتغيير شمسخس للنمقع بهذه الأموال قعلا أو بالتمديل القمل في نوع الانتفاع المأم من وجه نعم عام الى وجه آخر ... تطبيق ٠

٣ - راجم المبدأ رقم (١٣٣) .

- 🖈 أموال الدولة المامة ... تخصيص ... انتهاء التخصيص ... أداته ... تغيير التخسيص للمال الدام في وجوه النقم المام بدون مقابل .
- 🖈 الانتماع بالمال المام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للمال العام فيما أعد له _ تقل الانتفاع بين أشخاص القانون المام يكون بنقل التخصيص والاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ـ لا يعد ذاك من قبيل النزول عن أموال الدولة أو التصرف فيها ... تخصيص المال المام وانهاؤه يكون بقانون أو مرسوم أو قرار وزارى ... تخسيص الأراض الملوكة لندولة ملكية خاصة للمنفعة العامة لا يكون مقابل تعويض على النحو الذي يتيم عند نزع ملكية الافراد للمنغمة العامة ... الدولة لا تستحق تعویضا من نفسها _ تطبیق ٠

03 A (Y1Y)

٤ ... راجم المبدأ رقم (١١٤)

- أموال الدولة المامة _ الانتفاع بها _ كيفية تقله _ تغيير التخصيص لوجه النفم العام للمال العام •
- المادتان ٨٨ م من القانون المدنى _ الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه استعمال للمال المام فيمة
- نقل الانتفاع بن أشخاص القانون العام يكون بنقق التخصيص أو الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ... انفراد الدولة بملكية الدومين المام ولو كان تحت يد غيرها من الأشخاص الاعتبارية المامة •
- تغيع تخصيص وجه النقم العام للمال العام يكون دون مقابل باعتبار أن التخصيص تم من يملك المال •
- تخصيص الأراض الملوكة للدولة ملكة خاصة للمنقية المامة لا يكون مقابل تمويض على نحو ما يتبم عند الزح ملكية الأقراد للبنافية اليامة _ تطبيق •

(144) 770

رقي وقي الكنية المرقطة

- إلى الدولة العامة _ الانتفاع بها _ كيفية نقله _
 تفيد التخصيص لوجه النفع العام للمال العام وانتهاؤه •
- ★ Illerio VA A A من القانون المدنى الانتفاع بالمال المسام يكون بدون مقابل لأنه استحمال للمال المسام فيما أعد له نقل الانتفاع بين أضخاص القانون العام يكون بنقل التخصيص أو الاخراف الإدارى على هذه الأمرال بدون مقابل تخصيص وجه النفع العام لمي نمين عملي المال العام يكون بدون مقابل أذ يعتبر التخصيص قد تم ممني يملك المال تخصيص الأراصي المسلوكة للدولة المحدد المني يتبع عند نزع ملكية الأدار للدنفعة العامة المحدد الذي يتبع عند نزع ملكية الأدار للدنفعة العامة ليس مناك هنابيل انتفاع ما لم يكن مناك اتفاق بين البهات الحارية على ذلك تطبيق .
 - 🖈 ٦ _ أموال عامة _ نقل ملكيتها ٠
- پر مینة البرید _ قرار انشانها رقم ۱۷۰ لسنة ۱۹۵۷ _ تعدید أصول الهیئة بالقرار الجمهوری رقم ۸۹۳ لسنة ۱۹۵۸ _ قانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۸۳ بانشاء الهیئة القومیة للبرید _ حلول الهیئة محل مینة البرید فی حقوقها والتزاماتها _ انتقال المقار الی ملک الهیئة الهرمیة للبرید یتحقق اعتبارا من صبیرورته أصلا من أصد لها بالقرارت سائلة السان _ تطبق.

787 (1771)

OVY

1VA

(ب)

ىئىسىك :

- ادماج بنك الاعتماد والتجارة مصر في بنك حصر وشطب بنك الاعتماد والتجارة مصر من سجل البنول لدى البنك المركزي *
- الله عاملون بالبنك ... احتفاظهم بالأجود والبدلات بحسيلة هينحسية مع استيمالات الزيادة معا قد ينظور مستقبلا من حواطز او مكانات او بدلات او علاوات ال اية السافات اشرى • شقطى الاحتفاظ انه ينصرف الى مقد الرواقب والبلات مقدارا ووصعا قدا كان بحضور اجرا الساسيا

1¥.

رقع وقع القادية المشاهدة

(13A)

للمامل يظل محتفظ بهذا الرصف وبذات المتدار الذ أنه بهذا وحدد يتحقق ما قسد البه بنك مصر من عسم المساس بالأوضاع المالية لهؤلاء الماملين -

إلا الماملة النامينية لهؤلاء العاملين تعتبر من ضمين ألوضع المالى الذي يتمين عدم المساسي به ... أكر ذلك ... الأجر الذي يتم على أساست تأدية المستراكات النامين الاجتماعي عن مؤلاء العاملين هو الأجر المصلطة به للمامل وفقا لساني وضمه كالجر اساسي (و أجر متقدر علييني).

(ů)

تأمين اجتماعي :

- ا ... تأمين اجتماعي ... مماش ... مواعيد تعديل الحرق التأمينية ... الاستثناء ٠
- ★ فانون التامين الاجتماعي الصادر بالتانون رقم ٧٩ استة بطلب تمديل الجتماعي الصادر بالتانون المذكور بعد بطلب تمديل الحقوق المقررة بالقسانون المذكور بعد انتشاء مستئية من تاريخ الاخسار بربط الماني جسلة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لبائي الحقوق بالربادة نتيجة تسوية تمد الحقوق بالربادة نتيجة تسوية تبدء على أقبل الديمة ذلك _ تحمن التسويات التي ثمت أثماء المخدم وعدم جواز اعادة تسبوية المائي استنادا المخدمة ميان المائي استنادا الى تقاضي مبائم قبل (فهاء المخدمة بالمناللة للقانون طالما انتشات المائي المدة المدة المرة وقدرها مستان من تاريخ وبط المعاش حالمة المدة المد

(۱۷۱)

· 4.

٢ ــ نظم التامين الأفضال تحديد نطاق
 المستفيدين ٠

■ الواد ۱۹۷۸ ، ۷۰ ، ۷۱ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۳۹ لشعل بالقانون رقم ۱۹۳۳ لسنة ۱۹۳۹ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ۱۹۳۱ مـ المادة ۱۳۲۲ من قانون التأمين التأمين التأمين التأمين المامين الاجتماعي رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۵ المصل بالقانون رقم ۲۰۰۰ لسنة ۱۹۷۷ منظرع خير اصحاب الأممال المرتبطين مع ممالهم بنظام تأميني الفضرع الكامل مع ممالهم بنظام تأميني الفضرع الكامل مع ممالهم بنظام تأميني الفضرع الكامل

لنظامه التاسيني أو الايقاء على نطبهم الفاصة _ تنيجة خلاك : من أختار نظامه التأسيني حتى آخر يوليو 1971 بإنوم بأداء قيبة الزيادة التي كان يتحملها في تلك الأظفة _ يشترط الاستفادة من المادة ١٩ الايقاء على نظامه الأفضال عنه المحل بالقانوان دوم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - النهما : أن يرتبط المامل مم رب المحل بهذا النظام في طل الصل بالمانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وحتى ١٩٣٤/١٤/١٤ التاريخ الذي اعتد به المشرع في التانون ١٩ لسنة ١٩٧٥ للاستفادة من المادة تمم على النادة الدائمة من النظام الأفضل المينة التامينات عند انتها، علاقته بالمحل بنظله الل جهة أمرى او بعدينة فيها والاى سبب من اسباب انتهاء المفيدة _ تطبيق و

(P1) A · /

- ٣ ـ تأمينات اجتماعية ـ اتفاق المسونة الاقتصادية والفيية بين حكومتي جمهورية حصر المربية والولايات المتحدة الأمريكية الموافق عليه بقرار دئيس الجمهورية رفم ٥٠٨ استة ١٩٧٨ ـ اعقادات .
- ★ الاتفاق الشمار اليه وضع أسسا عامة للمحونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية عصر العربية ... أعفى الاتضاق الأفراد من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية المتماقدين مح حكومة جمهورية عصر العربية ألوجودين بها للقيام باعمال بموضوع الاتفاقية من كافة ضرائب الدخسل والفسان الاجتماعي المقررة وهقا للقوادين الملبقة في جمهورية عصر العربية ...
- اتفاق المتحة المؤرخ بين الدولتين في ٧٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ الذي تسيل من خلاله الوكالة الأمريكية للتنصية الدولية لمشروع الدوسع في نظام المسرف المسحى بالإسكندرية أكد الإصفاء السابق أر ذلك لا يجوز للهيئة القومية للتأمينات الوصحاعية تحصيل اشتراكات التأمين الإجتماعي عن المكون الإجتمى في المقد الميرم تنفذا الإحكام الإنفاق الشنار "له تطبق •

717

وقع و**قع** القاعدة المسلمط

(777)

- £ 1 ـ مسلفة انتهاء خدمة ... اثبات ... قواك. قانونية ٠
- جز الهيئة القرمية للنامن الاجتماعي من تقديم الدليل على صحة ادخائها بسداد البلغ لل حيثة الأرصاد المورية من طريق نظام السرفيات الرساعية واقرارهما يتملم الاستدلال على الجهة التي تم سداد السلفة اليها ... اثر ذلك الترامها بسداد للبلغ .
- الله عدم جواز الطالبة بالفرائد القانونية بن الجهات الادارية وبعضها البحض آخذا بعني الاعتبار جسميم المقتضيات التى من أجلها ضرب الصفح عن النسبك بالنقادم بن الجهات الادارية _ تطبيق ،

تخطیط عمرانی : _

■ تعطيط عمراتي حسطر البناء على الارض الزراعية _ الاسستثناء عله - مفوه التقسيم في قانون التعطيط السراتي _ الغانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون الدخليط السراتي _ المائة (٣) منه تقضي بعظر اقامة مباني أو منشأت في الاراض الرواعية أو اتنفاذ أي اجراءات في شأن تقسيمها _ الاستثناء الأراض الواقعة التراض الحراث المستخد حتى ١/١٢/١٩٨١ والأراض القانون المنافرة وعل طلبات القنسيم التي يسعدر قرار باعتمادها حتى تاريخ المسل باحكامه _ مفهوم التقسيم باعدادل المشارك المنظل عائد و المنافران المشارك القسائون المذكور - المشرع أخط بالمداول المطلق المناف المدن المستخدم التقسيم باعداد إلية تجزئة المطمة بالمداول المطلق المدن المناف المدن إلى اكتر من قدمت عنى واو كان ذلك قدر أخاض المناف المدن إلى اكتر من قدمت حتى واو كان

(477) 33F

ترخیص محلات : ...

- 大 ترخيص ... ترخيص المحلات التجارية والعسستاعية ... شروطها ·
- ﴿ الهيئة العامة انظافة وتجبيل انقامره ﴾ _ اختصاصها بتنفيذ وتطبيق أحكام القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأل المحلات النجارية والمستاعية _ القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بشأل الطافة ٠

رقم رقم القاعدة السلمة

إلا الاشتراطات العامة لترخيص المحال النجارية - اختصاص وزير الإسكان بتحديدها - تخويض المافظين في مباشرة مقدا الاختصاص - صفور قرار من المعافظ المختص بخرورة تقديم مفاقصــة معتبدة من الهيئة المذكورة أو من تمهد له بذلك باداد اشتراك جمع المحال العسامة او تقلها كشرط لمنع أو تبديد ترخيص المحال الصناعية أو التجارية - صحة ذلك - تطبيق .

£-V (\\$0)

(3)

جاســة : ــ

le¥ : أعضياء هيئة التدريس :

- ١ جامعات _ أعضيا، هيئة التدريس _ الأستاذ
 المتغرغ _ مكافأته *
- ★ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات •
- ي مكافأة الأستاذ المتفرخ بـ عدم دخول بدل تعليل الوطائف التي شغلها الأستاذ المتفرخ قبل احالته الى الماش ضمن عناصر حساب المكافأة التي تستحق له كاستاذ منفرخ بـ تطبيق .

TAA (171)

- ۲ جامعات ... اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ... مدرس ... بفوغ السن القانونية الإنتهاء الخدمة ... أستاذ منظرغ ،
- الخلادة (۱۲) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ۶۹ لسنة ۱۹۷۳ • المادة (۱۲۱) من ذات القانون مصدة إلقانون رقم ۱۲۶ لسنة ۱۹۹۱ – المادة (۵۱) من اللائمة التنظيفية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۷۵ •
- إذا آثان عضو مينة التدريس يشغل وطيفة مدرس حتى تاريخ بلوغه سن الإحالة ال الملتى فانه يضحى استاذا متفرغا اعتبارا من هذا التاريخ دون أذ يعد ذلك بستابة ترقية له وعل أن يستصحب وضعه السابق على بلوغه السن ويمامل بلغات العقوق والواجبات للقررة لمضح حينة التدريس من درجة مدرس دون أن يتمداها الى

رام السقطة	رقم افغاید:	
		لحقوق للقررة لأعضاء هيئة التعريس من درجتى أستاذ رأستاذ مساعد ـ سبب ذلك : انه ببلوله السن القاورية بخرج عن عداد المُعَطِين بأسكام الترقيات التصوص
T oV	(ATA)	بليها بقانون تنظيم الجامعات تطيبق
		 - قانون تنظيم الجامعات وقم 29 لسنة ۱۹۷۳ ولائحته تنطيفية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية وقم ۸۰۹ سنة ۱۹۷۵ -

- الشرع ناط بعجلس الكلية تنسخيل لجان فنية من أعضاء ميثة التدريس تبعث الرضوعات التي تعفل في المشتصاح ومنها لجنة شترن الطلاب التي عجد الهيا الشرع رسم سياسة علية للطلاب لتوجههم وحل مشاكلم العلبية تقسيم طلاب كل مرفة الى مجموعات لكل منها رائد من اعشاء ميثة التدريس على أن يعادته الحدريس على أن يعادته الحدريس على أن يعادته الحدرين على أن يعادته
- إلا مهية الريادة يضطلع بها عضو هيئة التدريس بعا له من غيرة علمية سابقة _ انحسان للماءونة في هذا المجال على المدرسية للساعدين أو المبيدين باعتبارهم النواة التي سنتكون منها عيثة التدريس مستقبلا _ لا يجوز قباس مدرسي اللفات على المدرسين المساعدين والمهيدين لاختلاف وضحيهم العلمي لتباين التنظيم القصائوني للطاقعين _ مدرسو اللفات يعتبرون من العاملين المدنين بالدولة وشلبق عليهم أحكام قائرن العاملين المدنين بالدولة على خلاف المدرسين والمهيدين الذين تعليق عليهم بالدولة على خلاف المدرسين والمهيدين الذين تعليق عليهم احكام قائرن (دلك _ خطبيق عليهم احكام قائرن (دلك _ خطبيق عليهم احكام قائرن (دلك _ خطبيق منهم احكام قائرن (دلك _ خطبيق منهم احكام قائرن (دلك _ خطبيق منهم احكام قائرن المناب خطبيق منهم احكام قائرن الدلك _ خطبيق منهم احكام قائرن العلمات الدين المناب خطبيق منهم احكام قائرن القليم احتاد عليه المناب المنابع المنابع

444 (17·)

- * 3 ... جامعات ... رئيس الجامعة ونوابه ... كيفية حساب مكافآت الساعات الزائمة عن النصاب *
- للواد (۱/۲۹ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳۸ مکررا) من مواد القانون رقم ۹۹ السنة ۱۹۷۲ بشان تنظیم الجامعات المدل بالقانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۵ .
- الواد (۱۸ ، ۱۹ ، ۲۰ ، ۲۸ ، ۲۸۱) من مواد اللائمة التنفيذية ثقافرن تنظيم الجاسات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۱۹۰۹ لسنة ۱۹۷۰ .

رقم رقم القاعدة المسلسطة

إلى كانت اللائمة التنفيذية لغانون تنظيم الجامات قد العبرت ديس الجامعة وتوابه الثلاثة متارغين للقيام بوطانهم طوال مدة عمل الواحد منهم دئيسا للجامعة من شأته حومان أي منهم من القاء دروس أو معاضرات أو تعاريز عملية في كليته ماهاد ذلك : ألا يعتزم أي من دريس ألجامعة وتوابه بما يعتزم به الأستاذ الداري من القيد بنصاب معين عند القاء مند الدورس أو المعاضرات مسبب ذلك : أن قيام دريس الجامعة أو أي من توابه بسمله الأصل اتما يحص محل النصاب المؤرد لشعر مجل التصاب من محاضرات يعد عملا اضافيا زائدا عن التصاب

44. (44.)

ع _ جامعات _ أعضياء حيثة التدريس _ أساتفة
 الجامعيات _ منح الربط المالي التقرد لتاثب دئيس
 الجامعة _ كيفية حساب مكافأة الساعات الزئدة ·

إلا المادة (٧٠) من قانون تعظيم البحامسات وقم ٩٩ السنة ١٩٧٦ المصل بالقانون رفع ١٩٤٢ اسنة ١٩٧٩ من الشرع قصد فتع السبيل أمام عضو حيثة التدريس المناسق اللي على شغله لوطية أسناذ هدة عشر سنوات المناسقات الربيط المال المرد لتائب رئيس الجامعة _ أثر ذلك : الأستاذ الذي ينبسط البه داكه الحكم وأن كان مربوط الفتة الذي ينبسط البه داكه الحكم وأن كان مربوط الفتة الذي يشخلها و أستاذ ما انفاك كما هو تنجية ذلك : المكافئة المائية المترزة عقابل مساعات الدوس أو المحساضرات أو التمازين العملية الرائدة المائية الرائدة المائية المراش العملية الرائدة المائية الموطيقة التي يشغلها ما ينفك مع حد الموطيقة التي يشغلها ما ينفك ما يعلم المحساطات المدوس أو المحساضرات أو المعارض مربوط الفتة المائية الموطيقة التي يشغلها ما ينفك ما المحاضرات _ للوطيقة التي يشغلها ما ينفك ما المحاضرات _ للطبقة .

A (1)

 ٦ - حامیات ... أعضاء هبئة التدریس ... تعیین ...
 مرتب ... اعادة تعیین ... الاحتضاط بالمرتب الذی کان بنقاضاد ...

 المادة (۵۰) مكردا) من القانون رقم ۲۰۰۳ لسنة ۱۹۹۱ بشان اعادة تنظيم الأزمر والهيئات التي يشسلها والمضافة بالقانون رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۱۵ .

رقم رقم افقاعد الصفحة

- ★ المادة (۱۹۰) من قانون تنظیم الجاممات الســــادر بالتانون رقم ٤٩ لسنة ۱۹۷۷ •
- ★ المادة (٣) من القواعد الملحقة بالجدول المرافق للقالون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه
- ★ المادة (٣٣) من قانون نظام الماملين المدنيين بالمولة الممادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •
- الشرع في قانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٧ أحتفظ لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين فلسساعدين والمبدين منن كانوا يشمسفلون وظائف بالحسكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوطائف متى كان يزيد على بداية مربوط الوطيقة المبتني عليها شرط ذلك : ألا يتجاوز الرتب المحتفظ به نهاية الربط القرر للدرجة ، والم يتطلب الشرخ للافادة بهذا الحكم أن يتم التعيين في وظائقهم الجديدة دون وجود أي فأصل زمتي بين تعبيتهم قر مذه الوطائف وتركهم لوطائفهم السابقة ـ معنى ذلك : أن حكم هذه القاعدة قد حاء مطلقا غير مقيد بهذا الشرط _ نتيجة ذلك : أن يقيد منه كل موظف سابق بالحكومة أو الهيئات العامة أز القطاع ألعام اذا ما تر تصبيه بوظيفة مصد أو مدرس مساعد أوباحدي وطائف هبئة التدريس ولو كان مناك فاسل زمني بن تركه الخدمة باحدى هذه الجهات وبن تمييته في وطبقته الحديدة ... مؤدى ذلك : سريان تصى المادة ٣٣ من قاندن تظام الماملين المدنيق سالف الذكر على أعضاء هيئة التدريس بالحاميات ... تطبق -

11- (V1)

- لا ـ جامعات ـ أستاذ متفرغ ـ مرتب ـ مناط استحقاق .
 الربط ألمالي المقرر لنائب رئيس الجامعة .
- ★ قانون تنظیم الجامعات الصادر بالقانون رقم ۶۹ لستة ۱۹۷۲ معدلا بالقانون رقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۹۶ ـ مادت ۱۲۹ ، ۱۳۱ •
- الشرع أبياز لضو ميتة ألتدريس بالجامعة الاستبرار في المنعة كاستان عضرة بعد بلوغه من انتهاء الفنعة لقاء جعل مال قصد الشرع في بيسان طريقة تحديده الا يقل ما يتقاضاه الاستاذ التفرع عيا يتقاضاه مضيلة للذي لم يصل الل من للماش ما المساواة بينهما في جديم العقرة عما تقلد المناصر الاجارية .

رقم رقم طلعت تصنيح

التدريس الذى المستحدى حكما جديدا يعنم بطقطاء عشور عينة استفاد التدريس الذى المستودة المتفرض والمناف المستود عن وطيقة استفاد يندرجون في عداد المشاه مينة التدريس ولام كاصل عام ذات الحضوق والواجبات ومن تم فان من أخمى منهم عند المدة في وظيفة استفاد قبل سن احالته الى الماش في تاريخ سابق على نظاذ الحكم المستحدث بدى له الاستفادة من عنذا الحكم بما يستنسه من زيادة الكافاة المنزو بنقاد الزيادة التي طرأت على مرتب قريئه للطبير.

0·6 (\A\)

- ★ A _ جامعات _ أسستاذ متفرغ _ كيفية تحديد الكافاة المستحقة في الستحقاق المستحقة في الستحقاق المشتحقة التدريس الملك احتى مشر سنوات في وطيفة استاذ الربط المال لنا المبدي الجامعة _ عمم ويان هذا الحكم على الأمستاذ المفرغ الذي شمل وطيفة أستاذ المعرف على عشر سنوات لا يستغيد من ذلك لمدة نقل عن عشر سنوات لا يستغيد من ذلك -
- الج قانون تنظيم البعامات الصادر بالقانون رقم 29 اسبة 1978 لسمة 1974 سبة 1974 سبة 1974 سمة 1974 سمة 1974 سمة على وعلى المنادة (٧٠) منه سكما بسمة على وعلى التدريس الخلى أمضى عتم سنوات في وظيفة أسناد أزبط المالمة لتأثير أمن صدا الحكم هو شفله وطيفة أسناد قبل اطالته الى المائن من صدا الحكم هو شفله وطيفة أسناد قبل اطالته الى المائن منه عشر سنوات لا يجوز استكمال للمة بعد المائة الى المسائل يعد انقطاع الغدمة بالاسالة للمائية المائية الى المسائل بعد انقطاع الغدمة بالاسالة للمائية المائية الى المسائل بعد انقطاع الغدمة بالاسالة للمائية المائية المائ

777 (717)

ثانيا: طلبة الحاممات: ...

- ۴ ١ جامعات طلبة الجامعة توميع الطلبة للرضى على تفاكر العلاج باستلامهم الأدوية - اعفاء عن ضريبة المعفة النوعية -
- الله الحواد ۵۰ ، ۵۰ ، ۵۰ من قانون ضريبة السمفة المسادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۱ وللمملل بالقانون رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۸۷ -

رقم وقم افقاعدة الصيفحة

الاسلام فرض ضريبة توعية قدوما عشرون قرضا على كل الإسال أو مخالصة أو فاتورة مؤشرا عليها بالتخليص لا تقل قيبتها عن مائة قرش على أن يستشناه من ذلك. من يسلم الإيسال أو المخالصة _ استشناه من ذلك. أعلى الشرة الإيسالات الداخلية المبادلة بين موظفى المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها من الفحريبة _ شرط ذلك : أن يكون القصد من المسرف تنظيم السل الداخل _ صرف تداكر السلام للطلبة تلطيم السل الداخل _ صرف تداكر السلام للطلبة المرضى قصد منه تنظيم الميل الداخل بالراقية للطلبة بالجامد _ نتيجة ذلك : تعد الذاكر بالراقية للطلبة بالجامد _ نتيجة ذلك : تعد الذاكر من قبيل الإيسالات الداخلية الملامة من القريدة _ تطبق .

101 (00)

- ٢ جامعات _ المجلس الأعلى للجامعات _ اختصاصه بتنظيم قبرل الطلاب في الجامعات وبحديد اعدادهم _ الحامسياون على الثانوية المامة نظام حديث ونظام قديم _ كيفية قبولهم للقيد في الجامعات .
- و قانون تنظيم المجامعات الصادر بالقانون رقم 21 لسنة ١٩٧٣ حول المجامي الأعل للجامعات تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتعديد أعدادهم __ اللائمة التنفيذية للقانون تحدد شروط القبول بالجامعات ومن بينها المحصول على شهادة التانوية المائة .
- يج قانون التصليم رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٩١ وتصديلاته آغرها الفائون رقم ٢ لسنة ١٩٩٩ سنة (٢) منه ح قرار وزير التعليم رقم ١٤٤٣ سنة ١٩٩٩ بننان خطة الدراسة من المام المناسق ١٩٩٤ بننان خطة الدراسة من المام الدراسة ١٩٩١ حقرار ١٤٤٥ لسنة ١٩٩٤ بننان نظام المداسة ١٩٩١ حقرار ١٤٤٥ لسنة ١٩٩٤ قرار رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٩٠ بننان السماح للطلاب الناجعين عامي ١٩٩٥/١٩٩١ في الامتحان للفكور (نظام قديم) بتغيير المائد الاختيارية وقديم) بتغيير المائد الاختيارية •
- خ فريقا المتقدمين لشهادة العام الدراسة التانوية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٠ تقدم كل منهما للامتحان وفقسا لمطيات تنظيمة وتطليمية منايرة للفريق الأخر متفضى ذلك وجوب استخلاص قائمة يتحمد بها التعامل بين كل من الفريقين على حدم كيفية ذلك بنسبة كل فريق لل الآخر ينبغي أن تمكن فرص طلبة كل فريق ال فرص طلبة الفريق الآخر المهرس تتساوى بهوجه.

رقم ، رقم القاعدة السلسد

التقدم للامتحان ومن ثم تنقرر مقدرة كل فريق بنسية عدده لل عدد المجموع الكل للمتقدمين للامتحان .. النجاح أثر من آثار الامتحان لا يصلح مسيارا مجردا لتحديد فرص كل فريق للالتحاق بالجامعة .. المسيار للجرد عو التقدم للامتحان .. تطبيق .

عند تحديد أعداد المقبولين بالجامعات يراغي ترتيب درجات النجاح بحسبان كل فريق من فريقي الثانوية المامة يستقل بطبيته في ترتيب النجاح بينهم – توزع أعداد القبولين في كل كلية على الفريقين بنسبة عدد المتقدمين من كل فريق للاعتحان ال مجبوع المتقدمين لهذا الاحتحان من الهريقين مما .

++1 (*·*)

184

(02)

ثالثًا : عاملون بالجامعة : ...

- جاممات _ جامسة القامرة فرع الخرطوم _ عاملون بالفرع _ بدل سفر ومصاریف انتقال _ انهاء ندب _ مقابل نقدی .
- لا المادة ٧٨ من لائسة بدل السفر ومصياريف الإنتقال الصادرة بقرار دئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨، المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائسة المضافة بقرار دئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٧ مدلة بقراريه رقمي ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٧، و ٧٧٨ لسنة ١٩٧٧،
- الله المشرع رغبة منه في تشجيع الماملي، على العسل في المنافق النائية والسسودان رخص لهم بالسبقر هم وعائلاتهم بالمفهوم الذي عناه ذهايا وإيابا الى الجهة التي يعتارونها عددا معينا في المرات سنويا بالمجان أو بربع أجرة وأعلى لهؤلاء الماملين المخيسار بين التعريم لهم عدد مرات السفر المقرفة وبين صرف مثايل نقدى عن عدد مرات السفر المقرفة شرطة ذلك : أن يكون هذا المقابل ممادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القامرة من الخاص متناطل استحقاق المقابل النعمية ذلك با انتهاء متى اختاره مع بداية كل عام تنيية ذلك با انتهاء نعب العامل خلال العام الذي يجرى فيه العمرف لا يخل بحقة في العمرف لا يخل تطبيق .

رقم وقم القاعدة الصقعة

وابعا: مستشفيات جامعية:

 قانون تنظيم الجاممات ... وحدات ذات طبيعة خاصة ... مستشفيات حامصة _ معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي البلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخسصات الأخرى العاصلين على درجة الدكتوراه الماملة القررة لشاغل الوطائف المادلة من أعضاه هيئة التدريس سا مفهوم ذوى التخصصات الأخرى ... تفسير النصوص القانونية سـ الأعمال التحدرية ومناقشات محلس الشعب ـ وجوب أسينخلاص أحكام القسانون في وجود الارادة الظاهرة المنصيحة عن ذاتها من نصى عباراته ٠ القانون رقم ١٩٥٠ السينة ١٩٩٣ في شان معاملة الأطبياء والصيادلة وأخميائي الملابر الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوي التخصصات الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية الماملة المقررة لشباغلي الوطائف المعادلة من أعضاء صيئات التدريس بالحامعات _ المادة الأولى منه . الشرع انشأ المستشفيات الجامعية ألنابعة للجامعسات الغاضمة لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ أسنة ١٩٧٧ طبقيا لنصى المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وطائف استشارى واستشارى مساعه وزميل يمين عليها الأطباء والصيادلة وأخسائيو الملاج الطبيمي وأخصائبو التمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى التي تدخل في الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها المستشفيات كوحدات علاجية من العاصب على على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ... جواز انشساء هذه الوحدات ذأت الطبيعة الخاصة غير الستشفيات الجامعية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة للجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختصية _ معادلة شاغل هاناه الوظبالف وزملالهم أعضباء هيئة التدريس بالجامعات _ مفهوم المساواة ونطاق سريانها _ مفهوم عبارة ذوى التخصصات الأخرى ... الأعبال التحضيرية للقانون تلقى الضوء على أسكامه عند أعمالها يعد صدور القانون بمراعاة ما يستخلص منها من ادراك للتوجهات المامة ألتى توضيع مقاصد النشريع وأسباب اعداده والتوجهات العامة والسباسات العامة التي أريد بهيا تحقيقها ، والمسائل التي أريد بها علاجها _ ما ورد في محاضر أعمال مجلس الشمم عند مناقشمية مشروع القانون الذكور والذكرات الايضاحية لا يمكن اعتباره بستأبة تقسع لنصوصه لأن النعى الذى يولد بالقانون انمأ يتطور ويتبلور وتتمدل مفاهيمه وأحكامه في مرحلة 🐣

رقي رق والقاعدة

اعداره الأولى وقي مرحلة منادشة تصوصه بحيث أن النص الولود انما يكون تجاوز المديد من الآراء التي أحاطت به من مناقشيه عند اعداده ... القانون يعمدر عن ارادة جماعية تتأتى من جمهور الوافقين عليه من المسوتين له في المجلس النيابي والأجهزة الأولية التي أعدت مسودته وطرحت ملاءمات اصداره الأولى _ ليسى من السائم حصر القانون في ارادة باطنة تستخلص من نبة من ساهموا في تنشئته الأولى .. الألبق استخلاص أحكامه في وجود الإرادة الظاهرة المسحة عن ذاتها من نص عباراته وفي اطار أحكامه التغصيلية وصلته بالهيكل التشريص العام والمراكز القانونية التي أنشاها وصلتها بسائر المراكز القانونية الأخرى -

★ عبارة ذوى التخصصات الأخرى ليست طليقة من كل. قيد يضبط مبناها .. ضابط المبارة يتملق بالوظيفة الأساسية ألتى تمارسها الجهة التى يصلون بها سواء من المستشفيات الحاممة أو الرحدات ذات الطبعة الخاصة •

174 · (NAA)

ave

4AV

جامعة الأزهر: ...

١ - اعضاء هيئة التدريس

🖈 ازمر .. اعضاء ميئة التدريس بالجامعة ... تعيينهم -

🖈 قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن اعادة تنظيم الأزمر ولاثمته التنفيذية -

خام قضائي ... مقتضى تنفيذه ... الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية بالغاء قرارات تقل المروضة حالاتهم الى وطائف ادارية تنخى عودتهم الى ذات الوطيفة التي كاتوا يشغلونها حال صدور هذه القرارات وهي وطبقة مدرس مساعد ٠

🖈 قرار 🕳 اداری 🕳 تحسن 🚅 تطبیق 🔹

٢ _ رسائل علية

 قانون ۱۰۳ لسنة ۱۹۹۱ بشأن اعادة تنظيم الازمر ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائمة التنفيذية للقانون الذكور .

102

رقم وقم القامة السلمة

- المدرع بمقطعي المادتين ٧٦ ، ٩٩ من الكاتون ١٩٠٠ الدينة ١٩٦١ اختص اللائحة التنفيذيه للقانون بخطسيل الدينات الملية التي تنبخها باسمة الازعر وشروط المحمول عليها ومن تم يعتد بالإحكام الواردة باللائحة في هذا الشان ـ المادة ٢٦٥ من اللائحة تنفي بالترفيص لجيلس الكلية بالإيقاء على تسجيل الرسائل المخاصسة بدرجتي التخصص والحالية للمدة التي يقدرها في ضوء تقدير الإستاذ الشرف على الرسائل .
- بلا المادة ٢٠٩ من اللائحة والتعلقة باجارة وقف قيد الطلاب لمدة صملة دراسية حال تقدمهم بأعدار طبولة تمدمهم من الانتظام بالدراسة اقتصر في حكمها على طلاب الإجازة الهالية أثر ذلك _ تعلمت .

an

٣ ــ طــلات:

🖈 المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بسريان الأحكام المطبقة في جامعات جمهورية مصر العربية في شأن الريادة العلمية وصناديق التكافل الاجتماعي والاتحادات الطلابية على جامعة الأزهر المعدل بالقرار رقم ۳٤١ لسنة ١٩٨٢ ــ المواد (١١٦) من البيد راسا ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسبة ١٩٧٢ بشيان تنظيم الجامعات ... المادة (٣٤٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان الازهر ، جامعة الازهر اعتبارا من كاريخ السل بقرار رئيس الجمهورية سالف الاشسارة اليسه مسارت فيما يتملق بتنظيم الشئون الاجتماعية لطلابها مخاطبة بالأحكام المشار البها بشبيقها الهيندوق الركزى للتكافل الاجتماعي لطبيلات الجاممات المنفية بالمجلس الأعل للجامعات شائها من ذلك شأن الجامعات الخاضمة الأحكام القانون رقم 21 أسنة ١٩٧٧ _ تتبجة ذلك : صار المستدوق الغرعي للتكافل الاجتماعي بديلا عن صندوق الخدمة الاجتماعية المنشأ يجامعة الأزهر ... مؤدى ذلك : اذ انشاء صندوق م كزى للتكافل الإحياص مستقل بجاسة الأزمر يكون بتمديل قرار رئيس البعبهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ واللاثمة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لمبئة ١٩٦١ ض المحدد المساد اليها _ تطبيق ١

رق رقي المقت القاعمة

٤ _ عاملون بالحامعة :

- 🖈 المادة (٥٦ مكررا) من القانون رقب ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهبئات التي بشيهملها المضافة بالقانون رقم ١٣٨ أسبنة ١٩٦٤ -
- المادة (۱۹۵) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ ليستة ١٩٧٢ -
- 🖈 المواد (۱ ، ۲ ، ۳) من القانون رهم ۹۳ لسنة ۱۹۸۶ بزيادة مرتبات الماملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة
- 🖈 الشرع رغبة منه في تخفف السوء عن كاهل العاملان بالدولة نتيجة للزيادة المطردة في الأسسمار وارتفاع تكاليف الميشة زاد يموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ الشار اليه في مرتبات الباعلان في العولة والقطاع المام والكادرات الخاصة الموجودين بالخدمة في ۱۹۸٤/٦/٣٠ بواقع ستين جنيها .. دليل ذلك : .. وتأكيدا من الشرع على حقيقة مقصيده من الزيادة واتها زيادة حقيقية لا صورية قرر من ناحية منع هذه الزيادة بعد العلاوة المستحقة في تاريخ العبل بهذا القانون ولو تجاوز المامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوطيفة المقرر قانونا ، ومن ناحية ثانية زاد بداية رسل الأجر السنوي الوارد بجداول أحور العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون حتى ينصم بها كل من يعين بعد تاريخ الممل به ، ومن ناحية تالتة وأخرة سمح بتجاوز نهاية الأجر القرر للوظيفة عند متح الملاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يجاوز الزيادة القررة به ... تتيجة ذلك : ... يحتفظ لن بمن في وظيفة من وطائف أعضاء هيئة التدريس والدرسش المساعدين أو المبدين مبن كانوا بشملون وظائف في الحكومة أو القطاع المام بأخر مرتب كاتوأ يتقاضونه وبما لا يجاوز نهاية الربط المترر للدرجة مضافا البه أذأ كان يزيد على بداية مربوط الوطيفة المبينين عليها الزيادة المغررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ سالف

(AY)

وقع وقع القاعدة الصيفحة

جمعيات تعاونية: ــ

١ ــ قرارات التأسيس:

- ★ صيادلة _ جمميات حاوزية انتاجية _ صحفة قرار ناسيس وشــيس الجمعية التعاونيــة الانتاجية لهبيادلة الشرقية ٠
- الخراد (۲۰۳۱ ، ۲۰۰۵ ، ۷۰۳۷) من قانون التعاون
 الاعتاجي المسادر بالقانون رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۷۹
 قرار وزير الدولة للحكم المحلى رقم ۲۱۷ لسنة ۱۹۷۱
 مندريف الحرفي .
- المادة (٢/٣٩) من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٥ في شان مزاولة مهنة السيدلة المدل بالقانونين دقمي ٢٥٠ سنة ١٩٥٥ .
- بلا المادة (۲) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بانتساء
 نقابة الصيادلة ٠
- الجمعيات التعاونية الانتاجية التي ينظمها القائون رقم رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر نوعان : - الأول : الجمعيات التعاونية الانتاجية للصندعات الحرفية --والثائي : الجمعيات التعاونية الانتاجية للخدمات -الشرع فرق بين النوعين في الشروط الواجب تواقرها فيمن يكون عضوا بكل نوع من النوعي _ تشيجة ذلك : استلزم في النوع الأول من الجمعيات أن يكون العضو حرفيا طبقا للاطار الذى رسمه قرار ورير الدولة للحكم المحلى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، بينما أطلق النوع الثاني من ذلك النيه اكتفاء بأن تكون المهنة الأمسلية للعضبو مباشرة النشساط المعدد في النظام الداخل للجمعية .. الحاصيل أن الجمعية التعارثيدة الانتاجية لسيادلة الشرقية تندرج ضمن النوع الثاني من الجمعيات المسار اليها وهي الجمعيات التماوتية الانتاجة للخدمات .. صحة قرار تأسيس وشهر هقه الجبعة _ تطبق ٠

TTT (A.0).

٢ _ الاعفاء من الرسوم والضرائب ٠

المادة (۱) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شاق.
 الضريبة على المقارات المبنية *

المادة (٣٩) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣2 لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية -

رقم وقم القاعد الصفحة

- المادة (۵۱) من قانون نظام الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ۲۳ لسنة ۱۹۷۹ والمعل بالقانونين رقبى
 ۱۵۸ لسنة ۱۹۸۱ و ۱۹۵۰ لسنة ۱۹۸۸ ۰
- بالدة (٣) من قانون التعاون الإنتاجي الصحادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - المادة (٤٠) من ذات القانون ٠
- الشرع فرض ضريبة سنوية على المقارات المبنية أيا كانت المادة التي بنيت منها أو الفرض الذي أعدت له وسواء كانت هذه المقارات دائمة أو أقيمت بصفة مؤقتة أو عارضة وصواء أقيمت على سبطم الأرض أو تبجه أو على سطم ألماء وسواه شغلت بمقابل أو بدونه ... الشرع أبقى على هذه الضريبة من حيث كونها ضريبة عامة وان اعتبر حسيلتها موردا من موارد المدينة كوحدة من وحدات الادارة المحلية ... المشرع أعفى ببوهب قانون التعاون الإنشاجي للجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من الضرائب والرسوم التي تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الادارة المحلية .. نبيحة ذلك : اعضياء هذه الجمعيات يقتصر نطاقه على ثلك القرائش المالية دون غوها من الضرائب المامة ويقدو بذلك الإعقاء القرر بموجب ألمادة (١٠) سالفة الذكر لا يشمل الضريبة على المقارات المبنية باعتبارها ضريبة عامة _ تطبيق ٠

4T1 (171)

- ٣ ـ عاملون بالجمعيات النعاونية الزراعية •
- ★ المادة (٤٢) من قانون العمل العمادر بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ ٠
- المادة (۷۲) من قانون التماون الزراعي المسادر بالقانون
 رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۰ •
- لا المادتان (۱ و ۱۹) من الأحة نظام الماملين بالجمعيات التماونية الزراعية المحلية متعددة الأعراض الصحادرة بقرار وزير الزراعة وقم 227 لسفة ۱۹۸۷ •
- التسرع رعاية منه الأوضاع العاملين المالية بالتشات التي يزيه عدد العاملين فيها على خسسة عمال وحماية لهم من تجديد أوضاعهم المالية قرر منح العامل من تاريخ صدور قانون العمل أو من تاريخ تعيينه لمن يعين بعد تاريخ العينية لمن يعين بعد تاريخ العلم عن الأجر الملكي به علادة دورية سنوبة لا تقلل عن 1/4 من الأجر الملكي تحسب على اساسه المتراكات التأمن

رقو رقو القادة الد.لمد

الاجتماعي ــ العلارة المذكورة تمثل الحد الأدني الواجب مسعد للماطل دوريا وسنويا حـ تنبية ذلك : حكم المادة (٢٦) المشار اليها لا يكون في حاله عدم وجود حكم المادة في النظام اللاتحي للماملين بالنشأة ينظم حتم الملاوات الالمورية وانما يكون واجب الإعمال إيضا في حالة عمم وجود نظام مال أنشل للعاملين بالنشأة ما سبب ذلك : لا يجوز لاحكام الملاتمة الوارد بها أحكام الملاتمة الوارد بها أحكام الملاتمة الوارد بها أحكام الملازة المدورية أن تنزي على الشريع على الشريعي ــ تغييق .

471 (17E)

جهاز المدعى الاشتراكي :

- چ جهاز المدعى الاشتراكي .. مصروفات الحراسة .. وچوب ادراجها بالحساب الختاص لموازنة الجهاز .. أختصاص البجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة على هذه الأحوال .. افتاه الجمعية السابق في ١٩٥٥/٤ يوجوب ادراج مصروفات المواسة بالحساب الحسامي لموازنة المهاز المذكور واختصساص الجهساز المركزي للمحاسبات بفحصها .. تاييد مذا الافتاء لعم طروء موجبات للمدول عصد .

(117) 775

الحهاز الركزي للمحاسبات:

- الجهاز المركزي للمحاسبات ... مجال رقابته ... قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٣ ... حقر الإطلاع على حسابات وودائم وأمانات وخزائن ومعاملات الصلاء أو الإفساح عنها الا في العالات المحددة بالقانون المذكور ...
- اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية يوجب مواقاته جها مشفوعة بالأوراق والبيانات *
- المن علم الاختصاص أضحى مقيدا فيما يتعلق بالمخالفات المالية التي تقع بالبنواد بالحظر الوارد يقانون سرية

رقم رقم افقاعدة السقمة

الحسابات بالبنواق _ الالتزام بمواقعة الجهاز پاوراق الرضوع محل التحقيق يقتصر على تلك التي لا تتضمن بنانات او معلومات عن حسابات المعلاد بالبنك •

الستناء .. أداء الجهاز لوطيفته كمراقب لحسسابات البنوك على حسابات المبلاء .. للجهاز الحق في الإطلاع على الأوراق والمستفات والبيانات اللازمة الإداء هذا الدور مع النزام السرية - نتيجة ذلك .. سلطة الجهاز المركزي مع للحجاسبات في مراقبة القرارات السادرة في شال المفافات المالية لا تبييز كتب سرية حسابات المعلاء وودانهم وأماناتهم وخزانهم لدى البنوك ...

(\1A)

(Z)

حبكم قضسائي :

- حكم جنائي _ وجوب تنفيذه _ عدم جواز المساس
 بعجمته ٠
- الا قانون الإجراءات الجنائيــة ـ مادة ٣٩٣ منه ـ جهة الادارة نلتزم بتنعيذ المقوبات التي يمكن أن تكون مع الادارة نلتزم بتنعيذ المقوبات التي يمكن أن تكون بمزل الوطف وجوب تنفيذه طلاا مصدر المحكم ابان وجود المحكم مضده في الوطفة _ صدور قراد بانهاء حدمة المحكم، ضنده لاحقا على صدور المحكم ليس من تانه المساس بحجية حكم المزل ورجوب تنفيذه أو ووده على غير محل باعتباد المحكم، ضده ميزولا من الوطفة من ماريخ صدور المحكم، من ماريخ صدور المحكم، من

(÷)

(7.7)

خبىرا، :

راجع المبدأ رقم (١٥٦) ص ٤٣٨٠

- الا قانون نظام العاملين بالقطاع العام المادة (۱۱) منه اشتصات مجالس ادارة الهيئات الخاضمة الأحكامه دون غيرها بوضع نظام لتوطيف الخيراء الوطنيين .
- الله قرار رئيس مجلس الرزراء رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستمانة بالغيراء والمستشارين وممثل المحكومة وانقطاع العام في الشراكات المشتركة لا يعمو أن يكون توجيها اداريا للجهات التي يخاطبها دون أي الزام قانوني بذلك ... اقرار مجلس ادارة الهيئة العاملة للتعكيم واختبارات التعكن لقواعد القرار المشاهد اليه وجوب تطبيقها ...

دهم	دقم	
السلط	القاعمة	
		الكافاء المستحفة للعمير طبقا لعكم المادة الثانية من القرار الشيار اليه تحدد بالفرق بين ما كان يتفاضاء من مرتبات وحوافز ومكافات وبدلات وغيرها من المعيزات المالية المقررة لوظيفته السابقة وزين المعاش المستحق
240	(100)	له مفهوم الآجر الشبار اليه تطبيق .

(3)

رسيوم:

١ ــ رسم تنمية :

- الواد (۳.۱) من القانون رقم ۱۹۵۷ لسسته ۱۹۸۶ نفرض رسم تنبية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ۱۹۸۹ ٠
- المانون المستادرة التفيدية للعانون المستادرة المانون المستادرة بعرار وزير المائية رقم ٧٦ لسنه ١٩٨٦ - المشرخ أخضم البيم بالزاد لرسم تنمية الموارد المالية للدولة بنينة ٥٪ من قبهة البيم ، وهذا الرسيم عبتن يلحق حسيلة البيم بالزاد قلا يتقع استحفاقه بتغير وصف الباثم بكونه شخصا عاما أو حاصا وذاك متى كان محل البيم خاضعا للضريبة ... الشرح قرق استحقاق الرسم بخطبوع مجله لضريبة مقررة بقاتون رسم تنمية لوارد الدولة المالية وذلك بمراعاه أن التصرفات التي تحربها الأشخاص المامة الإقليمية او أمرفقية على الأموال التى تمتلكها ملكبة خاصة بفرض استفلالها والحسول على ما تنتجه من موارد مالية عن طريق البيم أو الشراء أو الإيجار أو البادلة تخضم لما تخصصم له تصرفات الأقراد العادين سسواه بسواه نظرة لوجدة الطبيعة القانونية للنشاط في الحالتين _ نتيجة ذلك : أن الخضيوع للضربية مرجمه كته المبال الخاضيم لوعاء الضريبة هل هو مال عام فيخرج من مجال فرض الضرائب أو مال خاص فيدخل في هذا المحال وليس المبرة بكون الشخص المتوى شخصيها عاما أو شخصها خاصا بم تطبيق ٠

45 277

۲ _ رسوم حيركية :

خمارك _ ضرائب ورسسوم جمركيه _ انفاق المونة
 الاقتصادية والفنية بن حكومتي جمهورية عسر المربية
 والولايات للتحت الأمريكية ه

رقع وقع 1914ء الصفحة

- لا المادتان ٥ ، ١٠١ من القانون المذكور ــ البند (٥) من
 الاتفاق المسار اليه ٠
- الا المترع وضع أصبيلا عاما في فانون الجدارك يقفى بخضوع جميع الواردات المضرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الإضافية الإخرى المقردة على الوردات ما لم يرد من خاصي باعقائها وتحسل مند الفرائب عند ورود البضافة به الاستئناء الافراج مؤقنا عن البضائع دون تحسيل الفرائب والرسيوم المقررة وذلك بالتروط والارضاع التي يحددها وزير المغزانة ذلك
- إلا اتفاق الموتة الانتصادية والقبية المتساد اليه أعلى الموقفين من مواطنى الولايات المتحدة الإمريكية وعائلاتهم سوه كانوا من موطفى سكومتهما أو احدى وكالانها أز أداد أو موطفى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة و ركالانها من كافة الفرائب المفروضة على عمليات شراء وتملك واستعمال أو التعرف في المقولات الشخصية بها فيها المسيارات المدة الاستعمالهم الشخصي وأعفى مزاده الموطفون وعائلاتهم من كافة الرسوم والتعريفات البعركية والرسوم الأخرى الهروضية على السنيراد المجديكية والرسوم الأخرى الهروضية على السنيراد وتصسدير الامتحة الشخصية والمعدات التي تستورد وتصسدير الامتحة الشخصية والمعدات التي تستورد

£11 (\0Y)

طانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ـ المادتين ٥ ١٩٠٠ منه _ الأصل خضوع جميع الواردات للشرائب الجمركية وعيرما من الضرائب الإضافية المفردة على الواردات _

(10A)

(V)

*1

الاعفاء لا يكون الا بنص - تطبيق .

إلا الذه (٥) من قانون اللهبارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ انشرع وضم اصلا عاما يغضى بنصور يجبع الواددات
النشرائب البعبركية وفيرصا من الشراف الإضبيافية
الشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب
الشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب
والرسيوم القررة - شرط ذلك : أن يتم بالشروط
الانساع التي يعدما وزير المالية - إتفاق التصاور
المنابع بين جمهورية حسر المربية وحكومة هولندا الصادر
بقراد رئيس الجمهورية متم 17 دامنة ١٩٧٧ - مقاده :
اعقاء المركبات ذات المحركات والمعات الاشرى القعمة
على المواردات - المدينة المكرمة المصرية من كافة الرسوم
من المتكومة الهولدية للمكرمة المصرية من كافة الرسوم
من المتكومة الموادية للمكرمة المصرية من كافة الرسوم
المغافرة الرسوم العمر كات المطاء سيارات الركبات

441

(11.)

رقو رقو القاعدة الصياحة

- القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥١ بندان الدمغة .. القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩١ بغرض رسم اضافي على التذاكر البيمة في البداريات الرياضية والعملات التي تفرض عليها خريبة السمعة .. التذاكر المبيمة لرواد مدينة اللامي بناطيء المسورة .. كليفها .. لا تحد تذاكر الإلمان وانا مع مقابل استخدام رواد المدينة للألمان الموردة بها وليست تذاكر دخول مباراة أو خفلة منا تغرض عليه فريبة الدمغة .
- ★ رسوم ــ رسوم محلية _ تحصيل رسوم محلية _ تحديد نسبة ۱۰٪ مصاريف ادارية مقابل عملية التحصيل ... تكاليف أداء خدمة التحصيل ١٠
- المادة (٧١) من اللائعة المائية نلمير.نية والحسابات بالمادة (٣) من تاثين نظام الادارة تلحلية الصحيادر بالمائين رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٧ للمدل بالقانونين رقمى ٥٠٠٠ لسنة ١٩٩٧ .
- ★ مبال اعدال المادة ١٧٥ النسار اليها فيما تغرره من اطاقة نسبة 1/ إلى تكاليب الفندمات كمصبداريف ادارية يتحدد نطاقه بالفندمات التى تتم بين الجهدات والمسألج المامة استثناء من دلك: اذا كان افسطاح أي من الجهات السابقة باداء الفندة نزولا على النزام تشريعي نتيجة ذلك: قيام احد أشخاص القانون الفامي بتادية الفندة لإحدى الجهات أو المسابقة وبالتال لا يدنس حسن نطاق تطبيق المادة السابقة وبالتال يختص حديد القابل للملافة الفائة بن الطرفين وما جرى الاتقاق عليه ينها تطبيق :
- (70) F1/
- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام ١٩٤١رة المعلية معدلا بالقانونين رقما ٥٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٤٥ لسنة ١٩٨٨ ـ قرار وزير الإدارة المعلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشان الوارد المالية والرسوم المعلية .
- الشرع اختص المجلس الشعبي المحلى للمحافظة بقرضي الرسوم ذات الطابع المحلى أو تعديلها أو تحصير أجل

رقم رقم افقاعدن الصفحة

> سريانها أو الإعفاء منها أو الغاثها بعد موافقة مجلس الوزراء _ اختصاص للجالس الشعبية المعلية بغرض الرسوم المعلية طبقا لقانون الإدارة المحلية أضبحي مقيدا بيا تضبينته المادة الرابعة من فاتون الاصدار .. من النص على استمرار العمل بأحكام قرأر وزير الادارة العلية المشار اليه حتى تحدد الموأرد والرسوم طبعا الحكام القانون الفكور ... حواز رباده الرصوم الوارده بقرار وزير الإدارة المحلبة الشبار البه بمأ لا يحاوز مثل الفتات المنصوص علمها في هذا القرار _ وذلك نقرار من محلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المعلية واقتراح المعلس اشميي ألمعل للمعانظة اللختص طبقا لحكم الفقرة التائية من الأدة ألراسة من القانون الفكور ب صدور قرار رئيس معلس الوزراء رقم ۸۷۰ لبينة ۱۹۹۰ بزيادة فئات الرسوم المنصوص عليها في القرار للشار البه بمقدار مثليها ـ لا يسوغ فانونا تجاوز هذه الزبادة مثل الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية وفقا للحداول المرفقة به في تارب المطل بالقانون المذكور -

1.1 (\11)

المواد ؟ ١٧ من قانون نظام الدارد المعلية رقم ٣٤ لسنة ١٩٨١ . المعلقة رقم ٣٤ لسنة ١٩٨١ . والمائة بالقانونين رفسي ٥٠ لسنة ١٩٨١ . قرار ورير الادارة المعلية رقم ٢٩٨١ لسنة ١٩٨١ بشأن الرسوم المحلية ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٩٠ يربادة الرشوم المحلية .

ختصباص المجلس النسمي المحق للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحل أو تصديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعاء منها أو القانها بعد موافقة مجلس الوزداء ــ شرط ذلك : وجرب تحديد الموادد والرسوم المحلفة وقا لأحكام هذا القانون ــ تنبيجة ذلك : يجور ريادة فغات الرسوم الواردة بقواد وزير الادارة المحلية وفقا للضوابط الواردة بعن الملادة الرابسة من مواد اصعدا مانوا الاطابط الواردة بعن الملادة الرابسة من مواد اصعدا ما ناطه الشارع بلغبالس الشميية المحلية المحافظات ما ناطه الشارع بلغبالس الشميية المحلية المحافظات والى حين صعدور مقديد للدوارد والرسوم للعلية والى حين صعدور مقدا التحديد سواء بتأنون أو يقوار والى حين صعدور مقدا المحديد سواء بتأنون أو يقوار اللحديد المحديد معادم المحديد المحديد معادم المحديد المحديد معادم المحديد ال

وهم وهم المحلحة المسلحة (١٩٥) ١٦٢ من المسلحة المسلحة

(787, P.o.

٤ _ رميم مساعدة الطلاب

بطاق القانون المذكور .

الرسم وجود عقارات حددت قيبتها الإيجارية وفقا لأحكام فانون الشرائب على المقارات المبنية ... نتيجة ذلك ... نتم جواز فرض هذا الرسم في القرى الخارجة عن

- ﴿ قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ غى شأن الرسم للفكور ـ قانون تنظيم العاممات ولائحته التنفيذية ـ الهانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء بنك قاصر الاجتماعي كوينة عامة -
- اتطور التشريعي استدوق مساعدة الطلاب _ أنفساء مستاديق التكافل الاجتماعي _ ولاية تحصيل الرمم انتقلت الى هذه المستاديق _ عدم أحقية بنك ناصر الاجتماعي في أقضائها _ أثر ذلك _ تطبيق .

ہ ہے رسم تسبی :

- المواد ٩ ، ١٠ من القانون رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر المقارى بـ المواد ١ ، ١٨ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشبهور بـ المالة ه ٢٤ مكروا » من القانون ذاته مدلا بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ،
- اعتبار عقد القسمة من المعردات للنصوص عليها بالمادة (عتد القسمة من تصرفات (٣٤ مكردا) المشار اليها يعقى ما سبقه من تصرفات

(A77) Y75

رقم وقم الكامة المشعة

لم تقبهر معرداتها من الرصوم النسبية - أساس ذلك : أن جميم التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق السنية المقاربة الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ومن بينها البيم يجب شهرها بطريق التسجيل وكذلك المال بالنسبة للتصرفات المقررة لحق من تلك الحقوق ومن سنها عقد القسمة - سبب ذلك : ما يحقه عقد القسمة من افراز تصبيب كل شريك مشتاع في المقار _ نتيجة ذلك : عدم التسجيل يؤدى الى عدم بشاة أو نقل أو زوال أو تغيير لا بين ذوى الشيان ولا بالنسبة لفرهم بينها عدم تسمجيل عقد القسسة يؤدى الى عدم حجيته على الغبر ... مناط الاستفادة من خفض الرسم النسبى الستحق على المحررات الخاصة بطلبات الشهر أن تكون قائمة في ١٩٩١/٣/١٤ تاريخ الميل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ــ مناط التمتم بالإعفاء من أداء الرسم النسيس أن يكون التصرف محل المحرر المطلوب شهره في تأريخ سابق _ تتيجة ذلك بـ لا يشترط الأسبقية في افراع العقد في المحرر طائلا ثبتت أسبقية انمقاد المقد الدى يحدث بسجرد تلاقى الايجاب والقبول ... تطبيق •

(-7)

٦ _ رسوم قضائية :

- ج مينات عامة ... الهيئة المسامة لتعاونيسات البنساء والاسكان ... عدم استحقاق الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق .
- إلا المادتان ١٩٠١ من القانون روم ٦٦ تسنة ١٩٦٣ بشان الهيئات المامة – المادة (٥٠) من القانون رقم ٩٠ اسسة ١٩٤٤ بشان الرسوم التفسائية – المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشان رسوم التوثيق والنمور .
- الشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم الفضيائية ورسوم الشهو والتوثيق _ الهيئة ألهامة تنسأ الادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام لا تضرع عن كرنها مصالح حكومية منجها الشرع الشخصية الإسبارية وكفل لها استقلام الفضته طبيعة المرافق القائمة وانه وان كانت لها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية المدلة _ نتيجة ذلك : دنولها في عموم لفظ الحكومة وبالتالى يتحقق في شائها مناط الإطاء _ عطيق .

115

وقو و**ال**م القائدة المسلسة

رقساية :

راجع المبدآ رقم (۳۸) ، (۲۳) •

(ش)

ب شركات استثمار: ب

_ انهاء عقود شركات الاستثبار من رسيوم التوثيق والشهر •

- ★ شركات _ شركات استثمار _ عقود شركات الاستثمار _ اعفاء من رسوم التوثيق والشهر _ رسم التعبديق على وقيمات الشركاء .
- يلا المادة (۱) من القانون رقم ۷۰ لسنة ١٩٦٤ بشان رسوم التوتيق والنمور المادة (١٤) من قانون السنة ١٩٦٤ من قانون المستشاد الهادة (١٩٤) من قانون المدات القانون المدات المائة (١٩٥٠ المستشاد ١٩٩٥ السنة ١٩٩٥ السنة ١٩٩٥ السنة ١٩٩٥ السنة ١٩٩٥ المستشاء من دوله بالإعماد من رسوم التوثيق والشهر استشناء من ذلك : رسم التصديق على توقيعات الشركاء أساس ذلك : معاناة المشروعات التي تقام بنظام الاستشمار بالمديد من المزايا والإعقاءات تحليق ،

ب زیادة راس المال

- شركات بـ شركات استثمار بـ الزيادة في رأس المال بـ
 ضريبة الدمغة النمبية بـ اعفاء المريبة الم
- الواد (۱ ، ۳ ، ۱۱) من عانون الاستثمار المسادر بالقانون رقم ۳۳۰ لسنة ۱۹۸۹ ،
- المادتان (۸۳ ، ۸۷) من قانون ضريبة الدمغة المسادر
 بالقانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۸۰ •
- ط المادة الأولى من الفانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعضى أسكام قانون شريبة المعقة العدادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ سائف الذكر .
- الا تمنع أسهم الزيادة في دأس المثل بلايفاء من طريبة ولم تعدد المستثمار وهم ٢٣٠ لمن المراجعة المناسبة وهم ٢٣٠ المدرعة المدرعة المدرعة المستداريا لان تصاف اقتصادى إيا كان شكله

(07) TV

رقم رقم الالاعدة المسلسة

القانوني يقام بنظام الاستثمار الخارجي ويستطل بأحكام القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ يسم مباشرته في مجالات استصيبان واسبتزراع الأراض السبور والأراضي المسيحاوية والصناعية والسياحة والاسكان والتميع وتقديرا من المشرح الأهبية افامة مشروعيات في هذه المحالات أعفاها من الضريسة من الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال كما أعفى توزيماتها من الأرباح من الضريبة على ابرادات رؤوس الأموال المنفولة ومن الضريبة العامة على العخل وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية لبداية الانتاج أو مزاولة ألنشاط بحسب الأحوال كيا أعقاميا من ضريبة الدملة التسبية لمدة خيس سنوات _ ضريبة الدمغة النسبية يستحق على الأسهم الصدره لدى التأسيس كما تسنحق لدى كل اصدار حديد للأسهم لزيادة رأس المال _ الاعقاء يشسيمل الحالتن _ تطسق ٠

717 (AA)

- شركات قطاع أعمال عام :

- ۱ _ شركات _ شركات قطاع عام _ شركات قطاع الإهمال العام _ اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة _ سلطة مجلس ادارة الشركة _ انحسار ولاية الإعتماد المقودة للوزير المختص من تاريخ العمل. بقانون قطاع الإعمال العام •
- المادة (٨) من قانون نظام العاملين بالقطاع العسام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - بالمادة (٣٣) من قانون صبتات القطاع العام وشركانه الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٣ - بالمادة الأولى من القانون رقم ٥-٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الإصال العام - المواد ٤ ، ١٣ من ذات الفانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ -
- بلا لنن كان الشرع بقانون نظام الداملين بالقطاع العام جمل سلطة مجلس ادارة شركة القطاع العام في اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة نهائية غير غاضبة لتصديق سلطة أعلى بد استعلات القانون لا للهيك ١٩٨٣ يض القيود منها على للجلس مراعاد الشوابط التي يضمها مجلس ادارة حيثة القطاع العام المختصة ، وجوب اعتماد ما يتملق بالوطائف العليسيانيكين من الوزير المختص، تنيجة ذلك العليسية بالهيكل من الوزير المختص، تنيجة ذلك الا يجوز

رقم وقم القاعدة السفية

> قانونا (صافة احدى الوطائف العليا للهيكل التنظيمي لشركة قطاع عام الا بعد موافقة الوزير المفتص – باصغاد القانون رقم ۴۰۳ لسنة ۱۹۹۱ المسار اليه انصحر نطاق سريان احكام قانون حيات العطاع العام وشركاته عن الشركات القابضة والشركات التاملا نتيجة ذلك : استرد مجلس اداره شركة قطاع الأعمال ولايعة في وضح الهيكل التنظيمي للشركة - تطبيق •

17 (71)

- ۲ _ نركان _ نركان فطاع عام _ تركان قطاع الأعمال المام _ سندان حكومية _ مدى جوار استرداد شركات قطاع الأعمال المسام للمبالغ الني سبق تحتيبها من ارباحها الصافية لتراء سندات حكومية .
- ★ المادة (٦٣) من الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٦٦ بشأن المؤسسات المامة وشركات القطاع المام ٩ قرار رئيس الجمهورية رفم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ .
- بلادة (۵۸) من القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۷۱ في شاق المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ١ المادة الأولى من قرار رئيس الجنكودية رقم ١١١٣ لسنة ۱۹۷۸ -
- ★ المادتان (۲/٤ ، ۲/٤١) قانون میثات القطاع العام وشرکاته رقم ۹۷ السنة ۱۹۸۳ *
- المادة الأولى فقرة ثانية من الغانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ببنارا من بشارا من فانون شركات فقاع الأعدال العام * اعتبارا من تاريخ الصل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف الكر حلت الدركات القبطت محمل مبنات القطاع العام ، كما حلت الشركات التابعة محل شركات القطاع العام حفور منا المنابعة محل شركات القطاع كامل شركات نقطاع الأعدال العام المزام بجنيب تسبية من أرباحها العمافية لشراء سندات _ تبيعة ذلك : شركات قطاع الأعدال العام المسافية لشراء المسندات ليجنيب المسافية من حيث الأصل بحبيب إله تحبية من أرباحها المسافية لشراء المسندات المسافية المراء المسندات عالم القرارات مالفة المدكن سكنت عن أن تتناول بالمستقيم بالنظيم مدى أحقية الشركات المفاطئة بعكم التجييب بالنظيم مدى أحقية الشركات المفاطئة بعكم التجييب

رقم وقم القائدة المسلسط

في استرداد المبالغ المجنبة أو في تغيير الفرضي الذي تستغل أو تستثمر فيه ... نتيجة ذلك : لا فكاك من الإيقاء على المبالغ المجنبة للمغرض الذي جنبت من أجله ويبقى حقها عليها طبيعا بما خصصها به المشرع على على نحو يحد من حركتها ويقيد من أوجه استثمارها ... كلفت و

(V+) (V+)

- ٣ ــ التزامها بالنقل عن طريق الشركة القابضــة العـاملة في مجال النقل البحرى ٠
- شركات _ شركات قطاع الأصال المام _ نقل بحرى _
 التزام الشركات بالنقل عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة الماملة في مجال النقل البحرى •
- الح الحراد ١ ، ٢ ، ١ ، ٥ ، ١ ، ١ ، ١ من القانون رقم ١٢ لسنة المسرية العامة للنقل البحرى •
 البحرى •
- التزام شركات نطاع الإعمال العام طبقا لإحكام المادة ٦ من القانون وقع ١٣ لسنة ١٩٦٤ بنقل البضائع والركاب بحراً عن طريق الشركات النابعة للشركة القابضة التي حلت محل المؤمسية المعامة العامة للنقل البحرى .

Y/+ (VA)

- أحقية الشركات في ادارة المرفق المام
 عن طريق الالتزام *
- القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن ادارة مرفق النقل العام للركاب بالسيادات _ شركات قطاع الإعمال العام يتحقق في شائع وصف الشركات المساهمة _ نتيجة ذلك _ يتحرف في شأن شركات قطاع الإعمال العام مناظ انطباق المادة مرفق الترخيص لشركات قطاع الإعمال العسام بدادارة مرفق النقل العام للمركاب قطاع الإعمال العسام بدادارة مرفق النقل العام للمروض في المزايدة أو تطامت بأفضل المورض في المزايدة أو تطامت لهرض حاليق .

(727) 277

 • _ قطاع الأعمال العام _ الشركات القايضة والتابعة _
 اختصاص مجلس ادارة الشركة القايضة والجمعية العامة غير العادية ببيم أسهم الشركات التابعة لها _ حدود رقم رقم اقاعدة البيلية

> كل منهما .. عدم جواز التصرف بنا يؤدى ال خفض الرابي الخال عن ۱۹۰۱ بسترل عن الجمعية الحاصة للشركة القابضة .. مجلس الادارة من الذي يقوم بالبيع .. مواقفة الجمعية الحاصة لحين العادرية لا معدو ان تكون الاظ للمجلس الله كور الذي يقوم بالبيع .

- نانون تطاع الأعمال العام الصادر بالقانون وقم 4.7 الساهمة المساهمة وكان التوصية بالأسهم والشركات ذات المساهمة وتشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون وقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٨١ لل المام على المتركات النابضية والتابعة التى تتخذ شكل شركة المسساهمة انخفاض نسبة المال العام في ورأسال الشركة الابساهمة عن نسبة ١٨٤ المال العام في ورأسال الشركة الابسان عن نسبة ١٨٤ المار من والمسال المتركة مقانون شركات عن نسبة ١٨٤ ما الراسال المتام قانون شركات نظاع الإصال العام عن الشركة وخضوجها لأحكام القانون وتم التركة وخضوجها لأحكام القانون وتم المركة وحضوجها لأحكام القانون وتم المركة وحضوجها لأحكام القانون وتم المركة وحضوجها لأحكام القانون المركة وحضوجها لأحكام القانون المركة وحضوجها لأحكام القانون المركة وحضوجها لأحكام القانون المركة وحسوجها لأحكام القانون المركة وحضوجها لأحكام القانون المركة وحسوجها لأحكام القانون المركة وحضوجها لأحكام القانون المركة وحسوجها لأحكام القانون المركة وحسوجها لأحكام القانون المركة وحسوجها لأحكام القانون المركة وحسوجها لأحكام المقانون المركة والمركة المسئولة المسئولة المركة المركة المسئولة ال
- به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستمانة بالخبراء والمستشارين ومعش المحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة - عدم سريان احكامه على شركات قطاع الأعمال العاراء من تاريخ صدور توزنجها الخاصة - سريان أحكامه فيما يتصلق بضوابط اختيار معتليها في البدوف والشركات المشتركة حيث يسري احكام القانون وقم ۵۵ نسنة ١٩٨٣ -خطيق ،

(717) • PF

- بر الله مثال المام مند مقاولة الأعمال بركان قطاع الأعمال زيادة في الإسمار قرادات سيادية ظروف طارئة -
- و المادة (٤ مكرو و ٩) من المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحامي بالتصحير الجبري وتحديد الأرباح المصل بالقانون وقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ يتكويل وذير الصناعة المركزي سلطة تحديد أمصار للتجات الصناعية المطلبة .
- بل التسرع حرصا منه على تجنب رفع أسعاد المنتجات دفعا باحظا لا يتناسب البته مع تكاليف الإنتاج وسه ال وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الإسعاد للتجات الصناعة المحلية ومن بينها الأسمنت وأضفى المشرع على قرار التحديد صفة الالزام على تحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل إلى المكال من قرده والا تعرض

رقم رقم القاعدة الصفحة

المحالف للجزاء الجناني ومن تم نعت فعراد المحديد أو التسمير ه بالسيادية » ــ الزيادة في سعر الأسسنت قد تعت بعوجب قرارات نجر سيادية ــ نتيجة ذلك ــ لا حــق للشركة في الطالبة بالفروق كما لا يمكن الاسستناد الى نظرية الظروف الطسارلة لعدم تواخر شروطها ــ تطبيق •

TYY (177)

_ شركات قطاع عام :

- الله شركات ... شركة الاتحاد العربي للمنظ البحرى ... طبيعتها القانونية ... شركات تطاع عام ... مكافآت اعضاء مجلس الادارة ... صوبية مرتبات ...
- ★ المادان (۱ . ۷) من قرأر اتحاد الجمهوريات العربية بعانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاتحاد العربي للنفل البحري -
- ★ المادنان الأولى والنائية من العامون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ بانســحاب جمهورية مصر المربية من التحساد الجمهوريات المربية •
- المادة الأولى من قرار رئيس الحمهورية رقم ٣٨٧ لسنة
 ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية ودروعها العاملة في
 مصر .
- ادارة شركة الاتحاد العربي للنفل البحرى قد آلت الى الحكومة المصرية بموجب مساهمتها في رأس مال حذم الشركة وذلك بعد السبيجابها من الحاد الجنهوريات العربية بما يسوغ ممه قانونا حملها على كونها وحدء من وحدات الفطاع العام _ قانول: الضرائب على الدحل قرض ضريبة بسمر ٥٪ ودون أي تخفيض على البائم التي يحسل عليها الماملون الخاضعون للضرسة في وحدات الجهاز ألادارى للدولة والعكير المعل والهبئات العامة ووحدات القطاع العام والماملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أى ورارة أو هيئة عامة أو جهة ادارية أو وحدة من وحدات العسكم المعلى أو القطاع المام سر مفاد ذلك : لابد من توافر شرطان للخضوع لمثل هذه الضريبة أولهما : أن يكون العاصل على هذه البالغ من العاملين الخاضيين لفيريية الم تبات ، وثانبهما : أن تؤدى هذه اللبالغ علاوة على الرتب الأصل من احدى الجهات السالف ذكرها _ تتبعة ذلك : مكافأة أعضاء مجلس ادأرة الشركة الذكورة تنطب للضريبة الشار اليها _ تطبيق -

10

رقع رقع القاعدة الصفحة

(10)

(ou)

مىستدوق :

راجع المبدأ رقم (٩٥) ص ٤٥ ٠

(ض)

ضريسة:

١ _ ضريبة رأسيالية:

 ★ ضرائب _ اللجنة الأوليمبية المصرية _ حوافز للعاملين _ ضريبة على الدخل _ أعفاء •

★ للادتان (۲۹ ، ۳/۵۱) من انقانون رقم ۱۸۷ لستة ۱۹۹۳ بتعدیل بعض أحکام فانون انضرائب عل الدخل الصادر بالقانون رقم ۱۸۵۷ لسبة ۱۹۸۱ ،

★ المادة (£\$) من الاقحة تنظيم شئون العاملين باللحنة الأولىمنية .

 الشرع وضم أصلا عاما مفتضاء سريان الضريبة على الدخل على الرئيسيات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والماهد التعليبية والأفراد لل أي شخص عن خدمات أديت في مصر ... استثناء من من ذلك : اعفاء حوافز الإنتاج التي تصرفها الجهات السابقة في الحدود الشار اليها في المادة ٥١ سالقة الذكر سحواقز الانتاج لم يعرفها الشرع وانبأ وصفها بالرصف السابق ... نتيجة ذلك : السرة في تحديدها بحقيقة الواقم وهي انها مبالغ تؤدي بالزيادة على الرتب الأصلى لحفز المامل لبذل غاية الحيد وأقصاه في أوقات العمل الرسمية وغير الرسمية ... الحافز المقرر للماملان باللجنة الأوليمبية لا يعدو أن يكون حافز انتاج _ طالما أخضع الشرع مرتبات العاملين باللجنة للضريبة على الدخل فان ذلك يستتبع بحكم اللزوم سريان الاعفاء الخاص بحوافز الانتاج على البالغ التي تدفعها اللحنة الأوليمبية _ تطبيق .

(777) AFY

۲ ـ شريبة دخل :

🖈 ضريبة ـ ضريبة أرباح راسمالية •

اللادتان ۱۱۱ ، ۱۱۷ من قانون الضرائب على الدخيل رقم ۱۹۷۱ لسنة ۱۹۸۱ ،

رقم رقم القاعدة المرقمة

لل المشرع الفدريس وضع اصلا عاما مقتضاء خضوع الأرباح التي حقاتها شركات الأحوال مصرية كانت أو الجنية الماملة في مصر إيا كان المرض من تساطها للفحرية القروضة على شركات الأحوال وقضى بسريان هذه الفحرية على الميولي والشركات والنشأت الأجنبية وذلك بالنسبة لارتال بالمستق عن تشاطها في مصر _ وعاء ألفرية الأرباح التي تتحقق عند بيع أصل من أصول الشركة .

اتفساقیة منع الازدواج الفریبی بین الولایات المتحدة
 الامریکیة وصدر نظاق سریانها .. تطبیق *

٣ _ ضريبة استهلاك

- خرائب ورسوم ـ ضريبة على الاستهلاك ـ صندوق دعم صناعة غزل الحرير السناعي ومنسوجاته •
- القانون وقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٨ باصداد قانون الضريبة على الاستهلاك - خضرع السلع المنتجة معليسا أو المستوردة الواردة بالجعول المرفق بالقانون للشريبة -الضرية العامة على الميسات - اسستغراقها ضريبة الاستهلاك .
- الشرع وسسع من نطاق هذه الشربية بمنتضى قانون الضربية على المبيمات الذى الفي قانون الشربية على الاستهلاك فأخضع للشربية كل السلع المستعة المعلية أو المستوردة الا ما استثنى بنص خاص .
- إو قوانين فرض الرسوم والفرائب على الانتاج أو التداول الاستهادك أو البيمات وشرائب عبب الإنفاق وتؤدى بعناسبة نفقة رسوم الانتاج يتوسل بها المشرع لفرض الفريبة على المستهادكين الذين يصحب فرض الفريبة عليم المستهادكين الذين يصحب فرض الفريبة جهات مدينة ومواطن محددة شريبة الاستهلاك تخرش ضرائب غير مباشرة بعد أن الفريبة ألسامة على المباشرة المدينة ألف المشربة أسمرية المسامة على المباشرة ألف المشربة ألم شويبة الاستهلاك استفرقت في الفريبة المبدية الأستهلاك استفرقت المسرير الصناعي وضموجاته المشأ بالقانون رقم على المسامة عزل المسامة عزل المسامة عزل المسامة المسامة المعربر الصناعي وضموجاته المشأ بالقانون رقم على المسامة المعربر الصناعي وضموجاته المشأ بالقانون رقم على المسامة المعربر المسناعي وضموجاته المشأ بالقانون رقم على المستهدم للمائية حدم مناحة قدل المستهدم للمائية حدم مناحة المستهدم للمائية حدم مناحة المائية على المسامة للمائية المستمدين للمائية على المستمدين للمائية حدم مناحة المين وقوصيا البيمة المينة المناحة والمينة المستمدين للمائية المستمدين للمائية حدم مناحة المينة وصديا المستمدين للمائية المينة وصديا المستمدين للمائية حدم مستمدين للمائية حدم مناحة المينة وصديا المستمدين للمائية حدم مناحة المينة وصديا المينة المينة وصديا المينة المينة المينة وصديا المينة المين

TTT (727)

دقم وقم القاددة المسلمط

العكومة والتي تعادل ثلث رسم الانتاج أو الاستهلاف المتصل على خيوط العربر السناعي والياقه – الاعاقة المذكورة لا تؤدي يوصفها اعاقة – الاعاقة التراء ثلث ضريبة المبيحات للصندوق المذكور لفضيوط والأليساف المذكورة لهذه الشريبة .

(1AV) FFE

٤ _ ضريبة ايرادات رؤوس الأموال •

- جيئات عامة _ الهيئة العامة للسلع التموينية _ مندات على الغزائة المسامة _ الغوائد التحسسلة من تمك السندات _ عدم خضوعها للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنغولة .
- ★ المادة الثانية من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩١ بربط الوازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ ٠
- المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل المسادر بالقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ ٠
- إلا الغوائد التحصية عن السندات التي أصدرتها وزارة المابة للسلم السوية 1997 لسداد مدورتها وزارة المابة للسلم السويقية للبترك التجارية لا تنخسس المعاربة على إيرادات رؤوس الأحوال للقولة لا لا يجوز المجارية والمنافقة على البحول الدائمة السبط المعاربة (المدينة السبط المعاربة (المدينة الأسلم وزارة المالية والمبترك تنجيعة دلك : المقالمة السيخ تفلها السندات التي اصدرتها وزارة المالية للوقاء بعلى مغم البتوك والهيئة من تنجيعة دلك : المقالمة التي بعلى مغم البتوك والهيئة من تنجيعة دلك : المقالمة المنافقة المبائق المبائ

(11) 77/

ه ـ ضرائب جمركية :

وضع الشرع أصلا عاما بمقطى النصوص الواردة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ مقطماء خضوع جميع الواردات للضرائب الجموكية وغيرصا من القوائب الإضافية المقررة على الواردات بد لا يعشى منها الا يتمي رقم رقم أثقاعت المبقطة

صريبح _ استحقاق القرائب والرسسوم لدى دوده البضاعة _ خول الشرع دئيس الجمهورية معلطة اعفاء الواردات من الفرائب الجعرية _ صدور قوار دئيس الجعروية في مباشرة اكتصاصاته باعفاء السيارة محل النزاع من أداء الفريبة والرسوم الجعركية شريطة ألا يتم المصرف فيها الا بعد السيادة دون الالتزام بذلك _ وجوب سداد الفرائب والرسوم الجعركية المترزة ونقا الحالة المسادة الفرائب والرسوم الجعركية المترزة ونقا الحالة والمدائب والرسوم الجعركية المترزة ونقا الحالة والمدائب والرسوم الجعركية المترزة ونقا الحالة والمدائبة المترزة ونقا الحالة والمدائبة والمدائبة والمتالية والمدائبة المترزة ونقا الحالة والمدائبة والمدائبة المترزة ونقا الحالة والمدائبة المترزة ونقا الحالة والمدائبة والمترائبة المترزة ونقا الحالة المدائبة والمدائبة المترزة ونقا الحالة المدائبة المدائبة المدائبة والمدائبة المدائبة والمدائبة المدائبة المدائبة المدائبة والمدائبة المدائبة والمدائبة المدائبة الم

السيارة وقيمتها في تاريخ السداد وطبقا للتعريفة

470 (198.

و قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ اتفاقية البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها الفانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٣٦ ٠

الحمركية السارية في ذلك التاريخ - تطبيق .

★ وضع المشرع اصلا عاما متنشاه خضوع جميع الواردات الغرائب الجمرية وغيرها من الغرائب الإضافية الأخرى – الإعقاء يكون بنص خاص – الفرائب تحصل الفرائب ورود البضاعة – جواز الإفراغ المؤرقة عائب ورود البضائع والإضاع التي يصدحا وزير الخرائة – الإنافاقية المشار اليما تجيز للشركة القائمة بتنفيذ الصليات موضوع الإنفاقية المستيراد من الخارج مع الإعقاء من الرسوم الجمراء من الخارج والمسادات والسيارات وغيرما من الإشابة الواردة بالإنفاقية تقديم أقرار من مشلل مسؤل بالمؤرسة بأن الإنبياء مقصور استمالها على أغراض تنفيذ المعليات البخارية بمقضفي الإنفاقية – تطبيق من الإمارة بمقضفي الإنفاقية – تطبيق من الإمارة بمقضفي الإنفاقية – تطبيق -

01T (\9V)

به وضع الشرع بمقضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة المستوات الشرع بمقضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب الإضافية المترزة على الواردات الإعضاء منها يكون بنص خاص السنحات المستعلق الفانو الموارد والرساعة منافل المشرع بمقطى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٩٨ في شأل التقال المام للبترول امداد وتوصسيل وتسويق الفان القيمي المهابة للبترول واصدى شركات القيام للبترول امداد وتوصسيل وتسويق الفان والمسادات والسيادات والمهاب والمام الناسيان والتر والمام الإشرى اللازمة لتنغيل منه ولطحة المتسار والمتولات الإشرى اللازمة لتنغيل منه ولمامات والسيادات والتيانيات والمراحة والمهاب والمتولات الإشرى اللازمة لتنغيل منه المسادات والمسادات والمسادات

وقم و**ق**م القاعدة السيقع**ة**

> المحركية المستحقة ـ بشرط اقرار الهيئة المصرية العامة للبترول بأنها صحيودة ولازمة لهذا الفرض سواء تم الاسمستيراء عن طريق اللجهة الشالمة بذلك أو أحسه مقاولها ـ اعادة تنظيم عدا الإمقاء بمقتضى القانون رقم ٩١٠ لسنة ١٩٨٣ ينظيم الاعفاءات الجمركية _ تطمق .

31. (77)

- خ ضرائب ورسوم جمركية .. اتفاق التصاون الفني بي حكومتي مصر واليابان في ١٩٨٣/٦/١٥ المرافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٠ استة ١٩٨٢ ٠
- خ قانون الجمادات رفق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ما الأصل خضوع جبيع الواردات للضرائب الجمركية وغيرما من الشرائب الإسكناء ورود الإصنافية الأخرى المقررة على الواردات ما الاستثناء ورود نص بالإعناء ما الانقلق وضع المسمى التماون اللشي بين البلدين ومن بينها اعفاء المعادت والآلات والمواد التي تؤرد بها حسكومة اليابان جمهورية مصر العربية من الضرائب والرسوم الجمركية من خطبيق .
- ★ وضيم المشرع بمقتضى قانون الجمارك رقم ٦٦ لمسنة ١٩٦٣ أصلا عاما مؤداه خضوع جميع الواردات للضرائب البيمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقرره على الواردات ... الاعقاء يكون بنص خاص ... تحصل الضرائب عند ورود البضاعة _ جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون تحميل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي يحديها وزير الخزابة ... اتفاق التعاون القنى بني حكومة جمهورية مصر المربية وحكومة هولندا الرافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسسنة ١٩٧٧ أعفى المدات والمركب ات ذات المحركات الني تقدمها هولندا والم تبطة ببشروعات التماون من كافة الضرائك والرسوم المقررة على الواردات .. انتقال ملكيتها الى حكومة جمهورية مسر العربية بالتهاء الثماون بين الحكومتن ... اقرار مصلحة الجماراة بأن محل النزاع أفرج عنه مشمولا بالاعضاء من الضرائب والرمسيوم البدركية بحسبانه واردا من الخارج لاستخدامه في اطار الاتفاق المسيار اليه _ أثره _ مطالبة البعماراي

بالشرائب والرسوم تكون فاقدة لسندها ... تطبيق • خ ضريبة ... ضرائب ورسسيوم جمركية ... الإعفاء منها ... اتفاقية المدولة الاقتصادية والفتية بين حسر والولايات

370 (YYY)

7V7 (7£0)

رقم رقم القاعدة السلمة

المتحدة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم 20A لسنة 1974 ·

🖈 وضم المدرع بنقضى قانون الجنارك رقم ٦٦ أسسنة 1977 أصلا عاما يقفى بخضوع جميم الواردات للضرائب الجبركية وغرها من الضرائب الاضافية الأخرى المفردة على الواردات ... الاعفاء منها يكون ينص خاص .. جواز الإفراج المؤقت عن البضائم دون تحصميل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الغزانة _ اتفاق المونة الاقتصادية والفنية وضع أسس هذه المونة .. اعفاء الموطفن من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعاثلاتهم سواء من موطفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو احدى وكالاتها أو أفراد أو موطفى اجدى الماسيات العامة أو الخاصة التماقدة مع حكومة حبهورية مصر المربية أو أحد وكالإتها من كافة الضرائب المفروضة على عبليات شراء وتسلك واستعمال أو التصرف في النقولات الشخصية _ والإعفاء كذلك من الرسوم والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى المروضة على استواد أو تصدير الأمتعة الشخصية والمدات والمؤن مما في ذلك الماكولات والشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخصى _ تطبق •

1-1 (11A)

★ ضرائب ورسوم جعركية ــ الإعفاء منها تطبيقا لإتفاقيات مبرمة مع جهات أجنبية ــ بقاء الإعفاء في ظل القانون وقد ١٩ لسنة ١٩٨٣ تنظير الإعفاءات الحدكة ٠

★ للادة (۱۳) من القسانون ألفت الاعقاءات الجبركية التمســوص عليها في القوانين السابقة عليه في غير ما أخلال بالإعقاءات الجبركية المقررة يموجب التحقيات مبرمة بين الحســكومة المصرية والجهــات الأجنبية ... تعليق ...

75A (777)

ضريبة بـ ضرائب ورسوم جمركية بـ الاعقاء منها بـ
 هدية بـ اعقاءها من القرائب الجمركية ٠

لا وضع المشرع بيقتضى قانون الجداراو رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ أسسيلا عاما يقضى بخسسوع جميع الواردات للشرائب الجمركية ــ الإعقاء منها يكون بنصى ــ المشرع أغضى الهدايا والهيسات والهيسات الواردة لوزارات العكومة ومسالحها ووسدات العكم للحق والهيئات العامة من الفحرائب والرسوم الجمركية المفردة ويشمط قبول السلطة المنتصة الاحداء .. وجوب صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء اذا كانت فيمة الأشياء المهداة

رقم اللائمة

* Ae	(*\\)	ريان منسخ الوردة الم المالة المهاد التراد بقول الهدية ويوب الاعقاء من الهدائب والرسسوم المحركية تطبيق
**	(A)	بلا قانون البصاوی وقع ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـــ المشرع وضع اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع انواردات للفرائب الشركة الإنسانية الإنسري القررة على الموردات ما لم يرد نصى خاص باعفاتها ـــ مناط الاسستحقاق ـــ عند ورود البغساعة للاقليم البحركي الوطني ــ نتيجة ذلك : لا تبرأ ذمة المستورد الا بالأداء أو الإنفاء وقفا لاحكام التشريعات السارية في حذا الحين ــ سبب ذلك : اعبالا للأثر المباشر للقانون ــ تطبيق .
		 ضرائب جسركية _ نظام عبور بضائع الترانزيت _ عبم خسوعها للضريبة الجبركية •
		🖈 قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ مادة ٦٦ منه •
		اللائمة التنفيذية لقانون الاستثمار المسسادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ ــ مادة ١٠١ منها ٠
	•	★ المشرع نظم عبور بضائم الترانزيت ال خارج البسلاد بمقضى المادة (٦٦) من قانون البسارك التى أوجبت تقديم شهادة من جمارك البلد المسدرة اليه البضاعة بما يغيد استلامها .
•\7	(FA1)	اللادة ١٠١ من اللائحة المشار اليها اعتمت بتأشيرة جمرك التصدير على صورة الإقرار المساحب للبضاعة كاتبام لحملية التصدير متضاه عدم جواذ المطالبة بالفرائب الجمركية تطبيق •
		خرائب ورسوم جمركية اتفاقية المعونة الاقتصادية والفئية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي صدر يها قرار رئيس الجمهورية رقم 200 لسنة 1978 .

-

دائم والي القاعدة السلط

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ... خضوع جميع الواردات للضرائب الجبركية وغيرهـــا من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردان ... الاستثناء ودود نص خاص بالإعضاء .. الإتفاقية وضعت أسببا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية على أن بنم الاتفاق في شان كل مشروع على حده مع الالتزام بالأسس الذكرة والتي أعقت عمليسات الاسستيراد أو التصدير أو شراء أو أستممال أو التصرف في أي من الواد أو المهمات المتملقة بهذء البراميم والشروعات من كافة الطيراث والرسسوم الجمركية به اعفاء القاولين الأمريكيين من الضرائب والرصوم .. امتداد الاعقباء الى الموطفق من من مواطني الولايات المتحمدة الأمريسكية وعالمسلاتهم أد المتعاقدين مع حكومتها او صولين فيها أو يسلون لدى احدى المرمسات المامة أو الغاصة المتعاقدة معها أو المعولة منها أو من احدى وكالإتها والوجودين في مصر للقيام بأعمال تتملق بهذه الاتفاقية _ تطبيق • ضرائب ورمسوم جمركية سراتفاقية ملحقة بقانون ...

اعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية ... افراج مؤقت .

.4717)

🖈 قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ ــ المادتين ه م ١٠٠ منه - الأصبيل خضوع الواردات للضرائب الجيوكة وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى ما كم يود نص بالاعقاء ـ جواز الافراج المؤقت دون تحسيل الضرائب والرسوم لجبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الغزانة _ اتفاقيات الترخيص للبحث عن البترول الملحقة بالقوانين ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٠ ، ٩ لسنة ١٩٨١ تجيز للشركات القائمة بالمعليمسات ولقاوليهم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ الممليسيات باستيراد الآلات والمدات والسيارات والمواد والامدادات والسلع الابيتهلاكية والمواد الفذائية والمتلكات المنقولة من الخارج مع اعقائهم من الضرائب والرسوم البصركية القروة عليها شريطة تقديم اقراز من مسئل مسئول بالهيئة بأن الأشياء الواردة من المخارج مقصور استعمالها عل أغراض تنفيذ المسليات الجارية بمقتضى الاتفاقية الملحقة بكل قاتون من تفك القوالين _ تطبيق .

رقم رقع القاعدة السيقيط.

- ★ شرائب ورسوم جسركية ... اتفاقية الحسونة الاقتصادية
 والقنية بني مصر والولايات المصحة الأمريكية الخبي صغد
 بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٧٨ ...
 الخانية منحة مشروع الاسكان المسادرة بقرار رئيس
 الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ ...
 الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ ...
- # قانون البسارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خصوع جسيم
 الواردات للضرائب البسركية وغيرصا من الضرائب
 الإضائية الأخرى القررة على الواردات ما لم يرد نعى
 خاص باعقائها جواز الافراء المؤقت عن البضائم دون
 سماد الضرائب والرسسوم بالقروط والأوضاع التي
 معددها وزم المالية معددها وزم المالية معددها وزم المالية -
- اتفاقبة المونة الاقتصادية والفنية نصت على الاتفاق على كل مشروع على حده مع الالتزام بأسس الاتفاقية التي أعفت عمليات الاستبراد والتصدير أو شراء أو أستعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة ببرأمج ومشروعات الاتفاقية من كافة الضرائب والرسيسوم الجبركية ... امتداد الاعقيساء الى القياولن الأمريكين ومواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعائسلاتهم من موطفيها أو الأقراد المتماقدين مم حكومة مصر وموطفى احدى المؤسسات المامة أو الخاصة التعاقدة معها والأقراد المتعاقدين مع الولايات المتحدة الأمريكية أو المبولين منها أو الذين يعملون لدى احدى المؤسسات العامة أو الخاصة المتعاقدة ممها أو المبولة منها أو احدى وكالإتهب والرجودين في مصر للقيام بأعبال تتملق بهذه الاتفاقية _ الاعضاء يشبل الرسبوم والتدريفات الجبركية على الاستيراد والتصدير دون اخلال بأحكام اتفاقية مشروع منحة الاسميكان _ اتفاقية الموتة الاقتصمادية والفنية واجبة الأعمال دائما ولو لم تتضمن الاتفاقية الأخرى نصا خاصا في هذا الشان _ تطبيق -

070 (7-0)

الافراج الموقت :

- * ضريبة ... ضرائب ورسوم جمركية ... افراج مؤقت ،
- الا قانون البعارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ما الشرع وضع اصلا عاما بنقضاء تخضيع جميع الواردات للقرائب الجمركية وغيرما من القرائب الإضيسائية القررة على الواردات الإعقاء لا يكون الا ينص خاص ما استحقاق

رقم رقم القادة السفيط

الهراقب والرسوم لدى ورود البضاعة حبواذ الافراج المقاطقة حبواذ الافراج ودود البضاعة من والضرائب الألقادي برسم الوزارات والمسالة المتكرمية والمؤسسات العلمة وشركات التقاع المسام وفقا للمتروط والإجراءات التي يصغم بها قرار من وزير المائية حبائبة المشرائب والرسوم المجمركية حالقانون وقي ١١٨ لسنة ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٠ المنافس سوى شال الاستياد والصعدين حاساتامه لا تغاطب سوى الطاعن المسام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات المعاشفة والمستدين المسام الخاص ولا علمائية علمية المائية علمية والمسام والخاص ولا علمية والمسام والخاص ولا علمية والمسام والخاص ولا علمية المسام والخاص ولا علمية والمسام والمسام والمسام والمسام والمسام ولا علمية والمسام والمسام ولا والمسام والمسام ولا ولا والمسام والمسام ولا ولا والمسام والمسام ولا ولا ولا والمسام والمسام ولا ولا ولا والمسام والمسام ولا والمسام والمسام والمسام ولا والمسام والمسام ولا ولا والمسام والمسام ولا ولا والمسام والمسام ولا ولا والمسام والمس

(YF/) YF3

پ ضریبة .. ضرائب ورسوم جمرکیة .. افراج مؤقت ... شروطه ۱

وضع المشرع بمقضى قانون الجعادك رقم ٦٦ لسنة المعركة المسلاعاً مقتضاء خضوع جميع الواددات للفرائب الجمادة وغيرهما من الفرائب الإصافية المقردة على الواددات ما الإعام يكون بنص خاص مواد الالواج المؤقت عن البضائع اذا وردت برسم أحد المعارض شريطة اعادة تصدير البضائع المفرح عنها مؤقتا فور انهامات المفرح عنها مؤقتا قور انهام مئة الافراج أو الفرض منها عدم اعادة التصدير للمخارج وجوب تحصيل الفرائب والرسوم الجمركية تطبيق .

479 (190)

(111)

130

سبین ★ شریبة ... ضرائب ورسوم جمرکیة ... افراج مؤقت ... اعلاء ... مناطه ۱

★ وضع المترع أصلا عاما بتقضى الدسسوس الواردة بقانون البعارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ متضاء خضوع بعيم الواردات للشرائب البعركية وغيرها من الفرائب الأفساقية المقررة على الواردات _ لا يعلى من هذه الفرائب الا بنصى خاص _ جواز الافراج الرقت عنا أذا وردت من المفارج برسم الوزادات أو المسسسالح العكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها وظلاً للشروط والإيراءات التي يصدر بها قرار من وزير براسم تركة معينة لاقامة مرضها بعرض المناهرة الدول للكتاب متابل تجهيد الهيئة باداء الفرائب والرسوم البعركية المقردة في حالة عدم اعادة تصدير والرسوم البعركية للفردة في حالة عدم اعادة تصدير المنائب والرسوم الغلاج _ تبوت عدم تصدير البعائم الفرائب والرسوم التواركة المؤرة المؤسمة إلى الفارة والدائم المؤسلة بأداء الفرائب الشرائب والرسوم البعركية المؤرة المؤسمة منها _ الزام الهيئة بأداء الفرائب والرسوم البعركية المؤسمة المؤسم

وقم وقع القاعدة الصقطة

- الله خريبة ... خبرائب ورسوم جسوكية ... افراج مؤثت ...
 اتفاق المونة الاقتصادية والفنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 204 المسنة ١٩٧٨ ...
- خ وضع المشرع يعتضى قانون البسارك رقم ٦٦ لسعة ١٩٦٣ أمسيلا عاما مقتضاه خضيبوع جميم الواردات للضرائب البسركية وغيرها من الضرائب الاضسسافية الأغرى المقورة على الواردات ... الإعقاء منها يكون بنص خاص _ تحصل الضرائب عند ورود البضاعة ... اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وضع أسسا عامة لهذه المعونة القدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة جمهورية مصر العربية _ أعفى الاتفاق الموطقين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وعاثلاتهم سبواء من موطفيها أو احدى وكالاتها أو أفراد أو موطفى أحدى المؤسسات البامة أو الغامسية التماقدة مع حكومة جمهورية مصر المربية او أحد وكالاتها من كافة الضرائب للغروضة على عبليات شراء وتعلك واستعمال أو التصرف في التقولات الشخصية ... اعفاء هؤلاء الموطفين من كافة الرسوم والتمريفات الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استراد أو تصدير الأمنعة الشخصية والمدات والمؤن بما في ذلك الماكولات والمشروبات والدخان التي تستورد الى مصر لاستعمالهم الشخص _ الاقراج وفقا للاتفاق _ أثره الاعفاء من الضرأئب والرسوم الجمركية _ تطبيق ٠

7.2 (719)

- ★ ضرائب ورسوم جبركية ٠
- خ قانون البعدارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ المادين ٥ ، ١٠٥ منه _ الأصل خضوع جميع البضائع التي تدخل أرضى البعدارية للفيرائب والرسسوم المقسرية الا ما استثنى بنص خاص _ جواز الافراج المؤقت عن عن البضائع دون تحصيل الشرائب والرسوم المجعركية بقوار من وربين ١٠٠٤ ـ تطبيق ٠

(777) -35.

ضريبة _ ضرائب ورسوم جمركية _ الاعقاء منها حد جواذ
 الإفراج المؤقت *

وضع المترع بمقتضى قانون البصارك رقم ٦٦ لمسينة ١٩٦٢ أمسيلا علما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب البحركية وغيرما من الفسرائب الاضافية المقررة

رق _و المنقطة	رقم القاعنة	·
,		على الواردات الاعفاء منها يكون بنص خاص استحقاق
		الشرائيي والرسسوم البعركية أذا وردت من الكارج
		برسم الوزارات أو المسسالح الحكومية أو المؤسسات
		العامة أو الشركات التي تتبعها وفقا لنشروط والاجراءات
		التي يصدر بها قرار من وزير المالية ــ افراج مؤقت
		مقابل تعهد بالسداد حال عدم صدور قرار بالاعقاء
707	(75.)	عدم صدور القرار _ ألتزام بالأداه _ تطبيق •

- عدم جواز أعادة النظر في تقدير قيمة النشاعة ·

- فرائب ورسوم جمركية ـ سلطة تقدير قيمة
 البضاعة ـ عدم جواز اعادة التقدير •
- ♦ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع الشرع اصلا عاما متتضاه خضوع جميع الواردات للقرائب البحركية وغيرها من القبرائب الإضافية المقررة ــ الإعفاه يكون بعض خاص ــ استحقاق الضرائب والرسوم لمني ورود البضاعة اصلحة الجمارك الصلة تقديرية واسعة في مبهل تقدير قيمة البضاعة المستوردة للوصول اللمن المشيقي الذي الساويه في مدوق متافضته في تاريخ تسجيل البيان الجمركي ــ المسلحة لا تنظيم وللمنة والمنسأ أن تساين وتتحقق من الدوع واللمنة والمنسأة المائزة الجمركية ــ واللمنة والمنسأة عنه منا الدوا اعادة الماينة داخل المناعة تحت رقابة مصلحة الجمارك لا يجوز مماودة التقدير طالما استنت الصلحة ال المساطة العائمة ماداست المسلحة لا تتطيف النحود لا يجوز مماودة التقدير طالما استنت الصلحة اللمنات المسلحة المنات المسلحة اللمنات المسلحة المنات المسلحة اللمنات المسلحة اللمنات المسلحة المنات المسلحة المنات المسلحة المنات المسلحة المنت المسلحة المنات المسلحة المسلحة المنات المسلحة المنات المسلحة المسلحة المنات المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المنات المسلحة المسلح

خريبة - ضرائب ورسوم جسركية - تفدير قيمة البضاعة
 والفرائب الجمركية - التحصيل والافراج عنها - عدم
 جواز معاودة النظر في تقدير قيمة البضاعة مرة المرى -

السنة المسرع بمقضى قانون الجدارات رقم ٦٦ لسنة الوادات المالا عاما مقضاء خصوع جميع الوادات للشرائب البيركية وغيرما من الشرائب الإضافية المقررة على الوادات - الإعقاء ٧ يكون الا ينص – استحقاق الشرائب لدى ورود المضاعة حاصلحة الجدارات ملطة تقديرية في تقدير قيمة البشاعة للوصول الى التمن المطبعة الموادية والحدادة المحدولة المائية يجب أن تمتر واخر الدائرة وقدمت كة -

AVY (Y+Y)

وقو العبلينة	رقم القاعدة	
715	(१ १९)	جواز اعادة المناينة طالما أن البضساعة تحت رقبابة الجماراي متى قدرت الفرائب والرسوم الجمركية وجرى تحصيلها والأفراج عن البضائع لا يجوز معاودة النظر فى تقدير الفيمة ـ تطبيق ·

٦ _ ضريبة دمغة :

- خرائب (ضريبة الدمقة مـ مناط استحقاقها مـ انقاء منها مـ السندات المسهدرة على الغزائة العامة الوفاء بقيمتها عند استردادها أو استبدالها بسندات أخرى *
- اللادتان (۸۱ ، ۸۰) من قانون ضريبة الدمقة الصادر
 بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ -

מה ווד

- ★ شرائب ورسوم _ ضويبة الدمغة _ مناط الخضوع لها _ الملتزم بادائها ٠
 - ★ قانون الشريبة على الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .
- التسرع فرض دمفة على كل مبلغ تصرفه الجهات العكومية من الاحوال الملوثة لها مسحواء تم العرف مباشرة أو بطريق الانابة - يتحمل بعب، المحريبة البهية أو الشخص الذي يتم الصرف له لان الأصل في فرض ضريبة المعفة حو الالزام بادائها - الاستثناء من حذا.

رقم رقم القاعدة الصفحة

الإعفاء مثال ... مادة ٨٦ من القانون باعفاء ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبريا أو خدمات محددة مقابل ادائها بمعرفة احدى الجهات الحكومية من الخضوع لضريبة - ً

- الوجبات الفذائية لا تعفى من ضريبة المعفة ولو كانت مكوناتها أصنافا مسعوة جبريا اذ أن قيمة الوجبية ليست مجفوع أسماد الأصناف المسعرة جبريا المكونة لها وانها تشمل بجانب ذلك قيمة مضافة روعيت في تعديد ثير الوحمة _ تطبيق.
- ★ حیثات عامة .. حیثة قناة السویس ... نزاع ... ضریبة ...
 دمغة ...
- الواد ۱ و ۱۲ و ۱۶ من قانون ضريبة الدمفة الصادر
 بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰
- المشرع فرض ضريبة دمغة على المعررات والمطبوعسات والماملات والإثنياء والوقائم وغيرها من الأوعبة المشار اليه ساستنداء من ذلك : اعقاء المهاملات التي تجرى بين الجهات المحكومية أو بينها وبين سسخص معفى من أداء ضربية المعفة سامية قناء السويس من الهيئات الهامة سائيبية ذلك : المقد المبرم بينها وبين هيئة مبناء دمياط يكون مشسمولا بالإهاء ساطبيق .
- ★ مبئات عامة _ حيثة قناة السويس _ رسوم معلية _
 دمغة شابة المهن الهندسية _ دمغة نقابة المهن التطبيقية ٠
- الراد ۲ و ۱۲ من قانون الادارة المحلية المسادر بالقانون
 رقم ۳؛ لسنة ۱۹۷۹ •
- ۱۹۷۶ المواد ۱۵ و ۶۲ و ۶۷ التمانون رقم ۲۳ أسنة ۱۹۷۶ بشأن تقابة المهندسين ٠
- بلا المادة ٥٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة الهن التطبيقية المصل بالقانون رقم ٤٠ لسسنة ١٩٧٩ ٠
- الشرع ناط بالمجلس التسمين المعل للمعافظة فرض الرسوم ذات الطابع المعلى أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعلاء منها أو الناءها شريطة موافقة مجلس

••• (\٧\)

رقم وقم الكاعدة العيف

الوزراه نتيجة ذلك : عدم استيقاه عده الاشتراطات باستصدار موافقة مجلس الوزراء فين ثم لا يجوز خسمها من مستحقات عيئة قناة السديس ... تطبيق -

★ الشرع أوجب لسق دعفة تقابة الهن الهندسية والتطبيقية على الأوداق والدفاتر والرسومات الهندسية والسقود ... حظر قبول الأوداق من قبل الوزارات والمسالح والهيئات الا بعد استيفاه رسم المنفة المهرزة ... تحمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية المقايمة لها بقيمة المعفات المستحقة في الأحوال المقررة قانونا ... نطبق ...

707 (07)

- ★ شسسهر عقبارى وتوثيق ... عقود الكفالة المسرفية ... توثيلها ... تعديه قيمة ضريبة المستهلة على عقوه مسئلة المسرفية عند توثيلها اذا العظيت في معرر مسئل ...
- 🕏 المواد (۱ ، ۲ ، ۵۸) من قانون ضريبة الدمغة العسادر بالقانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۸۰ ،
- 🖈 المادة (۱) من القانون رقم ۱۰۶ لسنة ۱۹۸۷ بتمديل قانون ضريبة الدمية ،
- ★ المادة الأولى من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون ضريبة المعلق .
- ★ المشرع فرض بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ غيربية دهدة عبد الأصال والمعرات المعرفية لقرر ضربية دهدة نوعية قدرط ضسسائة مليم على شطاب الفساق وعقد الكفائة وضسان الأوراق التجارية إيا كان نوعه الأوراق المعارية أو أداء يشقعنى القائون ١٠٤ أسنة النوعية السنة النوعية المساق النوعية بعقدار المثل فيما عما الأوعية للبيئة في الجدول المرفق به القود لها ضربية جزافية ورد خطاب الفسان بين المصرية النوعية المفريبية النوا أمتر جنيهات لهرا المشرعة المعارية قدرطا عشرة جنيهات بحيث تستحق مند الفعرية المعارية قال الوحد بحيث المعارية ذات المعارية والما الوصلة يقود ألى عدم استحقاق الفعرية الميزائية إذا المتحق قيد يغداد اللق فعدب عنوات المغرية الميزائية وإنما الوصلة الفعرية على الأوعية الفاصية الفعرية الميزائية وإنما الإلى فعدب عالاضرية الميزائية وإنما الإلى فعدب عالاضرية الميزائية وإنما الإلى فعدب عالاضرية على الأوعية الفاضية الميزائية الميزائية وإنما الإلى فعدب عالاضرية على الأوعية الفاضية الميزائية الميز

		الهبرس الهجسائي (ش)
رقم المبقحة	رقم القاعدة	
		نتيجة ذلك : أن تفدو ضريبة المحفة المستحقة على عقد الكفالة آنداق مائة مليم سسبب ذلك : انها ليست من بن تلك الأوعية الواردة بالمبدول المرفق بالقانون
***	(A)	التي قدر لها ضريبة جزافية له تعلميق ٠
		عقد اداری ۔ عقد تورید ۔ تورید الوجبات الغذائیة ۔
		ضريبة دمغة توريد مشتريات يدخل في مكوناتها
		اصناف مسمرة جبريا
		المواد ٩ ، ٩٠ ، ٨٣ من قانون ضريبة السمغة الصادر
		بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٠ -
		الشرع فرض ضريبة دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات

لا المسرع فرض ضريبة دمغة على كل مبلغ تصرفه الجهات المحكومية من الإهرال المسلوكة لها سواء تم الصرف مبشرة أو بطريق الانابة ويتحمل ببنتهما الجهسة أو النخص الذي يتم الصرف له استثناء من ذلك: يعلى من ضريبة الدمغة النسبية والإضافية ما يصرف نظير مشتريات مسحرة جبريا أو خدمات محددة مقابل محل عقد التوريد مشتريات يدخل في مكوناتها أسناف مسحرة جبريا الم تياب المنافقة الإسمافة المسار اليه سميب ذلك : بانعاج الصنف بالاعفاء المشار اليه سميب ذلك : بانعاج الصنف للسمر جبريا في مكون يزايله ألتسمي الجبري باعتبار أن محل الموريد مو المكون المجديد وليس الصنف المستحصر جبريا على مثل من معلى المجديد وليس الصنف المستحسر جبريا على الأكان معلى المقد توريد وجيات غذائية نالها لا تعلى من ضريبة الدمقة توريد وجيات

(F3) A7/

777

(477)

٧ _ ضريبة عقاربة

- ﴿ شرائب ورسسوم ... ضريبة المقارات المبتية ... وسم النظافة ... مناط فرضـــه ... حقد الرسم وهين بعدى خضـه ع للفرسة على المقارات المنتة ...
- النون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن النظافة المامة ــ قانون الضريبة على المقارات المبنية ــ للأدة (٢١) منه تفضى باعفاء المقارات المبلوكة للدولة من الفحريبة ــ مناط الإعفاء للمقارات المبلوكة للدولة من تخصيصها للمنامة المامة أيا كانت البهة التي تملكها ــ تطبيق •

وقم وقم القاعدة الشفطة

٨ ــ ضريبة مبنعات :

- ★ مفهرم الساح والغدمات الفاضعة للضريبة الشرع وضع تنظيما شاملا للضريبة على البيعات عين بملتضاء الساع والغدمات التاضية للقريبة فاخضع الساح المحلية والمستودة والخدمات التي أورد بيانها بالبعدول المرانق للقانون لهذه الغريبة بعيث تستحق الفريبة بتحقق واقبة بيع الساحة أو إداء الخدمة بحرفة المكلفين تحصيلها وتوريدها .
- ★ تعريف السلمة ـ كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستردا - النتج الصناعي - كل شخصي يمارس عملية تمنيع سواء كان الشخصي شبيهيا أو معنويا وسواء كانت المارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تعريضة ولسية أو تبسية .
- ★ الهيئة القومية لسكك حديد حصر ... مهامها ... ورش ومطابع الهيئة تقوم بامدادها بالمنتجات اللازمة لتجهيز القطارات واعدادها للعمل على شبكات السكك السكك للعمديدية على مستوى الدولة فضلا عن صميانتها والمساهمة في تطويرها ... مقد المنتجات لا تخضيع للضربية العامة على المبينات المهابة على من المنتجات عن حاجة من جانب الهيئة ... الفاش من عدد المنتجات عن حاجة الهيئة يخضع المفريية .
- ★ تصاريح السفر البعانية للعاملين بالهيئة المقروة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ لأواه مأموريات مصلحية كالتفتيش على مرافق الهيئة ومعداتها وشبكاتها المختلفة المنتسرة على ربوع الدولة والاسسيمياتي من سلامتها وصلاحيتها وعلما أمير المقارات بانتظام وامان عمم خضرع عدم التصاريح المبانية للضريبة اذ أن المرض منها أداه خدمة مصلحية للهيئة وليست خدمة مؤداء للغير أن محلا للبيغ ـ خضوع التصاريح المبانية ليمن خدمة مؤداء للغير أن محلا للبيغ ـ خضوع التصاريح المبانية ليمن المبانية لمهد الضريبة ـ تطبيق .

(117)

- ★ شدرائب ورسدوم ـ خبريبة عامة على المبيعات ـ
 خدمات التخزين والتبريد بالثلاجات ـ عدم خضوعها
 للشريبة ٥٠
- المنون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة المادن المادر بالقاميم والمسطلحات الواردة بالقانون •

رقم رقم القاعدة الدخسة

★ المشرع عزف عن تعريف الفدمة بالفهوم العمام الميرد وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شعول الضريب لها أسحا تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق المقانون اللذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الاشمافة الهيه وتصديله _ صدة الكند يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الفدمة بالتقريد العيني لها وليس بالتعريف انصام المجد الذي لم يشا المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتملق بتحديد الفدمة .

القرار الجمهورى اداة تشريعية اقل من القصاءون في نطأق فرض الضريبة التي لا تكون بحسب الأصل الا بقانون لا يملك اخضاع الخدمة للضريبة الا بالغريه المنص, لها _ تطبق .

خراش ورسوم - خريبة عامـة على المبيمـات السنترالات الواردة للهيئة القرمـة للاتصالات السلكية
واللاسلكية من الفارج - عدم خضوعها للضريبة -

السنترالات الشتراه من السوق المعلى تخضع للضريبة
 عقود مقاولات الانشاءات الدنية للسنترالات التى
 تنشئها الهيئة ـ عدم خضوعها للضريبة .

الشرع وضع تنظيما شاملا للضريبة عين بمقنضاها السلع والقضمات الفاضمة للضريبة – السلع الماية والمستورية والخدمات الواردة بالمبدول المرفق بالقائرن نخص للطريبة – تستحق اضريبة براقمه تعنق بتحصيلها وتوريدها – السلع المستوردة تستحق الضريبة بالنسية لها بتحقيق الواقعة المشتة للضريبة الجمركية – كل شمقص طبيعى أو معنوى يقوم باستيراد سسلع مناعة أو خدمات من الغارج يخضب للضريبة منى كان استيراده لمها بغرض الاتبار – ايا كان حجم معاملاته – تطبيق - حجم معاملاته – تطبيق.

السنترالات الواردة المهيئة ليست لفسرفي البيع أو الاتجار ليها وأنما هي لزوم الراق الصام القائمة على ادارته وتستقدم في تشغيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقاً لمناح عمام ... عدم خضوعها للفعريسة *

(171) 182

رقم رقم القادة السفسط

إليهات الادارية واشفاص القانون العمام تنزل منزلة الإفراد والاشفاص الفاصة في الفضوح للمريسة مسادام لم يدد نص حريح يطهها من الغنسوع للفريية تستعل في أصل شرعينها بواقفة التصرف في السلمة أو اداء المخدمة مما يتحقق في الشلمة الاشفاص العامة تعققه في غيرها دون مديز يدد من طبيعة الأشفاص العمامة في هذا النائل تطبيق سنطيع من طبيعة الأشفاص العمامة في هذا النائل تطبيق سنطيع من المدون المطلى للشريبية .

- ★ المادة (٣) من القانون ... قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ... عقد المقاولة ... تعريف... ٠
- 🖈 القانون عرف المفاهيم والمسطلحات الواردة بانادة (١) تعريفا علما وخوص مفهوم الخدمة بانها كل حديمه واردة بالجدول رقم (٢) الرامق للعادون بما يعنى ان المشرع عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العمام المجرد وشاء ان يضع لكل خدمة يرى شعول الضريبة لها أسما تناور به على سبيل المصر والنعبين عي الجدول المرافق للقانون والذى يملك رئيس الجمهورية مكنه الاضافة اليه وتعديله ... هذه الكنية يتعين ان تكون في اطار ما رسمه المشرع بان يكون بيان الشدمة بالتعريف العينى لها وليس بالتعريف العام الجرد _ ينبغى فهم قرأر رئيس الجمهورية المسار اليه في صور ذلك بما يحمله على الصحة ويبعده عن اللبس والغموض والتعريفات العبامة _ عبارة غدمات التشغيل للغير المضافة الى الجندول رشم (Y) الرافق للقانون تضبط بالسياق وتعمل في: أطاره ولوجا من باب العموم الذي قصند به الخصوص باعتباره استخلاص عقلى لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه ٠

4A1 - (1VY)

- ★ ضرائب ... ضريبة عامـة على الميصات ... اتفاقيـة التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا ... اعفاه الركبات ذات المحركات .
- المادة الرابعة من مواد اعمدار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ المسئة ١٩٩١ .
- ★ المادنان (۲۰۲) من مواد قانون الضربيـة الماءة طي المبيعات رقم ۱۱ السنة ۱۹۹۱ -

رقم رقم القاعدة العيشطة

- المائدان (٥ ٨) من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧ لمسنة ١٩٧٧ بشان الموافقة على اتفافية التعاون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا ٠
- ★ المشرع في قبانون الضريبة العبامة على البيعيات وضع تنظيما شاملا لهسده الفضريبة عين بحقيضاه السلم والخدمات الخاضعة لمها فاضضع السبلم الحداية والمستردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم على المبلم المستودة منوطا بتحقيق الواقعية المشتقة الملكريبة الجمركية وذلك أيا كان الغرض من استيرادها للمدرية المحركية وذلك أيا كان الغرض من استيرادها للبرمة بين الحكرمة المسرية والدول الاجنبية _ اذا للبركة تن تفسمت اعفاء كانت الخارة (٥) سالفة الذكر قد تفسمت اعفاء للواردات أي أي رسوم علمة أخرى _ تتيجة ذلك : المواردات أن أي رسوم علمة أخرى _ تتيجة ذلك : اعفاء تلك المركبات من كافة الرسوم على العفاء تلك المركبات من كافة الرسوم على العفاء تلك المركبات من الغضوع للضريسة العباءة المعامد على المغاء تلك المركبات من الغضوع للضريسة العباءة المعامد المغاء المعامد المعامد المغاء المعامد ا

على البيعات ـ تطبيق ٠

★ ضرائب _ ضريبة عبامة على البيسات _ عقسود المقاولات _ عدم الفضوع لضريبة المقاولات _ وجوب اعمال الهتاء الجمعية العمومية _ تنفيذ المسكام القانون لا يتوفف على الذن او اعتماد عن جهسة ما *

تنفيذ الفتاوى المصادرة من هيئات الاساء بعجـلس فلدولة لا يترقف على مولهة وزير الماليه بل يجرى اعمال مقتضاها باعتبار أن الغنوى تكتمه عن صحيح حكم القانون في السائة التي طلب الافتاء بنسامها وأن الفترى تترجع عن المثرج وتبين حكمه غيما يعرض من حالات ... تنفيذ حكم الفانون على السائل التي تمرض لا يستاج الى موافقة وزير المالية ولا يترقف تنفيذ حكم الفانون على انن أو اعتماد من منصرا من عناصر استكمال المراكز القانونية وترفية المقرق المستدة من المتشريعات للتي سنتها ملسطة التشريع ملم يقل أحد أن العبم الذي يراه وزير المالية من شاته أن يحجب من أصحاب المحقوق التي كفانها المقرق المتدة أن يحجب من أصحاب المحقوق التي كفانها المقرقة المتدة أن يحجب عن أصحاب المحقوق التي كفانها

(77) AY

رقم وقم الكافية المسلحة

_ ضباط شرطة :

- ★ خدياط الشرطة والهرادها ... عاملون بالبحر الاهـمر ...
 القابل النادى لاستمارات السفر المانية ...
- المدادرة الأولى من لائمة بعل السغر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 21 لسنة ١٩٥٨ للمادة 70 ، ٧٧ من قانون حيثة السرطة وقدم و 1 لسنة ١٩٥٨ من ذات للائتمة السابقة معللة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٧٩ المادة ٨٧ من ذات للائتمة المسابقة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٣٧١ مسابة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٣١١ لسنة ١٩٧٩ مسابة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٣١١ لسنة ١٩٧٩ مسابة بقراري وقد ١٩٧١ و ١٨٧٧ و ١٨٧٧ و ١٨٧٨ و ١٨٢٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧ و ١٨٧٨ و ١٨٧ و ١٨٧٨ و ١٨٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٧٨ و ١٨٨ و ١٨٧٨ و ١٨٨ و ١
- الشرع رخص للعاملين ومن بينهم المراد هيئة الشرطة بمناطق معينة بقصد تشجيعهم على العمل لهيها بالسغر مم وعائلاتهم ذهابا وايابا ال البهة التي يشامونها معدا من الحرات سنويا بالجان أو بريح آجرة لهؤلاه العاملين حق الشيار بين المصمول على استعارات السغر المهانية أو صرف مقابل نقدى عن عدد مرات السغر للمهانية أو صرف مقابل نقدى عن معدد مرات السغر للمهانية أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته ـ العراد هيئة الشمال التقدى المهانية أو تصلد القابل التقدى لاستعارات السغر المهانية على تصلد القابل التقدى لاستعارات السغر المهانية عليه تطبية .

11. (73)

(ع) عاملون بالقطاع العام :

_ اجــازات

- عاملون بالقطاع العام ... اجازات ... الأجازة لا ترد
 على أجازة الحرى *
- المواد (۲۰ ، ۱۷ ، ۱۹) من قانون نظام العاملين
 بالقطاع العمام المعادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
 ۱۹۷۸ -

رقم رقم المنطقة

274

(AY)

المشرع اورد تنظيما متكاملا للإسازات الاعتبادية والرضية وغيما معا يجود معه للمساطين بالقطاع العام عند توافر سبب مغم اي منها بيناه اعليه: الاجازة تعتبر القطاع مشروها عن العمل عليقا للقانون وللاسباب التي يراها الشرع بانتيجة ذلك: لا تستحق للمامل ألا اذا توافرت الاسباب التي تتيح له المعمول عليها بالإجازة الاعتبادية لا تستحق لل العمول علي العمامل مؤديا عمله وهي نظيمة يدوران الحول علي العمامل مؤديا عمله وهي نظيمة المعاد : لا يجوز للعامل الماحس علي أجازة مرضية منة المستة ذاتها بسبب ذلك : لمسمم توافر صبب المحمول على المحمل مدة المستة ذاتها بسبب ذلك : لمسمم توافر صبب المحمول حاله المحمول حدة المستة داتها عبيه بصدم انضراطه في المحمول حدة المحول حدة عليها المحول حدة المحول المحول حدة المحول حدة المحول ال

_ اعادة التسن

- عاملون بالقطاع العام .. اعادة تعيين .. حكم تضائى بدل التجاريين ... العبرة في استمثاقه .
- المادة (١٩) من قانون نظام العاملين بالفطاع المام المادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ٠

Y** (1/A)

عاملون نقطاع الأعمال العام :

★ عاملون مدنيون بالدولة _ عاملون بالقطاع العام _
 عاملون بالجهاز الركزي للمحاسبات •

رقع رقع المبلمة

- شركات قطاع الأعمال اللبلم ... الشركة المقابضة للنقل الميحرى ... شركات اجنبية معلوكة للشركة للقابضة ... بدلات سطر وانتقال *
- ★ المواد ٧٤ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة العسادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٥٥ من قانون نظام الماملين بالقفاع العسام المسادر بالقانون رنم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ و المادة. (١) . ١٩/٧ من لانصبة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصدادة بقرار رئيس المجهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ ، والملتئان مجلس الوزراء رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٨٥ ، والملتئان ٢ ، ٦ من لائمة بقرال رئيس الوزراء رقم ١٩٧٩ ، والملتئان المسابق ومصاريف الانتقال للقطاع الصدا المسابق المسابق

غالمترع غي كاغة النصوص سالغة الذكر حوص على تعويض الموظف أو العامل عما يتكيده من نفقات ومصروفات غطية وغبرورية غي سبيسل اداء اعسال وظيفته أو فيما يكلف به من مهام من قبل جهة عمله وما قد يتطلبه السفر من ظهور في بعض المعافل وما يتتضيه تعثيل الجهة الموفدة - مؤدى خلف - وجوب النظر الي جوهر الايفاد وحقيقته وغرضه ... نتيجة ذلك وحدب التقيد باحكام بدل السبقر ومصاريف الانتقال والاقامة الواردة بلائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال المطبقة غي الجهة المؤخدة طالما كان أيقساد الموظف أو العامل لعمل من أعمال وظيفت طالة كان الهدف من الايفاد مصلحة مباشرة للجهة الموفدة تعود عليها بالنفع خاصة _ مغاد ذلك : أحقية الجهة المخدة غيما ورد بالشعة الشركة الموقد لديها من بدلات والجهة للوفدة هي من تعلع الوفد ما تقدره من بدلات سفر واقامة في حدود لوائمها المنظمة لمنك .. تطبيق •

171 (14)

الم عاملون بشركات قطاع الأعمال العام .. انهاه خدمة الدمن الساملين بسبب الانتطاع عن الحل .. عدم لزوم المرض علي اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في قانون المعلى .. التقديد قد ٢٠٠

المواد (٤ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٤٨) من القانون رام ٢٠٣ استة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال .

العبام

رقع رقع Set 30

- ★ للادة (٨٥) من اللائمة التنفيدة لقانون شركات قطاع الأعمال العبام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لينة ١٩٩١ ٠
- تضمن القانون سالف الذكر وكذا اللاشعة التنفيذية الصادرة تنفيذا له على سبيل التفسيل الاسكام التعلقة بانهاء الغدمة للاستقالة السريعة أو الضبينية - نتيجة ذلك : لا وجه لاستعارة الأحسكام الواردة بقائون العمل ومن ضمنها وجوب عرض جالات انهاء الخسمة للاستقالة على اللجنة الثلاثية _ سبب ذلك : وجوب التارقة بين انهاء الخدمة للاستقبالة وبدن الغصل من الضدمة كعقوبة تاديبية التي يتمين مرضها على اللحنة الثلاثية _ تطبيق -

OW

عقد اداری :

ادرامه :

راجم المبدأ رقم (١٠٤)

١ .. عقد اداري .. ابرامه .. التعبير عن الارادة .. عقد البيع عقد رضائي - الاتفاق على البيع والمبيع والشمن يؤدى الى تمام البيع دون حاجة الى ورقعة رسمية أو عرفية - متى انعقد البيع ترتبت كاغة اثاره بالنسية للمشترى وللبائم _ تطبيق •

٢ ... مناقصات ومزايدات ... ومقاوضات صاحب العسطاء الأقل ... الهدف منها واثرها في تحديد القيمة الحقيقية المطاء للوقوف على العطاء الأقل سعرا ... التحفظات ذات القيمة الماليسة تضاف قيمتها الى العطاء •

قانون تنظيم المناقصات والزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ـ المواد ٢ ، ١٦ ، ١٨ منه ـ كيفية المفاضيلة والساواة بن التناصين لتعين صاحب المطاء الأقل على أساس موصوعي ... الأساس القيمة الرقمية للعطاءات الاخبات من اي تحضفات او اشتراطات بمكن تقييمها عاليا _ وجود تحفظات أو اشتراطات يستهجب اضافة القيمة المالية لها قبل المفارنة .. غطا مادي في كراسة الشروط .. تطبيق •

7.7

(44.)

371 (((() رام ď, للقاعدة

_ تنفيلو:

خد اداری _ تنفیذه *

للقانون رقع ٩ لسنة ١٩٨٧ باصدار قانون تنظيم للناقصات والزايدات ولائعته التنفينية _ المادة (٨١) من اللائمة .. المتزام المساول بانهاء الأعمال موضوع التعاقد يحيث تكون حالحة تعاما للتسليم المؤقت غي الواهيد المعدة .. يجوز اعطاؤه مهالة المالية لاتمام التنفيذ اذا اقتضت الصلعة العامة ذلك مع ترقيع غرامة التأخير .. اذا كان التأخير مرده حادث فهائي او اسمياب قهرية ... اش ذلك ليس الاعفاء من التنفيذ للالتزام بل وقف تنفيذه حتى بزول الصادث ... شروط الحادث الفهائي او القوة القاعرة .. تطبيق •

عقد ادارى ـ تنفيذه ـ العقد شريعـة المتعاقدين

- تنفيذ العقد يجب أن يتفق مع ما يوهيه حسسن النية بعبارات العقد متى كانت واضحة الدلالة على

(317) ارادة التعاشين ـ تطبيق ٠

> عقد أدارى ـ تنفيذه ـ العقد شريعة التعافدين ـ قانون تنظيم المناقصات والزايدات ولاشعته التنفينية ٠

🖈 ينبغى تنفيذ المقود بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النيسة .. يتعين تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في المعقد في الموعد المتفق عليه - التأخر في ذلك يوجب على جهة الادارة اقتضاء غرامة التأغير المقررة في القانون المنكور ولائمت التنفيذية - تطبيق ٠

عقد اداری به تنفیذه به العقد شریعیة المتعاقبین ب وجوب تنفيذ ما اشتمل عليه العقد بحسن نيـة المادتين

١٤٧ ، ١٤٨ من القانون المني ٠ تطبيق

عقد ادارى ـ عقد توريد ـ تنفيذ العقد ٠

نص المادة (١٤٨) من القانون المدنى -

من المباديء المسلمة أن العقود تخضم الصل عام من أمدول القانون يقضى بان يكون تنفيذها بطريقة تتفق

AYY (134)

.41

PAY (41.)

(TA)

407

è ě. الاقساعدة

(EY)

مع ما يوجبه حسن النية وهذا الأصسل مطبق قر المقود جميعها سواء المدنية ار الادارية ولا يخل بذلك ان العقود الإدارية تتقيد بطايع خاص مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف ظعقد تسمييره وتغليب الصلحة الميامة على مصلحة الأفراد لا تخبيق

🖈 عقد اداری .. تنفیذ العقد ... مبدأ حسن النیات 🔭 نص المادة ١٤٨ من القبانون المدنى على وجدوب أن يكون تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية _ لايقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد غيه ولكن يتناول ايضسا ما هو من مستلزماته وفقها للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ا

🖈 عقد اداری بـ عقد تورید ـ تنفید العقد ـ تاخر فی التنفيذ _ غوائد تاخير ٠

المايتان (١٤٧ ، ١٤٨) من القانون المدنى • المادة الأولى من مواد اصدار اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير

 المادة (٦١) من لائحة الشراء والبيم الخاصة بالهيئة القومية فلاتصالات السلكية واللاسلكية الصبادرة مالقرار الوزارء رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٣ -

المالية رقم ١٥٧ لسبنة ١٩٨٣ ٠

★ الشرع وضع اصلا عاما سواة بالنسبة للعقود الدنية أو المقود الادارية وهو أن العقد شريعـة المتعاقدين غلا يجوز نقضة ولا تعديله الا باتفاق العرفين أو للإسباب التي يقررها القانون وان تنفيذه يجب ان يكون طبقا لما اشتمل عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية _ مقتفى ذلك : ضرورة مراعاة حسن النية في تنفيذه غلا يتعسف أي طحوف في الطالبسة بحقوقه الناشئة منه والمنيثقة عنه ـ أما عن الطالبـة بالفوائد التأخيرية غان مناط القضاء بها أن يكون محل الالتزام مبلقا من النقود معلوم المقدار نتم الطالبة القنمائية به وقضا للمادة ٦٣ من قانون الرافعات ... الجمعية المبومية ليست لها ولاية القضاء تشجة

144

(10)

وال المشملة	رقع الشاعدة	
		ذلك : يجب على الادارة أن تتصدد عن المطالبة بالقرائد التأخيرية عن الملغ محل المنازعة اخذا يعين الاعتبار صحيح المتضيات التي من اجلها ضرب الصفح عن التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية بون اخلال
110	(£1)	بعقها في طلب التعويض اذا توافرت موجباته قانونا وتكاملت اركانه ـ تطبيق ·
		عقد اداری ـ تنفیذه ـ الالتزام بالتسلیم ـ تبهـه
748	(1771)	الهلاك تنتقل بالتسليم ـ تطبيق ٠
		عقد اداری _ اخلال بالالنزام المقدی _ جواز توقیع غرامة التأخیر والمطالبة بالتعریض
		قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصسادر بالقانون

رتم ۹ اسنة ۱۹۸۳ ولائمته التنفيذية - المادة ۱۹۸ منه المهدد المادة ۱۹۰ منها حجواز اعطاء التماقد مهلة أضافية للتنفيذ مع ترتبع غرامة التأخير الماردة عليه - امسان المتعاقد في عدم للتنفيذ يويز لجهة الادارة سحب (۲۰۸)

- ★ عقد اداری _ عقد مقاولة الأعمال _ تعدیل حجم الأعمال موضوع العقد _ مدی جـواز اعمال شرط الولية العـطاء _ معاسبة المقـاول عن الأعمال الزائدة التي كلف بتنفيذها •
- ★ المادة (۱۸) من قانون تنظیم المناقصات والمزایدات الصادر بالقانون رقم ۹ لسنة ۱۹۸۳ -
- إلا ناادة (٢٦ مكردا) من اللائمة النغينية للفسانون المناقسات والمزايدات المسادر بقرار وزير المالية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٢ المُسافة بقرار وزير المالية رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ .
- إلا الشرع نظم السكام المناقسة العامة كاحدى وسائل الادارة في اختيار اقضل المتاقسين مس تتيجة ذلك ارجب ترسية الماقسة على مساحب العطاء الافضل شريطا والآقل سعرا مي يجوز للبهة الادارية اجرأه تعديل في كبيات أو حجم الشف بالزيادة أو القص عدود النسب الواردة ينص المادة الاعكروا السائف الاشارة للها وذلك بذات المذروط والاسعار السائف الاشارة للها وذلك بذات المذروط والاسعار

ماند المغمة	رام القاعدة	
		المتعاقد عليها مع المقاول الفائز دون موافقته أو
		حقه في التعويض ب استثناء من ذلك : يجوز لجهة
		الادارة تعديل كميات أو حجم العقد بنسب تتجاوز
		النسب المشار الهها سلقنا - شرط ذلك : في حالة
		الضرورة اللجئة ويموافقة المتعباقد معها شريطة الا
		يؤثر ذلك على أولوية التعاقد سبب ذلك : أن
44.	(v.)	نلك يعد تعاقدا جديدا _ تطبيق -
		ــ صور البقد
		و عقود سا عقد نقل سا مسئولية أمين النقال طبقاسا
		لقانون التجارة (مادة ٩٠ ، ٩٧) ٠
		بتلاقى ارادتن طرقى العقد يصبح مضمونه ملزما
		لكل منهما لا يجوز لأيهما التنصيل من التزاماته
		الناشئة عنه بارادته المنفردة به يتعين على كل منهما
		تنفيذ التزاماته طبقا لمضمون العقد متوغيا في ذلك
		حسن التية ٠
		تذكرة النقل عقد مبرم بين الشاحن وامين النقل تنتهى
		الله عاستلام البضائم المنقولة ودهم أجرة النقل _ اثر
		ذلك _ مسئولية الناقل في حالة هلاك البضاعة او
171	(14.)	تلفها - المسترلية عقدية - تطبيق ،
		_ عقد مدنی
		عقد عقد مدني عقد الايجار عقد ايجار أرض
		. Il 1014 - 1 mt 7 f ft 76 blf . 1 11

717

(AY)

(YAY)

_ استحقاق فروق الأسمار

🖈 تسمیر جبری ـ غروق أسحار مواد بنساء ۰

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الفاهن بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لمنة ١٩٥٩ سلطة تحديد الأسحار .. مخالفة البيع بازيد من التسعيرة أن الامتباع من البيع .. عقوبتها • 411

(1AI)

رقم رقم القباعدة الصلحة

المادة ١٤٧ من القانون الدني تقضى بأن المقد شريعة التحافين فلا يجوز تقضه ولا تصحيفه الا بانضاق الطرفين أو للاسباب التي يقرضها القانون – انطباق مذه القاعدة على العقود الدنية والمقود الادارية على حد سواء – تميز العقود الادارية باستهداف المصلحة العاملة وتشفيها على المصلحة العاملة حد مشتص ذلك المادة (٧٥) من اللائحة التنييذية المسانون تنظيم المناقمات والمزايدات المسادر بالقانون رقم ٩ المسنة الانتماق عم المهنة الادارية عن العقد الى الغير – مجال هذا المحظر يضمنع الاتضاق الطرفين غي ضوه عا انصرات اليه ارادتهما المشتركة – تطبيق ني صده عا لمستة المادية عن ضوه عا لمساند العربين غي ضوه عا المسادر العالمية الادارية عن العربية الادارية عن العربية الادارية عن العربية الادارية عن حدود عا المسادرة العربية الادارية عن حدود عالمية العربية العربية العربية العربية العربية الادارية عن المسادرة العربية العربة العرب

فواتسه :

راجع المبدأ رقم (25)

(ق)

قرار اداری : ...

ب ـ القرارات الادارية التي توك حقا أن تنفيه مركزا ذاتيا لا يجوز سحبها متي خدرت صحيحة الما

رقم رقم الكيامية المسلمة

القرار العيب فيجوز الطعن عليه من ذي المحنصة خلال الموعد الذي رسيسه القدائرة ، ويجوز سجبه من البهة الادارية التي المسددة طفرال مدة يقاء القرار الميب قائما مهددا بالإلفاء طفا انتهى ذلك عليه ما يترتب على القرار المصيح بالاقعام عليه ما يترتب على القرار المصيح بالقرار المضدد عليه ما يترتب على القرار المصيح بالقرار المضد وللفائة أو القرار المصاد ، والقش وكذلك عليه نفدان القرار لركن للحل تسيين موظف على غير وطيعة بانتهية : ان القرار المصادر بالمترتب بناء على تصوية خاطئة قرارا معيبا بعيب لم يصل به الى تطبيق موسوعة على يتمصن بقوات المواعيد بطبق

(4)

مسأل عسام : _

- نقل الاشراف على المال العام بين اشخاص القانون العام ·

بلا مال عام الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل -نقل الانتفاع بين أشخاص في القانون العام يكون بنقال الاشراف الادارى على هسده الأحدوال بدون مقابل .

المادة (AV) من القانون المدنى ــ الواد ۲ ، ۲ ، ۳ ، ه من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۱۷ لمسـتة ۱۹۷۸ المصادر بانشاء المهيئة المصادم بانشاء بانشاء المهيئة المصادم بانشاء ب

★ المشرع أنشأ ألهية العامة لمواني البحر وناط بها دون غيرها ادارة حواني، البحر الأحمر وخواها أنشأء واستغلال المضائن والمستودعات والسساحات داخل المواني، والملاحق المقررة لها خارجها - نتيجة نلك : يوسطر على الجهات والنشات والشركات والأغراد العمل داخل المواني التي تعييرها الهيشة الا بترخيص منها - الأصل في ملكية الدولة أنها ملكية عامة تتفي منها أدارة المرافق العامة - نتيجة فلك: الانتفاع بالمال الهمام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالا للمان فيما اعد له -نقل الانتفاع به بين المتشاحل المانون العمل أم المعارفة منقل نقل الانتفاع به بين المتشاحل المداون العمل منقل الانتفاع به بين المتشاحل المداون العمل منقل الانتفاء مقابل - رقم رقم القيادة المطعة

لا يعد ذلك من قبيل النزول من أموال الدولة أو المصرف فيها ... استئناء من ذلك : للجهة السامة السامة أن المسوض أن تقور أن يكون الانتفاع بالمال المسام في المسوض الذي أعد له بمقابل ... من يكون أداء هذا المقابدة ... لا يعد الاتفاق تأجيزاً بل هو عقد انتفاع بمال عام .. نتيجة ذلك : يعرى عليه القواعد المسامة في العقدود ... تطبيق تطبيق ... عليه القواعد المسامة في العقدود ... تطبيق ... تناسبة ... تطبيق ... تطبيق ... تطبيق ... تطبيق ... تطبيق ... تناسبة ... تطبيق ... تطبيق

(YV)

مجتمعات عمرانية جديدة :

★ مجتمعات عمرائية جديدة _ حصيية الاستغلال والادارة والتعرف في الاراض _ ايلولة المسائض المستحق بموازنة الهيئة الى الموازنة العامة _ دفاقه • المواد (۲ ، ۲۱ ، ۲۲ ، ۲۲) من القانون رقم ٩٩ اسنة ١٩٧٩ في شان انشاء المجتمعات الغمرانية الجديدة •

المادتان (۲ ، ۲) من مواد القانون رقم ۱۶۳ لسنة ۱۹۸۱ غي شان الأراضي الصحراوية ٠

المادة (٢) من القانون رقم ٧ ليسنة ١٩٩١ غي شان بعض الاحكام المتعلقة باملاك الدولة الخاصة • هيئة المتمعات المدرانية الجديدة دون غيرها هي جهان الدولة السئول عن انشاء هذه المجتمعات وقد جعل المشرع من مواردها بيم وايجار ومقابل انتفاع بالاراضي والمقارات الملوكة لها وهذه الأراضي تتعتل غيما يقع عليه الاختيار وغقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه لانشاء المجتمعات العمرائية البديدة وفيما تغصصت الدولة من أراضى اخسرى الهيئة _ نتيجة ذلك : أسند المشرع الهيئه المنكورة ولاية الاسسبتغلال والادارة والتصرف لغير أغسراض الاستمطاح والاسستزراع في الأراشي الصحراوية ويجرى ذلك لحسابها ويعد موردا من مواردها وفي طل مدم الحالة لا الزام على الهيئة في توريد فأكلس موازنتها الى الغزانة العسامة .. المشرع بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩١ سالف الذكر عدل عن هذا المسلك على نصو باتت معه سلطة الهيئة المنكورة في الاستفسالال والادارة والتحمرات في الأراضي المسعولوية تتعصر غيسنا يقصدهن بقاران رثيمه

ě. رقع اللباعدة المعهورية لاقامة محتمعات عبرانسة جديدة _ نتيمية للك .. ما يتجتق من فائض من هدده الموارد يؤول سنويا الى الغزانة العامة _ علياد ذلك مجال اعمال هذا الصكم يدور في حدود ما تحققه انهيئة من غائض الاستغلال والادارة والتصرف غي الأراضي المضمصة اعمالا لأمكام القانون رقم ٧ لسينة ١٩٩١ المشار اليه لا يتعداه الى ما صواه من موارد اخرى ـ ۲V-(1.1) تطبيق ٠ محلس الدولة : أعضاء المحلس مجلس الدولة _ تعيين في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة _ تحديد الاقدمية ٠ قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسية ١٩٧٢ ــ المابئان ٨٣ ، ٨٥ منه ــ التعبين في وظيفتي خائب رئيس المجلس ووكيل المجلس يكون بفرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العمومية للبجلس ويكون تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة الجمعية العمومية - تجديد الأقدمية في وظيفة نائب رثيس المجلس يكون بالنظر الي تاريخ الموافقية المشار 101 (PYT) البها .. تطبيق ٠ مجلس الدولة _ رئيس مجلس الدولة _ نواب رئيس مجلس الدولة _ مرتب _ مدى جواز اعادة تصوية مرتباتهم ٠ المواد ١ ، ٢ من القانون رقم ١١٤ لسبنة ١٩٨١ يشان زيادة مرتبات العماملين بالمدولة والقماع العمام والخاضعين لكادرات خاصة .. لما كان مرتب رئيس مجلس الدولة المعد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ قد أستفرق جميم الزيادات المزرة بالقوانين السابقة عليها ومن ضمنها تلك القبررة بالتانون رقم ١١٤ لســـنة ١٩٨١ _ نتيجة ذلك :

> لا رجه لاعادة حسابها من جديد .. سبب نلك : لانه من تروى الريط الثابت بعد تاريخ العمل بالقانون الشار الهم . اثر نلك : الطلبات المقدم من نواب رئيس مجلس الدولة بشأن اعادة تسرية مرتباتهم بمندمها هذه الزيادة مشتدة الى مسجع سندها من القانون ...

> > تطبيق ٠

(VV)

رقع رقع المطحة للقاعدة

الجمعية العمومية لقسمين الفتوى وقلتشريم: ما يتعلق باختصاص الحيسة -

- ★ الشرع يمقتضى نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس اقدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٦٧١ وسنم الصلا عاما مؤداه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالعصيل في للنازعات التي تنشأ بين الصالع العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هـده جميعها من اشخاص القانون العام _ يمتنع اختصاص للجمعية العميمية اذا كان أعد الأطراف لا يتدرج ضمن هذه الجهات المصدة على سبيل الحصر ــ تطبيق ٠
- المترع وضع احملا علما بمقتضى نصن للادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة باغتصاص الجمعيه العدرمية لقسمي الفتوى والتشريع بالغمسل غي المغازعات التي تنشأ بين للممالح العمامة أو بين الهيئات العمامة أو بين الهيئات الحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض _ جميعها من اشخاص القانون العمام _ يمتنع اختصاص الجمعية العمومية اذا كان أحد الأطراف لا يندرج ضعن هذه الجهات العدده على سبيل الممس ... تطبيق ٠
- ★ وضع المشرع بمقتفى نص المادة ١٦/د من قانون مجلس الدولة أصلا عاما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصسل في المنازعات التي تنشأ بين السبالح السامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هــده الجهات ويعشبها البعش _ جميعيا من أشامساس القانون العمام مدولاية الجمعية العمومية تنحس عن المنازعات التي يكون أحد الطرافها شخص من انتخاص القسانون الخاص .. هيئات القطاع السام أصبحت خاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العباء وشركاته المناس بالقاتون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ـ تطبيق ٠

(NYY)

(14.)

iqa

0 · Y

رام رام اللباسة المخط

ــ المصلحة والصفة شرطان لطرح النزاع على الجمعية ·

الجمعية المعومية لمسمى الفتوى والتشريع _ نزاع _
 اختصاص _ فقدان عنصر الخصاحة في النزاع _ عدم قدول نظره *

المادة (1/٦/) من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ٠

الم مناط اغتصاص الجمعية بابداء الراي المليزم في المنازعات هو بما ينشئ منها بين الوزارات وبين المسالم العامة ويبن المؤسسات العبامة وبين الهيئات المعلية وبين هذه الجهات وبعضها البعض .. اذا حكم بالالفاء غان جهة الادارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنم عن التنفيذ أو تتقاعس عنه على أى وجه كان ... سبب ذلك : أن حكم الالفاء حجة على الكافسة وهو يعدم بذاته الأثر القسانوني الميساشر للقرار منذ تقريره دون ان يتوقف ذلك على تدخل جهة الادارة - نتيجة ذلك : أن صنور حكم الحكمة الادارية العليا بصدم الاعتداد بقرار الهيئة العبامة للاصلام الزراعي بالاستبلاء على الساحة المتبازم عليها ومن ثم فقد بات اثر القرار معبوما وبالقالير لم بعد للهبئة عصلحة قانونية تصلح سيندا لاستهرارها كطرف في المنازعة مما يؤدى الى عدم قبول نظر النزاع للقدان الهيئة عنصر الصلحة .. تطبق •

171 (0.)

(199)

- الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ـ طلب
 عرض النزاع ـ وجوب تقديمه من صاحب الصفة .
- لا المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة العمادر بالقانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٧ ·
- ا اختصاص الجمعية بنظر المنازعات بين جهتين أو اكثر من المادة من الجهات المنصوص عليها بالفقرة (د) من المادة (٦٦) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لمعاية المطبق وغض المنازعات ما نتيجة ذلك : يجب أن ايقدم طلب النزاع اللي المهمعية المعمومية من صحاحب الممنة غي التقاضي طبقا للتقانون وأن يوجهه الى من يسئل الجهة الموجه الهيا قانونا حسبب ذلك أن المصلة عبل المدعوى أو بديلها من وسائل المسئة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل المعلق من تطبيق .

رام رام القيادية المبلحة

- الجمعية العدومية القسمى الفتوى والتشريع به نزاع
 وجوب أن يكون طلب عرض النزاع من حساحب
 الصفة في التقاضى قانونا
- ألمادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ·
- ★ الصفة شرط للبول الدعوى ال يعيلها من يهماكل صابة السؤى واد قدم طلب النزاع للالل من مدير عام الشئون القانونية بوزارة للداخلية وهو ليس ماحب الصغة في التقاني قانونا عن وزارة الداخلية سنيخة للك عدم قبول الطلب ستطيعة .

¥0 (17)

- الجمعية المعربية لقسمي الفترى والتشريع ـ نزاع ـ مصلحة الجمارك ـ صاحب الصفة في طلب عرض المنزاع عدم قبول طلب عرض للنزاع الماثل لتقعيمه من غير لدى صفة .
- ★ المادة (٦٦ / د) من قانون مجلس الدولة رقم ١٤٠ المنة ١٩٧٧ .
- الترع قرر اصلا عاما من مقتضاه اغتصاص الجمعية المعرمية القصري العقوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنامة أن بين الهيئات المعامة مند المحامة هو بعني من استعمال الدعوى كوسيلة المعامية المعامة قر فضى المغلزهات وقد حدد المقانون وسائل اتصافها بالمغلزهات المتى تعرض عليها كيما تتحرى ولايتها ويستنهض اغتماصها ومن عليها كيما تتحرى ولايتها ويستنهض اغتماصها ومن مباشرة من صاحب المعلقة المعرمية المعامد الم

TAY (NA)

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ نزاع - عدم المتصاممها بنظر النازعات التي تمثل فيهما

رقم رقم القباعدة المبقعة

الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناشر الوقف صفة في الثقاضي .. عدم جواز نظر النزاع · ·

★ المادة (٦٦ / د) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشان مجلس الدولة •

استقر اغتاء الجمعية العمومية في هذا الشان على عدم اغتصاصها ينظر النازعة التي تعشيل نبها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر زارقف ب سببُ ذلك : إن نشاط وزير الأوقياف ومن معيده هيئة الأوقاف في قيامها على شبون الأموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الواقف وهو من اشخاص القانون -الخاص فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوصف القانوني التطلب في نص المادة ٦٦ سالفة الذكر _ كما استقر المتاء الجمعية العمومية أيضا على أن اختصاصها ينظر المنازعات من الجهات المددة بالمادة ٦٦/د هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات ... نتمحة ذلك : أنه بجب أن بقيدم طلب النزاع الى الجمعية من قبيل مساحب المسلة في التقاضي طبقا للقانون وإن يوجهه الى من يمثل الجية الموجه اليه قانونا _ سبب ذلك : أن المسقة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حمايه المقوق ــ تشيق ٠

171 (AE)

404

(40)

- الجمعية العمومية لمقسمي المشتوى والتشريع بـ طلب عرض المنزاع بـ صاحب الهمشة • المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لمسخة ١٩٧٧ •
 - ★ اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتري والتنريج بابداء السرائ في المسائل الدولية والمسسووية والتسسووية والتشريعية وغيرها من المسائل الفتانونية لا ينفط معدهم النص على سبيل العصصر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والرزراء ورئيس مجلس الدولة .. نتيجة ذلك: لم يخول النص غير مؤلاء احالة عذه السائل أو بعضها الى الجمعية المعمية المعمية المعمية المعمية المعمية المعمية المعمية المعمية الذي رسمه الله المنافية ورئيس غير المنافية المعمية ا

وقى وقى المقدون المواسطان

- الجمعية العمومية لقسمى المقتوى والتشريع نزاع طلب عرض النزاع - ضاحب المسفة *
- ★ المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٧ ٠

المدرع قرر اصلا عاما من مقتضاه المتصاص الجمعية المعرمية المصرية المصمي الفترى والتشريع دون عيرها بالفصل المامة أو بين المينات المصالح أو بين الهيئات المصالح أو بين الهيئات المصالح أو بين فقية الهيئات المحالة أو بين فقية المحمدية المحمدية المحمدية المحمدية في هذا الشأن هو بديل عن استصاص الدعرى كوسيلة لمصابة المحترق وفض المنازعات وقد نشات التي تعرض خليا كيما تتحرك ولايتها ويستنهض المتصامحها ومن نشاك أن يقدم طلب صرض الفتراع على المجمعية مباشرة من صاحب الصفة في التنافي طبقا المحمومية مباشرة من صاحب الصفة على التنافي طبقا فلنون وأن يوجهه إلى من يشل المحقة المحرمة اليها فلنون وأن يوجهه إلى من يشل المحقة الدعرى أز الصفة شرط لقبول الدعرى أز بعطه إما من يشل الدعوى أز بعياها من وسائل معاية المحلوق تشيئة .

431 (43)

- الجمعيــة العموميــة لقسـمى الفتــوى والتغريع
 اختصاص ـ خلف عرض النزاع ـ صــفة *
- المتسامين الجمعية العميمية لقسمي الفتري والتشريخ بالمصل في المتازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح الصامة أو بين الهيشات العامة أو بين الهيشات العامة أو بين الهيشات العامة أو بين الهيشات المسلم أو يشرب عند الإغتمامي بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لعماية العقدي وفف المنازعات ووجوب تقديم طلب عدرض السنزاع على المهمية العمومية من صاحب المسفة في التقاض طبئا للقائين وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الوجه اللها قانونا حسيبية والها قانونا حسيبية و

(377) YES

الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع - اختصاص
 طلب عرض النزاع - الموجه الميه النزاع - صفة

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتثريع بنظر النزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص

وقي وقي المستعدد المستعدد

عليها في التقرة د من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استمنال الدعوى كوسيلة لحماية المقوق وفضى المنازعات .. يجب أن يقدم حنب عرص النزاع الي المجمعية المنوسية في حناحب الصمه عن المتنازع الي المجلس الدين وابن يوجهه الى من يمثل الرجه المه قانونا - فلك أن الصمة شرط لقبول الدعوى الابيلها من وسائل حماية المعقوق .. تتيجة فلك . عدم بديلها من وسائل حماية المعقوق .. تتيجة فلك . عدم بديلها من وسائل حماية المعقوق .. تتيجة فلك . عدم بديل عرض النزاع التوجهة لمصدر ذي مضة :

(111)

المتصاص المجمعية العمومية لقسمي الفترى والتتربيع
بنظر النزاع بين جهتين أن اكثر من الجهات النصوص
عليها في الفترة د من المادة 17 من فانون مجلسي المولة
معر بديل عن استممال الدعوى كرسيلة لحماية المتقوق
وفض المنازعات _ يجب أن يتدم طلب عرض النراع ال
المجمعية المعرمية من صماحب الصفة في التفاصل عبدا
المجمعية المعرمية من صماحب الصفة في التفاصل عبدا
المجمعية دالى عن يمثل الجهة الموجه الميها
قانونا _ تتيجه الى عن يمثل الجهة الموجه الميها
قانونا _ تتيجه للى عن يمثل الجهة الموجه الميها
قانونا _ تتيجه للى عن تبول طلب عرض الزاع
في حالة تربيهه الى غير دى صفة _ تطبيق .

477 (7.7)

الجمعية العدومية لقسمى الفترى والتتريع _ مناط الفصومة _ الفتار هذا الناط _ هفظ مناط الفصومة المطروحة على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتتريع قيام السنزاع الذي هر جورما واستعراره بين طرفيها _ طرح الفصومة منتقرة اياه يجعلها غير مقبولة _ المنتارها هذا المناط أثناه نظر الفصومة يجعلها غير ذات موضوع _ نقيجة ذلك : عفظ الوضوع *

(TF1) Fe2

- 🖈 سبخطة الجنمية أثناء نظر نزاع معروض عليها
- الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع طلب
 رأى دعاوى قضائية عدم ماللمة ابداء الرأى •

اذا كان كلا من صندوق الراضي الاستصلاح والشركة المصرية لانتساج اللسوم والالبسان قد لجا الى التضاء بالخامة الدعاوى المشار اليها بفيسة انصافه والمحكم

177

(A3)

		(L) Banks, B.San.	
والي المشية	رقع القناعدة		
11	(T*)	اصــالعه ضد الطرف الأخر واذا كان موضوع تلك الدعاوى هو هين موضوع خلاب الهاى المجودض خلي الجمعية ــ نتيجة ذلك : يغمو من فين الملائم التسعفى بابداء الرأى في شائه ـ تطبيق ·	
		 الجمعية الممدومية لقسمى المفتوى والتشريم - نزاع راي ملزم - عدم جواز معاودة طرحه مرة الخوس · 	
		. للادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٧ -	
		الشرع ناط بالجمعية المعومية الاختصاص بايداء الراي مسببا في المنازعات التي تنشا بين الجهات التي مددها على أن يكون رايها ملزما للجانبين حسما لأرجه النزاع وقطما الزراع وقطما له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهى اليه المحمودة المعرمية من راى علزم سنتهجة ذلك . الراي المصادر عن الجمعية في مجال المنازعات عو رأي نهاش حاسم الاوجه المنزاع نستناه	
	(t. k.)	رلايتها باصداره · ولا يجوز معاودة لحرصه مـرة اخرى حتى لا يتجـف المنزاع الى ما لا نهـاية ـ تطبيق ·	
		البعدية العدومية لمقسمى الحقوى والتفريح - نزاح - راى ملازم - عدم جوراز اهادة عرفى الوضوع اسابلة لهداء الزاى لهي *	
		★ المادة (۱۳۱/د) من قانون مجلس الدولة الحسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •	
		الشرع ناط بالجمعية الاختصاص بابداء الراي مسببا في النارعات التي تنشأ بين جهات حددما على أن يكون رايها ملزما للجانية حسا لارجه الزاع وقطما له ولم يهد لجهة ما حق التعليب على ما ننشهي لله الجمعية العمومية في هذا الشان ـ نتيجة	

ذلك : الراى الصادر عن الجمعية العمرمية في مجال المنازعة هو راى نهائى حاسم للنزاع تستند ولايتها باصداره ولا يجوز معاودة طرحه عرة أخرى حتى لا

يتجدد النزاع الي ما لا نهاية ... تطبيق -

رقم رقم القناعدة المطمقة

(4.3)

- ★ ایجار آماکن _ قانون تنظیم العلاقة بین المالك والمستاجر _ خضوع المنازعات الخاصةبالعلاقة بین -المؤجر والمستاجر لاحكامه _ اثنیات العلاقة الایجاریة منیط: بالمحكمة المقتصمة بما لمها من ادوات ومكنات لهيقا لاحكام القانون والعرف والعدالة -
 - ★ عدم ملاممة تصدى الجنمينة العمومية لتسمى الفترى والتثريع لمطلب الرأى فى حالات-انمقاد الخصومة القضائية _ تطبيق •
- ★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ نزاع ـ
 ـ سابقة ابداء الرأى الملزم فيه ـ عدم جواز نظره *
 - المادة (۱۲/د) من قانون مجلس الدولة "لصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •
- المترع اختص الجمعية العمومية وابداء الراي مسبيا لمي الانزعة التي تنشب بين المهمات الادارية بعضها البعض ، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لمعاية المعقوق وفض المثانوات واضغى الشرع على وقطا له ولم يعظ لهانيين حسما لارجه النزاع من معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ما الرائح المعادد على مصال المنازعة هو رأى حاسم للنزاع ويكون فيه فصل المنازة من رأى حاسم للنزاع ويكون فيه فصل الخطاب أذا خلت أوراق طلب اعادة نظر النزاع من الجعدات من شاتها أن تغير وجه الرأى فيه التيجة مستجدات من شاتها أن تغير وجه الرأى فيه المعسل فيه تغيين .

111 07

★ الجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع _ بلاب راى _ ضريبة المبيات مد حفظ الوضوع . طلب وزير الاعلام من الجمعية العدومية التسـمى الفتوى والتشريع تصديد النسبة التي تقسير على أماسها ضريبة المبيعات على اشرطة المفيديو التي تتولى شركة صدت القاهرة للصوتيات والمرتبات تمسويرها لمسالح جامعتي القاهرة والاسكندرية ومدى خضوح مقابل استخدام استوبيوسات هذه الشركة لمناد الضريبة وذلك وفتا الحكام قانون الشريبة المسابة . رقم رقم القباعدة المبقعة

> الاعلام الذي حاطرت الموضوع اصلا يطلب منها حايده أن الخادت بالاتفاق على الفصيعة الذي تم بين مصلحة الضرائب على المبيدات وشركة مصوت المقاهرة للصوتيات والرئيات حاتيجة إللاء استغلاق باب المخلاف في شائد - تطبيق باب المخلف في شائد - تطبيق

171 (11)

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ طلب
 رأى ـ منازعات قضائية _ عدم ملاءمة ابداء الرأى •

★ استعلاع راى الجمعية المعربية حول جواز زيادة قيمة الصحاط الوحدات السكنية والادارية التي اقامتها احدى المحافظات وذلك باضافة الفوائد المستصدة لبنك الاستثمار القومى الى التكلفة الفعلية التي ينتزم بها كندا من المواشنين مصناجرى الوحداث فلسكنية حجل عددا من المواشنين مصناجرى الوحداث فلسكنية حجل طلب الرأى اقاموا دعارى أمام المحاكم المختصة على مستوى الجمهورية وقد صدرت عدة احكام وتم تنفيذها بالمثل الأمر المؤسوع لاستفهار وجه الزاع بشانه حسيما بالشمل الامر الذي يحول بين الجمعية المصومية وبين نظر المؤسوع لاستفهار وجه الزاع بشانه حسيما يجرى عليه العمل بالجمعية المعربية وقسم الرأي بمجلس الدولة مؤدى نلك : عدم ملامعة ابداء الرائي في الوضوع الماض في المؤضوع الماش في المؤضوع الماشال.

T11 (Y1)

★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ـ طلب رأى من رأى . عسم ملاسة ابداء الرأى ، طلب الرأى من الجمعية المعومية في شان مدى جواز ترقية احمد العاملين الى وظيفة رئيس قطاع باحدى شركات قطاع الأعمال العمام _ الجمعية المعومية وهى بصدد بحد المومية ومن الحالة الى المصائل وانتهت خصفته من الجهة التي الاحالة الى المصائل وانتهت خصفته من الجهة التي يصدر بعد بعد بها وأضحى يتقاضى معاشا بعد أن زايلتم صفته كمامل وهي ركن المعلى في المقرار الذي يصدر بالترقية _ نتيجة ذلك : يضدو من غير الملائم استدوار اجمعية العمومية في بحث صدى جواز ترقيدة الى يؤلية رئيس قطاع _ خليق .

(FA) YTY

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع _ غزاع _
 غزاع مطروح على القضاء _ عدم ملامعة أبداء الراي '

رقع رقع افضاعد افضفحة

> أذا كان منك نزاعا يتطلق بالموضوع معروض على للشناء أضافة آلى أن هناله أحكاما مسادرة لمسائح يعضى المواطنين ضعد اللوزارة بشأن بعض التصرفات التى اجرتها الماضفة على اجزاء من شطعة الأرض — نتيجة ذلك : من غير الملائم أن تضوض الجمعية المعمية غيا طلب فيه المراى تقصوص الجمعية المعمية التى المنت بهائه — تطبيق الإصراءات

(AP) • FY

محميات طبيعية :

- المادة ۱۰۹ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ۷۹ لسنه ۱۹۷۰ المصدل بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۷ -
- امكان طلب الراي من غير وزارة التأمينات غيما صبق أن طلبت وزارة التأمينات الراي فيه _ سبب ذلك سبق طلب الراي من وزارة التأمينات في مسالة من مسائل قانون التأمينات انما يعبر عن سابق موافقتها على طرح عدد السالة على جياد الفترى المفتصة _ تطبيق .

1.4 (79)

6V4

(4.4)

- معميات طبيعية .. معارسة الانتسطة في مناطق المصيات الطبيعية .. التصريح بمباشرتها .. هدرده ٠
- خانون رقم ۱۰۲ استة ۱۹۵۳ غي شان الصحيات خلطبيعية ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۰٦٧ استة ۱۹۸۳ بتغير بعض الصكام القانون المنكور •
- الشرع بمقتض اهمكام القانون المنكور صرب سياجا من العماية على مساحات الاراضي او النياه التي تشملها المعية الطبيعية والتي يصدر بتحديدا قرار من رئيس مجلس الوزراء - صدود هذه الحصاية وصورها - الأنتساطة المعتارة في منطقة المحية والمسموح بها بمقتض ترخيص من جهاز شنرن الابنا - الترخيص معدود في مداد بعدم الترخيس بنشاط ممطور في القانون - خروج الترخيس على هذه العدد يجمله مثالفا للقانون - تطبيق - تلجيق

رقم رقم القيامية الميفعة

م**حّا**برات عامة : ــ

- تحديد الفئة المسادلة لوظائف المخابرات العامة ·
- ★ مخابرات عامة ـ وظائف المخابرات السامة _ نقل _ تحديد الفئة المسادلة _ اعادة تعيين _ حساب الأقدمية ٠
- الحواد (۱۱ و ۱۵ و ۱۰) من القانون رقس ۱۰۰ السامة المعلل بالقانون رقم ۱۰۰ رئيس المسامة المعلل بالقانون رقم ۱۰۰ السنة ۱۹۰۱ سفرار رئيس الجمهورية رقم ۱۹۰۱ اسمنة ۱۹۸۱ من شان معادلة وظائم المقابرات برتب ضباط القوات المسلمة .
- المادة (٥) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ في شان بعض الأحكام الشاصة بالمراد المشايرات العامة المضافة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ ٠
- ★ المشرع بعد أن بين وظمائف المضابرات العسامة بتقسيماتها المفتلة ، والمؤهلات العلمية التطلب، لشغل كل منها عالج بموجب المادة (0) مساقفة الذكر الإثار المترتبة على حصول أغراد المضايرات العامة الذين يصدر بتقديدهم قدرا من رئيس المغايرات العمامة من شاغلى الوظائف المنوسطة الفنية والكتابية على شهادات عليما أثناء المندمة ، وأرجب عند نظهم الى الجهاز الادارى للدولة أو القصاع العام أن يتم النقل الى الوظائف التي تلاثم مؤهلاتهم العليا التي حصادا عليها حقيقة .

17. (171)

مسئولية :

مسئولية تقصرية:

- 🖈 مسئولية ، مسئولية تقميرية . خـطا مشـترك ... تعويض ٠
- الستولية التصيية تقوم على اركان ثلاثة مى النطا والفرر وعلاقة السببية ... مسئولية التبوع عن أعمال تابعة تقوم على اساس مغاير ... مغالده : يتكلى أن يثبت أن وقوع العمل غير المتروع من النابع كان حال تأديبة وطيئته أو يسببها .. تنبية ذلك : قيام مفد المسئولية

رقع رقع المبقحة القباعدة ولو لم يكن المتبوع حرا في اختبار تايعه ــ شرط دلك : أن يكون للتابع سلطة صلية في رقابته وتوجيهه ... اشتراق كل من وزارة الدفاع والهبئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الخطأ .. تنبجة ذلك : جواز انقاص القاضي لمقدار التمويض أو لا يحكم بتمويض أذا " كان الدائن بخطئه قد اشتراق في احداث الضرر أو زاد YA 30 فیہ بے تطبیق 🔹 🖈 مسئولية تقصيرية ... أركانها ... تعويض 🖈 المادة (١٦٢) من القانون المدني • السئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة : المعلا والغبرر وعلاقة السببة ببنهما والخبطة لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه اخفاق الهيئة في اقامة الدليل علم، ثبوت الخطا في جانب مرفق الصرف الصحى - نتيجة . _ ٤٤ (14) ذلك اليسام مستولياتها عن الأضرار _ تطبيق . ★ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريح - نزاع --مستولية تقصيرية _ عدم ثبوت الخطأ • المادة ١٦٢ من القانون الدني • المادة ١٧٤ من القانون المدنى المسئولية التقميرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما أ والخطا لا يفترض وانما على المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذي حاق به من جرائه _ مسئولية المتبوع عن الضرر الذي سمدته تابعه بعمله غير المشروع تقوم على أساس مفاس اذ يكفي لقبام هذه المسئولية أن يثبت وقوع العمل غير الشروع من المتبوع حالة تانية وخيفته ال يسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له علب، سلضة 118 (YY) غملية غي رقابته وترجيهه - تطبيق . ★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع -

السئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عنامر مى الخطا والضرر وعلالة السببية بيتهما ويكثل لقيام

مسئولية تقصيرية _ اركانها _ رفض الطالبة المدان (١٦٢ ، ١٧٤) من القابون المدنى .

رقم رقم القياعدة العقطة

> مسئولية المتبوع عن الأضرار التي يحدثها تابعه بعمله غير المتبروع أن يثبت أن العمل غير المتبروع وقع من التابع اثناء تأدية وظيفته أو بسببها – تتوافر علاقة السببية متى كان للمتبرع سلطة فعلية في نوجيهه ورقابته وتقوم مسئولية المتبرع عن أعمال التابع على أمامان الفطأ المفترض في جانب المتبرع – أساس خلك : مكرة الضمان المتانرض في جانب المتبرع أي حكم الكفيل بالتضامن كنالة مصدرها الفائون – تشبير ا

YE0 (A1)

★ مسئولية تقصيرية _ شيوع الفعل _ قيام علانة التبعية _ تعريص - توافر عناص المسئولية التقصيرية _ تعريص -

 المستولية التقميسيرية تقوم على أركان ثلاثة الخطة والضرر وعلاقة السبسة بينمأ تقوم مستولية المبوع عن الضرر الذي يحبثه تابعيه بعمله غير المتروع على اساس مغاير اذ يكفى لقيام هذه المستولية اثبات وقوع الممل غير المشروع من النابع حال تأدية وظيفة ويسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في الاشراف والتوجيه _ نتيجة ذلك . مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مستولية مردها العمل غير المشروع وهبي لا تقوم في التبرع الاحيث تتعقق مستوليته بناء على خطا واجب اثباته لا بناء على خطأ مفترض _ قيام حكم النقص على اساس براءة المتهم لشميوع الفعل بين عدد من الأقراد ممن تشملهم جميعا علاقة التبعية لوزارة الدفاع لا يملع من توافر عناصر السئولية التنصيرية هے, حانبهم _ تطبیق °

Y08 (97)

🖈 مسئولية تقصيرية 🕳 عنامىرھا 🕳 تعويض

★ المادتان ١٦٢ ، ١٧٤ من القانون الدني

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطا والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم مسئولية المنبوع عن الضرر الذي يمدئه تايسه بعمله غير المشروية على اساس مغلير الديكفي لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وطيفته أو بصببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في المثيار تابعه متى كانت فله عليه سلطة فلية في رقابته وترجيهه تطبيق .

Y3A (5++)

رقم رقم القباعية المطبقة

- ★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثريم ... نزاع ... مسئولية تقصيرية ... التزام بتنفيذ تعهد ٠
- المادة (١٦/١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •
- انه ولنن كان أصل الالتزام بالاداء هو التعویش عن تلفیات ترتیت من فعل الشركة المنفذة مما یشیر اركان السستولیة التقسسیریة بمناصرها القررة وهی النسا والفرر وهلاقة السببیة وها یرتبه للت من وقدوع المستولیة اساسا علی عائق مرتک الفسطا الذا المتزمت الهیئة القومیة لماه الشرب والصرف الصحی ومهدت بسماد المبلغ المستحق عن تلك التلفیات ومن ثم یكون مصدر الإلمتزام بالاداء هو هذا التفهد ذات وتكون الهیئة هی الطرف الملتزم بالوهاء د. نتیجة نلك : لا تقوم السئولية التقسیریة هی هذه المالة باعتبارها مصدر الالتزام د تطبیق .

Y-A (117)

- المسئولية تقصيرية .. توافر عناصر المسئولية ... تعويض ه
 - 🖈 المامتان (۱۹۳ ــ ۱۷۴) من القانون المدتى ·
- ♦ المسئولية التقصيرية تقوم على ثلاثة عناصر عى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينما تقوم مصئولية المنبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على الساس مضاير الذي يكني لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع الممل غير المشروع من التابع على تأثير وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابعة متى كانت له عليه سلطة لهملية غي رقابته وترجيهه متى كانت له عليه سلطة لهملية غي رقابته وترجيهه تطبيق .

TTY (\\\)

_ مسئولية حارس الأشياه :

- مسئولية _ مسئولية مدنية _ مسئولية هارس
 الأشعاه _ تعويش _ غوائد تأخيرية _ مصاريف
 ادارية *
 - 🕷 المادة (۱۷۸) من القانون المدني -

44.

(14.)

di Seel, 201 🛊 الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكمة الجسطوة على شءيلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للعير غاذا ما أغل بهذا الالتزام اغترض الغطة في جانب والتزم بتعويض الفير عما يلحقه من شرر بسبب الشرء الخاضع لعراسته ولا تنقل الاي تابعه المتوط به استعمال الشيء .. سبب ذلك : لأنه وان كأن اللتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله الآانه يعمل لحسباب متبوعه ولصلحته وبأتمر باوامره ويتلقى تعليماته _ نتيجة ذلك . المتبوع وحده هو الحارس 1.1 ann على الشيء _ تطبيق . 🖈 مسئولية عدنية _ مسئولية حيارس الأشبياء ... اركانها • 🖈 القانون المدني ـ المادة ١٧٨ منه .. الشخص الطبيعي أو المنوى الذي له مكتبة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب غمررا للغير _ الاخلال بثلاء _ النطا مفترض في جانبه .. وجوب التعويض - كياية 301 (TTY) الاعقام من الالتزام بالتعويض ... تطبيق . _ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه 🖈 مسئولية _ مسئولية المتبوع عني اعمال تابعه • الله تقرم المستولية التقصيرية على اركان غلائسة النخطا والضرر وعلاقة السببية ... مسئولية المتبوع عن أعمال تابعيه تتحلق متى مسرت هذه الأشعال عن التابع اثناء قيامه باعمال وظيفته او بسببها .. ضرورة توافر رابطة التبعية بين التابع والمتبوح - غوام هذه التبعية غضوم التابم لسلطة المتبوع الذي له حق رقابته

مسئولية بـ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه •

وتوجيهه _ تطبيق ٠

تقوم السئولية التقسيرية على ثلاثة أركان : الخطا _ الضرر _ علاقة السببية _ مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه تقوم على اساس مغاير .. يكلى اثبات وقوع النطأ من التابع عند قيسامه بأصال والهيقعه (111) ال بسببها .. رابطة التبعية .. قوامها .. تطبيق •

رقم رقم القناعدة للمنقحة

(14Y)

071

🖈 مسئولية ... مسئولية المتبوع عن اعمال تابعــه

تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة اركان : الفطا والفحرد وعلالة السببية – الفطا لا يفترض وعلى المضرور اثباته وبيان الفحرر الذي حاق به من المضرور اثباته وبيان الفحرر الذي حاق به من المسئولية المتواع عن أعمال تابعه تحتق من صدرت هذه الأفعال عنه اثناء فيامه باعمال وطيفته ار بسببها .

مسئولية _ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

تقوم المسئولية التقصيرية على اركان ثلاثة: الضفا والشعر وعلاقة السببية بينها حاله الفطا لا يفترض وعلى المضرور المبائة واستظهار وجه الضرر الذي حاق به عن جرائه حسنولية المتبوع عن اعسال تابه عن تقوم على اماس مفاير اذ يكفى القيام عند المسئولية اثبات وقوع العمل غير المشروع من النابع مال تادية وظيفته وبسببها حرابطة التبعية حقوامها حرابطة التبعية حرابطة علية التبعية حرابطة التبعية حرابطة التبعية حرابطة التبعية حرابطة علية التبعية حرابطة حرابطة التبعية حرابطة حرا

oov (Y·1)

720

4410)

- ★ مسئولية تقصيرية .. مسئولية المتبوع عن اعمال تامعه ٠
- ★ تقوم المسئولية التقصيرية على ثلاثة اركان المحلا والضرر وعلاقة السببية بينهما - مسئولية المتبوع عن اعصال تابعه غير الشروعة التي تصدر حنه حمال قيامه باعمال وظيفته أن يسببها مشروطة بتراغر رابطة التبعية بين التابع والمتبوع - شرام هذه الرابطة خضوع التسابع غسلطة المتبوع - تحتق الضرر نتيجة لهذه الأفصال ضير المشروعة - وجوب التعويض *
- ★ عدم حدوث تلفيات او اصلاهات ـ رفض المثالبـ تعويض الجهات الادارية عما غاتها من كسب يندفي التجود عن المطالبـة به اعمالا المسحيح انتتضبيات التي من اجلها شرب المسقح عن المطالبـة بالذوائد التأخيرية في انزعة الجهات الادارية بعشبها البهض ـ تعليق ***

رقم وقم القباعدة المنفحة

موظيف :

١ _ التمين

- ـ التعيين في الوظائف القيادية :
- ★ المادتان (۱ و °) من القانون رقم ° لمسنة ١٩٩١ في شان الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام °
- اللادة (٣) من قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩١ المنطقة المتنفيذية للقسانون رقم ٥ لسسنة ١٩٩١ الشار الله ٠
- ★ الشرع استحدت أحكاما چدیدة لشعار الوطائد الدارة العلیة في الحكومة ورحدات الادارة العلیة وغیرها من الجهات النصوص علیها مقتمی ذلك : اشعر من الجهات النصوص علیها مقتمی ذلك : من غیره مند الحقائد من بین العاملین بالوحدة أو من غیرهم بالجهات الاخری عتی استوفوا الشروط المترزة قامونا لشغلها ما لم تقرر السلطة المقتصة بالتعیین قصر شفلها علی العاملین بالوحدة ذاتها درن غیرها لذا كان البطلان لا یهوی بالقرار الی درك الاندام وائما بهضمه بعیب مخالفة القانون نتیجة ذلك : انتضاء الواعید الموجبة لمسحبه تكسبه حصسانة القعمه من السحب والالهاء استجمایة لدواعی الاستقرار تطبیق *

TEA (1771)

ـ تعيين الموقين

★ المواد ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بشان تأميل المعاقين المصدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة بشار علمائفة المساقين وصودنا لكرامتهم الانسانية وصعلية لهم من الوان المساملة غير اللائقة وتأكيدا لحقهم في أن ينالوا المساملة والوقاية وفيرص المتأتميل اللائمة منتجة ذلك: تخصيص عددا من الوظائف داخل كل وحدة من وحدات الرجاز الادارى للدولاء أو الهيئات المسامة أو القطاع العمام لا يزيد على ٥٨ من مجموع عدد المعاملة المعاملين بكل وحدة على ٥٨ من مجموع عدد المعاملين بكل وحدة على وزير الشرئين الإجتماعية العالمائين بكل وحدة على وزير الشرئين الإجتماعية المعاملة در قرار يوتحديد الوطائف القامم عايهم حريد

وهم وهم المستحدة المستحدة المستحدة المستحدة المستحدة المستحدة المستحدد الم

_ تحدید تاریخ المیلاد الذی یعامل به الموظف

🖈 المادة ۲۰ من هائون بطام العاملين السبيين يالدوله رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ للادة ٢٢ من اللادهة المتعيدية للقانون المتسار اليه ـ الواد (۳۰) ، (۲۱) من لائمة القومسيونات الطبيسة الصادرة بفرار وزير المسحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ ــ المادة (١١) من القانون رقم ١٤٢ لسمنة ١٩٩٤ بشان الاحول المدنية مـ المادة (٢٠) من الملائحة التنفيذية لقانون الاحوال المنية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنه ١٩٩٥ _ المعول عليه كأصل عام في اثبات سن العاملين المدنيين بالدولة هو البيانات الواردة بسجلات قيد واقعات الأجوال الدنية بمصلحة الاحوال الدبيه قروعها _ استثناء من ذلك : اذا كان العامل من ساقطى القيد ، حالة تمزق السجلات القيد بها العامل وعجزه عن تقديم المستندات الرسمية ـ اساس ذلك : البند ٢/ج من المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية السالف الاشارة اليها ... نتيجة ذلك أن يقم ما تصدره الجهات الصحية أو المجالس الطبية من قرارات بتقدير سن العبامل في غير الحالتين المشار اليهما ، ذاقدة لقوتها وهجيتها في اثبات السن ... تطبق -

41 (11)

٣ ـ المرتب

.. مناط استحقاق الزيادة في المرتب

المادة (۲) من القانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۸۲ بتعدیل جدولی مرتبات الصاملین بالحکومة والقطاع الصام وزیادة مرتبات العاملین بالدولة والقطاع الحمام ا الشرع أن زاد في مرتبات العاملین للوجودین بالشخصة المدینی قبل اول یولیو سنة ۱۹۸۲ - نتیجة خلك : استفادة العاملین الموجودین فعلا بالخضمة فی النارحی المشار الهه - تساس خلك . ما صبر مشمة الشرع

رام رام القناطة المبلحة

يصريح نصه بـ « العاملين الحاليين » ... أثر ذلك :
عدم استفادة من عين اعتبارا من الإلا/١٨٢ ولو
ردت أقدميت حكما الى تاريخ سابق ... لا ينال من
تاريخ سابق الدوى الساملة لأفسية الساملين في
تاريخ سابق الذلابد من الوجود الفعلى بالضدمة ...
تطبيق سابق الديد

11 (1)

_ مدى استحقاق العامل للأجر عن المدة من تاريخ نقدمـه بطلب العودة للعدل الى تاريـخ تسليمه العمل فعلا ·

إلا العامل بتقديمه طلب العودة الى العمل يعد قد وضع نفسه تحت امرة جهة العمل ومكنها من استدعائه وتكليفه بواجبات وظيفته - تراخي جهة الادارة في اعادة العامل لعمله اكثر من سنة انشهر - ننية ذلك : عام المثلال لعمله اكثر من سنة انشهر - ننية ذلك : عام المثلال لعمله الكثر عن السلمل في العودة منذ تقيمه الطلب ولا يقل من استحقاقه ما يقابل اجره عن تلك المدة - تطبيق •

۷۰۷ بِ √۰/۰۷

_ الحد الأعلى للأجور

- خ تانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بشأن الحد الأعلى الأجور
 ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۹۸۰ لمنة ۱۹۸۲ المسنة ۱۹۸۲ المسادر تنفيذا للقانون المذكور *
- ★ الجهات الفاضعة لأسكام القانون المذكور مركز المطيعات ودعم اتفاذ القرار هو الحد الجهات الادارية التابعة لوزارة شئون مجلس الوزراء ومن تم قان الساملين بها يعتبرو من السساملين المدنين بالدولة •
- إليد الأعلى للأجور عترين الف جنيه سعويا هسايه يكون على أساس ما يستحق للعامل في حسنة ميلادية كاملة في نهاية شهر دييسعبر من كل عام طبقا لمسيح نصن المادة ٢ من قرار رئيس مجلس الوزراء الشر ذلك لا يجوز وقف عرف مستحقات العامل الماد بلفت خلال جزء من المسئة الحدد الأقدى المنسال المهد *

يتمين الأغذ غي الاعتبار أن الحد الأقصى المقرر بقرار وتيس مجلس الوزراء المشار اليمه تعدل غي حدود ما قضت به القولتين المقررة للملاوة الخاصة -

(12·) 1/2·

رقم رقم القاعدة المنقدة

- ★ قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشان المد الأعلى للأجور – قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ الممادر تنفيذ الملقانون المذكور -
- مناط سريان القانون والقرار المنكسوران ان تكون الميانغ من احدى الجهات المهامنعة الاحكامها يسسنوى الحي ذلك أن تكون في صورة مرتبات أو حوافز أو مكافات أو باي صورة أخرى طالنا أنها صرفت لهزلام العاملين نظير ما أدو من أعمال لهمدة الجهية ـ المعاملين نظير ما أدو من أعمال لهمدة الجهية ـ المقصوف بالمبالغ مجموع ما يتقاضاه العامل في الجهات المسار اليها ـ لا الخر للوصف الذي يتضف المبلغ ولا أتر لمؤوع المصرف الذي يصرف منه هذا المبلغ عادام يصرف من اي من هذه الجهات .
- ★ الهيئة العامة للاصلاح الزراعي من الجهات الخاضعة لاحكام القانون ١٠٥ لمسئة ١٩٨٥ والقرار ١١٥ لمسينة ١٩٨٦ خضوع البسائغ التي صرفت للعاملين بالهيئية للاحكام المشار اليها •

♦ قرانين العلاوات الخاصة ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، ١٩٨ لسبينة العالم ١٩٨١ ، ١٩٨ سبينة العالم ١٩٨١ ، ١٩ لسبينة ١٩٩٠ ، ١٩٩ لسبينة ١٩٩٠ ، ١٩٩ لسبينة ١٩٩٠ ، ١٩٩ لسبينة ١٩٩٠ ، ١٩٩ لسبة ١٩٩٠ ، ١٩٩ لسبة ١٩٩٥ ، ١٩٩٠ لسبة ١٩٩٥ ، ١٩٩ لسبة ١٩٩٥ ، ١٩٩ لسبة ١٩٩٠ أخوود بالمنعة غين التاريخ المصدد بالقانون المادل وبالنسبة لذي يهين بعد هذا الكاريخ بمنع مذه العلاوة الفاصة منسوية اللي اجرد غين تاريخ التعيين الفاصة منسوية اللي اجرد غين تاريخ التعيين الفاصة منسوية اللي اجرد غين تاريخ التعيين المناطقة الم

لا المشرع وإن قرر ضعم العلاوات المقسررة بالقوانين المتار اليها الى الأجر الأسامي الا أنه لم يتطرق الى تصديل بداية ونهاية مربوط الدرجات كما وردت بالمجداول المرافقة بنظم الروقف حيث تظل بداية ربط الدرجـة كما هي وارفة بالجداول القلائة ـ اثر ذلك بقاء العد الاسني اللاجود كما هو ً *

(10-)

العبالاوة الدورية:

المادة ۳۷ مكرر من قرار وزير المواصلات رقم ۲۰۰ لسنة ۱۹۸۲ الصادر بالأحة الساملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية *

£4. ()£4)

-

رةم رةم القيادية المطمة

المادة ١٤ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استحماق العلاوة الدورية غي أول يوليو من كل عنام أنما هو عن سنة سابقة بدات في اول يوليو وانتهت في الثلاثين من بونية ... مؤدى ذلك : إن اليوم الأول من يولية هو يوم اليدم في استحقاق العلاوة وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الذي تستحق عنبه العبلاوة كما يحسب اليوم الأول من العمل ضمن الأيام التي يستحق عنها عدم حساب اى يوم سبق حسابه من ايام السنة أجر العامل - نتيجة ذلك : يتعين في حسباب السخة والا يتكرر احد الأيام في حساب تمام العول والا تداخلت السنوات بقدر عدد الأيام المتكررة من دورة العول _ مقاد ثلك : يتعين عبد حسباب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢٧ مكرر من اللائعة سالفة النكر مراعاة أن حساب مدة السنة انما تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئها - تطبيق *

13· (0A)

- المادة (٤١ مكررا) من القانون رقم ١٤ لمسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المنيين بالدولة والمضافة بالقانون رقم ١١٥٥ لسنة ١٩٨٦ -
- إلى الأول من يولين هو يوم البحد عن استحدق العلاوة ، وأنه يحسب ضمن أيام الشهر الدى سنحق العلاوة كما إعلال ضمن العلم ضمن الميام التي يستحق عنبا أجر العامل ، بثما يحسب اليوم الأول لما تثبية ذلك: اليوم الأول للغالث الترقية أو الظل ضمن أيام شالم يتمين عن حساب السنة عدم حساب عن يوم سبق حساب من أيام السنة ومن ثم يتمين عند حساب من أيام السنة ومن ثم يتمين عند حساب منافة المذكر مراعاة أن حساب مدة السنة أنما تكتمل مالغة المذكر مراعاة أن حساب مدة السنة أنما تكتمل مالغة اليوم بدئها على اليوم المالغ مي بانتهاء اليوم المالق على اليوم المغابل ليوم بدئها تطعنة .

(0.7)

_ علاوات ومكافآت تشجيمية :

القرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القراءد والفسوابط الفاصسة بشروعات البحرث رقم رقم القناعدة المنقحة

> المشتركة مع جهات اجنبية ودولية لقرار وزير المدحة رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۷ باعددار اللاتحـة المليـة والادارية للمشروع ·

 غضوع المكافات التشجيعية وحكافات الدريب التي تمنح للعاملين بمشروع هيئة التنميسة الدوليسه لننظيم الأسرة للحد الاقصى المتصوص عليه في المرارين سالفی الذکر ـ اساس ذلك : إن قرار رئيس الجمهوريه رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ وشدم خدوايط لما يحصدل عليبه العاملون بمشروعات التنمية من مكافأت مادية بان وضع عدا اقصى لجملة ما يتقاضماه العامل بالشروع يحيث لا تزيد عن ٢٠٠٪ من الراتب الاساسي في حالة طعمل بمشروع واحد و ٣٠٠٪ من الراتب الأساسي في حالة العمل في اكثر من مشروع ـ نتيجة ذلك : يتعين عدم مخالفة ذلك ـ تفويض الوزير المفتص في وضع اللهائم المالية لهذه المشروعات _ صدور فرار وذير المسحة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٧ أعمالا لهدا التغويض ناصا على أن الحد الأقسى لمكافأة العاملين بالشروع هيو ٢٠٠٪ من الراتب الأسياسي بد مؤدي تلك : قرار التغويض - الكافاة التشجيمية ومكافأت التدريب معارسة اغتصاص التغويض من حساحب السلطة الأصلية انما يجب أن يتم في الحدود التي رسمها قرار التقويض ... الكافأت التشجيمية ومكافأت التدريب المتى اجاز قرار وزير الصحة سالف الاشسارة اايسه منمها تدخل خسمن الحد الأقصى للمكافأت المأليسة الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .. تطبیق ۰

(17) Y71

- المادتان (۲۸ ، ۹۲) من قانون نظام العساملين المدنيين بالدولة العمادر بالقانون رقم ۶۷ لسنة ۱۹۷۸ والمدل بالقانون رقم ۱۱۵ لسنة ۱۹۸۳ .
- المواد (۳۰، ۳۰) من مواد اللائمة التنفيذية للقانون سالف الذكر المسادر بقرار لجنة شسئون الخصدمة المدية رقم (۲) اسعة ۱۹۷۸ المصدلة بقدار وزير شئون مهلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم 2300 لسستة ۱۹۸۳ -

رقم رقم القباعدة الميقمة

- الواد (۱ ، ۰) من مواد القانون رقم ٥ لمسنة التيادية المنية التيادية -
- ★ المادة (۱۸) من مواد قرار رئيس مهلس الوزراء رقم 1991 لمسنة 1991 باللائمة التنبيد المقانون الماملين المشار الهد المشرع في قانون الماملين المسابين من شماعلي الدينية الدولة المشار الهد العاملين من شماعلي الوظائف العليا للغظام فياس تغلية الاداء على اساس عليدية الرئيساء بشائهم مسنويا شائهم في ذلك شان العاملين من شماعلي وظائف الدرية الأولى غمادونها ذلك : جواز منح شماعلي وظائف الادارة المهلا من الدينية القيادية دون الدرجة المتسارة المسلاوة المشارة عليا من التغيية دون الدرجة المتسارة المسلاوة شروط منعها تغيية شروط منعها تغيية شروط منعها تغيية شروط منعها تغيية تحديد المسلودة المسلودة من المراح منها صديرة من شانهم شروط منعها تغيية شروط منعها تغيية ثروط منعها تغيية ثروا من من المسلودة المس

(A-1) 777

- المادة (٥٠) من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة المعادر بالقانون رقم ٤٧ المسئة ١٩٧٨ ٠
- المادة (۲۹) من القانون رقم ۹۸ اسنة ۱۹۷۹ بشان المجتمعات العمرانية الجديدة .
- المادة الأولى من قرار وزير التعمير رالدولة الاسكان واستصلاح الأراضى ورثيس مجلس أدارة هيئة المجتمات العمرانية الجديدة رقم ٢٩٥ السنة ١٩٨٩ -

المادة الأولى من قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراض ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ -

★ قواعد صرف الكافات والحوافز للعامدين بديوان عام ودارة الاسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانيية المجديدة والمصادر بها قرار رزير التعمير سالفي الذكر اللذان حددا نطاق حريان احكامها وقصرها على العاملين بوزارة التعمير أو ميئة المجتمعات العمرانية المجديدة أن احدى الجهات التابعة لهما اداريا وتنظيميا مستعية ذلك: العاملون بالادارة العامة لشرطة التعمير وهي احدى الادارات المتضمعة المتابعة لشرطة التعمير الداخلية لا يشربون ضعن المفاطيين باحكام القرارية سالم الذكر حسيب خلك : المتفاع تبميتهم الادارية المبدية مـ تطبيق ...

(11.)

رقع **A** Zolio II Fact City

ـ عسلاوة ترقية

- المادتان (۱ ، ۲) من مواد القانين رقم ۵۳ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطآم العباء " والكادرات الغاصة •
- الا احقية الرقي في زيادة اجره بمناسبة الترقيبة بما لا يجاوز نهاية ربط الاجر المقرر للوطيعة الرقي اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من ريادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ... الشرع نص غي قانون العاملين على استعقاق العيامل بمناسعة الترقية بداية الأجر المقرر للوطيفة المرقى اليها او علاوة من علاواتها _ هذه العبارة الأخيرة انما تشير صراحة وعلى ما جرى به المتاء الجمعية السابق الي منج العملاوات الدورية للوظيفة المرقى اليها وتغيد استعقاق هذه العلارة الدورية استعقاقا معجلا بمرجب الترقية .. نتيجة ذلك : خضوع استعقاق هذه العلاوة للأحكام المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون ٥٣ اسنة ١٩٨٤ ـ تطبيق ٠

_ جال التوشل

- ★ الواد ۱۲ ، ۶۲ من مواد القانون رقم ۶۷ لسنة ۱۹۷۸ منظام الماملان المدنيين بالمولة -
- ★ المشرع حيتما أجاز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغل الوطائف المليسا وفقا للقواعد ألتى يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن غاير في الصياغة وهو بصدد تعيني مستحق هذا البدل فتارة أطلق عليه ه شـــاغل الوظيفة » وتارة أخرى نمته بمن « يقوم بأعبائها و ... مفاد ذلك : أن لكل منهما مدلوله الخاص به _ دليل ذلك : أن شغل الوطيفة يكون باحدى طرق أربعة هى التعين والترقية والنقل والندب بينها القيام باعبائها لا يستلزم أن يتم باحدى هذه الطرق _ نتيجة ذلك : منح بدل التمثيل يكون للقائم باعباء الوظيفة كما مو لشاغلها _ تطبيق •

(141)

رقم رقم القباعدة المبقعة

ـ يدل السفر

415 (181)

- ★ المادتان (۲/۷۸ ، ۲/۷۸ مگررا) من الائمة بدل السفر ومصاریف الانتقال الصادرة بقرار رئیس الجمهوریة رقم 13 لسنة ۱۵۹۸ والمدلة بالقرار رهم ۱۵۹۰ لسسنة ۱۹۹۱ ، وقسراری رئیس مجلس الوزرا، رقمی ۲۹۳ لسنة ۱۹۷۷ ، ۱۸۷۷ لسنة ۱۹۷۲ .
- ★ الشرع رفية منه فى تتسجيع الداملين على العمل بالناطق النائية وذلك بالساصة فى نقفات سفرهم وأسرهم من ولى متر عملهم وفى سبيل ذلك قرر منصهم ميزة السفر باستعارات سفر مرتين مجانا والتألث برسع أجوة ... كما زاد فى رعايتهم بأن خيرهم بين اسستعمال تلك الإستعارات قو الحصول على مقابل تقدى لها ... يكفى تسرف صفد الاستعارات الأفراد أسرة المامل أن يكونوا من أفراد أسرته أى من ذوى قرباء الذين يجمعهم أصل مترك وتلك الدفة تتحقق باعالة العامل لهم فعلا ... نتيجة ذلك : لا يؤثر فى ذلك المفايرة فى صبياعة المادتين فى الأولى لفظ د المائلة » وفى اللائمة ... عينما استعفم المشرع مادم العامل يسول والدته ومي من ذوى قرباء الذين يشعلهم مفهوم الأسرة فعن ثم يفعد متعينا أسقيته فى مسلم مفهوم الأسرة فعن ثم يفعد متعينا أسقيته فى صرف المقابل عبدا ... خطييق مرف القابل عبدا ... خطيق مرف المقابل عبدا ... خطيق

رقم وقم الكانفة المنفحة

_ اعانة التهجر

- المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للمساملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومعافظات القناة ٠
- التصرع رماية منه للظروف التي مرت بها محافظات سيتاه وتطاع غرة قرر منع من كانوا يمعلون بها حتى ٥ يونيو المالة عنهذ قدور منع من كانوا يمعلون بها حتى ٥ يونيو الشهرى بعد أدني قدره ثلاثة جنيهات مساحت المتطاقها : أن يكون قدره ثلاثة جنيها اله وقطاع غرة وأن يكون خاضها لأحد النظم أواردة بهذه المادة على سبيل الحصر وأن يكون قد خدم في عده المناطق من البخاطين باحكام القانون رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ من المخاطين باحكام القانون رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ من عدم احتيته ذين تم يتخطف أحد المروط معا يؤدي ال عدم احتيته في تقاض اعالة الهجوع من تطبيق .

1.7 (77)

- المواد ١ ، ٢ ، ١ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منح اعانات للماملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ٠ ومحافظات القناة ٠
- ★ المشرع رتب على تقل العاملين من أيناء سيناء وقطاع غزة ومحافظتات التعاة خارج علم المناطق بعد ٢٩٧٩/٣/٣/ من المماثة من الإعاثة حرب بنائل به وجه أحقيته للقانون آنف البيان على وجه ينتفى به وجه أحقيته في هذه الإعانة ينصرف الى ذات مقهوم اللقل كما سمبق حدد الإعانة ينصرف الى ذات مقهوم اللقل كما سمبق تعديده من تنجيجة ذلك : النقل بن عقد المناش بعشما البعض لا ينفى احقية السمامل في استصحاب عدد الاعانة حاصية.

(47)

- المادتان الأولى والثانية من مواد العانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشال منع اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومعافظات القناة ٠
- الشرع رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا بمعلون بسيناء وقطاع غرة أو معافظات الثناء قرر منجهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التى كانت قائمة في ذلك الوقت _ شرط ذلك : الوجود بالمخدمة في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بالتسبة ئن كانوا يصدون اسبينا، وقطاع

رةم رةم القناسة المسلمة

غزة او الوجود بالخدمة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لمن كاتوا
سيطون في معاطفات الثانة - ومن ثم يكون شرط
استحقاق هذه الاعانة مختلفا بالنسبة لتاريخ الوجرد
في الخدمة باختلاف المنطقة التي بخدم بها العامل
— كون المامل _ خدوع المامل باحد النظم المذكورة في
ماتين المادتين على سبيل الحصر لا يستتبع بالضرورة
محموله على هذه الاعانة بل يتعين التاكد من توافر شرط
الحسيدهاق بالنسبة له وهو الوجود عن الخدمة في
التاريخ الذي حدده السيارع بالنسبة للمنطقة التي
يفدم بها — خطييق .

*** (1-7)

مينة الغيدمة:

- _ اسقاط مدة الحبس من مدة الخدمة •
- ★ المواد ٨٤ ، ٩٤ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

10V (0V)

_ حساب فترة الانقطاع ضبين مدة الخدمة .

- ★ المواد (۳۳ ، ۲۳ ، ۷۷ ، ۹۸) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة العبادر بالقانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۸ •
- بلا امتناع البهة الادارية عن ضم مدة الانقطاع ومن ثم التخطى فى الترقية كان مرجعه الى داى سابق للجمعية المسومية خلصت الى وجوب استفاط مدة انقطاع المامل عن المصل من مدة خدمته ذلك أن حدا الاقتاء لا يعدو إن يكون محضى راى كاشف لحكم القانون وليس منشأ او مقروا له الأمر الذى لا يحول دون لجوء مساحي

رقع رقع العلمانة العلمانة

> الفسائن الى المحكسة المختصسة للمطالبة بما يانسه حقا له _ تنبيحة ذلك : ليس من شيسان ما مسعو من افتساء للجمعية المسرصية الذي حمل تحسسبيا منايرا لما سبق وانتهى إليه واي الجمعية المسوحية في مناه المسائة القانونية أن يفتح للممروضة حالته ميمادا جديدا للطمن في قرار تعطيه في الترقية لتحسن مضا القرار بلوات المواهيد القررة قانونا ، كما آنه يضل يد الوجهة الادارية في أن ترتب أي أثر في مجال ما تم تحسد، من قرارات _ تطبيق .

TTT (11V)

حساب مدة الخبرة السابقة عند التعيين في الوظائف القبادية •

- ★ المادة (٩٥) من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة ... المادة ٢/٢٧ من ذات القانون المدل بالقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ .
- ★ قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (١) لسسئة ١٩٨٠ •
- بلا القانون رقم (ه) لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإدارى للدولة •
- احقية المبين طبقا للقانون رقم ه لسنة ١٩٩١ السائف الإثبارة اليه في حساب معة الغيرة السابقة الرائدة طبقاً للدادة ٧/٣ من قانون نظام الماملين المديين بالدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٨ في حالة توافر تروطها سبيع ذلك : أن شساغل الوطائف القيادية بالجهاز الإداري للدولة وان تفردوا بقواعد خاصمة في مجال تعيينهم بهذه الوطائف الا أنهم ما الفكراء عاملين بالجهاز بنظام الماملين المدين بالدولة الصادر بالقانون وقم بنظام الماملين المدينة الصادر بالقانون وقم بنظام العاملين مدينها الإحكام الخاصة بقسم مدد ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها الإحكام الخاصة بقسم مدد الخيرة الزائدة تقديرة تطبيق .

(11)

_ ضم مدة المحاماة

بلا المادة ۲/۲۷ من قانون نظام الساملين المدنيين بالمولة رقم /2 لسنة ۱۹۷۸ ما المواد الاول والثانية من قراد وزير الثنيية الإدارية رقم /200 لسنة ۱۹۸۳ م تضمت الماد /۲۷۷ مكمان : الأول يتملق بعدد المسالاوات التي يجوز منحها للمامل ، المائي : عدد سنوات المخبرة

رقم رقم القناعدة المنفحة

O

البائز حسابها .. شرط ذلك : مراعاة قيد الزميل وفقا للقواعد الواردة بقرار وزير التنمية الادارية المتسسار اليه .. مؤدى ذلك : أن ثلاثة أرباع مدة الخبرة المسلبة التي اكتسبت من معارسة المحاماة تحسب كاملة للعامل وذلك سواه عارس مهنة المحاماة على استقلال أو بالإشتراك مع الفيح أو لحسابه .. تطبيق .

_ الالتزام بمراعاة قيد الزميل عند ضم مدة الخدمة العامة ·

- ★ للادة (۱) من القانون رقم ٧٦ لسمة ١٩٧٣ في شأن للخدمة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المندل بالقانونين رقمى ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩ لسنة ١٩٧٧٠ .
- الشرع في القانون العام للتوظف عنى أصلا عاما من مقتضاه أن أقدمية العامل في الوظيفة المعنى عليها تتحدد اعتبارا من تاريخ هذا التعيين ، وهو وان كان عدال عن هذا الأصبل العام في ذات القانون أصالح العامل حبتبا أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٧٧ منه حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة والمطلوب توافرها لشيقل الوطيقة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التصن عن كل سنة من السنوات الزائدة قسة علاوة دورية يحد أقصى خيس علاوات من علاوات درجة الوطيفة المعن عليها المامل ، متى توافرت فيه شروط حسابها ، وأستهدف الشرع من ذلك مصلحة العامل في عدم الإضرار به باسقاط مدة عمل سابقة له متفقة مم طبيعة عمل الوطيفة المبن عليها شريطة ألا يطبر بمصلحة الزميل مسمايق التعين مدراعي المشرع التوفيق بن مصلحة المامل في الضم ومصلحة زميله الأقدم منه في ألا يضار من جرأء عذا الضم وبذلك يكون قد أرسي مبدأ عاما تجب مراعاته ولو لم ينص عليه صراحة شان الحال في قانون الخدمة العامة بحسبان أن هذا المدأ قد أملته الماهيم الستخلصة من أحكام قاتون نظام العاملين وأكدته المادة ٤٤ من قانون التجنيد وقي مفاهيم تأبي أن يسبق الأحدث الأقدم في أقدمية الوطيفة بسبب ضم مدة خدمة اعتبارية لم تقطي فعلا في الوطيقة ... تطبيق ٠

(77)

رقم وقم اللاستا المثلط

ضم مدة الخدمة العسكرية

المادة (٤٤) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقر ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ــ المشرع رعاية منه للمجند وهو يقوم بواجب مقدس ورغبة منه أن يرقع عنه ضرر فوات فرمية مثيله من أتيحت له فرصة الالتحاق باحدى الوطائف الشاغرة قبل زميله المجند - تتيجة ذلك : اعتبر مدة خدمته المسكرية في مقسام الخدمة المدنية كاميل عام ... استثناء من ذلك : أورد المشرع قيدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق المجتد الذي ضحت له الندمة السكرية زميله في النخرج المعين معه في ذات الحهـة في الأقدمية _ مفهوم الزميل _ يتصــه بالزميل الذي يعد قيدا على المجند حو الزميل المي ممه في ذات الجموعة الوظيفية دون غيرها من المجموعات الأخرى من ذات الحهة التي يسملان فيها ... نتيجة ذلك : عدم اقتصار مفهوم الزميل على من يحمل ذات الاسم البيل للبؤهل الحاصل عليه المجند وانما يتسع ذلك الشيمل الحاصل على ذات درجة الموهل وإن تغاير اسمه ٠ نطبيق -

AT (£)

57 (0)

- المادة (۷۷) من قانون نظام الماملين المدنيخ بالدولة رقم /2 لسنة ۱۹۷۸ ــ المادة (٤٤) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم /۱۹۷ لسنة ۱۹۸۰ -
- پخ يفترض للاستفادة من أحكام المادتين مسماللمي الفكر أو أيهما أن يكون العامل مسينا على وظيفة دائمة وله أقدمية فيها ... دليل ذلك : أن المشرع قيد حسمات

رقع رقع القاعدة الصيفيط

الأولى بألا يسبق العامل زميله المدين في ذات البهضة في وظيفة من نفس الدرجة من حيت الاقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر وكذلك النائية حـ شخل العامل وظيفة معام تمالت بعقد مؤقد - نتيجة ذلك: عدم استفادة العامل بأحسكام حساب مدة المخبرة العملية وكذلك العامل بأحسكام حساب مدة المخبرة العملية وكذلك المسمكرية الى أن يتم تنبيته على وظيفة دائمة حـ خليق .

471

- المادة (٤٤) من قانون الخدمة المستكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ ٠
- 🖈 المشرع رغابة منه للمحند وهو يقوم بواحب من أقدسي الواجبات وأشرفها ورغبة منه في أن يرقع عنه ضرر فوات فرصية مثبله مين اتبعت له فرصة الالتحاق باحدى الوطائف الشباغرة قبل زميله المجند أعتبر مدة خدمته المسكرية في مقام الخدمة المدنية فتحسب كهدة أندمية بالنسبة الى العاملين في الجهاز الإداري للدولة وتحسب كبدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع المام _ شرط ذلك : ألا يسبق الجند الذي ضمت له مدة الخدمة المسكرية زميله في التخرج المعنى معه في ذات ألجهة في الأقدمية .. حساب مدة التجنيد يتمني أن يكون عند التميين الأول في احدى الجهات الواردة ينص هذه المادة صواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضائها ، تعيجة ذلك و متى طبق هذا النص وحسبت عدة التجنيد بقيد الزميل فإن المامل بكون قد استنفد حقه المقرر بالمامة المذكورة ولا بجوز له طلب اعادة حسابها عند تميينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى .. تطبيق ٠

11-5 (V3)

- المادة (٤٤) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن قانون الخدمة المسكرية والوطنية •
- الواد ۱۷ ، ٦٦ ، ۱۲۵ من القانون رقم ۲۳۶
 السنة ۱۹۹۹ المدل بالقانون رقم ۱۹۳۳ لسنة ۱۹۹۵
- خابط الاحتياط من طائقة المجتدين ذرى المؤهلات يعد
 طوال فترة خدمته المسكرية الالزامية _ بما فيها مدة
 الاستنقاء في ذات المركز القسانوني القريبة المجتد
 كجددى سعيب ذلك : أن أساس الزامهما بالتكامة
 المسكرية مو قانون الخدمة المسكرية _ تنبية ذلك :
 حساب مدة خدمة المسكرية بها فيها مدة الاستقاء يقلبه
 بقيد الزميل الوادد بالمادة ٤٤ المسلم الها م الاستدعاء
 بقيد الزميل الوادد بالمادة ٤٤ المسلم الها مدة الاستدعاء
 بقيد الزميل الوادد بالمادة ٤٤ المسلم الها مدة الاستدعاء
 بقيد الزميل الوادد بالمادة ٤٤ المسلم الها مدة الاستدعاء
 بقيد الزميل الوادد بالمادة ٤٤ المسلم الها مدة الاستدعاء
 بقيد الزميل الوادد بالمادة ٤٤ المسلم الها مدة الاستدعاء
 بقيد الزميل الوادد بالمادة ٤٤ المسلم الها مدة المسلم المهادين المهادة المهادة المسلم الها مدة المسلم الها مدة المهادة المها

تطبيق ٠

اللهسرس الهجسائي (م) 3, رقي القاعدة -44 بالنسبة لطائفة المندين ثوى الؤهلات بتم بعد انتهام مدة الخدمة المسكرية الالزامية وقى هذه الحالة تضم مدة الاستندعاء إلى مدة الخدمة المدنية الأ ما عن المستدعى في وطبقة عامة ببيد انتهاء مدة الإستدعاء _ 407 (92) ـ ترقسة لا الفرار الصادر بالترقية وأن بني على تسوية خاطئة انما يشكل قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي لا يجوز سجيه إلا خلال المواعيد القررة للطمز القضائي ومن ثم يتحسن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطآ أو مخالفة القانون في شانه طائا لم تتحدر الخالفة به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يتمتم بشيء من الحصالة القررة للقرارات الإدارية وذلك كله استجابة لدواعي الصلحة المامة التي لا تستقس موحياتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الإدارية المسمة بعد فوأت المواعيد المقررة لسحمها والناي بها عن الزعزعة وأسمال الاضبيطراب بمراعاة الاتسيباق من المعاد المصبوص عليسه قانونا والذي يجيز لصباحب الشببان طلب الفاء القرار ويحيله الى مجرد عبل مادى لا يتمتم بشيء

727

(140)

القضائي والميماد الذي يباح فيه للادارة صحب عدا القرار ٠ المواد ١ ، ٥ ، ١" من الْقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوطائف المدنية القيادية في الجهاز الإدارى للمولة والتطاع المام _ الواد ١٠٠ ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ٨ . ٩ . ١ ، ١ من اللائخة الننفيذية للقانون سالف الاشارة اليه الصادرة يقزار رئيس مجلس ألوزراء رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩١ ــ المادة (١٥٠) من لائحة شيئون الماملين بالهيئة المرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات الصادرة بقران رثيس مجلس ادارة الهيثة

من الحب أنة القررة للقرارات الإدارية وذلك كله أسبتجابة لدواعي المستشلحة المسامة التن لا تستقير موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المببة بعد فوات المواعيد القررة لحسابها والتأى بها عن الزعزعة وأسباب الاضطراب بمراعاة الاتساق بعد الميعاد المنصوص عليه قانونا الذي يجمز المساحب الشيأن طلب الفاء القرار الاداري بالطابق

وقم وقم الكائدة الصفحة

> رقم ٧١ ليسنة ١٩٨١ ـ المشرع استحدث بالقانون رقم ه لسية ١٩٩١ الشار السه ولاتحته التنفيذية أحكاما حديدة لشغل الوطائف للدنية القياديه ـ نتيجة ذلك : بات اتباع هذه الأحكام دون عيرها هو السبيل الى شخل تلك الوطائف .. التقيد بالترتيب النهائي للمرشحين لشفل الوطائف المذكورة ومن بينهما وظالف مديرى السوم ... تتيحة ذلك : أن أي اخلال بالقاعدة السابقة يعد منسوحًا طبقا لنص المادة ٦ من القانون المشار اليه سـ ما ينمى على قرار الترقية من مخالفة تتمثل في أن الترقية تبت على الرغم من عدم محر الجزاءات الموقعة على المرقى الا في تماريخ لاحق هو مصنى غير سبديد ... سبب ذلك : عدم المحو لا يحول دون الترقية ... صدور قرار الترقية في تاريخ لاحق لمحو الجزاء يؤدي الى صحة هذا القرار ب تتيجة ذلك : عدم جواز سحب مثل هذا القرار الصحيح اذ في سحبه نفسه مخالفة اذ يقاء القرار للدة سبعة أشهر دون الطمن عليه قضاء ... مؤداه : سيرورة القرار حسينا عصبا على السحب تتبجة ذلك : القراز الساحب معيا في محله ... مؤدى ذلك : اعدار ركن المحل من شأنه أن يصبر القرار متعدم _ تطبيق . تقریر کفایة

TA (17)

الواد (۲۸ ، ۳۲ ، ۳۳) من مواد القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ بشان نظام الماملين المدنين بالدولة الممال

بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٣ ٠

إلا سل في التقارير التي توضع لنقدير كفاية العاملين خلال مغة معينة أنها تسبههف تقييم أعمالهم في خلال مغة معينة أنها تسبههف تقييم أعمالهم في خلال المغترة والمعكم عليها وعلى كفاءة للوقف خلالها فاذا التغيير عنها فان _ الشرع بسلك واحدا من نهجين : التهج الأول : أن يتدخل ويقرر للعامل مرتبة كفاية عنه كما في حالة المريض الذي بلشت يعتد لماسرع بالمؤهمة مقاية المتعرب وقائم يعتد لماسرع بالمؤهمة مقال التقرير وذلك كما في حالات الإعارة المحاصل المخارج والتصريح للمعل باجازة خاصله والتخاب اللمل للخارج والتصريح للمعل باجازة خاصله والتخاب اللمل للمخارج والتصريح للمعل باجازة الحاصلة للمخارج التصريح المناس المخالة وقضاءه مستقران على أنه الخيرة وقصر ثبت أن الحوصلة وقضاء مستقران على أنه الذي وضحم ثبت أن المؤهد أنها في خيرة علال خلال القرية الذي وضحم ثبت أن المؤهد أنها المخارج والنسلة التعارية وقصله ثبت أن المؤهد أنه حجلس الدولة وقضاء مستقران على أنه الذي وضحم ثبت أن المؤهد أنه حجلس الدولة وقضاء مستقران على أنه الذي وضحم ثبت أن المؤهد أنه حجلس الدولة وقضاء المساحد المسلم المناس المسلم المناس المساحد المسلم المساحد المسلم المساحد المسلم المسلم

رقم رقم القاعدة الصفحة

> عنها التقرير الأمر خارج عن اوادته كقرأز مسدر بوقفه عن المعل أو في حالات البعثات والأجازات الدراسية فانه يمتنم على جهة الادارة أن تغسم عنه تقريرا خلال هذه الغترة اذ لسبت هناف أعبال أداما تكون محلا للتقبيم ومتى أستحال وضع تقرير كفاية عن الموظف لسبب لا يرجع الى تقصير منه أو اهمال أو اتيان عمل يغضى الى الاخلال بواجبات وظبفته قاته يؤخذ بآخ تقرير كفاية عنه _ الحبس المؤثر نستنزل مدته من مدة خدمة المامل ولذلك لا يثور أمر تقرير الكفاية لسقوط المدة ... التقدير الحكمي تقدير لا يرد اجتهادا وانما يرد ينص صريح _ مصادر الاعتباد للتقدير الأخير بالنبيبة لن بأجازة دراسية بمرتب أو لن هو محبوس احتياطي أو نفاذا لحكم غير تهائي هو الإستصبحاب .. أما المنقطم بغبر اذن والذي لم تنته خدمته فأله لا يستصحب تقريره السبابق على الانقطاع لأن النياب بارادته ... تطبيق ٠

474 (1.-1)

- ★ المادتان (۳۶ ، ۳۵) من مواد القانون رقم ٤٧ أسنة ۱۹۷۸ بشـــأن نظام العامنين المدنيين بالعولة المصدل بالقانون رقم ۱۹۸ أسنة ۱۹۸۳ ٠
- لا المشرع رقب على حصول العامل على مرتبة ضعيف في التقرير السنوى القدم عنه حرمانه من نصف متداد العلاوة الدورية ومن ألترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها التقرير ، ويستوى لأعمال هذا الأتر أن ترو هذه المرتبة في التقرير الموضوع عنه بالفعل أو أن تكون استصحابا لتقرير سابق في الحالات التي اعتد فيها المشرع بالتقرير السابق عنه وضم تقرير الكفاية سيد أنه يشترط لأعمال الأتر الملصوص عليه بالمادة ٣٥ سابقة الذكر أن تكون مرتبة العامل قد وردت في تقرير ين مضموني عن العامل وهو ما لا يتأتى الا حيت يكرن مستمرا يكون التفوير السابي استصحابا باحبيق و

475 (1.4)

ب أحباز ات

عاملون مدنيون بالدولة _ أجازات _ أجازة خاصـة لمرافقة الزوج ـ ترقية _ حكم المنع من الترقية _ اجازة وجوبية ـ ارتفاع حكم المنع من الترقية _ الأثر المباشر للقانون •

رقع رقع الكنامية المنقطة

★ المادة ١٩٧٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين المدنين بالدولة بعد تعديلها بموجب القانون رقم ٧٠ الماملين المدنين بالدولة بعد تعديلها بموجب القانون شمل ١٩٧٦ ماملي عرصا منه على جعيد المراح عرصا منه على جعيد المراح الماملين المحداث وجوب الترخيص للزوج أو الزوجة من الماملين بالوحداث الخاصة لإحكام قانون العاملين المنسان الله بأجازة الخاصة المخير من الماملين بتلك الوحداث أو يقطاع الأعمال المامل القاناح الخاصة المام أو القطاع الخاصة المام أو القطاع الخاصة المام الماملين المناح الإعمال بوصف كونهسا الموازية طبقا للنفرة (٢) من المادة ١٩ المشار البها والنظاع الرحالة لم مسارت وجوبية اعتبارا من ١٩٧٤/١/١٩ ترتب على ذلك الإطاعة التناع حسكم المنع من الترقية مسبح ذلك الأغلام التناع حسكم المنع من الترقية مسبح ذلك الأثلاث المنتر المناع حسكم المنع من الترقية مسبح ذلك الأثلاث المنتر المناع حسكم المنتر من الترقية مسبح ذلك الائن من المناقية مسبح ذلك التمان وحسكم المنتر من الترقية مسبح ذلك التمان المنتر من الترقية مسبح ذلك التمان وحسيد المنتر من الترقية مسبح ذلك المنتر المنتر من المناقية مسبح المنتر من المناقية مسبح ذلك المنتر المنتر من المناقية مسبح ذلك المنتر المنتر من المن من المنتر من المنتر من المنتر من المنتر من المنتر من المنتر من

)· (T)

خانون تظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالتانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ مدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٦ مدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة القرة بعض المادة ١٩٦٩ من القانون الملكور ليس من القراد الصادر بالترقية على تغيض ما ورد بالحسكم المستحدث للعادة المصادر بالترقية على تغيض ما ورد الجسيمية التي تهوى بالقراد الى الانصام ، وإضا يكون القراد مييا مادام مرحم السبب الى التفسيم الخاطيء غير المتصد للقانون ما الحطائ غير المتصد لا يحسى دكن منافيا للمصالح العامة ، وبما ينهاد به مبدأ تفي هذه المسلمة التي عليها مدار كسب الولاية المامة ، وإنفاذ منافيا للمصالح العامة ، وبما ينهاد به مبدأ تفي هذه مشيئه حصدر القرار بانقضاء المواعيد القرارة لسحب مشيئه حصدر القرار بانقضاء المواعيد القرارة لسحب بنجاد عنه بعدا المن مشيئة مسحدر القرار بانقضاء المواعيد القرارة لسحب بنجاد عنه تطبيق .

17A (10T)

_ أحالة للبعاش

خ تحديد سن الإحالة ال المائن هو جزء من نظام الوطيفة المامة الذي يخضع له الموطف ادى دخواله الخممة . ومو نظام قابل للتعديل باحديار أن علاقة الموطف يجهة الإدارة هي علاقة تنظيمية تمكسها التواني واللوائح وليس للبوطف من مبيل طي تمين الإسباب التي تنتهم بها حدمته ومن بينها تحويد من احالته الى للمائن ،

رقم دقم القاعدة الصفحة

واتبا تحيدد تظم التوظف هذه السن حسينا يوجب الهمالم العام مما قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى الماش وهو ما نهجه المشرخ في القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اذ قور أصلا عاما يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يانتهاه خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ... استثناء من ذلك : استثنى المشرع من هذا الاسمال الموطفين الموجودين بالخدمة في تأريخ العمل باحكام القانون الذين تببيز مطم توطفهم يقاءهم في الخدمة يبد يلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمراد في الخدمة بمدها حتى بلوغهم السن المعددة لانهاء خدمتهم في القوانين الماملين بها في ذلك التاريخ كما أمد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعبالها الدائبين وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمأدة (٣٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠ وأضحت الدبرة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمراكز القانونية الثابتة في ١٩٦٠/٣/١ = تطبيق ٠

TTV (\177)

- القانونان رقبا ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن العامين والماشات ــ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن العامين الاحتماعير •
- به سن الاحالة الى المماش جزء من نظام التوظف الذى يخضع له المامل عند دخوله المعدة ... حقا النظام قابل للتعديل في أى وقت للصالح المام ...
- إلا الأصل انتها، الخدمة ببلوغ سن الستين ... الاستثناء للماملين الذين كانت لواقع توظفهم تعبير انتها، خدمتهم بعد السن للذكورة مركز ذاتي يخولهم البقاء في الخدمة حتى بلوغهم السن الماردة في قوانين توظفهم ... مذا الحق المكتسب يجب أن يقل قائما في ظل السل بالمانون رقم •ه لسنة ١٩٣٧ ومن بعده الفانون وقم الم لسنة ١٩٧٥ ... تطبيق •

(737)

خ قانون رقم 19 لسينة ۱۹۷۳ في شأن تحديد سن التفاقد للعلماء وغريجي الأزهر للعدل بالقانونين رقم 15 لسنة ۱۹۷۲ ـ الخلاف حول عفوم المالم _ القانون المذكور جعل مد سن الاحالة للعائن الل سن الخاصة الل العائن الى سن الخاصة والستين بالنسبة لخريجي الأنبرة المؤرم الشريف السابق حصولهم على ثانوية الأزهر الشريف السابق حصولهم على ثانوية الأزهر

دقع	والم
المشعة	

الرجودون في الخدمة وقت المصل بهذا القانون أو من التحقوا بالماصد الأزمرية قبل الصل بالقانون المشار اليه ثم توافرت في شانهم الشروط المنصوص عليها في المادة (١) من القانون ... عدل الجمعية عن افتاحما المادة بجلستي ١٩٨/٣/٣٤ -

(377) A/7

(4)

نـزاع:

- ★ المادة (۱) من قرار رئيس الحمهورية بالقانون رقم ۱٤۷ نسبة ۱۹۹۳ ٠
- ♦ اصدار وزير التمير والدولة للاسسكان واستملاح الأراضي قراره بتكليف شركة النصر للعبائي والانشاءات بتغير بشروع المسكن بعدينة شبين الكوم _ نتيجة ذلك : الصرف الصحي بعيدة الأعمال السستادا لهذا التراد بهذه الأعمال السستادا لهذا التراد المناد المدار المناد المدار المناد المدار المناد المدار المناد المدار المدار كم في القيام بهذه الأعمال عن الهيئة القوجة المدار ودالصرف المسحي مطالبة ألوحة المحلمة لمركز ومدينة ضبين الكوم للهيئة برد تكاليف رد التي، لأصله (ردم أعمال الخر) غير قائمة على صند صحيح جديرة بالرفش _ تطبيل -

141 (71)

- ★ الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي .. الهيئة العمامة للاصلاح الزراعي .. نزاع .. التركات الشاغرة .
- الله المادة (٤) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بئسأن الواريت ، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعظر تملك الأجانب للأراض الزراعية .
- ب مناط ايلولة التركة أو ما بقى منها ال الخزاة العامة هو عدم وجود ورثة فاذا انتهى للناط احتم الزال الحكم ... استيلاء الهيئة العامة لبنك نامر عل تركة المروضة حالته رغم وجود ورثة له فى تاريخ غير قائم على مند صحيح من القانون وريالتال فان قرارها جنسها يندو مخالفا الإحسام القانون حريا بالالتفات عنه ... استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على المساحة من النزاع نفاذا الإحكام القانون رقع ما لمساحة المساحة التمان رقع ما لمساحة التربخ المان يقت محلكة الإجتبي في مناقد المحال تاريخ العلى بة قائمة على مند صحيح عن القانون من القانون من القانون من القانون من القانون من القاندي.

رقم رقم القادة الصفحة

سالفي الذكر جديرا بالرفض ـ مؤدى ذلك : رفضى طلب البنك بشان قطعتي الأرض المشــاد اليها ــ نطبق -

هبئة عامة :

_ هيئة قناة السويس

- لا سكم المحكمة الدستورية الملياً في الدعوى رقم ٣ لسنة
 ١٦ قضائية بعلم دستورية ما تضميته الفقرة الأولى
 من المادة ٩٩ من قانون التفاعد والتامين للقوات المسلحة
 الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع
 بن الماش المخاطبين به رمرتهاتهم الزم _ زوال
 ما عساء أن يكون مانما بن صاحب الماش المسكرى
 الذي يعين بعد احالته للنقاعد بأى جهة من جهات اللمولة
 وحقه في الجمع بين معاشه المسكرى وراتبه المستحى
 له عن عمله بالمولة .
- السلاوة الخاصة المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ــ حظر الجسع بينها وبين الزيادة المقررة في الماش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١
- القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٣ بضم مده العلاوة ــ الجزء الذي يضم مو الغرق بين قيمة العلاوة المذكورة والزيادة المغررة في المعاش المستكرى في حالة زيادة العلاوة على الزيادة في المعاش ــ تطبيق *

ميئة قومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

- المواد (۱۹۱۱ ، ۱۹۱۳ ، ۱۹۱۳) من قانون الفسرائب على المسادر بالقانون رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۸۱ للمدل بالقانون رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۹۳ .
- لا للشرع أنفذ ضريبة أرباح شركات الأموال على الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للفريبة ولم يستثن من ذلك الاجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع بنص صريع معا يدل على أنه لو لم يستثن صراحمة لنظمع للفريبة ـ وعاء عقد الفريبة : هو صحاف الربع الذي تحققه الهيئة العامة أو الاسخص الاعتبارى العام وهو ما يعد مناط الاعقد حول لهد الفرينة _

(777) tot

175

(31)

رمو السلسة	رحم (Macial)	
		الاعتبارية المامة وبع وبين الهدف الأساس من قيامها
		لا تمارض بين أن تحقق تلك الهيئات المانة أو الأشخاص
		ltlb 41 : دمر تقديم الخدمة العامة تتيجة ذلك : 14 Mil
		حققت تلك الهيئات ربحا تعين خضوعه لتلك الضريبة
111	(₹\$)	نطبيق ٠

ــ هيئة قومية الاستشعار عن بعد

- ★ المواد ١ ، ٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين الملميين في المؤسسات العلمية .
- 🖈 الشرع قضى بأن أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ شبأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية الواردة بالبعدول المرافق للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ أو التي ستضاف الى عدا الجدول ... سريان قانون الجامسات على الباحثان الملميان بهذه المؤسسات المثمية قيما لم يرد بشأنه نص في لوائع هذه المؤسسات ... سبب ذلك : اقرار المساواة بين شاغل الوطائف الفنية في المؤسسات العليبة ونظ اثهم الشاغلين لرطائف معادلة في التدريس بالجامعة وتمتم الأولين بذات المزايا المقررة للآخرين ــ سريان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ على الهيئة الغومية للاستشيار عن بعد وعلوم الغشياء واعتبارهها من المؤسسات الملمية .. تتبجة ذلك : تعادل وطيقة رئيس الهيئة منم وطيفة رئيس الجاممة من حيث الرتب والمعاش _ مقتضى ذلك : صريان ذات القواعد التي تحكم المركز القانوني لرئيس الجامعة من حبث المرتب والممأش على رئيس الهيئة _ تطبيق •

۔ حدثة كه باء مصر

- المادتان (۱ ، ۸) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة العدادر بالقانون رقم ۷۷ لسينة ۱۹۷۸ -
- بلا الواد (۲ ، ۱۱ ، ۱۲) من مواد الفانون رقم ۱۲ أسبتة ۱۹۷۷ بانشاه هيئة كهرباه مصر ٠
- المادتان (۳ ، ۳) من مواد لائمة نظام الماملين بهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء وقم ۲۱۱ لسنة ۱۹۷۷ .
- للا لاثمة نظام الناملين بالهيئة تصنت مبراسة على سلطة مجلس الادارة في وضع جداول وظاف الهيئة وبطاقات

رقم رقم القاعدة الصفحة

7.12 (110)

_ الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار

- المادة (٤) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار *
- بلا المادة (۱۹۹) من القانون رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۹۹ بشأن شروط المشدمة والترقية الهنباط القوات المسلحة المدلة بالقانونين رقمي ۱۲۸ لسنة ۱۹۲۱ و 21 لسنة ۱۹۷۱ -
- خ الشرع ناط برئيس الجمهورية تعين دئيس الجهساد التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكباد وتحديد معاملته بالمائية في ذات قرار تعيينه وذلك لمة ثلاث مسنوات قابلة للتجديد حدد المعرع بدوجب المادة ١٩٤٩ ينقل من ضباط القوات المسلمة الوطيفة والمائية تحديد مركز الفامل بالنسبة ال الوطيفة التي يشغلها منوطا بالقرار الاداري الصادر باسنادها الله سائتم الاداري الصادر باسنادها الله سائتم الله تتجبة ذلك : بقرار تعيينة وحده وبحسب الوصف الذي آسيفه عليه ولا يؤثر في هذا القرار أو يغير من طبعته عطاصرته لاي اجراء يتملق بالهاء علاقة النامل بوطيفته السابقة حليق.

14+ (77)

هبئة قضايا الدولة :

★ المادة (1) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧ لسسنة ١٩٨٠ بتعديل حداول مرتبات العاملين باللوقة صنع بدلات الوطيق الوطيق علي عليه العلق الوطيق المرو بعدول الوطاقت الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحسكام توانيت الهيئات القضائية _ أساس ذلك : استبدال المشرع بعوجسال المقانون ٣٧ لسنة ١٩٨٧ المسار اليه بعدال المشرع بعوجسات

رقم وقو القاعدة الصفحة

القانون ٨٩ لسنة ١٩٧٣ _ استثناء من ذلك : حالتين :
الأولى : تصلق بالقواعد الملحقة بالبعدول الملحق بالقانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ _ التانية : _ تعبشل هي اسقية
الضح في المسلاوات والبدلات المقررة للوطيقة والأطل
بساشرة متى بلغ مرتبسه نهاية مربوط الوطيقة والأطل
ببدول القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ وليس المهدول الملحق
من اختلاف المسل ١٩٨٢ _ دليل ذلك : ما يستفاد
من اختلاف المسل الاقسارة هذا ، وذلك بما يغيد
المناون ١٨ لسنة ١٩٨٦ _ دليل ذلك : ما يستفاد
كان زيادة تطرأ على بداية لمربوط تلحق أيضا بنهايته —
كان زيادة تطرأ على بداية لمربوط تلحق أيضا بنهايته —

•£ (\A)

- الراد ۱ ، ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن تنظيم حيثة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ شائن الادارة القانونية للودا ١ ، ٣ من مواد ذات القانون السائف الإشارة اليه – المواد ١ ، ٣ ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من مواد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ للمدل بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٧ ١ للمناوة الراضي الاستصلاح المعدل المؤلدا رقم ١٩٧١ ١٠
- لل المسرع ناط بهيئة قضايا الدولة النابة القانونية عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو علمها من قضايا الدي للحاكم على اختلاف أوراعها ودرجاتها صعندون أراض الاستصلاح يتمتع بالشخصية الاعتبارية المامة عنيبة ذلك : نيابة ميئة قضايا الدولة عنه نيابة قانونية ومي ليست رهيئة بارادة مهنة تضايا الدولة ولا بارادة الصندوق الأصل أن الهيئة تنافي مقابلا اتفاقيا عن اضطلاعها بالدور للنوط بها تانونيا كما لا تملك أن تخرض مقابلا تقرره على البهائد المسامة مؤدي ذلك : لا الزام على صعندون أراض الاستصلاح باداء مقابل الاتباء عن ما المهائد المسامة عن يادم عن الدعاوى التي تباشرها وبابة عنه سـ تطبيق عن الدعاوى التي تباشرها وبابة عنه سـ تطبيق و

77 (71)

فهسرس التشريعسات

اولا : الدساتير والقوائين والتفسيرات التشريعية :

۱ _ النساتع : « لايوجسد »

٢ ... القانون المدنى « ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ».

اليسدا	اللانة
475	17
1/8	17
417	9*
112 · 77 · 74	AV
101 . 171 . 177	
144 . 144 . 147	
777 . 717	
177 . 312 . 47	AA
. 147 . 108 . 178	
. 114 . 141 . 144	
444	
44.	A3
44.	٩٠
. 10 171 . 11	117
. Y1+ , Y+A , 1A2	
AAA	
13 . 43 . 43 . 77	A1/
11+ + 1+A + 1V+	
3/7 . ATY	
4/5	10-
97	176
1 · · · A1 · V7 · 1*	146
111 - 111 - 111	
110 - 1-1 - 127	

```
فكادة
          اليسدا
                                                           NYA
     XXV . 111
                                                           141
            170
                                                           VAT
            170
                                                           ¥-V
            577
                                                           117
            10
                                                           514
            44.
                                                           004
             Aº
                                                            •75
             AY
                                                           075
             žΑ
                ٣ ... قانون الإجراءات الجنائية « ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ »
                                                           المادز
           البسارا
             2.1
                                                            435
         ٤ _ قانون الرافعات المدنية والتحارية « ق ١٧ لسنة ١٩٦٨ » :
                                                           Zall!
            البساا
              ٤١
                                                              ٦٣
                                                            33.
         1 - , VT
                          _ فانون الإلبات « ق ٢٥ لسنة ١٩٦٨ » :
            البساءا
                                                            المادة
        75. . 135
             ATA
                                                             1.1
               ٣ ـ قانون محلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ :
            البندا
                                                            تفادة
. 27 . 21 . 72 . 19
                                                              77
77 . AF . TV . 3A . TY
. 17 . 17 . 10 . 1-
. 117 . 1-9 . 1-7
. 101 - 117 - 117
. \A. . \YY . \71
. TIT . T-T . 199
              485
```

المسلا	المادة ،
777	7A
777	٨o
٤ لسنة ١٩٧٨ :	_ قانون العاملين المدنيين بالمولة رقم ٧
	معدلا بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣
	وبالقانون ٣٤ لسنة ١٩٩٢
	بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤
الإسدا	illes
110	\
110	A
171	**
٦٧	14
Fot	1.5
11	10
17	٧٠
٧١ -	44
77	Y±
177 . 9	₹•
11.7717	**
1.4 . 1.E	44
7 - 7	.44
1.5	***
1.5	* £
1-4	Υ •
114	**
77	Y A
70 . 08	۶۱ مگورا
34	1 4
19	£¥
11.	٠٠

الإسدا	lifes
1.4	• ₹
117	74
*	71
٠V	A£
14.	A.
•7	14
117	5 A
	٨ ـ التفسيرات التشريعية :
اليبدا	القرار التفسيري :
٧١	قرار التفسير التشريعي رقم ه لسنة ١٩٦٥ • ــ معدلا بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ •

ثانيا: القوانين والراسيم بقوانين الاخرى:

(أ) القوانين :

المسدا	القسانون
٦٠	القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشان الواديث •
	القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم
VT , 1.	التوثيق في المواد المدنية ٠
٣٠	القانون رقم ١٩٤٤ لسبنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري •
	القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى •
MT	ــ معدلا بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٢٥٩ ·
٣٠	القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حمامة الآثار .
12+	القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن العمقة -
711 . 177 . 170	القانون رقم ۱۷۸ أسنة ۱۹۵۲ بشأن الاسلاح الزراعي .
	القانون رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن مصحرة أموال أسرة
4/4	محمد على وممتلكاته ٠
	ألقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بحس الأحكام الخامسة
	بشركأت المساهمة وشركات التوسية بالأسهم والشركان
	ذات المسئولية المعدودة -
187 c 3:3 c V c 7V	

اليسفا	القائون .
	۔ معدلا بالقانون رقم V أسنة ١٩٥٩ ·
	ــ ومعدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ -
	_ ومبدلا بالقانون رقم ١٥٩ أسنة ١٩٨١ •
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقارات
171 . 781 077	المبنية •
	القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المعال الصناعية والتجارية
110	وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصمحة
	والخطرة •
A•	القانون رقم ۱۲۷ استة ۱۹۰۰ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة -
	ــ معدلا بالقانون رقم ۲۰۳ آسنة ۱۹۰۰ -
	مسدلا بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ ٠
154	القانون رقم ۳۱۷ لسنة ۱۹۵۱ بشان الجمعيات التعاونية • القانون رقم ٥ لسنة ۱۹۵۷ بشان انشاء صندوق دعم صناعة
144	القانون رقم ۵ تسته ۱۹۵۷ پشان انشاه مبدوی دغم صباعه غزل الحریر السناعی ومنسوجاته ۰
VA.	القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن قانون المرسسات العامة •
15A	القانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۵۷ بشأن البنول والائتمان •
	سا صدلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٣ ٠
	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشسبان التصرف بالبيع في
711	الأراضى الزراعية ٠
٧١	القانون الملغى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجامعات • ــ معدلا بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٣ •
44	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن النامينات الاجتماعية ٠
	سه معدلا بالقانون رقم ۱۹۳ السنة ۱۹۹۱ .
	القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والاجازات
1.7	الدراسبة والمنح بالجمهورية العربية المتحدة ٠
7.0	القانون رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۰۹ بشأن توزيع الأواخى الزرأعية على صنار الفلاسين •
	على عنصار الطالون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٠ ·
	·
74	القانون . قم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شريط المخدمة والترقية لضباط الفوات المسلحة •
	ــ معدلا بالقانونين وقتى ١٣٨ أسنة ١٩٦٧ ، ٤٩ أسسنة ١٩٧٤ -

الإسعا	القبائون
11	القانون رقم 372 لسنة 1909 يشأني خدمة الضباط الاحتياط بالترات المسلحة • _ معدلا بالقانون رقم 177 لسنة 1973 •
757 - 178	الفانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمي والمعاشات لموطفى العولة •
183 1 148	القانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٦٠ بشاق التأمين والمائنات لمستحدمي الدولة وعمالها المدنيين •
VA	القانون رقم 770 لسنة 1970 بشياق المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي •
** , ** , ** , ** , ** , ** , ** , **	القانون رقم ۱۰۳ كسنة ۱۹۲۱ بشسسأن اعادة تنظيم الأزمر : والهيئات التي يشملها - مد المصدل بالقانون رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۹۵ -
ATA	الفانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٦ بشان الحد الأقسى لملكية الفره من الأراض الزراعية -
VA	القانون رقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۹۱ بشأن المؤسسات المامة للنقل البحرى •
Y £1	التانون رقم ٣٦ لسسنة ١٩٦٢ بشأن تغويل مجالس أدارة للؤسسات المسامة سسلطة الجمعية المعومية بالنسبة للشركات التابعة لها ٠
٦٠	
140 . 7.	القانون رقم ١٥ لسسينة ١٩٦٣ بشاق حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية -
777 . 737	القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمماشات الوطفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيخ ٠
٤٠	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهينات القضائية -
V. A. VOI. AOI. VII. FAI. VAI. 211. OFI. FFI. VII. ARI. O.T. VII. ARI. O.T. AIT. FFT. YTT. (TY. VII. FFT. FTT.	القانون رقم ٦٦ لَـــَة ١٩٦٣ بَسَان البحارك •

اللبسفا	٠ اللهائون
۲۱	القانون رقم ٧٥ أسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة • ــ المعلل بالقانون رقم ١٠ أسنة ١٩٨٦ •
	• • •
¥A.	القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۹۶ بشان الؤسسة الصرية البامه للنقل البحرى •
24	القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن الأمراص المزمنة •
107 . 77	الفانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأصنات الاجتماعية ٠
\$ - , T - , T +	القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر -
7:1	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشان تأجير المقارات المبلوكة للدولة -
	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٤ يشأن شروط الخدمة والترقية
77	لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود أ
¥: £	القانون رقم ۱۲۹ لسسنة ۱۹۹۶ بشسان الجهاز المركزي للمحاسبات •
	ــ معملا بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ٠
	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات
٧٠	القطاع المام ٠
440	العانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشيان الزراعة •
	_ معدلا بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ ٠
03/ , 78/ , 077	القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٧ في شأن النظافة العامة •
A77	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشان رسم مساعدة الطلاب •
٧٠	القانون رقم ۸۶ لسنة ۱۹۹۸ بشان الطرق العامة وبالنيا. القانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۶۹ بشان الطرق العامة -
Ao	القانون رقم 22 لسنة 1979 بشال انشاء تقابة المسيادلة •
147	الفانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ يشأن تميين حد أقصى لملكية الأسرة والغرد في الأراضي الزراعية ٠
100	القانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٧١ بشان القطاع العام • ــ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •
₩•	القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٠
	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بشأن انشاء هيئة عامة باسم
AYY	بتك ناصر الاجتماعي •
144	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بشأن أسواق الجبلة -

البدا	القسانون
779	الفانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشان نطام المحابرات العامه . ــ معدلا بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٠ .
77	القابون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن حيثة الشرطة -
۱۸	القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن قانون السلطة القضائيه ٠
71.01.77.37.	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم المجامعات •
. 144 . AV . VI	_ معدلا بالقانون وقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ -
171 1A1 .	_ ومعدلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ٠
AAF APF .	
7:7	
141	الفانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشدران المشملات الفندقة والمهاجمة ٠
448	القانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۷۳ بشان تحديد سن التقاعد للملماء وخريجي الأزهر ٠
	ــ معدلا بالقانون وقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ .
	ــ وبالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ ·
177	القانون رقم ٤٧ لسيسنة ١٩٧٣ بشيسان الادارات القيانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والرحدات التابعة لها •
3.7	القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ·
77	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشان الخدمة العامة للشباب •
	سا معدلا بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ -
	ــ ومعدلا بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ -
14	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ بشان الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة -
	القانون رقم ٥ لسبينة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاقحاد العربي
1++	للنقل البحري .
127	القانون رقم 27 لسنة ۱۹۷۶ بشأن اصدار نظام استثمار المال الدربي والإجنبي والمناطق الحرة - _ معدلا بالقانون رقم 470 لسنة ۱۹۸۹ -
•٦	القانون رقم ٦٦ أسنة ١٩٧٤ بشأن تقابة للبندسين •
•1	القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة اللهن التطبيقية • سـ معدلا بالقانون رقم ٤٠ أسنة ١٩٧٩ •

الإسدا	القائون
141	الفائون زقم ۸۰ لسنة ۱۹۷۶ بشان بعض الأحكام الخاصـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
740	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العامليّ المدنيق بالدولة والقطاع العام •
F.o.	القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام هيئة قناة السويس ٠
"	القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشان تأميل المعرقين · ــ مصلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٧ ·
•T	القانون رقم ٥٣ أسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحل
154	القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ بشان نظام منح التزامات أدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارت ٠
P7 . 771	القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن النامين الاجتماعي •
	_ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ -
	_ معدلا بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۷ -
174	القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين للقوان المسلحة ٠
A+	القانون وقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي ٠
YA	الفانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۷۵ بشأن بعض الأحكام الخامسة يشركات القطاع العام ٠
۱۸۷ ، ۱۹۷	القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۰ في شأن الاستيراد والتصدير •
110	القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۱ بشسأن انشساء حيثة كهرياء مصر ٠
VII - 177 - 177	القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن الترخيص لوزير البترول في التماقد مع المؤسسة المصرية المامة للبترول •
۱۸	القانون رقم ١٧ لسسنة ١٩٧٦ بشسأن تعديل أحكام قواب الهيئات القضائية ٠
V7 - X7 - T-1	القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للماملين المدنيين وقطاع غزة ومحافظات القناة •
٦	التمانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بشان منح علاوة اضافية للعاملان بالجهاز الادارى للدولة والهيئات السامة والتطاع الملم •

(أبها	القسانون
7+7 - 101 - 14 - 4F	القانون رقم 21 لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر °
	_ ممدلا دالقانون رقم ١٣٦ لسبنة ١٩٨١ .
194	الْقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المسأملين المدنيين بالدولة •
	معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ٠
17 . F1 . TA	القانون رقم 28 لسنة ۱۹۷۸ يشان نظام الساملين المدنييز. بالتطاع العام •
73	القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن انفسساه اتحاد الادامة والتليفزيون ٠
	ــ معدلا بالقانون رقم ۲۳۳ أستة ۱۹۸۹ ·
77 . 70 . 70 .	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الادارة المحلية ،
Po7 , 0V , VV	_ معدلا بالقانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٨١ ٠
171 . 777 . 331 . 371 . 737	_ ومعدلا بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ •
111 - 11 1-1	القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشاء هيئة المجتمعات المعرانية الجديدة ٠
277	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن الترخيص لوزير البتروا. في التماقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول *
73 . 00 . 70 . 4A . AA . 77 . 7Y	القانون رقم 111 لسنة 1940 بشأل ضريبة النعفة على الأعمال والمحرارات المصرفية ،
	ـ ممدلا بالقانون رقم ١٠٤ أسنة ١٩٨٧ ٠
	_ وحصلا بالقانون رقم ۲۲۶ لسنة ۱۹۸۹ ·
	_ ومسدلا بالقانون رقم ۲ أسنة ۱۹۹۳ ·
174	القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن الدماءن الزراعي •
. 71 - 77 - 0 - 5	القانون رقم ١٣٧ لسسنة ١٩٨٠ بشسأن الخدمة المسلخرية والوطنية
	_ معدلا بالقانون رقم ۱۰۳ لسنة ۱۹۸۲ ·
14 - 14 - 0	القانون رقم ۱۶۳ لسنة ۱۹۸۰ بشأن تمديق جداول مرتباد: الكادرات الخاصة •
	- معدلا بالقانون رقم ٣١ أسنة ١٩٨٠ ·

الإسمة	القانون
177	الفانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۸۰ بشمان انشاء وتشفيل وتطوير شبكات السكك الحديدية ·
٧1	القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بشسان انفساء الهيئة القوميه للاتصالات السلكية والملاسلكية -
771	القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الفاز الطبيعي بالهيئة المعامة للبترول •
***	الفانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ بشان الترخيص لوزير البترول في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة نلبترول ·
*^	القانون رقم ۱۲۰۰ لسنة ۱۹۸۱ بشأن قانون الاشراف والرفانة على التأمين •
12.	قانون وقم ۳۰ لسنة ۱۹۸۱ بشسأن فرض وسم اضافی على التذاكر •
17 - 1	الفانون رقم ۱۱۶ لسنة ۱۹۸۱ بشان زيادة مرتبات الماملين بالدولة والقطاع المام والمعاملين بكادرات خاصة -
27	القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۱ يشان المعاسبة الحكومية - ممدلا بالقانون ۱۰۵ لسنة ۱۹۹۲ ۰
144	القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن اصدار الفريبة العامة على الإستهلاك •
٨٢	القانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ بشان بعض الأحكام النفاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بن الملزجر والمستاجر •
177 . 175	القانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ بشأن المبل •
***	القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم •
	_ معدلا بالقانون وقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٨ · _ ومعدلا بالقانون وقم ٣ لسنة ١٩٩٤ ·
1.7 . 40	الغانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأرامي ألمسحراوية -
12 . 10 . 27 . 12 .	القاتون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يشان القرائب على الدخل -
	ے معدلا بالقانون رقم ۱۸۷ آسنة ۱۹۹۳ ۰
454 . 4 45	القانون رقم ۱۰۹ لسنة ۱۹۸۱ يشاني شركات للساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية للمحدودة ٠
770	القانون رقم ؟ أسئة ١٩٨٢ يشأن التغطيف السوائي ٠

الميسدا	القانون
	القانون رقم ٩ لمسمنة ١٩٨٢ بشمسان تنظيم المناقصمات
7/ A . 7//	والمزايدات •
38/ . 4-7 . 177	
772	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن انشاء الهيئة القيمية للبريد -
3	القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بشان تمدمل جدوثي مرتبات العاملين بالعكومة والهيئات والقطاع العام •
717	الفانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكامأت ومرتبات ممثل الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها ٠
447 - 441 - 481	القانون رقم ٩٦ أسنة ١٩٨٣ بشأن الاعقاءات الجمركية -
	القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حيثات القطاع المسلم
. 117 . VA . Ve	وشركاته ٠
74/ 737	
4.4	القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحيات الطبيعية •
	المانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تمديل بعض أحكام فانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
7.0	السنة ۱۹۷۸ -
٧٠	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حياية الآثار ٠
5 -1	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشيان نقل منكية بعضى الأراصى الواقعة عنى أملاك الدولة الخاصة الى الحافظات وصندوق أراضى الاستصلاح -
• , <i>f7</i> , VA	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن زيادة مرتبات الماملين بالدولة والقطاع المام والكادرات الغاصة •
1.0	القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية ·
44	القانون رقم ۱۱۶۷ لسنة ۱۹۸۱ بشأن فرشی دسم تضیة الموارد المالیة لمعدفة ، ـ معلا بالقانون رقم 0 لسنة ۱۹۸۸ ·
189 , 18V	القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بغسان الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المعلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركاح والجوميات -
671 , 13/	القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۸٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع "المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي •

اللبسة	القيانون
177 . 17 . 101	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بشنان الثلاوات الطامنية -
ďÅ.	الغانون رقم 40 لسنة 1948 بشأن ضم اعانة التهجير بن المرتب والماش للمامليّ الغاضميّ للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ·
7.4	القانون رقم ١٤٤ لسسنة ١٩٨٨ بشسسانه الجهاز الركزى للبحاسبات •
10- , 124	القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ من شأن السلارات الخاصة •
10 154	القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٩ في شأن الملاوات الخاصة -
7A+ + AA + 5+	الغائون رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ بشأن الاستثمار • - مسلالا بالقانون رقم ۹ لسنة ۱۹۹۰ •
\A 9	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكيسة المقارات للمنفعة العامة -
154 . 10.	القانون رقم ١٣ لسبة ١٩٩٠ في شأن العلاوات المخاصة •
12A	القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسسابات بالبنوك •
. 1.4 . 17 . 14 77 . 77.	القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الوطاقف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للمولة والقطاع العام -
\·\ , Yo	القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشاق بعض الأحكام المتعلقة بأعلاك الدولة المخاصة -
74	القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ بشان محو الاميه وتعليم الكبار ٠
117 . 22 . 27	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشان الضريبة المامة على المبيمات
. 177 , 797 , 797 . AVF	مضافاً اليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لســمة ١٩٩٢ ٠
	ومضافا اليه بقرار رئيس الجمهيرية رقم ۲۹۰ لسنة ۱۹۹۳ •
4.4	القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۹۱ بشأن ربط الموازنة المسامة للدولة للسنة المالية ۱۹۹۲/۱۹۹۱ •
27 . •V . AV . V7/ . 72/ . 767 . 737	التانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ بشأن شركات قطاع الأعمال. العام ·

الخيشة	القانون
77 . 187 . 101 . 177	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ في نبأن البادوات المعاصه ،
V-A	الفانون رقم ؟٣ لسنة ١٩٩٧ بشان تمديل سفى أحكام قانون تظام العاملين المدنيين بالدولة •
3-3	القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۹۲ بشان ربط موازنة الهيئة وأدراج فانضها على أنه فالفي حكومي •
144	الفانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائى العلاج الطبيعى العاصلين عى درجة الدكتوراه ·
144	القانون وقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ بتسسان تعديل بعض احکام قانون الضرائب على الدخل العسادر بالقانون وقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۱ -
1ÉV , 1++	القانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٩٣ في شأن العلاوات الخاصة •
7.5	القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن معاملة رئيس الجامعة معاملة الوزير من حيث المعاش •
17	القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية -
·*/ . V3/	القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن الملاوات الخامسة
₹0+	القانون رقم ۲۰۶ لسنة ۱۹۹۶ بشأن زيادة الماشات وتديل بخس أحكام قوانين النامين الاجتماعي •
101 . 184	القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن الملاوات الخاصة •
1113	القانون رقم 79 لسنة 1990 بشأن دبط الموازنة المسامة للدولة .
	(ب) الراسيم :
1.48	الرســـوم

المرسوم بقانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۰۰ يشاق التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ·

157 . 1-2

_ معدلا بالقانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۵۹ .

ثالثنا : قرارات رئيس الجمهورية :

المبسا	القسرار
448	قرار رئیس ألجمهوریة رقم ۷۹۰ لسنة ۱۹۵۷ بشاق انشــا. مؤسسة عامة لشنون برید مصر ۰
175	فرار رئيس الجمهورية رقم 79 لسنة ١٩٦٨ بشان النصرف بالمجان عن المقارات المطوكة للمولة والنزول على أموالها المتلولة في الإقليم للصرى •
F7 , P3 , 20 .	فرار رئيس الحمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشان لالنعة بدار السفر ومصاريف الانتقال -
	ـ معدلا بالقرار رقم ۱۶۹۰ لسبتة ۱۹۳۱ ·
	ـ ومعدلا بقرادی رئیس الوزراء رفنی ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ . ٨٧٧ لسنة ١٩٧١ -
775	قرار رئیس الجمهوریة رقم ۸۹۳ لسنة ۱۹۵۸ بشان تحدید أصول هیئة البرید ۰
747	فرار رئيس الحمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشان اصدار فانون نظام الاهارة للحلية •
99	فراد رئيس الجمهورية وقم ٣٣١ لسنة ١٩٦٠ بشان انشاه ممهد التخطيط القومي .
١.٥	فرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اللائحة التنفيذية للفانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجاممات -
34	فراد رئيس الجمهورية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٦ بشأن تنفيذ خطة النمية الاقتصادية -
721	درار رئیس الجمهوریة رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۹۳ بشان تنظیم الهیئة العامة للاصلاح الزراعی ۰
100	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٥ بشان اعادة تنظيم الهيئات المامة في قطاع القائن •
409	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المعلية •
√ a	فراد رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن ضم بعض المناطق للمحافظات المتاخمة لها

المسيلة	القسواد
**	ورار رئيس الجمهورية رقم ٣٩١٦ لسنة ١٩٦٦ بشان اعتبار الممهد القومي للتخطيط هيئة علمة ٠
100	فرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشان لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة -
١, •	قرار رئیس الجمهوریة رقم ۸۸٦ لسنه ۱۹۱۷ بشأ ن تحد ید نسبة ۵٪ تجنب من الأرباح الساطیة بالارسسات السامة وشرکات القطاح العام لشراه سندات حکومیة او تودع بالبناف الرکزی فی حساب خاص •
**	فرار رئيس الجمهورية دقم ١٩٧٧ كان اكاربية البعث العلمي والتكنولوجيا • _ معلا يفرار رئيس الجمهورية رفم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٥ •
٧٠	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٣ لسمه ١٩٧٤ بشأن تحديد النسبة التى تجنب من الأرباح الصاذية يشركات القطاع العام لشراء سندات حكومية
\/\ \\\\	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٠ لسنه ١٩٧٥ بأسأن اصدا اللائمة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ •
7 . 77 . A7/ . -// . /A/ . ••7 . A77 . 737	درار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن اصدار الملائمة التنفيذية لقانون تنظيم العاممات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -
94	ورار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ يشان اعتبار مرفق الكهرياء من المرافق ذات الطبيعة الغاصة •
172	قرار رئیس الجمهوریة رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن تقویض رئیس مجلس الوزراء فی مباشرة بنش اختصاصاته •
140	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على اتفاقية انشاء الشركة العربية للصناعات العوائية •
•£	قرار رئیس الجمهوریة رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۷۰ ب شأن لائحة بدل السفر ومصاریف الانتقال - ــ معدلا بقراریه رقمی ۹۳۰ لسنة ۱۹۷۷ و ۵۷۷ لسینة
71	۱۹۷۹ - قرار رئیس الجمهوریة رقم ۲۵ لسنة ۱۹۷۹ بشآ ن انشاه صندوق آراضی الاستصلاح - ـ معدلا بالقرار ۹۹۷ لسنة ۱۹۷۷ -

البسدا

القسراو

7£• · V	قرار رئيس الجمهورية وقم ٦٥ لبينة ١٩٧٧ بتبياني اعضاء المركبات ذات المعركات والمدات الأخرى التي تهميها المحكومة الهولندية للمحكومة المصرية من البحدارك - قرار رئيس الجمهورية وتم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن المواققة عرار دئيس الجمهورية وتم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن المواققة
*1	على اثناقية التماون الفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وحولندا •
74	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن انشاء الهيئة العامة لمواني، البحر الأحس .
A01 : 051 : 0:7 : 517 : A17 : F17	قرار رئيس الجمهورية رقم 60% لسنه 1974 بشان اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية.
7.0	فرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفافية منجه لمشروع الاسسكان ورفع مســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
281 - 717	قراد رئيس الجمهورية رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٨٠ بشان التفويش لمناقب رئيس مجالس الوزراء في مباثرة يشي اختصاصاته -
714	قراد رئيس الجمهورية وقم ٥٣٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعتبار مشروع الزوراج الخطف الحديدى ما بين موعاج والأقصر من أعمال المنطحة العامة •
7.0	قراد رئيس الجمهورية رقم 108 لسنة ۱۹۸۰ بشأن سريان الأحسكام المطبقة في جامصات مصر عل طبلاب جامعة الازعر . معدلا بالقراد رقم 1841 سنة ۱۹۸۲ .
**	قراد رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يشان معادلة وطاتف المخابرات برتب ضباط القوات المسلحة •
11	قراد رئيس الجمهورية دقم 24 لسنة 1947 بشأن القواعد والضوابط الخامسية بشروعات البحوت للشتركة م جامعات أجنبية ودولية •
149	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لمسنة ١٩٨٣ بشأن انشساء الهيئة العامة لتنبية النورة السبكية - ـ معدلا بالقرار رثم ١٣٩٥ سنة ١٩٩٥ -

الميسا	القسراو
150	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بشان انشاء الهيئات المامة لنظافة وتجميل القاهرة •
VA	قرار رئيس الحمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٣ بشان انشاء هيئة القطاع المام للنقل البحرى ·
777	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن اتفاقية التماون الفنى بين حكومتي مصر واليابان *
1	قرار رئيس الجمهورية وقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن نقل تبعية مراكز البحوت النابعة للهيئة العامة للتصنيع ألى همئات القطاع العام الصناعية •
7.4	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسينة ١٩٨٦ بشسسان التمريمة الجمركية -
114	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٦ ب شأن تفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بع ض اخ تصاصا ته •
147 - 146	قرار رئيس الجمهورية رقم ۷۷ لسنة ۱۹۹۲ بشأل تحديل الجماول لمرافقة للقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۱ بقسـان الفربية العامة على المبيمات -
173	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٩٢ بشأن الشافة خدمات أغرى الى ما يخشع للشريبة على المبيعات •
, A4	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن اضافة خصمات تنجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة للضريبة العامة على المبيمات •
. 444	قرار رئيس الجمهورية رقم 60 لسنة ١٩٩٤ بشان التباد، التجاري بين حكومتي حصر واليابان •
٧٠	قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ١٩١٤ بشأن انشــاء المجلس الأعلى للآثار ·
7.5	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ أسنة ١٩٩٤ بشأل اعادة تنظيم الهيئة القومية للاستشمار عن بعد وعلوم الفضاء •
1.0	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في حصر •
14+	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٥ بشأن الاتفائية المرحمة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ·

رابعا : قرارات رئيس الوزراء :

الميساة	اللبسواد
٤١	قرار رئيس انوزراء رقم ۲۷۰۹ لسنة ۱۹۲۷ بشان لائمعة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع السام ·
47	قراد رئيس الوزراء رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ بشان تعديل المادة ٨٧ من الائمة قانون هيئة الشرطة
77	قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بشأن اضافة مادة ٧٨ مكررا الى لائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال •
	ے معدلا بااقرارین رقعی ۱۹۳۳ لسنة ۱۹۷۷ ، ۸۷۷ لسنة ۱۹۷۹ -
175	قرار رئیس الوزراه رقم ۵۰۵ لسنة ۱۹۷۷ شان تحدید رأس مال هیئه البرید ۰
144 . 14	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٩ بشـــان اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ٠
7:	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٩ نسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئات العامة الاقتصادية وصنادين التعويل ذات الطابع الاقتصادي •
4//	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشــــان الهدايا والهبات والمتع ٠
٧٥	قوار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٢ بمسحان المحافظات الهمجراوية ٠
**1	قرار رئیس مجلس الوزواء رقم ۱۰۹۷ لسنة ۱۹۸۳ بشان تنفیذ بخس آحکام القانون رقم ۱۰۳ لسنة ۱۹۸۳ فی شان الطبیعیة ،
, 107 , 100	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشان ضوابط الاستمانة بالغبراه والمستشارين وممثل الحكومة
. 101 . 100	والقطاع المام في الشركات للشندكة · قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشان الحد
124 , 12V	فرار ربیس مجنس الورزاء رقم ۱۱۵ استه ۱۹۸۱ بسال الطف الأعلى للاچور وما في حكمها ·
114	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الجمركية ٠
TA1	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٨ سنة ١٩٨٩ بشأن اللائمة التنفيذية ثقانون الاستنسار ·

717

السما	اقلسواو
122 . 0 5	غرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۷۰۰ لمسنة ۱۹۹۰ بشأن زيادة فتات الرسوم المنصوص عليها في قرار وزير الادارة المعلية رقم ۲۳۷ لسنة ۱۹۷۱ بمقليها ·
727 . 1TV	قرار رئيس مجلس الوزرا، رغم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩١ بمسيان اصدار اللائمة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بمان شركات قطاع الإعمال العام -
77 . 4.1 . 771	قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۱۹۹۳ لسنة ۱۹۹۱ بشأن اللائمة التنفيذية للقانون رقم • لسنة ۱۹۹۱ بشأن الوطائف المدنية القيادية في الجهاز الاداري •
4.4	قرار رئیس الوزراء رقم ۱۹۱۱ أمنقة ۱۹۹۳ پشأن القسماء محمیدن طبیعیتن فی تبق وابر جالوم بمحافظة چنوب سیناء علی خلیج العقبة ،
4-4	.قرار رئيس حبلس الوزراء رقم ٣٦٤ لحسنة ١٩٩٤ بســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
143	قرار وثيسي مجلس الوزراء رقم ٣٦٦٦ نسنة ١٩٩٤ بشأ، المنافة مشروعات اقامة المفرخات السميكة السناعية ال أعمال المنفسة العامة •
111	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٦ أسنة ١٩٩٥ يشأن ترشيد الانفاق الحكومي •
381 × 717	قرار ثائب رئيس مجلس الوزراء رتم ١٩٣٧ لسينة ١٩٨٠ بشان اعقاء بعض السلع من الفعرائب الجعركية -
	خامسا : قرارات الوزراء
اعسيان	القسيرار
14.	غرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن أحكام الفانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥١ ·
177	- قرار وزير الواصلات رقم ١٢ أسنة ١٩٦٠ الصادر بلائحة سفر موطفي ومستخدمي وعبال هيئة السكك الحديدية •
197 : 190	ثوار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ يشأن الافراج المؤقت عن البضائم دون تعصيل الضرائب والرسوم الجعركية ٠

البسا	اللسراد
484	قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون النظافة السامة •
120	قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ بشان تفويض المحافظين في بعض اختصاصات وزير الاسكان •
	قرار وزير المالية وقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۷۰ الســـادر يلادحة الافراج المؤقت عن البضائع المستوردة أو المصدره برمـم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات السـامة وشركات
174	القطاع المام ٠ قرأز وزير الادارة المحلية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧١ بشان الموارد
70 : 335	المائية والرسوم المحلية ٠
140	قرار وزير الكهرباء رقم ٣ لسنة ١٩٧٢ بشان نقل الاشراف الادارى لمحطة كهرباء العزيزية فهيئة 'نهرباء عصر ٠
	القرار الوزارى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن لاتحة الشراء والبيع الخاصة بالهيئة القومية للاتمسسالات السلكية
11	واللاسلكية -
17	قرار وزير الصحة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ بشان القومسيونات الطبية •
A۰	فراد وزير الدولة للحكم المحل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ بشان تعريف الحراص • قراد وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ بشمسان قيام
***	الوحدات الادارية بالجهاز الادارى للدولة بصرف سلفة في حالة انتهاه الخدمة ه
107	قراد وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بشأن توطيف الخبراء الوطنيني ٠
	سـ مصدلا بالقرارين رقمي ٣٣٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٨ •
ФА	قرار وزير المواصلات رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٧ بشسسان لائمة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ٠ ١٩٨٨ ٠
	قرار وزير الصحة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اصدار اللائحة المالية والإدارية لمشروع حيثة التنبية الدولية لتنظيم
71	الأسرة ٠ أ
71 + 13 + 14 A-7	قراد وزير المالية وقم ۱۹۷ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ

البسا	القسواد
*11	قراد وزير المالية رقم ٣٦٦ لسبنة ١٩٨٢ بشبيان اللائمة التنفيذية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٣ بشان الاعفادات الجعركية .
	قراد وزیر الدولة للتنمیة الاداریة رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۸۳
*1 . 1	مراد ورير اللوك فتنتية الإدارية رقم 2020 فتنه 1964 بشأن حساب مدة الغيرة المثلة •
	معدلا بالقرادين رقمي ٧١ لسنة ١٩٨٨ ، ٥ لسنة ١٩٨٩ ·
**	قرار وزير النامينات والشئون الاجتماعية رفم ١٣٥ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
. **	قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بشــــأن اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ -
	قرار وزير الزراعة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٧ بشال لائحة نظام العاملين بالجمعيات الثماونية الزراعيه المحلية متمددة
171	الأغواض
	قرار وزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار اللائعة الإساسية بتنظيم العمل بالسنشفيات والرحدات الملحقة
109	بالمجالس المحلية ٠
1-1 / 1-7	قرار وزير التأمينات رقم £2 لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات ٠
177	قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات •
	قرار وزير الصحة والادارة المحلية رقم ٢٤٪ لسنة ١٩٩١ بشان تفويض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه
109	في تعديل أسسار العلاج ٠
***	قرار وزير التعليم رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن خطة العراسة في مرحلة التانوية العامة للصفين التاني والثالث
	قرار وزير النمليم رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن نظام امتحان شهادة انهام الدراسة الثانوية العامة والنهايات الكبرى
7	والصغرى وازمنة الإجابة لمواد الامتحان اعتبارا من العنسام . الدراسي ۱۹۹۱/۱۹۹۹ •
200	قرار وزير التعليم رقم ٢١٤ أسنة ١٩٩٥ بشأن السماح
	للطلاب الناجعين عامى ١٩٩٦/١٩٩٠ في امتحان شهادة
4	اتمام الدراسة الثانوية المامة بتغيير المادة الاختيارية ،

البسدا	القسوار			
1.	رار وزير الداخلية رقم ١٩٢٦ لسنة ١٩٩٥ بشتان اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية			
	سادسا : قرارات لجنة شئون الخدمة المدنية :			
المبلا	القسىراز			
\.A	قرار لبية شخون الخموة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ يشأن اللائمة (لنفيذية لقانون نظام السامفين المدنين بالسولة -			
	ــ معدلا بقراد وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة المبنىية الادارية رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ .			
77	قراد لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ -			

مطابع الهيئة الممرية العامة للكتساب

رتم الايداع بدار الكتب ٥٦٢٩ / ٢٠٠١ ISBN - 977 - 01 - 7200 - 6



مطابع اثهيئة المصرية العامة للكتاب